

حاشية الجامع على شرح المنهج

للعالم العلامة الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج
لشيخ الاسلام زكريا الانصارى
رحمهما الله تعالى

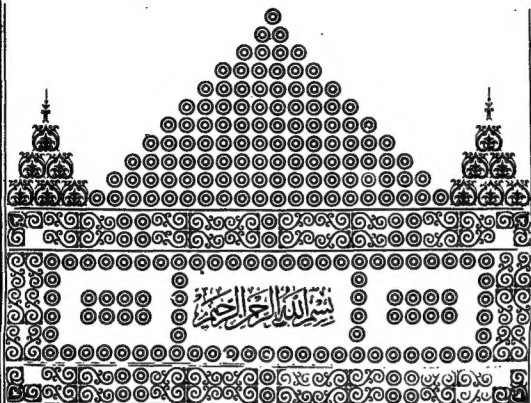
(وبالهامش الشرح المذكور)

الجزء الثاني

(روجعت على عدة نسخ صحيحة بمعرفة لجنة من العلماء)

مطبعة المكتبة الخيرية الكبرى بالقاهرة
لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
بمصر



﴿ كتاب الجنایات ﴾

١ : كتاب الجنایات هـ
الشاملة للجنایة بالجراح
وبغيره

أى بیان احكامها والمراد الجنایة على البدن بقرينة تقسيمها إلى الاقسام الآتية إذهى التى تنقسم اليها
ولذلك قال الشارح هى أى الجنایة على البدن عمدًا وخ و اعلم ان القتل ظلمًا أكبر الكبائر بعد الكفر
وموجب لاستحقاق العقوبة فى الدنيا والآخرة ولا يتعمد دخوله فى النار ولا يخلد وأمره إلى الله
ان شاء عذبه وإن شاء غفرله وتقبل توبته وبالقود أو العفو أو أخذ الدية لا تبقى مطالبة أخرى وما
أفهمه كلام الشارح والروضة من بقائها محمول على حقه تعالى إذ لا يسقطه إلا توبة صحيحة وبجرد
التكفين من القود لا يفيد إلا إذا انضم إليه ندم من حيث المعصية وعزم على عدم العود والقتل
لا يقطع الاجل خلافا للمتزلة اه من شرح مر وقوله واعلم ان القتل ظلمًا أكبر الكبائر أى القتل
ظلمًا من حيث القتل وظاهره ولو كان المقتول معاندا أو مؤمنًا وهو كذلك لكن ينبغي ان افراده
متفاوتة فقتل المسلم أعظم إثماً من قتل الكافر وقتل الذى أعظم من قتل المعاهد والمؤمن وقد
يشهد لاصل التفاوت قوله صلى الله عليه وسلم لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها اما
العظم من حيث الاتيات على الامام كقتل الزانى المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الامام لها فبيني
أن لا يكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر قوله وبالقود أو العفو شامل على الدية وقوله او اخذ
الدية أى فى قتل لا يوجب قودا وعليه فلو عفا عن القصاص مجانا أو على الدية سقط الطلب عن
عن القاتل فى الآخرة وظاهره وان لم يأخذ الوارث منه الدية وقوله لا تبقى مطالبة أخرى ظاهره
لا الوارث ولا للمقتول قال ابن القيم والتحقيق ان القاتل يتعلق بثلاثة حقوق حق لله تعالى وحق للمقتول
وحق للولى فاذا سلم القاتل نفسه طوعا واختيارا إلى الولى ندمًا على ما فعل خوفًا من الله تعالى وتوبة نصوحًا سقط

حق الله بالآية وحق الاولياء بالاستغناء او الصلح والعفو وحق المقتول بوضعه الله عنه يوم القيامة عن عبده الاتب ويصلح بنموينه اه وهو لا يتاقى قوله ولا يتقى مطالبة اخروية لجواز حمله على ان عدم المطالبة لتوضيع الله اياه عنه اه عش عليهم اما لوسل القاتل نفسه اختيارا من غير ندم ولا توبة او قتل كرها فيسقط حق الوارث قط وبيق حق الله تعالى لانه لا يسقطه إلا التوبة كاعلمت وبيق حق المقتول ابدا لانهم يصل اليه شيء من القاتل ويطلبه به في الآخرة ولا يقال بوضعه الله عنه مثل ما تقدم لانه لم يلم نفسه تابا وعبار تشرح مر في فصل الكفارة الا في نصها والقصد منها اى الكفارة تدارك ما فرط من التصدير وهو في الخطا الذي لا يلام فيه ترك الثبوت مع خطر الانتفس انتهت (قاعدة) القتل على خمسة اقسام واجب وحرام ومكروه ومندوب ومباح فالاول قتل المرتد اذا لم يقب والحربى لاذ لم يسل او يعطى الجزية والثاني قتل المصوم بغير حق والثالث قتل الغازى قريه الكفار اذا لم يسب الله ورسوله فان سبهم لم يكره والرابع قتله اذا سب احدهما والخامس قتل الامام الاسير فانه محبوس في كاسياتى واما قتل الخطاف فلا يوصف بجل ولا حرمة لانه غير مكلف فيما اخطأ فيه فهو كفعل المجنون واليهمة اه شرح الخطيب قلت لكن ينبغي ان يرجع ماذكره في قتل الامام الاسير فانه إنما يقتل بالمصالح فحيث اقتضت المصلحة قتله احتمل ان يكون قتله واجبا ان ترتب على عدمه مفسدة ومندوبان كان فيه مصلحة ترجح على الترك بل يحتمل الوجوب مطلقا حيث ظهرت المصلحة في قتله اه عش على (قوله كدحرو ومقتل) اى وكفه الطعام والشراب وكما كراهه على القتل اه شيخنا (قوله فى اعم من تغييره بالجراح) هى بكسر الجيم جمع جراحة غلبت لانها اكثر طرق الزهوق والجنابة اعم منها ولذا اثارها غيره لتسولها القتل بنحو سم او منقل او سحر جمعا لاختلاف انواعها الآية اه شرح مر وفي المصباح والجراحة بالكسر مثل الجرح وجمعا جراح وجراحات اه (قوله ايضا فى اعم من تغييره بالجراح) هى بالجرح (نظر فيه بان الجنابة تشمل السرقه والغصب وقد يقال المراد الجنابة على البدن كما يشير الى ذلك قوله هى اى الجنابة على البدن اه ح) (قوله والاصل فيها) اى فى الجنابة اى فى ثبوت القصاص بها (قوله لا يحل دم امرى مسلم) اى لا يجوز فلا يتاقى وجوب القتل باحدى الثلاث الآية لان الجائز يصدق بالواجب كذا في شرح الاربعين وظاهره ان الحلال لا يصدق بالواجب اذا اول بالجواز ويرشد اليه عدول المصنف في فصل يكره غزو بغير اذن الامام عن قول اصله وحل الى قوله وجاز كما يأتى التنية عليه اه شورى (قوله دم امرى مسلم) قال الطيب ومسلم صفة مقيدة لا امرى. ويشهد مع ما هو متعلق به صفة ثانية جاءت للتوضيح والبيان او حال جى. به مقيدا للموصوف مع صفته اشعار بان الشهادة هى العمدة فى حقن الدم وقوله المفارق صفة مؤكدة لتأنيده اه شورى (قوله الثيب الزانى) اى ذى الزانى الثيب وقوله والنفس بالنفس اى قتل المكاف مؤهنا هو محل الشاهد من الحديث وقوله التارك لدينه اى ترك التارك وهو المرتد اه شيخنا (قوله المفارق للجماعة) المرادهم جماعة المسلمين والتارك لدينه هو المفارق للجماعة فهو من باب التاكيد وقيل هو من باب التأسيس لان التارك لدينه قد لا يفارق الجماعة كاليهودى والنصرانى اذا اسلم فهو تارك لدينه غير مفرق للجماعة بل هو موافق لهم ودخل فيهم والحل على التأسيس اولى من الحل على التاكيد كذا فى كتاب الذريعة لابن العماد ثم رايت الشهاب ابن حجر فى شرح الاربعين التوبة بينه وبينه بغير ذلك وذكر معه فوائد لا يستغنى عنها فراجعوه من ان التارك لدينه اما بنحو بنى او حراة او صيال او نحو بدعة كالخوارج المتعرضين لنا المستمعين من اقامة الحق عليهم المقاتلين عليه واما بعدم ظهور شعار الجماعة فى القرائض فكل مؤلف لمحل مداوم بمقاتلتهم من اجل انهم تركوا دينهم كالمرتد لكنهم يفارقونه بانه بدل كل الدين وهؤلاء بدلوا بعضه وان كان كل منه منهم مفارقا للجماعة فعمل ان بين ترك الدين من اصله ومفارقه الجماعة عموما وخصوصا مطلقا لانه يلزم من الاول الثانى ولا عكس وبين تركه لامن

كسرو ومقتل فى اعم من
تغييره بالجراح والاصل
فيها آيات كاية يأبى الذين
آمنوا كتب عليهم القصاص
واخبار تكبر الصحيحين
لا يحل دم امرى مسلم يشهد
ان لا اله الا الله واني رسول
الله الا باحدى ثلاث الثيب
الزانى والنفس بالنفس
والتارك لدينه المفارق
للجماعة

أصله ومفارقة الجماعة التساوى لأنه يلزم من أحدهما الآخر وعلم ان المحصر حقيق وكسب أيضا قوله المفاقر للجماعة فأنته بعد قوله التارك لدينه الأشعار بان الدين المختبر هو ماعليه الجماعة وقتل بترك الصلاة إنما هو لان تارك الصلاة تارك للدين الذي هو الاسلام أى الاعمال فانه البرماوى في شرح البخارى اه شوبرى (قوله هي أى الجنابة) أى بالفعل وهو المباشرة وأما السبب كنع الطعام فيذكره بعد ومن السبب السحر اه حل (قوله من قطع ونحوه) يان لغير المرض اه شيخنا (قوله ثلاثة) أى ثلاثة أنواع فمن ثم لحقه التاء أو يقال إذا حذف المدود يجوز إثبات التاء وحذفها مع ش (قوله وشبهه) هو بكسر الشين وسكون الباء ويفتحهما وشبهه كقتيل ونظير ذلك مثل ومثل وشبهه اه سم (قوله لاه ان لم يقصد الخ) هو شامل لصورة حسنة وهي مالو قصد شخصا ظنه صيدا فاذا هو انسان فان ذلك من أقسام الخطأ ان كان قول الشارح الآتى بأن لم يقصد الخ قاصرا عنها ثم هذه الصورة ترد على ضوابط العمد الآتى كما يرد عليها ما فى الروضة قيل الديات من ان الشخص إذا رى إلى جماعة وقصد إصابة أى واحد منهم فأصاب واحد وجب القصاص وقول المنهاج فى تعريف العمد هو قصد الفعل والشخص إن أراد قصد الشخص فى الجملة دخلت الثانية ووردت الأولى وإن أراد قصد عينه وردت أتم رأيت صاحب التصحيح اعتمد اشتراط قصد العين وأجاب عن مسألة الروضة المذكورة بأن الاسنوى وغيره صحوا خلافة انتهى اه سم (قوله كان زلق) من باب تعباه مختار (قوله) وقصد عين شخص أى آدميا كان أو غيره وقوله من الآدميين إنما قيد به لأنه محل التعليل الآتى أما غيره كالهيئة فقصود مطلقا ولا تدخله الأقسام الآتية اه ع ش (قوله غلطاً) ومنه ما لورى انسانا فاه شجرة وما لورى إلى مصدر فقصم قبل الإصابة تنزيلا لظروغه أو العصمة من زلة طرو إصابة من لم يقصده ولم يبين فى الخطأ حكم الآلة من كونها تقتل غالبا أولا اه حل فلينظر ما حكمه (قوله وتعميرى بذلك أولى من قوله الخ) عبارة الأصل ولا قصاص إلا فى العمد وهو قصد الفعل والشخص ثم قال فان قصد قصد احدهما غلطاً اه فتصدق عبارته بقصد العين دون الفعل وهذه الصورة محالة اه شيخنا وعبارة حل قوله أولى من قوله فان قصد الخ أى لأنه يصدق بوجود قصد من وقت به الجنابة مع عدم قصد الفعل وهو محال إذ يلزم من فقد قصد الفعل فقد قصد من تقع الجنابة بهو يصدق ايضا بما إذا قصدوا احدا من جماعة رى اليهم والمصرح به فى كلام الشيخين ان ذلك شبه عمد وحيث يشك اعتبار قصد العين فى شبه العمد انتهت وعبارة الشوبرى قوله وتعميرى بذلك أولى الخ أى لصدق عبارة الأصل بقصد الشخص دون الفعل وهو غير صحيح وأن أجيب عنه بأن مراده بقوله فان قصد قصد احدهما أى مع الآخر ان كان المفقود قصد الفعل أو وحده ان كان المفقود قصد الشخص فقد قصد الفعل اخص والأخص يستلزم الاعم ولا عكس انتهت (قوله او قصدها بما يتلف غالبا فعمد) عبارة أصله مع شرح مر ولا قصاص إلا فى العمد وهو قصد الفعل وعين الشخص يعنى الانسان إذ لو قصد شخصا بقتله شجرة فبان انسانا كان خطأ كما باقى انتهت وقوله يعنى الانسان الخ أى باعتبار كونه انسانا والا لم تخرج هذه الصورة أى صورة النخلة ومراده بالانسان البشر فخرج الجن فلا تخلف فيه مطلقا لأنه لم يثبت عن الشارع فهم شىء اه ع ش عليه وعبارة الشوبرى نصها قال فى التحفة "تنبيه" وقع لشيخنا فى المنهج وشرحه ما يصرح باشتراط قصد عين الشخص هنا ايضا فى شبه العمد وهو عجيب لتصحيحه فى الروضة قبل الديات ان قصد العين لا يشترط فى العمد فأولى شبهه لكن هذا دقيق والمتمد كما قاله الاسنوى وغيره وجزم به الشيخان فى الكلام على المجتنب انه إذا وجد قصد العين فعمد وإلا كان قصد غير معين كاحد الجماعة فقه عمده انتهت (قوله او قصدها بما) أى بالة تتلف غالبا أى رعاية المحل كما يؤخذ من قوله الآتى كتر زارة بمنقل اه ع ش ومن العمد ما لورى جمعا وقصد إصابة أى واحد منهم فأصاب واحد منهم ما لاكل شخص منهم مقصود بالجنابة بخلاف ما لو قصد واحدا منهما فانه شبه عمد كما تقدم اه

(هى) أى الجنابة على البدن سواء كانت مزة للروح أم غير مزة من قطع ونحوه ثلاثة (عمد وشبهه وخطأ لأنه) أى الجنابة (ان لم يقصد عين من وقت) أى الجنابة (به) بان لم يقصد الفعل كان زلق فوقه على غيره أو قصده وقصد عين شخص فأصاب غيره من الآدميين (غلطاً) وتعميرى بذلك أولى من قوله فان فقد قصد احدهما خطأ إلى الخ (أو قصدها) أى عين من وقت الجنابة به (بما يتلف غالبا) جارحا كان أولا (فعمد أو غيره)

حل وعادة شرح مر ودخل في قولنا عين الشخص رمية لجمع بقصد اصابة أى واحد منهم بخلافه
 بقصد اصابة واحد فرقا بين العام والمطلق اذ الحكم في الاول على كل فرد فرد مطابقة فكل منهم
 مقصود جملة وتفصيلا وفي الثاني على الماهية مع قطع النظر عن ذلك انتهت وقوله فرقا بين العام
 والمطلق الفرق محل تامل قوى فليتامل المتامل ليتأمل لعل وجه التامل ان قصدوا احدا لا بعينه هو عبارة
 عن المشترك وهو يتحقق في ضمن كل واحد منهما فكان عاما بهذا المعنى فلا يتم قوله فالنحو قد
 يجاب بانه لما قصد واحدا من غير ملاحظة التعميم فيه كان عبارة عن الماهية فقط فله بقصد شيئا من
 الافراد وان كان وجود الماهية اذا تحقق لادان يكون في واحد الا ان القصد لم يتعلق به وفوق بين
 كون الشيء حاصلا غير مقصود وكونه مقصودا اه ع ش عليه (فرع) لو اشار ل انسان بسكين
 تخوفها لم فسقطت عليه من غير قصد اتجه كونه غير عمد لانه لم يقصد عينه بالآلة قطعا وان قال
 ان العماد انه عمد يوجب القود اه شرح مر وقوله اتجه كونه غير عمد اى ويكون شبه عمد
 لانه قصد الفعل وهو التخريف الذى لا يقتل غالبا وقوله لانه لم يقصد عينه في نظر فانه حيث اشار فقد قصد
 عينه بالاشارة نعم خصوص الاشارة التي وجدت منه لا تقتل غالبا وسقوط السكين من يده لم يقصد به ويمكن
 حل كلام الشارع على هذا بان يقال لم يقصد عينه بسقوط الآلة اه ع ش عليه (قوله أى أو بما يتلف غير غالب)
 علمه ان غير منصوبه عطفا على غالبا هو ظاهر اذ جرها يوم دخول قصده بما يتلف اضلا وان شبه عمد
 اذ السالبة تصديق بنى الموضوع لكن المقام يدفع هذا الایام فيجوز جرها ايضا شوري (قوله كغرز
 ابرة بغير مقتل) سيدكر محتر في العمد بقوله كغرز ابرة بمقتل وقوله ولم يظهر اثره سياتي محترزه فيه ايضا
 بقوله أو بغيره وتالم حتى مات فالمراد بالآلة هو التآلم وبني قيدا ثالث لكون الغرز المذكور شبه عمد سيدكره
 بقوله فان لم يظهر اثره ومات حال انقبضه عمد آخر از اعماله مك بعد الغرز مدته طيلة فانه بعد اه شيخنا (قوله
 أو بما يتلف لا غالبا ولا نادرا) عبارة شرح مر ومن شبه العمد الضرب بسوط او عصي خفيفين بلاتوال ولم
 يكن بمقتل ولم يكن بدن المضروب بخنقا ولم يقرن بنحو حر او برد او صبر ولا تعمد كالخنق فضعف وتالم
 حتى مات لصديق حده عليه وكالتو الى ما لفرق وبقي ألم كل لما بعده نعم لو كان اوله مباحا فلا قود لا اختلاط
 شبه العمد به انتهت (قوله غير متوال الخ) اشتتمل كلامه على قيد خمسة ومحترز كل منها انه عمد فيه القصاص كما
 في شرح مر اه (قوله وشدة حر او برد) اى وغير شدة حر او برد فهو عطف على مقتل فغير مسلطة عليه اه
 ع ش (قوله لمن يحتمل الضرب به) اى بكل واحد منهما قال المسعودي لو ضرب به ضربة وقصد ان لا يزيد عليها
 فشمته فضر به ثم شتمه فضر به وهكذا حتى قتله فلا قصاص لعدم الموالاة أى قصد الموالاة التي تقتل غالبا وبه
 يدفع قول الرافعي يبنى ان لا ينظر الى الصورة الموالاة الى الالم فان بقي الموالاة ثم ضرب به وهكذا فهو كالو
 الى اه وهذا الال للبقية حيث قال هذا اى ما عهذ الرافعي ممنوع فانه في كل ضربة لم يقصد الفعل والشخص بما
 يقتل غالبا بخلاف ما لو قصد ولا الضرب ثم الموالاة فانما توجب عليه القصاص نظر الى قصد الشخص والفعل
 بما يقتل غالبا والضربة الاولى لا قصاص بها فكيف يجب بالثانية اه حل وعادة سم وقد نقل الشيخان
 قبيل الديات عن فتاوى البغوى واقره انه لو ضرب بوجهه بالسوط عشرة اولا فمات فان قصد في الابتداء
 الممدد المهلك وجب القصاص وان قصد تاديبها بسوطين او ثلاثة ثم بدله بغيره فلا تلاه لا يخطئ العمد بشبهه
 اه انتهت (قوله ويسمى ايضا خطا عمد الخ) لا تخاف من هذه الاسماء لانه سياق التمييز بها في الاحاديث
 الآتية في الكتاب اه شيخنا (قوله وبخلاف الظلم لا من تلك الحيثية) عبارة أصله مع شرح مر لا قصاص الا
 في العمد هو قصد الفعل وعين الشخص بما يقتل غالبا هذا لعدم من حيث هو فان اريد بقيد اجماعه للقود
 زيد فيه ظاهرا من حيث الاتلاف لا خارج القتل بحت او شبهه من غير تقصير كمن امره حاك بقتل بان خطؤه
 في سيئه غير تقصير كتين ريق شاهد به وكن ردى لم يدر اول غير مكافى فقصم او كافاه قبل الاصابة وكوكيل

أى أو بما يتلف غير غالب
 بان قصد ما بما يتلف نادرا
 كغرز ابرة بغير مقتل ولم
 يظهر أثره أو بما يتلف
 لا غالبا ولا نادرا كضرب
 غير متوال في غير مقتل
 وشدة حر وبرد بسوط
 أو عصا خفيفين لمن يحتمل
 الضرب به (فشبهه) أى
 شبه عمد ويسمى ايضا
 خطأ عمد وخطأ خطأ
 شبه عمد (ولا قود إلا
 في عمد) بقيد زده بقولى
 (ظلم) أى من حيث
 الاتلاف بخلاف غير الظلم
 كالقود وبخلاف الظلم
 لا من تلك الحيثية

قتل فإن أنزلهما وغضمو كله أو أراحه هذه الصورة غفلة عما قرأناه من الظلم لأن من حيث الاتفاق كان استحق
حرز رقبته فقد نصفين انتهت (قوله) بأن عدل عن الطريق المستحق) فإنه لا قدود فيه لكنه يعز رحى عدل
عن الطريق المستحق إلى غيره وقوله لخطر الموضوع لتعليل لكون ما ذكر عدداه ع (قوله) وذلك
أي العد الظلم بما يقتل غالبا كغزارة بمنقل والمراد بالآلة آلة الحياة وأما المسئلة التي يخطأ بها
الطروف فهي ما يقتل غالبا أه ع (قوله) وعبارة حل قوله وذلك أي العد كغزارة بمنقل
أي آلة الحياة وظاهر كلامهم وإن كان حال من وقع به ذلك لا ياتر بذلك عادة وهو يفيد أن العبرة
بما نصوا عليه من أنه يقتل غالبا الخ وظاهر قوله في السابق لمن يحتمل الضرب به أن المنصور إليه حال
من وقع به الفعل انتهت (قوله) كغزارة بمنقل) أي وإن لم يتالم وعبارة أصله مع شرح مد فلو غزارة
يدين نحوهم أو يخيف أو يصير أو كبير وهي مسمومة أي بما يقتل غالبا أخذ من اشتراطهم ذلك في سقيه
له ويحتمل الفرق لأن غوصها مع السم يؤثر مالا يؤثره الشرب ولو بغير منقل أو بمنقل بفتح التاء
كدماغ وعين وحلق وغاصرة وأحلل ومثاق وعجان هو ما بين الحنصية والدير فعدوان انتفى عن ذلك
الم وورم لصدق حده عليه نظرا لخطر المحل وشدة تأثيره وكذا يكون عمد اغزها بغيره كالآلة وورك
أو تالم تالما شديدا دام به حتى مات كذلك فإن لم يظهر أثر بان لم يشد التالم أو اشتد ثم زال ومات في
الحال أو بعد زمن يسير عرفا فإظهاره قسبه عمد كالضرب بسوط خفيف وقيل عمد كبح صغير ورور بظهور
الفرق وقيل لاشبه من قصاص ولادة إحالة للوثة على سبب آخر وردها به تحكم إذ ليس مالا وجود له
أولى له مع الوجود وإن خف انتهت وكتب عليه الرشيدي وعش قوله وهي مسمومة قيدي غزها في
الكبير فقط أه وفي المصباح المجان ككتان ما بين الحنصية وحلقة الدير أه وفي شرح آخر هذا الفصل
ولو أنه شبه نحو حية أو عقرب تعيل غالبا أو حية غير ميمز كالجمي يعتقد وجوب طاعة أمره على قتل
آخر أو نفسه في غير الأجمعي أو التي عليه سيما ضاريا يقتل غالبا أو عكسه في مضيق لا يمكنه التخلص منه
أو اغراه به في قتل به أو صدق حد الممد عليه أو حية فلا مطلقا لأنها تنفر بطبعها عن الأذى حتى في المضيق
بغلاف السج فانه يشع عليه فيه دون المتسع نعم أن كان السج المغربي في المتسع ضاريا شديد العدو لا يتأق
الحرب منه وجب القود على المعتد ولو ربطها به أو دهاه به نحو كلب عقور ودعا ضيفا فاقترسه فلا
ضمان لأنه يفرس باختياره وبه فارق ما لو غطى بتراب غير ميمز بخصوصه ودعا لحل الغالب أنه
يمر عليها فانه فوق وقع فيها ومات فانه يقتل به لأنه تغرر وانقضاء يفضي إلى الهلاك في شخص معين فاشبه
الأكراه بخلاف ما لو غطاها ليقع بها من يمر من غير تعيين فانه لا يقتل لانقضاء تحقق العمد به مع عدم
التعيين كما مر أما الميمز ففيه دية شبه العمد أه وقوله أي الميمز الخ أي أو القرض أنه دعاه والغالب
مروره عليها وقد غطاها وكتنطيتها عدم تغطيتها لكن لم يرها المدعو لمعى أو طلة أه سم على حج
ويبنى أن التعبير في كلامه بالغالب ليس بقيد لأن شبه العمد لا يشترط فيه ذلك بل التاديبه كالغالب
أه ع (قوله) وعبارة (قوله) ولا أثر له فيما لا يؤلم) خرج بما لا يؤلم
فالثلاثة بمعنى واحد كما يستفاد من القاموس (قوله) ومات حالا) أي أو بعد زمن يسير عرفا فإظهاره
يظهر أه من شرح مد فإن كان موته بعد مدة طويلة كان هدرا أه حل (قوله) لأنه لا يقتل مثله غالبا
يؤخذ منه أنه لو كان في بدن نحو طفل وجب القصاص كإفلاء عن العبادي وأقره لأنه بالنسبة إليه
يقتل غالبا أه شورى وفي نسخة لأن مثله لا يقتل غالبا (قوله) ولا أثر له فيما لا يؤلم) خرج بما لا يؤلم
ما لو بالغ في ادخالها فانه عمد أو إبانة فقلة لحم خفيفة وسقى سم يقتل كثيرا لأن غالبا كغزها بغير مقتل
وقياس ما مر أن ما يقتل نادرا كذلك أه شرح مد وعبارة حل قوله كجدة عقب أي مالم
يبلغ في الغز بها قال الجلال المحلى ولم يتالم به انتهت (قوله) فلا يجب بموته عنده قود ولا غيره
أي من دية وكفاة قوله لكنه يعز رحمة ذلك عليه إذ كل مصيبة لاحد فيها ولا كفارة يجب فيها التعزير

بأن عدل عن الطريق
المستحق في الاتفاق كان
استحق حرز رقبته قودا فقد
نصفين وذلك كغزارة
بمنقل كدماغ وعين وحلق
وغاصرة فوات به لخطر
الموضوع وشدة تأثيره (أو)
غزها (بغيره) أي بغير
مقتل كالآلة وغذ (أو تالم) حتى
مات (لظهور الجنابة
وسرا إلى الهلاك) فإن
لم يظهر أثر ومات حالاشبه
(عمد) لأن مثله لا يقتل غالبا
واقتصارى على التالم كاف
كما صححه النووي في شرح
الوسيط فلا حاجة لذكر
التورم معه كما فعله في
الأصل (ولا أثر له) أي
لغزها (فما لا يؤلم كجدة
عقب) فلا يجب بموته عنده
قود ولا غيره لعلمنا بأنه لم
يمت به الموت عقبه موافقة
قدر

غالباً كما يأتي أم عش (قوله فهو كمن ضرب بقلم) كان الأولى أن يقول وخرج بما تلقى غالباً
أو غير غالب مالمو ضربه بقلم أم عش (قوله ولو منعه طعاماً الخ) هذه المسئلة من إفرا دقوله
الآتي ويجب قود بسبب الخ فالأولى تأخيرها هناك وقد يقال لما كان هذا سبباً خفياً جعله واسطة
بين السبب والآلة أم عش (قوله أيضاً ولو منعه طعاماً أو شراباً) أي أو ما يندثر به في البرد أو
ربط عصاة القصد والظاهر أن المراد تناول ذلك وحينئذ لا حاجة لقوله وطالباً له لأنه لو أن طالبه
وحصله لا فائدة فيه لأنه ممنوع من تناوله وإن كان المراد أنه منعه تناول طعام أو شراب حاضراً
عنده دون غيره فقد يقال منعه من الطلب ليس سبباً في الهلاك لجواز أن يتناول ما يدفع به من غير
طلب أم عش وعبرة أصله مع شرح مر ولو منعه شد محل العصب أو دخن عليه فأتى أو حبسه
كان أغنى عليه باباً ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما والطلب لذلك أو عراه حتى مات جوعاً
أو عطشاً أو برداً ويختلف باختلاف حال المحبوس والزمن قوة وحراً وعندهما فمعدالة للهلاك
على هذا السبب الظاهر وخرج بحسبه مالمو اخذ بمغازه قوته أو لبسه أو ماله وإن علم هلاكه به
ومنعه مالمو امتنع من تناول ما عنده وعلم به خوفاً أو حزناً أو من طعام خوف عطش أو من طلب
ذلك أي وقد جوز إجابته لذلك فيما يظهر فلا قود بل ولا ضمان حيث كان حراً لأنه لم يحدث
فيه صنعا في الأول وهو القتال لنفسه في البقية قال الفوراني وكذا لو أمكنه الحرب بلا مخاطرة
فتركه وأما الرقبة فيمنعه باليد واخذ الأذرع من قهره لأنه لم يحدث فيه صنعا إن قضيه لأنه
لو أغلق عليه بيتاً هو جالس فيه حتى مات جوعاً لم يمنعه وفيه نظر ممنوع لأنه في اخذ الطعام منه
متمكن من أخذ شيء بخلافه في الحبس بل هي داخلية في كلامهم وقوله هذا في مغازه يمكن الخروج منها
أما إذا لم يتمكن لظواهرها أو لم يتمكن لاطاريق ذلك الوقت فالتجسس وجوب القود كالمحبوس مرود تخالف
لكلامهم انتهى - فرع - وقع السؤال عما لو منه البول فأتى هل يكون عداً أم جبالاً القود كالحبس ومنعه
الطعام والشراب أو الطلب أو لا كالأكل اخذ طعاماً أو شراباً بمغازه فأتى لأنه لم يحدث فيه صنعا أقول الظاهر في
هذا التفصيل كان يقال إن ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت عليه مدة يموت مثله فيها غالباً فهو كما لو
حبسه ومنعه الطعام والشراب أو الطلب وإن لم يربطه بل منعه باليد بمثلاً كان واقعه أو قال إن بليت قتلته فهو
كالأكل اخذ طعاماً في مغازه فأتى لأنه لم يحدث فيه صنعا وينبغي أن من المعد أيضاً مالمو اخذ من العوام جراه مثلاً
ما يعتمد عليه في العوم وإنه لا فرق بين عليه بأن يعرف العوام العوم أم لا بفرع - يلو قطع على أهل قطعة ما جرت
عادتهم بالشراب منه دون غيره فأتوا عطشاً قاله إسن أنه لا قصاص لأنهم بسبيل من الشراب من غيره ولو
بمشقة فإن تعد ذلك فليس من المانع للماء أم عش على مر (قوله هو أولى من قوله والشراب) أي لا يهاجم
الطبيب بالوأنه لا بد من المنع من الأسمون وليس كذلك أم شيخنا (قوله يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو
عطشاً) وحده الأطباء المجمع الملك غالباً بين وسبعين ساعة متصلة اعتراض الزواني لهم بمواصلة ابن
الزبير خمسة عشر يوماً ما روى أنه لا منادود من حين السكر امتنع على أن التدريج في التخليد يؤدى لصبر نحو ذلك
كثيراً ويحجم عدم اعتبار ذلك ولو بالنسبة إلى اعتدال ذلك التخليد لأن المبرة في ذلك بمان شأنه القتل غالباً أم
شرح مر (قوله لظهور قصد الإهلاك به) أي وذلك بما يقتل غالباً أم عش (قوله أي وإن لم تمنع المدة
المذكورة) أي ولكن معنى مدة يمكن عادة حالة الإهلاك عليها فأهاجم عمومهم إلا أنها غير مراد انتهى (قوله وإن
السابق لأنه لا بد من معنى مدة يمكن عادة حالة الإهلاك عليها فأهاجم عمومهم إلا أنها غير مراد انتهى (قوله وإن
سبق وعليه الخ) أي وإن كان إذا انضم إلى مدة الحبس يكون المجموع مؤثراً في الهلاك غالباً كما يفهمه المقام أم
شور يروى المراد بالعلم حقيقة لا ما يشمل غلبة الظن به على ذلك شيخنا الشوري قلاً عن حجج في بعض
تأليفه أم عش (قوله فمعدلاً) أي وهو ظهور قصد الإهلاك به فإن عفا عن وجب نصف دية عداً أم عش
وعبرة أصله مع شرح مر وإن كان بجوع وعطش وعلم المحابس الحال فمعدلاً لشمول حده السابق له إذا

فهو كمن ضرب بقلم أو
التي عليه خرقه فأت
(ولو منعه طعاماً أو
شراباً) هو أولى من قوله
والشراب (وطالباً) له
(حتى مات فإن مضت مدة
يموت مثله فيها غالباً جوعاً
أو عطشاً فمعدلاً) لظهور
قصد الإهلاك به ويختلف
المدة باختلاف حال
الممنوع قوة وضعفاً
والزمن حراً وبرداً فقد
الماء في الحر ليس كقوى
البرد (والا) أي وإن
لم تمنع المدة المذكورة
(فإن لم يسبق) منعه
(ذلك) أي جوعاً أو
عطشاً (فنبه عمد) لأنه
لا يقتل غالباً (وإن سبقه
وعله) المانع (فمعدلاً)
(والا) بأن لم يعلمه
(نصف دية شبه) أي
شبه العمد لأن الهلاك
حصل به بما قبله

الفرض ان يجمع المدين بلغة المدة القاتلوا نه مات بذلك كما علم من كلامه انتهت (قوله) وهذا مراد الاصل
 (الخ) فيمان ارادة ذلك عاذ كريمة لانه لا يلزم من كونه ليس عدا انه يجب فيه ذلك حل لان يقال
 مراده بقوله هو هذا كون القتل شبه عدلان عبارة عنه محتملة لذلك ولو كان خطأ السك مراده الاول واما
 كون الواجب نصف دية او لا فيعد من عبارة الاصل تأمل (قوله) ويجب قد يسبب اى لانه من افراد
 العمد وحينئذ يكون السبب داخلًا يجب قوله بما يتلف غالبًا وعلى ذلك كان الاول ان يقول عطفًا على قوله
 كثر زيارة أو تسبب في اتلافه كان منه الطعام والشراب أو اكراهه عن قتل غيره أو ضيفه بمسموم
 والا فلهذا الصنيع يقتضى ان القتل بالسبب ليس من افراد العدوان العمد متصور على ما إذا كان
 بالمباشرة وهذا منتهى وجوب القود ویرشد لذلك قوله في دليل وجوب القود بالا كراه لا قتل بما
 يقصد به الملاك غالبًا شبه ما لو رماه بسهم فقتله اى شبه المباشرة فليتأمل اه حل (قوله) يضار يجب قود
 بسبب اى في الجلبة والا فقل لا يجب به بل تغلب المباشرة عليه كاسبق في القدم مع الاتفاق من شاقق والمراد
 ان القود يجب بالسبب امام وجوبه بالمباشرة كافي الا كراه او بدون وجوبها كافي شهادة الزور وعبرة
 الشورى واعلم ان الفعل الذى له مدخل في الزهوق اقسام ثلاثة مباشرة وسبب وشرط لانما ان اثر في
 الزهوق وحصل بدون واسطة فالمباشرة وان اثر في حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب وان لم يؤثر
 في الزهوق ولا في الحصول فالشرط فالاول كثر الزهوق القود والجراحات المتساوية والثاني كالا كراه
 والثالث كثر البتر ثم ان اجتمع السبب والمباشرة فقد يغلب الثاني كالقدم مع الاتفاق من شاقق
 وقد يغلب الاول كالشهادة وقد يعتدلان المسكر والسبب اما حسي كالا كراه او اعراف كترديد الطعام
 المسموم الى الضيف واما شرعي كشهادة الزور انتهت عبارة شرح مهر والمباشرة ماثرة في التلف
 وحصله والسبب ماثرة فقط ولم يحصله ومنه منع الطعام السابق والشرط مالا يؤثر فيه ولا يحصله
 بل يحصل والتلف عنده بغيره ويتوقف تأثير ذلك التغير عليه كالخمر في الردى فان الموت هو التخلي
 جهته والحصل هو الردى فيها المتوقف على الخمر من ثم لم يجب به قود مطلقا وسيله من كلامه ان السبب
 قد يغلب على المباشرة وعكسه وانهما قد يعتدلان ثم السبب اما حسي كالا كراه او اعراف كترديد الطعام
 المسموم الى الضيف واما شرعي كشهادة الزور فلو شهدا على آخر بتصاص اى موجهه في نفس
 او طرف او بردة او سرقة او قتل او قطع يامر الحاكم بشهادتهما ثم رجعا عنها ومنهاما الزكوان والقاضي
 وقالوا تعمدنا الكذب فيما اوعينا انه يقتل بها وقال كل تعمدت الكذب او زاد ولا اعلم حال صاحبي
 لزما التصاص فان عن عهده فدية مغالطة انسيبها الى اهلا كما يقتل غالبًا وموجهه مركب من الرجوع
 والتعمد مع العلم بالكذب من ثم لم يتقنا كذبهما بان شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص لجواز عدم
 تعمدنا ولو قال أحدهما تعمدت أنا وصاحبي وقال الآخر اخطأت أو اخطأنا أو تعمدت وأخطأ
 صاحبي قتل الاول فقط لانه القوم بموجب القود وحدهما قال لم نعلم انه يقتل بقولنا بل ان امكن صدقهما
 قرب عهدهما بالاسلام ونفسهما يادية بعيدة عن العباد قال البقنى او لا قال لم نعلم بقول شهادة ا لوجود
 امرقنا يقتضى ردها والحاكم تصرف في اختياره فتجبدية شبه العمدى ما لمعان لم تصدقهما المغالطة إلا ان
 يمتدح الولي بصله عند القتل بكذبهما في شهادتهما لا قود عليهما بل هو اولى الدية المغلطة عليه وحده لا تتطاع
 تسبيها والجائها بصله فصارا شرطًا كالمسكع القاتل واعتراه بصله بعد القتل لا اثر له فيقتلان
 واعترف القاضي بصله بكذبهما حين الحكم او القتل موجب لقتله يضار جماما ولا على ذلك كله ما لم يعرف
 وارث القاتل بان قتله حق ولورجع الولي والشهود قساي في الشهادات وخرج بالشاهد الراوى كما
 لو اشكلت قضية على حاكم فرى له فيها خبر قتل به الحاكم آخر ثم رجع الراوى وقال تعمدت الكذب فلا
 قصاص عليه كاتفاق الروضة كاصلها قليل الديات عن الامام وغيره خلا للفقوى في فتاويه وقياضه كما اتفق
 به بعض المتأخرين ما لو استغنى القاضي شخصًا فاقناه بالقتل ثم رجع انتهت (قوله) كالشهادة الكاف للتظهير

وهذا مراد الاصل بقوله
 ولا فلا اى فليس بعمد
 (ويجب قود) اى قصاص
 (بسبب) كالشهادة وسمى
 ذلك قودا لانهم يقردون
 الجاني بحبل وغيره قاله
 الاذهرى

(قوله فيجب على مكره) أي ولو اماماً أو متغلباً به امام خف من سطوته لا عتد فعل ما يحصل به الاكراه
لو خفف غميره كالأكراه اشرح مر (قوله ايضا فيجب على مكره) قضية إطلاقه كغيره حصول الاكراه
بالتقريب لا بفعل قال في البحر لو كتب كتابا بقتل رجل والكاظم ذو سطوة لا يتخلص المكتوب اليه منه إلا
بامتثاله فكأنه لفظ وقيل فيه وجهان اسم (قوله ايضا فيجب على مكره بكسر الراء) وكذا قوله على مكره
بفتحها أي على الاصح فهما عبارة اصله مع شرح مر ولو اكرمه على قتل ضله أي المكره بكسر الراء
القصاص وكذا على المكره بالفتح في الظاهر لا يثار نفسه بالقيام ان كان كالاتفهو كضطر قتل غيره
لما كاه ولم يد نصير المجني عليه والثاني لا قصاص عليه خبر رفع عن امتي الخطو النسيان وما استكرهوا
عليه ولا نهالة للمكره فصار كالضربه وقيل لا قصاص على المكره بكسر الراء لانه متسبب بل على
المكره بفتحها قطعاً لا مباشر وهي مقدمة انتهت ولا خلاف في اثم المكره بفتح الراء كالمكره على
الزنا وإن سقط الحد عنه لان حق الله يسقط بالثبوت وبفتح الراء بقية المعاصي اذ حج وقوله بقية المعاصي
أي غير الزنا والقتل واماماً فلا يباحن به أي الاكراه كقروفي سم عليه ما نصه والكاظم في القتل
المحرم لذاته وأما المحرم لغيره كقتل حيوان الكفار ونسائم فيباح بالاكراه كقوله ابن الرقعة انه
شرح الروض انه وفي عرش على مر ما نصه في تنبيه لا يبيح الاكراه القتل المحرم لذاته بخلاف
المحرم لقوات الملائكة كقتل الحريين وذرايعهم فانه يباح بالاكراه وكذا الايحاء والزنا واللواط يجوز
لكل منهما دفع المكره بما أمكنه ويباح به شرب الخمر والاضطراب في رمضان والخروج من صلاة
الغرض ويباح به الزنا بما هو كفر قولاً أو فعلاً مع طمأنينة القلب بالامان وعلى هذا فيه أوجه الاول
الافضل ان يثبت ولا ينطق بما هو الثاني الافضل مقابلة نفسه والثالث ان كان من العلماء المتقدمين
هم فالافضل الثبوت والرابع ان كان يتوقعه القيام بأحكام الشرع فالافضل ان ينطق بما هو المصلحة
بقائه والا فالافضل الثبوت ويباح به اتلاف مال الغير وقال في الوسيط بل يجب وتبعه في الحاوي
الصغير لجزم بالوجوب (قوله بان قال أقل هذا) الإشارة لأدى عليه الأمر فلو جعل كونه لآدمياً
وعليه المكره بالفتح اختص القرد به كما يعلم من كلامه الآتي في قوله فالقود على العالم قفاس ما
ما ساق وجوب نصف دية الخطأ على عاقبة المكره بالكسر اذ حل وعادة اصله مع شرح مر
ولو اكره على رمي شخص علم المكره بالكسر انه رجل وظنه المكره بالفتح صيداً فراه قات
فالأصح وجوب القصاص على المكره بالكسر لأن خطأه نتيجة اكرامه لجعل معه كالألة إذ لم
يوجد منه ارتكاب حرمة ولا قصد فعل يمتنع يخرج به عن كونه كالاته الثاني لا قصاص على المكره
ايضاً لانه شريك الخطي ورد بما في التعليل ويجب على من ظن الصيد مثلاً نصف دية مخففة على عاقبته
في أوجه الوجوه كما يؤخذ من كلام الأنوار ترجيحه واستوجه الشيخ وان جزم ابن المقرئ بخلافه
انتهت وقوله لان خطأه أي المكره بفتح الراء نتيجة اكرامه أي المكره بكسر الراء أي فليس المكره
بفتح الراء شريكاً للمكره حتى يمتنع قتله أي المكره بكسر الراء على ما ساق من ان شريك الخطي لا يقتل
وقوله لجعل أي المكره بفتح الراء معه أي المكره بكسر الراء فكان المكره بالكسر هو القاتل
وحده والمكره بفتح الراء لا شريك تامل (قوله وان ظنه المكره بفتحها صيداً) عبارة شرح مر
وان كان المكره نحو خطي ولا نظراً إلى ان المكره متسبب والمكره مباشر ولا إلى ان شريك الخطي
لا قود عليه لانه كالألة إذا اكره بولد اعية القتل في المكره في دفع عن نفسه ويقصده الاهلاك
غالباً ولا يحصل الاكراه هنا إلا بضرب شديد أو قتل له نحو ولده انتهت وقوله لا يضرب بشديد أي بحيث
يخاف منه الهلاك غالباً في سم على المتبع ثم ان الاكراه هنا إنما يحصل بالتهديد بالقتل وغيره بما يمتنع
منه الهلاك لا يورث ذلك ما نقله البصري عن الراعي عن المعتبرين ان الاكراه لا يحصل إلا بالتهديد بالقتل
أو بما يخاف منه التلف كالقطع والجرح أو الضرب الشديد بخلاف الطلاق فان الاكراه فيه لا يمتنع في ذلك

(فوجب على مكره) بكسر
الراء بغير حق بان قال اقل
هذا ولا تقتل قتلته وان
ظنه المكره بفتحها صيداً

على الاظهر اه عرش عليه (قوله وان ظنه المسكوه الخ) كتب شيئا بماش المحلى مانصووجه فيما اذا
 فله المسكوه يقتضيه صيدا ان المسكوه يقتضيه الجاهل الحال وظن حل الفعل كان كالاتي العامل واشبه
 ما لو امر صيدا لا يقتل ثم قال وبهذا التقرر يعلم ان وجوب القصاص هنا لا يشكل بما سلف من ان
 البالغ لو اكره صيدا وقا ان عده خطأ لأصاص وذلك لان جهل الحال هنا يقتضي الحاق المسكوه
 بالفتح بالالة مفقود صورة الصبي المذكور لانه عالم بالحال اه وقد يقتضى كونه كالاتي انه لا يجب عليه
 نصف الدية وهو ما في الرض قالون كان أحدهما صيدا أى بمزا أو الأمور أى بالرى إلى شاخص
 جاهلا كونه ادبيا فالتقصص على البالغ اى فى الاولى والامور أى فى الثانية لكن لادية على الجاهل
 ولا على عاقته اذ هو كالاتي اه قال فى شرحه وعلى الصبي فى الاولى نصف الدية فى ماله مغفلة كإسحاق قال
 وما ذكره من انه لادية أى لا يجب نصفها على عاقلة الجاهل هو احد وجهين يؤخذان من كلام الاصل
 فالترجيح من زيادته لكن الوجه وجوب نصفها على عاقلة مخففة وهو ما يؤخذ من كلام الانوار
 اه واعلم ان جعله كالاتي حتى لا يجب عليه شيء خاص بما اذا اختص الجاهل به قال فى الرض وشرحه
 وان كانا عطفين فيأخذ بان جهل كل منهما كون المرء ادبيا فعلى عاقلة كل منهما نصفها مخففة فلا
 قصاص على واحد منهما لانهما لم يمتد اقوله اه فانظر الفرق بين ما اذا كان جهل وحده وبين ما اذا جهلا
 ويمكن ان يقال اذا جهلا فلامزية لاحدهما على الاخر حتى يختص بموجب الجناية وهي لا تختف
 بالجهل وعدمه فسوى بينهما بخلاف ما اذا علم المسكوه بالكسر وبقي ما اذا اختص بالمسكوه بالكسر
 وقد يقال يجب القصاص على المسكوه بالفتح ثم قياس ما مضى عليه الرض عدم وجوب شيء على
 على عاقلة المسكوه بالكسر وقياس ما قال الشارح ان الاوجه وجوب نصف الدية المخففة على عاقلة المسكوه
 بالكسر فلا يرجع لاجره اه سم (قوله بما يقتضيه الملاك) لا هو الاكره لان الاكره ايصير المسكوه
 القتل على عرش (قوله لانه القمكه) اى مع الجهل وكان قياسه ان لا يجب نصف الدية على عاقلة
 مع ان المعتد وجوبها فليجعل آله من كل وجهه وأما مع العلم فهو شريك كإسحاق ولو جهل كل من المسكوه
 والمسكوه كون المرء ادبيا فعلى عاقلة كل نصف دية خطأ اه حل (قوله لان عده الصبي عده) الاولى اسقاطه
 لانا وان قلنا انه ضاها القمكه وهو فوجوب القصاص على المسكوه لا يثبت بكون عده عمدا او قد به حج
 على ذلك وحديث أى حين عده يجب نصف الدية فى مال الصبي مغفلة وفى حال جهله يجب على
 عاقلة نصف دية خطأ اه حل وبعبارة اصله مع شرحه ولو اكره بالغ مراعاة اوصياء او مجنونا
 او عكسه على قتل قمله فعلى البالغ المذكور القصاص ان قلنا عده الصبي والمجنون عده وهو الاظهر
 فان قلنا خطأ فلا قصاص لانه شريك عطفى اما الصبي فلا قصاص عليه بحال لاتناء تكليفه انتهت
 (قوله لان اكرهه على قتل نفسه) أى اكرهه المذرع على قتل نفسه فان كان غير مبرر وجب القود
 لاتناء اخياره وخرج بقتل نفسه ما لو قال اقطع يدك والاقطعتك فانه اكره لان قطع اليد ترجى
 معه الحياة فلم يحد المأمور به والخوف به اه حل وبعبارة سم قال الزركشى خرج بالقرينة بالنفس صورتان
 احدهما مال قال لقطع يدك أو أصعبك والاقطعتك فهو اكرهه نقله الرافى من المبادئ وفى المطلب
 لا نزاع فيه الثانية اكرهه على قتل ولده لكن الصحيح فى كتاب الطلاق من الروضة انه ليس باكرهه
 ولذا قال الرويانى ان ولده كنفسه اه اقول ان قلنا اكرهه فعلى المسكوه بالكسر فقط القصاص وان
 وجب المال فعلى كل نصف الدية أو ليس باكرهه فلا شيء على المسكوه تأمل انتهت (قوله فلا قود
 لان ذلك ليس باكرهه حقيقة) اى ويجب نصف دية العمد على المسكوه لان القتل حصل منها
 ويجب الكفارة أيضا اه حل وبعبارة شرح مدرج على الأمر نصف الدية كاجزائه من المقرى بها
 لاصح وهو المتمدن على ان المسكوه شريك وان سقط عنه القصاص للشبهة بسبب مباشرة المسكوه قتل نفسه
 انتهت (قوله لاتحاد المأمور به الخ) قال بعضهم مقتضاه انه لو قال اقطع يدك اليمنى والاقطعت اليسرى كان

أو كان مراعاة لانه قتله بما
 يقصده الملاك غالباً فاشبه
 ما لو امره بسهم فقتله ولا يؤثر
 في جهل المسكوه لانه آله
 مكرهه واصباه لان عده
 الصبي عده (لان اكرهه
 على قتل نفسه) بان قال اقل
 نفسك والاقطعتك قتلها فلا
 قود لان ذلك ليس باكرهه
 حقيقة لاتحاد المأمور به
 والخوف به فكانه اختاره
 قال فى الشرح الصغير

اكرها لعدم الاتحاد اه حل (قوله ويشه) أى يبنى ان يقال الختمتد وقوله كان اكرها أى لعدم اتحاد ما ذكر لانهم يتحد المأمورية والخوف بهذات وصفة اه حل (قوله تقتلها واحدهما فلا تؤد على المكروه) أى ولا يدقولا كفارة اه سل (قوله اوعلى صعود شجرة) أى اوزول بر اه شرح هر (قوله لانه) أى الا كراه على الصعود لا يقصد به القتل غالبا وقوله بل هو اى الا كراه على الصعود شبه عمدا أى تجب ديشه العمد على عاقلة المكروه بكسر الراء (قوله ان كانت عايرت على مثلها غالبا) هذا محبب ما فهمه من تهيد الأورى فى نكت الوسيط وذلك ليس تهيدا للحكم بل لاجل القول بالقتصاص فهو شبه عمد مطلقا اه سل وعبارة شرح هر وقيل هو عمد وعمل هذا القول ان كانت الشجرة عايرت على مثلها غالبا كما ذكره المصنف رحمه الله فى نكت الوسيط فان لم تكن عايرت على مثلها غالبا لم يأت القول المذكور وحينئذ فالتعدي بنلك محل الخلاف خلافا فمه أكثر الشراح انه قيد ليه العمد فيكون فى هذه الحالة خطا فافهم هذا المقام انتهى (قوله ويجب على مكروه فتح الراء) أى حيث لم يكن إجماعا يستوجب طاعة أمره وأوامره الإمام أو عزم بقائه لم يطل ظله بأمره بالقتل وشمل كلامه ما إذا ظن ان الأكره يبيع القتل وهو كذلك خلافا لما قل عن النبوى من عدم القصاص عليه حيثما اشرح مر قال فى الآوار وليس المراد بالامام هنا الثقلين على الرقاب والاموال المزينين لهم كالسباع والتمهين لأموالهم كاهل الحرب إذا ظفروا بالمسلمين بل المراد منه العادل الذى لا يعرف منه الظلم والقتل بغير حق اه رشيدى عليه (قوله فمما شريكان فى القتل) هذا تفرع على كل من التعليلين أى تعليل وجوبه على المكروه بكسر الراء وتعليل وجوبه على المكروه بفتح الراء والتعليل المتقدم لوجوبه به على المكروه بكسر الراء انهما شريكان فى القتل وقد يقال ان قوله لان الأكره الخ لا يحسن ان يكون علة لوجوب القود على المكروه بفتح الراء وإنما يناسب وجوب القود على المكروه بكسر الراء بدليل ان الجلال المحلى على وجوب القود على كل من المكروه بكسر الراء والمكروه بفتح الراء الذى هو قوله لان الأكره الخ فاشار إلى ان علة وجوبه على المكروه بكسر الراء لان الأكره الخ وان علة وجوبه على المكروه بفتح الراء كونه أثر نفسه بالبقاء على مكافته فكان الأولى للشارح ان يحذف الأول ويقتصر على الثانى تأمل اه حل وعبارة سم واعلم ان عبارة اصله لو اكرمه على قتل ضامه القصاص وكذا على المكروه فى الاظهر وعلى الشارح الجلال رحمه الله تعالى ذلك بين هذا الذى قاله شيخنا رحمه الله تعالى ومن البين ان غرض الجلال المحلى رحمه الله ان الوجوب على المكروه عليه كون الأكره بولد داعية القتل فى المكروه ليدفع عن نفسه الهلاك وان وجد به على المكروه عليه كونه أثر نفسه بالبقاء وشيخنا رحمه الله تعالى جعل كل ذلك كله كاترى علة وجوبه على المكروه تابعا لجلال المحلى فى التعليل فاعلم ان مراد منه الصواب ان يحذف صدر الكلام ويقول لانه اثر نفسه بالبقاء على مكافته واقطع وعبارة الزركشى فى توجيه الوجوب على المكروه بالفتح لانه قتله عدوانا لمصلحة نفسه فكان كالأقوله لا كفى الضرر وتوقد جواب بان مراد الشيخ تعليل الوجوب عليهما لان المكروه بالكسر مذكور فى قوله ايضا تأمل الا ترى إلى قوله فمما شريكان تأمل اه (قوله لان قال اقلنى الخ) قال الشيخ عميرة هذه المسئلة باخلاف بخلاف ما قال اقطع يدى قطعها فلا ضمان قطعها انتهى اه سم وعبارة اصله مع شرح هر ولو قال حرلر او فاقلى ولا تقتل قتله المحول له فالظاهر انه لا تنصاح عليه لانه لى القتل وان فسق بامثاله والقود يثبت للوارث ابتداء كالتدية ولهذا اخرجت منها دينه وصاياه والطريق الثانى ذات قولين تانزها يجب القصاص لان القتل لا يباح بالاذن فاشبهه ما لو اذن لى الزنا بامته والظاهر انه لا دية عليه لان المورث استقطب ايضا باذنه نعم يلزمه الكفارة والاذن فى القطع يهدره وسرايته كما باقى والثانى تجب ولا يؤثر اذنه وعمل ما تحرر فى النفس فلو قال له اقطع يدى قطعها لم يمت فلا دية

ويشبه ان يقال لو هدده بقتل يتضمن تهديا شديدا ان لم يقتل نفسه كان اكرها (أو) على (قتل زيد او عمرو) تقتلها أو احدهما فلا تؤد على المكروه لان كان آثما لان ذلك ليس اكرها حقيقة فالأمر عتار للقتل فعليه القود (أو) على صعود شجرة فترى ومات فلا تؤد لانه لا يقصد به القتل غالبا بل هو شبه عمدان كانت عايرت على مثلها غالبا وإلا خطأ (و) يجب (على مكروه) بفتح الراء ايضا لان الأكره بولد داعية القتل فى المكروه فبالإدفع الهلاك عن نفسه وقد آثرها بالبقاء فمما شريكان فى القتل (لان قال) شخص لآخر (اقلنى) سواء أقال منه وإلا تخطأ أم لا

وهو قودج ما عمله أيضا عند تمكنه من دمه بغير القتل فإن قتل دفعا اتى الضيان جرما ولو قال اقدنى
والا تلتك قذفة فلا حاكم صوبه في الروضة فان كان الاذن عدا لم يسقط الضيان وهل يجب القصاص
إذا كان المأذون له عبوجان اظهر ما عدهم ولو اكره على اكرهه على ان يقتل ربا قتل ابا قتل اقص
من الثلاثة تبت (قوله فلا قودل هو هدر) فلو عد عن قتله إلى قطع طرفه فانتقال القاضى سالت عنها
القتال فخرجنا على ما لوجه في الشراء بالث فرادهل يجوز ام لا وان عاين ابن الرقة في ذلك وقال الاذن
في اتلاف الكل اذنى في اتلاف البعض فلا ضمان خلافا لخرى القتل كذا كتب شيخنا هاشم المحلى وهو
ما في الزكوى ولك ان ترد ما قاله ابن الرقة بان الاذن في اتلاف الجلبة اذنى في اتلاف البعض في ضمنها لا
استقلال وارضى مر الضيان اه سم وقوله بل هو هدر أى لا قود فيملا دية بل فيه كفارة اه عش
(قوله فلا قود على واحد منهما) اشار به إلى ان هذه المسئلة مستثناة من كل من وجوبه على المكره بكسر
الراء ومن وجوبه على المكره بفتحها فقله او اكره على رى صيد معطوف على قوله فباسق لان اكره
على قتل نفسه الخ وعلى قوله ها لان قال اقتل اشار لهذا المحلى تأمل (قوله ايضا فلا قود على واحد منهما)
وعلى عاقلة كل نصف دية وفي الباب على عاقلة الراى فقط لانه لم يأت بالمأمور احو او اقصرع وشو الثورى
على الاول وبجارة عش وعلى عاقلة كل نصف دية وفي الباب على عاقلة الراى فقط لانه لم يأت
بالمأمور احو او اقصرع وشو الثورى على الاول وبجارة عش وعلى عاقلة كل نصف دية بنسأ (قوله)
فان وجب دية يوزعت) فتيد لقوله فيجب على مكره ويجب على مكره أى على ذلك مالم يؤل الامر إلى الدية
وكذا قوله وان اخص احدهما فتيد لهما ايضا اه شيخنا عبارة اصله مع شرح مر فان وجبت الدية لصو
خطا وعدم مكافئة او غفوه على غير الخطي مغفلة على ماله وعليه عتفة على عاقلة توزعت عليها بالسواء
كالشريك في القتل نعم ان كان المأمور غير ميمز او انجما اخصت بالامر وان كان المأمور قتل
يلقى برقت مشى بل لا تصرف فيه ولو كان مسرا لانه الله محنة اه (قوله وزعت) قال الشيخ عميرة
وله ايضا ان يقتص من احدهما ما يخذ من الآخر نصف الدية اه اه سم ومثله شرح مر (قوله فلا قود
على العبد) وجدت بخط الشيخ عبد الوهاب الشنوائى مانصه على الحر نصف التهمة اه وقوله فلا قود
على المكلف أى وعلى الآخر نصف دية حمد اه عش على مر وقوله فلا قود على العالم أى على عاقلة الفان
نصف دية الخطا اه حل (قوله فلا قود على العالم) لان الظن انه مكره لانه مع العلم يؤثر نفسه فهو شريك
ومع عدم العلم لا يثار فهو القود على عاقلة الظان نصف دية الخطا كما تقدم لافرق بين ان يكون العالم
المكره بالكسر والظان المكره بالفتح او عكسه اه حل (قوله وعلى من ضيف بمسوم الخ) هذان
السبب العرفى ولم يقولوا اودسه في طعامه أى غير المميز كما قالوا في المميز اه حل لكن ذكر الشيخ نزل
ان دس السم في طعام غير المميز كتحقيقه بالمسوم فيجب فيه القود ايضا اه شيخنا (قوله فيقيد دية
بقول الخ) لم يبين محترزه ولعله عدم القود بل دية العمد في غير المميز وامافى المميز فدية بشه العمد
بما حلها فليراجع اه وروض اه عش وبجارة عش وقوله يقتل غالبا أى وقد علم المضيف ذلك فان مقتل
غالبا فشه عمد فيجب فيه دية بشه العمد مطلقا سوى كان المضيف ميمزا ام لا خلافا لمن رضى ان كان
غير ميمز فدية عمد وإلا فدية بشه عمد انتهت فعلى هذا الضمير قول المتن فان ضيف به رابع للمسوم من
حيث هو لا يقيد كونه يقتل غالبا لهذا القيد لا محترزه إلا في غير المميز اه (قوله سواء قال انه مسوم
ام لا) كذا عبر به كثير من مع فزهم الكلام في غير المميز وهو عيب إذ لا تغفل مخاطبة غير المميز ولا يتوهم
احد فيه فرقا بين القول وعدمه اه زى (قوله لانه الجاهل بذلك) أى ولا اختيار له حتى يقال انه تناول
ذلك باختياره عند العمد صادق على هذا اه حل وفي عش على مر قوله لانه الجاهل الى ذلك أى لان
الضيف بحسب العادة يأكل مما قدم له وهو لكونه غير ميمز لا يفرق بين حالة الاكل وعدمها
فكان التقديم له الجاهل حاديا اه (قاعدة) السم بالفتح في الاكثر وجمعه سموم كفلس وفلس
وسام كسهم وسهام والضم لغة اهل العالية والكسر لغة بني تميم وسيمت الطعام سما

فلا قود بل هو هدر لان ذلك
له في القتل (أو اكرهه على
رى صيد فاصاب رجلا فالت)
فلا قود على واحد منهما لانها
لم تتعدا قتل فان وجبت
دية بالقتل اكرها كان
عناص القود عليها (وزعت)
على المكره والمكره
كالشريك في القتل فان
اخص احدهما بما يوجب
قودا اقتص منه دون الآخر
فلما اكرهه عمد او عكسه
قتل عمد فقتله فلا قود على
العبد او اكرهه مكلف غيره
او عكسه على ل آدمي فقتله
فلا قود على المكلف أو علم
أحدهما انه آدمي وانه
الآخر صيدا فلا قود على
العالم (و) يجب على من
ضرب بمسوم) فيقيد دية
بقول (يقتل غالبا غير ميمز
فالت) سواء قال انه مسوم
ام لا لانه الجاهل الى ذلك

من باب قتل جعلت فيه السم والسم ثقب الابرّة وفيه اللغات الثلاث وجمعه سمّام اه من الخرشى
الكبير وعجّارة عرش على مر والسم بتثنية اوله لكن افتح اصح عليه الغنم وادناها الكسر به
عليه البرهان الخليلي في حواشي الشفاء انتهت (قوله فان ضيف به) اه بالمسموم الذي يقتل غالباً اهل
وكان الاول ان يقول اى فالمسموم من حيث هو كاعلمت ولو قدم المسموم الى الميزع جملة اطعمة فقتله
كلام الامام انما كلوا كان المسموم وحده وهو متجمل وجود التفرير حيث جرت العادة بمدد اليسوء
التفيس وغيره وهذا اوجمن ترددات فيه لا ذرعي وكالتصنيف ما لو تناوله اياه او امره باكله اه حج
(قوله او دس في طعامه الخ) ويجب عليه اية الطعام ومثل الطعام ماء على طريق شخص معين الغالب شر بمنه
اه سرل (قوله الغالب اكله) اه هذا وقع في الاصل مزيداً على اصله قيد الخلاف لياتي القول بوجود
القصاص وليس قد لا لوجوب ديشبه العمد بل هي واجبة مطلقاً اى وان نذر اكله منه اهل (قوله فبسه
عند) لا يخفى ان هذا لا يصدق عليه حد شبه العمد المتقدم لان ضابطه كما تقدم ان يكون بما يتلف غالباً إلا
ان يقال ذاك مخصوص بالاتقوا هذا في السب تامل اه حل (قوله فيلزمه دية) ظاهر كمال الديق وجه
انه عند الجمل آفة فاحر اه سم (قوله لتناوله الطعام باختياره) اى ولا نظر لجهله في ذلك وبكفي النظر
اليه في وجوب ديشبه العمد اه حل (قوله ومتقول غيرهما) اى من ان المدار على التميز وعدمه لا
على الصبا والبلوغ الذي عبر به الاصل اه حل (قوله بخلاف تعبيره بما ذكره) اى حيث عبر بالصبي
والجنون إذ الصبي قد يكون مميزاً وعبر بالبالغ الماقل موضع التعبير بالمميز إذ المميز لا يجب ان يكون
بالغا اه حل (قوله الذي عبر به المحرر) المحرر مختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من
البيسط المختصر من النهاية لامام الحرمين ولهذا سماها بعض الفقهاء أما تامل وتقدم في المحطبة ان كلا
من الوجيز والوسيط والبيسط للامام التزالي (قوله فاكل منه من يتاد الدخول) اى ويتاد
الاكل من طعامه اه حل وانظر محترز هذا القيد هل هو لاغ فكون القيد لا مفهوم له او
مستبر فيكون مضموناً تامل (قوله او في طعام من ينذر اكله منه الخ) سكتوا عن
حكم ما استوى الارسان ولعله كندرومو المصنف ظن ان التقيد بفيلة الاكل منه للحكم وليس كذلك
كما تقدم بل هو تقيد لمحل الخلاف لياتي القول بوجود القصاص والمعتمد وجوب الدية مطلقاً اى
سواء غلب او نذر واستوى الامر ان المراد ديشبه العمد اه حل (قوله فانه هدر) ضيف بالنسبة
لمن ينذر اكله اه عرش اى بل فيه ديشبه العمد وتقيد المنهاج بالتبلة لاجل محل الخلاف اه سم
(قوله ويجب على من اتى غيره الخ) هذا من السبب الحمى اه حل (فرع) لو امر صغيراً ان يستقي له
ماء فوقع في الماء ومات فان كان مميزاً يستعمل في مثل ذلك هدر وإلا ضمنه عاقلة الامر (فرع آخر)
او قدت امرأة النار وتركت ولدها الصغير عندنا وذهبت فحرق من النار واسترقبها فان تركه بموضع
تد مقصرة بتركه فيه ضمت وإلا فلا هكذا قاله بعض اهل اليمن وهو حسن اه حج والضمان بديه
شبه العمد اه عرش على مر وعجّارة الشيخ سرل (فائدة) او قدت امرأة ناراً لحاجتها فتركت ولدها
فريامتها وذهبت لحاجة فحرق الطفل من النار فاحترق عضوه قال الاصمعي في قناوه ان تركه في
موضع بعيد من النار لا تد فيه مقرفة فلا ضمان عاها او في موضع قريب بحيث تدفقه مفرطة في العادة
وجب الضمان على عاقبتها وقد نص بعض اصحاب على نظير هذا انتهت (قوله فيما لا يمكنه التخلص
منه) ولو اختلفا فقال الملقى كان يمكنه التخلص وانكر الوارث صدق الوارث يمينه اه شرح مر
وسكنه يمين واحدة لانه لما حلف على عدم قدرته على التخلص لاعلى ان الملقى قتله وان لازم من دعواه
عدم القدرة اه عرش عليه (قوله وان اتهمه حوت) اى وان لم يعلم به اى او قده غير اهل
للضمان كميتون وسبع اه حل (قوله لان ذلك) اى ما قصد القاتل فيه مهلك لثله فقد قصد
اهلاكه بما يقتل غالباً اه حل (قوله ولا نظر الى الجهة التي مهلك بها) اى ولا

(فان ضيف به ممزاً او
دسه في طعامه) اى طعام
المميز (الغالب اكله) اه
وجعله فبسه عند) فيلزمه
ديتولا قود لتناوله الطعام
باختياره فان عمله فلاش
على المضيف او الداس
وتعيرى بالمميز وبغيره
هو الموافق لبحث الشيخين
ومتقول غيرهما بخلاف
تعييره بما ذكره وتعيرى
بشبه العمد الذي عبر به
المحرر اولى من قوله فدية
وخرج بالطعام المذكور
مالو دس مما في طعام
نفسه فاكل منه من يتاد
الدخول له او في طعام من
ينذر اكله منه فاكله فقات
فانه هدر (و) يجب (على
من اتى غيره في ما) اى
شيء (لا يمكنه التخلص
منه) كئار وماء مفرق
لا يمكنه التخلص منها
بعوم او غيره او غير
مفرق والقائه بهيمة لا يمكنه
ذلك معها (وان اتهمه
حوت) ولو قبل وصوله
الماء لان ذلك مهلك لثله
ولا نظر الى الجهة التي
هلك بها وتعيرى بما ذكر
اعم من اقتصاره على الماء
والنار

الحوت كالسبع والمجنون الآتي ذكرهما في القاء من مكان عال فإنه لو لم يحصل لهلك بما قصد القاء فيه وفيه أنه لو قد قبل وصوله أهل الضياع كثرتم للأحكام أو حرق لأقصاص على الملقى وعلى الملتزم القصاص كسباقي وقد قال فعل الملتزم للأحكام قطع أثر فعل الملقى فكان عليه القصاص وكذا الحرق قطع فعله أيضا أثر فعل الملقى وانتفاء القصاص عنه لعدم التزامه الأحكام أم حل (قوله فإن أمكنه أي التخلص الخ) فلم يمكنه التخلص إلا بالاتصال إلى مهلك آخر كحرق جوارح الملقى فيقتل إليه فملكه قالذي يتجه عدم الضياع لأن فعل الملقى انقطع بانتقاله إلى المهلك الآخر ويؤيد به أن لو ذبح نفسه في النار لم يضمنه الملقى كما هو ظاهر أم حل (قوله ومنه منه عارض) أي بعد الإلقاء فإن كان موجودا عند الإلقاء فالقصاص أم حل وبعبارة سم قوله ومنه عارض أقم أنه القاء مع قيام الرياح وهيجان الأمواج وجب القود وهو ظاهر كذا غطش خناهاش المحلى انتهت (قوله فنبه عند فقيه دية) لأنه قصد اهلا كما لا يقتل غالبا كالواقاء على سبع فيضيق بخلاف ما لو القاء عليه في متسع لأن السبع في المتسع ينفر بطبعه من الأذى بخلاف الحوت فلم يفر فيه أم حل (قوله أو مك حتمات فهدر أي لا ضياع فيه ولا كفارة قوله لأنه المهلك نفسه ومن ثم وجبت الكفارة في تركه أم شرح مر وبعبارة سم قوله أو مك حتمات فهدر استشكل هذا بوجوب القصاص على الصائل إذا أمكن الموصول عليه الدفع فترك وحاول بعضهم الفرق بأن السبب في مسئلة الصيال لم يتصل بالبدن قال ابن الرقعة ففعله لو اتصل فعل الصائل بالبدن وقدر الموصول عليه على الدفع فترك فلا قد كذب ذلك شيخنا البرلسي في هامش المحلى ثم قال قلت ويمكن أن يفرق بأن الصائل معه رادع وهو التكليف والذي صار لا يمكنه الكفو فتضمنه أن الصائل لو روى بسهم ثبت الموصول على مع إمكان التحول لا ضياع وقد يلزم أم هو فرق مر بأن فعل الملقى انقطع بالاتصال وفعل الصائل قائم إلى الهلاك ويؤخذ من هذا الفرق أنه هدر فيلزم ما بهسهم ثبت مع إمكان تحوله تأمل انتهت (قوله أو التمه حوت) قصد ظاهره وأن التمه قبل وصوله ويؤرق ما ذكر ما لو القاء على سبع في متسع بأن السبع في المتسع ينفر بطبعه من الأذى ولا كذلك الحوت ولو أقصص منه ثم لقطه الحوت وهو حي وجبت للدية على الولي كالحق بشيخنا الرملي واعتد به وبالغ فيرد أقاء نسب إليه بل ثبتت فتاوى بهل هذا خطأ من الكتاب أم سم وبعبارة شرح مر ولو أقصص من الملقى قذف الحوت من أيتله سالما وجبت دية المقتول على المقتص دية عمد في ماله ولا قصاص للشبهة كالحق به بالبرجحة الله تعالى كالأشهاد بنية بموجب قود قتل ثم بان المشهود بقتله حيا مجامع أن في كل قتل مجتمعة ثم بان خلافها انتهت (قوله فهدر أي أنه علم به) فلزاد على الولي علم الملقى بالحوت وانكره صدق الملقى بنية لأن الأصل عدم العلم وعدم الضياع أم عرش على مر (نتبه) ففصلوا هنا بين علمه بحوت يقتلهم وعدمه وأطلقوا فيما لا يمكنه التخلص منه وقالوا فيمن ضرب من أجل مرضه ضربه باقتل المريض دون الصحيح أنه عمد وكان الفرق أن المهلك في نفسه وهو الأخير وأن نحو ما يندفعه قاتلا ما يقتل غالبا وإن جعل بخلاف المهلك في حاله دون أخرى لا يند كذلك إلا أن علمه حج (قوله ولو القاء مكتوبا) أي أو بهما مع من الحركة أم مر أم عرش (قوله كالله بالبرجحة) مثال للقاء الذي تلم زيادته في المختار والمد السيل يقال مد النهر ومدته نهر آخره وفي المصباح ومد البحر مدازا ومدته غيره مدازاده وأمد بالقص وأمدته غير مستعمل الثلاثي والرباعي لازم من متعددين ويقال السيل مد لأنه زيادة وكأنه تسمية بالمصدر والجمع مدود مثل فلس وفلوس وأمد الشيء ما يسطو أمدت طال أم (قوله وإن كان قد يزيد وقد لايز) بدان استويا لو نذرت الزيادة مع أم عرش (قوله لأن الجرح مهلك والبرجحة) ومنه أخذ عدم وجوب القود على من قصد انسانا بغير أذنه فترك المقصود رجلا قصد حتى هلك للوثوق بالسلامة للوربط ومن هذا يؤخذ أنه عذر أم حل (قوله أو القاء من مكان عال الخ) الحاصل فيما إذا القاء من علو قتلته غيره أنه كان كل من الملقى والقاتل من أهل الضياع أو الملقى ليس من أهل القاتل من أهله فالضياع

(فإن أمكنه) أي التخلص
بعموم أو غيره (ومنهم) منه
(عارض) كوجع ووجع فملك
(فنبه عند) فقيه دية (أو
مك حتمات) حتى مات (فهدر)
لأنه المهلك نفسه (أو التمه
حوت) قصد أن علم به
والفتنه (أو التفصيل بين
العلم وعدمه من زيادته ولو
ألقاء مكتوبا بالساحل فزاد
الماء أو غرقه فإن كان بموضع
يعلم زيادة الماء فيه كالله
بالبرجحة فهدر وإن كان قد
يزيد أو لا يزيد فنبه عند
أو كان بحيث لا يتوقع
زيادة فافتق سبل نادر
غلطا (ولو ترك) مجروح
(علاج جرحه المهلك)
فملك (قود) على جرحه
لأن الجرح مهلك والبرجحة
غير موقوف به لو عاج
(ولو أمسكه) شخص ولو
لقتل (أو القاء من) مكان
(عال أو حفر بئر) ولو
عدوا أو قتلته في الأولين
(أو رده) في الثالثة (آخر)

في صورتين على القاتل وحده لانه المباشر وان كان كل منهما ليس من أهل الضمان فلا ضمان على واحد منهما وهو ظاهر وكذلك إذا كان الملقى من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فلا ضمان على الملقى لان فعله اقطع بالاقاء والقاتل ليس من أهل الضمان فأتى الضمان واساوا الحاصل فبإذا أمسكه قتل غيره انه ان كان كل من الممسك والقاتل من أهل الضمان أو الممسك ليس من أهل الضمان والقاتل من أهله فلا ضمان في صورتين على القاتل دون الممسك وان كان كل منهما ليس من أهله فلا ضمان على واحد منهما وان كان الممسك من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فلا ضمان على الممسك دون القاتل وخارق ما تقدم في الاقاء بما علم هناك من انقطاع فعل الملقى بخلاف الممسك فأتضح الفرق بين المستثنى والحاصل في مسئلة حفر البئر ان الحافر لا ضمان عليه سواء كان من أهل الضمان أو لا وان المردي يضمن إذا كان من أهل الضمان فبإذا كان كل منهما من أهل الضمان او كان المردي من أهله والحافر ليس من أهل الضمان في صورتين على المردي دون الحافر وفيما إذا كان كل منهما ليس من أهل الضمان أو كان الحافر من أهل الضمان والمردي ليس من أهله لا ضمان في صورتين على واحد منهما اما لمخصص من حاشية سم (قوله) فالتودع على الآخر (أي ان كان أهلا للضمان ما تزامنا للاحكام بان كان بالنا غافلا غير حري فان كان حريا فلا قصاص على واحد منهما وان كان مجنونا أو سبعا كان القودع على الممسك والملقى ويكتو اعن الحافر فظاهر كلامهم انه لا قودع حيث يحتاج إلى الفرق بينه وبين الممسك وظاهر كلام شيخنا في الشارح انه كالممسك والملقى وعبارته اءاغير الاهل كجنون أو سبع صار فلا اثر له لانه كالالة والقودع الاول كما قاله ابن الرقعة اه ومن جملة الاول الحافر فيحرق وفيهم ما نصه مقال حج في شرح الارشاد والتي آخر على فصل يد غيره ضمن الملقى الا ان نظام من يده التصل به فانه الضامن اه وهذا هو الوجه وهو الذي اعتمدوه اه (قوله) أي دون الممسك أو الملقى الخ ولكن عليهم الائتم والعزير بل والضمان على الممسك في القن وقراره على القاتل اه شرح مر (قوله) او الحافر (ظاهره) ان كان متديا بالحفر اه حل (قوله) لان المباشرة مقدمة على غيرها (واعلم ان جعل الشارح الردية مباشرة في نظر يعلم من جعل الاقاء من شاق سببا عميرة شورى (قوله) مع ان الحافر لا قودع عليه) لو انفرد ايضا بان حفر بشر اوقع فيها اخر بلا تردية من احد اه عش (قوله) لان الحفر شرط (أي وكذا الامساك بخلاف الاقاء من عال فانه سبب اه سل وعبرة الشورى (قوله) لان الحفر شرط (أقول وكذا الامساك فكان عليه ذكره لدفع الابهام باقتصاره على الحفر (فصل في الجنابة من اثنين (قوله) وما يدكر معها (أي من قوله ولو قتل مريضاً إلى آخر الفصل (أما الزكشي بالفصل معقود لطريان المباشرة على المباشرة والسبب على السبب والحكم فيها بتقديم الاقوى والتسوية بين المتعادلين قال الشيخ عميرة وكأنه لم ينظر إلى ما في صدر الفصل لانه مقدمة لما بعده اه (قوله) ووجد من اثنين (ما) أي متقارنين في الزمان بناء على ان معال الاقران في الزمان واليه ذهب ثلث وغيره واختار ابن مالك عدم دلالتها على المقارنة في الزمن ويدل له نص امامنا على ان من قال بالزوجية ان ولدنا معا فاما طاقان لا يشترط الاقران في الزمان اه حل وعبرة شرح مر إذا وجد من شخصين ما أي حال كونهما مقترنين في زمن الجنابة بان تقارنا في الاصابة أي وان تقدم رمي احدهما كما هو ظاهر وعمل قول ابن مالك غافلا لثلب وغيره انها لا تتل على الاتحاد في الوقت فكيفما عند انتهاء القرينة اثبت (قوله) فلان مرهقان (وان اتحدت التهما كما حاجر ادفة واحدة فرميا به لان الرمي الصادر من احدهما غير الصادر من الآخر اه حل (قوله) مرهقان (أي منهما مرهق على حدته لو انفرد (قوله) سواء كانا مذقين الخ (كان الاحسن ان يجعل هذا تقديداً بان يفرض ليشترط ان يكونا مذقين او غير مذقين مما يخرج ما اشار له بقوله وان كان احدهما الخ والافقه داخلة في القتل ولا التقييد (قوله) سواء كانا مذقين (بالدال المهملة للجمة اه شرح مر

فالتودع على الآخر (أي
القاتل او المردي (فقط)
أي دون الممسك او الملقى او
الحافر لان المباشرة مقدمة
على غيرها مع ان الحافر
لا قودع عليه وانفرد ايضا لان
الحفر شرط
(فصل في الجنابة من اثنين
وما يدكر معها) لو (وجد)
بواحد من اثنين معافلان
مرهقان (لروح سواء
اكانا مذقين أي مسرعين

والخيل في باب الصيد وفي المصباح ودفع عليه يد من باب قتل ودفع تدفيعا مثله والذال المعجمة
 اه في باب المداقة ومناهج جرحا يفنى إلى الموت اه (قوله ام لا) اي لم يكن تامدقين قال الشيخ
 عميرة يشترط في هذا الشق الثاني ان يكون كل واحد لو اقر دقت لقتل اسم على منبه لعل المراد انه اذا اقر د
 امكن ان يقتل ولو بالراية ويدل له التمثيل بقطع العضوين فان كلا على انفراد لا يمدقان لا
 انه قد يؤدي إلى القتل وقد تقدم في كلام الشارح ان قطع الائمة مع السراية من العدد الموجب للقصاص
 امهش على مر (قوله كزود) مثال للذقيين وقوله وكقطع عضوين مثال لقوله ام لا اهش فذلك
 اعاد الكلف (قوله فقتلان) فليهما القود فان ال الامر إلى الذي يوزع على عدل الرؤس لا الجراحات
 اهش على مر (قوله فالذقيف هو القاتل) لان الذقيف يقطع اثر ماله فامهش اولي ويوجب على شريك
 ضمان جرحه اهش حل (قوله ان انتهاء إلى حركة مذبوح) عبارة الشيخ عميرة لوشرب سما انتهى إلى
 حركة مذبوح فالظاهر انه كالجرح اهش على منبه ثم ظاهر اطلاقهم عدم الضمان على الثاني انه لا فرق
 في فعل الاولين كونه بعد اخطأ أو شبهه تعديل عدم الفرق بين كونه مضمونا أو غير مضمون كالأهواء
 سبع إلى تلك الحركة فقتله آخروا وشربه ما ذكره عميرة فيمن شرب سما انتهى إلى حركة مذبوح اهش
 على مر (قوله ابصار ونطق) بقران بالاحاطة إلى اختيار ويحتمل تنوينها ويكون حذف منها دلالة
 بعدها على اهشوري (قوله وحركة اختيار) وتسمى الحركة المستقرة هي التي يبقى معها الادراك
 ويقطع بالموت بعدها بيوم أو أيام والحركة المستمرة هي التي لترك معها لعاش اهش من شرح مر
 فان اقسام الحركة عند الفقهاء ثلاثة فهم التقييد بالاختيار انه لا اثر لبقاء الاضطراب به فهو معها في حكم
 الاموات ومنه ما لوشق بطنه وخرج بعض احشائه عن بطنه خروجا يقطع بطنه معه فانها وان تكلم بمقتضى
 كطبل من وقع لذلك ما شربه ثم قال هكذا يفعل بالجيران ليس عن روية واختيار فربما نفع الحكم عليه
 بالموت بخلاف ما لو بقيت احشائه كلها بمحلها فانه في حكم الاحياء لانه قد يعيش مع ذلك كما هو
 مشاهد حتى فيمن خرق بعض امعائه لان بعض الهرة فعل فيه ما كان سببا للحياة مدة بعد ذلك
 وعبارة الانوار لو قطع حقوقه او مريته او اخرج بعض احشائه وقطع بطنه لا يحال له رد عليه
 ما يأتي في باب السيد والذبايح انه مع استقرار الحياة لا اثر للقطع بموته بعد وظاهر ان ما هنا كذلك
 إذا الظاهر ان تفاصيل بقاء الحياة المستقرة وعدمه ثم ياتي هنا اهش حج (قوله لانه صيره إلى حالة الموت)
 أي وإن فرض انه تكلم في هذه الحالة لانه من الهذيان فلا يعتبر قوله فان شك في وصوله إلى
 هذه الحالة ترجع لاهل الخبرة أي لاثنين منهم ومن ثم لا يصح حينئذ اسلامه ولا شيء من تصرفاته ويورث
 ولا يرث فصيهر المال للورثة وتزوج زوجاته اهش حل وعبارة شرح مر ومن ثم اعطى حكم الاموات
 مطلقا انتهت وكتب عليه عش قضيت جواز تجهيزه ودفعه حينئذ وفيه بعد وانه يجوز تزوج
 زوجته حينئذ إذا انتقضت عتبتها كان ولدت عقب صيرورته إلى هذه الحالة وانه لا يرث من مات
 عقب هذه الحالة ولا يملك شيئا دخل في يده عقبها ولا مانع من التزاد ذلك اهش حج وقول سم
 انه لا يرث (اقول) ولا بعد اضا على قياس ذلك انه تقسم تركته قبل موته (قوله بعد جرح)
 هو يفتح الجيم لانه مثال للفعل وهو مصدر اما الاثر الحاصل بالجرح فهو جرح بالضم وفي
 المصباح جرحه جرحا من باب نفع والجرح بالضم الاسم اهش على مر (قوله فهو القاتل) اي لانه
 أو لانه جرحه الاول اهش حل (قوله والثاني من المرفق) اي اليد الاولى المقطوعة من الكوع أو اليد الاخرى
 نظير قوله في الميعود كقطع عضوين اهش بخلافه عبارة سم قوله أو قطع الاول يده من الكوع والثاني من المرفق
 أي ولا يقال ان القطع من المرفق ازال الاثر القطع الاول كما ازال حر الرقبة اثر الجرح كما صار إلى ذلك
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى فوجب على الاول قصاص اليد فقط وعلى الثاني قصاص الأضراس لا ما تقول

للقتل أم لا (كز) للرقبة
 (وقد) للجنة) وكقطع
 عضوين) مات المقطوع منها
 (قتلان) فليهما القود
 وان كان أحدهما مذقا
 دون الآخر فالزلف هو
 القاتل (أو) وجداه بهما
 (سراية) القاتل (الاول
 إن أنهاء إلى حركة مذبوح
 بان لم يق فيه) ابصار ونطق
 وحركة اختيار) لانه صيره
 إلى حالة الموت) ويعبر الثاني
 لحكم حرمة ميت (والا)
 أي وان لم ينه الاول إلى
 حركة مذبوح (فان ذق)
 أي الثاني (كز) بعد جرح
 فهو القاتل وعلى الاول
 ضمان جرحه) قود أو مالا
 (والا) أي وان لم يذق
 الثاني أيضا ومات الجنب
 عليه بالجنايتين كان اجافاه
 أو قطع الاول يده من الكوع
 والثاني من المرفق (قتلان)

ألم القطع الأول انتشر إلى الأجزاء الرئيسية كالسكبد والقلب والرأس ويتى حتى انضاف إليه ألم القطع الثاني لحصل الهلاك منها لا يقال زيادة الألم الأول منقطعة بخلاف زيادة الألم الثاني فيجب أن يكون الموت منسوباً إليه لا اتصال مادته بالموت دون الأول لا تقطعاً إلا ما تقول هذا يقتضى زيادة الألم الثاني وقلة الأول وليس اختلافهما بذلك ما نأمن من تساويهما في القتل كالوجع ما كانت جراحة أحدهما أكثر ولأن انقطاع سبب الألم لا يمنع من مساواة ما يتبعه في إضافة الفعل إليهما كالوضرب أحدهما بخشبة وجرحه الآخر بسيف حيث كانا شريكين في قتله وإن كان أثر الخشبة مرتفعاً وأثر السيف باقياً قال في الحامو ونافرت في هذه المسألة القاضي أبا بكر الباقلاني واستدلّ بما تقدم فأعرض بأن الألم عرض لا يبق زمانين فاستحال أن يتبع مع انقطاع مادته فاجتبه بأن الألم لما وصل إلى القلب صار عللاً فتوالت منه مواده كما تتوالى في عمل القطع أه عميرة انتهت (قوله بطريق السراية) لم يقل مثل ذلك في المغيبة لأن بعض صورته لا يناسبه هذا وهو قوله كثر وقد وإن كان يناسب البعض الآخر وهو قوله وكقطع عضون (قوله ولو قتل مريضاً الخ) حاصل هذه الصور التي جعل حكمها أحداً سبعة كلها منطوق بها في المتن الأولى مسألة المريض والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ما اشار له بقوله من عهده إلى قوله غير حرى وأشار إلى السادسة بقوله وأظنه قاتل أي به إلى السابعة بقوله وأحرى بدارنا الخ وهذه مفهوم قوله فيما سبق في مسألة الظن غير حرى وذكر الشارح في المفهوم أربع صور أشار إلى الأولى بقوله وخرج بغير الحرى إلى قوله ما لو عهده حرى أو إلى ثلاثة بقوله وبعهد وظنه كغره إلى قوله فإن عهده وظن إسلامه أو شك فيه فأصل الصور أحد عشر وقوله من عهده أي عليه فالمراد بالعهد العلم وقوله أو كافر غير حرى مسلط عليه كل من العهد والظن وهو مشتمل على قيدن كونه كافر أو كونه غير حرى فأخذ المتن عتزر الثاني بالنسبة للظن بقوله وأحرى بدارنا الخ وأخذ الشارح عتزره بالنسبة للعهد بقوله وخرج بغير الحرى الخ وأخذ الشارح عتزر الأول بالنسبة لكل من العهد والظن بقوله وبعهد وظنه كغره الخ (قوله ولو يضرب يقتله دون الصحيح) هذه الغاية مع قول الشارح وإن جعل المرض بموجباً للرد على ضعيف قاتل بأنه لا قود فيها للجهل مرضه وكان الضرب يقتل المريض دون الصحيح وعبارة فاصله مع شرحه رد ولو ضرب من لم يسهل الضرب بمرضه لاجل مرضه ضرباً يقتل المريض دون الصحيح غالباً وجب القصاص لتقصيره أذجه له لا يبيح ضربه وقيل لا يجب لأن ما أتى به ليس يملك عنده ورد بأنه لا اعتبار بظنه مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم نحو مؤبد ظن أنه صحيح وطبيب سقاء دواء على ما يأتي لظنه أنه محتاج إليه الأدب أي دية شبه عمد كما لا يخفى ولو علم مرضه أو كان ضربه يقتل الصحيح أيضاً وجب القود فيها انتهت (قوله ولو بدارم) وكذا بضمهم أخذ ما يأتي في الشك في إسلامه فيما يظهر هذا إن عرف مكانه والألحم نظر فليحرر وجرم الحلبي بالتقيد بمعرفة مكانه فقتضاه عدم القود إذا لم يعرفه تأمل (قوله أو ظنه قاتل أيه) أي أو عهده قاتل أيه فقتله ثم تبين غفوة بعض الورثة عنه حيث يجب عليه القود كاسياتي أه حل وعبارة سم قوله أو ظنه قاتل أيه رد على التقيد بالظن أنه لو عهده قاتل أيه فإن غفوة بعض الورثة عنه وجب القود وهو كذلك كما يأتي في فصل ثبوت القصاص لكل وارث أه سم (قوله وأحرى بدارنا) أي أو ظنه حرى أي ظن حرته أي أو شك فيها أي في أنه حرى أو ذى فذكر الظن تصوير أو إرادته مطلق الردد أه شرح مر (قوله أي فإن خلاه) أي أنه أسلم أو عتق أو لم يقتل أباه أه شرح مر (قوله لزم قود) وإن غفأ على الدية في صورة المرض وجب جميعاً على الضارب وإن فرض أن للمرض دخلاً في القتل أه شرح مر (قوله لوجود مقتضيه) أي وهو قتل المكافئ (قوله وجهه) أي في إحدى صورتى المريض وقوله وعهده أي عبداً أو كافر غير حرى وقوله وظنه أي عبداً أو كافر غير حرى أو قاتل أيه أو حرى بدارنا (قوله لا يبيح له الضرب) أي في مسألة المريض وقوله أو القتل أي فيما عداها من بقية السبعة ويؤخذ من هذا أن الذى عهد له قوداً لو كان هو الإمام فلا قصاص

بطريق السراية (ولو قتل مريضاً حركته حركة مذبح ولو يضرب يقتله) دون الصحيح وإن جعل المرض (أو) قتل (من) عهده أو ظنه عبداً أو كافر! غير حرى (ولو بدارم مرتداً أو غيره) أو ظنه قاتل أيه وأحرى بدارنا (بدارنا) أى فإن خلاه (أغفلت) أى فإن خلاه (لزم قود) لوجود مقتضيه وجهه وعهده وظنه لا يبيح له الضرب أو القتل

(فصل في أركان القود) أي وما يذكر معهما من قولهم وتداعيا مجولا إلى آخر الفصل (قوله كاريانه) أي على ماسر من أن المراد الظلم من حيث الائتلاف أه عش (قوله بايمان أو امان) كتب شيخنا في هامش المحل أن العصمة معصورة في هذين ولابد ضرب الرق على الأسير الوثني ونحوه لانه داخل في الثاني ثم كتب على قولهم المرتد يقتل بالمرتد ما نصه تكون عصمته بالنظر إلى اسلامه السابق فلا يندفع في قصر العصمة على الاسلام والامان اه ولا يخفى أن جعل اسلامه السابق عاملا ليس مطلقا فانه لم يعصمه على نحو الذي تأمل اه سم (قوله أو امان) ومنه ضرب الرق على الأسير لانه يصير مالا للسليبي وهو في امانا أه حل (قوله لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الخ) استدلال على قوله كمقد ذمة أو عهد أي على أن عقد الذمة أي الجزية ينفي الأهدار ويحصل العصمة وعلى أن الهدى الأمان كذلك فاستدل على الاول بالآية الاولى وعلى الثاني بالثانية (قوله وسياتي يانه) أي يان اعتبارها من الفعل إلى التلف أي الزهوق في الفصل الآتي أي في قوله فصل جرح عبده الخ إذ يميز من تغاير هذا الفصل الآتي عن عصمة القتل يعتبر امتدادها من حين الشروع في الفعل إلى الزهوق ولا يصح أن يكون مراد الشارح الإشارة إلى قوله في الفصل الآتي ويعتبر في القود الكفافة من الفعل إلى الانتهاء كما فهم بعضهم وذلك لأن المراد بالانتهاء هناك انتهاء الفعل لا انتهاء الزهوق كما بينه الحواشي هناك واللام يصح قوله هنا أو اسلم القاتل ولو قبل موت الجرح والحاصل أنه يعتبر في العصمة في القتل امتدادها من اول الفعل إلى الزهوق وفي المكافاة امتدادها من اول الفعل إلى انتهائه تأمل (قوله لقوله تعالى اقتلوا المشركين) أي وكل من الصبي والمرأة والعبد منهم أه حل (قوله ومر تدفن في حق معصوم) خرج بالمرتد الزاني المحسن وتارك الصلاة وقاطع الطريق إذا قتلهم غير معصوم فانه يقتل بهم وقوله في حق معصوم اما في حق غير المعصوم فلا يهدر فيقتل بحر دمته وهذا يقتضي أن الزاني المحسن وتارك الصلاة وقاطع الطريق المتمتع قتل إذا قتل واحد منهما المرتد يقتل به وهو غير مراد لما سيأتي أن المسلم ولو مهدرا لا يقتل بالكافر أه عش على مر (قوله في حق معصوم) وقار فالحرب حيث هدر ولو على غير معصوم يانه أي المرتد ملزم للأحكام فمعصم على مثله ولا كذلك الحربي فانه يهدر ولو على غير المعصوم أه شرح مر (قوله في حق معصوم) أي بايمان أو امان وإن لم يكن معصوما من غير هذه الخيعة كزنا محسن ولو ذميا أه حل (قوله قتل مسلم معصوم) أي ليس زانيا محصنا ولا فلا يهدر لانه معصوم بالنسبة إليه أه حل (قوله لاستيفائه حد الله) ويؤخذ منه أن محل عدم قتله به إذا قصد قتله استيفاء الواجب عليه أو أطلق بخلاف ما إذا قصد عدم ذلك لانه صرف فعله عن الواجب ويحتمل الأخذ باطلاقهم ويوجه بأن ذمها كان مهدرا لم يؤثر فيه الصارف أه زى وحينئذ فالمعنى لانه استوفى في حق الله في نفس الأمر أي حصل بفعله استيفاء حق الله وإن لم يقصد هو الاستيفاء بل ولو قصد غيره (قوله سواء أثبت زناه بأقراره أم بيينة) ولوراه برني وعلم احصائه قتله لم يقتل به قطعا أه شرح مر وقوله وعلم احصائه أي والحال انه علم احصائه فلم يعلم ذلك قتله وقال إنما قتله لآي رايته زنى وهو محسن لم يقتل منه ذلك بل يقتص منه كاهو ظاهر أه سم على صحيح (قوله سواء أثبت زناه بأقراره الخ) ولو قتله بعد علمه رجوعه عن الاقرار خلافا للأذعوى للشبهة بسبب اختلاف العلماء رجوعه وسقوط الحد رجوعه أه حل (قوله ومن عليه قود لقائه) عبارة اصله مع شرح مر ومن عليه قصاص كثيره في العصمة في حق غير المستحق فيقتل قتله وقاطع الطريق المتمتع قتل وتارك الصلاة ونحوهما مهدرون الاعلى مثلهم ثم قال في موضع آخر والوجه الحاق كل مهدر كتارك صلاة وقاطع طريق بشرطه بالزاني المحسن فالحاصل أن المهدر معصوم على مثله في الأهدار وإن اختلفا في سيه ويدا السارق مهدرة الاعلى مثلها سواء المرسوق منه وغيره اسم على صحيح أه عش عليه (قوله ومن عليه قود لقائه) ثم من تحم قتل الصحيح انه يقتل قصاصا ومع ذلك لو قتله غير المستحق لقصاص عليه كما قاله الشيخان إلا أنه كان مثله فانه يقتل بلحق أه تعالى على الصحيح وكتب ايضا قوله

(فصل في أركان القود)
في النفس (أركان القود في النفس) ثلاثة (قتل وقتل الخطأ وشبه العمد وغير الظلم كاريانه) وفي القتل عصمة (بايمان أو امان) كقدمة أو عهد لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وقوله وإن أحد من المشركين استجارك الآية وهي معتبرة من الفعل إلى التلف وسياتي يانه في الفصل الآتي (فيهدر حرب) ولو صيا و امرأة وعيدا لقوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم (ورسد) في حق معصوم لخبر من بدل دينه فاقتلوه (كران محسن قتل مسلم) معصوم لاستيفائه حد الله تعالى سواء أثبت زناه بأقراره أم بيينة (ومن عليه قود لقائه) لاستيفائه حقه (و) شرط (في القتل) اسر ان

(الترام) للاحكام ولو
من سكران أو ذى أو
مرتد (فلا تؤد على صبي
ومجنون وحربي ولو قال
كنت وقت القتل صبيًا
وامكن) صباه فيه (أو
مجنوناً وعبد) جنونه قبله
(حلف) فيصدق لأن
الأصل بقاء الصبي والمجنون
سواء انقطع أم لا بخلاف
ما إذا لم يمكن صباه ولم يهد
جنونه (أو) قال (اناصبي)
الآن ولا يخلف أنه صبي
لأن التحليف وثبات صباه
ولو ثبت لبطلت بميته ففى
تحليفه انطال التحليف وسيأتى
هذا فى الدعوى والبنات
مع زيادة (ومكافاة) أى
مساواة (حال جنائيه) بأن
لم يفضل قتيله بإسلام أو
أمان أو حرية أو أصلية أو
سيادة (فلا يقتل مسلم) ولو
زانياً محصناً (بكافر) ولو
ذمياً نجرب البخارى لا يقتل
مسلم بكافراً وإن ارتد المسلم
لعدم المكافاة حال
الجنائية إذا العبرة بالعقوبات
بما لها (ويقتل ذو أمان
بمسلم وبذى أمان وإن
اختلفا ديناً) كيهودى ونصرانى
(أو أسلم القاتل ولو

ومن عليه قود لقائه ولو غلط أى خطأ لكن فى الأشباه للجلال السيوطى (فرع) استحققت التصاص على
رجل قتلته خطأ فلا يصح إن لا يقع الموضع له وعادة الروضة ففى كونه مستوفياً خلاف قال فى شرحه
والاصح إنه يستوفى كما جرمته به فيما لجزم الأصل به فراجعه اه شورى (قوله الترام للاحكام
ولو من سكران الخ) عبارة شرح مر والمذهب وجوبه على السكران وكل من تصدى بإزالة عقله لأنه من
ربط الاحكام بالاسباب ما غير التصدى كان أكره على شرب سكر أو شرب ما فاته دواء أو ماء فإذا هو
مسكر فلا قود عليه لمن دوى فى قول لا وجوب عليه كالمجنون اخذ اعان فى الطلاق فى تصرفه انتهت ولا بد ان
يكون قله بتدبير أو تلبيل كما يحبه بعضهم يخرج ما لو قال الباغي شخصاً من أهل المدل حال القتال فإنه لا دية فيمولا
كفارة كما فى الروضة كاصحابه اه زى (قوله أو مرتد) أى إن لم يكن له شوكة كما قيده بعضهم فلو
ارتدت طائفة منهم شوكة وقوة أنفقوا مالاً أو نفساً فى قتالهم أسلماً فلا ضمان عليهم بالاصح ومقتضى كلام
الشرح الصغير اه زى (قوله فلا قود على صبي) أى حال القتل وقوله وحربي بان أسلم أو عند
له ذمة ولا فهو مقتول وفيه إنه مقتول للحراية لا للقتل ولادة عليه أيضاً اه حل (قوله ومجنون)
كتب شيخنا فى هامش المحلى ثم إذا وجب بيني القصاص وطرا الجنون بعد ذلك استوفى منه حال
الجنون ولو كان نبوته باقراً اه وهو كذلك فى الروض وشرحه وغيره اه سم والمراد المجنون
غير التمدى اما التمدى فيقتصر منه كما تقدم فى عبارة مر حيث قال والمذهب وجوبه على السكران
وكل من تصدى بإزالة عقله إلى آخره ما تقدم (قوله وحربي) أى ولا يجب عليه الدية أيضاً وإن أسلم بخلاف
الأولين فتجب عليهم اه شورى (قوله أو مجنوناً وعبد جنونه) ولو اتفق على ذوال عقله وادعى الجنون
والولى السكر صدق القاتل بيمينه اه شرح مر (قوله لأن التحليف لأبواب صباه ولو ثبت الخ)
ولا ينافى ذلك تحليف كافر انيت وأريد قتله وادعى استعجال ذلك بدواء وإن تضمن حلقة اثبات
صباه لوجود أمانة البلوغ فلم يترك مجرد دعواه وقضية ذلك وجوب تحليفه ما يرد بان الأبنات
مقتضى للقتل ثم أى لاهما كافر فى الحجر اه شرح مر وقوله بان الأبنات مقتضى للقتل ثم أى
لأنه أمانة البلوغ فى الكافر دون المسلم اه سم على حج والمراد أن المسلم إذا ثبتت عاتته وشك فى بلوغه
لا يحكم ببلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من أحكام البالغين بخلاف الكافر فإنه إذا ثبتت عاتته
وشك فى بلوغه قتل اكتمالاً بنبات العانة اه عرش عليه (قوله لأن التحليف لأبواب صباه) وفيه
ان هذا إنما ينطبق تحليفه حال صباه أى لا يخلف إلا أن تصدى عن الأن وذهب الشيخ أبو اسحق إلى ان البالغين
تؤخر إلى بلوغه وأطلاق قول المصنف ولا يخلف شامل لما بعد البلوغ وهو كذلك وإن كان تأجيله لا يساعد
على ذلك اه حل (قوله بان لم يفضل قتله) فى المختار فاضله فضلته من باب نصر أى غلبه بالفضل اه وهذا
المعنى هو المراد هنا ما أفضل بمعنى فى تقدم فى القرأف عند قول المتن والارد ما فضل على ذوى فروض
عن المختار ان فيه لقات ثلاثاً من باب نصر وفهم والثالثة ملققة فضل بالكسر بفضل بالضم تامل (قوله أو
أصلية) ومنه يعلم أنه لا مكافاة بين الأصل وفرعه وهذا ردعى بعضهم أن بينهما مكافاة لأن الولد
يكافى عنه مثلاً والمكافى فى الأب والمكافى فى الأم لان هذا إنما باقى إذا أريد بالمكافاة
المساواة لا هذا المعنى وهو ان لا يفضل القاتل القاتل بنحو الإصالة تامل اه حل وقوله لا مكافاة بين
الأصل وفرعه أى فيما إذا قتل الأصل الفرع وقوله ان بينهما مكافاة هذا القول صحيح ولا يصح رده ومنه
أن الفرع يكافى أصله فإذا قتل الفرع أصله قتل فيه كما يأتى ويدل لهذا المعنى وقوله لأن الولد يكافى عنه الخ
فرد المحشى عليه غير صحيح اه (قوله فلا يقتل مسلم ولو ابتلى للقتل) وقوله لا يكافى ولو باله قال انقص ولى دم
بلا حكم قاض أو يدع أبهم (قوله وإن ارتد المسلم) نعم فى المتن وليس من الحديث كما توهمه العبارة وعقله
بقوله لعدم المكافاة حال الجنائية (قوله أو أسلم القاتل) عطف على قولهم ان اختلفا ديناً وقوله ولو قبل
موت الجريح أى لا يمتنع لوجوب القود بالمكافاة من أول الفعل إلى انتهائه وقد وجدت فلا يمنع من طرو

الاسلام يبدأ الجنابة بآبائه ع (قوله أو أسلم القاتل) وكلا لا يسقط القصاص بذلك لا تسقط الكفارة وان كانت حق اقتبسها وتعالى اه سم (قوله ولا يفوضه الى الوراثة) اى اذالمسلم كاد عليه التعليل فان أسلم الوراثة فوضه اليه اه زى (قوله ويقتل مرتد بغير حرج) فيقدم قتله بالقصاص على قتله بالردة فلو عفا عنه على ما قل للردة واخذ من تركته ما عفا عليه فلو كان المقتول مرتدا ايضا والقتل خطأ او شبه عمد او عمد او عني على ما لم يثبت وينبغي أن يكون مثل المرتد من تودد بعد تنصره او عكسه فيقتل بالمرتد لتساوئهما في كلاهما لا قبل منه إلا الاسلام ولا يفرق على ما هو فيه اه حل - فرغ . وقع السؤال في الدرس عما لو تصور انسان ولو في غير صورة الادمى وقتله شخص وعما لو قتل شخص جينا وعما لو قتل الجنى شخصا هل يقتله بولا والجواب ان اظهر في الاول ان قال ان علم القاتل حين القتل ان المقتول ولى تصور في صورة غير الادمى قتل به والا فلا وقد دبل تجب بدية كالوقتل انسانا بغيره صيدا او اما الثانية قضية اعتبار المكافاة بان لا يقتل القاتل بقتله باي اسم او امان الخ ان القاتل ان علم حين القتل ان ما قتله جنى قتل به والا وجبت البدية كما مر فاما او قتل بولا تصور الى غير صورة الادمى لكن نقل شيخنا الشورى ان الادمى لا يقتل بالجنى معاقا (اقول) وهو الاقرب لان المزمع ان عرف احكام الجن ولا خوطينا بها قال وهذه الشروط انما هي للسكافاة بين الادميين لا معاقا اه عرش على مر (قوله ايضا يقتل مرتد بغير حرج) عبارة اصله مع شرح مر والاظهر قتل مرتد وان أسلم له جنابة بذى وامن لتساوئهما في الكفر حال الجنابة فكنا كالزمنين ولان المرتد تساويا حال من الذي لا هدارمه وعدم حمل ذبحة وعدم تقرر به بالجزية فارى ان يقتل بالذى الثابت له ذلك واثاني لا لبقاء علة الاسلام ورد بان بقاءها يعنى التخليط عليه وامتناع بيعها أو تزويجها لكافر من جملة التخليط عليه اذ لو صححناه للكافرات على ما طلبته بالاسلام بارساله لدار الحرب او باغرائه على بقاءه على ما هو عليه باطنا انتهت (قوله بغير حرج) من جملة الغير المرتد فيقتل المرتد بمثله لما مر نعم عصمة المرتد على مثله انما هي بالنسبة للثقة خاصة فان عني عنه فلا بدية اه شرح مر (قوله ايضا بغير حرج) من ذلك ان يكون المقتول مرتدا لكن لو آل الامر الى المسال قضية كلام الرافعي ان لاداية وقيل في زيادات الروضة عن البغوى ان فيه أقل الديات وهي دية المحسوس كذا ذكر الزركشى والذي جزم به الارشاد عدم الضمان بالدية سواء قتل خطأ او حصل المغو اه وعبارة الباب ولاداية في مرتد وان قتله مثله اه ومثله في الروض وهو المتمدن مر واقول قد يدخل في قول المصنف بغير حرج يهودى تنصر او عكسه وهو قريب لكن انظر عكسه أعنى هل يقتل اليهودى المذكور بالمرتد لتساوئهما في ان كلا لا يقبل منه الا الاسلام ولا يفرق على ما هو فيه نظر ولا يبعد انه يقتل به اه سم (قوله لما مر) اى التمتع الذى مر في قوله وفي القاتل التزام حيث قال او مرتد وعبارة عرش على مر قوله لما مر اى من مكافاته له حال الجنابة وقياس ما مر من ان المرتد يقتل بالذى وان أسلم انه يقتل بالمرتد هنا ايضا وان أسلم المجرح بناء على ان العلة مكافاته له حال الجنابة اما على العلة الثانية من ان المرتد أسوأ حالا فلا تنبت (قوله ولا يقتل حرب غيره) فلو حكم بهما تم نقض صرح به في الروض وغيره وفي حواشى زى انه لا يقتض قوة الخلاف فيه وكذا حكمه بقتل المسلم بالذى فليحمر انتهى سم (قوله بل يقتل جميعه بجميعه الخ) قال مر بعد مثل هذا وليس هذا حقيقة القصاص فعدل عنه عند تعدد بلده كما في نظيره من المال حيث يجب عند تساوى ربع الدية وربع القيمة في ما له ويطلق الربان الباقيان برقبته ولا تقول نصف الدية في ما له ونصف القيمة في رقبته اه (قوله وهو متخ) بدليل انه لو وجب فيمن نصفه رقيق ونصفه حر نصف الدية ونصف القيمة بان قتله شخص نصفه حر ونصفه رقيق لا تقول نصف الدية في مال القاتل ونصف القيمة في رقبته بل الذى في ما له ربع كل رقبته ربع كل اه زى وحل (قوله فان كان رقيقه اصله فالاصح الخ) لان المكاتب اذا اشترى اصله لا يمتنع عليه وفوله فالاصح معتد من ثم قال بعضهم لا مكاتب

قبل موت الجريح) لتكافئها حال الجنائية (ويقتصر في هذه) المسألة (أمام إبطال وارث) ولا يفوضه إلى الوارث حذرا من تسليط الكافر على المسلم (ويقتل مرتد بغير حرى) للمسلم وتبىرى هنا بذلك وفيما سر بكافروذى أمان أعم من تمبيره هنا بذى ومرتد ثم بذى (ولا) بقتل (حر بغيره) ولو بهبنا لعدم المكافأة (ولا بهبنا بمثله وانفاقه حرية) كأن كان نصفه حرا ورابع القاتل حر إلاذا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية فيجزى الرق جزء الرق لأن الحرية شائعة فيها باليقتل جميعه بجميعه فليزم قتل جزء حرية بجزء رق وهو متنع (ويقتل رقيق) ولو لمدمرا ومكاتبنا وأمولد (برقيق وانعتق القاتل) ولو قبل موت الجريح لتكافئها بتشاركها في الملوكية حال الجنائية (لا مكاتب برقيقه) الذى ليس أصله كما لا يقتل الحر برقيقه وهذا من زيادتي فان كان رقيقه أصله فالأصح

في الروضة تبعا لنسخ اصلها السقيمة انه لا يقتل به والاخرى في نسخة المتقدمو النسخ الصغرى انه يقتل بموق يؤيد الاول بما ياتي من ان
الفضيلة لا يجبر النقص (ولا قودين رقيق مسلم وحر كافر) بان قتل الاول الثاني او عكسه لان المسلم لا يقتل بالكافر والحر بالرق ولا
تجبر فضيلة كل منهما فيقتله وتسمى بما ذكر (٢٢) اعلم من تبديره بعد وذي (ويقتل) فرع (باصله) كثيره (لا) اصل (بفرعه)

بعبده ولو اباه اه حل وقوله ان يقتل به ضيف (قوله) تبعا لنسخ اصلها السقيمة (اي الضعيفة) وقوله
والاخرى في نسخة اى نسخ اصل الروضة واصلا هو المزي شرح الوجين للامام الرافعي والوجين من
الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرمين على مختصر المزي ومختصر المزي من الام
لشافعي (قوله من ان الفضيلة) وهي هنا الاصلية لا تجبر النقصية وهي هنا الرافعي اه حل (قوله) ولا قودين
رقية (قوله) فلو حكم به حاكم لم يقتض حكمه (قوله) لا اصل بفرعه) فان حكمه حاكم يقتض حكمه الا فبالو
اضح الفرع وذبحه اه حل (قوله) فلا يكون الولد سبييا في عدمه (قوله) لا اصل بفرعه) فان حكمه حاكم يقتض حكمه الا فبالو
عدمه بل السبب جنايته على الولد ويجب باعلا ولا تعلق الجناية بما يقتل به على ذلك التقدير فلم يخرج عن
كونه سبييا في الجملة اه سم على حجج اه ع على مبر (قوله) والاشبه انه يقتل به) ضيف وقوله تصحيح انه
لا يقتل به معتمدا على ع (قوله) وقته احدهما) كتب شيخنا بمش ائجلي ما نصه اى ولو قبل العرض على
القائف لجواز العرض بعد الموت على الصحيح وقوله احدهما لا مفهوم له اذ لو قتله فلا مكر ذلك لان
شريك الاب يقتض منه اه سم (قوله) والافليه القود) رجع البقي خلافا لقال لان الحاق القائف حجة
ضعيفة لاعتاده الامارة فلا يتعدى لحق النسب الذي يثبت بالامكان كالواحد في هلال رءه ان
لا يتعدا للاجال ونحوها اه سم (قوله) وان اقتضت عبارة الاصل عدمه في الثالث) بناء على قراءة اقصر
مبنا للجبول للفاعل كاشرح عليه الشارح المحقق وجرى البقي على ما اقتضته عبارة الاصل قال
لان الحاق القائف حجة ضعيفة لاعتاده الامارة فلا يتعدى لحق النسب الذي يثبت بالامكان كالواحد
في هلال رمضان لا يتعدى للاموال ونحوها اه وعلى بناها للفاعل التقدير وإن لم يلحقه بالاخر
فلا يقتض الاخر وهو صادق بانتفاء القصاص مطلقا بان الحق بالقاتل وبثبوته لغيرها بان الحق
بغيرها تأمل اه حل وعبرة الاصل ولو تداعيا مجبولا وقته احدهما فان الحق القائف بالاخر
اقصر ولا فلاح اقاله في شرحه وعلمنا بقران بناء للفاعل المقصود ما ذكر اولي منه للفقول لايامه
انه لاقتصاص اصلاحي لم يلحقه وليس كذلك اه (قوله) فلا قود حالا) اى ويوقف الامر الى ان
يصطالحاه ع (قوله) حازرين) قال الشهاب الرلى اشتراط الحياة لا وجه له فيما يظهر وما اشترط
كونهما شقيقتين فاصحة قوله فلكل قود الى اخره اقتضايه الاتية ليكون لكل واحد القود على الاخر دائما
وابدا وقيل التقيد بحازرين حتى يستقل كل واحد بجميع القصاص بحيث لا يشترك غيره حتى يسقط
بعض ذلك الغير اه حل وعبرة ع ع على مبر قوله حازرين قال الشيخ عميرة اما اشتراط الحياة فلا
وجه له فيما يظهر (اقول) لمل وجهه ان قوله فلكل منهما اقتصاص على الاخر ظاهر فجاوز افراد
كل منهما بالقصاص وهو إنما يكون حيث كانا حازرين اذ ثبت (قوله) ولا زوجية) اى معها ارث بان
لا تكون زوجية بالكتابة او وجدت الزوجية واتى الارث اه حل (قوله) والمعة والترتيب بزهور
الروح) مثل الزهوق في معناه بان صار في حكم الميت كان اخرج حشوته اه سم (قوله) فلكل منهما قود
على الاخر) ويجوز لها التوكيل قبل القرعة فيقرع بين الوكيلين ويقتل احدهما ينزل وكيلا لانزال
الوكيل بموت موكله ومن ثم كان الاوجه انهما موكلهما بمالم يقع الموقع لثبوت انزال كل بموت موكله
فعل كل من الوكيلين دية مطلقه نظير ما ياتي فيما لو اقتض بعد عفو موكله او عزله له اه شرح مبر
وقوله انزال كل بموت موكله لان شرط دوام استحقاق قتل ما واكل فيه ان يبق عند قتله حيا وهو مفقود
في ذلك اه شرح الروض وبه يدفع ما يقال كل منهما حال الاقدام كان له الفعل لانه إنما ينزل بموت
موكله وموت موكله إنما حصل بعد استيفاء الوكيل من الثاني وإنما وقع قصاصا في القطع لان قطع كل

لجبر لا يقاد للابن من ابيه
صححه الحاكم والبيهقي والبلث
كالابن والام كالابوكذا
الاجداد والجدات وان
علوا من قبل الاب والام
والمنى فيه ان الولد كان
سبيا في وجود الولد فلا
يكون الولد سبيا في عدمه
وهل يقتل بولده انما يلعان
وجهان في نسخ الروضة
المعتمدة واصلا عن المتولى
قال الاذرى والاشبه انه
يقتل به مادام مصرا على
المنى قلت وهو متفق كلام
المتولى في موانع النكاح
ووقع في نسخ الروضة
السقيمة ما يقتضى تصحيح
انه لا يقتل به فاغتر بها
الزركشي وغيره فمزوا
تصحيحه الى قتل الشخين
له عن المتولى (ولا) اصل
(له) اى لاجل فرعه كان
قتل رقيقه او زوجته او
عتيقه او زوجة نفسه وله
منها وله لانه إذا لم يقتل
بجنايته على فرعه فلان لا
يقتل بجنايته على من له قتلته
حق اولي (ولو تداعيا
مجبولا وقته احدهما فان
الحق به فلا قود) عليه مامر
والافليه القود ان الحق
بالاخر ان يثالث وان

اقتضت عبارة الاصل عدمه في الثالث فان ألحق بها أو لم يلحق باحد فلا قود حالا لان احدهما منها
ابوه وقد اشبه الامر (ولو قتل احد) اخوين (شقيقتين حازرين الاب والاخر الام معا وكذا) ان قتل (مربوا زوجية)
بين الاب والام والمعة والترتيب بزهور الروح (فلكل منهما قود) على الاخر لانه قود مورثة (وقدم) معة) محقة (ومعقبة) بفرعة

(و) (في غير هابسي) لقتل
 وهذه من زيادتي نعم ان علم
 سبق دون عين السابق
 احتمل أن يقرع وان
 يتوقف إلى البيان وكلامهم
 قد يقتضي الثاني (فان اقتصر
 أحدهما ولو مبادرا) أي
 بنير قرعة أو سبق (فلوارث
 الآخر قله) بناء على أن
 القاتل بحق لا يرث (أو)
 كان ثم (زوجية) بين الأب
 والأم (فلاول) فقط
 القود لانه إذا سبق قتل
 الأب يرث منه قاتله وورثه
 أخوه والأم وإذا قتل
 الآخر الأم وورثها الأول
 فيقتل إليهما حصتان القود
 ويسقط باقية ويستحق
 القود على أخيه ولو سبق
 قتل الأم سقط القود عن
 قاتلها واستحق قتل أخيه
 والتعبد بالتعدين
 وبالخازن من زيادتي
 (ويقتل شريك من امتنع
 قوده لمعني فيه) لوجود
 مقتضى القتل وان كان
 شريكاً لم يذكر فيقتص من
 شريك نفسه بان جرح
 شخص نفسه وجرح غيره
 فأت منها ومن شريك
 حرب في قتل مسلم الولد
 وشريك دافع حائل

منهما في حياة الموكل اه عرش عليه (قوله وفي غير هابسي) نازع فيه البقني وعين القرعة لأن تقديم
 احداً الحقيقتين في الإيجاب لا يوجب تقدمه في الاستيفاء كالأول فالتف مال شخص ثم آخر وضاق ماله عنهما
 وانما قتل القاتل يؤول إلى الجماعة الذين قتلهم لان رقبته كالرمية بقصاص الأول اه (اقول) يمكن الفرق
 بأنه هناك يمكن قسمة ماله بينهما فقدمان ووجب له الحق اولاً لانه أولى بالتقديم تأمل اه عمدة اه سم
 (قوله بسبق لقتل) انظر لم يقل بسبق للرمي وظاهر هذه الميابة يقتضي أن المية والسبق في الفعل اه
 (قوله وهذه من زيادتي) الإشارة لقوله وفي غير هابسي لا تقولوكذا مر تالاً لان هذا ذكره الأصل
 (قوله نعم ان علم سبق الخ) واما العلم السابق ثم نسي فالظاهر التوقف إلى البيان قولاً واحداً اه حل
 (قوله وكلامهم قد يقتضي الثاني) أي أن رجى والا فظاهر انه لا طريق له سوى الصلح امشرح مر (قوله
 أي بمال من الجانبين) او أحدهما او بمجاناة عليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على إنكار اه عرش عليه
 (قوله فلوارث الآخر قله) عبارة أصله فلوارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتل الخ انتهت
 قال مر وهو الأصح (قوله بناء على ان القاتل الخ) اما لو بينا على مقابلة فبالصلح قوله فلوارث الآخر
 قله لسقوط بعض القود عنه بالارث فيسقط باقية اه وعبارة أصله في الفرائض مع شرح المحلى
 ولا يرث قاتل من مقتله مطلقاً وقيل ان لم يضمن بضم أوله أي القتل كان وقوع قصاصاً او حادوث القاتل
 ومن المضمون القتل خطأ فان العاقبة تضمنته واما يجب فيه الكفارة فقط كمن رمى صف الكفار ولم
 يعلمهم مسلماً فقتل قريبه المسلم فانه لا دية فيه انتهت (قوله او كان ثم زوجية) أي معمارث (قوله وورثها
 الأول) أي الذي هو قاتل الأب فيقتل له حصتان من قود الأب سوى الثمن ويسقط باقية وهو سبعة أثمانه
 التي هي حصّة الابن الذي هو أخوه اه حل ويجب عليه لأخيه الذي قتل أمسية أثمان الدية اه مراه عرش
 (قوله سقط القود عن قاتلها) أي لان قاتلها لا يرث منها وورثها أخوه وابوه الذي هو الزوج فله الربع
 ولا يخفى ثلاثاً ربعاً باعاً فاقبل الآخر الأب لم يرث منه وورثه أخوه الذي هو قاتل اه فيقتل إلى الاخصة
 الأب التي ورثها من قود الأم التي هي الربع ويسقط باقية وهو ثلاثة أرباع اه حل (قوله واستحق قتل
 أخيه) أي الذي هو قاتل الأب ويلزم هذا المستحق لأخيه المذكور الذي هو قاتل الأب ثلاثة
 أرباع الدية التي ورثها من أمه لانه إذا سقط القصاص تبقى الدية اه حل (قوله لمعني فيه) أي
 لالمعني في فعله كما سينب عليه بقوله وخرج بقوله الخ اه حل (قوله فيقتص من شريك نفسه الخ)
 أي ومن شريك صبي يميز ويحجونه له نوع تمييز وشريك السبع والحية القاتلتين غالباً مع وجود
 المسكافة والحاصل أنه متى سقط القود عن أحدهما كشبه في فعله سقط عن شريكه أو لصفة قائمة
 بذاته وجب على شريكه اه شرح مر (قوله ومن شريك حرب في قتل مسلم) سواء كان الشريك
 مسلماً أم ذمياً لانه ان كان مسلماً فهو مكافؤه وان كان ذمياً فهو دونه اه ذى (قوله وشريك أب
 في قتل الولد) تقدم المهدر او تأخر كما جزم به شيخنا (فان قلت) في شرح المحلى تصور عدم القصاص
 بان تكون الجناية بعد التقطع المذكور (قلت) لعل التقيد بتحقيق المشار إلى الأصل شاركه او شريك
 لان اسم الفاعل حقيقة في التمسك فلينال أوليهم منه الوجوب في التقدم على المهدر بالأولى اه شوري
 (قوله وشريك دافع حائل) أي وضرب الشريك الصائل قبل الصيال أو يبعده وأما لو ضربه حال
 الصيال فلا يقتص منه لانه جائز له اه شيخنا وعبارة سم قوله وشريك دافع حائل قال المحلى بان
 جرحه بعد جرح الدافع فأت منها قال شيخنا فيه نظرو قوله وقاطع قوداً واحداً قال المحلى بان جرح المقتول
 بعد القطع فأت منها قال شيخنا أنهم عدم القصاص في المية والسبق وليس مراد فيما يظهر انتهت
 (قوله) أيضاً وشريك دافع حائل) اخر وجه اضافة هذا وقطع ما بعد موكب أيضاً قوله لو دافع من اضافة
 اسم الفاعل إلى مفعوله فثم من اضيف اليه بخلاف قوله وقاطع قوداً واحداً فهو واحد امتيز وشرط
 اضافته ان يكون المضاف من جنسه فكأنم فضة وما هنا ليس كذلك فلها قطعه لفقد الشرط المذكور

وقاطع قودا اوحد او عبد
 شارك حرا في قتل عبد
 وذى شارك مسلما في قتل
 ذى وحرك شارك حرا جرح
 عبدا فمقت بان جرحه
 المشارك بعد عقمة فأت
 بسرايتهما وخرج بقول
 لمخ في شريك غطى او
 شبه عمد فلا يقتص منه وان
 حصل الزهوق بما يجب فيه
 القود وما لا يجب والفرق
 ان كلا من الخطا وشبه
 العمد شبهة في الفعل اورث
 في فعل الشريك فيه شبهة في
 القود ولا شبهة في العمد (لا
 قاتل غيره بجرحين عمد
 وغيره) من خطا وشبه
 عمد (او) بجرحين
 (مضمون وغيره) كن
 جرح حريا او مرتدا ثم
 اسلم وجرحه ثانيا فأت بها
 فلا قود عليه تغليبا لمسقط
 القود وتبيري بما ذكر
 اعم بما ذكره (ولوداوى
 جرحه بمذنب) اى قاتل
 سريما (فقاتل نفسه او بما
 لا يقتل غالبا او) بما يقتل
 غالبا (جهل حاله فشه
 عمد) فلا قود على جرحه
 في الثلاث وانما عليه ضمان
 جرحه والتصريح بالثانية
 من مذاق (فان عليه) اى
 علم حاله (ة) جرحه
 (شريك جرح نفسه)
 فعليه القود

فلتأمل اه شبرى (قوله وقاطع قودا) اى ومات المقطوع من القطع وضرب الشريك إذ المقسم
 قوله ويقتل شريك الخ (قوله وقاطع قودا) اى بان قطع يده الاخرى او جرحه اه حل وانظر هل يصور
 بما إذا شارك في قطع اليد الواحدة قودا اى والصورة انه مات بالسراية (قوله وخرج بقول لمخ في)
 ما لو كان لمخ في فضله كترك غطى الخ وعلى العامد قودا بالذو قطعها ونفقه في هاتى كل من الخطا وشبه
 العمد اه حل (قوله شريك غطى) اى ولو حكا كغير المكلف الذى لا تميز له اه شرح مر (قوله فلا
 يقتص منه) اى للحصول الزهوق بفعلين احدهما يوجب الاخرى فيه قلب الثاني للشبهة في فعل المعتمد
 اه شرح مر نعم ان اوجب جرح العامد قودا اوجب قود قطع اليد فعليه قودا والاصح فكذلك مع
 اربعة اعضاء الدية اه زى (قوله فلا يقتص منه) اى وعليه نصف دية العمد وعلى عاقلة المخطئ نصف
 دية الخطا وعلى عاقلة القتال شبه عمد نصف دية شبه العمد اه شرح مر وبارة سم قوله فلا يقتص منه
 اى بل يجب عليه القصاص في ماله نصف دية شبه العمد والخطا قال الزركشى يستثنى ما لو قطع طرف
 رجل عمدا ثم قطع آخر طرفه الثاني خطأ ثم سرى ومات فعليه القصاص اه ولعل المارة مقبولة اعنى المتجه
 ان يكون محل الاستثناء عند تأخر العمد فقد قال المتولى في مسئلة السياط إذا كان فعل كل لا يقتل ولم يترطوا
 يشترط لنى القصاص ان لا يعلم المتأخر تقدم ضرب غيره ولا فهو كالو حبه في بيت وجو مع عمه
 بجو السابق اه هذا ولكن في شرح المحل تصوير عدم القصاص في شريك القاطع قصاصا اوحد او
 شريك دافع الصانع بان تكون الجنابة بعد القطع المذكور وقضيت انه لا فرق في مسئلة شريك
 المخطئ بين التقدم والتأخر اه وقوله فقد قال المتولى الخ اقول ومع هذا فيمكن الفرق بان الضرب
 المتقدم في مسئلة السياط وقع عمد والقطع السابق وقع جهلا فهو خطأ وشريك المخطئ لا يقتص
 منه انتهت (قوله شبهة في الفعل) اى فكان كالو صدر الخطا والعمد من شخص واحد اه سم
 (قوله بجرحين عمد وغيره) لعل الواجب حينئذ نصف دية عمد ونصف دية غيره وقوله او
 مضمون وغيره لعل الواجب حينئذ نصف الدية اه سم (قوله ولو داوى جرحه الخ) احترز بقوله
 داوى جرحه عمال داواه غير الجارح فان كان بمسرع وعليه قتل الثاني او بما يقتل غالبا وعلم حاله ومات
 بهما قاتلا ولا فدية شبه العمد وما اتى به ابن الصلاح من انه لو حلل انسان عين مريض فذهبت بمداواته
 فالضمان على عاقلة قاتله فيقتل المال فعليه محمول على عدم اذنه له في مداواته بهذا الدواء ولا فلا ضمان كالو
 قطع سلمة مكلفة اذنه وقد علم انه متى لم ينص المريض على دواء معين فعلى عاقلة الطبيب الضمان ثم بيت
 المال ثم هو وان نص على ذلك كان كهدرا ومن الدواء خياطة جرحه غير انه ان غاط في لحم حى وهو يقتل
 غالبا فاقتودان آل الحال للمال نصف دية وان غاطه ولى للمصلحة فلا قود عليه كإرجحه المصنف
 ولا على الجارح كإقتضاه كلامهما والسكى كالخياطة اه شرح مر (قوله فقاتل نفسه) اى سواء علم ذلك
 ام لا اه حل (قوله او جهل حاله فشه عمد) اى فالجارح شريك صاحب شبه العمد فلا قصاص عليه
 في النفس وانما عليه موجب جرحه من قصاص وغيره اه شرح الررض وبارة سم قوله فشه عمد
 وبارة وغيره كالروض فالجارح شريك شبه العمد اه وقد قيد انه يجب عليه نصف دية ويؤيده ان
 الهلاك حصل بالفعلين انتهت (قوله او جهل حاله) اى جهل انه يقتل غالبا اه حل (قوله فشه عمد)
 فعليه فلا قود على جرحه في النفس بل عليه نصف الدية المخطئة مع ما وجهه المرجح كذا في
 التحفة وبارة شرح الررض فلا قصاص عليه في النفس وانما عليه موجب جرحه من قصاص
 وغيره اه شبرى (قوله فلا قود على جرحه في الثلاث) وفي شرح شيخنا كحج ان عليه في
 الثانية والثالثة مع ضمان الجرح نصف دية عمد فليظن ما وجه ذلك اه حل ولعل وجهه انه
 شريك في اهلاك النفس اه شيخنا ح (قوله والتصريح بالثانية) اى انه يقتل غالبا والاولى
 بالثالثة لان الثانية مصرح بها في الاصل والثالثة مفهومة كلام الاصل إلا ان يراد الثانية من

صورتى شبه العمداه حل (قوله) ويقتل جمع يو احد) هذه قاعدة كلية وقوله ولو ضربوه بسيطا الخ تفصيل لبعض احكامها (قوله) او جرحوه جراحات) ظاهره وان كانت جراحة كل لا يقتل لو انفردت ولم يتواطوا وهو صريح قوله الا وانما لم يعتبر التواطؤ الا اذا جاز ان يكون مفروضا في جراحات يقتل كل مالهوا انفراد ذلك لا يحتاج للتواطى، فظهيره من الضرب حتى يحتاج للفرق اه سم (قوله) وان تفاوتت عددا ولحشا) ظاهره وان كان جرح كل لو انفرد لا يقتل غالبا لان كلاله دخل في قتل النفس فهو قاتل لما ولا يشكل بما يأتى ايهما لو قطع يده كل واحد من جانب لا قود عليه ما لان كلا غير قاطع اليد عبارة الجلال المحلى في شرح الاصل ولو كانت جراحات بعضهم ضعيفة لا تؤثر في الزهوق كالحدشة الخفيفة فلا اعتبار بها اه وهو يفيد انه لا يشترط في الجراحات ان تكون كل واحدة تقتل غالبا لو انفردت بل الشرط ان يكون لها دخل في الزهوق اه حل وعبارة شرح مر وإن تفاضلت الجراحات في العمدد والقمحش والارض حيث كان لها دخل في الزهوق اما من ليس لجرحه او ضربه دخل في الزهوق يقول اهل الخبرة فلا يعتبر اه وقوله فلا يعتبر اى فلا يقتل من لا دخل لجراحته في الزهوق وعليه ضمان الجرح ان اقتضى الحال الضمان والتعزير ان اقتضاه الحال اه عرش عليه (قوله) لما روى الشافعى الخ) قال أمتنا ولان القتل عقوبة تجب للواحد على الواحد وتجب للواحد على الجماعة كحد القذف ولان النصاص شرع لصون الدماء فلم يجب لا تخذ ذلك ذريعة إلى سده اه سم (قوله) قتله غيلة بكسر اوله اى خديعة والاغتيل الاخذ على غيلة وقوله عليه الصلاة والسلام انهى عن الغيلة بكسر اوله اى الاخذ على غرقه يقال بفتح اوله ايضا وقال لا يفتح الا مع حذف الهاموسياق في باب الامان قول الشارح وقاتل الغيلة ان يذبحه فيذبح به الى موضع فقتله فيه اه شوبرى (قوله) لو تمالا) بالهمز وتركه وقوله اهل صنعا خص اهل صنعا لان القاتلين كانوا منها اه سم (قوله) باعتبار عددهم في جراح ونحوه) عبارة شرح مر باعتبار عدد الرؤس دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نساقتها وباعتبار عدد الضربات في صورتها وتفاوت الضربات الجراحات بان الضربات ثلاث في ظاهر البدن فلا يعظم التفاوت فيها بخلاف الجراحات انتهت (قوله) في جراح) اى فيها اذا قتله بجراح وقوله ونحوه اى من كل ما يقصد به الاهلاك كسباقي في الشارح اى ما من شأنه ان يقصد به الاهلاك على حدته كالصخرة العظيمة وقوله بقرينة ما يأتى سند للتنديد بقوله في جراح ونحوه اى وإنما قيدنا بهذا التيد بقرينة ما يأتى في الضربات ان التوزيع عليها لا على الرؤس لانها ليس شأنها ان يقصد بها الاهلاك وقوله فعلى الواحد من العشرة الخ تفريع على قول المتك بحصة من الدية وعلى قول الشارح وعن جميعهم بالدية فهو راجع للمستثنين (قوله) فتوزع على عدمهم بخلاف الكفارة فعلى كل كفارة لانها لا تتبع فاشبهت النصاص وقيل عليهم كفارة واحدة كالشركاء في قتل الصيد يلزمهم جزاء واحد وعلى الاول يفرق بين ما هنا والصيد بان الدية بدل عن المقتول لاعن القتل وكذلك الجزاء بدل عن الصيد لاعن الاصعادي قال تعالى لجزاء ما قتل اى جزاء ما قتل لجزاء قتله وأما الكفارة فبدل عن القتل فلذلك وجب على كل واحد بدل القتل وهو الكفارة اه شوبرى (قوله) ولو ضربوه بسيطا الخ) ولو ضربه احد ما ضرب باقتل ثم ضربه الاخر سوطين او ثلاثة حالة الممنع ضرب الاول عالما بضربه احد منهما او جاهلا به فلا فعلى الاول حصة ضربه من دية العمدد وعلى الثاني كذلك من دية شبهه باعتبار الضربات كما مر وان ضربه بالعمس كان ضربه احد ما ثلاثة مثلا ثم الاخر ضربا يقتل تكسبين صوتا حال الام ولا تواطؤ فلا قود على واحد منهما بل تجب على الاول حصة ضرب من دية شبهه العمدد وعلى الثاني حصة ضرب من دية العمد باعتبار الضربات كما مر وإنما قل من ضرب برضا جهل مرضه لا تضام بسبب اخر ثم محال عليه اهلاك اه شرح مر وقوله او عصا خفيفة في المختار المعاصم تتوقفا لعمان وعمران والجمع على بكسر العين وضما وعصا ايضا مثل زمن وأزمن (قوله) ولو ضرب كل لا يقتل) اى لو انفرد ومجوعا يقتل

(ويقتل جمع يو احد) كان
القومه من حال أو في بحر أو
جرحوه جراحات مجتمعة
أو متفرقة وإن تفاوتت
عددا أو لحشا روى
الشافعى وغيره ان عرققتل
نفر ا خمسة وسبعة رجل
قتلوه غيلة وقال لو تمالا
عليه اهل صنعا لقتلهم
جميعا ولم ينكر عليه فصار
إجماعا والغيلة ان يذبح
ويقتل بموضع ليراه فيه
أحد (ولو لى غفوة عن بعضهم
بحصة من الدية باعتبار
عدمهم) في جراح ونحوه
بقرينة ما يأتى وعن جميعهم
بالدية فتوزع على عدمهم
فعلى الواحد من العشرة
عشرها وإن تفاوتت
جراحاتهم عددا أو لحشا
(ولو ضربوه بسيطا) أو
عصا خفيفة قتلوه (و ضرب
كل) منهم لا يقتل قتلوا ان
تواطوا (أى توافقوا على
ضربه

(والا) بان وقع اتفاقا (قالبه) تجب عليهم (باعتبار) عدد (الضربات) واتمام يعتبر التواطؤ في الجراحات ونحوها لان ذلك يقصد به الاهلاك بخلاف الضرب بنحو السوط اما اذا كان (٢٦) ضرب كل منهم يقتل فيقتلون مطلقا واذال الامر الى الديقوزعت على الضربات ونحوها وقول والى الى

آخره من زيادتي (ومن قتل جمعا من يقتل بأولهم وأما) بان ماتوا في وقت واحد او جهل أمر الميعة والترتيب فالمراد الميعة المحققة أو المحتملة (فقرعة) بينهم فمن خرجت فرقة قتل به (وللباقين الديات) لأنها جنائيات لو كانت خطأ لم تتدخل فند التعمد أولى (فلو قتله) منهم (غير من ذكر) بان قتله غير الاول في الاول وغير من خرجت فرقة في الثانية فتعبري بذلك أعم من قوله فلو قتله غير الاول (عصى ووقع قودا) لأن حقه متعلق به (وللباقين الديات) لتعذر القود بغير اختيارهم وتعبري بذلك أولى من قوله وللاول دية وهل المراد دية القتل أو القاتل حكى المتولى فيه وجهين تظهر فائدة تماي اختلاف قدر الدينين فعل الثاني منهما لو كان القتل رجلا والقاتل امرأ أو جب محسن بغيرا وفي عكسه ما توافق الأقرب الوجه الاول كادل عليه كلامهم في باب العفو عن القود ولو قتله أولياء

غالبها حل (قوله) اولاً بان وقع اتفاقا (قالبه) قده المتولى بما اذا لم يعلم المتأخر ضرب غيره والا فهو كالوحيدة في بيت وجوعه مع عليه مجموع السابق وشرط الامام لاصل المسألة ان تكون جملة السياط بحيث يقصد بها الهلاك كما كذا بخط شيخنا في هامش المحلى اه سم (قوله) باعتبار عدد (الضربات) اي ان علم قتلها فان جهل او شك فيه فال توزيع على الرؤس كال توزيع في الجراح ونحوها اه رموى (قوله) وإتمام يعتبر التواطؤ في الجراحات الخ عبارة شرح حر وإتمام يعتبر التواطؤ في الجراحات والضرابات المهلك كل منهما وانفرد لانهما قاتلة في نفسها ويقصد بها الهلاك مطلقا والضراب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك مطلقا لا بالموالاة من واحد التواطؤ من جمع ولو ال الامر الى الدية بوزعت على عدد الضربات وبحسب الرؤس في الجراحات انتهت (قوله) لان ذلك) اي كل واحد من الجراحات يقصد به الاهلاك اي من شأنه ذلك اه حل (قوله) بخلاف الضرب بنحو السوط) أي من كل ما ليس من شأنه ان يقصد به الاهلاك اه حل (قوله) فيقتلون مطلقا) اي تواطؤا ولا اه حل (قوله) بخلاف الجراحات) اي فانها على الرؤس لان كل واحد كانه قاتل اه حل (قوله) بان ماتوا في وقت واحد) اي فالعبرة في الترتيب والميعة بل هو في الروح لا بالفعل اه حل (قوله) فقرعة بينهم) اي عبد التشاح اه وفي باب استيفاء القصاص من الروض وشرحه ما لم يخصه ويقتل اقرار القاتل لاحد من السابق لقتل بعضهم وللباقين تخفيفه ان كذبوه واستشكله في المطلب بانه لو نكل فالتسكول مع عين الخصم ان قلنا كالاقرار لم نسمع كالأقرار صريحا بما يخالف ما قرره اولاً وان قلنا كالبينة فكذلك لا نالنا عندنا بالتاك على الصحيح اه كلام الروض وشرحه اي فلا فائدة للتخفيف تأمل اه سم (قوله) عصى) هذا قيد ان القرعة واجبوه هو كذلك كذا بهامش المحلى بخط شيخنا اه سم وقوله ووقع قودا اي وعذر لتفويته حتى غيره اه حل (قوله) وللاول دية) اي دية قتله لاداة القاتل كذا بخط شيخنا بهامش المحلى وقوله وهل المراد دية القتل اعتمداهم اه سم وذكر الشارح هذه المسألة في ثلاث مواضع من هذا الكتاب هذا او ما هو الثاني عند قول المتن فصل موجب العمد قود والدية بدل والثالث عند قول المتن في كتاب الديات فصل في اذنين ولو باياس دية اه (فصل في تغيير حال المجروح الخ) عبارة شرح حر بعد هذه الترجمة وقاعدة ذلك المبنى عليها أكثر المسائل الآتية ان كل جرح وقع أوله غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتفسير الحال في الانتهاء وما ضمن فيها يعتبر قدر النسيان فيه بالانتهاء واما القود فيشرط فيه العصمة والمكافاة من اول الفعل إلى الزوق إذا تقرر ذلك علم منه انه إذا جرح انسان عبده الخ انتهت لحيتته كان الانسب للشارح ان يقدم ذكر هذه القاعدة هنا كما صنع مر ليظهر تفرع ما سياتي عليها وقوله من اول الفعل إلى الزوق برده عليه ما تقدم من انه لو جرح ذى ذميا او عبدا ثم أسلم المجرع أو عتق ومات المجروح على رقه أو كثره وجب القصاص لوجود المكافاة حال الجنابة كما تقدم التعليل به في كلامه فلو عثرنا بقوله من اول الفعل إلى انتهائه لوافق ما مر ويمكن رد ما هنا إلى ما سبق بان يقال ان مراده ان العصمة تشترط إلى الزوق وان المكافاة تعتبر حال الجنابة فقول له إلى الزوق متعلق بالجميع لا بكل منهما اه ع (عليه) (قوله) في تغيير حال المجروح الخ) الأولى في تغيير حال المجروح لا يشمل ما لورى إلى حرى فأسلم قبل وصول السهم حيث يضمه بالمال كإتيان مع ان اول الفعل غير مضمون اه ع (قوله) بحرمة او عصمة) ذكره من في قوله جرح عبده إلى قوله ولو ارتد جرحه وقوله ولو اهدأ ذكره في قوله ولو ارتد جرحه إلى قوله كالأجرح مسلم ذميا الخ وقوله او يقتل المضمون به ذكره في قوله كالأجرح مسلم ذميا الى آخر الفصل (قوله) لو جرح عبدا الخ) هذا من قبيل القاعدة الاولى الآتية في كلامه

القتل جميعا وقع القتل عنهم موزع عليهم فيرجع كل منهم الى ما يقتضيه التوزيع من الدية فان كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية (فصل في تغيير حال المجروح بحرمة او عصمة او اهدأ او يقتل المضمون به لو جرح عبدا وحرى او مرتد فافتن) العبد (وعصم) الحر بنى ييمان وامان او للرتد ييمان (فات) بالجرح (فهدر) وهي

الجناية نعم عليه في قتل عبده
كفارة كاسياني (ولورماه)
اي العبد او الحرب والمرتد
بسم (فتق وعصم) قبل
اصابة السهم ثم مات بها
(فدية خطا) يجب اعتبارا
بحالة الاصابة لانها حالة
اتصال الجناية والرى
كالمقدمة التي يتوصل بها إلى
الجناية فلم انه لا قود بذلك
لعدم المكافاة اول اجزاء
الجناية وتعمير بذلك اعم
بما عبر به (ولو اردت جرح
ومات) سراية (فنه هدر)
اي لاشيء فيها لانه لو قتله
حينئذ مباشرة لم يلزمه شيء
فالسراية اول (ولو ارثه)
لولا الاردة ولو مطلقا (قود
الجرح من اوجه) اي
الجرح القود كوضحة
وقطع يدعدا ظلما اعتبارا
بحال الجناية وكالو لم يسر
وانما كان القود للوارث
لالامام لانه للثني وهو له
لالامام (ولا) اي ولى
لم يوجب الجرح القود
(فالواجب) (الاقل من
ارشه ودية) لثني لانه
التيقن فلو كان الجرح
قطع يدوجب نصف الدية
او يديه ورجليه ووجبت
دقيقون الواجب (فيتا)
لا ياخذ الوارث منه شيئا
وتعمير بوارثه اول من
تعميره بقرية المسلم وقولي
فيان زباني (فان اسلم)
المرتد

وهي قوله كل جرح اوله غير مضمون الخ وقوله ولورماه فتق من قبل الثالث وهي قوله وفي القود الكفارة
الخ وقوله كالو جرح مسلم الخ من قبل الثانية وهي قوله وان كان مضمونا في الحالين الخ اما قوله ولو اردت
جرح الخ فهو من قبل قاعدة الرافى وهي كل جرح اوله مضمون ثم هدر للمضمون لم يتعلق به الاختان
الجرح كان جرح مسلما فارتد (قوله ولو جرح عبده او حريا الخ) ولو جرح حرى مضمونا ثم عصم القتال
لم يضمنه فان عصم بعد الرى وقبل الاصابة ضمنه بالمال لا القود اه شرحه (قوله ولورماه الخ) هذان
القاعدة الاتية في قوله والمعترف القود الكفارة من ابتداء الفعل إلى الانتهاء الفعل اه حل (قوله
والرى كالمقدمة الخ) والافهم من اجزائها فلا يتفق قوله الاتي لعدم المكافاة اول الجناية ونزل عروض
العتق او العصمة منزلة مرور شخص بين السهم وهذه الذى رى به اليه وجئت بدفع معاصه يقال كيف
يسمى هذا اخطاع ان فيه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وحاصل الجواب تنزيل تميز الصفة منزلة تميز
الشخص اه حل فلما حصلت الاصابة المرى متصف بوصف غير وصفه الذى كان عند المرى صار
الرى كانه رى إلى شيء فاصاب غيره (قوله وتعمير بذلك) اي بالعصمة اعم ما عبر وهو الاسلام لان
العصمة تشتمل وتشمل الامان اه حل (قوله ولو اردت جرح الخ) وهذا عكس المسئلة الاولى اه حل
(قوله ولو ارثه قود الجرح) فلو كان الوارث صيدا او مجنونا انظر كاله اه حل (قوله ولو مطلقا) غاية
للتعميم قصد بها الاشارة إلى قصور عبارة الاصل حيث عبر بالقرى كاياني (قوله قود الجرح الخ) قال
الرافى رحمه الله تعالى لان قصاص الطرف لا يتغير بما يحدث بعده كالموقع طرفه وجاء اخر طرفه
وكالو قطع طرفه عمدا وجاء اخر قطع طرفا اخر خطا ومات منهما يجب على الاول قصاص الطرف وان
لم يجب عليهما قصاص النفس اه وبه يعلم صحة ما عتده مع الزركشى فيما راه سم (قوله للثني) منناه
تحصيل الشفاء عما اصابه من النقط هكذا يفهم من المختار حيث قال وتثنى من غيظه وفى الصباح
شفاه الله المريض يشفيه من بابه شفاء عافاه واشفيت بالعدو وشفيت به من ذلك لافى الغضب الكامن
كالداء فاذا زال بما يطلبه من عدوه فكانه برى من ذاته (قوله وهو له لالامام) فلو عفا الوارث عن القود
على مال صح وكان فينا اه حل (قوله اي ولى لم يوجب الجرح القود) اي كالجائفة وكقطع اليد خطا شرح
الروض وعبارة الباب وان لم يوجب كالجائفة او عفا بما لوجب الاقل من ارش الجرح ودية النفس
ويكون فينا اه سم (قوله اي ولى لم يوجب الجرح القود) بان كان غير عمد او عدا ولم توجد المكافاة اه
عش (قوله لانه للثني الخ) لم يظهر لهذه الملقو وجه فكان الاولى التعليل بالتلفظ بسبب الرداه اشوبى
وعبارة الصورى قوله لانه للثني اي لان الاقل اتفق السبيان على ايجابه إذ الوجب لاكثر موجب
للالاقل في ضمن الاكثر بخلاف ما زاد اذ ان السبب الموجب له عارضه السبب الاخر فنه اقل يتحقق ايجابه
بالاتفاق عليه فليتأمل كتابه وفى الحاشية ايضاح اخر ذكره الفهامة انتهت عبارة سم قوله لانه للثني
ايضا حان وجوب الدية إذا كانت اقل فهو مساو لتظيره من المسلم واما ايجاب الارش إذا كان اقل فلانه
وجب بالجناية ارش والردة منعت من وجوب شيء بعدها ولا تسقط ما وجب قبها كالو قتل الجاني على نفسه
اه عميرة انتهت (قوله ويكون الواجب فينا) اي لا يجوز العفو عنه لانه لكافة المسلمين فرع لو اندمل
جرحه الموجب لقصاص قبل الموت كان القصاص له فان ملت قبل ان يقتل اقتص اقتص عليه وللال الواجب له
بالجرح حكم ماله الثابت له بغير ذلك فهو موقوف إن عاد لاسلام اخذه ولا اخذه الامام اه شرح الروض
اه سم (قوله وتعمير بوارثه اولي) اي لا يخرج الترتيب الغير الوارث ويدخل ذا الولاء اه شوبى
(قوله بقرية المسلم) قال الولي الراق والمرد وارثه لولا الاردة فيخرج عنه قريه الذى ليس بوارث
ويدخل ذوالولاء وكان ينشئ التعبير بذلك اه واثر التعبير به لانه لا يورث قلا وارثه لو عدا لوارث
احتاج ان يقيد بقوله لولا الاردة والا كان فيه ايهام فاشار إلى هذه النكتة الطليقة ومن ثم لم يقل فينا كذا دها

(قلت سرية فدية) كاملة
تجسب لوقوع الجرح
والموت حال العصمة فلا
قود وإن قصرت الردة
لتخلل حالة الأهدار (كما
لو جرح مسلم ذميا قاسم أو
حر عبدا) لغيره (فتست)
ومات سرية) فانه يجب
فيه دية كاملة لأن الاعتبار
في قدر الدية بحال استقرار
الجنانية لا قود لانه لم يقصد
بالجنانية من يكافته (وديته)
في الثانية (السيد) سارت
قيمته أو قصت عنها لانه
استحقها بالجنانية الواقعة في
ملكه ولا يتعين حقه فيها بل
للجاني المدول لقيمتها وإن
كانت الدية موجودة فإذا
سلم الدرهم أجبر السيد على
قبولها وإن لم يكن له أن
يطالبه إلا بالدية (فإن
زادت أي الدية) على قيمته
فالزيادة لورثته (لأنها
وجبت بسبب الحرية هذا
كله إذا لم يكن لجرحه أرش
مقدور ولا فلس ليد الأقل
من أرش هو الدية كاعلم ذلك
من قولي (ولو قطع) الحر
(يدعبد ففتن ثم مات سرية
فلسيد الأقل من الدية
والأرش) أي أرش اليد
القطوع عفى لملكه لو أن دمل
القطع وهو نصف قيمته لا
الأقل من الدية وقيمته

المصنف ما هو معلوم من أن من لا وارث له ما فيه فاشار إلى هذه من أول الأسر والمصنف لما عر بالوارث
ربما أوهم أن المال فاحتاج إلى دفعه بما زاده تأمل اه شورى (قوله) فأت سرية فدية كاملة) أي
مغلقة في ماله وتجب السكافرة أيضا اه شورى (قوله) فدية كاملة) أي خلا فان قال يجب نصفها
توزيعا على العصمة والأهدار اه شرح مر (قوله) أيضا فدية كاملة) أي دية عمدا لانه كان معصوما
عليه بخلاف ما تقدم في دية الخطأ لانه كان غير معصوم اه حل (قوله) وإن قصرت الردة) هذه الفاية
للردع الضعيف القاتل بوجوب القود حيث تدعو عبارة أصله مع شرح مر ولو ارشد الجرح ثم أسلم فأت
بالسرية فلا قصاص لتخلل المهدر فصار شبهة دارة للقود وقيل إن قصرت الردة أي زمتها بحيث لا يظهر
للسرية أثره ووجوب القود لا تنافي تأثير السرية فيها انتهت (قوله) كالو جرح مسلم مسلما ذميا (الح)
وقد اختلف فيها لو جرح مسلم مسلما ثم ارشد معا أو مسلما ثم مات الجرح بالسرية بلزوم القود أخذوا
من قولهم تعتبر فيها المكافاة من ابتداء الفعل إلى الفوات وهما متكافئان كذلك اه شرح مر وقوله وهما
متكافئان كذلك أي والمقتول معصوم على القاتل من ابتداء الفعل إلى الانتهاء وبهذا يدفع ما عارض
به عليه من أن شرط القود أن لا يتخلل مهدر وقد علم أن المراد باشرط العصمة عصمته على القاتل
لا عصمته في نفسه اه رشدي (قوله) كالو جرح مسلم (الح) كتب شيخنا بهامش المحل هذه في الحقيقة
ظنير إلى ابتداء الفصل بها لكننا تفارقمنا من حيث أن الجرح مضمون في أول الأسر اه سم (قوله)
فانه تجب فيه دية كاملة) أي دية عمد لانه كان معصوما عليه بخلاف ما تقدم في دية الخطأ لانه كان غير
معصوم اه حل ولا يضر في مسئلة العبد ما لو كانت قيمته أكثر منها وخرج بقوله سرية ما لو أن دمل
ولو بعد العتق فإن الواجب أرش الجنانية للسيد لأن الجرح إذا دخلت استقرت وخرجت عن أن تكون
جناية على النفس فينظر إلى حال الجنانية على الطرف وكان مملو كاحتيج فيجب أرشها اه عميرة (وسم) (قوله)
ساوت قيمته أو قصت) فالماخوذ حقيقة أقل الأسر من قيمته والدية اه حل أي من السرية التي تحصل
في الرق حتى تعتبر في حق السيد فليتامر مع المسئلة الآتية (قوله) فإن زادت على قيمته (الح) علم أن الواجب
للسيد الأقل ويتخير الجاني حيث بين تسليم حصه السيد من الدية وحصه من القيمة اه شورى (قوله)
فالزيادة لورثته) وهذا من القاعدة الآتية في قوله وإن كان الجرح معصوما في الحالين اعتبر في قدر
الضمان الانتهاء اه حل (قوله) أيضا فالزيادة لورثته) أي ويتخير حقه في الأبل اه شورى وعبارة
عش على مر والحاصل أن حق السيد لا يتعين في الأبل وحق الورثة يتعين فيها حتى لو دفع اليهم
الدرهم لم يجب قبولها انتهت (قوله) لأنها وجبت بسبب الحرية) أي وما زاد في حال الحرية لاحق له
فيه وإن كانت الدية أقل فانتقص عن نصف القيمة قص بسبب من جهة وهو الاعتاق قالي المنهاج
وفي قول الأقل من الدية وقيمته قال شيخنا في هامش المحل الذي ظهر لي أن هذا الوجه لا يتبعه غيره
قياسا على المسئلة قبلها والألفا الفرق ولا يصح التعويل في الفرق على مجرد كون الأرض هنا مقدرا
وفي الأول غير مقدور فليتامر اه وأراد بالمسئلة قبلها المذكورة في قوله كالو جرح (الح) اه سم (قوله)
الأقل من الدية والأرض) فإن كانت هي الأقل فالأرض ظاهر وإن كان الأرض هو الأقل أخذه السيد
وما زاد عليه من بقية الدية يأخذه الوارث كالمسئلة السابقة اه شيخنا وعبارة شرح مر فإن كان
الأقل الدية فلا واجب غيرها أو أرش الجرح فلا حق للسيد في غيره والرائد للورثة انتهت (قوله)
لو أن دمل القطع) راجع لقوله أي أرش اليد (الح) لانه لا يقال هناك أرش لليد مع وجود السرية
وأنما يجب الأرض عند الاندمال باعتبار الأرض هنا ما هو بفرض الاندمال اه تقرير (قوله) وهو
نصف قيمته) أي لقيمة نصفه اه شورى (قوله) لا الأقل من الدية وقيمته) أي كما هو وجه حكاة في
المنهاج أشار الشارح إلى ردده بقوله لأن السرية أي فلا تعتبر القيمة كاملة وعبارة التحفة بعد قوله ونصف
قيمته الذي هو أرش الجرح الواقع في ملكه لو أن دمل والسرية لم تحصل في الرق فلم يتعلق بها حق له أي ولا

حاجة إلى تقدير موته رقيقاً فتعتبر القيمة كاملة كعالم به الوجه المذكور وكتب أيضاً قوله لا الاقل من الدية
الخ وهو وجه حكمه في الاصل وقيل الملاحة لا يتجه فيه قياساً على المسئلة قبلها ونقد الشارح لا يبيد الفرق
اه شوبري (قوله لان السراية لم تصل في الرق) انظر هذا التعليل مع المسئلة السابقة وهي قوله ولو جرح
عبداً فقتل ومات سراية مع ان السراية لم تحصل في الرق ايضاً اه حل وما قاله مسلم ولكن تلك
في جرح ليس له ارض مقدرة لم يأت فيها القول بوجوب الاقل من الدية والارض اذ لا ارض بخلاف
هذه كما هو سياق كلامه فامل اه شيخنا ح (قوله حتى تعتبر حتى السيد) هذا في حيز الثاني ثم الضمير في
تعتبر ان كان راجعاً للسراية كما يدل عليه كلام حج ورد عليه ايضاً باعتبار على القول المعتد حيث
وجب الاقل من الدية والارض فاذا كانت الدية هي الاقل فقد اعتبرت السراية في حقه والا فلو لم تعتبر
لسكان الواجب الارش لا غير فالأمر رجوع الضمير القيمة (قوله لا ينقلب) مضموناً بتغير الحال في
الانتهاء وكذا عكسه كالم من قول المصنف ولو اردت جرح ومات الخ فزاد في القاعدة وكل جرح وقع
مضموناً لا ينقلب غير مضمون اه وشيذو واضح من هذا عبارة الرافعي ونصهاو كل جرح اوله مضمون
ثم صدر المضمون لم يتعلق بالجرح الخ ائتمان الجرح كان جرح مسلماً فارتد اه (قوله اعترف بقدر الضمان
الانتهاء) كان قطع بعد لغيره ففتق ومات بالسراية فتجب الدية لانصف القيمة كما في شرح الروض
ويؤخذ من اعتبار الانتهاء انه لو قطع بدمي فاسلم ومات سراية وجبت دية حر مسلم وقد افاد ذلك قول
الروض وشرحه وإن مات المجرع من الدمى والبدي بالسراية فلا قصاص بل تجب دية حر مسلم الخ اه
وقوله مات المجرع وحى اي بد الاسلام والعقوبة اه سم (قوله من الفعل) اي ابتدائه إلى الانتهاء اي انتهاء
الفعل اه حل وفي غش قوله الى الانتهاء أي الفعل لما رسم إنه لو جرح دمي ذميماً أسلم الجارح ومات
المجرع على كفره قتل فيه المسلم اه ع

فصل فيما يعتبر في قود الاطراف

(قوله مع ما يأتي) اي كعدم القصاص في كسر العظام وحكم ما لو قطع اصبعاً قتل غيرها اه ع (قوله ما
يعتبر وجوب القود) من كونه معدداً وانا والجاني مكلفاً ما تراه للاحكام والجنح عليه معصوماً مكافئاً
للجاني اه حل (قوله وغيره) كالجرح والمعا في شوبري (قوله اعم ما عير به) وهو قوله ويشترط
لقصاص العارف والجرح ما شرط للنفس اه حل (قوله تعاملوا عليها) اي اسود مضموا الالة عليها
جميعاً او بعضهم وقوله دفعة بالضم وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المطر وما
انصب من سقاء او انا مرة به علم صحة كل من الفتح والضم هنا اه شرح مر وقوله وبه علم صحة كل من
الفتح والضم يامل وجه العلم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مصوب يسمى
بالدفعة إلا ان يقال شبه السبب الواقع في محل القطع بالشيء المصوب من سقاء او نحوه اه ع
عليه وفي المصباح والدفعة بالفتح المرة وبالضم اسم ما يدفع مرة يقال دفعت من الاء دفعة بالفتح بمعنى
المصدر وجمعها دفعات مثل سجدت وسجدات وبقي في الاناء دفعة بالضم أي مقدار ما يدفع والدفعة من
المعار والدم وغيره مثل الترفة والجمع دفع ودفعات مثل غرة وغرف وغرفات في وجوهها (قوله دفعة)
انظر عمرته وهو ما لو قطع واحد جزءاً من اليد شيء اخر وكل القطع في محل القطع الاول والظاهر انه
من قبيل قول الشارح فان لم يتعاملوا بان تميز فليس بعضهم الخ (قوله فاباوها) اي ولو بالقوة اه شرح مر
أي كان صارت معلقة بالجلدة اه ع (قوله فاباوها) بخلاف ما لو اشتركوا في سرقة نصاب
لا تطلع على واحد لان الحد جعل المسألة لا تحق اقله تعالى ولهذا لو سرق نصاباً دفعتين لم يقطع ولو ابان اليد
بدفعتين قطع اه شرح الروض اه سم (قوله فان لم يتعاملوا الخ) في الروض وشرحه لان تميزت افعالهم
كان حر كل منهم من جانب والتي الحد يدان وكذا الوضعتان بالمتشار فلا قطع على احد في الاولى
ولا في الثانية عند الجور بل على كل منهم حكومة تليق بجنايته مجموعاً دية يد اي بحيث يبلغ مجموع

لان السراية لم تحصل في
الرق حتى تعتبر حتى السيد
(قاعدة) كل جرح اوله غير
مضمون لا ينقلب مضموناً
بتغير الحال في الانتهاء وإن
كان مضموناً في الحالين اعتبر
في قدر الضمان الانتهاء وفي
القود الكفاية من الفعل
إلى الانتهاء

(فصل فيما يعتبر في قود
الاطراف والجراحات
والمعا في ما يأتي) كالتفصيص
فيما عير به لوجوب
القود من انه يقدم من جمع
بواحد وغير ذلك (غيرها)
من طرف وغيره فتعير
بذلك اعم ما عير به (فيقطع
بالشروط السابقة جمع)
أي أيديهم (يبد تعاملوا
عليها) دفعة بمحدد (فاباوها)
فان لم يتعاملوا بان تميز فليس
بعضهم عن بعض كان قطع
واحد من جانب وآخر من
جانب حتى التقت الحديديتان

الحكومات دية اليد وهذا من زيادة في صورة الجهور وصرح به في الأثرين تبيينه كما قلناه كاحله
عن الجهور في صورة المنشأ من أنه من صور التميز مثل به ابن كنج لصور الاشتراك المرجح للخصاص
قلناه الرافعي ثم قال ويحل الاشكال ما ذكره الامام ان الامر ان يصور بصورتين احدهما ان يتبانا في كل
جذبة وارسله فيكون من صور الاشتراك الثانية ان يجذب كل واحد إلى جهة نفسه ويفتر عن الارسل
في جهة صاحبه فيكون البعض مقطوع وهذا والبعض مقطوع ذاك ويكون الحكم ما قلناه الجهور وتبينه
في الروضة على ذلك قال الاذري وغيره وما صور به الامام كلام الجهور قد صرح به القاضي والتمولي
وغيرهما وهو ظاهر كلام الروض وشرحه ملخصا سم (قوله فلا قود على واحد منهما) اي لان
جراحة كل واحد منهن إلى عظم ولا استوفى بهما مفصل وليس كقطع بعض الاذن والممارن لان هاتين
الروقتين والعاصب ما يتعدى معه التساوي في البعض ومثل ذلك لو جرح المثار به منهن في الذهاب به منهن
في الاياحي ايانا الفصل فانه لا خصاص له وقوله لان هناك الخ اقول انظر هذا الفرق فيقال اي فرق
بين قطع الواحد جميع اليدين قطعه نصفاه فلا قطع من كل واحد نصف يده فيما اذا قطع كل نصف يد المجرى
عليه وما ذكره الفرق لا يمنع ذلك ولو منعه منع الخصاص اذا قطع واحد كل اليد وحده تأمل وقد يجاب
بانه اذا قطع الكل صار المقصود اتلاف الجلة بخلاف البعض مع تعدد المائلة تأمله عميرة اه سم وعبرة
حل قوله فلا قود على واحد منهما لان كل واحد ليس قاطعا ليد او مافي الجراحات فكل واحد قاتل
لنفس اي من هو قاتل الروح لان زهوق الروح لا يتجزأ بخلاف القطع تأمل انتهت (قوله تاني مجازاته) اي
ان عرفت والا فتحت القاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم لاحدهما ولا ينقص لمجموع الحكومتين
عن الدية فان لم يظهر للقاضي شي. فينبغي أن يسوى بينهما في الحكومة اه عرش على مر (قوله) وبمحت
الشيطان الخ) ممتد (قوله والشجاج حارسة الخ) عبارة اصله مع شرح مر (و شجاج الراس والوجه
عشر باسقراء من كلام العرب جرح غيرهما لا يسمى شجة قد عوى ان الاضافة اليهما من اضافة الشيء
إلى نفسه غير صحيحة لان الراس والوجه ليسا عين الشجة بل شرطان في تسميتها شجة فالقرب ان
يكون المراد هنا مطلق الجرح وان الاضافة للتخصيص وحل ما ذكر في الشجة حيث اطلقت بخلاف
ما الواضحة كما هنا على ان جماعة اطلقوها على سائر جروح البدن اولها طبعا ووضعا حارسة
انتهت وقوله طبعا ووضعا قد يتوقف فيه بالنسبة لنحوها شمة والمثقلة من كل ما لا يتوقف على قطع
جلده فانه لا يتوقف على الحارسة ولا ما بعدها والترتيب الطبيعي من ضابطه ان يتوقف الثاني
على الاول ولا يكون الاول علة له إلا أن يقال انه باعتبار الغالب اه عرش عليه (قوله في الرأس
والوجه) اشار إلى تقييد المتن لان ظاهره انها تكون في سائر البدن لكن هذا التقيد إنما
هو من حيث الاطلاق اللغوي ولورثك الخارج المتن ليم سائر الجراحات كان افيد في الحكم
(قوله جمع شجة الخ) في المصباح الشجة الجراحة وإنما تسمى بذلك إذا كانت في الوجه والرأس
واجمع شجاج مثل كلبة وكلاب وشجات ايضا على لفظها وشجه شجا من باب قتل على القياس وفي
لغة من باب ضرب إذا شق جلده ويقال هو ماخوذ من شجت السفينة البحر إذا شقت جارية فيه
اه (قوله فيسمى جرحا لاشجة) واما الاسماء الاليت من الحارسة وما بعدها من العشر فلا تخص
بالرأس والوجه اه قل على الجلال (قوله بعض الاء) اي مع سكون الدال وكسر الميم مخففة ومع فتح
الدال وكسر الميم مشددة قال في القاموس دمي كرضي وأدميته ودميته اه عرش على مر (قوله تقطع
اللحم) اي ولا تنوص فيه بدليل ما بعده اه قل (قوله بعد الجلة) انظر هل هو قيد للباطنة حتى
يخرج قطع اللحم بعد قطع النير للجلة اه سم ووجدت بخط بعض الفضلاء بهامش ماضيه قوله هل
هو قيد الخ نعم هو قيد إذ المراد من الشجاج المذكورة ان تحصل بفعل واحد يحصل ضحانا بما قد مر لها
والا فلا حصل واحد منها بعد ان حصل ما قبله من غيره كالباطنة بعد الدامية لم يتعلق بالثاني لالحكومة

فلا قود على واحد منهما بل
على كل منهما حكومة تليق
بجنايته وبمحت الشيطان
بلوغ مجموع الحكومتين
دية اليد (والشجاج) في
الرأس والوجه بكسر الشين
جمع شجة بفتحها وهي جرح
فيها أما في غيرهما فيسمى
جرحا لاشجة عشر (حارسة)
بمهمات وهي ما (تشق
الجلد) قليلا نحو الخدش
وتسمى الحارسة والحريصة
والقائسة (ودامية)
بتخفيف الباء (دمية)
بضم التاء أي الشق بسلام
سيلان دم والا تسمى
دائمة بعين مهملة وهذا
الاعتبار تكون الشجاج
احدى عشرة (وباطنة)
من البضع وهو القطع
(تقطع اللحم) بعد الجلة

لا الارش المذكور. هنا فيها كما يعلم بالتأمل وكأنا اخذنا ذكر من قولهم لو أوضح واحد هضم آخر وتقل
ثلاث قبل كل منهم نصف العشر والفرق بين هذه الامور وما هنا ان لم يأت بمسمى الشجة الموجهة للارش
بخلاف المذكورات اه وفي عرش على مر ويمكن جعله أى الطرف وهو قوله بعد الجلد حالا من اللحم
وليس متعلقا بتقطع فيكون فعل الثاني باضعة وإن لم يقطع شيئا من الجلد ويحتمل وهو الظاهر انه من
مسهاها حتى لو قطع واحد الجلد يتأه وأخر اللحم لا يكون على الثاني ارش باضعة بل ما يليق بجنايته
وتكون الباضعة مشتركة بينهما (قوله ومتلاحة) قال الازهرى الوجهان يقال اللاحة أى القاطعة
للحم وإنما سميت بذلك على ما تقول اليه أى على تناول الالتصاق والاتحام اه سم (قوله نفوس فيه)
أى فى اللحم ولا تبلغ الجلد بعده فسميت بما تقول اليه من التلاحم تناؤلا اه شرح مر (قوله ونسى
الجلدة به ايضا) أى أخذنا من سماحيت البطن وهو الشحم الرقيق ثم هى لفه أهل الحجاز وأما أهل المدينة
فيسمونها الملطى والمطاة اه عميرة اه سم (قوله وموضحة) أى ولو بنزيرة اه شرح مر (قوله
تشمه) أى العظم وإن لم يظهر العظم للاعين بل يكن أن يزعم مجرد اه حل (قوله أفصح من فتحها)
ولعل المعنى على الفتح منقل بالتشديد لحذف الجار واوصل الضمير اه عرش على مر (قوله تنقل)
بعض أوله وكسر القاف المثقلة قيل بفتح أوله وضم القاف الخفيفة وهو لا يناسب اسمها المذكور وإنما
يناسبه لو قيل لها ناقة والمراد بنقله إزالتها عن محله ولو بلا هضم ولا إيضاح اه قد عل الجلال (قوله
ومأمومة) جمها مأمم ككاسير اه شورى (قوله ونسى أمة) وهو قياس اسماء البواقي اه عميرة
اه سم (قوله تصل خريطة الدماغ) الدماغ هو الدهن المجتمع فى داخل تلك الخريطة (نتيجه)
علم ما ذكرناه اجتمع فى الرأس اثنا عشر اسماء لميات ستة متلاصقة مع بعضها فالجلد اسم لما ثبت
فيه الشعر المحلوق واللحم اسم لما تحته والسماق واللاطية والمطاة والمطلة اسم للجلدة التى تحته
والتحف والعظم اسم لما تحته وأم الرأس والخريطة والأمة بالمد اسم للجلدة التى تحته والدماغ- الدهن
فيها اه قل على الجلال وتصور كلها فى الجبهة وماسوى الآخرين فى الخد اه شرح مر (قوله الا فى
موضحة) أى فتناس طولا وعرضا بلا عدوان والحاصل أن موضحة تكون بالمساحة وسياق فى الباب
الآتى علة ذلك ولا نظرا الى غلط ما فوقه من اللحم ورته كالعضو الكبير يؤخذ بالصغير اه شيخنا أى
بخلاف غيرها إذا لم يمكن ضبطه لا ناعتبر المائلة بالجزئية لا بالمساحة ولا لادى إلى اخذ موضحة بملاحظة
وإذا كان كذلك فلا جدوى الى غاية العظم ليعبط بالجزئية اه سم (قوله ولو فى باقى البدن) وإن لم يكن فى
ايضاحه ارش مقدر كأن اليد مثلا فيها القصاص وإن لم يكن فيها ارش مقدر اه سم وتأمل هذا التعميم مع
ما قدمه من التقيد بقوله فى الرأس والوجه الا ان قال انه جرى هذا التعميم على قول من يقول الشجاج
ليست خاصة بالوجه والرأس أو أجزء الشجاج عن بعض مدلولها فاستعملها فى مطلق الجراح اه عرش
بنوع تصرف ويرد هذا بما تقدم عن القليوبى من أن الاسماء العشرة غير خاصة بالرأس والوجه وإنما الخاص
اسم الشجة فقط والتعميم هنا فى موضحة وهى تطلق حقيقة على الجرح فى أى موضع كان من البدن بالصابط
المذكور (قوله بعض نحو مارون) خرج المفاصل اذا قطع بعضها فلا توجد مكان العروق والاعصاب اه
عميرة اه سم (قوله وإن لم يكن) بعض المثانة كما ضبطه الشيخ خضر بالقلم وهذه الغاية للرد على من
قال اذا لم يكن لا يجب فيه قود كما لا يجب فيه ارش مقدر وعبرة اصله مع شرح مر ولو أوضح فى باقى
البدن كساعد وصدر او قطع بعض مارون أو بعض اذن أو لسان أو حشفة ولم يفته بأن صار متعلقا بجلدة
والتقيد بذلك لجريان الخلاف وجب التقصص فى الاصح لتيسر ضبط كل مع بطلان فائدة العضو وأن لم
يتموهما اذا اتصفت فى المعلق بجلدة قطع من الجاني الا بما يسهل أهل الخبرة فى الاصح من إبقاء وغيره والثانى
لا يجب كما لا يجب فيه ارش مقدر انتهت (قوله وإن لم يكن) فلو العفقه فالنصق بحرارة الدم هل يسقط

(ومتلاحة نفوس فيه) أى
فى اللحم (وسماق) بكسر
السين (تصل جلدة العظم)
أى التى بينه وبين اللحم
وتسمى الجلدة به أيضا وكذا
كل جلدة رقيقة (موضحة
تصل) أى تصل العظم بعد
خرق الجلدة (وما تشمه)
أى العظم وإن لم توضحه
(ومتقل) بكسر القاف
المشددة أفصح من فتحها
(تنقل) من محل إلى آخر
وإن لم توضحه وتشمه
(ومأمومة) وتسمى أمة
(تصل خريطة الدماغ)
المحيط به وهى أم الرأس
(ودائمة) بغين مسجمة
(تحرقها) أى خريطة الدماغ
وتصل اليه وهى مدققة
عند بعضهم (ولا قود) فى
الشجاج (إلا فى موضحة
ولو) كأنه (فى باقى البدن)
لتيسر ضبطها واستيفاء
مثلا (ويجب) القود (فى)
قطع بعض نحو مارون
كاذن وغفوة ولسان وحشفة
(وإن لم يكن) لذلك

القود أو الدية ذكر المؤلف في شرح البجة نعم لكن في الأذن قال لو قطع بعض الأذن ولم يبقه وجب
 القود فلو الصفة فالتصق سقط الواجب ورجع الأمر للحكومة اهـ حل (قوله) ويقدر المقطوع (الخ)
 عبارة تشرح مر ويقدر ما سوى الموضحة بالجزئية كذلك وربع لأن القود وربع فيها بالمائة بالغة
 قامت المساحة فيها ثلاثون إلى أخذ عضو يعض أخرو هو محذور ولا كذلك في الموضحة فقدرت
 بالمساحة انتهت وقوله ثلاثون إلى أخذ (الخ) وذلك لأنه قد يكون مارن الجاني مثلاً قدر بعض مارن الجاني
 عليه فيؤدى إلى أخذ مارن الجاني يعض مارن الجاني عليه لو اعتبر بالمساحة اهـ ع ش عليه (قوله)
 بالجزئية) أي لا بالمساحة ثلاثون يأخذ عضو كامل يعض عضو وسياق فيه كلام اهـ قل على المحلى
 (قوله من مفصل) وهو موضع اتصال عضو بعضو على منقطع عظمين برابطات واصله بينهما مع
 تداخل كرفق وركبة أو تواصل كاملة وكوع اهـ شرح مر (قوله بفتح الميم وكسر الصاد) أي أما
 بفسك ذلك فالسان وعبرة المصباح المفصل وزان مفود اللسان وإنما كسرت الميم على التشبيه
 باسم الالة اهـ ع ش على مر (قوله) وهو مافوق الورك) في القاموس الورك كتمر وحمل وكف
 مافوق الفخذ مؤنثة والجمع أوراك والورك محركة عظمها والرجل أوراك والاثني وركاه اهـ وفيه
 أيضا الفخذ ككف ما بين الساق والورك مؤنثة اهـ إذا علت هذا يظهر لك التوقف في قول الشارح
 وهو مافوق الورك تأمل وفي المصباح الوركان فوق الفخذين كالكتفين فوق العضدين اهـ ومثل
 عبارة الشارح عبارات شراح المتأخر ولعلهم نظروا إلى حالة جلوس الإنسان محتياً فإن الفخذ
 حينئذ يكون فوق الورك تأمل (قوله وفي فقه عين) في المختار فقات عينه فقوماً من باب قطع
 بخصتها اهـ وفي المصباح بخصت العين بخصاً فقاتها وبخصتها أدخلت الأصبع فيها وقال ابن الاعرابي بخصتها
 وبخصتها بخصتها والصاد جود اهـ وفيه أيضاً عورت العين عوراً من باب تعب قصت أو غارت فالرجل
 أعور والاثني عوراه اهـ (قوله) ويجب فقه عين (الخ) ويجب أيضاً في أشلال ذكر واثني أو أحدهما
 أن أخبر عدلان بسلامة الأخرى مع ذلك وكذا دفعهما أن أمكنت المعاملة كما تغلقه عن التهذيب ثم
 بما أنه كسر المظالم اهـ شرح مر (قوله بفتح الجيم) وحكي كسرهما أيضاً وهو غطاء العين من
 فوق وأسفل اهـ شيخنا اهـ سم (قوله وشقفة) أي سواء أعلوا أو السفلى وحد العلماط لا موضع الارتفاق
 مما على الألف والسفلى طولاً موضع الارتفاق مما على الذقن وفي المرض إلى الشدين اهـ سم وفي
 المختار الرق ضد الفتق وقد رقى الفتق من باب نصر فارى أي التام ومنه قوله تعالى كاتنار تنافقتهما
 والرق بفتحين مصدر قولك امرأة رقاء وهي التي لا يستطيع جماعها لا رتاق في الموضع منها اهـ
 (قوله وشقفة) ويجب القصاص أيضاً أطارها أي الشفة وهو يكسر فتخفيف المحيط بها وما في الرقعة
 من عدم القودية تحريف وانما هو أطارها أي الدر لا ما ندى لنهاية اهـ اهـ شرح مر وقوله المحيط
 به أي بأعلى الشفة في القاموس الأطار ككتاب الحلقة من الناس وقضبان الكرم يتلوى للتعريض
 وما يفصل بين الشفة وشعرات الشارب اهـ ع ش عليه (قوله بقطع جلدتهما) الباء بمعنى مع لما يأتي من
 أن سل الخصيتين وحدهما لافصاص فيه ولو قطع الجلدتين فقط واستمرت البيضتان لم تجب الدية
 وانما تجب حكومة اهـ ع ش على مر وعبرة حج واثني أي يعضن بقطع جلدتهما لأن لها نهايات
 معنوية فالحقت بالمفاصل بخلاف قطع البيضتين دون جلدتهما بأن سلهما منه مع بقائه فلا قود
 فيها ثمندر الانضباط حينئذ (نتية) سياق أن في الاثنيين كمال الدية سواء أقطعهما أم سلهما أم
 دفعهما زالت منفعتهما وبه يعلم فساد ما نقل عن شارح أن في البيضتين بجلدتهما دين وفي كل منهما
 إذا انفرد دية وذلك لأن الجلد لا يقابل بشيء وما هو مفسر الشارح الخصيتين بجلدتهما البيضتين ثم
 بالبيضتين قيل ليرد به الأيان المعنى القوي وهو أن الخصيتين يطلقان على كل من الجلدتين ومن البيضتين في
 الصالح الاثنيان الخصيتان قال أبو عمرو والخصيتان البيضتان والخصيتان الجلدتان الاثنتان فيهما البيضتان

ويقدر المقطوع بالجزئية
 كالثلاثون بالجزئية
 والمارن ما لأن من الأنف
 وتسمى بما ذكر أولها
 عبره (وفي قطع من مفصل)
 بفتح الميم كسر الصاد
 لانضباطه (حتى في أصل
 الفخذ) وهو مافوق الورك
 (ومنكب) وهو مجمع
 ما بين العضد والكف
 (ان أمكن) القود فيها
 (بلا جافة) بخلاف ماذا
 لم يمكن إلا بأجافة لأن
 الجواهر لا تنضبط (و)
 تعويرها بعين مهمة
 يجب (في فقه عين) أي
 (وقطع اذن وجفن) بفتح
 الجيم (ومارن وشقفة لسان
 وذكر واثنيين) أي يعضن
 بقطع جلدتهما

(والين) بفتح الميم رأى
 اللسان الثانتان بين الظفر
 والقض (وشفرين) بضم
 الشين حرفا الفرج لان
 لما نهايات مضبوطة (لا في
 كسر عظم) لعدم الرنوق
 بالمائة فيه (الاسنا
 وامكن) بان تشر بمنشار
 يقول اهل الحبرة في
 كسرهما القود على النص
 وجزم به الماوردي
 وغيره والاستثناء من
 زيادتي (وله) اى الجنى
 عليه (قطع مفصل اسفل)
 محل (الكسر) ليحصل به
 استيفاء بعض حقه (ولو
 كسر عظمه وابانه) اى
 المكسور من اليد (قطع
 من المرقق او) من الكوع
 ويسمى الكاع لجزءه عن
 محل الجنابة ومساعته
 يعض حقه في الثانية (وله
 حكومة الباقى) وهو المقطوع
 من العضة في الاولى
 والمقطوع منه مع الساعد
 في الثانية لانهم باخذ عضا
 عنه (ولو اوضح وهنم
 او قل اوضح) الجنى عليه
 لامكان القود في الموضحة
 (واخذ ارش الباقى) اى
 الهاشمة والمنقلة وهو خمسة
 ابرة للهاشمة وعشرة للمنقلة
 لتعد القود في المشم
 والتبديل المشتمل على المشم
 غالبا ولو اوضح وام
 اوضح

ولا ينافى ذلك اقتصار القاموس على تفسير الاثنين بالخصيتين وعلى تفسير الحصى بالبيضة بدليل قوله صل
 خصيته والمسول الحصى لاجل المدة ولا اقتصار ابن السكيت على تفسير الاثنين بالخصيتين وإنما اقتصار
 اعنى الشارح على قطع الجدتين لاستزامه غالبا بطلان منفعة اليختين انتهت ومثله في شرح مر
 وعبرة قل على الخيل نصفها قوله اى جذبتى اليختين فسر الاثنين بذلك لانهما مائة لغة ولياسب
 التعليل المذكور الشامل لمعا ولان شرط وجوب القصاص في اليختين قطع جلدتهما سواء قطعهما
 معهما او وقتا بانفسهما بعده والا فقيهما بغيره لا تقصاص وكذا لو دقهما كاقاله الراعى وبما ذكر علم
 ان إطلاق الاثنين على اليختين مجاز للمجاورة واشتمل كسر صريح كلامه الا ان يدل عليه انتهت (قوله
 والين) هو متى اليموفى لغة اللتان بزيادة التاء اه سم (قوله بضم الشين) اما بفتحها فب العين نعم حتى
 الفتح هنا ايضا اه شيخنا اه سم (قوله والاستثناء من زيادتي) هذا الاستثناء صريح فان السن من العظم
 وهو احد قولين فيه ثانيهما انهن من المص لا يبين بوضعه في الخ لاه ع ش على مر (قوله فلو كسر عظمه)
 قال في المصباح العضم ما بين المرقق الى الكعب وفيها خمس لغات وزان رجل وبضمتين في لغة الحجاز
 وقرابها الحسن في قوله تعالى وما كنت متخذ المضلين عضدا ومثال كبد في لغة بني اسد ومثال فلس في لغة
 تميم وبكر والحامسة مثال قفل قال ابو زيد اهل تامة يؤثرون العضم ويتوهم بذكرون والجمع اعضد
 واعضاد مثل افلس واقبال اه ع ش على مر (قوله او من الكوع) بضم اوله وهو ما على الابهام من
 المفصل وما على المختصر كسوع وما على الابهام الرجل من العظم هو البوع واما الباع فهو مالا يديننا وشمالا
 اه شرح مر وقوله من المفصل يان لما وقضيت ان المسى بالكوع هو جزء المفصل الذى يقرب من
 الابهام وعبرة الزيادة وهو العظم الذى على الابهام وبينهما فرق وسياتي عن تحقيق اللسان
 انه طرف الزند فيحمل ما هنا عليه اه وقوله هو البوع قال صاحب تنقيف اللسان الكوع راس
 الزند ما على الابهام والبوع ما بين طرفي يدي الانسان اذا مدحما بينا وشمالا اه سم على منبج
 اه ع ش عليه (قوله او من الكوع) فلوا راد بعد ذلك القطع من المرقق لم يكن قبل بشكل يتبين من
 قطع الكعب بدله لفظ الاصابع وفيه نظر يعبر من الحاشية الاتية على قوله الاتى وغارق الخ هذا غطر
 ما كتب شيخنا بهامش الخ اه سم (قوله بعض حقه) وهو ماله ان يقطعه مما زاد على الكوع الى
 المرقق اه شوبرى (قوله مع الساعد في الثانية) الساعد من الانسان ما بين المرقق الى الكعب وهو مذكر
 سمي ساعدا لانه يساعد الكعب في بطشها وعضها اه مصباح اه ع ش على مر (قوله اوضح الجنى عليه
 الخ) استشكل كونه يوضح وباخذ ارش المشم فيها لو اوضح وهنم بان المقطوع من المرقق ليس له
 القطع من الكوع مع اخذ الارش وقرق بان الهاشمة موضحة وزيادة ظلمجنى عليه ان يقتصر على بعض
 ما قطع الجانى ولا كذلك القطع من المرقق فانه ليس قطعا من الكوع وزيادة اه اقول بفرق ايضا بانه
 في مسئلة القطع من المرقق يمكنه استيفاء جميع حقه بخلافهنا اه سم (قوله اوضح الجنى عليه) اى ثبت
 له ذلك والا فسيأتى لانه لا ياتر بل يجب التوكيل في قود الاطراف وكذا جال في مثل هذا التركيب ما
 سياتى اه خلقي (قوله واخذ ارش الباقى وهو خمسة ابرة الخ) في هذا الصنيع مع قوله الاتى ما بين
 الموضحة الخ الابهام وعبرة الباب من اوضح مع هاشمة او منقلة او مامومة اقتص بالموضحة ولحق
 الاولى ما بين ارش موضحة وهاشمة وهو خمس ابرل وفي الثانية ما بين ارش موضحة ومنقلة وهو عشر ابرل
 وفي الثالثة ما بين موضحة ومامومة وهو الخ اه باختصاره اه سم (قوله المشتمل على المشم غالبا) اشار
 به الى دفع ما ردد على قوله وعشرة للمنقلة من ان ارش المنقلة خمسة ابرة فقط وحاصل الجواب
 ان ارش المنقلة إنما كان عشرة لاشتمالها على المشم اه ع ش على مر لكن فيه ان هذا لا يتفق في
 عبارة المتن مع الشرح إذ مقتضى عبارة المتن ان الذى انضم للايضاح اما المشم او التثليل
 حيث لا يصح قول الشارح وعشرة للمنقلة وذلك لانها لا تجب فيها عشرة إلا إذا كانت

مصحوبه اه و قد على المحل قوله المشتل على الهشم اى بالفعل وقول بعضهم غالبا غير مستقيم
 مالم يرد به ذلك ولولم يشتمل عليه بالفعل لانه خمسة ابرعة قطار ش التقليل هذا وما فشرح الروض
 بما يخالف ذلك غير مستند اه (قوله) واخذ ما بين الموضحة اى التفات الذى بين الخ (قوله) لاننى
 المامومة تلك الدية اى وتحسب الموضحة عليهم من ذلك الثلث وهى بخسة فيبقى ما ذكره ان لم يقتص
 المحنى عليه في الموضحة اخذ الثلث بشماه لاجل المامومة (قوله) لقدترته على عمل الجناية (الخ) ربما يؤخذ
 منه انه لولم يقدر على عمل الجناية كان له قطع الاصابع كالمكره عده او ساعدوا بانه وسيأتى ما يخالفه اه
 حل (قوله) اولى من قوله فليس له (الخ) اى لا تالها فنيحكم الا تامل ولا تهاجر بما تضيدان الممتنع القاطع جميع
 الاصابع اه حل (قوله) فان قطع عزرا اى وان عني عن الباقي اه قد على المحل (قوله) لعدوله عن حقه
 اى مع القدرة عليه وهذا فارق جواز القصاص في الموضحة في المسائل السابقة اه شورى (قوله) ولا
 غرم بل له حكمه باقى الكسف ذكره الرافعي وغيره اه سم (قوله) وله قطع الكسف بعد القطع) ولوعني
 عن الكسف على المحكمة لم يجب لاسيما انه الاصابع المقابلة للدية الداخل فيها الكسف كالايجاب من
 من قطع يدى الجاني الى دية النفس لاسيما انه مقابلها اه شرح مر وقوله لم يجب اى وعياه فلو فصل ذلك
 هل يصح العفو مجانا ويلغو قوله على المحكمة او يلغو العفو ويمكن من القطع للكسف في نظر والاقراب
 الثاني اه عرش عليه (قوله) لانه من مستحقة اى كالمقطع مستحق النفس العرف له ان يعود يستوفيا
 شيئا اه سم (قوله) ويشارك ماله قطعه من نصف ساعده (الخ) كان شيئا لم يطلع على هذا الفرق حيث
 اجاب به من عنده لكن مع زيادة فانه كتب بهامش المحل مانعه (اقول) يمكن الجواب بانه
 في مسئلة الكوع يستوفى كل حقه وهو موضع الجناية فلا يقاس بغيره ولا يشكّل بما لو قطع
 من المرقى فاقصر من الكوع فانه لا يمكن بعد ذلك من المرقى لانه بالقطع من الكوع اخذ
 صورة يده فلا يمكن من الزباد بل له المحكمة اه قال مر وحاصل هذه المسئلة انه اذا قطع دون حقه
 فان قطع مسمى اليد امتنع عليه القود لشيء آخر ولا فان كان بالعدو يحصل تمام حقه جازوا لا فلا اه سم
 (قوله) لا يصل الى تمام حقه اى لبقاء فضة من الساعد لم ياخذ في مقابلتها شيئا لم يتم له التشفى المقصود هنا
 اه شرح مر (قوله) بابطال المعافى سارية القود لا يجب في ابطال كل المعافى بل لا يجب إلا في خصوص
 ما ذكره المتن ولذلك اتى الشارح بمن اليبانية فقال من يصروم الخ وما الدية فتجب في اكثر من ذلك
 نحو اربعة عشر معنى وسيأتى تفصيلها في قول المتن فصل تجب دية في عقل الخ فليس كل ما تجب فيه الدية يقتص
 فيكم تقدم في الجراحات انه لا قود إلا في واحد منها وهو الموضحة (قوله) وبطش) قال الشيخ غير هو
 يزول بالجنة على اليد او الرجل والدوق يزول بهالعن والشم يزول بهالعن الراس اه عرش على مر
 (قوله) وبطش) في الصباح البطش الاخذ بعنق وبطشت اليد اذا حامت ففى باطشة اه وفي اختيار البطش
 السطوة والاختذ بعنق وقد بطش بهمن باب ضرب ونصروا بطاشه باطشة اه (قوله) او لعله اى
 ضربه على وجهه باطن راحته اه زى (قوله) تذهب ضوؤه غالبا خرج به ما اذا لم تذهب ذلك غالبا فانه
 لاصاص في ذلك اه حل (قوله) تذهب ضوؤه) بفتح الضاد وضما اه شورى وفي الصباح ضاء ضووا
 من باب قال والضوء بالضم اسم منه اه (قوله) من حذقه) هى السواد الاعظم الذى في العين والاصفر
 بالعين الاظفر والمقلة شحم العين الذى يجمع السواد والياض ذكره ابن قتيبة اه شورى (قوله) ومحل
 ذلك اى المذكور من الايضاح والطم والمعالجة كفى حج صريحا (قوله) ان قول اهل الخبرة اى
 اثنان منهم لانه شهادة فلا يكتفى فيها باطل من ذلك اه عرش على مر (قوله) وإلا فالواجب الارش
 وهو نصف الدية اه رشيدى (قوله) ومحل في الطمعة (الخ) مقتضى هذا التقيد انه في الايضاح لا يلتفت
 الى ذلك فيوضح ان قال اهل الخبرة يذهب ضووعينه جميعا او الحدقة ايضا قد يوجهه بالضابط الايضاح
 بخلاف الطمعة وسوى بينهما حج وفي شرح شيئا مثله اه والذي في شرح شيخه يظهر

واخذ ما بين الموضحة والمأمومة
 وهو ثمانية وعشرون بهرا
 وثلاث لان في المأمومة ثلث
 الدية كاسيأتى (ولو قطعه
 من كوعه قطع شيئا من
 اصابعه) ولو اخله قدرته
 على عمل الجناية فتصيرى
 بذلك اولى من قوله فليس
 له التقاط اصابعه (فان
 قطع عزرا) لعدوله عن حقه
 (ولا غرم) عليه لانه يستلحق
 اطلاق الجملة (وله قطع
 الكسف) بعد القطع لانه
 من مستحقة ويشارك ماله
 قطعه من نصف ساعده
 فاقطع اصابعه لا يمكن من
 قطع كفه لانه لم يتسكين
 لا يصل الى تمام حقه فخلاله
 منها (ويجب) القود (بابطال)
 المعافى سارية من (يصروم
 وبطش وذوق وشوم وكلام)
 لان لها محال مضبوط ولا هل
 الخبرة طرق في ابطالها
 وذكر الكلام من يذاق
 (فلوا وضعه او لطمه لطمه
 تذهب ضوؤه غالبا فذهب)
 ضوؤه (فعل به كفه فان
 ذهب) فذا لولا الاذهبه
 باخف ممكن كتغريب
 حديدة عمدة من حذقه او
 وضع كافر وفيها وعمل ذلك
 ان يقول اهل الخبرة يمكن
 اذهاب الضوء مع بقاء
 الحدقة وإلا فالواجب
 الارش ومحل في الطمعة فيما
 اذا ذهب بها من المحنى عليه ضوؤه اخذى

العين أن لا يذهب بها من
الجاني ضوعه أو واحداهما
مخالفة للجنى عليها ومبهمة
ولا فلا يعلم خذرا من
إذهاب ضوع عينه
أو المخالفة للجنى عليها بل
يذهب بالمعاقلة فان لم تدر
فلا تدر (ولو قطع أصبا
فأكل غيرها) من بقية
الاصابع (فلا قود في
التاكل) وفارق اذهاب

البصر ونحوه من المعاني بان
ذاك لا يباشر بالجناية
بخلاف الاصبع ونحوه من
الاجسام فيقصد بمحمل
البصر مثلاً نفسه ولا يقصد
بالاصبع مثلاً غيرها فلف
انقص في الاصبع فسرى
لغيره ما لم تقع السراية قصاصاً
بل يجب على الجاني للاصابع
الاربعة اربعة أخماس
الدية (باب كيفية
القود والاختلاف فيه
وهو مستوفى) مع ما يأتي
(لا تأخذ) هو لشموله أعم
من قوله لا تقطع (يسار
يمين ولا شعبة سفلى بعليا
وعكسهما) أي يمين يسار
وشعبة السفلى ولا أظلمة
بفتح الهزلة بضم الميم في
الافصح (باجرى) لا أصبع
(ولاحداث) بعد الجناية
(بوجود) فلا قطع سناليس
له مثلاً فلا قود وان ثبت له
مثلاً بعد (ولا زائد براند

عارة الشارح حيث قال وعله في اللطمة الخ قديد باللطمة كالشارح اه شيخنا حرف (قوله ان
لا يذهب بها الخ) أي يقول أهل الخبرة أي بان لا يكون للجاني إلا واحد مقوافة أو يرضى بذهاب المقوافة
وحداهم اه مر اه سم (قوله ولا فلا يعلم) من باب ضرب اه شوري (قوله فأكل غيرها) في المصباح
أكلت الانسان اكلامن باب تعب وتأكلت تحتات وتساقلت اه (قوله فلا قود في التاكل) وفيه
ما ينحصر من دية اليد كما يدل عليه قوله بعد بل يجب على الجاني الخ (قوله فلا قود في التاكل) أي ولكن
يجب دية على الجاني حالة في ماله لا هسارية وجناية عمد وإن جعلت خطأ في سقوط القصاص وقيل
على المعاقلة لا نادرنا في حكم الخطأ فرع كولو ضربه على يده فتورمت ثم سقطت بعد أيام وجب
القصاص اه سم (قوله بان ذلك لا يباشر بالجناية) لانها لا توجد مستقلة بل تابعة لتغيرها فأنظر للسراية
فيها اه حل (قوله لم تقع السراية قصاصاً) أي فلم ينظر للسراية فيها وقوله بل يجب على الجاني الخ
مقتضاه انه ليس له شيء في أصابعه التي سرى اليها القلع قصاصاً وقوله اربعة أخماس الدية أي دية
اليد ويدخل فيها حكومة المائتات انتهى

باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفى

(قوله مع ما يأتي) متعلق بكيفية القود والذي يأتي معها هو قوله والشال بطلان العمل الخ وقوله وفي قلع
سن قود إلى قوله في صفره ومتعلق بمسئوفه والذي يأتي معه هو بان المستحق الذي ذكره بقوله فصل القود
لورثته يجب جان إلى كمال صميمه ويجوز نهم وحضور غائبهم وقوله واجر جلاذلي آخره الباب الذي
من جلته فصل موجب العمد قود الدية بدل الخ وما فصل الاختلاف فليس فيه إلا باحث الاختلاف
اه وغرضه هذا ان المتن ترجم لشيء وزاد عليه هذا لا يحذوره في عبارة شرح حرر ولا يحذوره في
الزيادة على ما في الترجمة كما وقع البخاري رحمه الله تعالى بخلاف عكسه انتهت وقوله ولا يحذوره الخ
قال عيسى الصفوي فيما كتبه على حاشية السرد الجرجاني ان ما كان من التوايع لا يعد زيادة وعبارة هو ليس
مرادهم بكون الباب في كذا الحصر بل انه المقصود بالذات او المعظم فلو ذكر غيره نادر واستطراداً
لا يصح لانه اغتاز كذا كره في الترجمة اعتماداً على توجه الذهن اليه إما بطريق المقابلة او الزوم اه
ع ش عليه (قوله لا تأخذ يسار) أي لا يجوز ولو بالرضا كما يأتي اه ع ش على مر ودخل في كلامه
جانبا الراس فلا يؤخذ الجانب الايمن عن الايسر ولا عكسه وكذا مقدمه ومؤخره وظهر عضو وباطنه
ونحو ذلك والقاعدة المنع عنه اختلاف الاسم او الحمل اه قل على الجلال (قوله يسار) بفتح الياء
انفصح من كسر هاء جارحة يسار بجماعة يمين سوا في ذلك اليد والزجل والاذن والعين والجفن وغير
ذلك اه شوري وفي المختار واليسار بخلاف العين ولا تقبل اليسار بالكسر اه وفي المصباح واليسار
واليمين مفتوحان والامة تسكرهما وقال ابن الأنباري في كتاب المقصور والمدود اليسار الجارحة مقوطة
وفتح الياء اجود فاقضى ان الكسر ردي وقال ابن فارس اليسار خ العين وقد تسكر وفتح اجود
واليسار بالفتح لا غير الغنى والثروة مذكروه سمي ومنه معقل بن يسار (قوله يمين الخ) قاعدة هذا الباب
ان الباء داخل على الجني عليه و نائب الفاعل هو الماخوذ قصاصاً اه شيخنا (قوله بفتح الميم) قود الميم في
الافصح (أي من تسع لئات تلتك اوله مع تلتك الميم في كل وزيد عشرة وهي اتم له اه شوري وفي ع ش
على مر فيها تسع لئات تلتك اوله مع تلتك الميم في كل اه سم على المنهج وقد نظمتها بعضهم مع لئات
الاصبع العشرة في بيت فقال

وهزة اتملة ثلث وثلاثة والتسع في اصبع واختم باصبع

اه مناوي على آداب الاكل لابن العماد (قوله ولا واحد بحدوث بوجود) ولا فرق بينه وبين كونهذا كما مثل او
صفة كالجنين سلم على بدشلائه شل فانها لا تقطع اه مر بالمعنى اه ع ش (قوله كان يكون لزائدة
الجاني الخ) أي لان التفاوت بذلك اعظم من تفاوت الحمل اه عميرة اه سم (قوله او اصل بمحمل آخر الخ)

او اصل دونه) كان يكون لزائدة الجاني ثلاثة مفاصل ولزائدة الجني عليه او اصله منفصلان (او) براند او اصله (بمحمل آخر) كزائد

وأما الأصل فلا يؤخذ بالزائد مطلقاً اهـ حل (قوله بمحل آخر) وكذا إن تفاوتت بالحكومة وإن تماثلا في الفصل اهـ شرح الروض اهـ سم (قوله ولا بد مستوية الأصابع والكف) أي مستوية مع اختها أي أنها مساوية لاختها في الكف والأصابع يدل على هذا ما بعده ويدل عليه أيضاً عبارة شرح ممر الآتية وفي سم مانصه قوله لم يقع قوداً عبارة الروض وشرحه لو قصرنا أصابع إحدى يديه وكفها عن يده الأخرى فلا يقتصر فيها من تامة حتى عليها صاحبها لأنها ناقصة بل في يدها نقص حكومة وعدم إيجاب القصاص فيها هو مانعها الأصل عن البغوى قال الأذرى وهو فيها إذا كانت تامة الخلقة مشكل وإن كانت أختها ثم منها وذكر الزركشى نحوه فقال سكت الشيخان عليه ونقصته أنه المرجح وليس كذلك بل قضية كلام الشافعي والأصحاب أنها إن كانت تامة الأنامل والبش يجب فيها القصاص اهـ فكللام البغوى محمول على غير ذلك اهـ وعبارة شرح ممر نعم لو قطع مستوى اليدين يدا أقصر من أختها لم تقطع يده لنقصا بالنسبة لاختها وإن كانت كاملة في نفسها ولهذا وجبت في يدها تامة حكومة انتهت وسائرنا عن قول تنقيح هذا بما إذا كان نقصاً بجماعة فإن كان خلقة أو بأية فتجب بدتها كاملة تأمل (قوله) يدا أقصر من أختها (أي) وإن كان قصراً بغير جماعة بل خلقة اهـ حل (قوله) وذلك لا تنفاه المساواة (الخ) عبارة غير المحكمة في ذلك بعد الإجماع أنها جوارح مختلفة المنافع والأماكن فلا يؤخذ بعضها ببعض كالعين مع الألف اهـ عميرة اهـ سم (قوله) وذلك لا تنفاه المساواة (الخ) هذا راجع لجميع ما تقدم من قوله لا تؤخذ يسار يمين (الخ) (قوله) ولو تراخيا بأخذ ذلك لم يقع قوداً) عبارة شرح ممر ولا تقطع يسار يمين إلى أن قال ولو بالترافق المأخوذ بدلائيه ويسقط القود في الأول للتعاضد الرضا المعفوع عنه انتهت وقوله ففي المأخوذ بدلائيه أطلق فيه فحصل ما لو أخذه بلاذن من الجانبين وما لو كان مائة ولم يقل قصاصاً وقال وهو مخالف ما بقى من التفصيل فيما لو قطع موحدة بشلاؤه عليه فليحظر الفرق بين هذه وتلك ولعلنا أطلق هنا اعتداداً على التفصيل الآتي فليحظر وعليه قصور المسألة هنا بما لو قال خذ قوداً فتجب الدية في المقطوع ويسقط حقه من القود لتضمنه المعفوعه كاذكر ويستحق دية عضوه لفساد العضو وذلك لأنه لم ينفج بجانب بل على عوض فاسد فيسقط القصاص بالمعفو ويجب بدله لفساد العضو كالوعظا عن القود على نحو حرامه ش عليه (قوله) لم يقع قوداً) وحديث بني أن يأتى هنا نظير قوله الآتي فلو فعل بلاذن (الخ) سم وليس للجنى عليه بعد ذلك شيء على الجانبين لتضمن رضاه بأخذ غير حقه المعفوع عنه ممر بالمعنى اهـ ع ش (قوله) ويؤخذ زائد بزائد) هذا اعتراضه ولو لا زائد بزائد بخلاف الأصل لا يؤخذ بالزائد وإن تساوى واتحداهم اهـ حل (قوله) إن اتحداهم (الخ) يتصور اتحاد الحمل في الزائدة والأصلية بأن قطع بصرة متلازمت موضعها زائدة قطع صاحبها بصراً أصلياً فتؤخذ تلك الزائدة قصاصاً لاتحاد الحمل اهـ شيخنا وعبارة سم انظر صورته في الأصل وهى هل هى ان ينت من قطع خضره متلازماً بمحله فيقطع بالخصر الأصلية انتهت وصورة في الروضة كاصلها بما إذا كان له أربع أصابع وغامسة زائدة قطع يد من أصابعه أصلية فيجزو للجنى عليه أن يقطع يد مريض بالزائدة عن الأصلية (قوله) بعد ما ذكر (أي) بعد الاتحاد في الزيادة والأصلية واليمين والتأيسر وغيرها اهـ (قوله) ولا يضرب تفاوت كبر (الخ) محل عدم ضرر ذلك في تفاوت خلق أوباقه أما نقص نفساً عن جانبية مضمونة فيمنع أخذ الكلمة ويوجب قصص الدية كما حكاه عن الإمام وإن قال الزركشى أن الإمام حكى عن الأصحاب أنه لا فرق وهو الصواب اهـ حج (قوله) وطول وقصر (قوله) أي في الجانب والمجنى عليه ع مساوت كل يدا اختها كامراً والأفلا قصاص ويجب دية ناقصة حكومة إن كان القصير بجماعة مضمونة والأفندية كاملة وكذا يقال في النصف المذكور بعده اهـ قل على الحمل (قوله) بمساحة (في) المصباح مسحت الأرض ذرعها والاسم المساحة بالسكراه (قوله) ويخط عليه) أي وجوباً أن خيف اللبس والاكان مندوبا اهـ ع ش على ممر (قوله) بنحرموسى) بالتثنية لأنه الحديد فليس

يجب خضره وإنما يجب إلهام أو بصراً أصلياً ولا بد مستوية الأصابع والكف يدا أقصر من أختها وذلك لا تنفاه المساواة فيما ذكر المقصود في القود ولو تراخيا بأخذ ذلك لم يقع قوداً ويؤخذ زائد بزائد وبأصله ليسادونه أن اعتداهم عللاً وقولاً واحداً إلى آخره ما عدا حكم الزائد بالزائد بمحل آخر من زياد (ولا يضرب) في القود بعد ما ذكر (فتفاوت كبر وصغر وطول) وقصر (وقوة) وضعف في عضو أصلي أو زائد كما في النفس لأن المماثلة في ذلك لا تنكاد تتفق (والعبرة) في قود (موضوعة بمساحة) فبقاس مثلاً طولاً وعرضاً من رأس الشاح ويخط عليه بنحو سواد أو حرة ويوضع بنحرموسى وإنما لم يعتبر ذلك بالجناية لأن الراسين مثلاً قد يختلفان صغراً وكبراً فيكون جزء أحدهما قدر جميع الآخر

فقع الحيف بخلاف
الاطراف لأن القرد
وجب فيها بالمائلة بالجله
فلو اعتبرناها بالمساحة
أدى إلى أخذ عضوي بعض
آخر وهو مجتمع (ولا يضر
تفاوت غلط لحم وجلد)
في قوده ما ولو كان رأس
الشاحش شعرون المشجوج
ففي الزرعة وأصلها عن
نص الأم أنه لا قود لها
فيه من اتلاف شعر لم يتلفه
الجاني وظاهر نص المختصر
وجوه وعزى للواردى
وحمل ابن الرقعة الاول
على فساد مثبت المشجوج
والثاني على ما لم يلقه قال
الاذرعي وقضية نص الأم
ان الشعر الكثيف يجب
إزالته ليسهل الاستيفاء
ويبعد عن الغلط قال
والتوجيه يشعر بأنها لا يجب
إذا كان الواجب استيعاب
الرأس (ولو أوضح رأساً
ورأسه) أي الشاحش (أصغر
استوعب) (أيضا) (ويؤخذ
قسط) الباقي (من ارش
الموضحة) (لو وزع على
جميعها فان كان الباقي قدر
الثلاث فالتصميم به تلك ارشها
فلا بكل الايضاح من غير
الرأس كالوجه والقفا لانه
غير محل الجناية (أو) ورأسه
(أكبر أخذ) منه (قدر
حقة) فقط لحصول المائلة
(والخبرة على محل للجاني) لأن

على غلاف العظم على الرجل شيخنا وفي المصباح ملئ رأسه موسى من باب قال حلقه والموسى آلة الحديد
قل المم زائدة وزنه مفعول من أوسى رأسه بالالف وعلى هذا فهو منصرف منون في التذكير وقيل المم
أصله ووزنه فعل وزان حلي وعلى هذا لا ينصرف لالف التانيث المقصورة وأوزان الانباري فقال
الموسى ذكر ويؤتى وينصرف ولا ينصرف ووجهه على قول الصرف المواسي وعلى قول المنع الموسيات
كالجليات لكن قال ابن السكيت الوجه الصرف مفعول أوسيت رأسه إذا حلقته وتقول في البارع أي
عبد قلم سمع تذكر الموسى الامن الاموى وموسى اسم رجل في تقدير فعل ولهذا يمال لاجل الالف
(قوله ينحو موسى) أي لا يضره بسيف أو نحو حجر وأن أوضحه بواضع الاسهل على الجاني من شحه
دفعه أو تدريجا انتهى وعبارة قد على الجمال قوله بالموسى أي لا بسيف وحجر وأن أوضح بهما
لاحتمال الحيف قال الخطيب خان أن الحيف جاز وإنما اعتبرت المساحة هنا لأنه في وصف المعضن وان
لزم استيعاب عضوي بعض آخر فلا خلاف ما من اعتبار الجزئية في الاعضاء الجواب بغير هذا فيه نظر ان
لم يؤوله به فأناله (قوله فيقع الحيف) أي لو اعتبرنا الجزئية لزم أخذ القليل عن الكثير كالرأس أوضح
نصف رأس كبيرة ورأسه دونها فلو اعتبرنا الجزئية كان الواجب ايضاح نصف رأس الجاني مع انه أقل
حجم من نصف رأس المجني عليه وذلك حيف وهكذا أه سم وقوله لزم أخذ القليل عن الكثير أي لزم
ايضاخذ الكثير عن القليل في عكس ذلك ففي الاول يقع الحيف بالمجني عليه وفي الثاني يقع الحيف
بالجاني اه (قوله فلو اعتبرناها بالمساحة الخ) سيأتي انه لو كان رأس الشاحش صغيرا وكان رأس المشجوج
كبيرا بحيث ان موضحة بعض رأسه تستغرق بالمساحة جميع رأس الجاني أخذوا لزم عليه ايضاح
جميع الرأس ببعض الرأس ولكنه لا يقدر لأنه قد أوضح مقدار ذلك وأزيد وليس هنا أخذ عضوي بعض
آخر اه عميرة اه سم (قوله فلو اعتبرناها بالمساحة) فيه ان هذا نفسه موجود في المساحة ويجب
بان الغائب بالمساحة إنما هو مجرد دفعه وفي الجزئية جزء مستقل وفرق بين الجزء والصفة اه حل
(قوله أدى إلى أخذ عضوي بعض آخر) هذا المخذول لا يلزم لإقفا إذا كان عضو المجني عليه أكبر من
عضو الجاني وأما في عكس فلا يلزم وغاية ما يلزم فيه أخذ جزء قليل بجزء أكبر منه مثلا إذا كان عضو
المجني عليه قدر شبر وعضو الجاني قدر شبرين وقد قطع من عضو المجني عليه نصفه وهو نصف شبر فلو اعتبرنا
المساحة لأخذ من عضو الجاني نصف شبر ونسبته إلى عضوه بربعه فيلزم أخذ ربع عضو في نصف عضو
والظاهر ان هذا محذور ايضا اه (قوله ولا يضر تفاوت غلط لحم وجلد) يريد انه لا يشترط المساواة
في العمق لأن اسم الموضحة لا بد من تحصيله اه سم (قوله وحمل ابن الرقعة الخ) مشى على هذا الحل
في الروض كما بينه في شرحه وكذا مشى عليه حج في شرح الارشاد واعتمده به اه سم (قوله على فساد
منبت المشجوج) أي على ما إذا كان منبت شعر المجني عليه قاسد الاشهر له اه (قوله ورأسه أصغر) أي
بخلاف ما لو لم يكن أصغر فلا يجوز أخذ قدر بعضها وأخذ ارش الباقي قال في الروض ولا تبعض الموضحة
مع امكانها قصاصا وأرشا اه قال في شرحه لأن البعض المستوفى يقابل بالارش التام مع تمكنه من
تمام الاستيفاء بخلاف ما لا يمكن منه وهو ما في قوله بل بالقسط من الارش اه مبسوطا اه سم
(قوله ويؤخذ قسط الباقي) أي لتعذر القصاص فيه ثم طريق ذلك ان يسمح رأس الشاحش والمشجوج
وتنظر النسبة فان كانت رأس الشاحش نصف رأس المشجوج مثلا وجب نصف ارش موضحة اه
سم (قوله والخبرة في محل للجاني) ممتداه إذا أوضح جميع الرأس وأما المكان في بعضها فيتمين
الجانب الذي أوضحه اه لقال في الروض وشرحه فعم ان كان بعضه أي رأس الجاني مشجوجا
والباقي بقدر موضحة تمين لتعذر مشية الجاني وصار كأنه كل الرأس ولا يفرق في الموضحة في محلين
كقصد اه ومؤخره قصير موضعين لأنه يؤدي إلى مقابلة موضحة بموضعين هو قوله ولا يفرق أي
لا يجوز ذلك وبه غير شيخنا في شرح الارشاد وانظر لورضى الجاني بالتفريق وتجه الجواز حيث تدور ليس كما

جميع رأسه محل الجناية وقيل للمجني عليه وصوبه الاذرعي وغيره قالوا هو الذي أوردته المراقبون (أو) أوضح (ناصية) ناصيته أصغر

كل عليهم من باقي راسه من
 اى محل كان لان الراس كله
 عضو واحد فلا فرق بين
 مقدمه وغيره (ولوزاد)
 المتخصص (في موضحة) على
 حقه (عده الزممه قوده) اى
 الزائد لكن انما يقتض منه
 بعد ان دمال موضحة فان
 وجب مال بان حصل بشية
 عدا وبخطا بغير اضطراب
 الجاني او عن مال فارش
 كامل يجب لخالفه حكمه
 حكم الاصل فان كان الخطا
 باضطراب الجاني فهدر فلو
 قال المتخصص تولدت باضطرابك
 فانكر في المصدق منها
 وجهان قال البقيني الاربع
 عندي تصديق المتخصص منه
 وتعميرى بما ذكر اولى مما
 عبره (ولو اوضحه جمع) بان
 تحاملا على آلة توجروها معا
 (اوضح من كل) منهم (مثلا)
 اى مثل موضحة لا قسطة
 منها فقط اذ امان جزء لا
 وكل منهم جان عليه فاشبه
 ما اذا اشتركوا في قطع عضو
 فلوال الامر للدية وجب
 على كل واحد قسطة كاقصاع
 به البغوى والماوردى لادية
 موضحة كاملة خلافا لما رجحه
 الامام ووقع في الروضة عزو
 الاول للامام والثاني للبغوى
 وهو خلاف ما في الرافعي
 وغيره (ويؤخذ) عضو
 (اشل) من ذكر او يد

لورضى يدفع البين عن اليسار مثل لانه هالو اوضح من مقدم الراس جازله ان يوفى الجنى عليه من
 مؤخرها بخلاف نظيره هناك اه سم وعبرة عش على مر قوله والخيرة في عمله للجاني هل له تقريبها
 في موضعين بغير رضا الجنى عليه اه سم على حج اقول الذى يظهر لان الماخوذ حيث هو مستحان لا
 واحدة والقصاص مبنى على المائلة ويحتمل خلافه وهو الاقرب لان الجاني رضى بالضرر لنفسه انتهت
 (قوله كل عليها) اى وتينت الناصبة للايصاح كافي من الرضى وشرح حج النجاشي اه شيخنا وعبرة
 سم قوله كل عليها يقتضى انه ليس للجاني ان يدفع عن الناصبة قدرها من عمل اخر فان قلت فالتفرق بين
 الناصبة وغيرها من ذلك قلت فنهضوا عضو مستانزا باسم خاص فليتأمل انتهت وعبرة عش على
 مر قوله من اى محل كان اى والخيرة للجاني ايضا وظاهره وان انفصل عن الناصبة لكن يلزم حرمة اخذ
 موضعين في واحدة ولكن لا مانع منه برضا الجاني اه سم على حج انتهت (قوله ولو زاد المتخصص
 الخ) صورته ان رضى الجاني باستيفاء الجنى عليه القصاص او يادر وفعل من غير اذن ولا فسيق انا
 لا يمكن من استيفاء الطرف اه عميرة اى ويؤكد الجنى عليه غيره ما صرح به في شرح الرضى مع الاول اه
 سم وعبرة شرح مر ولو زاد للمتخصص مع رضا الجاني بمكتمه او وكل المستحق فزاد كونه او يادر وفعل
 فلا ينافى ما ياتي ان المستحق لا يمكن من استيفاء الطرف ونحوه بنفسه انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله
 فزاد كونه الخ انظر قصاص الزيادة حيث يكون على من اه والذى يفهمه ما كتبه عش عليه ان القصاص
 على الركن اه (قوله بخالفه حكم الاصل) اى لحكم الاصل الجواز وحكم الزائد المنع (قوله فان
 كان الخطا باضطراب الجاني فهدر) اى لان الاصل عدم الاضطراب فلو كان باضطرابا فالوجه انه
 يوزع فيهدر الشطر المقابل لفعل المتخصص منه ويلزم المتخصص الشطر قال شيخنا لانه بمنزلة شريك
 قاتل نفسه حتى لو آل الامر الى الدية وجب نصفها على الشريك ولا ينافيه مالو اشترك جماعة
 في موضحة حيث وجب على كل ارش كامل لعدم اهدار فعل واحد منهم بخلاف ما هنا انتهى
 وقوله لعدم اهدار فعل واحد يقتضى ان الشريك لو كان حريا او سبعا فالواجب التصرف فيه نظرا ليجرر
 اه شورى وعبرة شرح مر فلو كان باضطرابا فالوجه انه عليهم ما فيهدر النصف المقابل لفعل
 المتخصص منه انتهت وقوله فيهدر النصف اقول هذا انما يظهر على ما ياتي له في الواضحة جمع انه يوزع
 الارش عليهم اعلى انه يلزم كل ارش كامل وهو الذى اعتمدته شيخنا الشباب الرمي كاسية في قريبا فقياسه
 انه يلزم للمتخصص ارش كامل فليتأمل اه سم على حج وقديجاب بان ما ياتي عن الشباب الرمي مفروض
 فيالو تحاملا على الآلة لجرورها وذلك يوجب اشراك الاثرين جميع على السواء بخلاف ما اذا كان
 باضطرابا فقد يكون الاثر من احد ما غير من الاخر اه عش عليه (قوله في المصدق منها وجهان)
 كذا في الرضى قال الزركشى فان اختلفا فقول قول المستوفى لان الاصل براءة الذم وقال الماوردى
 يحتمل قول قول المستوفى منه كافي الملقوف اه سم (قوله قال البقيني الخ) متى على ما رجحه البقيني
 شيخنا حج في شرح الارشاد قوله عن غيره ايضا وفي الرضى ويصدق المتخصص يمينه ان قال اخلت
 بالزيادة وقال المتخصص من بل تعدت لان الاصل عدم العمد اه اقول بما يفرق بمسئلة البقيني انه لا
 يلزم هنا على تصديق المتخصص اهدار بخلافه في تلك اه سم (قوله الا وكل منهم جان عليه) اى فكل
 اوضح موضحة اه حل (قوله فلوال الامر للدية الخ) عبارة شرح مر فلوال الامر للدية وجب
 على كل ارش كامل كارجحه الامام وجزم به في الاثر اوقال الاذرع انه المذهب واثق به الوالد انتهت
 اى لصديق اسم الموضحة على فعل كل منهم بخلاف حالو اشتركوا في قتل و آل الامر الى الدية فانها توزع
 عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم اه زى (قوله وجب على كل واحد قسطة) هو نظير ما اذا
 آل الامر للدية فيها اذا قتل جمع واحدا لكن الفرق واضح اه سم (قوله لادية موضحة كاملة)
 المتعند دية موضحة كاملة مر وطب اه سم (قوله ويؤخذ عضو اشل باشل مشله)

(بأشله منه اودونه) شلا
 وهما من زيادتي (وبصحيح)
 هذا (ان آمن) من المأخوذ
 (نرف دم) يقول اهل
 الخبرة لانه حقه اودونه
 بخلاف ما لا يؤمن ذلك
 بان لم تنس افواه العروق
 بالجسم فلا يؤخذ به وان
 رضى المجاني حذرا من
 استيفاء النفس بالطرف
 (ويقضيه) أى بالأشله إذا
 اخذ بأشله دونه او بصحيح
 فلا ريب للأشله لاستوائهما
 في الجرم وان اختلفا في
 الصفة لانهما لا تقابل بمال
 (لا عكسهما) أى لا يؤخذ
 أشله بأشله فوه ولا بصحيح
 بأشله (في غير انق) واذن
 وسراية (كيد ورجل
 وجن) (وان رضى المجاني)
 رعاية للمائة كالأشله حر
 بعبد وان رضى وخروج
 زيادتي في غير انق واذن
 وسراية الأشله من ذلك وما
 لوسرى قطع الأشله للنفس
 فيؤخذ به ذلك لبقاء المنفعة
 من جمع الرخ والصوت في
 الاولين وكفى الموت بمقاومة
 في الثالث (فلو فضل) أى
 أخذ ذلك بما ذكر بقيد
 زده بقول (بلا اذن) من
 المجاني (فعلية دية) بوله
 حكومة الأشله فلا يقع ما
 فعل قود الا بتغير مستحق

الباهداخة على العضو المجنى عليه المرفوع نائب الفاعل هو المأخوذ من الجاني قصاصا وقوله مثله أو
 اودونه نعمت للجرور بالباء الذي هو المجنى عليه ما قلنا ان العضو المجنى عليه كان مثل عضو الجاني في الشلل
 اودونه في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان اسلم منه فيكون عضو الجاني دونه وسلامة وقاعدة الباب ان
 يؤخذ الناقص بالزائد لا عكسه كما ذكره في صورة العكس بقوله أى لا يؤخذ أشله بأشله فوه قوداى
 فوه شلا أى كان عضو المجنى عليه أكثر شلا من عضو الجاني فيكون عضو الجاني اسلم فوه زائد في السلامة
 فلا يؤخذ بالناقص وقوله الأشله من ذلك أى من الالف والاذن أى خروج الالف والاذن إذا
 جنى عليهما وهما شلا وان قوله فيؤخذ به ذلك أى الأقل شلا والصحيح (قوله) ويؤخذ عضو أشله
 (بأشله) أى حال الجنابة واستمر الشلل به فلوزال شله لم يقطع كافى متن الروض وقوله اودونه أى من
 المجنى عليه أى حل وفي الروض وشرحه وان قطع الحرا الذي بدعه فتنقض عهده واسترق او قطع الأشله
 مثله فصح الفاعل لم يقطع لانقاء المائة عند الجنابة في الاولى ووجود الزيادة عند الاستيفاء في الثانية
 وكذا لا يقطع سلم يد أو روجلا قطع أشله او ناصة أصبح مم شلت بفتح الشين يده في الاولى وقصت
 في الثانية لانقاء المائة عند الجنابة وما ذكره في الثانية خلاف ما نقله الاصل مناعن التهذيب وجرم
 به أو اخر هذا الباب والذي فيه أوجه لان القصاص قد تعلق فيها بما عدا الاصبع المذكور عند الجنابة
 بخلاف في الاولى فانه لم يعلق بشيء أصلا اه سم (قوله) بأشله مثله اودونه (الخ) قال في العباب لانزال
 شلل الجاني ثم قال لا عكسه أى لا تقادس ليمه بشلا وإن شلت يد الجاني اه فتختلف ان كلام من زوال
 الشلل وطوره مانع من القود فان قلت يشكل بان طرو الاسلام والحرية لا يمتنان القود قلت الشلل
 يوجب عدم تماثل العضوين واختلافا كما لا ونقصا بخلاف الاسلام والحرية لا يوجبان عدم تماثل
 الجسمين لان الاسلام ليس كالانجس من حيث هو جسم سم (قوله) ان زرف دم) بقيد المسائل الثلاث
 وقوله ويقع به قيد في الأخير تين فنقول الشارح هذا أى ما ذكر من أخذ الأشله في الصور الثلاث وقوله لانه
 مثل حقه أى في الاولى وقوله اودونه أى في الأخير تين وبجارية شرح مر وافهم كلام المصنف قطع شلا
 بشلا وهو كذلك إذا استوى شلهما لوزاد شلل الجاني وأمن فيهما زرف الدم إلى أن قال وقطع الشلاء
 بالصحيحة لانهما دون حقه لان يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم لو قطعت ويقع بهما مستوفيا لو قطعت
 بأشله او بصحيح ولا يطلب ارش الشلل انتهت (قوله) يقول أهل الخبرة) فان ترددوا او اوقفوا فلا قطع وان
 رضى المجاني حذرا من استيفاء نفس بطرفه فوجب دية الصحيحة اه شرح مر (قوله) ويقع به (يقال
 قطع ويقع بفتح عينهما إذا سأل وكلهم يعلم إذا رضى بما رزقه الله تعالى قال الشاعر
 البدر إن قطع والحجر عبد ان قطع فاقطع ولا تفتح فاه شى يشين سوى الطمع
 اه شورى (قوله) وان اختلفا في الصفة (الخ) أى كأخذ الصاع الردى بدل العيد وفي الروض وشرحه
 ويؤخذ جن بغير مجن أى لتساوى الجرمين والبصر ليس في البض نعم لا يؤخذ جن له اهداب عما
 لا اهداب له كاقالة المتولى والفقار اه سم (قوله) ولا بصحيح (بأشله) أى وان طرأت محته كاعلم اه حل
 (قوله) وسراية) وصورتها ان يقطع صحيح اليد بشلا فيسرى القطع إلى النفس فتقطع يد المجاني الصحيحة
 ليسرى قطعها إلى موته اه شيخنا (قوله) رعاية للمائة) يتأمل مع قوله لاستوائهما في الجرم اه شورى
 (قوله) الأشله من ذلك) فتؤخذ اذن صحيحة يابسة وانصحيح يابس بغير جنابة فان يابس بجنابة كان
 فيه حكومة اه حل (قوله) وما لوسرى (الخ) عبارة التصحيح ولوسرى قطع الشلاء للنفس فيه الخلاف
 في الموت بمقاومة أو كسر ضد كالا هنا فيكون الاصح اخذ الصحيحة بها وجعل مثله مالو قطع سليم
 ساعد الأكف له فانت سراية اه سم (قوله) لبقاء المنفعة) أى فهو كالصحيح فيؤخذ به وقوله من جمع
 الرخ أى في الأنف والصوت أى في الأذن اه (قوله) فعلية دية) أى في الصحيحة والحكومة في التي شلها

أقل فاطلق عليها دية مجازا أه حل وعبرة سم قوله فعليه دية لعله أراد بها ما يشمل حكومة الاشل
 يشمل المسئلة الاولى نامله انتهت (قوله فعليه) أي المجني عليه قد انتفى أي نفس المجاني وتسقط بدية
 الصديحة لدخولها في النفس فيقتل المجني عليه في المجاني فان عني وجب بدية كاملة على المجني عليه وعلى
 المجاني أو في تركته حكومة الشلاء المجني عليه أو لورثته ان قتل ولا تسقط لتقدم وجوبها اليه بشعر قوله
 المصنف قصاص النفس قتال أه قتل على المحل (قوله) ويجعل مستورا لحقه) يتأمل مع قوله لا يغير
 مستحق وكيف يجعل مستورا بغير مستحق أه شورى (قوله) وقيل عليه دية الخ) هو المتمدن أي
 على المجني عليه بدية الصديحة للمجاني وله على المجاني حكومة الشلاء ولو سرى إلى نفس المجاني هدرت
 للاذن فله شيئا وفيه نظر لان اعتبار الاذن يسقط بدية الصديحة ايضا وقال ابن عبدالحق يوجب الدية
 على المجني عليه الاذن أسقط القصاص فقط ولعل المجني على هذا وجوب نصف دية على دية الصديحة
 أو وجوب بدية وتسقط بدية الصديحة لدخولها فيها قاتل وأهم أه قتل على الجلال (قوله) ايضا وقيل
 عليه دية) هو متمدن الرمي وينبغي على هذا اختيار النفس بالدية عند السراية وقوله قطع به البغوى قال في
 شرح الرضوي وهو قضية ما يأتي في بذل اليسار عن العيين أه ولعل هذا في صورة الاصل في صورة الزائد
 حكومة أو أراد بالدية ما يشمل الحكومة أه سم (قوله) وإن لم يزل الحس والحركة في المصباح أصل
 الاحساس الا بصارونه هل تحس منهم من أحد أي هل ترى ثم استعمل في الوجدان والادراك والعلم
 بأي حاسة كانت واحد الرجل الشيء احساسا علم به يتعدى بنفسه مع الالتفات تعالى فلما احس عيسى
 منهم الكفر ورمازيت الباء يقال احس به على معنى شرع به وأدركه وحسنت به من باب قتل لغة
 والمصدر احس بالكسر يتعدى بالياء على معنى شرعت ايضا ومنهم من يخفف الفعلين بحذف السين فيقول
 احسنت وحسنت به ومنهم من يخفف فهما بإبدال السين ياء فيقول حيث حيث وحسنت وحسنت
 بالخبر من باب تعب ويتعدى بنفسه فيقال حيث الخبر من باب قتل فهو محسوس وتحسنته
 طلبته ورجل حساس للاخبار كثير السلم بها أه (قوله) وهو شامل لشلل الذكرك الخ) وهل
 يعرف عمل الذكرك بالبول به والجماع وجبان في زيادة الروضة قبل الصدق لكن قوة كلامهما هنا تقتضي
 ترجيح الاول اه عتاني من الطهارة (قوله) الاشل متقبض لا ينسبط الخ) ليس المراد به عدم القدرة على الجماع
 به بل المراد باقبحانه نحويس في بحيث لا يسترسل وبانسابه عدم إمكان حتم بعضه إلى بعض بدليل ما
 سذكر من أنه يقطع الفعل بالعين أه عش على مر (قوله) متقبض لا ينسبط الخ) كتب شيخنا جوامش
 المحلى أي ولا حركة هناك اصلا أه سم (قوله) وان لزمه الاول) وهو بطلان العمل وقوله لكنه قاصر
 على الذكرك أي على شلل الذكرك (قوله) ولا أثر لاتشار الذكرك) أي قالا لاتشار لا يخرج عن كونه غير عامل
 أه حل ولعله من كونه عاملا إذ مراد المتان دوام الانتشار أو دوام عدمه لا يقتضي أن الذكرك اشل
 فلا يخرج عن السلامة بدليل فريغ الشارح وفي الشورى ما نصه قال البغوى في قتله به حكم الذكرك الاشل
 حكم الصحيح لانه لا يثبت النسب ولا الاحسان ولا التحليل ولا يوجب مهرا ولا عدة ولا التحريم
 بالمصاهرة ولا يبطل الاحرام قال وهكذا القول في الذكرك المبان كذا في الاشياء للجلال أه (قوله) يذكر
 خصي) قال المحلى والخصي من قطع خصيته أي جلدت اليصتين كاللايتين متى خصية أه قال شيخنا البرلسي
 قوله كاللايتين أي فانها جلدتا اليصتين ايضا كافرهما بذلك قياسا له والحاصل ان جلدت اليصتين
 لها اسنان الحصىتان والاشيان هذا مراده رحمه الله تعالى أه سم (قوله) إذا دخل في العضو) أي فكان
 كاذن الاصح واقف الاختم بخلاف اليد الشلاء كذا بخط شيخنا على المحلى أه سم (قوله) ايضا إذا
 لا دخل في العضو مقتضاه ان الخلل يمنع المائنة وسباق قريبا ان الملة والمرض في العضو لا يمنع
 وجوب القود قلت إلا ان يراد بالخلل معنى انخص من الملة أه شورى (قوله) باعصم واعرج)
 أي خفة أو بقاء أه شرح مر وأما الاعصم والاعرج لجسابة فلا يؤخذ فيها
 السليم أه عش عليه (قوله) تشنج) بالفتاء مفتوحة ومعجمة كذلك فقولن مشددة مضنومة

(هو سري مهيب) (قود
 النفس) لتفويتها غللا أما
 إذا أخذه باذن المجاني فلا قود
 في النفس ولا دية في الطرف
 إن أطلق الاذن ويجعل مستوريا
 لحقه فان قال خذنه قودا
 ففعل قتل لا شيء عليه وهو
 مستوف بذلك حقه وقيل
 عليه دية وله حكومة وقطع
 به البغوى كذا في الرضة
 كاصها هنا) والشلل بطلان
 العمل وإن لم يزل الحس
 والحركة هو شامل لشلل
 الذكرك وغيره بخلاف قول
 الاصل والاشل منبعض
 لا ينسبط أو عكسه فانه وإن
 لزمه الاول لكنه قاصر على
 الذكرك) ولا أثر لاتشار
 الذكرك وعدمه) فيؤخذ
 ذكر خلل بذكر خصي وعين
 إذا دخل في العضو وتمذر
 الانتشار لضيق القلب
 أو الدماغ (ويؤخذ سليم
 باعصم واعرج) لذلك
 والصحيح بمهلين مفتوحتين
 تشنج في المرفق

وقصر في الساعد والمسيد وقاله في الروضة كاصولها قال ابن الصباغ هو ميل واعرجا في (٤١) الرسع قال الشيخ أبو حامد

الاعم الاصغر وهو من
بطشه يساره أكثر (و)
يؤخذ طرف (فأخذ الظفار
بلسمها) لأنه دونه
(لا عكسه) أي لا يؤخذ
طرف سليم الظفار بفادها
لأنه قوة (ولا أثر لغيرها)
أي الاظفار بنحو سواد
او خضرة عليها اقصر الاصل
فيؤخذ بطرفها الطرف
السليم اظفاره من لأن ذلك
علقه مرض في العضو وذلك
لا يؤثر في وجوب القود
(و) يؤخذ (أنف شام
باخشم) أي غير شام ككسه
المقوم بالاولى ولأن الشم
ليس في جرم الانفس واذن
سميع باسم) ككسه المقوم
بالاولى ولأن السمع لا يحل
جرم الاذن (لا عين صحيحة
بعمياء) ولوع قيام صورتها
(ولا لسان ناطق بأخرس)
لأن كلا منهما أكثر من
حقه ولأن البصر والناطق
في العين واللسان بخلاف
السمع والشم كامر (وف)
قلع من لم يميل نعمها ولم
يكن بها تقص يقص به ارشها
(قود) وان نبشت من مثفور
لقوله تعالى والسن بالن
وعود هانمة جديدة وفي
القود بكسرهما تفصيل
تقدم والاصل أطلق انه
لا قود فيه (ولو قلع) شخص
ولو غير مثفور (من غير

يلم أي يس اه قل على المحلى (قوله او قصر في الساعد) أي والصورة انها ليست اقصر من الاخرى
والأقدم انها إذا كانت اقصر من اختيارها لقطعها اه رشدي (قوله الاغم الاصغر) أي والصورة
ان الجاني قطع من الجني عليه بيت التي هي قليلة البش اه رشدي وغرضه هذا الاحتراز عن التخالف
بالتيامن والتيسر (قوله) وأفاد الظفار بلسمها) أي وبالمحلى عليه حكومة الاظفار اه شرح م وقوله
لا عكسه أي لا تقطع ساحة الاظفار بذاتها قال في الروض وشرحه ولكن تسكن ديتها أي
ذاهبة الاظفار وفرق بان القصص تعتبر في المائدة بخلاف الدية اه سم على حج اه عرش عليه
(قوله ويؤخذ انفاخ) عبر الاصل بدل يؤخذ يقطع وكتب شيخنا بهامته ما نصه قيل ان كان الشم
والسمع لا يقينان عند فقد الالة المذكورة فلا ينجزه القطع اه سم (قوله باخشم) أي او اجذم واسود
اه روض اه سم (قوله أيضا باخشم) أي فليس الخشم من الشلل اه حل (قوله واذن سميع باسم)
أي فليس الصمم من الشلل فلا يقال هذا مكرر مع ما سبق في قوله في غير انفاخ واذن اه حل وتقدم
له هناك ان الشلل منهما هو اليأس مع ان الشارح علل هناك بقوله لبقاء المنفعة من جمع الرخ
والصوت فيقتضي ان بقاء المنفعة منهما يجمع شلها فلا حاجة لما ذكره هنا (قوله) أيضا واذن سميع
باسم) وكذا صحيحة بمسحشفة وبمقومة ولا مخزومة ولا مشقوقة بل يقتصر فيها بقدر ما يفي منها وقطع
مخزومة بصحيحة ويؤخذ ارش ما نصه والقب الثاني كالخرم اه روض اه سم (قوله لا يحل جرم
الاذن) في المختار حل بالمكان من باب رد وحلولا ومجلا ايضا بفتح الحاء وحل التي يحل بالكسر
حلا بكسر الحاء وحللا أي جازو حل المحرم يحل بالكسر حللا لا وحل الهدى يحل بالكسر حلة بكسر
الحاء وحلولا أي بلغ الموضع الذي يحل نحره فيه وحل العذاب يحل بالكسر حللا لا أي وجب وحل
بالضم حلولا أي نزل وقرى به ما قوله تعالى فحل عليه غضي واما قوله تعالى او تحل قريمان دارم
فبالضم أي نزل وحل الدن يحل بالكسر حلولا وحلت المرأة تحل بالكسر حللا لا أي خرجت من
عديتها اه (قوله لا عين صحيحة الخ) علل ذلك بان البصر في العين قال الامام وهو يخالف قول
الاطباء ثم قال لكن الامر الشرعي لا يدار على الامور الخفية اه كذا يخط شيخنا
بهامش المحلى اه سم (قوله باخرس) أي ويجوز عكسه إذا رضى الجني عليه ولا شيء منه اه شرح
الروض اه سم والاخرس هنا من بلغ أوان النطق ولم ينطق فان لم يبلغه قطع به لسان الناطق
ان ظهر فيه أثر النطق بتحريره عند نحو بكاء وكذا ان لم يظهر هو ولا ضده فيما يظهر إذا كان السلامة
اه شرح م (قوله لم يميل نعمها) فان يميل بان صفت جدا بحيث يتعذر المنفع عليها أو كانت شديدة
الاضطراب لم يميل بل قطع بها مثلها مثل كانت سن الجاني شديدة الاضطراب او صغيرة جدا أخذت لوجود
المائدة اه حل وعبارة الثوري (قوله لم يميل نعمها) فان يميل كان انتهت في الصغر بحيث لا تصلح للمنفع
عليها فالتى هي كذلك لا يقطع فيها سم وهذا شرط اول وجوب القصاص وشار إلى الثاني بقوله لم
يكن بها ناقص الخ تكون ثنياه كبراعيا ته اواقص واحدى تاياه اواقص من اختيارها فلا يقطع بها من ليست
كذلك انتهت وبعبارة اصله مع شرح م وفي قلع السن التي لم يميل نعمها ولا ناقص نعمها قصاص اما صغيرة
لا تصلح للمنفع وباقصة بما ينقص ارشها كثيفة قصيرة عن اختيارها شديدة الاضطراب لنحوهم فلا يقطع
بها الا مثلها انتهت (قوله تفصيل تقدم) وهو ان امكن كان تشر ينشأ بقول اهل الخبرة وجبت والا
فلا قصاص ويجب الارش اه عرش (قوله ولو قلع من غير مثفور الخ) حاصله ان القاتل والمقتول اما
مثفوران او غير مثفوران او القاتل غير مثفور فقط وعكسه فهذه اربعة قود على كل امان يكونا صغيرين
او كبيرين او احدهما صغيرا دون الاخر فهذه ستة عشر صورة وحاصلها ان غير المثفور ينتقل فيه
القود وان المثفور لا ينتظر فيه ذلك اه برماوى (قوله التي من شاتها السقوط) وهي الاربع التي تبت وقت
الرضاع لاجمع اسنائه اه حل في قل على المحلى قوله الرضاع المراد جميع أسنائه والرواضع حقيقة

الاربع التي تبت أولاً من أعلى وأسفل المسألة بالتأني وتسمية غير ما بذلك مجاز للجواره اه (قوله ايضاً
 التي من شأنها السقوط) أي وكانت المقلوعة منها المار كانت من غير ما يقتض في الحال ولا ينتظر لأن غير ما
 لا يستقام من شرحه وفي الرشيدي عليه ما نصه عبارة الانوار والرواض اربع اسنان تبت وقت
 الرضاع يعتبر سقوطها لا سقوط الكل فاعلم اه (قوله لانها تمود غالباً) خوف هذا في الموضحة حيث
 يقتض حالاً وإن غلب الالتحام للثلاثي في غالب الموضحات كذا يحط شيخنا اسم و عبارة الحلبي
 قوله لانها تمود غالباً ينظروا في الموضحة إلى ذلك فالوجوب القصاص وإن غلب الالتحام اه (قوله فان
 بان فساد منبتها وجب قود) ولو عادت بعد القود بان انهم يقع الموقع فتجب دية المقلوعة قصاصاً كما هو
 الاقرب اه شرحه وفي قوله وجب دية المقلوعة لم يبين نوع الدية هي عدوا وغيره و ظاهر انها شبه عدوانها
 على السائق لجواز الاقدام منه اه ع ش عليه (قوله وعند دونها) الأولى وعادت لأن جمع الكثرة لغير
 العاقل يعتار فيه فقلت على فن اه حل (قوله وقال اهل الخبرة) أي عدلان منهم فساد منبتها ولا يكتفي بعد
 البواق دونها اه حل ثم ظاهر كلامه اشتراط الامرين ولا يكتفي قول اهل الخبرة فقط ولا يكتفي ما فيه و عبارة
 حج ظاهر انهم لو قالوا ذلك اعني فساد المنبت قبل عدو البواق لم يقبلوا وهو متجه في القود لانه لا يتدرك
 بخلافه في الارش فالأوجه العمل فيه بقولهم فانهم إن جاء الوقت ولم تعد معنى الحكم والارجع عليهم بما
 أخذوه لثبوت فساد كلامهم اه شوري (قوله بل يؤخر حتى يبلغ) وليس هذا مكرامع قوله الا في وينظر
 غائبهم وكال وحيتهم لان ذلك في كمال الوارث وهذا في كمال الجنى عليه نفسه اه حج وانظر لو اقتض
 الولي قبل البلوغ ويظهر انه متعمد لا شبهة له في استحقاق ولده اه شوري (قوله فان مات قبل بلوغه) أي
 والحال انه ليس من عودها أمالومات قبل اليأس فلا قود وكذا لو تبت وهي سوداء أو نحوها لكن فيها
 حذومه اه شرحه (قوله ولا اقلعت ثانياً) فاقطع الاول قصاص والثاني في نظيره افساد المنبت و ظاهر
 كلامه انها لو تبت ثالثاً لا تنقطع وفي حاشية زكي انه المعتقد خلافاً لجاء اه رشدي (قوله ولو قلع بالغ لم
 يشتر) هذه بعض مفهومات قول المتن ولو قلع سن غير مشغور الخ وقيد بالغ لان له هو الذي يقتض منه اما
 الصبي فلا يقتض منه كاقدم في أركان القود إن شرط الجاني التزام الاحكام فلا قود على صبي ومجنون
 وحرفي وقوله سن بالغ مشغور انما يقيد به لاجل قوله خير فلو كان غير بالغ فالصبر إلى كاله كما هو
 معلوم اه شوري واعلم انه إذا سقطت اسنانه الرواض يقال ثمر يشتر فهو مشغور بهذا الجهول
 كعثر يضرب فهو مشغوب فان تبت بعد ذلك قيل انثر بتشديد التاء الثالثة قال الجوهري وإن
 شئت قلت بالثالثة وكله مشتق من الثمر وهو مقدم الاسنان اه سم وقوله بتشديد التاء الثالثة وأصله
 انثر بثالثة فتاء فوقية على وزن اقبل فادغمت الاولى في الثانية وقوله وإن شئت قلت بالثالثة أي
 لادغام التاء الفوقية فيها فالأصل انه إن ادغمت التاء في التاء قيل انثروا إن عكس قيل انثر اه رشدي
 على مر نوع تصرف لكن ادغام الحرف المتأخر في المتقدم الذي هو مقتضى ادغام التاء الفوقية في
 التاء خارج عن القاعدة إذ القاعدة ادغام المتقدم في المتأخر اه وفي المصباح والثر المسم ثم اطلق
 على التأيأ واذا كسر ثمر الصبي قيل ثمر ثغورا بالياء للفعول وثرته انثرو من باب نفع كسرته
 واذا تبت بعد السقوط قيل انثر انثرا مثل اكرم اكراما واذا انثرو قيل انثر على اقبل
 كقوله ابن فارس (قوله خير الجنى عليه بين الارش والقود) من المعلوم ان كل جنى عليه بخير بين
 الارش والقود فلا فائدة للاخبار بهذا في خصوص هذه الا ان يقال انه ذكره توطئة لقوله فلو
 اقتض وعادت سن الجاني الخ (قوله وهو معلوم من صدر كلامي) أي حيث لم يشترط لقود السن كونها
 مشغورة كما اعتبره البلقيني وغيره وعين على غير المشغور والارش فليتأمل (قوله من صدر كلامي) وهو
 قوله في قلع سن لم يعامل نفعاً ولم يكن بها قصص الخ فعد لأن هذه السن من ذلك اه حل (قوله وعليه
 ارش اصبح) أي ناقص حكومة منبه اه حل (قوله او لقطها) أي مع حكومة خمس الكف اه

خاله فلا قود ولا دية في
 الحال لانها تمود غالباً فان
 بان فساد منبتها بان سقطت
 البواق وعند دونها وقال
 اهل الخبرة فساد منبتها
 (وجب قود ولا يقتض
 له في صفه) بل يؤخر
 حتى يبلغ فان مات قبل
 بلوغه اقتض وارثه في
 الحال او اخذ الارش
 واذا اقتض من غير
 مشغور مثله وقد فسد
 منبته فان لم تعد سن
 الجاني فذاك ولا اقلعت
 ثانياً ولو قلع بالغ لم يشتر
 سن بالغ مشغور خير الجنى
 عليه بين الارش والقود كما
 نقله الشيخان عن ابن كعب
 وجزمه بقى الانوار وهو
 معلوم من صدر كلامي فلو
 اقتض وعادت سن الجاني
 لم تقطع ثانياً وفارقت ما
 قبلها بأن الجنى عليه قد
 رضى بدون حقه فلا قود
 له وفيه اقتض ليفسد
 منبت الجاني كما افسد منبته
 وقد تبين عدم فسادها فكان
 له العود (ولو نقصت يده
 اصباحاً قطع) يداً كاملة
 قطع وعليه ارش اصبح
 لانه قطعها ولم يستوف
 قودها وللقطوع ان
 يأخذ دية اليد ولا يقطع
 (او بالمكن) بان قطع
 كامل ناقصة (فلقطوع
 مع حكومة خمس الكف
 دية اصابعه) الاربع (او

وحكومة منابتها) ولا حكومة لها في الحال الاولى لانها من جنس الدية فلا يعد (٤٣) دخولها فيها بخلاف القودفاته ليس

من جنسها وانما وجبت
حكومة خمس الكف لانه
لم يستوف في مقابلته شيء
بتخيل اندراج فيه (ولو
قطع كفا بلا اصابع فلا قود)
عليه (الا ان تكون كفه
مثلا) فليهد قود للمانة
ولو عكس بأن قطع فاقد
الاصابع كاملها قطع كفه
وأخذت دية الاصابع كما
علم عامر فيألو قطع ناقص
اليد اصابعها كاملة (ولو
شلت) بفتح الشين (اصابعه
فقطع كاملة لقطع) الاصابع
(الثلاث) السليمة (وأخذ)
مع حكومة منابتها المعلومة
عامر (دية اصبعين) وهو
ظاهر (أو قطع يده وقطع
بها) لانه لو عم الشلل جميع
اليدين وقطع قطعها ففي شلل
البعض أولى

(فصل في اختلاف
مستحق الدم والجاني لو
(قد) مثلا) شخصاً وزعم
موته (والولي حياته) أو
قطع يديه ورجليه فأت
وزعم سرية والولي
اندمالاً بمكاناً (وسياً) آخر
للوت بقيد زده بقولي
عنه (أو لم يعنه) (امكن
اندمال حلف الولي) لان
الاصل بقاء الحياة في الاولى
وعدم السرية في الثانية
فوجب فيها ديتان وفي
الاولى دية لا قود لانه

شورى (قوله وحكومة منابتها) أي الاربع والقرض انه يأخذها حكومة منبت الاصبع الناقص فيأخذ
خمس حكومات (قوله الا ان يكون كفه مثلاً) أي حافة الجناية أو بعضها كان سقطت أصابعه بعد الجناية اه
شورى (قوله كاعلم عامر) وجه العلم انما كقطع من منبت الاصبع الناقص مع الجملته وأخذ منه ارش
الاصبع فكذلك انما قطع المتأثر وذو خذ ارش الاصابع (قوله وأخذت دية الاصابع) أي ناقصة حكومة
الكف كما يحتمل الباقية تحفة اه شورى (قوله بفتح الشين) ونضم ايضا بوزن المني للجهول ونضم في
المضارع ايضا له رشدي وعارة القاموس شلت مثل بالفتح شلا وشلاوا شلت وشلتك شلتك لان ما عرش
على مر (قوله المعلومة عامر) أي من قوله أولها وقطعها حكومة منابتها
- فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني (قوله لو قد شلتك) عبارة أصله مع شرح مر واذا قد
ملفوف في نوب ولو على هيئة الاموات صنفين مثلاً وزعم موته حين القود ادعى الولي حياته صدق الولي
يبيته انه كان حيا مضموناً في الاظهر وان قال اهل الخبرة ان ما سال من دمه دم ميت وهي بين واحدة
لاخس من خلاف البقيين لانها على الحياة كما تفرروا اذا حلف وجبت الدية لا القود لسقوطه بالشبهة وانما
صدق الولي استحباباً بالاصل بقاء الحياة فاقبها دعاءه مردة مسلم قبل قتله وبه يعضف انتصار جميع لقوله القتال
بان الاصل براءة الذمة وقيل يفرق بين ان يكون ملفوقاً على هيئة التكتفين أو في ثياب الاحياء قال الامام وهذا
لا أصل له انتهت وفي قول على الجلال قوله لو قد شلتك خصاً أي قطع اذا فقد الشق طولاً والقطع الشق عرضاً والقطع
بعضهما كسر وليس خصوص واحد منهما مراداً (قوله عنه) قال في شرح الروض كان قال قتل نفسه وقته
آخر اسم (قوله ولم يعنه) امكن اندمال الخ في الروض وشرحه والاي وان لم يعنه حلف الجاني انه مات
بالسرية أو بقتله ان لم يكن الاندمال في دعوى السرية فان امكن حلف الولي انه مات بسبب آخر وهو ظاهر
في دعوى قتله اما في دعوى السرية فالظاهر انه لا يحلف كظن في المسئلة السابقة اه وحاصله انها مفهوم
قوله والولي اندمالاً بمكاناً هي ما اذا قطع يديه ورجليه فأت وزعم سرية والولي اندمالاً غير ممكن كما يعلم
بأتم شرح الروض ثم رأيت شيخنا حج فسرهما بذلك وتحصل منه فيها اذ لم يعين الولي السبب ولم
يمكن الاندمال وزعم الجاني السرية ان الظاهر عند الشارع تصديق الجاني بلا يمين قوله لهنا وخرج بالممكن
غير الخ عوز ان يكون ايضاً بالغفوم قوله وامكن اندمال كما انه يبان لفهوم قوله والولي اندمالاً بمكاناً
نعم ما ذكره الظاهر لم يرعه شيخنا البرلسي كما يعلم مما يأتي على قوله فيصدق الجاني ولذا نازعه شيخنا
حج في شرح الارشاد فقال وقد يتوقف فيما قاله الفرق بين الصورتين واضح فان دعوى الولي هنا
مستحيلة فلا يحتاج للحلف في مقابلتها وهم بمكة فانه يدعى سبياً آخر يمكن الوقوع فلا بد من حلف بغيره
وكون اماله السبب يحتمل ان يرده السرية لانه لا أثر له فانه كما يحتملها يحتمل غيرها اه اسم (قوله حلف
الولي) اي يميناً واحدة لاخس من يميناً خلافاً للبقيين لانه يحلف على وجود الحياة لا على القتل وتحليف الولي
في الاولى وهو ما مشى عليه الشيطان قبل هو قول آخر نقله الربيع قال البقيين ولم اجد في تصنيف من الطريقين
تصحيحه اه حلي (قوله ايضاً حلف الولي) قال فيه شيخنا بالنسبة الثانية أعني قوله أو قطع يديه الخ
ما نفعه قوله لم يبيته اي ولو طالت المدة جداً بحيث لا يتخلف عادة عن الاندمال فلا تسقط اليمين المذكورة
ثم انظر ما الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الموصحين الآتية اسم (قوله لان الاصل بقاء الحياة في الاولى)
فهم من هذا ان محل ما ذكره حيث عتد له حياة والابان كان سقط لم تعده لانه يصدق الجاني اه شرح مر
(قوله وفي الاولى دية لا قود) علمه ما لم يتم الولي بينة تشهد بالحياة فان اقامها وجب على الجاني القود اه شرح
مر وعش عليه (قوله لانه يسقط بالشبهة) لان الاختلاف في الاهدار وعدمه ولان العين من
المدعى لا تثبت القصاص اه حل (قوله وخرج بالممكن) أي في قوله والولي اندمالاً بمكاناً وأما الامكان
في قوله أو لم يعنه وامكن اندماله فليس بتقدير بل بخلاف الولي في دعواه السبب سواء امكن الاندمال أو لا

يسقط بالشبهة وخرج بالممكن غير لقصر زنه كيوم ويومين

والى هذا أشار سم قوله فيصدق الخ (قوله فيصدق الجاني في قوله بلايين) هذا يجب فرضه فيما إذا زعم
 الولي الاندمال خاصة إذا لوجه لثني البين في مسألة السبب فتأمل انتهى عمدة اه سم (قوله أيضا
 فيصدق الجاني في قوله بلايين) لا والدادة تحيل الاندمال في ذلك فان لم تحله العادة لكنه يصدق العادة
 فلا بد من بينه ويصدق الولي ايضا فبالو ادعى الجاني وقه الولي حرته اه حل (قوله كالقطع يده)
 أى وزعم سيالوت غير التعاطع ولم يمكن الاندمال والولي سراية فانه الذى يحلف الخ أى فان الولي
 هو الذى يحلف ومفهوم قوله ولم يمكن الاندمال حلف الجاني وعبرة المناجى والحل وكذا القطع
 ومات وزعم الجاني سيالوت غير التعاطع والولي سراية من القطع فالاصح تصديق الولي بينه وكتب
 شيخنا بهامشه قوله والاصح تصديق الولي ظاهره ولو كانت أداة طويلة يمكن فيها الاندمال لكن
 ظاهر كلام ان الزفة تصديق الجاني واعتمده شيخ الاسلام اه وعلى هذا قوله ولم يمكن الاندمال قيد
 معتبر لكن في شرح الروض خلاف ذلك وانه لا يصدق الجاني أيضا اذا امكن الاندمال وعبرة الروض
 وشرحه ولو قطع يده ثم مات فقال الولي مات بالسراية فعليك القتل او الدية وقال الجاني بل بعد
 الاندمال فعلى قطع اليد ونصف الدية وامكن الاندمال صدق يمينه لان الاصل براءة الذمة ولم يثبت
 ما يوجب تمام الدية بخلاف قطع البدن والرجلين الموجب لديتين وبخلاف ما قال الجاني بل مات
 بسبب آخر لان الاصل عدم السبب أما اذا لم يمكن الاندمال فيصدق الولي وقياس ما مر من تصديق الجاني
 بلايين في صورة قطع البدن ان تصديق الولي هنا كذلك اه فانه فرض مسألة الروض من تصديق الجاني
 فيما اذا ادعى الجاني الموت بعد الاندمال ثم قال بخلاف ما قال الجاني بل مات بسبب آخر أى فانه لا يصدق
 الجاني والفرض امكان الاندمال كما ترى ومثله في شرح الارشاد لشيخنا حج وعبارته ولو قطع يده ثم
 مات صدق يمينه فدعوى الاندمال الممكن لان الاصل براءة الذمة ولم يثبت ما يوجب الدية بخلاف
 مسألة قطع البدن والرجلين السابقة وبخلاف دعوا سببها آخر وان عينه الاصل عدمه وانما صدق الولي
 اذا ادعاه فيأمر بشرطه مع ان الاصل عدمه لان الجاني قد اشتغلت ذمته بظواهر بدتين ولم يتحقق وجود
 مسقط وهو السراية لا يمكن الاحالة على السبب الذى ادعاه الولي فدعواه قد اعتصمت بالاصل وهو
 شغل ذمة الجاني بخلافه فان لم يمكن الاندمال صدق الولي بلايين قياسا على ما مر اه وقوله فانه الذى
 يحلف يوافقه اطلاق المحل فالاصح تصديق الولي يمينه فليتأمل وليحرر وایضاح ما تقدم في قول
 المصنف او قطع يديه ورجليه الخ أى لتعد الدية فانها تنعقد بالسراية كما صرحوا به وعبرة العراق في
 شرح البهجة في موضع آخر بعد ذكر ديات مادون النفس جميع ما تقدم من الديات يندرج في ذمة النفس
 في صورتين احدهما ان تسرى الجناية الى النفس الثانية ان يعود الجاني وبحرورية المجنى عليه قبل الاندمال
 فلو كان الحاز للرقبة غير الفاعل للجناية الاولى فلا اندراج ايضا ثم شرط الاندراج في الصورة الثانية
 ان لا يختلف وصف تلك الجنايات ووصف حر الزينة فان اختلف بان كان احدهما خطأ والآخر
 عمدا فلا اندراج ايضا ومقتضى الاختصار على هاتين ان المجنى عليه لو مات بسقوط من سطح أو نحوه
 وجبت الديات كلها وبه اتفق شيخنا الامام البلقيني ورفق بينه وبين اعتبار التبرع في المرض الخوف
 من التلذذ لو مات بسقوط من السطح الخ فانظر اذا ادعى الجاني انه قد حر الزينة يكون كدعوى السراية
 وعليه ينبغي انه لا بد في محض دعواه من بيان الاتحاد في الوصف تأمل ثم رايت في الروض وشرحه ما نصه وان قال
 الولي قتلته أنت بعد الاندمال فعليك ثلاث ديات وقال الجاني بل قبل الاندمال فعلى ذمة أو امكن الاندمال حلفا
 أى حلف كل منهما على ادعائه وسقطت الثالثة بخلف الجاني لحلفه فادسقوطها وحلف الولي فاذا دفع النفس
 عن ديتين فلا يوجب زيادة فان لم يمكن الاندمال حلف الجاني عملا بالظاهر وكذا الحكم ورفع حاجر
 موضعين بان قال رفعت قبل الاندمال فعلى ارش واحدا المجنى عليه بعده فعليك ارش ثلاث موضعات
 وامكن الاندمال حلف كل منهما على ادعائه وسقط الثالث عملا بالظاهر وان لم يمكن الاندمال

فيصدق الجاني في قوله بلا
 يمين (كالقطع يده فأت
 وزعم سيالوت غير
 القطع

ولم يمكن الاندمال (والولى
 سارية) فانه الذى يحلف
 سواء اعين الجاني السبب
 ام اجمعه لان الاصل عدم
 وجود سبب آخر واستشكل
 ذلك بالصورة السابقة مع
 ان الاصل فيها ايضا عدم
 وجود سبب آخر واجيب
 بانه ان صدق الولى ثم مع
 ما ذكر لان الجاني قد اشتغلت
 ذمته ظاهرا بدينين ولم
 يتحقق وجود المسقط
 لاحداهما وهو السارية
 بامكان الاحالة على السبب
 الذى ادعاه الولى فدعواه
 قد اعتضدت بالاصل وهو
 شغل ذمة الجاني (ولو ازال
 طرفا ظاهرا) كيدولسان
 (وزعم نفسه خلقه) كشكل
 او قد اصبح (حلف) بخلاف
 ما لو ازال طرفا باطنا كذكر
 واثنين او ظاهرا وزعم
 حدوث قصه فلا يحلف
 بل يحلف المحنى عليه والفرق
 عساقمة البينة في الباطن
 دون الظاهر والاصل عدم
 حدوث قصه والمراد
 بالباطن ما يعتاد ستر مروءة
 وبالظاهر غيره (أو أوضح
 موضحين ورفع الحاجز)
 بينهما (وزعم) أى الرفع
 (قبل اندماله) أى الايضاح
 ليقصر على ارش واحد
 (حلف ان قصر زمن) بين
 الايضاح والرفع لان الظاهر

حلف الجاني كذلك اه وفي الرض أيضا ويصدق منك امكان الاندمال قال في شرحه فلو قال الولى في قطع
 الدين والرجلين مضت مدة يمكن الاندمال فيقال قال الجاني لم تمض صدق الجاني يمينته لان الاصل عدم
 المدة ولو قال الجاني في قطع المدة يمكن الاندمال فيها وقال الولى لم تمض صدق الولى يمينته لذلك اه
 سم (قوله ولم يمكن الاندمال) بخلاف ما اذا امكن وقال الجاني مات بعد الاندمال فانه يصدق لضبط
 السارية مع امكان الاندمال اه زى (قوله واستشكل ذلك الخ) ايضاح الاشكال انك في هذه المسئلة صدقت
 الولى ولم تصدقوا الجاني المدعى السبب وقلم الاصل عدمه وفيما سبق صدقت الولى المدعى السبب ولم تقولوا
 الاصل عدمه فلا يصدق وحاصل الجواب انه فيما سبق صدق الولى لاعتضاد استاده للسبب بشئ اخر
 واستشكل ايضا بوجه آخر لا ينع في جواب الشارح وهو أن يقال هنا صدقت الولى المدعى السارية وقد
 علمت فيما سبق بان الاصل عدمها فكان مقتضاها ان لا يصدق الولى هنا لانه قد تمسك هنا بما الاصل عدمه من
 غير عاضد تأمل اه شيخنا (قوله مع ان الاصل فيها ايضا عدم وجود سبب اخر) عورض بان الاصل
 برادة الذمة فمنى من تعارض الاصلين فلم يقدرا الاول واجب بان اصل عدم وجود السبب أقوى من اصل
 برادة الذمة لتحقق الجنابة كاضمه كلامه الا ترى لكن قال الشيخ عميرة لك ان قولنا هنا اصل اخر وهو
 عدم السارية فلم يقدم اصل على اصلين اه شورى (قوله لان الجاني قد اشتغلت ذمته الخ) لا يقال انما
 تشتغل ذمته بعد الاندمال ولهذا لا يجوز له المطالبة بالارش قبله لاننا نقول الاندمال شرط الاستقرار
 لا الوجوب ولهذا جاز له القصاص قبل الاندمال اه سم (قوله بل يحلف المحنى عليه) ولا يجب التود
 على الممتد كما جزم به الجلال المحلى في شرح الاصل اه حل (قوله والفرق عساقمة البينة) على أى المحنى
 عليه فذلك صدقناه في الباطن دون الظاهر لسهولة اقامة البينة عليه اه واذا اقامها فيكفى قولها كان
 سليما وان لم تعرض لوقت الجنابة ولا يشكل عليه قوله لم لا تكفى الشهادة بهو ملك سابق ككان
 ملكه امس إلا ان قالوا لا نعلم من يلا له لأن الفرض هنا انه انكر السلامة من اصلها فقله كان سليما
 مبطل لانكاره صريحا ولا كذلك ثم اه شرح مر (قوله ورفع الحاجز بينهما) أى واتحد الكل عددا
 او غيره لما ساقى ان ألوصفة تعدد بتعدد المحل والقاع واختلاف الحكم اه حل (قوله وزعم قبل
 اندماله) هل المراد قبل اندمال كل منها او قبل اندمال ولو لاحداهما ارفه شيئا والذي يتجه الاول اه
 شورى (قوله حلف ان قصر زمن) كتب شيخنا بهامش المحلى مانعه استشكل هذا بما لو قطع اطرافه ثم
 قتله وقال قتله قبل الاندمال فان الولى يصدق في بقاء الديات اقول لعل هذا محمول على ما اذا طال الزمان ثم
 مسئلة الكتاب قد تشكل بمسئلة قطع الدين والرجلين السابقة اه ما كتبه شيخنا رحمه الله وقوله نعم مسئلة
 الكتاب الخ اقول لا تشكل بمسئلة الكتاب بما ذكره لانها بصورة بقصر الزمن ونظيره ما في مسئلة قطع الدين
 والرجلين بان قصر الزمن تصديق الجاني ايضا كاتهم نعم قد يشكل ان التصديق عند القصر هنا باعين
 وهناك بدونه وبعبارة الرض وشرحه وكذلك الحنفى رافع حاجز موضحين بان قال رفعت قبل الاندمال
 ففى ارش واحد وقال المحنى عليه بل بعده فعليك ارش ثلاث موضحات وامكن الاندمال حلف كل منها
 على ما دعاه ومسقط الثالث عملا بالظاهر وإن لم يمكن الاندمال حلف الجاني لذلك اه وانظر قوله حلف كل
 منها فانه لا يخالف ما هنا وما في المنهاج وغيرهما كاتهم في الارشاد وشرحه لشيخنا بل يتوقف ثبوته
 على طلب المحنى عليه تحليف الجاني انه ما رفعه بعد الاندمال ونكوه عن ذلك وبين الرمن المحنى عليه
 فان بكل الجاني وحلف ثم ب الثالث وهذا الحالة محمل قول الشيخين في هذه الصورة حلف كل منها على
 ما دعاه ومسقط الثالث فالحاصل تصديق المحنى عليه بالنسبة للارشرين والجاني بالنسبة للثلاث اه سم (قوله
 ايضا حلف ان قصر زمن الخ) كسنة مثلا لان بناءها بلا اندمال غير بعيد في العادة وكتب ايضا لانه قريب
 مع قصر الزمن ويعدم طوله الرض انه يمكن غير مستحيل عادة واما عدم امكانه عادة فيصدق
 بلايين كاتهم في قطع الدين والرجلين اه حل (قوله لان الظاهر معه) ولا يخالف هذا ما رقى

قطع اليدين والرجلين من تصديق الولي لانهما اتفقا على وقوع رفع الحاجز الصالح لدفع الارشين وانما
اختلفا في وقته فنفاه والظاهر فيه وصدق الجاني عند قصر زمنه لقوة جابه بالانفاق والظاهر المذكورين
وامامهم فلم يتفقا على وقوع شيء بل تنازعا في وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فنظروا لقوة جانب الولي
بافتقارهما على وقوع موجب الدين وعدم اتفقا على وقوع صلاحية الموت لرفعه لا يقال قد اتفقا ثم
على وقوع الموت وهو صالح للرفع لا نأقول زعم صلاحية الموت لرفعه ممنوع وانما الصالح للسراية من الجرح
المولود عنها الموت وهما لم يتفقا على وقوعه فاضح الفرق بين المستثنين والحاصل ان الجاني هنا هو الذي قوى

جانبه فاعطوا كلا حكمه واستشكل لزوم التبيين هنا بانه لا معنى له فالناسب تصديقه بلايين ووجوب
ارش ثالث قطعما يرد بان المراد بالامكان وعدمه الامكان القريب عادة بدليل قولهم المار لقصر الزمن
وطوله ومعلوم ان الموضحة قد يتفق ختمها بظاهر او تبقى نكاتها باطنا لكنه قريب مع قصر الزمن وبعيد
مع طوله فهو جبت التبيين لذلك وقد يتذللنا في ما مر من ان عند عدم امكان الاندمال يصدق بلايين لما قرناه
من ان ذلك مفروض في اندمال احالته العادة في ذلك بدليل تبشيره بادعاء وقوعه في قطع يدين او رجلين بعد
يوم او يومين وهذا عمل عادة فلم يجب عمن وما فرض ما نحن فيه فهو في موضعين صدرتا منه ثم بعد نحو
عشرين سنة مثلا وقع من رفع الحاجز فبقاؤهما بالاندمال ذلك الزمن بعيد عادة وليس بمستحيل فاحتج
بليين الجريح حينئذ لا مكان عدم الاندمال وان بعداه شرح مر (قوله والا بان طال الزمن) كعشرين
وفي كلام حج كعشرين سنة مثلا حل (قوله والا بان طال الزمن الخ) لم يرد الخ على قول الاصل والا
حلف الجريح شيئا ولم يفسر معنى والا يقال شيئا لم يقل والا بان لم يمكن لانه مشكل اذ عند عدم الامكان
يجب ثلاثة اروش بلا شك قطعوا وانما المراد بقوله والا بان يكون الزمان طويلا مع امكان فرض الاندمال
اه فذلك كفره الصارح بذلك اه سم (قوله وثبت له ارشان) اي لا يقامها بالاندمال ذلك الزمن بعيد
عادة وليس بمستحيل في العادة اه حل (قوله فلا يوجب زيادة) اي ارشانا ثالثا وعلى عدم وجوب الثالث اذا
حلف الجاني على نفيه بان حلف ان رفع الحاجز قبل الاندمال والاحلف المجني عليه وثبت له الثالث اي فيما
اذا رجع المجني عليه وادعى ذلك الارش لان ما اقامه حلفه عدم شغل ذمته فقط فلا ينافي ان له ان يدعى

به اه حل مع زيادة
(فصل في مستحق القود ومستوفيه القود) ثبت
للورثة (لورثة) العصة وذوي
الفروض بحسب ارثهم
المال سواء اكان الارث
بنسب ام بسبب كالزوجين
والمتق (ويحسبان) هو
أعم من قوله القاتل مضطرا
لحق المستحق (الى كمال
صميم) بالبلوغ

(فصل في مستحق القود ومستوفيه القود) اي وما يذكر معهما من قوله واجر جلا دالي اخر الفصل (قوله
القود ثبت للورثة) اي لجمعهم لان كل واحد ثبت له كل القود افراد الاصل الكل المجموع لا الجيعي
المقتضى لثبوت كل القصاص لكل وارث كما هو ظاهر اه لم يكن صريحه اه شوري (قوله ايضا القود
يثبت للورثة) اي تعلقا على المجني عليه لا ابتداء اه حل وهو المتقدم مر ويدل عليه قوله بحسب ارثهم
المال فلو كان على المجني عليه دين وغفاله الورثة على مال الدين يوفى منه وقبل يثبت للورثة ابتداء فلا
يوفي الدين من المال الذي عني عليه على هذا وفي قاطع الطريق ان قتله يتعلق بالامام حيث تحتم قتله فهو
مستحق ما هنا اه شرح مر (قوله العصة وذوي الفروض) وقيل انما يثبت للعصة خاصة لانه
لدفع العار فاخص بهم وقوله سواء اكان الارث بنسب الخ وقيل انه للوارث بالنسب دون
السبب لانه للقتلى والسبب ينقطع بالموت وقوله كالزوجين والمتق اي والامام فيمن لا وارث
له مستغرق وذوي الارحام ان ورثنا اه شرح مر (قوله أم بسبب كالزوجين) في جملة مقابلا
للسبب مساهلة لان النسب ايضا سبب كما عدوه من اسباب الارث فالمراد السبب غير النسب اه
رشدي (قوله ويحسبان الى كمال صميم) خالف ابو حنيفة مالك في انتظار الصبي والمجنون لنا ان
لها حق القصاص بدليل استحقاقهما لو اقردا واذا وجب لها حق وجب ان لا يفوت عليهما بالاستيفاء
كما في الغائب ولا يشك بقتل الحسين لعبد الرحمن بن ملجم وكان لعلي رضي الله تعالى عنه اولاد
صغار لانا نقول هو مذهب له لا ينهض حجة على غيره ثم هذا الحكم يفارق ولاية النكاح لان الصغير

غريم من ولي أو حاكم
أو يفتيمه فإن كان الصبي
والمجنون قعيرين محتاجين
للفتحة جاز لولي المجنون
غير الرضى العفو على الدية
دون ولي الصبي لأن له
غاية تنتظر بخلاف المجنون
وعلم بقولي ويحبس أنه لا
يغنى بكفيل لأنه قد يهرب
فيقوت الحق (ولا يستوفيه
أي القود (الا واحد)
منهم أو من غيرهم فليس لهم
أن يجمعوا على استيفائه
لأن فيه تعديا للقتل
منه ويؤخذ منه أن لهم
ذلك إذا كان القود
ينحو اغراق وبه صرح
الباقين وأما يستوفيه الواحد
(بتراض) منهم أو من
بأقبيهم (أو بقرعة) بينهم
إذا لم يراضوا بل قال كل
أنا أستوفيه بقيد زده
بقولي (مع اذن) من الباقين
في الاستيفاء بعدها فن
خرجت فرعته تولاها باذن
الباقين (ولا يدخلها) أي
الفرع (عاجز) عن الاستيفاء
كشيخ وامرأة وهذا
ما يحصه الاكثرون كافي
أصل الرخصة أو يحصه في
الشرح الصغير ونص عليه
في الامم ومع الاصل أنه
يدخلها العاجز ويستتيب
(فلو بدر أحدهم قتله بعد
عفو) منه أو من غيره

لا ولاية له فلا ينظر نعم يستثنى من تحت قله في قطع الطريق فلا ينتظر له كمال باقي الورثة لأن العفو لا يفيداه
سم (قوله أيضا ويحبس جان) أي وجوبه أو الجاهل كرموثة حبسه عليه أن كان موسرا أو لا ففي
بيت المال والأصل مياسر المسلمين أه عش على مر (قوله أيضا ويحبس جان) أي وجوبه أو لا يطلب
الا في ذات الحل فانه يساق أنها لا تحبس الا يطلب اذ ذاك خصوص بنير الصبي والمجنون أما إذا
كان المستحق أحدهما فتحبس من غير طلب وهذا الثاني رايته منقولا عن التصحيح أحمل (قوله إلى
كمال صميم) ولو استوفاه الصبي حال صباه فيبني الاعتداد به أه عش على مر (قوله ويجوونهم بالأفاعة)
فان ايس منها بقول الأطباء مقامه في أحد احتمالين والثاني يتعذر القصاص أه حل (قوله ولا
يحصل باستيفاء غيرهم من ولي أو حاكم) وعليه فلو تعدى أحدهما وقتل قبل يجب عليه القصاص
أو الدية ويكون قصد الاستيفاء شبهة فيه نظرا والأقرب الأول اخذا من قولهم لأن القود للتشفي
ولا يحصل الخ أه عش على مر (قوله فقيرين محتاجين) هل هما قديان متعثران أو محتاجين يأن يجرر
أه شوري (قوله جاز لولي المجنون الخ) أي ولو صيا وقضية التعير بالجواز عدم وجوبه عليه وأن تمين
طريقا لفتحة قولي بيل بوجوبه فيها ذكر لم يعد وقد قاله جواز بعد منع فيصدق بالوجوب أه عش
على مر (قوله غير الرضى) أي لدم وفور شفته وسوى صح بين الولي والوصي والقيم في جواز
العفو أه حل (قوله دون ولي الصبي) أي فلا يجوز له العفو عن قصاص الصبي فلو كان للولي
حق في القصاص كان كان أما القتل جاز له العفو عن حصته ثم ان أطلق العفو فلا شيء له
وان عفا على الدية وجبت وسقط القود بعفوه ويجب بقية الورثة حصتهم من الدية لأنه لما سقط
بعض القصاص بعفوه سقط باقيه قهرا لأنه لا يتبعض كما يعلم كل ذلك ما يأتي أه عش على مر (قوله لأن
له) أي الصبي المفهوم من الصبي ان قرى. الأول بفتح الصاد كما هو الانسب بأصالة الولي إليه والأفلامر
ظاهر أه شوري (قوله بخلاف المجنون) فلو كان له أفاعة في زمن معين ولو بأخبار الأطباء بذلك انتظرت
وفي شرح شيخنا خلافه فلا تنتظر مطلقا أه حل (قوله وعلم بقولي ويحبس الخ) اعتذار عن عدم
ذكره لهذا الحكم في المتن مع أن الأصل ذكره (قوله لأنه قد يهرب) من باب طلب طلب أه عش
(قوله بتراض منهم) أي ان كان أجنيا وقوله أو من بأقبيهم أي ان كان منهم أه حل (قوله أو
بقرعة بينهم) أي يجب على الحاكم فعلها بينهم فن خرجت له استوفى باذن من يثله منه وطلب
الاستيفاء بنفسه بان يقول لا تستوفى وإنما جاز للقارع في التكاح فعله بلا توقف على اذن
لمن ما هنا على الدر. ما أمكن ومضى ذلك على التعميل ما أمكن ومن ثم لو عضوا باب الحاكم
عنهم وفائدة الاذن بعد القرعة تمين المستوفى ومنع قول كل من الباقين أنا استوفى وقول بعضهم
للقارع لا تستوف أنت بل أنا كما فهمه قولنا بأن يقول الخ أه عش مر وقوله يجب على
الحاكم فعلها بينهم أي حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراضوا على القرعة بأنفسهم وخرجت لواحد
فرضوا به أو ذنوا بسقط الطلب عن القاضي أه عش عليه (قوله مع اذن من الباقين) إنما اعتبروا الاذن لأن
حقه لا يسقط بالقرعة بدليل انه لو أرامته فذو أيضا انقصاص منى على الدور ومو بمارق قلب أحدهم
فيفعوا ولم يقل مثل هذا في أولياء التكاح لأنه حق واجب عليهم للغير أه سم (قوله وامرأة) أي وان
كانت قوية بجلدة أه مر أه عش (قوله فلو بدر أحدهم) أي أسرع قال شيخنا ومن قوله بدر تملأن
صوره المسئلة ان القيمة لها بذات أو فلا يشكك هذا بمسئلة الوكيل الآتية آخر الباب كاتومه بعض الطلبة
لأن الوكيل هناك اقتص بعد الاذن فان وجد الاذن هناك كان كالوكيل بل أولى لأن له حقا وسياتان
الوكيل لو اقتص لشهوة نفسه ففعله القصاص فلو فرض هناك هل يجب القصاص أو يفرق بأن له
حقا فيه نظر ولعل الفرق اقرب فيلزم أه سم وفي المصباح بدري الشئ بدورا وبادر اليه مبادرة
من بابي قطع وقتل أه (قوله قتله بعد عفو) ينتظم فيه صور لأن العفو وأما من المبادر بمجانا أو

على مال أو من بنية جميع الورثة كذلك أو من بعضهم كذلك في ست صور وإن اعتبر أن المبادر إماماً
 يقتصر منه أو يعفوه ورثة الجاني بما نأوا على مال بلغت الصور ثمانية عشر فليتا مل تفصيل أحكامها مع هذا
 الإجمال في الترتيب الشرح (قوله لزمه قود) وفارق الوكيل إذا قتل جاهلاً بالعزل لأن المبادر مقصر
 حيث اقتصر بلا إذن منه وخذائمه قتل باذنه ثم عفا ولم يعلم العفو لم يقتل كالوكيل بل أولى لأن له حقاً
 في القوداه سبط طلب (قوله وإن لم يعلم العفو) ولا يشك عليه ما يأتي أن الوكيل لو قتل بعد العزل جاهلاً به لم
 يقتل لأنه مقصر بعدم مراعاة لغيره من المستحقين بخلاف الوكيل المشرح (قوله والبقية قسدية الخ)
 ولو اقتصر من المبادر في الأولى فلوارثه على وارث الجاني ما كان يخص مورثه من دية الجنج عليه لأن نفسه
 قد استوفيت في نفس الجاني في حق من الدية أه شيخنا (قوله قسدية من تركه جان) والحاصل أن حصّة
 غير المبادر في تركه الجاني مطلقاً وكذا حصّة المبادر بعد العفو أما قبل العفو فقد استوفى حقه وأما ورثة
 الجاني فلم في تركه المبادر ما زاد على قدر حصته قبل العفو ولهم كامل دية مورثهم على المبادر بعد العفو
 إذا علم به وعلى عاقته أن جهل هذا أن لم يقتصوا والا فلا شيء لهم لو قوع النفس في النفس أم يخط
 قل (قوله ولو ارث الجاني على المبادر الخ) كذا قاله جماعات أنه هو الأصح وهو المعتمد وما في
 الروضة من سقوطه عنه نقاصاً بما له على تركه الجاني مبنى على مرجوح وهو جريان النقص في غير
 التقدين أو محمول على ما إذا قدمت الأبل ووجب قيمتها أم شرح مر (قوله أيضاً ولو ارث الجاني
 على المبادر الخ) وإذا اقتصر منه في الأولى استوفى ورثته قسطه من تركه الجاني أه سل (قوله أيضاً
 ولو ارث الجاني على المبادر الخ) هذا ظاهر في الثانية وكذا في الأولى أن كان العفو على مال فإن كان
 العفو من المبادر بما نأوا فالظاهر أن لو ارث الجاني جميع دية المبادر يني فيما لو عفا عنه فإن اقتصر منه
 فظاهر (قوله قسط ما زاد على قدر حقه من الدية) وهو ما أخذ من عذاه من بقية الورثة في الثانية
 وكذا في الأولى أن لم يقتصر منه كان نصيبه من التركة لورثته كما في شرح الروض أه حل وعجابه سم
 قوله قسط ما زاد على قدر حقه من الدية ينبغي أن يقال في المبادرة بعد العفو أن اقتصر وارث
 الجاني من المبادر فقد استوفى جميع حقه وعليه تمام دية الجنج عليه لورثة الجنج عليه لورثة المبادر
 منها قدر حصته وإن عني على مال فعليه للكل قدر حصصهم من دية الجنج عليه وله على المبادر
 دية الجاني فيتم النقص في قدر حصصهم من دية الجنج عليه وله على المبادر دية الجاني فيتم النقص
 في قدر حصّة المبادر أن وجب التقد أوجاز النقص في غيره قوله ولو ارث الجاني الخ لا يأتي في
 المسئلة الأولى فيما إذا اقتصر المبادر قتله راجع شرح الروض أه (قوله ولا يستوفى إلا باذن
 الإمام) وليس حضوره مع عدلين ليشهدا إن أنكر المستحق ولا يحتاج القضاء بعله
 ويلزمه أي الإمام تفقد الاستيفاء والإمريض بطله في قود غير النفس حذراً من الزيادة باضطراب
 قال ابن عبد السلام ولا بد أن لا يكون عدو للجاني لتلايحه ولو قال جان أنا اقتصر من نفسي لم يجب
 لأن التثني لا يتم فبطله على أنه قد يتوأن فيمذب نفسه فإن أوجب أجراً القطع لا الجدل لأنه قد يوم
 الأيلازم ولا يؤلم ومن ثم أجزأ باذن الإمام قطع سارق لاجل الزاني أو القاذف لنفسه أه شرح مر (قوله
 في نفس أو غيرها) هذا يقتضي أن الإمام ياذن في استيفاء غير النفس وانظر مع قوله ياذن لأهل في نفس
 لا غيرها ومثله في هذا الصنيع مر وحج ولم أر من تعرض لهذا التدافع (قوله وقد لا يعتبر الاذن)
 انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلة أه سم على المنهج أقول وقد يجاب بانهم لم ياتفتوا للعلل
 أشاروا له من الضرورة في غير السيد وأما فيه فلأن الحق له للإمام فلا اقتيات عليه أصلاً أه عرش
 على مر (قوله كان السيد) بأن استحق قصاصاً على عبده بان قتل عبده الآخر أو ابنته أو أمه مثلاً
 أه حل مع زيادة (قوله والقاتل في الحاربة) لعل المراد في قطع الطريق بأن يكون الجاني قاطع طريق
 فليستحق القود عليه أن يقتله بغير إذن الإمام وقوله والمستحق المضطر أي للاكل أي أراد قتله

(لزمه قود) وإن لم يعلم
 بالعفو إذا لاحق له في القتل
 (أو قبله فلا) قود عليه لأن
 لمحقاق قتله (والبقية) في
 المستثنين (قسط دية من
 تركه جان) لأن المبادر
 فيما وراء حقه كالأجنبي
 ولو ارث الجاني على المبادر
 قسط ما زاد على قدر حقه
 من الدية (ولا يستوفى)
 المستحق قوداً في نفس أو
 غيرها (لا باذن إمام) ولو
 بآبائه لخطره واحتياجه
 إلى النظر لاختلاف العلماء
 في شروطه وقد لا يعتبر
 الاذن كالف السيد والقاتل
 في الحسابة والمستحق
 المضطر أو المنفرد

(لاهل) لاستيفائه من
مستحقه (في نفس) لاغيرها
من طرف ومعنى ماغير
الاهل كالشيخ والزم
والمرأة فلا ياذن له في
الاستيفاء وياذن له في
الاستيفاء وانما ياذن له في
غير النفس لانه لا يؤمن
من أن يزيد في الأيلام
يريد الآلة فيسرى (فان)
أذن له في ضرب رقبة
فأصاب غير ما عدا (بقوله
عزله) لتعديه (ولم يمهله)
لأهليه وان تعدي بقطعه
(أو خطأ) فكان ضرب
كفنه أو رأسه مما يلي الرقبة
(عزله) لان حاله يشعر
بجزئه (لا) ان كان (ماهر)
فلا يمهله وهذا من زيادتي
(ولم يمهله) بقيد زده
بقولي (ان حلف) انه أخطأ
لعدم تعديه وخرج بممكننا
بالوادي خطأ غير ممكن كان
أصاب رجله أو وسطه
فاته كالعمد لهما (وأجرة
جلاد) بقيد زده بقولي
(لم يزد من) مال المصالح
على (جان) موسر لانه مؤنة
حق لزمه أداءه والجلاد
هو المصوب لاستيفاء الحد
والقود وصف بأغلب
أوصافه (وله) أي للمستحق
(قود فوراً) ان أمكن لان
موجب القود الانلاف
فجعل كقيم المتلفات (وفي
حرم) وان اتجا إليه كقتل الحية والعقرب

لأكله وقتل أهله وقوله كاجته ابن عبد السلام أي في المفرد اه حل (قوله بحث لا يرى)
أي وقت الاستيفاء ولو تركه إلى أن يستأنن الإمام لم يقدر عليه بعد ذلك اه شيخنا (قوله كاجته
ابن عبد السلام) قال الشيخ في الحاشية في باب الدعوى والنيات وظاهر كلام ابن عبد السلام جواز
ذلك أغنى القود عند الأفراد ولو في البلد مع تيسر السلطان ويبنى ان يشترط شروط الظفر كمال
بل أولى لخطر الدماء وعرض ذلك على البللاري ورحمته يجوز اه اه شوري (قوله فان استدل
به المستحق غرر) أي وما غير ولو أمّا ما يقتل اه عش على مر وهل الاستقلال حرام أو مكروه
ولعل الوجه هو الثاني لا يقال مقتضى قوله عزرا نه حرام لا تقول في شرح الرررض كغيره في باب زكاة
التعد الصريح بكرة ضرب الفد بغير إذن الامام وللإمام تعزيره ولعل الكراهة بالأقليات قال
الشيخ وبه يعلم ان التعزير قد يكون على غير الحرام اه قلنا مل ثم رأيت للمصنف قال في كتاب الدعوى
والنيات مانعه نعم لو استدل المستحق لقود باستيفائه وقع الموقوع وان حرم كاجته ذلك من الجنائيات
اه شوري (قوله وياذن لاهل) من شروط الأهلية ان يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفاً بالقود
اه سم على منج اه عش على مر (قوله أيضا وياذن لاهل) أي رضاه به بالاقون كاجته عامر اه
شرح مر والحاصل ان الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير إذن الامام فطريقهم انهم
يتفقون أولاً على مستوف منهم أو من غيرهم ثم يستأذنون الامام في أن ياذن لمن اتفقوا عليه اه
عش عليه (قوله لاغيرها من طرف) ظاهره ان الحكم كذلك ولو كان قطع الطرف وسيلة إلى
استيفاء النفس اه سم (قوله وياذن له في الاستابة) بان لم يكن هناك وارث الا هو وكذا ان كان غيره
لانه وان لم يدخل القرعة لكن لا بد من اذنه اه حل (قوله عدا بقوله) أي لانه لا يعرف الا منه
اه شرح مر (قوله عزله) الان جهل تحريم ذلك فلا يمهله وظاهر كلامهم قول دعواه ذلك
وان ادعاه من لا يفتي عليه ذلك عادة اه حل (قوله الان كان ما هرا فلا يمهله) هل وان تكرر
ذلك منه او تكرر يخرج عن كونه ما هرا اه حل (قوله فانه كالعمد فيأمر) أي فيعزله ولا يمهله
اه شرح مر (قوله وأجرة جلاد) لم يقل المستوف للفصاص وان كان الكلام فيه إشارة إلى
عدم اختصاص هذا الحكم بهذا الباب اه شيخنا اه سم ويعتبر في مقدارها ما يليق بفعل الجلاد
حداً كان أو قتل أو قطعاً ويختلف ذلك باختلاف الفعل فقد يعتبر في قتل الأدي ما يزيد على ذبح
البهيمة مثلاً لان مباشرة القتل ونحوه لا تحصل من غالب الناس بخلاف الذبح اه عش على مر
(قوله على جان موسر) يخرج الجاني الرقيق فيبني ان الاجرة على بيت المال ويبنى أن نكون في
مال المرتد وان كان بموته على الكفريتين زوال الملك اه عش على حج اه عش على مر فان
كان معسراً فعلى بيت المال ثم ان لم يكن بيت مال او كان ولم يكن منتظاً فعلى اغنياء المسلمين اه
حج ومثله شرح مر وقوله فعلى اغنياء المسلمين أي فلو لم يكن ثم غنى في عمل الجنانية بحث بتيسر
الاخذ منه فيبني أن يقال للمستحق امان تفرم الاجرة لتصل إلى حظه أو توخر الاستيفاء إلى
ان تيسر الاجرة اما من بيت المال أو من غيره اه عش عليه (قوله وصف بأغلب اوصافه)
وهو الجلد لانه اغلب وقوعاً من القود لان اسبابه أكثر وقوعاً من اسباب القود وفي المصباح
جلدت الجاني جلداً من باب ضرب ضربته بالجلد بكسر الميم وهو السوط الواحدة جلدة مثل ضرب
وضربة (قوله وله قود فوراً) ويندب في قود ماسوى النفس التأخر للاندمال ومنتجع العفو على مال قبله
لاحتيال السراية اه شرح مر وقوله التأخر للاندمال الخ وقياسه انه يستحب التأخير لغير النفس حتى
يزول الحرو البرد والمرض وقوله ومنتجع العفو على مال قبله أي لانه قبل السراية لا يدري هل مستحقه القود
أو الطرف فلقو العفو لعدم العلم بما يستحقه وظاهره انه لو عفا ولم يسر بل اندمل المجرح لا يبين صحة العفو
فلا يرجع اه عش عليه (قوله فوراً ان أمكن) بخلاف ما ذم يمكن كان في الورثة نصي أو مجنون فانه

يجهل وكذا الحال الآتية تقرير شيخنا (قوله وفي حر ويرد ومرض) أي ولو كان القصاص في
 الأطراف امرض وظاهره ولو كان الجاني قتل في وقت الاعتدال اه شيخنا اه سم (قوله بل
 يخرج منه) أي وجوبه بان خيف تلويثه والافتداه اه حل وبعبارة سم قوله لا مسجد ومنه السكبة
 والاستيفاء في المسجد حرام ان خيف تلويثه والافتداه صرح به المتولي قاله في شرح الروض اه (قوله
 وكذا لو اتجا إلى ملك شخص الخ) أي حرمة استعمال ملك الغير بغير اذنه اه حل (قوله وتحبس ذات حمل)
 أي وجوبه باطلب الجنى عليه او ليه لكن قتل عن التصحيح ان المستحق لو كان صبيًا او مجنونًا حاسبت من غير
 طلب والذي في شرح شيخنا الاقتصار على الاول والسكلام في حق الآدمي لاني حقه تعالى يؤخر الى تمام
 الرضا عنه ووجود كافة بعدها اه حل وبعبارة أصله مع شرح حرر وتحبس وجوبه باطلب الجنى عليه ان
 تاهل والا فطلب ليه الحامل ولو لم يزا وان حدث حملًا بعد توجه القود عليها في قصاص النفس
 والطرف وجلد القذف حتى ترضعه اللبًا بالقصر والحمز وهو ما ينزل عقب الولادة لان الولد لا يعيش بدونه
 غالبًا ويستغنى بغيرها كسمة يعمل لبنًا صامتة له فان امتنع المراضع من ارضاعه لم يوجدها يستغنى به عن اللبن
 اجر الحامد اذ ادهن بالاجرة ولا يؤخر الاستيفاء ويوقع قطام له بمولين ان أضره القصاص عنها
 والا تقص ولو احتاج لزادة عليهم ما يبدو معلوم انه لا أثر لتوافق الابوين او المالك على قطع يضره ولو قتلها
 المستحق قبل وجودها استيفاء عنها فقاتل به كما تقرر في الحبس اول الباب ومحل ذلك في حق الآدمي
 لبنائه على المضايقة اما حقه تعالى فلا تحبس فيه بل تؤخر مطلقا في تمام مدة الرضاع ووجود كافل انتهت
 (قوله ذات حمل) أي ولو لم يزا وان حدث بعد استحقاق قتلها واحتج بئني منع حاملها من وطنها
 لاحتمال العلوق والمستعديم منه اه حل (قوله ولو تصدق بها فيه) أي من غير يمين ان كان هناك غايه
 أي اماراته والا فلا بد من يمين ان يظهر غايل الخ لا ربع سنين كاقاله الامام اه حل وبعبارة شرح حرر
 وعلى المستحق عند تصديقها الصبر الى وقت ظهور الحمل الى ان انقضاء أربع سنين بعده لا يثبت ويمنع الزوج
 من وطنها والا فاحتمال الحمل دائم فيفوت القود على ما قاله الدميري لكن المنجبه كافي المهمات عدم منعه من
 ذلك وان كان يؤدي الى منع القصاص ولو قتلها المستحق والجلاد ياذن الامام فأقت جينتا ميتا وجبت
 غرة على عاقلة الامام على ما بالحل واجاه لا لان علم الولد ونه الا ثم منوط بالعلم ولا كذلك الضمان انتهت
 وقوله وان كان يؤدي الى منع القصاص أي بان تكرر منه الوطء وطال الزمن حتى ولدت بتقدير الحمل فانه
 لا يمنع من وطئها مدة الرضاع ويجوز ان تحبل من ذلك الوطء الثاني فيؤخر القصاص الى الولادة وهكذا اه
 وقوله وجبت غرة على عاقلة الامام أي لانه يتمكن المقتص من الاستيفاء من منزلة المانسان اذ لا يجوز لغيره
 الاستيفاء بدون اذنه اه ع ش عليه (قوله حتى ترضعه اللبًا) أي لانه اذا وجب حفظه فمات فلو رد أو لم
 سم على منجه اه ع ش على هر فلو بادر وقتلها قبل ذلك ومات وجب عليه القصاص ولو امتنعت من
 ارضاعه اللبًا ولو بأجرة ضمننت بالدية اه حل واللب اللبن التازل أول الولادة ويمتد بعدها ثلاثة
 ايام وقوله بشرطه وهو عدم قصره سواء كان بعد تمام الحولين او قبله اه شيخنا وفي المختار اللب
 كالنفس اول اللبن اه وضبطه الشارح في فقه القريب قتال وعلى اه ارضاعه اللب بالحمز والقصر
 انتهى (قوله والا كان كانت آيسة فلا تصدق) ثم ان ظهر عدم الحمل بالاستبراء بمضية اقتص منها
 وفيه ان الحامل تحبس اه (قوله ومن قتل بشئ الخ) مثل القتل قطع الطرف اذا امكنت فيه المائلة
 والابان قطع طرفًا بمقتل أو أوضح به فلا اه حل (قوله كغرق وحرقت) أي وخنق ونجس
 والقائم على ولو كانت الضربات التي قتل بها غيره مؤثرة فيه فلتألف الضعف القتل وقرة القاتل عدل
 الى السيف وله العدول في الما من الما للضرب لانها خفت لعكسها فان أقاء بما فيه حيتان قتله ولم يمت
 بها بل بلطام يجب القاتره فيموت مات بها أو كانت كاه ألقى فيه لتصل به الحيتان كالاول على أرجح

(و) في (حرور ومرض) (و) في (حرور ومرض) (و) في (حرور ومرض) (و) في (حرور ومرض)
 بخلاف نحو قطع السرعة عما
 هو من حقوق الله تعالى
 لبناء حق الآدمي على
 المضايقة وحق الله على
 المساعدة (لا) في (مسجد)
 ولو في غير حرم بل يخرج
 منه ويقتص منه صيانة له
 وكذا لو اتجا إلى ملك
 شخص او مقبره وذو حكم
 المسجون من يادق (و) تحبس
 ذات حمل ولو تصدق بها
 فيه (في قود) في نفس أو
 غيرها حتى ترضعه اللبًا
 ويستغنى عنها (ب) امرأة
 أخرى او هيمة يعمل لبنها
 او قطع بشرطه ومحل
 تصديقها اذا امكن ذلك
 والا كان كانت آيسة فلا
 تصدق (ومن قتل بشئ) من
 عدد او غيره كغرق
 وحرقت (قتل به) رعاية
 للمائلة (او يسيف) لانه
 اسهل واسرع وترجيح
 الاصل تعين السيف فيها
 لو قتله بنحو جافة او كسر
 عضد سبق قلم اذ التحير هو
 المنقول عن النص والمجهور
 وصوبه جماعة نعم لو قال
 اقل به كفعله فان لم يمت لم
 اقله بل اغفر عنه لم يمكن
 لا فيه من التعذيب

(إلا أن قتل (بنحو منخر) ما يحرم فعله كالأوطا و الجوارح و الول (لا يقتل به) وإن كانت الماتلة به بل (بسيف) قطع نعم يقتل بمسوم أن قتل به كاشحه المستثنى منه و تعمير بنحو يحرم أهم من تعمير بالسحر و الحرق و الوراط (٥٩) (ولو فعل به كمنعه من نحو اجافة) كنجوع

و كسر عضة) ظلمت قتل (بسيف) لما هو ولا يرد في الفعل المذكور حتى يموت و قيل يرد فيه و رجحه الأصل في التجويع (ولو قطع فسرى) القطع إلى النفس (حرز الولي) رقبته تسبلا عليه (أو قطع) للماتلة ثم (حرز السراية) أو انتظار بعد القطع (السراية) لتكمل الماتلة (ولو اقتص مقطوع يد فأت سراية و تساويا دية حرز الولي) رقة القاطع (أو عفا) عن حرزها (بنصف دية) واليد المستوفة مقابلة بالنصف (ولو كان المقطوع يدين و عفا) الولي من الحرز (فلا شيء) له لأنه استوفى ما يقابل الدية و خرج بزيادة و تساويا دية مالم يتساويا فيها كان نقصت دية القاطع كسراة قطعت يد رجل فاقص ثم مات سراية فالعفو ثلاثة أرباع الدية لأنه استحق دية رجل سقط منها ما استوفاه وهو يد امرأة برع دية رجل صحه في الزوجة و أصلها في باب العفو (ولو مات جنان) سراية (بقود) مثلا (قهر) لأنه قطع بحق (وإن مات) أي الجاني بالقود و الجني عليه بالجناية (سراية معا

الوجين رعاية للماتلة و لآفاق النار عليه إلا أن فعل بالأول ذلك و يخرج منها قيل أن يستوى جلده ليتك من تجمزه وإن أكلت جسد الأول اه شرح حر (قوله و حرقي) أي و ذبح كالبيسة و اجافة و كسر عضة و تجويع ما يحرم فعله في كل حال اه حل (قوله إلا بنحو) قال الفراء في تعريفه و هو نوع مستفاد من العلم بنحو خاص الجواهر و بأمر حاسي في مطالع النجوم فيقتض من تلك الخواص هيكل على صورة الشخص المسحور و يرتصد له وقت مخصوص من المطالع و تقرر به كليات تغطها من الكفر و الفحش المخالف للشرع و يتوسل بسببها إلى استيفائه بالثاقلين و حصل من مجموع ذلك بحكم اجراءه تعالى المادة أحوال غريبة في الشخص المسحور اه من الأحياء (قوله ما يحرم فعله) لا يقال يشكل بجواز الاقتصاد بنحو التجويع و التفریق مع تحريم ذلك لا نقول نحو التجويع و التفریق أنما حرم لأنه يؤدي إلى الخلاف النفس و الألفاف هاتم حتى ظلمت تتع خلاف نحو الحرق و الوراط فانه يحرم وإن أمن الألفاف فلذا امتنع هنا فليأمل اه سم على حج اه عرش على حر (قوله ما يحرم فعله) أي في كل حال فلو فعل به مثل ذلك ولم يقتل به عفا عذر اه حل (قوله نعم يقتل بمسوم أن قتل به) مالم يكن مبررا بحيث يمنع الفعل اه حل (قوله لما مر) هو قوله لما فيه من التعذيب أو قوله لأنه أسهل اه شيخنا (قوله و لا يزداد في الفعل) أي إلا أن كان أسهل من السيف و عليه يعمل كلام الأصل اه حل (قوله حرز الولي) أي وليس للجاني في الأولى طلب الإمهال بقدر مدة حياة الجني عليه و ثم جاز أن يوالى عليه قطع أطراف فرقها و لا في الأخيرين طلب القتل أو العفو اه شرح حر (قوله أو قطع) أي بآبائه كأعمر عامر و اسناد المقطع إليه لأنه سبب أسر و بخطط شيخنا هاشم المحلى لا يلزم من هذه العبارة أي من قوله أو قطع ثم حرز الجاني يكون الولي ممكنا من مباشرة الطرف فيخالف ما سرنم لنا وجه قائل بذلك في مثل هذا اه سم (قوله فلا شيء) هذه صورة يقال فيها يجب القصاص و إذا غنى عن الدية لا يجب شيء و مثلها قتل المرتد مثله اه شوبري (قوله) لأنه استوفى ما يقابل الدية) أي أو الحال أن الدين متساويان في صورة المرأة الآتية يبقى له نصف الدية اه شرح حر (قوله فالعفو ثلاثة أرباع الدية) و قياسه كما قال جمع أنه لا شيء له ما في عكس ذلك وهو مالم قطع يدها فقطع يده ثم مات سراية فإن أراد وليا العفو لم يكن له شيء اه شرح حر (قوله و السراية) بالجر عطف على القطع أي اقتص بالقطع و السراية في مقابلة القطع و السراية اه شوبري (قوله و لا بان تاخر) أي ولو احتمل أن لا بان شك في المية أو علم السابق ثم نسي أو علم السابق دون السابق اه حل (قوله) فنصف دية يجب (لأن السراية مضمونة عليه بعدم موته) لأن ما أثر فعله فلما فات القود ديوه قبل الجني عليه و جب نصف دية في تركه اه محل و جوب النصف إذا استوت الدينان نظير ما سركافي شرح حر (قوله) لأن القود لا يسبق الجناية) أي الحاصلة بسبب قطع اليد و ذلك بان قطع يزيد عمره و في رجب قطعت يده فيها فات زبد في رجب ثم مات عمره و في شوال فلو كانت جعل موت زيد الذي حصل في رجب في مقابلة موت عمره و في شوال كان ذلك كسلف فيه اسلم فيه في رجب إلى شوال ثم عجل في رجب فهذا صحيح في المسلم فيه لأنه يثبت في الذمة و غير صحيح في القود لأنه لا يثبت فيها شيخنا و في عرش على حر قوله لأن القود لا يسبق الجناية أي وذلك لأن موت الجاني لا يسبق موت الجني عليه أو قلنا بوقوعه عنه كان بمنزلة أن الجني عليه أخذ القود من الجاني قبل موت الجني عليه فيقدم قود الجني عليه من الجاني على الجناية (قوله و لا ذلك يكون كالسلم فيه) عبارة شرح حر لأن القود لا يسبق الجناية و إلا كان في معنى السلم في القود انتهت (قوله كالسلم فيه) أي في القود فكان الجاني اسلم نفسه في مقابلة السراية قبل وجودها اه عبد البر وهذا ظاهر على النسخة

(أو سبق الجني عليه) الجاني موته (فقد اقتص) بالقطع و السراية في مقابتهما (و إلا) بأن تأخر موت الجني عليه (فنصف دية) يجب في تركه الجاني أن تساويا دية لأن القود لا يسبق الجناية لأن ذلك يكون كالسلم فيه وهو متمتع فلو كان ذلك قطع يدين فلا شيء له

المذكورة وأعلى نسخة كالمسلم فيه فيكون المعنى لان القود اذا تقدم يكون كالمسلم فيه الذي يحمل عن وقت
 حلوله لان حق القود ان يكون بعد السراية للجنى عليه فاذا تقدم القود عليها يكون كأنه تقدم على وقت حلوله
 كتقدم المسلم فيه على وقت حلوله (قوله ولو قال مستحق قوديين الخ) واعلم ان حاصل اطراف المسئلة ان
 المخرج ان باح اليسار ولو حكما كما مر هدت ولو افهى مضمونة بالدية الا فيما اذا دهن المخرج وقال القاطع
 فالتنت انه اباحها وقال علت انها اليسار وانها لا تجزى ما ودهشت اول ما سمع شيئا الا اخرج يسار كل ما
 ساقف بالقصاص واما الدين قصاصا باق الا اذا اخذ اليسار عوضا وذن اجزاءها ومات المخرج كما هو
 ظاهر اه شوري وقوله ولو حكما سياق تصويره بقوله ومثله ما لو علم ان المطلوب الخ (قوله ولو قال مستحق
 يمين) اى وهو مكلف اما المستحق المجنون او الصبي فالخراج له يدبرها لانه تسقط له عليها وقوله للجانى
 الحر العاقل واما المخرج القن قصده الاباحة لا يدبر يساره لان الحق لا الكتم تنم يتجه سقوط قودها
 ان كان القاطع قنا واما المخرج المجنون فلا عبرة ماخر اجهتم ان علم المتعص قطع ولا لزمته الدية اشرح مر
 (قوله) وقصد اباحتها ومثله ما لو علم ان المطلوب الدين فخرج اليسار علم عليه بانها لا تجزى ولم يقصد العوضه
 اه شوري (قوله فهدرة) حتى لو مات سرية فهدر سواا تلفظ بالاذن ام لا وسواء اعلم القاطع انها اليسار
 ام لا لانه بذلها جانا وقد وجد منه قبل الاخراج مقر ونا بانيه فكان كالنطق فيق قصاص اليمين نعم لو
 قال القاطع ظننت اجزاءها واخذتها عوضا وجبت دينها اه شرح مر فانت تراه قد قيد هذه الصورة بقوله
 نعم الخ قال في مسئلة الجمل المذكورة وتجب دية اليسار ولو قال القاطع عرفت انها اليسار وانها لا تجزى
 او ظننتها اليين او ظننت انها اباحها ويقي قصاص اليمين الا اذا ظن القاطع الخ فيمكن اخذ تعقيد الثانية
 بما ذكر من المتن بان يجعل قوله الا في ظن القاطع الاجزاء ارجاء الصورة جعلها للصورة الثانية من صورتي
 الدهشة واما والاهما فلا يتأتى تعقيد بما ذكر لان الفرض فيها انهما ظناها اليين اه (قوله) على المسيح
 السكفارة ان مات سرية كقتال نفسه وانما تجب على المباشر لان السراية حصنت بقطع يستحق منها اه
 من الروض وشرحه اه سم على منجه اه ع ش على مر (قوله) وان تلفظ بالاذن في القطع) لانه وجد
 منه الاخراج مقر ونا بالتصديق فكان كالنطق كما في تقديم الطعام للضيف ولان بذلها لقطع بعد
 السؤال كالاذن فيه حتى لو قال اخرج يدك لا قطعها فخرجها كان اباحة وهذا بخلاف من قصد قطع يد
 غيره ظنا فلم يدفعه وسكت حتى قطعها فانه يجب فيها القصاص لانه لم يوجد منه نطق ولا فعل اه شوري
 (قوله) سواء علم القاطع انها اليسار ام لا ولا يقال كان من حقه انه اذا علم انها اليسار وانها لا تجزى ان لا يقطعها
 وظاهر كلامهم وان لم يعلم ان المخرج قصد اباحتها اه حل (قوله) او قصد جعلها عنها) اى وعلم انها يسار
 وقصد جعلها عنها ظانا اجزاءها عنها وظاهره وان كان من لا يمتحن عليه ذلك وسواء ظن القاطع اباحتها او
 ظنها اليين او علم انها اليسار وعلم انها لا تجزى او قطعها عن اليين ووطن لا تجزى عنها اه حل (قوله) فاننا
 اجزاءها) سواء ظن القاطع اباحتها وظنها اليين او علم انها اليسار او انها لا تجزى او قطعها عن اليين ووطن
 انها تجزى عنها ولو اختلفا فقال المخرج قصدت الايقاع عن اليين وقال القاطع بل الاباحة فالصدق المخرج
 يمينه اهزى (قوله) وظناها اليين) اى وقال المستحق ظننتها اليين او ظننت انها تجزى فان قال في حال دهشة
 المخرج ظننت انها اباحها او علت عدم اجزائها او دهشت لزمه قودها (نتيجه) متى وجبت الدية ففي
 في ماله لاعل عاقبته وحاصل مسئلة الدهشة المذكورة ان يقال ان اليين فيها القود الا لان ظن القاطع
 اجزاء اليسار عنها انها عوض عنها وان اليسار مهددة في قصد المخرج الاباحة فيها مطلقا وفي القود
 ان دهشا مما او علم القاطع انها اليسار وانها لا تجزى او ظن اباحتها والاقالدية (نتيجه) آخر
 علم بما ذكر ان المخرج له أربعة احوال قصد الاباحة قصد العوضه قصد السماع عدم السماع وأن الحكم
 في اليسار امدارها في الاول ووجوب دينها في الثاني مطلقا وكذا في الاخيرين ان ظن القاطع انها

(ولو قال مستحق) قوديين
 للجانى الحر العاقل (أخرجها
 فأخرج يسار) سواء كان
 عالمها وبعد اجزائها لا
 (وقصد اباحتها) فقطعها
 المستحق (فهدرة) اى لا
 قود فيها ولا دية وان لم
 تلفظ بالاذن في القطع سواء
 أعلم القاطع انها اليسار ام
 لا ويعزى العلم (أو)
 قصد جعلها عنها) اى عن
 اليين (ظانا اجزاءها) عنها
 (أو اخرجها دهشا وظناها
 اليين) (أو) ظن (القاطع
 الاجزاء

اليمين أو غان أنها تجزى. والاقضية القود وفي اليمين ما مره قل على الجلال (قوله فدية تجب لها) في الروض
 وشرحه ما نخصه حيث أوجنا دية اليسار في الصور المتقدمة فهي في ماله لا على عاقلة لانه قطع متعدد
 والقول قول المخرج يده في انوى فلو قال قصدت بالاجراء إيقاعها عن اليمين وقال القاطع بل قصدت
 الإباحة صدق المخرج يمينه لانه أعرف بقصد ما سم (قوله بانعلم يذللها بجنا) في الصباح بذله بذلا من
 باب قتل سمح به أو اعطاه بذله بإباحة عن طيب نفس اه (قوله في الأولى) أي من مسائل الدية وهي ما إذا غن
 أجزاء عن اليمين وقوله في الثانية فهي ما إذا غن كل من القاطع والمخرج أنها اليمين أو علم القاطع أنها
 اليسار وغان أجزاء ما حل (قوله في المسائل الثلاث) وهي مسألة الإباحة ومسئلة ما إذا جعلها عوضا
 عنها غانا أجزاء ما ومسئلة الدهشة بقسميها اه حل (قوله لكنه يؤخر) أي وجوبها به شوري (قوله
 الأولى غن القاطع الأجزاء) أي إذا علم القاطع أنها اليسار أو غن أجزاء ما وهي القسم الثاني من قسمي مسألة
 الدهشة اه حل (قوله أيضا الأولى غن القاطع الأجزاء) هذا واضح إذا كان المستحق وكل في قطبها فانه
 لا يقطع بنفسه كاتقدم أو تعدى وقطع بنفسه وما إذا كان الغان هو الوكيل فقط ولم يصد من المستحق
 الأجر دالتو وكيل فالوجه بقا القود أيضا كما قرره الطللاوى تأمل اه سم (قوله أيضا الأولى غن القاطع
 الأجزاء) مثلهما لو قال علت أنها لا تجزى مشرعا ولكن قصدت جعلها عوضا صرح بذلك في الروضة اه
 سم على منجز اه ع شر على مر (قوله فان قال القاطع وقد دهن المخرج الخ) ويبيق قود يمينه في هذه الصور
 الثلاث قطع بين الجاني وبينه وتقطع يساره في يسار الجاني فالذي يضبط أطراف المسئلة أن يقال حاصل
 صورها أربع عشرة سبعة متعلقة باليمين ومثلها في اليسار فيجب قود اليمين في ستة الثلاثة التي في المتن وهذه
 اثلاثة التي في الشرع وتجب ديتها في واحدة قود هي التي ذكرها المتن بقوله الأولى غن القاطع الأجزاء ويجب
 قود اليسار في ثلاثة قود هي التي ذكرها الشارع بقوله فان قال القاطع الخ وتجب ديتها في ثلاثة قود هي التي ذكرها
 المتن بقوله أو جعلها غانا أجزاء ما الخ تهدر في واحدة قود هي التي ذكرها بقوله وقصد إباحتها لهدرة
 تأمل (قوله وقد دهن المخرج) أي سواء فاتها اليمين أو غن القاطع الأجزاء فهذه الصور الثلاث راجعة
 لصورتها في الدهشة كما يقتضيه صنيع شرح مر وحج فانها ذكرها في أولها لجعلها مر استدراكا على
 الأولى منها حيث قال فيها نعم ان قال القاطع ظنت انه إباحا أو علت أنها لا تجزى أو دهنش فلم أدر
 ما قطع لانه قصاصها اه (قوله وكذا لو قال الخ) أي فلا يجب القود في اليسار الأولى هذه الصور الثلاث
 وتجب ديتها في مسائل ثلاثة هي ما إذا قصد جعلها غانا إلى آخر المسائل الثلاثة التي هي مسائل وجوب الدية
 فلم انه يجب القود في اليسار في مسائل ثلاثة وتجب ديتها في مسائل ثلاثة وتهدر في مسألة واحدة ويبيق قصاص
 اليمين في ثلاث اه حل فالحاصل ما في المتن والشارح إحدى عشرة صورة ثلاثة يبيق فيها قود اليمين واحدة
 يجب في ديتها وثلاثة يجب فيها قود اليسار وثلاثة يجب فيها دية اليسار واحدة تهدر فيها (قوله أو دهنش)
 بفتح أوله وضمة كسر ثانيه فيهما اه شرح مر وقوله أو وضمة أي فهو مبنى للفعول صو قول للفاعل معنى بل
 قيل ان هذا مبنى للفاعل حقيقة والتجزؤ في الصيغة اه ع شر عليه

فصل في موجب العمدو المعفو أي وما يتبع ذلك كقولهم لو قطع أو قتل مالك أمره بانه يهدر وقوله
 ولو لم يهدر الخ موجب الشيء عبارة عن الأثر المترتب على ذلك الشيء ما علم ان الموجب والمقتضى مختلفان
 خلافا لمن زعم اتحادهما إذ المقتضى لا ينفك عن الموجب قد ينفك فالأول كاتقال الملك للشرى بدلولم البيع
 والثاني كالرد بالعيب فالوجب أعم اه شوري (قائمة) روى البيهقي عن مجاهد وغيره قال كان في شريعة
 موسى صلى الله عليه وسلم تحم القود في شريعة عيسى صلى الله عليه وسلم تحم الدية تخفف عن هذه الامة
 بتخفيفها من الأمرين لما في الزام أحد هما من المشقة فراجع اه قل على الجلال وقد يتعين القود ولادية

فدية تجب (لها) أى
 اليسار لانه لم يذللها بجنا فلا
 قود لها لتسليط مخرجها
 بجعلها عوضا في الأولى
 والدهشة القريبة في مثل
 ذلك في الثانية بقسميها
 وثانيهما من زيادتي (ويبيق
 قود اليمين) في المسائل
 الثلاث لانه لم يستوفه
 ولا عاقلة لكنه يؤخر
 حتى تندمل يساره (الأولى
 غن القاطع الأجزاء) عنها
 فلا قود لها بل تجب لها دية
 وهذا من زيادتي فان قال
 القاطع وقد دهن المخرج
 ظنت انه إباحا وجب
 القود في اليسار وكذا لو قال
 علت أنها اليسار وانها
 لا تجزى عن اليمين أو
 دهنش

(فصل في موجب العمد
 والعفو (موجب العمد)
 في نفس وغيره ما يفتح الجيم
 (قود) بفتح الواو أى
 قصاص

كأمر في قتل مرتد أو قبا لواء استوفى ما يقابل الدية ولم يبق له إلا حرقة الرقية وقد تنهت الدية كالو قتل
 الوالد له أو المسلم ذميا وقد لا يجب الاتعير والكفارة كافي قتل السيدته اه شرح مر وقوله
 والعفو معطوف على موجب فصل في موجب القود وفي العفو (قوله والدية بدل عنه) في شرح
 مر ان الدية هي الواجبة في النفس والواجب في غيرها يقال له ارش وكتب عليه عرش قضيته ان
 واجب مادون النفس لا يسمى دية ويوافقه قول القاموس الدية حق القتل وسيأتي في أول الكتاب
 الا في مانصه وهي اي الدية المال الواجب بالجناية على الحر في نفس او فيما دونها وقد يقال هذا
 اطلاق لغوي وماسياتي اطلاق شرعي (قوله ايضا والدية بدل عنه) اي عن القود وكان الانسب ان
 يقول عن المجني عليه ليكون مخرجا ثلثين على ما استوجبه من عبارة شرح مر والدية بدل عنه وما
 اعترض به من ان قضية كلام الشافعي رحمه الله والاصحاب وصرحوا به وصرح به الماوردي في قود
 النفس انها بدل ما جني عليه والا لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك رد بان الخلاف في
 ذلك لغوي لا تفاقم على ان الواجب هدية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة ويمكن توجه الاول
 بان القود لما وجب علينا كان كفاية نفس القاتل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عنه لانها ولا يلزم
 عليه ما ذكرنا تقرره كفاية القاتل انتهت (قوله أربيع عفو) المراد بغيره موت القاتل بجناية
 او غير ما قبل الاقتصار منه ولا يصور الغير انما يقتل الوالد له فان الواجب فيه الدية ابتداء والكلام
 هنا في سقوط القود القود بعد ثبوته اه عبد البر نوع تصرف وفي عرش على مر ما يقتضي ان المراد بالغير
 ما يشمل قتل الوالد له وعليه يكون المراد بالسقوط ما يشمل عدم ثبوته بالكي (قوله انها بدل ما جني عليه)
 اي لا بدل الجاني وبين المؤلف في شرح الرضوان الخلاف لغوي لا تفاقم على ان الواجب هدية المقتول
 وهي بدل عن القصاص الذي هو قتل الجاني الذي هو بدل عن نفس المجني عليه وفيه نظر ظاهر لانه تقدم في
 فصل اركان القود ان فيه وجهين اه حل (قوله فلو عفا المستحق الخ) قال ان الصباغ اذا كان الوارث
 بيت المال ورأى الامام المصلحة في العفو جاز له ذلك قال الزركشي والصلح على المال لا يسمى عفو اه سم
 (قوله ولو محجور فليس اوسفه) هذه النابة لا رد على من قال ان عفو كل منهما المطلق او جانا بوجوب الدية
 كما يؤخذ من اصله وقد اوضح الشارح الرد بقوله لان المحجور عليه لا يكف الاكتساب (قوله اوسفه)
 لو كان السفيه هو القاتل فصالح عن القود على أكثر من الدية فلو ولو طلب وله الصلح على ذلك حيث
 لم ير ضولي الدم الابيه وطلب السفيه قتل نفسه اوجب من طلب الحق اه سم (قوله جانا او مطلقا
 فلا شيء) ولا لاحد المستعنين العفو بغير رضا الباقي لعدم تجزئ القود وكذا الوعاف عن بعض اعضاء الجاني
 سقط عن كاهه كما ان تطليق بعض المرأة تطليق لكلها ومنه يؤخذ ان كلاً وقع الطلاق بربطه به من غير
 الاعضاء يقع العفو بربطه به وبالا فلا ولو عاف بعض المستعنين وأطلق سقط حصته ووجبت حصه
 الباقي من الدية ان لم يتخاروها لان السقوط حصل قهرا كقتل الاصل فرعه اه شرح مر (قوله جانا)
 بان قال عفوت عن القصاص والدية او عفوت جانا اه حلي (قوله لان المحجور عليه الخ) رده على
 على الضعيف القاتل بان عفو محجور الفليس عن القود جانا تجب به الدية لانه فوتها اه (قوله لان
 المحجور عليه) اي ولو فليس لا يكف الاكتساب قضيتان له وعسى بالاستدانة لزمه العفو على الدية
 لتكليفه حيث لا اكتساب وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو جانا اذ غاية الامر انما تركب عمر ما هو لا يؤثر
 في صحة العفو لتضيقه ما ليس حاصله اه شرح مر (قوله لا يكف الاكتساب) اي فصح عفو عن القصاص
 بلا بدل وقوله اسقاط ثابت اي وهو القصاص لا اثبات معلوم وهو الدية فلا يلزم بالعفو شيء لانه بمجرد
 اسقاط ثابت اه شوبري (قوله او عفا عن الدية) اي ابتداء لانا لانه عفو عما ليس مستحلالا لا تسحق الا
 ان عفا عن القصاص عليها حل (قوله عفا عفو) بان لا يريد على سكتة النفس او العي بغير عذر وان لا يأتي
 بكلمة اجنية والا كان مترائيا اه حل اي فلا تجب الدية به لانه لغو حيث لا صحة للعفو المطلق وترائيا

(والدية) عند سقوطه
 بعفو عنه عليها أو بغير عفو
 (بدل) عنه على ما قاله
 الدارمي وحزم به الشيخان
 والوجه ما اقتضاه كلام
 الشافعي والاصحاب وصرح
 به الماوردي في قود النفس
 أنها بدل ما جني عليه والا لزم
 المرأة بقتلها الرجل دية
 امرأة وليس كذلك
 (فلو عفا) المستحق ولو
 محجور فليس اوسفه (عنه)
 جانا او مطلقا (بان لم
 يمرض للدية (فلا شيء)
 لان المحجور عليه لا يكف
 الاكتساب والعفو اسقاط
 ثابت لا اثبات معدوم (او)
 عفا (عن الدية لانا) لانه
 عفو عما ليس مستحقا فهو
 فيها لغو كالمدوم (فان
 اختارها) أي الدية (عقب
 عفو عنها ووجب) فاختارها
 في الاولى وهو من ذياتي
 كالعفو عليها ولما كان
 العفو عنها لغوا في الثانية
 صح العفو عليها وان تراخي
 عنه (وان لم يمرض جانا)
 بشيء من اختيار الدية أو
 العفو عليها فانها تجب لانه
 محكوم عليه فلا يعتبر رضاه
 كالحال عليه والمضمون عنه
 (ولو عفا) عن القود (على
 غير جنسها) أي الدية

الاختيار عنه وهذا بخلاف الصورة الثانية فلذلك عرفت الأولى بالعقبة وفي الثانية بالمعدي ولهذا قال الشارح ولما كان الغوغاء الخ (قوله) او على اكثر منه ثبت (وجهدك في المصاحفة على اكثر مناهم الجنس ان المصالح توردت على الدم والمال وقربى فلا مانع من زيادته على الدية كبدل الخلع اه سم (قوله) ايضا او على اكثر منه ثبت الخ) اما لو غفلى بعضا فانه يجب وان لم يرض الجاني كافى شرحه (قوله ان قبل جان) أى لفظا لا مصلح فلا بد له من صفة اه قل على الجلال (قوله مالك امره) المراد به الحر البالغ العاقل وإن كان محجورا عليه اه شرح الروض اه سم (قوله باذنه الخ) اعلم ان مسئلة الاذن في القتل وكذا مسئلة القطع اذا سرى (ما حرم فيها بعدم الضمان بناء على القول بان الدية تثبت للجنى عليه ابتداء ثم تلقاها الورثة وهذا القول هو الاظهر اما اذا قلنا بمقتضى ما قد ورد في رواية (قوله) ايضا انه اعترض على قول الثاني بان الدية اذا ثبتت له وهي عرضة للانتقال وجب أن لا ينفذ الاسقاط منه إلا في ثلثها واجب بأنه لا يسقط ثانيا في الحال واما ما يجب من تضمن إتلافه ما لولا الإباحة وعلى القول الاخر برفاء الديون وتفيد الوصايا منها واجب بانها ملكة من جهة وبذلك لا عن نفسه فقدم حق على حقوقهم اه سم (قوله) فهدر اى ما لم تدل قرينة على الاستبراء فان ذلك قرينة على ذلك وقته قتل به اه عرش على مر (قوله) ايضا فهدر اى يجب الكفارة والتعزير اه شوبرى (قوله) اى لا قود فيه الخ) اى فهدر بالنسبة للقود والدية فقط ويجب الكفارة اذا كانت الجنابة قتلا اه شوبرى (قوله) وخرج بمالك امره العبد الخ) عبارة شرح مر واذن القرن يسقط القود دون المال واذن غير المكلف والمكسرة لا يسقط شيئا اه (قوله) فتصيرى بذلك (أولى) وجه ذلك أن عبارته أدخلت السفه والسكران وأخرجت العبد والصبي بخلاف عبارة المنجاء واعلم ان اذن العبد وان لم يمنع العتبان فهو مانع من التخصيص اسم (قوله) أولى من تعزيره بالرشد اى لشموله السفه اه عرش وعبارة الشوبرى قوله أولى من تعزيره بالرشد لاسما منه اختصاصه بالحكم وإن اذن العبد الرشد في ذلك معتبر كاذن الصبي فقد وصف بالرشد وكتب ايضا إنما عر بالرشد ليتأتى اضافة الغفو اليه في قوله فغفا اه (قوله) ولو قطع فغفا عن قوده وارشه الخ) خرج بقوله قطع ما لو كانت الجنابة لا توجب قودا جائمة وقعدا الجنى عليه عن القود فيها مسمت الجنابة لنفسه فلوله القصاص في النفس لسدور غفوه عن قود غير ثابت فلو أثر غفوه وخرج بقوله عن قوده وارشه ما لو قال غفوت عن هذه الجنابة ولم يرد فانه غفو عن القود لا الارش كما في الام اى فله ان يغفو عقبه عليه لانه يجب بلا اختياره القورى كما هو ظاهر أخذنا مما روي اطلق الغفو اه شرح مر (قوله) وان سرى القطع اى الى النفس او الى عضو اخر بعد وقوع الغفو الا ترى اه حل (قوله) فغفا عن قوده وارشه اى ارش العضو المقطوع وفيه ان واجب الغفو القود لا الارش وتقدم ان الغفو عن الارش الغير الثابت لغو ويجب بان صورة المسئلة ان غفوا ولا عن قود الغفو على الارش فمم غفائنا عن ذلك الارش به على ذلك شيخنا الطندتائى اه زى ولا يصح تصويره بما اذا كان قطع العضو غير عدو حتى يكون واجبه الارش ابتداء لان ذلك لا يثبت مع قول الشارح عن قود العضو والسراية المتعصى وان واجب العضو القود وان السراية المتولدة منها فيها القود وهو لا يجب فيها الا اذا كان ما تولدت منه عدوا ولكنه يعارضه قول المتن لا عن ارش السراية الى نفس او عضو المتعصى أن السراية الى النفس واجبا الارش وهو لا يجب فيها الا اذا كان ما تولدت منه غير عدو لا يصح تصويره بتغير ما صور به ارش العضو بان يقال انه غف عنها او لا على الارش فمم غفائنا عن ذلك الارش وذلك لان الغفو عن ارش السراية باطل كما ذكره المتن بقوله لا عن ارش السراية فتأمل والذي ينبغي بيلته به اطراف الكلام أن يرضى الكلام عما لا قطع عدوا وغيره فمم يسلك التوزيع ويجعل قوله فغفا عن قوده على ما اذا كان القطع عدوا لقوله وارشه على ما اذا كان غير عدو لقوله لا عن ارش السراية الى نفس على ما اذا كان غير عدو لقوله لو عضوا اخر على الاعم من العمد وغيره لما عرفت ان السراية الى العضو واجبا الارش حتى في العمد

(أو) على (أكثر منها)
 ثبت (الغفو عليه وسقط
 القود (ان قبل جان) ذلك
 (والا فلا) يثبت (ولا
 يسقط القود) لان ذلك
 اعتياض فتوقف على
 الاختيار وهذا من زيادته
 في الثانية (ولو قطع أو قتل
 شخص آخر (مالك امره)
 ولو سكران أو سفيا
 (بأذنه فهدر) اى لا قود
 فيه ولا دية للاذن فيه
 وخرج بمالك امره
 العبد والصبي والمنجون
 فتصيرى به أولى من
 تعزيره بالرشد (ولو قطع)
 بضم أوله أى عضوه وان
 سرى القطع (فغفا عن
 قوده وارشه)

والعفو عما يحدث باطل لانه

ابراهام عالم يجب (الان عفا

عنه) أي عما يحدث (يلفظ

وصية) كما وصيت له بارش

هذه الجنابة وبارش

بما يحدث منها فيصح ويسقط

أرض العضو مع أرض

ما يحدث بالشرط السابق

والاستثناء من زيادتي

(ومن له قود نفس بصرية)

قطع (طرف فعا عنها فلا

قطع) لانه مستحقة القتل

والقطع طريقه وقد عفا عن

مستحقه وقال البقعي

المعتمد ان له القطع وصرح

بفي البسيط (أو عفا) عن

الطرف فله حر الرقة

لاستحقاقه (ولا لقطع)

المستحق (ثم عفا عن النفس)

بجنا أو بوض (فسرى

القطع) الى النفس (بان

بطلان العفو) فتقع السراية

قود الان السبب وجد قبله

وترتب عليه مقتضاه فلم

يؤثر فيه العفو وقائدة

بطلانه تظهر فيما لو عفا

بوض فانه لا يلزم فان لم

يسر صرح العفو فلا يلزمه

غرم لقطع العضو لانه قطع

عضو من يباح له دمه فكان

كالقطع بمرئ والعفو

انما يؤثر فيما يلقى فيها استوفى

(ولو وكل) باستيفاء القود

(ثم عفا) عنه (فأقتص

الوكيل جاهلا بعفو

(فعليه دية) لورثة الجاني

السراية كما يخدم من أصله (قوله والعفو عما يحدث باطل) يرد عليه صحة العفو عن قود السراية مع انه
سيحدث وغاية ما اشار له حل فياسقيا انه انما يصح لوجود سببه هو الجنابة على العضو فكانه لوجود سببه
كل وجود ويرد عليه ان سبب الأرض قد وجد ايضا وهو قطع العضو فهو سبب لكل من السراية وارشا
فالاول في الفرق ما تقدم عن س من قوله لان السراية تولدت من معفو عنه الخ (قوله) كما وصيت له بارش هذه
الجنابة) أي او بقودها لما تقدم في الوصية ان الوصية بالقود لن هو عليه محيى قوله وبارش ما يحدث منها
الظاهر ان صحة الوصية بارش السراية لا تؤثر على كونها تابعة للوصية بارش العضو بل لو قال ابتداء وصيت
له بارش ما يحدث من هذه الجنابة وهو ارش السراية فانه يصح لما تقدم في الوصية انما تصح بالمعذور وان لم
يكن تابعا لموجود (قوله بالشرط السابق) وهو ان يخرج من الثالث او يميز الوارث اه حل ومعلوم ان ذلك
انما يأتي في صورة السراية الى النفس وكذا في صورة السراية الى الطرف اذا وقع الموت بسبب آخر (فروع)
يتضح ما المقام لو عفا عن عبد تعلق به قصاص له ثم مات سرية صرح العفو لان قصاص عليه او تعلق به مال
بجناية واطلق العفو او احصاه الى السيد فكذلك يصح العفو لانه عفو عن حر لم السيد عن ماله او الى العبد
لنا العفو لان الحق ليس عليه ولو عفا الوارث في جناية الخطأ عن الدية او عن العاقلة او مطلقا صرح العفو او
عن الجاني لم يصح لان لا تمتد ونهم كان كان ذميا وعاقلة مسلمين هذا ان ثبتت الجنابة بالدية واعتراض
فان انكرت العاقلة الجنابة ولا يثبت فالدية على القاتل ويكون العفو تبرعا عليه اه روض وشرحه اه سم
(قوله ومن له قود نفس الخ) ما تقدم في عفو المجني عليه نفسه قبل السراية وهذا في غير الوارث بعد موت
المجني عليه اه عش (قوله بصرية طرف) خرج بقوله بصرية طرف ماله او استحق النفس بالمباشرة فان
اختلف المستحق كان قطع بدعهم قتله فليس بدو والدية للورثة قود النفس ولا يسقط حق احدهما بعفو
الآخر وكذا ان ائخذ المستحق فلا يسقط الطرف بالعفو عن النفس وعكسه اه شرح م (قوله المعتمد ان
له القطع) معتمداه عش (قوله او عفا عن الطرف فله حر الرقة) وليس هذا عفا عن بعض القود حتى
يسقط بل عن طريق مخصوص له اه شوبري (قوله او عفا عن الطرف فله حر الرقة الخ) قال الرافعي لانه
يمكن من المد ول الحر الرقة فله قصده وايضا فالكل له في العفو عن القطع تسهيل الامر عليه وترك
ابلام القطع اه سم (قوله لاستحقاقه) وليس في هذا عفا عن بعض القود بل عن طريق من طرقه واما لو
قطع بدعهم حر رقبته قبل الاندخال فليس العفو من الولى عن احدهما عفا عن الآخر اه حل (قوله ولو
قطعه ثم عفا الخ) أي لو مات المجني عليه بقطع طرف فمسرأية قطع وله طرف الجاني وعفا عن نفسه فسرى هذا
القطع الى نفس الجاني ومات به تبين بطلان العفو عن نفس الجاني ويقع موته بالسراية قصاصا عن نفس
المجني عليه اه قل على الجلال وبعبارة شرح م في الدخول على هذا ولما كان من له قصاص النفس بصرية
طرف نارة بعفو ونارة بقطع وذكر حرم الاول ثم يذكر الثاني فقال ولو قطعه الخ انتهت (قوله) فأقتص
الوكيل جاهلا بعفوه) أما اذا علم بالعفو فقتل قطعا وظاهر ان المراد عالم الظن كان اخره ثقة وغيره ووقع
في قلبه صدقه ويحتمل اعتبار اثنين در القود بالشبهة ما أمكن ويقتل ايضا فيما لو صرف القتل عن موكله
اليه بان قال قتله بشبهة نفسى لاجن الموكل ويفرق بين هذا ووكيل الطلاق اذا وقع عن
نفسه وقتلنا بما اقتضاه كلام الروايات انه يقع بان ذاك لا يتصور فيه الصرف فلم يؤثر وهذا
يتصور فيه التحريم عداوة بينهما فائ والوجه الاكتفاء باحد ذيك اعني بشهوة ولا عن موكل
وعليه فلو شرك بان قال بشهوة وعن موكل احتسب اتياء القود تغليا للباع على مقتضى ودرأ للشبهة
اه شرح م (قوله فعليه دية) أي دية عمدها م ويصرح به قوله ولادية على عاقلة اه عش (قوله
ايضا فعليه دية) أي مغلفة وانما كانت عليه دون عاقلة لتقصيره بعدم تبينه اه من شرح م
(قوله فلم) أي من قوله فعليه دية فقد علم من هذه العبارة وهذا الحسبان وغرضه الاعتذار عن

لانه بان انه قتله بغير حق فلم انه لا قود عليه

عدم ذكر هذين الحكمين في المتن مع ذكر الأصل لهما هنا (قوله لعذره) أي بخلاف ما إذا قتل من عهد مرتدا
أو حرييا فإن انعقاد السلم حيث يجب القصاص لأن القاتل هناك مقصر لأن المرتد لا يخلو ما بقي على الردة عن
أما ردة الحرفي لا يتجرأ على دخول دار الإسلام بغير أمان فكان من حقه التنبؤ والكيل معذور بأن على ما
يجوز البناء عليه اه سم (قوله ولادية على عاقلة) أي لانه متمدد في فعله وسقوط العقوبة إنما هو للشبهة
اه حل (قوله ولا يرجع بها على عاف الخ) أي ما لم يقصر في اعلام الوكيل بغفوه والارجع عليه كما يحسنه
الزركشي ونقل عن شيخنا عدم الرجوع مطلقا اه حل وبإشارة شرح مر ولا يرجع بها على عاف وان تمكن
الموكل من اعلامه خلا للفقهي لانه يحسن بالغفوع كون الوكيل ناسيا للتغليب تفسير اعران الوكالة في القود
لبنائه على الدرهما امكان انتهت (قوله ولو لم يها قد داخ) اما لو لم يها دية فنكحها بما مستحقها فان الصداق
فانسد لجهل بالدية اه من الروض وشرحه (قوله جاز) أي من كل من التكاح والصداق اه شرح مر
(قوله رجع بنصف ارش) وفي قول يرجع بنصف مهر مثل لانه بدل البضع اه شرح مر (قوله لانه
بدل ما وقع العقوبة) فلما أوجب جنايتها ما لا كلفها فنكحها على ذلك المال صم الذكاح وصح الصداق
بناء على جواز الاعتياض عن ابل الدية أي هو ضعيف فلو مات الجنجي عليه من تلك الجنابة وكان الصداق
أكثر من مهر مثلها رجع عليها بما زاد لان ذلك وصية لقاتل اه حل

(كتاب الديات)

أخرها عن القصاص لأنها بدلها كامر وجميعا باعتبار الأشخاص باعتبار النفس والاطراف بناء على
ان الحكومة أو الارش تسمى دية وهو الاصح فهي شرعا المال الواجب بالجنابة على حر في نفس أو غيرها
وغلها على القيمة في غير الحر لشرها وبإزاء عوض من فاء الكلمة فاصلها ودي بكسر الواو وسكون الدال
المهمل كوصفا مأخوذة من الودي بفتح الواو وسكون الدال المهملة وهو دفع الدية اه قل على الجلال (قوله
وهي المال الواجب بالجنابة الخ) أي شرعا لما تقدم عن القاموس أنها لغة المال الواجب في النفس فقط اه
عش على مروفي المصباح ودي القاتل يديه دية إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس وفاؤه ماحذر فقوالها
عوض والأصل ودي مثل وعد وقول في الأمر القاتل بدل مكسورة لا غير فان وقت قلت ده ثم سمى
ذلك المال دية تسمية بالمصدر والجمع ديات مثل هتو هبات وعدة وعدات واندي الولي على القاتل إذا أخذ
الدية ولم يثر بقتله اه وفيه أيضا والثأر الدخول بالهزم ويجوز تخفيفه يقال ثارت القاتل وثارت به من باب
نفع إذا قتلت قاتله اه وفيه أيضا الدخول الحقد وتضع الحاد فيجمع على ادخال مثل سبب واسباب وتسكن
فيجمع على دخول مثل قلوس وقلوس وطلب بدخله أي ثاره (قوله وهي مأخوذة من الودي) أي الدية
بهذا اللفظ بعد التعويض فلا يقال يلزم أخذ الشيء من نفسه لكن قد يقال بعد ذلك انه يلزم الدور لتوقف
معرفة الدية على معرفة حيث جعلها جزء تعرف الودي المأخوذة منه أي إذا شك أن المأخوذة متوقفة على
معرفة المأخوذة منه وقد جعل معرفته متوقفة على معرفة المأخوذة حيث جعله جزءا من تعريفه فتمام اه
رشیدی (قوله دية حر مسلم مائة بغير) عبارة أصله مع شرح مر في قتل الحر المسلم الذكر المصوم غير
الجنين إذا صدر من حر مائة بغير اجماع سواء أوجب بالغفوة أم ابتداء بقتل نحو الوالد اما الرقيق والذى
والمرأة والجنين فسما في ما فهم الدية لا تختلف بالفضائل بخلاف قيمة القن لان تلك حددها الشارع
اعتبارها لشرع الحرية ولم ينظر لأعيان من يجب فيه والاساوت الرق وهذه لم يحدد ما فنطت بالأعيان
وما يناسب كلامها وأما المهر كزنان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق وصائل فلا دية فيهم وأما إذا
كان القاتل قتال غير القاتل او مكاتبوا لوله قالوا يجب اقل الامر من قيمة القن والدية كما يأتي أو بعضها
وبعضه القن مملوك لغير القاتل قالوا يجب مقابل الحرية من الدية والرق من اقل الامر من اما القن
للقاتل فلا يعمل بشيء إذ السيد لا يجب له على قته شيء انتهت وقوله كزنان محصن وتارك صلاة وقاطع

لعذره ولادية على عاقلة
(ولا يرجع بها) على عاف
لانه محسن بالغفوة (ولو
لزمها) أي امرأة (قود
فنكحها بمستحقه جاز)
لانه عوض مقصود
(وسقط) القود للملكها
قود نفسها (فان فارة) بها
(قبل وطء رجع بنصف
أرش) لتلك الجنابة لانه
بدل ما وقع العقوبة

(كتاب الديات)

جمع دية وهي المال الواجب
بالجنابة على الحر في نفس
أو فيما دونها وماؤها
عوض من فاء الكلمة وهي
مأخوذة من الودي وهو
دفع الدية يقال وديت
القاتل اديه ودياها الأصل
فيها قبل الاجماع قوله تعالى
ومن قتل مؤمنا خطأ
فحريمه رقيقة مؤمنة ودية
وخبر الترمذي وغيره
الآتي (دية حر مسلم)
مصوم (مائة بصير)

طريق أى إذا لم يكن القاتل لكل من الثلاثة مثله اه رشيدى (قوله نعم أن قتله وريق الخ) فان كان مبعضا لزمه
 لجهة الحرية القدر الذى يناسبها من نصف او ثلث مثلا ولجهة الرق اقل الامر من باقى الدية والحصة من
 القيمة اه سلطان وزى (قوله كما يعلم بما يأتى) أى فصل جناية الرقيق (قوله ثلاثون حقة الخ) أى نفسى مغلظة
 من هذا الوجه من حيث كونه على الجاني دون عاقلة وكونه ناهية لا مؤجلة ولا يضر كون أحد الاقسام
 أكثر وقوله وخمسة في خطأ الخ هذه مخففة من ثلاثة أو جهة تميمها وتأجيلها وكونه على العاقلة اه شرح مر
 (قوله واربعون حقة بفتح الحاء) جمعها خلف بكسر الحاء وفتح اللام وقيل غناض على غير لفظه كالمرأة
 تجمع على نساء اه سم على المنهج لكن الذى في المختار والخلف بوزن الكسف الخاض وهى الحوامل من
 النوق الواحدة حقة بوزن بكرة اه وفي المصباح الخلفة بكسر اللام وهى الحامل من الابل وجمعها غناض وهى
 اسم فاعل خلفت خلفا من باب تعب اذ احلت فهى خلفته مثل تعبته وجماعت على لفظها قليل خلفات
 وبجذف الهاء ايضا فيقال خلف فلان قول شمس بكسر الحاء سبق ظم فان الموافق للفتح الحاء اه ع شر على
 مر أى وكسر اللام (قوله وان لم يبلغ خمس سنين) أى لصدقا سها على مادون الخمس وان كان نادرا وهذه
 الغاية لرد دعوى من قال انها لا تجزى الا اذا بلغت خمس سنين نظر الغالب اه شرح مر (قوله فخير الترمذى
 فى العمدة) ولفظه من قتل عامد ارجع الى اولياء المقتول فان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا أخذوا الدية وهى ثلاثون
 حقة وثلاثون جذعة واربعون خلة اه سم (قوله وحقاق وجذعات) قال فى شرح الروض والمراد من
 الحقاق والجذاع الاناث اه سم وانظر لم يكتبوا بنى الحقاق وبنى الجذاع اه حل (قوله ذى القعدة)
 يجوز فى القاف الفتح والكسر والفتح انصح وذى الحجة يجوز فى الحاء الوجان والكسر انصح اه
 شيخنا وفي المصباح وذو القعدة بفتح القاف والكسر لفتح شهر والجمع ذوات القعدة وذوات العقود
 والثنية ذوات القعدة وذواتا القعدتين فتوا الاثنين وجمعها وهو عزيز لان الكلمتين بمنزلة كلمة
 واحدة ولا يتوالى على كلمة علامتا تثنية ولا جمع اه وفيه ايضا والحجة بالكسر المروعة على غير قياس والجمع
 حجب مثل سدرة وسدر قال تلعب قياسه الفتح ولم يسع من العرب وبها سمى الشهر ذى الحجة بالكسر
 وبعضهم يفتح فى الشهر والجمع ذوات الحجة اه وفيه ايضا رجب من الشهر ومنصرف وله جمع أروجاب
 وارجبة وارجب مثل اسباب وارغفة وافلس ورجاب مثل جمال ورجوب واراجب واراجب
 ورجبانات وقالوا فى تثنية رجب وشعبان رجان للتخيل (قوله ذى القعدة) قال فى شرح مسلم
 الاخبار تضافت بعد ما على هذا الترتيب فهو الصواب خلا فلن بدا بالمحرم تكون من سنة واحدة وانخص
 المحرم بالترتيب لكونه أول السنة فكانهم قالوا هذا الذى يكون أول العام دائما اه قيل والحكمة
 فى جعله أول العام ان يحصل الابتداء بشهر حرام ويحتم بشهر حرام وتوسط السنة بشهر حرام
 وهو رجب وانما توالى شهران فى الآخر لارادة تفضيل الحتام والاعمال بالخواتيم اه شوبرى
 وفى القسطلانى على البخارى وانما كانت الاشهر الاربعة ثلاثة سرد وواحد فرد لاجل اداء
 مناسك الحج والعمرة لحرم قبل شهر الحج شهر ليسار فيه الى الحج وهو ذو القعدة لانهم يعتقدون
 فيه عن القتال وحرم شهر ذى الحجة لانهم يوقون فيه الحج ويستغلون باداء المناسك وحرم
 بعده شهر آخر وهو المحرم ليرجعوا فيه الى اقصى بلادهم آمنين وحرم رجب فى وسط السنة
 لاجل زيارة البيت والاعتبار فيه لمن يقدم عليه من اقصى جزائر العرب فيزوره ثم يعود الى
 وطنه وانما وقد تمسك من قال بانها من سنتين بقوله ثلاث متواليات من حيث كونها ثلاث متواليات
 ذو القعدة وذو الحجة والمحرم وواحد فرد وهو رجب اه وعبارة شرح مر وخص المحرم بالترتيب
 للاشعار به اول السنة كذا قيل والظاهر ان ال فيه للتحقق للصفة لا للترتيب وخصوه بال وبالمحرم
 مع تحريم القتال فى جميعا لانه افضلها فالترتيب فيه غلط وقيل لان الله تعالى حرم الجنة فيه على اليأس وما
 ذكره المحقق رحمه الله هو الصواب فلوندر صوما بدا بالقعدة اه وقوله فلوندر صوما بدا بالقعدة

نعم ان قتله وريق قالوا رجب
 اقل الامر من قيمة القتال
 والدية كما يعلم بما يأتى
 (مثلثة فى عدو شبه ثلاثون
 حقة وثلاثون جذعة
 واربعون حقة) بفتح
 الحاء المعجمة وكسر اللام
 وبالفاء أى حاملا (يقول
 خيرين) عدلين وان لم تبلغ
 خمس سنين فخير الترمذى
 فى العمدة وخير ابى داود
 فى شبه بذلك سواء واجب
 العمدة قودا فمعا على الدية
 او لم يوجه قتل الولد
 ولده (وخمسة فى خطامن
 بنات غناض وبنات لبون
 وبنى لبون وحقاق وجذعات)
 من كل منها عشرون فخير
 الترمذى وغيره بذلك
 (الا ان وقع الخطأ فى)
 حرم مكة (سواء كان
 القاتل والمقتول فيه أم
 أحدهما (أو) فى (اشهر
 حرم) ذى القعدة وذى
 الحجة والمحرم ورجب

هو ظاهر ولولم يقل ابتدء. وبالوالكن في حاشية شيخنا زي مانصفه فلو نذر صومها بان قال الله على صوم الاشهر الحرم ابتدء. بالاول من ابدا بالعقد ما والاطق بان قال الله على صوم الاشهر الحرم فانه يبدأ بما يلي نذره وكذا حرم في الدرس ويمكن حل كلام الشارح على ما وقع نذره قبلها فيوافق ما قاله الزبائدي اه عش عليه وعجالة رسل وينبغي على الخلاف ما لو نذر صوم الاشهر الحرم مرتبة فيبدأ من القعدة على الاول ومن الحرم على الثاني (قوله او محرّم رحم) في الحديث اننا الرحمن وهذه الرحم شملت لها اسمان اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته (تنبيه) التغلظ بعمر فيادون النفس ماله ارش مقدرون قل بخلاف الحكومة وان زادت على الارش المقدّر اه وبخلاف قيمة العبد كذلك اه سم (قوله بالاضافة) اي اضافة المسبب للسبب اي محرمته ناشئة ومديبة عن الرحم اي القرابة وفي سم قوله بالاضافة اي لان الرحم القرابة فلا تصح الوصفية ظاهر او ليفيدان المحرمية من جهة القرابة احتراز عما ورد على الاصل كما يأتي اه (قوله كام واخت) كان ينبغي كابواخ اذ الكلام هنا في دية الكامل واما غيره كالمرأة فسبأق اه رشيدى (قوله فئدة) اي ولو كان القاتل صبيّا او مجنوناً اه شرح حر (قوله لعظم حرمة الثلاثة) اي دليل ان الصيد يامن في الاول ويضمن فالأدمى اولى بالتغليظ وقوله تعالى في الاشهر فلا تغلظوا فيه انفسكم مع ان الظلم حرام في غير ما هو قوله يستولونك عن الشهر الحرام الآية واستشكل التغلظ في الحرم بان تحرم القتال فيها منسوخ واجب بان اثر ذلك مراعى وان نسخ كافى دين اليهود مثلا واما في الثالث فلفعل المبادى هو غير من الصحابة ذلك فيه وكذا في الارلين ايضا مثله لا يفتل من قبل الراوى ايضا قالوا ورد من الوعيد في قطيعة الرحم اه سم (قوله ولا رمضان) اي وان كان سيد الشهور لان المنسحب في ذلك التوقيف اه شرح حر (قوله أو أم زوجة) أى أو هي أم زوجة اه حل (قوله وورد على قول الاصل الخ) اي دى يقتضى تغيير الاصل التغلظ فيه مع انه ليس كذلك ولا يرد على عبارة المتن لعدم تثبيت محرمته عن الرحم اي القرابة اه شيخنا وعجالة سم (قوله وورد على قول الاصل الخ) اي لا تلم يضاف المحرمية للرحمة فصدق بما اذا كانت المحرمية من جهة أخرى غير الرحمة انتهت (قوله معجلة) وقوله ومجلة يجوز في كل منهما الرفع خبر او الطرف قبله في محل الحال ويجوز النصب على الحال والطرف قبله هو الخبر اه من شرح حر بنوع تصرف (قوله يقتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) اي بين ان دية الخو يمكن جعله بمعنى حكمه وتقدير الباقي قوله ان اه عش (قوله غرة عبد اوامة) قال في شرح الروض بترك توين غرة على الاضافة البانية وبتوניה على ان ما بعدها بدل منها اه قال الشهاب حر وهو أجود اه وكتب ايضا قوله غرة عبد اوامة قال الاسماعيلي قراءة العامة بالاضافة وغيرهم بالتوين وحكى التامضي عياض الاختلاف وقال التوين اوامه لانه نيهان للقرة ما هو وتوجيه الآخرا ن الشيء قد يضاف الى نفسه لكنه نادر قال الباجي يحتمل ان تكون اوامه من الراوى في تلك الواقعة المخصوصة ويحتمل ان تكون للتويع فتح البارى اه شورى (قوله على عاقتها) راجع للقرة والدية اي قضى بهما على عاقتها اه شيخنا (قوله وقتلها شبه عمد) اخذ هذا من قوله لحذفت لان الحذف انما يكون بالحجر الصغير وهو لا يقتل غالبا اه وفي الصباح خذفت الحصة ونحوها خذفا من باب ضرب ربتها بطرف الاجهام والسبابة وقولهم ياخذ حها الحذف معناه حصى الرمي والمراد الحصى الصغار ولكنه اطلق مجازا اه (قوله فابدل الشارع تلك النصرة) اي زجرا لهم وردا عليهم فكانه يقول مقتضى نصرتهم له ان تفرموا المال فادفعوه عنه (قوله في الذمة) اي ثابت في الذمة وهذا الظرف خبر ان قرى السالم بالنصب وحال ان قرى. بالرفع اه عش وهذا اشارة الى الفرق بين هذا والزكاة في اخذ المريض من المراض لتعلق الزكاة بالعين اه شيخنا اه سم (قوله ومن لومته الدية) اي الكاملة المتصرف اليها الاسم عند الاطلاق وبها يخرج من لومه الارش او القيمة او الحكومة فيختير بين التقدير الا بال اه قل على الجلال (قوله من

ولا الاحرام ولا رمضان ولا اثر لمحرّم رضاع ومصاهرة ولا تقرب غير محرّم كولدعم والاول بفسيه ان كان قريبا كبت عم هي أخت من الرضاع او ام زوجة واراد على قول الاصل او محرما ذا رحم (ودية عمد على جان معجلة) كسائر ابدال المتلفات (و) دية (غيره) من شبه عمد وخطا وان تثلث (على عاقلة) لجان (موجة) لخبر الصحيحين عن ابي هريرة ان امرأتين اقتتلتا لحذفت احدهما الاخرى بجمهر فقتلتها وما في بطنها قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنيها غرة عبد اوامة وقضى بدية المرأة على قاتلتها اي القاتلة وقتلها شبه عمد فثبت ذلك في الخطا والى والمعنى فيه ان القاتل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمتنعون او ليا الدم اخذ حقهم فابدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخصر تعملهم بالخطا لاوشبه العمد لانهما ما يكثر سيا في متاعى الاسلحة نجست اعانته لتلا يتضرر انما هو مذنور فيه واجلت الدية عليهم رقتابهم (ولا يقبل) فبال الدية (معيب)

تؤخذ (٥) ان لم يكن له ابل
 اخذت (من غالب) ابل
 (محل) من بله او غيره
 (٦) ان لم يكن في محله ابل
 اخذت من غالب ابل
 (اقرب محل) إلى محل
 الدافع فيلزمه نقلها وبذلك
 علم ما صرح به الاصل انه
 لا يدل إلى نوع او قيمة
 إلا براض لكن قال في
 البيان كذا اطلقوه وليكن
 منبعا لجواز الصلح عن
 ابل الدية اي والا يصح منه
 لجهالة صفاتها ولعلت صح
 الصلح وبه صرح الفزالي
 في بسطه وعليه جرى ابن
 الرفعة فيصح العدول
 حينئذ وما تقرر من انها
 إنما تؤخذ من غالب ابل
 محله عند عدم ابله هو
 ما في الاصل والمذهب
 والبيان وغيرها والذي
 في الروضة ونقله اصلها
 عن التذويب التخير بينهما
 وظاهر ما تقرر ان ابله
 لو كانت معينة اخذت الدية
 من غالب ابل محله قال
 الزركشي وغيره وليس
 كذلك بل يتعين نوع ابله
 سلبا كما قطع به الماوردي
 ونص عليه في الام (وما
 عدم) منها كلام او بعضا
 حسا او شرعا بان عدمت
 في المحل الذي يجب تحصيلها
 منه او وجدت فيه باكثر

جان او عاقلة) ظاهر كلامهم وجوبها من الغالب وان لم يتبين المال الذي لا ابل فيه فيمن لا عاقلة سواه
 وعليه فيلزم الامام دفعا من غالب ابل الناس من غير اعتبار محل مخصوص لان الذي لزمه ذلك هو جهة
 الاسلام التي لا تختص بمحل وبذلك علم رد بحث القبيعي تعين القيمة حيث قال لتعذر الاغلب حيث
 اعتبار بلديتها تعجز وجهه رد عدم التعذر ولا تعجز في ذلك ولو اختلفت محال العاقلة اخذوا ببله من
 غالب محله وان كان فيه تنقيص لانها هكذا وجبت اه شرح حر (قوله او عاقلة) لا يشكل هذا بما
 يأتي في بابها حيث قال وعلى غنى نصف دينار الخ لان المراد هناك المقدار الواجب من قيمة ابل لا الذهب
 عينا كما وضعه الرافعي هناك كما قاله شيخنا صحيح في شرح الارشاد اه سم وسيأتي في باب العاقلة
 التنبيه على هذا (قوله فن ابله تؤخذ) فان تنوعت ابله اخذ من غالبها فان استوت تخير اه حل (قوله
 من غالب ابل محله) أي وان لم يكن في نوع ابله وقوله بل يتعين نوع ابله سلبا أي وان لم يكن في ابل محله
 بل يجب تحصيله من خارج عن محله هذا هو الفرق بين القولين والاول هو المعتمد كما في شرح حر (قوله
 فاقرب محل) أي وهو ما دون مسافة القصر كما قاله في صاع المصراة أي حيث احالوا على ما هنا اه حل
 (قوله فيلزمه نقلها) ما لم تبلغ مؤنة نقلها عن قيمتها اكثر من ثمن المثل يلد الفقدان اه لا يجب حيث نقلها كما
 جرى عليه ابن المقرئ وهو احسن من العبط بمسافة القصر اه ساطان (قوله وبذلك) أي بوجوب
 الترتيب على الدافع المستفاد من العطف بالغاء اه شيخنا ح (قوله لكن قال في البيان الخ) اجيب
 بالفرق بين الصالح عن ابل الديق بين الرضا بالقيمة بدلها بان الصلح عقد اعتبار من فاعتر به العلم بالمعقود
 عليه والراضي بقيمة الا بل ينزل لها منزلة المدونة التي يرجع إلى قيمتها بدلها دون تعاقده اه حل
 (قوله وقضيت ان صفاتها الخ) كتب الشيخ الرمي على هامش الروض المراد بدلها ما اذا اضليت بصفات
 السلم التي يجوز معها بيع الموصوف وجعل منع الصلح عليها ما اذا علم سنه او عدده وجعل وصفها اه حل
 (قوله ان صفاتها ولعلت) أي بان تعيينه ورد عليه ان تعيينها لا يقتضي ان القيمة مأخوذة عن اعيانها وان
 علقت صفاتها لان المستحق لا يملكها بالتعيين ليكون أخذ القيمة عوضا عنها وانما القيمة مأخوذة عما
 في الذمة وهو مجهول الصفات اه زى وبجارية حل قوله ان صفاتها ولعلت اي بقدرها وسنها وصفها
 لا تعيينا لان ما في الذمة لا يتعين فيها عين والمراد بتعيينها الذي عبر به بعضهم وصفها بصفات
 السلم انتهت (قوله وما تقرر من انها إنما تؤخذ الخ) المعنى من انها لا تؤخذ من غالب ابل محله الا بعد
 عدم ابله في كانت ابله موجودة لا تؤخذ لانها هذا حاصل هذا القول والقول الثاني يقول إذا كانت
 ابله موجودة بتغير المستحق بين الاخذ منها ومن غالب ابل محله والقول الثاني هو المعتمد كما في شرح
 حر (قوله التخير بينهما) اعتمد شيخنا الرمي والطلاوي ومرفه العدول مع وجود ابله إلى ابل بلده
 او قبيلته وان كان دون ما في يده خلافا للزركشي وغيره وفارق الزكاة بان المستحقين ثم شركاء المالك فلا
 يجوز له العدول إلى دون ما ملكه بخلاف المستحق هنا اه سم (قوله وظاهر ما تقرر ان ابله) أي الدافع
 لقولهم ويجبر المستحق على التبول وقوله من غالب ابل محله معتمد قوله قال الزركشي ضعيف اه حل
 (قوله بل يتعين نوع ابله سلبا) اقول قياسه انه لو لم يكن له ابل فانتقنا إلى ابل بلده فوجدناها معينة
 يجب عند النقلة إلى الاقرب بمصراة نوع ابل البلدة اه سم (قوله وما عدمت منها) بالبناء للجوهر وفي الصباح
 أعدمت فعدم مثل اقدمت فقديتاه الرابعي للفاعل والثاني للفعول اه ع (قوله أيضا وما عدمت
 قيمتها الخ) أي على الجديد وعبارة اصله مع شرحا للمحل ولو عدمت الا بل في الموضوع الذي يجب تحصيلها
 منه او وجدت فيه باكثر من ثمن المثل فاقدم الواجب دينار او اثنا عشر ألف درهم ففئة لحدث
 ذلك رواه ابن حبان وغيره الجديد بالواجب قيمتها بانما بلغت يوم وجوب التسليم بنقد بلده الغالب انتهت
 قوله في المحل الذي يجب تحصيلها منه (وهو دون مسافة القصر من محل الدافع وقوله أو بعدت وعظمت المؤنة

نقد محل المدم) وقول غالب من زيادتي (ودية كنان) معصوم كامل عامر (ثلك دية) مسلم) تقسا وغيره ما يعتبر في ذلك حل منا كحته
والا فلا بد بديه مجوسى (و) دية مجوسى (٦٢) ونحوه (كما بدى شمس وقرو زنديق وغيره من له عصمة كالم عامر

(ثلك خسه) أى المسلم اى
دينه كما قال به عمر وعثمان
وابن مسعود رضى الله
عنهم وهذه أخص الديات
وهو من زيادتي (و) دية
(اثنى وخمسة) حرين
(نصف) دية (حر) نفسا
ودونها روى البيهقي خبر
دية المرأة نصف دية الرجل
والحق في نسائها ودونها
الخنثى لان زيادته عليها
مشكوك فيها (ومن لم يبلغه
اسلام) يدعوه نيتا صلى
الله عليه وسلم وقتل (وان
تمسك بما لم يدل) من دين
(فدية) اهل (دينه) دينه
فان كان كنانيا فدية كتاب
أو مجوسيا فدية مجوسى
لانه بذلك ثبت له نوع
عصمة فالحق بالمؤمن من
اهل دينه فان جعل قدر
دية اهل دينه قال ابن
الرفعة يجب اخس الديات
لانه المتيقن (والا) بان
تمسك بما يدل من دين أو
لم يتمسك بشئ بان لم يتمه
دعوة بني اصلا (فكم مجوسى)
دينه والمتولد لدين مختلفي
الدية يعتبر باكثرهما دية
سواء كان ابا ام اما
والتغليظ السابق بالتثنية
ياق في دية الكافر في
قتل كنانى عمد أو شبهه

عشر حقا وعشر جذعات وثلاث عشرة خلفه وثلاثون في قتله خطأ ستة وثلاثون من كل من بنات محاض وبنات
لبون وبني لبون وحقا وجذعات وفي قتل مجوسى عمد أو شبهه حقتان وجذعتان وخلفتان وثلاثون في قتله خطأ بغيره وثلاثون من كل من مرأفا

وعن المتولى وغيره استثناء الكافر المقتول في حرم مكانه التليث (فصل في موجب (٦٣) مادون النفس من الجرح ونحوه)

والأش والذى والجوى والجرادات بحسبها والأطراف والمعاني بخلاف نفس القن انتهت (قوله وعن المتولى الخ) معتمد فلا تفلط حيث دخله لغير ضرورة لانه ممنوع من دخوله وإلا غلظت هذا والمعتمد عدم التغلظ مطلقا كما أطلقه الرافى اه حل

فصل في موجب مادون النفس الخ

(قوله من الجرح ونحوه) الأولى حذف قوله ونحوه لأن جميع ما ذكره في الفصل من أحكام الجرح وبيان موجب وما ذكره ع ش من قوله تمثيل للتحوكان وسع موضحة غير فيه نظر لأن توسيع موضحة الغير موضحة مستقلة وفيها ر ش مستقل بالكلام على توسيع موضحة الغير من جملة الكلام على موجب الجرح تأمل (قوله يجب) موضحة رأس أو وجه) التقييد بالرأس والوجه لا بد منه أيضا في الهاشمة والمنقطة إذ لا يجب في كل منهما نصف العشر إلا أن كان في الرأس أو الوجه كما صرح بهذا التقييد في كثيره على البهجة وعبارة تعفى إصباح عظم الرأس ونقله وحشمه نصف عشر صاحبه أى في كل منها نصف عشر دية صاحبه وخرج بعظم الرأس والوجه عن سائر البدن فلا تقديريه لأن ذلك لا تشمله لاختصاص أسماء الثلاثة المذكورة بجراحة الرأس والوجه وليس غيرهما في مناهما زيادة الخطر والقيح فيما انتهت (قوله في موضحة رأس أو وجه الخ) تقدم أن الشجاج عشر وزاد عليها هنا الجائفة فجعلنا إحدى عشرة وحاصل ما ذكره فيها هنا أنه جعلنا ثلاثة أقسام ثلاثة يجب في كل واحدة نصف عشر الدية وهي الموضحة والهاشمة والمنقطة وثلاثة قسم يجب في كل واحدة منها ثلث الدية وهي المأمومة والدامغة والجائفة وخمسة قسم ليس فيها رأس مقدر ذكر ما بقوله ر في الشجاج قل موضحة الخ (قوله ولو في العظم الناقى) خلف الأذن) عبارة شرح مر تجب في موضحة الرأس ومنه هانودن الوضوء العظم الذى خلف الأذن متصلا به وما انحدر عن آخر الرأس إلى الرقبة أو الوجه ومنه هنا لشم أيضا ما تحت المقبل من اللحين ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء أن المدار هنا على الخطر أو الشرف إذ الرأس والوجه أشرف ما في البدن وما جاوز الخطر أو الشرف مثله وهم على ما رأس وعلاو على ما تقع به المواجهة وليس مجازهما كذلك انتهت (قوله أو صفرت والتحت) فأرق ذلك سن غير المشهور أن كان الغالب على الموضحة الانحام لثلاث لا يلزم أهدار الموضحات دائما بخلاف السن فان الجنى عليه ينتقل إلى حالة أخرى يضمن فيها اه سم (قوله والتحت) أى بخلاف التحام الانضمامه يسقط الضمان وكذا انبأت الجلد اه سم (قوله نصف عشر دية صاحبا) أى إن لم توجب الجناية قودا أو وجهه وعنا على المال اه شرح مر (قوله غير الجنين) اما هو بان وضعه فم انفصل ميتا بغير الإصباح فقيه نصف عشر غرة وإن انفصل ميتا بالإصباح ففيه غرة ولا ترد للموضحة بارش لانه تبين أن الجناية على النفس وإن انفصل حيا ومات بسبب غير الجناية فقيه نصف عشر دية وإن انفصل حيا ومات بالجناية فقيه دية كاملة ولا ترد للموضحة بارش لانه تبين أن الجناية على النفس اه ع ش (قوله خمسة أبرة) وحرمة سلسلة بعيرا. ونصف ولذى بعير وثلثان ولجوى ثلث بعير ولذمية خمسة أسداس بعير ولجوسية سدس بعير اه حل (قوله لانه مقابلة الجزء) (الذهب) ذهب الجزء ليس يلزم لانه لا يلزم من الإصباح إزالة الجزء بل يحصل الإصباح بمجرد شق الجلد مع بقاء أجزائه مجاملا كما في قب الأذن حيث جعلوه غير معرض في الإصحية لعدم زوال الشيء منها هكذا أخذته بما كتبه ع ش على مر في آخر هذا الفصل بحثا في الجائفة وأجاب عنه بجواب لا يتأتى بجسته في الموضحة فتأمل اه (قوله أوجب في الهاشمة عشرة) أى الهاشمة المصحوبة بالإصباح اه حل (قوله أخذنا عامرا) هو قوله وهاشمة أو صحت أو أوجبت له عشر ومن المعلوم أن الموضحة لها نصف العشر وهو خمسة من العشر فيقضى الذى يخص الهاشمة نصف العشر تأمل (قوله بإصباح وحشم) وفيها بدون ذلك نصف عشر دية صاحبا إذا كانت في الرأس أو الوجه والا لحكومة اه حل (قوله بكثافة) لم يتقدم عددها من الشجاج

يجب (في موضحة رأس أو وجه ولو) في العظم الناقى خلف الأذن أو فيما تحت المقبل من اللحين أو صفرت والتحت نصف عشر دية صاحبا) فيها لكامل وهو الجرح المسلم غير الجنين خمسة أبرة لجبر في الموضحة خمس من الأبل رواه الترمذى وحسنه وإنما لم يسقط بالالتحام لانهما في مقابلة الجزء الذاهب والالم الحاصل اما موضحة غير الرأس والوجه ففيها لحكومة (و) في (هاشمة) قلت أو (أوضحت) ولو بصرية (أو أوجبت له) أى للإصباح بشق لإخراج عظم أو قويمه (عشر) من دية صاحبا ففيها لسكامل عشرة أبرة لما روى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمة عشرة من الأبل ورواه الدارقطنى والبيهقى موقوفا على زيد (و) في هاشمة بدونه أى بدون ما ذكر (نصفه) أى نصف عشر دية صاحبا أخذنا ما موقوف على أو أوجبت له من زياد (و) في (منقطة) بإصباح وحشم (هما) أى عشر دية صاحبا أخذنا ما مر ونصفه ففيها لكامل

خمس عشر بعيرا لجبر عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود (و) في (مأمومة ثلث دية) من دية صاحبا (كجائفة)

لغير عمر وبذلك ايضا وقيل بالمامومة (٦٤) الدائمة (وهي) اى الجائفة (جرح ينفذ لجوف) يقيد زنتها بقول (باطن محيل)

للفساد والدواء (او طريق له) اى للبحل (كبحل وصدر وثمرة تنحور جبين) اى كداخلها فان خرق الامعاء فقيها مع ذلك حكومة وخرج بالباطن المذكور وغيره كالنعم والاف والعين ومعر البول وداخل الفخذ (ولو اوضح واحد) (وهشم) فى محل الايضاح (آخر وقتل) فيه (ثالث) (أم) فيه (رابع فلى كل) منهم (نصف عشر الا الرابع تمام الثالث) وهو عشر ونصفه وثله عليه وتعبيرى فى المذكورات بما ذكر اول من اقتصده على ارشها فى السكاه وقول وهشم اول من قوله هشم (وفى الشجاع قبل موصضة) من حارصة وغيرها المتقدم يانه (ان عرفت نسبتها منها) اى من الموصضة كياضه قيس بموصضة فكان ماقطع منها ثلثا أو نصفاً فى عرق اللحم (الاكثر من حكومة وقسط من الموصضة) وهذا ماقطع فى الروضة كاصلها عن الاصحاب والاصل اقتصر على وجوب قسط ارش الموصضة (والا) اى وان لم تعرف نسبتها منها (فحكومة) لا تبلغ ارش موصضة كجرح سائر البدن (ولو اوضح موضعين

العشر ولا تضر بافذلك تعرض هنا لغير ضا دون البقية (قوله لجرح عمر وبذلك) اى فى المأمومة والجائفة لقوله وقيل بالمامومة ونص خبر معروف المأمومة ثلث الدية وفى الجائفة ثلث الدية اه حل (قوله ينفذ لجوف) اى ولو بنحو ابراهامه روضاه سم (قوله او طريق له) معطوف على محيل فالقسم للبحل وطريقة الجوف الباطن فيحين قوله وخرج بالباطن المذكور وغيره الغير صادق ما اذا كان جوفاً ظاهراً ومثله بالنعم والاف والعين او باطناً وليس بمحيل ولا طريق له ومثله بمعر البول وداخل الفخذ مراده بالفضخ كما يشمل الورك اذا تجوف فيه انما هو فيه اى شيخنا واصلى الرشيدي وعبارة الزايدى والفضخ ما بين الساق والورك والورك ما فوق الفخذ وهو المتصل بمحل القعود وهو الالية وهو مجوف وله اتصال بالجوف الاعظم انتهت (قوله وثمرة نحر) وهى الفتحة بين الترقوتين اه زى والترقة العظم البارز المتصل بين المنكب وفتحة النحر ولكل انسان رقوتان وفى المصباح الترقوة روثها فتوة بفتح الفاء وضم اللام وهى العظم الذى بين فتحة النحر والعاق من الجانبين والجمع التراقي قال بعضهم ولا تكون الترقوة لشي من الحيوان الا للانسان خاصة اه (قوله اى كداخلها) اشار به الى ان قول المصنف كبحل الخ امثلة للجوف اه غش (قوله فان خرق الامعاء) عبارة شرح مره فان خرق جائفة نحو البطن الامعاء او لذعت كبداً او طحالاً وكسرت جائفة الجنب الضلع فقيها مع ذلك حكومة بخلاف ما لو كان كسرهما لتفوذها منه فيما يظهر لاتحاد المحل انتهت (قوله كالنعم والاف) الخ المراد بالجوف ما فيه حالة للنفذ او الدواء او ما هو طريق لغير المذكور اه قل على المحل (قوله ولو اوضح واحد وهشم آخر الخ) ولو دمع خامس فان ذقت لزمه دية النفس ولزم كلاً ما قبله ارش جرحه وان لم يذق وحصل الموت بالسراية وجبت ديتها انما ساعليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات بخلاف ما لو حصل الاندمال او مات بسبب آخر فعلى كل من قبل الدامع ارش جرحه وعليه هو حكومة كما هو ظاهر وصرح به فى الباب ولو خرق خامس خريطة الدماغ لزمه حكومة اه سبط الطيلاوى (قوله ايضا ولو اوضح واحد وهشم آخر وقتل ثالث) يفهم من هذه المسئلة ان التفتيل الخالى عن الايضاح والهشم فيه نصف عشر الدية وهو المفهوم ايضا من عبارة الراقى كاسر وعبارة شرح الارشاد لشيخنا حجاج ويحب ذلك اى نصف عشر الدية ايضا فى قتله اى عظم ما ذكر يعنى الرأس والوجه ان لم يوضع ولم يهشم ولم يوجع الى احد هما يشق ولم يسر اليه فان اوضح او هشم او اوجع الى احد هما وسرى اليه ففيه عشرون اوضح وهشم او اوجع او سرى اليهما ثمانية عشر انتهت اه سم (قوله وام فيه رابع) ولو خرق خامس خريطة الدماغ كان عليه حكومة خلافاً لما فى التهذيب من وجوب دية النفس وهذا اوضح ان لم يمت فان مات وذعت عليهم انما ساهاه حل (قوله اولى من قوله فهم) اى لانه يقتضى تعقيب الهشم للايضاح وليس كذلك اذ لو تأخر الهشم عن الايضاح كثيراً او تقدم عليهم يختلف الحكم ولهذا عبر فى المحرر بكثير وتبعهما الشارح كالنبي فى روضه بالو ابدال الغداة شوبرى (قوله من حارصه وغيرها) وهى الدامية والباضعة والمتلاحمة والسحقاه اه حل (قوله قيس بموصضة) اى نسبتها لما كان هناك موخضو قسنا من عرق لها فوجدناه قدر اصبعين ثم قسنا ماقطع بالباضعة من اللحم فوجدناه قدر اصبع فيجب فى هذه الباضعة الاكثر من حكومتها وقسط ارش الموصضة وهو بغير ان ونصف اه شيخنا (قوله الاكثر من حكومة الخ) قال فى شرح الرزوى فان استويا وجب احدهما واعتبار الاول اولى لانه الاصل فان شككتا فى قدرها من الموصضة او جنتا اليقين اه اى وينظر بين اليقين والحكومة فيجب الاكثر منهما تأمل وقوله لانه الاصل اى فيها لا مقدر له من الجرح اه سم (قوله والاصل اقتصر الخ) ويمكن حمله على ما اذا كان اكثر من الحكومة اه حل (قوله كجرح سائر البدن) صادق بالموصضة والهاشمة والمفظة اذا كانت فى غير الرأس والوجه (قوله ولو اوضح موضعين الخ) اشار به الى ان الموصضة تتعدد بحسب الصورة والحكم والمحل والتفاعل وقد ذكرها

والمحل في الثالث هو الفاعل في الرابطة اذ فعل الشخص لا يبنى على فعل غير مطلق بخلاف ما لو سمي الجاني (٦٥) فهي موضوعات واحدة كالوفاة بها

على هذا الترتيب اه زى (قوله) او شملت راسا ووجها (قوله) او شملت راسا ووجها او راسا وقفا فوضحة واحدة لكن مع حكومتها في الاخرى اه شرح مر (قوله) بكسر الميم) افسح من فتحاتها في الصباح مثل شملا من باب تعب وشمل شمر لان باب قعداه (قوله) لا بين على فعل غيره) بل ولو اضعا معا في كل خمس من الالف كذا غلط شيئا بما شمل المحل ويضى ان يكون مراده بابضا حما معا ان يوضح كل بمعددة ولكن الايضاحان في وقت واحد على واحد اما الجواب اما حادثة واحدة فعليها مرش واحد على ما تقدم اول الجنابات لكن الغممة عندئذ اعتناهم وطرب وجوب ارشين مطلقا اه سم (قوله) هي موضحة واحدة) اى ان اتحدت عددا وغيره اما اذا كانت الموضحة عمدا او الزرع خطأ او بالعمى فرضعتان كما يفهم من قوله وان قسمت الخ ه عناق (قوله) لومه ارش واحد) اى حيث كانت الجنابة الثانية من نوع الاولى كان كانت الموضحة عمدا او الرغ عمدا او كانا خطأ او الاثلاثه ارش اه عرش (قوله) صورة وحكا الخ) لف ونشر تمب بالظر لقوله ولو اوضح موضعين الخ (قوله) رعا) اى ولو في التمدد على كالجذب والبطن وفيه ان هذا يبقى عنه التمدد بصورة وهو ان يكون بينهما محل وجلد فلا يتأق التمدد في الجائفة فلا غير التمدد بصورة ذلك لانها ليس لها محل مخصوص من البدن بخلاف الموضحة فالحل مخصوص وهو الرأس او الوجه من حيث وجوب الارش المقدور (قوله) وبذلك علم تعددها الخ) اعتذار عن عدم ذكر هذا الحكم في المتن مع ذكر الاصل له (قوله) فلو نفذت) بالمعجمة من باب يقدموا نقذا بالمعجمة فمر من باب تعب ومعناه فيؤتى بدى بالهمزة ايضا فيقال انقذته اى افيته اهشوى رى (قوله) فجاءتفتان) ظاهره عدم الزيادة عليها غرق الامعاء وهل يجب ايضا حكمه بمخرقه اخذ من قوله السابق فان خرق فتا جافة نحو البطن الامعاء الخ يبنى الوجوب اه سم على حج اه عرش على مر (قوله) ايضا فجا فتفتان) اى قوله في تعريفها ينفذ لجوف الخ اى دخولا فقط او دخولا وخروجا اه شيئا

(فصل) في موجب ابانة الاطراف بالاطراف الاجزاء فملت الاسنان اه عرش (قوله) والترجمة به من زيادتي) اى وانما زاده لطول الكلام فيه اه عرش (قوله) في الجنابة على اذنين) اى قطعا او قلما اه شرح مر (قوله) ولانه ابطال منهما منفعة الخ) عبارة شرح مر ولان فيما مع الجمل منفعتين جمع الصوت ليناى الى عمل السماع ومنع دخول الماء بل ودفع المرام لان صاحبهما عسى يسبب معاطفهما بديب المرام فطردها وهذه المنفعة المعتبرة في اجاب البية انتنت (قوله) بالاحاساس) الباء بسبية متعلقة بالدفع او تصويرية اه شيئا (قوله) فلو حصل بالجنابة ايضاح الخ) اى في غير علمها من الرأس او الوجه تامل (قوله) وسواء في ذلك السمع والاعمى) لكن في السمع يجب ديتان دية للاذنين ودية للسمع لانه ليس حال في جرم الاذن كيان في المتن في فصل ديات الحان (قوله) دية من جنى عليه) اى لادية الجاني كما قيل به وتقدم الله على هذه المسئلة مرين في غير هذا المحل (قوله) والبعض صادق برادة) اى حيث جعل الحكم من باب الكل وان كان في صدقه ببعض الواحدة بعض بعد ما لو جعل من باب الكلية لم يصدق ببعض الواحدة أصلا (قوله) صادق برادة الخ) اى فلا يرد عليه انه ترك بيان حكما اه سم اه عرش (قوله) وبقدر بالمساحة) اى يقدر بعض الاذن بالمساحة اى وبالجزئية ايضا بان يقاس المقطوع منها والياق وينسب مقدار المقطوع للباقي ويؤخذ بتلك النسبة من ديتها فاذا كان المقطوع نصفها كان الواجب نصف ديتها فالمساحة هنا توصل الى معرفة الجزئية بخلافها فيامر في فرد الموضحة فانها توصل الى مقدار المرح ليوضح من الجاني بقدر هذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ في حاشيته واطال القول فيه اه رشدى على مر (قوله) وفي ابانة بابتين حكمه) اى خطأ او شبه عمد فان كان عمدا فية القصاص اه حل (قوله) كبا تانيد

شلامو جفن وأنف وشفة مستحفات (و) (٦٦) (كل عين نصف) من الدية لحبر عمرو وبذلك رواه مالك (ولو) كانت العين (عين)

أحول) وهو من في عينه غلغل دون بصره (وأعور) وهو فاقد بصر إحدى العينين (وأعمش) وهو من يسيل دمه غالبا مع ضعف بصره (وأبهاياض) لا ينقص ضوءاً لأن المنفعة باقية باغينهم ولا نظراً لمقدارها فصور مسئلة الأعور وقروح الجناية على عينه السليمة (فان نقصه) أي الضوء (قطعت) منه فيها (إن اضبطوا إلى الحكومة) فيها وفرق بينه وبين عين الأعمش بأن البياض نقص الضوء الذي كان في أصل الخلقه وعين الأعمش لم ينقص ضوءها عما كان في الأصل قاله الراعي ويؤخذ منه كقوله الأذرى وغيره أن الأعمش لو تولد من أمة أو جناية لا تكمل فيها الدية (و) في (كل جفن وبع) من الدية (ولو) كان (الأعمى) لأن الجمل والمنفعة في كل منها في الأربعة الدية ويندرج فيها حكومة الأعداب (و) في (كل من طرف مارن وحاجر) بينهما (ثلث) لذلك ففي المارن الدية ويندرج فيها حكومة القصة (و) في (كل شفة) وهي في عرض الوجه إلى الشفتين وفي طوله إلى ما يستر اللثة (نصف) ففي الشفتين الدية لحبر عمرو بذلك رواه اللسان وغيره

شلاء) تقدم في كلامه أنه تؤخذ أذن صحيحة يابسة وأنف صحيح يابس قال الزركشي في شرح الروض وجريان القصاص فيها وعدم تكيل الدية بما يقل قال الفارح وقد يجاب بأنه لا تلازم بين القصاص والدية فإن المتردد اذ قل من دنا عليه القصاص لا يجنب الدية ولو كسر العظام وجبت الدية ولا نقصاص اهـ حل وعبارة في قوله وفي بستان حكومة قد تقدم أخذ لأن الصحيحة بالفلاء لأن القصاص مبنية على المائة فلا ينافي وجوب الحكومة في قطع الفلاء انتهت (قوله مستحفات) المستحفات هي اليابسة اهـ عـش (قوله) وفي كل عين نصف) أي في (إزالة الخلة) نصف دية ويندرج فيها دية بصرها لأنه في حال الخلة بخلاف السمع والشم لا يندرجان في إزالة الأذن أو الأنف بل يجب فيها إذا زال السمع وروال الأذن ديتان وفيما إذا زال الشم وروال الأنف ديتان كاسياني (قوله ولو عين أحول) بالنصب خبر لكان المحذوف هي وأسمها كاندروهما الفارح لكن المحل جعله امر فوطة على ما خبر ليعتد بحذف تقديره ولو هي فليحجر أيهما أولى وما وجه المدلول عن إعراب المحل اشتهر بوري وهذه الغنايات للتعلم إلى الثانية قالها رد على من يقول بوجوب الدية الكاملة في عين الأعور لأن سليمة منزلة عن غيره اهـ من شرح مر (قوله وأعور) أي في عينه الباقية البصر نصف الدية كأياناً اهـ سم (قوله وأعمش) أي واغشى هو صغير العين واغشى وهو من لا يبصر ليلاً وأجهر وهو من لا يبصر في الشمس فدل أنه لا فرق في الدين بين الصغيرة والكبيرة والصحيحة والعلقة والحادة والكلياء اهـ حل (قوله أو ما يبيض الخ) سواء كان البياض على يابسا أو ناظر ما هنأ يادى (قوله) أمور مسئلة الأعور الخ) فترجم على قوله لأن المنفعة الخ وقوله على عينه السليمة فحين الأعور المبصرة كثيره لا يجب فيها إلا نصف الدية لتوحيما باحد ما لك حيث قال في بداية كاملة اهـ زيادى (قوله على عينه السليمة) فان جنى على الموراء وجبت حكومة اهـ عـش (قوله) ويؤخذ منه كقائل الخ) يؤخذ منه ايضا أن البياض لو كان خائفاً غير طارىء نقص الضوء به عن عادة أمثاله كملت الدية تأمل اهـ سم (قوله وفي كل جفن) أي قطعا أو أيا ساهاه شرح مر وفي قطع الجفن المستحشف حكومة اهـ روض اهـ سم (قوله ولو كان لأعمى) كداندروهما المحل وانظر وجه مخالفته بين ما هنا وما تقدم واسم للشارة إلى جواز كل من المستثنين وانظر ملائمة الفارح فيها على ذلك اهـ شوري (قوله) ويندرج فيها حكومة الأعداب بخلاف قطع الماعذ مع الكف يغرم بحكومة كأياناً اهـ سم (قوله وفي كل شفة نصف) وقال مالك بوجوب ثلثي الدية في الشفة السفلى اهـ قل على الجلال (فرع) لو قطع شفتيه فاذبح الباء والميم قال الأسطخري يجب مع ديتها أرض الحرفين وقال ابن الوكيل لا يجب غيرها كقوله لسانه فذهب كلامه في شرح الروض أن الأوجه الأولى اهـ حل (قوله) في عرض الوجه إلى الشفتين) قال الشيخ حميرة وقيل ما ينأى أي يرتفع عند انطباق القدم وقيل ما لو قطع لم يمكن انطباق شفة أخرى على الباقى اهـ سم على المنهج وفي المصباح الشدق جانب القدم بالفتح والكسرو الدال المهمة قال الأزهري وجمع المفتوح شقوق مثل غلس وفلس وجمع المكسور أشداق مثل حل واحمال اهـ عـش على مر (قوله) فان كانت مشقوقة الخ) ظاهره لو خفي أو قطع بعضها فنقص البضآن الباقيان وبما كلفه على الجميع قبل تكمل الدية أو توزع على المقطوع والباقي وجمان أو وجهها ما تهم ما رسل الام يقتضيه اهـ شرح الروض اهـ عـش على مر ومشقوق السفلى يقال له أظفح ومشقوق العليا يقال له أعظم وقه در الزحزحى حيث قال

وأخرى دهرى وقدم معشرا . على أنهم لا يملكون وأعلم

ومذموم الجهال أيقنت انتى أنا الميم والايام أظفح أعلم

فالشيخ جعل نفسه ميا والايام شخصا مشقوق الشفتين وبينهما منافرة اهـ (قوله) وفي لسان لناطق الخ) بشمل كلامه مالى كان ناطقا فاقد اللقوق وإن قال الماوردى أن فيه الحكومة كالأخرس اهـ شرح مر

وان لم يظهر اثر تعلقه (دية)
 خبر عمرو بذلك رواه ابو
 داود وغيره نعم ان بلغ
 أو ان التعلق أو التحريك ولم
 يظهر اثره ففيه حكومة (و)
 في لسان (لاخرس حكومة)
 خلقيا كان الحرس أو
 عارضا كالف قطع بد شلاء
 هذا ان لم يذهب بقطعة
 الذوق ولا فدية ولو
 اخذت دية اللسان فثبت لم
 تسترد وفارق هو الدمان
 كاسياي بان ذهابها كان
 مظهرنا و قطع اللسان محقق
 قالاه غيره وهو نعمة
 جديدة (و في كل سن)
 أصلية نامة مشفورة (لصف
 عشر) في سن حر مسلم
 خمسة ابعة خبر عمرو بذلك
 رواه ابو داود وغيره
 (وان كسر هادون السنخ)
 بكسر الميم له تسكون النون
 وإجماع الحاء وهو اصلها
 المستتر بالهم (ارعدات
 أو قلت حركتها أو نقصت
 منفعتها) ففيها نصف العشر
 لبقاء الجمال والمنفعة فيها
 والموذنة جديدة فان
 قلع هو غيره السنخ بعد
 الكسر لومه حكومتو تعمير
 بنصف العشر أولى من
 اقتصاره على خمسة ابعة
 لسن الكامل (فان بطلت
 منفعتها حكومة كرائدة)
 وهي الخارجة عن سم
 الانسان ففيها حكومة (ولو
 قلت الانسان) كلها وهي

وفي قطع بعض اللسان مع بقاء تعلقه حكومة لا تقسم من الدية اعمدا يعني (قوله ولو لا لكون) لم يقدر المصنف
 كالحل ماشيا وله استثناء ما عديم في الحلقين فله فان قلت يقتضي بالولع ان الثاني قلت لما اختلف الاسم
 فيها بالاعذار والاختار اشار إلى جوار تقدير كل منهما فلم يستثن باحدهما عن الآخر بخلاف ما هنا اه
 شوبرى (قاعدة) الا لكون في لسانه لكنه اى عجمته ومنافع اللسان ثلاثة الكلام والذوق والاعتدال
 عليه في اكل الطعام وادارته في الهوات حتى يستكمل حاجته بالاعراض اه و في المصباح الحكمة الس
 وهو قتل اللسان ولكن لكان باب تبص صار كذلك فذكر الكز والاشي لكانه مثل احمر وجره
 ويقال الا لكون الذي لا يصح بالعربية اه (قوله) وان لم يظهر اثر نقطة) عبارة شرح مرو ولو بلغ أو ان التعلق
 والتحريك ولم يظهر اثره ثبتت الحكومة واذ لو ادم لم يحسن الكلام لادم سماعة فهل يجب في لسانه دية
 او حكومتو جهان جهنم في الانوار بالولع و مع الزركشي ثانياهما لان الخففة المعتمدة في اللسان التعلق وهو
 ما يوسن من الاصم والصبي انما يعطين بما يسمع لم يتعلق انتهت (قوله) او التحريك قال البقعي وقت التحريك
 هم ابعد الوالدة في الزمن القريب الذي يحرك المرء لوقية لسانه ليكلمه ومنه و نحوهما اه مراد شوبرى
 (قوله هذا) اى لسان الاخرس ان لم يذهب بقطعة الذوق وفي الناطق دية اللسان فقط وقوله ولا فدية
 والظاهر دخول حكومة اللسان فيها قال الماوردي ولا تجب الدية في لسان ناطق فاقد الذوق - يتخذ بنعين
 رجوع الاشارة للسان الاخرس فقط اى لاله والناطق احم ل (قوله) ولا فدية اى حكومة ان قلنا الذوق
 في جرم اللسان والاحكومة له ايضا ففيها يظهر اه حجاجه سر ل (قوله) ولو اخذت دية اللسان ثبتت (الخ
 قاعدة) كل عضو اخذ له ارش فمادل يسترد ارش الاسن غير المتفرو والافضاء والجلد وكل معنى اذيل
 فماد استرد ارشه مطلقا اه شيخنا وقد نظمه بعضهم في بيتين فقال

دية المعاني تسترد بعودها وديات الاجرام امنن لردها

واستثنى سنا غير مشفرة كذا افضاؤها والجلد ثالث عدما

(قوله وفي كل سن اصلية) اى صغيرة او كبيرة يضاهى او سداهم تكن صغيرة لا تفصل اللغز عليها والا
 فيها حكومة احم ل (قوله نامة) خرج به مالو غالت العادة بان ساوت الثاني بالرباعيات أو نقصت عنها قبل
 قامها ولم تكن فلة الحركة ولا نقص المنفعة بجمانية فانه ينقص من نصف العشر بسبب نقصها احم ل وقوله
 مشفورة سياق محترزة في قول المين ولو قلع من غير مشفورة الخ وحاصله ان فيه تفصيلا بان يقال فان عادت فلا
 شى وان لم تعد لم تبين فساد المنبت ففيها حكومة وان تبين فسادها ففيها الارش الذي هو نصف العشر
 نامل (قوله) وان كسر هادون السنخ (الخ) اشتمل كلامه على اربع غايات الاولى والثالثة منها التعميم والثانية
 للرد على من قال اذا عادت لا يجب فيها الارش لان المائدة قائمة مقام المقلوع عو اربعة للرد على من قال انها
 اذا نقصت منفعتها يجب فيها حكومة كما يعلم من كلام اصله مع شرحه (قوله) ايضا وان كسر هادون السنخ
 (الخ) كانوا بطل فعما بالكيفية باقية مكانها فكذلك كذا انخط شيخنا وقوله وإجماع الحاء ويقال ايضا
 بالجيم سم وفي المصباح السنخ من كل شى اصله اجمع اسناخ مثل حل واحمال واسناخ الثاني اصولها وسنخ
 التمز ذبت اسناخه وسنخ في العلم سنوخا من باب قد بعد بمعنى رسنخ اه (قوله) او نقصت منفعتها) وهي المنفع فلو
 كانت صغيرة لا تفصل اللغز ففيها الحكومة ولو كانت الثانية على سمحت الرباعيات في الطول ففيها دية ناقصة
 حكومية لان الناقب كونها مشفرة على اقل الطول لكل هذا اشارة للشارح له بقوله نامة اه عمدة فاهم (قوله)
 ان قلع هو لو غيره السنخ (الخ) او الوجه مجيى مثل هذا في قصة الانخ وغيره من التوايع السابق والابقاء الالية اه
 شرحه (قوله) فان بطلت منفعتها باى قبل الجانية وهذا محترزة لقصص (قوله) وهو ثقتان وثلاثون (اى في
 اكثر الاغصان منها ثانيا وهي اربع استان في مقدم التهم اثنتان منها في الفوق واثنتان منها في التحت واربعة

وهي أربع خلف الثنايا كذلك وانبا وهي أربع خلف الرباعيات كذلك وضواحك وهي أربع
خلف الاثنايا كذلك وطواحين وهي اثنتا عشرة خلف الضواحك ستة في الفوق في كل جانب ثلاثة
وستة في التحت كذلك ونواحي وهي أربع خلف الطواحين وهي لا توجد في بعض افراد الانسان كذا
قيل وتسمى الضواحك والطواحين والنواحي اضراسا او مرضى وفي قول على الجلال ما نصه قوله وهي
ثنتان وثلاثون اي غالباً في آدمي الحرنصف في الفك الاعلى في كل جهة ثمانية ونصف في الفك الاسفل
كذلك ولكل أربع منها اسم يخصها فالاربعة التي في مقدم الفم تسمى الثنايا والتي ثلثها تسمى الرباعيات
والتي ثلثها تسمى الضواحك وهي المرادة بالتواحي في ضحكك **(قوله)** لان ضحكك تبسم والتي تسمى
الاثنايا وبعدها اثنا عشر مرضاً ويثني اربعة تسمى النواحي وهي من الاضراس يقال لها اضراس
المقلول لانها من ارادتها في ضحكك **(قوله)** وهذه الاربعة مفقودة في الحي والكوبي فاستأنها ثمانية
وعشرون سنا قالوا واستأن المرأة ثلاثون سنا وخرج بالادى غير فائتان البقر اربعة وعشرون
سنا واستأن الشاة احدى وعشرون سنا واستأن البقر ثلاث وعشرون سنا واستأن البقرة تسعة عشر سنا
او بحروفه **(قوله)** ولوزادات على ثنتين وثلاثين (الح) أي وكاف على ستمائة ولم تكن سائة وقلعت مع جعلها
فان قلعت وحدها كان فيها حكومة كذا يفهم من كلامهم او حل **(قوله)** فلم تدور وقت العود فان طادت لم
يجب شي مما لم يبق حين اشرح مر فان بقي حين فيه حكومة او عرش عليه **(قوله)** وبان فساد منبتها أي
يقول خبيرين او شرح مر وبارة الشارح فيها تقدم فان بان فساد منبتها بان سقطت الباقى وعدن
دونها وقال اهل الخبرة فسد منبتها وجب قود انتهت **(قوله)** فلزادات قبل بيان الحال بان مات قبل العلم
بالفساد او قبل تمام نباتها كما عبر بذلك في الروضه مر او سم **(قوله)** نعم يجب له حكومة اعتمده مر
قال في شرح الروضه وان لم يبق حين لما حصل في الاول وكما يجب تقدير العود وان لم يبق حين بان تقدر
الجنة في حال كونها دامية كاسيا وفيه ايضا وان قلما قبل اتمام لنباتها آخر انتظرت فان لم تنبت
فادبية على الاغرو ولا حكومة اكثر من الحكومة الاولى او وفيه ايضا وان افسد منبت غير
المتنور آخر بعد قطع غيره لما فلبه حكومة وفي الوام الاول الارش تردد اى احتمال لان الامام والظاهر
منها كما في البسيط المنع والاقتصار على حكومة فان سقطت بلا جناية ثم افسد شخص منبتها في الوام
المفسد الارش تردد والظاهر المنع لما مر آفا او سم **(قوله)** ايضا نعم يجب له حكومة (لعل وجهه
إذا تحققتا ذهب السن وشككتنا في وجود الارش فاسقطنا الارش وواجبنا الحكومة لثلاث تكون
الجنة عليها مدرام احتمال عدم القود لو عاش او عرش على مر ولعل تذكر الضمير في قوله له
باعتبار كونها طرفاً او عضواً او جزءاً والأفالس من مؤنة كافي المصباح وعبارة السن من الفم
مؤنة وجمعها استنان مثل حل واحمال والعامة يقول استنان بالكسر والضم وهو خطأ **(قوله)** وفي
الحين) وهما العظمان اللذان تنبت عليه الانسان السفلى اما العليا فنبتت عظم الرأس او زى
ويتصور افراد الحين عن الانسان في صغيره او كبير سقطت استنانه برم او غيره ولو فسكها او ضرهما
فبسا لومه ديتها فان تعطل بذلك منفعة الانسان لم يجب لها شيء لانه لم يكن عليها بل على
الحين نص عليه في الام او شل **(قوله)** ولا يدخل فيها ارش استنان) اي على المتمد وقيل
يدخل اتباعاً للاقل بالاكثر او شرح مر والاقل هو ارش الانسان لانه اقل من ارش الحين
فان فيها دية كاملة وهي اكثر من ارش الانسان السفلى او عرش عليه **(قوله)** وله بدل مقدر قال
الشيخ حمزة اي بخلاف الكف مع الاصابع وايضا فالحيان بكل عظمها قبل الانسان ولكل
منافع غير منافع الآخر بخلاف الكف مع الاصابع ولا اشكال في الاخير لان الاصابع اذا جللت
بطل منافع الكف ثم لا فرق بين سن المتنور وغيره تعدد الارش لان المنبت قد زال ثم لو ضرب
الحين فيها فتمتلل نفع الانسان لم يجب للاستنان شيء لانه لم يكن عليها نص عليه في الام اي كآله الا ذرعي

وان اتحد الجاني لظاهر خبر
عمر وولوزادات على ثنتين
وثلاثين فهل يجب لها زاد
حكومة او لكل سن منه ارش
وجبان بلا ترجيح للشيخين
وصح صاحب الانوار
الاول والقول والبقية
الثاني وهو الوجه كما
شمله كلام الجمهور ولو قطع
سن غير متنور فلم تعد
وقت العود (وبان فساد
منبتها فارش) يجب كما يجب
القود فلزادات قبل بيان
الحال فلا ارش لان الظاهر
هو دمالو عاش والاصل
برأه الدمة نعم يجب له
حكومة (وفي الحين دية)
كالاذنين في كل لحي نصف
دية (ولا يدخل فيها) اي في
ديتها (ارش استنان) لان
كلا منهما مستقل وله
بدل مقدر

(و) في (كل يدور رجل نصف) من اليد بغير حرم بذلك رواه النسائي وغيره (فان قطع من فوق كلف او كعب لحكومة) يجب (ايضا) لانه ليس بتابع بخلاف الكف مع الاصابع وفي اليد والرجل الثلاثين حكومة (و) في (كل اصبع عشر دية) من دية صاحبها في اصبع الكامل عشرة ابرة بغير حرم وبذلك رواه ابو داود وغيره (و) في (اغلة اجهام نصفه) (اغلة) غير ما (ثله) حمله بتسيط واجب الاصبع ولو زادت الاصابع أو الا نامل على العدد الغالب مع التساوي أو نقصت قسط الواجب عابها وتعمري بما ذكر أهم من اقتصاره على دية اصابع الكامل واناملها (و) في (حلتبها) أي المرأة (ديتها) في كل واحدة وهي رأس الثدي نصف لان منفعة الارضاع بها كنفعة اليد بالاصابع ولا يراد بقطع الثدي معاقبته وتدخل حكومته في ديتها (و) في (حلة غيرها) من رجل وخشي (حكومة) لانه اختلف جمال قطره ذكر حكم الخنثى من زيادته (و) في (كل من اثنين) بقطع جلدتيهما

وغيره وهو في شرح الروض وقوله لانامل من عليها قد يقال لكن سرية جنايته كجنايته اه سم (قوله) وفي (كل يدور رجل) أي وان تعددت سواء علت الاصابة في الكل أو اشبه الاصل بغيره ففي كل واحدة القود ونصف الدية وان علت زيادتها بقول اهل الخبرة لا يحصر فاحش اوقلة بطل فيها حكومة اه قل على المحل قال الشيخ حمير وقد يجب في اليد ثلث الدية كان دفع الصائل قاتل الدفع على قطع يده فولى قومه المصول عليه قطع الاخرى لانه مقصاها فساد الصائل قاتل الدفع على رجله ثم مات لومه ثلث الدية في نظير اليد اه سم على التبع ووجه ذلك ان الصائل مات بالسراية من ثلاث جنايات منها اثنان مهدران وهما قطع يده الاولى ورجله لانها قطعاهما دفعا لصلبه وحيث آل الامر الى اليد سقطت ما قبلها ووجب من اليد ما قبل اليد التي قطعها المصول عليه تعديا وهو ثلث الدية اه عش على مر (قوله) فان قطع من فوق كلف الضمير راجع لليد وذكره ثلثا وبها بالهضو اسم (قوله) بخلاف الكف مع الاصابع أي للمصول اسم اليد هنا هذا ان اتحدتا قطعوا في الاصل الثاني وهو التقاطع ما عدا الاصابع حكومة كذا في شرح شيخنا ونقصته ان الاول يقطع الاصابع ثم يقطع الكف لا يجب الكف حكومة وهو بخلاف ما تقدم في النسخ والثدي مع الحلمة الا ان تكون المراد احدى القطاعتين أو القطع اه شوبري (قوله) وفي (كل اصبع عشر دية) أي وان زادت على العدد الاصل حيث كان الكل اصلها أو اشبه فان علم زيادتها كسرى اليد فيها حكومة اه قل على المحل قال الشيخ حمير قولو كانت الاصابع بلا مفاصل فتلاعن الامام ان فيها دية تنقص شيئا اه سم (قوله) و(اغلة غير مائه) أي حتى اتملة خنصر الرجل اه مر اه سم هذا هو المعتد وان قيل ان في خنصر الرجل اتملتين فقط الواقعان فيها ثلاثون كانت الثالثة غير ظاهرة في الحس اه قل على الجلال (قوله) قسط الواجب عليها وهو نصف الدية في اليد مثلا وذلك لان الحكم هنا منوط بالجملة بخلافه في الانسان فانه منوط بالافراد فوجب لمسا دارش كامل تامل اه شوبري وهذا التفسير صحيح في الا نامل لان المعتدان الاصبع الزائدة فيها حكومة مطلقا اه شيخنا ح ف عبارة شرح الروض فلما قسمت اصبع باربع انا مل مساوية ففي كل واحدة ربع العشرة كاصرح به الاصل ويقاس بهذه النسبة الزائدة على اربع وناقصة عن الثلاث به صرح الماوردي ثم قال قل لم يقسموا دية الاصابع عليها اذا زادت او نقصت كما في الا نامل بل اوجبوا في الاصبع الزائدة حكومة فقلنا الفرقان الزائدة من الاصابع متميزة ومن الا نامل غير متميزة انتهت بالحرف اه عش على مر و عبارة قل على المحل فان زادت الا نامل على الثلاث او نقصت عنها وزع عليها واجب الاصبع فلو كانت اربع انا مل للاصبع وجب في كل اتملة ربع العشرة الا ان علت زيادتها فيها حكومة بخلاف ما لو زادت الاصابع فانه يجب دية كاملة للاصبع الزائدة حيث لم تتميز زيادتها بقصر فاحش او انحراف مثلا والا فيها حكومة كما مر فلو كان لسة اصابع في يد وقال اهل الخبرة كلها اصلية او انتهت وجب فيها ستون بغير او ما في المنهج مرجوح او مؤول يعود الضمير فيه على الا نامل دون الاصابع فارجعه انتهت (قوله) وفي (حلتبها) أي قطعا أو اشلالا اه شرح مر (قوله) وفي (حلمة غير حاكمة) ولا يدخل فيها التدنوع من غير المزهول وهي ما حول اليهامن اللحم لانها عضوان بخلاف بقية ثدي المرأة مع حلتيهما اه شرح مر قال في الصحاح في فصل الثاء المثناة قال تلعب التدنوع بفتح اولها غير مهموز مثال الترفوة والعرقرة على فعلوه وهي مفروز الثدي فاذا ضمت هزمت وهي فعللة اه عش عليه (قوله) وخشي الذي في الزركشي ان فيه اقل الامر من دية الثدي والحكومة اه حميرة اه سم (قوله) وفي (كل من اثنين) أي مجموعهما الاكل واحدة منهما اذ نصف الدية وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا فلو اسقطا نصف فقطه كل لكان اولي و عبارة اصله وفي اثنين دية الخوف في شرح مر وفي كل نصفها (قوله) يقطع جلدتيهما هو قتل وجود الدية بتماهما فلو سلمنا وجبت ناقصة حكومة اه شيخنا و عبارة سم يشترط في وجوب الدية

(والين) وهما محل العقود (وشفرين) (٧٠) وهما حرفا فرج المرأة (وذكرولو له غير وعين وسلخ جلدان) لم يثبت بدله

و(ين) فيه حياة مستقرة
ثم مات بسبب من غير
الساح (كعدم أو منه
واختلفت الجنايتان حمدا
وغیره (دیه) لخبر عمرو
بذلك في الذكر والاثنين
رواه أبو داود وغيره قياسا
عليها في الباقي فان مات
بسبب من الساح ولم
تختلف الجنايتان حمدا
وغیره فالواجب دية النفس
وفي الذكر الاصل حكومة
وقولهم مات إلى آخره
أعم من قوله وحز غير الساح
رقبة (وحشفة كذكر)
فقيادته لأن معظم منافع
الذكر هو لذته المباشرة
تعلق بها فاعداها منه
تابع لها كالكف مع
الاصابع (وفي بعضها
قسطه منها) لأن الذكر
لأن الدية تكمل قطعها
فقطعت على أبعاضها فان
اختلف قطعها مجرى البول
فلا أكثر من قسط الدية
وحكومة فساد المجرى
ذكره في الروحه كاصلها
(كعوض مارون وحلته) فيه
قسطه منها لأن
الانف والندى

(فصل في موجب إزالة
المنافع) (تجب دية في)
إزالة (عقل) فربى
وهو ما يترب عليه التكليف
خبر البيرق بذلك نعمان

في الاثنين سقوط اليصنتين فجرد قطع جلدتي اليصنتين من غير سوط اليصنتين لا يوجب الدية وإنما فسر
المحل الاثنين بجلدتي اليصنتين لأنه أراد بيان المعنى القوي ولأن الغالب سقوط اليصنتين بقطع جلدتهما
أه مر انتهت (قوله والين) وتجب الدية بقطع الجنتين اثنتين بجنب سادة التاهر كاللايين قال في
التنبه قال ابن الرفعة وهذه المسئلة غير مذكورة في الكتب المشهورة قال الأذرى وعي غير يتردد ذكرها
المجراني في الشافعي أيضا أه شرح مر (قاعدة) كل مؤنت بالتام حكمه أن لا تحذف التام منه إذا نفي
كثير تاز وضاربتان لأنها لو حذفت التيس بثنائية المذكر ويستثنى من ذلك لفظان اليقو خصية فان أفضح
الفتين وأشهر ما أن تحذف منهما التام في الثنية يقال ألبان وخصيان وعلى ذلك بأنهم لم يقولوا في المرد إلى
وخصي فامن البس المذكر أه شوبرى (قوله وشفرين) أى قطعها أو اشلا وقوله وذكر أى قطعها
أو اشلا أه شرح مر (قوله حرفا فرج المرأة) ولا فرق بين البكر والتيب والمزينة والرقا والقتران
أه زى أه عش (قوله وعين) أى لأن العتصيف في القلب لا في نيس الذكر أه شيخنا أه سم (قوله
أن لم يثبت بدله) وإلا فلا شيء فيه كالافضاء وقلم غير منقورة ونفعا عدا ذلك من الأجرام تجب
الحكومة أو الارش أه حل (قوله مهمات) أى إن لم يمت أصلا بان عاش من غير جلد فدية للجلد
قالوت ليس بقيد تامل (قوله وحشفة كذكر) في الروض وشرفه قطع في الذكر أو فلفته منه حكومة
وكذا في قطع الاصل كاصرخ به الأصل فان اشله أو شقها لولا جمل منفعة فدية تجب أو تعدد بضره
الاجماع لا الاضطرار والانبساط لحكومة تجب لانه منفعة أباين والخلل في غيرهما مذكور في شرحه
فيما لو قطعه هل يجب القصاص كلاما طويلا أه سم على منبج الراسع وجوب القصاص أه عش على مر
(قوله فان اختلف قطعها) أى يقطع بعضها وبضها الخ انتهت (عامة)
على وجوب الدية الكاملة فليأمر من الأجرام إذا لم ينقص منها بعض لارش مقدور لم تسبق فيها جناية
والاحتم من الدية مقدار ما نقص وواجب الجناية السابقة أه من شرح مر والرشيدى عليه يبنى أنه إذا
ذهب من الجنى عليه أو نحوه ببعض جرم ولو باقة كاصبع ذهب من اليد حط ووجب ذلك الجزء من
الدية التي يضمن المصنوب وكذا إذا جنى على العضو جناية مضبوطة أو لا ثم جنى عليه ثانيا فيقطع عن
الجماع الثاني قدر ما وجب على الجاني الاول أه عش عليه

(فصل في موجب إزالة المنافع) وحل ما ذكره منها ثلاثة عشر أه أي فيها يذكر ممان حكم الافضاء
ومن الفرع الاق بعد هذا الفصل (قوله في إزالة العقل) سم بذلك لأنه يعقل صاحبه أى يمنعه عن ارتكاب
مالا يليق وعلة القلب على الراسع وله شعاع متصل بالدماغ وقيل علة الدماغ وعليه أبو حنيفة وجماعة
وقيل علة ما فوقه وما فوقه لا محل له قاله الامام أه قل على المحل (قوله) وهو ما يترب عليه التكليف
عبارة شرح مر والمراد بهما العلم بالمدرجات الضرورية الذي به التكليف انتهت وقوله والمراد به
هنا الخ فسر في نوافض الوضوء بأنه غيرة بيقم العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وعليه
فانظر السبب الداعي الى تفسيره هنا بالعلم دون الغيرة مع أن الظاهر أن الذي يزول إنما هو
الغيرة التي بيقمها العلم لانفسه أه عش عليه (قوله انتظر) أى فان عاد فهل تجب حكومة أو لا يجب
شيء فيه فنظروا كذا يقال في جميع المعاني الاتية ويبنى وجوب الحكومة لكن قضية ما كتبه سم على حجج
أن ظاهر كلامهم انتفاء ما ترتف فيه فليأمر اسعير يمكن أن يفصل يقال أن كان ذواله بلطمة أو نحوه
فلا شيء فيه بعد عوده لأن اللطمة بمجرد ما لا يجب فيها إلا التزيير وإن كان بجراحة وجبت الحكومة
للجراحة لا لزال العقل أه عش (قوله فان مات قبل العود) أى وقبل تمام المدع وجبت الدية بخلاف
من غير المتصور وفساد الميت حيث لا تجب الدية لأن من غير المتصور جرت العادة أى أطردت
بعودها بخلاف العقل أه حل (قوله كبصروهما) تنظير في وجوب الدية إذا مات الجنى عليه قبل عودهما
واظهر لم يخص هذه الثلاثة أى العقل والبصر والسمع بهذا الحكم دون بقية المعاني فانظر حكم مالو

رجى عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش إليها انتظر فان مات قبل العود وجبت الدية كبصروهما مات

قسطه والا لحكومة اما العقل المكتسب وهو ما به حسن التصرف فيه حكومة ولا يرادش على دية العقل ان زال بما لا ارش له كان ضرب براسه او لطمه (فان زال بما لا ارش) مقدروا غير مقدور (وجب مع دية) وان كان احدهما اكثر لانها جناية اطلقت منفعة ليست في عمل الجناية فكانت كالواضعه فذهب سمعه او بصره فلو قطع يديه ورجله فزال عقله ووجب ثلاث ديات او وضعت صدره فزال عقله فدية وحكومة (فان ادعى) وتى الجنى عليه (زواله) بالجناية وانكر الجاني (اخبر في غفلته) فان لم يتظلم قوله وفعله اعطى) الدية (بلا حلف) لان حلقه يثبت جنونه والمجنون لا يحلف فان اختلف جنون متظلم حلف ومن افاقته (والا) بان انتظما (حلف جان) فيصدق لاحتمال صدور المتظلم اتفاقا او جرميا على العادة والتصريح بهذا من زيادى والاخبار بان يكر ذلك الى ان يطلب فعل الظن صدقه او كذبه ولو اخذت دية العقل او غيره من بقية المساقى بمم حاد استردت (و) تجب دية (في) ازالة (سمع) لحزن السيق بذلك ولانه من المنافع المقصود

ما تال الجنى عليه قبل عود البطش أو الدس أو الذرق أو غير ما يأتي في مدة قدرها أهل الخبرة لعودها فان رجع اليهم في قدرها في سائر الماني كما سيذكر في السمع بقوله هو بجى مثله في توقع عود البصر وغيره تامل (قوله) وفي بعضه ان عرف قدره عطله قال الشيخ حمزة عذابه على تخرقه وقد منه المارودي قالوا إنما ينقص زمانه ان يمن بوما ويقتل بوما وعارة الروض وشرحه في ازالة بعضه بعض الدية بالسقطان الضبط زمان كالوكان يمن بوما ويقتل بوما أو غيره بان يتأهل صراب قوله وفعله المختل منها وتعرف النسبة بينهما ولا اى ان لم ينضب بان كان يفرغ أو يستوحش إذا خلا لحكومة اه اه سم (قوله) فيه حكومة) أى لما حدث من الدمش بعد ان ينظر من الغفلة بعد الفطنة ثم هذه الحكومة يجب ان تنقص عن دية النرى اه اه سم (قوله) كان ضرب براسه او لطمه) أى رما كن زواله بذلك لا لا كضربة بقل فزوالها موافقة قدر لاختيان معا فتامه اقول على المحل (قوله) أو غير مقدور) وحى الحكومة اه حل (قوله) وإن كان احدهما اكثر) انظر كيف يكون ارش ما لا مقدره اكبر من الدية مع قوله فيما ياتى ولا تبلغ حكومة ما لا مقدره دية نفس إلا ان يقال بصور ذلك بما إذا جنى عليه في مواضع متعددة وجمعت الحكومات فكانت اكثر من الدية ام شيئا (قوله) فدية وحكومة) أى تالم يجب ارش موضع لما مر من ان الارش خاص بموضحة الرأس والوجه اه سم (قوله) فان ادعى زواله الخ) عبارة شرح مردود على بينته للفعل إذا تصاح الدعوى من مجنون ولا تخاف من زواله او لطمه وحذف العلم به إذ من العلوم ان المجنون لا يصح منه ذلك بل من زواله فسقط القول بيمين الاول وخرج برأيه نقصه في حفظ مدعيه إذا لم يعلم الا انه اه وكلام الشارح يقتضى الثانى أى يقتضى انه مبنى للماعل وحذف العلم به الضمير في اعطى كره في ادعى وقوله بلا حلف أى الجنى عليه دليل قول الشارح لان حلقه يثبت جنونه او ما عدم حلف المدعى وهو الولي فظاهر لما ياتي من ان الانسان لا يستحق شيئا يمين غيره فهو فرض وحلف الولي لم عليه ان الجنى عليه يستحق يمينه وعبارته فيما ياتي في الدعوى والبيانات متناوشت حار لو ادعى ولو صرى او مجنون حقه على شخص فانكروا بكل حلف الولي وان ادعى ثبوته بمباشرة قسيه بل ينظر كاله لان اثبات الحق لغير الخاف بعيد انتهت (قوله) اخبر في غفلته) أى إن لم يكن به الحس فان كذبه لم تسمع دعواه كان كانت تلك الجناية لا زواله عادة تحمل على موافقة قدر كونه بقل خفيف اه شرح مرد (قوله) لان حلقه يثبت جنونه) ولا يقال يمينه تثبت عقله لكان صدورهما اتفاقا اقول على المحل (قوله) أو غيره من بقية المساقى) أى بخلاف سائر الاجرام لا تسقط ديتها بعودها الا من غير المتصور وبلغ المجلد إذا ثبت والافضاء إذا التعم اه مر اسم على حجر قياسه اسرف في غير المتصور من وجوب حكومة إذا بقي شين بعد عودها ان ان بقي شين بعد عود المجلد تجب حكومة اه س ل (قوله) استردت عل ذلك) بان ذهابها كان مظلونا فابى فعودها بان خلف الظن وقضيتها انما اخبر بذهابها بمصر لم تسترد لان عودها حيث ذممة جديدة فليراجع اه ع ش على مرد (قوله) وفي سمع) معطوف على قوله هو في عقله قوله مع اذنيه ديتان معطوف على الفاعل أى دية والتقدير وديتان مع اذنيه اه شيئا وعمل وجوب الدية في السمع حيث تحقق زواله فلو قال خير ان لطيفة السمع باقية ولكن ارتدت داخل الاذن وجب حكومة لادية إن لم يرج ثقته والا بان رجى في مدة يعيش اليها غالبا كما في نظاره وإن امكن الفرق بانه زال في تلك الالعه فلا شيء اه شرح مرد والسمع اشرف من البصر عند اكثر الفقهاء لانه يدرك به من الجهات وفي الضموم الظل ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقلب وبواسطة من ضياء او شعاع وتقدم ذكر السمع في الايات والاحاديث يقتضى افضليته وقال اكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لان السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك به الاجسام والالوان والحيات فلذا كانت تعلقات اكثر كان افضل اه س ل وعبارة شرح مرد والسمع اشرف الحواس حتى من البصر كما عليه اكثر العلماء إذ هو الدرك للشرع الذي به التكليف ولا به يدرك به من سائر

الجهات وفي كل الاحوال والصبر توقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع أوضاءه وما زعمه المتكلمون من افضلية على السمع انصراداً كما على الاصوات وذلك ليدرك الاجسام والالوان والهيئات مردود بان كرمه هذه التلغقات فرائد ما تدبره لا يعمل عليها الا ترى ان من جالس الاحم فكانت احواله حرجاً ملق وان تمتع نفسه بمثلقات بصره وأما الاصم في غاية السكاء والغمى والعمى الدقيق وان نقص عن درجة شدة الغيبوى انشئت وقوله لا يعمل عليها هذا منوع فانه يرتب على ادراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى البدنية المعجبية المتفاوتة وقد يكون نفس ادراكها طاعة كمشاهدة نحو السكبة المصحفة في فوائد الابصار مشاهداته تعالى في الاخرة أو في الدنيا ايضا كما قوله **﴿قوله﴾** لية المراج ولا أجل من ذلك فليتامل اسم على حج (اقول) ويرد بان ذلك كله انما يعتد به ويكرن انما يعتد به من قوة الرسول **﴿قوله﴾** ومعرفة الامور الشرعية المتفاوتة وذلك انما يعرف بالسمع اه ع ش عليه **﴿قوله﴾** في سمع كل من اذنيه الخ) أي لا تعدد السمع فانه واحد وانما التمدد في متفذه بخلاف ضوء البصر اذ تلك الطبقة متعددة وعلمها الحدة بل لان ضبط قصاته بالمتفذه اقرب منه بغيره اه شرح الروض اه سم **﴿قوله﴾** ولو ادعى زواله قائل ع الخ) ولا تسمع دعوى النفس متاوت في جميع ما يأتي الان عن المدي قدر النفس وطريقه ان يمين النيقن لعدم ذكر قدر ادل الامتحان على كثرته فيه فيظهر انه لا يجب له الا ما ذكره مالم يجد دعوى في الثاني ويطالبه اه شرح **﴿قوله﴾** حلف جان ان سمع به بان ولا يكتفيه ان لم يزل يفتن لان التنازع في ذهابه وبقائه لاني ذهابه بجنايته او جناية غيره (قائدة) الحواس الظاهرة خمس وكذا الباطنة وقد نظمها بعضهم فقال

خيال ثم وهم ثم فكره وذكر ثم حفظ فهي خمس وسمع ثم ابصار ثم حس وذوق ثم غماس خمس ليس لكن الباطنة اما اثنتا العلاسة لاهل السنة **﴿قوله﴾** ولو توقع عوده بعد مدة الخ) فان عاد فيها لم يجب الدية والاوجب وقوله اهل الخبرة أي اثان منهم اه من شرح مر وقوله والاوجب عاى وان لم يقدرها خير ان بان قال لا يعود او تردد في المودعه او قال لا يعتد به من غير تقدير عوده لكن يبق الكلام في جعل التجبير ما هو حق ولو فقد من عمل الجناية ووجد في غيره هل يجب قصدهما ام لا يفرق بين بعد المسافة وقربا في نظر الاقرب انهما ان كانا بمسافة القصير وجب على مريد اسقاط اضرار قصدهما والا فلا ويقال لا يتعد ذلك بمسافة لانه يزواله وجب الارش على الجاني فان احضره ما سقط الطلب عنه والا طواب لا تشتغل ذهنته بالارش ظاهر احتى يوجد ما يسقطه ولعل هذا الوجه اه ع ش عليه **﴿قوله﴾** أن لا يظن استرقاها (المر) أي الغالب وهو ستون سنة وكتب عليه معتد اه ع ش **﴿قوله﴾** وان نقص السمع الخ) عبارة الروض وشرحه وان ادعى زوال بعضه من الاذنين واحدهما وكذبه الجاني صدق المجنى عليه يمينه لانه لا يعرف الامنة وقسط واجب السمع على الزائل والباقي ان امكن والا فحكمه اه باختصار اه سم **﴿قوله﴾** انه كان يسمع من موضع كذا أي عرف منه ذلك قبل الجناية وقس عليه نظيره الا في كذا بخط شيخنا اه سم **﴿قوله﴾** في الثانية أي في الصورة الثانية وهي مالم نقص من احد سمع ش **﴿قوله﴾** لا باعتبار سمع قرنه) بفتح القاف وهو الموافق في السن راما بالسكر فهو الموافق في السجاعة اه شيخنا وفي المصباح يقال مر على قرنته مثل فاس اي على سنه وقال الاصمعي هو قرنه في السن أي مثله والقرن من بقاؤك في علم او قتال او غير ذلك والجمع اقران مثل حمل واحمال اه **﴿قوله﴾** كنهم وضوءه) أي فانها مثل السمع فيما ذكره من الاحكام الاربعة المذكورة فيه فيجب الدية في كل منها ولو ازيل على منها مع علمه وجب ديتن ولو ادعى زوال كل منها امتحن ولو نقص كل منهما وجب القسط وهذه الاربعة في الشئ مسلمة وان كان الشارح لم يذكر الثاني منها وهو انما يزال مع الانف وجب ديتن لكن الحكم مسلم لا تقدم من ان الشم ليس حالاً في جرم الانف فلا يدرج اجهه كالسمع والاذنين وغيره ملة بجنايات الضوء بل واحد منها لا يجه فيه وهو انه

دقة (وفي ازاله) مع اذنيه ديتن) لان السمع ليس في الاذنين كاسر (ولو ادعى) المجنى عليه (زواله) وانكر الجاني (فازعج لمباح) مثلاً (في غلة) كنهم (حلف جان) ان سمع به باق لاحتمال ان يكون انزعاجه اختافاً وذكر التحليف من زيادتي (والا) اي وان لم يزعج (فدفع) يحلف لاحتمال تجده (ويأخذية) ولا بد في امتناعه من تكرار ذلك الى ان يغاب على الظن صدقه أو كذبه ولو توقع عوده بعد مدة قدرها اهل الخبرة انتظر وشرط الامام أن لا يظن استرقاها العمر وأقره الشيخان ويحسم مثله في توقع عود البصر وغيره (وان نقص) السمع من الاذنين واحداهما (قسطه) أي النفس من الدية (ان معرف) قدره بان عرفه في الاولى انه كان يسمع من موضع كذا انصار يسمع من دونه وبان تخشى في الثانية العلية وحيط منتهى سمع الاخرى ثم يمكن فان كان التفاوت نصفاً وجب في الاولى نصف الدية وفي الثانية ربعها (والا) اي وان لم يعرف قدره بالنسبة (غكوفية باجتماعها) لا باعتبار سمع قرنه فلو قال انما اعلم قدر ما ذهب من سمى قال الماوردي صدق يمينه لانه لا يعرف الا من جهة (كشم) ففيه دية وفي ضم

زواله فان بسط للطبيب
وعبس للخبث حلف جان
والا فادفع واخذ دية وإن
نقص وعرف قدر الزائل
قسطه ولا لحكومة وذكر
حكم دعوى الزوال
والنقص فيه من زيادتي
(وضوء) فهو كالسمع
أيضا فيما مر (و) لكن
(لوقاعينه لم يرد) على
الدية دية أخرى بخلاف
ازالة الذئبة مع السمع لأمس
(وان ادعى زواله) أي
الصوم وانكر الجاني (سئل
أهل خبرة) فانهم إذا
أوقفوا الشخص في مقابلة
عين الشمس ونظروا في
عينه عرفوا ان الضوء
ذاهب أو قائم بخلاف
السمع لا يراجعون فيه اذا لا
طريق لهم إلى معرفته (ثم)
ان لم يوجد أهل خبرة أولم
بين لهم شيء (امتنع بتقريب
نحو عقرب) كخديعة من عينه
(بقتة) ونظر أبزج أم لا
فان أبزج حلف الجاني
والا فالجني عليه وتقييد
الامتحان بدم ظهور شيء
لهم هو ما حلف عليه البلقيني
ما في الروضة وأصلها اذ
فيما نقل السؤال عن نص
الام وجماعة والامتحان
عن جماعة ورد الامر إلى
خبرة الحاكم بينهما عن
المثولي والاصل جرى على
قول المثولي وطريق معرفة

إن زال مع البصر علمه وجب ديتان ولذلك استدرك به قال ولكن لو تقاضا عذبه لم يرد وقوله وإن ادعى
زواله سئل أهل الخبرة مسطوف على الاستدراك فهو استدراك ايضاعلى ما يقتضيه التشبيه من ان أهل
الخبرة لا يستلون في زواله كالأيستلون في الشم والسمع فاستدرك به وقال وإن ادعى زواله سئل
أهل الخبرة وقوله ثم امتحن الخ هذا وإن علم من التشبيه لكن اعاده ليفد الترتيب بينهما وبين سؤال
أهل الخبرة وقوله وذكر حكم الخ أي ذكر ما ذكر في ضمن التشبيه لانه كاتقديمه دماورا أربعة هذان
اثنا عشر ما هو قوله والنقص مسطوف على دعوى أي وذكر حكم النقص وقوله فيما مر أي من الامور
الاربعة وقوله بخلاف السمع لا يراجعون فهو مثله الشم في انهم لا يراجعون فيه كما في شرح مر
لانه ليس لهم طريق إلى معرفة ان كلا منهما باق او زائل وقوله ما في الروضة واصلها الذي فيها
كما ذكره بعد ثلاثة نقول والذي يحمل التقييد المذكور انما هو ثانيا وهو نقل الامتحان أي وقيد
بما إذا لم يتبين لاهل الخبرة شيء ولا فيقدم سؤالهم عليه أي على الامتحان واما النقل الاول
والثالث فلا يصح تقييدهما بما ذكر كما هو ظاهر جلي ولينظر ما وقع قوله إذ فيما نقل السؤال الخ
فان الظاهر ان يقتصر على الثاني فيقول اذ فيها نقل الامتحان عن جماعة وتسله ذكر الاول
والثالث زيادة فائدة وتوصلا لتبيينه على ما جرى عليه الاصل وهو النقل الثالث تأمل (قوله كل
منخر) يوزن مجلس نقب الانف وقد تكسر الميم اتباعا لكسرة الحاء كما قالوا امتحن وهما نادران لان فعل
ليس من المشهور اه مختار وفي القاموس انه يجوز فتحهما وضمهما ومنخر كصغور اه عرش على مر
(قوله وعبس للخبث) بالتشديد والتخفيف اه عرش على مر وفي المختار عبس الرجل كلعجوبابه
جلس وعبس وجهه مشدد للبالغة اه وفيه ايضا السكوح تكسر في عبوس وبابه خضع وفي المصباح
عبس الرجل عبوسا قطب وجهه فهو عبس من باب ضرب اه (قوله وعرف قدر الزائل الخ)
هكذا في المحلى وكتب شيخنا بهامشه ما نصه قال الزركشي ويمتنع عند التنازع بسداد حدى المخترن
كما تقدم في السمع اه ولو كان النقص منهما فان عرف قدره بان علمنا انه كان يشم من مسافة كذا
فصار يشم من نصفها وجب القسط وإلا لحكومة هذا من جملة مراد الشارح فيما يظهر اه سم
(قوله لم يرد على الدية) لكن لو قطع الحدقة مع ذلك وجب لها حكومة اه سم ولعل المراد منه
انه قلع اللحية التي تطبق عليها الاجفان اه عرش (قوله اذ لا طريق لهم في معرفة) ولا ينافي
ذلك ما مر من التعويل على اخبارهم ببقاء السمع في مفره وفي تقديرهم مدة لعوده لانه لا يلزم من
أن لهم طريقا إلى بقاءه الدال عليه نوع من الادراك أو عوده بعد زواله الدال عليه الامتحان أن لهم
طريقا إلى زواله بالكيفية اذ لا علامة عليه غير الامتحان فعمل به دون سؤالهم بخلاف البصر يعرف زواله
بسؤالهم وبالامتحان بل الاول اقوى اه شرح مر (قوله ثم ان لم يوجد أهل خبرة) أي بان فقدوا وانظر
ما ضابط التقدير من البلد فقط او من مسافة اقتصر او السوى وكيف الحال فيه نظر والا قرب الثاني
فليراجع اه عرش على مر (قوله فان أبزج حلف الجاني) أما قول أهل الخبرة فلا حاجة معه إلى تحليف قال في
شرح الروض وإذا روجع أهل الخبرة فشهدوا بذهاب البصر فلا حاجة إلى التحليف وتؤخذ الدية بخلاف
الامتحان لا بد من التحليف بعد ذكره في الاصل فرج بغير ان اعشاء او زمه نصف دية وفي الاعشى باقة
سما وباق الدية ومقتضى كلام التهذيب نصفها وان اعشاه أو خشفها أو حوله لحكومة كذا في الروض وفي
المبایة فرج يلو جنى على شخص نصرا اعش او اخش او حول لزمته حكومة وكذا صار اعشى خلافا
للسوى اذا لا اعشى كثيره او لو صار شخص الحدققان نقص ضوؤه حاله الا اكثر من قسط الذاهب ان
انضبط وحكومة اشخاصها والاحكومة اه سم (قوله الى خيرة الحاك بينهما) أي بين سؤال أهل الخبرة
والامتحان اه سم (قوله والاصل جرى على قول المثولي) أي وهو ضيف اه عرش (قوله وطريق معرفة
قدر النقص الخ) وباقي مثل ذلك في السمع وغيره لكنهم في السمع صرروه بان يحل على من يحمل وقدر يرفع

صوته من مسافة بعيدة بحيث لا يسمعه ثم يقربه شيئا فشيئا إلى ان يقول سمعته فيعلم وهذا اعطاء ماسر في
تصور البصر بمرأه والتباعد والاقبال فيعمل ان يتصور قط ويحتمل انه يتقيد هو او وجهه ويرى
بان البصر يحصل له تفرق وانتشار عند البعد فلا يتيقن اول رؤيته حينئذ فامر فيه بالقراب ولا يتيقن الرؤية
ويزول احتمال التفرق بخلاف السمع فانه اذا حصل فيه طنين امر بان يتابعه فيستصحب ذلك الطنين القاريه
فلا يضيغ منها فانيا بخلاف اذا قارع السمع او لا وضبط فانه يتيقن منها فمسلوا في كل منهما بالاحوط اه
شرح مر (قوله فيضبط ما بين المسافتين) فلو ابصر بالصحيحة من مائتي ذراع وبالعليلة من مائة ذراع
فوجهه النصف كافي اصل الروعة اه زى ولو انهم زيادة الصحيحة ونقص العلية اخبر في الصحيحة
بتغيير ثياب ذلك الشخص وبالاتقال لبقية الجهات فان تساوت الغايات فصادقوا والا فلا اه شرح مر
(قوله قال اهل الخبرة لا يعود) عبارة شرح مر وباتي مافي الامتحان وانتظار العود ما مر انتهت (قوله
وان لم يحسن صاحبه بعض حروف) كارت والتخ خلفة أو لآفة اه حل (قوله لا يجنابة) أى بان كان
عدم احسان البعض خفة أو باقة سماوية فتجب الدية بكالها حيث يقول كلام مفهوم وضمنه لا يمنع
كالم الدية كعصف البصر والبطل (قوله) ثلاث يتضاعف الفرم الخ) قضيت انه لا اثر لجنابة الحربى
لانها كالاتفة السماوية والاوجه عدم الفرق اه شرح مر اى بين الحربى وغيره ويؤخذ منه بالاولى ان
جنابة السيد على عبده كالحرى وكتب ايضا قوله الاوجه الخ لم يبين علة الاوجه وقياس نظاره من
ان الجنابة التمدد المضمونة كالاتفة اعتداد الاول كاهو مقتضى التعليل وعبارة حج وقضيت اى التعليل
بما ذكره الشارح انه لا اثر لجنابة الحربى وهو متجه وان قال الاذرى لاسببه كذلك اه ع شرح عليه
(قوله وتوزع الدية على ثمانية وعشرين حرفا عربية) وأسقطوا لتركبها من الالف واللام واعتبار
الماء ودى لها والتجاة للالف والمهزة مردود اما الاول فلذا كروا والثاني فلان الالف تطلق على اعم
من المهزة والالف الساكنة كاصحح بسببوه فاستغنوا بالمهزة عن الالف لاندر اجبا فبان كان الجنى
عاه من غير العرب وزعت على حروف لغته قلت واكثرت كاحد وعشرين في لغة واحد وثلاثين في أخرى
ولو تكلم بلغتين وزع على اكثرهما اه شرح مر وقوله وزع على اكثرهما ظاهره وان كانت الاقل
العربية وعبارة الشيخ عميرة ولو كان يحسن العربية وغيرهما وزع على العربية وقيل على اكثرهما حروفا
وقيل على اقلها اه ع شرحه (قوله عربية) احترز من اعن غيرهما فان كانت لغته غير ما وزع على حروف
لغته وان كانت اكثر ولو اذهب له حرفا فماده حروف لم يكن يحسنها وجب المذهب قسطن من الحروف
التي يحسنها قبل الجنابة ولو قطع نصف لانه فذهب نصف كلامه فاقص من الجنابة فلم يذهب الا ربع
كلامه فلم يجزى عليه ربع الدية ليم حقه فاذا اقص منه فذهب ثلاثة ارباع كلامه لم يلزمه شيء لان
سراية القصاص مبدرة اه حل (قوله ربع سبعا) اى لانه اذا نسب الحرف للثمانية والعشرين
حرفا كان ربع سبعا وعبارة حل وربع السبع ثلاثة ابرة واربعة اسباع بهيم السكامل ويؤخذ
لفظه بالنسبة انتهت (قوله ولو قطع نصف لسانه الخ) قال الباقى اطلاق ذهاب ربع الكلام
ونصفه مجاز والمراد ربع احرف كلامه أو نصف احرف كلامه لان الكلام الذى هو اللفظ
المفيد فائدة يحسن السكوت عليها لا توزع عليه وإنما التوزيع على حروف الهجاء وتبع المصنف
كثيره في هذه العبارة الشافعى والاصحاب ونهت على ذلك ثلاث يفهم منها غير المقصود اه شوبرى
(قوله اعتبارا باكثر الامرين الخ) اذ لو انفرد لكان ذلك واجبه فدخل فيه الاقل ومن ثم اتجه
دخول المساوى فيما لو قطع النصف فذهب النصف ولو قطع بعض لسانه فذهب كلامه وجبت الدية
لانها اذا وجبت بذهاى بلا قطع فع القطع بالاولى اه شرح مر (قوله المضمون كل منها بالدية) ظاهر
هذا التعليل ان لسان الاخرس قديمه والارجح ان فيه حكمة لان التلف هو المعتبر بدل على هذا انه لو قطع
بعض لسانه ولم يذهب شيء من كلامه لا يجب قسطن من الدية وإنما يجب الحكومة على الاصح ثلاثا

يراه فيضبط ما بين المسافتين
ويجب قسطن من الدية
(و) تجب دية (في) إزالة
(كلام) قال اهل الخبرة
لا يعود (وان لم يحسن)
صاحبه (بعض حروف)
لأنه من المنافع المقصودة
(لا) ان كان عدم احسانه
لذلك (يجنابة) فلا دية فيه
لثلاث يتضاعف الفرم في
القدر الذى ازاله الجنابة
الاول (وتوزع) الدية
(على) ثمانية وعشرين حرفا
عربية (في) إزالة (بعضها)
قسطن (متناهي) إزالة نصفها
نصف الدية وفي كل حرف
ربع سبعا لان الكلام
يتركب من جميعها هذان
يقى في الباقي كلام مفهوم
والاوجب كالم الدية لان
منفعة الكلام قد فانت
(ولو قطع نصف لسانه
فزال ربع كلامه أو عكس)
أى قطع ربع لسانه فزال
نصف كلامه (فذهب دية)
اعتبارا باكثر الامرين
المضمون كل منها بالدية
ولو قطع النصف فزال
النصف فنصف دية وهو
ظاهر (و) تجب دية (في)
إزالة (صوت) مع بقاء
اللسان على اعتدال التمسكه
من التصطيق والتردد لغير
زيد بن أسلم بذلك رواه

تذهب الجناية هدراً ولو قطع طرف لسانه فذهب الكلام عنه لزمته دية كاملة اعتباراً بالقطع وإنما وجب النصف فيما إذا قطع طرف اللسان فذهب ربع الكلام لأن الجناية على النصف الجرمي قد محقت وقاعدة الاجرام ذات المنافع ان ينقطع على نسبتها فخرجنا لهذا الاحوال اه
 سـ ل وشورى وفي قول على الجلال مانصه قوله المضمون كل منهما بالدية اى السلام واللسان بوصف النطق فيه فلا يخالف ماسـ من أن في لسان الآخرس حكومة ولذلك لو ذهب نصف كلامه بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر وجبت عليه دية كاملة اه وصورة وجوب الدية في اللسان وحده ما لو قطع لسان طفل على ما تقدم (قوله بان عجز عن التقطيع والترديد) التقطيع هو إخراج الحروف من غارجه والترديد تكريرها اه شيخنا وعبارة عـش على مر لمل المراد بالتقطيع تميز بعض الحروف المختلفة عن بعض والترديد الرجوع للحروف الاول بان ينطق به ثانياً كما ينطق به اولاً انتهت (قوله وفي إزالة ذوق الخ) بان لا يفرق بين حلو وحامض وسرم والح عذب وعند اختلاف الجاني والمجني عليه في ذهابه يتحقق بالاشياء الحساسة كمر وسامض بان يلتصقها غيره له في غفلته فان لم يمس صدق يمينه وإلا فالجاني يمينه ولو ابطال معه نطقه او حركة لسانه السابقة فديتان كما قاله جمع بناء على أن الذوق في طرف اللسان لا في اللسان لأنه قد يبقى مع قطعه حيث لم يستاصل قطع عصبه اما على المشهور وبه جزم الزايفي في موضع انه في طرف اللسان فلا يجب الادية واحدة للسان كالمقطع فذهب نطقه لأنه منه كالبلطش من اليد كاسـ اه شرح مر وقوله فديتان كما قاله جمع الخ صرح بهذا السياقان وجوب الديتين ضعيف كما يعلـ بأمـه لكن في حاشية الشيخ أنه هو المعتد فليجمع اه رشدي والذوق عند الحكماء قوة منبهة في العصب المفروش على جرم اللسان تدركها الطعوم بمخالطة لعاب اللسان بالطعوم ووصولها للعصب وعدها للسنن الادراك المذكور بمثابة القوة تعالى اهـ زى (قوله وتدركه حلاوة وحوضة الخ) ولم ينظر الزيادة بعض الاطباء عليها ثلاثة لدخولها فيها كالحرق مع المرارة والفوصة مع الحوضة لأن الطب يشهد بأنها توابع وإذا أخذت دية المتبوع دخل التابع تحتها اه شرح مر (قوله وفي إزالة الغضغض الخ) بان ينحى على اسنانه فتخدر وتبطل صلاحيتها للضغ اوبان يتصلب فمرس العينين فتتفتح حركتهما مجتاً وذهاباً لانه المنفعة العظمى للسان وفيها الدية فكذا منعتها كالبرص مع العين والبلش مع اليد فانقص لحكومة اه شرح مر وفي المصباح منعت الطعام مضماً من بابي نفع وقتل عكسته والمضغ مثل سلام ما يمسح والمضغعة بالضم ما يبق في الثمر ما يمسح اهـ (قوله وفيها الدية) أى في الانسان ديتها لادية النفس فلا اعتراض وقوله كالبرص مع العينين اى ان المنفعة العظمى للعينين هي البصر وليس المراد ان العينين فيهما الدية لما مر من ان معنى الاعمال ليس فيهما الدية اه شـورى فاندفع اعتراض الزايدى بقوله هذا التعليل إنما يجعله المرجوح في واحب الانسان وهو دية النفس بازائها كلها لاعل الراجح وهو ان الواجب في كل نصف عشر دية المجني عليه لانها دية الاعتراض تريد مجموعها على دية النفس اهـ (قوله بكسر صلب) يوم كاصله الى ان في الصلب خاصة وقد نازع الامام في ذلك وقال الوجه عندى انه ليس لشي محل مخصوص من البدن وإنما هو مادة ترسلها الطبيعة من الغذاء الصحيح بالحلو والدم ثم اوعية الى في الحصى وما يتصل بها اه عميرة ولو قطع خصيله فزاله يـلـه يـلـه مديتان اهمـ (قوله وقوة امـاء) يبنى ان يكون المراد بقوة الامـاء القوة قال او دعاه الله فيـه الى هي منئذ تحصيل النى والظاهر أن من لازم ابطالها عدم نزوله واما لو لم تؤثر الجناية إلا بمجرد انسداد مخرج النى فينبغي ان تجب حكومة كالمزجى على اذنه فيزول السمع لكن انسداد المنفذ تامل اهمـ (قوله وقوة احبال) يتصور ذلك بالجناية على الحصىتين لما يقال ان النى ينقطع فيها اه عميرة اهـ سم وعبارة سـ ل وصرح في البسيط بان قوة الاحبال هي قوة الامـاء وغلز افنى تغار مفاصل بكل منها والمراد من ابطال قوة الامـاء ابطال قوة دفعه الى خارج مع وجوده في محل كما صرح به صاحب التحجيز انتهت (قوله وفي افضائها) اقتصار

باق عجز عن التقطيع والترديد (فديتان) لهما منفعتان مقصودتان في كل منهما دية (و) تجب دية (في) إزالة (ذوق) كثيره من الحواس (وتدرك به حلاوة وحوضة ومرارة وملوحة وعذوبة وتوزع) الدية (عليه) فاذا زال إدراك واحدة منهن وجب خمس الدية (فانقص) الادراك عن اكمال الطعوم (فكمسح) في نقصه فان عرف قدره فقسطه من الدية وإلا لحكومة وذكر حكمه عند معرفة قدره من زيادتي (و) تجب دية (في) ازالة (مضغ) لانه المنفعة العظمى للسان وفيها الدية فكذا منعتها كالبرص مع العينين فان نقص لحكمه ماسـ (و) في ازالة لثة (ججاج) بكسر صلب ولومع بقاء المخوسامة الذكر (وقوة امـاء و) قوة (جل) وقوة احبال لانها من المنافع المقصودة ولو انكر الجاني زوال لذة الجماع صدق المجني عليه يمينه لانه لا يعرف إلا امته (و) في افضائها) أى المرأته زوج أو غيره بوطء أو بغيره

(وهو رفع ما بين قبل ودير) فان لم يستمسك الفاعل بحكومة مع الدية وقيل هو رفع ما بين مدخل ذكر وخرج يول وهو ما جزم به في الروضة
كاصلا في باب خيار النكاح فان لم يستمسك (٧٦) البول بحكومة مع الدية فقل التفسير الاول في الثاني حكومة وعلى الثاني

بالعكس وقال الماوردي وعلى الثاني تجب الدية في الاول من باب اولي وعلى الاول تجب في الثاني حكومة ومحض المتولى أن كلا منهما افشاء موجب للدية لأن التمتع بمثل بكل منهما ولأن كلاهما يمنع امساك الخارج من أجد السيلين فلو أزال الحازن لزمه ديتان وخرج بافائها افشاء الخئي ففيه حكومة لادية (فان لم يمكن وطء الابه) أى بالافشاء (فليس لزوج وطؤها) لافشاءه إلى الافشاء المحرم ولا يلزمها تمكينه (ولو أزال) الزوج (بكراتها) ولو بلا ذكر (فلا شيء) عليه لانه مستحق لازالتها وان اخطأ طريق الاستيفاء بخشية او نحوها (او) ازالها (غيره) بغير ذكر لحكومة) نعم ان ازالها بكر وجب القود (اوبه) أى بذكر (وعذرت) بشبهة منها أو نحوها كآكره أو جنون (فهر مثل نيبا وحكومة) فان كان زنا بطاوعتها وهى حرة فهر (و) تجب دية (في) ازالة (بطش و) ازالة (مضى) بان ضرب يديه

فزال بطشه واصله فالامشيه لانهما من المتاع المقصودة (وتقص كل) منهما (ك) نقص (سم) فهاير فهو في تعيرى بما ذكر زياد الجلال على قوله وفي نقصا بحكومة كما علم عامر (ولو كسر صلبه فالامشيه وجماعه او) مشيه (ومتيه فديتان) لأن كلاهما مضمون بدية عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (فرع) في اجتماع جنايات على اطراف ولطائف في شخص واسدلو (فعل ما يوجب ديات) من ازالة اطراف ولطائف

(فاتمته) سراية (أوحزه الجاني قبل اندمال) من فعله (واقعد الحز (VV) والموجب عمداً أو غيره) من خطأ

أوشبه عمد (فدية) للنفس
ويدخل فيها ماعداها من
الموجبات لأنه صار نفساً
ودية للنفس في صورة الجز
وجبت قبل استقرار بدل
ماعدا النفس فيدخل فيها
بدله كالسراية وقولي منه
أولى من قوله سراية لا قادمه
أنه لو مات من بعضه بعد
اندمال البعض الآخر
لا يدخل موجه في الدية
وخرج بما بعده ما لجزه
غير الجاني أو جزه الجاني
لكن بعد الاندمال أو قبله
واختلف الجز والموجب
إن جزه عمد أو كان الموجب
خطأ أو شبه عمد أو عكسه
أو جزه خطأ وكان الموجب
شبه عمد أو عكسه فلا يدخل
ماعدا النفس فيها لا اختلاف
الفاعل في الأولى والحكم في
الثالثة واستقرار بدل ماعدا
النفس قبل وجوب دينها
في الثانية

الجلال (قوله فسات منه) أي من جميعه أي جميع ما يوجب ديات كافي شرحه وعبارة تآزل طر فاكاذين
ويدين ورجلين ولطائف كقول وسع وشم فلتسراية من جميعها كإباصله وأواماليه بالفاء فلا اعتراض
عليه فدية وتخرج بجميعها اندمال بعضها فلا يدخل وأجبه فدية النفس اه قال الرشدي قوله من جميعها
يعني مات قبل اندمال شيء منها وإن كان الموت إنما ينسب لبعضها بدليل المصنوع الاتي وصرح بهذا
والله في حواشي شرح الروض اه (قوله قبل اندمال من فضله) انظر ما معني الاندمال في اللطائف وكذا
السراية منها اه رشدي (قوله لا فادته) أي تغيير المتن فيحدث قوله فسات منه معناه ان مات قبل اندمال
شيء اه شيخنا (قوله) وخرج مما بعده اه قال المراق مقتضى عبارة المنهاج وغيره انه لو مات بسقوط
من سطح مثلا تجب الديات كلها لانه جعل المولود على التداخل على الموت بالسراية او الحرق قبل الاندمال
وهذا هو الذي أفتى به البلقيني وفرق بينه وبين اعتبار التبرع في المرض المخوف إذا مات من الثلث ولو
مات من سطح ونحوه لان التبرع صدر عند الخوف فيستمر حكمه قال ولهم من تعرض لذلك اه ويمكن
ان يقال لاحاجة إلى الفرق لانه مما اتاه استمر في الوصي حكم ما وقع كذلك في الجناية لان تلك الجنايات
او جبت ديات فاذا لم تسقط قد استمر حكمها فلينال اه سم (قوله) وأقبله واختلف الخزو والموجب اه
ذكر في هذا المحترز صور تأمل (قوله) واختلف الخزو والموجب بق ما اذا اختلف الخزو وموجب
البعض فما ذكر واتفق مع موجب البعض الاخر فيما ذكر وظاهر انه يدخل في دية النفس ما اتفق موجه
مع الخز فيما ذكر دون ما اختلفا اه سم

فصل في الجنابة (الخ) أي فوجب الجنابة التي لا تقدر فيها الخ أو تأخير هذا الفصل إلى هنا أولى من تقديم الغزالي له أول الباب اه شرح مر ووجه الأولوية أن الحكومة يعتبر فيها نسبتها إلى دية النفس أو ارش الجنابة على عتو فيه المقدر وذلك فرع معرفة قتاله مقدروا لا مقدروا ومعرفة ما يجب في ذلك اه عش عليه (قوله تجب حكومة الخ) سميت حكومة لتوقف استقرار امرها على حكم حاكم أو محكم بشرطه ومن ثم لم اجتهد فيها غير لم يستمر اه شرح مر وقوله على حكم حاكم أي بذلك لانها تخضع إلى فرض الحر رقيا بصفاته وتعتبر قيمته ثم ينظر لمقدار النقص ويؤخذ بنسبتها إلى الدية وهذا إنما يستقر بعد معرفة المقومين وقوله أو محكم بشرطه وهو كونه مجتهدا أو قفد القاضي ولو قاضي ضرورة اه عش عليه وفي قل على الجلال قوله تجب الحكومة الخ سميت بذلك لتوقفها على حاكم أو محكم حتى ولو وقعت باجتهاد غيرهما ثم تعتبر كذا قالوه وفيه نظر لانه يبعد أن يقال بعدم وقوعها على الموقع لدفعها الجاني أو اخذها المجني عليه منه بلا حاكم على أن قد دخول الحاكم فيها نظرا لأن المعتبر فيها النسبة التي مرجعها إلى اهل الخبرة لا إلى الحاكم نعم توقف ما لا نسبة فيه على الحاكم ظاهر كإساق في نحو اغتلاظ طرفان وإذا لم يوجد نفس فراجع اه (قوله فيها لا مقدر فيه) ما واقعة على جرح أو نحوه وقوله لما لا مقدر فيه بيان لما كأفاده الشديدي والقاء بقوله فيه تعليلية كما يفيد شرح مر (قوله فيا يوجب مالا) احتز به عما يوجب تمررا كإزالة شعر لاجمال فيه كإدراعاة أوبه جمال ولم يفسد منه كالحية فإن أفسده فالارش لا يقال إزالة الحية المرأة جمال فيقتضي إلا لا حكمه لما لا تقول لحيه المرأة تكون جمالا في عبيد يزين بها الجنس العلية فيه جمال فاعتبر في لحيه المرأة بخلاف شعر الإبط ونحوه فلا يكون جمالا أصلا بل الجلال إزالته لكل أحد اه س ل ملخصا ولا يجب في الشعور قود لعدم اضطباطها اه شرح مر وقوله كما مر أي في قول المتن وفي الشجاج قيل موضحة أن عرفت نسبتها منها الأكثر من حكومة وقسط من الموضحة تامل (قوله وهي جزء) أي من عين الدية وإن كان التوفيم يصح بكل من التقنو الا بل اه من شرح مر وعش عليه (قوله نسبة ما تنقص) بفتح التاء كاحتبطه بالتم اه شوبري (قوله بعد البره) ظرف لقيمتها والظاهر انه لا حاجة له لأن المدار على قيمته سلميا من الجرح نعم التوفيم إنما يكون بعد الاندمال وعارة شرح مر إنما يقوم المجني عليه لمرة الحكومة بعد الاندمال إذ

نقص) بالجناية (من قيمته) إليها (بعد الرد بفرضه رقيقا

بصفاته التي هو عليها إذا لم لا قيمة له (٧٨) فلو كانت قيمته بلا جنابة عشرة وبها تسعة انقص العشر فيجب عشر الدية وتقدر

لحياة امرأة اذ انزلت فسد منتها
لحياة عبد كبير يتزين بها فان
لم يبق بعد البرء (نقص)
لا فيه ولا في قيمته (اعتبر
اقرب نقص) فيه من حالات
نقص قيمته (الى البرء) فان
لم ينقص إلا حال سيلان
الدم ارتقينا اليه واعتبرنا
القيمة والجراحة سائلة فان
لم ينقص اصلا قليل يعزر
فقط الحاقا للجرح بالعلم
والضرب للضرورة وقيل
يفرض القاضي شيئا باجتهاده
ورجحه الباقين (ولا تبلغ
حكموماله) (ارش) (مقدر)
كيدور رجل (مقدره) لثلا
نكون الجنابة على العضو
مع بقائه مضمومة بما ضمن
به العضو نفسه فتقص
حكومة الائمة بجرحها او
قطع ظفرها عن ديتها
وحكومة جرح الاصبع
بطوله عن ديتها (ولا تبلغ
حكومة (مالا) (مقدر له)
كفخذو عدد (دية نفس)
وان بلغت ارش عضو مقدر
اوزادت عليه (ار) دية
(متبوعه) كان قطع كفا بلا
اصابع فلا تبلغ حكومتها
دية الاصابع (فان بلغت)
شيئان من الثلاث المذكورات
(نقص قاض شيئا) منه
(باجتهاده) لثلا يلزم المحذور
الباقي وذكر هذا في الثانية
مع ذكر الثالثة من زيادتي
قال الامام ولا يكتفى بنقص
اقل متمول وكلام الماوردي

الجنابة قبل الاندمال قد تسمى إلى النفس انتهت عبارة سم قوله بعد البرء بان يقوم بعد برئته سلما
ثم يقوم وبه اثرها وينظر إلى التفاوت بينهما اذ شرح الروض انتهت ويتمثل في قوله ثم يقوم وبه
اثرها فان كان المراد انه يقوم بوصف كونه مجنبا عليه بقدرى من الجنابة كاهو المتبادر من قول المتن فان
لم يبق نقص الخ كان فيه اجحافا بالمجنى عليه إذ انقص في هذه الحالة ان وجد يكون قليلا جدا وكيف ترك
حالة سيلان الدم مثلا بالعلم وينظر لحالة الاندمال والبرء وان كان المراد انه يقوم بوصف كونه مجنبا
عليه لم يرد بل جراحاته سائلة لم تنته مع قول المتن فان لم يبق نقص الخ فليتمثل وفي قول على الجلال قوله
ويقوم بعد اندماله اى إلا ان مات المجروح بغير السرارة او دام الجرح بلا برء فيقوم قبل اندماله اه
(قوله) فلو كانت قيمته الخ) والتقويم في الخريكون بالآل والتقد فكل منهما جائز لانه يوصل إلى
الغرض اما القن فالواجب في حكمته التقطع وكذا التقويم لان القيمة فيه كالدية اه شرح مر
(قوله) وتقدر لحية امرأة الخ) فالماخوذ إنما هو في مقابلة فساد الميت لا في مقابلة إزالة الشعر لانه
لو ازال لحية رجل ولم يفسد الميت لا يجب شيء إلا التعزير لان الشعور لم يقدرها لها شيئا مثل
الجراحات وايضا تقدم انه لو قطع من غير مشغور ولم يفسد منتها لا يجب فيها شيء فهذا اولها شيخنا
عزى (قوله) فان لم يبق نقص الخ) عبارة شرح الروض وإن لم ينقص بالجرح بعد اندماله شيء من
منفتمته او جمال او قيمة كقطع من اوصاع زيادة فاقرب نقص إلى الاندمال يعتبر انتهت وهي كجوارحه
هنا فبعد انه لو نقص الجمال دون القيمة لا يعتبر اقرب نقص فانظر ماذا يعتبر فليتمثل ولعله كما في
قوله فان لم ينقص اصلا اه سم (قوله) اعتبر اقرب نقص) اى اقرب وقت يوجد فيه نقص قبل
وقت الاندمال اليه وهكذا إلى حال سيلان الجراحات فان لم يرد نقص اصلا فرض القاضي حكومة
باجتهاده على المعتد (بنيته) إذا فرض القاضي حكومة فخص لم تصر حكما لازما في كل شخص
لاختلاف احوال الجراحات وبذلك فارق نظيره في جزاء الصبي اه قل على الجلال (قوله) بطوله (قديه)
لا تاملو لم يكن كذلك كان في انملة واحدة مثلا لحكومة شرطها ان تنقص عن دية الائمة اه عر على
مر (قوله) ولا تبلغ حكومة مالا مقدره دية نفس) فيه ان هذا لا يتصور لما تقدم في تعريف الحكومة من
انها جزء من الدية فلا يمكن بلوغها اما هو به تعلم ما في قوله من الثلاث وفي قل على الجلال قوله ولا تبلغ دية
نفس هذا محال لما تقدم من اعتبار النسبة اه في سم قوله ولا تبلغ حكومة الخ فيه بحث لان الحكومة مثل
نسبة نقص القيمة من الدية فن لا زما نقصا عن الدية فاي حاجة لقوله ولا تبلغ الخ الجواب ان غرضهم
من هذا الكلام الاشارة إلى انه لا يشترط نقصا عن ارش عضو مقدر بل يجوز ان تبلغه تزيد عليه واليه
اشار الشارح بقوله كثير فكانهم قالوا حكومة مالا مقدره لا يشترط نقصا عن ارش المقدر كافي حكومة
المقدر فقام له فانه دقيق مليح اه سم وفي عر ماضيه وبلوغ الحكومة دية نفس مشكل لما مر من ان
الحكومة جزء من الدية كنسبة ما نقص الميب من قيمة البهالو كان سلما فاذا جنى على مالا مقدره قدر
سلما من تلك الجراحة ومجروحا ووجب في مقابقتها جزء من دية وبهذا التصور لا يتصور بلوغ
الحكومة على مالا مقدره دية نفس فكان الاتق اسقاط الثانية اه (قوله) فان بلغت شيئا من الثلاث
الخ) من المعلوم ان حكومة مالا تقدر فيه كفخذ وساعد لا تبلغ دية نفس وظاهر قوله فان بلغت شيئا
من الثلاث الخ انها تبلغها تأمل اه سل (قوله) قال الامام ولا يكتفى الخ) عبارة شرح مر نقص القاضي
منه باجتهاده أكثر من اقل متمول فلا يكتفى اقل متمول خلافا للماوردي وابن الرضا إذ اقله غير
منظور اليه لوقوع الساعية والتعازيل بعاداة انتهت وقوله أكثر من اقل متمول اى ماله وقع كربعه وغيره
مثلا اه عر على (قوله) (المقدر) مبتدأ لقوله كوضحة محال او نمت وقوله يتبعه الشين خبر قوله
حو اليه نعمت الشين وحوال منه الضمير يرجع للمقدر اى حالة كون الشين حوالى المقدر مثل المقدر مالا
مقدر له ولكن عرفت نسبت من مقدر كئلا حجة فيها هو منصفه فت نسبها فاقبغ الارش الواجب فيها

حواله) ولا يفرد بمحكمه لانما استوعب جميع موضعه بالايضاح لم يلزمه إلا ارش موضحة (٧٩) نعم إن تعدى شيئا القفا مثلا فني استباحه وجان صحيح منها البارزى علم استباحه فهو مستقي من الاستباح كاستيقه ما لو اوضح جنيته فزال حاجبه فان عليه الاكثر

من ارش موضحة وحكمة
الشين وازالة الحاجب قاله
المثولي اقره الشيخان اما
مالا يقتدر ارش فيفرد الشين
حواله بمحكمه لضعف
الحكومة عن الاستباح
بخلاف الدية وتقدم في
التيمم تفسير الشين (وفي)
اتلاف (تسريق) ولو
مدبرا ومكاتب وام ولد
(قمت) وان زادت على دية
الحرك كاستر الاموال
المتلفة (و) في اتلاف
(غيرها) اي غير نفسه
من الاطراف والطلائف
(ما نقص) من قيمته سليما
(ان لم يتقدر) ذلك الغير
(في حر) نعم إن كان
اكثر من ارش متبوعه
او مثله لم يجب بل يلزم
القاضي حكومة باجتناده
لثلاث يلزم المخذور السابق
في الحر نقله البلقيني عن
المثولي وقال هو تفصيل
لا بد منه واطلاق من اطلق
يعمل عليه (ولا) اي من
تقدر في الحر كوضحة
(فنسبت) اي فوجب مثل
نسبت من الدية (من قيمته
فني) قطع بده نصف قيمته
كما يجب فيها من الحر نصف
دته وفي قطع (ذكره
واثنيه قيمته) كما يجب
فيها من الحر ديتان

الشين حوالها اصل (قوله حواله) أي في حواله أي جهاته وقد تقدم في التيمم انه جمع حول بمعنى جهة
على غير قياس وان كان على صورة التثنية (قوله من ارش موضحة) هذا احد الاسمين وقوله وحكمة مع الشين
وإزالة الحاجب هذا هو الامر الثاني أي من الحكومة الكاشفة لمجموع الشين وإزالة الحاجب فيقابل
بينهما بين ارش الموضحة وفقد على الجلال لقوله لا يفرد بمحكمه الخ أي ان اتحد المحل والإكراه فحضر اس
تعدى شيئا إلى القفا فلا يتبع ويفرد بمحكمه على المتعدى ولو اوضح جنيته فزال حاجبه وجب الاكثر من
امور ثلاثة ارش الموضحة وحكمة الشين وحكومة الحاجب قيل وهذا مستقي بما تقدم اه (قوله) وقره
الشيخان (اقول وجه استناد ذلك انه كان قد اس ما تقرر وجوب الارش مطلقا دون شيء آخر وإن زادت
الحكومة عليه تامل اه سم (قوله فيفرد الشين حواله الخ) ففي حكومة الجرح بقدر سبب ما جرح ما بدون
الشين ثم جرحا بمؤخرهما بينهما فذه حكومة الجرح وفي حكومة الشين يفرد جرحا بدون الشين ثم
جرحا بمؤخرهما بينهما فذه حكومة الشين ولو عفا عن احدهما بقيت الاخرى ويجوز بلوغ مجموعهما
دية النفس اهل وفي شرحه مثله ثم قال وقائمة بإيجاب حكومتين لذلك انه لو عفا عن احدهما لم
تسقط الاخرى وانه يجوز بلوغ مجموعهما دية اذا لوجب قصمه عنها كل منهما على انفراد لا لمجموعهما فلا
اشكال في ذلك حكما ولا تصوير اه (قوله وفي اتلاف تسريق الخ) ذكره بعد الحكومة لا لاشراكها في
الامر التقديري قال الاصحاب العبد اصل للحر في العبد في التقدير واعلان الجناية على
الريق ان كانت مع اثبات بدعيه قد ساقف يانها في العصب وإن كانت لا مع ذلك فهو المذكور هنا ه عميرة
اه سم (قوله نفس رقيق) خرج بالريق المبعض في طرفه نصف ما في طرف الحر ونصف ما في طرف
الغن في يدورع الدية وربع القيمة وفي اصبه نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا القياس فما
زاد من الجرح اقل نقص ذكره الماوردي وسكت عن حكم غير المقدور ويتجه ان يقدر كل حر اثم قنار ينظر
واجب ذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحر قنار ينظر ما نقصه الجرح من قيمته ثم يوزع كل منهما على ما فيه من
الرق والحرية فلو وجب بالتقدير الاول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حر نصف عشر
الدية ونصف ربع القيمة اه شرح مر (قوله ما نقص من قيمته سليما) وقياس ما تقدم في الحر ان الرقيق
لا يقوم ايضا لا بعد البر لا نه قبله فحيث حمل السراية إلى النفس (قوله نعم إن كان أكثر من ارش متبوعه) كان
قطع كفا بلا اصابع وكان ما نقص من قيمته بسبب قطعها أكثر من نصف قيمته أو مثله (قوله واطلاق من
اطلق يحمل عليه) عبارة شرح مر وما نقله البلقيني عن المثولي من انه لو كان أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب
كله بل يلزم الحاكم شيئا باجتناده لثلاث يلزم المخذور الماروقال انه تفصيل لا بد منه وان اطلاق من اطلق
محول عليه غير متجه اذا نظر في القن اصله الى نقص القيمة حتى في المقدور على قول فلي نظر وافي غيره لتبعيته
ولم يلزم عليه الفساد الذي في الحر اه ومثل في حج (قوله فنسبته من قيمته) فلو كان تحت يد غاصب قطع
يده وجب اكثر الامرين من التسبب ونقص القيمة اه عميرة اه سم (قوله نعم لو حتى عليه اثنان الخ)
استدراك على قوله والافقبت من قيمته والعرض من الاستدراك ان على ما سبق ان اتحد الجناية
او تعدد بعد ائتمال الاولى اهل وعادة الرشيدي قوله نعم لو جني عليه اثنان الخ هذا مستقي من اصل
المسئلة من خصوص قطع الذكر والاثنين فكان الاولى تقديمه عليه انتهت (قوله لزمه نصف ما وجب على
الاول) اي ولا يلزمه ارش المقدور بالنسبة للقيمة هذا عط الاستدراك قوله الاربعات اي التي هي
نصف قيمته وقت جنايته اي الثاني وقوله لم تستقر اي في قابلة لزيادة النقص على المائتين الى ان يبلغ
النقص خمسين فكانه انقص الخمسة ابتداء وكان قيمته وقت جنايته الثاني خمسين لكن فيه ان

لوجني عليه اثنان قطع كل منهما دية مثلا وجناية الثاني قبل ائتمال الاولى ولم يمت منها لزمه نصف ما وجب على الاولى
لو كانت قيمته الفاضل بالاولى ثمانية لزم الثاني مائتان وخمسون لا اربعة لان الجناية الاولى لم تستقر وقد اوجبتا نصف

(باب موجبات الدية)
غير ما مر منها في البابين قبله
(والعاقلة وجناية الرقيق
والغرة والكفارة للقتل

بطلب الأربعة على موجبات
وزيادة المتوسطين منها في
الترجمة لو (صاح أو سل
سلاحا فان كان على غير
قوى تميز) لصبا أو جنون
أو نوم أو ضعف عقل كائن
(بطرف) مكان (عال)
كسقط (فوق) بذلك بان
ارتعد به (فات) منه
(فتبه عند) فيضمن ما تلف
بذلك (والا) بان لم يمت
منه أو كان ذلك على قوى
تمييز أو غيرهم لم يكن بطرف
مكان عال بان كان بأرض
مستوية أو قرية منها فوق
بذلك (فهدر) لأن
موت غير قوى التمييز في
الأولى غير منسوب للمفاعل
وفيها عداها بمجرد ذلك
في غاية البعد وعدم تماسك
قوى التمييز بذلك خلاف
الغالب من حاله فيكون
موتها موافقة قدر الحاكم
فيما ذكر منوط بالتمييز
القوى وعدمه لا بالبلوغ
أو المراهقة وعدمها كما وقع
في الأصل بل مفهوم كلامه
في الميز متدافع وتعميري
بغير قوى تمييز وعال أعم
من تعميره بصبي لا يميز
وسطح (كالووضع حرا)

الجناية الأولى كما أنها قابلة إلى أن تصل بالنقص إلى خمسمائة هي قابلة لأن تصل به لا كثر منها أو أقل
فليظن ما وجه اعتبارهم لنقصها بخمسمائة وقوله وقد أوجبتا نقص القيمة أي أوجبتا نقص القيمة أي أوجبتا
على الأول نصف القيمة التي هي الألف وقوله انتقص نصفها أي أزال نصف الألف أي فأنه بجنايته
عليه صير قيمته خمسمائة فجنى عليه الثاني وهو يساويها أه شيئا

(باب موجبات الدية)

(قوله غير ما مر) أي ما يوجب الدية ابتداء القتل أو الدولده وكتل الخطا وشبه العمد أه زى (قوله)
في البابين قبله) أي باب كيفية القود وكتاب الديات ففيه تغليب الباب على الكتاب أه شيئا وعبرة
شرح مر وقول الشارح في البابين فيه تغليب باب كيفية القصاص على الكتاب الذي يده فاطلق
عليهما باين وهو صحيح انتهت (قوله لو صاح) أي بنفسه أو بأه له معه أه شرح مر (قوله على غير قوى
تمييز) أي ولو كان في ملك الصانع كذا بخط شيئا بها مش المحلى (نتيه) في فتاوى النوى لو صاح
بدابة الغير أو هيجا بويته ونحوها فسقطت فيء أه أو هدة فليكت وجب الضمان كالصبي كذا بخط
شيئنا بها مش المحلى ونقله شيئا حج في شرحه عن نقلها لعن فتاوى النوى وقيد الضمان بقوله أي
ان ارتعدت قبل سقوطها فظن ما مر أه سم (قوله كائن بطرف مكان عال) أي سواء دخله بجنى أو تعديا
وسواء اكان واقفا أو سالسا أو مضطجعا أو مستنقبا (قوله كسقط أي أو على شفير بئر أو نهر أو جبل
أه من شرح مر (قوله فوق) بذلك) أي عقبه كما يؤخذ من تعبيره بالفاء الدالة على التعقيب وقوله فأت
الفورية المستفادة من الفاء غير شرط بل الشرط أن ينشأ موته عن ذلك ولو لم يمت لكن ذهب عقله
أو بصره أو مشيه أو عضو منه ضمنته عاقلة الجاني أيضا أه من الحلبي وشرح مر وقوله لكن ذهب
عقله الخ الظاهر أن هذا لا يقتيد بغير المميز ولا يكونه بطرف عال فأراجع أه رشيدى (قوله بان
ارتعد به) ليس الارتعاد شرطا بل المدار على ما ينبغي على الظن كون السقوط بالصباح وقوله
فات الفورية التي اشترت بها الفاء غير شرط أن يلقى الموت ولو لم يمت بل اختل بعض أعضائه
ضمن أيضا أه س ل (قوله فيضمن) أي الصانع أو السال إلى عاقلة ما تلف من نفس أو عضو أو
كان سببا في النفس وقوله بذلك أي بالصباح أو السل (قوله بان لم يمت منه) أي ومات من غيره
بدليل كلام الشارح الآتي في التعليل أه زى وليست قيمته بقوله بعد فهدر (قوله وفيها عداها) أي
وموت غير قوى التمييز فيما عداها أي الأولى والمراد بما عداها خصوص الأخيرة لا ما يشمل
الثانية لأنه عليها بعد بقوله وعدم تماسك الخ وقوله فيكون موتها أي غير قوى التمييز في الصورة
الأخيرة وقوية في الثانية وغرضه هذا الرد على الضعيف وعبرة شرح مر والثاني في كل منهما أي المميز
وغيره الدية لأن الصباح حصل به في الصبي الموت وفي البالغ عدم التماسك المقضي إليه ودفع بان موت الصبي
إلى آخر ما قاله الشارح (قوله فيكون موتها موافقة قدر) يؤخذ منه أنه لا كفارة على الصانع أه ع ش
على مر (قوله كما وقع في الأصل) أي حيث جعل الضمان موطا بالبلوغ أو المراهقة وجعل عدمه منوطا
بعدم التمييز كما يعلل بمر اجعة عبارته وقوله في المميز أي الذي لم يراع البلوغ (قوله بل مفهوم كلامه
في المميز متدافع) عبارته صاح على صي لا يميز على طرف سطح فوق فات فدية متلفة على العاقلة وفي
قول قصاص ولو كان بأرض أو صاح على بالغ بطرف سطح فلا دية في الأصح وشهر سلاح كسباح ومرافق
متيقظ كبالغ انتهت قال مر وعلم من قوله متيقظ أن المدار على قوة التمييز لا المراهقة كما يستفاد
ذلك من كلام الشارح ردا على من زعم متدافع مفهوم عبارة المصنف في المميز أه (قوله كالووضع حرا)
قال المارودي وغيره مولى رطب يدي شخص ورجليه والقاف مبيعة فشيء عدو لا ينافي هذا قولهم سواء
أمكنه انتقاله لا لأنه مفروض في عدم أحداث صنع فيه أه زى وعبرة حل قوله كما لو وضع حرا
بمسبة أي ولم يحدث فيه صنعا والأبان رطب يديه ورجليه فهو شبه عدو ولو فضل به أحد هذين بقوة

(بسمه) أي موضع السباع (فالكلمة) فانه مدور (وان عجز عن تخليصه) منه لان ذلك ليس (١) / يهلك ليرجمدما يلجى السبع اليه بل

الكلام يقتضي أنه كذلك انتهت (قوله بمسبة) بفتح الميم وسكون السين الارض الكثيرة السباع ويضع الميم وكسر الباء ذات السباع قاله في المحكم فبى على الاول اسم مكان على مضغلة وعلى الثاني اسم قاعل من اسبعت الارض واقتصر الشارح على الاول لانه الاصل اشو برى (قوله وان عجز من تخلفه منه) أي لعصر او هزم ام قد قل على الجلال وهذه الغاية للرود عبارة اصله مع شرح مروي قيل ان لم يمكنه انتقال عن الملك في محله ضل لانه املاكه عرفا كان امكنه فتركها وروحه بغير مسبقا فحق ان سبما اكله او كان بالغادر قطعاً كما لو فصد فترك عصب جرحه حتى مات انتهت (قوله ولم يجمدا يلجى السبع اليه) مقتضاه انه لو الجاه اليه لم يكن هدرا وقد صرح به في قوله والى السبع عليه كما (قوله بل الغالب من حال السبع الخ) عبارة شرح مروي اذ لو وضع ليس باهلاك ليرجمدما يلجى السبع اليه من ثم لو والى احد هاعلى الاخر وهو في زينة مثلا خضته لانه يثب في المضيق ويزبطه من الادب في المتسع انتهت (قوله وهو فيها) اما لو كان خارجا ووضع فيه فبى فكوضه بالمسبة اشرح مروي (قوله ولو صاح على صيد) غير الصيد من الادب منه فيما يظهر كذا غلط شيخنا بماش المحلى اسم ادمعش (قوله ولو الوقت جنبنا الخ) أي ولو قدفت فاجهضت ختمت عاقلة الغاذف بخلاف مالومات فلا كالو افسد ثيابا حدث خرج منها فورا عاؤوا اناها رسول الخا كم كند هاعلى اخيها مثلا فاخذها فاجهضت اتجه عدم الضمان حيث لم يرد مدمو واحد منهما نحر افراغ نعم يظهر حمله على مريم تاتر بمجرد روية الرسول اما من هي كذلك لاسبوا الفرض اتاخذها فيضمن الفرة عاقبتها ويبقى للعا كم اذا اراد طلب امرأة ان يسئل عن حيلها ثم ينطق في طلبها اشرح مروي (قوله يبعث نحو سلطان) اعتمد مروي فيما لو طلبا الرسل كذا بان الضمان على الرسل فقال او طلباها رسل السلطان باسمه مع علمهم بطله ختموا الا ان يكرمهم فكان الجلاد كما هو ظاهر ادمعش على المنهج ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذا به مهديا وحصل الاجهاض بزيادة فقط تعلق الضمان به كالمولم طلباها السلطان اصلا فلو جهل الحال بان لم يعلم تأثير الولاية في الاجهاض او كالم السلطان فيه نظر والا قربان الضمان على عاقلة الرسول لتدعيه بالخاتمة ولو جهل هل زاد او لا فالظاهر ان الضمان على عاقلة الامام دون الرسول لان الاصل عدم الولاية ادمعش على مروي (قوله نحو سلطان) أي عن له سلطوما به يقتضي ذلك أي شدة الخوف منه ويثني ان يكون مثل ذلك اخبارها مومت ولده او زوجا فلو كذب الرسول على السلطان في طلبها كان الضمان على عاقلة وكذا لو أمره السلطان وهو يعلم ظله في طلبها الا ان يكون مكر هاعلى ذلك بحيث يدرك الضمان على عاقلة السلطان وعليه غير ذلك ادمعش على مروي قوله نحو سلطان أي مشايخ البلدان والعرب بان والمقداد (قوله ضمن أي ضمنته عاقلة ادمعش مروي أي عاقلة السلطان او عاقلة الرسول ان كان كاذبا على السلطان ادمعش عليه (قوله بالفرقة كاسياتي) عبارة شرح الروض بفرقة على عاقلة الطالب انتهت ويؤخذ منه ان الولاية في المالومات بالانقاء مظنة فهي دقة شبهة مدبر ارجع ادمعش (قائدة) قال ابن المنذر ارجع كل من يحفظ عنه العلم على اركب صيا لم يبلغ دابة او علوكا بغير اذن مواليه فتلقت انه يكون ضامنا له اسم ادمعش (قوله خلا فلا يرويه كلامه) لا اهام في كلامه بل ذلك مفهوم من كلامه بالطريق الاولى لانه اذا ضمن جنيها مع ذكره بسوء عنده فمع عدم ذكرها بالطريق الاولى لاستحقاق طلبها ادمعش (قوله فلا ضمان) أي لا لها ولا لولها الشارب لبناء بعد التفرع ادمعش مروي (قوله ضمن عاقلة ديتها مع الفرة) أي عاقلة الرسول ان كان كاذبا او صادقا وهو يعلم ظلم المرسل بارساله وعاقلة المرسل ان كان الرسول صادقا وهو يعلم ظلم المرسل ادمعش (قوله هاربا منه) أي ميمز اما غير المميز فيضمنه تابعه مطلقا لان عمده خطأ ادمعش ومثله في عرش على مروي (قوله كالمولم صيا العموم) هذه صورة وقوله او سخر بيرا عدوا فاني هذا ثمان صورو ذكر اثنين بقوله كان حفر ما ملك غيره او مشترك

الى الحرب الفضي الى الهلاك وذلك شبهة (كالمولم) بولي وغيره (صيا) العموم

(١١ - حمل منبج خامس)

وذكر أربعة بقوله أو بطريق الخوذ كرتين بقوله أو لا يضرها الخ قوله أو بدليله الخ صورة واحدة
فصور المطوق عشرة عمل أو لا ما بقوله لتدبه بأعمال الصبي وعمل سنة بقوله وبالحفر أى فى ملك الغير
والمشرك وفى الطريق والمسجد على الوجه المذكور وعلى اثنين ومما قوله أو لم ياذن ليه أمام الخ بقوله
وبالآفتيات وعلى الأخيرة بقوله وبالتزوير وقوله واذن الإمام فيما يضرك الخ راجع لقوله وإن أذن فيه
الإمام وقوله أما لو حفرها الخ شروع فى بيان مسائل الفهرم وهى ثمانية عشرة وقوله بغير ما ذكرى بغير تمد
وبغير دليله على الوجه المذكور فقد كرر أربعة بقوله كان حفرها بموت الخ وأربعة بقوله أو بطريق الخ
فثنتين بقوله أو لم ياذن ولم يمتد الخ فثنتين بقوله أو حفرت بدليله الخ قوله لجواز هـ أى فى الكل وقوله مع عدم
التفريق راجع لآخرين واحترز به عن صورة المطوق السابقة وقوله والمصالح العامة الخ راجع لقوله أو لم
ياذن ولم يمتد الخ وقوله نعم بحث الزركشى الخ راجع للغاية التى ذكرها بقوله وإن حفرت لمصلحة نفسه
بالسبب للمسجد تأمل (قوله) كالمعلم صيا العوم الخ) أى ولو أمره السباح بدخول الماء فدخل مختار ففرق
ضمة أيضا كما قاله العراقيون لالتزيم بالحفظ شرعا فإن رفعه بغير اعتذار من تحتها وإن كان بالموافاة لا يحسن
السباحة ففرق ضمة بالفرد كما قاله البلقينى لأنه الذى أغرقه فخرج بالعصى الباقى فلا يضمنه مطلقا إلا لرفع
يده من تحتها كافر زناه لأن عليه أن يحيط بنفسه اهـ شرح مر (قوله) ففرق) وفى المختار غرق فى الماء من باب
طرب فهو غرق أو غارق أو غرقه غير موغر فخره فهو مفرق غريق ولجام مفرق بالفتنة أى عمل والتفريق
أيضا مطلق القتل وأغرق النار فى القوس أى استوفى مداهما (قوله) أو حفر بترأعدونا وفى المختار حفر
الأرض من باب ضرب احفرها وحفرها بالحفرة بالضم واحدة الحفرة اهـ (قوله) أو حفر بترأعدونا) أى ولو
كان التردى بعد موت الحافر اهـ بخط شيخنا (فرع) قال فى الروض وشرحه فلو تعدى بدخول ملك
غيره فوقع فى بئر حفرت عدوانا فمل يضمنه الحافر لتدبه أو لا تعدى الواقع فيها بالدخول وجهان صحيح
منه البلقينى وغيره الثانى فإن أذن له المالك فى وصولها كان عرقه بالترفلا ضمان والافهل يضمن الحافر
أو المالك وجهان بتعليق القاضى قال البلقينى والارجح أنه على المالك لأنه مقصر بعدم اعلامه فإن كان
نايا بفعل الحافر اهـ سم (قوله) أو مشترك بلاذن) ولا يفيد تصديق المالك فى الاذن بعد التردى بل
لابد من بيته اهـ شرح مر وقولا بعد التردى أم قبل التردى فيسقط الضمان لأنه أن كان أذن له قبل
فظاهر وإن لم يكن أذن له فهذا اذن فاذ وقع التردى بعده كان بعد سقوط الضمان عن الحافر بتقدير أنه
حفر بلاذن من مقرر من أنه لا يفيد تصديق المالك فى الاذن بعد التردى لدل وجهه أن الحفر فى ملك الغير
الأصل فيه التمدى وهو يقتضى ضمان الحافر فقول المالك كنت أذنك اسقطه واسقاط الحق بخيار واحد
غير صحيح ولا نظرا إلى أن الأصل عدم الضمان براءة الذمة اهـ ع ش عليه (قوله) أيضا أو مشترك) أى
مشترك فيه لأن الفعل إذا كان لازما لا يكون اسم مفعوله الأموصلا بحرف جر أو ظرف أو مصدر ثم
يتوسع بحذف الجار فيصير الضمير متصلا فيسترا اهـ شرح مر (قوله) أو مسجد) ولا يضمن بتعليق
فنديل وفرس حديد أو حديد ونصب محمد ببناء سقفه طينين جدار فى المسجد ولو بلاذن من الإمام
اهـ شرح مر (قوله) حفر حفرها فى المارة) وليس ما يضرب ما جرت به العادة من حفر الفوارع للأصلاح
لأن مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة اهـ ع ش على مر (قوله) أو حفرها بدليله) أى أو كان
به بئر ثم حفرها فخرج بالبئر فخرج عقرو بدليله فلا يضمن من دعاه فخره لأن أمره من اختياره
ولا مكان اجتنابه بظهوره اهـ شرح مر (قوله) لتدبه بأعمال الصبي) أى مع كون الماء من شأنه الأعمال
وبه فارق فى الوضع فى نسبة لانه ليس من شأنه الأملاك اهـ شرح مر (قوله) وذلك شبه عمد) أى
فى المسائل العشرة اهـ شرح مر (قوله) كان رضى المالك ببقاء الخ) وتقرير الإمام بعد الحفر ضمير ذاته
رفع الضمان كقوله المالك السابق والحق العبادى والحوى القاضى بالإمام حيث قال له الاذنى فى المسجد

(ففرق أو حفر بترأعدونا)
كان حفرها بملك غيره أو
مشترك بلاذن فيها أو
بطريق أو مسجد يضرب
حفرها فى المارة وإن أذن
فيه الإمام أو يضربها لم
يأذن فيه الإمام والحفر لغير
مصلحة عامة فهو ملك بها غيره
(أو) حفرها (بدليله)
بكرمال ال (وسقط فيها من
دعاه جاهلا بها) لنحو ظلة أو
تغطية لها فهو ملك فانه يضمن
لتدبه بأعمال الصبي
وبالحفر وبالآفتيات على
الإمام وبالتفريق واذن
الإمام فيما يضرب كلا ذن
وذلك شبه عمد نعم أن قطع
التدبى كان رضى المالك
بأبقاء البئر أو ملكها لا يمتد

واختصاصاً بالطريق حيف لا يضر بالمارة اه شرح مر (قوله فلاحيان) ولو استاجر له نحو جذاذ
او نحو خرير فسقط اوتجار عليه لم يضمن سواء علم المستاجر انها تنهار ام لا فيما ينظم إذ لا تقتصر بل
المقصر الاجير لعدم احتياجه لنفسه وإن جهل الانهار اه شرح مر (قوله أو بملكه على العادة) فان تعدى
لكون فوضمه بقرب جدار جاره ضمن من موقع محل التعدى ه (فرع) ه لا يضمن المتولد من نار او قدحان
ملكه او على سطحه إلا إذا وقع دماراً كثر على خلاف العادة أو فرج عديداً إلا إن اشتد الريح بعد الاغداد
فلا يضمنه ولو امكنه إطفاء ما لم يفعل كالموتى جداره مستويا ثم مالوا امكنه إصلاحه ولم يفعل حتى وقع
على شيء فانقلبه فلاحيان وكالمالك مستحق المنفعة اه سل (قوله) وحفرت لمصلحة عامة للمسلمين يؤخذ
بما ذكر من التفصيل ان ما يقع لاهل القرى من حفراً باء في زمن الصيف للاستقاء منها في المواضع التي جرت
عادتهم بالمرور فيها والاتصاف جاز ان كان محل ضيق يمر بالمارة خففت عاقلة الحافر ولو باذن الامام
وإن كان محل واسع لا يضر بهم فان لمصلحة نفسه كقرب دواب منها واذن له الامام فلاحيان وإن كان
لمصلحة نفسه ولم ياذن له الامام ضمن وإن انتفع غيره تبعوا المراد بالامام من له ولاية على ذلك المحل والظاهر
ان منته ملزم بالبدلانه مستاجر للارض فله ولاية التصرف فيها اه ع ش على مر (قوله) ويضمن مائتف
بقسمات الخ) وما تولد من فلفه في ملكه على المادة لا يضمنه كجرة سقطت وقد وضعت تحت وحطب
كسره فطار بعضه فالف شيئا ودابة يطها فيه فرست إنسانا حارجه فان عالف المادة كقولهم من نار
او قدحها بملكه وقت هبوب الرياح لا إن هبت ابتدا ويقادو إن امكنه إطفائها فلم يفعل فيما يظهر وإن
نظر فيه الأذرعى او جاوز في إيقاده ذلك أو في أرضه وأسرف أو كان جاهش وعلم به ولم يحتجب به أو
من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقاً ولمصلحة عامة مع مجاوزة المادة لم يستند المتي عليه مع علمه بضمته
خلاف ما إذا لم يجاوز المادة ولم ياذن الامام فيه كاستنعاء المطلق للصبي وغيرهما من قتل الزركشي
عن الاصحاب انه لا بد من اذنه كالحفر بالطريق ويترك على الاول بدوام الحفر وتولد المفاسد منه تفرق
على اذنه بخلاف ما هنا يؤخذ من تفصيل سم في الرش ان تبعه اذى الطريق كحجر فيها ان قصد به مصلحة
عامة لم يضمن ما تولد منه وظاهره الا ترك الناس هذه السنة المؤكدة او من جناح اى خشب خارج
من ملكه الى شارع وان اذن الامام فسقط وانقلب شيئا او من تكسير حطب في شارع ضيق او من مثنى
اى بلا قناد من مثنى طين فيه وقد جاوز المادة او من وضع متاعه عنده لاهل باب حانوته على المادة
فضمنوا لكنه في الجناح على ما يأتي في الميراث من ضيان الجنب بالخارج والنصف بالكل وان جاز اشراعه
وقار في مرفق البئر بان الحاجة هنا أكثر واغلب فلا يمكن اعداره اما اذا لم يسقط فلا يضمن ما انهم ه
ونحوه كالوسقط وهو خارج الى الملكه وان سل ما تحت شارعاً او الى ماسله بحسب دوايه مستقياً ما يشرح
اليه كائنه الأذرعى أو الى ملك غيره ومنه سكة غير نافذة باذن جميع الملاك والاضمن اه شرح مر
وقوله وقت هبوب الرياح ويقال مثل ذلك التفصيل فيما لو او قدحاً ناراً في غير ملكه لكن في محل
جرت المادة بالايقاد فيه كما يقع لارباب الزراعات من انهم يوقدون ناراً في غيطانهم لمصلحة
بهم لكن جرت المادة بها وقوله او من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقاً وان لم يجاوز المادة والضامن
المباشر لرشه فاذا نال السقاء ورش هذه الارض حل على المادة حيث جاوز المادة تعلق الضمان به
فان امر صاحب الارض السقاء بمجاوزة المادة في الرش تعلق الضمان بالامر وانظر لوجه الحال
حل الزيادة عن المادة نشت من السقاء او من الأمر او تنازعاً والاقرب ان الضمان على السقاء
للاامراء الاصل عدم امره بالمجاوزة كالوا انكر اجل الامر اه ع ش عليه وبعبارة الشورى
ه (فرع) ه يضمن برش الماء في الطريق لمصلحة وان لم يجاوز المادة لمصلحة المسلمين كدفع النبار
اذا لم يجاوز المادة اذن الامام او لاقال الشيخان لورى نخامة بطريق ضمن من زلق بها ان القاهما
على المروسته كقالت الرافى مالوا القاهما في الحما هو المحتد خلاف قول الذر ان ضيانها في اليوم

فلاحيان اما حفرها بفتح
ما ذكر كان حفرها بموات
أو بملكه على المادة أو بملك
غيره أو مشترك باذن أو
بطريق أو مسجد لا يضر
المارة واذن الامام وان
حفرت لمصلحة نفسه او لم
ياذن ولم يته وحفرت
لمصلحة عامة للمسلمين
كالخفر للاستقاء او بجمع ماء
المطر او حفرت بدهليزه
وسقط فيها من لم يده او
من دعه وكان عالماً بها فلا
ضمان لجوارحه مع عدم
التفريط والمصالح العامة
ينفرد لاجلها المضرات
الخاصة نعم بحث الزركشي
الضمان فيما لو حفرها
بمسجد لمصلحة نفسه ولو
باذن الامام وقول جاهلاً
بها من زيادتي (ويضمن
مائتف بقسمات) بضم
القاف أى كناسات
(وقشور) نحو (بطيخ
طرحت بطريق) إلا أن
يعلم بالانسان ويغشى عليها
قصداً فلا ضمان كما هو
معلوم (أو) تلف (بجناح

الثاني على الحامي لان التنظيف عليه بحسب المادة اه و مثلهما لو اتى صاحبونافيه أو سدوا فراقه الإنسان
 اه (قوله) ما تلف بجمادات) نعم إن كانت في منقطع عن الشارع لا يحتاج المار اليه اصلا فلا ضمان بها
 لانه استيفاء منفعة مستحقة كما قال الاذرعى انه متعين والفرض انه حق وكلام الآية لا يخالفه لان هذا
 وان فرض عدمه من الشارع فالتقصير من المار ببدوله اليه فسقط ما للبقين هنا وخرج بالشارع ملكه
 والمرت فلا ضمان فيها مطلقا وطر حها مالو وقعت بنفسها بريح او نحوه فلا ضمان وإن قصر في رفعها
 بعد ذلك اخذا بما قد منتهاه اه شرح مر وقوله فالتقصير من المار ببدوله اليه قضيته انه لو لم يبدل اليه
 اختيارا بل لمرور زحمة الجاهة اليه ضمن وقضية اطلاق قوله او لا نعم إن كانت في منقطع الخ خلافه
 فليراجع والتظاهر عدم الضمان مطلقا أى جاملا كان أو عالما علل به من استيفائه منفعة مستحقة
 والتظاهر ان من القمامات ما يحصل ايام المطر إذا حصل الماء على بعض الابواب فينحى الى محل
 آخر فيجري فيه حكم القمامات فيضمن المتحنى ما تلف به حيث كان جاملا ولم يكن في منقطع عن الشارع
 لا يحتاج اليه المارة اه عرش عليه (قوله او ميزاب) هو بالياء لغة قليلة والاصح الهضم من ارباب المار يرب
 اذا سال وفيه لغة تالتميزاب بتقديم الراء على الزاوى واما عكسه فانكره المصنف في التحرير ووردان
 ابن مالك حكما عن الاعرابى فحصلنا فيه على اربع لمات اه عمدة اه سم (قوله وإن جاز اخر ارجاه الخ)
 عبارة اصله مع شرح مر ويحل لسل لا ذمى في شوارعنا اخراج الميازيب العالية التي لا تنظر المارة إلى شارع
 وان لم ياذن الامام لعموم الحاجة اليه والتالف بما مضمون في الجديد وكذا بما قطرها منها المار في
 الجناح هو كما لو وضع طينا بالطريق ليطين به سطحه متلا وقد خالف المادة فانه يضمن من يراق بهو القديم
 لا ضمان فيه لضرورة تصرف المياه ومنع الاول الضرورة فان كان بعضه اى اذكر من الميزاب والجناس
 في الجدار فسقط الخارج ارب بعضه وان تلف شيئا فكل الضمان على واصله او عاقلة لو وقع التلف بما هو
 مضمون عليه خاصة وخرج بقوله بعضه مالو لم يكن منه شيء فيه بان سحره فيه فيضمن الكل ولو يسقط
 بعضه مالو لم كان كله فيه فلا ضمان بشيء منه كالجدار وإن سقط كله او الخارج ورجع بعض الداخل او
 عكس فالتلف شيئا بأكمله او باحد طرفيه فنصفه في الاصح ولو انكسرت في الهواء نصفين وقد سقط كله لم
 اصاب نظرا ان اسباب ما كان في الجدار لم يضمن او بالخارج ضمن الكل كما قاله الغزوى في تعليقه ولو نام على
 طرف سطحه فانقلب في الطريق على ما قال الماوردى ان كان سقوطه بانهار الحائط من تحته لم يضمن
 وان كان انقلب في نومه ضمن لانه سقط بقوله ولو اتلف ماء الميزاب شيئا ضمن نصفه إن كان بعضه في
 الجدار والباقي خارجه ولو اتصل ماء بالارض ثم تلف به أنسان قال الغزوى فالتقاسم تضمنين ايضا
 وقياس ذلك ان ماليس منه خارجا لا ضمان فيه لكن اطلق في الروضة الضمان بالميزاب ويرجعه ما ه
 لا يلزم من التخصيص في محل الماء جريانه في قس الماء لنجس داخله وخارجه بخلاف الماء بمجرد مروره
 بغير المضمون لا يقتضى سقوط ضمانه لاسبابها مع مروره بعدل المضمون وهو الخارج وبهذا الاخير
 يفرق بينه وبين ما تال من حطب كسره في ملكه انتهت وقوله فان كان بعضه في الجدار اى الجدار الداخل
 في هو الملك كالايجزى خلاف الجار المركب على الروشن في هو الشارع كما هو الواقع في غالب الميازيب
 فانه يبنى ضمان التالف بهذا الميزاب مطلقا إذ هو تاجع للجدار والجدار نفسه ضمن ما تلف به لكونه
 في هو الشارع كما سرت عليه اه رشيدى (قوله فان تلف بالخارج) أى بان اقتضى الخارج فقط وسقط
 على شيء وان له (قوله او بهو بالداخل) بان سقط الميزاب بتمامه داخله وخارجه وسقط الروشن داخله
 وخارجه قالى الاصاب في باب المسح قبل قبضه وعليه أى البائع قبله عن الطريق إذا مات فيها كما في
 الجواهر ويستفاد منه كقائه النقال أن من مات له هبة في الطريق كترس عليه نقلها منها وانها
 لو ماتت في داره لم يجز له طرحها في الطريق قاله لم يذكر في الروضة تحريم وضع القمامة في الطريق
 وإنما ذكر الضمان به نعم ذكره الاذرعى عن الغزوى وهو يؤيد مستلثنا وهي تؤيده اه والكلام

أو ميزاب) خارج (الى
 شارع) لان الارتفاق
 بالطريق والشارع مشروط
 بسلامة العاقبة) وإن جاز
 إخراجها) اى الجناس أو
 الميزاب للحاجة (فان تلف
 بالخارج) منها (فالضمان)
 به (أو) به (وبالداخل
 نفسه) لان التالف بالداخل
 غير مضمون فخرج عليه
 وعلى الخارج من غير نظر
 إلى وزن أو مساحة

في غير المتعلقات أما هي فيجر وطرح التقيامات فيها كابدل عليه كلامهم في الجنابات واما طرح الميتة ولو
نحوه في حر حرمت حتى تلك المتعلقات لان فيه ابلغ اذاء للبارين اه ما في شرح العباب ويغني ان
يلحق بالميتة فاذا ذكر ما يمرض له نحو اللين من اجزائه ككسر شو ان كان مذكرا لا يذاء المذكور وليتأمل بعد
هذا الكلام مع كرامة التخلي في الطريق فقط على المتعد لان يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق
ويلزم ذلك في الخارج إذ انظر للناس او يفرق بأن ضرر الميت ونحوها أشد من ضرر الخارج فيجر
كذا في حاشية التصف في باب المبيع قبل قبضه اه شوري (قوله) كجدار بناء مائل إلى شارع) ولما حكم هذه
اجارة على تقضه فان لم يفعل فلدارين النقص كاقاله في الآثار اه شرح حر (قوله) أو ملك غيره) ومنه
السكك التي لا تنفذ اه شرح حر (قوله) فان ما تطلب به مضمون الخ) عبارة شرح حر فكجدار فيضمن الكل
ان حصل التلف بالمائل والنصف ان حصل بالكل ويؤخذ منه أنه لو بناء مائل من أصله ضمن كل التالف
مطلقا اي سواء تلف كله او بعضه اه ع ش عليه (قوله) ولا يبرأ ناصب الجناح الخ) المراد بالناصب والياني
المالك الامر لا الصانع لانه اه شرح حر ويغني ان المراد بالمالك اعلم من مالك العين والمفعة حيث
ساخه واخراج المزاب اه ع ش عليه (قوله) حتى لو تلف بهما اي المنسوب بصوريته والمبنى (قوله)
فالضمان عليه) اي الياني (فرع) لو اختل جداره فطلع السطح ودق لاصلاحه فسقط على انسان قال
البغوي ان سقط حال الدق قبل عاقلة الدابة اه سم اه ع ش (قوله) او بناء مائل إلى ملكه) نعم لو كان
ملكه مستحق المنفعة لغيره باجارة ملاحين كايته الاذرى لانه استعمل المراء المستحق للغير لكنه في
حواشي الروض ضعف ما قاله الاذرى اه س ل و عبارة شرح حر وما تعلقه الاذرى من انه لو كان
ملكه مستحق المنفعة لغيره بنحو اجارة ضمن لانه استعمل هو امستحقا لغيره مردود انتهت اي انه تصرف
في ملكه واستحقاق غيره عارض لا اعتبار به اه ع ش عليه وعبارة سم قوله او بناء مائل إلى ملكه الخ قال
الاذرى نعم ان كان ملك المائل اليه الجدار مستحقا لغيره باجارة او وصية كان كالم بناء مائل إلى ملك غيره
فيما يظهر لان منفعة المراء تابعة لمنفعة القرار اه فلو انقضت مدة الاجارة تمسقط بتيجه انتفاء الضمان كما
لو بناء ملك الغير ثم باعه له فانه يفتي الضمان كايته في شرح الروض ولانه لو أنشأ بناءه الآن لم يكن ضامنا
فما لم انتهت (قوله) او يبعده فلا ضمان) اي حيث بناءه على العادة اه س ل (قوله) فلا ضمان وان امكنه
اصلاحه) كالصريح في عدم الضمان اذا بناءه مستورا ثم مال إلى ملك غيره وامكنه اصلاحه وطالبه الغير
بهدمه به صرح في شرح الروض قال إذ لا يصح في المبل بخلاف نحو المزاب اه اه سبط طب ولصاحب
الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بنقضه أو اصلاحه كاقصان شجرة ان نثرت إلى هو ام ملكه فله طب
إذاتها لكن لا ضمان فيها تلف به اه شرح حر وخرج بصاحب الملك الحاكم فليس له مطالبة من مال
جداره إلى الشارع بنقضه اه سم على حج أقول ومنه بالاول عدم مطالبة الحاكم من مال جداره إلى
ملك غيره وقوله فلو طلب اذ انتهى اقول لم يفعل فلصاحب الملك تقضه ولا يرجع له بما يمرضه على النقص
ثم رأيت الدميري صرح بذلك اه ع ش (تبيه) في شرح حر في باب بيع الاصول والتجار
عند قول المتن ويصح بيعها اي الشجرة بشرط القلع أو القطع وبشرط الإبقاء مانصه ولو
سقط ما قطعه أو قلعه على شجر البائع فالتفقه منه ان علم سقوطه عليه وإلا فلا كذا أفن به
به الوالد رحمه الله تعالى وتظهير بعضهم فيه بان التلف من فعله فيضمنه مطلقا والعلم وعدمه
إنما يؤثر في الامم وعدمه غير صحيح فساه من عدم استحضاره المقول فقد صرح بما أفن به الشيخان
في باب اتلاف البهائم وعبارة ان المقر في دونه وان ضرب شجرة في ملكه وعلم انها تسقط على
غافل ولم يلمه ضمن وإلا فلا يضمنه اذ لا تصير منه اه (قوله) ولو تعاقب سبها ملك الخ) لعله أراد
بالسبب ما دخل لان الحفر شرط لاسبب اصلاحي اه سم اه ع ش على حر (قوله) عدوانا) نعمت

(كجدار بناء مائل إلى
شارع) أو ملك غيره
إذنه فان ما تطلب به مضمون
كالجناح ولا يبرأ ناصب
الجناح او الميزاب وباني
الجدار من الضمان يبيع
الدار لغيره في صورة
الشارع ولغير المالك في
صورة ملك غيره حتى لو
تلف بهما انسان ضمنه عاقلة
البائع كاقلة الشبان من
البغوي واقره نعم ان
كانت عاقلة يوم التلف
غير ما يرمي النصب او البناء
فالضمان عليه صرح به
البغوي في تعليقه اما لو بناء
مستويا قال على شارع أو
ملك غيره او بناء مائل إلى
ملكه وسقط وتلف به شيء
حال سقوطه او يبعده فلا
ضمان وان امكنه اصلاحه
لان المبل في الاول لم يحصل
بفعله في الثاني ان يبنى في
ملكه كيف شام ولو تعاقب
سبها ملك كان حفر
واحد (بنا) حفر عدوانا
(وضع آخر حجرا)
وضما عدوانا

لمصدر محذوف أو حال يتأوله بتمديدا وجهه الشارح واجمال كل من الحفر والوضع ولو قصره على
الوضع كما هو المتبادر من المتن لكان أولى إذا التمدى بالحفر ليس قياديل عدم الضمان عند عدم التمدى به
أولى هكذا يستفاد من شرح مر (قوله فشر به) مثلث التام الفتح أشهر وضارعه ومثله أه شوبرى
لكن الذى فى المصباح أنه من باب ضرب وقتل وإن المصدر الثاني بكر العين (قوله سبب أول) المراد به
الملاقاة الثانية أولا لا المفعول أولا لأن العثر هو الذى أوقفه فكان واضحه أخذه ورداه فيها أه شرح
مر (قوله والرأفى فيه بحث الخ) فقال يبنى أن لا ضمن الحافر أيضا كما لو كان الوضع الحجر سيل أو
سبا أو حريا فإن العاثر يجد أه حل وقارق حصول الحجر على طرفه يتوسع أو حرى أو سيل بأن
الوضع هنا هل الضمان فى الجملة فإذا سقط عنه لا تنفاه تعديد تعيين شريكه بخلاف السيل ونحوه فانه غير أهل
الضمان أصلا فسقط الضمان بالكلية أه شرح مر وهذا حاصل ما فى شرح الروض ثم قال مر ولا ينافى
كلام المصنف ما لو حفر بئر بملكه ووضع آخر فيها سكنيا فانه لا ضمان على أحد أما المالك فظاهر وأما
الراضع فلأن السقوط فى البئر هو المفعول على السكنى فكان الحافر كالباشر والآخر كالمتسبب
فلا حاجة إلى الجواب بعمل ما هنا على تعدى الواقع بمروره أو كان التائب غير متقدم فتمسك مسئلة
السيل ونحوه بقول الماوردى لو بريت بقة فى الأرض فتشربها ما روى سقط على حديد متصو به بغير حق
فالضمان على واضع الحديد واجب بأن هذا إذا ظهر معمول به أى فلا ضمان على واضع الحديد وهو
المتقدم وبأن البقرة كانت بعيدة التأثير فى القتل فزاد المرأى بخلاف الحجر ولو كان بيده سكنى قال رجل
عليه أم لك ضمته الملقى لأصحاب السكنى إلا أن نفاذها ولو وقعا على بئر فذبح أحدهما صاحب البئر هو
جذب معه الهاع فسقطا وماتا فإن جذبه طمأنى التخصص وكانت الحال ترجب ذلك فهما ضامنان
خلافا لمعبرى وإن جذبه لا لذلك بل لا تلافى الجذب ولا طريق له إلى خلاص نفسه بمثل ذلك فذلك
كالتمتع أو ما ناه (قوله فشرهما) أى مما كفى به لغيره من الشارح بحجبه بخلاف ما لو عثر بالحجر الأول
ثم عثر فى الثاني فإن الضمان على الثاني أه حل (قوله فالضمان له اثلاث) وأن تفاوتت أفعاله كالجرأحات
المتفاوتة بجماع تأخير كل تكمل منهما فى الباطن إذا الوقوع مؤثر فى الاعتداء الباطن به يتدفع زعم الزكشى أن هذا
كالعثرات بجماع التأثير فى ظاهر البدن كذا فى شرح الإرشاد لشيخنا فليتأمل أهم (قوله ضمته المدرج)
أى سواء كان عمدا أو سهوا أو جهلا أو قصدا ذلك من الطريق المنقطع فعاد الباقى إلى الجلال (قوله ولو
عثر بقاعد أو قائم أو واقف بطريق) أى لغير فرض قاعد وقوله فإن ضاق الطريق أى أو اتسع ووقف
أو نام أو قعد لفرض قاعد كسرة كاجته الأروعى وحل اهدار القاعد ونحوه كاجته الأدرعى إذا كان
فى متن الطريق ونحوه أمالو كان بمنقطع ونحوه بحيث لا ينسب إلى تعد ولا تقصير فلا روى عثر بحال
بمسجد لا يتره عنه ضمته العاثر وهو كالجواب على ما كان عليه فشر به من دخله بغير إذنه قائم به متعكفا كجالس
وجالس لما يتره عنه قائم به غير متعكف كقائم بطريق فيفصل فيه بين واسع وضيق أه شرح مر وعبرة
الروض متاوشرا والمسجد بالنسبة لقاعد وقائم فيه وكذا قائم به متعكف فيه كمالك فلم يعم طاعة العاثر
ديتهم وهو مدروى تشبيه ذلك بالملك رمز إلى أن عليه فيمن له الملك بالملك بالمسجد بخلاف ما لو امتنع
عليه كجنس حائض وكافر دخل بلاذن المسجد لناس فيه غير متعكف وقائم أو قاعد فيه لما يتره عنه
المسجد كالطريق فيفصل فيه بين الواسع والضيق كالمخرج بما ذكر القائم فيه لذلك فكانا قاعد
ضيق انتهت (قوله بطريق اتسع) بأن لم تنضرب المارة بنحو النوم فيه أو كان بموت أه شرح مر
(قوله وهذا ما فى الروضة) معتمد أه عرش (قوله فطر يقرب بينهما) فى المختار فرق الشيء من باب
نصر أه (قوله نعم أن اعترف بالواقف الخ) بخلاف ما لو اعترف عن الماشى قاصدا فى لصراة أو اعترف
إليه قاصدا به بد تمام أعترف بالضمان على الماشى فقط أه حل واقعه أعلم (قوله على الآخر) فى المصباح

فشر بها لسان ووقع بها)
فهلك (فصل الأول) من
السبين بحال الهلاك وهو
فى هذا المثال الوضع لأن
العثر بما وضع هو الذى
الجامد إلى الوقوع فيها المالك
فوضع الحجر سبب أول
للهلاك وحفر البئر سبب
ثان له (فان وضعت بحق)
كان وضعه فى ملكه (فالخاف)
هو الضمان لأنه المتعدى
والرأفى فيه بحث ذكرته
مع جوابه فى شرح الروض
وبغيره (ولو وضع)
واحد (حجرا) فى طريق
وآخران (حجرا) بحجبه
(فشر بها آخر فالضمان)
له (الثلاث بعدد الراضعين)
(أو وضع حجرا) فى
طريق (فشر به آخر)
فهلك (ضمته المدرج)
لأن الحجر إنما حصل لهم
بضعة (ولو عثر) ماش
(بقاعد أو قائم أو واقف)
بطريق اتسع وماتا
أو أحدهما مدر مائر
لأنه يتره إلى تقصير بخلاف
المشور به لا جدر وهذا
ما فى الروضة كالشرحين
ووقع فى الأصل أنه يدر
فلم يفرق بينهما (فان ضاق)
الطريق (مدركا قاعد أو قائم)
لتقصيرهما لا مائر بها
لعدم تقصيره (وضمن)
واقف لأن الوقوف من
مافر الطريق لا مائر به لتقصيره نعم أن اعترف

لواضع الماشى قاصدا بغير اعترافه أو ما ناه كاشين اصطفا مراحمة باني على الأثر وجت

(فصل) فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذ كرمه لو (اصطدم حران) ماشيان (٨٧) أورا كبان ولو حديقين او مجزئين أو غاملين

مقبلين كانا أو مدبرين أو
أحدهما مقبلا والآخر
مدبر أو قسما أو دابتهما

(فصل عاقلة من قصد)
الاصطدام منهما أو من
أحدهما (نصف دية مغلفة)

لوارث الاخر لان كلا
منهما مات بفعله وفعل
الاخر فقتله هدر في حق

نفسه مضمون في حق الاخر
ضمان شبه عهد لاحد لان
الغالب ان الاصطدام لا

يفضي إلى الموت (و) على
عاقلة (غيره) وهو من لم يقصد
الاصطدام منهما أو من

أحدهما المسمى أو غفلة أو
ظلمة (نصفها عقيقة وعلى
كل منهما) ان لم يمت وهو من

زيادة (أو في تركته) ان مات
(نصف قيمة دابة الاخر)
وان لم تكن مملوكة له

لاشترأ كعقابي الانلاف
مع هدر فعل كل منهما في حق
نفسه وظاهر عما يأتي في

السفيتين انه لو كان على
الدايتين مال اجنبي لوم كلا
منهما نصف الضمان ايضا

ولو كانت حركة احدي
الدايتين ضيقة بحيث يقطع
بانه لا اثر لها مع قوة حركة

الاخرى لم يتعلق بها حكم
كفرزارة في جلدة العقب
مع الجراحات العظيمة فقله

الشيخان عن الامام واقراء
وجزم ابن عبد السلام
ومثل ذلك يأتي في الماشيين

وجئت في أثره فنتحين وأثره بكسر الحزمة والسكون أى تبعته على قرب
(فصل) فيما يوجب الشركة في الضمان لا يقال ليس هذا في ترجمة الباب لا ناقول هو من جهة موجبات
الدية وقوله وما يذ كرمه أى من مسئلة اشرف السفينة على الفرق ومن مسئلة المتجنيح اه عرش على مر
(قوله لو اصطدم حران الخ) في التصادم صدمه ضرب به بجسمه وما به ضرب وصادمه وتصادما واصطدما
وفي الصباح صدمه صدم ما من باب ضرب دفعه وتصادم الفارسان واصطدما الى اصاب كل واحد الآخر
ينفصل وحده اه ولو تجاوزا جلاهما لوالنهر هما تقطع وسقطا وما ناضل عاقلة كل منهما نصف دية الاخر
وهدر الباقي فان قطعه غيرهما فادبتهما على عاقلة أو مات أحدهما بارعاه الاخر الجبل ف نصف دية على
عاقلته وان كان الجبل لاحدهما والاخر ظالم هدر الظالم على عاقلة نصف دية المالك ولو ذهب يقوم فاخذ
غيره بثبو له يقصد قتلهم فبعلها لرمه نصف قيمته وكذا لو مشى على فعل ماش فاقطع فبعلها كما يأتي اه
شرح مر ولو اختلفا في انه فبعلها او بفعل الماشي وحده لكونه على ضمان الجميع فيحمل تصديق الماشي
لان الاصل برائة ذمته مما زاد على النصف اه عرش عليه (قوله أورا كبان) أو مائة خلو وقوله ولو
صيين او مجزئين او غاملين أى او غاملين في كل من الثلاثة اه شيخنا وشيخنا كلامه لو لم يقدر الزاكب
على ضبطها وما لو قدر وغلبته وقطعت النتان الوثيق وما لو كان مضطرا الى ركوبها اه شرح مر (قوله
وحاملين) عبارة اصله مع شرح مر او اصطدم حاملان واسقطتا أو تقاتلته بأكبر من أن على عاقلة كل
نصف دية الاخرى وعلى كل اربع كمالات واحدة لنفسها واخرى لجنيها والاخر بانفس الاخرى
وجنيها لا شترأ كعقابي اهلا ك اربع انفس وعلى عاقلة كل نصف فرتي جنيها لان الحامل اذا جئت
على نفسها فاجبضت لرم عاقلتها الفرقة كالزجنت على اخرى وانما لم يهدر من الفرقة شيء لان الجنتين اجنبي
عنهما انتهت (قوله او مدبرين) بان كانا ماشيين القهري اه رشيدى (قوله نصف قيمة دية الاخر أى
وعلى الاخر اذا لم تكن الدابة التي معه مملوكة له بقية قيمتها لصاحبها فقير المملوكة لا يهدر منها شيء وعلى
كل منهما ايضا في تركته كمالاتان احدهما لقتل نفسه والاخرى لقتل صاحبه وساق ذلك في كلامه في باب
كمارة القتل ارحل (قوله وان لم تكن مملوكة) للمتصد في غير المملوكة ضمان السكل لا النصف وظاهر انه يجب
على من معه الدابة الغير المملوكة له بقية قيمتها لصاحبها فلم انها اذا لم تكن مملوكة له منى مهلا يهدر منها شيء
إلا قيمتها مع الاخر على من هي معه واهى قول الروض وشرحه هذا ان كانت الدابتان لهما فان كانتا
لنهرهما كالمارتين والمستاجر تين لم يهدر منهما شيء لان الممار ونحوه مضمونان وكذا المستاجر ونحوه
إذا تلفه ذوال اليد اه فاملوا نظروا في المستاجر تين إذا كان الاصطدام من غير قصد هل يكون احدهما طرفا
في ضمان النصف المتعلق بالآخر او لا لانه امين ولم يلفف الا بالنصف والصف الاخر لم يلففه ولا فرط
بالنسبة اليه الثاني قريب لكن يدل على الاول قول الروض وشرحه بعد في مسئلة السفيتين مانصه
وان كانت السفيتان لنهرهما وهما ايمان فدل كل منهما نصف قيمتهما للمالكين ولكل من المالكين
مطالبة امينه بالكل كالمطالبة بالنصف ومطالبة الامير الاخر الباقي وما يتراجمان بيني اذا طالب
امنيه بالكل فلا يمين الرجوع على امين الاخر بالنصف اه فليحرو وجهه على الوجه الواضح ويمكن ان
يوجه بانه لما كان متلفا صح ان يؤخذ بالجميع وان لم يستقر عليه لكان مشاركة الغير مع انه يمكن حل هذا
الكلام على نحو التمسك لك بمبدأ من كلامهم ويمكن ان يوجه بانه صدر منه فعل وان كان يتعمده
الفعل ضمن مطلقا لكنه لما شاركه فيه صار بالنسبة للنصف الاخر كالتصدى بوضع اليد مع المباشرة
فأما اه سم (قوله لم يتعلق بها حكم) فالضمان كاه على راكب الدابة القوية (قوله) وجزم به ابن
عبد السلام) مستند ولا ينافي ذلك قول امامنا العفاي رضى الله عنه بالنسبة للضمان سواء كان احد
الراكبين على فليرو الاخر على كبش لا نالا لا تقطع بانه لا اثر لحركة الكبش مع حركة الفيل كذا قبل ارحل

كما قاله ابن الرقعة وغيره (ومن ادرك صيين او مجزئين تعديا

(قوله ولولوا) المراد بالولي والتأديب كالأب وغيره لا ولي المال ولا ولي الحضانة الا ذكره حل وقوله المراد اذ هذا الذي اعتمدته في شرحه (قوله كان اركبها الجني) اي غير الولي السابق اه شرح الارشاد لشيوخنا واولو لمصلحتهم اه شرح الروض اه سم والجلي قوله وبغير إذن الولي اي ولولمصلحتهم اه (قوله شريعتين) في الاختار الشرس سيء الخلق وباه مطرب وسلم قوله او جوحيتين فيه ايضا جمع الفرس اعجز فارسه وغلبه وباه خضع اه قال ع ش على م. وعليه فالشربة والمجرح مفسوران او متغابران اه (قوله ضمهما وادابتهما) قضية كلام الجمهور ان ضمان المركب بذلك ثابت وان كان الصياني عن يضبطان المركوب وهو كذلك وان اقتضى نص الام انها حبيطة كالوركا بانفسهما وجزم به البقيني اه شرح م (قوله ايضا ضمهما) قال في الروض وشريه وان وقع الصبي فمات ضمه المركب ان لم يكن اركبه لغرض من فروسية وسجوها وان اركبه لذلك وهو عن يستمسك على الدابة لم يضمته وقول المتولي لا فرق بين الولي والاجني حله ان الرفعة الاجني على ما اذا اركب بالذن معتبر اه واعتمد اهل م. وقاروق المركب هنا الواضع لصي فسمعة بان الاركاك يبيع الدابة عادة على السير الذي هو طريق الاحلاك بخلاف الوضع ليس تبيع السبع لانه يفر بطبعه اه سم (قوله نعم ان تعدد الاصطدام الخ) ضعيف والمتعمد ما اطلقه المتن ولذلك قال م. وسواء تعدد الصبي في هذا الحالة أم لا وان قلنا عدة عمد خلافا لثقله في الروضة عن الوسيط اه (قوله فكالمركب بانفسهما) اي فعل عاقلة كل منهما نصف دية مغلظة الى اخر ما سر اه ع ش (قوله او رقيقان فهدر) ولو اصطدم عيذر ومات العيذر نصف قيمته على عاقلة الحار وهدر الباقي او مات الحار نصف دية يتعلق برقة العيذر ان مات نصف قيمة العيذر على عاقلة الحار ويتعلق به نصف دية الحار ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة لتتوق بها اه شرح م (قوله نصف قيمته رقة الحار) وان شرفعل الميت في الحار نقصا لتعلق غريمه بنصف قيمة العيذر المتعلق برقة الحار ويقع النقص في ذلك القدر اه شوري (قوله نعم لو امتنع بهما) عبارة شرح الارشاد لشيوخنا نعم لو امتنع بهما كانا تائبين مستولدين او موقوفين او مندور عقلم لم يهدرا لانها حبيطة كالمستولدين قال البقيني اه سم (قوله من قيمته) أي قيمة كل أي نصف قيمته وقوله وارش جنايته وهو نصف قيمة الاخر اه ح. وقوله لوم القاصب الاقل ايضا اي للقاصب الاخر وهو يدفع أقصى القيم اسيد المصوب اه س (قوله فكذلك البين) استثنى الزركشي من التقضية ما اذا كان الملاحان صبيين واقامهما الولي واجني فالظاهر انه لا يتعلق به ضمان لان الوضع في السفينة ليس بشرط ولان المعدم من الصبيين هاهو المهلك اه شرح الروض اه سم (قوله ونصفها من ملاح الاخرى) يجري مثل ذلك في الدابتين اخذ من التقضية اه سم (قوله المجران لها) اي المتعلق بها اجراؤها بنفسها او بغيرها كالرب يساء او تعدد كل منها او انفرد ووصف بجري السفينة بالملاح من الملاح لا صلاح شأن السفينة وقيل انه وصف بالربح ويسى به المسير لها لا يستوي وقيل انه ما خرم من معالجة الماء المائع باجراء السفينة فيه اه قيل على الجلال (قوله المجران لها) قال شيخنا في شرح الارشاد وظاهر تفسيره الملاح بجري السفينة ان المراد به من دخل في سيرها سواء كان في مقدمها او مؤخرها وان ما ذكر لا يختص برئيس الملاحين وهو متجه اه سم على منبج اه ع ش على م (قوله نعم ان تعدد الاصطدام الخ) قال في شرح الروض وان تعدد الاصطدام بما لا يهلك غالبا وقديك فذ به عند فتكون الدية على العاقلة مغلظة وان لم تعدد الاصطدام بل ظن انها جريان على الربح فاطفا او لم يعلم واحد منهما ان غرق سفينة سفينة الاخر فالدية على العاقلة مخففة (فرع) لو خرق سفينة عامدا خرقا يهلك غالبا كاتخرق الواسع الذي لا مدفع له ففرق به انسان فالتقصا والدية على الخارق وخرقها للاصلاح لها او لتغير اصلاحها لكن بما لا يهلك غالبا كاصرح به الاصل شه عمد فان اصاب بالالة غير موضع الاصلاح او سقط من يده حجر او غير

الاول على عاقلة والتاقي عليه نعم ان تعدد الاصطدام في الوسيط يحتمل احوالة الملاك عليها بناء على ان عدما بعد واستحسنه الشيخان وفرضوه في الصبي ومثله المجنون فان لم يتعد المركب فكالمركب بانفسهما والتقييد بالتسدي مع ذكر حكم الولي من يادق (او) اصطدم (رقيقان) وماتا (فهدر) وان تمارنا قيمة لفوات عمل تعلق الجناية وان مات احداهما نصف قيمته برقة الحار نعم لو امتنع بهما كاستولدين لوم سيد كل الاقل من قيمته وارش جنايته على الاخر وكذلك كانا منصوبين لوم القاصب الاقل ايضا تميرى بالريق اهم من تعبيرة بالعبد (او) اصطدم (سفينتان) لملاحين او لاجني (فكذلك البين) في حكمهما السابق فان كانا في الثانية اثنين فكل منهما غير بين اخذ جميع قيمة سفينة من ملاحه ثم هو يرجع بنصفها على ملاح الاخر وبين ان ياخذ نصفها منه ونصفها من ملاح الاخر (والملاحان) فيما المجران بها (كراكين) لادابتهما في حكمهما السابق نعم ان تعدد الاصطدام بما يعد مفضيا لهلاك غالبا

وجب نصف دية كل
منهما في تركه الآخر لا
على عاقته فان لم يموتا
وفان منهما ركابو ماتوا
بذلك اقتص منهما الواحد
بالقرعة وللباقين الدية
(فان كان فيهما مال اجني
لزم كلا) منهما (نصف
الضمان لدميهما وظاهر
أن الاجني يتغير بين اخذ
جميع بدل ماله من أحد
الملاحين ثم هو يرجع
بنصفه على الآخر وبين
أن يأخذ نصفه منه ونصفه
من الآخر فان كان
الملاحان رقيقين تعلق
الضمان برقبتهما هذا كله
اذا كان الاصطدام بفعلهما
او بتقصيرهما كان قصرا
في الضبط مع امكانه او
سيرا في ربح شديدة لا تميز
في مثلهما السفر أو لم يكلا
عنتهما اذا لم يكن شيء
منهما كان حصل الاصطدام
بنغلة الرياح فلا ضمان
بخلاف غلبة الداهيتين
الراكبتين لان الضبط
يمكن بالاجام (ولو
اشرفت سفينة) فيها
متاع وراكب (على
غرق) وخيف غرقها
بمتاعها (جاز طرح متاعها)
كله في البحر لرجاء سلامتها
او بعضه لرجاء سلامة
الباق وقيد الباقين الجواز
بإذن المالك

غرقه فخطأ بعض (فرع) ثقلت سفينة بتسعة اعدال فالتى فيها انسان عاشر اعدوا نا اغرقتهما بضمن
الكل لان الفرق حصل بثلث الجميع لا بغلبة فقط وهل يضمن النصف والعشر وجهان كالوجبين في الجلاد
اذا زاد على الحد المتروك ذكره الاصل وقصته ترجيح العشر اه من شرح الروض واعتمد مر
هذه القضية وانظر هل يشكل هذا بضمن الكل فيها لو جوعه وبه جوع سابق علم به اه سم واجاب
الشورى بانه لا يشكل وفرق بان فعل كل فيها نحن فيه متميز ولا كذلك التجويع اه (قوله فان لم
يموتا الخ) راجع لصورة الاستدراك كما شرح مر (قوله اقتص منهما الواحد بالقرعة) لعل محله اذا
لم يعلم الاسبق موتا والا اقتص له ولا حاجة للقرعة وعبرة شرح الروض فلو كان في كل سفينة عشرة
انفس وماتوا معا وجهل الحال وجب في مال كل منهما بدقتهما لو احدمن عشرين بالقرعة تسع ديات
ونصف اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله اولم يكلا عدتهما) في المختار الكال التام وقد كل
بكل بالضم كالا وكل بضم الميم لتعويض كل بكسر هاء تعري ا ردوها وتكامل الشيء ولا غيره والتكميل
والا كال الاتمام واستكملته اه (قوله اما اذا لم يكن شيء منهما الخ) وان تعد احدهما دون
الآخر او قصر فكل حكمه وان كانت احدهما مربوطا فالضمان على مجرى الصادمة وينبغي تصوير
المسئلة بما اذا كانت السفينتان واقفة في نهر واسع فان وقعها في نهر ضيق فصد منها اخرى فوكن قد في
شارع ضيق فصد منه انسان لتعريضه اه شرح مر (قوله فلا ضمان) قال في شرح الروض سواء وجد منهما
فعل بان سيرهما ثم هاجت ريح او موج وعجزا عن الحفظ ام لا كالوشداهما على الشط فهاجت ريح
وسيرتهما اه سم (قوله فيها متاع وراكب) اى او متاع وحده او ركب وحده وقوله على غرق اى
لها ولتا عاها وراكبها ولاثنين منها للكل اه قل على الجلال (قوله جاز طرح متاعها) وجب لرجاء
نجاهها ركب) كلامه متناوشر حاشير الى ان الجواز باعتبار سلامة المال والوجوب باعتبار سلامة الراكب
المحترم فان كان الخوف على المال جاز الطرح او على الراكب المحترم وجب وهو ظاهر واعتمده شيخنا
الطبرلاوى رحمه الله تعالى وفي الزركشى كلام اخر وقال مر الوجوب اذا تدين الملاك لولا الاقلاء
والجواز في غير ذلك واعلم انه ينبغي ان يكون ضابطه لا يحصل به وجوب الاقلاء ان بلغ الى ان يصير بحيث
لو كان ابتداء امتنع قتال - فرع - لو كان المتاع الذى فيها اكثر قيمة منها ولو لم تنفع آل الامر الى ان
تفرق بجعل تلفه ولا يمكن اخراجها ويمكن اخراج المتاع لسهولة اخذه من ذلك المحل دونها ولو
القيناه وحده تلف ولم يمكن اخذه فالوجه عدم القائه فليتام تصوير ذلك على وجه ما يوجب (فرع) قال في
شرح الروض قال يعنى الاذرى وينبغي ان يراعى في الاقلاء تقديم الاخص فالأخص فيه من المتاع
والحيوان ان امكن حفظا لئلا ما امكن اه ومضى عليه مر وقد وجوب مراعاة ما ذكرنا اذا
كان المتلى غير المالك فان كان هو المالك لا يجب عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بالأخص دون غيره
فغاية الامر انه اتلف الاشرف لفرض سلامة غيره اتحاق به غرضه وذلك جائز (فرع)
للفظ البحر المتاع المتلى فيه على الساحل وظفرنا به اخذ المالك واسترد الضامن عين ما على ان
كان باقيا وبه انه ان كان تالفا سوى الارش الحاصل بالفرق فلا يترده وهذا من زيادته وصرح
به الاسنوى وقال الازرى انه واضح الى آخر ما قال في الروض وشرحه فان قيل القيمة التى
ياخذها صاحب المتاع من الضامن للفصول او الميولة فالألفصول فان قيل فكيف ياخذها
المالك اذ القطة البحر ويستردها قلنا لا غرة اتلاف له عادة فظفرنا اليه في الظاهر واعطياه حكم
التلف حقيقة وحكمنا عليه بحكم التالف حقيقة فوجبنا القيمة للفصول فاذا لفظه البحر تبين عدم
التصوير غير نام ان الحكم السابق ولا محذور في ذلك ومن هنا يعلم جواب ما يقال هل خرج المتاع الذى
غرق عن ملك صاحبه بان يرف فان كان لم يخرج فيلزم من وجوب القيمة الجميع له عين المتاع وقيمته وان
كان خرج عن ملكه هل هو الى ملك الضامن فكيف ترجاهو لا للملك احد هو مشكل ويوجب بانه على

ملك صاحبه لكنه في حكم غير المملوك لتلفه عادة وظاهر او هذا لا يتناقض اخذ قيمته هذا حاصل ما ظهر ووافق عليهم وما المانع في حال ان القيمة للحيلولة ولا يتناقض ذلك تصرفه فيها لانه يجوز التصرف في المأخوذ لانه يملكه ملك القرض فليحرم له سم (قوله جاز طرح متاعها) اي عند تروم التجارة بان اشتد الامر وقرب اليأس ولم يقدرا لبقاء الاعلى ندورا وعند غلبة ظن النجاة بان لم يخش من عدم الطرح الانوع خوف غير قوي وقوله ووجب لرجاء نجاة راكب اي عليها مع قوة الخوف لو لم يطرح اه شرح مر (قوله) وقد بسط الكلام عليه في شرحي الروض والوجه) عبارة شرح الروض يجوز اذا اشترفت سفينة فيها متاع وركاب على غرق وخيف هلاك الماع انقاء بعض المتاع في البحر سلامة البعض الآخر اي رجاها قال البلقيني بشرط اذن المالك فلو كان محجور لم يجوز الفاقوه ولو كان مراهونا او محجور عليه بفلس او لمكاتب او لبيد ما ذون له عليه ديون لم يجوز الفاقوه الا باجتماع الفرما او الرهن والمرتين او السيد والمكاتب او السيد والمذون له قال فلوراي الوالي ان انقاء بعض اتمعة محجوره يسلمها باقيا بقياس قول ابن عاصم العبادي فيها لو خاف الوالي استيلاء عاصب على المال ان له ان يؤذي شيئا لتخليصه جزاءه هنا ووجب الفاقوه وان لم ياذن مالكة اذا خيف الهلاك لسلامة حيوان محترم بخلاف غير المحترم كحرفي ومردودان محصن ويجب الفاقوه وان ولو محترما لسلامة ادى محترم ان لم يمكن دفع الفرق غيره او غير الفاقه الحيوان فان امكن لم يجب الفاقوه بل لا يجوز قال الاذرع نعم لو كان هناك اسرى من الكفار وظلر للامير ان المصلحة في قتلهم وشبهه ان يندى بالقتل قبل الامتعة وقبل الحيوان المحترم قال وينبغي ان يراعى في الانقاء تقديم الاخس فالأخس قيمة من المتاع والجوار ان امكن حفظ المال ما امكن لا عيدا لحراراي لا يجوز الفاقوه لسلامة الاحرار بحكمنا واحد فيذكر وان لم يبق من لومه الا لقتل حتى غرقت السفينة ففرق بشيء انهم ولا ضمان عليه كالتو لم يطعم مالك الطعام المضطرب حتى مات انتب رقبه وبنين ان يراعى في الانقاء تقديم الاخس اوجب وقد مر وجوب مراعاة ما ذكرنا اذا كان الملقى غير المالك فان كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لانه قد يملق غرضه بالاخذ وغيره فغاية الامرانه اتلفه لا شرف لغرض سلامة غيره المتعلق به غرضه اه سم على المنهج وقوله لا عدا لحراراي ولا كافر مسلم ولا جاهل لعالم متعبر وان افرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك للملك ولو كان عادلا لا شرا الى الجميع فان كلا ادى محترما عرش على مر (قوله) ووجب طرحه لعل الوجوب على كل من تمكن بخلاف غيره كالريض والزمن اه سم (قوله) وان لم ياذن مالكة اي او كان لشروع محجور اه شرح الارشاد لشيخنا اه سم (قوله) ويجب انقاء مالا روح فيه الخ اي فتنق الاموال لتخليص السكالب المحترمة اه مر اه سم (قوله) سفينة) وصف لآخر واما القتال فسواء كان في تلك السفينة او في اخرى او في الشط لکن هذا العموم على التوزيع قوله وخاف غرقا يصور بما اذا كان القتال في السفينة ومفهوما اعم من ذلك كما سيأتى في الشارح اه (قوله) وعلى ضئانه الخ) عبارة حجج قلنا انه ليس المراد بالضئان هنا حقيقة السابقة في بابة ثم انسمى الملتبس عوضا حالا او مؤجلا لومه والا ضئانه بالقيمة قبل هيجان الموج مطلقا كما رجحه البلقيني لتعذر ضئانه بالمثل إذ لا مثل لشرف على الهلاك الا مشرف عليه وذلك بعيد انتهى وبعبارة شرح مر وليس المراد بالضئان هنا حقيقة السابقة في بابة ثم انسمى الملتبس عوضا حالا او مؤجلا لومه والا ضئانه بلا ديكاقاله البلقيني وان نظريه من انه يشير الى ما يليه او يكون معلوما له والا فلا يضمن الا ما يليه بعرضه ويشترط استمراره فلورجعت عنه قبل الانقاء لم يلزمه شيء ويضمن المستدعي بالمثل صورة كالتعرض في المثل والقيمة في المتقوم كما جرى به جزم وان رجح البلقيني خلافه تبعا لظاهر كلامهم لزوم القيمة مطلقا والمعتبر فيه ما قبل به قبل هيجان البحر إذ لا مقابل له بعده ولا تجعل قيمته في البحر كقيمت في البر ولو قال لو زيد التي متاع عمرو وعلى ضئانه قتاله ضئانه الملقى لمباشرة لا لتلاف الا

وقد بسطت الكلام عليه في شرحي الروض والبيعة (ووجب) طرحه كاه او بعضه وان لم ياذن مالكة (لرجاء نجاة راكب) محترم اذا خيف هلاكه ويجب انقاء مالا روح فيه لتخليص ذي روح وانقاء الدواب لا بقاء الاديبيز واذا اندفع الفرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليهم فان طرح مال غيره بلا اذن من مرضته) كالمضطر طعام غيره بغير اذنه (كالمال) لآخر في سفينة (التي متاعك) في البحر (وعلى ضئانه) أو نحوه (كقوله على اني ضئانه) أو على اني أضئنه فأنقاه فيه (وخاف) القتال له (عرفا) ولم يختص نفع الانقاء بالملقى) بان اختص بالمتمتع أو به

والملقى أو باجني أو بهو بأحدهما أو عم الثلاثة فانه يضمنه وإن لم يكن له فيأشيه (٩١) ولم تحصل التجارة لانه القاس إن تلاف

لنرض صحيح بعض
فصار كقوله اعتق عبدك
على كذا فإن لم يخف غرقا
أو اختص النفع بالملقى كان
قال من بالسط أو بوزق
أو نحوه بقرب السفينة ألقى
متاعا في البحر وعلى
ضئانه فاقناه أو أقصر على
قوله ألقى متاعا لم يضمنه
لأنه في الأولى شيء بمن
التمس عدم دار غيره ففعل
وفي الثانية أمر المالك بفعل
واجب عليه فعمله لنرض
لنفسه فلا يجيب فيه عوض كما
لو قال لمضطر كل طعامك
وعلى ضئانه فأكله وفي
الثانية لم يترحم شيئا وفارق
ما لو قال لغيره أدديني فاداه
حيث يرجع به عليه بأن أداه
الدين بنفقه قطعا والاقفاء
فدلا بنفقه ولو قتل حجر
منجنيق بفتح الميم والجيم
في الأشهر (أحدر ماته)
كان عاد عليه (هدر قسته)
وعلى عاقلة الباقي الباقي
من دية لأنه مات بفعله
وفهلهم خطأ فإن كان
واحدا من عشرة سقط
عشر دية ووجب على
عاقلة كل من التسعة عشر ما
(أو) قتل (غيره بلا قصد)
من الرماة (فخطأ) قتله
لعدم قصد له (أو به)
أي بقصد منهم (فعمدان
غلبت الإصابة) منهم
بجدهم لتقدم مينا بما يقتل غالبا فإن غلب عدما واستوى الأمران فنبه محمد

أن يكون المأمور أعجميا يتعدو جوب طاعة أمره فيضمن الأمر لأن ذلك آفة له ونقل عن الإمام وأقره
عدم ملك التمس للملقى فلو لفظه البحر فهو المالك ويرد ما أخذه بيعته نقي ولا قبله وظاهر أن عمله حيث
لم ينقصه البحر والاختصاص التمس قصه لتسبيه فيه كاصرح به الاستوى وغيره ولو قال ألقى متاعا وأنا
ضامن لم يوركا بالسفينة أو على ألقى اخته أو لوركا بها أو أنا ضامن له وهم ضامنون أو أنا ووركا بها ضامنون له
كل متاع لي الكال أو على ألقى ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع أو أنا ووركا بها ضامنون له لزمه قسته وإن
أراد به الإخبار عن ضمان سبق منهم وصدقوه لزمهم وإن أنكر وصدقوا أو إن صدقه بعضهم فكل حكمه
وإن قال أنشأت عليهم الضمان فمقتبر ضامن لم يترحمهم وإن رضوا أو أنا وهم ضئانه وضئت عنهم بذمتهم لزمه
الجميع فإن أنكر والأذن صدقوا ولا يرجع عليهم أو أنا وهم ضامنون وأخطص من مالهم أو من مالي لزمه
الجميع أو أنا وهم ضامنون ثم مباشر الاقفاء بأذن المالك ضمن القسط للجميع في أوجه الوجهين اه شرح
مر وقوله فلورجع عنه قبل الاقفاء لم يترحمه شيء أي ما اقفاء بعد الرجوع بخلاف ما اقفاء قبله كان أذن له في
رعى إحمال عينها فإني واحد منهم يرجع الضامن ضمن ذلك الواحد دون ما زاد عليه ولو اختصا في الرجوع
أو في وقته صدق الملقى لأن الأصل عدم رجوع التمس وقوله لزمه قسته أي لا جعل الضمان مشتركا
بينه وبين غيره بل لأن من الغير فيلزم ما لزم دون غيره وفيما قبلها جعل نفسه ضامنا للجميع فتعاق
به والنفي مانسبه لغيره انتهى عرش عليه (قوله) أو بهو بأحدهما فيه ورتان وقوله أو عم الثلاثة فيه
واحدة فالصورة ستة وقوله فانه يضمنه وهذا وإن كان ضمانا لما يجب لكن روعي فيه أنه اقتداء
فليس ضمانا حقيقيا ومن ثم لم يشترط العلم بقدر الملقى والضمان فيه بالقصة والمتقوم والمثل في المثل اه
حل (قوله) كقوله اعتق عبدك الخ أي أو أطلق الأسير على كذا أو أضع عن القود على كذا أو أطعم
هذا الجائع ولك على كذا اه حل (قوله) فإن لم يخف غرقا عجز الثاني وقوله أو اختص عجز الثالث
وقوله أو أقصر عجز الأول اه شيخنا (قوله) أو اختص النفع بالملقى أي أو عاف غرقا واختص الخ
فانظر صورته اه شوبري (فرع) قال شيخ شيخنا عميرة لو قال لرفيقتي في سفر مثلا خوفا من
الصوص عند طلبهم لما ألقى متاعا وعلى ضئانه ضمنه كما هنا وفيه نظر كما يعم بما يأتي وما تقدم
من الشروط فتأمله اه قل على الجلال (قوله) لأنه في الأولى هي قوله فإن لم يخف غرقا وقوله
وفي الثانية هي قوله أو اختص الخ وقوله وفي الثالثة هي قوله أو أقصر الخ اه عرش (قوله) وفي الثالثة لم يترحم
الخ وإثباتي بالثلاثة وإن كان يفهم من الثانية عدم الضمان فيها أي الثالثة بالأولى نطقة لقوله وفارق
الخ (قوله) منجنيق يذكر ويؤثر فارسي معرب لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية اه
شرح مر وهو آفة ترى بها الحجارة اه ذى (قوله) بفتح الميم والجيم في الأشهر ومقابل الأشهر كسر
الميم اه خط اه عرش على مر أي مع فتح الجيم وفي المصباح المنجنيق فتعليل بفتح الفاء التانيث أكثر
من التذكير يقال هي المنجنيق وهو المنجنيق ومنهم من يقول الميم زائدة ووزنه متعقل فاصوله جنى
وقال ابن الأعرابي قال منجنيق ومنجنوق وربما قيل منجنيق بكسر الميم لأنه آفة والجمع منجنوقات
ومجنائق اه وفي قل على الجلال ويقال منجنيق باللام ومنجنوق بالواو اه (قوله) هدر قسته الخ
قال البلقيني ويستق منه ما لو حصل عوده على بعضهم بأمر صنهه الباقي وقصدوه بسقوطه عليه
وغلبت أصابته فهو عدم لا تحمله العاقلة بل في أمولهم ولا تقاصص عليهم لأنهم شركاء بخطئهم ولكنهم
تركوه لأنه لا يتصور عدمه ونحو صورته فلا خلاف بيننا وبينهم اه شرح الروض اه م
(قوله) وعلى عاقلة الباقي الباقي والضمان يختص بمن مد الحبال ورمى الحجر لمباشرتهم له دون
واضعه وما ماسك الحشب إذ أدخل لهم في الرمي أصلا ويؤخذ منه أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا
أيضا وهو ظاهر اه شرح مر (قوله) فعمدان غلبت الإصابة) هذا مستق من قولهم أن القلبة تعتبر
في الآلة من كونها الغالب فيها الهلاك أولا أي الألف المنجنيق فالمعتبر انما هو غلبة الإصابة من الرماة

فقط اعتراض البقي من أن اعتبار القلبة في الإصابة مخالف لأصل الشافعي من إنها معتبرة في
الالة شورى

(فصل في العاقلة)

(قوله) وكيف تأجيل ما تحمله) أي وما يذ كرمه من قوله وأجل نفس من ذوق إلى آخر الفصل (قوله)
وسموا عاقلة لمعلم الخ) في الصباح غفلت القليل غفلا أدبت دية قال الأصمعي سميت الدية عقلا تسمية
بالمصدر لأن الأبل كانت تغفل بضماء على القليل ثم كثرت الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية بالأبلا كانت أو
تقدأ وعقلت عنه غرمت عنه ما لومه من دية وجناية وعقلت له دم فلان إذا تركت القود للدية فهذا هو
الفرق بين عقله وعقل عنه وعقل له وباب السكل ضرب ودافع الدية عاقل وأجمع عاقلة وجمع
العاقلة عواقل اه مع زيادة من المختار (قوله عاقلة جان عصبه) أي وقت الجنابة وعليه فلو سرى الجرح
إلى النفس ومات وكانت عاقلة يوم الجرح غيرها يوم السراية فإدعية على العاقلة يوم الجنابة ه
عش على مر وتضرب على الغائب حصته حيث كان أهلا فإن حضرا أخذت منه وشرط تحمل العاقلة أن
تكون سالمة لولاية النكاح أي ولو بالقوة قد لى الفاسق تمكنه من إزالته منه حالاً من حين الفعل
إلى القوات فلو تخلفت ردة أو اسلام بين الرمي والإصابة وجبت الدية في ماله اه شرح مر
(قوا) في الصحيحين السابق) وهوان امرأة قتلت أخرى بغير قتلها وما في بطنها قضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن دية جنيها غرة عباد أو مقضى بدية المرأة على عاقلها واسم المرأة الضاربة أم
عطية وقيل أم عطف واسم المضروبة مليكة وقوله خذفت بالهاء المصحفة أي رتبنا بغير صغير
اه شرح مر والرشيدى وعش عليه قال في الفتح وتحمل العاقلة الدية ثابت بالنية وأجمع أهل
اله لم على ذلك وهو مخالف لظاهر قوله ولا يزر وأزره وزر أخرى لكنه خص من عومها
ذلك لما فيه من المصلحة لأن القاتل لو أخذ بالدية لأشك أن يأتى على جميع ماله لأن تابع الخطأ
منه لا يؤمن ولو ترك من غير تفريم لا هدر دم المقتول (قلت) يحتمل أن يكون السرفيه أنه لو أفرد
بأنه يخرم حتى يقتصر لآل الأمر إلى الإهدار بعد افتقاره جعل على عاقلة لأن احتمال فقر الواحد
أكثر من احتمال فقر الجماعة ولأنه إذا تكرر ذلك منه كان تحذير من العود إلى مثل ذلك من جماعته
ادعى إلى القبول من تحذيره نفسه والمعلم عنداه اه (قوله وإن العقل على عصبها) الذي تقدم وقضى
بالدية على عاقلها أي فهو حكاية له بالحق باللفظ اه حل وفيه أن الشارح قال لما في رواية في خبر
الصحيحين السابق قلعه أطلع على رواية بهذا اللفظ المذكور هنا اه (قوله وقدم منهم أقرب الخ) أي لأن
العقل حكم من أحكام العصبية تقدم الأقرب فيه كالمراث وولاية النكاح اه قال في شرح الرضوي وفارق
الاخذ من الجيد إذا لم يف بالأقرب بالواجب - الارث حيث يجوز اه الأقرب لأنه لا تغدير لمراث العصبية
بخلاف الواجب منها فانه مقدر بنصف دينار أو ربعه ككساي وفيه تصريح بأن كون العبد محجوراً بالأقرب
لا يمنع من الاخذ منه إذا لم يف بالأقرب بالواجب فانظر هذا مع قول الناشر في إيضاحه (تنبيه) كما يحتمل
الجاني عند العقل - حمل عند وجود العصبية إذا عابجه حيث لم يكن المضروب عليه في تلك الدية
كأنه عرف من نظائره فليحرم ربه رايتم قال انه يؤخذ من الابدان كان محجوراً بخلاف عصبه الملق
لا يؤخذ منه في حياة المقتول والفرق ضعف السبب عن النسب ثم رجع وقال يؤخذ منهم في حياته قال
هذا هو المعتد وفي التصحيح نسختان أحدهما توافق هذا وهي المعتد اه سم (قوله فأقرب)
لاحاجة إليه مع قوله فإن في شيء الخ انتهى حل (قوله الواجب من الدية) وهو نصف دينار
على الفنى وربعه على المتوسط ثم يشتري بالجمع تلك الدية إن وفي فأن لم يوف بوزن الباقي على من
يلو مكذا إلى أن يحصل ما يشتري به الثلث اه (قوله ومدل بابوين) أي على العبد بدو القديم التسوية
لأن الأتوة لا تدخل لها في التحمل ورد بجمع ذلك بدليل أنها مرسومة في ولاية النكاح مع أنها لا تدخل لها

(فصل في العاقلة وكيف
تأجيل ما تحمله وسموا
عاقلة لمعلم الأبل بضماء
دار المستحق ويقال
لحملهم عن الجاني العقل
أي الدية ويقال لمعلم
عنه والعقل المنع ومنه
سمى العقل عقلا تسمه من
الفواش (عاقلة جان
عصبه) المجمع على أرثهم
من النسب لما في النسب لما
في رواية في خبر الصحيحين
السابق أوائل كتاب
الديات وإن العقل على
عصبها (وقدم) منهم
(أقرب) فأقرب فيوزع
على عدده الواجب من
الدية آخر السنة ككساي
فان بقى شيء منه (فن
يليه) أي الأقرب فيوزع
الباقى عليه وهكذا
والأقرب الاخوة ثم
بنوم وإن نزلوا ثم
الإمام ثم بنوم كالارث
(و) قدم (مدل بابوين)
على مدل باب كالارث
فان عدم عصبه النسب أو
يف ما عليهم بالواجب في
الجنابة (فتمت)

لمصبة من النسب (لمتعة فمصبته) كذلك وهكذا (لمتقني الجاني لمصبة) كذلك (لمتعة فمصبته) كذلك وتعميرى بالفاء آخر
 أولى من تعميده فيه بالواو (وهكذا) أي بعد مقتق الأب وعصبته مقتق الجاني حيث (٩٣) ينهي ويوزع الواجب على المقتنين
 بقدر ملكهم لا بعدد رؤسهم ويعقل المولى من جهة الام اذا لم يوجد مقتق من جهة الآباء ويتحمل أيضا بعد من ذكر الاخوة للام وذوو الارحام أن ورتاهم كما في الانوار ونقله في الثانية الشيخان عن المتولي وأقرامو الظاهر أن تحمل الاخوة للام قبل ذوي الارحام للاجتماع على توريثهم (ولا يعقل بمسب جان و) بعض (مقتق) من اصل وفرع (مقتق) في رواية داود وفي خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب الديات وبر الولد أي من العقل وقيس به غيره من الاباض ويعض الجاني بعض المقتق (ولو) كان فرع الجانية (ابن ابن عمها) فلا يعقل عنها وان كان يلى نكاحها لان البنوة هنا مائة ومهم غير مقتضية لامانة فاذا وجد مقتض زوج به وذكر حكم بعض المقتق من زادي (وعتيقا) أي المرأة (يعقله عاقلها) دونها لما يأتي من ان المرأة لا تتحمل (ومعتقون وكل من عصبه كل مقتق كمتق) فيما عليه كل سنة من نصف دينار او ريعه لان الولاء

فيه اشرح مر (قوله فمصبته من النسب) أي فان لم يكن مقتق أو لم ينف ما عليه فمصبته الخ اه عرش على مر فمصبته يضرب على عصبته في حياته لا يختص بأقرهم بعد موته وإن قل الامام ان الامة قيدوا الضرب على عصبته بموتهم قالوا انه لا يتجه غيره إلا لاحق لهم في الولاء ولا بالولاء في حياته فهم كالأجانب اه شرح مر (قوله ويعقل المولى من جهة الام الخ) بان زوج عبد يقتضيان الولاء على اولاده لو لم يات الام فاذا جنى بعض اولاده فالد على مولى الامه فان عتق الاب انجر الولاء من موالى الام إلى موالى الاب فيعتقون اه حل قال البقيني وإذ لم يوجد مقتق من جهة الآباء انتقل إلى مقتق الام ثم إلى عصبته غير اصوله وفروعهم إلى موالى الجدات من جهة الام ومن جهة الاب موالى الذكور المدين بالاناث كالجد ابى الام من جرى مجراه اه شرح الارشاد لشيخنا اه سم (قوله إن ورتاهم) وذلك إذا لم ينظم امر ميت المال اه حل ولا يحمل منهم إلا الذكر إذا لم يدل باصل ولا فرع اه شرح مر فيخرج نحو الحال فانه مدلل باصل وعبارة شرح الروض وظاهر ان عمله إذا كان ذكر غير اصل ولا فرع اه رشيدى (قوله فاني رواية في داود الخ) أي ان ابا داود روى خبر الصحيحين السابق بهذا اللفظ وهو قوله وبر الخ (قوله) وقيس به غيره اه من اولد لكن في شرح صحيح كشرح شيخنا وبر الخ (قوله) حل (قوله) ويعض الجاني بعض المقتق عبارة شرح مر ولا يتحمل فرع المقتق ولا اصله لان تحمل المقتق عن عتيقه بسبب اعتاقه إياه منزل بالنسبة إلى اصوله وفروعه منزلة جنايته لو انه منزل منزلة أخى الجاني واصل الاخ وفرعه لا يفرمان اه (قوله ولو ابن ابن عمها) هذه الفاء لرد على الضعيف وعبارة اصله مع شرح حج وقيل يعقل ابن هو ابن ابن عمها او معتقها كإلى نكاحها وردوه بان البنوة هنا مائة ما تقرر أنه بعضها والمنع لا اثر لوجود المقتضى معه ومهم غير مقتضية لان الملصق مهم دفع المار وهي لا تقتضيه ولا تمنعه فاذا وجد مقتضى آخر اثر اه (قوله) يعقله عاقلها أي كزوج عتيقها من زوجها المعلقا للعقل بالتزوج لعجزها عن الامر بن اه ميرة اه سم (قوله) ومعتقون مبتدا وقوله وكل الخ معطوف عليه وقوله كمتق خبر كل من المعطوف والمعطوف عليه اه شيخنا (قوله) وكل من عصبه كل مقتق كمتق) أي افرادا واجتماعا فكل واحد من عصبه المقتق المفرد كمو وكل واحد من عصبه المقتق الذي يشاركه غيره كمو فيها يخصه بمقتضى الملك وعبارة الزايد قوله ومعتقون وكل من عصبه كل مقتق كمتق فان اعتقه ثلاثة مثلا تحمله عنه تحمل شخص واحد بقدر مال كل منهم من الولاء حصه الثقي ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربع الدينار وكل واحد من عصبه كل واحد يحمل عنه ما يتحمله المقتق فيكون على كل من عصبه المورس ثلث نصف الدينار وعلى المتوسط ثلث ربعه أي ان كانوا اربعة والتمثيل كل منهم حصته بحسب حاله وان كان المقتق واحدا كان عليه كل سنة نصف دينار او ريع دينار وعلى كل واحد من العصبه مثل ما عليه اه شرح البهجة اه عبارة شرح مر وكل شخص من عصبه كل مقتق يحمل ما كان يحمله ذلك المقتق فان اتحد المقتق ضرب على كل من عصبته ربع او نصف وان تعدد نظر لحصته من الربع او النصف وضرب على كل واحد من عصبته قدرها والفرق ان الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبه لانهم لا يرونه بل يرون به فكل منهم انتقل له الولاء كاملا لازم كالأقارب اه معلوم ان النظر في الربع والنصف إلى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله أي من حيث الجمل لا بالنظر لزمين ربع او نصف فلو كان المقتق متوسطا وعصبته أغنياء ضرب على كل النصف لانه الذي يحمله لو كان مثله وعكسه كذلك كما هو ظاهر اه اذا علمت هذا علمت ان قول الشارع من نصف دينار او ريعه ماصر على صورة الافراد فلو يذكره لكان اشمل تامل (قوله وفي الثانية لكل من العصبه) فلي كل ما على المقتق اه حل (قوله) فان عدم من ذكر من

في الاولى لجميع المقتنين لا لكل منهم وفي الثانية لكل من العصبه فلا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء لانه لا يورث بل يورث به (ولا يعقل عتيق) ولا عصبته عن معتقه لانتفاء ارثه فان عدم من ذكر أو لم ينف ما عليه بغير

(فبيت مال) يعقل (عن مسلم) الكل أو الباقي لأنه يرمي بخلاف الكافر فالله في الواجب ما له أن كان له أمان واستثنى من ذلك القبط فلا يعقل عن قائله بيت المال إلا ذلًا فاستحق (٩٤) أخذها منه لتماد إليه (فإن عدم ذلك ولم يفسد ما ذكر فالكل أو الباقي (على جان

حلته وذو الأرحام فقدم على بيت المال أه حل (قوله فبيت مال) أي يؤخذ من سهم الصالح من الواجب بكالهما ما بقي مؤجلا أه حل أه سم فقل من جهات التحمل ثلاثة قرابة وولاء بيت مال أه حل (قوله) إلا فائدة (الخ) أي لأن وارثه بيت المال فلو عطل عداله ما عطل به قضية هذا التحمل إن من لا وارث له إلا بيت المال كالقبط فذكر أه سم (قوله) فإن عدم ذلك أولم يفسد ما ذكر (الخ) عبارة شرح مر فان قد بيت المال بان تعدر أخذ الكل أو البعض منه لعدم وجود شيء أو منع مثوله ذلك ظلمًا كصرح به البلقيني أو كان مرمصرف أم قبل الجاني (الخ) انتهت قال صبح (تبيينه) هل يعود التحمل لغيره يعود صلاحته له لأن المانع نحو فقره ومثلا وقد زال أو لأن الجاني هو الأصل فقي خوطب به استقر عليه ولم ينتقل عنه لا خضاع النظر لثبته غير عنه حينئذ كل محتمل والثاني أقرب فالعدم ما في بيت المال فخذ من الجاني ثم استثنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنكرها الجناية فخذت من الجاني ثم اعتدوا بها يرجع عليهم لأنهم هنا حالة لا أخذ من أهل التحمل بخلاف بيت المال أه حل (قوله) فإن عدم ذلك (الخ) أي بان لم يرجع في معنى قال بعضهم أولم ينظم أمره بحيلة الطلبة دونه أه حل وفي شرح الإرشاد لشيخنا ولو كان تعدر بيت المال لعدم النظام أخذ من ذوى الأرحام قبل الجاني بناء على ما مر وقضية ما ذكر إن منع بذل متولى أمر بيت المال ظلمًا كنفقه ما فيه فتؤخذ من الجاني وهو ما اعتداه البلقيني وتظهر الشارح فيه بالقياس على العاقلة إذا امتنعت أها لا يؤخذ من الجاني بردها يمكن الاستيفاء منهم بالحكم فأن فرض عجزه فتأخذ بخلاف متولى أمر بيت المال فإنه لا يمكن الاستيفاء منه ولو لم يحل عمل الجاني لصاع حق الجاني عليه يظهر أنه لو حدث في بيت المال شيء بعد الأخذ من الجاني لم يكن له الرجوع به لأن الواجب ببقائه ابتداء كما سريفرق بينه وبين ما يأتي في وجوبه على العاقلة بأنهم أهل التحمل حال أدائه بخلاف بيت المال مثلاله حال الأداء لم يكن فيه شيء أه وقضية ما على به أن الحكم كذلك إذا امتنع الترتي ظلمًا ثم بعد الأخذ من الثاني إجاب وقد وجه هذا أيضا بان شرط العاقل أن يكون وارثا وإذا منع بيت المال ظلمًا لم يكن متظما فلا يكون وارثا فلا يكون عاقلًا فحرراه سم (قوله) بناء على الأصح من أن الواجب (الخ) عبارة أصله مع شرح المحلى فإن تعدر قبل الجاني في الظاهر بناء على أن الواجب عليه ابتداء ثم تحمله العاقلة والثاني المنع بناء على أن الواجب ابتداء على العاقلة وعلى هذا يكون دين بيت المال في أحد وجهين وجب وجب بيت المال أو على الجاني فيناجل تأجله على العاقلة ثلاث سنين كل سنة ثلثه انتهت (قوله) وتوكل عليه (أي إذا انتهى الأمر لرجوعها عليه (قوله) كما عاقلة) قال الناشرى إلا أنه يخالفها في أنه يؤخذ منه قدر ثلث الديانة كل سنة أربع دينار ولا نصف دينار ولو مات في أثناء الحلول حل عليه وأخذت من تركه بخلاف موت واحد من العاقلة في أثناء الحلول فإنه لا يجب عليه أه سم (قوله) لا لأنا بديل نفس (أي والأجلت بثلاثة دية الكافر والمرأة تأمل (قوله) لأنه قدر ثلث دية مسلم) أي وذلك في اليهودي وأقل وذلك في المجوس إذا عقدت له ذمة أه حل (قوله) وتحمل عاقلة رقيقا (الخ) لو اختلفت العاقلة والسيد في قيمة صدقوا بأيمانهم لكونهم غارمين أه حل (قوله) بقيته (لمل الباز) اندقة في المنقول لأن القسمة هي المحمولة فيكون من جملة التفسير ويكون مدخولها بديل من الجناية عليه بديل اشتغال أوهي للبلاسة أي الجناية متبعية بقيته ملاسة السبب أه شيخنا (قوله) يؤخذ منها (أي من القيمة أه حل (قوله) من دية نفس كاملة) فبها إذا كانت قيمة قدر دينين تؤخذ في ست سنين أه حل (قوله) بناء على الأصح من أن العاقلة (الخ) عبارة أصله مع شرح مو والأطراف والمعاني والأروش والحكومات في كل سنة قدر ثلث دية في الأولى ثلث وفي الثانية سدس أو ثلاثة أرباعها في الأولى ثلث وفي الثانية وفي الثالثة نصف سدس أو دينين في ست سنين وقيل يجب كلها

بناء على الأصح من أن الواجب ابتداء عليه ثم تحمله العاقلة وتعييرى بذلك أهم من قوله فكله على جان (وتوكل) ولو من غير ضرب (كمقالة دية نفس كاملة) بإسلام وحرم وذكره (ثلاث سنين في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية وتأجيلها بالثلاث رواء البيهقي من قضاء عمر وعلى رضى الله عنهما وعزاه الشافعي إلى قضا النبي ^{صلى الله عليه وسلم} والظاهر تساوى الثلاث في القسم وإن كل ثلث آخر ستة وأجلت بالثلاث لسكرتها لا لأنا بديل نفس وتأجيلها عليه من زيادق (و) توكل دية (كافر معصوم) ولو غير ذى وإن عبر الأصل بالذمى (سنة) لأنها قدر ثلث دية مسلم أو أقل (و) توكل (دية امرأة) وخشى (مسلمين) (ستين في) آخر (الأولى) منها (ثلث) من دية نفس كاملة وذكر حكم الخشى من زيادق (وتحمل عاقلة رقيقا) أي الجناية عليه بقيته لأنها بديل نفس كالحرف فإذا كانت قيمته قدر دية أو دينين (ففي) آخر (كل سنة) يؤخذ

منها (قدر ثلث) من دية نفس كاملة (ك) واجب (غير نفس) من الأطراف وغيرها فإنه يؤجل في كل سنة قدر ثلث الدية بناء على الأصح من أن العاقلة تحمل بدلها كدية النفس فتعييرى بذلك أهم من تعييره

بالاعراف (ولو قتل) رجلين (مسلمين) هو أولى من قوله رجلين (ففي ثلاث) لأست (٩٥) من السنين وخذ ديتهم في كل سنة لكل ثلث

دبة (واجل) واجب (نفس من) وقت (زهوق) لما بمنزلة أوسر أجرة جرح لانه مال يحل باقتضاء الاجل فكان ابتداء اجله من وقت وجوبه كسائر الديون المؤجلة (و) اجل واجب (غير هامن) وقت (جناية) لان الوجوب يتعلق بها وان كان لا يطالب بدينها إلا بعد الاندمال نعم لو سرت جناية من اصبع الى كف مثلا فاجل ارش الاصبع من قطعها والكف من سقوطها كما اختاره الامام والزلي وغيرهما وجرم به الحساوي الصغير والانوار ورجحه البلقيني (وهن مات) من العاقلة (في اثنا سنة فلا شيء) عليه من وجبا بخلاف من مات بها (ويعقل كافر ذوا مان عن مثله) ان اذ ادت مدته على مدة الاجل لا شراكمها في الكفر المقر عليه وتبيري بذلك أولى من قوله ويعقل يهودي عن نصراني وعكسه (لا فقير) ولو كسو بالايقل لان العقل مواساة الفقير ليس من اهلها (ورقيق) لان غير المالكين من الارقاء لاملكته والمكاتب ليس من اهل المواساة (وصي وجنون وامرأة وخشي) وهما من يادق وذلك لان مبنى العقل على النصرة ولا

في سنة بالغة ما بلغت لانها ليست بدل نفس اربع دية في سنة قطعا انتهت (قوله ولو قتل مسلمين) (الخ) وفي عكس ذلك لو قتل ثلاثا فاحمل عاقلة كل واحد ثلث دية يؤجل عليها في ثلاث سنين نظر الاتحاد المستحق اه شرح مر (قوله لا بعد الاندمال) قال في شرح الروض فلو مضت سنة ولم يتدخل لم يطالب بوجبا اه اي فيسقط بالكلية وتبدأ سنة اخرى كما هو ظاهر هذا الكلام وظهيره ما لو كانت العاقلة آخر السنة فمقدرا انه يسقط واجب تلك السنة بالكلية لا يقال فرجع الامر في ابتداء المدد الى الاندمال لان هذا غلط فانه لو مضت سنة شهر قبل الاندمال بينا عليها ولو اعتبر الاندمال في الابتداء وكان المبرة في الوجوب باخر الحول سقط الواجب لمقد الشرط اه سم (قوله ويعقل كافر) (الخ) شروع في صفات من يعقل وهي موافقة الدين والنقي او التسطو والتكيف وقد ذكر ما على الترتيب اه حل وعبارة الشوري قوله ويعقل كافر (الخ) شروع في صفة العاقلة وهي خمس التكليف وعدم الفقر والحريه والذكورة وانفاق الدين انتهت (قوله على مدة الاجل) هل المراد كل الاجل او لكل سنة حكما وخرج ما لو قصت او سارت قال في شرح البهجة بخلاف ما اذا قصت عنه هو ظاهر او سارته تقديمه البائع على المقتضى نعم يمكن في تحمل كل حل حول على افراد زيادة مدة المبد عليه قال ومقتضى كلام الاذري وغيره هو الظاهر ان ما ذكر من تحمل الدين ونحوه محله اذا كانوا افرادنا لانهم تحت حكمنا اه اه سم (قوله أولى من قوله ويعقل يهودي) (الخ) أي لا يهاجم الاصل ان كلام اليهودي والنصراني يعقل وان لم يكن له امان وان غير اليهودي والنصراني لا يعقل وان كان له امان اه عرش (قوله لان العقل مواساة) (الخ) بخلاف الحرية فانها الحق الدماء لا قراره في دار الاسلام فصارت عوضا لذلك لزم الفقير اه سل واصله في شرح مر (قوله ورقيق) لو كان مبعضا قال الزركشي سكنوا عنه وقضية كون ذلك مواساة ان تجب عليه بقدر ملكه كالزكاة ثم اخراج الرقيق مستفاد من نفي الوجوب على الفقير لان الرقيق لا يملك كذا في الزركشي وفيه بحث لان الرقيق لا وجوب عليه ولو عتق قبل معنى الاجل بخلاف الفقير اذا لم يسر في اخر الحول فالمدرك فيهما مختلف اه وفي شرح الروض ورقيق ومبعص كما قاله البلقيني اه لجعل المبعص كالرقيق خلاف ما مر اه سم (قوله وامرأة وخشي) فلو بان الخشي ذكر الم يفهم خلافا لما في شرح الروض اه حل وصححه البلقيني قال ببناء التحمل على الموالة والمناصرة الظاهرة وقد كان هذا ستر الثوب كالاتي فلا نصرة به واستوجه الخطيب الفرم لان النصرة موجودة فيه بالقوة اه شوري (قوله وعلى غي وهو من ملك آخر السنة) (الخ) قال الشيخ في شرح الغاية ببدان بين الغني والمتوسط بما ذكره المصنف وقضية ذلك ان الغني من ملك دون العشرين وفوق الاربعة فاضلا عا ذكر ولا يخفى اشكاله حيثذ فانه حيث ملك بعد كفاية العمر الغالب قدر واجبه فقط فواجه اعتبار الزيادة عليه فان قيل ليشتم الغني عن المتوسط قلنا التميز لا يتوقف على ذلك بخصوصه فليتأمل انتهى اه شوري (قوله وهو من يملك) (الخ) فغني العاقلة لا يكون إلا بالمال فالغني بالكسب فقير في باب العاقلة ولذلك قال الشارح فيما سبق ولو كسبو اه (قوله فاضلا عن حاجته) وهي المسكن والخادم وسائر مالا يكلف يعمه في الكفارة فجعله ما يلزم الغني قياد بنار ونصف والمتوسط ثلاثة ارباع اه عرش فالمراد بالغني هنا غني الكفارة وهو ما دل الحاجة في كلام الشارح حاجة العمر الغالب اي ما يتق منه او حاجته على الخلاف في غني الكفارة عبارة الشارح هناك وانما يلزم الاعتاق عن الكفارة من ملك رقيقا او ثمة فاضلا عن كفاية موه من نفسه وغيره ففقو كسوقه وسكن ونحوها لا يملحه بصر فذلك ضرر شديد وانما غيوت نوع رفاة قال الرافعي وسكنوا عن تقدير مدة ذلك يجوز ان يقدر بالعمر الغالب او ان يقدر بسنة وصوب في الروضة منهما الثاني وقضية ذلك انه لا تقل قيامه مع انفقوا في الجهور الاول وجزم البغوي في قنايه بالثاني على قياس ما صنع في الزكاة انتهت (قوله نصف دينار) والدينار يساوي الان بالفضة المتعامل بها نحو سبعين

نصرة بهم (ومسلم عن كافر وعكسه) اذا لاملوا الاية بينهما فلا نصرة (وعلى غني) من العاقلة وهو من (ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين دينارا) أي قدرها (نصف دينار) على

بمعنى مقدارها لا اعتدوا
لأن الألبى الواجبة وما
يؤخذ بصرف اليها
وللستحق أن لا يأخذ
غيرها وإنما شرط كون
الدين الفاضل عن حاجته
فوق الربع لتلاصير بدنه
فقيرا وبما ذكر علم أن
من أضر آخرها لم يجب
عليه شيء وإن كان موسرا
قبل أو أضر بعدوان من
أضر بعد أن كان موسرا
آخرها لم يسقط عنه شيء من
واجبها ومن كان أولها
ريققا أو صيا أو مجنونا أو
كافرا أو صار في آخرها
بصفة الكمال لا يدخل في
التوزيع في هذه السنة ولا
فيها بعدها لأنه ليس من
أهل النصرة في الابتداء
بخلاف الفقير وذكر
ضابط الثمن والمتوسط
من زيادتي

(فصل) في جنابة
الزريق (مال جنابة رقيق)
ولو بعد الفوف أو فداء من
جنابة أخرى (يتعلق
برقبته) إذ لا يمكن الزامه
لسيده لأنه اضربه مع
براهة تعالى أن يقال في ذمته
إلى عتقه لأنه تصويت
للضمان وتأخير إلى مجول
وفيه ضرر ظاهر بخلاف
معاملته غير له لزمه بذمته
فالتعلق برقبته طريق وسط

نصف فضة أو أكثر ومتى زاد سمره أو نقص اعتبر حاله وقت الأخذ منه وإن صار يساوي ما تقي نصف
فاكثر أه عرش على هر (قوله بمعنى مقدارها) أنظر وجه التعبير به دون سابقه أه شوبري (قوله لثلاثا
يصير بدقه فقيرا) حاصله أنهم اشترطوا أن يبقى معه شيء ما زاد على حاجته بدد دفع الرق حتى لا يكون بدد
الدفع فقيرا ولك أن تقول كان يجوز أن لا يشترط ذلك ويكون التقدير من لا يملك ربحا زاد على حاجته
والمتوسط من يملك ذلك ولا يجوز في عوده بعد الدفع فقيرا إنما المحذور أن يؤخذ من فقير ولم يبر جدتهام
أن لثلاثا أن يقول ولو قفوا فبقاؤه وأمنه لأن المتوسط على كلهم صادق بمن ملك زيادة على حاجته ثلاث دينار
مثلا كما هو قضية التفسير المذكور ولا يخاف في أن ملك ذلك إذا دفع ربحا عاد فقيرا لأنه بدد دفعه صار
لا يصدق عليه أنه ملك زاد على حاجته فوق ربح دينار فيكون فقيرا لأنه لما بطل كونه متوسطا ومعلوم أنه
ليس غنيا وجب أن يكون فقيرا إذا لم يبر بالفقير وغيره هو المعنى المصطلح عليه هنا فامل أه سم (قوله ومن
كان أولها رقيقا أو صيا الخ) فعلم أنه يعتبر الكمال بالتكليف والاسلام والحربة في التحمل من العقل إلى
معنى أجل كل سنة أه شرح هر (قوله لا يدخل في التوزيع الخ) ولو طرأ جنون أثناء حوله سقط واجبه
فقط وكذا الرق بأن حارب بذى فاسترق أه شرح هر وبعبارة حل قوله لا يدخل في التوزيع في هذه
السنة الخ يؤخذ منه أنه لو جن أو رقى في أثناء يسقط عنه كقوله شيخنا كحيم وظاهره أن عاد فورا انتهت
(نفيه) المتعمد أن الدعوى بالدية على الجاني وإن العاقلة يدفعونها ولا يدعى عليهم بها كذا قال
شيخنا وغيره وأما علم أه قل على المحلى

(فصل في جنابة الرقيق) مصدر مضاف لقاعله أي الجنابة الواقعة منه على غيره من نفس أو مال أه قل
على المحلى (قوله مال جنابة رقيق الخ) فإذا حصلت البراءة عن بعض الواجب انكف عنه بسقطه وبفارق
المرهون بأن الرهن حجر على نفسه فيه وبغلاف ما ذكر هنا الواجب بجنابة البيمة لأن جنابة العبد مضافة
إليه فانه يتصرف باختياره ولذلك لزمه التقصص إذا واجبه الجنابة بخلاف البيمة أه شرح هر وفي
قل على المحلى قوله يتعلق برقبته أي لأنه من جنس العقلاء فجنابة مضافة إليه وبذلك فارق البيمة أه
وفي هذا الكلام تسمح لأن الواجب جنابة البيمة لا يتعلق بعينها حتى يقال أنه إذا سقط بعض الواجب
لا ينفك منها شيء كما هو مقتضى الفرق بينها وبين الجاني بل واجب جنابتها يتعلق بذمة صاحبها كما هو
مقرر في حله أه والمبعض يجب عليه من واجب جنابته بنسبة حريته وما فيه من الرق يتعلق به باقي
الجنابة فيفديه السيد بأقل الأمرين من حصتي واجبها والقيمة أه زى (قوله ولو بعد العفو) ولا يقال
هو حينئذ ثبت برضا مستحقه فينتقل بذمته كاتقدم في المعاملات أه حل أي لأن أصل الجنابة بغير رضاه
(قوله يتعلق برقبته فقط) أي أن تيسر بيع الرقيق أما إذا لم تيسر بيعه كام الولد أو الموقوف والمنذور عتقه
فإن مال جنابته يتعلق بذمة السيد لأنه المانع لبيع أه من شرح هر وعلم من إضافة التعلق إلى الرقبة أنه
لا يتعلق بجزء منها ولو مثل عمل الجنابة ولذلك لو غشا المستحق عن بعض حقه جانا انكف من الرقبة بسقطه
فليس كالمرهون لكونه التعلق هنا فقريا أه قل على المحلى (قوله إذ لا يمكن الزامه الخ) أي ولا
تحمله عاقلة لأن تحمل العاقلة خارج عن الأصل فيقتصر على عمل وروده فمالمال يتعلق بجميع الرقبة
وإن زادت قيمته عليه أضعافا ولو أبر المجنى عليه من البعض انكف التعلق بسقطه بخلاف نظيره من الرهن
مع أن تعلق هذا الحق أقوى بدليل أن المرهون إذا جنى بيع في الجنابة وقدم على حق المرتهن أه
أقول قد يفرق بأن القصد من تعلق الرهن التوق فناسب عدم الانفكاك بخلاف تعلق الجنابة
أه شم (قوله لأنه تقيوت لاعميان) أي إن لم يتعلق وقوله أو تأخير إلى مجول أي أعتق أه
حل (قوله أي لا بذمته الخ) في كلامه ست صور الثلاثة الأولى عتزه وقوله برقبته والثلاثة الأخيرة
عتزه قوله فقط لكن في صنع الشارع إيهام أن السنة عتزه فقطية فكان عليه أن يذكر الثلاثة
الأولى بعد قول المتن برقبته والثلاثة الثانية بعد قول المتن فقط هذا وفي كلامه بعض تكرار لإذ قوله

ولان يقال في ذمته الى عتقه هو عن قوله لا يذمته ولمله أفردته للتعليل الذي ذكره بعده وقوله حتى لو بلغ الخ تبريع على التقطية وقوله نعم ان اقر الرقيق الخ اشتمل هذا الاستدراك على ثلاثة فروع الاول والثالث وراجع لقوله برقبته والثاني راجع لقوله فقط **(قوله)** وان اذنه له سيده اي وهو بمنزلة اخذ ان كلامه الاتي اه حل والغاية للتصريح بالرد كما يعلم من صنيع شراح المناهج وقوله والاملا تعلق الخ جرد على الضعيف القائل بانه يتعلق بالرقبة والذمة معا سواء اذن السيد او لا يحصل الردان الفاسد بقول يلزم من القول بالتعلق بالذمة والرقبة معا مفسر التعليل على الذمة بطلاق قوله والرقبة يعني انه متى انتم التعلق بالذمة لم اتم ان يكون التعلق بها وحدها لا جامع الرقبة كما قلتم وستجدنا ديون المعاملات فانها تلي بالذمة ولا قائل يقول بتعلقها بالرقبة ايضا وعجابه اصله مع شرح مر ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر وان اذن له سيده في الجناية فاقى عن الرقبة يصح على المجنى عليه لانه لو تعلق بالذمة لما تعلق بالرقبة كديون المعاملة انتهت بعجابه الاصل مع شرح المحلى ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر والثاني يتعلق بالذمة والرقبة سرهونة بما في الذمة اي فان لم يوف الثمن به طوب العبد يابى بعد العتق انتهت **(قوله)** والاملا الخ اي لو اعتبرنا اذن السيد اه عرش اي لو اعتبرناه مانعا من التعلق بالرقبة اي لم يكن متعلقا بحسين الاذن لكن يلزم على هذا المصادرة واتحاد المقدم والتالي يمكن ان يجاب بان التالى مؤول بان يقال لما تعلق اي ما صح القول بالتعلق بها اي لو لم يكن متعلقا بها لما صح القول المفروض صحته في المتن واللازم باطل فكذا المزوم وقوله كديون المعاملات سند هذه الملازمة اي لان ديون المعاملات لما اعتبر فيها اذن السيد مانعا من التعلق بالرقبة لم يصح القول فيها بالتعلق بالرقبة اه شيخنا وعجابه الثوبرى قوله والاملا تعلق برقبته الخ لا يغلو التعليل به عن حرازة بالنسبة لبعض الصور المعاملة وهو التعلق بالرقبة مع الذمة لانه يصير التقدير لا يتعلق بذمته ورقبته والاملا تعلق برقبته كديون المعاملة وحيث تنبع الملازمة ومشابهة ذلك لديون المعاملة ويمكن ان يجاب بان التقدير لا يتعلق بالذمة والرقبة والالكان متعلقا بالذمة ولو كان متعلقا بالذمة لم يتعلق بالرقبة كديون المعاملة وحاصله لو تعلق بالرقبة وقع الذمة لم عدم التعلق بالرقبة لان التعلق بالذمة ينمعه فليتأمل اه ثم قال بعضهم ان معنى قوله والاي لو اعتبرنا اذن السيد وفيه بعد لا يخفى بل لا يظهر صحته انتهت **(قوله)** كما مر في الاقرار عبارته هناك وقبل اقراره اي الرقيق يدين جناية وان اوجب عتبه لجناية خطأ او ائلاف مال عمدا او خطأ وتعلق بذمته فقط اي دون رقبته ان لم يصدقه سيده في ذلك بان كذبه او سكته عليه فهو اعم عن تعبيره بكذبه فيتبع به اذا عتق وان صدقه تعلق برقبته فيباع فيه الا ان يذبه السيد باقل الامر من قيمته وقد رد الدين واذا بيع وبقى شيء من الدين لا يتبع به اذا عتق انتهت فتوله هنا ولم يصدقه سيده فان صدقه تعلق برقبته وقوله ولا يذمته فان كانت تعلق برقبته ايضا **(قوله)** او اطلع سيده على لقطة الخ) يبني ان لا يكون حكم اللقطة مال او دعه انسان ودية وانظروا فلا تعلق بسائر اموال السيد لان صاحب الودية مقصر بوضعها عند بخلاف صاحب اللقطة اه سم **(قوله)** او تلفت عنده هو في اذنه اقره يبني حله على التفضيل الذي ذكره الفارح في باب اللقطة بقوله لو اقرها في يده سيده واستحفظه عليها لم يقرها هو امين جاز فان لم يكن امينا فهو متعدي بالاقرار وانه اخذها منه ووردها اليه اه فيبني حله ما هنا على ما اذا لم يكن امينا فان كان امينا فلا ضمان على السيد لعدم التعدي بالاقرار في يده وفاق هذا المحل لما مال اليه شيخنا الطائري رحمه الله تعالى اه سم **(قوله)** وبسائر اموال السيد) يعني انه يلزم بالاعطاء منها مثلا لانه يتعلق بها بالتعلق بمال المفلس اه عرش على مر **(قوله)** ان جناية غير المميز ولو بالنا الخ) بخلاف امر السيد او غيره للمميز فانه لا يمنع التعلق برقبته لانه لا مباشر ولو لم يامر غير المميز احد تعلق برقبته فقط لانه من جنس ذوى الاختيار اشرح مر **(قوله)** باذن المستحق اي او الا فلا يصح البيع كالمرهون وله ايضا تسليمه لمن شاء ليبيعه لاجل الارش ولو بعد اختياره الفداء اه قبل على الجلال ويقتصر في البيع على قدر الحاجة ما لم تختار السيد بيع الجميع

وان اذن له سيده في الجناية والاملا تعلق برقبته كديون المعاملات حتى لو بقي شيء لا يتبع به بعد عتقه نعم ان اقر الرقيق في الجناية ولم يصدقه سيده ولا يذمته لا يذمته تعلق واجبا بذمته كما مر في الاقرار او اطلع سيده على لقطة في يده وافر هاعنده او امله واعرض عنه فانظروا وتلفت عند تعلق المال برقبته بسائر اموال السيد كانه عليه البقيين ومعلوم بما مر في الزهني ان جناية غير المميز ولو بالنا بامر سيده او غيره على الامر وتعيرى بالرقيق اعم من تعيره بالعبد (ولسيده) ولو بنائه (يبيعه لها) اي لاجلها باذن المستحق (و) له (فداؤه) بالاقبل من قيمته والارش لان الاقل ان كان القيمة فليس عليه غير تسليم الرقبة وهي بدلها والارش فهو الواجب وتعتبر قيمته (وقتها) اي وقت الجناية لانه وقت تعلقها

أوتعذر وجود رغب في البعض اه شرحه وقال الشيخ عميرة في تعليق القاضي ان الذي ذكره منصور
 الفقيه انه يباع عن كل سنة بقدر ثلث الجنابة في الخطا وتسكون الدية فيه من جلف في ثلاث سنين في رقبته اه
 سم على المنهج والظاهر من اطلاق المصنف خلافاً وأنه يباع حالاً ولا يؤيده انهم لم يقرؤا ابن العمدة وغيره
 على أنه قد يقال في ذلك ثبوت لبعض قيمته اه عرش على مر (قوله هذا ان منع السداح) هذا
 ما حمل عليه النص المقتضى لاعتبار وقت الجنابة مطلقاً حتى لا يقال قول القفال يقتضى اعتبار يوم الفداء
 الظاهر في ان ذلك مطلقاً والمتعمد ما اقتضاه النص من اعتبار وقت الجنابة وان لم يمنع السداح اه
 حل (قوله والافوت فداء) المتعمد اعتبار وقت الجنابة مطلقاً اه حل (قوله ولو جنى قبل فداء
 الخ) قال ابن القفال لو كانت الجنابة الثانية قتلاً عمداً ولم ينف والأولى خطايه في الخطا وحده ثم يقتل كما
 لو جنى خطايه ثم ارتد قال الملقن عن ابن القفال ولو لم يجد من يشتره لوجود القود فقدنى ان القود يسقط لانا نقول
 لصاحبه الخطا قد سبقك فلو قدمناك لا يملكنا حقنا فاعل الامور ان تشتركا ولا سبيل اليه إلا بترك القود
 والعفو اه زى (قوله باعه فيهما) قال الزركشي قلنا عن الرافعي لو منع اولايه عتاراً للفداء لزمه
 فداء كل منهما كالأول كان منفرداً وذكر ان التوى اسقط ذلك من الروضة اه عميرة اقول في شرح
 البهجة للشارح وان منع يمه واخار الفداء جنى ثانياً ففعله به مثل ذلك لزمه فداء كل جنابة بالأقل من
 ارشها وقيمته ذكره في الروضة واصلا وقضيتها انه لو تكرر مع البيع مع الجنابة ولم يعتد الفداء لألزمه
 فداء كل جنابة والظاهر خلافاً اه قال هر بل هو الظاهر وقوله فداء كل جنابة بالأقل الخ يبنى مادام
 مصر على اختيار الفداء فان رجع عنه فاللزمه اما يمه واما الفداء بالأقل من قيمته مجموع عروش
 جميع الجنابات ثم عرضته على شيخنا الطيلاوى رحمه الله تعالى فصحه لكن لم يه فيه مخالفة لقوله والظاهر
 خلافاً حرره اه سم (قوله او فداءه بالأقل من قيمته والارشرين) اى ان لم يمنع يمه عتاراً للفداء والا
 لزمه فداء كل منهما اى من جنابيه بالأقل من ارشها والقيمة اه زى (قوله عتاراً للفداء) لو تعذر الفداء
 لا فلاسه او غيبته او صبره على الحبس فسخ البيع (قائدة) قال الوزيرى يقال فدى إذا دفع ما لا واخذ
 رجلاً وأفدى إذا دفع رجلاً واخذ ما لا وفدى إذا دفع رجلاً واخذ رجلاً اه سم (قوله كام ولد)
 محل وجوب فداءه على السيد إذا امتنع يمه كالمحل من التليل فلو كانت تباع لكونه استولدها وهي مروهنة
 وهو مسرفانه يقدم حق الجنى عليه على حق المرتين وتباع اه سول (قوله من قيمته اوقات الجنابة) اى
 لا يوم احبائها اعتباراً بوقت لزوم فدانها ووقت الحاجة الى يمه المنوع بالايجاب اه شرح مر (قوله
 وقت الجنابة) قال الشارح في شرح البهجة وشمل كلامه الامه التى استولدها سيدها بعد الجنابة وهو
 ظاهر لكن الظاهر هنا ان العبرة بقيمتها يوم الاحبال إلا ان يمنع يمه حال الجنابة فتعتبر قيمتها
 حينئذ اه وقوله لكن الظاهر الخ مبنى على ان العبرة في غير المستولدة بيوم الفداء والمتعمد خلافاً
 فالمتعمد هنا ان العبرة بيوم الجنابة مطلقاً اه مر اه سم (قوله كواحدة) اى فيسترد للثاني من
 الاول إذا كانت الجنابة على الثاني بعد الدفع الاول راجع اه سم (قوله أيضاً كواحدة) وجه ذلك
 بان الاستيلاء منزل منزلة الائتلاف وليس في الائتلاف سوى قيمة واحدة كما لو لم تكن مستولدة
 ويبتع اه سم (قوله بالمخاصة) اى وان ترتب او سبق فداء بعضها فلو كانت قيمتها ألفاً ووجب
 جنابيتان مرتباً وارش كل منهما ألف فلعل خمسمائة فان كان الاول قبض الألف رجع عليه الثاني
 بنصفه وان كان ارش الثانية خمسمائة رجع بثله وان كان ارش الاولى خمسمائة والثانية ألفاً وقبض
 الاول الخمسمائة رجع عليه الثاني بثلثا وعلى السيد بخمسمائة تمام القيمة ليكمل له ثلث الألف ومع
 الاول ثلث اه قل على المحل (قوله الموقوف) اى والمنذور عنه فان كان الواقف ميتاً فقدأوه
 على الوارث ان كان هناك تركه والا فنى كسبه او على بيت المال ان لم يكن كسب حرره اه حل وفى
 قل على المحل ومثلها منذور العتق والموقوف وقدأوها على التاذر والواقف ولو بعد موتها من

هذا (ان منع) السيد (يمه)
 وقتها (ثم قصت قيمته) والا
 فوقت فداء) تعتبر قيمته
 لان القص قبسه لا يلزم
 للسيد بدليل مالومات
 الرقيق قبل اختيار الفداء
 وقول وقتها إلى آخره
 من ريداق (ولو جنى ثانياً)
 مثلاً (قبل فداء باعه فيهما)
 اى في جنابيه ووزع ثمنه
 عليها (أو فداءه بالأقل
 من قيمته والارشرين ولو
 اتفقه) حساً أو شرطاً كان
 قتله أو اعتقه أو باعه
 ومحصناه بان كان المقت
 موسراً أو أمتع مختاراً لاداء
 (فداء) لزومه لمنعه يمه
 بالأقل من قيمته والارش
 (كام ولد) أى كالأول كان
 الجاني أم ولد فيلزمه
 فداؤها لذلك (بالأقل)
 من قيمتها وقت الجنابة
 والارش (وجناباتها
 كواحدة) فيفديها بالأقل
 من قيمتها والارش فيشترك
 الارش الزائد على القيمة
 فيها بالمخاصة كان تسكون
 الفين والقيمة ألفاً وكام
 الولد الموقوف

تركها ويخرج مالها كانت المستولدة موهنة من مصر ويقدم بها للجني عليه في المهرين ويفدها في كل جناية كغير المستولدة (تنبيه) لا تعلق للجني عليه بعمل غير المستولدة بل هو السيد فان لم يفدها ياماما والسيد حصصا لجل من التمن يوم الجناية على الممتدح كما تقدم ويظهر في قوله ما مر في الزهر اه (قوله ولو هرب الخ) في هاشم الخلى بخط شيخنا وعلم مكان الهارب لزومه احضاره لان التسليم واجب عليه كما يحتم الزركشي وينبغي تخصيصه بما اذا لم يكن له مؤنة اه سم (قوله او طلب ولم يمنعه) أي فانه لا يلزمه وان علم عمله وقدره في يظهر خلافا للزركشي وقوله لانه يلزمه تسليمه يرد بمنع ذلك ما لم يكن يحتم له نعم يلزمه الاعلام به لكن هذا غير مختص بما ذكر من علم يلزمه فيا يظهر اه من شرحه اه شوبري (قوله فله رجوع عنه) أي مادام العبد باقيا بحاله والا كان أبقى أو هرب أو قصت قيمته عن وقت الاختيار ولم يقب بالاراش ولم يزعم السيد قدر التقص اولزم ضرر للجني عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه باذن المستحق بشرط الفداء اه قل على الخلى (قوله ايضا فله رجوع عنه) علل ذلك بأنه وعد لاثاره نعم لو قتل أو هرب بعد اختيار الفداء فليس له الرجوع ومحل هذا في الورس اما المعسر فلا اثر لاختياره قطعا كذا بخط شيخنا هاشم الخلى اه سم (قوله ان لم تنقص قيمته) أي عن وقت الاختيار اه قل على الخلى فان نقصت امتنع الرجوع كما تقدم

(فصل في الفرة) أي وما يدكر مع ما من قوله وفي جنين وريق عشر أهني قيم أم الخ والفره اسم للخيار من الشيء كما هنا واصلا اليأس في وجه نحو الفرس أو يابض الوجه كله ومنه حديث تحسرتي غرا أو مطلق اليأس وذكر التحجيل على هذا البيان التخصيص وعلى كل لا يشترط هنا ان يكون العبد أبيض ولا الامة يعضه خلافا لبعضهم اخذا بمنه الفروي كاسم والريق خيار ممالك الانسان ولا اعتبار سلاته هنا اه قل على الخلى (قوله في كل جنين حرا الخ) قال القاضي حسين الحكمة فيها ان الجنين شخص يرجع له كمال الحال بالحياة فوجب على من فوت ذلك شخص كامل الحال بالحياة اه ولم يفرقوا في ذلك بين الذكور والاثني للتباين التنازع في الذكورة والاثنية ثم الدليل انه عليه السلام (قوله) أوجب في جنين الهذلية غرة عبدا أو وليدة اه عميرة اه سم (قوله او ظهر بمخروج رأسه مثلا الخ) عبارة شرحه ر ولو ألفت بدا أو رجلا أو رأسا أو متعدد من ذلك وان كثر ولم ينفصل الجنين وماتت الأم فغرة واحدة للعلم بوجود الجنين والظاهر ان نحو اليد انفصل بالجناية وتعدد ما ذكر لا يستلزم تعدده فان وجد رأسا لبدن واحد والظاهر أنها لو ألفت أكثر من بدن لم يجب لما زاد حكومة لانهم جعلوا الفرة في الجنين كالدبة في غيره نعم لو ألفت أكثر من بدن ولم تحقق اتحاد الرأس تعددت بعده لان الشخص الواحد لا يكون له بدنان بحال أما اذا عاشت الأم ولم تلحق جنينا فلا يجب في بدنها رجل سوى نصف غرة كما نريد الخى لا يجب فيها سوى نصف دية ولا يضمن باقيه لعدم تحقق تلفه بالجناية اه واعلم ان في المسئلة وجنين هذا هو الأصح منها وفرع الرافعي على الخلاف مسائل منها ما لو خرج رأسه وصاح فحز رجل رقبته فيجب القصاص أو الدية وان اعتبرنا الانفصال التام فلا وتبع في الروضة وهو يتأني ما ذكر اه في الفرائض من ان الحياة تقتصر عند تمام الانفصال فلو خرج بعضه حيا ومات قبل تمامه فهو كالخروج ميتا فلا وكذا في سائر الأحكام حتى لو ضرب ضارب بطنها بعد خروج نصفه فأنفصل ميتا وجبت الفرة دون الدية وذكر في العددان للزوج الرجعة الى ان ينفصل وتيق سائر الاحكام كنع تورثه وسراية عتق الام اليه وعدم اجرائه في التكفارة ووجوب الفرة عند الجناية وتبعية الام في البيع والهبة وغيرها ثم قال وفي وجه ضعيف ان حكمه كالمنفصل الا في العدة اه اقول كذا في الزركشي ولا منافاة خلافا لما قاله وانما وجب القصاص في حر رقبته ولم تجب الدية في ضرب بطنها بعد خروج نصفه لان الجناية الثانية على الام بخلاف الاولى اه طلاوي اه سم (قوله فيه صورة خفية) بخلاف مالا صورة فيه وان كان اصل ادعى واقتضت به العدة لبراءة الرحم اه شوبري (قوله بقول قوايل)

(ولو هرب) الجاني (او مات برى سيده) من علقته (الان طلب) منه (فمنه) فبصير مختار الفداءه فالسنتي منه صادق بان لم يطلب منه او طلب ولم يمنعه (ولو اختار فداءه) رجوع عنه (وبيع) له ان لم تنقص قيمته وليس الوطء اختيارا (فصل في الفرة) وتقديم دليلها في خبر ابر هريرة اوائل كتاب الديات تجب (في كل جنين) حر (انفصل او ظهر) بمخروج رأسه مثلا (ميتا) في الحالين (ولو لحاقه صورة خفية) بقول قوايل

أى أربع منهن وإن كان أبواقى لتصور قلة دار على أن يقلن فيه ضرورة خفية ولو لنحو إدوارجل اه
 شرحهم ووقيل على المحلى أى أربع منهن إدوارجل وامرأتان إدوارجلان فيه صورة خفية ولو لنحو بدخفية
 أى على غير القوابل فبغير الفرة بخلاف ما لو قالوا لوبقى لتصور قلة لاشئ فيه وإن كانت تقتضى به العدة اه
 وحضور القوابل منوط بالمخفى عليه فإذا احضره ولو من ساقعة بعيدة وشهدن قضيه والإفلا والقول
 قوله الجاني يمينه (فرع) فى الله يدرى روى أن الشافعى أخبر بإمرأة فلما رآسان فتكهما بما تدينار ونظر
 إليهما ثم طلقهما بإمرأة أولدت ولد له راسن وكان إذا بكى بكى بهما وإذا سكنت سكنت بهما اه ع ش على مر
 (قوله بجنابة على أمه) أى بما يؤثر فى الموت عادة ولو تهدبنا وطلب ذى شوكه لما أولعن عندها كأم
 ونحوهما اثر إيجابها بقول خيرين لا نحو لكمة خفيفة اه شرحهم (قوله على أمه الحية) أى ولو
 انفصل بدمومتها اه عميرة وقوله هو معصوم بقى من الشروط أن لا يتفصل عنها الم الجناية حتى تنقيه
 فلوضربها فقامت على ذلك لا تجد شيئاً ثم التقت جنتينا لم يضمنه لانهما قد تنقيه بـلا جنابة نص على الشافعى
 كاتله فى البحر كذا فى الزركشى اه سم (قوله وإن لم تكن أمه معصومة عندها) كان أردت وهى حامل
 أو وطى مسلم حرة بثبته اه ع ش على مر (قوله غرة) هذا مبتدا وقوله فى كل جنتين خبر مقدم لا
 يقال تقدير الشارح قوله يجب بعين أن يكون قوله غرة فاعل وفيه حذو تقدير لا عرابا. ان لا ناقول
 يحتمل ان يكون قدره ليان انه متعلق والجار وان كان خاصا لان هنا قرينة عليه فلا يتم اه شوبرى
 (قوله لانه) أى والجاني أمه وهى مالكو لا يجب له على مالكوته اه سم (قوله إلا الأربع والسدس)
 وهما الباقيان من النصف بعد نصف السدس الذى هو حق الجدة من هذا النصف وإيضاح ذلك ان
 اتلاف كل من الجنتين حصل بفعل أمه وفعل الأخرى فابتلع بفعل الأخرى وهو النصف مضمون
 على سبدها وما يتعلق بفعل أمه وهو النصف الآخر مضمون على سيدامة لكنه يستحق فيسقط لانه
 لا يجب له على نفسه شئ فاذا كان للجنتين جدة كان لها سدس الفرة ونصف ذلك السدس على سيد الأخرى
 لحصول ثلثه بجنابة أمته ونصفه الآخر على سيد الأم لحصول ثلثه بجنابة الأم يلزم سيد الأم للجدة
 نصف السدس ويسقط عنه ما بقى بعد نصف السدس من نصف الفرة المتعلق بجنابة أمته وذلك الباقي
 هو الربع والسدس لانه اذا سقط من النصف نصف السدس بقى الربع والسدس ويظهر ذلك بالنظر
 فى مخرج نصف السدس وهواثنا عشر نصفها ستة واذا خرجت من نصف سدسها وهو واحد بقى خمسة
 وهى ربعها وسدسها اه سم وبعبارة حل قوله إلا الأربع والسدس وقدره عشرة فإن كان من غير
 السدين وهما رقيقان فعلى كل سيد مع نصف قيمة الأخرى نصف عشر قيمتها لنصف جنتينهما او
 حران فعلى مع نصف قيمتها غرة نصفها لجنتين مستولدة ونصفها لجنتين الأخرى وبهذا يعلم حكم
 ما لو كان أحدهما من سيد والأخر من أجنبي أو كان أحدهما رقيقا اه (قوله فإن لم يتفصل ولم يظهر)
 أى وإن زالت حركة وكبرها اه شرح مر (قوله أو كان هو غير معصوم عند الجناية) عبارة شرح مر
 وخرج بتقيد الجنتين بالعصمة ما لو جنى على حرة حامل من حربي أو مرتدة حملت بول فى حال ردتها
 فأسلت ثم أجهضت أو على أمته الحامل من غيره فمتقت ثم أجهضت والحمل ملكة فلا شئ فيه
 لا هداره اه (قوله لولى من تهيد من قيد أمه بها) وهو صاحب التصحيح اه حل (قوله وإن)
 انفصل حيا) أى ولو كانت حركته حركة مذبوح ولو قتلته ففصل الان لا ضمان عليه بخلاف ما لو
 نزل كذلك بـلا جنابة اه حل (قوله لا ناتيقتا حياته وقدمات بالجنابة) أى وإن لم يتسهل لأن الفرض
 انه وجد فيه أماراة الحياة كفتش وامتصاص ثدى وقبض يد وبسها وجيئذ فلا فرق بين انتهائه
 إلى حركة مذبوح أو لا به لما علت حياته كان الظاهر موته بالجنابة ولهذا لم يؤثر انفصاله لدون
 ستأشهر وإن علم أنه لا يعيش فمن قتلته وقد انفصل بـلا جنابة قتل به كالأول قتل مريضاً أشرف على
 الموت فإن انفصل بـلا جنابة وحياته مستقرة فكذلك والا عزر الثاني ولا عبرة بمجرد اختلاج

بجنابة على أمه الحية وهو
 معصوم) عند الجنابة وإن
 لم تكن أمه معصومة
 عندها (غرة) فى جنتين
 غرتان وهكذا ولو من
 حاملين اصطدمتا لكتفهما
 ان كانتا مستولدتين
 والجنتين من سيدسهما
 سقط عن كل منهما نصف
 غرة جنتين مستولدتا لانه
 حقه الا اذا كان للجنتين
 جدة لا مقلها السدس فلا
 يسقط عنه إلا الأربع والسدس
 فإن لم يتفصل ولم يظهر او
 انفصل وظهر لحم لا صورة
 فيه أو كانت أمه ميتة او
 كان هو غير معصوم عند
 الجنابة كجنتين حريتين
 حربي وان أسلم أحدهما
 بعد الجنابة فلا شئ فيه
 لعدم تحقق وجوده فى
 الاولين وظهور موته
 بموتها فى الثالثة وعدم
 الاحتراز فى الرابعة
 والتصريح باعتبار وقوع
 الجنابة على الحقيقة التقيد
 بعصمة جنتين من زيادى
 وبذلك علم أن تقيدى له
 بها أولى من تقيد من قيد
 أمه بها لإهام ذلك اغلو
 جنى على حرة جنتينها
 معصوم حينئذ لاشئ فيه
 وليس كذلك (وإن)
 انفصل حيا) فإن مات
 عقبه) أى عقب انفصاله
 (إودام) الموت فدية)
 لا ناتيقتا حياته وقدمات

(فلا ضمان) فيه لا يتم تحققه وهو بالجناية (والفرقة رقيق) ولو أمة (بعبارة لا يصح) لأن الفترة الحيار وغير المبيع والمبيع ليسا من الحيار واعتبر عدم عيب المبيع كابل الدية لا حتى أدى لحظ فيه مائة مافات من حقه فتاب فيه شاة المالة فأثر فيها كل ما يؤثر في المال وبذلك غارق الكفار والاضحية (ولا هرم) فلا يجرى رقيق هرم لعدم استقلاله بخلاف الكفارة لأن الوارد فيها لفظ الرقة (يلغ) أي الرقيق أي قيمته (عشرة الأم) في الحر المسلم رقيق تبلغ قيمته خمسة أبرة كإروى (١٠١) عن عمرو على وزيد بن ثابت ولا يخالف

لهم (وتحضر) أي الأم (كأب دينا أن فعلها فيه) في جنينين كناية ومسلم تفرض الأم سلة (فإن) فقد الرقيق حسا أو شرعا وجب (المشر) من دية الأم (فإن) فقد العشر بفقد الأبل وجب (قيمته) كما في أبل الدبق وهذا مع ذكر الفرض من زياد في الفترة (لورثة جنين) لأنها دية نفس وما قرر علم أن تعبيره بما ذكر أهم من اقتصاره على غرة المسلم والكتاني (وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من جنابة إلى القاء) أما وجوب العشر فلهي وزان اعتبار الفترة في الحر بمشر دية أمه المساوي لنصف عشرة دية أيه وأما وجوب الأقصى وهو ما في أصل الروضة فلهي وزان النصف والأصل اقتصر على اعتبار عشر القيمة يوم الجنابة (لسيده) للملك أياه وأن لم يكن مالكا لأمه فقول لسيده أولى من قوله

ويصدق الجاني بيمينه في عدم الحياة لأنه الأصل وعلى المستحق البينة اه شرح مر (قوله رقيق بمن) أي وإن لم يبلغ سبع سنين اه سل وهو المعتمد اه زى (قوله ولو أمة) والخيرة في ذلك للعامم لا للسحق ولا يجرى الختي لأن الختوة عيب كافي البيع اه شورى (قوله لا يصح مبيع) ومن عيب المبيع كون الأمة حاملا أو كون المبدكافرا في كل حال فيه الرقة في الكافرا اه حل (قوله حتى أدى) وهو وارث الجنين وقوله مافات من حقها لانه كان ينفق الوارث لو عاش (قوله فأثر فيها) أي الفترة وكان الظاهر فيه لتكون الضئائر على وتيرة واحدة اه شيخنا (قوله بخلاف الكفارة) هذا بخلاف لما تقدم في الكفارة من عدم أجزاء الهرم فإيتامل الآن يحمل على هرم لا يمتنع الهرم الكسب اه شورى أي فانه يجرى في الكفارة ويمتنع هنا اه حل (قوله في الحر المسلم الخ) أي ولو حصل أملا مهال خروجه كان أسلم أحد أبويه اه حل (قوله كما روى عن عمرو على الخ) أي ولأن الجنين أقل أحوال الأدى فاعتبر به أقل الديات المقدرة وهي دية الموهضة والسن اه سم (قوله فإن فقد الرقيق حسا الخ) أي بين الشارع محل الذي تقدمته هل هو مساقاة القصر أو غيرها وقياس ما مر في فقد الأبل الدية أنه مساقاة القصر اه عش على مر (قوله فالعشر من دية الأم) وبلفظ أن كانت الجنابة شبه عديف خذ فيه حقه ونصف وجذعوه نصف وخلفتان وقوله بقيمته وتعتبر قيمة الأبل المغفلة إذا كانت الجنابة شبه عمده اه شرح مر (قوله لورثة جنين) متعلق بكل من الثلاثة أي الفروع عشر الدبق قيمة العشر فقول الشارع لورثة جنين فيه نوع قصور ويقال مثل ذلك في قوله والواجب على عاقلة متناوشر حا قيا من تقدم في تحمل العاقلة للدية أن يقال هنا في كيفية تحملها للفترة وبدلها ما تأتو حل في ثلاث سنين وأنه يجب على كل غنى آخر السنة نصف دينار وعلى المتوسط ربه فان لم يوفها يكون الباقي على بيت المال أو على الجاني على ما تقدم من التفصيل لكن إن أنصاف ذلك بدسر اجمة القول العديف دفر اجمع لملك تطلع اه (قوله أيضا لورثة جنين) قال البغوي لا نأقدرناه حيا لا يجاب الفترة بقدر حياهه لورثته تظليظ على الجاني ولا يورث عنه غير ما لا ضرورة لتقدير الحياه في ذلك اه سم وعبارة شرح مر لورثة جنين بتقدير انفصاله حيا ثم موته لانه قد فو تسيت الأم في إحصاء نفسها كان صامت أو شربت وما لم ترث منه شيئا لا تهاقاة انتهت (قوله وما تقرر) أي من إطلاق قوله والفترة رقيق الخ (قوله وفي جنين رقيق الخ) وفي بعض التوزيع قيم نصفه الحر نصف غرة وفي نصفه الرقيق نصف عشر قيمة الأم اه حل (قوله المساوي لنصف عشرة دية أيه) أي الذي عبه بالأصل وغرضه من هذا التوفيق بين العبارتين لكن التعبير بمشر دية الأم أولى ليشمل ولدان كاف في شرح مر (قوله فلهي وزان الغضب) أي ما لم ينصل حيا ثم يموت من أثر الجنابة والاضحية قيمته يوم الانفصال قطعا وإن قصت عن عشر قيمة أمه وقوله على اعتبار عشر القيمة وهو محمول على اه إذا كان هو الأكثر اه سل وعبارة قسم قوله فلهي وزان الغضب عبارة الأم لا نأمرم الغاصب أقصى القيم من يوم الغضب إلى التفبسبب وضع اليد اتصال الجنابة في هذا المعنى أقوى انتهت ولو انفصل جازم مات وجبت فيه القيمة وتعتبر يوم الانفصال قطعا وأورد الإمام أن المنفصل ميتا في عشرة أمه إلا ما قد تزد على هذا أضعافا فليز أن يجب فيه أكثر مما يجب في المنفصل حيا اه عميرة انتهت (قوله ولا نه لا عدي في الجنابة على الجنين) غرض هذا الرد على من قال إذا تعدد

لسيدها (وتقوم) الأم (سليمة) سواء أكانت ناقصة والجنين سليم أم بالعكس ما في الأولى فلسلامته وما في الثانية وهي من زيادق فلان نقصان الجنين قد يكون من أثر الجنابة والاتق الاحتياط والتخليط (والواجب) من الفروع عشر الأقصى (على عاقلة) للجاني لخبر حريرة السابق ولا نه عدي في الجنابة على الجنين إذ لا يتحقق وجوده ولا حياهه حتى يقصد وبذلك علم انه لو اصطدمت حاملان فألفتا جنينين لزوم عاقلة كل منهما نصف غرق جنينهما لأن الحامل إذا جنت على نفسها فالقت جنينها وزم عاقلة الفترة كالوجنت على حامل أخرى فلا يدر منها شيء بخلاف الدية لأن الجنينة أجني عنها

(فصل) في كفارة القتل والاحل في ائواله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فحرير رقة مؤمنة وقوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى اهله وتحرير رقة مؤمنة تجب (على غير حربي) لا امان له (ولو ضيا وجنونا وبقوا فقلوا معا جدا وشريكا) ومردا (كفارة بقتله) ولو خطأ او بسبب او شرط (١٠٢) (معضوم عليه ولو معا جدا وجنينا) ومردا (وعبد ونفسه) وان لم يمتد منها لانا

إنما تجب لحق الله تعالى لا لحق الآدمي وخرج بغير الحرب المذكور الحرب الذي لا امان له فلا تلزمه الكفارة ومثله الجلاذ القاتل بامر الامام ظلمة وهو جاهل بالخال لانه سيف الامام وآلة سياسته وبالقفل غيره كالجراحات فلا كفارة فيه لورود النص بها في القتل دون غيره كما قرر وليس غيره في معناه وبالمعصوم عليه غيره كباغ فثله عادل وعكسه في القتال وصائل ومقتص منه ومرد حربي لا امان له ولو امرأة او ضيا او جنونا فلا كفارة في قتله وانما حرم قتل هذه المرأة ونالها لان تحريره ليس لحرمهم بل لصلحة المسلمين لئلا يفوتهم الاتفاق بهم وتقدم ان غير المميز لو قتل بامر غيره ضمن امره فالكفارة عليه والكفارة على العصى والجنون في مالهما فيقتل الولي عنهما من مالهما والعبد يكفر بالصوم ويما تقرر علم انه لو اصطدم

الجناية بان قصدها بما يجهض غالبا فالغرة عليه لا على عاقلة بناء على تصور العمد فيه والاصح عدم تصوره لتوقفه على علم وجوده وحياته اه من شرح مر

(فصل في كفارة القتل) هي مأخوذة من الكفر وهو السر لا تأسر الذنوب اه غير ذاه سم والقصد منها تدارك ما فرط من التصحيح وهو في الخطا الذي لا اسم فيه ترك التثبت مع خطر النفس اه شرح مر (قوله) وقوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق قال الماردي قدم في قتل المسلم الكفارة على الدية وفي الكافر الدية لان المسلم يرى تقديم حق الله تعالى على نفسه والكافر يرى تقديم حق نفسه على حق الله تعالى اه شوري وانظر لم ترك الشارح ما بين هاتين الجملتين وهو قوله وان كان من قوم عدو لكم الآية مع ان فيه ذكر التحرير ايضا تأمل (قوله تجب كفارة) اي فورا في غير الخطا اه شوري وعجالة صرح ومثله شرح مر بالحرف ويجب الفور في العمد وشبهه كاهو ظاهر تدارك لما فات بخلاف الخطا انتهت ولا يجب الكفارة على عائن وان كانت العين حرة لا امان لا تقدمه لكاعدة على ان التأخير عندها لا يباحي بالنظر للظاهر وقيل انها تنبت منها جوارح لطيفة غير مرتبة فتختل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن ادويتها التجربة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم بان يتوضا العائن اي يغسل وجهه ويديه ومرقبه وركبته واطراف رجليه وداخل اذنيه اي ما يلي جسده من الازار ويصبه على راس الميعون اه شرح مر وقوله ولا تجب الكفارة على عائن وكذا لا يجب قود ولا دية ومثل العائن الولي اذا قتل بحاله اي فلا شيء عليه وقوله ومن ادويتها التجربة الخ وهل يجب على العائن فعل ذلك اذا وجد التأخير في الميعون وطلب منه ام لا فيه نظروا الاقرب الثاني لعدم تحقق نفع ذلك اه عش عليه (قوله) ولو ضيا وجنونا) أي لان غاية فعلها انم خطا وهي واجبة فيه وعدم لزومها كفارة واقعا لا ارتباطه بالتكليف وليس من اهله والمدار متاعا على الارهاق احتياطا للحياة اه شرح مر (قوله) او بسبب اي كالاكرام وامر غير المميز والشهادة زورا وقوله او شرط كالحفر عدوانا وان حصل الردى بعد موت الحافر احم ل (قوله) ومردا بان قتله مرتد مثله فلا يخالف ما يأتي اما المرتد اذا قتل غيره فعليه الكفارة مطلقا اه شيخنا (قوله) ونفسه اي يخرج من تركه ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب فيه كما استظهر بعض الشراح وان اثم بقتله نفسه كالمزلة قتل غير مثله له والواجب فليأتمل وجه التزويل اه سم على حج ووجه التأمل الذي اشار اليه انه معصوم على نفسه وذلك يقتضي وجوب الكفارة فقدمها بخلاف لما قدمه في التيمم من ان الزاني المحصن معصوم على نفسه فيشرب الماء لعطشه ويتيمم اه عش عليه (قوله في القتال) متعلق بالشقين اه شوري (قوله) ومرد اي قتله غير مرتد اما اذا قتله مرتد فعليه الكفارة لانه معصوم عليه (قوله) فيقتل الولي عنها من مالها اي سواء كانت الكفارة على الفور ام على التراخي وهذا هو المتمد كما يدل عليه سياقه وصرح به والده في حواشي شرح الروض وعليه فاذا ذكره الشيخان في باب الصداق ضعيف اه رشيد (قوله) ايضا فيقتل من مالها فان فقد فصاوماه بمنزلة اجزاهما وكذا من ماله ان كان باوجدا وكانه ملكها ثم ناب عنها في الاعتاق وكذا وصي وقيم وقد قيل لها القاضي التملك كافي الروضة واصلاح البنوي اه زى (قوله) وبما تقرر اي من قوله وشريكا ونفسه اه شيخنا

(باب دعوى الدم والقصاص)

مخصان فاما لزم كلامهما كفارتان واحدة لقتل نفسه واحدة لقتل الآخر اه لو اصطدمت حاملان فماتتا أو ألقتا جنبتين التحير لزم كلامهما لاشرا كما في اهلا كربة انفس نفسيهما وجنيتيهما (باب دعوى الدم) اعني القتل بقرينة ما يأتي وعبره عنه لزمه له غالبا (والقصاص) بفتح القاف اي الايمان الاتي بانها مأخوذة من القسم وهو اليمين (شرط لكل دعوى) بدم او غيره كغصب وسرقه اطلاق

التعير بالباب يقتضى اندراج هذه الاحكام تحت كتاب الديات السابق وفيه بعد ولذا عبر الاصل بكتاب
وكتب عليه عرش عرب الكتاب لانه لا يشتهى له على شروط الدعوى ويان الايمان الممتدة وما يتعلق بها
شبه بالدعوى والنيات فليس من الجنابة اه ولما كان الغالب من احوال المقاتل انكار القتل استدعى ذلك
بعد يان موجباته بيان الحجج فيه وهي بعد الدعوى اما بين واما شهادة اه عمرة اه سم وفي المختار
الدعوة بالفتح الى الطعام يقال كذا في دعوة فلان ومدعاة فلان وهو مصدر والمراد بهما الدعاء الى
الطعام وادعى عليه كذا والاسم الدعوى والدعوة المرة الواحدة والدعاء واحد الادعية وقوله
والقسامة اى الايمان مثله في المختار فقد فسرهابا بجمع ومثله في المصباح وعبارته والقسامة بالفتح الايمان
تقسم على اولى القتل اذا ادعوا الدم يقال قتل فلان بالقسامة اذا اجتمعت جماعت من اولياء القتل
فادعوا على رجل انه قتل صاحبهم ومعهم دليل دون البينة لخلقوا خسرين بيننا ان المدعى عليه قتل
صاحبهم فهو لا الذين يقسمون على دعواهم يسعون قسامة ايضا اه وبغارة الشورى والقسامة
بفتح القاف وتخفيف المهملة وهو مصدر اقسم قسما وقسامة وهي الايمان قسم على اولى القتل
اذا ادعوا الدم وخمس القسم على الدم بلفظ القسامة وقال امام الحرمين القسامة عند اهل اللغة اسم
لقوم الذين يقسمون وعند الفقهاء اسم للايمان وقال في الحكم القسامة الجماعة يشهدون على الشيء او
يشهدون به وبين القسامة منسوبة اليهم ثم اطاعت على الايمان نفسها اه فتح البارى انتهت على هذا فظاهر
انه جمع مفرد من معناه لا من لفظه وهو بين كسواء مفرد امارة والتعير عن مثل هذا بالجمع تقدم لا ين
قاسم في اول كتاب الديات عند قوله واربعون خلفه والظاهر ان فيه نوع تسميح وانما اراده بالجمع اسم الجمع
كما يعلم مما ذكره وفي كتب العربية من الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس والترجمة هذين لا تشمل الفصل
الآتى فيزاد فيها وما يذكره معها ولهذا اعتدروا عن قصورها فقال ولا يتابع الدعوى الشهادة
بالدم لم يذكره في الترجمة وان ذكره لاجل ما ياتي اه وقوله بقرينة ما ياتي اى هو ذكر القتل مرارا فيعلم
ان المدعى هو القتل لا الدم وبغارة عرش قوله بقرينة ما ياتي اى من قوله وانما تثبت القسامة الخ تثبت (قوله)
سنة شروط) ويقتضى ما يروى ان لا يضي على الحق المدعى بخمس عشرة سنة فقد اتفق على تعاليمه ان
الحق اذا مضى عليه خمس عشرة سنة لا تسمع الدعوى بل منع وعلى الامر القضاة من ذلك فلا يجحد صاحب قاضيا
يدعى عنده اه ورحماني اه مدابني على التحرير في باب القسامة وقد نظم معظم الشروط الستة بقوله
لكل دعوى شروط ستة جمعت تفصيلها مع الزام وتيسير
ان لا تناقضها دعوى تقارها تكليف كل وفق الحرب للدين

اه شيخنا (قوله ان تكون معلومة غالبا) يخرج بغالبا مسائل في المطولات منها ما اذا ادعى على
وارث ميت صدور وصية يشي من مورثه له تقسم دعواه وان لم يبين الموصى به او على آخر
صدور اقراره منه شيء ما سم على المنهج ومنها النفقة والحكومة والرضخ اه عرش على مر (قوله)
بان يفصل المدعى الخ قال الماوردي يستثنى من وجوب التفصيل السحر فلوا دعى على ساحر انه قتل اياه
بسحر لم يفصل في الدعوى بل يسئل الساحر ويعمل بمقتضى بيانه وهذا هو الظاهر وان قال في المطلب
اطلاق غيره بخالفه اه خطيب اه سئل واذا سمعت الدعوى وحلف فلي من تكون الدية وما مقدارها
ان لم توجب القصاص وفي الديمري عن المطلب انه حيث سمعت الدعوى يسئل الساحر ويعمل
ببيانه اه وهو ظاهر ان اقراره استمر على انكاره فاذا فعل ولعله يجب دية الخطا على الساحر لان
الدية في الخطا وشبه العبد على الجاني ثم تحملها المائلة وفي العبد على الجاني نفسه والسحر فاذا ذكر
يحمل كونه عدا فالدية فيه على الجاني ولم تحملها المائلة فيحتمل كونه خطأ وشبهه عند تحملها عنه وقد
علم من قسامة المستحق وجوب الدية على الجاني وشككتنا في تحمل المائلة الاصل عدمه فاشبهه ما لو علمنا
انه كونه خطأ مثلا وتندر تحمل المائلة له والدية فيه على الجاني وأما حمله على الخطا فلا نه أقل اه عرش

سنة شروط أحدها (ان
تكون معلومة) غالبا
بان يفصل المدعى ما يدعيه

على مر (قوله كقولہ قتله عمداً الخ) ولا بد أن عمد المدعى وغيره عمداً المقر عند التقصير ولا يكفي أن يقول قتله عمداً مثلاً لأنه قد يظن ما ليس بعمد عمداً إلا أن يكون عارفاً بذلك فيكفي إطلاقه اهـ زى (قوله أن أوجب القتل الدية) فإن أوجب القود لم يجب ذكر عدد الشركاء لأنه لا يختلف اهـ حج الملقى وقضيت أنه لا بد من بيان أصل الشركاء لأن الأثر ادمر أيت سم على المنهج ذكر عن مر أنه لا حاجة إلى بيان أصل الشركة والأفراد حيث كان القتل موجباً للقوداه وهو واضح فأملاً لا يقال من فوائد ذكر الشركة أنه يتقدر ما قد يكون الشريك عتفاً فيسقط به القودع العام فلا نقول صحة الدعوى لا تتوقف على ذلك نعم يمكن المدعى عليه من ذكر ذلك وثباته أن يكون دفاعاً للقودع عنه اهـ ع ش على مر (قوله سن للقاضي استفساله) فيقول القاضي لما قتله عمداً أو خطأً أو شبهه عد فان عين واحد منها استنصله عن صفة فان وصفه قال له القاضي كان وحده أو مع غيره فان قال مع غيره قال له أتعرف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال أذكره وحينئذ يطلب المدعى عليه بالجواب اهـ زى وعبارة شرح مر سن استفساله وله الأعراف عنه والحاصل أن الاستفصال عن وصف أطلقه جانز وع ش شرط أغلجه تمتع ولو كتب ورقة وقال ادعى عافياً كفى في أوجه الوجهين إذا قرأها القاضي أو قرئت عليه أي بحضرة الخصم قبل الدعوى انتهت وقوله إذا قرأها القاضي الخ عبارة حج نعم بنى أن القاضي والخصم لو اطعاً عليهما عرفاً فامياً كفى وعليه يفرق بين هذا وتقريره في شهادته على رقعة بخطه أنه لا بد من قرأتها عليهم ولا يكفي قوله أشهدوا على بما فيها وإن عرفوه بأن الشهادة تحتها لما أكثر على أن أشهدوا على بذلك ليس صفة أقر على ما مر انتهت وهي ظاهرة في أنه لا يشترط هنا قراءة القاضي ولا قرأتها عليه فعملهما به يزيل منزلة القراءة من القاضي والسامع من الخصم اهـ ع ش عليه (قوله) لأنه يوم وجوب الاستفصال يؤخذ من تعليله الأولوية بما ذكر أنه حيث كانت عبارة فاصلة توم غير المراد عبر بالأولى وإذا كانت ساقطة عن حكمه كلامه عبر بالأعم اهـ ع ش (قوله) فلا تسمع دعوى هـ (ى) أو نحو ذلك ما للعرض منه تحصيل الحق أما ما للعرض منه دفع النزاع لا التحصيل فلا تعرض فيه للزوم التسليم ويكفي أن يقول هو بمنعنى دارى وكلى الذى يقتضى أو سر جنى ولا يشترط التعرض لكونه بيده لأنه قد ينازعه وإن لم يكن بيده وصحة الدعوى بالاخصصاص لطلب الراد للضمان اهـ حج اهـ سم (قوله) وقضت باذن الواهب) أى عن جهة الحبية اهـ شورى (قوله) ويلزم البائع والمقر التسليم إلى) أى لأن الواهب قد يرجع قبل القبض والبيع قد يفسخ والدين قد يكون مؤجلاً والمدين قد يكون مفلاً اهـ سم (قوله) لم تسمع دعواه لأبهاً المدعى عليه) أى أن لم يكن هناك لوث والاسمعت للتحليف اهـ حل أى لتحليف المدعى عليهم فان نكل واحد منهم عن البين فذلك لوث في حقه فلولي أن يقسم عليه اهـ س ل وعبارة شرح مر لم تسمع هذه الدعوى لأن التحليف فرعها حيث لم يكن ثم لوث فان كان سمعت وحلفهم وعلى هذه الحالة يعمل ما صرح به الرافى في أول مستطاعات اللوث من أنه لا التحليف انتهت (قوله) مكلفاً) قال في الباب أى حال الدعوى وإن فقد ذلك حال الجنابة اهـ قال الشيخ عميرة قال الزركشى إذا كان غائباً سمعت الدعوى على الصبي والمجنون واليتيم فيقول ادعى أنه فعل كذا واستحق عليه كذا ثم قال لكن يشترط أن يكون له بينة والأفلا فائدة فيها هنا وعبارة المناجاة وإنما تسمع أى الدعوى من مكلف ملتزم على مثله قال في التكاليف عقب قوله على مثله فلا تصح الدعوى على الصبي والمجنون ثم قال ولا يخالف هذا قوله في الدعوى بخلاف البيئة في مواضع منها أن تكون الدعوى على صبي أو مجنون بحق مالى من قتل أو غيره إذ الدعوى بذلك على وليه ثم قال ما أطلقوه من عدم سماعها على الصبي قيده ابن الرافعة بما إذا لم يكن هناك بينة فان كانت فيظهر السماع لأجلها لكن لا يتوجه طلب التسليم نحوه بل يقول يستحق تسليم ذلك من مالها لا ينسب إلى وليه أى كما يدعيه السفيه ثم هذا كله إذا كان المدعى عليه حاضراً أو أجاباً بالخطاب فنقص الجواب بما إذا كان غير حاضراً وادعى عليه أنه فعل

أو شركة) لأن الاحكام تختلف باختلاف هذه الأحوال وبذكر عدد الشركاء أن أوجب القتل الدية نعم أن قال أعلم أنهم لا يزبدون على عشرة مثلاً سمعت دعواه وطالب بحصة المدعى عليه فان كان واحد طالبه بعشر الدية قرئ أو شبهه من زيادى (فان أطلق) ما يدعيه كقوله هذا قتل أبى (سن) للقاضي (استفساله) عما ذكر تصح بتفصيله دعواه وتقريرى بذلك الأولى من قوله استفساله القاضي لأنه يوم وجوب الاستفصال والأصح خلافه (و) ثانيها أن تكون (ملزمة) وهذا من زيادى فلا تسمع دعوى هـ شىء أو يسه أو أقرار به حتى يقول المدعى وقضت باذن الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم إلى (و) ثالثها (أن يعين مدعى عليه) فلو قال قتله أحدهم ولا تسمع دعواه لأبهاً المدعى عليه (و) رابعها وخامسها (أن يكون كل) ص للدعى والمدعى عليه (غير حر) لأن أمان له (مكلفاً) ومثله السكران كذى ومعاهد ومحجور سفيه أو فليس لكن لا يقول السفيه في دعواه المال واستحق تسليمه بل

بغير حرجي لشموله للمعاهد
والمستامن أولى من تبصيره
بما نزل من لاجلها (و)
سادسها (ان لاتناقضها)
دعوى (أخرى لولد دعوى)
على واحد (انقراده بقتل
مهم) ادعى (على آخر) شركة،
او أفراد (لم تسمع) الدعوى
(الثانية) لان الأولى تكذبها
نعم ان صدقه الاخر فهو
مؤاخذ باقراره وتسمع
الدعوى عليه على الاصح في
أصل الرخصة ولا يمكن من
العودة الى الأولى لأن الثانية
تكذبها (او) ادعى (هدا)
مثلا (وفسه بغير حمل
بتفسيره) فتلقى دعوى
المدعى لدعوى القتل لانه
قد يظن ما ليس بمعد هدا
فيستدعيه مستندا الى
دعواه القتل وتبصيره بما
ذكر اولى من قوله لم يطل
أصل الدعوى لايهاه بطلان
التفسير (وإنما تثبت
القسامة بقتل ولولريق)
لا في غيره كقطع طرف
وانتلاف مال غير رقيق
لانها خلاف القياس
فيقتصر فيها على مورد النص
وهو القتل في غيره القول
قول المدعى عليه يمينه مع
اللوث وعدمه يعتبر بكون
القتل (بحمل لوث) بثلاثة
(وهو) أي اللوث (قرينة
تصدق المدعى) أي توقع في
القلب صدقه (كان) هو

كذاب وكذا الاستحقاق عليه بسبب كذا وكذا قال فهي هذا الثمين مسموعة على الصبي والمجنون والميت
ولا يشترط فيها غلبة أحد حتى يجب اذالم يكن ممولى حاضر وتكون كالدعوى على العائث لمصلحة هذه
وهي التي يحتاج المدعى في الحكم له بالحق الى التمين كانه عليه الامام ويشترط لسليح هذه ان يكون له ينة لعدم
العائدة عند قضاها له لفظ التكملة في الاوراق فلا بدعى على صبي ومجنون الابينة كمل العائث والميت
وارتضاء شيخنا الطبراني رحمه الله وظهر انه حيث كانت ينة صح على الصبي والمجنون ولو مع حضور الولي
وارتضاء ايضا ه سم (قوله وصي ومجنون) أي بل يدعى لهما الولي او يوقف على كالمها انوار اه سم
(قوله ولادعوى عليهم) أي ان لم يكن هناك ينة والا سمعت اه شرح مرو جارة حل قوله ولادعوى
عليهم أي الا ان كان هناك ينة والا سمعت على الصبي والمجنون ولو مع حضور وليهما اه
(قوله لشموله للمعاهد الخ) لم يترض في الرخصة واصحابها لاشتراط الالتزام في المدعى عليه فتصح الدعوى
على كل من المعاهد والمستامن وان لم يكن ملتزما بهذا لا يقطع في السرقة لعدم التزامه وكذا على الحرق
بانتلاف في حال التزامه اه مراد شوري (قوله لآخر اجلهما) أي لانها ليسا ملتزمين جميع الاحكام اه
حل و اجاب عنه مر بار المراد ملتزم الكل او البعض فيدخل هذا في اخراج الحرق على العبارتين
مشكلا لانه تصح دعواه المدعى عليه في بعض الاحوال كالدعوى بدبن المعاملة والجواب ان المفهوم فيه
تقصيل اه مراد سم (قوله لم تسمع الثانية) نعم ان صدقه الثاني وكان قبل الحكم بالاولى سمعت الثانية
للاقرار وطلت الاولى اه قل على المحلى (قوله لا يمكن من العودة الى الاولى) راجع لكل من قول المتن
لم تسمع الثانية ومن قول الشارح وتسمع الدعوى عليه على الاصح اه وعبارة عرش على مر قوله ولا
مكر من العودة الى الاولى لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه اه وعمل عدم تمكين من العودة الى الاولى
ان كان قبل الحكم بها فان كان بعده يمكن من العودة اليها الا ان يصرح بأنه ليس بقاتل اه سل (قوله او هدا
وفسه بغيره) يريد ان التكذيب تارة يكون في أصل الدعوى كالف و تارة يكون في الوصف كانه اه
عميرة اه سم (قوله لا نه قد يظن الخ) قضيتان الفقيه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه بطل ذلك منه للتناقض
لكن علوه ايضا بانه يتكذب في الوصف بصدق في الاصل وعليه لا فرق اه حج اه نزل (قوله
مستندا الى دعواه القتل) وظهر عدم الاحتياج الى تجديد الدعوى لك جرم بتجديدها ابن داود في
شرح المختصر اه زبادي (قوله وانما تثبت القسامة بقتل) لما فرغ من شروط الدعوى شرع في المقرب
عليها وهي القسامة مترضا عليها فقال وانما تثبت الخ اه زى (قوله بقتل) أي ولولجنيين اه شوري (قوله
قول المدعى عليه يمينه) لكنها خمسون يمين في قطع الطرف والجرح لانها يمين دم تفتن لذلك كان كثيرا
من الطلبة يتوهم انها يمين واحدة اه زى (قوله بحمل لوث) بثلاثة من اللوث بمعنى القوة لقوته بتحويل
اليمين لجانب المدعى او الضعف لان الاعان حجة ضمنية والتبصير بالمحل هنا ليس المراد بحقيقته لان
اللوث قد لا يربط بالمحل كالشهادة الآتية فالتبصير به اما للثالب او مجاز عماده للوث من الاحوال
التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة ومن اللوث الاشاعة على السنة الخاص العام فلا نقله وقوله
امر حته بسحري واستمر تالها حتى مات وروية من يحرك يده عنده بنحو سيف او من سلاحه او نحو
نوه ما طعن بدم مالم يكن ثم سمع سح او رجل اخر او ترشيش دم ارائر قدم في غير جهة ذى السلاح
وفيما لو كان هناك رجل اخر ينبغي ان لوث في حقها الا ان يكون الما طعن الدم عدوه وخاصة في حق
قط اه شرح مر وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتيل ولو كانت ملطخة بالدم اه عرش عليه
(قوله وهو قرينة) أي شرعا ما لفته فهو اللفظ مفرق القوة وهو من الاضداد اه قل على المحلى وفي
المصباح اللوث بالفتح ينة الضمنية غير الينة الكاملة اه لا زمرى ومنه قيل للرجل الضميف العقل اللوث
وفي لثة بالفتح أي حماقة واللثة بالضم الاسترخاء والخبسة في اللسان ولو ثربه بالطين لطنه وتلوث

أربعة) وهو من زادي (ق حله) منفصلة عن بلدي (أو) في (قرية صغيرة لا عداة) قد بنى أو دناها إلى عدا الطهم من غير اصدقاء القتل وأهله (أو تفرق عنه) جمع (محصرون) تصور اجتماعهم على قتلها أو الاقسامه نعم إن ادعى على عدمتهم محصور بن من مكن من الدعوى والقسامه وتعمير المحصورين أولى من تعيره (١٠٦) بالجمع (أو أخبر) هو أولى من قوله شهد (بقوله) ولو قبل الدعوى (عدا أو عبدان

الوثب بذلك اه (قوله قرينة) اي حالية او ماقالة اه حل ويشترط ثبوت هذه القرينة ويكتفي فيها علم القاضي اه حجة لا يشترط في الوثب والقسم ظهور دم ولا جرح لان القتل يحصل بالحق وعصر البيعة ونحوهما فاذا ظهر اثره قام مقام الدم ولو لم يجد اثره اصلا فلا قسامة على الصحيح في الروضة واصلها اه سرل وبعبارة شرح حر ولا بد من وجود اثر قتل وان قل ولا فلا قسامة وكذا في سائر الصور خلافا للاسوي انتبه (قوله او بضمنه) ولو وجد بضمنه في محقر بعضه في اخرى فالرولى ان يعين ويقسم اه زى (قوله او في قرينة صغرة لا عدائه) خرج بالصغيرة الكبيرة فلا لوث ان وجد فيها قاتل فيما يظهر اذا المراد به ان الله غير محصورين وعدنا انتفاء حصرهم لا تمتنع المداوة بينهم فتنتفى القرينة اه شرح حر (قوله ولم يخاطبهم غيرهم) ليس بشرط بل الشرط ان لا يساءلهم غيرهم كما عهده حر اه سرل (قوله او تفرق عنه جمع) الظاهر ان مثلنا ثمان اه حل وقوله محصورون المراد بهم من يسهل عليهم والاحاطة بهم اذا وقوا في صيد واحد بمجرد النظر وبغير المحصورين من يصير عدوهم كذلك اه عرش على حر (قوله او اخبر بقتله الخ) معطوف على قوله وجد فهو من جهة القرينة تامل واما نول المقتول فلان تفتي فلا عبرة به عندنا خلافا لما قال لان مثل هذه الحالة لا يكذب فيها واجاب الاصحاب بانه قد يكذب بسبب المداوة ونحوها قال القاضي وبرد علينا مثل هذا في صورة الاقرار الوارث اه (أقول) قد يفرق بخطر الدماء فتضي فيها وايضا فهو ما دعى فلا يقبل قوله اه سم على التهج ومثل هذا ما نول رأه الوارث في منامه ان فلانا قتل مورثه ولو باخبار معصوم فلا يجوز له الاقدام على الخلف اعتيادا على مجرد الرق بانه معلوم بالاولى عدم جواز اذنته قصاصا او ظمرا بخفية لانه لم يمتنع قتله بل ولا ظنه لانه يتقرب رحمة بقرينة المعصوم في النام فالرائى لا يضبط ما رآه في منامه اه عرش على حر (قوله هو اول من قتله شهد) اي لا الشهادة ما قال بين يدي حاكم بعد مقتدى دعوى بلفظ اشهد بقتله هذا وغيره اه زى (قوله او عدان) والعبد الواحد كذلك كذا المرأة الواحدة كافي الحاوي وهذا هو المتمدن خلافا لما في الروضة اه زى رحمه الله اه عرش (قوله او صبية او فسقة او كفار) وهل التعبير بالجمع على حقيقة فيشترط ثلاثة من كل منهم اه لا فيه نظر والاقرب ان يقال بالاكتفاء باتين لحصول الظن باخبارهما وفي العباب عدم الاكتفاء وفي ابن عبدالحق الاكتفاء بهما وهو موافق لما فتى اه عرش على حر (قوله وان كانوا مجتمعين) يشير بهذا الى ان اولى المنعانة خلط تجوز الجمع اولى او لا اجتماع هؤلاء الاصناف واخبروا جميعا فاشبارم انما يفيد الظن ولا يفيد اليقين حتى وجب القود وغرضه هذا الرد على الضعيف وبعبارة اهله مع شرح حر وقيل يشترط تفرغهم لاحتمال القواطى مورد بان احتياجه كاحتمال الكذب في اخبار المدل انتبه (قوله ولان اتفاقنا الخ) لغرضه هذا الرد على الضعيف القايل بانه لا يعتبر قولهم في الشرع كما في شرح حر (قوله فلو في حق الصف الاخر) اي ان حسموا والا كامل عدل بمعناه فلا اه قل على الحمل (قوله ولو ظهر لوث في قتل الخ) شروع في دفع اللوث منها كاذب الوارثون قد اشار به بقوله ولو ظهر لوث الخ ومنها انكار المدعى عليه اللوث في حقه وقد ذكره بقوله ولو انكر الخ اه زى وبعبارة شيخنا ما شرع في بيان موانع اللوث بعد ان بين اسبابه انتبه (قوله ولو فاسقا) اخذه غاية ما فيه من الخلاف اه عرش (قوله ولو انكر مدعى عليه اللوث تخلف) اي تخمين يميناً على ما قاله بعضهم ويميناً واحدة على ما عهده زى كذا بهامش والاقرب ما قاله الزايدى لان يمين ليست على قتل ولا جراحة بل على عدم الحضور مثلا وان استلزم ذلك سقوط الدم ونقل في الدرر عن زى انها حسمون يميناً فليراجع

او امر آنان او ضیة او
فسقة او كفار) وان كانوا
مجتمعين لان كلامها يفيد
غلبة الظن ولان اتفاق كل
من الاضاف الاخير على
للاجبار عن الشيء يكون
غالبا عن حقيقة واحتمال
التواطؤ فيما كاحتمال
الكذب في اخبار العدل
وتعبدى بعبدین او
امر ائین هو مافی الروضة
كاصلها وعليه يحمل تعبير
الاصل بمید و نساء ولو
تقاتل) بانها الفوقية قبل
اللام (صفان) بان النعم
قتال بينهما و او بان وصل
سلاح احدهما للآخر
(وانكشف عن قتيل) من
احدهما (فلوث في حق)
الصف (الاخر) لان
الغائب ان صفه لا يقنه
(ولو ظهر لوث) في قتيل
(فقال احدا بینه) مثلا قوله
زيد وكذبه الآخر ولو
قاسقا) ولم يثبت اللوث
بمدل (بطل) اي اللوث فلا
يخلف المستحق لا تخرام
ظ القتل بالتكذب الدال
على ان لم يقتله لان النفوس
بجولة على الانتقام من قاتل
مورثها بخلاف ما اذا لم
تكذب بان صدق او سكت

وقال لاعلم ان قتله لو كذب ونبت الوث بعدل (او) قال احدهما قتله زيد
(ووجهول) قال (الاخر) قتله (عمر ووجهول) قتله (كل) منها (على من عينه) اذ لا تكاذب منها لاحتمال ان الذي اجهمه كل منهما من
عينه الاخر (وله) اي كل منهما (وبوجه) لاعتراؤه بان الواجب تصفاه وحسنه منه تصفه (ولو انكر مدعي الوث) في حقه كان قال

ولبحرو

ولبحر و قتل العرس عن العباب الا كفاه يمين واحدة فظهر اجماع ش على م (قوله على رأسه) أى رأس المقتول وهو متعلق برؤى أى رؤى واقفا على رأسه شيخنا (قوله ولو ظهر لو ث بقتل مطلقا الخ) هذا ايضا من الدوافع لقسامة لعدم القوت الشرعى قال العراقي وصورته ان يفصل الدعوى ويظهر القوت باصل القتل دون صفته ولا يفصل ويحمل جهالة الدعوى اذا جوز ناذلك والاعتد استشكل تصور المستقة ام غيرة اسم (قوله) بمدعوى مفصلة) فاندفع ما قبل الدعوى لانسمع الا مفصلة فكيف يقول تقبل مطلقا عن التقييد اى قصورة المستقة ان يدعى الى يفصل ثم يظهر الامارة باصل القتل دون صفته فان تغير بذلك عدل ام حلي (قوله) وهى حلف مستحق بدل الدم) اى ابتداء بخلاف ما لو حلف العيىن المردودة بمدعوى نكول المدعى عليه فلا تسمى قسامة ام هل وبارة اصله مع شرح م وهى أى القسامة ان يحلف المدعى غالبا على قتل ادعاه ولو لحوا امر أو كافر وجنين تخمين عينا أو فهم قوله على قتل ادعاه عدم القسامة في قد الملقوف لان الحلف على حياته كما مر فنأورد قد سهاو انه يجب الترضى في كل عين إلى عين المدعى بالاشارة ان حضرو الا في ذكر اسمهم فندعى إلى ما يجب بيانه في الدعوى كذلك على الاصح لوجه الحلف إلى العفة التي اعلقه الحاكم عليها اما الاحمال فيجب في كل عين اتفاقا فلا يكتفى بذكر ارواقتهم مرة بل يقول لقد قتله اما لو حلف المدعى عليه ابتداء لنكول المدعى أو حلف المدعى لنكول المدعى عليه أو كان الحلف على غير القتل فلا يسمى قسامة مرمى اللعان ما يتعلق بتنظيف الدين ويأتى في الدعوى بقية انتهت (قوله) حلف مستحق بدل الدم) أى غالبا ومن غير الغالب قد يحلف غير المستحق حالة الوجوب وقد اشار الفارح لهذا بقوله وهذا ما مر من حلف السيد الخ وبارة اصله مع شرح م ومن استحق بدل الدم اقسم غالبا ولو كافر ومحجور وعليه وسيد أو قتل فقه بخلاف مجروح أو تدميات لا يقسم قريه لان ما له في نعم لو اوصى لام ولده بقيمة رقيقه بعد قتله ومات قبل ان يقسم أو ينكل اقسم ورثته بمدعوا اما لو دعواهم ان شاق اذم خليفته والقيمة لها ملا بر صيته فان تكلم اسمت دعواها لنحلف الخصم وليس لها أن تحلف ويقسم مستحق البدل ولو هو مكاتب القتل عبده اذ هو المستحق فان جاز قبل نكوله اقسم السيد او بعده فلا كالوارث وهذا ومستهله المستولدة المذكورة محترز قلنا غالبا اذا الحلف فيها غير المستحق حالة الوجوب وظاهر ان ذكر المستولدة مثال الوارثه لو اوصى لآخر بذلك اقسم الوارث ايضا واخذ الموصى له الوصية لو اوصى لآخر يمين فادعاهما آخر حلف الوارث كفى المستولدة على ارجح احتمالين وإن فرق الثاني بان القسامة تثبت على خلاف القياس احتياطا لادعاء قال ان الرفعة عمل ذلك اذا كانت العين يد الوارث فان كانت يد الموصى له حلف جز ماتت (قوله أو مرندا) وصورة المستقة ان يرتد بعد موت المجر وحول الا فلا قسامة اه زى وإذا حلف في حال الردة صح على المذهب واخذ الدية او مشرح م ومع ذلك يقضي الحاكم لا هو افساد فضحه كما يعلم ما يأتى واخر الردة امع ش (قوله) فم مات) أى الموصى اى وقت العبد في حياة سيده او بعد موته (قوله حلف الوارث) أى لانه المستحق وأم الولد انما تتقاه عنه ام هل وقوله بمدعواها أى او دعوى الوارث ان اذ كان قد قدم في عار م (قوله) تخمين عينا) ولمل حكمة الحسين ان الدية تقوم بالف دينار غالبا ولذا اوجبها القديم والقصد من تعدد الايمان بالتنظيف هو انما يكون في عشرين دينارا فانقصى الاحتياط لنفسه ان يقابل كل عشرين يمين منفردة عما يقتضيه التنظيف اه شرح م وفي هذه الحكمة نظر لان دية المرأة على النصف من ذلك وإن دية الكافر على الثلث اقل إلا ان يقال الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم اطرادها تامل (قوله) ولو متفرقة) أى بخلاف اللعان لانه محتاط له اكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفاحشة وهناك المرض اه شرح م (قوله) خبر الصحيحين بذلك) لفظ كافى الديموى والاصل فيها ما رواه الشيخان عن سهل بن ابى حشمة قال اطلق عبدالله بن سهل وحبيصة بن

مسعود إلى غيره وهي ومنذ صلح فترقاتي بحصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتقسط قدمه قليلا فدفنه
ثم قدم المدينة فاطلق عبد الرحمن بن سهل وحويصه ومحبته ابنا مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال له كبير كبير هو وأحدث القوم ثم سكت فتكلموا فقالوا انهم يتقسطون وتستحقون
دم صاحبكم قالوا كيف تخلف ولم تشهدوا قال فترقروكم هو خير من عشرين يمينا قالوا كيف تأخذ يايمان
قوم كفار فمقله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده قوله فترقروكم أي من دعاكم أو لا فاطلق ليس في
جهنم حتى تبرهن اليهود من قوله من عنده أي درأ الفتنة وقوله كيف تأخذ الخ استطلق ليان الحكمة في
قبول إيمانهم مع كفرهم ثم أريد بالكذبهم ولم يبينها صلى الله عليه وسلم لهم إنما على وضوح الأمر فيها أي
الحكمة أه حج بنوع تصرف أه عش على أمر وفي البخاري مع شرحه القسطان ما نصه عن سهل
ابن أبي حشمة بنحسب السبن الممثلة وسكون الحامو حشمة بنحسب الحامو الممثلة وسكون المثلثة وقنع الميم قال انطلق عبد
الله بن سهل الحارثي ومحبته بن مسعود بن زيد بنهم الميم وقنع الحامو الممثلة وتشد تحتية وقنع الصاد
الممثلة إلى غيره في أصحاب لها يتارون ثم أرمي ومنذ صلح فترقاتي إلى سهل بن مسعود ومحبته قاتلي بحصة إلى عبد
الله بن سهل فرجده في عين فذكرت عنقه وطرح فيها وهو يتقسط بالشرين المعصوق الحامو الممثلة أي يضطرب
في دم حاله كره تقيلا فدفنه ثم قدم المدينة فاطلق عبد الرحمن بن سهل آخر عبد الله بن سهل ومحبته وأخوه
حويصه ابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليخبروه بذلك وذهب عبد الرحمن يتكلم فقال عليه السلام له كبير
كبر بالجزم وكرره للبلاءة أي قدم الأسن يتكلم وهو أي عبد الرحمن أحدث القوم سنا فسكت فتكلم
أي محيصه وحويصه قضية قتل عبد الله فقال عليه السلام أتخلفون أطلق الخطاب الثلاثة بغير عرض اليمين
عليهم ومراذه من يخضع به وهو أخوه لأنه كان معلوما عندهم أن اليمين تختص بالوارث وإنما أمر أن
يتكلم الأكبر لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى لأنه لا حق لآل النعم فيقال المراد سماع صورة
الواقعة وكيفيتها يحمل أن يكون عبد الرحمن وكل الأكبر أو أمره الذي توكيله فيها واستحقون فالتكلم
ولأن ذرهم قاتلكم أو صاحبكم بالنصب أو الجر على رواية أي ذكر قال النووي المعنى يثبت حكمكم على
من حلفتم عليه وذلك الحق أعظم من أن يكون قصاصا أو دية قالوا كيف تخلف ولم تشهد من قتلهم ولم نر من
قتله قال عليه السلام فترقروكم أي تراء اليكم يهود من دعاكم عشرين أي يمينا قالوا كيف تأخذ يايمان قوم
كفارة قال الخطاب يدا عليه السلام بالمدعين في اليمين فلما تكلموا ردوا على المدعي عليهم فلم يرضوا بإيمانهم
فمقله أي أدى دينه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده من خالص ماله أو من بيت المال لأنه عاقلة المسلمين
وولي أمرهم فيه أن أحكم القضاة عاقل السائر الدعاوى من جهة أن اليمين على المدعي وأنهم يخشون يمينا
والوثق هنا هو المدواة والظاهرة بين أهل الإسلام واليهود ما جروقه (قوله) المختص خبر البيهقي الخ أي
وذلك لأنه يطلب اليمين من ورثة القاتل ابتداء ما لاكتفى بها في المدعي عليه إلا بعد نكول المدعي أه عش
على مد (قوله قبل تمامها) خرج ما إذا تمت إيمانه قبل موته فلا يستأذنه أو يبل بحكمه كآلو أقام بينة ثم
مات أه شرح الروض أه سم (قوله) إذ لا يستحق أحد شئنا يمين غيره (برد على هذه الملة مسئلة) أم الولد
المنقذة فإن أم الولد فيها تستحق الدية إذا حلف الوارث بحسب الارث غالبا ولا فقد توزع بالحسب
الارث كما يأتي في البذر والروجة ويغرض الحثي بالنسبة لحلفه ذكر أو في حلف غيره أه في والنسبة للاخذ
أنى أيضا فإذا كان معه أب حلف وخمسوا عشرين وأخذ الثلث وحلف الابن أربعين وثلاثين لأنها اثنا عشر
مع جبر الكسر وأخذ النصف وبوقف الباقي وهو الدس إلى الصلح أو إيمان أه ل (قوله) على ما يثبت بها
وهي الدية فإنها تقسم بين الورثة بحسب الارث تأمل (قوله) ولو كان الوارث غير جاتر الخ هذا عزز قوله
غالبا بقدم عمل هذه المسئلة إذا انتظم أمر بيت المال أو ما إذا لم ينظم فتوزع بحسب الارث فرح حاوردا

المختص خبر البيهقي البينة
على المدعي واليمين على
المدعي عليه وجوز تقريرها
نظرا إلى أنها حجة كالتمادة
يجوز تقريرها (ولو مات)
قبل تمامها (اليمين وأثره) إذ
لا يستحق أحد شئنا يمين
غيره بخلاف ما إذا أقام
شاهدا فثبت ما أن لو أراه
أن يقيم شاهدا آخر لأن
كلا شهادة مستقلة (وتوزع)
الخسوس (على ورثته) اثنين
فأكثر (بحسب الارث)
غالبا قياسا لما على ما يثبت
بها (ويجبر كسر) أن لم
تقسم بحصة لأن اليمين
الواحدة لا تنعش قلو
كانوا ثلاثة حلف كل منهم
سبعة عشر (ولو نكل أحدها)
أي الوارثين (أو غاب
حلفها) أي الحسين (الأخر)
وأخذ حصته (لأن الحسين
هي الحصة) (وله في الثانية
صبر للثائب) حتى يحضر
فيحلف معه ما خصه ولو
حضر الثائب بعد حلفه
حلف خمسا وعشرين كالو
كان حاضر أو لو قال الحاضر
لا حلف الا قدر حصتي
لم يطل حقه من القضاة
فإذا حضر الثائب حلف
معه حصته ولو كان الوارث
غير جاتر حلف عشرين في
زوجة وبنات تخلف الزوجة
عشر أو البنات أربعين
يجعل الإيمان بينهما اعتماسا

أشبخنا وعبارة شرع مر ولا يثبت حتى بيت المال هنا يمين من معه بل ينصب مدعيا وفعل ما ياتي قيل
 الفصل فان قلنا بالرد عدم تورث بيت المال حلفت الزوجة سعا والبنت أربعة وأربعين ولو كان ثم عمل
 اعتبر ففي زوج وأم وأختين لأب وأختين لأم أصلها من ست وتقول لشرعة في حلف الزوج خمسة عشر وكل
 من الأختين لأب عشرة ولأم خمسة والأم خمسة انتهت وفي سمان نصفه حلفت الزوجة الخ هذا إذا
 انتظم أمر بيت المال وعليه قرث الزوج والبنت خمسة أثمان الهبة وما بقي وهو ثلاثة أثمان لبيت المال لكنه
 لا علف لأن الحق للسليين ولا يمكن تحليفهم كأصروا بذلك والوارث لا يستحق من الدية إلا بعد حلفه
 فلا يؤخذ من الجاني ما زاد على الخمسة الأثمان لعدم استحقاق من حلف من الورثة وهو الزوجة والبنت لها
 وعدم حلفه ببقية الورثة وهو بيت المال وأما إذا لم ينتظم بيت المال فيرد الباقي على البنت فقط لأن الزوجة
 لا رد عليها وتقسّم الأمان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخسف الزوجة سبعة
 أيمان بجهر المنكر إذ تمنّ الحسنيين ستة أيمان ورابع البنت أربعة وأربعون كذلك إذا بقي ثلاثة وأربعون
 بينا ثلاثة أرباع عين وهي سبعة أيمان الحسنيين كذا قرره شيخنا الطيلاوي رحمه الله فتأمله مع قول الروض
 وشرحه ولو حلفت زوجة وتو بنتا حلفت الزوجة عشرًا والبنت أربعين يحمل الأيمان بينهما انحسا لان نصيب
 البنت كنصيب الزوجة أربع مرات اه أي لأن المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد والبنت النصف أربعة
 ثم لعل هذا إذا انتظم بيت المال ثم قال في الروض وشرحه أو حلفت زوجا وتو بنتا حلفت البنت الثلثين وهو
 أي الزوج الثلث يحمل الأيمان بينهما أثلاثا لأن نصيبها كنصيبه مرتين اه أي لأن المسئلة من أربعة
 للزوج الرابع واحد والبنت النصف اثنتان ثم لعل هذا إذا انتظم بيت المال ولا يفيضي ان يحلف الزوج
 الرابع والبنت ثلاثة أرباع فليراجع وليحجر وفي التصحيح ولو شارك بيت المال وأرباعا خاصا حلف كل
 الحسنيين ولا يثبت الباقي يمينته بل حكمه كمن مات بلا وارث كذا قاله وقال فيمن قتل من لا وارث له ان
 القاضي ينصب من يدعي عليه ويحلفه فان نكل في القضاء عليه بنكوله خلاف باقي وجزم في الأنوار بالقضاء
 عليه بالنكول لكن مصحافي الطراوي فيمن مات بلا وارث قاضي أو متصرفه يدنه على رجل فانكر
 ونكل أنه لا يقضي بالنكول بل يجبس ليحلف أو يقرع ويمن جزم به هناك صاحب الأنوار اه (قوله أيضا
 ولو كان الوارث غير حائز) أي لكون بيت المال وورث منه ما زاد على فرضه وقوله حلف تحسني أي وأخذ
 ما يخصه من الدية لا النكل لأنه غير حائز كأهو الفرض الباقي منها يأخذه بيت المال لكن بعد ان ينصب من
 يدعي على من ينسب إليه القتل ويقرأون نكل تأمل (قوله أو مدعى عليه) عبارة المنهاج واليمين المردودة
 على المدعي قال الوركي فيه إشارة إلى أنه إذا نكل المدعي عن القسامة في عمل القوت فردت. ليعين على المدعي
 عليه نكل انما رد على المدعي مرة ثانية ثم نقل عن الرازي معنى ذلك وان السبب الممكن للدمي من الحلف
 أولا والقوت والسبب الممكن هنا النكول فصار تعدد السبب كتعدد الخصومة اه برلى اه سم
 وعبارة حل أو مدعى عليه أي ولو بعد ردها عليه من المدعي بناء على انها رد على المدعي مرة أخرى
 بان امتنع المدعي في القوت من اليمين وردّها على المدعي عليه فامتنع وردّها على المدعي لأن كون
 اليمين المردودة لا ترد مخصوص بغير القسامة انتهت (قوله ومع شاهد تحسون) انظر بماذا
 ينفصل هذا عن قوله السابق كغيره أن أخبار العدل لوث وبجواب بانه إن وجد شرط الشهادة
 كان اتق بلفظ الشهادة بعد تقدم دعوى كان من باب الشهادة وإن اتق بغير لفظ الشهادة أو قبل
 تقدم الدعوى كان من باب القوت اه حش على مر (قوله حلف كل تحسني ولا توزع الخ) ولو
 رد احد المدعي عليهم حلف المدعي تحسني واستحق ما يخص المدعي عليه من الدية إذا زعت عليهم
 اه حش على مر (قوله والواجب بالقسامة دية) ولا تسمى قسامة إلا ان كانت من المدعي ابتداء من غير
 رد أي بالنكول والمراد انه يقضى عليه بالدية بسبب نكوله الذي هو بمنزلة الاقرار أشبخنا ولذلك كتب

أو مدعى عليه (و) يمين
 (مع شاهد تحسون) لأنها
 يمين دم حتى لو تعدد المدعي
 عليه حلف كل تحسني ولا
 توزع عليهم وفارق نظيره
 في المدعي بان كلامهم يفي
 عن نفسه القتل كما يقفه
 المنفرد وكل من المدعين
 لا يثبت لنفسه ما يمينته
 المنفرد (و) الواجب
 بالقسامة دية) على مدعى
 عليه في قتل عمد وعلى ماقته
 في قتل خطأ أو شبه عمد

لقوله **وَيَقُولُ** في خبر البخاري أما ان يدوا صاحبكم او يؤذون اجرب من الله ولم يتعرض لقود ولان القسامة حجة ضعيفة فلا توجد القود احتياطاً لاسر الدماء كالشاهد واليمين واجيب عن قوله في الخبر انهم يوتون وتسحقون دم صاحبكم بان التقدير دم صاحبكم جميعاً بين الدليلين (ولو ادعى قتلًا (مرداً) مثلاً (بلوث على ثلاثة حضراتهم) وانكر (حلف) المستحق (خسبن) واخذ منه (ثلاث دية) فان حضر آخر فكذا) أي فيحلف خمسين كالاول ويأخذ ثلاث دية ان لم يكن ذكره في الايمان والا اكتفى بها) بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الاصح كقائمة البيئة (والكائن كالناني) فيأمر فيه وهذا من زيادتي (ولا قسامة فيمن لا وارث له) خاصة لان تحليف عامة المسلمين غير ممكن لكن ينصب القاضي من يدعي على من ينسب اليه القتل ويحلفه

(فصل) فيما ثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجناية من اقرار وشهادة (إنما

الرياضي قوله والواجب بالقسامة الخ خرجها اليقين المردودة على المدعي فان القصاص يثبت بها لانها كالقرار او كاليقين وكل روجب القصاص وكان من حق الشارح ان يبينه على هذا اه (قوله كامل) أي هذا التفصيل وهو قوله على مدعي عليه الخ عامري من كتاب الدييات (قوله اما ان يدوا) أي يعطوا الدية وقوله او يؤذون اجرب بفتح الذال ان يدلوا بانهم يقاتلون لمخالفتهم فيما مروا به اه عرش على مر (قوله أي فيحلف خمسين كالاول) أي لان الايمان السابقة لم تنالوه اه شرح مر (قوله ويحلفه) فلو نكل قال الزركشي في القضاء عليه بالنكول خلاف اه وجزم في الاقرار بالقضاء عليه بذلك اه وبعبارة اصله مع شرح مر ومن لا وارث له خاصة لا قسامة فيه ولو لم يوث لتعذر حلف بيت المال فينصب الامام مدعيًا فان حلف المدعي فذاك والا حبس إلى ان يقرأ او يحلف انتبه وقال مر المعتد ان يحبس إلى ان يحلف أو يعترف اه سم وفي عرش مانصه و يأتي مثل ذلك في مسئلة الزوجة والبت السابقة فيعد حلفهما ينصب الامام او القاضي من يدعي الخ وقوله والا حبس أي وان طال الحبس اه

(فصل فيما يثبت به موجب القود) أي وما يذكر منه من قوله وليرحم الشاهد بالاضافة إلى آخر الفصل وهذا الفصل ذكره هنا تبعاً للزنى وغيره اخره إلى الشهادات اه سم (قوله موجب القود) بكسر الجيم لانه بمعنى السبب المترتب عليه ذلك وهذا المترتب يقال له موجب بفتح الجيم وبذلك علم ان المراد بالانجاب ترتب الحكم المذكور اه قل على المحل (قوله بسبب الجناية) نعمت للبال أي فيما يثبت به موجب المال الذي سببه الجناية فكانه قال في الاقرار والشهادة الذين ثبتت بهما الجناية للبال فالجناية موجبة للبال أي سبب له و ثبت بالاقرار والشهادة وقوله من اقرار وشهادة بيان لما وبعبارة الرشيدي قوله بسبب الجناية قيد في موجب المال لخرج موجب المال لا بسبب الجناية كالبيع مثلاً لكنه يدخل المال الواجب بالجناية على المال وهو غير مراد فكان ينبغي زيادة على البدن او نحو ذلك انتبه (قوله إنما يثبت قتل الخ) أي سواء وجب ذلك القتل القود او المال (قوله بسحر) وهو حرام مفسق تلعيناً ولا يكفر به وما القتل بالعين او الحال فلا قود فيه ولا دية اه شيخنا قال القزالي في تعريف السحر وهو نوع يستفاد من العلم بخواص الجوهر و بأمور حسائية في مطالع النجوم فيخذ من تلك الخواص هيكل على صورة الشخص المسحور و يترصد له وقت مخصوص من المطالع و تقرأ به كلمات تفلظ بها من الكفر والفحش المخالف للشرع و يتوسل بسببها إلى الاستغاثة بالشياطين و يحصل من مجموع ذلك بمحك اجراءه القادة احوال غريبة في الشخص المسحور اه من الاحياء وفي عرش على مر (قائدة) السحر في اللغة صرف الشيء عن وجهه يقال مسحرك عن كذا أي ماصرفك عنه مذهب أهل السنة انه حق وله حقيقة ويكون بالقول والقتل ويؤلم ويمرض ويقتل ويفرق بين الزوجين وقال المنزلة و ابو جعفر الاستبراء بتدني بكسر المعزة ان السحر لا حقيقة إنما هو تخيل و به قال البغوي استدلوا بقوله تعالى يخيل اليه من سحرهم انها تسمى وذهب قوم إلى ان الساحر قد قلب بسحره الايمان و يجعل الانسان حاراً بحسب قوة السحر وهذا واضح البطلان لانه لو قدر على هذا القدر لدفعه إلى الشباب بداءهم و ان يمنع نفسه من الموت ومن جملة انواعه السيمياء والتميماء ولم يبلغ احد في السحر إلى الغاية التي وصل اليها القبط أيام دلو كما ملكه مصر بعد فرعون قامهم وضوا السحر على البراني وصوروا فيها صور عساكر الدنيا فأى عسكر قد صدم أتوا إلى ذلك العسكر المصور فما فعلوه به من قلع الايمان وقطع الاعضاء اتفق نظيره العسكر القاصد لهم فتخاف منهم العساكر واقاموا سنات سنة والنساء من الملوك والامراء بمصر بعد غرق فرعون وجنوده حكاية العراقي وغيره وقال الامام غفر الذين لا يظهر اثر السحر إلا على يد قاصق ويحرم تعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل وبالسفير وبالحصن والشعيرة وتعليم هذه كلها واخذ الموضع عليها حرام بالنص الصحيح في النهي عن حلوان

أو حكم الالبينة لأن الشاهد لا يعلم قصد الساجر ولا يشهد تأثير السحر نعم أن قال قتله بكذا فنهى عدلان بأنه يقتل غالباً أو نادر الميت ما شهدا أو الاقرار أن يقول قتله بسحري فإن قال وسحري يقتل غالباً فقرار بالمعد فيه القود أو يقتل نادر اقرار بشبه المعد أو قال اخطأت من اسم غير ما لي اسمه فقرار بالخطأ فيها ما الذي على الساحر لا العامة إلا أن يصدقوه (و) لما ثبت (موجب قود) بكسر الجيم من قتل بغير سحر أو جرح أو إزالة (هـ) أي باقرار به حقيقة أو حكماً (أو شهادة عدلين) به (و) إنما (١١١) ثبت موجب (مال) من قتل بغير سحر أو جرح أو إزالة.

الكاهن والباقي في معناه ويحرم المشي إلى أهل هذه الأنواع وقصد يقهم وكذا تحرم العياقة والطين والطيرة وعلى قائل ذلك التوبة منه أو دمعى وهو من السحر ما يقع من الأقسام وتلاوة الآيات القرآنية حيث تولى منها الهلاك فيعمل حكمه المدكروا ما فيه نظرو الأقرب الأول فليراجع أم (قوله) أر حكماً وهو البين المراد أنه حل (قوله) لأن الشاهد لا يعلم الخ) من ثم اكتفى بالدعوى بغير تفصيلها بل يكفي أن يقول قتله بسحره ولكن المطلب ما يفيد أنه لا بد من التفصيل حتى في السحر أم حل (قوله) فقدم عدلان بأنه تلى غالباً) بأن كاسا سحرين وناغلا قال أن تملعه حرام فسحق فكيف قبل شهادتهما شيئا (قوله) واما ثبت موجب قود الخ) بقوله واما ثبت موجب مال الخ) رد على الحصر الثاني التسامق محل الوثق فإن المال يثبت جماع أهله ليست واحدا من الأربعة المذكورة أم هل يورد على المحصرين مع علم القاضي فإنه ثبت بعد قضائه بكل من القود والمال فإن هاتين المستلتيين بما يقضى القاضي فيه ببله وقد اشار الشارح إلى هذا بقوله في باب القضاء الخ) أنه شيئا وعبرة شرح مر واما ثبت موجب القصاص باقرار أو شهادة عدلين أو يعلم الحاكم أو يتكول المدعي عليه مع حلف المدعي كإيمان ما ستركه على أن الأخير كالقرار وما قبله كاليمين انتهت (قوله) بغير سحر) قيد لدفع التكرار وكذا يقال فيها بعده (قوله) أو رجل ويمين) أي تحسين لنها يمين دم لا يمين واحدة كافتدائه أم هل يورد على ذلك شرح م قاله جالس اليمين (قوله) وفي باب القضاء الخ) غير هذا يدفع ما يرد على الحصر في المتن إنما يثبت به موجب القود موجب المال علم القاضي لأن هاتين المستلتيين بما يقضى في القاضي ببله أم شيئا (قوله) ولو عفا عن قود الخ) صورة هذه المسئلة ادعى شخص على آخر قتل عمدا وأقام عليه رجلا و امرأتين أو قال أحلف مع الشاهد فرددت هذه الحجة لعدم قبولها في موجب القود فأراد بذلك العفو عن القود الذي ادعاه على مال ليتوصل به إلى ثبوت المال بالحجة التي ردت في موجب القود أم شيئا (قوله) ولو عفا المستحق عن قود) أي لأجل أن قيم الأخير ينشدها بالمال الذي عفا عليه بأن يدعى أنه يستحق عليه من المال كذا بسبب جنايته وقيم من ذكر ليس هذا ببله بل على مال متعلق بها أم حل (قوله) لم يثبت) صفة لنود قود له مال متعلق بها وقوله لم يقبل للبال الأخير أن قضيت أنه لو أقام رجلين بعد ذلك ليقص لم يكن له القصاص لتضمن ما ذكره أو لا العفو ولكن في الخطيب ما نصه على الأول أو ما بينه بعد عفو الجناية المذكورة هل يثبت القصاص لأن العفو غير معتبر إلا لأنه اسقط حق المار من أمرض له والظاهر الأول أنه عش على مر (قوله) كآرش هشم بعد إضاح) صورته أن يدعى أن فلانا وضحه وقيم رجلا و امرأتين أو يقول أحلف مع الشاهد فل قبلها القاضي ثم يكذبه بالدعوى بالموضحة يدعى بأرش الهاشمة التي نسبت عنها وقيم البية المذكورة عليها فلا تقبل لأن السبب لم يثبت بهذه البينة فكذلك المسبب عنه أم عزى (قوله) أيضا كآرش هشم بعد إضاح) أي وكأنا من جان وأحد كابدل عليه الاستدراك الاتي أم شيئا (قوله) ثبت آرش هشم بذلك) أي وذلك لأن كل واحدة من الجنائيتين منفصلة عن الأخرى فالشهادة بالهاشمة شهادة بالمال وحده أم عش على مر (قوله) بالإضافة) أي بالنسبة (قوله) وهذا ماض على الخ) معتمد وقوله ثم ذكر أي الزور وهو ضيفاه (قوله) من الإضاح) أي وهو لونه الكشف

أي بإضافة التالف للفاعل (فلا يكفي) في ثبوت القتل (جرسه) بسيف فالت حتى يقول) فالت (متار) فزنته لا حتم موته أن لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (وتثبت دامية) بقوله (ضره بقادما أو) فزأسال دمه) لا بقوله فقال دمه لا حتم سبيله بغير الضرب (و) ثبت (موضحة) قوله (أوضح راسه) لأن المفهوم منه أوضح عظم راسه فلا حاجة إلى التوضيح به وهذا ماض عليه في الام والخمصر ورجحه البقيني وغيره من جرم في الروضة كاصحابهم ذكر عدم الاكتفاء بالذي يصحح الأصل عن حكاية الامام الفريابي ووجه بان الموضحة من الإضاح

وليس فيه تخصيص بمظلم (ويجب لقود) أي لو جوبه في المواضة (يأبى) علوا ومساحة وإن كان رأسه موضحة واحدة لجوازها كانت صغيرة فوسما غير الجاني وخرج (١١٢) بالقود الدية لا بالاختلاف باختلاف محل المواضة ومساحتها (وتقبل شهادته) أي الوارث

ظاهر عندنا (لقود) والبيان وليس فيه تخصيص بمظلم وأما في الشرع ففيه تخصيص به فذا نظر إلى المني القود وذاك نظر إلى الشرع أي شيخنا (قوله) (ويجب لقود الخ) عبارة المنهاج ويشترط المواضة ضربها وقاض عظم رأسه وقيل يكفي فوضه رأسه ويوجب بيان علوها وقدرها يمكن قصاص انتهت وكتب شيخنا بما شبه قوله يمكن قصاص قضيه ثبوت لا رضى عندنا لاقتصار على الشرط الأول وهو الأصح لأن الأرض لا يختلف بموضع المواضة من الرأس ومساحتها قال الزركشي قياس هذا أن يثبت الأرض رجل وأما عينه وصرح في الحواشي الصغير واستكروه وكلام الزايف هنا كالصريح في عدم الثبوت أه سم (قوله) (بيان علوها) أي من الوجه أو الرأس أو غيرهما وهذا محل في غير فقيه علم القاضي فيه ولا أكتفي بإطلاقه المواضة قطعاً أه حل (قوله) (ويخرج بالقود الدية) أي أنها لا تختلف باختلاف محل المواضة من الوجه أو الرأس لكن صورة المسئلة أن يقول أوضعه في رأسه أو وجهه مثلاً أو قال الشاهد أوضعه ولم يبين المحل فلا تسمع أه حل (قوله) (لأنها لا تختلف الخ) وصورة المسئلة أن يقول أوضعه في رأسه أو وجهه ولم يبين محل الرأس مثلاً هو المقدم أو المؤخر بخلاف ما لو قالوا أوضعه ولم يقولوا في رأسه أو وجهه فما لا تنفع لصداها بغير الرأس والوجه مع أن الواجب فيه الحكومة هكذا أنهم نه عليه شيخنا الطنطا في ذي (قوله) (أي الوارث ظاهر) قيد بالظاهر لأنه عند الموت قد لا يكون وارثاً كان حدث به مانع من ردة مثلاً أو ولده ولد فانه يحجب الأخوة والأحماهم أه شيخنا (قوله) (لقود) والعبرة بكونه مورثاً حال الشهادة فإن كان عندما محجوباً بغيرهم زال المساق فان كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعدها فلا أه شرح مر (قوله) (لأنه لو مات الخ) قال في المطلب ليس المراد أن ذلك مقصود بالشهادة فقط بل أن الأمر قد يفتى بذلك فنع من قبلها لاحتمال وجوده وعلى هذا فافهم الصورة مفروضة فيها إذا كان المجرور طالب بالقصاص أو بآرائه إن جوزه طالب الأرض قبل الاندمال أما إذا قلنا لا يجوز طلب أرضه قبله بالشهادة غير مقبولة من غير الوارث لهدم صانع الدعوى فن الوارث أولى أه سم وكتب أيضاً قوله بخلاف قبل اندمال جرحه أي ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه أن يشرى لأنه قد يبرى أه سم وقيد مر بكونه يفتى إلى الملاك أه ع رض (قوله) (فكانه شهد لنفسه) أي ولا نظر لوجود الدين لأنه لا يمنع الأرض وقد يبرى الداني أو يصلح أه شرح مر (قوله) (بخلاف ما إذا شهد بالجرح) أي فانه ينفع بآرائه حال وجوبه لأنه لا يجب إلا بدמות المجرور فيكون للوارث كالمشرح مر وفيه أنه يجب الأرض بالاندمال أيضاً في الحضرى وعبرة من قوله بخلاف ما إذا شهد بالجرح أي فان النفع حال الوجوب له لأن الدية قبل الموت لم يجب وبعده يجب له انتهت فعمل الأرض على الدية وعبرة شيخنا قوله بخلاف ما إذا شهد له بالجرح أي فينتفع الشاهد بالجرح أي بالمال الذي يجب وجوبه بالموت والشاهد وارث حقيقة حيث أه (قوله) (ولو قراء) أي لأن العبرة بالفقر وعدمه عند الاداء (قوله) (غادر أرمح) أي ياتى في الفداء وبروح في المساء أه حل (قوله) (ولو شهد اثنان على اثنين الخ) قد اعترض في آخر الروضة تصوير المسئلة بأن الشهادة إنما تسمع بعد تقدم دعوى على معين واجب بان صورتها كآقال الجمهور أن يدعى الولي القتل على رجلين ويشهد اثنان فيبادر المشهود عليهما فيشاهدان على الشاهدان بانهما القاتلان وهذا يورث رية للحاكم فيراجع الولي ويساله احتياطاً وقد أشار الفارح لذلك بقوله مبادرة في المجلس أه ذي وعبرة الحلبي قوله مبارأة من غير سبق دعوى عليها فافهم ليست شهادة حقيقة لأن شرط الشهادة تقدم دعوى على معين ولم يوجد ذلك لهما وإنما رويت تلك الشهادة لأنها تورث رية للحاكم فيراجع الولي ويساله انتهت (قوله) (في المجلس مبادرة) قال الزركشي في التكة صور القاضي رحمه الله المسئلة بفرع شهادتهما في مقام واحد قال القاضي (إنما اعتبره لهما ما إذا جلس آخر ليشهدا بالقتل على الشاهدين فالقاضي لا يفتى إلى قولهما بخلاف ما لو شهدا في ذلك المجلس لأنه في فصل خصومتها

ظاهر عندنا (لقود) والبيان وليس فيه تخصيص بمظلم وأما في الشرع ففيه تخصيص به فذا نظر إلى المني القود وذاك نظر إلى الشرع أي شيخنا (قوله) (ويجب لقود الخ) عبارة المنهاج ويشترط المواضة ضربها وقاض عظم رأسه وقيل يكفي فوضه رأسه ويوجب بيان علوها وقدرها يمكن قصاص انتهت وكتب شيخنا بما شبه قوله يمكن قصاص قضيه ثبوت لا رضى عندنا لاقتصار على الشرط الأول وهو الأصح لأن الأرض لا يختلف بموضع المواضة من الرأس ومساحتها قال الزركشي قياس هذا أن يثبت الأرض رجل وأما عينه وصرح في الحواشي الصغير واستكروه وكلام الزايف هنا كالصريح في عدم الثبوت أه سم (قوله) (بيان علوها) أي من الوجه أو الرأس أو غيرهما وهذا محل في غير فقيه علم القاضي فيه ولا أكتفي بإطلاقه المواضة قطعاً أه حل (قوله) (ويخرج بالقود الدية) أي أنها لا تختلف باختلاف محل المواضة من الوجه أو الرأس لكن صورة المسئلة أن يقول أوضعه في رأسه أو وجهه مثلاً أو قال الشاهد أوضعه ولم يبين المحل فلا تسمع أه حل (قوله) (لأنها لا تختلف الخ) وصورة المسئلة أن يقول أوضعه في رأسه أو وجهه ولم يبين محل الرأس مثلاً هو المقدم أو المؤخر بخلاف ما لو قالوا أوضعه ولم يقولوا في رأسه أو وجهه فما لا تنفع لصداها بغير الرأس والوجه مع أن الواجب فيه الحكومة هكذا أنهم نه عليه شيخنا الطنطا في ذي (قوله) (أي الوارث ظاهر) قيد بالظاهر لأنه عند الموت قد لا يكون وارثاً كان حدث به مانع من ردة مثلاً أو ولده ولد فانه يحجب الأخوة والأحماهم أه شيخنا (قوله) (لقود) والعبرة بكونه مورثاً حال الشهادة فإن كان عندما محجوباً بغيرهم زال المساق فان كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعدها فلا أه شرح مر (قوله) (لأنه لو مات الخ) قال في المطلب ليس المراد أن ذلك مقصود بالشهادة فقط بل أن الأمر قد يفتى بذلك فنع من قبلها لاحتمال وجوده وعلى هذا فافهم الصورة مفروضة فيها إذا كان المجرور طالب بالقصاص أو بآرائه إن جوزه طالب الأرض قبل الاندمال أما إذا قلنا لا يجوز طلب أرضه قبله بالشهادة غير مقبولة من غير الوارث لهدم صانع الدعوى فن الوارث أولى أه سم وكتب أيضاً قوله بخلاف قبل اندمال جرحه أي ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه أن يشرى لأنه قد يبرى أه سم وقيد مر بكونه يفتى إلى الملاك أه ع رض (قوله) (فكانه شهد لنفسه) أي ولا نظر لوجود الدين لأنه لا يمنع الأرض وقد يبرى الداني أو يصلح أه شرح مر (قوله) (بخلاف ما إذا شهد بالجرح) أي فانه ينفع بآرائه حال وجوبه لأنه لا يجب إلا بدמות المجرور فيكون للوارث كالمشرح مر وفيه أنه يجب الأرض بالاندمال أيضاً في الحضرى وعبرة من قوله بخلاف ما إذا شهد بالجرح أي فان النفع حال الوجوب له لأن الدية قبل الموت لم يجب وبعده يجب له انتهت فعمل الأرض على الدية وعبرة شيخنا قوله بخلاف ما إذا شهد له بالجرح أي فينتفع الشاهد بالجرح أي بالمال الذي يجب وجوبه بالموت والشاهد وارث حقيقة حيث أه (قوله) (ولو قراء) أي لأن العبرة بالفقر وعدمه عند الاداء (قوله) (غادر أرمح) أي ياتى في الفداء وبروح في المساء أه حل (قوله) (ولو شهد اثنان على اثنين الخ) قد اعترض في آخر الروضة تصوير المسئلة بأن الشهادة إنما تسمع بعد تقدم دعوى على معين واجب بان صورتها كآقال الجمهور أن يدعى الولي القتل على رجلين ويشهد اثنان فيبادر المشهود عليهما فيشاهدان على الشاهدان بانهما القاتلان وهذا يورث رية للحاكم فيراجع الولي ويساله احتياطاً وقد أشار الفارح لذلك بقوله مبادرة في المجلس أه ذي وعبرة الحلبي قوله مبارأة من غير سبق دعوى عليها فافهم ليست شهادة حقيقة لأن شرط الشهادة تقدم دعوى على معين ولم يوجد ذلك لهما وإنما رويت تلك الشهادة لأنها تورث رية للحاكم فيراجع الولي ويساله انتهت (قوله) (في المجلس مبادرة) قال الزركشي في التكة صور القاضي رحمه الله المسئلة بفرع شهادتهما في مقام واحد قال القاضي (إنما اعتبره لهما ما إذا جلس آخر ليشهدا بالقتل على الشاهدين فالقاضي لا يفتى إلى قولهما بخلاف ما لو شهدا في ذلك المجلس لأنه في فصل خصومتها

على اثنين بقتله فهدا به) أي بقتله (على الأولين) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) (المدعي) (الأولين) أي استمر على تصديقهما (قط حكمهما) وسقطت شهادة الآخرين للثمة ولأن الولي كذب

(والام) بان صدق الآخرين او المجد او كذب الجميع (بطلنا) اي الشهادتان وهما الظاهر (١١٣) في الثالث ووجهه في الاول ان فيه

تكذيب الاولين وعداوة
الاخرين لها وفي الثاني
ان في تصديق كل فريق
تكذيب الاخر (ولو اقر)
بعض ورتبة بعض (بعض)
منهم عن القود وعينه اوم
بمنه (سقط القود) لانه
لا ينبغي بالاقرار سقط
حقته فسقط حق الباقي
ولجميع الدية سواء عين
الماني ام لا نعم ان اطلق
الماني المقصود عفا عما خلا
حقه فيها (ولو اختلف
شاهدان في زمان فعل)
كقتل (او مكانه او آتة
اوهيته) كان قال احدهما
قته بكرة والاخر عفية
او قتل البيت والاخر في
السوق او قتله بسيف
والاخر برمح او قتله
بالحر والاخر بالقد
(لنت) شهادتهما (ولا
لوث) للتنازع فيها وخرج
ريادتي فعل الاقرار قور
اختلفا في زمة او غيره مما
ذكر كان شهدا احدهما بانه
اقر به يوم الاحد لم تلغ
الشهادة لانه لا اختلاف
في الفعل ولا في صفة بل في
الاقرار وهو غير مؤثر
لجواز اقراره فيما نعم ان
عينا زمنا في مكانين
متباعدين بحيث لا يصل
المسافر من احدهما الى
الاخر في ذلك الزمن كان
شهادتهما اقرب بالقتل
بمكة يوم كذا والاخر بانه
اقر بته بصر ذلك اليوم

وقال في المطلب يجوز ان يكون ذكره لثبته على حضوره في مجلس آخر من طريق اولي لان الابدان
بالثبوت يقتضي التهمة من قاطع خلاف التأخر اهـ اهـ سم (قوله والابطلنا) اي يوجب حقه في الدعوى وقول
الجور سقط حقه اي من الشهادة اهـ حل وقال عـ شـ جزم هر يطلان حقه من الدعوى ويصرح به
ما قرره الفارح قول المصنف السابق وان لا تاتعاضا اخرى انتهى (قوله وعداوة الاخرين لها) فيه
ان الشهادة ليست عدوانية فاقالة الصحيحة التهمة اهـ حل وعبارة سل انما حصلت العدواة لها
بسبب ما دورتهما لا من حيث الشهادة بشرط ان لا يحصل لها لا يثبت العدواة بين القاعد والمقهور عليه
انتهت (قوله سواء عين الماني الخ) لا يقال لاحاجة اليه لا تقدم قوله وعينه اوم بعينه لا نقول ذلك
بالنسبة للعفو وبالنسبة للدية اهـ اقرروا جواب بعضهم بانه ذكره هنا وان علم توطنه لما بعده وموقوره
نعم الخ (قوله نعم ان اطلق الخ) استدراك على قوله ولجميع الدية الخ وصوره هذا الاستدراك ان المدعي
عفا ما عترف بالمقهور اقر به لكن قال عفو ما عفا اقراره بان لم يقل مجانا ولم يقل على مال
(قوله لفت شهادتهما) ظاهره وان كانوا ليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير ووجهه بان الامور
الخافرة لا يوصل عليها في الشرع اهـ عـ شـ حل هر وعبارته على الفارح قوله لفت شهادتهما وقيل لم لا
يخلص مع من ووافقه منهما وباخذ البديل كظهوره من السرعة الا في بابا آخر الباب وقد يجاب بان باب
القسامة امر عظيم ولهذا غلظ فيه بتكرير الايمان اهـ زيادي رحمه الله اهـ

(كتاب البينة)

اي وما يذكر معهم من الكلام على الجوارح والكلام على شروط الامام ويان طرق انعقاد الاما وقوله
لجوارتهم الحد اي ما حد الله وشرعه من الاحكام وقوله الاصل فيه اي في الكتاب اي في الاحكام الالمانية
فيه يعني في الملقوق الالمانية لا تثبت كل الاحكام الالمانية وفي عـ شـ حل هر لم حكمة جملة عقب ما تقدم
انه كالاستثناء من كون القتل مضننا اهـ (قوله لجوارتهم الحد) اي بخروجهم عن طاعة الامام الواجبة
عليهم وهو لفته كذلك ففي المختار البني التمدى وبني عليه استطالو يا بدمي وكل مجاوزة واغراط على
لقد اراد الى هو حدث الشيء فهو بني والبنية بالكسر والضم الحائز وبني ضالته يعنيها بقاء بالضم والدو بناية
بالضم ايضاً اي طلبوا وكل طلبه ببناء وبناية وبقاء الشيء مطلبه وهو بقاء المرأة تبني بقاء بالكسر والمداي زنت
فهو بني والجمع ببناء وبناؤه يعني لك ان تفعل كذا هو من افعال المطاوعة يقال ببناءه قاتني كاي قال كره
فانكسر وابنيت الشيء وتبنيته طلبته مثل بنيته وتباغوا الى بني بدهم على بعض اهـ (قوله والاصل
فيه الخ) ومن ادلته ايضا الاجماع وذلك ان عليا رضي الله عنه قاتل اهل الجبل بالصرة مع عاتقة رضى
الله عنها ثم قال اهل الشام بصفين مع معاوية ثم قاتل اهل التبرون من الحوارج قال القاضي رضى الله عنه اخذ
المسلمون السيرة في قتال المشركين من قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي قتال المرتدين من الصديق
رضي الله تعالى عنه في قتال البينة من علي بن ابي طالب رضي الله عنه اهـ سم (قوله وليس في هذا ذكر الخروج
الخ) هذا الكلام يوم ان البني منحصر في الخروج عليا من حيث البيعة ونحوها والافن الذين ان المراد
الخروج ولو منع حق توجه عليهم كما يجي مؤلف لا قد توجه عليهم ان يترافوا الى الامام في شجر بينهم
فيحت اشتغلا بالقتال ممر ضيق من الامام قد اختلفوا وامتنعوا من الحق الواجب عليهم فكانوا اباة
لهذا اهـ عميرة اهـ سم (قوله وان طاعتان الالية) ومعنى فاصالحوا اي بينهما الاول ابداء الوعد والخطبة
والثاني الفصل بينهما بالقضاء العدل فيما كان بينهما اهـ عميرة اهـ سم وقوله اقتتلوا قبل اقتتال بل جمع
مراعاة لافراد الطائفتين والبني ليس أسم دم عدتنا لانهم اتمعوا لقاوا بتاويل جائز في اعتقادهم لكنهم
مخلون فيه فلم يروا غير ما فيه من اهلية الاجتهاد وما ورد من ذمهم ما وقع من كلام الفقهاء في

من المؤمنين القتلا وليس فيهما ذكر الخروج (١١٤) على الامام صريحا لكننا قلناه امومها أو تقتضيه لانه إذا طلب القتال

لبعض طائفة على طائفة
مبلغي على الامام اولي (م)
مسلون (عالموا الامام) لو
جائرا بان خرجوا عن
طاعته بعدم اتيادهم له
أمنع حق توجع عليهم
كركاة (بناويل) لهم في ذلك
(باطل ظنا وشوكه لهم)
وهي لا تحصل إلا بمطاع
وإن لم يكن اماما لهم (ويجب
قتالهم) لاجماع الصحابة
عليه وهذا مع قول بطل
ظنا من زيادتي وليسوا
فسمقة لانهم انما خالفوا
بناويل جائز باعتقادهم
لكنهم غفلون فيه كتناويل
الخارجين على علي رضي
الله عنه بانه يعرف قتلة
عثمان رضي الله عنه ويقتدر
عليهم ولا يقتض منهم
لواطاته ايام وتاويل
بعض مائى الزكاة من
أبي بكر رضي الله عنه
بأنهم لا يدفعون الزكاة
إلا بصلاته سكن لهم هو
الذي صلى الله عليه وسلم
ففي فقدت فيه الشروط
المذكورة بان خرجوا
بلا تاويل كائى حق الشرع
كالزكاة عناد او بناويل
يقطع بطلانه كتاويل
المرتدين أو لم يكن شوكه
بأن كانوا أفرادا يسيل
الظن بهم أن ليس فيهم
مطاع ليسوا بجنة لا تنفاه

بعض المواضع من عصيانهم أو قسمهم حولان على من لأهلية فيه لاجتهاد ولا تأويل له أوله تاويل قطعي
البيان اى وقد عزمواعى قاتلا اخذنا ما ياتى في الخوارج اه شرح مر (قوله لكننا قسمه الخ) منشا
هذا الرديد الخلاف في عموم التكررة في سياق الشرطان قلنا نعم شمله الآية وإن قلنا لا نعم استزمت اى
بطريق القياس الاولى اه شيخنا وفي المصباح الطائفة من الناس الجماع واقها ثلاثة وروى المصنف على
الواحد والاثني اه (قوله غافوا امام الخ) قال الزركشى لا تنصرف اليه فياخذ كريل الفرقتان من
المؤمنين إذا وقتلتا فاصح بينهما المؤمنون غيرهما كذلك مع النابغة، نهما لم يخرج على الامام نص عليه
في الامم اه ويؤخذ جوابهما كنه شيخنا قبلوه قال الزركشى ايضا يستبرئ البغاة الاسلام فلم تدون اذا
لصبر القتال لا يجري عليهم حكم البغاة في الاصح وهذا الشرط هو مقتضى كلام المحرر فلا رجه لهما اه
سم (قوله ولو جائرا) اى ما يحرم الخروج على الامام الجائر اجماعا أى من الطائفة المتأخرة عن التابعين
والاقتد خرج الحسن رضي الله تعالى عنه على يزيد بن معاوية وخرج عمرو بن سعيد المعاصي على عبد
الملك اه حل (قوله وشوكه لهم) اى بكثره أو قوة ولم يحسن اه حل (قوله وهي) اى الشوكه التى
لا يتحقق البنى بدوها قاتلا لادها من مطاع واما اصل الشوكه فلا يتوقف على مطاع وهذا يجمع بين
ما انتضاء كلام الروضة والمنهاج فتأمل اه شورى (قوله ايضا هو لا يحصل إلا بمطاع) اى قد كرها
يفنى عن ذكره الذى سلكه الاصل وقوله وإن لم يكن اماما لهم رداعلى من قال لا بد أن يكون لهم امام
منصوب منهم عليهم كافي اصله قال مر بعده ولا يشترط على الاصح جعلهم لانفسهم حكما غير حكم
الاسلام ولا انفرادهم بنحو يبدولوا حصلت لهم القوة بتحصينهم بحسن قول هو كالشوكه او لا المتمدن كما
راه الامام انه إن كان الحصن بحجة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لهم الشوكه
وحكم البغاة الاقليسوا بباقة لا يبالى تعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك فى الانوار اه (قوله وإن لم يكن
إماما لهم) اى لان اهل صفين واهل الجبل لم ينصبو لهم إماما وحكم البغاة شامل لهم اه شورى (قوله
ويجب قتالهم) إنما يجب قتالهم بشرط ان يترضوا الحريم اهل العدل أو يشتغل جهاد المشركين هم أو
ياخذوا من حقوق بيت المال ما ليس لهم أو يقتنعوا من دفع ما وجب عليهم أو يتظاهروا على خلع الامام
الذى انقضت يسمته كذا قاله الماوردى والارجه كاهو ظاهر كلامهم وجوب قتالهم مطلقا لان يقاومهم
وان لم يوجد مادا كر تولد مفساد قد لا تتدارك نعم ولعنوا الزكاة قالوا انفرقنا فى اهل السهان منا لم يجب
قتالهم وانما يباح اه شرح مر (قوله لواطاته ايام) وقد جاء عن علي رضي الله عنه أن نبي امية بن مروان اى
قتل عثمان والله الذى لا اله الا هو ما قتله ومالان ولقد نيت فصورى اه حل (قوله سكن لهم)
اى تسكن لاهلهم وسم وتعلم قلوبهم قاله البضاوى (قائدة) قال فى الباب يحرم الطعن فى معاوية
ولمن ولده يزيد وتكفيره ورواية قتل الحسين وما جرى بين الصحابة فانه يبيت على ذمهم وهم
أعلام الدين فالطاعن فيهم طاعن في نفسه وكلهم عدول وما جرى بينهم حامل اه سم (قوله أو
بناويل يقطع بطلانه) عتبر قوله ظنا اه حل (قوله كتاويل المرتدين) اى الذين ارتدوا بعد وقته
ويعلمون وزعموا انه لا يجب الايمان به الا في حياته فهذا تاويل باطل قطعا اه شيخنا وعبارة عرض
قوله اى كتاويل المرتدين اى بان اظهروا لهم شبهة فى الرد فتان ذلك باطل قطعا لوضوح أدلة
الاسلام انتهت وبعبارة أن قاسم قوله كتاويل المرتدين هذا فيه نظر لانه اعتبر الحدود الاسلام
وأخذ جنسا واذا لم يشتم الجنس فلا يصح الاحتراز عنه بفصول التعريف اه حميرة انتهت
ويخلص من هذا بان المراد بالمرتد من ارتد بتاويله وكان قبله مسلما اه (قوله غيرتب على افعالهم
مقتضاهما) اى فلا يفتدح حكمهم ولا يفتدح بحق استوفوه ويضمنون ما نقلوه مطلقا كقطع الطريق اه
زى (قوله على تفصيل فى ذى الشوكه) اى فى افعال اى فى بعض افعال ذلك البعض هو

إتلاف الأموال إذ التفصيل الآتي فيه إنما هو في الإتلاف بدليل قوله يعلم ما يأتي والذي يأتي هو قول المتن
 كذا شوكة بلا تأويل وحاصل التفصيل الآتي أن إتلافه إن كان لضرورة الحرب فهو حرام ولا يضمن ما
 اتلفه وقوله ضمنه مطلقا أي وقت الحرب أو غيره اهـ ع ش (قوله كقاطع طريق) قضيته نعمت قتله إذا
 قتل وإطلاق المنهاج الضمان لا يدل عليه ومن هذا واقعة عبد الرحمن لمجم قاتل على رضى الله عنه اهـ
 وعبرة الزركشي وقضية كلام الرافعي أن القتل يتعمم وإطلاق المصنف لا يدل عليه اهـ عميرة اهـ سم
 (قوله وأما الخوارج وهم قوم الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولما ظهر قوم روى الخوارج وهم صنف من
 المنتدعة كترك الجماعات لأن الأئمة لما أقروا على المعاصي كفروا بهم فلم يصلوا خلفهم وتكفروا
 كبيرة أي قاطعا يوجب عمله ويخلف في النار عندهم ولم يقاتلوا أهل العدل وهم في قبضتهم تركوا فلا يتعرض
 لهم إذا لم يكفروا بذلك بل ولا يضمنون ما لم يقاتلوا قال الأذري سواه كانوا أيننا أو ما نأزوا عنا موضع
 لكن لم يجرأ عن ملأته لأن عليا رضى الله عنه سمع رجلا من الخوارج يقول لا حكم إلا رسول الله ويرض
 بتخلفه عن حكمه فقال كلمة حق أو يديها باطل نعم إن تعرضنا بهم تعرضنا لهم إلى زوال الضرر كما قلناه
 القاضي عن الأصحاب ولا بان قائلوا أولم يكونوا في فسخه إلا أمام ققطاع طريق في حكمهم الآتي في بابهم
 خلافا للبنيين نعم لو قتلوا لم يمتهم قتل القاتل منهم لا لهم لم يقصدوا إغالة الطريق فإن قصدوا ما نعمت وإن
 سبق الإثم أو غيرهم من أهل العدل عزروا إلا أن عرضوا بالسب فلا يبرؤون ويؤخذ من قولهم ولا
 يضمنون عدم فسق سائر أنواع المنتدعة الذين لا يكفرون بدينهم بدليل قبول شهادتهم ولا يلزم من ورود
 ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بقسمهم لأنهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم وإن
 اخطأوا أو أئموا به من حيث أن الحق في الاعتقادات واحد قطعاً كما هو مذهب أهل السنن مخالفة آثم
 غير مدور ولا ينافي ذلك انتضاء أكثر تعاريف الكبيرة فسقم لو عيدهم الشديد وقلة أكثر إثمهم
 بالدين لأن ذلك بالنسبة لحوال الأخر لا الدنيا لما تقرر من كونهم لم يفعلوا محرما عندهم كان الحق
 محمداً بالنيذ لضعف دليله وقيل شهادته لا نه لم يفعل محرما عنده نعم ولا يعاقب لأن تقليده صحيح بخلافهم
 كأعلم ما تقرر انتهت (قوله ويتركون الجماعات الخ) قلت ترك الجماعات واجب القتال على تركها كما
 تقرر في صلبها جماعة قلت يجب أن ما نعمل على ما إذا ظهر الشعار بغيرهم أو أنهم لا يقاتلون من حيث
 الخروج وإن قتلوا من حيث ترك الجماعة اهـ زى (قوله ما لم يقاتلوا) أي فإن قاتلوا فسقوا ولعل وجهه
 أنه لا شبهة لهم في القتال ويقتدر بها فهي باطلة قطعاً اهـ ع ش على مر (قوله وهم في قبضتنا) قيد ثان في قوله
 فلا يقاتلون فني القتال متيقدين به شيخنا (قوله أولم يكونوا في قبضتنا) هذا يفيد أن قوله وهم في
 قبضتنا قيد في قوله فلا يقاتلون اهـ سم (قوله ولا يجب قتل القاتل منهم) أي لا يمتهم اهـ ح ل (قوله فإن
 قُتِلَ ما إذا قصدوا الخ) جزم بهذا التقييد في شرح الروض فقالوا محله اغتيال ما يأتي قريباً إذا قصدوا
 اغتال الطريق اهـ سم (قوله وقبل شهادة بقاء الخ) شرع في أحكامهم اهـ ع ش (قوله إلى أن يكونوا
 ممن يشهدون الخ) صنع مر يقتضي أن هذا القيد راجع لكل من قبول الشهادة وقبول القضاء
 فكان الأول للشارح تأخيرهم عن قوله وتضاهي الخ وعبارته أي شرح مر إلا أن يكونوا ممن يشهدون
 أو أقبحهم بتصديقهم كالحطية فلا تقبل حيث لم يصح ولا ينفذ قضاؤهم لهم حيث انتهت (قوله
 لو أقبحهم) أي لمن يوافقهم في عقائدهم ووصفهم أي لمن هو من جملتهم فالاحاطة للمعمول وقوله
 بتصديقهم الباطنية والمصدر مضاف لفاعله أي يشهدون لمن وافقهم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي
 اعتقادهم أنه صادق بمجرد ذكره عنهم فإذا جاموا أحد منهم وروى آخر قمام عليه دعوى ولم يصل أصل الواقعة
 ولم يحضر محامته الحية والمصيبة على أن يبعدها به على المصدق والحق تأمل (قوله كالحطية) الظاهر أنه
 يستثنى من الحطية ما إذا كانت الشهادة على موافقه وصرح بالسبب لاتفاء التهمة حيث أنه شيخنا

لذلك (إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا أو أرواها) وإلا فلا تقبل شهادتهم ولا تقضوا من انتفاء المداة المسترفة في القاضى والقاضى وتفيد
 القول بعلم ما ذكرهم قولهم وأما نحن من زياتي وخارج ما قبل فيقتضوا غيره كان حكوا بما عاينوا من النصارى أو الإجماع أو التماس الجبل فلا
 يقبل (ولو كتبوا بحكم أو معاصى) (١٦٦) فلنا تنفيذه أى الحكم لأنه حكم أمضى والحاكم بمن أهله (و) لنا (الحكم بها) أى

خطه وهو في شرح الروض اه سم (قوله لذلك) أى لأوليهم اه حل (قوله وإلا فلا تقبل شهادتهم)
 عبارة شرح الروض فإن لم يعلم عدم استحلالهم لما ذكره بان علمنا استحلالهم له أو لم نعلمه امتنع ذلك الانتفاء
 المداة لكن عطفه على الأولى إذا استحوذ ذلك بالباطل عدوانا لثبوت صوابه إلى إرافة دماتنا أو إلاف أموالنا
 وما ذكره كاصلة في الشهادات من التسوية في تنفيذ ما ذكر بين من يستحل الدماء أو الأموال وغيره عطفه على
 غير ذلك فلا تنافس اه وعلى قياس ذلك فحله في الثانية إذا كان الشك في أنهم يستحلون بالباطل عدوانا أو
 لا يستحلون أصلا بخلاف ما إذا كان في غير ذلك فليتا مل اهمم وعبارة شرحه وعمل ذلك أى عدم قبول
 شهادتهم إذا استحوذوا بالباطل عدوانا لثبوت صوابه إلى إرافة دماتنا وإلاف أموالنا يؤخذ من الملة أن
 المراد استحلال خارج الحرب وإلا فكل البغاة يستحلونها إباحة الحرب وما في الرخصة في الشهادات من
 قبول شهادة مستحل الدم المأل من أهل الأهواء والقاضى كالمهاد محمول على المتأول لذلك ولا يلا احتملا
 وما هنا على خلافه انتهت (قوله ولا تقضوا) أى حيث لم يكن بتأويل ولا قبل ذلك ولا يكفرون به
 لتأويلهم اه حل (قوله انتفاء المداة الخ) كلامه يقتضى أنهم لا يكفرون باستحلال دماتنا أو أموالنا
 قال لا انتفاء المداة ولم يقل لا انتفاء الاسلام (قوله فلنا تنفيذه) بل لو كان الحكم واحدا على واحد منهم
 فالتصحيح وجوب تنفيذه قاله الأذرى اه شرح الروض اهمم (قوله نعم يندب لنا عدم التنفيذ الخ) أى ما لم
 يرتب على ذلك ضرر للغير كضمان حق له اه حل (قوله ويعتد بالستر فراه الخ) أى إذا استوفى بعض ولاية
 أمورهم دون الأحاد اه حل (قوله ويعتد بما فرغوا الخ) أى إذا كان المفرق ليسهم المرتزقة ما قبله من ولاية
 أمورهم لا من الأحاد أو لا لم يعتد بذلك اه حل (قوله لا يقبل رجوعه) عند قضية هذا التحليل الصديق
 من غير عيبين وهو ما سبق له مخالفته اه سم اه مش (قوله وما أنفقوه على الخ) ولا يتصف إلا بهم بجل
 ولا حرمة لا خطأ معفو عنه اه حل (قوله هدر) هذا بالنسبة إلى الضمان أما التحريم فقال الشيخ هو
 الدين في القواعد لا يتصف إطلاقا بباحة ولا تحريم لأن خطأ معفو عنه بخلاف ما ينطبقه الحريون فإنه
 حرام غير مضمون اه شوبرى (قوله وهم أنما أنفقوه بتأويل) هم يحفظون فيه أى من فهم يتصفوا بالخلف
 بباحة ولا تحريم اه حل وعبارة الشورى قوله وهم أنما أنفقوا بتأويله لا نالوا غرضهم يؤمنون أن ينفرم
 ذلك من المود إلى الطاعة ويحملهم على التقادى فيما هم فيه مثل ذلك أسقط الشرع التبعات عن أهل الحرب
 إذا أسلوا انتهت (قوله بخلاف ذلك في غير الحرب الخ) قيده لما وردى بما إذا قصد أهل المدل التشفى
 والانتقام لا ضمانهم ورضيتهم وبه يعلم جواز هدر أموالهم إذا كانوا عليها لاه إذا جوزنا إلاف
 أموالهم خارج الحرب لا ضمانهم فهذا أول اه شرحه (قوله كذى شوكة مسلم) ظاهر منيحه في
 المقت أنه لا ضمان ما أنفقته ولا ضمن ما أنفقناه عليه وقد قصر في الشرح على نفي ضمانه وانظر هل
 الحكم كذلك وإنا ضمن ما أنفقناه عليه أو في كلامه قصور وقد راجعت الكتب العديدة فلم أر من
 نبه على ذلك تأمل والتشديد في شيء خاص وهو الذى ذكره القارح وعبارة أصله مع شرحه وعكسه
 وهو مسلم له شوكة لا بتأويل كباغ في عدم الضمان لما أنفقته في الحرب ولا ضرورتها لوجود مناهيه من
 الرغبة في الطاعة ليجتمع الشمل ويحل الفساد لإلحاق تنفيذ قضائنا واستيفاء حق واحد انتهت قال
 الزركشى ما ذكره المصنف من تزويلهم منزلة البغاة هو بالنسبة للضمان أما الحدود فلا وأما القضاء فقال

بينهم لنطقه برما بالتمتع
 نعم يندب لنا عدم التنفيذ
 والحكم استخفافا بهم
 (ويعتد بما استوفوه من
 عقوبة) حد أو تعزير
 (وخارج زكاة وجزية)
 لما في عدم الاعتداده من
 الاضرار بالرعية (ويعتد
 بما فرغوه من سهم المرتزقة
 على جندهم) لأنهم من جند
 الاسلام ورعب الكفار
 قائم بهم (وحلف الشخص
 ندبان أنهم كاسرى الزكاة
 لا وجوبا وإن صحه
 التزوى في تصحيحه هنا (في)
 دعوى (دفع زكاة لم)
 فيصدق لأنه أمين في أمور
 الدين (لا) في دعوى دفع
 (خراج) فلا يصدق لأنه
 (أجرم أو دفع جزية) لأن
 الذى غيرهم مؤتمن فيما يديه
 علينا للعداوة الظاهرة
 (و) حلف وجوب فيصدق
 (في عقوبة) أنها أقيمت
 عليه (لأن ثبت موجبا
 يثبتوا لأولها يدينه) فلا
 يصدق فيها لأن الأصل
 عدم إقامتها ولا قرينة
 تدفعه فلم أنه يصدق فيما
 أثره يدينه للقرينة في غيره

لأن ثبت موجبا بإقرار لا يقبل رجوعه فيجوز إنكاره بقضاء العقوبة عليه كالرجوع وتعيير بالمعقوبة في
 الموضوعين أهم من تعييره بالحد وذكر التحليف فيها من زيادتي (وما أنفقوه على أعكسه) أى أنفقناه عليهم في حرب أو غيرها
 (لا ضرورة حرب هدر) اقتداء بالفسور ترمي في الطاعة لا نأما مودون بالحرب فلا تضمن ما يتوعد منها وهم أنما أنفقوا بتأويل
 بخلاف ذلك في غير الحرب أو فيها لا ضرورتها المضمون على الأصل في الاختلافات وتعيير بما ذكر لولى بما عهده (كذى شوكة) مسلم

(بلا تويل) فيدوا طائفه ضروره حرب لان سقوط الضمان عن البايعين لقطع الفتور واجتماع الكلمة وهذا موجودنا بخلاف ما يفتقه
الماتل بلا شوكة و به صرح الاصل لانه كفاطع الطريق وبخلاف ما تفتقه طائفة اريدت ولم شوكة ان تابوا و اسلو الجنايتهم على الاسلام
(ولا يقاظهم الامام حتى يموت اليهم) امينا فلما ناصحوا يسلمهم ما يتقون (اي يكرهون) (١٧٧) (فان ذكر واطفلة) بكسر اللام وفتحها

(أوشة ازاها) ضم لان

عليه بابت ابن عباس ورضي الله

عنهم إلى اهل النهر وان فرج

بعضهم إلى الطاعة (فان

اصروا) بمد الازالة

(وعظم) او امرهم بالعود

إلى الطاعة لتكون كلمة اهل

الدين واحدة (ثم) ان لم

ينظر (اعلمهم بالمناظرة)

ومذمان يادقن (ثم) ان

اصروا اعلمهم (بالتفان)

لانه تعالى امره بالاصلاح ثم

بالتفان (فان استملوا) فيه

(فعل) باجتهاده (مراه

مصلحة من الامال وعدمه

فان ظهر له ان استمالهم

لثان في ازالة العصبية اميلهم

اولا ستلحق مدد لهم

(ولا يتبع) إذا وقع قتال

(مدبرم) ان كان غير

متصرف لقتال او متصرف الى

تقريبه (ولا يقتل متخفم)

بفتح الخاء من اخفئة الجراحة

اضعفته (واسيرم) خبر

الحاكم اليبقي بذلك فله

قتل واحد منهم للاخلود لشبهة

اي حنيفة ولو لو اجتمعين

تحتد المزعيمين اتبعوا

(ولا يطلق) اسيرم (ولو)

كان (صيا او امرأة) او عبدا

حتى ينقض الحرب وينتفرق

جميعهم) ولا يتوقع عودهم

(الا ان يطع) اي الاسير

الرافعي الظاهر المعروف انه لا ينفذ حكمهم اه سم (قوله) اجنا كذا شوكة مسلم) وليس من ذلك ما يع
فزمانا من خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب ما يقدرون عليه من الاوال يلزم قطاع طريق اه
عش على مر (قوله) بلا تويل) واما بتاويل فهو الباغي (قوله) وبخلاف ما تفتقه طائفة الخ) المعتد
عدم الضمان كافي شرح مر ونص عبارة امر تدون لم شوكة ثم كالبغاة على الاصح كما اتفق به الوالد
رحمة الله تعالى لان القصد اثنافهم على العود إلى الاسلام وتضمنهم بنفهم عن ذلك خلافا لجمع جملهم
كالقطاع مطلقا لجنايتهم على الاسلام اه (قوله) ولا يقاظهم الامام الخ) اشار به إلى ان قتال البغاة يخالف
قتال الكفار من وجوه اه برماوى وقوله حتى يموت اليهم اي وجوب وقوله امينا اي ندبا وقوله فلما
ناصحوا يدبالم يكن للناظر تو لا فوجوا به اه حل (قوله) امينا) اي عدلا عارفا بالعلوم وبالحروب
فلما في الحرب ناصحوا لاهل العدل وكون المبعوث عارفا فلما واجب ان يموت للناظر ولا فستحب كما
قاله الاذرى والوركي اه شرح مر (قوله) ما يتقون) بكسر القاف قال تعالى وما تتممنا اه شيئا
وفي المختار قسم عليه فهو ناظم اي عتب عليه يقال ما اقمتم له الا الاحسان وقسم الامر كرههوا بها ضرب
وقسم من باب فهم لفظة فيما اه واما التفتية في شرح المواهب ما نصو نعمة بكسر النون وسكون القاف كما
في الماصري وفي شرح البيهاتية بفتح النون وكسر القاف قاله المصنف اه (قوله) بفتح اللام وكسر ما
الفتح هو القياس لانه من باب يفعل بكسر العين فالكسر شاذ لكن هذا في المصدر ولا يخفى انه غير مراد
هنا وانما المراد ما يظلم به وهر بالكسر قطع من ثم اقتصر عليه الشارح الجلال وفي القاموس المظلة
بكسر اللام ما يظلمه الوجل اه رشيدى (قوله) النهر وان) بحرية قريبة من بغداد خرجت على كرم الله
وجهه اه عش على مر (قوله) ولا تسلحوا مدد) أي ياد جيش وفي المصباح المدد بفتحين الجيش
(قوله) ولا يقتل متخفم) اي ولا من اق سلاحه او اغلق بابا وترك القتال منهم وان لم يلق سلاحه اه
شرح مر (قوله) خبر الحاكم) وكذا امر على رضي الله عنه مناديه يوم البصرة هو يوم الحبل ان ينادى
بذلك وقد استقى الامام ما اذا ايس من صلاحهم لتسكن الضلال منهم وخشى عودهم عليه بشر فيجوز
الاتباع والتخفيف كاقبل على رضي الله تعالى به بالخارج اه سم (قوله) فلا قود) اي يجب فيه دية
عند اه عش على مر وقوله لشبهة اي حنيفة اي فانه يرى قتل مدبرهم واسيرهم ومتخفمهم اه (قوله) وهذا
اي ما ذكر من الاستثناء وما قبله من قوله ولا يطلق اسيرم في الرجل الخ هذا التفتيد من الشارح راجع
لما وان كان ظاهر سياقه هو مرجعه للاستثناء فقط وعبارة اصله مع شرح مر ولا يطلق اسيرم ان كان
فيهم متفقون كان صيا او امرأة فتأخذ الحربي ينقض جنهم قرا لا يتوقع جميعهم بعدوه هذا
في الرجل الخ وكذا في الصي والمرافق التفتان كانوا امقاتين ولا يطلقوا بمجرد اقتضاء الحرب الا ان
يطيح الحر الكامل الامام بمنايته به باختياره فيطلق وان بقيت الحرب لا من ضرره انتهت (قوله) ويرد لهم
بعد امن فالتفتهم ما اخذ) ومؤنة تخيلهم وحفظ سلاحهم وشهرة مما اخذ منهم على بيت المال ما لم تستول عليه
بدعادية بقصد اقتناها لتد اياق تتعاليه مادامت تحت يدوا حجرة استمالها ان استعملها بان عدا غصبا
لما فيه اجرتها وان لم يستعملها اه عش على مر (قوله) الا للضرورة كالم تخذ الخ) نعم يلزم اجرة
مثل ذلك كما صرح به الاصحاب كضطر اكل طعام غيره يلزم قيمته اه شرح مر وهل الاجرة
لازمة للمستعمل او تخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال لمصلحة المسلمين فيه نظر والا قرب

(باختاره) فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الخ وكذا في الصي والمرأة والمبدان كانوا امقاتين ولا يطلقوا بمجرد اقتضاء الحرب (ويرد
لهم بعد امن فالتفتهم) اي شرم لعودهم إلى الطاعة وقرعهم وعدم توقع عودهم (ما اخذ) منهم (ولا يستعمل) ما اخذ منهم في حرب
او غيره الا للضرورة كالم تخذ ما دفع به عنا الاسلامهم او ما تركه عند الحرب لئلا يغلبهم (ولا يقتلون) بما يم كثار و متجنق) وهو

آخرى الهجرة إلى الضرورة بأن قاتلوا باحقيق إلى المقاتلة مثله دفاعا واحاطوا بنا واحتملوا دفعهم إلى ذلك (ولا يستعان عليهم بكافر) لأنه يحرم تسليطه على المسلم (لا) (١١٨) ضرورة بأن كثروا أو أساطوا بنا فتولى إلى الضرورة راجع إلى الصور الثلاث كما قرر

الاول أخذ من قول الشارع كعظم الخاء ع ش عليه (قوله) فاحتمل إلى المقاتلة (مثله) ويلزم الواحد منا كما قاله المتن في مصارعة اثنين منهم ولا يولى (لا) متحررا فالتالى (لا) متحررا فظاهره جريان الاحكام الابنية في مصارعة الكفار هناك شرحه (قوله) لأنه يحرم تسليطه على المسلم (ولذا) يحرم جعله جلادا يقيم الحدود على المسلمين اه ذى (اقول) وكذا يحرم نصبه في شئ من امور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة تولى شيئا لا يقوم به غيره من المسلمين او ظهر عن يقوم به من المسلمين خيا فتوا امتنت ذى ولو نحو من الحاكم مثلا فلا يبعد جواز توليته فيه للضرورة والقيام بمصلحة ما لى فيه ومع ذلك يجب على من نصبه مراقبته ومنعته من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استسلامه على المسلمين اذ ع ش على مر ولا يحاصرون منع طعام او شراب الا ان طفوا بقطعوا لا تفرغ عليهم الا ان قاتلوا علما ولا تقطع اشجارهم وذروهم اه حل (قوله) ابقاه عليهم اه اى ابقاه للحياة اه ع ش على مر ومعنى ابقاه شفقة عليهم او تجعل على معنى الامور لا تاويل اه شيخنا (قوله) وحسن اقدام) اقدام هو الشجاعة اه مختارو في المصباح واقدام على مر فانه اجترأ عليه (قوله) بالمد اى وبالصرع التشديد كما يؤخذ من قوله الاق تائما مطلقا ولعل اقتصار الدارح على ما ذكره لكونه الاكثر لكن في الشيخ غير مانعة في كلام المتن ضبط آنتهم بالمد كما في قوله تعالى وآنتهم من خوف وحكى ابن مكي من الجن قصر الهمة والتشديد اه ع ش على مر (قوله) ليسونهم علينا) اى اموالهم تائما مطلقا فينفذ علينا ايضا فلو قاتلوا ناعمهم انتقض الامان في حقنا وكذا في حقهم كما هو القياس وقد علم ان الاستماعة بهم ليست بامان لهم اه شرح مر (قوله) لانهم امنوم الخ) قال العراقي فرشح البهجة وصورة المستماعة ان يؤمنهم على ان قاتلوا ناعمهم فلو امنوا ولاصح الامان علينا فاذا استعانوا بهم علينا انتقض الامان علينا نص عليه اه اسم (قوله) لا علينا) اى قتلهم معناه حكم الحريين وحينئذ فلتأثم اموالهم واسترقاقهم وقتل اسيرهم وقتلهم مديونهم معهم حكم الامنين فيمنعون من غنم اموالهم الخ اه ذى (قوله) بلفظنا المامن) عبارة شيخنا بلفظنا المامن واجرى عليهم فيما يصدر منهم احكام البغاة وهذا مراد من غير بقوله قاتلناهم كالبغاة فليس قوله قاتلناهم كالبغاة مرتب على تسليم المامن وبه رد ما طال به في التحفة فراجع اه شوى وبعبارة التحفة يمد قوله بلفظنا المامن وقاتلناهم كالبغاة فيه يجوز ولا فني الجمع بين تسليم المامن ومقاتلتهم كالبغاة تناف لان قتالهم كالبغاة ان كان بعد تبليغ المامن فغير صحيح لانهم يمد بلوغ المامن حريون فيقاتلون كالحريين وقبل بلوغه لا يقاتلون اصلا قالوا جهه انهم لم يذرم يلقون المامن وبعده يقاتلون كالحريين انتهت وبعبارة حل قوله قاتلناهم كالبغاة ان كان هذا بعد تبليغهم المامن ففيه نظر لانهم حينئذ حريون وقبل ذلك لا يقاتلون اصلا قالوا جهه انهم يلقون المامن لم يذرم وبعده يقاتلون قال الحريين كذا قال حج وقال الصواب المرسل تقابلهم قتال الخافون من امرئ منهم بلفة المامن ولا تقتله انتهت وكلام حميرة هو الذى يتناول عليه كلام الفارحوان كان ضعيفا على قاتلناهم بعد التبليغ قتال البغاة لا قتال الحريين (قوله) انتقض عهدهم) اى حتى بالنسبة لبغاة كالواغفروا بالقتال فيصيرون اهل حرب يقتلون ولو مع نحو الادبار والانتحان اه شرح مر (قوله) كالواغفروا بالقتال) وحينئذ صاروا حريين حتى في حق البغاة اه حل (قوله) وخرج بالذمين الخ) قضية كلام مر في شرحه التسوية بين الذمين والمعاهدن في عدم الانتقاض حيث ادبوا عدرا وبعبارة ولو اناهم اهل الذمة أو معاهدون أو مؤمنون مختارن طابن بتعزيم قاتلنا انتقض عهدهم اه بحرفه ثم قال او مكرمين ولو بقولهم بالنسبة لاهل الذمة وبينت بالنسبة لغيرهم فلا ينتقض عهدهم لمسية الاكراه الى اخر ما ذكره رحمه الله تعالى اه ع ش (قوله) فيقتض عهدهم) اى لان الامان ينتقض بخوف القتال فيحقيقته اولى بخلاف عقد الذمة اه مر اه سل

ونحو في الاخير من يذاذى (ولا) بمن يرى قتلهم مديون) لعداوة او اعتقاد كالحقنى والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم فلو احتجنا للاستماعة به جازان كان فيه جرامة او حسن اقدام وتمكنا من منعه لو اتبع منزه ما (ولو امنوا حريين) بالمد اى عقدوا المامنا (ليسونهم) علينا (نفس) امانهم (عليهم) لانهم امنوم من انفسهم لا علينا لان الامان اترك قال المسلمين فلا ينقد بشرط قتالهم فلو قالوا قلنا انه يجوز لنا امانه بعضهم على بعض وانهم المحقون ولنا اعانة الحق وانهم استعانوا بنا على كفار وامكن صدقهم بلفظنا المامن وقاتلناهم كالبغاة (ولو اناهم كفار معصومون) هو ام من قوله اهل ذمة (ما لون) يشعرون قاتلنا مختارون) فيه (انتقض عهدهم) كالواغفروا بالقتال (فان قال ذميون) كنا مكرمين او (قلنا) جواز القتال اعانة او قلنا (انهم محقون) فيما فعلوه بقيد ذمته بقول (وان لنا اعانة الحق) وامكن صدقهم (فلا)

ينتقض عهدهم لو اناهم طائفة مسلمة مع عذرهم (وقاتلون كبغاة) لانناهم اليهم مع الامان (قوله) فلا ينقض عهدهم ولا يقتل مشغينهم ولا اسيرهم وخرج بالذمين المعاهدون والذميون فينتقض عهدهم ولا يقتل عذرهم الا في لا كراهية

عقدما جماعته كما صح هذا التفصيل في الروضة بعد نقله كما صرح عن العمراني إطلاق وجهين في اشتراط حضور شاهدين وحكي بعد تصحيحه المذكور عن الامام عن اصحابنا اشتراط حضور الشهود لتلا يدعي عقد سابق ولا زلا امامة ليست دون النكاح اهـ والوجه عدم التفصيل كما ان يشترط الاشهاد في الشقين او لا يشترط في شيء منهما اهـ من شرح الروض وجوابه شرح مر ويشترط شاهدان ان اتحد المايح اى لانه لا قبل قوله وحده فربما ادعى عقد سابق و طال الخصام لان تعدوا اى لقبول شهادتهم بها حيث قد فلا علور اتبعت (قوله مفرع على ضعيف) اى هو اعتبار العدد فان قلت كيف هذا مع القول بكفاية واحد قلت المعنى ان اكتفى في المدعى واحد اشترط ان يكون بمجتهد او الصحيح اهـ لا يشترط العدد فلا يشترط الاجتهاد ولو كان العاقد واحدا هذا ما تبين لي في فهم هذا الموضع لكن الزركشي قد كلام المناج بانه اذا كان العاقد احدا لا بد من الاجتهاد فيه فلم يجعله مفرعا على ضعيف وجوابه اما لو عقد واحد فيشترط فيه الاجتهاد وكذا عند اعتبار الدم يشترط ان يكون فيهم مجتهد اهـ صيرناه سم (قوله) وثانيا باستخلاف الامام (الخ) وصورته ان تقبله الخلافة في حياته ليكون هو الخليفة بعده فهو ان كان خليفة في حياته غير ان تصرفه موقوف على موته فيه شبهة كالة تجوزت وعلى تصرفها بشرط وفقيته انه لو اخر الى ما بعد الموت لم يصح وهو متجه لان ذلك خلاف نصيب المهدو لم من التقيية بالوكالة رد قول البلقيني ينبغي ان يجب القبول في القبول ويجوز المهد بجمع مرتين نعم للاول ملا بدموت المعاهد بها الى غير ذلك لانه لا استقلال بها صار له لا وصى بها واحد جاز لكن قبول الموصل هو اجتماع الشروط فيه انما يشتر ان يدموت الموصل اشرع مر وخرج بالامام غيره من بقية الاسماء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون امير ابدعهم لانهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك اهـ عـ عليه (فائدة) يجوز ان يقال له امير المؤمنين وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يقال له خليفة الله على الصحيح اهـ سم (قوله) اجاز ثانيا باستخلاف الامام (الخ) قال صحيح و ظاهر كلامه ان الاستخلاف بقسمه يختص بالامام الجامع للشروط وهو متجه ومن ثم اعتمد الاذرع وقد يشكل عليه ما في التواريخ والقطاعات من تنفيذ العلماء وغيرهم عهد خلافة بني العباس مع عدم اجتماعهم للشروط بل نقض السلف عهد بني امية مع انهم كذلك الا ان يقال هذه وقائع عمتلة انهم انما فاقوا ذلك لشكوك وخشية الفتنة لا لطلب هذا هو الظاهر اهـ عـ على مرر الامام جعل الخلافة لا يدمم من بعده لمعروم من بعده لكر فتنتل اليم على ما رتب كارتب رسول الله ﷺ امره جيش مؤتة فصيح استخلافه واحدا او جماعة مترتين وان لم يحضره احد ولم يشاور احدا وصح استخلاف غائب علت حياته بخلاف ما اذا جهلك ويستقدم اى يطلب قدمه بان يطلب اهل الحل والعقد بدموت الامام فان بدموتهم بان بدمت غيبته وتضرروا اى المسلون بتأخير النظر في امورها عقدت الخلافة اى عقدها اهل الحل والعقد لائب عنه بان يابوه بالنيابة دون الخلافة وينزل بدمومه اهـ من الروض وشرحه (قوله) كما عهد ابو بكر الى عمر الفخ الذي كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد ابو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالنيابة اول عهده بالآخر في الحالة التي يؤمن فيها الكافر ويثق فيها الناجر اني استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان بر وعدك فذاك على ورائي فيه وان جار بدل فلا علم لي بالغيب والخياردت ولكل امرئ ما اكتسب وسيم الذين ظفروا اى منقلب يتقلبون اهـ عـ على مرر (قوله) ويشترط القبول في حياته الشرط عدم الرد له وليس له قوله بعد ذلك لانه ليس تابعت امهـ ل (قوله) فيرضون (الخ) اى ليس لهم المدو الى غيرهم وليس المراد انه يجب عليهم الاختيار لما ياتي انهم امتعوا من الاختيار لم يجبروا ثم ما ذكر من انهم يختارون احدا م ظاهر ان فرض لهم الاختيار اهـ عـ على مرر (قوله) كما جعل عمر رضاه تعالى عنه الامر (الخ) فلما مات عمر رضاه تعالى عنه اجتمعوا فقال عبد الرحمن بن

تعدد مفرع على ضعيف
(و) ثانيا (باستخلاف
الامام) من عهده في حياته
وكان اهلا للامامة حيث
ليكون خليفة بعد موته
ويبعد عنه بعده اليه كما عهد
ابو بكر الى عمر رضاه
عنهما ويشترط القبول في
حياته (كجهلة الامر) في
الخلافة (شورى) اى
تصاورا (بين جمع) فانه
كالاستخلاف لكن
لواحد مبهم من جمع
فيرضون بدموته اوفى
حياته باذنه احدهم كما جعل
عمر رضاه الله تعالى عنه
الامر شورى

عوف اجعلوا امركم الى ثلاثة منكم فقال الزبير قد جعلت امرى الى علي وقال سعد قد جعلت امرى الى عبد الرحمن وقال طلحة جعلت امرى الى عثمان فقال عبد الرحمن اننا لا نريد ما فاكبر امنا فسكت الشجان علي وعثمان فقال عبد الرحمن لعل الله عليك لتن امرتك لتعدن ولتن اثرت عليك لتسمعن وتطيعن قال نعم ثم خلا بعثمان وقال كذلك فقال له نعم ثم صار عبد الرحمن يشاور ذى الرأى فلا يعدل أحد من عن عثمان ثم قال لعل اما بعد يا علي فاقى قد نظرت في الناس فلما ارم يعدلون بعثمان فلا تجعل علي نفسك سبيلا ثم اخذ يد عثمان فقال نبا بعلك سنة الله وسنت رسول الله وسنة الخلفين بعده فقال نعم فبا بعه بعد ان كان قال لعل ذلك فقال فيها استطعت ولما با بعه بالمهاجرين والانصار واخرج ابن سعيد عن انس قال لما ارسل عمر الى ابي طلحة الانصاري قبل ان يموت بساعة فقال كن في خمسين من الانصار مع هؤلاء نفر اصحاب الشورى فانهم فيما احسب سيجمعون في بيت فقم على ذلك الباب باصحابك فلا تترك احدا يدخل عليهم ولا تتركهم بمضى اليوم الثالث حتى يروا احدهم اه حل (قوله بين سنة) لعله لعله انها لا تصلح الا لهم اه بكرى اه ع ش علي مر (قوله) وباستيلاء شخص متغلب) عبارة الروض وشرحه الثالث ان يظن عليها ذو شوكة ولو كان غير اهل لما كان كافا فاعلموا جاهلا فتعده للصحة وان كان عاصيا يفضله وكذا تعتقدن قهره عليها فيعزل هو بخلاف ما لو قهر عليها من انعتد امامته ببيعة او عهد فلا تعتد له ولا ينزل المهور راتنت (قوله شمل المسلمين) في المختار شملهم الامر بالكرس شولاهم وفيه لغة اخرى من باب دخل وجمع الله شمله اى ما تشقت من امره وقرق الله شمله اى ما اجتمع من امره والشمل بفتحين لغة في الشمل اه وفي المصباح شملهم الامر شملا من باب تعب عنهم وشملهم شولا من باب قعد لغة وامر شامل عام وجمع الله شملهم اى ما تفرق من امرهم وقرق الله شملهم اى ما اجتمع من امرهم اه

(كتاب الردة)

او ما يذكر معهما من قوله ولو قال أحدنا بين مسلمين اخر اغاذر هذا بعد ما قبله لانه جناية مثله لكن ما تقدم من اول الجنائيات الى ما متعلق بالنفس وما متعلق بالدين واخره عما تقدم وان كان هذا اهم لكثرة وقوع ذلك اعش ع ش علي مر (قوله اى لغة الرجوع عن الشيء الخ) وقد تنطق بجاز النوا على الامتناع من أداء الحق كائنى الزكاة في زمن الصديق اه شرح مر (قوله قطع من يصح طلاقه) بان يكون مكلفا مختارا ودخلت المرأة لانه يصح طلاقها نفسها بتفويضه اليها وطلاق غير ها يو كالة (قوله الاسلام) اى دوامه ومن ثم كانت أغش أنواع الكفر وأغلظ أحكامها وانما تجب العمل عندنا ان اتصلت بالموت لآئى المائدة والبقرة إذ لا يكون غاسرا في الآخرة الا من مات كافرا فلا تجب إعادة عبادته قبل الردة واسلم خلافا لآئى حنيفة أمانا احاط ثواب الاعمال بمجرد الردة فتفق عليه وقد علم ان احاط الثواب غير احاط الاعمال بدليل الصلابة للمفصوب لا ثواب فيها عند الجمهور مع محتمل ولا يشمل الحد كفر المناق لا تنضم وجود اسلام منه حتى يقطعه والخافة بالمرد لا يقتضى ايراده على عبارة المصنف رحمه الله تعالى ووصف ولد المرتد بالردة امر حكى فلا يرد على كلامنا اه شرح مر وقوله افشش انواع الكفر قيل يرد عليه ان كون الردة اقبح انواع الكفر يقتضى ان كل مرتد اقبح من ابي جهل وأبي لب واهلهم امع انه ليس كذلك أقول ويمكن الجواب بان مجرد كون الردة اقبح انواع الكفر لا يقتضى ان من قامت به الردة اقبح من الكفار فصح ان ابي جهل يجوز ان زيادة قبحة اغماي لما انضم اليها من زيادة العناد وانواع الاذى التي بالتفصيل ولا يحصى به صده عن الاسلام لمن أراد الدخول فيه والتعذيب لمن أسلم الا غير ذلك من القبايح التي لا تحصر فيجوز ان الردة اقبح من كفره مع كونها في نفسه اقبح من المرتد كما تقدم قوله واهلها حكمنا اى لان من احكام الردة بطلان التصرف في امواله بخلاف الكافر الاصل ولا يقر بالجزية ولا يصح تأميره ولا هادته بل متى لم يبق حالا قتل اه ع ش عليه (قوله)

بين سنة علي والزبير وعثمان
وعبد الرحمن بن عوف
وسعد بن أبي وقاص
وطلحة فاتفقوا على عثمان
رضى الله عنه (و) ثالثها
(بإستيلاء) شخص
(متغلب) على الامامة
(ولو غير اهل) لها كصبي
واسرة بان قهر الناس
بشوكتهم وجنده وذلك
ليتنظم شمل المسلمين وهذا
أعم من تغييره بالفاسق
والجاهل

(كتاب الردة)

(هى) لغة الرجوع عن
الشيء الى غيره وشرعا (قطع)
من يصح طلاقه الاسلام

بكفر عزمًا) أي لأن استدامة الاسلام شرط فاذعزم على الكفر كفر حالًا بخلاف ما لعزم على فعل
 المكفر فلا يكفر إلا بفعله اهـ حل (قوله أو قولًا أو فعلًا) أي أو قولًا أو فعلًا وقد يدخل مجرد الاعتقاد في
 الفعل لأنه فعل القلب كان اعتد حل محرم بالاجماع لأن الاعتقاد بعد فعلًا وإن كان كيفية في الحقيقة اهـ
 حل (قوله استهزاء) كان قيل له قص انظر ارك فانه سنة فقال لا أقوله وإن كانت سنة أو لو جادني به التي ما قبله
 مأمور بالمبالغة في تبعية نفسه أو يطلق فإن المتبادر منه التبعية كما أتى بذلك والدرجته الله تعالى تبعا للسبكي في
 أنه ليس من التقيص قول من سئل في شيء لو جادني جبريل أو التي ما فعلته ونقل الامام عن الاصوليين ان
 إختار التورية أي فيها لا يثبتها كما هو واضح لا يفيد ككفر باطنا أيضا لحصول التباين منه وبه فارق قوله في
 نحو الطلاق باطنا أهـ شرح مر (قوله كان ذلك) أي المذكور من العزم والقول والفعل فهذا التعميم راجع
 لكل من الثلاثة كما في شرح مر (قوله كاجتهاد) أي فيما لم يقم الدليل القاطع على خلافه بدل ل كفر نحو القائلين
 بقدم المانع أنه لا اجتهاد اهـ رشيدى (قوله أيضا كاجتهاد) قد علمت ان مجرد الاعتقاد مكفر وحينئذ
 يكون ذلك مقيدًا بما إذا لم يكن ذلك الاعتقاد ناشئًا عن اجتهاد اهـ حل (قوله أو حكاية) قال الغزالي لا
 يجوز حكاية ذلك من الناظر إلا عند القاضى ولو صرح بكلمة الرذوف زعم تورية حتى الامام عن الاصوليين
 أنه يكفر ظاهر أو باطنا للاستخفاف اهـ عمير فوهذا الكلام موضع الزر كشي فراجعوه وانظر لم كرم
 التورية ما لزعم حكاية قول لم يات بأداة الحكاية كان قال ثالث ثلاثة وزعم أنه قصد حكاية قول الكفار ما لم
 الطيلورى إلى أنه كرم التورية للاستخفاف وبعبارة الزر كشي ذكر في الاحياء أنه ليس له حكاية إلا في مجلس
 الحكم وما ل الطيلورى إلى ان المراد ان الاولى تركوا أنه لا يحرم قال وصورته حكاية ان يقول قال فلان كذا
 وكالشافعي في مجلس الحكم المستفتى والمفتى ونحوهما كما هو ظاهر اهـ سم (قوله لكن قال ابن عبد السلام) أنه
 يعزى فيه نظار لأنه وإن قاله وهو مكلف فهو كافر لا لعلة وهو خلاف فرض المسئلة وإن قاله حال الغيبة
 المانة للتكليف كما هو القرض فأى وجه لا يعزى اهـ لأن يقال محله إن شككنا في حاله كإقاله حل واجاب
 شيخنا العزيزى بأنه لا يبعد في تعزير ما وإن قاله حال الغيبة لأنه أتى بصورة مصيبة الا ترى ان الصبي إذا أتى
 بصورة مصيبة يعزى اهـ (قوله كفى الصانع) أى وجوده والثاني لذلك طائفة يقال لها الدهرية يزعمون
 ان العالم لم يزل موجودا اهـ حل والحق بهم من نقي ما هو ثابت بالاجماع ككونه سبحانه وتعالى قادر عالما
 أو أنبأ ما هو متصف بالاجماع ككونه سبحانه وتعالى وكقدم العالم قال المتولى وكذا من أنبأ الاتصال
 والاتصال لأنه يستدعى التحيز والجسمية اهـ قال الشيخ عز الدين وقد رجع الاشعري عن تكفير اهل القبلة
 لأن الجهل بالصفة ليس جهلا بالموصوف اهـ ونقل الرافضى تكفير القائلين بخلق القرآن وثاني الرؤية
 وصوب النوى خلافه وأول النص وقد استشكل الشيخ عز الدين عدم تكفير المعتزلة في قولهم
 بخلق الافعال مع تكفير من اسند للسكواك فعلا واجاب الزر كشي بان الفرق اعتقاد كون
 السكواك مؤثرة في جميع الكائنات بخلاف هذا أقول وفيه نظار فان قضيت أنه لمواستند للسكواك
 بعض الافعال لا يكون كافرا وهو باطل فالوجه ان يفرض بانهم اعنى المعتزلة يعترفون بان الله سبحانه
 وتعالى أو جدى البعد قدرة ولكن يزعمون ان البعد تلك القدرة بخلق أفعال نفسه اهـ سم (قوله أيضا
 كفى الصانع) أى وكفى تكفير مسلم بقصد الرضا به لا التشديد عليه وكانكار حجة أى بكر وكفى بنه
 عائشة رضى الله عنهما بما رآها أنه هو لا يكفر بسبب الشيخين أو الحسن والحسين إلا في وجه ضعيف
 حكاة القاضي اهـ شرح مر وقوله لا التشديد عليه أى لكونه ظله مثلا ويؤخذ من هذا صحة ما قاله
 العلامة ابن قاسم في شرح الغاية قيل كتاب الطهارة من جواز الدعاء على الظالم بسوء الخاتمة وقوله
 وكانكار حجة أى بكر ظاهره أن انكار حجة غير أبى بكر كبقية الخلفاء لا يكفر به وهو كذلك لأن
 محبتهم لم تثبت بالنص اهـ عرش عليه (قوله المأخوذ من قوله تعالى صنع الله) أى على مذهب الباقر

بكفر عزمًا) ولو في قابل
 (أو قولًا أو فعلًا استهزاء)
 كان ذلك (أو اعتاد أو
 اعتقاد) بخلاف ما لو
 اتقن به ما يخرج من
 الردة كاجتهاد أو سبق
 لسان أو حكاية أو خوف
 وكذا قول الولي حال
 غيبته أنه الله لكن قال ابن
 عبد السلام أنه يعزى فلا
 يتقيد الاستهزاء وما عطف
 عليه بالقول وإن أومر
 كلام الاصل وذلك (كفى
 الصانع) المأخوذ من قوله
 تعالى صنع الله (أو) نقي (نبي)

أو الغزالي واستدل به بخبر صحيح أن الله صانع كل صانع وصنعه ولا دليل فيه لأن الشرط أن لا يكون الوارد على وجه الملقا بل يخفى التمرزونه أم نحن الزارعون ومكروا ومكرا لله والله خير الماكرين وما في الخبر من هذا القليل وأيضا الكلام في الصانع بالغير إضافة والذي في الخبر بالإنضافة وهو لا يدل على غيره إلا ترى أن قوله صلى الله عليه وسلم يا صاحب كل تجوئ أنت صاحب في السفر لم يأخذوا منه أن صاحب من غير قديم أسماؤه تعالى فكذا هذا إلا يؤخذ منه أن الصانع من غير قديم أسماؤه تعالى وفي خبر مسلم يعزم في السعاء أن الله صانع ما شاء لا مكروه له وهذا أيضا من قبل المضاف والمقيد نعم صحح في حديث الطبراني والحاكم اتقوا الله فإن الله فاتح لكم وصانع وهو دليل واضح للفقهاء هنا إذ لا فرق بين المنكر والمعروف اه شرح مر وقوله على مذهب الباقراني أي أنه يجوز أن يطلق عليه تعالى ما لا يشمر بنقص وقوله أو الغزالي أي أنه يجوز إطلاق الصفات عليه تعالى وإن لم ترد وهذا حكمة العطف بأو اه عش عليه (قوله أو تكذبه) أي ولو في غير النبوة ومثل تكذبه ما لو قصد تنقيده ولو بتصغير اسمه أو به أو سب الملائكة أو صدق مدعي النبوة أو ضل الأماة وكفر الصحابة أو أنكر غير جاهل معنور البعث أو مكة أو الكعبة أو المسجد الحرام أو الجنة أو النار أو الحساب أو الثواب والعقاب أو الوجه فيمن قال علم الله كذا وكذا وكان كاذبا عدم الكفر بمجرد ذلك لأن غاية أنه كذب فإن اعتقد عدم علم الله به أو أن علمه تعالى غير مطابق للواقع أو جوز ذلك فلا شك في كفره «فرع» من صلى خوفا من العذاب وأنه لو لا ذلك عصي بترك الصلاة لا يكفر فإن اعتقد عدم الاستحقاق كفره قل على المحل وخرج بتكذبه الكذب عليه فليس ردة وإن كان حراما اه شرح مر (قوله إثباتا) تميز محول عن المضاف أي جمع على إثباته أو نفيه فقوله كركمة مثال الاول وقوله كصلاة سادسة مثال الثاني (قوله) معلوم من الدين ضرورة) بأن يعرفه كل من الخاص والعلم اه شرح مر (قوله لا يعرفه إلا الخاص) قال الطبراني لا يعرفه إلا أن يعلمه ويحده بعد علمه عثمان بن عفان قال بهنا اه سم وبارة الخطيب بخلاف ما لا يعرفه إلا الخاص وإن كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المنة فلا يكفر منكسر للعذر بل يعرف الصواب ليعتده وظاهر هذا أنه لو كان يعرفه أنه يكفر إذا جحد وظاهر كلامهم أولاه أنه لا بد أن يعرفه الخاص والعلم والافلا يكفر وهذا هو الظاهر اه بحروقه على المنهاج اه عش (قوله أو تردد في كفر) أي أو رضى به ومنه من قال لمن طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة وخرج به المتردد في فعل المكفر فإنه لا يكفر به بل بالإتيان بالكفر اه حل (قوله أو القاء مصحف) معطوف على نفي الصانع لا على كفره إذ لو عطف عليه لاعتنى أن التردد في الإلقاء كفر وفيه نظر صرح به الشباب الرملي في حاشيته على الرض أقول ينبغي وعدم الكفر به لكن قضية قوله أو تردد في كفر أنه يكفر به لأن القاء المصحف كفر كما فسر به الردة فالردة فيه تردد في الكفر اه شورى ومثل المصحف نحوه بما فيه شيء من القرآن بل أو اسم معظم من الحديث قال الزواقي ومن علم شرعي واللقاء ليس بقيد بل المدار على مناسه بقدر ولو طاهر أخطأ وبصاق ومنى لأن فيه استخفافا بالدين وفي هذا الإطلاق وقفة فلو قيل تعتبر قرينة دالة على الاستزاء لم يعد اه شرح مر وقوله من الحديث ظاهر وإن كان ضعيفا وهو ظاهر لأن في لقائه استخفافا بمن نسب إليه وخرج بالضعيف الموضوع وقوله تعتبر قرينة دالة الخ عليه فاجرت به العادة من البصاق على الروح لازالما فيه ليس بكفر بل وينبغي عدم حرمة إضائه مثل ما جرت العادة به أيضا من مضغ ما عليه قرآن أو نحوه للتبرك به أو صيانته عن النجاسة وبقي ما وقع السؤال عنه وهو أن الفقيه مثلا يضرب الأولاد الذين يعلمون منه بالواجب هل يكون ذلك كفرا أم لا وإن واهم بالالواح من بعده نظر الجواب عنه بأن الظاهر الثاني لأن الظاهر من حاله أنه لا يريد الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعاره بعدم التعظيم كما قالوه فها لو روح بالكراسة على وجهه اه عش عليه «قائدة» وقع السؤال من شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكن أن يكتبه بيده لما نعت

أو تكذبه أو جحد يجمع عليه) إثباتا أو نفيًا بقيد زديهما بقول (معلوم من الدين ضرورة بلا عذر) كركمة من الصلوات الخمس وكصلاة سادسة بخلاف جحد يجمع عليه لا يعرفه إلا الخاص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت وبخلاف المذمور كمن قرب عهده بالاسلام (أو تردد في كفر أو القاء مصحف بقاعدة

بهما فالجواب عنه كما اجاب به شيخنا الشورى انه لا يحرم عليه ذلك والحال ما ذكرناه لا بعد ازراء لان
 الازراء ان يقدر على الحالة الكاملة فينتقل عنها الى غير ها وهذا ليس كذلك وما استند اليه بعضهم في
 الحرمة من حرمة مد الرجل للمصحف مردود بما تقرر ويلزم القائل بالحرمة هناك ان يقول بالحرمة في الكتب
 القرآن يسار مع تعطيل العين ولا قاتل به وبقول بعضهم ان كان لا يحتاج للكتابة للفتى أو يكتب غير محرم
 والا فلا تحكم على لا يساعده قاعدة ولا نقل ويلزمه ان لو كان يكتب بقصد الابقاء انه محرم عليه والا فلا
 لا فرق بين غنى وقصر يكتب بقصد الابقاء فياغل به من عدم الحاجة فكان المناسب ان يذكر ذلك في تخصيصه بل
 وكان يقال على طبق ما اجاب به ان كان يكتب للدراسة لا يحرم عليه الاقل لوجود التعطيل في ذلك فليتب له
 اه ع ش على مر (قوله) او سجود مخلوق) أى ولو نيا وان انكر الاستخفاف او لم يطابق قلبه جوارحه
 لان ظاهر حاله يخالفه اه زى وخرج بالسجود الركوع فيفصل فيه بين ان يقصد التعظيم فيكفروا والا فلا
 شيئا (قوله) ايضا وسجود مخلوق) نعم ان دللت قرينة قوية على عدم دلالة الفعل على الاستخفاف
 كسجود اسير في دار الحرب بحضرة كافر خشية منه فلا كفر وخرج بالسجود الركوع لوقوع صورته
 لمخلوق عادة ولا كذلك السجود نعم يتجه ان عمل ذلك عند الاطلاق فان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما
 يعظم الله به فلا فرق بينهما في الكفر حينئذاه شرح مر وقوله فان قصد تعظيم مخلوق الخ أى فلو لم يكن كفرا
 بل لا يكون حراما ايضا كما يشعر به قوله لوقوع صورته للمخلوق عادة لكن عبارة صح على الشمال في باب
 تواضعه صلى الله عليه وسلم عند قول المصنف وكانوا اذا راوه لم يقوموا له لما يعلون من كراهته لذلك
 نصها بفرق بينه أى القيام أى لا كراهة لا للراى او الاعظام حيث كان مكروها وبين حرمة نحو الركوع للغير
 اعظاما بان صورة نحو الركوع لم تهد الا لنحو عبادة الله بخلاف صورة القيام اه وهى صريحة فان الاتيان
 بصورة الركوع للمخلوق حرام وباتهام تهد لمخلوق وهى منافية لقول الشارح لوقوع صورته للمخلوق
 عادة ما ما جرت به العادة من خفض الرأس والانتباه الى حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به
 ولا حرمة ايضا لكن ينبغي كراهته اه ع ش عليه (في تنبيه) بوقوعه في من المواقف وتبته السيد في شرحه
 ما حاصله ان نحو السجود لنحو الشمس من مصدق ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كفر اجماعا ثم
 وجه كونه كفرا بانه يدل على عدم التصديق بظاهرا ونحن نجزم بالظاهر فذلك حكينا بدم ايماننا لان
 عدم السجود لنفي الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يسجد طاعا على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية بل
 سجد لها وقلبه مطمئن بالايمان لم يحكم بالكفر فيما بينه وبين الله وان اجرى عليه حكم الكفار في الظاهر ثم قال
 ما حاصله ايضا لا يلزم على تفسير الكفر بانه عدم تصديق الرسول في بعض ما جاء به ضرورة تكفير من ليس
 الفارغ اختيار الا انه لم يصدق في الكل وذلك لاننا جعلنا اللبس الصادر منه باختيار علامة الكفر اى بناء على ان
 ذلك اللبس ردة فحكمنا عليه بانه كافر غير مصدق حتى لو علم انه لا الاعتقاد حقيقة الكفر لم يحكم بكفره فيما
 بينه وبين الله كافر في سجود الشمس اه وهو مبنى على ما عتمدها ولان الايمان التصديق فقط ثم حكينا عن
 طائفة انه التصديق مع الكلمتين قبل الاول اوضح ما ذكرناه انه لا كفر بنحو السجود للشمس لما مر عن
 الشارح ان نحو عدم السجود لنفي الله ليس داخل في حقيقة الايمان والحاصل ان الايمان على هذه الطريقة التى
 هى طريقة المتكلمين له حيث ان النجاة في الآخرة وشرطه التصديق فقط واجراء أحكام الدنيا ومناطها
 التعلق بالشهادتين مع عدم السجود لنفي الله ورمى المصحف بقاذورة وغير ذلك من الصور
 التى حكم الفقهاء بانها كفر فالنطق غير داخل في حقيقة الايمان وانما هو شرط لاجراء الاحكام
 الدنيوية ومن جملة شطرها المردان كحقى والالم يسقط عند المجزوا الا كراهة بل انه دال على الحقيقة
 التى التصديق إذ لا يمكن الاطلاع عليها اه حج (قوله) تنصح ردة سكران) تفريع على قوله من
 يصح طلاقه اذ من اقاربه السكران والمراد بالصحة هنا الوجود والتحقيق والثبوت لا ممانها الاصولى

أو سجود لمخلوق (كسهم
 وشمس فتعيرى بمخلوق
 أعم من قوله العلم او
 شمس) فتصح ردة سكران

وذلك لأن الردة مصيبة فلا توصف بصحة ولا فساد (قوله ردة سكران) أي المتدعي بسكره كطلاقه وإن لم يكن مكلفاً لتقليد وقد اتفق الصحابة على مواخذته بالقتل فدل على اعتبار اقواله وفي قول لا تصح ردةه وقطع بعضهم بصحتها وفي قول لا يصح إسلامه وإن محترده وقطع بعضهم بعدم صحته إسلامه والاضل تأخير استتابته لافاقته لابق بإسلامه جمع على محته وتأخير الاستتابة الواجبة لثقل هذا القدر مع قصر مدة السكر بالغابر يعدو أمر آخر الكافة اعتذار تأخير الرد للفاصل لأجل الأشهاد مع وجوب الرد فوراً فهذا أولى أما غير المتدعي بسكره فلا تصح ردةه لا لمجنون أو مشرعر (قوله سكران) بالصرف على لعنن يؤت به بالاد ويستعملها شيخ الإسلام وبركة عند غير أهل هذه الأمة أشيخنا (قوله كاسلامه) قضية الاعتداد بإسلامه في السكر أنه لا يحتاج إلى تجديد بعد الافاق وليس مراداً قد حكى ابن الصباغ عن النص أنه إذا افاق عرضاً عليه الإسلام فإن وصفه كلن مسلمان حين وصف الإسلام وإن وصف الكفر كان كافراً من الآن لأن إسلامه صحيح فإن لم يتب قتل اهضيب أهل وعارة الأرض وشرحه ومهل أي السكران بالقتل احتياطاً لوجوبه حتى يتيقن فيعرض عليه الإسلام انتهت (قوله والمكره) أي على مكفر وقلبه مطمئن بالإيمان وكذا إن أطلق بأن تجرد قلبه عن الإيمان والكفر فيما يتجره جرحه لا طلاق قولهم إن المكره لا يؤزمه التوراة أو من شرحه ووجه (قوله لجن) أي فوراً يخرج به ما لو ترأخي الجنون عن الرد واستتيب فلم يتب مع من فانه يقتل حتماً مشرعر (قوله أهل احتياطاً) أي وجوباً وقيل تدباً على كل منهما ليس على قائله سوى التعزير لتفوت الاستتابة الواجبة من شرحه ولو كان أحداً صوله مسلماً صار مسلماً أهلاً (قوله) ويجب تفصيل شهادة بردة) بأن يذكر من وجبها وإن يقل عالماً بخيار أخلاقاً بما يورمه كلام الرافعي ولا فرق بين قولهم إن الرد عن الإيمان أو كفر بالله أو ارتد وكفر بالله فهو في محل الخلاف خلافاً للجنيني مشرعر (قوله وقال الرافعي الخ) معتمد وظاهر هذا وإن لم يكن الشاهد فقيهاً أو افتقاراً على أهل (قوله) لا يقدم الشاهد بها (الخ) في المختار قدم من سفره بالكسر قدموا ومقدماً أيضاً يفتح الدال وقدم يقدم كصبر يصبر قدما يوزن فقل أي تقدم وقدم الشيء بالدم قدما يوزن عنب فهو قدما وأقدم على الأمر والاقدام الشجاعة وفي المصاحب وأقدم على العيب إقداماً كناية عن الرضا به وقدم عليه يقدم من باب تعب مثله اه فعل هذا يصح قراءة الشارح بفتح واو ثالثة (قوله إلا على بصيرة) يؤخذ منه أن الكلام في عدل يعرف من غيره اه عر على مر (قوله والأول هو المنقول ضعيف) والمعتمد ما قاله الإمام ومن نسب إلى الكفر وادعى عليه بذلك عند شافعي ولم يتم عليه بينة بذلك فهل لذلك الشافعي أن يحدد إسلامه ويحكم بحقق دمه ثلاثاً يرفع لمن لا يرى قبول توبته أن قامت عليه البينة بذلك أو أقرب أو ما ذهب لكل جمع والمعتمد الأول اه حل (قوله حلف) فإن قتل قبل الإيمان فهل يضمن لأن الردة لم تثبت أولاً لأن لفظ الردة وجد والأصل الاختيار وجهان أو جههما الثاني اه خطاه سأل (قوله لأنه لم يكذب الشهود) استشكل بأن التفصيل مشروط ومنه الاختيار وحينئذ فيكون مكذباً إلا أن يقال لا يشترط التعرض للاختيار ويكتفي بتفصيل غيره اه عميرة وعارة الشارح في شرح البهجة في تقرير الاشكال والجواب عنه نصها واستشكل الرافعي تصوير ذلك بأنه اه اعتبر تفصيل الشهادة فن الشرط الاختياري فدعوى الإكراه تكذيب للشاهد أولاً فلا كتماناً بالأطلاق إنما هو فيما إذا شهد بالردة لتضمنه حصول الشرائط اما إذا قال انه تكلم بكذا فيبعد أن يحكم به ويقنع بأن الأصل الاختيار ويحجب باختيار الأول وينع قوله فن الشرائط الاختيار وباختيار الثاني ولا يبعد أن يقنع بالأصل المذكور لاعتناؤه بسكوت المشهود عليه مع قدرته على الدفع اه سم وعارة حل قوله لأنه لم يكذب الشهود وهذا واضح بناء على أنه لا يجب التفصيل في الشهادة بالردة وهو المعتمد وأما على أنه لا بد من التفصيل فقيه نظر لأن من جملة التفصيل كونه مختاراً فدعوى الإكراه تكذيب للشهود انتهت (قوله وألحزم)

كاسلامه) بخلاف الصبي والمجنون والمكره (ولو ارتد لجن أهمل) احتياطاً فلا يقتل في جنونه لأنه قد يعقل ويعود للإسلام فإن قتل فيه هدر لأنه مرد لكن يعدم قاتله لتفوت الاستتابة الواجبة (ويجب تفصيل شهادة بردة) لا اختلاف الناس في وجوبها وكافي الشهادة بالجرم والزنا والسرقة وجري عليه في الروضة وأصلها في باب تعارض البيتين لكنهما مصححان في الأصل وغيره عدم الوجوب وقال الرافعي عن الإمام أنه الظاهر لأن الردة لخطرها لا يقدم الشاهد بها إلا على بصيرة والأول هو المنقول وصححه جماعة منهم السبكي وقال السنوي أنه المعروف عقلاً وقللاً قال وما نقل عن الإمام بحثه (ولو ادعى مدعى عليه بردة) إكراهاً وقد شهدت بيته بلفظ كفر أو فعلة حلف) فيصدق ولو بلا قرينة لأنه لم يكذب الشهود والحزم أن يحدد كلمة الإسلام وقول أو فله من زيادتي

(أو) شهدت (رثة فلا تقبل) أي البينة المروية على الأصل تقبل ولا يصدق مدعي الأكرام بلا قرينة لتكذيبه الشهود لأن المكروه لا يكون مراداً ما بقريته كاسر كنفار فيصدق (١٣٦) يمينه ولا تخالف لاحتمال كونه مختاراً (ولو قال أحد ابنتين مسلمين مات أبى مرتداً

فان بين سبب رده) كسجود
لصنم (فصفيه في) ليت
المال (والا) بان أطلق
(استفصل) فان ذكر ما هو
رده كان قياً أو غيرها
كسجوله كان يشرب الخمر
صرف اليه وهذا هو
الظاهر في أصل الروضة
وما في الأصل من أن الانه
انه في. أيضاً ضعيف
(وتجب استجابة مرتد)
ذكرنا أو غيره لأنه كان
عترماً بالاسلام وربما
عرضت له شبهة فزال
والاستجابة تكون (حالا)
لأن قتله المرتب عليها
فلا يؤخر كسائر الحدود
نعم إن كان سكران سن
التأخير الى الصحو (فان
أصر قتل (لخبر البخاري
من بدل دينه فاقتلوه) أو
أسلم صح) (اسلامه وترك
(ولو) كان (زنديقاً) أو
تسكرو ذلك لا يقبل للذين
كفروا وخبر فاذا قالوا
عصوامي دعاهم واموالمهم
الاعتق والزندق من يخفى
الكفر ويظهر الاسلام
كما قاله الشيخان في هذا
الباب وباقي صفة الاثمة
والفر اثن أو من لا يتحمل
دينه كما قاله في اللسان
وصوبه في المهمات ثم

بالجماء المهمة والرأى السديد اه ع ش على مر (قوله) أو رده) أي فلا تقبل أي بل هو الذي يصدق
سواء كان معه قرينة على الأكرام أو لا وظاهر صنيعه أنه يصدق من غير عين حيث قال فبقا قبله حلف وقال في
هذا فلا تقبل ويؤيده ان الشهادة فاسدة على طريقته لعدم التفصيل بجانب مدعي الأكرام أقوى فكانه لم يشهد
عليه أحد أصلاً وقوله على ما في الأصل مقابل لمخدوف تقديره وهذا أي قيو فلوها مطلقاً مني على
ما ذكرناه من اشتراط التفصيل وعلى ما في الأصل من عدم اشتراطه تقبل وقوله ولا يصدق معطوف على
تقبل فهو من جملة المنع على ما في الأصل وقوله اما بقريته مقابل لقوله بلا قرينة والحاصل إنه ان جرينا على
ما في المتن من اشتراط التفصيل لم تقبل البينة مطلقاً وان جرينا على ما في الأصل فيفضل بين ان لا يكون هناك
قرينة على الأكرام أفضل البينة وان تكون فلا تقبل البينة بل يصدق مدعي الأكرام يمينه (قوله لمسار)
أي من قول المصنف وبجانب تفصيل شهادة الخ ويدل له قوله على ما في الأصل الخ ومن قوله لا اختلاف
الناس الخ اه ع ش (قوله فان ذكر ما هو ردة) (فان أصر ولم يبين شيئاً فالوجه عدم حرمانه من أثره وان
اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به لظهور الفرق بينهما اه شرح مر (قوله) وتجب استجابة مرتد
فلو قتله أحد قبل الاستجابة ع رقة قط ولا شيء عليه لا هداره اه ع ش على مر وفي قول تستحب وقوله
حالا وفي قول ثلاثة أيام وعبارة أصله مع شرح مر وتجب استجابة المرتد ما رتد لا احترامها بالاسلام
وفي قول يستحب كالسافر الأصلي وهي على القولين في الحال وفي قول ثلاثة أيام لا أثر فيه من عمر فان أصر
ان الرجل والمدة قتلا والتهب عن قتل النساء محمول على الخريجات انتهت (قوله) خبر البخاري الخ دليل على
قوله حالا وعلى قوله فان أصر قتل كافٍ في شرح مر (قوله) أو أسلم صح اسلامه) بان أتى الشهادتين مرتبتين
متوالتين ولو بالجمع مؤن أحسن العربية وقال شيخنا لا تشترط الموالاة وفيه نظر ولا بد من اعترافه
بالسألة ان كان ينكرها أو البراءة بما تخالفه دين الاسلام ولا بد من رجوعه عن اعتقاده رتبته بسببه ولا بد
من تكرار لفظ اشهد قال شيخنا أو اتياه بالو أو بدلها كافٍ تشهد الصلاة وبه يجمع بين التناقض ولا بد من
مراعاة الفاظ هذه الصيغة فلا يدل لفظ منها ولو بموافقة فلا يكفي لامعبود بحق الا الله أو لارحم الله الله
أو لاله الا الرحمن أو اعلم ان لاله الا الله واعلم ان محمداً رسول الله أو اشهد ان احمد مثلاً رسول الله أو ان
محمد عبده الله أو ان محمداً رسول الرحمن ونحو ذلك وافرد المصنف ضمير اسم الراجع الى المني اما باعتبار
المذكور أو كلاً أو عموم لفظ المرتد للاثني تغليها اه قال على المحلى وعبارة شرح مر ولا بد في صحة الاسلام
مطلقاً من الشهادتين ولو بالجمع وان أحسن العربية ويقول بترتيبها وهو الاتهما كما جزم به الوالد رحمه
الله تعالى في شروط الامامة ثم الاعتراف برسائله صلى الله عليه وسلم إلى غير العرب بمن ينكرها
أو البراءة من كل دين يخالف دين الاسلام ولا بد من رجوعه عن اعتقاده رتبته بسببه ولا يعز مر ردتا ب على
أول مرة ومن نسب إليه ردة وجاءنا يطلب الحكم بالاسلام يستثنى منه بالشهادتين ولا يتوقف على
تلفظه بما نسب له ويؤخذ من كلام الشافعي رحمه الله أنه لا بد من تكرار لفظ اشهد في صحة الاسلام
وهو ما يدل عليه كلامهما في الكسفرة وغيرها وهو المتمد انتهت (قوله) ولو زنديقاً) هذه الغاية
للرد وعبارة أصله مع شرح مر وقيل لا يقبل اسلامه ارتد إلى كفر حتى كز نادقو باطنية لان التوبة
عند الخوف عين الزندق من يظهر الاسلام ويخفى الكفر ويقر بمتهمة من عر عنه بانهم لا يتحمل
ديننا والباطني من يعتقد ان للقران باطناً غير ظاهره وانه المراد منه وحده أو مع الظاهر انتهت
(قوله) والزندق من يخفى الكفر ويظهر الاسلام) وهذا كان يعرف في الصدر الاول بالمتناقض اه حل
(قوله) أو من لا يتحمل ديناً) أي من لا يتنسب إلى دين قال في المختار وفلان يتحمل مذهب كذا أو قبيلة كذا
أي يتنسب اليه اه ع ش على مر (قوله) واحد أصوله مسلم) قيد في الثانية فقط والمراد بأصوله هنا

(وفرغه) أي المرتد (ان فقد قبلها) أي الردة (أو فيها واحد أصوله مسلم) فسلم) تبوأ الاسلام يعلو (أو) أصوله
(مرتدون مرتد) تبوأ الاسلام ولا كافراً صلى فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم يتب قتل

كاسبق في الوصية من ينسب هو أو أمه ويعد قبيلة وعارة حش على مر هنا قوله وإن بعد أي حيث يمد
منسوب إليه (قوله) واختف في الميت الخ) هذا من على محذوف صرح به مر فقال هذا كله في أحكام
الدنيا ما في الآخرة فكل من مات من أولاد الكفار الأصليين أو المرتدين قبل البلوغ فهو في الجنة في الأصح
اه (قوله من أولاد الكفار) أي ولو مرتدين وأما أولاد المسلمين فقال النووي اجمع من يعتد به من علماء
الإسلام على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة وتوقف فيه بعضهم وقال القرطبي نفي بعضهم
الخلاف في ذلك وكأنه من ابن أبي زيد فإنه أطلق الإجماع في ذلك ولم يهادر إجماع من يعتد به وقال الماوردي
الخلاف في غير أولاد الأنبياء اه فتح الباري اه شوبري (قوله) والصحيح كما في المجموع) أي من
عشرة أقوال المذكور اه في فتح الباري في كتاب الجنائز احدها في مشيئة الله تعالى ثانياً أنهم تبع لأبائهم ثالثاً
أنهم يكونون في فرسخ بين الجنة والنار رابعاً خدم أهل الجنة خامساً يصيرون تراباً سادساً هم في النار
سابعاً يتمتعون في الآخرة ثامناً أنهم في المحشر تاسعاً الوقت عاشرها الأسماك وفي الفرق بينهما وقفة
وقد بسط الكلام عليها وظاهره أن الكلام في أولاد المشركين مطلقاً وقد رايت رسالة بخط شيخ مشايخنا
الشهاب ابن قاسم في بيان المعاد والروح للسيد معين الدين الصفوى جد السيد عيسى فيها ما نصه (فإن قلت)
قد ورد أن النبي ﷺ قال لحديجة أولادك الذين ماتوا في الكفر في جهنم (قلت) التوفيق أن أولاد
المشركين الذين هم قبل البعثة في الجنة ببركة النبي ﷺ تشرى بالامت وهذا كلام بعض المحققين وهو
توفيق حسن اه بحروقه اه شوبري (قوله) وقيل على الأعراف في الأعراف أقوال للفسرين ارجحها
الذي ارتضاه الجلال أنه سور الجنة أي حائطها المحيط بها ومن جملة الأقوال أنه مكان بين الجنة والنار
والماسب للكلام الشارح الأول بدليل قوله على الأعراف ولم يقل في الأعراف اه (قوله) ولو كان أحد
أبويه مرتداً الخ) عزز قوله امرتدون (قوله) فكفار أصلي) أي لأنه يتبع أشرف أبويه في الدين اه
حل والكفر الأصلي أشرف من الردة كما تقدم (قوله) وملكه موقوف) أي مملكه قبل الردة والإفوه
باق على إباحته وظاهر كلامهم أنه لا يكون متجراً اه حل والأصح أنه لا يصير محجوراً عليه فيه بمجرد
الردة بل لا بد من ضرب الحاكم عليه خلافاً لقتضاه ظاهر كلامهم أن يكون كحجر الفلس لاجل حق أهل
النبي اه شرح مر (قوله) كنعن زوجته) في الصباح الضع بالضم جمعه إضاع مثل قتل وإتقال ويطلق على
الفرج والجماع ويطلق على الزوج أيضاً كالتكاح يطلق على العقد والجماع وقيل الضع مصدر أيضاً مثل
الشكرو والكفر وإضعت المرأة إضعا وزوجها وتسامر النساء في إضاعن يروي بفتح الهزلة وكسرهما
أي تزويجهن فالفتح جمع والمكسور مصدر من إضعت ويقال يعضها يعضها بفتحين إذ اجامعها
ومنه يقال ملك يعضها أي جماعها والبضاع الجماع وزنا ومعنى وهو أسم من بضاعها ما بضاعة اه (قوله) أيضاً
كنعن زوجته) أي فاته موقوف أيضاً فيمنع من وطئها لكن هذا إن كانت الردة بعد الدخول ومع
ذلك الوقت إنما هو إلى تمام العقد انقضت ولم يسل ثبتت الفرقة من حين الردة اه (قوله) ويقضى منه
دين لزمه قبلها) أي ولو في حال حياته فيقضي الحاكم إن قلنا يقاته على ملكه فهو كالتركة لا يمنع انتقالها
للوارث قتاد دين الميت منها فلا إشكال على القول الأول والأظهر اه قل على المحلى (قوله) ويؤمن
منه بمونه) أي مدة الاستتابة اه شرح مر وهذا ظاهر على القول الثاني ما على الراجح من وجوب
الاستتابة نظراً لفسحواز التأخير لعدم قيام بالقاضي أو بالمرتد كجنون عقب الردة اه عش على
مر قوله أيضاً ويؤمن منه بمونه أي مؤنة المورسين اه عش (قوله) أن أسلم تغذ) أي ولو كان بعد
حجر الحاكم خلافاً للوقت في شرح البهجة فانه يوم أن ذلك قيد للحكم وليس كذلك بل هو قيد
للخلاف اه ع ل (قوله) ويؤدى مكانه) أي الذي كاتبه قبل الردة لما تقدم أن

واختف في الميت من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح كما في المجموع في باب صلاة الاستسقاء تبعا للمحققين أنهم في الجنة والا كثرون على أنهم في النار وقيل على الأعراف ولو كان أحد أبويه مرتداً والآخر كافراً أصلياً فكفار أصلياً قاله البغوي (ملكه) أي المرتد (موقوف) كنعن زوجته (إن مات مرتداً بأن ذواله بالردة) والا فلا يزول (ويقضى منه دين لزمه قبلها) باتلاف وغيره (و) بدل (ما اتلفه فيها) قياساً على ما لو تعدى بمجرى ثرومات ثم تلف بها شيء (ويؤمن منه بمونه) من نفسه وبعضه وماله وزوجاته لأنهما حقوق متعلقة به فهو أعم بما عبر به (وقصره) إن لم يحتمل الوقت بأن لم قبل التعليق كنعن وجهه ورهن وكتابة (باطل) لعدم احتياله الوقس (والا) أي وإن احتمله بأن قبل التعليق كنعن وتدير ووصية (فوقوف) أن أسلم تغذ) بمجمة نينا والا فلا (ويجعل ماله عند عدل وامته عند نحو عمر) كرامة تقة احتياطاً وتيمير بذلك أعم من تيميره بأمرة تقة (ويؤجر ماله) عتار كان أو غيره

كتابه فيها باطلة

(كتاب الزنا)

هو أكبر الكبائر بعد القتل ومن ثم أجمع أهل المال على تحريمه وكان حده أشد الحدود لأنه جنابة على الاعراض والأنسان وهو من جملة الكليات الخمس وهي حفظ النفس والدين والنسب والعقل والمال ولهذا شرعت هذه الحدود حفظها لهذه الأمور فشرع القصاص حفظا للنفس فإذا علم القاتل أنه إذا قتل انكف عن القتل وشرع قتل الردة حفظا للدين فإذا علم الشخص أنه إذا ارتد قتل انكف عن الردة وشرع حد الزنا حفظا للانساب فإذا علم الشخص أنه إذا زنا جلد أو رجم انكف عن الزنا وزنا حد الشرب حفظا للعقل فإذا علم الشخص أنه إذا شرب المسكر حد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة حفظا للمال فإذا علم السارق أنه إذا سرق قطعت يده انكف عن السرقة أو زنى وقد روى أبو جعفر القرياني عن أبي عبد الله الجبلي عن ابن عمر مرفوعا سبعة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم ويقول لهم ادخلوا النار مع الداخلين الفاعل والمفعول به والتاكيد به والتاكيد البيمة وتاكيد المرأة في ذمها والجامع بين المرأة والفتى بحليلة جاره والمؤذى جاره حتى يبلعه الله أنه من القسطلان على البخارى في تفسير سورة البقرة (قوله لعة حجازية الخ) وقدم الاولى لانيها انقصه اه حل (قوله وهو ما ذكر) اى شرعا وما لانه فافظا هراه مطلقا الايلاج من غير نكاح اه حج اه عش على امر وقوله وهو ما ذكر اى معنى وضابط ذكر فى قولى المذكور اى يفهم منه اى من القول المذكور المعنى الشرعى اى يقال فى تعرضه شرعا هو ايلاج حشفة او قدرها فى فرج محرم لعينه مشتهى طبعيا بلا شبهة وقوله يجب الحد الخ اشتمل كلامه على ستة قيود الاول قوله على ما لم يمتد قوله عالم بتحريمه الثالث قوله بايلاج حشفة او قدرها الرابع قوله بفرج محرم لعينه الخامس قوله مشتهى طبعيا السادس قوله بلا شبهة وقداخذ المتن محترز الثالث بقوله لا يغير ايلاج ومحترز الرابع بقوله وبوطه حليلته فى نحو حيض وصوم ومحترز السادس بقوله وفى ذم وامته المزوجة او المعتدة او المحرم ووطه باكره او بتحليل عالم ومحترز الخامس بقوله اوليته او بيمة واخذ الشارح محترز الاول بقوله ولا بوطه صبي او مجنون او حرى ومحترز الثاني بقوله ولا بوطه جاهل بالتحريم الخ هذا هو التقرير الاسهل فى فهم هذا المقام وقرره بعضهم فقال قوله ما لم يمتد الخ ذكر لوجوب الحد تسعة قيود تعلم باتأمل وذكر فى المتن محترز اربعة منها وفى الشرح محترز اثنين ولا تخفى عليك البقية اه (قوله يجب الحد الخ) الحد لعة المنع من حد منع لعه من الفاحشة او قدر لأن الله قدره فلا يجوز الزيادة عليه اه شرح امر من باب حد النكاح (قوله ايضا يجب الحد الخ) اى وان تسكر منه مائة مرة مثلا حيث كان من الجنس فيكنى فيه حد واحد اما إذا اقم عليه الحد ثم زنى بعد ذلك فيقال عليه الحد ثم زنى بعد ذلك فيقال عليه ثانيا وهكذا هم رايه كذلك عن فتاوى الشارح وعبارته مثل الشمس الرمل عن زنى مائة مرة مثلا فهل يلزمه فى كل مرة حد او اذامات الزانى ولم يتب فهل يحد فى الآخرة وإذا تاب عند الموت هل يسقط عنه الحد وهل الزوج على من زنى بزوجته غير عليه حق وإذا تاب الزانى هل يسقط حق زوجته عاقبا جابا يكتفى بحد واحد عند اتحاد الجنس ولا حد فى الآخرة ولا يسقط بالتوبة وللزوج حق على الزانى بزوجته ويسقط بالتوبة التى توفرت شرطا اه ع شر على امر (قوله ولو حكا) اى لا دخال الكافر للفقير للملوك الكافر لأنه ما لم يمتد لاحكام تبعا السيد كما يصرح به قوله الامنى وللکافر اقامة الحد على رقيقه الكافر ولا دخال نساء الذميين ايضا اه حل وسيد ذكر الشارح هذا البحث بقوله نعم قال البقنى لا حد على الرقيق الكافر الخ (قوله بايلاج حشفة) لا يتناول وجوب الحد على المولج فيه إلا ان يقال ان المصدر ما هو من المولج من اولج فيه فهو مستعمل فى المعنيين فيصدق بالمولج والمولج فيه اى شيخنا (قوله ايضا بايلاج حشفة) اى ولو من ذكر أشل ولو بماتل غلظ ولو غير منتشر ولو من طفل اه حل (قوله او قدرها من قاعدها)

بذلك وإنما يقبضها المراد لأن قبضه غير معتبر

(كتاب الزنا)

بالقصر لعة حجازية وبالمد لعة تميمية وهو ما ذكر فى قولى (يجب الحد على ما لم يمتد) ولو حكا لاحكام (عالم) بتحريمه بايلاج حشفة متصلة من حى (او قدرها) من قاعدها

فلو ثبت ذكره وأوجب قدر الحشفة ففي ترتيب الاحكام عليه توقف والارجح الترتيب ان امكن قاله البلقيني
 والمعتد خلافه وعلى الاول قال الاستاذ البكري هل يعتبر قدرها الاصلى بحيث لو فرد الذكر للبح
 قدرها أو قدرها حال كونه مشتبها بحيث لو فرد لصار مثلها على نظر والا قرب الثاني اه شوبري (قوله
 بفرج) اي ولو فرج نفسه كان ادخل ذكره في فرج نفسه وتقل عن بعض اهل الصر خلافه فاحذره
 ونقل بالدرس عن البلقيني ما يصرح بما قلناه وهل من الفرع ما لو ادخل ذكره في ذكر غيره أو لافيه نظر
 واطلاق الفرع يشمله فليراجع اه ع ش على مروفي قد على المحل فانصه وبذلك علم انه يشمل الايلاج
 منه في غيره ومن غيره فيه ومنه فيه كان اوجب ذكر نفسه في ذكر نفسه وهو كذلك كما قاله البلقيني وزاد ان
 جميع الاحكام تتعلق به كغطر صائم وفساد نسك ووجوب كفارة فيها مع الحد ووجوب غسل وغير
 ذلك وواقعه شيخنا زى وهو صريح ما في شرح شيخنا مر اه (قوله قبل اودبر) عبارة شرح مر ودبر
 ذكر واثنى كقبيل على المذهب فيه رجم الفاعل المحصن وجلد وتغريب غيره وإن كان دبر عبده لا نهزنا
 وفار قدره اتيان امته ولو عمر ما في درها حيث لا يجذب على الراجح بان الملك يبيع اتيان القبل في الجملة ولا
 يبيع هذا المحل بحال وفي قول يقتل فاعله اي الواطى في الدبر بالسيف محصنا كان أو لا وفي طريق ان الايلاج
 في دبر المرأة نأ وقد علم ان اتيانه حليلته في دبرها لاحد فيه لان سائر جدها باح للوطه فاقترض شبهة في الدبر
 وامته المزوجة تحريمها لعاض فلم يعتد به هذا حكم الفاعل اما الموطوف في دبره فان اكره اولم يكلف فلا شيء له
 ولا عليه وإن كان مكلفا مختارا جلد وغرب ولو محصنا ذكر اكان ام اثنى اذ الدبر لا يتصور فيه احصان وفي
 وط دبر الحليلة التميز ان عادله بعد نهى الحاكم له عنه انتهت وقوله فلا شيء له ظاهره انه اذا اكره الاثنى على
 ذلك لا مهر لما ومن ثم كتبتسم على جميع قوله فلا شيء له اي فلا يجنب له مال والظاهر انه غير مراد لتسويتهم
 بين القبل والدبر الا في مسائل ليست هذه منها فيجب لها المهر وأشار إلى ذلك في البيهجة بقوله
 والدبر مثل القبل في الاثيان لا المحلل والتحليل والاحصان
 وفيشة الايلا ونفى المنهه والاذن نطقا واقتراش القته

اه ع ش عليه (قوله او اثنى) اي ولو صغيرة وان لم ينقص لمسها وبهذا يعلم ان معنى الشهوة طبعها
 غيره ثم اه شوبري (قوله محرم لعينه) قال الزركشي برد عليه من زوج خامسة اه سم على المنهج
 اي فانه يجد بوطئها مع انها ليست محرمة لعينها بل لزابتها على الحد الشرعي وقد يجاب بانها لما
 زادت على الحد الشرعي كانت كاجنية لم يتفق عند عليها من الواطى فجعلت محرمة لعينها لعدم
 ما زيل التحريم القائم بها ابتداء اه ع ش على مر (قوله مشتبه طبعها) راجع كالذي قبله لسلك
 من الحشفة والفرج وان اوم صنيعه خلافه اه شرح مر تخرج برجوعه للفرج ماسياتي
 بقوله او وليته او هيمة وخرجه برجوعه للحشفة او قدرها ما لم تكن المرأة او نحوها فردا او نحوها
 بلاحد عليها لانه ينغمسه الطبع كما قلناه زى (قوله بلا شبهة) اما بما فلا يجنب الحد سواء كانت شبهة
 ملك أو شبهة فاعل أو شبهة طريق وقد أشار لاولي بقوله أو أمته المزوجة أو المعتدة أو المحرم وللثانية
 بقوله او وطء بما ذكره لثالثة بقوله او بتحلل عالم (قوله ولو مكترأة للزنا) غاية للرد اي ليس الاكثر امشبهة
 وعبارة اصله مع شرح مروى يحدق من استجرة للزنا لا تنفذ الشبهة اذ لا يعتد بالعقد الباطل بوجه وقول
 ان حشفة انه شبهة ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدركة فراجع خلافه بخلافه
 في نكاح بلاولي هذا ما اورد عليه شارح وهو لا يتم الا لو قال انه شبهة في اباحة الوطء وهو لم يقتل بذلك
 بل بانه مشبه في حد الحد فلا رد عليه ما ذكره وإنما الذي رد عليه اجماعهم على انه لو اشترى حرة فوطئها او خيرا
 فشر بها حد ولا يعتبر بصورة العقد الفاسد انتهت وقوله وميعة هذه الغاية للتعميم لا للرد كما يعلم من
 شراح الاصل وقوله ومحرما هذه الغاية للتعميم ايضا ومنها ما لو كانت وثيقة أو خامسة أو مطلقة ثلاثا

(بفرج) قبل اودبر من ذكر
 أو اثنى (محرم لعينه مشتبه
 طبعها بلا شبهة ولو مكترأة)
 للزنا (وميعة) للوطء
 (ومحرما) بنسب أو رضاع
 أو مصاهرة (وإن) كان
 (زوجها)

وليس ما ذكره شبه دائرة للحد (١٣٠) (لا يغير إيلاج) لحشفة كفاخذة ونحوها من مقدمات الوطء (و) لا (ب) وطء حليلة

أو معتدة أو مرتدة أو ذات زوج وقوله وإن كان تزوجاً أي المحرم وقصد هذه الغاية الرد على أي حنيفة
أيضا وجه الزاد لا جرة بالمقد القاسد نظير ما روي في الاكراه حرج وشرح حر (قوله) وليس ما ذكر
شبهة ومثله التزوج ويحد بوطء امه عيت المال ولومن الفاعين لأن بيت المال ليس حلالا لانعفاف امه حل
(قوله) ولا بوطء حليلة أي زوجة كانت أو امه كما في شرح حر وكما يشير له قوله الآتي وأما الزوجة
والمملوكة الأجنبية وقوله لأن التحريم لما روى عن الوالد في الحضي والنفس وفساد العبادة في الصوم
والاحرام كما في شرح حر وقوله وفي دبر تحريمه أيضا لما روى في كافي شرح حر فكان الأولى للشارح أن
يؤخذ قوله لأن التحريم لما روى عن قوله في دبر (قوله) وامته المزوجة أو الممتدة أي قطعاً وقيل في الأظهر
وقوله أو المحرم أي في الأظهر لشبهة الملك والثاني ينظر إلى الحرمة التي لا يستباح الوطء معها بحال أمه على
(قوله) وأمة من الرضاع) قيده لأنها إذا كانت من نسب تنعت عليه فلا يقال لها أمه وقد يتصور كون أمه
من النسب أمته ولا تنعت عليه كان كان مكاتباً أو مبصواً على هذا فقوله من الرضاع ليس بقيد فهو جار على
الغالب أي شيخنا (قوله) على البحر المحط) هو شرح على الوسيط للقول في الخص أحكامه في جواهره
كتخصيص الروضة من الرافى وله أيضا كلمة المطلب وهو أيضا شرح على الوسيط لأن الرفعة بدائي تأليفه
بالربع الرابع فاقبله إلى الأول وبنى عليه من صلاة الجماعة إلى البيع كما كلفه القول في فاجب لنقل إلى الرفعة عن
البحر المحيط وفي الأعيان في أول كتاب التفتيش قال في الجواهر ثم قال وسبقه إلى ذلك شيخه ابن الرفعة أمه
شوري (قوله) قلت الظاهر الخ) من كلام ابن المقرئ بدليل قوله الآتي انتهى أي انتهى شيخنا (قوله) والثنية
كالحرم أي والثنية غير المحرم المملوكة في أنه يحد بوطئها في الدبر وهو ضعيف أي شيخنا (قوله) ولا يترش
بالمزوجة أي لا يترش على القول بأن أمته المحرم يحد بوطئه في دبرها بالمزوجة أي بامته الأجنبية
المزوجة حيث لا يحد بالوطء في دبرها فاجب بقوله لأن تحريمها الخ وكل هذا على القول الضعيف
والمعتد أنه لا يحد فيها أي شيخنا (قوله) ووطء بالكره) ينبئ من الاكراه المسقط للحد ما لو اضطرت
امراه إلى طعام مثلاً وكان ذلك عندهم لم يسمح لها به لا حيث مكنت من نفسها فكسفت له دفع الملاك عن
نفسها فلا حد عليها وإن لم يجر لها ذلك لأنه كالاكراه وهو لا يسمح ذلك وإنما سقط الحد عنها لشبهة ما عرّش
على حر (قوله) أو بتحلل عالم) أي أو لم يلقه الفاعل أمه شرح حر (قوله) أو بلاشهود كذهب مالك أي
على ما اشتهر عنه لكن المعروف من مذهبه اعتبارهم في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد أمه شرح حر
(قوله) لشبهة الاكراه) والظاهر أن الاكراه كايمنع الحديث كونه كبيرة بخلاف القتل ومن ثم اجمعوا
فيه على أنه لا يباح بالاكراه بخلاف الزنا تأمل أمه حل وبجاء حرج هذا مني على تصور الاكراه بالزنا
وهو المتمد والانتشار الذي يحصل عنده أن حصل طبعي وجبى لا اختيار للنفس فيه انتهى (قوله) بل
ينفرته) بالضم والكسر في المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر فاناراً وتنفر بالضم نفورا ونفرا الحاج
من من باب ضرب وانفره عن الشيء ونفره تنفيرا والاستنفار النفور ايضا ومنه حر مستنفر
أي نافرة ومستنفرة بفتح الفاء أي مدعوة والنفر يفتح في عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة وكذا التنفر
والنفر ويقال يوم النفور ليلية النفور اليوم الذي ينفر الناس فيه من منى وهو يوم عيد الفطر ويقال له ايضاً
يوم النفور ويوم التنفر ونفر جلده أي ورم وفي الحديث تخل رجل بالقصبة فنفر فيه أي ورم قال
ابو عبيدة هو من نفار الشيء من الشيء وهو تخافه عنه وتباعد عنه انتهى (قوله) فلا يحتاج إلى الزجر
عنه) ولا يجب ذبح المأكلة خلافاً لمن وهم فيه وكذا لو مكنت المرأة قرناً أو نحوها لأنه ما ينفرد منه
الطبع أهز بادي (قوله) ولا بوطء صبي) مصدر مضاعف لفاعله أي لا حد على الصبي الواطئ زنا أو ما وطئه
في حد بشرطه ولو وطئ وهو صبي ثم بلغ واستدام الوطء لاحد وان قلنا استدامة الوطء وطء على قول
لشبهة بابتدائه قبل التكليف بخلاف ما لو ظن أنه صبي فوطئ فبان بالغائه يحد ولا عبرة بظنه البين

في نحو حضي وصوم) كنفس
واحرام لأن التحريم لما روى
(و) وطئها (في دبر) وطء
(امته) المزوجة أو الممتدة
أو المحرم) بنسب أو رضاع
كاحت منها أو امه من الرضاع
أو مصاهرة كوضوا إليه
أو ابنه لشبهة الملك الماخوذة
من غير ادراك الخد بالشبهات
ورواه الترمذي وصححه
الحاكم وصححه اسنادوه وظاهر
كلامهم أن الوطء أمته المحرم
في دبرها لا يوجب الحد لكن
قال ابن المقرئ أنه يوجب
كأنه ابن الرفعة عن البحر
المحيط وسكت عليه قال
الأذري وقد ينازع فيه
قلت الظاهر ما نقل ابن الرفعة
لأن الملقى يسقط الحد بالوطء
في قبلها شبهة الملك المباح في
الخلق وهو في الجملة يبيح دبراً
قط وأما الزوج والمملوكة
الأجنبية فسائر جسدما
مباح للوطء فاته شبهة في
الدبر والثنية كالحرم ولا
يترش بالمزوجة فإن
تحريمها لما روى في كافي
انتهى (ووطء بالكره أو
بتحلل عالم) كتحريم بالوطء
كذهب ابن حنيفة أو بلا
شهود كذهب مالك لشبهة
الاكراه والخلاف (أو) وطء
(لمتأزومة) لأن فرجها
غير مشتهى طبعاً بل ينفر
منه الطبع فلا يحتاج إلى
الزوجة عنه ولا بوطء صبي

أو مجنون أو حر أو لو معاهد إلا أنه غير ملزم للأحكام ولا بوطء جاهل بالتحريم أقرب عهد بالاسلام أو بعد

عن العلماء لجهلهم وحكم الحنثي حكمه في الفسل وتعبير يعلم أن أولي من قوله وشرطه التكليف إلا السكران وقولي طعنا وفي در من زيادتي
وتعبيري بحقيقة أو قدرها أولي من تعبيري بالذكري وقولي في نحو حيض وصوم اعلم (١٣١) من قوله في حيض وصوم واحرام

(والحد المحصن) رجلا كان
أو امرأة (رجم) حتى يموت
لأمره صلى الله عليه وسلم به
في أخبار مسلم وغيره نعم
لأرجم على الموطأ في دره
بل حده كحد البكر وأن
أحسن إذا تصور الأبلاج
في دره على وجه مباح حتى
يصير به محصنا والرجم
(عذر) أي طين مستحجر
(وحجارة معتدلة)
لأبصحات خفيفة لثلا
يطول تعذيبه ولا بصخرات
لثلا يذقه فيفوت التشكيل
المقصود قال الماوردي
والاختيار أن يكون ما يرى
به بل الكف وان يتوق
الوجه ولا يربط ولا يقيد
(ولو) كان الرجم (في
مرض وحروب) دفرطين
لان النفس مستوفاة به
(وسن حفر لأمراء) عند
رجمها إلى صدرها لم يثبت
زناها بأقرار) بأن ثبت
بينه وأمانا لثلا تشكف
بغلاف ما إذا ثبت بالأقرار
لتمكنها الحرب إن رجعت
وبغلاف الرجل لا يحفر له
وإن ثبت زناه بالينة وأما
ثبوت الحفر في قصة
الغامدية مع أنها كانت
مقرة فيان للجواز وذكر
حكم اللعان من زيادتي

خطؤه اه شورى (قوله وحكم الحنثي) حكمه في الفسل حيث لم يفسد حصول الأفلا اه زى وقوله غيث
الحز ذلك فيما إذا أوج وأوج فيه وقوله لا إلا بان أوج فيه فقط أو أوج فيه فقط اه شيخنا (قوله أولي من
قوله وشرطه التكليف) أي لان تعبيري يشمل غير ملتزم الأحكام وهو الحرفي لانه مكلف مع انه لا حد
عليه اه زى (قوله والحد المحصن الخ) الاحصان لغة المنع وورد للامان والاسلام والبلوغ والعقل وفسر بكل
منها قوله تعالى فإذا احصن فان اثنين فصاحشو الحربة كافي قوله تعالى فليعلن نصف ما على المحصنات من
الذئاب والتزويج كافي قوله تعالى والمحصنات من النساء المعقنة عن الزنا كما في قوله تعالى والذين يرمون
المحصنات والأصا في النكاح كافي قوله تعالى محصنين غير مسافحين وهو المراد هنا اه شرح مر (قائمة) من
الطف ما وقع ان سيدنا عمر بن مرون رواية الحديث يرى في الجاهلية فردة زنت فاجتمع عليها القرد
ورجموا حتى ماتت اه مدائني (قوله في فوات التشكيل الخ) في المصباح ونكل به ينكل من باب قتل نكل
قيصة بالضم أصابه بنار لقو نكل به بالتشديد الاسم النكاح اه (قوله وان يتوق في الوجه) عبارة شرح مر
والأولى ان لا يعده في خطاه ولا يدنو منه في قوله أي ايلاما يؤدي إلى سرعة التذفيف وإن يتوق في الوجه إذ
جميع البدن على للرجم تعرض عليه التوبة لأنها تامة مره ومع ذلك اذا تاب لا يسقط عنه الحد وتستر
عودته ومع جميع بدنه يؤمر بصلاته ودخل وقتها ونجيه وجوب بالشرب لا اكل ولصلاة ركعتين ندبا ويجوز
وبدفن في مقابر أو يعتد بقتله بالسيف لكن فوات الواجب انتهت (قوله ايضا وان يتوق في الوجه) أي دون
الرأس وكلامه كشيخة بقضى انه مستحب والمعتمد وجوب ذلك اه حل وفي عرش على مر انه
مندوب (قوله ولو في مرض وحر الخ) نعم يؤخر لوضع المحل واللفظ كما في الجراح ولزوال
جنون طرأ بعد الأقرار اه شرح مر وقوله لوضع المحل أي فلو أقيم عليه الحد حرم واعتد به ولا شيء في
المحل لانه لم يتحقق حياته وهو انما يضمن بالفرقة اذا انفصل في حياة أمه وأموالها اذا مات لعدم ميراثه
في بنى ضمانه لانه يقتل امه اتلف ما هو غذاء له اخذ أمه أو فاقه في شاة فوات ولها اه عرش عليه (قوله
وسن حفر لأمراء) ينبغي الحاق الأمرد الجليل بالمرأة اه حل وانما جعلت عقوبة الزنا بما ذكر ولم
تجعل بقطع آلة الزنا كما جعلت عقوبة السرقة بقطع التها ومر اليد والرجل لانه يؤدي إلى قطع
النسل ولان آلة السرقة يعم السارق والسارقة وقطع الذكري يخص الرجل دون المرأة وأيضا
الذكر أو الفرج لأن في الولد لصاحبها نظير ما غابا وأيضا قطع اليد الغالب عليه السلام موقوف الفرج
الغالب فيه عندما فيؤدي إلى ان يفوت زواج البكر اه شورى (قوله لا يحفر له) ظاهر كلامه
امتناع الحفر لكنه جرى في شرح مسلم على التخيير اه شرح مر وان حفر (قوله في قصة
الغامدية) قال الخطيب في مبهاتة اسمها سبعة وقيل أربعة اه عرش (قوله والمحصن) أي الذي رجم
بغلاف الذي يحذقه في شرط اسلامه كما ذكر في اللعان اه شيخنا (قوله مكلف) لا رد على اعتبار
التكليف حصول الاحصان مع تعبيره أي الحشفة حالة التورم لان التكليف موجود حيث يتد بالقرع وان لم
يكن التام مكلفا بالفعل لرجوعه إليه بادي تنبيه اه شرح مر (قوله مكلف) أي وان طرأ تكليفه أثناء الوطء
فاستداه نعم ولو أوجظا ناه غير بالغ فيان بالغ وجب الحد في أصح الوجهين اه شرح مر (وقيل) لا معنى
لاشتراط التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الحد ويرد بان له معنى هو ان حذقه يومه ان
لاشتراطه لوجوب الحد لا لتسميته محصنا فينكر به انما شرط فيها مع (قوله وطى أو وطئت) أي ولو
مكرها على الوطء ولو اسلم الذي قبل استيفاء الحد لم يسقط وكذا لو استرق بعد قطعه العبدوا الحاقه بدار
الحرب ولو كان الحد رجما اه حل (قوله بقل) متعلق بالعاملين قبله بالام مستعملة في التعدية بالنسبة للاول

(والمحصن مكلف) ومثله السكران (حر ولو كافرا وطى أو وطئت) بذكر أصلي عامل (بقيل في نكاح صحيح ولو) في عدة شبهة أو حيض
أو نحوه او (بناقص) كان وطى كامل بتكليف وحرية ناهضة أو عكسه فالكامل محسن نظرا إلى حاله وانما اعتبر الوطى في نكاح صحيح لان بقضى
الوطى والموطوءة شهرته فحقه ان يتمتع عن الحرام واعتبر وقوعه حال السكال لانه مختص باكل الجهات وهو النكاح الصحيح

فاختبر حصوله من كامل حتى لا يرجع من وطى هو ناقص فمحمذى وهو كامل ويرجم من كان كاملا في الحالين وإن تخلفها نقص كجنون ورق
فالعبرة بالكال في الحالين وبما تقرر علم أنه لا إحصان (١٣٢) يوط في ملك بين ولا يوطه شبه أو نكاح فاسد كما في التحليل وأنه لا إحصان

وفي الظرفية بالنسبة للثاني اه شيخنا وهذا غير ظاهر لأن الشارح قد المرتق بقوله بذلك الوالاه فيه التعدية
فالأولى أن تكون الباء في المتن للظرفية بالنسبة لكل من العاملين أى وطى في قبل أو وطئت في قبل ويكون
محترز الظرفية بالنسبة للعاملين مالموطى أو وطئت في در وما جعلها التعدية بالنسبة للاول فلا يظهر له
كثير فائدة إذ لا مفهوم له حيث نذا لوطه لا يكون إلا بالقبل إذ لا بد لابقع الوطه به تامل (قوله ما تامله جلد)
سمى جلد الوصوله للجلده شرحه (فرع) لو زنى بك ولم يحد ثم زنى وهو عصفن وهل يحد ثم يرجم أو
يرجم فقط لا راجع أنه يحد ثم يرجم ويسقط عنه التعريب اه شرح الروض ويتعدد الدخ بحداد يضاعه كل
مرة بخلاف ما إذا لم يقع إلا بعد المرة الأخيرة فإنه يتدخل فيكون جدوا أحده عن زنا متعدد اهر ماوى والمرة
في قدر الحد بوقت الوجوب حتى لو زنا وهو حرم ثم قد حذماته وكذا الزنى وهو رقيق ثم عتق قد حذمسين
لأما تامله زى وسياق للشارح التنبيه على هذا في حد القذف حيث قال هناك والتظفر في الحرية والرق إلى حالة
القذف الخ فليتذكر معنا واحدا عليه ما يأتي ليكون أيد تامل (قوله وتغريب عام) ظاهره وإن كان له
أبو أن ينقضي عليها وزوجة أو اولاد صفار أو كبار محتاجون وهو ظاهر ويوجه بان النفقة المستقبلية غير
واجبة في ابتداء التعريب لا نفقة عليه وبعده هو عاجز اه عر ش على مر ومحل وجوب التعريب إن كان
الطريق وللمقصد أما كالتقصه كلامه في نظاره وأن لا يكون بالبدل طاعون لحرمة دخوله كما هو ظاهر اه
شرح مر وقوله لحرمة دخوله ومثله الخروج أى حيث كان واقفا نوعه اه عر ش عليه ومثله المغرب
مدة تغريبه على نفسه إن كان حرا وعلى سيده إن كان رقيا وإن زادت على مؤنة الحضرة اه وفي العباب ثم
إن غربه أى الرقيق سيده فاجرة تغريبه عليه وإن غربه الامام في بيت المال اه عر ش على مر (قوله ايضا
وتغريب عام) أى سنة ملالية وأثر التعبير به لانهما السنة قد تطلق على الجذب وعبر بالتغريب ليغيبه
اعتبار فصل الحاكم فيه فلو غرّب نفسه لم يعتد به لا تنفعا التكنيل وابتداء العام من أول السفر ويصدق يمينه
في مضى عام عليه حيث لا يثبت ويحلف ندب إلى انهم لبناء حقه تعالى على المساعة وتغريب المعتدة واخذته
تغريب المدين امام استاجر العين فلا وجه عدم تغريبه أى إلى اتمامه الاجارة إن تعدد عمله في الغربة كما
لا يجعس أن تعد ذلك في الحبس ويوجه تغريب المدين وإن كان الدين حالا بأنه أن كان له مال قضى منه والا
لم تعد اقامته عند الدائن فلم يمنع حقه توجه التعريب اليه اه شرح مر وقوله امام استاجر العين الخ ظاهره
وأن وقت الاجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم محبتها حيث وجوب تغريبه قبل عقد الاجارة اه عر
عاه (قوله لمسافة قصر) وليس له أن يستصحب اهله وعشيرته لكن لو خرجوا بانفسهم لم يمنموا وكتب
ايضا لكن له أن يستصحب سرية أو زوجة وظاهر كلامهم وإن لم يمسح العنت ولم تندفع حاجته إلا بأكثر
من واحدة فالظاهر ان له أن يزيد اهل (قوله لان المقصود إجماعه) في المختار والوحدة الحلوة والمهم
وقد اوحشه فاستوحش واورش المنزل اقفر وذهب عنه الناس اه (قوله ويجب تأخير المجلد لخر الخ)
استثنى الماوردى والرويانى من يلد لا ينفك حره او يرده فلا يؤخر ولا ينقل لمدته لتأخير الحد والمشفقة
اه شرح مر (قوله بمشكال) المشكال بكسر العين وقصحا ويقال عثكل بضم العين واثكال بابدالهما مع
ضم الهززة وكسر هالو لا يطلق الا على شراخ النخل مادام مرطبا فإذا يبس فهو عرجون اه شرح الروض
(قوله وفارق الايمان) عبارته هناك تناو شراحو لا يعزب عنه ما تسو ط او خشية قصره بضربة بمائة مشدودة
من السياط في الأولى أو من الخشب في الثانية أو ضربه بضربة في الثانية بمشكال عليه مائة غصن برؤا شك في
اصابة الكل عملا بالظاهر وهو اصابة الكل وخالف نظيره في حد الزنا لان المتعرب فيه الايام بالكل ولم يتحقق

لصبي ويجنون ومن بهرق
لانه صفة كمال فلا يحصل
الامن كامل وأنه لا يعتبر
الوطء في حال عصمة حتى
لو وطى وهو حربي ثم
زنى بعد أن عتقت له ذمة
رجم وقول أو وطئت من
زيادتي (و) الحد (بكر
حر) من مكلف ولو ذم
ومثله السكران رجلا كان
أو امرأة (مائة جلد
وتغريب عام) ولا لآية
الزانية والزاني مع أخبار
الصحيحين وغيرهما المزيد
فيها التعريب على الآية
(لمسافة قصر) لان المقصود
إجماعه بالبعد عن الاهل
والوطن (فاكثر) أن رآه
الامام لان عمر غرب إلى
الثام وعثمان إلى مصر
وعليا إلى البصرة فلا يكتفى
تغريبه إلى مادون مسافة
القصر اذ لا يتم الإجماع
المذكور به لان الأخبار
تتو اصل حيث لا ترتيب
يتم بين المجلد لكن تأخيره
عن المجلد أول (ويجب
تأخير المجلد لخر وبرد
مفرطين) إلى اعتدال الوقت
(ومرض ان رجى برؤه
والاجلد بمشكال) بكسر
العين اشير من قصحا
وبالمثلثة أى عرجون

(عليه مائة غصن ونحوه) كطراف ثياب (مرة فإن كان) عليه (خمسون غصنا فترتين) مجلد
به (مع مس الاغصان له أو انكباس) لبعضها على بعض لئلا يعض الالم فان اتنى ذلك أو شك فيه لم يسقط الحد وفارق الايمان
حيث لا يشترط فيها ما بأنها مبنية على العرف والضرب غير المولم يسمى ضربا بالحدود مبنية على الزجر وهو لا يحصل إلا بالايام

(فان برأ) بفتح الراء وكسر هاء مضرب بذلك (أجزأه) الضرب بهو قول ونحوه من زياد في الصيال ان الامام لو جلد في حر وبرد
مفرطين ومرض رجي برؤه لاضيان عليه وان وجب تأخير الجلد عنها لانه تلف برأجب أقيم عليه وفارق ما لو ختن الامام أنف فيها فأت بان
الجلد ثبت أصلاً وقد ابلتص والختان قد ابلتص بالاجتهاد وما ذكره من وجوب التأخير هو الذهب في الروضة وكلام الاصل يقتضي انه سنة
وبه جزم في الوجيز (وتعين الجهة للامام) فلو عين له جهته لم يعدل الى غير هالائه للاتق (١٣٣) بالزجر (ويغرب غريب من بلد زناه لا

لبده ولا لدون المسافة
منه) أي من بلده (و) يغرب
(مسافر لغير مقصده)
ويؤخر تغريب غير
المستوطن حتى يتوطن
وقولي والدون الى آخره
من زيادتي (فان عاد)
المغرب (لحله) الاصل أو
الذي غريب منه (أو لدون
المسافة منه جدد) التغريب
معاملة له بنقض قصده
وقولي وأولدون المسافة منه
من زيادتي (فزع) زنى
فما غريب الغريب الى غيره
قال ابن كعب والماوردي
وغیرهما يدخل فيه بقية
العالم الاول (ولا تغرب)
امراً الا بنحو محرم (كزوج
وبامن (ولو باجرة) لانها
تأمن به الوأجب كاجرة الجلاد
ولا تأمن مؤن سترها فان
لم يكن لها مال فلي بيت المال
(فان امتنع) من الخروج
معهما باجرة (لم يجبر) كافي
الحج ولان في اجباره
تغذيب من لم يذنب وقولي
بنحو محرم أعم من قوله مع
زوج أو محرم (و) الحد

وهنا الاسم وقد وجد انتبت (قوله فان برأ) (أجزأه) وفارق معضو باسج ثم شق بان الحدود مبنية على الدرة
وقياسه انه لو برأ في أناء ذلك كل حد الاصحاء واعتد ما مضى أو قبله حدك لا يصح قطعاً اه شرح حر (قوله)
والختان قد ابلتص بالاجتهاد (أي فاذا فعله في شدة الحر أو البرد ضمنه من النصف لا الجميع على الاصح كذا
في شرح البهجة للشارح أي لان أصل الختان واجب والهلاك حصل من مستحق وغيره اه سرل (قوله)
وتعين الجهة للامام) فلو عين له بلدة كان مفارقاً عنها بعد وصوله اليها والذهاب اليها بعد منها في تلك الجهة أو
ساويها فعمل انه لا يجبر في المحل الذي يغرب اليه نعم برأ قبلاً ليرجع الى بلده وأولدون مسافة القصر منها اه
حل (قوله فلو عين له جهته لم يعدل الى غيرها) وتزومه الاقامة فيها غريب اليه ليكون له كالحبس ولما استصحب
أمة يسرى بها دون اهله وعشيرته فهو قضية كلامهما عدم تمكنه من حمل مال زائد على نفقته وهو متجه خلافاً
لما ورد في الروايات ولا يقيد الا ان خيف من رجوعه ولم تقدر فيه المراقبة وتعرضه لفساده النساء مثلاً
واخذته بعض المتأخرين ان كل من تعرض لفساد النساء والفلبان أي ولم ينجز الا يجسه حبس قالوهي
مسئلة قبيصة اه شرح حر (قوله ويؤخر تغريب غير المستوطن الخ) عبارة شرح حر ويغرب غريب له
وطن الختم قال اما غريب لا وطن له كان زنا من هاجر لدار ناعقب وصولها فيمحل حتى يتوطن علام يغرب
منه وفارق تغريب مسافر زنى لغير مقصده وان فات الحالج مثلاً لان القصد تنكيه وإحماشه ولا يترد دون ذلك
بان هذا له وطن قالوا يحاش حاصل يصد عنه وذلك لا وطن فاستوت الاما كملها بالنسبة اليه فعين امها لها
ليألف ثم يغرب لثم الا يحاش واحتال عدم وطنه بلداً فؤدى الى سقوط الحد بعيد جداً فلا يلتفت اليه
كاحتال الموت ونحوه وما وقع لابن الرافعة البلقيني هنا ما يخالف ذلك سديد انتبت (قوله او الذي غريب
منه) يقتضي ان قوله والدون المسافة منه أي من بلده أي والدون المسافة من بلد الزنا فيعتبر ان يعد عن كل
من بلده الاصل وبلد الزنا مسافة القصر امشيتنا (قوله جدد التغريب) ولا يضمن التغريب للبلد الذي غريب
اليه اه سرل (قوله ويدخل فيه بقية العالم الاول) عبارة في شرح الروض وتدخل البقية أي بقية مدة
الاول في مدة الثاني لتجانس الحديث اه (قوله ولا تغرب امرأة الخ) ومثلاً الامر داجيل الذي يخشى عليه
القتلة حل (قوله الا بنحو محرم كزوج) أي ان كانت أمة أو حرة وكان قبل الدخول أو طراً التزويج
بعد الزنا فلاقال ان لها زوج حصنة اه رشيدى (قوله ولا تأمنها بما الواجب) أي حيث لم توجد في
بيت المال كايؤخذ من قوله كاجرة الجلاد فقد تقدم ان اجرة الجلاد في بيت المال ثم على المجلود المورس اه
حل (قوله فان امتنع لم يجبر) أي بل يؤخر تغريبها اه حل ثم لو اراد الزوج السفر معها او خلفها ليمتنع بها
لم يمنع من ذلك وعليه الثقة حيث بخلاف ما لو سافر لغيره وأمر آخر وانفقت صاحبته لم يمنع من غير
قصد ولا تمتنع ولا منافاة بين هذه وبين ما بالهش ايضاً لان تلك في ال قصد صاحبته بخلاف هذه والتي بالهش
نصها قوله لم يجبر أي ممن اسافرت لاصح لم تستحق نفقة ولا كسوة ولا غير هامة غيبها وان سافر معها ولو
باجرة استمرت النفقة وغيره ولو لم يمتنع بها في المدة المذكورة عث على حر (قوله نصف حد حر) أي دائماً
فلا يرجع اصلاً لعدم احصائه (قوله في عقوبات الجرائم) أي المعاصي (قوله حكمه حكمه) هذا هو الذي اشار

(لغير حر) ولو مبعضاً فهو أعم من تغييره بالعبد (نصف) حد (حر) فيجلد خمسين ويغرب عام لقوله تعالى فليبين نصف ما على
نحسات من العذاب ولا ياتي بضرر السيد في عقوبات الجرائم بل الى انه يقتل برده ثم يحرقه فان تضرر السيد نعم قال البلقيني لا حد على الرقيق
لكافر لانهم يلزمون الاحكام بالنامة إذ لا جرم عليه فهو كالمعاهد والمعهود لا يحرق بعبه الزركشي وهو مردود لقول الاصحاب للكافر ان يحرقه
الكافر ولان الرقيق تابع لسيدته حكمه بخلاف المعاهد ولا يلزم من عدم التزام الجزية بقدم الحد كافي المرأة الذمية وتظاهر ان ماسر

اليه بقوله على ملزم لاحكام ولو حكاها حل (قوله من اعتبار مسافة القصر) اي بنهاها فلا تنصف
 كالحذ وقوله ياتي هنائي فيقال ويفرب غير الحر مسافة قصر فاكتر ويجب تأخير جلده لحر وبرد
 مفرطين ومرض ان رجي برؤه والاجلد بشكل وهكذا إلى قوله فان استمع لم يجبر لجميع هذا
 باق هنا تامل (قوله باقرار حقيق) إنما يقيد به لان الاقرار المحكي وهو العين المردودة لاتاتي
 هنا لانها فرع صماح الدعوى وتوجه العين على المدعى عليه والزنا لاتسمع الدعوى به لانها ليست ملازمة
 إذ لا يستحق المدعى به شيئا يطالب به في الحال ولا يصح دعواه حسية لمسايق في الشهادات ان
 دعوى الحسبة لاتسمع في حدود الله تعالى ثم رايت في شرح مر مانصه وخرج بالحقيق العين المردودة
 بعد نكول الخصم فلا يثبت بها زنا نعم يسقط حد القاذف اه وبعبارة سم قوله باقراره حقيق احترزه
 عن الاقرار المحكي كالوطلب القاذف يمينه انه مازني فرد عليه العين خلف فانه يسقط عنه حد القذف
 ولا يثبت الزنا فلا يجد المقدوف انتهت وبهذا تعلم ان العين المردودة هنا ليست كالينتولا كالالاقرار
 اه (قوله ولو مرة) اشار بذلك إلى خلاف ابى حنيفة واحمد حيث اشترطا ان يكون الاقرار اربعا
 لحديث ماعز واجابنا ثمتنا بانه صلى الله عليه وسلم إنما كرهه على ماعز في خبره لانه شك في عقله ولهذا
 قال ابى جنون ولم يكرهه في خبر الناعمية اه خطيب (قوله واغد يا انيس) من الغدو وهو الذهاب
 اه ع وشو عبارة ته على مر نصها قوله اغديا انيس هو انيس بن الضحاك الأسلي معدود في الشاميين وقال ابن
 عبد البر هو انيس بن ابي مرثدو الاول هو الاصم المشهور وهو اسلي والمرأة ايضا اسلية قال الحافظ انيس
 هو ان الضحاك الأسلي قتل ابن الاثير عن الاكرين ووه من قال انه انيس بن ابي مرثد فانه غثوى
 وكذا قول ابن التثني كان الخطاب في ذلك لانس بن مالك لكنه صفراه من مختصر شرح مسلم الامام
 النووي للطيب بن عفيف الدين الشيرازي بحمرة التي انتهت وفي الصباح غدا غدو من باب قعد ذهب
 غدوة بالضم وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس وجمعا غدى مثل مديدة ومدى هذا اسمهم كثر حتى
 استعمل في الذهاب والاطلاق اي وقت كان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اغديا انيس اي انطلق اه
 (قوله) ويعتبر كون الاقرار مفصلا كان يقول ادخلت حشيتي في فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد ان
 يذكر الاحصان او عدمه كافي الباب اه حل وبعبارة شرح مر ويشب الزنا بينة فصلت بذكر المزي
 بها وكيفية الادخال ومكانه وزمانه كاشد انه ادخل حشفته او قدرها في فرج فلانة بمحل كذا
 وقت كذا على سبيل الزنا والاوجه وجوب التفصيل مطلقا ولومن عالم موافق خلافا للركشي
 حيث اكتفى بزنا يوجب الحد لانه قدرى مالا اراه الحاكم من اهمال بعض الشروط او بعض
 كفيته وقد ينسب بعضها وسياق في الشهادات انها اربع لقوله تعالى فاستشهدوا عشرين اربعة منكم
 وما ذهب اليه جمع من انه لو شهد اربعة بزناه باربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على انه رآه يزي
 بواحدة منهم حد لانه استفيد من مجموع الشهادات الأربع ثبوت زناه باربعة قد تنازع فيه بان كلاشيد
 به الآخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه قاذف أو اقرار مفصل نظير ماقرر في الشهادة
 به انتهت (قوله ثم رجع) اي قبل الشروع في الحد او بعده بنحور رجعت او كذبت او ما زنت وان
 قال بعده كذبت في رجوعي او كنت فاختذت فظنته زنا وان شهد حاله بكذبه فيما يظهر وافهم قوله يسقط
 اي عنه بقاء الاقرار بالنسبة لغيره كحد قاذفه فلا يجب رجوعه بل يتصح حكم اقراره فيه من عدم حده
 لثبوت عدم احصائه اه شرح مر وعلى قاته بحد رجوعه الدية لا القود لا خلافا للعلماء في سقوط الحد
 بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاط مهر من قال زنت بها مكره لانه حتى أدى اه زى (قوله سقط)
 عنه الحد اي جميعه او ما بقي من اذ رجع في اثنائه وان شهد حاله بكذبه بالرجوع مندوب بل والسر على نفسه
 ابتداء مطلقا ويندب للشاهد عدم الشهادة وما قيل انه يندب له ان يأتي الامام ويطلب اقامة الحد على
 نفسه كافي في الشهادات حمله شيئا على حق الادى فانه يجب تسليم نفسه له بعد الاقرار (فرع)

ثم من اعتبار مسافة القصر
 وتأخير الجلد للمرامع ما
 ذكره معياني هنا (ويثبت)
 الزنا باقرار حقيق (ولو)
 مرة) لانه صلى الله عليه وسلم
 رجم ماعزا والناعمية
 باقرارهما رواء مسلم
 وروى هو البخاري خبر
 واغديا انيس إلى امرأة هذا
 فان اعترفت فارجمها علق
 الرجم على مجرد الاعتراف
 وإنما كرهه على ماعز في خبره
 لانه شك في عقله ولهذا قال
 أبك جنون ويعتبر كون
 الاقرار مفصلا كالشهادة
 (أو بينة) لا آية واللاق
 يأتين الفاحشة من نسائك
 وكذا بلعان الزوج في حق
 المرأة أن تلعن كاسر فلا
 يثبت بعلم القاضي فلا
 يستوفيه بعله اما السيد
 فيستوفيه من رقيقه بعله
 لمصلحة تأديبه (ولو أقر)
 بالزنا (ثم رجع) عن ذلك
 (سقط) الحد لانه صلى الله
 عليه وسلم عرض لماعز
 بالرجوع قوله لعلك قبلت
 لعلك لمست أبك جنون
 (لان اهرب أو قال
 لا تخدوني) فلا يسقط وجود
 مثبته مع عدم تصريحه
 برجوعه

لكن يكف عنه في الحال فان رجوعه فلا يسقط بالرجوع كالإسقاط هو لا التائب بالانقرار بالتوبة (١٣٥) (ولو شهد أربعة) من الرجال الحد التائب بالينة فلا يسقط بالرجوع

(بزناها وأربع) من النسوة أو رجلان أو رجل وامرأتان (بأنها عذراء) بمجمعة أى بكر سميت عذراء لتعذروطنها وصوبته (فلاحد) عليها للشبهة لأن الظاهر من حال العذراء انها متوطأ ولا على قاذفها القيام بالينة بزناها لاحتمال أن العذرة زالت ثم عادت ترك المبالغة في الانقضاض ولا على الشهود لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شيد وقول فلا حد أعم من قوله لم تحدهى ولا قاذفها وظاهر انها كانت غوراء بحيث يمكن تقييد الحشفة مع بقاء البكارة حدث كما قاله البلقيني (ويستوفيه) أى الحد (الامام) ولو بنائه (من حر) لماسر (ومكاتب) كالحرة لاستقلاله (وبعض) لجزءه لحره اذا لا ولاية للسيد عليه والحد الموقوف كله أو بعضه وعبد بيت المال (وسن حضوره) أى الامام ولو بنائه استيفاء الحد سواء أثبت الزنا بالانقرار أم بالينة ولا يجب لانه صلى الله عليه وسلم أمر برجم ماعز

بقيل الرجوع في غير الزمان من حقوق الله كالشرب والسرقة من حيث سقوط الحد والقطع ولا يقبل الرجوع عن الانقرار بالبلوغ والاحسان واعلنا بقسوط الحد عنه وباقامة عليه لا يعود محصنا ابدا فلوقدنه شخص لم يحدا وقطعه لم يقصص من قبل عليه البقرة (تنبه) لو اقر واقامت عليه بينة عمل بمقتضاها وان تاخرت لانها اقوى في حقوق الله تعالى ولو حكم كما كيدهم فان استدحكها للينة امتنع الرجوع والا فلا الرجوع اهـ قل على المحل (قوله لكن يكف عنه) أى وجوب اهـ حل (قوله والاحد) فلو هرب أو قال لا تعدوني اتبع ولا يترك ثلاثا يؤدى إلى التسلسل وضياح الحد كما بحثه الاذرى اهـ حل (قوله في قصة ماعز) أى لانه قال ردوني إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يفعلوا اهـ حل (قوله فلا يسقط بالرجوع) أى ويسقط بغيره كعوى زوجته أو تلك الأمه أو غن كونها حليته أو نحو ذلك اهـ شرح مر ولو شهدوا على اقراره بالزنا فان اقررت فلا يقبل لان فيه تكذبا للشهود بخلاف ما لو كذب نفسه فانه يقبل ويكون رجوعا سواء اكان ذلك بعد الحكم أو قبله اهـ عـ ش عليه (قوله ولو شهد أربعة الخ) لما فرغ من مسقط الانقرار شرع في مسقط البينة اهـ عميرة وقوله من الرجال الخ وعلم كون الشهود في الاول الرجال وفي الثاني النسوة من اثبات للثام في الاول وحذف في الثاني على القاعدة التحوية اهـ زىادى وفيه نظر لانهم صرحوا بان محل رعاية هذه القاعدة اذا كان المحدث مذكورا اما اذا كان محدثا فكانها فيجوز الامر ان نأمل لكن في الشورى ما نصه قوله اربعة الفصح عند الحذف للعدو واستعمال التاء مع المذكور وحذفها مع المؤنث ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ثم اتبعه ستان من شوال اهـ (قوله بأنها عذراء) أى اورقاء أو فزاه أى وليست غوراء يمكن تقييد الحشفة فيها اهـ حل (قوله ولا على قاذفها) أى ولا على الزانى ايضا اهـ شرح مر (قوله ترك المبالغة في الانقضاض) أى وأمكن ذلك والاختلاف فيها وسكتوا عن حد الشهود والاطمى وينبى عدم حدم اهـ حل (قوله حدث كما قاله البلقيني) سكت عن حد القاذف والشهود وينبى عدمه اهـ حل (قوله ويستوفيه الامام الخ) أى لان الاستيفاء من وليغته قال الشيخ عز الدين وإنا لم نفوض لا وليا المزي بها كاقصاص لانهم قد يتركون ذلك خوفا من العار ولو جاده واحد من الآحاد ضمن الحرية تعتبر وقت الوجوب اهـ سم (قوله ايضا ويستوفيه الامام) أى ويشترط عدم قصد لهصارف اهـ شرح مر فلو قصده ثم ولا ضمان لاهداره بثبوت زناه ان كان محصنا بخلاف البكر فان حده باق ومافعله الامام لا يعتد به فيعيد وينبى ان يمهله حتى يبرأ من اثر الاول وينبى أنه لو مات بمقابلة به الامام ضمنه لانه لم يمت من حد اهـ عـ ش على مر (قوله ومكاتب) أى كتابة صحيفة قرآن مخرج نفسه الموصى باعتاقه اذا زنى بعد موت الموصى وقبل اعتاقه وهو يخرج من الثلث اهـ حل (قوله ولم يحضره) فيه أنه حضر بنائه وهو أنيس اهـ حل (قوله قالوا وحضور جمع الخ) تبرأ منه لان الستر مطلوب لما ورد ان الله يستريح عباده السنين وايضا خصصه الشارع بقوله والظاهر الخ وبعبارة اخرى وجه التبرى ما اشار اليه بقوله والظاهر ان محله الخ وقوله والظاهر يشير بانه لم يعلم عليه اهـ شيئا (قوله وحضور جمع الخ) عبارة شرح مر وتند بحضور الجميع والشهود مطلقا هو مقتضى اطلاقهم لكن بحث بعضهم ان حضور البينة كاف عن حضور غيرهم وهو ظاهر ان اريد اصل السنة لا كالمها ويندب للينة البداة بالرجم فان ثبت بالانقرار بدا الامام انتهت (قوله ولم تحضر) أى البينة اما اذا حضرت اكتفى بها قال مر في شرحه محل ذلك في اصل السنة لا كالمها اهـ عـ ش (قوله ويحد الرقيق الخ) أى سواء في ذلك حد الزنا والقذف والشرب وكذا قطعه في السرقة والحرابة عميرة (قوله غير المكاتب الخ) أى كتابة صحيفة وان عجز نفسه اهـ حل (قوله او السيد)

والغامدة ولم يحضر (كالشهود) فيسن حضورهم قالوا وحضور جمع أغلبهم اربعة الظاهر ان محله اذا ثبت زناه بالانقرار أو بالينة ولم يحضر (ويحد الرقيق) غير المكاتب (الامام) لمعوم ولا يته (أو السيد) وهو أولى لانه أسر (ولو فاسقا) أو كافر أو رقيقه كافر (أو مكاتب) الخبر ان داود وغيره اقيموا الحد ودعى ماملكت ايمانكم

أى حيث علم قدر الحد وكيفية اه حل (قوله نعم المحجور عليه بنحو سفة الخ) استدراك على قول المترأو
السيد وقوله المحجور عليه نعمت لحذوف أى السيد المحجور عليه وعبارة شرح م وفي جواز إقامة الولي
من أب وجد ووصى وحا كوفى الحدوجان أصحها الجواز انتهت (قوله فان تنازعا فالامام) ويبحث ابن
عبد السلام انه لو كان بين السيد وبين قته عداوة ظاهرة لم يقمه عليه ويؤيده ما ران المجير لا يزوج حينئذ
مع عظم شفقة فالسيد أولى واستشكل الزكشى بأن له حده إذا قذفه قديران مجردا بالقذف قد لا يولد
عداوة ظاهرة اه شرح م (قوله أولى لاسم) أى من عموم الولاية (قوله وليسده تعزيره) قال في الرض
وإقامة حد القذف وسائر الحدود حتى القطع وقتل الردة وفي القصاص وجان اه قال في شرحه كلام
الاصل ظاهر في ترجيح الجواز اه وبه جزى في العباب اه سم (قوله وسما ع بينة بقوله الخ) أى كايقيم
العقوبة لا يسمع بينتها ثم قضية هذا سما ع البينة على شرب الخمر وحد القذف وقطع السرقة والخمارية وهو
محتمل اه برئى اه سم (قوله إن كان أهلا لاسما عا) ضيف وكتب أيضا هذا مبنى على ان إقامة الحدود
من باب الولاية والصحيح أنها من باب الاصلاح فلم يكتب والكافر والفاسق والمرأة سماع مذكر حيث
علم صفات الشهود اه حل

(كتاب حد القذف)

من حد منع لمنه من الفاحشة أو من قدر لأن الله قدره فلا يجوز الزيادة عليه اه شرح م وقوله فلا يجوز
الزيادة عليه مفهوما جواز النقص وهو ظاهر باذن المقدوف اه سم على حج اه ع ش عليه واخره عن الزنا
لانه دون مرتبة وقد روا الحد من حيث هو لغة نهاية الشيء أو طرفه وشرعا عقوبة مقدرة تجب على معصية
مخصوصة حق الله أو لادى أو لها كالشرب والقصاص والقذف فانهما والمغرب في حق لادى المضايقة
والقذف لغة الرى مطلقا وشرعا الرى بازنا في معرض التعبير لتخرج الشهادة به تفسير الشارح له بالرى
بازنا لا يناسب واحدا من التعريفين إلا ان يقال هو من التعريف بالاعم وسكت عنه هذا لكره في الامان
وهو من أكبر الكبائر ومن الكليات الحسن ومن السبع الموبقات وقاعله فاسق بنص القرآن والنساء
كالرجال بالاولى لانهم احرص على الزنا لتقصين نعم من قذف غيره في خلوة بحيث لا يسمعه إلا الله
والحفظه فليس بكبيرة موجبة للحد ولا يعاقب في الآخرة إلا لعقاب كذب لاضررفيه كما ر وكان حد
القاذف دون حد الزانى لانه اخف ودون حد المردة لكان المرتد من دفع الحد عن نفسه باسلامه وإعالم
تقطع أنه كالمسرفة حفظا للعبادات والمعاملات وإبقاء لاشرف نوع فضل به الانسان كالم قطع آلة
الزنى إبقاء للنسل اه قل على المحلى (قوله وتقدم بيان القذف في باب) أى تقدم بيان معناه لغة بانه مطلق
الرى وشرعا الرى بازنا في معرض التعبير أى في مقامه وتقدم تقسيمه إلى صريح وكناية والتبيل لكل بائنة
كثيره وتقدم كثير من احكامه كقوله هناك من قذف محصنا حد وغيره عزز انتهى (قوله واختيار) أى
لأن هذا وإن علم سابق في الزانى إلا أنه لم يذكره شرطا بل ذكر ما يعلم منه وهو أن يكون عال عن النسبة
والاكرام شبهة اه حل (قوله وهو حرى) أى القاذف حرى وقوله أو باذنه أى باذن الغير وهو
المقذوف وكذا قوله أو أصله وقوله كالأقتل به ظاهره رجوعه لجميع ما تقدم من قوله وهو حرى الخ
وهو مسلم في غير المسكر أما هو فتقدم أنه يقتضيه كالمسكره بكسر الراء اه وعبارة شرح م فلا يحد مكره
عليه فم القذف مع عدم التعبير وبه فارق قتله إذ قتل وجود الجناية منه حقيقة وكذا مكره لاحد عليه
ايضا وفارق مكره القاتل بانه لا يمكن اخذ به فيقتل بهادون لسانه فيقذف به اه (قوله أو مكره)
ويجب على المسكره على القذف التلظ به لداعية الاكرام لا لغرض آخر كالتمني اه شرح م وفي قسم
قوله أو مكره لو لم يعلم اكرامه وادعاه هل قبل أو لا وقبل ان وجدت قرينة لا يبعد الثالث فلا يرجع
اه (قوله كما لا يقتل به) يفيد أن مورث الولد مثله ان انحصر الارث فيه والا فغيره استيفاء

نعم المحجور عليه بنحو سفة
يقوم وليه ولو وصيا وقيا
مقامه (فان تنازعا) فيمن
يحداه (فالامام) أولى لاسم
(وليسده تعزيره) لحق
الله تعالى ولحق غيره كما
يؤده بلحق نفسه (وسما ع)
بينه بقوته أى بموجبها
يقيد زنته بقول (ان كان
أهلا) لاسما عا بأن كان
رجلا عدلا عالما بصفات
الشهود واحكام العقوبة
كتاب حد القذف
تقدم بيان القذف في باب
(شرطه) أى لحده (في
القاذف ما) سر (في الزانى)
من كونه ملتزما للاحكام
عالم بالتحریم وهذا أولى
مما صرح به (واختيار وعدم
اخذ) من المقدوف وهذا
من زنا ذنى (وعدم اصاله
فلا حد على من قذف غيره
وهو حرى أو صبي أو
مجنون أو جاهل بالتحریم
قرب صده بالاسلام أو
بعد عن العلماء أو مكره أو
بأذنه أو أصله كالأقتل به

(و) لكن (يعز من) من صبي ومجنون لهما نوع تميز للزجر والتأديب (وأصل) (لا يذامو التصريح بهذا من زياد) (وحده سر ثمانون) جندة لآية والذين برمون المحصنات فانها في الحر لوله فيها ولا تقبلوا هم شهادة أبدا اذ (١٣٧) غيره لا تقبل شهادته وإن لم

يقذف ولا يجمع الصحابة على ذلك (و) حد (غيره) بمن يرق ولو بمعضا فهو أعم من قوله والريق (أربعون على النصف) من الحر لا يجمع الصحابة عليه والنظر في الحرية والرق إلى حالة القذف لانها وقت الوجوب فلا تنخير بالانتقال من أحدها إلى الآخر فلو قذف وهو حر ثم استرق حدثا ثانيا أو وهو رقيق ثم عتق حد فحد أربعين ولو قذف غيره في خلوة لم يسمعه إلا الله والحفظة فليس بكبيرة موجبة للحد لخلوة عن مفسدة الاذام ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب من كذب كذبا لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام (و) شرط له (في المقدوف احسان وتقديم في) كتاب (اللعان) بقولي والمحصن مكلف حر مسلم عفيف عن زنا ووطء محرم مملوكة ودبر حليقة وتقدم شرحه ثم (ولو شهد بزا دون أربعة) من الرجال (أو) شهد به نساء أو عبيد أو أهل ذمة (هو أولى من تعبيره بكفرة) (حدوا) لانهم في غير الأولى ليسوا من اهل الشهادة وحدوا

الجميع كما يأتي لان حد القذف يورث كالعزير لكن غير موزع على مقدار الارث ولذلك لو مات المقدوف مر تدافوا ثم لولا الردة استغناؤه لانه للثني ولو عفا عن بعضه ولم يقطع منه شيء ولو عفا وارث على مال سقط حقها ولا يستحق شيئا من المال ولو عفا عن قاذفه لم يحد بقذفه بعده فراجع اه قل على الحلي (قوله) ولكن يعز من صبي ومجنون (ولو لم يتفق تعزير الصبي الميز على العنف حتى بلغ سقط قال الزركشي والقياس مثله في المجنون الذي له نوع تميز اذا افاق اه مر اه شوري (قوله) فليس بكبيرة موجبة للحد) أي لخلوة عن مفسدة الاذام أي فهو صغيرة لان القذف إنما يكون كبيرة اذا كان على وجه التعيير بان كان بحضرة الناس فحينئذ يكون النفي والتقييد والمقيد معا وبذلك قول الشارح ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب الخ اه شيخنا وعبارة الشوري قوله فليس بكبيرة موجبة الخ قضيته انه صغيرة وقياسه ان النية القلبية صغيرة ايضا اذا لم يحضر احد فلا يحرر انتهت (قوله) الاعقاب من كذب كذبا الخ قضيته انه لو كان صادقا فاقذف به لا يعاقب في الآخرة اصلا وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله) بقولي والمحصن مكلف الخ) نعم لا يجب على الحاكم للبحث عن احسان المقدوف بل يقيم الحد على الظاهر الاحصان تليظا عليه لمصيانته بالقذف ولان البحث عنه يؤدي إلى اظهار الفاحشة المأمور بسترها بخلاف البحث عن عدالة الشهود فانه يجب عليه ليحكم بشهادتهم لا انتفاء المعنيين فيه كذا نقله الرافعي عن الاصحاب وهو المتسدد اه شرح مر (قوله) ولو شهد بزا دون أربعة الخ لا يقبل باعاديها من الاولين اذا تم البقاء التهمة كفا سقرد فتاب بخلاف نحو الكفر والعبد لظهور تقصصهم فلاتهمة اه شرح مر (قوله) دون أربعة) ظاهر اه دون فاعل شهد هو على مذهب الاخفش والكوفيين من أن دون ظرف يتصرف أما على مذهب سيبويه وجهور البصريين من انه لا يتصرف فافعال مقدرة معلوم من المقام ودون صفة له كما ذكر في ودومها ينسج بالملاقاة اه شوري وهذا المقدر ذكره حج ومر بقوله لما ولو شهد رجال مسلمون أربعة اه (قوله) وحدوا في الأولى من الوقوع الخ ولهم فيها تخليفه إنه لم يزل فان نكل وحلقوا لم يحدوا وكذا لو تم النصاب بالزوج لسكونه متهما في شهادته بزاها أي دفع عارها عنه اما لو شهدوا فاقض قذفه جزما ولا يحد شاهد جرح بزا دون انفراد لان ذلك فرض كفاية عليه ويندب اليهود الزنا فهل ما يقع في قلبهم كونه مصلحة من ستر أو شهادة وبوجه ان العرب في المصلحة بحال المشهود عليه لا الشاهد ولو قيل باعتبار حاله ايضا لم يحداه شرح مر وقوله فان نكل وحلقوا لم يحدوا أي ولا يحدوه ايضا وقوله وكذا لو تم النصاب بالزوج أي فحدوه وهم اه سم على حج وبشكل ذلك بما تقدم عن الباب من ان الأربعة إذا شهدوا لا يحد واحد منهم وان ردوا لتسقيم وغاية الامر ان الزوج ردت شهادته لعداوته ولو ردت شهادة الأربعة لم يحدوا فاي فرق بين كون الزوج واحدا من اليهود وبين غيره اللهم الا ان يقال كلام الباب مصور بما اذا كانت الأربعة من اهل الشهادة ظاهرا والزوج ليس من اهلها ظاهرا وقوله ولا يحد شاهد جرح بزا وذلك بان شهد في قضية قاذعي المشهود عليه انه زان واقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد بالزنا لما ذكره ولا على المشهود عليه لان غرضه الدفع عن نفسه لا التعيير اه ع ش عليه (قوله) لان التماس إنما يكون الخ) كذا وجهه الرافعي رحمه الله تعالى قيل وأحسن منه قول الحلي (عنايت التماس في الدماء والاموال دون الاعراض لانه لا يكاد يتحقق في الاعراض وذلك لانه اذا قيل له ما زان فقد نال من عرضه لان السامعين قد يرون انه علم منه شيئا فاذا قال له مثله المقدوف لم يقع موقعا لخر وجهه مخرج المجازاة فلم يزل من عرضه مثل ما نال الاول اه عميرة اه سم (قوله) والحدان لا يتفقان في الصفة) ظاهر العبارة ان حد القوي البدن يكون اشد ايلاما من حد

(١٨ - جل منج - خامس) في الأولى من الوقوع في اعراض الناس بصورة الشهادة وخرج بالزنا الشهادة بالاقرار به فلا حد لانها لا تسمى قذفا (ولو تمها قال بقاصا) لان التماس إنما يكون عند انفاق الجنس والصفوة الحدان لا يتفقان في الصفة لا اختلاف القاذف

ضعيفه فتختلف صورة الضرب وهذا لا يصح بل المراد أن تأثير الحدوه الذي يختلف في الحقيقة الذي يختلف هو الثالث فان تعيق بالحد أكثر من قوى البدن به وصوره ضربهما واحد وقوله عبارة شرح ولا خلاف تأثير الحدين باختلاف البدنين غالبا انتهت (قوله لم يكف) أي ويجب القصاص لومات الا ان يكون باذن القاذف هذا يحصل ما يفهم من الزركشي نقل عن الرافعي وغيره اه وعبارة التصحيح فان كان بالاذن فلا قصاص وكذا الادب في الاظهر اه عميرة اه سم وعبارة شرح مره فان مات به قبل المقذوف ما لم يكن باذن القاذف كما هو واضح وان لم تمت لم يجلد حتى يرأى من الم الاول اه (قوله ولو باذن) أي من الامام أو القاذف اه شرح مر (قوله لان اقامة الحد من منصب الامام) لكن لا يستوفى الا بطلب المستحق اه قل على المحل (قوله وكذا المقذوف باليد الخ) قضية التنبيه ان مستحق التعزير ليس له استيفاءه وان عجز عن دفعه لمحا كويوجه بان التعزير يختلف باختلاف الناس فليس له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المستحق ولو كان عارفا بذلك فلو جوزه له فعله لم يمتحوا وفي استيفائه عما كان يفعله القاضي لو دفعه له فاحفظه وقوله عن السلطان أي اومن يقوم مقامه من بعده بفعله ومنه الحكم السياسي في رضى الرب وان لم يكن له ولاية القضاء عرش على مر (قوله وبمفعوه) أي ولو على مال غير انه لا يثبت المال على القاذف اه شرح مر (قوله بقدر ماسبه) لعل المراد قدره عددا امثلا ما يأتي به الاول لقوله وانما يسببه الخ اه حل وقوله ما ليس كذا باو لا فذاق أي وان كان ما أتى به الاول كذا باو فذاق وقديقال في هذه لم يسببه بقدر ما ذكر حرراه حل وعبارة عرش على مر قوله بما ليس كذا باقتضيه انه لو وصفه بنحو شرب خمر جوا بالسببه لا يلزم ان كان صادقا فيه وقضية قوله لا يذاكدا أحد ينفك عن ذلك خلافة لاشارة بانما جاز ذلك القطع بصدقه وهو يدل على ان المراد بقوله بما ليس كذا با ما لا يأتي فيه الكذب بخلاف ما يحتمل الصدوق والكذب وان كان مطابقا لواقع عرش على مر (قوله فقد استوفى ظلامته) أي فاقم السب سقط بما حصل من سب الآخر في مقابلته فليس الاثم واحده اثم الاقدام (قوله ويرى الاول من حقه) ظاهره وان كان الذي أتى به الاول قد قاضيه فظهر ظاهر وفيه ان الاعراض لا يقع فيها انتاص الا ان يقال سومع في هذا لكثرة وقوعه اه حل (قوله والاثم) أي المذكور أي اثم الابتداء قال فيه للعهد الذكري لان الثاني غير الاول تأمل

(كتاب السرقة)

آخر ما عن القذف لانه لا يحدونه إذ الاعتناء بحفظ العرض أشد على المال وقاية له وسيأتي وشرع القطع فيها لحفظ المال لانه أحد الكليات المحسوسة ولذلك ذكرت آخرها وكان الحد فيها بقطع انتهائه الاصل لعدم تعطيل المنفعة عليهم من اصلها قل على المحل (قوله والسارق والسارقة) قدم السارقة على السارقة عكس آية الزنا حيث قدم فيها الزانية على الزاني لان السرقة تعقل بالقوة والرجل أقوى من المرأة الزانية يفعل بالشبهة والمرأة أشد شهوة (قوله اركانها أي السرقة الخ) لما ورد على هذه العبارة التناقض لزوم كون الشيء ركنًا لنفسه حاول الشارح اصلاحها بتفسير الضمير بالسرقة التي عرفت حيث قال أي السرقة الموجبة للقطع يعني والمأخوذ ركنها هو اللغو يوحى كافي شرح مر اخذ الشيء خفية أي سواء كان المأخوذ مالًا أو غيره وسواء اخذ من حرز مثله أو غير مو عبارة شرح مر واركان السرقة الموجبة للقطع سرقة في كذا وقع في عباراتهم وهو صحيح فالمراد بالسرقة الثانية مطلق الاخذ خفية وبالاولى الاخذ خفية من حرز مثله وحديثه تأمل في قوله فالسرقة اخذ مال الخ فان التبادر منه ما عرفت البني الشرعي فريد عليه انه تعرض لبيان الاركان اولًا فلا يحسن بعده التعرض للتعريف بل المناسب العكس ويرد عليه ايضا اممال التكلم على شرط احد الاركان وهو السرقة اللغوية وعادة انه اذا تكلم على شرط واحد الاركان تكلم على الكل قالوا لاني قال على بعده ليس مراده تعريف المعنى الشرعي بل مراده بيان شرط الركن الذي هو المعنى اللغوي فيكون كانه قال ويشترط في السرقة اللغوية التي هي

القوة والضعف غالبًا (ولو استقل مقذوف باستيفاء) للحد (لم يكف) ولو باذن لان اقامة الحد من منصب الامام نعم لسيد العبد القاذف له الاستيفاء منه وكذا المقذوف البعيد عن السلطان وقد قدر على الاستيفاء بنفسه من غير مجاوزة حد قوله الماوردى واعلم ان حد القذف يسقط باقامة البيعة بينا المقذوف وبارقره ومفعوه وباللعان في حق الزوجة (خاتمة) اذا سب شخص آخر فلا خير ان يسببه بقدر ماسبه ولا يجوز ما ليس كذا باو لا فذاقوا محيا احق يا ظالم اذ لا يكاد احد ينفك عن ذلك اذا تصر بسببه فقد استوفى ظلامته ويرى الاول من حقه وبقي عليه اثم الابتداء والاثم لحق الله تعالى (كتاب السرقة) بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسرهما والاصل في القطع بها قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وغيره مما يأتي (اركانها) أي السرقة الموجبة للقطع الآتي بيانه ثلاثة (سرقة) وسارق ومسروق فالسرقة اخذ مال خفية من حرز مثله هذا من زيادتي

فلا يقطع مختلس ومتب (وإحدى) لنحو ودية لخير ليس على المختلس والمنتب والخاص قطع صحبه الترمذي والاولان يأخذان المال عيانا ويعتمد الاول الحرب والثاني القوق والغلبة ويدفعان بالسلطان وغيره (١٣٩) بخلاف السارق لاخذ خفية فيشرع

قطعه جزرا (وشرطي
السارق ما) (مر في القاذف)
من كونه ملتزما للاحكام
علما بالتحريم مختارا من
غير اذن واصالة وهذا
أولى بما عر به (فلا يقطع
حربي ولو معاهد او لاصبي
ومجنون ومكره) وما ذون
له واصل (وإحدى)
بالتحريم قرب عهده
بالاسلام أو بعده عن
العلماء ويقطع مسلم وذمي
(و) شرط (في السروق)
كونه ربع دينار خالصا
أو قيمته أي مقوما به
مع وزنه ان كان ذهباً روي
مسلم خبر لا يقطع يد سارق
إلا في ربع دينار فصاعداً
والبخاري خبر يقطع اليد
في ربع دينار فصاعداً وخبر
قطع النبي صلى الله عليه وسلم
في مئة ثلاثة دراهم
وكانت مساوية لربع دينار
والدينار منقولة بترقيمة
ما يساويه حال السرقة سواء
أكان دراهم أم لا وخرج
بالخالص وما بعده منشوش
لم تبلغ قيمته ربع دينار
خالصاً فلا يقطع به ولو اتفق
يعتبر بالمضروب (فلا
قطع برع سنيكه او حليا
لا يساوي بهما مضروباً)
وان سواه غير مضروب

ركن للسرقة كون المأخوذ مالاً وكون الاخذ من حرز المثل وأما كونه خفية فليس زائداً على المعنى
لنحو ما علمت تأمل (قوله فلا يقطع مختلس) في المصباح خلست الشيء خلساً من باب ضرب باختلافه بسرعة
عن غفلة واختلسته كذلك (قوله ويعتمد الاول الحرب) وما قيل من ان تفسير المنتب يشمل قاطع
تفريق فلا بد من لفظ يخرج به رد بان القاطع شرطاً في ما كسباني فلم يشمله هذا الاطلاق اه شرح
(قوله بخلاف السارق) أي لا يمكن دفعه بالسلطان لاخذ المال خفية فهو لتبليغ المأخذ منه قوله بخلاف
الخ (قوله علماً بالتحريم) فلو علم بالتحريم وجعل القطع قطعاً في نظيره من شره اخراه طيلواي اه سم
قوله واصالة) أي وقرعة فلو عر بالعضية لكان أولى وإنما حمل على ما عر به لانه الذي تقدم في القاذف
اه ح و سياتي في المتن ما نصه وكونه لاشبهه فيه إلى قوله ولا بما لعضه اوسيد (قوله فلا يقطع حربي ولو
معاهداً) عبارة اصله من شرح م ر وفي معاهد مؤمن احوال احسبها ان شرط قطعه بسرعة قطع لا لزومه
الاحكام والاولان لم يشرط قطعه فلا يقطع لاختفاء الزامه قلت الاظهر عند الجمهور لا يقطع بسرعة قطع السلم
او غيره مطلقاً كما لا يخد باز واقفه اعلم ان هذا ينتم احكاماً فهو كالخربي نعم يطالب برده مائة او بدله جزماً
ولا يقطع ايضاً مسلم وذمي يسرقها ماله لاستحالة قطعها بما له دون قطعها بما لغيره انتهت وقوله او بدله
جزماً في هذا الصنيع اشعار بان الخربي لا يطالب بظواهره انه لو نفع اسرقة فلا ضمان عليه فان كان باقياً او امكن
زمنه من نزح فليأمل اه سم على حجب اه عرش عليه (قوله ومكره) ولا يقطع ايضاً مكره بكسر الراء المار من
عدم قطع المتسبب من ثم لو كان المكروه بالفتح غير مكره او انجمياً يعتمد الطاعة كان آلة للمكره فيقطع فقط
كالمرءه بالاكره اه شرح م ر وعبارة قسم قوله ومكره قال الزركشي وقد يفهم من اقتصار المصنف على
المكره ان غير المكروه وهو الجاهل يقطع وليس كذلك قال القاضي حسين هنا صلان احدهما المكروه
على القتل عليه القود والثاني المكروه على الزنا لانه عليه فالحقت به السرقة لان كل منهما حق لله تعالى انتهت
(قوله وما ذون له واصل) انظر وجه عدم ذكرهما في المتن مع بقية الخراجات بما مر في القاذف تأمل وقد
يقال ان عدم القطع فيها خاص بالاذن والاصل بخلاف غيرهما وان الماذون من الزنا ثم وهذا خاص
فليأمل اه شوبرى (قوله ربع دينار) وربع الدينار يبلغ الآن ثمانية وعشرين نصف فضة اه عرش على
مر (قوله او قيمته) فان تعرف قيمته بالدينار تقوم بالدينار ثم بالدينار فان لم يكن يحمل السرقة ذاتا
انقل لا قرب محل البها فيه ذلك كما هو قياس ظاهره ويقطع ربع دينار قرصة اه شرح م ر وقضية كلامهم
ان سنيكه الذهب تقوم بالدينار وان كان فيه تقوم بذهب بذهب خلافاً للداري في قوله تقوم بالدينار
تقوم بالدينار بالدينار اه شرح الروض (قوله أي مقوما به) أي يقينا بان يقطع المقومون بان
قيمه ذلك والا فلا يقطع وتعتبر مساواته الربع عند الاخراج من الحرز فلا قطع بما نقص عند الاخراج
وان زاد بعد بخلاف عكسه اه زى (قوله مع وزنه ان كان ذهباً) هذا واضع ان كان غير مضروب
فان كان مضروباً اعتبر الوزن فقط فلم ان غير المضروب من الذهب ليكن بلوغ قيمته مع نقص وزنه
والفضة تعتبر فيها القيمة وان كانت مضروباً اه حل وعبارة زى والحاصل انه يعتبر في الذهب المضروب
الوزن فقط واما غير المضروب فيعتبر فيه الوزن والقيمة معاً واما الفضة فيعتبر فيها القيمة مطلقاً انتهت
(قوله والبخاري خبر الخ) ذكره بعد الاول لمع كونه انص في المقصود تفرقة رواية الشيخين اه عرش
وتن بالخبر الثالث لانه دليل لقوله او قيمته (قوله في مئة) هو بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد التاء الترس
والسرقة ونحوها اه عرش (قوله حال السرقة) أي الاخذ (قوله منشوش لم تبلغ قيمته ربع دينار) هل
تراد قيمة المنشوش مع غشه او قيمة الخالص فقط اه حل لكن عبارة الروض او منشوش خالصه
نصاب اعظاها ان المنظور اليه الخالص وحده ومثلها في شرح م ر وحج وعلى هذا بشكل عدم

نظراً إلى القيمة فيهما هو كالمرض ولا بخاتم وزنه دون ربع وقيمه بالفضة ربع نظراً إلى الوزن الذي لابد منه في الذهب
وقرن أو حليا من زيادتي (ولابما نقص قبل اخراجه) من الحرز (عن نصاب)

اعتبار النش مع انه من جملة مال المسروق منه ولكن المتبادر من قول الشارح لم يبلغ قيمته ان المنظر واليه
 مجموع القش والمشوش تامل (قوله) باكل او غيره خرج البلع فلا يتبع جمرة او دراهم او دنانير فلم يخرج
 منه فلا قطع عليه لتزليل ذلك منزلة لالتلاف بخلاف ما اذا خرجت منه بعد ذلك فانه يقطع كالمواخرجه
 فوعاء او غيره اه قرر اه زى (قوله) ولا بما دون نصاين اشترافي اخراجه ولا يشك لظاهره من
 التصاص لان الفرق ظاهر وان كان احدهما غير ميز فهو كالالة اه برسى وخرج بقوله دون نصاين
 ما لو اشتركا في اخراج نصاين اي فانها يقطعان وان كان كل منهما لا يطبق حمل ما يباو نصاين خلافا
 لما نقله في شرح الروض عن القمولى اه سم (قوله) بل يثبت (الح) احزاب: اتقلى يشير به الى ان قوله
 كونه ربع دينار اي ولا يضر جهله ولا من خلافه ولا فقره بشي. مستحق الازالة ولا عدم اخراجه
 قوله كونه ربع دينار اي اخذ او اخراجا او اخراجا فقط وان لم ياخذه اه شيخنا (قوله) رث في
 المختار الرث بالفتح البالي وجمعه رث بالكسر وقد رث بالسرقة رثة بالفتح وارث الثوب اخلق
 وارث فلان على ما لم يسم فاعله حمل من المعركة رثنا اي جريحا وبهرق اه وفي المصباح رث الشيء رث
 من باب قرب رث ثور ثورثة خلق فهو رث بالالف مأثور رث هيئة الشخص وارث ضغفت وهانت وجمع
 الرث رثا مثل سهم وسهام اه (قوله) وبالمطهر ومثل القالب الوانية قد وضع ان اخراجه لكسره او تعبير
 لانه غير محرر شرعا ذلك من قصد كسره ان يدخل محله ليكسره والاوجه ان لو كان قصد الدخول او
 الاخراج فقط لم يقطع وهذا هو المتمد اه زى (قوله) او الصب من وعاء اي او لم ياخذه ومثل النقب
 قطع الجيب اه زى وبذلك يلغى ويقال لنا شخص يقطع وان لم ياخذه مالا ولم يدخل حرزا وعبار قسم قوله
 او نصب من وعاء اي فلا يشترط الاخراج باليد ونحو ما قبل هذا في معنى ذلك انتهت (قوله) واعادة الحرز
 اي بنحو غلق الباب ولصلاح نصب من المالك وان يهدون غيرهما كاقضاء كلام الروضة وان لم يكن
 كالاول حيث وجد الاحراز كالابنعي اه شرح مر (قوله) وتخل احدهما فقط) ويتصور في اعادة الحرز
 باعادة غيره به ان اعادة نائبه في امور العامة مع عدم علم المالك اه عش على مر (قوله) ابقاء للحرز بالنسبة
 للاخذ هذا ليس له معنى فيما اذا تخلت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره وايضا كيف يقطع
 والفرض ان المخرج ثانيا دون نصاب في كلامه مؤاخذه من وجهين بل من ثالث ايضا وذلك لان اطلاقه
 يوم تصور اعادة المالك من غير علم وهو محال اه سم وكعب على حج بعد نقله ماذكر بالحرف مانصه
 والمواخذات الثلاث الواردة على الشارح كالابنعي مع تمكن منع محالة الثالث لجواز ان يثبت حرز المالك
 بحر غيره فيصلحه على ظن انه لغيره من غير ان يعلم السرعة ودفع قوله وايضا الخ بان القطع انما هو بمجموع
 المخرج ثانيا والمخرج اولا لانها سرقة واحدة ويمكن دفع الاول ايضا بانه لما اعاده من غير علم جعل فعله
 بالنسبة للسارق لغو اقليط عليه هذا ويمكن الجواب عن الثالث ايضا بان يعلم المالك هناك الحرز ولم يعلم
 بالسرقة كان وجد الجدار منصوب ولم يعلم بسرقة شي. من البيت اه عش على مر (قوله) وكونه ملكا
 لغيره) اي مع اتحاد المالك او تعدد مع الشركة فيه بخلاف ما لو تعدد المالك من غير اشتراك في المسروق
 فلا بد في القطع من ان يسرق تمام النصاب لبعض الملاك او لكل منهم والافلا قطع وعبرة حج في
 الدرس الاتي نضاهو توجه ان من سرق من حرز واحد عين كل المالك وبمجموعهما نصاب لا يقطع
 لان دعوى كل بدون نصاب ويؤيده ما يأتي في القطع ان شرط النصاب بجمع اشتراكهم فيه واتحاد
 الحرز انتهت (قوله) بل او قبل الرق) اي وان طالقت المدة لان من شرط القطع ان يطالبه المالك وحيث
 ملكه لا يتصور دفعه للقاضي وطلبه منه اه عش (قوله) ولا بما اذا ادعى ملكه) اي او انه ملك السيد
 او بعضه او انه اخذ من الحرز باذنه او الحرز مفتوح او انه دون نصاب وان ثبت كذبه كالمثبت زنا.
 بامرأة فادعى انها حليله اه زى وهذا عده الشيخ ابو حامد من الحليل المحرمة وعد دعوى الزوجية من الحليل

نصاين (ولا يبر مال) ككلب وخنزير وغيره اذا لا
 قيمته (بل) يقطع ثوب
 رث بثنته (في جيبه تمام
 نصاب) وان (جملة) السارق
 لانه اخراج نصاين من حرز
 بقصد السرقة والجليل بنفسه
 لا يؤثر كالجمل بصفته (وبخبر
 بلغ اناؤه نصاين بالمطهر)
 كالمبور (بلغ مكسر هاذك
 لانه سرق نصاين من حرزه
 ولا نظرا الى ما في الالاء
 وما بعده مستحق الازالة
 نعم ان قصد باخراج ذلك
 افساده فلا قطع (ونصاب
 فانه فلو سالا تساويه)
 لذلك ولا أثر لظنه (أو)
 نصاب (انصب من وعاء
 ببقيله) وان انصب شيئا
 لذلك (أو) نصاب
 (خراجه دفتين) بان
 ثم في الثانية لذلك (فان
 تخل) بينها (علم المالك
 واعادة الحرز فالتاينة سرقة
 اخرى) فلا قطع فيها ان
 كان المخرج في يده دون نصاب
 بخلاف ما اذا لم يتدخل علم
 المالك ولا اعادة الحرز او
 تخل احدهما فقط سواء
 اشتره منك الحرز ام لا
 في قطع ابقاء للحرز
 بالنسبة للاخذ لان فعل
 الشخص يبنى على فعله لكن
 اعتمد البقيني فيما اذا تخل

للباحة اسم (أقول) ولعل الفرق بينهما أن دعوى الملك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير
 بالبيع ونحوه ونوبت الملك فيه لا يتوقف أصله على نيته بخلاف الزوجة فإن صحة النكاح تتوقف على حضور
 الشهود وعداتهم وعدالة الولي فكان ثبوته بعد من ثبوت الملك مع شدة العار اللاحق لفاعله بل ولا ينحصر
 العار به بل يتعدى منه إلى المزني بها وإلى أهلها فجوز دعوى الزوجة فيه توصل إلى إسقاط الحد وإلى دفع
 الضرر اللاحق لغير الزاني بخلاف السرقة فإن ثبوت الملك فيها أقرب من ثبوت الزوجة فجوز دعوى الملك
 لإسقاط القطع ولا كذلك دعوى الزوجة اه عرش على مر (قوله) أيضاً ولا بما إذا ادعى ملكه) أى
 وإن قامت نيته على أوجه قطعية بكذا كما اتضاه إطلاقيهم ولو أنكر السرقة الثابتة بالنيّة فاعلم أنه مكذب
 للنيّة صريحاً بخلاف دعوى الملك اه شرح مر (قوله) ولا بما له فيه شركة) خرج بالمشتركة ما يخص الشريك
 فيقطع به على ما قاله الفقهاء لكن الأوجه ما جزم به الماوردي أن أحد حرزهما لم يقطع أى ما يدخل
 بقصد سرقة غير المشترك أخذاً بما ياتي قيل قوله وأجنبي المنسوب والاقطع اه عرش عليه (قوله) ولا
 يقطع بما تبه ولو قيل قصته (بخلاف الموصى له بدلت وقبل القبول فإنه يقطع لأنه مقصر بعدم القبول
 اه حل (قوله) فيقطع بام ولد) خصها بالذكر لأنه بما لا ينالها مستحقة للعق فيكون شبهة أشيخنا والأولى
 أن يقال فيها وفي اللذين بعدها خص الثلاثة بالذكر للخلاف فيها وبعبارة أصله مع شرح مر والأصح
 قطعه بام ولد سرقة نائمة وأجنونة كسائر الأموال والثاني يقول لأضعف الملك فيها ولا يظهر قطع
 أحد الزوجين بسرقة مال الآخر لعموم الأدلة والثاني المنع للشبهة فانما تستحق النفقة عليه وهو يملك
 الحجر عليها والمذهب قطعه بيباب مسجد وجذعه وتازيره وسواريه وسقوفه فتدليه المدة لازمة
 لعدم إعداده ذلك لانتفاع الأسير بتحصينه وعمارته وأبنته ورأى الامام تحريم وجه فيها لانهامن
 اجزاء المسجد وهو مشترك انتهت وقوله لا يحصره وقد ابدل تخرج فيه الخ خص هذه المسائل بالذكر للخلاف
 فيها كما يعلم من مراجعة عبارة أصله (قوله) بأن كانت مكرمة الخ) أى أو مغلبي عليها أو سكرانة قال
 الزركشي أو عيما لعدم التمييز كسائر الأموال بخلاف المأذنة المستقيمة المختارة البصيرة لقدرتها على
 الامتناع وكأم الولد في ذلك غيرها كما فهم بالأولى ولا قطع بسرقة مكاتب وبعض المأذنة من مظنة
 الحرية ولا يشك بام الولد ويقال الحرية فيها أقوى منها في المكاتب لعوده للرق بآدمي سبب بخلافها
 لأن استقلاله بالنصر فيه شبهة بالحرية أقوى مما فيها لانه مستقبل متوقع وقد لا يقع اه شرح مر
 (قوله) وبالمال زوجة محرزته) المراد بالبحر زعته أن يكون في دار وهذا في دار بخلاف مالو كان في دار واحدة
 كأن كان أحدهما في بيت مفارق والآخر بيت مغلق وكان داخل الدار فإنه لا قطع كافي القوت للآخرى
 شرح مر وبعبارة سرل قوله المحرز عنه أى بأن يكون بيت آخر غير الذى ما فيه أما لو كانا في
 بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق مغلق مثلاً انتهت محرمات في عرش مر عند قول المصنف
 الآتي نعم إن كان السارق في صورة غلق الباب بين أحد السكان الخ ما يقتضى أنه لا يتعذر إحراز مال
 كل من الزوجين عن الآخر بكونه بيت آخر غير الذى ما فيه بل يكفي في حرز مال كل عن الآخر
 كونه بصندوق مفارق عليه ولو كان في البيت الذى ما فيه اه (قوله) لعموم الأدلة) وشبهة استحقاق
 الزوجة النفقة والسكوة في مال الزوج لا اثر لها لانها مقدرة ومحدودة وبه فارتقت المعض
 والقن وايضا فالقرض انه ليس لها عنده شئ منهما فان فرض ان لها شيئا من ذلك حال السرقة
 واخذته بقصد الاستيفاء لم تقطع كذا تن سرق مال مدينه بقصد ذلك ولو ادعى جحود مدينه
 أو بما طلته صدق كما يحتمل الاذرى لاحتمال صدقه ولا قطع عليه بسرقة طاماز من قحط لم يقدر عليه
 ولو بشئ عال اه شرح مر وقوله واخذته بقصد الاستيفاء ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد في الرقيق
 والاصل والفرع والفرق يمكن اه سم على حج أقول لعله استحقاق نحو الاصل والرقيق للكفاية
 بلا تقدير فكان ذلك كلك نفسه بخلاف الزوجة فانما تأخذ بدل ما استقر لها من الدين فلم يشبه

لاحتمال ما ادعاه فيكون
 شبهة (ولا بما له فيه شركة)
 وإن قل نصيبه منه لأن له في
 كل جزء حقا وذلك شبهة
 ولا يقطع بما تبه ولو قيل
 قبضه لشبهة اختلاف الملك
 (ولو سرقا) أى لإنسان
 (وادعى أحدهما أنه) أى
 المسروق (له) وأولهما فكذب
 الآخر) وأقر بأنه سرقة
 (قطع الآخر دونه) عملا
 باقرارهما فان صدقه أو
 سكت أو قال لأدري لم
 يقطع كالمدعى لقيام الشبهة
 (وكونه ناشبة له فيه)
 لخبر ادرؤا الحدود
 بالشبهات (فيقطع بام ولد
 سرقة معذورة) بأن كانت
 مكرمة وغير مكرمة كناية
 أو أجنونة أو أعمية تعقد
 وجوب طاعة الأمر لانهما
 مملوكة معذورة بالقيمة
 وقول معذورة أهم من
 قوله نائمة أو أجنونة (وبالمال
 زوجة) المحرز عنه ذكر
 كأن أو أنى لعموم الأدلة

يساب مسجد وجذعه
(لا بمصره وقناديل
تسرج) فهو هو مسلم لانه
يتنفع بها كاتنفاع بيت
المال بخلاف الذي
وبخلاف القناديل التي
لا تسرج فهي كباب المسجد
(و) لا (مال بيت مال
وهو مسلم) وان كان غنيا
لان له فيه حقا لان ذلك قد
يصرف في عمارة المساجد
والرباطات والقناطر فيتنفع
بها الثني والفقير من
المسلمين لان ذلك مختص
بخلاف الذي فيقطع
بذلك ولا نظر الى اتفاق
الامام عليه عند الحاجة لانه
انما ينفع عليه للضرورة
ويشترط الضمان كما في
الاتفاق على المضطر
وانتفاعه بالقناطر
والرباطات للضرورة من
حيث انه قاطن ببلاد
الاسلام لا لاختصاصه
بحق فيها وقول هو مسلم
من زيادتي وهو قيد في
المستلثين كما تقرر (و)
لا (مال صدقة و) لا
(موقوف وهو مستحق)
فيهما ككونه في الاولى
فقير او غار مالدات البين
او غازيا وفي الثانية أحد
الموقوف عليهم للشبهة
بخلاف ما اذا لم يكن مستحقا
فيهما وعليه يحمل كلام

ما تأخذه ملك نفسها فاحتاجت له صدق قوله كذا ان سرق مال مدينة في الرض وشرحه فان سرق مال
غريمه الجاحد الدين الحال او الماطل واخذ به قصد الاستيفاء لم يقطع لانه حينئذ ما ذون له في اخذه شرعا
ولا قطع وغير جنس حقه كقوله لا يقطع بذا تدل على قدر حقه وهو ان يبلغ الوائد نصا با
اه و آتية القطع بسرقه مال غريمه الجاحد الدين المؤجل اه سم على حج اى وكذا بسرقه مال غريمه الغير
الماطل لا فرع بسرقه مال المرتد ينفى أن يوقف القطع فان عاد لاسلام قطع السارق وإن مات مرتدا
فان كان له حق في مال الفتي فلا قطع ولا قطع كذا وفق عليه مبر بختا فيقرر اه سم على المنهج اه ع
عليه (قوله وينحو باب مسجد) ويلحق به سائر الكعبة فيقطع سارقه على المذهب ان يخط عليها لانه حينئذ
محروم ينفى ان يكون سائر المنبر كذلك ان يخط عليه ولا قطع بسرقه مصحف موقوف للقرءة فيه في المسجد
ولو غير قارى لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارى فيه كقناديل الاسراج اه س (قوله لانه يصد
التحصينة) بخلاف المنبر ودكة المؤذن وكسرى الراغل فلا يقطع بها وان كان السارق لما غير خطيب ولا
مؤذن واولا واعطا شرح مبر وقوله بخلاف المنبر الخ اى لان هذه المذكورات ليست لتحصين المسجد
ولا ليرتبه بل لانتفاع الناس بسماع الخطيب والمؤذن والواغل عليها لانهم يتنعمون به حينئذ مالا يتنعمون
به لو خطب أو أذن أو وعظ على الارض اه رشيدى (قوله لا بمصره) أى المدة للاستعمال
اما حصر الزينة فيقطع بها اه س (قوله لا بمصره) أى المدة للاستعمال ابواب الاخطية
لانها تتخذ للستر بها عن أعين الناس اه ع ع مثل الحصر البلاط والرخام وبسطه المدة
للغراش والدكة والمنبر بخلاف بكرة بئر مسلبة وقرى بان نحو حصر المسجد قبل انتفاع الناس بها لذاتها
بخلاف البكرة لانها وسيلة لتحصيل المقصود الذي هو الماء وهذا المقصود عدم القطع بكرة البئر اه ح
فرع قال شيخنا ويجرى ذلك في نحو قنطرة الحمام وطاساته فلا قطع بها مطلقا اى ولو دخل بقصد سرقتها
لانها غير محروزة فلو اذ دخوله اه قل على المحلى (قوله وقناديل) جمع قنديل وهو بكسر القاف معروف
وزنه فمليل لان قيل وفتح القاء لانه مشهور اه شوى ومثل القناديل ما هي معلقة به من نحو سلسلة اه ح
(قوله بخلاف الذي) أى فيقطع بالسرقه مطلقا من المسجد ما سرقته من كنائسهم فينبى أن يجرى فيها
تفصيل المسلم في سرقته من المسجد المذكور اه ع ع على مبر (قوله ولا مال بيت مال) اى الذى لم يفرز
لغيره من له سهم مقدر كذوى القرى فيقطع به دون المقدر لنحو العلماء قاله الباقر اه (قوله أيضا ولا مال
بيت مال) ظاهره وإن زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كما في المال المشترك اه سم (قوله بخلاف الذي)
وكذا مسلم لا يستحق الانتفاع بها بان اختصت بطائفة ليس هو منهم كاهو قضية التعليل اه زى (قوله ولا
مال صدقة) اى سواء سرق منها او من مال وجبت فيه وإن لم يكن من جنسها كمال تجارة اه قل على المحلى
(قوله وفي الثانية أحد الموقوف عليهم) أى وككونه في الثانية أحد الموقوف عليهم أى أو
ابا الموقوف عليه او ابنه وعبارة شرح مبر والاصح قطعه بموقوف على غيره من ليس نحو
أصله ولا فرعه ولا مشارك له في صفة من صفاته المختبة في الوقف اذ لا شبهة له فيه حينئذ ومن
ثم لم يقطع بسرقه موقوف على جهة عامة كبكرة بئر مسلبة وان كان السارق ذميا كما قاله الروايات
لان له فيها حقا ولا ينافيه مامر في بيت المال لان شمول لفظ الرافق له صيره من جملة الموقوف عليهم
وان سلطنا به بطريق التبعية فكانت الشبهة هنا قوية جد سواء قلنا الملك في الوقف لله تعالى او للموقوف
عليهم لانه ملك لازم وان كان ضعيفا اما غلة الموقوف المذكور فيقطع بها مطلقا لانها ملك الموقوف عليه
انتفاعا بخلاف الموقوف انتهت (قوله بخلاف ما اذا لم يكن مستحقا الخ) ظاهر كلامهم قطع البطن الثاني في
وقف الترتيب لانهم حال السرقة ليسوا من الموقوف عليهم باعتبار الاستحقاق ويحتمل خلافه لشبهة صحة
صدق انهم من الموقوف عليهم اه حج اه س (قوله ولا مال بعضه) اى سواء كان السارق حراما عبدا

كما صرح به الزركشي وقوله أو اصل سيده أو فرء أي أو نحو ههنا من كل ما لا يقطع السيد بسرقه ماله لشبهة استحقاق النفقة ولأن يده كيديده ولا فرق بين كيديده الزركشي بين اتفاقهما دينا واختلافه لو ادعى القن أو القريب كون المروق ملك أحد من ذكر لم يقطع وإن كذب به كمالو ظن أنه ملك لن ذكر أو سرق سيده ما ملكه ببعضه الحر فكذلك الشبهة اه شرح مر (قوله وكونه محرزا الخ) عبارة أصله مع شرح مر الشرط الرابع كونه محرزا وإنما يتحقق الأحرار للبروق من قوى متيقظا وحداثة موصده وحدها أو مع ما قبلها كما يعلم مما يأتي لأن الشرع أطلق الحرز ولم يخصصه اللغة فخرج فيقال العرف هو يختلف باختلاف الأحوال والأوقات والأموال وإنما اشترط ذلك لأن غير المحرز ضائع بتقصير مالكه ولا يدعى ذلك الثوب لو تاه عليه فهو محرز مع اتفاقهما لأن النوم عليه المانع من أخذه غالباً مزل مزلة ملاحظته وما هو حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع وتابعه كما يعلم مما يأتي في الاصطبل وقد علم من ذلك أن أو في كلامه مانعة خلو المانعة جمع انتهت (قوله بلحاظ) أي ملاحظة أي نظر له بالعين والعاظم مصدر للاحظه وقوله بكسر اللام إما بفتحها فهو مؤخر العين مما يلي الأذن أما الذي من جانب الألف فهو المرقأه زى وقوله دائم أي عرفاً وقوله أو حصانة أي قوته منة للوضع أي عرفاً وقوله لم يلاحظ في بعض أي عرفاً قول المتن عرفاً راجع للثلاث وقول الشارح ولا يقدح في دوام الملاحظة الخ الأولى ذكر بصيغة التفریع لأن فهم من قوله عرفاً (قوله أيضاً بلحاظ دائم أو حصانة) عبارة أصله مع شرح مر فإن كان بصحراء أو مسجد أو شارع أو سكة مفسدة أو نحوها وكل منها لا حصانة واشترط في الأحرار دوام الملاحظة بكسر اللام نعم الفترات العارضة عادة لا تمنعه فلو تغفله وأحدها قطع اه انتهت (أو حصانة) في المختار الحصن وأحد الحصون يقال حصن حصين بين الحصانة وحصن القرية تحصيناً في حوالها وحصن العدو وحصن الرجل إذا تزوج فهو حصن بفتح الصاد وهو أحد ما جاءه فعل فهو مفعول وأحصنت المرأة عفت وأحصناز وجهاً فهي محصنة قال ثعلب كل امرأة عفيفة فهي محصنة ومحصنة وكل امرأة تزوجة فهي محصنة بالفتح لا غير اه (قوله أيضاً أو حصانة لموضع) وقد قيل له بالمقابر المتصلة بالعارة وكذلك الدور عند أغلقها وقدير دبان هذا لم يحل عن أصل الملاحظة نعم قد يمثل له بالزاد على المتاع اه عرش على مر (قوله مع لحاظ في بعض الخ) أي فعله أنه قد تكني الحصانة وحدها اه سم على حج وقد يجتمعان اه عرش على مر (قوله لأن الحرز يختار الخ) قال الفزالي رحمه الله تعالى الحرز هو الذي لا يدع صاحبه مضياً اه فلو دق ماله بالصحر اه بحيث لم يطلع عليه أحد فلا يقطع بسرقته اه عميرة اه سم (قوله فمر صدر الخ) الفرض من هذا بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع الحرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرز يوقع عدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتبار من قوله الآتي ودار منفصلة الخ اه سم على حج اه عرش على مر وفي المصباح عرصة الدار ساحتها وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء أو تجمع عراص مثله كبة وطلاب وعرصات مثل مسجد وسجدة وقال أبو منصور الثعالبي كل بقعة ليس فيها بناء فهي عرصة وفي كلام ابن فارس نحو ذلك في التهذيب وسميت ساحة الدار عرصة لأن الصبيان يصرعون فيها أي يلعبون ويمرحون اه (قوله وعزرن) بفتح الزاي إما بمنزلة فيه الشيء قاله في شرح الروض في باب قبض المبيع اه شورى وبعبارة عرش قوله وعزرن قال في المصباح عزرت الشيء خزناً من باب قتل جعلته في المنزلة وجمعه غازن مثل مجلس ومجلس وذكر في الخاتمة ما يفيد أن التماس فيه الفتح فيكون الكسر مخالفاً للقياس انتهت (قوله ونوم ينحو صحراء الخ) وكذا يقطع باخذ غنم تأم أو عمامة أو مداسه من أصبه الذي لم يكن متخللاً وكذا في غير الأئمة العليا ومن رأسه أو رجليه أو كيس قد تشده بوسطه ونزع البقيتي في التقيد بشد الوسط في الأخير فقطبان المدرك ابتداء التأم بالآخذ وهو مستوفى الكلو بان إطلاقهم الخاتم يشمل ما فيه نفس عمن يرد بان العرف يعد التأم على كيس نحو التقدم فلو ادن التأم وفي أصبه غنم عمن وأيضاً فالابتداء باخذ الخاتم

أو أصل سيده أو فرعه
شبهة استحقاق نفقته عليهم
(وكونه محرزاً بلحاظه)
بكسر اللام (دائم أو
حصانة) لموضعه (مع
لحاظ) له (في بعض) من
أفرادها كما يعلم مما يأتي
(عرفاً) لأن الحرز يختلف
باختلاف الأموال
والأحوال والأوقات
ولم يحده الشرع ولا اللغة
فرجع فيه إلى العرف
كالقبض والاحياء ولا
يقدح في دوام الملاحظ
الفترات العارضة عادة
(فرصة دار وصفتها
حرز خميس آية وثياب)
أما نفيسها حرزه بيوت
الدور والخانات والأسواق
المنفعة (وعزرن حرز حلي
ونقد) ونحوهما أو التصريح
بهذه من زيادتي (ونوم
ينحو صحراء)

كسجد وشارع (على متاع أو تودعه. (١٤٤) حرز له) وعمله في تودعه ما بعد التودع حرزا له والواكان تودع كسجد فيه قد

او جوهرا فلا يكون حرزا
له كما ذكره الماوردي
والروائي فتعيريه بنحو
سحره اعم من تعيريه
بصحره او مسجد (لان)
وضعه بقربه بلا ملاحظ
قوى) بحيث يمنع السارق
بقوة واستماعة (أو اتقلب)
عنه ولو بقلب السارق
فليس حرزا له بخلاف
ما اذا كان في الاولى ملاحظ
قوى ولا زحمة أو أكثر
الملاحظون وذكر حكم
الوضع بقربه في غير
الصحره من زيادتي (ودار)
منفصلة عن العمارة حرز
بملاحظ قوى يقفان بها
ولو مع فتح الباب أو نائم
مع اغلاقه على الاقوى
في الروضة والا قرب في
الشرح الصغير وهو من
زيادتي وان اقتضى كلام
الاصل خلافه فان لم يكن
بها أحد وكان بها ضعيف
وهي بعيدة عن الثغور
ولو مع اغلاق الباب أو بها
نائم مع فتحة ليست حرزا
والحن بغلاقه ما لو كان
مرودا أو نائم خلفه بحيث
لو فتحه لا صاحب أو اتنبه أو
امامه بحيث لو فتح لا تنبه
بصره وما لو نائم فيه هو
مفتوح (و) دار (متصلة)
بالعمارة (حرز بغلاقه)
أي الباب (مع ملاحظ

اسرع منه باخذ تحت الرأس وظاهر في نحو سوار المرأة أو خلخالها أنه لا يحزر بمجمعه في يدها أو رجلها إلا أن
عشر آخرها جه بحيث توظف النائم غالبا اخذها إذا كروه في الخاتم في الاصباح شرح مر وقوله في يدها
أو رجلها أي وأن كانت نائمة فيها فلا يمد نفس البيت حرزا أه ع ش عليه (قوله كسجد وشارع) أي
وعملك غير مقصوب أه شرح مر ومفهومه أنه لو نائم في مكان مقصوب لا يكون مامعه حرزا به وبوجه بان
المسروق منه متعدد بدخوله المكان المذكور فلا يكتسب المكان حرزا له وسياق النص يرجح معنى كلام المصنف
في الفصل الآتي أه ع ش عليه (تنبيه) من هذا يعلم أن ثياب القصارين والصباغين ونحو ثياب أيام
الزينة ولو تقيس ونحو خشب أو جودع خفيفة سريعة في الأذقة ولو على باب دار ما لم يكن غير محرزة بلا
حافظ أو اما التقيس فحرز في الأذقة ولو بلا حافظ لا في الصحرى إلا بما عطاها قل على الحن (قوله لا أن
وضعه بقربه الخ) يفيد أنه لو وضعه بقربه في المسجد فلا قطع كالصحره أو هو كذلك لا باحة المسجد لكل
أحد كالصحره بل لو اغلق أبواب المسجد على متاعه فالوجه أنه لا قطع حيث لا ملاحظ قوى لأنه يجوز
للسارق دخول المسجد لا باحة له واستضافته الانتفاع به فليس حرزا في حقه بل وإن دخل بقصد السرقة
فيما يظهر لأنه قصد دخول غير حرز للسرقة ومثل ذلك لا قطع به بقصد السرقة لا يصير دخوله ممنوعا من
حيث هو دخول المسجد والمنوع هو القصد فلم ينل المسجد إذا اغلق لا يقاس بالدار المغلقة وقد عرضت
ذلك كله على العللوى فأقر موافقته ثم على م فارقت أه سم (قوله بحيث يمنع السارق بقوة أو استماعة)
فان ضعف بحيث لا يلبس به السارق ويعد محله عن الثغور فلا حرزا أه شرح مر (قوله فليس حرز له) أي
لرواله قبل الأخذ وأما قول الجويني وابن القطن لو وجد حلا صاحبه نائم عليه فآلقاه عنه وهو
نائم قطع فرد وقد صرح البنيوي بعدمه لأنه قد فرغ الحرز ولم يتكلم وقدر على كلامهم الفرق بين هناك
الحرز ورفع من أصله ويؤخذ أنه لو أسكره فغاب فاخذ ما معه لم يقطع لأنه لا حرز حيث أنه شرح مر
وقياس ذلك أنه لو كان قيل التوم بحيث لا يتنبه بالتحويل الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه أه
ع ش عليه (قوله لا تنبه بصره) في المختار وصر القلم والباب بصر بالسكس صر صر أي صوت أه
(قوله وما لو نائم فيه) أي الباب أي وكان بحيث لو غطاه لا تنبه (قوله ودار متصلة بالعمارة) أي بدور
مسكونه وان لم تحط العمارة بجوانبها كما اقتضاه إطلاقهم وبصرف بينه وبين ما يأتي في الماشية بان الغالب في
دور البلد كثرة طرقاتها وملاحظتها ولا كذلك أبنية الماشية ولو فتح داره أو حانوته لبيع متاع فدخل
شخص وسرق منه فإن دخل بغير إذنه أو به ليسرق قطع أو ليسرى فلا ولو أذن للناس في دخول نحو داره
لشراء قطع من دخل سارقا لم يشرى وإن لم ياذن قطع كل داخل أه شرح مر وقوله ولو أذن للناس في
دخول داره منه الحمام في دخله لفسل وسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظة ويختلف الاكتفاء فيه
بالواحد أو الأكثر بالنظر لكثرة الزحمة وقتلها ومنه أيضا ما جرت به العادة من الاستماعة التي تفعل في
الأفراح ونحوها إذا دخلها من أذن له فان كان بقصد السرقة قطع وإلا فلا ما غير المأذولة فيقطع
مطلقا وكون الدخول لغير السرقة لا يعلم إلا منه فلو ادعى دخوله لغير السرقة لم يقطع أه ع ش عليه (قوله
بأغلقه مع ملاحظ الخ) ونظر الطارقين والجيران غير مفيد مفردة في هذا بخلافه بامعة في أطراف
الحوائط أو قوع نظرهم عليها دون امتعة الدار وبوجه فيمن يدار كبيرة مشتملة على محال لا يسمع من باحدها
من يدخل الأخره لا يحزر به إلا ما هو فيه وإن من يها لا يحزر به يظهرها إلا أن كان يشعر بنقص اليها منه
بحيث يراه أو يذره جريه أه شرح مر (قوله نهارا) والحن به ما بعد الترويب إلى انقطاع غالب الطارقين عادة
كالا يخفى وقوله ليلا والحن به ما بعد الفجر إلى الاسفاره أه شرح مر (قوله لا مع فتحه توم) هذا بالنسبة
لما قبلها أي أبوابها وحلقها ورغامها وآخرها ونحو ذلك فإنه يقطع به فان كل ذلك حرز بالتركيب والبناء
وكذا ينبغي أن يحزر مثل هذا فيما لو خلت نهارا من أمن والباب مفتوح لكن لم أر من صرح به ثم

ولا مع غيبة زمن خوف ولو نهار أو زمن من ليلا أو الباب مفتوح فليست حرز أو وجهه في القبطان الذي تنقله السارق تصغيره في المرافقة مع فتح الباب المعلوم ذلك من قولنا هنا باخلاصه فيأمر بلحاظ دائم (وخيمه وما فيه) (١٤٥) بصحراء لم تشداطنا بها ولم ترخ أذيالها

رايته في شرح الروض صرح بذلك اه حميرة اه سم (قوله ولا مع غيبة زمن خوف الخ) اي أوكنان بها في منطلق لا يمر به الجيران وما هي في نفسها أو أربابها المخلقة وحلقها المتبخر وخاها وسقفا غرز مطلقا اه شرحهم وكاله دار فيأذكر المساجد فتقوها وجدرانها محرزة في أنفسها فلا يتوقف القطع بمرقة شيء منها على ملاحظة عرش عليه (قوله أو الباب مفتوح) اي أو نهار أو الباب مفتوح وكان الانسب ذكر هذا في حديث قوله لا مع فتحة الخ لأنها من عزرات الاغلاق لأن عزرة البنية اه شيخنا (قوله وخيمه الخ) ومن ذلك يورث العرب المعروفة بيلادنا المتخذة من الشعر اه عرش على مدر (قوله) ولو نائما بغيرها أو كفي هنا بالنائم بقراب الحمية كافي الروضة كاتقدم بخلاف الدار ولله لان الحمية ادب والتفوس منها ارباب فراسمه اه قل على المحل (قوله وماشية بصحراء الخ) والحق بها الحال المتصلة بين العمران ونحو الابل بالمراسح محرزة حيث كانت معقولة وثم نائم عندها ادخل فقلها يورقة فان لم تعقل اشترط فيه كونه متيقظا أو وجود ما يورقه عندها من جرس أو كلب أو نحوهما اه شرح مدر (تبيين) لان الماشية ونحو صغارها متاع عليها حكمها في الاحراز وعدمه كمال الروضة وأصلها وظاهره بل صريحه ان الضرر وحده ليس حرزا والبن وانما حرزه حرزها به يتم ضعف الوجه التامل بأنه لو حلب من اثنين فأكثر حتى يبلغ نصابا لم يقطع لاسرافات من احراز لان كل ضرر حرز لئنه وعلم ان كانت كلها واحدا ومشتكرها لا لم يقطع الانصاب لما لك واحد قاله من سرق من حرز واحد من كل منهما لما لك ويحرم عما نصاب لا يقطع لان دعوى كل واحد بدون نصاب يؤيده ما ياتي في القطع ان شرط النصاب يجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز اه حج (قوله متعلقة بعمارة) اي و كانت العمارة محبلة بها فلو اتصل واحد وجو انبعاث الرية فيبني ان يلتحق ذلك الجانب بالبنية اه شرح مدر (قوله ولو بلا حافظ) ظاهرا اه لا فرق بين الليل والنهار ومن لا من وغيره وكتب ايضا نهار ابل لا يدان يكون زمن من نهارا كقوله شيخنا كسجه اه حل (قوله) فان كانت بابنية مفتوحة اشترط يقظته نعم يكفي نومه بالباب اخذا ما مر كقوله الزركشي اه شرح مدر (قوله بلا حافظ ولو نائما) اي بحيث كان هناك من يورقه لو سرق ككلب ينجو جرس يتحرك اه حل (قوله الاصيل) بكسر الهمزة قال الزركشي هو حي حرة قطع اصيلة اه قل على المحل (قوله بخلاف التقود والياب) نعم ما اعتدوا ضمه فيه من نحو اصابل وآلات دواب كسرح وبرذوق وحلور اوبية ويا ب يكون حرزا كقوله البقيني وغيره وهو ظاهر وعلم منه ان المراد السرح والجمع الحسية بخلاف المقصدة من ذلك فلا تكون محرزة فيه كقوله الاذرعى لان العرف جار باحرارها يمكن مفرد لها اه شرح مدر وقوله ويا ب اي الغلام وقوله والعم الحسية وقوله ان ياب الغلام لو كانت تفيية لا يتأدو موضع متعلق الاصيل لم يكن حرزا لما حش (قوله وان لم تكن مقطورة) هذا مع قوله الاق مع قطرا بل وقال يقتضى انه لا يشترط قطرا بل والبال في حالة السقوط وانما يشترط في حالة التقود وهو ضعيف والمتأدو اشترط القطر في كل من السقوط والتقود عبارة اصله مع شرح مدر وغير مقطورة تساق أو تقاد ليست محرزة بلا ملاحظ الاصح اذ لا تيرا الا كذلك غالبها هو منه حج وعبارة شرح البهجة ما غير المقطورة بان كانت تساق أو تقاد بلا قطر فالاصح في المنهاج واصله انها غير محرزة انتهت ومثله في شرح الروض (أو قاتدا كثر الاتفات لها) بولوربك غير الاول والاخر كان ساقلا اماماه قاتدا لما خلفه اه شرح مدر (قوله في حران) قال بعضهم هو علم جنس فان ثبت كان ممنوعا من الصرف والاصرف اه شيخنا (قوله قال ابن الصلاح وهو تصحيف) عبارة شرح مدر وما زعمه ابن الصلاح من ان

رايته في شرح الروض صرح بذلك اه حميرة اه سم (قوله ولا مع غيبة زمن خوف الخ) اي أوكنان بها في منطلق لا يمر به الجيران وما هي في نفسها أو أربابها المخلقة وحلقها المتبخر وخاها وسقفا غرز مطلقا اه شرحهم وكاله دار فيأذكر المساجد فتقوها وجدرانها محرزة في أنفسها فلا يتوقف القطع بمرقة شيء منها على ملاحظة عرش عليه (قوله أو الباب مفتوح) اي أو نهار أو الباب مفتوح وكان الانسب ذكر هذا في حديث قوله لا مع فتحة الخ لأنها من عزرات الاغلاق لأن عزرة البنية اه شيخنا (قوله وخيمه الخ) ومن ذلك يورث العرب المعروفة بيلادنا المتخذة من الشعر اه عرش على مدر (قوله) ولو نائما بغيرها أو كفي هنا بالنائم بقراب الحمية كافي الروضة كاتقدم بخلاف الدار ولله لان الحمية ادب والتفوس منها ارباب فراسمه اه قل على المحل (قوله وماشية بصحراء الخ) والحق بها الحال المتصلة بين العمران ونحو الابل بالمراسح محرزة حيث كانت معقولة وثم نائم عندها ادخل فقلها يورقة فان لم تعقل اشترط فيه كونه متيقظا أو وجود ما يورقه عندها من جرس أو كلب أو نحوهما اه شرح مدر (تبيين) لان الماشية ونحو صغارها متاع عليها حكمها في الاحراز وعدمه كمال الروضة وأصلها وظاهره بل صريحه ان الضرر وحده ليس حرزا والبن وانما حرزه حرزها به يتم ضعف الوجه التامل بأنه لو حلب من اثنين فأكثر حتى يبلغ نصابا لم يقطع لاسرافات من احراز لان كل ضرر حرز لئنه وعلم ان كانت كلها واحدا ومشتكرها لا لم يقطع الانصاب لما لك واحد قاله من سرق من حرز واحد من كل منهما لما لك ويحرم عما نصاب لا يقطع لان دعوى كل واحد بدون نصاب يؤيده ما ياتي في القطع ان شرط النصاب يجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز اه حج (قوله متعلقة بعمارة) اي و كانت العمارة محبلة بها فلو اتصل واحد وجو انبعاث الرية فيبني ان يلتحق ذلك الجانب بالبنية اه شرح مدر (قوله ولو بلا حافظ) ظاهرا اه لا فرق بين الليل والنهار ومن لا من وغيره وكتب ايضا نهار ابل لا يدان يكون زمن من نهارا كقوله شيخنا كسجه اه حل (قوله) فان كانت بابنية مفتوحة اشترط يقظته نعم يكفي نومه بالباب اخذا ما مر كقوله الزركشي اه شرح مدر (قوله بلا حافظ ولو نائما) اي بحيث كان هناك من يورقه لو سرق ككلب ينجو جرس يتحرك اه حل (قوله الاصيل) بكسر الهمزة قال الزركشي هو حي حرة قطع اصيلة اه قل على المحل (قوله بخلاف التقود والياب) نعم ما اعتدوا ضمه فيه من نحو اصابل وآلات دواب كسرح وبرذوق وحلور اوبية ويا ب يكون حرزا كقوله البقيني وغيره وهو ظاهر وعلم منه ان المراد السرح والجمع الحسية بخلاف المقصدة من ذلك فلا تكون محرزة فيه كقوله الاذرعى لان العرف جار باحرارها يمكن مفرد لها اه شرح مدر وقوله ويا ب اي الغلام وقوله والعم الحسية وقوله ان ياب الغلام لو كانت تفيية لا يتأدو موضع متعلق الاصيل لم يكن حرزا لما حش (قوله وان لم تكن مقطورة) هذا مع قوله الاق مع قطرا بل وقال يقتضى انه لا يشترط قطرا بل والبال في حالة السقوط وانما يشترط في حالة التقود وهو ضعيف والمتأدو اشترط القطر في كل من السقوط والتقود عبارة اصله مع شرح مدر وغير مقطورة تساق أو تقاد ليست محرزة بلا ملاحظ الاصح اذ لا تيرا الا كذلك غالبها هو منه حج وعبارة شرح البهجة ما غير المقطورة بان كانت تساق أو تقاد بلا قطر فالاصح في المنهاج واصله انها غير محرزة انتهت ومثله في شرح الروض (أو قاتدا كثر الاتفات لها) بولوربك غير الاول والاخر كان ساقلا اماماه قاتدا لما خلفه اه شرح مدر (قوله في حران) قال بعضهم هو علم جنس فان ثبت كان ممنوعا من الصرف والاصرف اه شيخنا (قوله قال ابن الصلاح وهو تصحيف) عبارة شرح مدر وما زعمه ابن الصلاح من ان

(١٩ - جل منبج خامس) بساقط براها) وان لم تكن مقطورة وفي معناه الراكب الآخر (أو قاتدا) لها وفي معناه راكب لاوها (كأكثر الاتفات لها) بحيث يراها (مع قطرا بل وبغال ولم يرد قطار) منها (في حران على سبعة) للمادة التالية ووقع في الاصل وغيره تسمية قال ابن الصلاح وهو تصحيف فان ليرب بعضها فهو غير حرز كثير المقطورة

هذا وقد قال الفقيه الشهيد
بالسبع أو بالسبع ليس
بمستند وذكر الأذري
والزركشي نحوه قالوا
والاشبه الرجوع في كل
مكان الى عرفه به صرح
صاحب الوافي ويقوم مقام
الالفات مرور الناس في
الاسواق وغيرها كاصرح
به الامام اما غير الابل
والغنال فلا يشترط في
إحرازها سائر قطرها
وذكر حكم غير الابل في
الصحراء وفي السائرة مع
قولي بسائق يراها وفي
حرمان من زيادتي (وكفن
مشروع في قبر بيت
حصين او بمقبرة بعمران
ولو يطره (حرز) بالقبر
للعادة ولعموم الامر بقطع
السارق وفي خبر البيهقي
من نبش طعناه سواء اكان
الكفن من مال الميت ام
من غيره ولو من بيت المال
بخلاف ما اذا كان القبر
بعضية الكلف غير حرز
إذ لا يحظر ولا تنهز فرصة
في أخذه وبخلاف الكفن
غير المشروع كالزائد على
خمسه قاله حرز ونحوه غير
حرز في الثانية حرز في
الاولى وقولي مشروع من
زيادتي ولو وضع ميت على
وجه الارض ونصب
عليه حجارة كان كالقبر

الصراب سبعة بتقديم السين وأن الاول تعريف مرسوم كقوله الأذري بان ذلك هو المقول لكن المستند
ما استحسنه الرافعي وصححه المصنف رحمه الله تعالى في الروضة من قول النسخي انه لا يتيقن في الصحراء
بمدون في العمران يتقيد بالعرف هو من سبعة الى عشرة اه والقائمة اذلة اه عرش عليه (قوله) ويقوم
مقام (الفات) الخ ظاهره وإن جرت العادة بان الناس لا يبنون السارق لنحو خوف منه ويمكن توجيهه
بان وجود الناس مع كثرتهم وجوب عادة فيهم وبالحرف منهم فاكنت بذلك اه عرش على حر (قوله) أو
بمقبرة بعمران) ومنه تربة الازكية وتربة الزميلة فقطع السارق منها وإن اتسمت اطرافها وبنيت ان
خل ذلك ما لم تقطع الرقة في وقت يعدشور الناس فيه بالسارق ولا لا قطع حيث اه عرش على حر (قوله)
حرز بالقبر) ظاهره انه لا فرق بين الليل والنهار ومن الامن والحرف فلو نحي الميت عن الكفن في القبر
ثم اخذ الكفن لا قطع وفي شرح شيخنا ما يخالف ذلك وكتب ايضا بان اخرجه من جميع القبر واما اذا
اخرجه من الساحة الى فضاء القبر لم يقطع ومن ضاع قبل قسمة التركة وجب ابداله منها فان قسمت ولم يكن
تركة فعل اغنياء المسلمين اه حل رحمه الله (قوله) بعضية) بوزن معيشة اه عتار وعبارة مر بكسر
الضاد وسكونه وبفتح الياء اه عرش (قوله) ولا تنهز) اي انتظار فرصة اي زمن اه شيخنا وفي المختار
التهزة كالفرصة وزنا ومعنى واتهز ما الى اغتمها وانما الصبي البلوغ اي اوقاهم قال الفرقة الهزوق يقال
وجد فلان فرصة واتهز فلان الفرصة اي اغتمها وقاها وبافتربها ايضا اغتمها وبالفارس القطع
والفراس الذي يقطع به الفضة والفرصة قطعة فحل او خرقه تنسجها المرأة من الخبيص والفرصة لحمية بين
الجنب والكشف لا تزال ترد من الداجو جمعها فريص ورائس اه وفي المصباح الفرصة مثل مدرة قطعة
او خرقه تستعملها المرأة في دم الخبيص والفرصة اسم من حارس القوم الماء القليل لكل منهم نوبة فيقال
يا فلان حامت فرصتك اي نوبتك وقتك الذي تستقي فيه سارع اليه واتهز الفرصة اي شمر لها ما دار او اجمع
فرص مثل قرة عرش اه (قوله) كالزائد على خمسة) ولو كان في الكفن بحيث جرت العادة ان لا يحل
مثله بلا حارس مثلاً لم يقطع سارقه كقوله ابو الفرج الرازي والطيب المنوني كالكفن والمضرة والوسادة
 وغيرهما والطيب الزائد على المستحب كالكفن الزائد على التابوت الذي يدفن فيه كالكفن الزائد
 كره والافطع به هو يقطع باخراج ذلك من جميع القبر الى خارجة لا من الساحة الى فضاء القبر وتركه لحرف
او غيره ولو كفن من التركة نبش القبر واخذته طالب به الورثة فان اكله سبع او ذهب به سيل وبقي
الكفن اقتسموه ولو كفته اجنبي او سبده من ماله او من بيت المال فهو كالعادة للبيت فلع به غير المعبر
 والحشم فيه المالك وان سرق او ضاع ولم تقسم التركة لزم ابداله منها وان كان من غير ماله فان لم تكن له تركه
 فكمن مات ولا تركه اما اذا قسمت ثم سرق فلا يلزمهم ابداله بل يندب وعه كقوله الأذري اذا كان
 ند كمن اولاني ثلاثه اثواب والا لزمهم تكفينه من تركته بما في يده ولو سرق الكفن من مدفون
 بفسقية وجوز نالدفن بها وكان يلحق السارق بنسبها عنه كالقبر قطع والافلاحي لا حارس اه شرح
 حر (قوله) قاله حرز ونحوه غير حرز في الثانية) فلم ان قول المصنف مشروع قيد في الثانية دون الاولى
 فكان ينبغي تاخيرها الثانية واطلاق الاولى اه سرل ويجاب بان المقصود اذا كان فيه تعصيل لا يعترض به
 اه (قوله) ينبغي ان لا يقطع (الا لا تنهز الحرف) الظاهر ان من تنهز الحرف صلاية الارض ككون البناء
 على جبل وينبغي ان يلحق بذلك ما كانت الارض خواررة سريعة الانيار او يحصل بها ماء قريب من البحر
 ولولم يكن الماء موجودا حال الدفن لكر جرت العادة بوجوده بعد لان وصول الماء اليه هناك
 لحمة الميت وقد يكون الماء سببا لهدم القبر اه عرش على حر (قوله) ولو سرق الكفن حافظ البيت
 الخ) ومثله حافظ الحمام اذا كان هو السارق لعدم حفظ الامتعة عنه اه عرش على حر وعبارة
 شرح حر ولو كان السارق له حافظ القسيرة او البيت او بعض الورثة او نحو فرع احد

فلا قطع انتهت

(فصل) فيما لا يمنع القطع أى كالأجار قولا أو قولة وما يمنعه أى كغصب المال والحز و قوله وما يكون الخ أى كسنة ما لو غصب منه شيئا و وضعه مع ما فيه حرزه فإن حرز مال الغاصب يكون حرزا لنهر المنسوب منه وغير حرز له أى شيئا أى وما يتبع ذلك من قوله ولا يضمن حرير يدلى آخر الفصل (قوله) يقطع مؤجر حرز أى إجارة صحيقه بصرح الشيخ حمير قوله مفهومه أن الإجارة الفاسدة لا يقطع المؤجر فيها ليقال الإجارة الفاسدة تضمن الأذن فى الانتفاع فالقياس أن المؤجر حينئذ كالمير لانا نقول لما فسدت الإجارة فسد الأذن لاذى تضمنت ومن ثم يحرم على المستأجر إجارة فاسدة استعمال العين المؤجرة حيث علم بالفساد أى عش وعجارة حل قوله مؤجر حرز أى إجارة صحيقه وكذا العارية وإن دخل بنية الرجوع لأن نية الرجوع ليست رجوعا وكذا بعد الرجوع وقبل علم المستعير انتهت رسوماً سرق فى مدة الإجارة وبعد انتقضاتها كايصر به تشبيه ابن الرقعة بقطع المعبر ونظير الأذرى فيه يحمل على ما لو علم المستأجر بانقضائها واستعمله تعديا أى شرحه بروقه واستعمله تعديا أى بان وضع فيه متاعا بعد العلم بانقضاء الإجارة وامتنع من التخلية بعد طلبها بخلاف ما لو استدام وضعه لا يقطع بل يوجب من المالك طلب التخلية أى سم على حج وقاس القطع بالاخذ بعد انتضاء مدة الإجارة أو لو فسخ المؤجر لا فلاس المستأجر ثم سرق قبل علم المستأجر بالنسخ القطع وكذا بعده وقبل طلب التخلية فليراجع أى عش عليه (قوله) ومفهومه (قوله) قال فى شرح الروض وإنما يجوز الدخول إذا رجع ومثله لو أعار عبد الحفظ مال أو رعى غنم ثم سرق بما يحفظه عنده كاصرح به الأصل أى (فرع) لو أعار قيسا نطرا للميرجيه وسرق منه قطع بلا خلاف (فرع) قال فى شرح البيهقي ولو اشترى حرزا وسرق منه قبل قبضه مال البائع فإن لم يكن أدى عنه قطع لأن البائع حتى الحليس حينئذ الألفا وقضية التعليل أنه لو كان الثمن مؤجلا لم يقطع وهو ظاهر أى سم (قوله) لانهما مستحقان لمناضه (فهم من التعليل أن عمل ذلك فيما يستحق احرازه والا كان استعمله فيما انتهى عنه وفى آخره المستأجر لم يقطع أى شرحه مر وقد أشار إلى المصالح بقوله بخلاف من أكثر الخ فهو حرز قوله المستحق وضعه فيه (قوله) فلا قطع بذلك أى بركة المؤجر والمستعير الماشية لأنه يستحق وضعها فيه (قوله) لا من سرق مفصوبا أى وإن لم يعلم كونه مفصوبا أى حل (قوله) أو مال من غصب منه شيئا (عجارة أصله مع شرحه) وإن غصب مالا وإن قل أو سرق اختصاصا أو حرزه بجزءه فسرقت المالك منه مال الغاصب أو السارق لم يقطع لأنه دخول الحرز وهكذا إذا خذله أو اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة إليه ولا يفتقر الحال بين التمتع من ماله أو المخلوط به ولا ينافى هذا قطع دائن بسرعة مال مدنيه لا بقصد الاستيفاء بقوله لا يحرز بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته وأية الاخذ للاستيفاء على ما مر من ثم قطع رهن ومؤجر ومعيير ومودع وما لك مال فراض يسرق قطع مال نفسه نصا بآخر دخل بقصد سرقة أى أو اختلف حرزها أخذا عامرا فى مسئلة الشريك فقولهم لا يقطع مشترقي الثمن باخذ نصاب مع المبيع مفروض فيمن دخل لا لسرقته وقد أجمد حرزها انتهت (قوله) أو سرق مال من أى غاصب غصب منه أى من السارق المعبر عنه بمن السابقة فى قوله لا من سرق مفصوبا وقوله وضعه أى الشيء المنصوب معه أى مع المال المذكور المضاف للغاصب وقوله فى حرز زى حرز من الذى هو الناصب تأمل (قوله) لأن السارق دخول الخ قضية التعليل أنه لو سرق مال غير الغاصب لا يقطع لأنه ليس حرزا بالنسبة له وظاهر المتن يخالفه تأمل أى سرق (قوله) وإنما قطع فى نظيره الخ (عجارة شرحه) وقارق اخراج نصاب من حرز دفعتين بأنه ثم ينضم لاخذ الأول الذى منك به الحرز فوقع الاخذ الثانى تابعا فلم يقطع عن متبوعه الاقاطع قوى وهو العلم والاعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد الظهور لأنه قد يدق كد الهتك الواقع فلا يصلح طاعنا له وهذا مبتدىء سرقة مستقلة لم يسبقها ملك الحرز باخشى منه لكتبا مترتبة على قطعه

(فصل) فيما لا يمنع القطع وما يمنعه وما يكون حرزا للنصب دون آخر (و يقطع مؤجر حرز ومعييره) يسرقهما منه مال المكتوى والمستعير المستحق وضعه فيه لانهما مستحقان لمناضه ومنها الاحراز بخلاف من أكثرى أو استمر ساحة لقرارة فأوى فيها ماشية مثلا فلا قطع بذلك لأن سرق مفصوبا لأن مال الكتلى يرق باخرزه بمجرد الغاصب (أو) سرق (من حرز مفصوب) ولو غير مال كانه ليس حرزا للغاصب (أو) سرق مال من غصب منه شيئا و وضعه معه أى مع ماله (فى حرزه) لأن السارق دخوله لاخذ ماله (ولو قب) واحد فى ليلته وسرق فى أخرى قطع كالرقب فى أول الليل وسرق فى آخرها (الا) أن ظهر النصب للطارقين أو للمالك فلا قطع لانتهاك الحرز فصار كما لو سرق غيره وإنما قطع فى نظيره مما لو أخرج النصاب دفعتين كما مر لأنه ثم تم السرقة وهما

ابتداهما (ولو تقب) واحد (واخرج غيره فلا قطع) على واحد منهما لأن الأول لم يسرق والثاني اخذ من غير حرز نعم إن امر الأول وغيره
بالاخراج قطع (كالوضع في الثقب) أو ناله (١٢٨) الاخر فيه (قاخذه الاخر) فلا قطع على واحد منهما وإن تعاونا في الثقب أو

الركب من جزأين مقصودين لاتباعية بينهما تقب سابق وإخراج لاحق وإما تركب منهما إن لم يقع بينهما
فاصل اجنى عنهما وإن ضيف فكفي تحلل علم المالك أو الظهور انتهت (قوله) ولو تقبوا واحد يخرج غيره
فلا قطع على واحد منهما) نعم إن سارى المخرج من آلات الجدار نصابا قطع الثقب كائن على لا الجدار
حرز لآلة البناء كذا لو كان المال محرزا ملاحظ قريش من الثقب لا يتم فيقطع الاخذ له اشرح مر
وعبارة ثم قال الشافعي ولو بلغت قيمة الاجر الذي اخرج به في مقدار اعجب به القطع قطع انتهى (قوله)
والثاني اخذ من غير حرزه وهذا حيث يمكن في الدار احد كما يؤخذ من التعليل قال كان فيها من يلاحظ
المال قريبا من الثقب وجب القطع على الآخذة، والثاني ان الثقب اه ذى (قوله قطع) أى الأمر لأن غير المميز
التوكيد الأمر من يستند وجوب طائفة بخلاف محو قد عدله لأن المادة جارية بان الانسان يستعين
بنوعه في اغراضه بخلاف غيره نعمه فان قيل لو علم قتل القتل وامره به فقتل ذلك الامر قلنا القصاص
يجب بالسبب كالبشارة بخلاف التقاع لا يجب إلا بالبشارة وما في حكمها كذا فرق بعضهم اه حل ولو
عوم على غريبت فخرج نصابا فلا قطع كما لو اكره بالتميز على الاخراج فانه لا قطع على واحد منهما اه
س لو انظر المارق بين يدي القتل (قوله) وإن تعاونا في الثقب أى من موضع واحد فلو بقيام موضعين
معا قطع من اخرج نصابا بينهما أو من احدهما أو مر باخلاص قطع على الثاني لأنه لا يقب حرزا وكلامه شامل
لما لو تقب احدهما نصف عرض الجدار مثلا والاخر باقية فراجه اه قل على الحل (قوله) بخلاف مالو
تقبا ووضع الخ) ليس يقيد بل لو تقب احدهما ووضعاه أو ناله كان الحكم كذلك اه س (قوله)
خارج الثقب) ظرف لكل من قوله وضعه وقوله للخارج أى وضعه خارج الثقب أو ناله للخارج
خارج الثقب (قوله) ولو رماه إلى خارج الحرز قطع) أى وإن لم يباخذه واخذه اخرج قبل وصوله الأرض
اه شرح مر وعومه شامل لما لو اخذه المالك بعد خروجه من الحرز قبل الرغ إلى القاضي ولله غير
مر ادلما ياتي من ان شرط القطع طلب المالك لما لو بعد اخذه ليس له ما يطالب به فتنبه له اه شرح عليه عبارة
سم (فرع) لو خرج به في يده أو رماه إلى خارج جميع المخرج حذفت من الحرز وجب القطع وعبارة
الوركي لو اخرج يده من الحرز والمال فيها ثم اعاد اليه قطع وظاهر ما يلحصر فيها ان صورة المسئلة
إخراج اليد فقط ولو كان ساريا بدنه في الحرز وهو متجه اه أقول قد تشكل هذه المسائل التي في هذه الحاشية
بان شرط القطع الدعوى بالمال المطالبة وعود المال للحرز بما يمنع من ذلك إلا ان يفرض حيلولة بين
المالك وبينه بعد عوده للحرز فليحصر انتهت (قوله) ولو لم يحرز حرزا أى لغير المالك اخذ ما بقي في كلام
الصراح في قوله لأن الصحن ليس حرزا لصاحب الدار أى لم يتخلل بينهما غير حرز اه حل (قوله) أو
دابة سائرة) أى يخرج من الحرز امالو كانت سائرة من جانب من الدار إلى جانب اخر ثم عرض
لها الخروج بعد ذلك فخرجت قال في يظهر كقالة الاذخرى انه لا قطع اه س (قوله) ولا يضمن حريرا
أى يوضع عليه كالأجر الولى الصبي لاحد فرب من عنده فلا يضمن مثله الوجه الصغرى إذا هربت
من عند زوجها فلا يطالب بها الزوج اه شيخنا ومثل الحر البهيم والمكاتب كتابا صحيحة كافي شرح
مروكاسيات في قول الشارع نعم الخ وقوله ايضا ولا يضمن حريرا يخرج به منافعه تقنيا تفصيل فان فوتا
واضع اليد كان غيب الحر وفهره على حمل فمده ضمنها وإن قامت تحت يده من غير تقويت كان حليسه
حتى مضت مدة ثلثا لاجرة لا يضمن كاتقدم هذا التفصيل في الفسب في قول المتن ويضمن في غصب
منفعة ما يؤجر الاحرار فتقويت اه (قوله) ولو كان صغير الخ) وصورة المسئلة في الصغير ان يخرج من
الحرز وماله معه ثم يذعه منه خارج الحرز فلو نزع منه قبل إخراج من الحرز قطع كما اعتمد
البللاوى اه س (قوله) أو كان نائما على بعير) سواء كان معزا أم بالتمام غيره اه اه شرح مر (قوله)

بلغ المال نصابين لأن
الداخل يخرج من تمام
الحرز والخارج لم يباخذه
منه بخلاف مالو تقبا
وضعه أو ناله للخارج
خارج الثقب قاخذه الاخر
فيقطع الداخل ولو تقبا
واخرجه احدهما وضعه
يقرب الثقب فاخرجه
الاخر قطع المخرج قطع
لانه المخرج له من الحرز
(أو رماه إلى خارج
الحرز) ولو لم يحرز آخر
(أو أخرجه مع جدار) أو
راكدو حركة كاهم الاول
(أو رجع هابة أو دابة
سائرة) أو واقفة وسيرها
كاهم بالاول حتى خرجت
به (قطع) لانه اخرج من
الحرز بما فله بخلاف
مالاذا عرض جريان الماء
وهبوب الريح ولم يحرك
الماء الراكد لم يهر الدابة
الواقفة ولا يضمن حريرا
ولا يقطع سارق لو كان
صغيرا معه مال بليق به)
كقلاذه فهو لولى من تعبيره
بقلاذه (أو) كان نائما على
بعير فاخرجه) أى البعير
(عن قالة) لانه ليس مال
والمال والبعير قيد أخر
محرز به فان كان لا يليق به
قطع ان اخذ الصغير من
حرز المال والاول فلا ذكره
في الكفاية (فان كان) النائم

على البعير (رفيقا قطع) يخرج عن القالة لانه مال وقد اخرج من الحرز وكذا
يقطع سارق الرقيق في غير ذلك ان كان غير يداو مكره انهم المكاتب صحيحة كالحرق لاستقلاله وكذا المبعوض (كما لو قتل) مالا

(من بيت مغلق الى صندار او صحن نحو خان) كرا بط (بأبها مفتوح) بقيد زده بقول (لا بعله) فيقطع لانه اخرجه من حرزه الى محل الصانع بخلاف مالو كان باب البيت مفتوحا وباب الدار متلا مغلقا او كانا مغلقين فتفتحهما (١٢٩) او مفتوحتين فلا قطع لانه في الاولين

لم يخرج من تمام الحرز والمال في الثالثة غير حرز نعم ان كان السارق في صورة غلق البابين احد السكان المنفرد كل منهم بيت قطع لان ما في الصحن ليس حرزا عنه وما ذكر في نحو الخان هو ما رجحه الاصل والشرح الصريح وحكا في أصل الروضة عن قطع البنى والنزالي وغيرهما القطع مطلقا من صاحب المذهب وغيره لان الصحن ليس حرزا لصاحب البيت بل هو مشترك كسكة متحدة وحكاه البلقيني من نص الام والخضر وعن الشيخ ابي حامد اتباعه وحكاه الأذري والزرعكي من الرايين وبعض الخراسانيين قالا وهو المختار وظاهر ان الدار المستركة كنحو الخان في الخلاف المذكور ونحو من زيادق (فصل) فيما ثبت به السرقة وما يقطع بها وما يذكر معها (ثبت السرقة يمين رد) من المدعي عليه على المدعي لانها كالينة او كافر المدعي عليه وكل منها تثبت به السرقة وقضيته انه يقطع بها وهو ما رجحه الشيخان هنا لكهما جرم في الدعوى في

من بيت مغلق في هذا المقام تسع صور لان البيت اما ان يكون مغلقا او مفتوحا بعله او لا بعله ومنها يأتي في باب الدار والخان وذكر منها في المنطوق صورة واحدة وانظر البقرة فان الشارح لم يستوفها وغاية ما ذكر في المفهوم ثلاثة او اربعة لكن الذي ظهر بعد التأمل السديد انه ذكر في المفهوم سبع صور لان قوله بخلاف مالو كان باب البيت مفتوحا فيه صورتان وقوله او كانا مغلقين صورة واحدة ومفتوحين في اربع صور لانها اما بعله او لا بعله او احدهما كذا او الاخر كذا او ترك صورة واحدة وعجز القيد الثالث وي أن يكون البيت مغلقا وباب الخان مفتوحا بعله فبذلك ما الشارح لكن كان عليه ان يؤخر قوله او كانا مغلقين عن قوله او مفتوحين لانه من تمتة محرز القيد الاول وهو قوله مغلق لان محزره يصدق بست صور لانه اذا كان مفتوحا اما بعله او فعل غير مو على كل اما أن يكون باب الخان مغلقا او مفتوحا بعله او فعل غير فلو قال الشارح بخلاف مالو كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مغلقا او مفتوحا او كانا مغلقين او كان الاول مغلقا والثاني مفتوحا لكن بعله لكان أسلس وافي بالصورتين (قوله) لانه في الاولين (ما ذكر في الاولين قد يخالف قوله السابق ولو الى حرز آخر فينبغي أن يكون هذا انحصار لذلك وان يفرض ذلك فيها اذا لم يكن الحرز الخارج منه داخل في الحرز الاخر فليتامل ويوجه ذلك بان دخول احد الحرزين في الآخر يجعلهما كالحرز الواحد قسم (قوله) وما ذكر في اى من التفصيل بقوله بأبها مفتوح لا بعله وقوله نعم الخ قوله مطلقا اى سواء كان مفتوحا او مغلقا وان كان مفتوحا سواء افتحه هو ام غيره وسواء كان الناقل له من البيت الى الصحن احد السكان أم أجنبي هذا كله مراد من الاطلاق وقوله او القطع معطوف على الضمير في حكاه وقوله لان الصحن ليس حرزا لصاحب البيت اى بالنسبة لاجل السكان او غيرهم في اخرجه لغير الحرز قطع مطلقا سواء كان الباب مفتوحا بعله او بغيره او مغلقا شيخنا (قوله) لان الصحن ليس حرزا الخ يؤخذ منه انه لو كان حرزا لم يقطع وهو واضح حيث لا يتخلل بينهما غير حرز (فصل فيما تثبت به السرقة) وقد بينته بقوله تثبت السرقة يمين رد ورجلين وبقاى وقوله وما يقطع بها اى العضو الذى يقطع بها اى بسبها وقضيته بقوله وتقطع يد المدعي الخ وقوله وما يذكر معها اى مع كل منهما قال يذ كرمع الاول وهو قوله وقبل رجوع مقر لقطع اى قوله وعلى السارق رد ما سرق وبذله والذي يذ كرمع الثاني هو قوله ومن وغسل محل قطعه بذهن الى آخر الفصل (قوله) لانها كالينة اى فضيل دعواه مستطال الحق وقوله او كافر المدعي عليه اى لا تقبل الدعوى بالمسقط (قوله) وكل منهما يثبت السرقة اى ما لا قطع ما دليل قوله فيما ياتي ويثبت رجل وامرأتين المال فقط فيكون جاريا على ضيق في يمين الرد (قوله) بانه لا يقطع بها اى باليمين المرودة وقوله هو المتنداهع شروحيته تكون اليمين المرودة لا كالينة ولا كالقرار (قوله) وقال الأذري وغيره انه المذهب اعتمدوه وقال الطبراني لان اليمين المرودة وان كانت كالقرار الا ان اسمها وعلى الانكار بمذلة رجوعه عن الاقرار ورجوعه مقبول بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا الاحتجاج في شرح الروض اه سم (قوله) ورجلين الخ وعلى ثبوت المال اذا شهدا بعد دعوى المالك او وكيله فلو شهدوا حصة لم يثبت بشهادتهم المال ايضا لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحصة بالنسبة الى المال غير مقبولة اه شل (قوله) وبقاى او من سارق اى بعد الدعوى ولو لم يتكرر كسائر الحقوق اما اقراره قبل تقدم دعوى فلا يقطع به حتى يدعى المالك بيمين المال اخذ من قوله لو شهدا بسرقة مال غائب او حاضر حصة قبلا ولا قطع حتى يدعى المالك بما له ثم تعاد الشهادة لثبوت المال لانه لا يثبت بشهادة الحصة لا لقطع لانه يثبت بها وانما ينتظر لتوقع ظهور مسقط ولم يظهر اه شرح مر (قوله) بتفصيل فيها اى ولو من قية موافق اه سئل وعجاجة شرح مر وما بعثه الأذري من قبول الاطلاق

الروضة اصلها بانه لا يقطع به لانه حتى اتفق تعالى وهو لا يثبت بها اعتمد البلقيني واحتج به بنس الثاني وقال الأذري وغيره انه المذهب الذي اوردته الرايين وبعض الخراسانيين (و رجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (و باقر) من سارق مؤاخذه بقوله (بتفصيل فيها) اى في

الشهادة الاقرار بان يبين
السرقة والمسروق منه
وقدر المسروق والحرز
بتعيينه او وصفه بخلاف
ما إذا لم يبين ذلك لانه قد
يظن غير السرقة المروجة
للقطع سرقة موجهة وذكر
التفصيل في الاقرار من
زيادى (وقيل رجوع
مقر) بقيد زده بقول
(لقطع) كالزنا بخلاف
المال لا يقبل رجوعه فيه
لان حق آدمي (ومن اقر
بموجب حقبة) (موجب
تعالى فللقاضي امر بغير
رجوع) من الاقرار فلا
يصرح به كان يقول له
ارجع منه لقوله ~~يطلب~~ لا
عالم المقر بالزنا ملك ثبت
او حُرِّتْ او نظرت رواء
البخارى ولمن اقر عنده
بالسرقة ما حاله سرقت
رواه ابو داود وغيره وله
التعريض بالانكار ايضا
إذا لم تكن بينة (ولا قطع
الابطال) من ملك وهذا
من زيادى (فواقر بسرقة
لقائب) اوصى او يمنون
او لغيره فيما يظهر (لم يقطع
حالا) لاحتمال ان يقرانه
كان له (او) اقر (زنا بامته)

من مقر فقيه موافق للقاضي في مذهبه غير ظاهر إذ كثير من مسائل الشبهة والحرز وقع فيه خلاف بين
ائمة المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل مطلقا كظنهم في الزنا انه هو الظاهر ان التفصيل شرط
لقطع لا لتبتر المال فيثبت مطلقا بقرينة التحليل الذي ذكره الشارح (قوله والمسروق) أى ملو
زيدام حروليس المراد به الحرز لانه ذكره بعد ذلك فيمين ان المراد به الشخص لا الحرز اه زى اه
عش (قوله وقدر المسروق) أى وإن لم يذكر الصاعدان انه نصاب لان النظر فيه وفيقته للحاكم ولا انه
ملك لغير السارق بل للمالك اثباته بغير حمار وقع لبعضهم في حاتين ما يخالف ذلك قاضيه ويقولان لا
نعم له شبهة ويشير ان السارق ان حضرو الا ذكر اسمه ونسبه واستشكل بان البينة لا تسمع على غائب في
حدوده تعالى ويجاب بتصوره بقاءه بمنزلة او متوار بعد الدعوى عليه اه حج ومثله شرح حر (قوله
وقبل رجوع مقر) أى ولو في أثناء القطع اه سر (فرع) لو اقر بالسرقة فمجرم مع كذب رجوعه
قال الفارسي لا يقطع ولو اقر به اثم اقيمت عليه البينة ثم رجع قال القاضي سقطت القطع على الصحيح لان
الثبوت كان بالاقراء وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى كذا في شرح الروض اه سم غلى حج لكن
المستند فيها خلافه عند من فيا تقدم اه عش عليه (قوله) ومن اقر بمقولة (الم) خرج بالاقراء
البينة بالعقوبة المبال وبقوله قد لا أدى فلا يعمل التعريض بالرجوع عنه وإن لم يفسد الرجوع فيه شيئا
ووجهه ان فيه حلالا على محرم فهو كعامل العقد الفاسد انتهت (قوله فللقاضي امر بغير رجوع) أى
بموجزه كافي الروضة لكن في شرح مسلم اشار الى نقل الاجماع على نفيه وحكاية عن الاصحاب والمعتد
الاول وقضية تخصيصهم الجواز بالقاضي حرمة على غير موالاته جواز له لمتاع التفتين على الحاكم
دون غير موالاته ان يمرض للعبود بالتوقف في حقه تعالى ان رأى المصلحة في السرا الا فلا علم انه
لا يجوز له التعريض ولا لم التوقف عند ترتيب مفسدة على ذلك من ضياع المسروق او حد للتعريض حر
(قوله تعريض رجوع) أى وإن كان عالما بمجرزه أى الرجوع فيقول له لملك قبلت فاخذت أخذت من
غير حرز غصبت انتهت لم تعلم ان ما شره منك امر شرح حر (قوله ما حاله) بالكر على الافصح بالفتح
على القياس احم (قوله له التعريض بالانكار) عبارة في شرحه هو اقره قوله بالرجوع انه لا يمرض له
بالانكار ثم قال وانه ينتج التعريض أى بالرجوع إذا ثبت بالبينة انتهت به تعلم ان قول الشارح إذا لم تكن
بينته متصل بقوله تعريض رجوع مما فافهمه كلامه من جواز التعريض بالانكار لعل المراد به التعريض
بالانكار خصوص السرقة مع الاعتراف بالمالك كان يقول اخذته عارية او ديمة او نحو ذلك اه عش وعبرة
سم قوله له التعريض بالانكار عبارة الروض وشرحه فللقاضي التعريض له أى انهم في باب الحدود بما
يجب شيئا منها بان ينكر ما اتهم به منها اه (قوله ولا قطع الا بطلب) ليس المراد بالطلب طلب خصوص
الايفاء بل وادعى واثبت مما اراه من المسروق او وجهه لم يقطع القطع وقد علوا اشتراط الطلب بانه بما
يقول بالمالك وبالا بامته فيسقط وقضية هذه المعلقة لو لم يوجد طلب المالك لكن علمته عدم الاقرار
بالمالك والاباحة كان شهد بالسرقة بينة حسبة لم يوجد من المالك الا قوله لم امك له ولا يسمعه ولم يوجد
منه دعوى ولا اثبات انه يقطع ومضى عليه البلاوى قال إلا ان يوجد قتل بخلافه فيا تامل اقول يؤيد مقاله
قول الباب من اخراج السارق متاعه من حرزه ثم الفاهو مهرب لم يقبمه فان يعمو قطع عضوه المستحق
الدية لم يمتد به ومثله قاطع الطريق لكن يعز لا قتياله اسم وعبرة حل دلة الا بطلت أى للمالك لا للقطع
والا فالقطع لا يتوقف على طلبه وظاهر كلامه ان ذلك يبدو بتسرقته وهو مشكل مع قولهم يقطع ولو
ابراء المالك من المال للمسروق او وجهه والمقبور من كلام غيره ان طلبه للمالك يثبت سرقة وإذا
ثبتت سرقة لا يسقط قطعها وإن فرض انه ابراءه من المال وعلى هذا لا اشكال انتهت أى فالدار على ثبوت
السرقة للمالك وإن ابرى منه اه شيخنا (قوله او لغيره) اعاد العامل معه ولم يزل اوصيه لانه لم يمت

أي الغائب سواء أقال أنه أكره عليه أم لا (حدا حلالا) لأخذوا لا يترفع على الغائب فتدبر في ذلك أم من قوله أو أنه أكره عليه غائب
على زنا (ويثبت برجل وامرأتين) أو به مع عين (المال فقط) أي دون القطع كما ثبت بذلك (١٥١) النصب المطلق عليه طلاق أو عتق

دونهما (وعلى السارق رد
ماسرق) أن يبق (أوبد له)
أن لم يبق لخبر على اليد
ما أخذت حتى تقوم به
(وتقطع) بعد الطلب (يده
اليمنى) قال تعالى فاقطعوا
أيديهما وقرىء شاذا
فاقطعوا أي أيديهما والقراءة
الشاذة كتعب الواحد في
الاحتجاج بها كما مر
ويكتفى بالقطع (ولو) كانت
(معية) كغفلة الأصابع
أو زائدتها لعدم الآية
ولأن الفرض التشكيل
خلاف القودقته معنى على
ألمائة كأم (أوسرق
مرارا) قبل قطعه لا اتحاد
السبب كالزنى أو شرب
مرارا يكتفى بعد واحد
بكاليد اليمنى في ذلك غيرها
كأمر ظاهر (فإن عاد) بعد
قطع يمينه إلى السرقة الثانية
(فرجله اليسرى) قطع
(فإن عاد ثالثا) قطعت (يده
اليسرى) (فإن عاد رابعا)
قطعت (رجله اليمنى) (وروى
الشافعي خبر السارق أن
سرق فاقطعوا يده ثم إن
سرق فاقطعوا رجله ثم إن
سرق فاقطعوا يده ثم إن
سرق فاقطعوا رجله وأما
قطع من خلاف ثلاثين
جنس المنفعة على فتعصف

بقوله فها يظهر فلا سقط العامل لرجع الجميع فليأمل أو شوري (قوله أي الغائب) لعله أراد هنا أو الصبي
أو المجنون أو البنية كافي الذي قبله حرره سم (قوله المطلق عليه طلاق الخ) صورة ذلك أن يقول
لوجه أن نصب مالي أو مال زيد فانت طالق أو لمبده فانت حر ثم يقام على النصب برجل وامرأتان أو
رجل ويمين فيثبت بهما النصب دون المطلق عليه من الطلاق أو العتق أو شيئا (قوله دونهما) أي فلا يقع
الطلاق ولا العتق لأن التعليق سابق على النصب أو حل (قوله وعلى السارق رد ماسرق) أي وأجرة مائة
وضع يده أو عس على مرد أو قال أبو حنيفة أن قطع لم يفر من أن غرم لم يقطع وقال مالك أن كان غنيا ضمن
والأغلا والقطع لازم بكل حال ولو أعاد المال المسروق إلى الحر لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو
حنيفة يسقط وعن مالك لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قيل بالمعكس لكان مذهبنا لرد الحد بالصلوات
أو س (قوله وقطع يده اليمنى) أي أن وجدت ولا انتقل لما يدها وهكذا كافي من ولو كان له على
معصم كفان ولم يتميز إلا الأيمن من الزائدة قطعا كما حكاه الإمام عن الأصحاب وعن الغوي قطع أحدهما
واستحسنه الرافعي وقال النووي أنه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق وروى في المجموع وعلى هذا
لوسرق ثانيا قطعت الثانية وحيث ترو هذه الصورة على قوله فإن عاد فرجله اليسرى وقد يقال لا ترد لأن
كلامه معنى على الحلقة المتعاقبة سم اهزى (فرع) لو كان السارق نضوا بحيث يخشى موته بالقطع
ولا يرجع يقطع على الصحيح به قطع طاعون ويؤخر القطع للمرض المرجو الزوال أو مر أو شوري
(فرع) القاطع باليد غير اليمنى الإمام أو نائبه فلو فرغه للسارق لم يقع الموضع أو شرح مر وخرج
بالسارق ماله فرغه للسارق من فليقع الموضع وإن امتنع التوقيع له عفاة أن يرد إلى الالة عليه فيؤدى إلى
أهلا كذا خرج بفرض إليه ماله فله بالأذن من الإمام أو نائبه فلا يقع حد أو إن امتنع القطع لموات المجل
وقوله لم يقع الموضع أي ويكون كالسقوط بأقنوسيات ماله ومنه سقوط القطع وعليه فيشكل الفرق بين
القول بقرع الموضع وعدمه لأنه على كل منهما سقط القطع إلا أن يقال إذا قلنا بقرعه الموضع كان قطعها
حدادها بقرع السرقة من حيث حق الله تعالى حيث قلنا لا يقع الموضع لم يكن سقوطها حدا لكنه تعذر الحد
لفوات محله فلا يكون سقوطها جازرا للسرقة وإن اشتركت الصورتان في عدم إروم شيء للسارق بعد أو
عش عليه وحكمة اختصاص القطع باليد اليمنى والرجل اليمنى أنها آلات السرقة بالأخذ والمشي وقدمت
اليد لقوة بطشها بقطع من خلاف لبقاء جنس المنفعة عليه وأما لم يقطع ذكر الزاني إبقاء للقتل
ولا لسان القاذف إبقاء للعبادات وغيرها كأمرو الأمر بقتل السارق منسوخ أو مؤول بمن استحل أو
ضعيف بل قال ابن عبد البر منكر لأم لا لقتل على الخ (بعد الطلب) فلو قطعه الإمام قبل الطلب فلا ضمان
عليه وإن سرق إلى النفس على الأصح أمره أو شوري (قوله كأمرو) أي في الفرض في باب الفروض (قوله
ولو كانت معية) أي ولو شلاء حيث من نزع الدم شرح مر أي فإن لم يؤمن نزع الدم قطعت رجله اليسرى
بخلاف ماسبق آخر الباب أنه لو شلت بعد السرقة لم يؤمن نزع الدم فإن القطع يستلانه بالسرقة تعالى
بنيها إذا تضرع قطعا سقط بخلافه ما كان الشلل موجودا ابتداء فإذا تضرع قطعا لم يمتل القطع بها بل بما بعدها
أمره سم على حج أو عس عليه (قوله كغفلة الأصابع) أي كلها على المتعمد قوله أو زائدتها أي
على المتعمد أيضا والمغال فيها يقول يبدل إلى الرجل أو شرح مر (قوله فرجه اليسرى قطع) أي
أن اندمل القطع الأول أو شرح مر فلو إلى يمينها فمات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان أخذا بتقدم
في الحدود أو عس عليه (قوله من كرم) المعنى فيه أن البطش في الكف وما زاد من الذراع تابع

حركه كما في قطع الطريق (من كرم) في اليد للامر به في خبر سارق رد أو عنوان
(وكعب) في الرجل لنعل عمر رضى الله عنه كما رواه ابن المنذر وغيره ثم إن عاد غاصا (عز) كالو سقطت أطرافه أولا
ولا يقتل وماروى من أنه يقطع منه منسوخ أو مؤول بقتله لاستحلال أو نحوه بل ضعفه الحدائق وغيره (وسن خمس محل قطعه يده من مثل)

لا ينقض عهده بمحاربتهم في دارنا وإخافته السبيل أي وهو الراسخ حيث لم يشترط عليهم تركه وأنهم لا ينقض عهده بذلك بخلاف المعاهداته ينقض عهده بذلك كما سيذكره الشارح اهـ حلي (قوله) وإن خافه كلام الأصل (الروضة الخ) أي حيث يقيدوا المسلم قبل وإتقاهم الشيخان بالمسلم لأن مفهومه وهو الكافر فيه تفصيل وهو أنه كان ملتزما بالأحكام فهو كالمسلم كاذره الشارح وإلا فلا اهـ حل (قوله) أيضا وإن خافه كلام الأصل الخ) تبين هذا الأدرعي حيث قال لم أر في الكتب المشهورة بعد الكشف التام التخصيص على أن من شرط قاطع الطريق الإسلام إلا في كلام الرافعي ومن أخذه وعرض بأن جميع أحكام الباب لا تأتي إلا في المسلم اهـ حل (قوله) يتاوم من يبرز له عبارة شرح مر والذين يغلبون شرذمة بقوتهم قطاع في حضمه لا اعتماد على الشوكة بالنسبة إليهم لا لثقلها عظيمة إلا لأفورة لهم بالنسبة إليهم فالشوكة أمر نسبي فلو فقدت بالنسبة لجمع بقاومتهم لكن استسلوا لهم حتى أخذوا ولم يكونوا قطاعا وإن كانوا ضامنين لما أخذوه لأن ما فعلوه لم يصدر عن شوكتهم بل عن ترغيب القاطعة وحيث يلحق غوث لو استغاثوا ليسوا بقطاع بل متعبدون اهـ (قوله) بحيث يمد غوث متعلق ببرز وهو ظرف مكان والضمير في قوله معه راجع إليه اهـ شيخنا وجبارة الثوبرى قوله بحيث يمد حيث ظرف مكان والضمير في قوله راجع لحيث باعتبار المكان قال هل يمكن يمد معه غوث هكذا فهم اهـ (قوله) ومختلس ومتنهب هذان محترز عن غثيف (قوله) ولودخل جمع بالليل الخ) عبارة أصله مع شرح مر وفقد الغوث يكون البعد عن العمران أو السلطان أو الضمف باهل العمران أو السلطان بغيرهما كان دخل جمع دارا واشهر وال السلاح ومنعوا أهلها من الاستغاثة فهم قطاع في حضمه وإن كان السلطان موجودا قويا اهـ (قوله) أيضا ولودخل جمع بالليل الخ) الظاهر أن هذا محرز قوله بحيث يمد غوث وإن كان ظاهر صنيعه يقتضي أن هذا ليس من المحترزات وهذا وأما قوله بقاءوم من يبرز له فلم يذكر له محترزا ومحترزه هو الضعيف الذي لا يقدر على المقاومة (قوله) فقطاع أي لدخولهم في قوله بحيث يمد معه غوث لأن البعد أم أحصى أو معنوى اهـ عزيزي وقال حل قوله فقطاع أي لانه بمثابة ضعف أهلها اهـ ومن ذلك هؤلاء الذين يأتون للسرقة المسمون بالنسر في زماننا فهم قطاع قال في المصباح والمنسرفه لثان مثل مسجد ومقود خيل من المائة إلى المائتين وقال الفارابي جماعة من الخيل ويقال للمذمر الجيش لا يبرئى الاقلعه اهـ عـش على مر وفي الرشدي قوله وهو منعوا أهلها من الاستغاثة هذا قد يخرج المصوص الذين يسمون بالناسر إذا جاهرُوا ولم يمنعوا الاستغاثة اهـ (قوله) فإن أعان القاطع الخ) قال بعض من كثر سرد أقوم فهو منهم اهـ عميرة اهـ سم (قائدة) لم يجملوا للتمرص البضع حكما يختص به من حيث كونها قطاع طريق وعليه لحكمه كثير قاطع الطريق اهـ عـش على مر (قوله) بلاخذ نصاب) بأن لم يأخذ مالا أصلا أو اخذ أقل من نصاب فهو أولى من قول الأصل ولم يأخذ مالا (قوله) ولاقتل أي ولا قطع طرف لمعصوم يكافئه عدا كما سيذكره الشارح اهـ حل (قوله) عذر بحبس وغيره) ظاهره الجمع بين الحبس وغيره وهو كذلك وله ترده إن أراه مصلحة ولا يتقدر الحبس عمدة بل يستدام حتى تظهر توبته اهـ سل (قوله) أو بأخذ نصاب بلاشبهة) أي ولو كان النصاب بجمع اشتراك فيه واتحد حزمه اهـ شرح مر وقوله ولو كان النصاب بجمع اشتراك فيه لم ير المراد اشتراك الشيوع أو الأعم حتى لو أخذ من كل شيء وكان المجموع يبلغ نصابا قطع الأخذ فيه نظر ولا يبعد الثاني تقيلا عليهم لكن قياس مامر في السرقة الأول ويؤيده أنهم عملوا القطع بالمشارك بان لكل واحد من الشركاء بدعي بجمع المال وفي المجاورة ليس لواحد منهم أن يدعي بغير ما يخصه ومعلوم مامر في السرقة أن القاطعين لو اشتروا في الأخذ اشترط أن يخص كل واحد منهم بقدر نصاب من الماخوذ ولو زع على عدمه والأفلا اهـ عـش عليه وتعتبر قيمة الماخوذ في موضع الأخذ إن كان موضع بيع وشراء حال السلامة لا عند استسلام الناس لأخذ أموالهم بالقهر والغلبة

وإن خافه كلام الأصل والرخصة أصلها (مختار) من زيادتي (غثيف) للطريق (يقاوم من يبرز) هو (له) بأن يساويه أو يغلبه (بحيث يمد) معه (غوث بعده) عن العبارة أضعف في أهلها وإن كان البارز واحدا أو اثني أو بلا سلاح وخارج بالقيود المذكورة أضعفها فليس المتصنف بها أو بشيء منها من حربي ولو معاهدا وصبي ومجنون ومسكره ومختلس ومتنهب قاطع طريق ولودخل جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة السلطان وحضوره فقطاع وقيل مختلسون (فإن أعان القاطع) أو أخاف الطريق بلاخذ نصاب (لا) (قل عذر) بحبس وغيره لا نكابه ممصية لا حد فيها ولا كفارة وحبيه في غير بلده أولى حتى تظهر توبته ولو زمره المال أو بدله في صورة أخذه وتعميره بنصاب أولى من تعميره بمال (أو بأخذ نصاب) أي نصاب سرقة بقيد زدهما بقولي

وان لم يكن موضع بيع وشراء فأقرب موضع اليهو جدي فيه مع ذلك وشراؤه قاله الماوردي اه وعلى اه
شوري (قوله) بلاشبهة من حرز) كان يكون معه او يقربه ملاحظ بشرطه المار من قوته او قدرته على
الاستعانة قاله الماوردي لا يقال القوة والقدرة تمتع قطع الطريق لما مر ان حيث لحق غوث لو استغنى لم
يكونوا اخطاء لان تمتع ذلك اذ القوة او القدرة بالنسبة للحرز وغيرها بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه
من خصوص الشوك ونحوها كما علم مما مر بخلاف الحرز يكفي فيه مالا السارق به عرفة وان لم يقاوم السارق
من غير شبهة مع بقية شروطها المارة اه شرح مر (قوله) قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ولو فقدت
احدهما ولو قبل اخذ المال ولو لشلها وعدم امن زحف الدم اكتفى بالآخرى ولو عكس ذلك بان قطع
الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تمدي ولو لمه القود في رجله ان تمدد والا فدينها ولا يسقط قطع رجله
اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء ولا يضمن وأجزاءه والفرق ان قطعها من خلاف
نفس توجب مخالفتها الضمان وتقدم اليمنى على اليسرى اجتبا يسقط بمخالفتها الضمان ذكره الماوردي
والروائي وتوقف الادعى في اجاب القود وعدم الاجزاء في الحالة الاولى قال الزركشي وقضية
الفرق انه لو قطع في السرقة يده اليسرى في المرة الاولى عامدا اجزاءه لان تقدم اليمنى عليها بالاجتبا اى
وليس كذلك كما مر واجب بعدم تسليم ان تقدم اليمنى ثم بالاجتبا بل بالص مامر ان قرى شاذا
فانقطعوا امامهم وان القراءة الشاذة كخبر الواحد وينبغي كماله الاذرى بحجى مامر في السرقة فانما
توقف القطع على طلب المالك وعلى عدم دعوى الملك ونحوه من المسقطات فقد قال البلقيني انه القياس
وفي الام ما يقتضيه ولا بد من انتفاء الشبهة كافي التنبيه ويحسم موضع القطع كافي السارق ويجوز
أن تحسم اليد ثم تقطع الرجل وان يقطعا جميعا ثم تحسمهما من شرح مر (قوله) بطلب من المالك اى اماله
واما القطع فلا يتوقف على طلب اه حل (قوله) المار في السرقة) اى من قوله وانما قطع من خلاف لثلاث
يقوت جنس المنفعة عليه فتصنف حركته اه عش (قوله) وقيل للبحارية) الحق انها للبال مع ملاحظة
المحاربة لانه لو تاب قبل القدرة عليه سقط قطعها ولو كان للبال فقط لم يسقط اه حل (قوله) وهو اشبه
وانما كان اشبه لان المال قطع في مقابلته اليد اليمنى فلو كانت الرجل للبال ايضا لم انقطع العضون للبال
بخلاف ما لو قيل ان قطع الرجل للبحارية اه عش (قوله) قتل حتما) قيدوا التحتم بان لا يرجع عن اقراره
لو ثبت به اه عميرة ولا يشترط في تحتمه شروط السرقة اه مر اه سم (قوله) ولا نهضم الى جنايته الخ
على ايضا بان اخذ المال في المحاربة كازاد على الاخذ في غيرها يعقوبه في قطع الرجل فسكذ القتل لا بد
ان يزداد فيه قد التحتم اه عميرة اه سم (قوله) الاتهم القتل فلا يسقط) عبارة شرح مر فلا يسقط بعفو
مستحق القود ويستوفيه الامام لانه حقه تعالى اه (قوله) قال البندنجي الخ) معتد اه عش (قوله) ان
قتل لاخذ المال) اى ويرى ذلك بقرينة تدل على ذلك وكتب ايضا لطالب الله بقره اذ قتل لاخذ
المال اى ولم ياخذه لما ياتي انه ان قتل واخذ المال صاب مع القتل اه عش على مر وفي الشورى
ما نه وينبغي ان يكون قصد الاخذ بالمال كافيا في تحتم وان لم ياخذه اه وعبارة سم قوله اذ قتل
لاخذ المال قال مر وان لم ياخذه وعبارة الباب ومن قتل عمدا حصا لاجل المال واخذه قال
الماوردي ولو دون نصاب وغير محرز قتل حتما اه قال مر وحاصله ان شروط السرقة معتبرة في
قطع اليد والرجل من خلاف وفي ضم الطلب الى القتل وليس معتبرا في تحتم القتل وحده انتهت
(قوله) او اخذ نصاب) هذا وفي كلام الامام البلقيني وعندى ان اعتبار النصاب في الصلب لم يقيم
عليه دليل ولم اجد في نصوص الشافعى اعتباره الا في قطع اليد والرجل وقد ذكر الماوردي انه
يصلب واذا اخذ اقل من ربع دينار ولا ان اخذ المال اذا اقترن بالقتل صار تبعا غير مقصود بخلاف
ما اذا انفرد عن القتل فانه مقصود اه حل (قوله) قتل ثم صلب) ولا يقطع يده ورجله لاخذ المال بل

(بلاشبهة من حرز) عمار
يا نه في السرقة (قطعت)
بطلب من المالك (يده
اليمنى ورجله اليسرى فان
عاد) بسد قطعها ثانيا
(فكسه) اى يقطع يده
اليسرى ورجله اليمنى
للاية السابقة وانما قطع
من خلاف المار في السرقة
وقطعت اليد اليمنى للبال
كالسرقة وقيل للبحارية
والرجل قبل المال والمجاهرة
تزيل لذلك منزلة سرقة
ثانية وقيل للبحارية قال
العمرائى وهو اشبه (او
بقتل) لمصوم يكافئه عمدا
كاي علم بما يأتى (قتل حتما)
للاية ولا نهضم الى جنايته
اخافة السبل المتعصية زيادة
العقوبة ولا زيادة هنا لا
تحتم القتل فلا يسقط قال
البندنجي وعمل تحتم اذ
قتل لاخذ المال والاقتلا
تحتم (او) بقتله عمدا
(واخذ نصاب) بلاشبهة
من حرز (قتل ثم صلب)

بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه (الآية) من الأيام (حتما) زيادة والتسكيل لزيادة الجربة فآزمات حنيفة من الشافعي انه لا يصلب
إذ بالموت سقط القتل فسقط تابعه بما تقرر فسر ابن عباس الآية فقال الحق أن يقتلوا (١٥٥) ان قتلوا أو يصلبوا مع ذلك ان قتلوا

وأخذوا المال أو قطع
أيديهم وأرجلهم من خلاف
ان اقتصر وأعلى أخذ المال
أو ينفوا من الأرض ان
أرعبوا ولم يأخذوا حمل
كله أو على التوزيع لا للتخفيف
كأن قوله تعالى وقالوا كونوا
هودا أو نصارى أى قالت
اليهود كونوا هودا وقالت
النصارى كونوا نصارى
وتقيدى بالصلب مع
قولى حتما من زيادى (ثم)
بعد الثلاثة (يزول) من محل
الصلب (فان خيف تغيره
قبلها أوّل) حيثن وهذا
من زيادى ويقام عليه الحد
بمحل محاربه إذا شاهده
من يزجر به فان كان
بمفازة فنى اقرب محل
اليها بذا الشرط (والغلب
فى قتله معنى القود) لا الحد
لان الاصل فيما اجتمع فيه
حق الله تعالى وحق آدمى
تغليب حق الادى لبنائه
على الصنف ولانه لو قتل
بلا محاربة ثبت له القود
فكيف يحبط حقه بقتله
فيهما (فلا يقتل بغير
كفء) كوله (ولو
مات) بغير قتل (فدينه)
يجب فى تركته فى
الحراما فى الرقيق
فتجب قيمته مطلقا

يندرج التام فى القتل لاتحاد جهة الاستحقاق لأن كلام من القتل والقطع فيه حق تعالى هذا هو المعتد
المقتبه وحكى فى الروضة قول آخر جاءه يعاقب ثم يقتل ثم يطلب وتقل هذا القول عن ابن سبلة وكانه خرج
بما لا اجتماع قطع للرفة وقتل للمحاربة فان المعتد فيه عدم الاندراج وعبارة الروضة ولو سرق ثم قتل
فى المحاربة فقتل بتمام السرق وقتل للمحاربة ام يقتصر على القتل والصلب ويندرج حد السرقة فى حد المحاربة
وجهان انتهت (قوله) ثم صلب) أى ترصاعلى نحو خشبة ولا يقدم الصلب على القتل كما قبل به لكونه
زيادة تعذيب اه شرح مر اى وقد ينشئ عن تعذيب الحيوان اه حل وصلب بالتخفيف من باب ضرب
وقد يشدد للبلغة اه مصباح (قوله) بعد غسله) اى ان كان مسلوبا وتكفينه ولو ذميا والصلوة عليه
ان كان مسلما اه حل (قوله) ثلاثة) عدل عن قول اصله ثلاثا وان كان حذفت التاء عند حذف المعدود
سائغا لثلاثة اشارة إلى ان التصحيح حيثن اثباتها اذا كان المعدود مذكرا اه شوبرى (قوله) فان مات
حتفا (فه) اى اومات بغير هذه الجهة كقود فى غير المحاربة اه شرح مر وفى المصباح الحنفى الهلاك
ولان فارس وتبعه الجمهورى ولا يبنى منه فعل يقال مات حتفا (فان مات من غير ضرب بولاقول وزاد
الصفاى ولا فرق ولا حرق وقال الا زهرى لم اسمع الحنفى فعلا وحكاى ابن القوطية فقال حنيفة الله يحضه حنفا
من باب ضرب إذا امانه وتقل العدل مقبول ومناه ان يموت على فراشه فينتفس حتى يتنفس ريقه
وهذا اخفى الانف ومنه يقال للمسلم يموت فى الماء ويطفو مات حتفا (فه) وهذه الكلمة تكلمت
بها المجاهلية قال السموول

ومامات مناسيد حنيفة ولا ضل فىنا حيث كان قتيل

(قوله) لحمل كلمة أو على التوزيع) وهذا من ابن عباس اما تو قيف وهو الاقرب اوله وكل منهما من مثله
حجة لانه ترجمان القرآن ولان الله تعالى بدافيه بالا غلط فكان مرتبا ككفارة الظهار ولو اريد التخيير لبدأ
بالاخف ككفارة البين اه شرح مر (قوله) ثم يزل) بالتخفيف لان التشديد يقتضى التدريج فى
تزيده وليس مر ادبيل يزل دفعة واحدة تسكيلا عليه اه شيخنا قوله فان خيف تغييره (الح) قال الا زهرى
وكان المراد بالتغيير هنا الاغتجار ونحوه كسقوط عضون اعضائه والافتى حبست جيفة الميت ثلاثا
حصل التثنية والتغيير غالبا اه شرح مر (قوله) ويقام عليه الحد بمحل محاربه (الح) الظاهر ان هذا مندوب
لا واجب اه شرح مر (قوله) معنى القود) ولا يتوقف على طلب الولي للقتل وهل لابد من طلب المال كما
قدم فى القطع لان القتل يتوقف على اخذ المال اه حل (قوله) تغليب حق الادى) قد يشكل هذا بما مر من
تقديم الزكاة على دين الادى فقد بما لحق الله تعالى على حق الادى ويمتن ان يجاب بان فى الزكاة حق آدمى
ايضا فانها يجب للاصناف فامل تقديمها ليس متحصلا لحق الله بل لاجتماع الحقيقتين تقدمت على ما فيه حق
واحد اه شرح مر (قوله) ولا نه لو قتل) اى من قتله قاطع الطريق وقوله ثبت له اى لو ارشمو قوله
فكيف يحبط حقه اى الحق المتعلق به وان كان لو ارشاه شيخنا (قوله) كوله) الكاف للتشثيل
إذ الولد لا يكافى اباه كما تقدم اول الجنابات اه شوبرى (قوله) فى الحر) اى المقتول الحر وقوله اما
الرقيق المقتول فتجب قيمته مطلقا أى سواء مات القاتل بقتل أو غيره اه حل وعبارة الشوبرى
قوله مطلقا لحل المراد بالاطلاق انه لا فرق بين مروت القاتل الحر وغيره لكن يبنى ان يقيد القاتل
بالحر وفان كان رقيقا ايضا لم يحتم قتل بالرقيق المقتول للكمائة تامل انتهت (قوله) ولو غنأه (الح) قالو
قتله أحد بعد غنوا الولي فلا شيء عليه لانه تمحص قتله بعد ذلك لحق الله تعالى فلا ضمان
على من اتى به بخلافه قبل الشفو تجب الدية لاستحقاق المقتول لقتله وهى لورثة القاطع
وللقول دية فى تركته اه مر اه سم (قوله) ولا يمتح غير قتل (الح) عبارة الروض ولا زجر وحلم يسر

(ويقتل الواحد من قتلهم وللباقين ديات) فان قتلهم مرتبا بالاول (ولو غنأ وليه) أى القاتل (بما وجب) المال
(وقتل) القاتل (حدا) لتحم قتله (وتراعى المائة) فيما قتل به كالمريانيها فى فصل القود للورثة (ولا يمتح غير قتل وصلب)

كان قطع يده فاندمل لأن التحتم تظليما للحق الله (١٥٦) تعالى فاختص بالنفس كالكفارة وتعمير بذلك أعم من تعميره بالحرج

(و تسقط عنه) بتوبة قبل القدرة عليه لا بعدها (عقوبة تخصه) من قطع يد ورجل وتعم قتل و صلب لآية الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فلا يسقط عنه ولا عن غيره بها فودوا مال ولا باق الحدود من حد زنا وسرقة وشرب خمر وقذف لأن السموات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق وعمل عدم سقوط باقي الحد بالتوبة في الظاهر أما بينه وبين الله سبحانه وتعالى فتسقط (فصل) في اجتماع عقوبات على واحد (من) لزمه قتل وقطع (قودا) (وحد قذف) ثلاثة (وطالبوه) بها (جلد) للقذف وان تأخر (ثم) أمهل (وجوبه) حتى يبرأ وان قال مستحق القتل عجلوا القطع وأنا بادربده بالقتل ثلاثا بالموالات فينوت القتل قودا (ثم) قطع ثم قتل بلا وجوب (هبة) بينهما لان النفس مستوفاة فان آخر مستحق الجلد) حقه صبر الاخران حتى يستوفى حقه وان تقدم استحقاقهما لثلاثا

لم يتعم جرحه قال في شرحه فان سري فهو قاتل وقد سبق حكمونه بلم يتعم جرحه على أن صورة المسئلة فيها في قود من الاعضاء كقطع يد ورجل ما غير كالعاقبة فواجب المال ولا قود كما في حق غير القاطع اه سم (قوله) كان قطع يده فاندمل (قال سري الى النفس تحتم القتل اه س) (قوله فاندمل) اي وعاقبته المستحق اه عرش (قوله قبل القدرة عليه) المراد بالقدرة عليه ان يكونوا في قبضة الامام وقيل المراد بها ان ياخذ الامام في اسبابها كالرسل الجيوش لاسما كهم وقوله لا يبعد ما للفرق انه قبلها غير متهم فيها بخلافه يبعد ما لهما بدفع الحدو ادى بعد الظفر به سيق توبته وظهرت اماره صدقه فوجبان وجههما عدم قصدية لهما ما معهما تهم بها بينه اه شرح مر وفي الشورى قوله قبل القدرة عليه المراد ما قبل القدرة ان لا تمتد اليهم يد الامام هرب او استخفاف او امتناع اه (قوله عقوبة تخصه) كان حكمه سقوطها دون غيرهما من الحدود اذ انها تليق بزيادة على اصل ما وجب من القود او قطع اليد فائز في ذلك التوبة قبل الظفر اه عميرة اه سم (قوله) من قطع يد ورجل فيه ان قطع اليد لا يخصه لان السرقة تشاركه فيه ورد بان الذي يخصه مجموع اليد والرجل فسقط قطع اليد تبعاً لسقوط قطع الرجل قوله من يد ورجل اي قطع مجموع ذلك اه حل وبجاءه شرح مر من تعم وصلب وقطع رجل وكذا يد كما شمل ذلك كلامه لان المختص بالقاطع اجتماع قطعها فمما عقوبة واحدة إذا سقط كلها انتهت وبجاءه سم قوله من قطع يد ورجل وقطع اليد وان كان للسرقة إلا أن هذه السرقة المخصوصة امتازت بهذا السقوط وقد يتعرض قوله من قطع يد بانه ينافي بتقيد العقوبة بكونها تخصه فان قطع اليد لا يخصه ورايت شيخنا هاشم المنهاج مانعه اضطر المنهاج بان قصته عدم سقوط قطع اليد لانه لا يخص القاطع واعتذر العراقي بان قطعها ليس عقوبة كاملة بل بعضها فان المجموع منها عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها كالرجل سقط كلها قال ولعل عبارة المنهاج هي التي غرت ابن الرفعة حتى نقل في الكفاية عن النووي اعتبار سقوط اليد اه و قول شارح من قطع يد ورجل مفروض فيها اذا اخذ نزال من غير قتل لما تقدم انه اذا اخذ المال وقتل ليس عليه قطع بل يقتنى بالقتل تامل (قوله) ولا باق الحدو الخ) عبارة شرح الروض ولا يسقط هاسائر الحدود اي باقها كالزنا والسرقة والشرب حتى القاطع وغيره لمعموم ادلتها من غير تفصيل وقياسا على الكفارة الا قتل تارك الصلاة فانه يسقط بالتوب ولو لم يدرفه للحاكم لان موجه الاصرار على الترك لا الترك الماضي اه (قوله بخلاف قاطع الطريق) اي فوقع في آية التفصيل فيما قبل القدرة وما بعدها (قوله) اما بينه وبين الله) فتسقط بمعنى انه لا يعاقب في الاخرة على اسبابها لان من حدى الدين لم يعاقب على ذلك الذنب في الاخرة بل على الاصرار عليه والاقدام على موجه ان يثبت اه شرح مر ومفهومه انه اذا لم يحدى الدنيا يعاقب في الاخرة فيقيد هذا المفهوم بما اذا لم يثبت والا فلا يعاقب (فصل في اجتماع عقوبات) اي لادى اوقته ولهما قوله جلده ثم أمهل الخ هو كناية عن قوله قد تم الاخف كما قاله في حق الله تعالى وإنما فصل هذا أى المتعلق بحق الأدنى على المتعلق بالله تعالى لاجل التفصيل بين طلبهم وعدم طلبهم اه شيخنا (قوله) ثم أمهل وجوبه حتى يبرأ) اي ما لم يكن بمرض يخاف منه الروح ان لم يبادر بذلك ولا يادبر به هذا ما خذ من قوله يبرأ اه حل (قوله ثلاثا) يؤخذ منه ان الكلام فيال خفيف الهلاك بالموالات قاله رطلو لم يخف موته بالموالات فيجوز ما عهده شرح (قوله) فان آخر مستحق الجلد الخ) هو محتم زقه وطالبوه وبجاءه اه صله شرح مر وخرج يطالبوه ما لو طلبه بعضهم فله احوال فحينئذ اذا آخر مستحق النفس حقه وطالب الاخران جلده فاذا برى وقطع ولا يواى الى بينهما خوفا من فوات حق مستحق النفس ولو اخر مستحق طرف جلده على مستحق النفس الصبر حتى يستوفى الطرف لثلاث فوات حقه اه (قوله) واخر مستحق القطع الخ) وفيه انه يلزم التأخير لا لى غاية وقيل يرفه الى الحاكم ويطلب

عليه حقه (ان) آخر مستحق (القطع) حقه صبر مستحق القتل حتى يستوفى حقه لذلك فان يادرو قتل عزو) لعمد يهوى كان مستوفيا لحقه (ولمستحق القطع) حيثئذ (دية) لقوات اسقيائه وذكر التعزير من زيادتي منه

(أو) لزمه عقوبات لله تعالى كان شرب و زنى بكر او سرق وارثه (قدم الاخف) منها فلا اخف وجوبا حفظا لحق واخفا حد الشرع فيقام ثم يميل وجوبا حتى يرا ثم يجادل الزنا ثم يميل وجوبا ثم يقطع ثم يقتل و يظهر أن التفرغ لا يسقط عنه بين القطع والقتل وانه لو قاتل على الحق بعقوبة من عقوباته كان اجتماع عليه قتل ردة ورجم فعل الامام مائة مصلحة و عليه ينزل قول القاضى في هذا المثال يقتل بالردة و قول الماوردى والرويانى يرمم (أو) لزمه عقوبات لله تعالى (ولادى) كان شرب وزنى وقد فو قلع و قتل (قدم حقه) ان لم يفوت حق الله تعالى (أو) كانا قتلا فيقدم حد قذف و قطع على حد شرب وزنا و قتل على حد زنا المحصن تقدما لحق الاى بخلاف حد زنا البكر وحد الشرع فيقيدمان على القتل لتلافيهما وتيميرى بما ذكر اولى مما عذر به (كتاب الاشربة) والتمازير والاشربة جمع شراب بمعنى مشروب

منه الاستيفاء او الابرار او الاذن لتغيره فان ابي ممكن غيره اده حل (قوله) اولو لزمه عقوبات لله تعالى (الخ) ولو اجتمع قطع سرق و قطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما و به راجله للحارب و لو اجتمع قتل قصاص في غير محاربة و قتل محاربة قدم استبهما ويرجع الآخر للبقوى في اندراج قطع السرعة قبل المحارب و وجهان ارجحهما لا في قطع السرعة ثم يقتل ويصلب المحاربة لان الظاهر في ذلك ان حتى الادى لا يفوت بتقديم حتى الله تعالى اه شرح مر وقوله قطعت يده اليمنى لهما اى السرعة والمحاربة ولعل المراد ان اليمنى تقطع للسرقة التى ليست بقطع الطريق وللبال الذى اخذ بقطع الطريق فلا ينافى ما تقدم ان اليمنى للبال واليسرى للمحاربة اده ع شرح عليه (قوله) وانه بين القطع والقتل ضعيف والذى اقر به والد شيخنا انه قبل القطع اخذ ان قولهم قطع الاخف فلا اخف اه حل (قوله) وانه لو قاتل على القطع (الخ) هذا في الحقيقة علم من قوله قد قدم الاخف (قوله) كان اجتماع عليه قتل ورجم وردة (عبارة الاشياء للجلال السيوطى) ولو اجتمع قتل الزنا والردة لم يحضر في قتل وقوله الذى يظهر انه يرمم لانه يحصل مقصودهما بخلاف ما لو قتل بالسيف فانه يحصل قتل الردة دون الزنا واه و ظاهره حصوله على الاول وان لم تلاحظ الردة وقوله نظر وعلى الثاني عدم الحصول وان لو حظت فليحرر وكتب ايضا عبارة شرح الروض تعلقا من الماوردى والرويانى ويدخل فيه قتل الردة لان الرجم اكثر نكالا واه وصحة الشهاب الرملى اه شربى وعبارة شرح الروض ولو اجتمع قتل زنا و قتل ردة رجم لانه اكثر نكالا ويدخل فيه قتل الردة كما قاله الماوردى والرويانى وذهب القاضى الى قتله بالردة لان فسادها اشد ويمكن الجمع بينهما بحمل كل على ما يراه الامام مصلحة انتهت (قوله) كان شرب وزنا (الخ) ولو زنا بكر ثم حصن داخل التفرغ في الرجم لاجل اده حل (قوله) او كان قتلا معطوف على الثنى اى اوفوته و كان قتلا و يبنى على كون قتله او للادى سقوط الدية ان كان للادى وعدم سقوطها ان كان لله و اجناله قتل للادى كان هو الذى يتولى قتله وتعتبر المائنة بخلاف ما اذا كان لله تعالى اه شيخنا (قوله) بخلاف حد زنا البكر) محرز قوله ان لم يفوت حتى الله تعالى (قوله) فيقيدمان على القتل) قول المنهاج وان القصاصة لا رقطا يقدم على الزنا بحمل الزنا فيه بالنسبة للقتل على زنا المحصن فليحرر اه سم

(كتاب الاشربة والتمازير)

اى بيان حكمها من حرمتها والحد بها وجمعها لاختلاف انواعها وان كان حكمها متحدا وجمع التمازير للشاكلة وشرب الخمر من الكبائر وان مزجها بمثلها من المأمو كان شرها جائزا الاول الاسلام يوحى ولو الى حديث يزيل العقل على الاصح اى ومع ذلك يتناول ما صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه قولهم ان السكيات الخمس لم تسبق في هذه الملال لان ذلك بالنسبة للجموع وانه باعتبار ما استقر عليه امر ملتوا حقيقة الخمر المسكر من عصير العنب وان لم يقذف بالزبد وتحريم غير ما ينصوص ذلك على ذلك ولكن لا يكفر مستحل قدر لا يسكر من غيره للخلاف فيه اى من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة اما المسكر بالهمل فهو حرام اجماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم بخلاف مستحله من عصير العنب الذى لم يطبخ ولو فطرة لانه يجمع عليه ضرورى اه شرح مر وقوله الذى لم يطبخ اى بخلاف ما اذا طبخ على صفة يقول بحله بتلك الصفة بعض المذاهب اه ع شرح عليه وفيه وقد تظاهرت النصوص على تحريم الخمر وانفقد الاجماع عليها وهى من الكبائر وكانت مباحة في صدر الاسلام وقيل كان المباح القدر الذى لا يسكر حتى ذلك عن الفقهاء الشافعى وفي شرح ما يقوله بعض من لا تحصيل له من ان المسكر لم يحرر ما بطل لاصل له اه عميرة وكان تحررها في السنة الثالثة من الهجرة ثم الخمر المتخذ من عصير العنب وفيه ما على سائر الانبياء وجهان الاكثرون تهم مجاز الاحقة قال الرويانى ان قلنا خلق على الكل حقيقة فالتحريم في الكل بالضرر والا فحقنا عدا الخمر بالقياس اقول كيف

القياس مع حديث الهدي يترك كل شراب أسكر فهو حرام اهـ وقوله حقيقة اقول لا مانع انه حقيقة شرعية لقوله عليه الصلاة والهـ لا يسكر خمره لـ حج والابذة مثلهما الى الخمر في التحريم والمند والتجاسة ثم لا يكفر مستحبها بخلاف الخمر كما في الردة وفي الروضة واثل اشهادات ما يفهم ان شرب ما لا يسكر من غير ما قلته صمدية لكنه صرح بذلك بأنه يحد به وترد شهادته ومن جمجم جمع متأخرون بان ذلك كبيرة اهـ (قوله كل شراب) اي ولو بسبب الاصل فلا ترد الخمر المنقذة كما سببه عليه اهـ حل (قوله حرم تناوله) اما شرب الخمر ولو قرة منه فأكبر واجماعا يلحق بذلك شرب المسكر من غير ما هو في الحاق غير المسكر خلافه الاصح الحاقه ان كان شافعي اهـ وواجراه شوبري (قوله الآية انما الخمر الخ) اي وللإجماع على تحريم الواقع آخر في غزو وخير لا تحريمه في ثالث سني الهجرة بعد ان كان حلالا في اول الاسلام ثم احل بعده ثم حرم ثم احل مرين او أكثر فهو عما تكرر عليه النسخ كما في النكاح اهـ قل على انحل (قوله وخبر مسلم الخ) اني به بما قبله ليفيد تسمية كل مسكر خمر ا وحديثه يقال عليه لا يصح قوله وقيل به شرب النبيذ لانه لا يقاس مع وجود النقص ولا يلة هو قياس في اللغة لا في الحكم لا تاقر لغرضه القياس في الحدود ايضا جعله قياسا في اللغة غلط لان معناه ان تثبت تسمية شيء باسم لحق فيه أي الشيء ويوجد ذلك المعنى في شيء آخر فليحق به في تسميته باسمه وهذا الاسم شامل لكل مسكر ومنه النبيذ تأمل (قوله ولو لتداو وعطش او درديا) هذه غايات ثلاث الاول ان منها للرد والثالث للتعميم كما يعلم من صنيع اهـ واذنا سكر ما شربه لتداو وعطش او اساعة لقمة قضى ما فاته من الصلوات كما صرح به الارشاد ولا تتمد الشرب لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كما قال في الروض والمعدون من جهل التحريم قرب عهده ونحوه او جهل كونه خمر الاجمدا لا يزمه قضاء الصلوات مدة السكر بخلاف العالم اهـ سم على المنهج في اثناء كلام وفيه ايضا (قائدة) بحث الزر كشي جواز اكل النبات المحرم عند الجوع اذ لم يجد غيره ومثل بالحشيشة قال لانها لا تزيل الجوع وفيه نظر يعرف بالنظر في حال اهله عندا كلها اهـ برلى وفي تعليل الجواز بقوله لانها لا تزيل الجوع الخ نظر لان عدم ازالة الجوع انما يقتضى عدم الجواز ولعله مستقط من قلم الناسخ لفظ عدم قبل جوازه وفيه ايضا (فرع) شتم صغير احمه الخرو خيف عليه اذ لم يسق منها هل يجوز سقيه منها ما يدفع عنه الضرر قال مر ان خوفه عليه الهلاك او مرض يفضي الى الهلاك جاز والام يحز وان خيف مرض لا يفضي الى الهلاك اهـ (اقول) لو قيل يكفي مجرد مرض تحصل معه مشقة ولا سيما ان غلب امتداده بالطفل لم يكن بعدا اهـ عش على مر (قوله ايضا ولو كان لتداو) اي ما لم يستهلك في غير مولم يجد طاهر اقوم مقامه والاجاز التداوى به اهـ سل وقوله او عطش اي ما لم يفته الامر به الى الهلاك والاوجب وان كان لا يسكن العطش بل يثيره اهـ حل وبعبارة اصله مع شرح مر والاصح تحريمها صراقا لواء الحزن ان قل يجعل شفاء امي فيا حرم عليها وما دل عليه القرآن من اثبات منافع لها قبل تحريمها اما مستهلكة مع دواء آخر فيجوز التداوى بها كصرف بقية النجاسات ان عرف او اخبره طبيب عدل بنفعها وتبينها بان لا يفتى عنها طاهر ولو احتيج في قطع نحو سلة ويدهم اكلة الى زوال عقل صاحبها بنحو بئج جاز لا بمسك مانع وجوع ولعطش لانها لا تزيله بل تزيد حرارتها ويبسها ومع تحريمها لدواء او عطش لاحد بها وان وجد غير ما للشبهة انتهت وقوله ولو احتيج في قطع نحو سلة وهل من ذلك ما يقع لمن اخذ بكرا وتعذر عليه اقتضاها الا باطهها ما يفيق عقلها من نحو بئج او حشيش فيه نظر ولا يبعد انه مثله لانه وسيلة الى تمكن الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم ان محل جواز وطئها ما لم يحصل لها به اذى لا يحتمل مثله في ازالة البكارة اهـ عش عليه (نتية) جزم صاحب الاستقصاء بحل اسقائها للبهائم وللر كشي احتمال انها كالآدمى في امتناع اسقائها ياها للعطش قال لانها تثيره فيهلكها فهو من قيل اتلاف المال اهـ والاولى لتعليقه بان فيه اضرازا لها واحرار الحيوان حرام وان لم يتلف قال والمتجه منع اسقائها

(كل شراب أسكر كثيره)
من خمر أو غيره (حرم تناوله) وان قل ولم يسكر
آية انما الخمر والخمر
الصحيحين كل شراب أسكر
فهو حرام وخبر مسلم كل
مسكر خمر وكل خمر حرام
(ولو كان) تناوله (لتداو وعطش)
لمعوم انتهى عنه (أو)
كان (درديا)

لما لعلش لانهم قيل التمثل بالحیوان وهو متنع وفي وجهه غريب حل اسقامها لتعيل لتزداد حوا
 اى شدة في جرمها قالو القياس حل اطعامها نحو حشيش وبنج للوجع وان تغذرت ويظهر جوازها لادى
 جاع ولم يبعد ذلك وان تغذرت لان الخدر لا يزيد الجوع اه ملخصا اه حج (قوله اسفل اناء ما
 يسكر) اضافة الاناء الى المسكر نظر الما الكلام فيما والا فالدرى اسم لما يربس في اسفل كل اناء مانع
 اه قل على الخلى (قوله على ملزم تحريمه) متعلق بقوله حرم وقيد به لاجل قوله وحده وان كان الكافر
 الغير الملزم يحرم عليه ايضا لانه مخاطب بفروع الشريعة اه شيخنا وملزم التحريم هو المسلم البالغ
 العاقل وقوله وحده الى الملزم المختار العالم بانه محرمانه حرام الذى لم يضطر الى شربه فلهذا القيود الخمسة
 معتبرة في كل من الحرمة والحد وقوله اى يتناول ذلك اى ما حرم تناوله وان قل ولم يسكر كاشبهه له قوله
 وانما حرم القليل وحده الخ اذ علمت هذا علمت ان قول الشارح فلا حد على من اتصف بشئ منها نصورا
 بل كان ينبغي له ان يقول فلا حد ولا حرمة على من اتصف بشئ منها اى من اعداد القيود الخمسة وكانه
 انما اتصفت ببيان المحترز على نفى الحد لان الحرمة لا تنتفى عن كل من اتصف بضد من الاعداد بل منهم
 من ثبت في حقها الحرمة مع كونها لا يحد وهو الكافر فانه يحرم عليه الشرب لانه مخاطب بفروع الشريعة
 وان كان لا يحد لانه لا يقتضيه تحريمه اه ولذلك كتب الشيخ س ل مانعه قوله فلا حد لم يقل ولا حرمة
 لانه لو قاله لزم عليه ان يكون بعض افراد من خرج لا يحرم عليه مع ان فهم من يحرم عليه وهو الكافر
 انتهى (قوله ودخل في التعريف السكران) اى اذا شرب حال سكره بعد حده او لاقاه بعد تناوله باحال صحوه
 اخذ انما باقى انه لا يحد حال سكره اه شرح (قوله وكافر) اخرجه بالنسبة لمجموع الحرمة والحد فلا ينافى انه
 يحرم عليه بناء على الصحيح واما بقية الخراجات فلا حرم متولا لحد عليهم ففى مفهوم المتن تفصيل تارة بتفنيان
 فيما عدا الكافور تارة واحدة مما فيه (قوله) ايضا وكافر لانهم يلزم تحريم ذلك اى مطلقا لانهم يلزم بالذمة
 نأما يعتقد الاحكام المتعلقة بالباد اه شوبرى (قوله ومكره) ويلزمه ككل آكل او شارب
 حرام تقاؤه وان اطاعه كفى المجموع وغيره ولا نظر الى عذره وان لزمه التناول لان استدماه في
 الباطن انتفاع به هو محرم وان حل ابتداءؤه والوال سيفان دفع استبعاد الا زعمي لذلك اه شرح مر (قوله
 ومؤجر) وهو الذى يفتح حلقه كرها ويؤجر فيه كرها فهو عطف خاص على عام اه شيخنا (قوله
 وجاهل به او يحرمه الخ) بخلاف من نشأ بين المسلمين بحيث يقتضى حاله عدم خفاء ذلك عليه فانه
 يحد كما اعتمدت الا زعمي وغيره اه شرح مر (قوله ان قرب اسلامه) اى ولم يكن غافلا للمسلمين
 اه حل (قوله) ومن شرق بلقمة فاساغها به الخ) واذا مات بشربه له في هذه الحالة مات شهيدا
 لجواز تناوله له بل وجوبه بخلاف ما لو شربه بعد ما وقع منه ومات فانه يكون عاصيا لتعديه بشربه
 اه ع ش على مر (قوله) ولم يحد غيره قيد في قوله فاساغها به وليس قيدان نفى الحد فلا يحد مطلقا
 مطلقا سواء وجد غيره ام لا للشبهة كافي زى وكما ذكره الشارح يحد في صورة التداوى بقوله فلا
 يحد به وان وجد غيره الخ وان كان قيدا في نفى الحرمة الذى لم يتعرض له هنا فلا يقتضى الا اذا لم
 يحد غيره وكانه انما قيد به لانه في بيان عرز قول المتن ولا ضرورة والضرورة لا تتحقق الا اذا
 لم يحد غيره كما اشار له الخلى اه (قوله) وانما الحد الحنفى الخ لعل هذا واراد على مفهوم القيد الاول اى ملزم
 تحريمه فكان مقتضاها ان الحنفى كالصبي والمجنون فلا فرق من بيان المفهومات اخذ يحجب عما ورد على اولها
 اه شيخنا (قوله لقوة اذلة تحريمه) لان الطبع الخ) وبهذين التعليلين فارق ذلك عدم وجوب الحد بالوطء
 في نكاح بلا رولى ومع حده بذلك قبل شهادته لا تظهر تكليفه فاق اعتقاده المذمور فيه اذ العبرة في الحد
 بعقوبة الامام ورد الشهادة بعقوبة الشاهد ولهذا غضب امقو وطعها باعتقاد اه تيز في بائنه تبيين انها ملكة
 فسقوردت شهادته اه س ل (قوله) فيحتاج الى الزجعة من هذا يؤخذ ان الحكم ان يسكر على من ار تكب
 مالا يجوز فعله عنده وان كان القاعل يرى جواز فعله بخلاف الاحاد لا يسكر الواحد الا على من لا يرى

وهو ما يبق اسفل اناء
 ما يسكر تخنيا على ملزم
 تحريمه مختار عالم به
 وبتحريمه ولا ضرورة
 وحده اى يتناول ذلك
 لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يحد في الخمر رواه
 الشيخان وصحح الحاكم
 خبر من شرب الخمر
 فاجلده وقيس بشراب
 النبي وانما حرم القليل
 وحده وان لم يسكر
 حيا لمادة الفساد كاحرم
 تقيل الاجنية والحلوة
 بها لافضائتها الى الوطء
 ودخل في التعريف
 السكران وخرج بالقيود
 المذكورة فيه اضدادها
 فلا حد على من اتصف
 بشئ منها من صبي ومجنون
 وكافر ومكره ومؤجر
 وجاهل به او بتحريمه
 ان قرب اسلامه او بعد
 عن العلواء ومن شرق
 بلقمة فاساغها به ولم يحد
 غيره وانما الحد الحنفى
 بتناوله النبي وان اعتقد
 حله لقوة اذلة تحريمه
 ولان الطبع يدعو اليه
 فيحتاج الى الزجر اه
 وخرج بالشراب غيره

كجنج وحشيش مسكر فانه وان حرم تناوله خلافا لبعض ما يحد به ولا ترد الخرق المعقودة ولا الحشيش المذاب نظر الاصحاب وما يحد به من
(وان جبل الحد) به لان حقه ان يتبع منه (١٦٠) (لا) يتناوله (لئلا أو عطش) فلا يحد به وان وجد غيره كما نقله الشيخان عن

جواز ما فعله اه حل (قوله كجنج وحشيش) اي وزعفران وجوزة اه شرح مر والمحرر من هذه
الانواع هو الكثيرون القليل فالكثره قيد في محرمها اه ع ش عليه (قوله ولا ترد الخرق المعقودة الخ)
اي فاما ليست بشراب الا ن يحرم تناوله او يحد بها وهذا صريح في ان الخرق المعقودة مسكرة وهل وان
استحجرت فصار في اليس كالحجر وحشيش لا ينسب عنها صفة الاسكار اه حل (قوله والحشيش
المذاب الخ) علمه ان تشد بحيث تقذف بالزبد وتضرب بالاصار كالحرق في النجاسة والحد كالخبر اذا
اذيب وصار كذلك بل اولى الفرق بان الحشيش حالف اسكار ومحرم بخلاف الخرق مثلا لا اثر له ولا دليل
عليه بل سياق ذلك يؤكد كما قلنا وفاقا في ذلك للطلاب وى وخلافه مر ثم اقر اه سم على المنهج اه ع ش على
مر (قوله فلا يحد به) قيل هو اولى بنفى الحد من المسكره على الزالاته لا يباح له الزنا بالا كراه خلاف
هذا فانه اختلف في جوازه كذا في الزركشي وصرح به ان الزنا لم يحد به لانه خلاف بالاباحة عند الاكراه
اه سم (قوله وان وجد غيره) لكنه يحرم عليه واذا كان ذلك الغريب لا من مغلط اه حل (قوله ولا
يتناولها كونه مستهلكا) الاستهلاك ان لا يبق له طعم ولا لون ولا ريح لانه لا يضر لعدم ابحاثها
حينئذ لا يرى ان الاكراه على الزنا شبهة لدفع حد الزنا وان لم يبع به اه حل (قوله كجنج بحشيش دقيقيه
به) هل يتقيد بالجماد كما مثل او مثله المانع في شرح الروض ما يفيد الثاني وعليه يجوز التداوى
بالمزوجة ان استهلك اه حل (قوله وسعوط) اي ادخلها في الانفاى تناوله من الانف وقوله
يفتح السين الاولى بعضها لان المراد هنا المصدر لا المفعول وفي المصباح وسعوط مثل رسول درام يصب
في الانف والسعوط مثل قود مصدر واسمعتله الدوام يعمد الى مفعولين والمسقط يضم الميم انا
بجعل فيه السعوط وهو من الشواذ التي جاءت بالحضم وقياس الكسر لانها اسم آله (قوله وحذر
اربعون) وقال الائمة الثلاثة ثلاثون اه قل على المحلى (قوله كان لا صلى الله عليه وسلم يضرب في
الخر الخ) فان قلت اذ قلنا بالاراجح في الصحابة من عدالة جميعهم اشكل شرحهم الحر فانه ينافي العدالة وتوجب
الفسق قلت يمكن ان شرب برعنته شبهة تصورها في نفسه تقتضى جوازه في شرب تعويلا عليها وليست
هي كذلك عند من رفع له حده على مقتضى اعتقاده وذاك شرب على مقتضى اعتقاده والبرة بعقيدة
الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظه فانه دقيق على انهم صرحوا بان المراد بعد ائتمام من شهد
منهم اوروى حديثنا لا يوجب عدالة فقبل روايته وشهادته اوروى شخص عن مبهم من الصحابة
فقال حدثني رجل من الصحابة انه سمع رسوله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل منه ومن ارتكب
منهم شيئا يوجب الحد رتب عليه مقتضاه من حد او تعزير ومع ذلك لا يفسق بار تكلم ما يفسق به غيره كما
صرح به المحلى في شرح جمع الجوامع اه ع ش على مر (قوله وعن علي رضي الله عنه جلد النبي صلى الله
عليه وسلم اربعين) اي في غالب احواله والحد جلد ثمانين كافي جامع عبد الرزاق اه حل (قوله
وكل سنة) من بقية كلام علي رضي الله عنه اه رشدي (قوله وهذا احب الي) اي الاربعون كما صرح
به الكمال المقدسي في شرحه للارشاد مع حكاية القصة باسط ما عانا عن صحيح مسلم كذا بما شمر شرح
البهجة بخط شيخنا البرلى اه سم على حج اه ع ش على مر وعبرة الحلي قوله وهذا احب
الي اي الاربعون بدليل سياق الحديث وفيه ان ما فعله عمر اشهر بين الصحابة فصار اجماعا فافوجه
الخالفه واجيب بان الاجماع على جواز الزيادة لا على تنيها انتهت (قوله ويحد الرجل قائما والمرأة
جالسة) ويحد الرجل وظاهر كلامهم انه يفعل بذلك وان مرض المحدود ولا يخفى ما فيه من زيادة
التضيعة مع مخالفة المأثور اه حل (قوله وتلف امرأة) اي غير المحدودة وقوله وانحوها اي
كالجرم وقوله عليها اي على المحدودة فالمراد ان المحدودة تلف عليها نايها امرأة اخرى او عمرها
وقوله وكالمرأة الخ في اي في كونه يحد جالسا وقوله يحتمل ان لا يختص الخ اي بل يلقه كل من

جماعة واختاره النووي
في تصحيحه وصححه الارزقي
وبغيره لشبهه قصد التداوى
وهذا من زيادتي وما نقله
الامام عن الائمة المعترين
من وجوب الحد بذلك
ضمفه الرافعي في الشرح
الصغير (ولا) يتناولها حالة
كونه (مستهلكا) بغيره
كجنج عجن دقيقه به
لاستهلاكه (ولا) يتناوله
(بحض وسعوط) يفتح
السين لا الحد للزجر ولا
حاجة فيه الى زجر (وحد
حر اربعون) جلدته فني
مسلم عن انس رضي الله
عنه كان النبي صلى الله عليه
وسلم يضرب الخربا بالجر يد
والتمال اربعين وعن علي
رضي الله عنه جلد النبي
سلي الله عليه وسلم اربعين
وجلد ابو بكر اربعين
وعمر ثمانين وكل سنة وهذا
احب الي (و) حد (غيره)
ولو بمعضا (عشرون) على
النصف من الحر كخفاثره
وتعيرى بغيره اعم من
تعييره بالرفق (ولا)
كل من الاربعين والعشرين
بحيث يحصل بها زجر
وتنكيل فلا يفرق على
الايام والساعات لعدم
الايام فان حصل بها

حينئذ يلام قال الامام فان لم يتخلل ما يروى به الاثم الاول كفى والا فلا ويحد الرجل قائما والمرأة جالسة
وتلف امرأة او نحوها عليها باء او كالألف الخ في ما يظهر لكن يحتمل ان لا يختص باء نايها المرأة ونحوها ويحتمل تعيين المحرم ونحوه

ويحصل الحد (بنحو سوط وايد) كمنالوعى ممتدة وأطراف ثياب يمد قنطراحي (١٦٦) تشتد (وللام زيادة قدره) أى الحد

عليه ان رآه فيبلغ الحر
ثمانين وغيره أربعين كما
فله عمر رضى الله تعالى عنه
في الحرورة على رضى الله
عنه قال لانه اذا شرب
سكر واذا سكرهذى واذا
هذى اقترى وحد الاقتراء
ثمانون (وهى) أى زيادة
قدر الحد عليه (تعايزر)
لاحد والا لما جاز تركه
واعترض بان وضع
التعزير التقص عن الحد
فكيف يساويه واجب
عما شرت اليه بتعازير من
أن ذلك لجنايات تولدت
من الشارب قال الرافعى
وليس شافيا فان الجنابة
لم تحقق حتى يمسر
والجنايات التى تولد من
الحر لا تحصر فلتعز
الزيادة على الثمانين وقد
منعوا قال وفى قصة
تبليغ الصحابة الضرب
ثمانين الفاظ مشعرة بان
الكل حد وعليه الحد
الشارب مخصوص من بين
سائر الحدود بان يتحم
بعضه ويتعلق ببعضه
باجتهاد الامام وتبويرى
بنحو سوط الى آخر ما ولى
عما عبره الاصل (وحد
بأقر أو مو يشاهدة رجلين
يقول وهو عالم مختار لان
الاصل عدم الجهل
والاكراه وقول انه
تأخذ المصدر ان قبله فلا

عدامه لو أجنبي وهو ضعيف والمعتد أنه لا يلفه إلا محر مه فقط ولذلك فى بعض النسخ ويحتمل أن يخص
بلف ثياب بنحو المرأة شيخنا (قوله) ويحصل الحد) أى حد الشرب والزنا والقذف أه حل (قوله) بنحو
سوط وايد) أى فى حق السلم القوى اما نضو الخلقه فيجذب بنحو عثكال ولا يجوز بسوط أه شرح مر أى
فلو غالقو جلده بالسوط فأت فبل يضمنه أو لا فيه نظرو الذى يظهر عدم الضمان كالجلد فى حر أو برد
فت به أو جلد على الخاتل وفي سم على المنهج (قائدة) قال القاضي لا بدق الحد من البيئة وخالفه شيخه
القفال فلم يشترطه قال حتى لو ن الامام أن عليه حد شرب بجلده فإن غيره اجزا وكذا الضرر بجلد بان
أن عليه حدا أه وقد يتوقف فى قوله وكذا الضرر بجلد بالخ لا أن ضرره بجلده بغير الحد فهو صارف
عن وقوعه عنه بخلاف ما لو علم أن عليه حدا وضرره بلا قصد أه على الحد فينبى الاجزاء محلا للطلق على
ما وجب عليه لعدم وجود الصارف عنه أه ع ش عليه (قوله) وللام زيادة قدره عليه) نعم الاربعون
اولى كجنته الزر كشي اذهو الاكثر من احواله ^{ويعتد} وقوله ورام على الخ لكثرة رجوع عن ذلك فكان
يحد فى خلافته أربعين أه شرح مر (قوله) ورآه على رضى الله عنه) هذا يدل على أن قوله فيما سبقت وهذا
أحب إلى راجع للثمانين أه حل (قوله) واذا سكرهذى) بالذال المحجمة أى تكلم بالهذيان وهو ما لا يلقى
من الكلام أه شورى (قوله) وحد الاقتراء ثمانون) فيه لا يما يكون كذلك إذا كان الاقتراء قذفا وهو لا
يتغديه لانه مطلق الكذب فى المصاحح اقترى عليه كذا اختلعه والاسم القرية بالكسر وقرى عليه
يفرى من باب رى مثل اقترى أه (قوله) وليس شافيا) أى فانه يقتضى أن لا يغل ذلك إلا أن وجدت تلك
الجنايات وقوله فان الجنابات لم تحقق أى لا يلزم تحققها ووجودها إلا أن يقال ذلك مظنة لها وعبارة التكت
قال شيخنا الامام البلقينى التعزيرات لا بد أن يتحقق سببها ولم يتحقق السبب هنا وقوله لا تحصر أى فيأذكر
أى من أه اذا سكرهذى وقوله وقد منعوا هاى بل منعوا أن يبلغ التعزير الحد كسابق أه حل (قوله) أيضا
وليس شافيا) أى ليس هذا الجواب شافيا فان الجنابات لم تحقق أى لا يلزم تحققها ووجودها إلا أن يقال
ذلك مظنة لها أه حل قال الخطيب فى الاقتاع والمعتد انها تعزيرات وإتمام الجز الزيادة اقصارا على ما
ورد أه (قوله) وعليه فحد الشارب الخ) وهذا احسن الاجوبة أه عزى أى فى الزيادة شبه بالتعزير
لجزا تركها وشبه بالحد لجزا بلوغا أربعين أه زى (قوله) بان يتحم بعضه ويتعلق ببعضه باجتهاد
الامام) قال البلقينى قضيت أنه لا يضمن لومات ولم يقل بذلك أحد من أئمة المذهب أه حل وعبارة أصله
مع شرح مر والزيادة تعزيرات وقيل حد مع ذلك لومات يضمن أه (قوله) وحد بأقر أه) أى الحقيقى
أه زادى واحترزه عن اليمين المردودة ولعل صورتها أن يرى غيره يشرب الخ فيدعى عليه بانه
رماه بذلك ويريد تعزيره فيطلب الساب اليمين من نسب اليه شرها فيمتنع عليه ويردها عليه فيسقط عنه
التعزير ولا يجب الحد على الرد لليمين أه ع ش على مر (قوله) بأقر أه) ويجوز أن يرجع عنه كالزنا أه
عميرة أه سم (قوله) وإن لم يقل) أى لاهو ولا الشهود وهو عالم مختار الخ ويحتاج إلى الفرق بينه
وبين السرقة والزنا حيث يشترط التفصيل فيما لا اقرار والشهادة أه حل وفرق سلطان بان مقدمات
الزنا قد تسمى زنا كما فى خبر العيان تزنيان فاحتيط فيه أه وعبارة أصله مع شرح مر وسواء اقال
وهو مختار عالم ام لا كما فى نحو بيع وطلاق إذا لاصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب عليه
بما يشربه وقيل يشترط فى كل من اقرر والشامدان يقول شرها وهو عالم بمختار لا احتمال ما شر كالشهادة
بأن ناذ العقوبة لا تثبت الالبتين وقرق الاول بان الزنا يطلق على مقدماته كفى الخبر على انهم ساعوا
فى الحر لسهولة حدها مالم يساعوا فى غيره لاسما مع ان الابتلاء بكثرة شرها يقتضى التوسع فى سبب
الزجر عنها فوسع فيه مالم يوسع فى غيره أه (قوله) لا احتمال الغلط أو الاكراه) هذا موجود فى
قول الشهود شرب مسكرا والجواب المتقدم عليه يأتى هنا أه حل (قوله) بان يكون معتدل

(٢١) - حمل منبج خاص) يحد بريح مسكر ولا يسكر ولا يقى لا احتمال الغلط أو الاكراه والحد يدرا بالثبته (وسوط
القوبة) من حدو تعزير فهو اعم من قوله وسوط الحدود (بين قضيب) أى غصن (وعصا) غير معتدلة (ورطب وابس) بان يكون معتدل

الجرم والوطء بالانباغ فلا يكون عصا غير معتدلة ولا رطباً فيشق الجلد بقوله ولا يضافاً لأنه لو لم يخفف في خير من سبل رواء مالك
الام بسوط بين الخلق والجديد يوقس بالسوط غيره (وغيره أي السوط أو غيره من حيث العدد) (على الأعضاء) فلا يجمع على عضو
واحد (وتنق المقاتل) كقصة نحو شرح (١٦٣) لان القصدر دعه لاقته (والوجه) لجرم مسلم اذا ضرب احدكم فلبق الوجه

ولا نه يجمع المحاسن فيعظم
اثر شيبته وانما يتقئ الرأس
لانه مستور بالشعر غالباً
(ولا تشديده) ولا يمددو
على الارض ليتمكن من
الانقاء يديه فلو وضعها
او احدهما على موضع
عدل عنه الضارب الى آخر
لانه يدل على شدة اله
بالضرب فيه (ولا تجرد
يا به) بقيد زده بقولي
(الخفيفة) اما التثنية كجبة
محشوة وفروة فتجرد
نظر المقصود الحد (ولا
يدنى) حال (سكره) بل
بعد الافاقة منه ليرتدع
(ولا في مسجد) لغير
اي داود وغيره لا
تقام الحدود في المساجد
ولا احتمال ان يثوث من
جراحة تحدث (فان فعل)
أي حدى سكره أو في المسجد
(اجراً) اما في الاول
فلظاهر خبر البخاري أن
النبي ﷺ بسكران فامر
بضربه فثماض به يديه
ومثماض به بنملة ومنا
من ضربه بثوبه ولفظ
الشافعي فضر به بالابدى
والنزال اطراف الثياب
واما في الثاني فكالصلاة في
دار مقصوبة وقضيته

الجرم) فلو فعل بغير ذلك هل يعتد به أو لا فيه نظر والاقرب الاعتداد به في التثليل دون الخفيف الذي لم
يؤلم اصلا اه عش على حد (قوله بسوط بين الخلق) بفتح اللام أي بال اه عش على حد وفي المختار ثوب
خلق أي بال يستوي فيه المذكرو والمؤنث لانه في الاصل مصدر الاختلق وهو الامس والجمع الخلقان
وخلق الثوب على وبسهل واخلق ايضاً مثله واخلفه صاحبه يتعدى ويلزم اه (قوله ووقس بالسوط غيره)
اراد هنا بالسوط المتخذ من جلود قال ابن الصلاح السوط هو المتخذ من سيور تلوي وتاف اه وهذا
بمخلاف قوله سابقا وسوط العقوبة الخ فانه اراد بالسوط ما هو اعم من هذا فاذا ذكره ابن الصلاح تفسير له
في أصل اللغة اه سم ويسى بذلك لانه بسوط الجلد اه يشقه اه قل على المحل وفي المختار وساطة أي ضربه
بالسوط يا به قال (قوله ويفرقه) أي وجوباً وقره وفي المقاتل أي وجوباً بفومات فلا ضمان لانه تولد
من مامور به في الجملة وليس مشروطاً بسلامة العاقبة بخلاف التعزير اه حل (قوله من حيث العدد) أي لا
من حيث الزمان اه شوبرى (قوله وينق المقاتل) فان ضربه على مقتل فأتى فني ضماته وجهان كالوجهين
فما لو جلد في حر او بر دفرطين قاله الدارمي ومقتضاه في الضمان اه شرح مر وهو المعتد اه عش
عليه (قوله لانه مستور بالشعر غالباً) فلو لم يكن مستوراً بذلك لقرع او حلق اجنبه قطعاً اه شرح مر اه
عش (قوله ولا تشديده) ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي ان تأذى بذلك والا كره اه حل (قوله عدل عنه
الضارب) ظاهر كلامهم وجوب ذلك اه حل (قوله ولا يجرد ثيابه الخفيفة) واستحسن المارودي ما
احدته ولاة العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر زيادة في سترها وان ذال الهيئة يضرب في الخلاء والذي
يظهر ان التجريد مكر وما اشرح مر وينبغي حرمة ان كان على وجهه مزر كعظم اريد الاقتصار من ثيابه على
ما يرى كقميص لا يلبس به وزار فقط اه سم على حج اه عش عليه وبشارة حج وان المشافعة على
المعاصي يضرب في الملا وذال الهيئة يضرب في الخلا انتهت (قوله فان فعل اجراً) محله السكران ان كان له
نوع احساس اهزى (قوله فثماض من ضربه الخ) قضية الاستدلال به عدم وجوب التأخير والراجع الوجوب
ومحاجبانه يحتمل انه في عقب شر به قبل ان يغيب وان شرب قدرا لا يسكر اه س

(فصل في التعزير)

(قوله من العزير) بفتح فسكون اه شرح مر وهو يفارق الحد من ثلاثة اوجه احدها اختلافه باختلاف
الناس اثنائي جواز الشفاعة فيه والمغو عنه بل استحباب الثالث التاليف به مضمون على الاصح خلافاً لابي
حنيفة ومالك اه زى (قوله وهو لثة التاديب الخ) عبارة شرح مر وهو لثة من اسماء الاضداد لانه
يطلق على التخميم والتظلم وعلى التاديب وعلى اشد الضرب وعلى ضرب دون الحد كذا في القاموس
واظاهر ان هذا الاخير غلط وهو وضع شرعي لا تقوى لانه لا يعرف الا من جهة الشرع فكيف ينسب
لاهل اللغة الجاهلين لذلك من اصله الذي في الصحاح بعد تغييره بالضرب ومنه سمي ضرب مادون الحد
تعزيراً فاشار الى ان هذه الحقيقة الشرعية متوقعة عن الحقيقة القولية بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون
الحد الشرعي فهو كلف الصلاة والزكاة نحوهما المتفرقة لوجود المعنى التقوى فيها بزيادة انتهت وقوله وعلى
اشد الضرب فقضيته انه لا يطلق لثة على اصل الضرب لكن سياق عن الصحاح ما يفيد انه يطلق على ذلك وقوله
فكيف ينسب لاهل اللغة لا يقال هذا لاني على ان الواضع هو الله تعالى لا نأقول هو تعالى وإنما وضع اللغة
باعتبار ما يتعارفه الناس مع قطع النظر عن الشرع اه سم على حج ويمكن ان يحاجب عن الأشكال

تحريم ذلك به جزم البنديجي لكن الذي في الروضة كاصليها باب آداب القضاء انه لا يجرم بل يكره ونص عليه في الام بان
وقول ولا في آخره من زيادتي (فصل في التعزير) من العزير أي المنع وهو لثة التاديب وشرعاً تاديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالباً
كأثر خذنا باني والاصل فيه قبل الاجماع أي لا ينافي تخافون نشوزهن وفعله صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم في صحيحه (عزير لمعية

بأن القاموس كثير ما يذكر المحاجات القولية وإن كانت مستعملة بوضع شرعي والمجاز لا يشترط ماع
 شخصه بل يكفي جماع نوعه أو عر عليه (قوله لا حد لها) الأحسن لا عقوبتها ليشمل الجناية على الأطراف
 بقطعها أو سم ومن ثم قال في شرحه مراده بالحد ما يشمل القود ليدخل نحو قطع الطرف (قوله وتزوير)
 أي تعزير كما حاط خط الغير وتطليخ ثياب الرقيق بالمداها ما لكتابتها من خط شيخنا الاشبول وفي
 المختار التزوير تزين الكذب وزور الشيء حسمت وقومه (قوله إلى أنه قد شرع التعزير ولا ممصية الخ)
 عبارة تشرح مر وقديو حديث لا ممصية كفعل غير مكلف ما يعزr عليه المكلف وكن يكتب باللوح الجاح
 قلوا إلى تعزير الأخذ بالدافع كما اقتضاه كلام الماوردي للمصلحة وكنتي الخت للصلحة وإن لم ير تكب
 ممصية (قوله غالباً) راجع للاربعة الاول قوله للمصية الثاني التعزير للمصية التي اتفق فيها الحد
 والكفارة مما الثالث في الحد وحده عنها الرابع في الكفارة وحدها عن بين محترز التقيد بالغلبة في
 الاول بقوله إلى أنه قد شرع التعزير ولا ممصية الخ وفي الثاني بقوله وقد يتفق مع انتفاء الحد والكفارة
 الخ وفي الثالث بقوله وأنه قد يتجمع مع الحد الخ وفي الرابع بقوله وقد يتجمع مع الكفارة الخ تأمل (قوله)
 كن يكتب باللوح الذي لا ممصية منه) أي وكافي تأديب الطفل والمجنون أو عميقه سم وأما من يكتب
 بالحرام فالعزير داخل عليه في الحرام لأنه من المصية التي لا حد فيها ولا كفارة من ذلك ما جرت العادة
 به في مصر آمن اتخاذ من يذكر حكايات مضحكة وأكثرها كاذب فيعزr على ذلك الفعل ولا يستحق ما
 يأخذه عليه ومجبرده إلى دافعه وأن وقعت صورة الاستتجار لأن الاستتجار على ذلك الوجه فاسد
 وكتب أيضاً اللطف الله به (قوله كن يكتب باللوح) كالعرب بالطار والغناء في التهاوى مثلاً وليس من
 ذلك المسمى بالمزاح أو عر على مر (قوله صدرت من ولى الله تعالى) لو قال كصغيرة صدرت من لا
 يعرف بالشرك لأن أول قوله ^{بالتحريك} أقول أدوى الهيئات عثراتهم وعرفهم الشافعي بمن ذكره أذى
 وظاهر كلامهم حرمة تعزيرهم وهو متوجه أصح وفي سمن مانعه قال في الخادم قال الماوردي وهل
 الأولياء أصحاب الصنائع فقط أو المبادر بالتوبة وهل المراد بشراتهم الصنائع فقط أو أول ممصية وجهان
 قال الفاروق مر أرباب الصيانة الظاهرة إذا بدرت منهم صغيرة فالتسحب اغتاف ما عليهم لأنها أول مرة
 أو وقر مر والتقيد بأول مرة وفي حج ما ملخصه أن التعزير بولى الله تعالى ذكره ابن عبد السلام وإن
 الأول ما ذكره الشافعي من تعليق الحكم بنو الهيئات الذين لا يعرفون بالشرك وظاهر كلامهم حرمة
 تعزيرهم وهو متوجه أو وفي العباب يقال ند بالكفر بتجريد لم يجر تعزيرهم أو بعروفه وعبارة حل
 قوله من ولى الله تعالى المراد به من لا يعرف بالشرك ويعزم تعزيره لأن الولي هو العارف بالله تعالى على
 حسب ما يمكنه المواظب على الطاعات المعترض عن الانهماك في الذات والشهوات القائمة بمحقق الله
 تعالى وحقوق العباد لأن الشافعي رضى الله عنه عبر عنهم بنو الهيئات وفسرهم بمن لا يعرف بالشرك والعز
 ابن عبد السلام عبره فراد ابن عبد السلام فولى الله في عرف الناس من لا يعرف الشر لأنه من جملة نوى
 الهيئات (قوله وكافي قطع شخص الخ) وكن رأى زانيا بأهلها وهو محسن قتلته لمذره بالحقر النيظ
 وعمل ذلك أن أثبت عليه ما ذكر والأجازه قتل باطناً وأقيد به ظاهر أكافي الام وكقطع الشخص
 أطراف نفسه وكفذه من لاعنها وتكليف قته فوق طاقتها وضربه حليلته تمديداً ووطئها في ديرها
 أول مرة في الجميع ولا ينافي الأخيرة تعزيره على وطء الخائض لأنه أفحش للاجماع على تحريمه
 وكفر مستحل مع أن الوطء في الدبر رذيلة ينبغي عدم إذا عتيا وكالأصل لحق فرعه ما سوى
 فذه كاسر وكثأخير قادر نفقة زوجة طلبتها أول النهار فانه لا يجبس ولا يوكل به وإن أمم كقائه
 الامام وكن لا يفديه الا الضرب المبرح فلا يضرب أصلاً كقائه الامام عن المحققين وهو الأصح وإن
 بحث فيه الرافعي بأنه ينبغي ضربه غير مبرح إقامة لصورة الواجب واعتدده جميعاً شرح مر وقوله

لا حد لها ولا كفارة) سواء
 أكانت حقاً لله تعالى أم
 لأدى كبشرة أجنبية في
 غير الفرج وسب ليس
 بقذف وتزوير وشهادة
 زور وضرب بغير حق
 بخلاف الزنا لا يجابه الحد
 وبخلاف التمتع يطيب
 ونحوه في الأحرار لا يجابه
 الكفارة وأشرت بزيادة
 غالباً إلى أنه قد شرع
 التعزير ولا ممصية كن
 يكتب باللوح الذي لا ممصية
 معه وقد يتفق مع انتفاء
 الحد والكفارة كافي
 صغيرة صدرت من ولى الله
 تعالى وكافي قطع شخص
 أطراف نفسه وأنه قد
 يتجمع مع الحد

اول مرة المراد به قبل نهى الحاكم له ولو أكثر من مرة اه سم على حج اه ع ش عليه (قوله كا في تكرار الردة) عبارة شرح حر وليس من اجتماعه مع الحد ما لو تكررت ردته لانه ان عر ثم قتل كان قتله لاهرا وهى مصيبة جديدة وان اسلم عزر ولا حد فليجمعهما ومن اجتماع التعزير مع الحد تعليل يد السارق في عتق ساعته يادة في نكاله وكلا يادة على الاربعين في حد الشرب ويكرزنا بامه في الكعبة صائما رمضان معتكفا محرم فليزله الحد المتقو البتة فيعزير لقطع رحمة وانتهاك حرمة الكعبة قاله ابن عبد السلام انتهت (قوله واليمين الغموس) اى الكاذبة وعلى ذلك اذا اعترف بحلفه كاذبا وما اذا حلف واقامت عليه البينة فلا تعزير لاحتمال كذب البينة اه ع ش على حر (قوله بنحو حبس وضرب) ولا يجوز بأخذ المال قال في الخادم واعلم انه انما يجوز الضرب بشروط احدها ان لا يكون بشئ يجرح الثاني ان لا يكسر العظم الثالث ان ينفع الضرب ويفيد الالم يجوز الرابع ان لا يحصل المقصود بالتهديد والتخويف الخامس ان لا يكون في الوجه السادس ان لا يكون في مقتل السابع ان يكون لمصلحة الصبي فان اذ به الى مصلحة او الممل لمصلحة دون مصلحة الصغير لم يجوز لانه يجرم استعماله في مصالحه التي تقوت به مصالح الصبي الثامن ان يكون بعد التمييز اه وقوله الرابع الخ عبارة الباب كالروض في هذا ولا يجوز رتبة ودونها كالف قال في الروض بل يعزربالاخف قال اخف قال في شرحه كا في دفع الصائل اه سم (قوله كصعق ونفى) اى وكار كاره الحار منكوسا والدوران به كذلك بين الناس وتهديده بانواع العقوبات قال الماوردى او صلبه حيا لخرقيه ولا يجوز ثلاثة ايام ولا يمنع طعاما وشرا باو وضو او يصلى بالاياء واعترض تجوز به يانه يؤدى الى الصلاة بالايام من غير ضرورة اليه اى بالنسبة للامام فلم يجزه لتسبب فيه (فان قلت) ظاهر اطلاقهم او صريحه ان له حسيه حتى عن الجماعة قتياله هنا (قلت) قد يفرق بان الابعاء اضيق عدرا منها فوسع فيها عالم يسامع فيه وبان الخبر الذى ذكره غير معروف ويضمن على الامام ان يفعل من هذه الاوضاع حتى كل معز ما يراه لا تقابوه بمجايبته وان راى في الترتيب والتدريج ما يراه في دفع الصائل فلا يقرى بترقبه هو يراى ما دونها كافيا وللجامع بين نوعين او اكثر منها بحسب ما يراه او قول ابن الرفعة اذا جمع بين الحبس والضرب يبنى قصه قصصا اذا عدل معه الحبس بضربات لا يبلغ ذلك اذى الحد ونظر فيه الاذرى بانه لو نظر لتعديل مدة حبسه بالجلدة لاجاز حبسه قريب سنة وبان الجلد والتعزير حد واحد وان اختلف جنسه اه حج (قوله لا يخلق لحية) اى فان فعل به حرم وحصل التعزير اه حل وقرر شيخنا التعزير اى انه يجوز حلق اللحية حيث رآه الامام فليحمر وفي ع ش على حر قوله لا يخلق لحية اى فلا يجوز التعزير بحلقها قال سم على المنهج ظاهر هذا الكلام بل صريحه ان حلق اللحية لا يجوز في التعزير لو فعله الامام وليس كذلك فيما يظهر والذى رأيت في كلام غيره ان التعزير لا يجوز بحلق اللحية وذلك لا يقتضى عدم الاجزاء ولله مراد الشارح رحمه الله تعالى اه (قوله ان رأى المصلحة) وينبى ان من المصلحة ترك التعزير على وجه يرتب على فعله تسلط اعوان الولاة على المعزير فيجب على المعزير اجتناب ما يؤدى الى ذلك ويعزبه بغيره بل ان رأى تركه مصلحة مطلقة تركه وجوب اه ع ش على حر (فرع) يعزرب من وافق الكفار في اعيادهم ومن يمسك الحيات ومن يدخل النار ومن يقول لذى باساج من سمى ذات رقبته الصالحين حاجا اه قل على المحلى (قول بجمع الكف) جنم الجيم اى مقبوضة والفتح لغة اه ع ش (قوله وليتقصه الخ) عبارة اصله مع شرح حر ويستوى في هذا اى التقص عاذا كر جميع المعاصى فى الاصح والثاني تقاس كل مصيبة بما يليق بها عما فيه حد فينقص تعزير مقدمة الزنا عن حده وان زاد على حد القذف وتعزير السب عن حد القذف وان زاد على حد الشرب انتهت (قوله وبالحبس او التني عن نصفه) محله اذا كان التعزير في حقوق الله تعالى او في حق العباد من غير المال اما التعزير لوفاء الحق المالى فانه يحبس الى ان

كا في تكرار الردة وقد يجتمع مع الكعبة اى كا في الظهار واليمين الغموس واقساد الصائم يوما من رمضان بجماع حليلته ويحصل (بنحو حبس وضرب) غير مبرح كصعق ونفى وكشف رأس وتسويد وجهه وحبس ثلاثة ايام فاقل وتوبى بسلام لا يخلق لحية (باجتناب امام) جنسا وقد افرادوا جميعا وله في المتعلق بحق الله تعالى الغفوان رأى المصلحة وتعييرى بذلك أعم من قوله يحبس أو ضرب أو صفع أو توبى بجمع الكف أو بسلطها (وليتقصه) اى الامام التعزير وجوب (ان أدنى حد المعزير) فينقص في تعزير الحر بالضرب عن أربعين وبالحبس أو التني عن ستة وفي تعزير غيره بالضرب عن عشرين وبالحبس أو التني عن نصف سنة لخبر من بلغ حد اى غير حد فهو من المعتدين رواه البيهقي

ثبت اعسارهم وإذا امتنع من الوقاع القدرة ضرب إلى أن يؤديه أو يموت لأنه كالمسائل وكذا الغصب
مالا لا امتنع من ردده فاعضرب إلى أن يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود درجة أخرى له مراه
شورى ووافق عبد السلام بإدامة حبس من يكر الجناية على الناس ولم ينفذه التعزير إلى موته اه شرح
م راى وينفق عليه من بيت المال حيث لم يكن له ما ينفقته ثم إن لم يكن فيه شيء فينقض عليه مياسير المسلمين
ولو كانوا ينفقون به لأن المسلمين كالجسد الواحد إذا تألم بعضهم تبعه باقيه بالحق والسر وقوله من يكثر
الجناية على الناس أى بسبب واخذشى وينفى أن مثل ذلك من يصيب بالعين حيث عرفه موكثر اه ع
عليه (قوله وقال المحفوظ إرساله) أى والمرسل محتج به إذا تقوى بغيره ولم يبين الشارح كرو ميسوغ
الاستدلال به قال شيخنا ومن المسوغات عدم وجود غيره في الباب اه ع (قوله وله تعزير من عفا عنه
الخ) هذا لا ينافى توقف التعزير أولا على الطلب كانه عليه الشارح قريبا قال في شرح مسلم أجمعوا على
تحريم الشفاعة في الحد بعد بلوغه الامام واما قبله فجوز العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر واما
التأخير فتجوز الشفاعة فيها بلغت الامام ام لا وتستحب إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر اه
عميرة اه سم (قوله فرع للاب الخ) عبارة شرح م وافهم كلامه عدم استيفاء غير الامام له نعم للاب
والجند تأديب ولده الصغير والمجنون السفية للتعلم وسره الأدب وما قاله جمع من أن لا تصح امتناع ضربهما
ولذا بالغوا في سفيها محمول على من طرأ تذيبه ولم يعد عليه الحجر لنفوذ تصرفه ومثلها الامم ومن نحو الصبي
في كفايته كاجته الرافعي والسيد تأديب عنه ولو لحق الله تعالى وللمعلم تأديب المتعلم منه لكن باذنه ولو
المحجور والزوج تعزير زوجته حتى تحق نفسه ككثوز لالحقه تعالى ان لم يطل او ينقص شيئا من حقوقه كالإخفى
انتهت وقوله وافهم كلامه عدم استيفاء غير الامام له أى فلو فعله لم يقع الموقع ويعزى على تعديده على الجنى
عليه اه ع (قوله تعزير زوجته لحقه) قال في الروض لالحق الله تعالى قال في شرحه قضيته انه ليس
له ضربها على ترك الصلاة لكن اتفق ابن البرزى بأنه يجب عليه ذلك وفي الوجوب نظر اه قال مروا والمعتد
لا يجوز له ضربها على ذلك فالمعتد هو ما قبله الشارح هنا كالروض اه سم (قوله ككثوز) وبكفاءة
اللسان على نحو الجيران والطل من سخطا اه ع (قوله وله تعزير المتعلم منه) ظاهره
ولو كان المعلم كافرا وهذا ظاهر حيث تعين للتعليم وكان اصلح من غيره للتعليم اه ع (قوله
ايضا وللمعلم تعزير المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه انه لا يزيد على الاب اه سم على حج أقول قد يقال
هو من حيث تعلمه واحتياجه للمعلم أشبه المحجور عليه بالسفوه هو ليه تأديبه ومن ذلك الشيخ مع الطلبة
فله تأديب من حصل منه ما يقتضى تأديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه
عليه حق لنفيه باق صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فإذا طلب الشيخ منه ولم يوفه
فليس له ضرب به ولا تأديبه على الامتناع من توفية الحق وليس منه هؤلاء المسجون بمشايع الفقراء من انه اذا
حصل من او خدم منهم تعدى عليه غيره او امتناع من توفية حق عليه او نحو ذلك عزه الشيخ بالضرب وغيره
فيحرم عليه ذلك لأنه لا ولاية له عليهم اه ع على م

(كتاب الصيال)

(قوله هو الاستطالة) أى لغة والوثوب عطف تفسير اه ع على م وفي عبد البر ان هذا التعريف لغوى
وشرعى انتهى وفي المختار حال عليه استطال وصال عليه وثب وباه قال وصولة أيضا يقال رب قول أشد من
صول والمصالة الموثبة وكذلك الصيال والصاله صول البعير بالهمز من باب طرف اذا صار يقتل الناس
ويعدو عليهم فهو جمل صؤل في المصباح وثب ثبا وثبان باب وعد ققر وثو باو وثيا هو وثابو يمدى
بالهمز يقال أو ثبه واثبه من الوثوب العامة تستعمل بمعنى المبادر والمارة اه وفيه أيضا وققر قفرا

وقال المحفوظ إرساله وكما
يجب نقص الحكومة عن
الدية والرضخ عن السهم
وتعيرى بما ذكره من
قوله وجب أن ينقص
في حد عن عشرين وحر عن
أربعين (وله) الامام
(تعزير من عفا عنه مستحقة)
أى التعزير لحق الله تعالى
وان كان الامام لا يعززه
بدون عفو قبل مطالبة
المستحق له امان عفا عنه
مستحق الجلد فلا يحده
الامام ولا يعززه لأن
التعزير يتعلق أصله بنظر
الامام فجواز ان لا يؤثر فيه
اسقاط غيره بخلاف الحد
(فرع) للاب وان علا
تعزير موليه بارتكابه مالا
يليق قال الرافعي ويشبه أن
تكون الام مع صبي تكفله
كذلك والسيد تعزير
رقبة لحقه وحق الله والزوج
زوجه لحقه ككثوز
وللمعلم تعزير المتعلم منه
(كتاب الصيال)
هو الاستطالة والوثوب

من باب ضرب وقذف انا وقفا بالكرس وثب فواقه وقفا بمالته اه (قوله وضمان الولاية) اى وما يتعلق بضمان اليهام لان من مع الدابة ولى عليها وما وطابه لضمان الولاية وقوله لم يستل قطع غدة الخ وقوله وغيرهم كقولهم من عالج باذن لم يضمن وقوله وفعل جلا الخ وقوله ومن خنت مطيعا لم يضمنه ولى الخ (قوله وذكرهما) اى ضمان غيرهم وحكم الخنت اه عش (قوله له دفع سائل) اى عند غلبة ظن صياله اه شرح مر اى فلا يشترط لجواز الدفع تليس السائل بصياله حقيقة ولا يكتفى لجواز دفعه تومه بل ولا شك فيه وظنه غنا خفيضا على ما انفهمه قوله غلبة ظنه لان معناها الظن القوي وهل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الا بقوله وشرط الوجوب الخ فبني عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للسائل اه سم على حج اه عش على مر اى بار كان السائل مسلعا يحقون الدم نعم يجب الدفع على من يده مال محجور عليه او وقف او ودعة على مافى الاحياء وعن مال نفسه المتعلق به بخورهن او اجارة على ما بعته الا ذرى اه زى والسائل يشمل الحامل اذا صالت فلمصول عليه دفعها ولا يضمن حملها لو ادى الدفع الى قتله اه سم ورفق بينه وبين الجانية حيث يؤخر قتلها بان المصيبة هناك قد اقتضت ونهائه وجوده متساهدا حال دفعها واهى الصيال اه سلطانا ومثله شرح مر (قوله وبضغ) ومقدماته ولو من غير اقراره ولو المهدرة فالبضغ لا يكون الامصوما اه حل (قوله ومال وان قل) اى ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يمسى في اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب حج اتي بذلك فليراجع اه سم على حج اه عش على مر (قوله ايضا ومال وان قل) استشكل باعتبارهم في القطع بالسرة التصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل ورفق بانه مصر على ظلمه حيث لم يترك الاخذ مع اطلاع المالك ودفعه اه شوبرى واجيب ايضا بان السرة لما قدر حدها قدر مقابله ومنا لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمة عدم التقدير هنا انه لا ضابط للصيال اه سل (قوله واختصاص) فيد جواز دفع السائل على جلود الميتة والسرجين ولو بقتله اه سم (قوله سواء كانت للدفع ام لغيره) وفي شرح شخنا فقلان التزالى واقره انه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة اه حلي وهو ضعيف اه سم على حج وذلك لان صاحب المال اذا علم ان غيره قد رعى دفع اخذه بلا مشقة بوجه يتألم بذلك اشد من تألمه بعدم رد السلام عنه ومن عدم اداء الشهادة له لا يمكن الوصول الى مقبده دون ادائه باحتيال ان من عليه الحق يقر عند عرض الثمين عليه مثلا اه عش على مر (قوله لاية فن اعتدى عليكم الخ) والاعتداء في قوله تعالى قاتلوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم للمساكلة والا فلا يقال له اعتداء والمثلية في قوله بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا الافراد لما يأتى انه اى السائل يدفع للاخف فالأخف اى ولو كان سائلا بالقتل اشرح مر بزيادة (قوله دون دينه) اى لاجل الذنب عن دينه ولا لاجل الذنب عن دمه اى نفسه وكذا يقال في الباقي ووجه الدلالة انه لما جعل شهودا على ان له القتل كما ان من قتله اهل الحرب بلا كان شهيدا كان له القتل والقتال اه زى قال القرطبي دون في اصلها ظرف مكان بمعنى اسفل وتحت وهو نقيض فوق وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لاجل وهو مجاز وتوسع وقال الطيبي دون هنا بمعنى قد اقدم كقول الشاعر ترك القذى من دونها وهى دونه اه شوبرى (قوله بل يلزم المالك ان يقر بوجه ماله) ظاهره ولو كان ذارح غير آدمى لانه دون آدمى في الضمان على المكروه بالسكرا اى اقرار الضمان عليه وفي النفس عليه ما لو مالا كرقق ولان القتل للنفس لا لاياع بالا كراه بخلاف انلاف المال غير ذى الروح اه حل ومثله شرح مر (قوله بل بحسب بضع) اى ولولا جنيته او هيمته ومثله مقدماته بقية اذ لا يباح بالباحق تقدم ان لا يباح بالا كراه فيقرم على المرأة ان تستسلم لمن صال عليها ان يزن بها مثلا وان عافت على نفسها وفي نفس اى المصول عليه او غيره فوجب على غيره الدفع عنه كما يجب على الشخص الدفع لنفسه والوجوب على كل من الامام والاخذ فيما اذا كان المصول عليه مسلما اما

(ضمان الولاية و) ضمان
(غيرهم و) حكم (الخنت)
وذكرهما في الترجمة من
زيادنى (له) أى للشخص
(دفع سائل) مسلم وكافر
وحرور فيق ومكلف وغيره
(على معصوم) من نفس
وطرف ومشفقة وبضغ
ومقدماته كقتيل ومماقة
ومال وان قل واختصاص
بكلدمية سواء اكانت
للدفع ام لغيره لآية فن
اه دى عليكم وخبر البخارى
انصرأعك ظالموا مظلوما
والسائل ظالم فيمنع من
ظلمه لان ذلك تصرف وخبر
الترمذى وصححه من قتل
دون دينه فهو شهيد ومن
قتل دون دمه فهو شهيد
ومن قتل دون أهله فهو
شهيد ومن قتل دون ماله
فهو شهيد نعم لو صال مكرها
على انلاف مال غيره لم يجز
دفعه بل يلزم المالك ان
يقى روحه بماله كما يتناول
المضطر طعاما لكل منها
دفع المكروه وقولى على
معصوم أو طرف أو
بضغ أو مال (بل يجب)

إذا كان كافرا ذميا فوجوب الدفع عنه إنما يخاطب به الإمام دون الأحاد وقوله فلا يجب دفعه أى لا على
المصول عليه ولا على غيره فإذا رأت مسلما معصوما يصول على مسلم ظلمنا ليقته فلا يجب عليك دفعه عنه
وقوله بل يجوز له الاستسلام بل يسن لجبرئيل خيرا بن آدم ولذا استسلم عثمان رضي الله تعالى عنه وقال لعبيده
وكانوا أربعين من التي سلاحه فوحر وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة مفروض غير قتل يؤدي
إلى شهادة من غير ذلك ديني كما تخرج بالنفس المضوية يجب دفع الصائل المسلم المحقون الدم عنه لا انتفاء
علة الشهادة وكما يجب الدفع عن الضم ومقدماته عن النفس فيما إذا قصدها غير مسلم يجب ايضا عن المال أى
الروح وإن كان الصائل مالكا كدخه والوجه كما به الأذرى لزوم الإمام ونوابه الدفع عن
أموال عابده ولا يختص وجوب الدفع بالصائل بل من أقدم على محرم فلا حاد منه خلافا للاصوليين
حتى لو علم بتر بخر أو ضرب ظنبو وفي بيت شخص فله الهجوم عليه وإن كان ذلك فإن أقاله ولو أدى ذلك
قتله لم يضمن ويثبت على ذلك وظاهر أن عمل ذلك عند من قتلته من ال جائر لان التزير بالنفس والتعريض
للعقوبة ولا الجور بمنوع أمشرح مر وعجابه سم قوله بل يجب في بضع عبارة العالبو يجب على البضع
إن آمن على نفسه فإن دفع بغير القتل فقتله فالقودان لم يكن محصنا وإن قتلته فذلك وإنكره وله أثبت
القاتل بشاهدتين ادعى أنه قصد زوجته فادى الدفع إلى قتله وباربعة ادعى أنه زنا وهو محصن وإن
لم يثبت - لم يورثه وأقيد الخ قال مر ويشمل قوله في بضع الحرية وهو كذلك لا لاحتزامها بل
من باب إزالة المترك وإن كان الواطى لها حريا لأن الزنا لم يبع في ملته من الملل قطعا اه انتهى وكتب
أى سم ايضا قوله في بضع أى ولو لغيره لكن قال صاحب البحر لا يلزمه الابتداء بالقتل في بضع الغير
بخلاف بضع نحو اخته وزوجته وفيه نظر إذ قضيت أنه يلزمه الابتداء بالقتل فيما يتعلق به وإن أمكن الدفع
بغيره المعروف الجواز لا التبيين اه أقول المتمدن عند شيخنا مر وغيره وهو صريح كلام الشيخين أنه
لا يجوز الابتداء بالقتل مع إمكان غيره اه بحرؤه (قوله في بضع) أى وفي مقدماته ايضا اه زى وسواء
كان القاصد له مسلما ام كافرا معصوما ام لا كما يؤخذ من تقيده في النفس وإطلاقه هنا اه يؤخذ
ايضا من شرح مر (قوله وفي نفس قصدها الخ) شامل لنفس الذمي وهو متجه ثم رأت بخط
شيخنا البرلى بحث الزكشى استثناء لنفس الكافرة فلا يجب الدفع عنها لا انتفاء علة الوجوب هنا
أنهى فان قلنا بهذا البحث فذاك وإن نقل به بل قلنا يجب دفع الكافر ونحوه على الذمي فهل يجب دفع
المسلم المحقون عنه ايضا ويقارق المسلم حيث يجوز له الاستسلام للمسلم لأن له غرضا في نيل الشهادة
والذمي لا تحصل له الشهادة أولا يجب بل يجوز فقط راجعه وحرره ووافق مر على الوجوب
وضف البحث اه سم (قوله غير مسلم) قضية هذا الكلام أنه يجب دفع الذمي عن الذمي لا المسلم
عن الذمي فليحرر ولكن وافق مر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذمي عن الذمي ويقارق
المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه بما قدمناه من حصول الشهادة له ونال الذمي اه سم (قوله
ايضا غير مسلم محقون الدم) يتناول الهوى والمجنون وبه قال الإمام لأن المحذور قتل مسلم وذلك
محقق فلهما وخالفه والده وأوجب أن يقع قطعا (نتية) إذا لم توجب الدفع فقتله الصائل فهو ضامن
ولا يفسخ في ذلك تمكنه من الدفع هذا هو الحق وإن توقف في الزكشى وقال أنهم لم يترسوا له
اه وما قاله الإمام جزم به في الروضة واعنده مر اه سم (قوله محقون الدم) أى ولو مجنونا
ومراهما اه حل (قوله بأن يكون كافرا) لكن ينبغي أن يستثنى منه ما يأتى في الجهاد فإذا دخل
الكفار بلادنا من أن من قصده أو اجوز الاسر وعلم أنه ان متم قتل جاز له الاستسلام فانظر (فروع)
وافق زى على اعتداهما يجب دفع الصائل المسلم المحقون الدم على عضو المسلم لا انتفاء علة الشهادة ودفع الم
عن الرقيق لأن الحق لغيره ودفع غير المعصوم ولا يجب دفع المسلم عن المعصوم ويجب دفع المسلم عن الذمي لا انتفاء
علة الشهادة كما تقدم لكن في شرح المنهاج لشيخنا حج المجرم بأنه لا يجب دفع الكافر عن الكافر فهل مثله

أى الدفع (في بضع و)
في نفس ولو معسوكه
قصدها غير مسلم (بقيد
زده بقول محقون الدم)
بأن يكون كافرا أو مجنونا
ومسلما غير محقون الدم
كزان محصن فان قصدها
مسلم محقون الدم فلا
يجب دفعه بل يجوز
الاستسلام له

عنده دفع المسلم عن الكافر ويجوز دفع الحامل الصائفة من آدمية أو ماهرة أو غيرهما إن أدى إلى قتلها وقتل حاملها للمعتد كما يجوز في الكفار المترسين بمسلم وإن أدى إلى قتله كذا قررهم وقد تقدم أيضا فإن قيل فالفرق بين جواز دفعها امتناع الاقتصاص منها إذ جنت وهي حامل وجب الصبر إلى الوضع وغيره مما سبق قلت الفرقان جنابها فاقطعها هناك وأيضا التدارك هناك يمكن بالصبر والحسب إلى أن تضع ولا كذلك فانها إن لم تدفع بمقامات نفسه ونحوها وأعلم أن بعضهم ذهب إلى منع دفع المرأة الصائفة إذا كانت حاملا وقاسها على ما لو حملت فرس يغفل لا يجوز ذبحها لأنه يؤدي إلى قتل البئيل الغير المأكول وقد نهى عن قتل الحيوان لغيره كله ويجب بانه لا حاجة هنا إلى الذبح والحاجة هنا إلى الدفع على أنه ينبغي مراجعته مسألة الفرس هل الذبح منقول للأصحاب للمعتد أو لا (فرع) قال من يجب الدم إذا كان الصائل حيويا والموصول عليه حيا أو غير حيا حتى لو صال كلب على كلب حترم وجب الدفع اهـ (فرع) لو صال مكرها على أتلاف ما لو كان المهدبه نحو ضرب يبغي أن لا يجوز الاتلاف وإن لا يجب على المالك تمكيته (فرع) صال مكرها على أتلاف دينار مثلا وكان المهدبه أتلاف دينار له هل يجب على المالك تمكيته الوجه لا وقالهم (قوله) وشرط الوجوب في البضع أي يضع الغير كما يؤخذ من شرح مر (قوله) فيما حصل فيه) في نسبية متعلقة بيده أو الباقي قوله بالدفع سبية أيضا وقوله من قتل وغيره بيان لما (قوله) فلا يضمن بقود الخ) يستثنى من عدم الضمان المضطر إذا قتله صاحب الطعام دفعا فإن عليه القود قاله الزبيلى اهـ سل (قوله) وفي ذلك مع ضمانه منافاة أي غالبا وقد لا تكون منافاة كما يأتي في الجردة اهـ شرح مر (قوله) إذ لا قصد لها ولا اختيار) أي مع عدم قصير الواضع فلا يقال أن هذا التعليل باق في الاستدراك لأن فيه قصيرا (قوله) هدرت الخ) أي وضعن واضعها ما تلغى بالتقصير بوضعها على ذلك الوجه ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق الفارم لأن الأصل براءة الذمة اهـ عر على مر (قوله) وليدفع الصائل الخ) ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه اهـ شرح مر ولو صال على مال وبضع ونفس قدم الدفع عن النفس ثم البضع ثم المال لا يخطئ فلا يخطئ على بضع ولو لو ط فالظاهر تقديم البضع لكثرة مفاسده اهـ واعتمده مر اهـ سم (قوله) بالأخف فالأخف) أي باعتبار غلبة ظن الموصول عليه ويجوز هنا المعض ويجه انه بعد الضرب وقبل قطع المعنوي عليه يعمل قولهم يجوز المعض أن تعين الدفع اهـ شرح مر هذا ويبنى أن يعلم أن من دفع الصائل الدعاء عليه بكم شره عن الموصول عليه وإن كان جلا كوهو ظاهر أن غلب على الظن أنه لا يندفع إلا بالهلاك ويبنى أن يعلم أنه لو علم منه أنه لا يندفع شره إلا بالسحر وكان الموصول عليه أو غيره يعرف ما يمنع الصائل عن صياله لم يجوز أن السحر حرام لذاته فليتأمل اهـ عر عليه (قوله) كروب) في شرح الروض قال أي الزكشي تبأ لا لا ذري وكلامهم يقتضى أن وجوب الهرب إنما هو فيما إذا دفع عن نفسه لاعتن ماله ولا عن حرمة إلا أن يمكن الهرب بين اهـ سم (قوله) فاستنائة) بالمعجزة والمثلة لا بالمهيسة والنون فانه لا يصح لشمول الاستنائة بمن يقتله أو يضربه مثلا اهـ قل على المحلى وقضية كلام الشارح أنه لا يجوز الاستنائة مع إمكان الدفع بالجزر وليس يصح بل هو غير بينهما إن لم يترتب على الاستنائة الحاق ضرر به أقوى من الجزر اهـ سل وزبادى (قوله) سقط مراعاة الترتيب) ولو اختلفا في ذلك صدق الدافع وعبارة شيخنا زى ويصدق الدافع هنا فيما يأتي في عدم إمكان التخلص بدون ماذع به أى لمساقمة البيتة على ذلك اهـ عر على مر (قوله) وعمل رعاية ذلك في غير الفاحشة الخ) هذا ضعيف والمعتد مراعاة الترتيب حتى في ذلك ولو كان حصنا وقوله بالاناة على وزن قاة اهـ حل أى بالتانى والترائى والظاهر انه اسم مصدر لتأتى اهـ شيخنا وفي المصباح وتأتى في الامر تمكن والاسم منه اناة على وزن حصة اهـ (قوله) فلو رآه قد أوج في اجنية) أي وتحقق أنه لا شبهة له والغالب بل المطرود ان انتفاءه لا يعلم الا منتهى من الشبهة يتحقق بالباطن

أن لا يخطئ الدافع على نفسه (فيقدر) أى الصائل ولو بهيمة فيما حصل فيه بالدفع من قتل وغيره فلا يضمن بقود ولادية ولا قيمة ولا كفارة لانه أمور يقتله في ذلك مع ضمانه منافاة (لاجر ساقطة) عليه مثلا كرها أي لا يهدر وإن كان دفعها واجبا أو لم تدفع عنه إلا بكسر ما إذا قصد لها ولا اختيار بخلاف البهيمة نعم ان كانت موضوعة بمحل أو حال تضمن به كان ضمت بروش وعلى معتدل لكنها ماثلة هدرت (وليدفع) الصائل (بالأخف) فالأخف (ان) أمكن كره فوجر فاستنائة فحرب يذهب بسوط فيصا فقتل فقتل) لأن ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة في الاقلال مع إمكان تحصيل المقصود بالأخف نعم لو اتحم القتال بينهما واشتد الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب وفائدة المذكور أنه متى خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان الاكتفاء بما دونها ضمن وعمل رعاية ذلك في غير الفاحشة فلو رآه قد أوج في اجنية فله أن يبدأ بالقتل وأن اندفع بدونه فانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالاناة وعمله أيضا في المصوم أما غيره كمرور مرتد فله لهدم حرمة ما إذا لم يمكن الدفع بالأخف كان لم يجد الا كنياف دفع بها اهـ

اه شورى (قوله ولو عضت يده) أى الشخص سواء كان صائلاً أو مصولاً عليه اه حل وفي المختار عضه
وعض به أو عض عليه كله بمعنى وقد عضه بيضه بالفتح عضاً وفي لغة بآبرد اه وفي قول على المحلى قال اهل
الغة العض بالضاد المجمة كان بالجار حقولاً بالظاء المشالة نحو عذ الزمان اه (قوله بفك فم) بان
يرفع احد الفكين غداً الآخر اه حل وعادة شرح حر ولو عضت يده خالصاً بفك حتى فغضب فسل يد
ففق عينه قطع حتى فغضب خصة فشق يطن ولو تنازع عا في إمكان الدفع بأيسر ما دفع به صدق العضوض
بمعناه كما جزم به في البحر ومثله في ذلك كل سائل قاله الاذرى نعم لو اختلفا في أصل الصال لم يقبل قول
نحو القاتل لا يبيته أو بقرينة ظاهرة كدخوله عليه بالسيف مسلولا أو اشرافه على حرمة امتهت (قوله
والعضوض معصوم أو حرى) ما إذا كان العضوض غير من ذكر بان كان زانياً معصناً أو تارك صلاة
بعد الأمر بها أو قاطع طريق فيضمن لأنه لا ينبغي لمن هذا أن يفعل بالماض ذلك اه زى (قوله وان كان
العاض مظلوماً) أى سواء كان العاض ظالماً بان حال عليه بذلك أو مظلوماً بان حال عليه بغير العاض وأراد
أن يتخلص من صياله بالمض فإنه لا يجوز أن كان مظلوماً بما ذكره الشارح اه حل (قوله لان العض لا
يجوز بحال) أى حيث أمكن التخلص بغيره والاقه حقه فله ضلعه اه حل على المحلى (قوله وبمعج بطنه)
أى شقه وبآبه ذهب اه شيخنا وفي المختار ومعج بطنه بالسكين شقه فهو معوج وبمعج وبآبه قطع اه (قوله
وبما تقرر) أى من قوله خالصاً بفك فم الخ اه شيخنا (قوله وهو كذلك) أى ما لم يقض انقاد ووجب تقديمه
اه حل (قوله كان زى عين ناظر) أى اورمته حرمة المنظور بها بخلاف الاجنبى لا يجوز له رميه فلو
رماه ضمن وانما حرم الرى على الاجنبى هنا مع أنه من قيل دفع الصائل وهو لا يختص بالمصول عليه لان
منه من النظر لا ينحصر في خصوص الرى ولكن الشارع جعل الرى مباحاً لصاحب الحرم وإن أمكن
منعه بغير المرأة ونحوه ومن ثم قال حج في أثناء كلام وقد صرحوا بان الاجنبى هنا لا يرى بخلافه في
الأمر بالمعروف أى أنه لا يتمتع الرى عليه ولا بد أن يكون الرى حالة النظر فلو رماه بعد أنولى ضمنه
اه من شرح حر وعش عليه وهذا القيد ربما يؤخذ من قول المتن عين ناظر بناء على ما هو المشهور
أن اسم الفاعل حقيقة في الحال (قوله أيضاً كان رى عين ناظر) أى وليس لناظر شبهة في النظر
فإن نظر الخطية أو شراء أمة بحيث يباح له النظر لم يجوز رميه وكذا لو كان الناظر احد اصوله كما
لا يجذب فقه اه شرح حر وهذا أى قوله وليس لناظر شبهة الخ هو محرز قول الشارح ممنوع
من النظر وعادة سم قوله ممنوع من النظر استثنى منه احد اصوله الذين لا يقادله منهم قالا وهل
يكون ذلك شبهة في سقوط القود ينظر ان كان القطع مع ستر العورة فلا ولا القادة بدون القود اه
عميرة أقول انظر هذا مع أن دفع الصائل لا يختص بغير الأصول وقد يفرق بأن قوله العين هنا كالحذقل
يرتكب في حق هؤلاء اه وقرى به بأن الرى تميز للنظر والاصل لا يميز لفرعه واستثنى البقية من
النظر ما إذا كان بقصد الخطية أو شراء أمة حيث يباح النظر فلا يرميه أقول لو ادعى قصد ذلك ينبغي أنه
المصدق اه (قوله أو مراهقاً) ولا ينظر لعدم تكليفه إذا الرى لدفع مفسدة النظر وهي حاصلة بالمأمر
أنه في النظر كالبالغ ومن ثم يرى أنه ليس مثله فيه لا يجوز رميه هنا وفارق من له نحو محرّم بان هذا
شبهة في المحل المنظور واليه والمراد هنا لا شبهة له فيه على أن هذا من خطاب الوضع بدليل دفع صبي سائل لكنه
هنا لا يتقيد بالمراحم كاه ظاهر اه شرح حر (قوله حالة كونه مجرداً) قد يؤخذ من اعتبار التجرد
وكون الناظر ممنوعاً من النظر انه لو كان الناظر امرأة أو المنظور امرأة مستورة ما بين السرة والركبة فلا
رمى وهو متجه من آيت في التائري عن البقنى ما يفيد ذلك اه سم (قوله وإلى حرمة) ظاهره حتى
لوجها وكفيها اه حل وحرمة هي زوجته وأمه ومحرمه ويلحق بذلك ولده الامرد الحسن فيما يظهر
ولو غير متجرد اه شرح حر ومثل ذلك ولده هو نفسه ولو كان امرداً كاه ظاهر وبمعج اه

(ولو عضت يده) مثلاً
(خالصاً بفك فم) فإن عجز
عن فككه خالصاً (بضربه
فبسلها) أى اليد منه (فان
سقطت استانه) والمعضوض
معصوم أو حرى (هدرت)
كفنه وان كان العاض
مظلوماً لان العض لا يجوز
بحال قال ابن أبى عسرون
الا إذا لم يمكن التخلص
الا به فان لم يمكنه التخلص
الا باتلاف عضو كفه
عينه وبمعج بطنه فله ذلك
كاعلم بآمر وبما تقرر علم
انه لا يجب تقديم الانذار
بالقول وهو كذلك
(كان رى عين ناظر)
ممنوع من النظر ولو
امرأة أو مراهقاً (عدا
اليه) حالة كونه مجرداً
عما يستر عورته (أولى
حرمة) وان كانت
مستورة

(في داره) ولو مكررة أو مستعارة (من نحو تكتب) لا يصدق عليه الرأى مقصرا كسطح ومثارة (بخفيف كحصاة وليس الناظر محرم
غير مجردة أو حلية أو متاع فاعلموا وأصاب قرب عينه) لجرحه (فات) فيهدر (ولو لم يندره) قبل رمية لغير الصحيحين لو أطلع أحد في بيتك
ولم تأخذ له لحذقه بحصاة ففقات (١٧٥) عنه ما كان عليك من جناح وفي رواية صححها ابن حبان واليهيقي فلا قود

ولادة والمغنى فيه المنع
من النظر وإن كانت حرمة
مستورة كما مر أو في
منعطف لعموم الأخبار
ولأنه يريد سترها عن
الاعين وإن كانت
مستورة ولأنه لا يدرى
مقى تستر وتكشف
فيجسم باب النظر وخرج
بعين الناظر غيرها كاذن
المستمع وبالعمد النظر
اتفاقا أو خطأ وبالمجرد
مستور العورة وبما قبله
وبعد الناظر إلى غيره وغيره
حرمة وبداره المسجد
والشارع ونحوهما ونحو
الثقب الباب المفتوح
والسكوة الواسعة والشباك
الواسع العينون بالخفيف
إلى إذا وجدته الثقيل
كحجر وسهم وبما بعده
مالو كان الناظر محرم
غير مجردة أو حلية أو
متاع وقرب عينه مالو
أصاب موضعا بعيدا عنها
فلا يهدر في الجميع لتقصيره
في الرمي حيثئذ وقولى
مجرد ما قرى غير مجردة
أو متاع من زيادى وتعميرى
بنحو تكتب أعين من قوله كوة
أو تكتب وبحيلة أعم من

رشيدى (قوله في داره) أى التى يجوز له الاتفاع بها ولو مستعارة وإن كان الناظر المعبر كارجحه الأذرى
وغيره اه شرح مر (قوله أيضا في داره) متعلق بكل من حرمة وشيعة أى الرأى الكائن في قوله إليه
وقوله من نحو تكتب متعلق بناظر وقوله بخفيف متعلق برمى وقوله فاعلموا أو أصاب متعلق برمى وقوله فات
متعلق بالثانية وهى قوله أو أصاب قرب عينه اه شيئا ومثل الدار الحمية في الصحراء اه قل على المحل
(قوله كسطح ومثارة) مثالا لنحو الثقب لأن الرأى غير مقصرا حل (قوله أو أصاب قرب عينه)
أى ما يخطئ منه إليه غالبا لم يقصد الرأى لذلك المحل ابتداء قضية كلام المصنف تخيير بين رمى العين ورميها
لكن المنقول كقوله الأذرى وغيره أن لا يقصد غير العين حيث أمكنه أصابها وإنه إذا أصاب غيرها
البعد بحيث لا يخطئ منها إليه ضمن والأفلا نعم لم يمكنه قصد ما لا مأقرب منها ولم يدفع بهما زرمى عضو
آخر في أوجه الوجين ولم يدفع بالتحيف استغناث عليه فان تقدمه يتبين له أن يشده بأقته تعالى فان أبى
دفعه ولو بالسلاح وإن قتله اه شرح مر (قوله ولو لم يندره) هذا محمول على إندار لا يفيداه والواجب
تقدمه كقوله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من تعين الأخف فالأخف اه شرح مر
وعادة سم قوله ولو لم يندره هذا إذا كان الانذار لا يفيد أو قد لا يفيد إذا كان يفيد فلا بد من تقدمه
وعلى ذلك يحمل كلام المناهج وغيره لانه يجب الدفع بالأخف كالصائل قاله مر كاتقدم أقول قوله لانه
يجب الدفع بالأخف كان المراد بالنسبة لرمى العين وما يفنى عنه والأفلا ممكن رمى غير عينه ما هو أخف
جازر رمى عينه كما هو صريح كلامهم ووجه النص على جوازه انتهت (قوله من جناح) في المختار الجناح
بالضم الاتهام (قوله) وإن كانت حرمة مستورة كاسر أو في منعطف هاتان الغائتان لرد (قوله)
كاذن المستمع) أى وكمين الاعمى وإن جعل الرأى عماء وكمين البصير في ظلة الليل لانه لم يطلع على
العورات بنظره اه ع ش على مر (قوله النظر اتفاقا أو اختلا) أى فلا يجوز رميه ان علم الرأى ذلك نعم
يصدق الرأى في أنه نعم وإن لم يتحقق اه شرح مر (قوله وبخو الثقب الباب المفتوح) أى لتقصير صاحب الدار
والذى بعده هو قوله إلى حرمة اه ع ش (قوله) وبخو الثقب الباب المفتوح) أى لتقصير صاحب الدار
ويؤخذ منه أنه لو كان الفأخ الباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه مجازر مه وهو ظاهر اه
سل وعادة ع ش على مر وبخو الثقب الباب المفتوح أى ولو فعل الناظر ان لم يتمكن رب الدار من
اغلاقه كما هو ظاهر اه حج ومفهومه انه إذا تمكن رب الدار من اغلاقه ولم يلقه ضمن برميته وفي شرح
الروض ويأخذ من التعليل بتقصير صاحب الدار بعدم اغلاقه أهلو كان الفأخ الباب هو الناظر
ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر اه انتهت (قوله فلا يهدر في الجميع) أى بل
يضمن فردا أو مالا اه شرح مر (قوله أو تكتب) ومنه الطلاقات المعروفة الآن والشايبك اه ع ش
على مر (قوله) والى الرمي (قوله) أى ولم يماندا ما نذبان توجه عليه حق وامتنع من ادائه مع
القدرة عليه ولا طريق للتوصل إليه إلا العقاب فيعاقب حتى يؤدى أو يموت على ماله السبكي وإطال فيه
مر اه سل (قوله) مضمون على العاقلة قال الزركشى لو كان يضرب يقتل غالبا وجب القصاص
وعادة الباب فمن مات بتعزير الامام أو نأبه ولم يبلغ فيه لزمته ديقشه العمدة وكذا من مات
بتأديب ابى أو ام أو زوج أو ممل ماذون لا بتأديب سيد أو ماذونه وإن بالغ وظهر قصد القتل فالقود
انتهت اه سم (قوله) ولا رقيق غيره باذنه) نظر فيه الامام بان الأذن في الضرب ليس هو
كالقتل وقال ابن الصباغ عدى انه ان أذن في تأديبه أو تضمنه أذنه اشترط السلامة بخلاف ما

قوله زوج أو غافد بنجر المجردة لحرمة نظره إلى ما بين سرور كة محو مجازر مه إذا كانت مجردة (والتعزير عن يديه) أى التعزير كولى لولى
ووالى لمن رقى إليه وزوج زوجته ممل المتمتع من لولى باذن الولي (مضمون) على العاقلة إذا حصل بهلاك لانه مشروط بسلامة العاقلة
إذا لم يصبه التاديب لا الهلاك فإذا حصل الهلاك تبين أنه جاوز الحد المشروط وظاهره أنه لا ضمان على معز رقيقه ولا رقيق غيره باذنه

ولا على من طلب منه التعزير باعترافه بما يقتضيه ولا على مكثر ضرب دابة مكررة (١٧١) الضرب المتداول لها التأديب إلا بالضرب

(لا الحمد) من الامام ولوفى

حرور بدعطين ومرض

يرجى بوقه فليس مضمونا

لان الحق قتل (والزائد

في حد) من حد شرب

وغيره كالزائد في حد

الشرب على الاربيين في

الحرو على العشرين في غيره

(يضمن بقسطه) بالعدد

فلوجلد في الشرب ثمانين

فان لزمه نصف الدية أوفى

القذف احدى وثمانين

لزمه جزء من أحد وثمانين

جزء من الدية وتعيرى بما

ذكر اولى من اقتصاره على

حد الشرب والقذف

(ولمستقل) بامر نفسه بان

كان حرا غير موصى ومجنون

ولوسفيا (قطع غدة) منه

ولوبنائيه ازالة للشين ها

وهى ما تخرج بين الجلد

والصم هذا ان لم يكن

قطعا (أخطر) من تركها

بان لم يكن خطرا وكان

الترك أخطر والخطر فيه

فقط أو تساوى الخطران

بخلاف ما إذا كان القطع

أخطر وقهم منه بالأولى

أنه لا قطع فيما إذا كان

الخطر في القطع فقط

(ولابوان علا قطعا من

صغير ومجنون) مع خطر

فيه (ان زاد خطر ترك)

بخلاف غيره لعدم قراغه

للتنظر البديق المحتاج اليه

إذا عين له نوعا أو قدرا ولم يتجاوز فانه لا تقصير بوجه حيث أنه سئل وعبارة سم قوله ولا رقيق غيره
بأنه يقول لعل صورته ان باذن له في النوع الذى عزبه في الروض وشرحه في باب الهم من انصه (فرع)
لوقال المرتين الراهن اضربه اى المرون فضر به فوات لم يضمن لتولده من ما ذن فيه كالأذن في الوطء
فوطى ما قبل بخلاف قوله اذ به فاته إذا ضربه فوات يضمنه لأن الماذن فيه هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب
تأديبه وثلثه ما إذا ضرب الزوج زوجته أو الامام انسانا تعزير اكاسياتى في باب ضمان المتلفات فليتأمل
انتهت (قوله) ولا على من طلب منه التعزير شامل لما إذا كان المطلوب منه بعض الاحاد وفي كلام شيخنا
كحج تقييد ذلك بالقاضى ولا بد من بيان النوع والتقدير اه حل وعبارة شرح مر ولا ضمان على مال
اقر كامل بموجب تعزير وطلبه بنفسه من الوالى كما قاله البلقينى لكن قيد به غيره بما إذا عين له نوعه وقدره
إذا اذن في الضرب ليس كوفى القتل وكان الاذن الشرعى محمول على السلامة فاذن السيد المطلق كذلك
انتهت (قوله) الضرب المتداول اى فلا يقال اذا حصل الهلاك تبيين ان تجاوز المتداول اه حل (قوله) يضمن
بقسطه بحث البلقينى ان عمل ذلك انضربه بالزائد وبقي الاول والاضمن دية كلها قطعا لا يقال الجزاء
الحادى الاربعون لا يطر إلا بعد ضعف البدن فكيف يساوى الاول وقد صافى بدنا صمحا لا هذا
فناوت سهل فتساخو اقيه وبأن الضعف نشأ من مستحق فلم ينظر اليه اه شرح مر (قوله) والمستقل قطع
غدة) وبحث البلقينى وجوبه إذا قال الاعباء ان عدمه يؤدى إلى الهلاك قال الأذرى ويظهر الاكتفاء
بواحد اى عدل رواية وانتهى على علم الولى فيها ياتى اى وعلم صاحب الغدة ان كان فيها اهلية لذلك اه حج
(قوله) بان كان حرا (الخ) يخرج المجنس وان كان بينهما مائة وكان في نوبة نفسه وهو ظاهر لان
مالاك البعض حقا في البدن أيضا فلا يستقل هو بذلك ويخرج المكاتب لكن الوجه أنه كالحر ولهذا عبر
في شرح الروض بقوله لم يحرم على المستقل بنفسه ارتكاب الخطر في قطع غدة منه وان كانت تشين بلا
خوف بخلاف ما إذا لم يكن في قطعهما خطر فله ولوسفيا او مكاتب بنفسه او نائبه قطعهما وان خيف منها
وزاد خطر الترك به جازله القطع اه ملخصا قوله ولوسفيا او مكاتب يدل على ان كلا من السفه
والمكاتب من جملة المستقل وفي الناشرى وفي معنى الحر المكاتب الموصى بعنه بعدم الموت الموصى وقبل
اعتاقه اذا جعلنا كسبه بخلاف المنذور اعتاقه لان كسبه لك فليس مستقلا بنفسه وبخلاف العبد
الموقوف فانه ليس مستقلا بنفسه قال البلقينى فان شئت قلت المكلف الحر او الرقيق الذى كسبه اه
اه سم (قطع غدة) هى من الحصة والبطيخة اه زى والحصة بكسر الحاء وتشديد الميم لكنها مكسورة
عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين اه عرش على مر ومثلا في جميع ما يأتى العضو المتأكل ويجوز
الكي وقطع العروق والحاجق ويسن تركه اه سئل (قوله) بان لم يكن خطر (الخ) تصور للخطوط فقيه اربع
صور وفي المفهوم صورتان اه شيخنا ويرجع في ذلك لاهل الخبرة ولو لو احدثهم يظهر اه سم والمراد به
عدل الرواية اه شرح مر وعبارة الحلبي ويكفى في ذلك الاخبار من طبيب واحد عدل رواية وهل
ذلك في جواز الاقدام وعدمه والضمان وعدمه حرره وينبى ان لا يكون بينهما عداوة ظاهرة ويحتمل
ان لا فرق لان شفتيها طبيعية وبه قال الزركشى انتهت (قوله) ايضا بان لم يكن خطر) بقى ما لو جهل خطر
القطع وعدمه وينبى عدم القطع في هذه الحالة اه عرش (قوله) ولا باخ) والحق به السيد في تنه الام اذا
كانت قيمة اه سئل (قوله) ان زاد خطر ترك) قيد به مع ان للاب القطع ولو اتى الخطر بالكية كاسياتى في
قوله وان لم يكن في تركه خطر وذلك لان كلامه هنا فافى يسوغ للاب فقط او اماماسياتى فهو في الاب وغيره
من باقى الاولياء اه شيخنا (قوله) وبخلاف مالو تساوى الخطران) وفارق المستقل بأنه لم يفتقر
لأن ان فيما يتعلق بنفسه مالا يفتقر له فيما يتعلق بغيره اه حج اه سئل واعلم ان الزناى وغيره
صرحوا بجرمة تعقيب اذان الصبي والوصية لانه لا يلزم تدع له حاجة الا ان يثبت فيه رخصة من جهة

القطع مع عدم الشفقة أو قتلها وبخلاف مالو تساوى الخطران

أوزاد خطر القطع فيه قطع (ولولهما) ولوسلمانا اووصيا (علاج لاخضر فيه) وان لم يكن في تركه خطر كقطع غدة لاخطر في قطعها ونصودحجم اذله ولاية ماله (١٧٣) وصيانة عن التضخيم فصاية اولى بدنه وليس لغيره ذلك وتعيرى بولولها

أولى من اقتصاره على
الاب والجد والسلطان
(فلو مات) اى الصغير
والجنون (عجز) من هذا
المذكور (فلا ضمان)
اثلا يتمتع من ذلك
فيستمران (ولو فعل)
اى الاولى (بها مانع)
منه فاما به (قدية مغلفة
في ماله) لتدبيه ولا توجد
وتعيرى بما ذكر أولى
من اقتصاره على السلطان
والصبي (وما وجب بخطا
امام) ولو في حكم أوحد
كان ضرب في حد الشرب
ثمانين فأت (فعل عاقلة)
لا في بيت المال كغيره من
الناس (ولو حد) شخصا
(بشاهدن ليسا أهلا)
لشهادة ككافرين أو
عبدن أو مراهبين أو
امرأتين أو فاسقين فأت
فتعيرى بذلك أعم من
قوله ولو وحده بشاهدن
قبائعين أو ذميين أو
مراهبين (فان قصر) في
البحث عن حالهما (فالضمان)
بالقود أو بالمال (عليه)
لان الهجوم على القتل
ممنوع منه بالاجماع
(والافاضمان بالمال على)
عاقلة كالحظ في غير
الحد (ولا رجوع) لها
عليها لانها زعمان

تقل ولم تبلغنا لعله اشار بذلك رد ما في فتاوى قاضيان من الحنفية انه لا بأس به لانهم كانوا يفعلونه في
الجماعة ولم يتكره **رحمته** نعم في الرعاية للحناية جواز دفع الصية لغرض الزينة ويكره في الصبي وما
خبر ان النساء اخذن ما في آذانهن واقبته في حجر بلال وهو **رحمته** ير اهن فلا بد للجواز لتقدم السبب
على ذلك فلا يلزم على سكوته عليه حله نعم في خبر الطبراني بسند رجاله ثقة عن ابن عباس انه عد من السنة
في الصبي يوم السابع ان تقب اذنه وهو صريح في جوازه للصبي فالصية أولى اذ قول الصحابي من السنة
كذا في حكم المرفوع وهذا يتبادر ما ذكره قاضيان فالوجه الجواز اشرحه مر وقوله فالوجه الجواز
أي في الصبي والصبي وما تقب المختر فلا يجوز اخذ من اقتصره على الاذان وهو ظاهر حيث لم تجرعادة
أهل ناحية به وعدم له زينة والافوق كمن تقب الاذان ثم رأيت في حج ما صه ويظهر في خرق الانف بحلقه
تعمل فيه من نضه او ذهب انه حرام عاقلة الا لا زينة في ذلك ينتهز لاجلها الا عند فرقة قالة ولا عرة بهامع
العرف بخلاف ما في الاذان اهاى ومع ذلك فلا يجرم على من فعل به ذلك وضع احترام الزينة ولا النظر اليه
اه عرش عليه **(قوله ولو سلطانا او وصيا)** أي بخلاف الاجنبي فانه لا ولاية له وظاهر ان الاب الرقيق
والسفيه كالاجنبي كما عنه الاذرى فان عاجله الاجنبي فسرى اثر العلاج الى النفس فالقصاص يلزم له لعدمه
مع عدم ولايته اشرحه الرضاه سم **(قوله ولو فعل بهما مع من الخ)** لو اذن الولي في هذه الحالة ان
فعل بهما ذلك الفعل الممنوع فلا يبعد ان كان ذلك المأذون عالما بالحال وسبب المنع فقلبه الضمان
وان كان جاهلا بذلك فالضمان على الولي الا ان يكره على الفعل فعليهما كافي نظيره من الجلاذ مع الامام
فليحررهم ذكر ذلك للامامة ثم رفاق عليه اسم **(قوله ولا قود)** أي لشبهة الاصلاح وكلامه يشمل
اما اذا كان الخوف في القطع اكثر بالنسبة لغير الاب والجدي فشرح شيخنا وجوب القود في ذلك اهل حل
وعبارة سم قوله فلا قود أي لشبهة الاصلاح والبغض في الاب والجدي وأقول لك ان تشكلك
بهذا على وجوب القود فمع ختن من لا يطبق كما ساقى الا ان يجاب بان هذا الاصلاح بخلاف ذلك فليتامل
انت **(قوله اولي من اقصاره على السلطان والصبي)** عبارة اصله مع شرح مر ولو فعل سلطان وغيره
ولو ابايبي او مجنون فدير بدخت ولده في اخذ ولا غيره من القراء فيقتنهم مع ابنه قاصدا الرق بهم
فلا يكتفي ذلك بدفع الضمان بل من مات منهم ضمنه الخائن ان علم تعدى من احضره لهوكذا ان لم يعلم لان
الباشر مقدمة على السبب اهرش عليه **(قوله وما وجب بخط امام الخ)** عبارة اصله مع شرح حج وما وجب
خط امام او نوابه في حد او تعدى وحكم في نفس او نحو ما فعل عاقلته كغيره وفي قول في بيت المال ان لم
يظهر منه تقصير لان خطاه يكثر بكثره الواقع بخلاف غيره والكفارة في ماله قطعاً وكذا خطؤه في المال
انت ومثله شرح مر **(قوله كان ضرب بفي حد الشرب بمائتين)** أي فيضمن الحر نصف الدين الرقيق بثلاثة
ارباع القيمة اهرش **(قوله فان قصر في البحث)** أي بان ترك البحث بالكلية اهل **(قوله فالضمان
بالقود)** أي ان كان مكاتله وقوله او بالمال اي ان لم يكن مكافا او عفى على مال اهر عزري **(قوله
كالخطا في غير الحد)** يتامل هذا مع قوله فيما مر ولو في حد او وحده فانه صريح في ان الامام لو اخطا
في الحد كان الضمان على عاقلته لكنه انما يضمن في الحد ما زاد على المقدركا تقدم بالهامش
ويمكن تصوير ما سبق بان يكون الخطأ في الحد من حيث ما اداه اليه اجتاده او في العدد
وما هنا بالخطا في حال الشهود حيث قصر ولم يبحث عن حالم فالضمان لتقصيره بعدم البحث
عن الشهود لا في ذات الحد ولا في صفته اهرش **(قوله وبه صرح في الروضة)** وهو المعتمد وهلا كان
الضمان على الحاكم لتقصيره اهل **(قوله ومن عالج باذن الخ)** شامل للملاج باسقاء دواء واكحال

نهما صادقان (الا على متاجرين بفسق) فارجع عليهما لان الحكم بشهادتهما يشترط ان يكونا عاقلين عاقلين
والاستئمان من زيادق وبه صرح في الروضة وأصلها (ومن عالج) بنحو قصد هو اعم من قوله ومن حجم او قصد (باذن)

عين ودمن ورد ور على جرح لا يقال هذا الشمول بنافه قصر الشارح له على نحو الفصلنا نقول مراده
 بنحو القصد كل نافع في الله واه لا يقيده كونه يقطع نحو الجملد قليلا اه شورى (قوله) ايضا ومن عاج
 باذن لم يضمن) هذا ان لم يخطئ فان اخطا ضمن ونعملة المائلة كما نص عليه الشافعي في الحتان قال ابن المنذر
 واجموا على ان الطبيب اذا لم يتعلم يضمن بان كان من اهل الحذوق في صنعة قال جويظهر انه الذي اتفق
 اهل فقهه على احاطته به بحيث يكون خطأه فيه نادرا جدا واوقاه ابن الصلاح بان شرط عدم ضمانه ان
 يعدم له المريض الدواء والام يتناول ذاته ما يكون سببا للاتلاف يحمل على غير الحاذق اه سل (قوله)
 من يعتبر ذاته) بان كان حرا مكافوا الظاهر انه لا يضمن صريح لا يضمن لان كفى الاجازة لانه ناطق اه
 ح ولو عبارة سم قوله بمن يعتبر ذاته قال في شرح الروض بان يكون منه وهو مستقل او من ولى او امام
 اتهم (قوله) وان علم خطأه (الخ) يلحق يعلم الخطا لو امره بغير معتقده كامر الحنفى شافعي يقتل مسلم
 بدمى اه شورى (قوله) ان لم يكرمه) اى امام يعتقد وجوب طاعة من المصيبة والاخيه الامام فقط لانه
 بما يخفى اه حل (قول) والا فليها) اى فالضمان عليهما قودا وما لا اه شرح مر (قوله) ويجب ختن مكلف
 (الخ) قال شيخنا ويجب على ولى المجنون ختنه ولا يجوز ختن الميتوا تعدى بتركه لسقوط التكليف عنه
 وعلم من وجوبه انه يجزى الامام عليه لو امتنع وان له ضاينا لو مات به الا ان كان في نحو حرفه نصف
 الضاين قال شيخنا اقول على المحل (فرع) لو ولد مجنونا فالاختان اى لا اجبا ولا استجبا باقاي بعضهم
 لكن يستحب امر امرار الوصى عليهم نظرية لور كشي لمدم القائدة اى بخلاف الحرم فان التشبيه بالخالفين
 امر يظهر فتأمل اه شورى (فرع) يجب ايضا قطع سر المولود بعد ولادته وبعد تنحور رطبا لتوقف
 امساك الطعام عليه والمخاطب به هنا ولى ان حضر والا فز علم به عينا تارة وكفاية اخرى كارضاعه لانه
 واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط لم يحكم الاتباع ونحو الربط ضمن وكذا الولي اه شرح مر (قوله)
 فلو مات الوصى) واختاف الوارث والمقابلة مثلا في انه لم مات لعدم الربط واحكامه او بغير ذلك صدق
 مدعى الربط واحكامه لان الاصل عدم الضمان وقوله ضمن اى بالدية على عاقلة اه ع ش عليه (قوله)
 بقطع جميع قلته) عبارة الروض وشرحه لا بد من كسف جميع الحشفة في الحتان لارجل يقطع الجملدة
 التي تغطيها فلا يكفي قطع بعضها ويقال لتلك الجملدة القلفة انتهت وفي شرح مر ولو فصلت حتى
 انكسفت الحشفة كلها فان امكن قهقه شء مما يجب قطعه في الحتان منها دون غيرها وجب ولم
 ينظر لذلك التخصيص لانه قد يزول فتستمر الحشفة والاسقط الوجوب كالو ولد غتونا اه وبني
 انه اذا عادت القعدة بعد ذلك لا يجب ازالها لحصول الفرض بما فعل او لا اه ع ش على مر (قوله)
 يقطع جزء من بظرها) وتقلبه افضل وقوله باعل الفرج اى فوق ثقبه البول تشبه عرف الديك
 اه شرح مر (قوله) ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا) فان قيل لادالة في الآية على وجوب
 الحتان لانا امرنا بالتدين بدينه فما فعله معتقدا وجوب فعلناه معتقدين وجوبه وما فعله معتقدا
 ندبه فعلناه معتقدين ندبه ولم يعلم انه كان يعتقد وجوبا فالجواب ان الآية صريحة في اتباعه
 فيما فعله لا ما قام الدليل على انه سنة في حقا كالسواك ونحوه وقد نقل الخطابي ان خصال الفطرة
 كانت واجبة على ابراهيم عليه السلام اه شرح المذهب اه شورى اى لحصول العشرة المذكورة
 في قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات الآية وهى للامضة والاستنشاق والسواك وقص
 الشارب وفرق الرأس وقلم الاظفار ونسف الابط وحلق "امانة والاستجاء والختان اه جلالين
 (قائدة) روى ان نبينا صلى الله عليه وسلم ولد غتونا كئلاثة عشرينيا وان جبريل ختنه حين طهر
 فيه وان عبد المطلب ختنه يوم سابعه لم يصح في ذلك شء كما قاله جمع من الحفاظ ولم ينظروا
 لقول الحاكم الذي تواتر به الروايات انه ولد غتونا من اطال فرددته الذهي وللصحاح الضياء
 حديث ولادته غتونا لانه ثبت عدم صفه ويمكن الجمع بانه يحتمل انه من نوع تخلص في الحشفة

من يعتبر اسمه قاضى الى
 التلق (لم يضمن) والام
 يفعله أحد (وقيل جلد)
 من قتل او جلد (باسر امام
 كفعله) اى الامام فالضمان
 قود او مالا عليه دون
 الجلد لانه آتاه ولا بد
 منه في السياسة فلو ضمانه
 لم يتول الجملد احد (و)
 لكن (ان علم خطأه
 فالضمان على الجلد ان لم
 يكرمه والا) بان اكرمه
 (فعلينا) ويجب ختن
 مكلف) ومثله السكران
 (مطلق) له رجل يقطع
 جميع (قلته) بالضم وهى
 ما ينفلح حشفته (وامرأة
 بقطع جزء من بظرها)
 بفتح الموحدة واسكان
 المعجمة وهو لغة باعل
 الفرج لقوله تعالى ثم
 اوحينا اليك ان اتبع
 ملة ابراهيم حنيفا

وكان من ملته الخنثى في الصحيحين وغيرهما (١٧٤) انه اختنث ولا تقطع جزمه لا ينجف فلا يكون الا واجبا كقطع اليد والرجل بخلاف

السي والجمنون ومن لا يطقه لان الاولين ليسا من اهل الوجوب الثالث يتضرره وخرج بالرجل والمرأة الخنثى فلا يجب ختنته بل لا يجوز على ما في الروضة والمجموع لان الجرح مع الاشكال ممنوع وقول مطبق من زيادتي وتعمري المكلف أولى من تعيره بالبلوغ (وسن) تعجيل (سابع ثاني يوم (ولادة) لمن يراد ختنه لانه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن يوم السابع من ولادتهما رواه البيهقي والحاكم وقال صحيح الاسناد والمراد به ما قلنا لما يأتي فسلم عاذركم ان يوم الولادة لا يحسب من السبعة وهو ما صححه في الروضة وفي المهمات انه المنصوص الحق به لكن صحيح النووي في شرح مسلم حسبانه منها وهو وان وافق عبارة الاصل وظاهر الحديث المذكور لكن المتعدد الاول لما مر انه المنصوص ولقوله في الروضة والمجموع ان المستظهرى نقله عن الاكثرين والفرق بينه وبين الحقيقة ظاهر (ومن خنثى) من ولى وغيره (مطلقا) فاته (لم يضمنه ولى)

فتنظر بعض الرواة للصورة فساء ختنا وبعضهم الحقيقة فساء غير ختنا وقد قال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه بالصواب انه لم يولد خنثاه شرح مر وقوله كلاته عشر نيام آدم وشبهه هو دود نوح وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحفظة بن صفوان اه ع ش عليه وفي قول على الجلال وقد ولد خنثاه من الانبياء اربعة عشر وقال الشوبطى سبعة عشر وم آدم وشيث وادريس ونوح وسام وهو دود صالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا ويحيى وحفظة وعيسى ومحمد ^{عليه السلام} وقد نقلهم الجلال المذكور بقوله

وسبعة قد رووا مع عشرة خلقوا * وهم ختنا فخذ لازلت مأنوسا
محمد آدم ادريس شيث ونو * ح سام هو شعيب يوسف موسى
لوط سليمان يحيى صالح زكريا * حفظة مرسل لرس مع عيسى

نعم في ذكر سام معهم نظرا لانه ليس نيا الا ان كان مراده مطلق من ولد ختنا وغلب غيره عليه اه والسنة في ختنا الذكر اظهاره وفي ختنا النساء اخفاؤه من الرجال كما قلناه جمع عن ابن الحاج المكي اه شرح مر (قوله) وكان من ملته الخنثى (وقد اختنثوه) هو ابن ثمانين سنة وصح مائة وعشرين سنة والاول اصح وقد جعل الاول على حسبانه من التوبة والثاني من الولادة اه شرح مر وخنثى ابنه اسحق لسبعة ايام وابنه اسمعيل لسبع عشر سنة اه شرح المذهب اه شوبرى (قوله في الصحيحين وغيرهما انه اختنث) اى بالقدم اسم موضع قيل بالة التجار اه شرح مر وهو اول من اختنث من الرجال وأول من اختنث من النساء حليته ما جاز أمولته اسمعيل اه قل على المحل (قوله وسن لسابع) اى فى سابع كما غير به فى المنهاج ويكره قبل السابع فان اخر عنه فى الاربعين والافى السنة السابعة لانه وقت امره بالصلاة اه شرح مر (قوله يوم السابع من ولادتهما) اما ولادة الحسن فكانت فى نصف شعبان بالمدينة سنة ثلاث من الهجرة وفى سنة موته احوال والاكثر من انها سنة خمسين فيكون قد عاش رضى الله عنه سبعة واربعين سنة واما ولادة الحسين فكانت خمس خلون من شعبان سنة اربع ومات رضى الله تعالى عنه يوم الجمعة عاشر المحرم عام احدى وستين فيكون قد عاش رضى الله عنه سبعة وخمسين سنة من ابن حجر على الهجرة (قوله والمراد به ما قلنا لما ياتي) لم يات له ما يصلح لان يصرف الحديث عن ظاهره وبين ان المراد ما قلناه لان نقل ما قلناه عن النص وغيره مما ياتي لا يصلح ان يكون قرينة على ان المراد من الحديث ما قلناه هو كما هو ظاهر وحديث يشكل الاستدلال اه سم (قوله والفرق بينه وبين الحقيقة ظاهر) اى لان المدار هنا على قوة الولد على الخنثى فناسب عدم حسبان يوم الولادة بخلاف الحقيقة لان المقصود منها تعجيل الخير فناسب حسبان يوم الولادة اه زى وبجاءة المتن فى الحقيقة وسن لن تدبح سابع ولادته انتبت (قوله ومن خنثى مطبقا) بالبناء للفاعل كما بينه بقوله من ولى وغيره وقوله لم يضمنه خبر والمائد الضمير لعوده على ملابس البتداء او كون الفاعل بعض مبتدأ ويصح قراءته بالبناء للفعول ويكون قوله من ولى وغيره ظرفا لثبوته على أى خنثا كما تسمى بولى وغيره والمائد حيثن ظاهر اه شيخنا (قوله ايضا ومن خنثى مطبقا) فان اطاعته بقول اهل الخبرة فاته فلا قصاص ويجب دية شبه العمد كما بجنه الزركشى نعم ان ظن الجواز وعذر بجمله فلا دية اه سلطان وقوله لم يضمنه ولى عبارة الباب لم يضمنه ان كانوا ليا او ما ذنوه انتهى بقول الشارح وخرج بالولى غيره اه وهو الاجنبى الغير المأذون له اه سم (قوله وخرج بالولى غيره الخ) ومتما مع كثير ممن يريد خنثا نعو ولدي خنثى معه ايتاما قاصدا بذلك اصلاح شأنهم ورواؤه التواب ويبنى ان الضمان على المزين لانه المباشر ومن اراد الخلاص من ذلك فليراجع القاضى قبل الخنثى بحيث ضمانه فينبى ان يضمن دية شبه العمد ولا قصاص للشبهة اه شرح مر (قوله فيضمن لتعديه) اى لو لمع قصده اقامة الشعار كما اقتضاء اطلاقهم وهو الاوجه وان خالف

ولو وصيا أو قريبا لما ختن حيثن بالعلاج ولانه لا بد منه والتقديم اسهل من التأخير لما فيه من المصلحة وخرج بالولى غيره فيضمن تعديه بالمهلك اما غير المطبق فيه

فيه الزكشي لأن ظن ذلك لا يبيح له الاقدام بوجه فلا شبهة وليس كقطع يد سارق بغير اذن الامام لانه اذ كان بالنسبة لكل احد مع تدب السارق بخلافه هنا نعم ان ظن الجواز وعذر بحمله فالتقياس عدم وجوب القود وكذا عاتق باذن اجنبي ظنه ولياقيا يظهره شرح مر (قوله ايضا فيضمن تعدبه) اي يضمنه بالدية لا لم يقصد اهلا كه او تقدم عن عرش على مر انه يضمن ضيان شبه العمد (قوله فيضمنه من خسته) يحتمل تشديد فيها اذا كان الذي خسته مأذون الولي بما اذا علم انه لا يطبق فان جمل ذلك لا يحتمل فلا يبعد انه لا ضمان عليه بل على الولي كما في الجلاذ مع الامام وعلى هذا قبل القول قوله في دعواه جهله بذلك لا يبعد ان القول قوله عند الاحتمال اه سم (قوله بالقود او بالمال بشرطه) شرط القود المكافاة وشرط المال ان يكون معصوما او الخائن ملزما لا الاحكام تأمل والله اعلم

(فصل فيما تلفه الدواب) أي وما يتبعه كن حل حطباعي ظهره ودخل به سوقا وان اريد بالدية ما يشمل الادمي دخلت هذه اه عرش على مر (قوله من محب دابة الخ) عبارة اصله مع شرح مر من كان مع دابة او دواب في طريق مثلا ولو مقطوعة ساقتها او قائدا او راكبا مثلا سواء اكانت يده عليها بحق وبغيره وان لم يكن مكلفا او حرا اذن سيداهم لا كاشله كلامهم وتعلق متلفها برقبته فقط ويفرق بين هذا ونقطة اخرها مالها بيده فتلقت فانها تعلق برقبته بقبضة اموال السيد بانه مقصر ثم يتركها بيده المأذنة منزلة يد المالك بيده له باولا كذلك هنا ودعوى ان القن لا يذله ممنوعة بانه ليس المراد باليد هنا مقتضية لذلك بل مقتضية للضمان وهو بهذا المعنى له يد كما لا يخفى ضمن اتلافها بجزء من اجرائها نفسا على العاقلة ومالا في ماله ليلا ونهارا لان فعلها منسوب اليه وعليه تعديها وحفظها وخرج بقولنا في طريق مثلا من دخل دارا بها كلب غرور فمقره او دابة فرسته فلا يضمنه صاحبها ان علم بهما وان اذن له في دخولها بخلاف ما اذا جمل فان اذن له في الدخول ضمنه والافلا وبخلاف الخارج منهما عن الدار ولو بجانب بابها لانه ظاهر يمكن الاحتراز عنه اي ولو لم يكن له طريق الاعليه او كان اعنى وخرج به ايضا وربطها بموت او ملكه فلا يضمن به متلفها بالاتفاق ولو أجره دارا الايتا مينا فادخل دابته فيه وتركه مفتوحا غرجت وانلفت مالا للسكري لم يضمنه وخرج بقوله مع دابة ماله انفلت منه بعد احكام نحو ربطها وانلفت شيئا فانه لا يضمن كما سيذكره وماله كان راكبا يقدر على ضبطها فانفقها غلبت لنحو قطع عنان وثيقوا انلفت شيئا لم يضمن على ما قاله بعضهم والمتعمد كما اقتضاه كلامهم واعتمد به البلقيني وغيره واقتضى به الوالد رحمه الله تعالى الضمان وماله كان مع دواب راع ففترقت لنحو هيجان ريح او غلبة لالنحوم وافسدت زرعها فلا يضمنه كالتدبيره وانفلتت دابته من يده ووافسدت شيئا رمالا وربطها بطريق متسع باذن الامام او نائبه كالحفر فملصقة نفسه انتهت (فرع) لو كان راكبا حماره مثلا راعها بحش فانلفت شيئا ضمنه كذا في فتاوى الفقهاء رحمه الله تعالى اه سم عرش عليه (قوله ايضا من محب دابة الخ) المراد المصاحبة العرفية في شمل ماله وعى البقر في الصحراء فهو في هذه الحالة بعدمصاحبه اي شيخنا (قوله ولو مستأجرا) اي او مودعا او مرتهنا او عامل قراض كما ياقوله آخر الفصل (قوله واغصبا) اي او مكرها وافتتح الرافعة يضمن ولا شيء على المكره بكسر ما لانه انما كره على ركوب الدابة لا على اتلاف المالك وبهذا يفرق بين هذا وبين ما لو اكرهه على اتلاف المالك حيث قيل فيه ان كلا طريق في الضمان والقرار على المكره بالكسر لكن نقل عن شيخنا زي بالدرس ان قرار الضمان على المكره بكسر الراء وان المكره طريق في الضمان وعليه لا فرق بين الاكره اعلى الاذرف على الركوب اه عرش على مر (قوله نضمن ما اتلفته) اي ولو صيد حرم او شجره اه (قوله وتساومالا) ضمان النفس على عاقلة وضمان الماله عليه اه زى (قوله كان اركبها اجنبي الخ) اي وكالو كان مع الدواب راع فهاجرت عرشها اعظم الثمار ففترقت الدواب ووقعت في زرع وافسدته فلا ضمان على الراعي في الاظهر للغة كما لو تدبيره او انفلتت دابته من يده وافسدت شيئا اه مل

فيضمنه من خسته بالقود او بالمال بشرطه تعدبه (وموته) أي الخن هي أهم من قوله واجرته (في مال محتون) لانه لمصلحة فان لم يكن له مال فعلى من عليه مؤتة

(فصل فيما تلفه الدواب من محب دابة) ولو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا (ضمن ما تلفه) نفسا ومالا ليلا ونهارا سواء كان ساقتها ام راكبا او قائدها لانها في يده وعليه تعديها وحفظها واشتري يادق (غالبا) إلى انه قد لا يضمن كان اركبها اجنبي بغير اذن

وهذا خارج بقوله من محب لخروجها عن يده حيث ذكرنا قاله الخطيب والرملي اه (قوله ايضا كان اركبها اجني) اي او سوقها الى جملها سائقين لها وافردها الى جملها قائدين لها وقوله بغير اذن الولي ليس قيد امع ما ذكره بقوله لا يضبطها مثلها فالضمان في هذه الحالة على الاجنبي مطلقا اي سواء اذن له الولي ام لا كما قاله قاض خراسان وخروج بقوله لا يضبطها مثلها ما اذا كانت يضبطها مثلها فيفصل فيه بان يقال ان كان بغير اذن الولي فالضمان على الاجنبي والا فلا ضمان عليه كما ذكره حل وقوله ولو سقطت ميتة الخ معطوف على قوله كان اركبها اجني الخ فمن مدخول الكافي اي وكان سقطت ميتة الخ وقوله فلتلف به اي بالسقوط بقسمه وقوله اورا كيب معهما او مع احدهما الخ هذا ايضا في الممنوع معطوف على مدخول الكافي فهو من جملة ما خرج بقيد الغالب بالنسبة لعدم تضمين السائق والقائد وقوله او تلف بيوها الخ ظاهر ضميمته ان الضمان في هذه الحالة معطوف لا يتقيد بكونه غاليا بحيث اطلق هنا وقيد فيما سبق فراجع واجرهم قال الزركشي اركب اجني صيدا بته فالتلف شريفا فالضمان عليه لمدبه وفي البيان وغيره ان اركبه ولمصلحة الصبي ضمن الصبي وان لم يكن له في ركوبه مصلحة ضمن الولي اه وظاهر ان شرط اركاب الولي لمصلحة الصبي ان يكون ممن يضبط الدابة او الاضمن الولي ومن ذلك ما اذا اكتراه من وليه انسان ليسوق دابته او يفردها فقصت المصلحة ايجاره لذلك قضية ذلك ان الضمان على الصبي كاركابه لمصلحته فان استعمله صاحب الدابة في سرقها او فردها بغير اذن الولي فيجنبي ان يكون كالواركب اجني ثم ذكرت ذلك للامامة مر فوافق عليه اه سم (قوله صبا او مجنونا) اي ولو لحاجتها وكذا ضمن الولي اذا اركبها لحاجتها فلو كان مثلها يضبطها واركبها الولي لحاجتها لم يضمن والا ضمن الاجنبي مطلقا لتعديبه ومثل ركوبه سقوا او فردها فان حمله عليه ولمصلحة كان الضمان عليه او لتعديبه لمصلحة ضمن الولي وان حمله عليه اجنبي كان كالواركب اه حل (فرع) لو كان الراكب ممن يضبطها ولكن غلبته بفرع من شيء مثلا وتلف شيئا فالظاهر عدم الضمان اه سم على التخييل وبشكل عليه ما ذكرناه عنه توجيها لسلام الشارح فان اليد موجودة مع الفرع كما هي موجودة مع قطع الاجام ونحوه الا ان يقال اليد وان كانت موجودة في الفرع الا ان فعلها لم ينسب فيه واضع اليد التي تقصر مافاقبها ولو هاجت الرياح بعد احكام الملاح السفينة وقد قيل فيه بعد الضمان لا تنفاد قصير الملاح بخلاف قطع الاجام فان الراكب منسوب فيه لتقصير في الجلبة لان قطع الدابة له دليل على عدم احكامه اه ع ش على مر (قوله لا يضبطها مثلها) الظاهر انه في مثل هذه الحالة ضمن الولي ايضا كالواركب والمركب وكب ايضا قوله لا يضبطها مثلها لك ان تقول يبنني الضمان وان كان يضبطها مثلها اذ لا ولاية له ولا نظر في مصلحتها بمجرد كونها يضبطان لا يقتضي سقوط الضمان عنه فليتامل اه سم وفي المختار ضبط الشيء حفظه بالحزم وبما يضرب بورجل ضابط اي حازمه اه (قوله فردها) اي بغير اذن من صحبها فلو اخر قوله بغير اذن من صحبها عن المستثنين لكان اولي اه زى فان كان كل من النخس والرد باذن من صحبها فالضمان عليه اه (قوله والتاخر) اي ولو صغيرا يميزا كان او غير يميز لان ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره اه ع ش على مر (قوله والرد) انظر الى متى يستمر ضمانه ولعله مادام سيرها منسوب لذلك الرد اه رشیدی (قوله ولو سقطت ميتة) اي لمرض او ربح لان للحق فعلا بخلاف الميت اي بخلاف الطفل اذا سقط على شيء وانفاته فانه يضمنه لان له فعلا بخلاف الميت اه حل (قوله ولو صحبها سائق وقائد الخ) ولو ركبها اثنان فعلى المتقدم دون الراجع كما اتفق به الوالد لان فعلا منسوب اليه اه شرح مر ويؤخذ من هذه العلة ان التقدم لو لم يكن لدخول في سيرها كريض وصغير اخضع الضمان بالردف اه ع ش عليه فلو كانا في جانيها ضمنوا فلو كان معهما ثالث على القتب فالضمان عليهم اثلاثا كما قاله الطلوي و قيل عليه فقط لان السير منسوب اليه اه سم وفي حل فلو ركب في ظهرها

الولى صيا أو مجنونا
لا يضبطها مثلها او تخسها
انسان بغير اذن من صحبها
او غلبته فاستقبلها انسان
فردها فالتلف شيئا في
انصرافها فالضمان على
الاجنبي والتاخر والرد
ولو سقطت ميتة اورا كيب
ميتا فلتلف به شيء لم يضمن
ولو صحبها سائق وقائد
استيريا في الضمان اورا كيب
معهما او مع احدهما

ضمن الرأب فقط (أو)
 ما تلف بيوها أو روثها
 أو ركنها) ولو معتادا
 (بطريق) لان الارتفاق
 بالطريق شرط وبسلامة
 السابقة كما في الجنساح
 والروشن وهذا ما جزم
 به في الروضة وأصلها في
 باب عزمات الاحرام
 وهو المنقول عن نص
 الام والاصحاب وجزم به
 في المجموع وفي احتمال
 للامام بعدم الضمان لان
 الطريق لا تتحمل منه والمنع
 منها لا يسيل اليوم على هذا
 الاحتمال جرى الاصل
 كالروضة وأصلها هنا
 (كن حل حطبا) ولو على
 دابة (لحك بناه فسقط او
 تلف به) اي بالمحط (شيء)
 في حمام (مطلقا) او في غيره
 والثالث مدبر او اعمى (أو)
 شيء (معهما ولم ينهيا) ولم
 يكن من غير الحامل جذب
 فانه يضمنه لتقصيره بخلاف
 ما لو كان مقبلا بصيرا او
 مدبرا او اعمى ونهيا فان
 كان من غير الحامل جذب
 لم يضمن الحامل لما غير
 النصف ومثله ما لو كان من
 غير الحامل جذب في الزحام
 وفي معنى عدم تنبيهها ما
 لو كانا اصميين وفي معنى
 الاعمى مصوب العين
 لرمد او نحوهما تعبير بما
 ذكر اعم من تعيين بما ذكره
 (وان كانت وحدها)

ثالث كان الضمان اثلاثا وهو اوضح ان كانت مقطورة او الا فالضمان على الرأب على ظهرها (قوله)
 ضمن الرأب فقط) اي وان لم يكن زماما يديه ولو اعمى او كان زماما يديه اه حل وغالته ع ش
 على مر في الاعمى وعبارته قوله ضمن الرأب فقط بذلك يعلم ان الضمان على المرأة التي ترك مع المكاري
 الآن اه مر اه سم وهذا هو المعتقد وقياس ما نقله ابن يونس ان الضمان في مسئلة الاعمى على قائم الدابة
 ان كان زماما يديه انتهت (قوله او ما تلف بيوها) ضعيف والمعتقد ما في المنهاج انه لا ضمان بالبول
 والروث مطلقا ولا بالركش اذا كان معتادا كما اعتد به مر في شرحه انتهى وعبارته مع الاصل ولو بالت
 اورانت بطريق فقط به نفس او مال فلا ضمان ولا لا تمتع الناس من المرور لا سبيل اليه وهذا ما جرى
 عليه كالرافعي هنا وهو احتمال للامام لكنه هو المعتقد وان زعم كثير ان نص الامام والاصحاب الضمان
 وقدر انه لا يمتنع عليهما بمخالفتهما لما عليه الاكثرون ويحترز المار بطريق عما لا يتعداها كركش
 شديد في وحل او في جميع الناس فان خالف ضمن ما تولدته تعديه كالمساقي الا بال غير مقطورة او البقر
 او الغنم في السوق او ركب فيه ما لا يركب مثله الا في الصحراء كالذواب الشرسة وان لم يكن ركض اما
 الركض المعتاد فلا يضمن ما تولد منه انتهت (قوله ايضا ما تلف بيوها) اي ولو بالركض بعد ما نهياهم
 لو تعد المار المشي فيه فلا ضمان اه عمرة اه سم (قوله والروشن) عطف تفسير فقد تقدم في باب
 الصلح تفسيره به اه شوبري (قوله وفيه احتمال للامام بعدم الضمان) اي وهو الاصح اذا كان الركض
 معتادا وحيث تعلم ما في مقابلة هذا من العموم الذي ذكره اولا بقوله ولو معتادا قليلا تامل اه شوبري وعبارة
 س قوله وفيه احتمال للامام الخ هو المعتقد لكن الركض مقيد بالمعتاد فلو ركب الركض المعتاد فطارت
 حصاة لعين انسان لم يضمن بخلاف غير المعتاد كركش شديد في وحل (قوله والمنع منها) اي المذكورات
 ع ش (قوله او تلف بشيء) معطوف على قوله لئلا يفسد اي او حمل حطبا تلف به شيء وكان الانسب تأخير
 هذا عن قوله وان كانت وحدها لما لا يخفى وقوله او معهما معطوف على الخبر اي مدبر او اعمى وهو متعلق
 بمحذوف صفة لما قدره الشارح اي كان معهما الخ تامل (قوله والثالث مدبر او اعمى الخ) ولا شبهة
 ان مستقبل الحطبا ما لا يميز الصغر او جنون كالاعمى قاله الاذري ولو كان غافلا او ملتفتا او مطرقا
 مفكرا ضمنه صاحب الحطبا اذ لا تقصير حيث تد والحق اليقوى وغيره بما اذلم به مالو كان اصم وان
 لم يعلم بصممه لان الضمان لا يختلف بالعلم وعدمه وقيد الامام والغزالي وغيرهما البصير المقبل اذا وجد
 منحرقا وقضيه انه اذا لم يجد اه اضيق وعدم عطفه اي قرية فلا يكلف العود اليه انه يضمن لانه في معنى
 الزحام به عليه الزكشي وهو ظاهر ولو دخل السوق في غير وقت الزحام لحثت زحام فالتجسس الحاقه بما
 اذا لم يكن زحام لعدم تقصيره كالمحدث الربيع واخرجت المال من الثقب لا قطع فيه بخلاف تعرضه
 للربح المأبوق محل ما تقر حيث لا قبل من صاحب الثوب فان تلقى الحطبا به فجذب فنصف الضمان على
 صاحب الحطبا يجب كلاحق وطى مداس سابق فاقطع فانه يلمه نصف الضمان لان القطع بفعله وقيل
 السابق وقوله في الروضة ينبغي ان يقال ان اقطع مؤخر مداس السابق فالضمان على اللاحق او مقدم مداس
 اللاحق فالضمان على السابق يرد بانه لا يشترط تساويهما في قوة الاعتداء وضعفه لعدم انضابهما فقط
 اعتبارهما ووجب احواله ذلك على السبيلين فيما كافي المصطدين فانه لا عبرة بقوة مشي احدهما وقلة حركه
 الآخر اه شرح مر (قوله ولم ينهيا) ولو اختلفت في التنبيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لانه
 وجد ما حصل به بالتلف المقتضى للضمان والاصل عدم التنبيه اه ع ش على مر (قوله وان كانت وحدها)
 اقن ان جعل في دابة نطحت اخرى بالضمان ان كان النطع طبيعيا وعرفه صاحبها اي وقد اسرها وتصرف في
 ربطها والكلام في غير ما يديه والاضمن مطلقا اه س ل ومن حل قيد دابة غير لم يضمن ما تلفت كراية
 لوابطل الحرز فاخذ المال وكذا لو سقطت دابة في وهد فغفر من سقطتها بغير تلف كما صرح به الاصل

اه من الروض وشرحه (قوله ضمنه ذويد) منه تعلم عدم تضمنين الزائق ما اتلفه قبل بقرقه للضراب وهو ما اتقى به والشئ بخلافه لا يدله عليه حيث لا يقال قياس تضمنين الوقت لبد جناية البدن الموقوف تضمنته اتلاف الفعل المذكور لانا نقول جناية البدن متعلق برقبته وقد فوت هذا التعلق الوقت بقرقه بخلاف الدابة جانيها لا متعلق برقبته بل بذى البدن عليها ولا يدعى الفعل الآن وهذا ظاهر فليتأمل اه شوبرى وعبارة سم قوله ضمنه ذويد قال الامام ولم يتعلق الضمان بقرقة البومة كالبدن لان ضمان ما اتلفه محال على تقصير صاحبها فهو منسوب اليه وهى كالاالة والبدن ازم واقرب ما يودى منه برقبته فمتعلق بها اه عميرة فاتهت (قوله كان ربطها بطريق ولو واسما) نعم ان ربطها بالواسع باهر الامام ولم يضمن كما لو حفره به المصلحة نفسه فاه القاضى والبغوى اه سل (قوله او ارسلها ولو نهارا لمرعى يوسط مزارع فالتفتها) فان لم يفرط كان ارسلها لمرعى لم يتوسطها لم يضمن وتعبيرى بما ذكر اضبط مما عبر به وقول ذويد اولى من تعبيره بصاحب الدابة لابهام تخصيص ذلك بما اكهوا وليس مراد اذ المستعير والمستأجر والمودع والمزمن وعامل القراض والنصاب كالمالك (لان قصر ماله) أى الشئ الذى اتلفته الدابة في هذه وتلك كان عرض الشئ ماله كما هو موضعه في الطريق فيهما أو حضر وترك دفعها او كان في محسوط له باب وتركه مفتوحا في هذه فلا ضمان لتفريط ماله واستتفى من الدواب الطيور كحمام ارسله ماله فكسر شيا أو التفت حبا لان العادة جرت بارسالها ذكره في الروضة كاصلا عن ابن الصاغ (واتلاف) حيوان (عاد)

اه من الروض وشرحه (قوله ضمنه ذويد) منه تعلم عدم تضمنين الزائق ما اتلفه قبل بقرقه للضراب وهو ما اتقى به والشئ بخلافه لا يدله عليه حيث لا يقال قياس تضمنين الوقت لبد جناية البدن الموقوف تضمنته اتلاف الفعل المذكور لانا نقول جناية البدن متعلق برقبته وقد فوت هذا التعلق الوقت بقرقه بخلاف الدابة جانيها لا متعلق برقبته بل بذى البدن عليها ولا يدعى الفعل الآن وهذا ظاهر فليتأمل اه شوبرى وعبارة سم قوله ضمنه ذويد قال الامام ولم يتعلق الضمان بقرقة البومة كالبدن لان ضمان ما اتلفه محال على تقصير صاحبها فهو منسوب اليه وهى كالاالة والبدن ازم واقرب ما يودى منه برقبته فمتعلق بها اه عميرة فاتهت (قوله كان ربطها بطريق ولو واسما) نعم ان ربطها بالواسع باهر الامام ولم يضمن كما لو حفره به المصلحة نفسه فاه القاضى والبغوى اه سل (قوله او ارسلها ولو نهارا لمرعى يوسط مزارع فالتفتها) فان لم يفرط كان ارسلها لمرعى لم يتوسطها لم يضمن وتعبيرى بما ذكر اضبط مما عبر به وقول ذويد اولى من تعبيره بصاحب الدابة لابهام تخصيص ذلك بما اكهوا وليس مراد اذ المستعير والمستأجر والمودع والمزمن وعامل القراض والنصاب كالمالك (لان قصر ماله) أى الشئ الذى اتلفته الدابة في هذه وتلك كان عرض الشئ ماله كما هو موضعه في الطريق فيهما أو حضر وترك دفعها او كان في محسوط له باب وتركه مفتوحا في هذه فلا ضمان لتفريط ماله واستتفى من الدواب الطيور كحمام ارسله ماله فكسر شيا أو التفت حبا لان العادة جرت بارسالها ذكره في الروضة كاصلا عن ابن الصاغ (واتلاف) حيوان (عاد)

فيه الطير والحل قهولهم لاختيان يارسال الطير والحل محمول على غير العادي الذي عهدتلافه اه سم وفي
 قل على المحل ما يتلفه حيث قال ولا تلأف عادمضن اى الا الطيور ومنها الحل على المعتد عند شيخنا زى
 فلاختيان لا يتلفه مطلقا وبه قال العلامة الخطيب بما للبقينى وقيل عن شيخنا مر خلافة تامل اه (قوله
 كره عهدتلافها) اى ولو مرة واحدة اه قل على المحل اما اذ لم يهد ذلك منها فلا يضمن فى الاصح لان
 المادة حفظ العلماء عنها لا يربطها ولا يجوز قتل التى عهد ذلك منها الاحالة تعدىها فقط حيث تعين قتلها
 طر يقال دفعا ولا اذ دفعا كالصائل وشمل ذلك ما لو خرجت اذ يتها عن عادة القتل وتكرر ذلك منها وشمل
 ذلك ما لو كانت مالا فتدفع كالمو صالت وهى حامل وسئل البقيني عما جرت به العادة من ولادة هرة فى
 محل وتالف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود اليه لا يبرأ فهل يضمن مالك المحل متلفها فاجاب بعدمه
 حيث لم تكن فى يد احد ولا ضمن صاحب اليد اه شرحه وقوله حيث تعين قتلها طر يقال دفعا اما اذ لم
 يتبين بان امكن دفعا يضرب او زجر فلا يجوز قتلها بل يدفعا بالاخص فلا يخف كدفع الصائل ومنه
 ما لو كانت الهرة صغيرة ولا يفيد معها الدفع بالضرب الخفيف ولكن يمكن دفعا بان يخرجها من
 البيت وينقله دونها او بان يكرر دفعها مرة بعد اخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها ضربا شديدا اه
 عش عليه (قوله مضمن لذى اليد) هو فى الهرة من ياربها مادام مؤملا اى اقصادا اى ارباها بخلاف
 ما اذا عرض عنها فيما يظهر اه حج اه سئل وقوله من ياربها اى بحيث لو غابت تفقدتها وقبض عليها اه
 عش على ممر (قوله ان قصر فى ربطه) هذا اذا جرت العادة بانه يربط والام يضمن مطلقا كالهرة
 والكلب غير المقور اه حل (قوله بخلاف ما اذ لم يكن عاديا) اى فانه ان كان مالا يعتاد ربطه كالهرة
 لم يضمن مطلقا والا ضمن نهارا لا ليلا كما فهم بالاولى وان اقتضى ظاهر العبارة خلافه اه عميرة
 (اقول) وكالهرة والكلب المقور اه سم

(كتاب الجهاد)

(قوله من سير النبي ﷺ) اى احواله كما وقع له ﷺ فى بدر فانه قتل البعض وفدى البعض ومن على
 البعض وحارب الرق على البعض اه عزى والسير بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة بكسر السين وسكون
 الياء كسدر قوسدر وهى لمة الطريقة أو السنة أو التبع أو الذكر الحسن عند الناس وغلب اسم السير فى
 السنة للفقهاء على المنازى اه قل على المحل ومصباح اى الغزوات فكانه قال المتلقى من غزواته ﷺ
 والمراد به ما يشمل بعونه لان الغزوات اسم لما خرج فيها بنفسه والبعوث اسم لما يخرج فيها اه وفى
 البخارى كتاب الجهاد والسير وفى القسطلانى عليه بكسر الملهة وفتح التحتية وزاد فى الفرع بفتح
 السين وسكون التحتية جمع سيرة وهى الطريقة أو أطلق ذلك على اى ابي الجهاد لانها متعلقة من احوال النبي
 ﷺ فى غزواته والجهاد مشتق من الجهد بفتح الجيم اى المشقة لما فيه من ارتكابها او من الجهد بالضم
 وهو الطاقة لان كل واحد منها بذل طاقته فى دفع صاحبه وهو فى الاصطلاح قتال الكفار لنصرة
 الاسلام ويطلق ايضا على جهاد النفس والشیطان والمراد بالترجمة الاول اه (قوله فى غزواته) اى التى
 خرج فيها بنفسه وهى على ما ذكره ابن سعد سبع وعشرون قال فى الفتح واما البعث والسرائب التى لم يخرج
 فيها فتد ابن اسحق ست وثلاثون وعند الواحدى ثمانية واربعون وحكى ابن الجوزى فى التلخيص ستا
 وخمسين وعند المسعودى ستين وبلغنا شيخنا فى نظم السيرة زيادة على السبعين ووقع عندنا كفى الاكليل
 أنها تزيد على مائة لعله اراد ضم المنغازى اليها اه شوبرى وعبارة حج وهى سبع وعشرون غزوة قاتل فى
 ثمان منها بنفسه بدر واحد والمريسج والحنديق وقرية وخبير وخين والطائف وبعث ﷺ سبعا
 واربعين سرية وهى من مائة الى خمسمائة فازاد منسربون فهملة الى ثمانمائة فازاد جيش الى أربعة آلاف
 فازاد جمع فل والخنين الجيش العظيم وفرقة السرية تسمى بئنا والكتيبة ما اجتمع ولم ينشر وكانوا ولا

كره عهدتلافها (مضمن)
 لذى اليد ليلا ونهارا ان
 قصر فى ربطه لان هذا
 ينبغي ان يربط ويكشره
 بخلاف ما اذ لم يكن عاديا
 وتعبى بذلك اعلم من قوله
 وهرة تلف طير او طعاما
 ان عهد ذلك منها ضمن مالها
 (كتاب الجهاد)
 المتلقى تفصيله من سير النبي
 ﷺ فى غزواته

والاصل فيه قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى كتب
عليكم القتال قالوا المشركين
كافة واخبار كخبر
الصحيحين امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا
الله (هو بعد الهجرة) ولو
في عهده صلى الله عليه وسلم
(والكفار يلازم كل
عام) ولو مرة (فرض
كفاية) لا فرض عين
والا لتعلل المعاش وقد
قال تعالى لا يستوى القاعدون
من المؤمنين الآية ذكر
فضل المجاهدين على القاعدین
ووعدا الحسن والحسين
لا يوعده بها وقال فلولاً
نفر من كل فرقة منهم طائفة
ليفتقروا في الدين وما انه
فرض في كل عام مرة أى
أقل فرضه ذلك فكأحياء
السكينة ولعله عليه السلام
كل عام وتحصل الكفاية
بان يشحن الامام الثور
مكاثفين للكفار مع
احكام الحصون والحدائق
وتقليد الامراء ذلك أو
بأن يدخل الامام أو نائبه
دار الكفر بالجيشوش
لقتالهم وخرج بزيادى
بعد الهجرة ما قبلها فكان
الجهاد ممنوعاً عنه ثم بعدها
أمر بقتال من قاتله ثم
ايح الابتداء به

بموته صلى الله عليه وسلم على رأس سبعة أشهر في رمضان وخيل في شهر ربيع الاول سنة اثنين من الهجرة اه
وقوله قاتل اى فى ثمان منها بنفسه فيه نظر ففى شرح المواعظ ما نصه قال ابن تيمية لا يعلم انه قاتل فى غزوة الا فى
احد لم يقتل احد الا فى بن خلف فيها ففى قوله قاتل بنفسه شئى قالوا اذ ان اصحابه قاتلوا بحضوره فنسب اليه
القتال لحضوره له واما ما عدا ما من السبع والعشرين فلم يقع فيه قتال منه ولا منهم اه (قوله والاصل فيه)
أى فى وجوهه بقطع النظر عن كون عينا وكفائيا وميسر على كون كفائيا بقوله وقد قال تعالى لا يستوى
القاعدون الخ تامل (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) فبان الكفار يقولون انما لا اله الا الله صار
عابا على الشهادتين كما قاله زى وغيره ولا بد من اجتماع الشروط الستة التى نظمها بعضهم فى قوله
شروط الاسلام بلا اشتباه • عقل بلوغ عدم الاكراه
والتعلق بالشهادتين والولا • والسادس الترتيب فاعلم واعلم
(قوله ولو مرة) عبارة تشرح مر وأقله مرة فى كل سنة فان زاد فهو افضل مالم تدع حاجة الى أكثر من مرة
والأوجب وشروطه كالمره ان لا يكون بناضعاً ونحوه كرجاء سلامهم والاخر حينئذ تنبذ البداية
بقتال من يلينا ما لم يكن الخوف من غيرهم أكثر فيجب البداية بهم وان يكنرهما استطاع وثاب على الكل ثواب
فرض الكفاية (قوله فلولاً نفر من كل فرقة) صدر الآية وما كان المؤمنون لنفروا كافة اى الى الغزو
فلولا نفرا نفر من كل فرقة قليلة منهم طائفة جماعتهم مكث الباقون ليتفقروا الى الماكثون في الدين ولينذروا
قومهم اذا رجعوا اليهم من الغزو بتعليمهم ما تعلموه من الاحكام لمعلمهم يحذرون عقاب الله بامثال امره
ونبيه اه جلال وعبرة الخازن سبب نزولها ان النبي لما بالغ في الكشف عن عيوب المنافقين
وفضحهم في تخلفهم عن غزوة تبوك قال المسلمون والله لا نتخلف عن رسول الله ولا عن سرية
بعثنا فلما قدم المدينة بعث السرايا غر المسلمون جميعا الى الغزو وتركوا النبي وحده
فزلت هذه الآية فالحق ما ينبغي ولا يجوز للمؤمنين ان ينفروا جميعاً وتركوا النبي بل يجب أن ينقسموا قسمين
طائفة تكون مع رسول الله وطائفة تنفر الى الجهاد لان ذلك هو المناسب للوقت اذا كانت الحاجة داعية الى
هذا الانقسام قسم للجهاد وقسم لتعلم العلم والفقه في الدين لان احكام الشريعة كانت تتجدد شيئاً بعد شيء
ولما كثرت يحفظون ما تجدوا فاذ اقدم الغزاة عليهم ما تجدوا في غيبتهم انتهت (قوله ولعله عليه السلام كل عام)
أى كان لا يخلو العام عن جهاد لا مرة لأنه كان يفعله في العام مرة واحدة فقط لانه وقع له في بعض الاعوام
فعله مرة بعد اخرى اه شيخنا فكانت غزوة بدر الكبرى في الثانية وواحد ثم بدر الصغرى ثم بنى المنصور في
الثالثة والحدائق في الرابعة وذات الرقاع ثم دومة الجندل وبنى قريظة في الخامسة والحدبية وبنى المصطلق
في السادسة وخير في السابعة ومؤن ذوات السلاسل وقصص مكة وحنين والطائف في الثامنة فتوبوك في التاسعة
على خلاف في بعض ذلك جرى عليه الراهى وتبعته عليه في شرح البهجة اه شرح الروض (قوله وتحصل
الكفاية بان يشحن الامام الثور) اى لان الثور اذا شحنت كاذكر كان في ذلك اخذاً لشوكتهم واظهار
لغيرهم لعجزهم عن الظفر بشئ منا والثور هو حال الخوف التى تلى بلامهم اه شرح مر وفي المصباح
شحنت البيت وغيره شحنا من باب نفع ملاته اه (قوله وتقليد الامراء ذلك) بان يرتب في
كل ناحية اميراً كافياً يقلده امور المسلمين من الجهاد وغيره اه شرح الروض (قوله أو
بان يدخل الامام الخ) ظاهر سقوط الفرض باحد الامرين اما اشحن الثور واما دخول الامام
أو نائبه قال مر في شرحه وهو الوجه لكن شيخنا البرلى رد ذلك وله فيه تصنيف اقام
الزاهرين على انه لا بد من اجتماع الامرين اه سم وزى (قوله فكان الجهاد ممنوعاً عنه) اى لان
الذى أمر به أول الأمر هو التبليغ والانتذار والصبر على أنى الكفار تأليفاً لهم اه زى وبجاء
من قوله ممنوعاً عنه اى بقوله تبيلون في اموالكم وانفسكم الآية وقوله ثم بعدها امر بقتال من

قائله أى بقوله قاتلو افسد الله الذين يقاتلونكم وقوله ثم أيسح الابتداء بالخ أى فى قوله قاتلوا السخنة الاشهر
الحرم الخوقر له ثم امره به مطلقا أى بقوله واقتلوه حيث تقتلوه ثم وقال مرم ثم امرهم بمطلقا أى فى السنة
الثامنة بعد الفتح بقوله انتم و اخفوا و قاتلوا و قاتلوا المشركين كافة اه (قوله فى غير الاشهر الحرم) ليس
المرداها المعروفة الا بالمراد اربعة اشهر كانوا عاهدوهم على عدم القتال فيها كما يعلم من كلام الضاوى
حيث قال بعد قوله فسبحوا فى الارض اربعة اشهر شوال والوا والقعدة وذو الحجة والحرم لانها زلت شوال
وقيل هى عشرون من ذى الحجة وعمره وصفر وربيع الاول وعشرون من ربيع الاخر لان التبنيغ كان يوم
التحر إلى آخر ما طاله به اه ع ش على م ومثله فى الجلال (قوله ثم امرهم بمطلقا) أى بعد الفتح فى السنة
الثامنة من الهجرة لقوله تعالى قاتلوا المشركين كافة ولم يخرج للقتال إلا فى صفر من العام الثانى بعد الهجرة اه
حل وقوله مطلقا أى من غير تعييد بشرط ولا زمان اه شرح الروض (قوله من فيه كفاية) أى ولون
غير اهل الفرض كالصبيان والمجانين والنساء لكن قد نبأ فيه قوله له سقط عنه لظهوره فى ان قاعله من اهل
الفرض إلا ان يكون المراد سقط عنه ان كان من اهله فليتام وكتب ايضا قوله من فيه كفاية أى وان لم
يكنوا من اهل فرضه كذى صبي او جنون او ثوقه وقوله سقط عنه أى ان كان من اهله وقوله وعن الباين
أى رخصة وتخفيفا عليهم ومن ثم كان القائم به افضل من القائم بفرض العين كما نقله ابو على عن المحققين وافر
فى الروضة الامام عليه لكن المعتد ان القيام بفرض العين افضل واهم السقوط ان المخاطب به الكل وهو
الاصح وكتب ايضا قوله إذا فعله من فيه كفاية أى وان خطب به على جهة فرض العين كن توجه عليه حجة
الاسلام او الحج فى تلك السنة يندرج ونحوه فانه يحصل بفرض الكفاية إذا التين لا ينافيه يحصل بسقوط
فرضه وكذا واجتمع من تعين عليه وغيره فان فرض الكفاية حاصل بفعل الجميع اه من حاشية الايضاح
للسيد اه شوبرى (قوله سقط عنه وعن الباين) هو كذلك لكن إذا فعله مرة ثانية فى ذلك العام هل يقع
فرض كفاية يحتمل ان يقال سقط الحرج بالاول ويحق اصل الطلب فيقع وتعمل غير ذلك فليتام وقوله
مر فيه كفاية أى ولون من غير اهل الفرض كالصبيان والمجانين والنساء ثم رايت فى اثناء الباب تصريح الزركشى
بان شأن فرض الكفاية إذا فعل ثانيا ان يقع طوعا إلا رد السلام وصلاة الجنازة اه وفيه نظر اه
اقول للسبكي فى ذلك كلام فراجع فى باب الجنائز اه سم (قوله وهى البراهين الخ) أى ومن لازم معرفة
البراهين معرفة كيفية ترتيب مقدماتها واستنتاج المطلوب منها وهو علم المنطق اه حلى (قوله من المعاد)
أى الجنائز بضم الجيم وبالتثنية نسبة إلى الجنة او الجسائى بكسر الجيم والسين نسبة للجسم اه شوبرى (قوله
وعمل مشكله) يظهر ان المشكل الامر الذى يخفى ادراكه لدقته والشبهة الامر الباطل الذى يشبه
بالحق ولا يخفى ان القيام بالمع غير حل للمشكل وقد يقدر على الاول من لا يقدر على الثانى اه سم
وعبارة شرح م وحل المشكلات فى الدين لتدفع الشبهات وتصرف الاعتقادات عن تعوجها المتبدعين
ومعطلات المحدثين ولا يحصل كالدلك إلا باتقان قواعد علم الكلام المبينة على الحكيمات والالهامات
ومن ثم قال الامام لوقى الناس على ما كانوا عليه صفوة الاسلام لما اوجبت التشاغل به واما الآن
فقد تاروا البدعة ولا سبيل إلى تركها فتعلم فلا بد من اعداد ما يدعى به إلى طريق الحق وتخل به الشبهة
فصار الاشتغال بأدلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفاية قال الفزائلى الحق انه لا يطلق
مدحه على علم الكلام ولا ذمه فيه منفعة ومضرة فباعتبار منفعته وقت الانتفاع حلال او مندوب
أو واجب وباعتبار مضرته وقت الاضرار حرام ويجب على من لم يرزق قلبا سليما ان يتعلم ادوية
امراض القلب من كبر وعجب ورياء ونحوها كما يجب كفاية تعلم علم الطب انتهت (قوله وبعلوم
الشرع) قال الشافعى طلب العلم افضل من صلاة النافلة ومن الجهاد اه عميرة اه سم وإنما يتوجه
فرض الكفاية فى العلم على كل مكلف حر ذكر غير بليد مكفى ولو فاسقا غير انه لا يسقط به أى

فى غير الاشهر الحرم ثم امر
به مطلقا وشمل التعييد
بكون الكفار يلاهم
لعده صلى الله عليه وسلم
مع قول كل عام من يادى
وشأن فرض الكفاية
انه (إذا فعله من فيه
كفاية سقط) عنه وعن
الباين وفروضها كثيرة
(كقيام بحج للدين)
وهى البراهين على اثبات
الصانع تعالى وما يجب له
من الصفات وجمع عليه
منها وعلى اثبات النبوات
وما ورد به الشرع من المعاد
والحساب وغير ذلك
(وبحل مشكله) ودفع
الشبه (وبعلوم الشرع)
من تفسير وحديث وقته
زائد على ما لا بد منه

بالفاسق لعدم قبول قواه ويسقط بالبدن المرأة في أوجه الوجين وقوله غير بليد مع قول المصنف كابن
 الصلاح أن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثة يعلم أنه لا يتم على الناس اليوم بتعميل هذا القرض وهو
 بلوغ درجة الاجتهاد المطلق لأن الناس صاروا كلهم بلداً بالنسبة إليها اه شرح مر (قوله وما يتعلق بها)
 أي من علم العربية قال الرمحشري والعربية تنقسم إلى اثني عشر علماً اللغة والصرف والاشتقاق والنحو
 والمعاني والبيان والروض والقافية والحط وقرض الشعر وإنشاء الرسائل والمطب والمخاضات ومنه
 التواريخ وأما البديع فهو ذيل البلاغة اه قل على المحلى (قوله بحيث يصلح للقضاء) أي بأن يصير مجتهداً
 مطلقاً ولا يكفي في إقليم مفتوح واحد لمصر راجعة بل لابد من تعدد ما بحيث لا يزيد ما بين كل
 مفتين على مسافة القصر وقاضين على مسافة الدوى لكثرة الخصومات اه شرح مر والفرق بين
 القاضين والمفتين كثرة الحاجة إلى القاضي لكثرة الخصومات اه اشبولى نقلاً عن شرح الروض
 وفي قل على المحلى قوله بحيث يصلح للقضاء والافتاء بأن يكون ممة زيادة على علم ما لابد منه فإن قدر
 على الترجيع دون الاستنباط فهو مجتهد الفتوى وإن قدر على الاستنباط من قواعد ما موزع وابطله فهو
 مجتهد المذهب أو على الاستنباط من الكتاب والسنة فهو المجتهد المطلق وهذا قد انقطع من نحو الثلثة
 لفظة البلادة على الناس ولا يشترط في المجتهد حرية ولا ذكورة ولا عدالة على الراجح ويجب تعدد
 المفتى بحيث يكون في كل مسافة قصر واحد وتعدد القاضي بحيث يكون في كل مسافة عدوى واحداً
 انتهى (قوله وبامر بمعروف) ولا يشترط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون على النسيب بل على الكفاية
 أن ينكر على الجلوس وقال الفزالي يجب على من نصب امرأة على الزنا أن يامر بها بستر وجهها عنه اه
 زى اه عش (قوله ونهى عن منكر) والانكار يكون باليد فإن عجز فباللسان فليقله إن غيره بكل
 وجه أمكنه ولا يكفي الوعظ لمن أمكنه أزالته باليد ولا كرامة القلب لمن قدر على النهي باللسان ويستعين
 عليه بغيره إذ لم يخف قتله من اظهار سلاح وحرب ولم يمكنه الاستقلال فإن عجز عنه عرف ذلك إلى الوالى
 فان عجز عنه أنكره بقلبه اه من الروض وشرحه (قوله إذ لم يخف) على نفسه وماله الخ عبارة شرح
 مر وشرط وجوب الأمر بالمعروف أن يأمن على نفسه وعرضه وماله أو قل كاشله كلهم بل وعرضه
 كما هو ظاهر وعلى غيره بأن يخاف عليه مفسدة أكثر من مفسدة المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على الغير
 ويسن مع الخوف على النفس والنهي عن الالتقاء باليد إلى التهلكة خصوص بغير الجهاد ونحو كرهه على
 فعل حرام غير زنا وقتل وإن يأمن أيضاً أن المنكر عليه لا يقطع نفقته وهو محتاج إليها ولا يزيد عناداً ولا
 ينتقل إلى ما هو الحشوس وما في لوم الانكار أظن أن الأمور بمثل أم لا انتهت (قوله ولا ينكر إلا ما
 يرى الفاعل تحريره) عبارة شرح مر وعلمه في حرم أو واجب تجميع عليه أو اعتقد الفاعل تحريره بالنسبة
 لغير الزوج إذ له منع زوجته الحنفية من شرب التبن مطلقاً أي سواء كان مسكراً أم لا حيث كان شافياً
 وبالنسبة لغير القاضي إذ العبرة باعتقاده كإبائى ومقلد من لا يجوز تقليده لكونه مما ينقض فيه قضاء
 القاضي ويجب الانكار على معتقد التحريم وإن اعتقد المنكر إباحته لأنه يعتقد حرمة بالنسبة لفاعله
 باعتبار عقيدته ويتبع على عامي يحمل حكم ما راه انكار حتى يغيره علمه بأنه تجميع عليه أو حرم في اعتقاده فاعله
 وعلى عالم انكار مختلف فيه حتى يعلم من فاعله اعتقاد تحريره له حالة ارتكابه لا احتمال أنه يجتد
 قلد القائل بجهل أو جاهل حرمة ما من ارتكب ما يرى إباحته بتقليد صحيح صح فلا يحمل الانكار
 عليه لكن لو طلب الخروج من الخلاف لحسن واتحاد الشافى حنفياً شرب نبيذ أرى حله لضعف أدلته
 ولأن العبرة بدفع الرفع بمقيدة المرفوع إليه فقط ولم نزاع ذلك في ذمى رفع إليه لمصلحة تألفه لقبول
 الجزية هذا كله في غير المحتسب أي من دول الحسبة وهي الانكار والاعتراض على فعل ما يخالف الشرع أما
 هو في تركه وجوباً على من أخل بشيء من الشعائر الظاهرة ولو سنة كصلاة العيد والأذان ولازمه الأمر بها
 ولكن لو احتج في انكار ذلك قتال لم يضره وليس لأحد البحث والتجسس واتهام الدور بالفتن نعم

وما يتعلق بها (بحيث يصلح
 للقضاء) والافتاء للحاجة
 إليها (وبامر بمعروف
 ونهى عن منكر) أى
 الأمر بواجبات الشرع
 والنهي عن محرماته إذا لم
 يخف على نفسه أو ماله أو
 على غيره مفسدة أعظم
 من مفسدة المنكر الواقع
 ولا ينكر إلا ما يرى
 الفاعل تحريره

إن غلب على ظنه وقروح مصيبة ولو بقرينة ظاهرة كاختبار تفتحه جاز له بل وجب عليه التجسس إن قامت تداركها
 كقتل وزنا أو افلا ولو توقفت الإنكار على الرقع السلطان لم يجب لما فيه من تلك عرضه وتزيم المال نعم
 لو لم يجرز إلا بهما مع بعض زيادة (قوله) أحياء الكعبة بمحج وعرة) والأقرب أنه لا بد في القاتنين
 بذلك من عدد يحصل بهم الشعار عرفا وإن كانوا من أهل مكة و يفرق بينهم وبين أجراء أو احد في صلاة الجنازة
 بأن القصد ثم الدعاء والشقعة وما حاصلا من بهما الأحياء وأظهر ذلك الشعار الأعظم فاشترط فيه
 عدد يظهر به ذلك اه شرح مر وقوله من عدد يحصل بهم الشعار ظاهره ولو غير مكلفين وصرح به محج
 وتقدم الشارح في صلاة الجماعة ما يفيد خلافا وعبارة شيخنا الزايدى ولا يشترط في القيام بأحياء الكعبة
 عدد مخصوص من المكلفين اه ع ش عليه (قائدة) عدد الحجاج في كل سنة ستون ألفا فان قصوا كلوا من
 الملاكة كذا ذكره بعضهم فراجع اه قل على الخلى الذى ذكره غير انهم ستائة ألف (قوله) ودفع ضرر
 مصوم) وهل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسهل الرق أم الكفاية قولان أمهما تائيدا فيجب في الكسوة
 ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناها
 كاجرة طيب ومن دواء وخادم مقطوع كاهو واضمح ولا ينافى ما تحرر قوله لا يلزم المالك بذل طعامه
 لمضطر إلا يذله لمن لا بد له من غير غنى تارمه الواساة وما يدفع به ضرر المسلمين والذين فك اسرام على
 التفصيل الآتى في الهدنة وعمارة نحو سور البلد وكفاية القاتنين بحفظها فوثة ذلك على بيت المال ثم على
 القادرين المذكورين ولو تعدد استيعابهم خص به الزاى من شأه اه شرح مر وقوله القاتنين بحفظها أى
 البلد ومنه يؤخذ أن ما تأخذه الجند الان من الجواهر ملك يستحقونه ولو زائدا على قدر الكفاية حيث
 احتجج إليه في أظهار شوكتهم ومن ذلك ما تأخذه امراؤهم من الخيول والمالكة التى لا يتم نظامهم
 أو شوكتهم إلا بها لقيامهم بحفظ حوادث المسلمين اه ع ش عليه (قوله) اذالم يدفع ضررهما (الخ) منه يؤخذ
 انه لو سئل قادر في دفع الضرر لم يحزمه الا لمتاع وان كان هناك قادر آخر وهو متجه لا يؤدى الى التواكل
 بخلاف المفتى له الا لمتاع اذا كان غير محجيم ويرفق بان النفس جبلت على محبة العلم وافتاده فالتواكل فيه يبعد
 جدا بخلاف المال اه شرح مر (قوله) ويستمال) أى لعدم شيء فيه أولنغ متولى ولو ظلما اه شرح
 مر (قوله) وهذا في حق الاغنياء) وهم من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولموهم كافي الروضة
 وان نازع فيه البقيني اه شرح مر وينبئ انه لا يشترط في القنى ان يكون عنده مال يكفيه لنفسه
 ولمونه جميع السنة بل يكفي في وجوب الواساة ان يكون له نحو وظائف يتحصل منها ما يكفيه
 عادة جميع السنة ويتحصل عنده زيادة على ذلك ما تمكن الواساة به وقوله كافي الروضة الذى اعتمد
 الشارح في الكفارة كفاية الصمر الغالب والقياس بجنته هنا اه ع ش عليه (قوله) وما يتم به
 المعاش (الخ) في الحديث اختلاف امتى رحمة فسره الحليمى بالاختلاف في الحرف والصنائع ونفى
 الامام وجوب هذا استثناء بالطبع اه (فرع) قال في المنهاج وتحمل الشهادة أى من فروض
 الكفاية التى يتم بها المعاش وعلم اذا حضر المتحمل عليه او كان الطالب قاضيا او معنورا اه
 برلى وكذا الطلب وزاد لا يجوز لامتاع هذه القيود وان وجد غيره اه سم (قوله) كبيع وشراء (الخ)
 ولا يحتاج لامر الناس بها لكونهم جبالوا على القيام بها لكن لو تماثلوا على تركها أثموا وقوتلوا اه
 شرح مر (قوله) ورد سلام) أى مطلوب كل منهما أى الابتداء والرد بصيغة شرعية يخرج نحو سلام
 انه عليكم أو السلام على سيدنا أو مولانا أو السلام على من اتبع الهدى أو السلام على المسلمين فلا يجب
 الرد لعدم الصيغة الشرعية وكذا وعليكم السلام لا يجب فيه الرد لانه صيغة المطلوبة ابتداء السلام
 عليكم أو سلامي عليكم أو سلام عليكم وصيغته كذلك ردا وعليكم السلام أو عليكم السلام وهذه الثانية
 تنكفي في الابتداء ايضا قل ذكرها خصمان معا تلاقيا وجب على من لم يقصد الرد منهما ان يرد على الآخر

(لواحياء الكعبة بمحج
 وعرة كل عام) فلا يكفي
 احياءها بأحدهما ولا
 بالاعتكاف والصلاة
 ونحوها اذ المقصود
 الاعظم ببناء الكعبة الحج
 والعمره فكان هما
 احياءهما وتعبيرى بمحج
 وعرة أوضع من تعبيرة
 بالزيارة (ودفع ضرر
 مصوم) من مسلم وغيره
 ككسوة عاروا طعام جائع
 اذالم يدفع ضررهما بنحو
 وصية ونذر ووقف وزكاة
 وبيت مال من سهم المصالح
 وهذا في حق الاغنياء
 وتعبيرى بالمعصوم أولى
 من تعبيرة بالمسلمين (وما
 يتم به المعاش) الذى به
 قوام الدين والدنيا كبيع
 وشراء وعقارة (ورد سلام)

ويندب ذكر للم في الواحد وزيادة ورحمة الله وبركاته ابتداء وردا اه قيل على الجلال وسواء كان
 المسلم مقبلا على الجماعة او كان معهم وارادوا فاتهم فيجب عليهم الرد في الحالين كما يستحب له الابتداء فيها
 اه من حل في باب الجمعة وشبهه في شرح م ر هنا (قوله ايضا ورد سلام) اي مندوب ولوم رسول او
 في كتاب ويجب الرد فور او يندب الرد على المبلغ والبداء به فيقول وعليك وعليه السلام اه شرح م
 وقوله لمن مسلم عاقل اي غير متحل به من صلاوة غير فاسق يخرج بنير متحل سلام المتحل من الصلاة اذا
 نوى الحاضر عنده فلا يلزمه رد على الاوجه ويثبت بين سلام التلاقي بان القصد به الامن وهو لا يحصل الا
 بالرد هنا التحلل من الصلاة مع قصد الحاضر به لتعود عليه ركعتي ذلك حاصل وان لم يردوا فاحتج به
 الخالف على ترك الكلام والسلام لان المدار فيها على صدق الاسم لا غير ولا يلزمه رد سلام فاسق او مبتدع
 زجره او لغيره وان شرع سلامه اه حج ويجب الرد وان كرهت صيغته نحو عليكم السلام او عليكم
 سلام وصيغته ابتداء السلام عليكم او سلامي عليكم ويجزى مع الكراهة عليكم السلام ويجب فيه الرد
 وكليكم السلام عليكم سلام اما لو قال وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولم يجب رده وندبت صيغة الجمع
 لاجل الملاكة في الواحد وكفى الافراد فيه بخلافه في الجمع والاشارة بيد او نحوها من غير لفظ خلاف
 الاول والجمع يشاوب بين اللفظ افضل وصيغته رد او عليكم السلام او عليك السلام للواحد ويجوز ترك
 الواو فان عكس جاز فان قال وعليكم وسكت لم يجز اه شرح م وبارة حج وصيغته ابتداء وجوابا
 عليك السلام وعكسه ويجوز تكثير لفظه وان حذف التنوين فيا يظهر وانما لم يجز في سلام الصلاة حتى عند
 الرافعي كما هو ظاهر لانه ليس في معنى الواو رد يوجزم غير واحد بانه يجزى سلام عليكم وكذا اسلام
 الله قيل لاسلامي عليك وفيه نظر بل الاوجه اجزاؤه والافضل في الرد او قبله وقصر في الابتداء
 كالاتصار في احد ما على احد جزاى الجملة وان نوى اخطار الآخر اه عليك رد سلام الذي خلافا لما
 يرويه كلام الجواهر ويسن عليكم في الواحد نظر لمن معه من الملاكة وزيادة ورحمة الله وبركاته مقفرا
 ولا يحب وان اتى المسلم بها وظهر اجزاسلت عليك وتامصل عليك ونحو ذلك اخذا عامرا انه يجزى في
 صلاة التشديد صلى الله على محمد والصلوة على محمد ونحوهما انتهت ثم قال م في شرحه لا يستحق مبتدى
 بنحو صبحك الله بخير او قال الله جواها والدعاء له في نظيره حسن مالم يقصد باهماله تاديه تركسته
 السلام وحى الظاهر مكره وكذا بالراس وقيل نحو راس او يد او رجل كذلك ويندب ذلك لنحو علم
 او صلاح او شرف او ولادة او نسب او ولاية مصحوبه بصيانة قال ابن عبد السلام اول من يرجى خيره
 او يخاف من شره ولو كافرا اخشى منه ضررا لا يحتمل عادة ويكون على جهة البر والاكرام لا الراء
 والاعظام ويحرم على داخل احب قيام القوم له الا ان احبهم عليه لاحرمة في ما انه صار شمارا
 للوردة وحسن التسميت بالمطلس اذا حمد يبرحك الله او ربك وانما سن ضمير الجمع في السلام ولو لواحد
 للملاكة الذين معهم وصغير بنحو اصلحك الله او بارك فيك ويكره قبل الحمد ان شك قال يبرح الله من
 حمده او يبرحك الله ان حمدته وليس تذكيره الحمد ومن سبق المطلس بالحمد امن من الشوص وهو وجع
 الضرس والوص وهو وجع الاذن والعلوص وهو وجع البطن كاجاء بذلك الخبر المشهور اه شرح م
 وقد نظم هذه الثلاثة شيخنا الحنفى فقال

من يبتدىء بالمطلس بالحمد يامن من شوص ووص وعلوص كذا وردا

عنت بالشوص داه الضرس ثم بما يليه بطنا فاذا فاستمع رشدا

ثم قال م في شرحه ويكر التسميت الى ثلاث ثم يدعو له بعدها بالكشف او لا حاجة بتقيد بعضهم ذلك بما
 اذا علم انه مذكور ما لان الزيادة المذكورة مع تناسلها عرفا مظنة الزكاه ونحوه والوجه انها لو لم تتابع
 كذلك سن التسميت يكررها مطلقا ويسن للمطلس وضع شيء على وجهه وخضض صوته ما يمكن واجابة

مشمته بنحو مدحك الله ولم يجب لأنه لا إغافة بركة بخلاف رد السلام اه وقوله وسن تشميت العاطس
ظاهره ولو كافر ولو قيل بالحرمه لأن فيه تعظيها لم يبعده اه ع ش عليه والتشميت للرائق والزعليل كالسلام
عليها ابتداء ورد أفتا في التفصيل المتقدم ويحرم بداءة الذي بالسلام فإن بان ضيا استحباب له استرداد
سلامه فإن سلم الذي على مسلم قال له رجو باو عليك اه شرحه وقوله استحباب له استرداد سلامه كان يقول
استرجعت سلامي أو رد لي سلامي أو نحوه والحكمة فيه تحقيره اه ع ش عليه وعبارة حج ودخل في
السلام المسمون سلام ذي فيجب رده عليك كما اقتضاء كلام الروضة لكن قال القيني والأذري
والزركشي أنه ليس ولا يجب وسلام صبي أو مجنون غير فيجب رده أيضا وكذا سكران من لم يصب بسكره
وقول المجموع لا يجب رد سلام مجنون أو سكران يحمل على غير المميز وزعم أن المجنون والبكر يلاقيان
التيين غفلة عاصم حوا به من عدم التناقي أما المتعدي ففاسق وأما غير المميز فليس فيه أهلية للتطالع بالمجنون
والمحقق بالمكلف إنما هو المتعدي فإن قلت قضية هذا وجوب الرد عليه وإن لم يميز كالصلاة قلت فائدة
الوجوب في نحو الصلاة من انعقاد السبب في حقه حتى يلزمه القضاء متفتية هنا لأن الرد لا يقضي كما صرحوا
به فأن دفع ما للشارح هنا ثم لو قيل فأنته الأثم وإن لم يسمع تعظيها عليه لم يبعد له امره بذلك الخارج وخرج
السلام على قاضي الحاجة ومن معه فلا يجب رده لأنه ليس بمسنون وإنما يجزئ الرد إن أقبل بالسلام
كأنصاف قبول البيع بياحوا لا بدقني ابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع بالقبل ولو في
تقبل السمع نعم إن مر عليه سريما بحيث لم يلفه صوته فأنه لا يظهر أنه يلزمه الرفع وسية دون الصد وخلفه
وظاهر أنه لا بد من سماع جميع الصيغة ابتداء وردا والفرق بينهما بين إجابة مؤذن مع بعضه ظاهر ومراتهلو
بلفه رسول سلام الغير قال وعليك عليه السلام لأن الفصل ليس باجني وحديث الثورية فلا قضاء
خلافا لما يوهه كلام الروائي انتهى وهو أي السلام ابتداء وردا بالتعرف أفضل منه بالتكثير فيكني
سلام عليكم وعليه سلاموان كانا مفضولين وسواء حذف التنوين أو لا وسواء سكن الميم أو لا وزيادة
ورحمه الله وبرهاته على السلام ابتداء وردا أكل من تركها وإن سلم كل من اثنين على الآخر معا لم يزم كلا
ردا ومرتا كي الثاني سلامه في الرد نعم إن قصد به الابتداء صرفه من الواجب أو قصد به الابتداء والرد
فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أو لا فإن سلم عليه جماعة دفعة أو مر تبوا لم يطل الفصل بين سلام الأول
والجواب كفاء وعليه السلام بقصد هم وكذا إن أطلق فيا يظهر ويسلم تبدأ الرأكب على الماشي والماشي
على الواقف والقاعد والصغير على الكبير والقليل على الكثير في حال التلاق كما ثبت ذلك في
الصحيحين ولأن القصد بالسلام الأمان والماشي يخاف الرأكب والواقف يخاف الماشي فأمر بالابتداء
ليحصل منهما الأمان والكبير والكثير في زيادة مرتبة فأمر الصغير والقليل بالابتداء تأد باقلا تلاق قليل
ماش وكثير الرأكب تعارضا وإن عكس بأن سلم الماشي على الرأكب والواقف على الماشي والكبير على الصغير
والكثير على القليل لم يكره وإن كان خلاف السنة وفي الروضة ثم هذا الأدب فيها إذا تلاقيا أو تلاقوا
بغير طريق فأما إذا وردوا على قاعد أو على قعود فإن الوارد يد اسواء كان صغيرا أو كبيرا قليلا أو كثيرا
اه وكالقاعد الواقف والمضجع اه من الروض وشرحه قال الزركشي رد السلام بخالف غيره من
الفروض من وجهين أحدهما إن شأن فروض الكفاية أفضليتها على السنو هاتها الابتداء أفضل من
الرد والثاني أن فرض الكفاية إذا قلته فرقة ثانية كان فعلها تطوعا وهاتها ثابا لجميع ثواب الفرض
كصلاة الجنائزة اه (فرع) إذا أرسل السلام مع غيره إلى أحد فإن قال له سلم لي على فلان فقال
الرسول فلان فلان يقول السلام عليك أو السلام عليك من فلان وجب الرد وكذا لو قال السلام على
فلان قبلته عن فقال الرسول فلان زيد يسلم عليك وجب الرد وحاصله أنه لا بدقني الاعتداده ووجوب
الرد من صيغة من المرسل أو الرسول بخلاف ما إذا لم توجد من واحد كان قاله المرسل سلم لي على فلان

فقال الرسول لفلان زيد يسلم عليك فلا اعتد الرد به ولا يجب الرد كذا قلته مر عن والده واعنده
 وقوله فلا اعتداده بالحوصل يجب عليه استقصاؤه لاحتمال أن المرسل أتى بصيغة السلام أم لا لاحتمال أن لم يأت
 بها فمررت المحض قل عن مر أنه يجب الرد على من قال فلان يسلم عليك حملا على أنه أتى بصيغة سلام
 شرعية وإن عمل عدم الوجوب إذا علم أنه لم يأت بها (فرع ثان) يلزم الرسول إذا تحمل السلام الابلاغ
 لا إمامة شرعية قاله مر ولعله بعد التحمل بحضرة المرسل ولا يصح رده في غيبته لا يصدق رده في غيبته
 فليتأمل هذا هو منقول وعلى تسليمه فالظاهر أنه بخلاف ما لوجه كتاب وفيه سلم لى على فلان فله
 رده في الحال لأنه لم يحصل تحمل وإنما طلب منه تحمل هذه الإمامة عند وصول الكتاب اليه فله أن
 لا يتحملها بأن رد ما في الحال فليتأمل اه سم وفي القسطلاني على البخاري من باب مشروعية الحد
 للعاطس والحكمة فيه كما قاله الحلبي أن العاطس يدفع الأذى من الدماغ الذي فيه قوة الفكر ومنه
 تنشأ الأعصاب التي هي معدن الحس وبسلامته تسلم الأعضاء فيظهر بهذا أنه نعمة جليلة تناسب أن
 تقابل بالحد وتسمى العاطس بالعين المعجمة والسين المهملة فالأول أصله ازالة الشبهة الأعداء والفضيل
 للسلب نحو جلست البعير أي أزلت جلده فاستعمل في الدعاء بالخير لتضمنه ذلك فكانه دعاءه أن لا يكون
 في حال من يشمت به أو أنه إذا حمد الله أدخل على الشيطان ما يسوء فشمت هو بالشرطان ويصح أن يكون
 معناه صان الله شوامته أي قوائمه التي بها قوام بدنه عن خروجهما عن الاعتدال وشوامت كل شيء قوائمه
 التي بها قوامه فقوام البدن بسلامة قوائمه التي ينتفع بها إذا سلمت وقوام الآدمي بسلامة قوائمه التي بها
 قوامه وهو راسه وما يتصل به من عرق وصدره والثاني معناه دعاءه بأن يكون على صحت حسن وذلك لأن
 العاطس ينحل كل عضو في راسه وما يتصل به من العنق ونحوه فكانه إذا قيل يرحمك الله كان معناه عطاك
 الله رحمة يرجع بها ذلك إلى حاله قبل العاطس من غير تغيير ولفظ الحمد من العاطس جاء في روايات في
 رواية الحمد وفي أخرى الحمد على كل حال وفي أخرى الحمد رب العالمين وفي أخرى الحمد رب
 العالمين على كل حال وفي أخرى الحمد رب العالمين حدا كثيرا طيبا مباركا فيه قال الحفاظ ابن حجر
 ولا أصل لما اعتاده الناس من استحكال قراءة الفاتحة بعد العاطس وكذا العنود عن الحمد إلى أشهد
 أن لا إله إلا الله وقال أبو عبد الله قال جماعة من علمائنا أي المالكية أن تشميت العاطس فرض عين
 وقواه ابن القيم وقال قوم هو فرض كفاية يسقط بفعل البعض وقال به أبو حنيفة وجهور الحنابلة
 وقال الشافعية مستحب على الكفاية وقد خص من عموم الأمر بتشميت العاطس من لمحمد الله تعالى
 فلا يسئ يشميت وكذا الكافر ومن تكرر عطاسه وزاد على ثلاثة فلا يسئ بعدها تشميت بل يسئ
 أن يقول له بعد الثالثة أنت مزكوم أي أنت لست بمن يشمت لأن الذي بك مرض وليس من العاطس
 المحمود الناشئ عن خفة البدن فيدعي له بالعافية فذلك لا يشمت العاطس بعلاج لأن عطاسه ليس
 ناشئا عن الطمعة وكذلك يخص من العموم من كره التشميت من المشمت فلا يسئ تشميت وهذا
 يطرد في السلام وعيادة المريض فلا تسئ الثلاثة لمن كرهها من المشمت والمسلم والعائد خصوصا
 إذا خاف منه ضررا كعادة سلاطين مصر لا يشمت أحدهم إذا عطس ولا يسلم عليه إذا دخل
 عليه وكذا لا يسئ التشميت عند الخطبة يوم الجمعة لأن التشميت يخل بالانصات للمأمور به
 وكذا لا يشمت من عطس وهو يجامع أو في الخلاء فيؤخر تشميته إلى بعد الفراغ وفي الحديث أن الله
 يحب العاطس الذي لا يشتم من ركام لأنه لا يكون من خفة البدن وانفتاح السدد وذلك يقتضي النشاط لفعل
 الطاعة ويكره التثاؤب لأنه من غلبة امتلاء البدن والاكثار من الأكل والتخليط فيؤدي إلى
 الكسل والتقاعد عن العبادة فالخفة والكراهة المذكوران منصرفان إلى ما ينشأ عن سببها فذلك
 جاء في الحديث التثاؤب من الشيطان لأنه الذي يزن للنفس شهواتها من امتلاء البدن بكثرة الأكل
 وإذا شمت العاطس فيسئ أن يجيب المشمت إذا قال له يرحمك الله قليل يديكم ويصلح بالكم أي

شأنكم ولا بد من الخطاب في حصول السنة في الكواكب اعلم أن الشارع إنما أمر العاقل بالحد لما حصل له من المنفعة بخروج ما احتقن في دماغه من الاغرة قال الأطباء العطسة تدل على قوة طبيعة الدماغ وصحة مزاجه فهي نعمة وكيف لا وهي جالبة للخفة المؤدية إلى الطاعة فاستدعى الحمد عليها ولما كان العاقل يغير الوضع الشخصي بمحصول حركات غير مضبوطة فيغير اختياره ولذا قيل إنه زلزلت البدين ارباد ذلك الاشغال عنه بالدعاء له والاشتغال بجوابه وما دعى له كان مقتضى وإذا حثمت بحسب الحيوان احسن منها أن يكافئه ما كثر منها فلذا امرنا بالدعوة بينهما يد يدكم الله ويصلح بالكم وذهب بعضهم إلى أنه يقول يغفر الله لكم ولكم كما جاء في رواية والجمع بينهما احسن وجاء في الحديث واما التائب فأتاهم من الشيطان قال ابن العربي كل فعل مكروه نسبته الشرعي للشيطان لانه واسطته وذلك بالامتلاء من الاكل وإذا تائب أحدكم فإيرده ما استطاع أى يأخذ في أسباب رده فان أحدكم إذا تائب ضحك منه الشيطان فرحا تشبه صورته عند افتتاح قلبه وفي الحديث إذا تائب أحدكم فابضع يده على فيه ولا يعوى فان الشيطان يضحك منه ويعوى بالعين المملة فشب التائب بعواء الكلب تغيراعته واستباحا له فان الكلب يرفع راسه ويقف قائم ويعوى والمتائب إذا افترط في التائب شبه الكلب ومن ثم تقهر الشككة في كونه يضحك منه لانه صيره مملعة له بتشويه خلقته في تلك الحالة اهـ باختصار (قوله من مسلم) متعلق بسلام ولم يقل مكلف فيستفاد منه ان الصبي إذا سلم وجب الرد عليه وقوله من المسلمين المكلفين بيان للذي برده فيستفاد منه ان رد الصبي عن الجماعة لا يكتفي وهو كذلك اهـ شيخنا (قوله على جماعة) أى اثنين فأكثر وقوله من المسلمين المكلفين أى اوسكارى لهم نوع تمييز اهـ شرح مر وفي الروض وشرحه مانصه ويرحم أن يبدأ الشخص بهذميا للنبي في خبر مسلم فان بان من سلم هو عليه ذميا فيقبل له استرجعت سلامي تحفيرا له كذا في اصل الروضة والذي في الرافعي والاذكار وغيرها فيستحب ان يسترد سلامه مان يقول رد على سلامي قال في الاذكار والغرض من ذلك ان يوحشه ويظهر له انه ليس بينهما الفقه وروى ان ابن عمر سلم على رجل قليل له إنه يهودي فقبه وقال له رد على سلامي اهـ وبذلك علم ان كلام الصيغتين كافية اهـ (قوله فيكفي من أحدها) أى ان سمع ذلك الاحد فان ردوا كلهم ولو مرتبا اثنيوا ثواب القرض كالمصلي على الجنابة ولو ردت امرأة عن رجل اجزا ان شرع السلام عليها والا فلا او صبي او من لم يسمع منهم لم يسقط بخلاف نظيره في الجنابة لان القصد ثم الدعاء وهو منه اقرب للاجابة وهنا الامن وهو ليس من اهله وقضيته اجزاء تسميت الصبي عن جمع لان القصد التبرك والدعاء كصلاة الجنابة ولا يكتفي رد غير المسلم عليهم اهـ شرح مر وقوله ولو ردت امرأة عن رجل أى فيما لو سلم الرجل على رجل وعليها بخلاف ما لو خص الرجل بالسلام لما ياتي من قوله ولا يكتفي رد غير المسلم عليهم وقوله ان شرع السلام الخ أى بان كانت محرما او غير مشتبهة مثلا اهـ عرش عليه ويجب في الرد على الاصم الجمع بين اللفظ والاشارة بنحو اليد ولا يلزمه الرد الا ان جمع له المسلم بين اللفظ والاشارة باليد ويعنى عن الاشارة في الاول كما يحتمل الاذرى العلم بان الاخرس فهم بقرينة الحال والنظر الى فاه الرد عليه وتكفي اشارة الاخرس ابتداء ورد اهـ حج (قوله الا ان كان المسلم او المسلم عليه) أى واحدة أى منفردة لم يكن معها غير هو وكذلك قوله والاخر رجلا فقد قيد عدم وجوب الرد بربعة قيود كون الاثنين منفردة وكونها مشتبهة وكون الاخر رجلا منفردا وعدم المحرمة ونحوها بينهما ومحرز القيود الاربعة يعلم من عبارة الروض وشرحه ومحصله انه متى انتهى فبمن الاربعة كان الرد واجبا فاذا كان المسلم عليه نسوة وجب عليهن الرد كفاية ولو كان المسلم رجلا واحدا وان لم تكن مشتبهة وجب الرد منها وعليها واذ كان المسلم رجلا متعددين ولو على امرأة واحدة وجب الرد واذ كان هناك محرمة ونحوها وجب الرد وكذلك اذا اتفق الجنس وهذا في المعنى قيد خامس فان كان المسلم والمسلم عليه نسوة فيجب الرد ونص عبارة الروض وشرحه (فرع) بسن السلام للنساء مع

من مسلم عاقل (على جماعة) من المسلمين المكلفين فيكفي من أحدها بخلافه على واحداه فرض عين إلا ان كان المسلم أو المسلم عليه اثني مشتبهة والاخر رجلا ولا محرمة بينهما أو نحوها فلا يجب الرد ثم ان سلم

بعضين وغيرهم الامع الرجال الأجانب أفرادا وجمعا فيحرم من الشابة ابتداء ما ورد اخوف الفتنة يكرهان
 اى ابتداء السلام ورده عليها نعم لا يكره سلام الجميع الكثيرين الرجال عليها إن لم تقف الفتنة ذكره في
 الاذكار لا على جمع نسوة أو مجوز اى لا يكره ابتداء السلام ورده عليهن لا تتفاد خوف الفتنة بل يندب
 الابتداء به من على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اه وبعبارة صحيح ودخل في قوله مسنون سلام
 امرأة على امرأة أو نحو عزم أو سيد أو زوج وكذا على أجنبي وهي مجوز لا تشبه ويلزمها في هذه الصور
 رد سلام الرجل امام مشتاة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها رد سلام اجنبي ومثله ابتداءه ويكره له رد
 سلامها ومثله ابتداءه وايضا والفرق ان ردّها وابتداءها يعلّمه فيها أكثر بخلاف ابتدائه ورده والخش
 مع الرجل كمرأة ومع المرأة كرجل في النظر فكذلك ابتداءه ولو سلم على جمع نسوة وجب رد واحد منهن إذا تخشى
 فتنة حيثن منهن ثم حلت الخلوة بأمراتين والظاهر ان الاسرد كالرجل ابتداء وردا اه وبعبارة شرح مر
 فيحرم من الشابة ابتداء وردا ويكرهان عليها اه **(قوله حرم عليها الرد)** اى وكرهه الابتداء وقوله
 كرهه الرد اى وحرّم عليها الابتداء فالخالص انه إن سلم هو كرهه له الابتداء وحرّم عليها الرد وإن سلمت
 هي حرم عليها الابتداء وكرهه الرد اه شيخنا **(قوله)** ويشترط أن يتصل الخ) عبارة العالمان بشرط
 السلام ابتداء ورد الاسماع سما عاقفا واتصال الجواب انتهت وظاهر قوله محققا انه لا يخفى ان يكون
 بحيث يسمع لكن يمنع نحو لفظ وقد كفى ذلك في البيع اه سم وبعبارة شرح الروض مع المتن وشرطه اى
 كل من ابتداء السلام ورده إسماع له برفع الصوت به والازم ترك نكسة الابتداء وجوب الرد واتصال
 الرد بالابتداء كاتصال الاجاب بالقول في العقود والازم ترك وجوب الرد فان شك احد هما في سماع الآخر
 زاد في الرفق فان كان عنده نيام خفض صوته بحيث لا يتيقظون اه **(قوله)** وابتداءه مسنة) اى وإن ظن عدم
 الرد بان كان من عادته ان لا يرد له لانه قد ترك تلك العادة ولا نظر لسكونه بوقعه في محظور لانه غير متيقن
 اه حل وبعبارة قل على المحلى قوله وابتداءه مسنة اى وإن ظن عدم إيجابه لان عليه وهو افضل من الرد
 الواجب ولو من غير مكلف فيمأونه لبراء المعسر وانظاره لثالث لها على الاصح وذكر شيخ الاسلام
 لها ثانيا في الصلاة بالسواك في جواب إشكال فيه والاولى فيه في الابتداء أن يكون من المار على غيره ومن
 راكب البعير على راكب الفرس ومنه على راكب الحمار ومنه على الماشي ومنه على الجالس ونحو انتهت
(قوله) وابتداءه مسنة) يؤخذ منه انه لو اتى به بعد تكلم لم يعتد به نعم يحتل في تكلم سوا او جملا وعذر
 به انه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه اه شرح مر وقوله بعد تكلم ظاهره ولو يسيرا ومنه صباح
 الخير وقوله لم يعتد به مفهومه انه إذا أتى به ثم تكلم لا يبطل الاعتداده به فيجب الرد وقضية قوله قبل
 وشرطه إسماع واتصال كاتصال الاجاب بالقول بطلانه بالتكلم وإن قل بناء على ما قدمه من ان
 تخلل الكلام يبطل البيع سواء كان عن يرد ان يتم العقد او من غيره ويمكن تخصيص ما مر بالا حراز
 عما إذا طال الفصل بينهما وما هنا بما إذا قل الفاصل وبفرق بينه وبين البيع بانه بالكلام يعد معرضا
 عن البيع والقصد هنا الامان وقد وجد مجرد الصيغة ويشترط الفور من المسلم عليه بحيث لا يشتغل
 بكلام اجنبي مطلقا ولا بسكوت طويل لانه بذلك لا يعد قابلا للامان بل معرضا عنه فكأنه رده
 اه عرش عليه قال الحليسي وإنما كان الرد فرضا وابتداءه مسنة لأن أصل السلام امان ودعاء بالسلامة وكل
 اثنين أحدهما آمن من الآخر يجب أن يكون الآخر أمانته فلا يجوز لأحد أن سلم عليه غيره أن يسكت عنه
 للاخافة اه شرح الروض وبعبارة شرح مر وفارق الابتداء الرد بأن الاجماش والاعاقبة ترك
 الرد أعظم منها في ترك الابتداء لكن ابتداءه افضل من رده كافي لبراء المعسر فانه افضل من انظاره اه **(قوله)**
 أن أول الناس باقه) اى رحته أو يدخل جسده منأوى **(قوله)** لا على نحو قاضى حاجة أو أكل) والقارى
 كثره في استحباب السلام عليه وجوب الرد باللفظ على من سلم عليه وهذا ما بحثه في الروضة بعد نقله

هو حرم عليها الرد أو سلمت
 هي كرهه الرد وظاهر ان
 الخش مع المرأة كالرجل
 معها ومع الرجل كمرأة
 معه ولا يجب الرد على فاسق
 ونحوه إذا كان في تركه
 زجر لها أو لغيرها ويشترط
 أن يتصل الرد بالسلام
 اتصال القول بالاجاب
 (وابتداءه) اى السلام
 على مسلم ليس بفاسق ولا
 مبتدع (سنة) على الكفاية
 ان كان من جماعة وإلا
 فسنة عين لغير اى دلود
 باسناد حسن أن أول
 الناس باقه من يداهم
 بالسلام (لا على نحو قاضى
 حاجة وآكل)

عن الواحدى ان الاولى ترك السلام عليه وانه ان سلم عليه كفاه الرد بالاشارة وما قلعه عنه ضعفى
التبيان وغيره قال فى الاذكار واما اذا كان مغتلا بالدعاء مستغرقا فيه مجتمع القلب عليه فيحتمل ان
يقال هو كالمشتغل بالقراءة والاطهر عندى فى هذا انه يكره السلام عليه لانه يتسكده ويشق عليه
اكثر من مشقة الاكل قال الاذعن وإذا أقصف القارىء بذلك فهو كالداعى الى اولى لاسيا المستغرق
فى التدبر اشرح الروض (قوله كنانهم) أى وصل وساجد ومب و مؤذن ومقيم واعس وخطيب
ومستنه ومستغرق القلب بدعاء ومتخاصمين بين يدي حاكم ولا جواب يجب عليهم ورد الملبى فى
الاحرام ندبا باللفظ ويندب مؤذن وصل وإشارة الافرقة اغمع قرب الفصل ويندب على القارىء
وان اشتغل بالتدبر ويجب رده نعم يتجه اخذنا من فى الدعاء ان محله فى قارىء لم يستغرق قلبه فى التدبر
ولالم يسن ابتداء ولا يجب رده اشرح مر وقوله ويندب على القارىء ومثله المدرس والطالبة فيندب
السلام عليهم ويجب الرد قال سلم على حج الاذكار لما عاونه عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب
الرد على المشتغل بها اولافيه نظروا الثانى غير بعيد اذ شق عليه الرد مشقة شديدة فتوفيت الثواب المترتب
عليها واحتمل ان لا يفوت لعزوه بالرد يعارضه الاحتياط فى تحصيل ذلك الثواب لاحتمال ان لا يكون
معدورا بالرد فى الواقع فليتأمل نعم ان قيد الكلام فى الاخبار باليس غيرا اتجهنا له لا يضر فلا كلام فى ندب
السلام معها ووجوب الرد اه (فائدة) جمع الجلال السيولى المسائل التى لا يجب فيها رد السلام فقال

رد السلام واجب إلا على
أوشرب أو قرأه أو ادعاه
أو فى قضاء حاجة الانسان
أو سلم الطفل أو السكران
أو فاسق أو ناص أو نائم
أو كان فى حمام أو مجنونا
فواحد من بعده عشرونا

اه عرش عليه (قوله ومن مجامع يتنظف) هل المراد بالفعل أو ولو بالقوة لأن من بداخله شانه
ذلك بخلاف من بخارجه كسلخه وكلام شيخنا يقتضى الاول حيث قال ان من المجمع يستحب له الرد
ولا يجب وهل مثله المتوضى اه حل (قوله واستثنى من الاكل الخ) يقضى عن الاستثناء حل الاكل على
حقيقته اى المتلبس بالاكل اى فيندب السلام حال التلبس بالاكل فتخرج هذه الصورة تأمل وفى قول
على المحلى قوله وآكل بالمد اى متلبس بالاكل ان سلم عليه حالة ياله او مضغه بخلاف ما بعد بلع
لقمة وقبل وضع اخرى اه (قوله ويؤخذ مما قدمته فى الرد الخ) غرضه هذا الاستثناء من قوله
وابتداءه ستة كما استثنى من حكم الرد وقوله لا ان كان المسلم الخ ووجه الاخذ انه يعلم بطريق القياس
يفقاس الابتداء على الرد فى حكمه بقوله فياتقدم ثم ان سلم هو حرم عليها الرد وحرم عليها الابتداء
قياسا له الرد وقوله أو سلت هي كره له الرد اى وكره له الابتداء قياسا له على الرد فتخلص من
مجموع المقيس والمقيس عليه انه يحرم عليها كل من الابتداء والرد يكره لكل من الابتداء والرد وعلى الحرمة
والكرامة عند اجتماع القيود الاربعه المتقدم يائنا فى قوله إلا اذا كان المسلم والمسلم عليه اثنى
الخ فان انتفى واحدهما فلا حرمة ولا كرامة بل يسن الابتداء ويجب الرد على ما تقدم تقريره تأمل
(قوله بل يكره لقاضى الحاجة والمجمع) أى بخلاف الاكل ومن فى الحمام فان يسن لكل منهما الرد
اه حل (قوله وإنما يجب الجهاد فيما ذكر) اى فى كل عام (قوله ولا على كافر الخ) عبارة الروض وشرحه
ولا على ذى وغيره من سائر الكفار لانهم غير مطالبين به كما فى الصلاة والذى يذل الجزية ليدب عنه
لا ليدب عنا انتهت (قوله لانه غير مطالب به) أى فى الدنيا وان كان يجب عليه بالنسبة لعقاب الآخرة اه

كنائهم ومجامع ومن مجامع
يتنظف فلا يسن السلام
عليه لان حاله لا يناسبه
وتعيرى بذلك اعم من
قوله لا على قاضى حاجة
وآكل ومن فى حمام
واستثنى من الاكل ما بعد
الابتلاع وقبل الوضع
فيسن السلام عليه ويؤخذ
ما قدمته فى الرد مع اختلاف
الجلس حكم الابتداء معه
(ولارد عليه) لو أتى به
لعدم سته بل يكره لقاضى
الحاجة والمجمع وإنما
يجب الجهاد فيما ذكر (على
مسلم ذكر حر مستطيع)
له (غير صبي ومجنون ولو)
سكران أو (خاف طريقا)
فلا جهاد على صبي ومجنون
لعدم أهليتهما له ولا على
كافر لانه غير مطالب به
كما فى الصلاة ولا على اثنى
وخثنى لضعفهما عن
القتال غالبا ولا على
من به رق وان أمره به
سيده كفى المجمع لعدم أهليته
له ولا على غير مستطيع
كاقطع

عرج بين وان ركب أو
مرض تعظم مشقة وكدام
أهبة قتال من سلاح ومؤنة
ومركوب في سفر قصر
فاضل ذلك عن مؤنة من
تأزمه مؤنة كما في الحج
وكمنور بما منع وجوب
الحج لا خوف طريق من
كفار أو لصوص مسلين
فلا يمنع وجوب الجهاد
لأن ميثاء على ركوب
الخوف والتقييد بالمسلم
مع ذكر حكم الحنفى والمبعض
والاعمى وقاد معظم اصابع
يده من زيادى (وحرم
سفر موسر) لجهاد وغيره
(بلا إذن رب دين حال)
مسلمنا كان أو كافرا قد بما
لفرض العين على غير مائة
أناب من يؤديه عن ماله
الحاضر فلا تحريم وخرج
بزيادى موسر المعسر
وبالحال المؤجل وإن قصر
الاجل لعدم توجه المطالبة
به قبل حوله (و) حرم
(جهاد بلا إذن أصله
المسلم) وإن علا أو كان
رقيقا لأنه فرض كفاية
وبرأصله فرض عين بخلاف
أصله الكافر فلا يجب
استدانه وتعميرى بأصله
أولى من تعميره بابويه
(لاسفر تعلم فرض) ولو
كفاية كطلب درجة
الفتوى فلا يحرم عليه وإن
لم ياذن أصله

شرح هر وأشار الشارح لذلك بقوله كافي الصلاة (قوله) وقاد معظم اصابع يده) والوجه عدم تأخير
قطع اصابع الرجلين إذا أمكن معه المشى من غير عرج بين أه شرح هر (قوله) ومن به عرج بين) خرج
بالين اليسير الذى لا يمنع العدو أه شرح هر (قوله) وأمرض تعظم مشقة) بأن يحصل له مشقة لا تختمل
عاده وإن لم تمنع التيمم فيما يظهر أه شرح هر (قوله) في سفر قصر) عبارة شرح هر وكذا مركوب
أن كان المقصد طويلا أو قصيرا ولا يطبق المشى كما مر في الحج انتهت (قوله) فاضل ذلك) أى ما ذكر من
السلاح والمؤنة والمركوب فهذا نص لكل من الثلاثة المنفية فالتى في قوله وكدام أهبة قتال الحاصد
بأن يجد شيئا من الثلاثة أو بأن يجد غير فاضل عن مؤنة من تأزمه مؤنة (قوله) من تأزمه مؤنة) أى من
نفسه أو بمنزله أو بأبواب أو إقامة أه شرح هر (قوله) على ركوب المخاوف) أى محال الخوف وفى المصباح
وأخاف اللصوص الطريق فالطريق مخاف على مغفل بضيم الميم وطريق مخوف بالفتح أيضا لأن الناس
خافوا فيه أه (قوله) وحرم سفر موسر) أى ولو والد الأرضين الدين موسر أو كان به رهن وأف وعبارة
الشورى قوله وحرم سفر موسر أى ولو والدان قصر حيث لم يمل رضاه أو أن يختمه موسر ثم قال بعد
كلام ومنه يؤخذ أن الرهن الرافى لا يبيع السفر لأنهم لم يكتفوا بالمال الحاضر بل اشترطوا أن يؤكل من
يقضيه منه أه باختصار (قوله) أيضا وحرم سفر موسر (الخ) يشير بهذا إلى أن من أسباب عدم الاستطاعة
عدم إذن رب الدين وعدم إذن الأصل لفرعه فكل من المدين والفرع غير مستطيع عند عدم الإذن من
الدائن أو الأصل تأمل (قوله) لجهاد وغيره) أى ولو كان رب الدين مسافرا معه أو كان فى الدائى قصد ما
من عليه الدين لأنه قد يرجع قبل وصوله إليها أو يموت أحدهما أه ع ش على هر (قوله) أيضا للجهاد وغيره)
عبارة أصله مع شرح حجج الدين الحلال يحرم سفر الجهاد وغيره وإن قصر رعاية لحق الغير ومن ثم جاء فى
مسلم القتل فى سبيل الله يكثر كل شئ إلا الدين تنبيه يظهر ضبط القصير هنا بما ضبطه به فى النقل على الدابة
وهو ميل وأنحوه وجبت قلته بذلك فإن التماسه يقع فيه كثيرا وحيث جازله أى المدين للجهاد لكونه
معصرا أو لاستدانه برب الدين فى السفر أو لكون الدين مؤجلا يندب له أن لا يتعرض للشهادة بل يقف
وسط الصف أو أحاشيته حفظ الدين بحفظ نفسه انتهت ومثل فى شرح هر (قوله) بلا إذن رب دين حال) أى وإن
قل كئس أه ع ش على هر والمراد برب الدين الجائر إلا أن ما غيره كولى المحجور عليه فلا ياذن لمدين المحجور
فى السفر أه س ل وبقى ما لى يتعلق به حق غير مالى كنية بلغت صاحبها أو حذفت أو قصاص وظاهر كلامهم
جواز السفر من غير مراجعة بهذه الحقوق لأنه لا يرضى أه شبرى (قوله) تقدم بما لفرض العين) أى
وهو أداء الدين لأن أداه فرض عين يقدم على فرض السفر وإن فرض أنه فرض عين كحج تضيق لتقدم
ما يتعلق بحق الأذى القورى على ما يتعلق بحق الله تعالى القورى فليتأمل أه شبرى (قوله) فلا تحريم) أى
إذا ثبتت الوكالة وعلم الدائن بالوكيل أه حج أه سم (قوله) قبل حوله) فإن حل فى أثناءه أتجه أن لرب
الدين المنع فلو تجدد عليه دين حال فى أثناء طريقه لم يلزمه الرجوع إلا أن صرح رب الدين برجوعه
بخلاف ما إذا سكت فإنه لا يلزم باستمرار سفره أه شيخنا فى شرح الإيضاح أه شبرى (قوله) وحرم
جهاد ولد) أى ولو من غير سفر أه شرح هر (قوله) لاسفر تعلم فرض) ومثله كل واجب عيني
ولو كان وقته متسا لكن يتجه منعها له من خروجه لحجة الإسلام قبل خروج قافلة أهل بلده
أى وقته عادة أو أرادوه لعدم مخاطبته بالجواب إلى إلا أن أه شرح هر وسكت عن حكم السفر المباح
كالتجارة وحكمه أنه إن كان قصيرا فلا يمنع منه بحال وإن كان طويلا فلا يغلب الخوف فكما للجهاد والإجازة
على الصحيح بلا استئذان هذا مافى الروضة وأطلق غيرها يقتضى أنه لا فرق بين الطويل والقصير فى
التعصیل أه س ل (قوله) ولو كفاية) أى إذا كان السفر أصا أو قل خطره ولا تكفوا بسقوط وجوب الحج
احتجج لاذنه حيثنذ فيما يظهر لسقوط الفرض عنه حيثنذ أى ولم يجد يلبه من يصلح لكال ما يريده أو جاز

ويعتبر رشده في فرض الكفاية (فان اذن) أي فصله او رب الدين في الجهاد (ثم رجع) بعد خروجه وعلم بالرجوع (وجب رجوعه ان لم يحضر الصف والا) بان حضره (حرم انصرافه) لقوله تعالى (١٩١) إذا لقيتم فئة فاثبتوا وقوله إذا

لقيتم الذين كفروا وحفا
فلا تولوهم الا بالبر ولا
الانصراف يشوش امر
القتال ويشترط لوجوب
الرجوع ايضا ان لا يخرج
بجعل من السلطان كاقبله ان
الرفقة من الماوردي وعزى
لنص الام وان يامن على
نفسه وما له ولم تنكسر قلوب
المسلمين والا فلا يجب الرجوع
فان امكنه عند الخوف ان
يقيم قرية بالطريق الى
ان يرجع الجيش فيرجع
معه لومه (وان دخلوا) أي
لكفار (بلدة لنا) مثلا (تعين)
الجهاد (على اهلبا) سواء
امكن تاهبهم قتال ام لم
يمكن لكن علم كل من قصد انه
ان اخذ قتل او لم يعلم انه ان
امتنع من الاستسلام قتل أو
لم تامن المرأة فاحشة ان
اخذت (و) على (من دون
مساقعة قصر منها) وان كان
في اهلبا كفاية لانه كالحاضر
معه فيجب ذلك على كل من
ذكر (حتى على قدير وولد
ومدين وريق بلا اذن) من
الاصل ورب الدين والسيد
ولو كفي الاحرار (وعلى من
بها) أي بمساقعة القصر فيلزمه
الحض اليهم عند الحاجة
(بقدر كفاية) دفعا
لهم واذا قاذوا من الملوك

بغير تمزيق فراغ أو ارشاد استاذ كما يكفي في سفره الا من لجارة توقع زياد أو رواج وسوا ذلك خرج
وحده او مع غيره كان يلد متعددون صالحو للاقتداء ولا وفارق الجهاد بخاطر نعم يتجه ان يتوقع فيه بلوغ
ما فصدوه ولا كليله لا يتأني منه ذلك فلا يذفره لاجله كالعبث ويشترط لخروجه لفرض الكفاية ان يكون
رشيدا وان لا يكون امر دجيلا لان ان يكون معه محرم يامن به على نفسه ولو لزمته كفاية اصله احتاج لاذنه
ان لم ينب من يؤمنه مال حاضر واخذ منه البقي ان الفرع لو لم تمت اصله مؤننه امتنع سفره الا باذن فرعه
ان لم ينب كما مر (قوله) ويعتبر رشده في فرض الكفاية (عبارة شرح مر ويشترط لخروجه
لفرض الكفاية ان يكون رشيدا انتهت ما غيرها فلا يجوز له السفر وينبغي ان يحمله ما يمكن معه من يتعمد في
السفر ولا جاز الخرج وعلو ليه ان ياذن لمن يتعمد حيث لم تكن له ولا يعليه اه ع ش عليه (قوله) فان
اذن له (أي اصله او رب الدين في الجهاد يحتمل تعلقه باصله وحذف متعلق رب الدين وهو السفر أي في السفر
ويحتمل تعلقه بكل من اصله ورب الدين وحيث يدبر حرمة الجهاد على المدين مادام الجهاد فرض كفاية في
حقه اه حل (قوله ثم رجع) وكالرجوع عن الاذن مالو اسلم الاصل الكافر بعد خروجه ولم ياذن وعلم
الفرع الحال اه سل (والا حرم انصرافه) لكن ينبذ به ان لا يقف موقف الشهادة بل في اخر الصف
ليحرس اصح (قوله) ويشترط لوجوب الرجوع ايضا ان يزيادة على عدم حضور الصف اه حل (قوله)
فان امكنه عند الخوف (الخ) وان لم تمكنه الاقامة ولا الرجوع فله المضى مع الجيش لكن يترو مظان
القتل نص عليه الشافعي في الام اه شرح الرضوي (قوله مثلا) يصح تعلقه بدخول الادغال مالو صار بينهم
وبين البلدة ودون مسافة القصر فانه في حكم دخول البلد كافي مر ويصح تعلقه ببلدة لا داخل القرية ويصح
تعلقه بقوله لنا الادغال بلاد النعمين تامل (قوله) لكن علم (الخ) هذا مفهوم قوله الا في واذ لم يمكن تاهب
لقتال الخ فساكن الاوى تأخيره لكن فيه ان ما هناك مقيم امكنهم التاهب وغيرهم وما ياتي مفروض فيما
اذا لم يمكن تاهب لقتال فلا يفي مفهوم الا في ما هنا اه ع ش وقوله اولم يعلم معطوف على امكن اولم يمكن
فوفى حيز التعميم أي علم اولم يعلم فهو راجع للصورتين اعني الامكان وعدمه بشرطه وقوله اولم تامن من
المرأة في حيز التعميم ايضا أي امنت أو لم تامن والحاصل ان الصور ثمانية بالنسبة للمرأة وأربعة بالنسبة للرجل
اه شيخنا (قوله) وولدو مدين (أي وزوجته ولو بلا اذن من الزوج اه شرح مر (قوله) فيصير فرض عين
في حق من قرب الظاهر ان هذا غير مسلم اذمة ضاه انه لو حصل المقصود والدفع بعض أهل البلد أو بعض
من قرب منها لا يسقط الحرج عن غيرهم والظاهر انه ليس كذلك كاللا تخفى اه (قوله) وفرض كفاية
في حق من بعد) يعني انه ليس المراد بكونه فرض كفاية في حق من بعده انه يجب قيام طائفة منهم به مطلقا بل
المراد انه ان لم يكف غيرهم من أهل الموضع ومن قرب منه وجب عليهم مساعدتهم بقدر الكفاية في الاقل
يجب عليهم شيء اه سم (قوله) واذ لم يمكن تاهب لقتال (الخ) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله تعين الجهاد على
أهلبا الخ فكما قال (الخ) في حق من لم يمكنه تاهب لقتال بقيوه هذه الثلاثة المذكورة أما في حق فلا يكون فرض
عين بل يجوز له فعله وتركه فلذا اعم الشارح فيما سبق قوله سواء امكن تاهبهم لقتال ام لم يمكن طوئنه لهذا
الاستثناء تامل (قوله) فله استسلام) ينبغي أن يخص هذا بما سبق في الصيال من وجوب دفع الصائل إذا
كان كافرا لكن قال مر الجمع بين هذا وبين ما سبق في الصيال من انه يجب دفع الصائل الكافر ويمتنع
الاستسلام له ان هذا محمول على الاستسلام في المصنف وذلك في غير المصنف والفرق انه في المصنف يقال
الشهادة العظمى لجاز استسلامه ولا كذلك في غير المصنف اه عميرة ويمكن ان يقال المراد بالصف
الصف ولو حكما فانهم اذا دخلوا دار الاسلام وجب الدفع بالممكن وان لم يكن صف فليتأمل اه سم
(قوله) ان علم انه ان امتنع قتل هذا لا يخالف قوله وجوز اسرا وقلان التجوز المذكور قبل

فصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وإذا لم يمكن) من قصد تاهب لقتال
وجوز اسرا) وقتلا (فه استسلام) وقاتل بغير ذمته بقولي (ان علم انه ان امتنع) منه (قتل وأمنت المرأة فاحشة) إن أخذت

الامتناع والاقبال وهذا الثاني أنه قد يعلم أنه يقتل على فرض أن يقاتل ويمتنع من الاستسلام تأمل (قوله) ولا تعين الجهاد) راجع للقيود الثلاثة أي قوله وجوز أسرا وقتلا وقوله إن علم أنه امتنع قتل وقوله وامنت المرأة فاحتج بقوله كما سري في قوله لكن كل من قصد أنه إن أخذ قتل هذا عتذر قوله إن علم أنه إن امتنع قتل وقوله ولم تأمن المرأة هذا عتذر قوله لو امتنت المرأة فاحتج (قوله) احتمل جواز استسلامها) نقل الزركشي ترجيعه وعن البيهقي الظاهر المنع اهـ زى (قوله) لو امتنعت من الخ) على أي سري فرض العين اهـ شرح مر والظاهر أنه لا يصح بل يدين أنه فرض كفاية فإذا قام به بعض المكلفين سقط الحرج عن غيره كالإيجاع تأمل (قوله) فإن توغلوا في بلادهم الخ) عبارة شرح مر ويندب عندنا جرح عن خلاصة اقتداء بمال من قال لكافر أطلق هذا الأسير وعلى كذا فأطلقه لزمه ولا رجوع له به على الأسير مالم ياذن له في فداه فيرجع عليه وإن لم يشرط له الرجوع كما علم من أخباراب الضمان انتهت

(فصل فيما يكره من الغزوات) أي وما يتبع ذلك من قوله وسن أن يؤمر على سرية الخ ومن قوله وحرّم أنصراف من لزمه جهاد عن صف إلى آخر الفصل (قوله) كره غزو) أي للتطوعة أو المأثورة فيجرم عليهم بنفي إسن الإمام اهـ حل ومثله في شرح مر وسواء في الحرمة عطل الإمام الغزو أو لا يفيخص ما يأتي من عدم كراهة الغزو بنفي إسنه بالغزاة المتطوعة به اهـ عش على مر (قوله) لئلا يطلب) أي وشرا الخروج لقتال الكفار اهـ حل (قوله) وسن له أن يؤمر الخ) وقفاً لطلب لاوى الوجوب إذا أدى تركه إلى التغرير الظاهري المؤدى إلى الضرر اهـ سم (قوله) أن يؤمر) أي شخصاً يثق بدينه ويسن كونه مجتهداً في الأحكام الدينية فإن أمر فاسقاً أو نحوها تمت حرمة توليته أحداً من حرمة تولية نحو الإمامة والاذن اهـ شرح مر وقوله تمت حرمة توليته أي وتجب طاعته لتلايختل أمر الجيش وعمل حرمة التولية مالم يكن ظاهر المزية في النفع في الحرب والمجد والإفلاحة حرمة اهـ سم على حج اهـ عش عليه ويسن التأمير بجمع قصد أسفر وتجب طاعة الأمير فيما يتعلق بما فيه اهـ شرح مر وقوله ويسن التأمير بجمع أي بأن يؤمر واحد منهم عليهم وقوله قصدوا أسفرا أي ولو قصيرا اهـ عش عليه (قوله) على سرية) ذكرها مثلاً فثلبا غيرها من المنسر والجيش والجحفل والخيس وإفاد في فتح الباري أن السرية بفتح الهمزة وكسر الراء وتشديد الباء النحتية هي التي تخرج بالليل والسارية هي التي تخرج بالليل والسارية هي التي تخرج بالهار قاله بوقيل سميت بذلك بمعنى السرية لأنها تخفى ذهابها وهذا يقتضي أنها أخذت من السر وهو لا يصح لاختلاف المادة اهـ عش على مر وعبرة الرشيدى قال المصنف في التحرير السرية معروفة وهي قطعة من الجيش أربعمائة ونحوها ودونها سميت بذلك لأنها تسمى بالليل وتخفى ذهابها وهي فيلة بمعنى فاعلة يقال سرى وأسرى إذا ذهب ليلاً اهـ وقال صاحب المجمل السرية خيل تبلغ أربعمائة وضعف ابن الأثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لأنها خلاصة المسكر والخلاصة من الشيء السر النفيس كذا ذكره الأذرعى انتهت وفي قتل على المحلى سميت بذلك لأنها تخرج سرا أو ليلاً غالباً وتعود إلى الجيش وأقلها مائتا أو أكثرها أربعمائة والمراد بها هنا مطلق الجماعة الشاملة للبعث والسكنية والفئة وهي مادونها إلى الواحد ولما فوقها ويسمى بالمنسر إلى ثمانمائة ثم بالجيش والخيس إلى أربعة آلاف ثم بالجحفل لما زاد بلانهاية اهـ (قوله) وأن يأخذ البيعة عليهم بالثبات) البيعة بفتح الباء أي الحلف باقعه عليهم بالثبات فيحلفهم الإمام على أنهم يثبتون على الجهاد وعدم الفرار اهـ عش وفي المصباح البيعة الصفقة على إيجاب البيع وجمعها بيعات بالسكون وتطلق أيضاً على المبايعة والطاعة ومنها إيمان البيعة وهي ترتبها الحاجج مشتملة على أمور مختلفة من طلاق وعق وصوم ونحو ذلك (قوله) وله أكثر اهـ كفار الخ) فإن لم يخرج الإمام ولو لموصله فسخت الأجارة واسترد من الكافر ما أخذ من خروج ودخل دار الحرب بوترك القتال بغير اختبار فلا يسترد ولو استرجعت عين كافر فاسلم فبيعتهم قولهم لو استرجعت طاهر لخدمة المسجد فاحتضت انفسخت الأجارة الاقتصار

ولا تعين الجهاد كما مر فان امتنت المرأة ذلك حالاً لا بعد الأسر احتمل جواز استسلامها ثم تدفع إذا أريد منها ذلك ذكره في الروضة كاصحابها (ولو أسروا مسلماً) وإن لم يدخلوا داراً (لو امتنعت من الخ) لخلاصه إن رجي) بأن يكونوا قسريين منا كما يلزمنا في دفعهم دارنا دفعهم لأن حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار فإن توغلوا في بلادهم ولم يمكن التسارع إليهم تركنا للضرورة

(فصل فيما يكره من الغزو ومن يكره أو يحرم قتله من الكفار وما يجوز أو يسن فعله بهم) كره غزو بلاذن امام بنفسه أو نائبه لانه اعراف بما فيه المصلحة نعم اعطى الغزو واقبل هو وجنده على الدنيا أو غلب على الفطن انه اذا استؤذن لم ياذن أو كان الذهاب للاستئذان يفوت المقصود لم يكره والغزو لئلا يطلب لان الغنازى يطلب اعلاء كلمة الله تعالى (وسن له) أن يؤمر على سرية) وهي طائفة من الجيش يبلغ أعضاها أربعمائة (بعضاً) و) أن (بأخذ البيعة) عليهم (بالثبات) على الجهاد وعدم الفرار ويأمرهم بطاعة الأمير ويوصيه بهم للاتباع

من خمس الخس بشروطه
الآية لأنه لا يقع عنهم
قاسبها الدواب واغتفر
جمل العمل لأن المقصود
القتال على ما يتفق ولأن
معاودة الكفار يحتمل فيها
ما لا يحتمل في معاودة المسلمين
وانما يجوز لنير الامام
اكثرهم لأنه يحتاج إلى
نظر واجتهاد ليكون الجهاد
من المصالح العامة ويفارق
اكثره في الاذان بأن
الاجير ثم مسلم وهنا
كافر لا يؤمن وخروج
بالكفار المسلمون فلا
يجوز اكثرهم للجهاد كما
سرى في الاجارة وتبيري
بكفار أولى من تبيره
بذو (و) له (استماعة
بهم) على كفار عند الحاجة
اليها (ان انما) بان
يخالفو معتقد العدو ويحسن
رايهم فينا (وقاومنا
الفرقيين) ويفعل بالمستعان
بهم ما يراه مصلحة من
أفرادهم بجانب الجيش
أو اختلاطهم به بان
يفرقهم بيننا (و) له استماعة
(بعبيرهم) اقوياء
بأذن مالك أمرها من
السادة والاولياء نعم ان
كان العبد موصى بمنفعته
ليت المال أو مكتاتين كتابة
صحيحة لم يحتج إلى اذن السادة
وفي معنى العبد المدين بأذن

حنا إلا أن يفرق بأن الطاريء غير متعمد ولا من تذرره الانفساخ والطاريء هنا ليس
كذلك فلا ضرورة إلى الحكم بالانفساخ اهـ شرح مر (قوله بشروطه الآية) هي قوله ان انماهم وقاومنا
الفرقيين فاطلق الجمع على ما فوقه أو أحد قول المتن ان انماهم اخراج جمع لكل من الاكثره والاستماعة
تأمل (قوله) لأنه لا يقع عنهم) أي الكفار هلا وقع عنهم بناء على ان الكفار مكفون بفروع الشريعة فانه
شامل لذلك كما هو قضية إطلاقهم وإن قال للفرالي كما نقله عنه الاسنوي ومرى في بعض الكتب التي
لا تستحضرها إلا ان انماهم مكفون بماعدا الجهاد اهـ سم على حج اهـ ع ش على مر (قوله) ويفارق اكثره
إلى اكثره غير الامام فهو مصدر مضاف لفاعله اهـ شورى (قوله) المسلمون) أي ولو صبياناً وعبيداً
ونساء وخنائاً ومرضى وتعليم ذلك بانه يتعين عليهم الجهاد لحضور الصف فيه نظر لأنه في قصوروا لأن
من لا يلزمه الجهاد لا يحرم عليه الانصراف كسائر أهله وعبارة اصله مع شرح مر ولا يصح من امام
أو غيره استتجار مسلم ولو صدياً كما يحتمل بعضهم وقاوم عدو أو اساء اجارة العين والدعة للجهاد كما قدمه في
الاجارة لأنه لا يصح التزام في الذم أو انماصح التزام من لم يصح الحج لأنه يمكن وقوعه عن الغير والتزام
حائض لخدمة مسجد في ذمتها لا تليس من الامور المهمة العامة التي يخاطب بها كل أحد بخلاف
الجهاد فوقع عن المباشر نفسه دون غيره وما يأخذه المرتزق من الفتي والمطلوع من الزكاة فإعانة لأجرة
لوقوع غزوهم لهم ومن أكره على الغزو ولا أجرة له أن تعين عليه والاستحقاق من خروجه إلى حضوره
الوقعة وقد صرحوا بأنه لو أكره قتال استحق الاجرة مطلقاً وإن قلنا بتبعيته عليه عند دخولهم بلاداً
وقياسه في العبي كذا في نحو الذي المكروه والمستاجر بمجبول إذا قاتل استحق اجرة المثل والافضل هاهنا
نقتطع من خمس الخس انتهت (قوله) وله استماعة بهم) أي في القفال وغيره كسلك الدواب باجرة أو بدونها
فإذا من عطف العام على الخاص (قوله) عند الحاجة اليها) عبارة شرح مر ويشترط في جواز الاستماعة بهم
احتياجهم ولو لنحو خدمة أو قتال لقتلنا وإني في هذا اشتراط مقاومة الفرقيين قال المصنف رحمه الله
المراد قلة المستعان بهم حتى لا تظهر كثرة العدو بهم ولو قبلوا معهم واجاب الباني بان العدو إذا كانوا مائتين
ونحو مائة وخمسون فحينئذ بالنسبة لاستواء العددين فإذا استعان بخمسين فقد استوى العددين ولو انحاز
الحسنون إليهم أمكن ما فاقهم لعدم زيادة تم على الضعف انتهت (قوله) بان يخالفو معتقد العدو) كالبيود
مع النصارى حكاه في الفروغ من الماوردي قال البيهقي كلام الشافعي يدل على أن ذلك غير معتبر وهذا هو
الراجح اهـ شورى وبعبارة شرح مر ولا يشترط ان يخالفو معتقد العدو كالبيود مع النصارى كما قال البيهقي
ان كلام الشافعي رضي الله عنه يدل على عدم اعتبار خلافه لاوردى انتهت (قوله) ويفعل بالمستعان بهم
(الخ) أي وجوبه اهـ شرح مر (قوله) لم يحتج إلى اذن السادة) للمتعد الاحتياج كما قاله هو الوجه ووجه
في الاول ما لك رقبته لغرض في بقائها وله الانتفاع بها بنحو الثواب يستغنى في الاستماعة بها في هذا
الامر الخطر تريض لقلبها وفي الثاني ما فيه من الخطر وإن جاز للمكاتب السفر بغير إذن سيده
على ان الطلأوى رحمه الله قيد جواز سفره بغير إذن سيده يسفر لخطر فيه بحال لأنه يمنع
من التصرف في ماله إذا كان في خطر أو التصرف في بدنه بالسفر الخطر أولى بالتمنع فليراجع اهـ سم (قوله)
وفي معنى العبد (الخ) في هذا التصنيع غاية الحسن والطف حيث جعل المدين والولد مع التبريم والولد في
معنى العبد مع سيده وجعل الزوجة مع زوجها في معنى المراهق مع وليه والمراد بالولد البالغ
لئلا يتسرع قول المتن وبمراهقين والمراد بمالك أمرهن الأزواج كما صرح بهم في شرحه تأمل
(قوله) من الامام وغيره) قال في شرح الروض محل في النير إذا كان مسلماً أما الكافر فلا يجوز
له بذل بل يرجع فيه إلى رأى الامام لا احتياجه إلى اجتهاد لأن الكافر قد يخون اهم على حج اهـ ع ش على
مر ويتأمل قوله قد يخون فإن الصورة أنه يدفع الابهة للمسلم الخارج للغزو وإن الخباية في هذه

(بذل أهبة) من سلاح وغيره من ماله أو من بيت المال في حق الأمام لخبر الصحيحين من جهة غاريا فقد غزا وذكر الأمان والمقاومة في الأكثر. وماله الألسر في المراهقين وغير الأمام في بذل الأهبة من زيادى (وكره) لغاز (قتل قريب) له من الكفار لما فيه من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرّم) كراهة من (١٩٤) قتل غيره لأن المحرم أعظم من غيره (الأن يسب الله) تعالى (أو نبيه) عليه السلام

بأن يذكره بسوء فلا يكره قتلته قدما لحق الله تعالى وحق نبيه وتصيرى بذلك أعم من قوله إلا أن يسمعه يسب الله أو رسوله (وجاز قتل صبي وجنون ومن به رق وأثنى وخشى قاتلوا) فإن لم يقاتلوا حرم قتلهم للدهى في خبر الصحيحين عن قتل النساء والصبيان والحق المجنون ومن يهرق والخنثى بهما وعلى هذا يجعل إطلاق الأصل حرمة قتلهم وكافتال السب للإسلام أو المسلمين وذكر من يهرق من زيادى (و) جاز قتل (غيرهم) ولو راهبا واجيرا وشيخا واعيا وزناوان لم يكن فيهم قتال ولا رأى لعموم قوله تعالى اقتلوا المشركين (لا الرسل) فلا يجوز قتلهم لجرى أن السنة بذلك وهذا من زيادى (و) جاز (حصار كفار) في بلاد وقلاع وغيرها وقتلهم بما يعم لا يجرى مكة كارسال ماء عليهم ورويهما بنار ومنجنيق (وتيتيم في غفلة) أى الاغارة عليهم ليلا (وان كان فيهم مسلم) أو ذرهم قال تعالى وخذوهم واحصوهم ونحو رسول الله ﷺ أهل الطائف وراه التبخان عن نصب عليهم المنجنيق رواه البيهقي وقيل بهما في معناه ما يعمى الاهلاك به وخرج زيادى لا يجرى مكة ما كانوا به فلا يجوز حصارهم ولا قتلهم بما يعمى (و) جاز (رمى) كفار (مترسين في قتال بذراهم) بتشديد اليم أو تخفيفها أى ناسيتهم وصبيانهم ومجانينهم وكذا يخناثهم عديمهم (أو آدمى محترم) كسلم وذمى (ان دعت اليه) فيها (ضرورة) بأن كانوا بحيث لو تركوا غلبوا كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة وان

كان فيهم مسلم) أو ذرهم قال تعالى وخذوهم واحصوهم ونحو رسول الله ﷺ أهل الطائف وراه التبخان عن نصب عليهم المنجنيق رواه البيهقي وقيل بهما في معناه ما يعمى الاهلاك به وخرج زيادى لا يجرى مكة ما كانوا به فلا يجوز حصارهم ولا قتلهم بما يعمى (و) جاز (رمى) كفار (مترسين في قتال بذراهم) بتشديد اليم أو تخفيفها أى ناسيتهم وصبيانهم ومجانينهم وكذا يخناثهم عديمهم (أو آدمى محترم) كسلم وذمى (ان دعت اليه) فيها (ضرورة) بأن كانوا بحيث لو تركوا غلبوا كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة وان

كان يصيبهم ولا يتخذوا ذلك ذريعة إلى تعطيل الجهاد أو حجة على استبقاء القلاع ولم يوفق ذلك فساد عظيم ولأن مفسدة الاعراض أكثر من مفسدة الاقدام ولا يبعد احتمال قتل طائفة للدفن عن بيضة الاسلام ومراعاة الكليات وتقصيد قتل المشركين وتوقى المحترمين بحسب الامكان فان لم تدع اليه فيما ضرره لم يجز رميهم لانه يؤدي إلى قتلهم بلا ضرورة وقد ثبتنا عن قتلهم ورجع في الروضة في الاولى جواز رميهم وعليه يفرق بينهما وبين الثانية بان الادعى المحترم يحقون الدم لحرمه الدين (١٩٥) فلم يجز رميهم بلا ضرورة والذاري

حقنوا لحق الغانمين
لجاز رميهم بلا ضرورة
وتعيرى بما ذكر اعم من
تعيره بالنساء والصبيان
والمسلمين (وحرم انصراف
من لزمه جهاد عن صف ان
قاومتهم) وان زادوا على
مثلياً كآفة اقوياء عن مائتين
وواحد انضعاف لآية فان
تكن منك مائة صابرة
يغلبوا مائتين مع النظر
للعنى والآية خبر بمعنى
الامرى لتصبر مائة لمائتين
وعليها يحمل قوله تعالى
اذا لقيتم فئة فاثبتوا وخرج
يزيداني من لزمه جهاد من
لم يلزمه كرمي امرأة
وبالصف ما لولقي مسلم
مشركين فانه يجوز
انصرافه عنها وان
طلبها ولم يطلبها وما بعده
ما زاد لم تقاومهم وان لم
يزيدوا على مثلياً فيجوز
الانصراف كآفة ضعفاء عن
مائتين والاواحد اقوياء
فتعيرى بالمقاومة وعدمها
اولى من تعيره بزيادتهم
على مثلياً وعدمها (الامتحراف

عن بيضة الاسلام) أي جماعته وما يذلك لأن عقيدتهم يضاد وقوله ومراعاة الكليات عطف تضييرها
عن يرى أي ما يتعلق بالمصلحة العامة لجميع المسلمين اه عرش وفي المختار ويضه كل شيء يجوز وهو بيضة القوم
ساحتهم (قوله ورجع في الروضة الخ) اعتمد مر في شرحه (قوله لحرمه الدين) أي في المسلم والمهد
أي في الذمي (قوله وحرم انصراف من لزمه جهاد) أي لزمه ادائاً وابدالاً برمدوا لدخول ابلدة لتأخير يتعين
على من جاول عبداً أو امرأة اه حل مع انه لا يجرم عليها الانصراف (قوله ايضاً وحرم انصراف من
لزمه الخ) أي بعد ملاقاته وان غلب على فنه قتله ولو ثبت وخرج بالصف ما لولقي مسلم كافر من قتلها او
طلبها فلا يجرم عليه الفرار لان فرض الثبات انما هو في جماعة وقضية ذلك انه لولقي مسلماً ان راية كفار جاز
لها الفرار لانهم ما غير جماعة ويحتمل ان راد بالجماعة ما رفي صلاحها فيدخل في ذلك المسلمان ويجوز لاهل
بلدة قصدهم الكفار التحصن منهم لأن الانهم منوط بين فريد لقائهم ولو ذهب سلاحه وأمكنه الرمي
باحجار امتنع الانصراف وكذا لو مات مكره به أو مكنته راجلاً والمعنى في وجوب الثبات مع المقاومة ان
المسلم يقاتل احدي الحسين امان ان يقتل فيدخل الجنة أو يسلم فيفوز بالاجر والغنيمة والكافر يقاتل على
الفوز بالدين اه شرح مر (قوله عن مائتين) أي يجرم انصرافهم عن مائتين الخ فهو متعلق بمحذوف وكذا
يقال فيما يأتي وقوله وواحد مثل الواحد الاثنان والثلاثة ونحو ذلك اه شوي روي في قبل على المحل مثل
الواحد الاثنان والثلاثة لاكثر على المعتمد انتهى (قوله فان تكن مائة الخ) دليل على ما قبل الفاية وهي
قوله ولو زادوا على مثلياً واستدل على الفاية بقوله مع النظر للعنى وهو المقاومة اه (قوله والآية خبر بمعنى
الامر) أي والا لزم الخلف في خبره تعالى اه شرح مر (قوله وعليها يحمل الخ) أي على هذه الآية أي
على ما دللت عليه من وجوب صبر مائة لمائتين للالزام منه وجوب صبر واحد لاثنتين قوله فاثبتوا أي ان
كانوا اشد (قوله الامتحراف لقتال) أي متقلان على عمله ليكن لا رفع منه واصون منه عن غور ورجع او شمس
او عطش وقوله او متجنز أي ذاهباً عنه الخ اه شرح مر وفي المختار يقال انحراف عنه ونحو عرف عدل ومال
اه وفيه ايضاً وانما عذره عدل وانما جوع القوم تركوا مركزهم إلى آخره انتهى وليس لتأبادة يجب العزم
عليها ولا يجب فعلها سوى القار من الصف بقصد التحيز وإذا تحيز اليها لا يلزمه القتال معها في الاصح اه مر
اه شوي روي وبارة شرح مر ولا يلزم تحقيق قصد ما لجوع للقتال إذ لا يجب قضاء الجهاد وعمل الكلام
فمن تحرف او تحيز بقصد ذلك مظهر اه عدم العوادمان جملة وسيلة لذلك فتشديد الالزام اذا تمكن
مخادعة الله في العزائم انتهت (قوله ليتمكن في موضع) في المختار كن اخفى وبابه دخل ومنه الكين
في الحرب اه وفيه ايضاً نجم على الشيء بفتنته باب دخل وجم غيرة يتعدى ويلزم اه (قوله يستجدها)
أي يستصبرها على العدو (قوله ولو بعيدة) والوجه ضبط البعيدة بان تكون في حد القرب المارقي
التيم اخذ من ضبط القرية بعد الفوت ولو حصل تحيزه كسر قلوب الجيش امتنع ولا يشترط لعله
ان يستصبر مجزاً بوجهه الى استجد وان ذهب جمع الى اشتراطه واعتمده ابن الرقة اه شرح
مر (قوله وشارك الجيش) ويصدق يمينه في قصد التحرف أو التحيز وان لم يعودا لا يبعد انقضاء القتال
اه شرح مر (قوله ما لم يبعدا) المراد بالبعد ان يكون بحيث لا يدركما الفوت عند الاستغاثة

لقتال) كمن ينصرف ليتمكن في موضع وجم وانصرف من مضيق ليتبعه العدو الى متسع سهل للقتال (أو متجنز أي فته يستجدها ولو بعيدة)
قليلة وكثيرة فيجوز انصرافه لقوله تعالى الامتحراف الى آخره (وشارك) أي المتحرف والمتحيز (ما لم يبعدا الجيش) فباغمض بعد مفارقه) كما
يشارك كانه في غنمه قبلها بجماع بقا نصرتما وتجهتتا لها كسرة قرية تشارك الجيش في غنمه بخلافهما اذا بعد القوات النصر أو منهم من أطلق
الامتحراف يشارك وحمل على من لم يبعد ولم يغبو الجاسوس اذا بعته الامام لينظر عدداً المشركين وينقل اخبارهم يشارك الجيش فباغمض في
غيبته لانه كان في مصلحتنا خاطئ بنفسه أكثر من الثبات في الصف وذكر مشاركة المتحرف فما ذكر من زيادته واطلاق النص عدم

المشاركة بمحمل على من يبدوا غاب (و يجوز بلا كره) و ندب (لقوى) بان عرف قومه من نفسه (اذن له امام) ولو بانثابه (مبارزة) لكافر لم يطلبها الاقراره صلى الله عليه وسلم عليها هي ظهور اثنين من الصنفين للقتال من البروز وهو الظهور (فان طلبها كافر سفت له) اى لقوى المأذون له الاسرها في خبر ابي داود و لان في تركها (١٩٦) حيثما ضاعا فثا و ثوقية لهم (والا) بان لم يطلبها او طلبها وكان للمبارزة

ضعيفا فيها وان اذن له الامام او كان قويا فيها ولم يأذن له الامام (كرهت) اما في الاولين فلان الضعيف قد يحصل لثابه ضعف و اما في الاخيرين فلان للامام نظرا في تعيين الابطال و ذكر الكرامة من زيادتي (وجاز) لنا (اتلاف لغير حيوان من أموالهم) كبناء و شجر و ان ظن حصوله لنا مغايضة لهم لقوله تعالى و لا يظنون موطننا ينظف الكفار الآية و لقوله يخربون بيوتهم بايديهم و ايدى المؤمنين و خير الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قطع نخل بنى النضير و حرم عليهم بيوتهم فانزل الله عليه ما قطعهم من لينة الآية (فان ظن حصوله لنا كره) اتلافه هو اولى من تعبيرة بن ديب تركه حفظا لحق الفاتحين و لا يجرم لأمير (و حرم) اتلاف (لحيوان محترم) لحرمته و للبنى عن ذبح الحيوان لغير ما كره (الاحاجة) كتحليل يقاتلون عليها فيجوز اتلافها لانفسهم او للظفر بهم كما يجوز قتل

و يقرب بان يدرهم القلوت اه ذى (قوله و يجوز بلا كره الخ) نعم تحرم المبارزة على فرع و مدني و رقيق لم يؤذن لهم في خصوصها هي ما عود من البروز و هو الظهور بان يظهر اثنان مثلا كل واحد من صف القتال بين الصنفين مثلا و الحاصل انها تباح لقوى اذن له الامام و لم يطلبها الكافر منه و تسن له ان طلبها و تكره في غير ذلك و تقدم ما تحرم فيه اه قل على المحلى (قوله لا اقراره عليه) انظر في اى موطن كان ذلك و ذكر في شرح الروض ان عبد الله بن رواحة و ابنه عفران مروا يوما بدراهم حل و في المواهب في غزوة بدر ما نصه و بنى رسول الله ﷺ عريش فكان فيه قم خرج عتبة بن ربيعة بين اخيه شعبة بن ربيعة و ابنه الوليد بن عتبة دعوا الى المبارزة فخرج اليه عتبة من الانصار و هم عوف و معاذ ابنا الحارث و امهما عفران و عبد الله بن رواحة فقالوا من اتم قالوا عطف من الانصار قالوا اما انكم من حاجة انما تريد قومتنا ثم نادى منادى قريش يا محمد اخرج لنا كفءا ثم قوما فقال رسول الله ﷺ قم يا عبيدة بن الحارث قم يا حمزة قم يا علي فلما قاموا و دونوا منهم قالوا من اتم فقتلوا هم قالوا نعم كفءا كرام فبارز عبيدة و فان اسن القوم عتبة بن ربيعة فبارز حمزة شعبة بن ربيعة و بارز على الوليد بن عتبة فقتل على الوليد بن عتبة هكذا ذكره ابن اسحق اه و قوله في تعيين الابطال في المختار و البطل الشجاع و المرأة بطلة و قد بطل الرجل من باب سهل و ظرف اى صار شجاعا (قوله قطع نخل بنى النضير) اى في السنة الثالثة من الهجرة و كان فيها ايضا احدهم بدر الصغرى و كان في الثانية قبلها بدر الكبرى اه شوري و حاصله ان ما قطع و حرقه من نخلهم ست نخلات و قيل نخلتان و كان المقطوع و المحرق للينتهي ما عدا العجوة و التمر من انواع النخل امواهب و في شرحها و قيل اللينة كرائم النخل و قيل كل الاشجار للينها و انواع نخل المدينة ما عدا ثمر عشرين نوعا و في المصباح اللينة النخل و قيل الدقل يفتح حتى اى ردى الثمر اه (قوله فان ظن حصوله لنا الخ) هذا كله اذا لم نتم الدار اما اذا غنما احرم ذلك اه حل و في قل على المحلى نعم ان فتحنا بلادهم صلحنا على اننا ان او لم او قهر او لم نحتاج اليها حرم اتلافها اه (قوله لغير ما كره) مصدر ميمي مضاف للضمير بمعنى الاكل اه عش (قوله و كشي غنمنا الخ) عبارة اصله مع شرح مر و يحرم اتلاف الحيوان المحترم بغير ذبح يجوز كله حفظا لحرمه و روحه لا ما جاتلون عليه و غنمنا و غنمنا رجوع اليهم و ضرره لنا فيجوز اتلافها اذا اخفنا رجوعه فقط فلا يجوز اتلافه بل بغير لالا كل انتهت (قوله بل يسن اتلافه مطلقا) اى سواء حصل منه ضرر ام لا اه عش و الله سبحانه تعالى اعلم

(فصل في حكم الاسر) اى في حكم ما ثبت للاسير بعد الاسر اه عش و قوله و ما يؤخذ من اهل الحرب اى وما يذبح كرم ذلك من قوله و لنا اثنين تبسط الخ اه شيخنا (قوله ترك ذرارى كفار) اى نسأؤهم و صيانهم و لو كانت النساء محلات بمسلم او غير كتابيات و المراد غير المرتدات اه قل على المحلى و ذرارى بالتخفيف و التشديد و رؤه الاولى مضغمة اه شيخنا (قوله لو مسلمين) اى او مرتدين اه شرح مر و هذا غاية في العبد (قوله بالقتل) اى بقصد الملك على ما قبله الامام و قال لا بد منه و ان رضاهم اى لان الدار دار اباحة بخلاف ما لو كان بدار الاسلام اما ان لا تدار انصاف اه سم (قوله ايضا بالقتل) اى وان كان القاهر عبد القهور فغير تنفع الرق عن القاهر او كان القاهر بعض القهور فبمستحق عليه يمه لفته عليه كذا في الروض و غير هذا في الباب بل يتجه ان لا يملكه لمقارعة سبب المقت بخلاف الشراء اه سم (قوله اى يصيرون بالاسر ارقاء لنا) و لو قتل قن او اتى مسلما و رأى الامام قتلها مصلحة و تفريقا عن قتل المسلم جاز كما ذكره

الذرارى عند الترس هم بل اولى و كشي غنمنا و غنمنا رجوع اليهم و ضرره لنا فيجوز اتلافه دفعا للضرر اما غير المحترم بعضهم كالحقير فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا (فصل في حكم الاسر و ما يؤخذ من اهل الحرب) ترك ذرارى كفار و غنمنا هم (و عيديم) ولو مسلمين (بأسر) كاي قهرى محقور لحرقى بالقتل اى يصيرون بالاسر ارقاء لنا و يكونون كاسترا أموال الغنيمة الحسن لاهله و الباقى للفاتحين لانه

كان في اسم النبي كايهم المال والمراد برق العيد استمراره لا يحدده ومثلهم فياذكر المبذون تفليخ الحقن الدم ودخل في الذراري
زوجة المسلم والذى الحريرة والعتيق الصغير والمجنون لذى فيرقون بالاسم كاف وزوجة من (١٩٧) أسلم والمراد بوجه الفنى زوجته

التي لم تدخل تحت قدرتها
حين عقد الزمة له وما
ذكرته في زوجة المسلم
هو مقتضى مافى الروضة
وأصلها واعتمده البلقيني
وغیره وعاقب الأصل
فصح عدم جواز
أمرها مع تصحيحه جوازه
في زوجة من أسلم (ويضلل
الامام في) أسير (كامل)
يلوغ وعقل وذكرورة
وحرية (ولو عتيق ذى
الاحظ) للاسلام
والمسلمين (من) أربع
خصال (قتل) بضرب
الرقبة (ومن) بتخليه سييله
(وفداء بأسرى) منار كذا
من أهل الذمة فيا يظهر فمن
اقتصر على قوله مناجرى
على الغالب (أو بمال
وارقاز) (ولو لوثى أو
عرقى أو بعض شخص
للا تبايع ويكون مال
الفداء ورقابهم اذارقوا
كسائر أموال الغنيمة
ويجوز فداء مشترك بمسلم
أو أكثر ومتركيين بمسلم
(فان خفى) عليه الاحظ في
الحال (حسبه حق يظهر)
له الاحظ في فعله (واسلام
كافر بعد أسره يعصم دمه)
من القتل لخبر الصحيحين
أمرت أن أقاتل الناس حتى

بعضهم فلا يعارضه فوهم لا توجد على الحرب لما في قتله من تعزيت حتى الغنائم اه شرح مر (تنبيه) من
قتل أسير ابدا اختيار قتله فلا شيء عليه وأقبله عر قسطا وبدا اختيار قتله زمة قيمته غنيمة أو بدمائه عليه
ازمديته لورثته إن قتله قبل بلوغ مائه ولا فدية أو بعد الفداء فليهدية غنيمة إن لم يكن قبض الامام فداء
والازمة مديته لورثته إن لم يبلغ مائه ولا فدية أو قل على الحمل (قوله والمراد برق العيد) هذا علم من
قوله ولاى يصيرون الخ غير بالغ كان أولى وقد يقال أثر الرأى والتنبه على انه لا يلزم من صيرورهم
ارقا لتادوم الرق لما قيل انه يزول عنهم الرق الذى كان بهم ويخله ورق اخر لنا اه عرش وقوله ومثلهم اى
بالنسبة للبعض الرقيق فيستمر وهو اما البعض الحر فيختير فيه الامام بغير القتل كما سيذكره بقوله والبعض
شخص الخ اه شيخنا (قوله كافى وزوجة من اسلم) سيذكرها المتن بقوله لازوجته التي لم تدخل تحت قدرتها
بان حدث بعده وان كانت موجودة حيثئذ لكنها خارجة عن طاعتها اه حجب أشار بذلك الى دفع ما يقال أن
كلام الاصحاب هنا يخالف كلامهم في ان الحربى اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق اه زى
ومحصله ان عقد الجزية له انما يعصم زوجته اذا كانت موجودة عند عقد الجزية وكانت تحت قبضتنا والا فلا
بصمها وبارة الرشيدى مراده بهذا الجواب عما استشكل به ما هنا بما ساقى في الجزية ان الحربى اذا عقدت
له الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وحاصل الجواب ان المراد ثم الزوجة الموجودة حين العقد
وهنا الحادثة بعده وان المراد ثم الزوجة لادخاله تحت القدرة حين العقد وهذا الخارج عنها حيثئذ انتهت
(قوله مع تصحيحه جوازه الخ) والفرق بينهما ان زوجة من اسلم تنسب الى تصغير بتخلفها عنه بخلاف
زوجة المسلم اه عزيرى ويفرق ايضا بان الاسلام الاصل اقوى من الطارىء والشارح لا يفرق بينهما
والمتمتع ما سلمه الاصل اه سل (قوله الاحظ للاسلام والمسلمين) لأن حظ المسلمين ما يعو عليهم
من الغنائم وحفظ مذهبهم فى الاسترقاق والفداء حظ للمسلمين وفى الملاحظ للاسلام اه شوبرى وبارة
عش نزل الاحظ للاسلام والمسلمين يريد انه لا بد من نظره الى الامرين ولك ان تقول احدهما يقضى عن
الاخر وفيه نظار اه عميرة اهشم اه (قوله من اربع خصال) هل ثبت الاربع في هودى تصرا وبالعكس
ثم بلفظه المأمون ثم أسراؤه ولا لانه لا يقبل منه الا الاسلام فيختار الامام بين قتله وارقاؤه ثم ان لم يسلم
قتل رقيقا فيه نظر واعتدمر هذا الثاني فليتأمل اه سم (قوله بضرب الرقبة) اى لا يبقيه من نحو
تفريق او تمثيل اه سم وشرح مر وعش عليه (قوله بتخليه سييله) اى بلا مقابل اه شرح مر (قوله
وفدا) بفتح الفاء مع القصر وبكسرهما مع المديقال ادى اخذ مالا واعطى رجلا وقادى اعطى رجلا
واخذ رجلا وفدى أعطى مالا واخذ رجلا وفى الصحاح الفداء اذا كسر يمدو يقصر وذا فتح فهو مقصور
اه شوبرى (قوله او بعض شخص) اى سواء كان البعض الآخر رقيقا أم حرا فله ان يبعد الى شخص
حرو ويضرب الرق على بعضه ولا يسرى الرق لبعضه الاخر على المعتقد اه شيخنا (قوله حسبه) انظر
نفتق في مدة الحبس هل هي من بيت المال او من الغنيمة بحث بعضهم بعد الترقاها من الغنيمة وقوله حتى
يظهر له الاحظ اى بأمارات تعين له ما فيه المصلحة ولو بالذوال من الغيرة اه عرش على مر (قوله يعصم
دمه) لم يذكر هناك اه لانه لا يصح اذا اختار الامام رقة ولا فصنا اولاده للمسلمين بتماله ولو كانوا
بدار الحرب وارقا اهم راى انما اختصر المتن على الدم وسكت عن المال والاولاد لان الاولاد يصحون
باسلامه لا اسلامهم تبعا ولان فى المال تفصيلا وهو انه ان اختار الامام رقة لا يصح والا عصم اه (قوله
الاجعها) ومن حق الاموال انها غنيمة استحقها الغنائم قبل صدور الاسلام وهذا ولا يشكل على ذلك
قوله في الحديث وأموالهم اه عميرة وقد تعرض له الزركشى فقال وأما قوله بما لا يملك فاذا قالوا

يشهدوا أن لا اله الا الله فاذا قالوا عصموا منى دماهم وأموالهم الا بحقها (والخيار) باق (فى الباقي) كأن من عجز عن
الاعتاق فى كفارة اليمين يبقى خياره فى البلق فان كان اسلامه بعد اختيار الامام خلة غير القتل

تعبت (لكن إن غايته من له) في قومه (عز) (١٩٨) ولو بشيرة (يسلم به) ديناً وتساو هذا من زيادتي (وقبله) أي وإسلامه قبل

أسره (يعصم دمه وماله) للغير السابق (و فرعه الحرج الصغير أو المجنون) عن الصبي ويحكم بإسلامه (تبعاً له) والتقييد بالحرج مع ذكر المجنون من زيادتي وخرج بالحرج المذكور ضده فلا يعصمه إسلام أبيه من النبي (لا زوجته) فلا يعصمها من النبي بخلاف عقيدته لأن الولد أئو من النكاح لأنه لا يقبل الرفع بخلاف النكاح (فان رقت) بأن سببت ولو بعد الدخول (انقطع نكاحه) حالاً لا تمتاعاً مساك الأمة الكافرة للنكاح كما يمتنع ابتداء نكاحها وفي تغيير الأصل باسترقعت نسحاً فانها ترق بنفس النبي كآمر (كبي زوجة حر أو زوج حر ورق) بسببه أو براقه فانه ينقطع به النكاح لحدوث الرق وبذلك علم أن نكاحهما ينقطع فيألو سبياً وكانا حراً وفيما لو كان أحدهما حراً والآخر فيقال ورق الزوج بآمر سواء أسياهما أحدهما وكان المهي حر أو إن أوهما كلام الأصل خلافه وأنه لا ينقطع فيها لو كانا رقيقين سواء أسياهما أحدهما إذ لم يحدث ورق وإنما انتقل الملك من شخص إلى آخر وذلك لا ينقطع النكاح كالبيع والمبتوء التقييد بالرق الحاصل براق الزوج الكامل من زيادتي (ولا يرق عتيق مسلم) كافي عتيق من أسلمو تعبير يبرق أولى من

عصموه أي دماءهم وأموالهم فحول على ما قبل الأسر بدليل قوله لا يحقها ومن حقها أن مال المقدور عليه بعد الأسر غنيمته اهـ اهـ ابن قاسم (قوله تعينت) ظاهره ولو كانت الخصلة إراقاً وعبرة مر نعم إن كان إختار قبل إسلامه لأن الوفاء تعين لكن عبارة حجج أو بعد إختار المان أو الفداء أو الرق تعين انتهت (قوله لكن إن غايته) أي أو بمن قتل الفداء المان في هذا الشرط بل أولى وعمل هذا الاشتراط فمن أراد الإقامة بدار الحرب كما هو ظاهر اهـ عرش (قوله وقوله يعصم دمه) أي نفسه عن كل مآر من الحاصل اهـ مر أي فليس المراد امتناع القتل فقط وحيث أن فلان بالدم وتغير المقدم فيمن أسلم بعد الأسر تأمل اهـ طيلوي وقوله وماله أي جميعه بدار تأو بدارهم ويوجه مع عدم دخول ماني دار الحرب في الأمان كما سياتي بأن الإسلام أقوى من الأمان وفاقلاً لأن الأمان يوجد قبل بخلافه أسلم على المنهج اهـ عرش عز مر (قوله وفرعه الحرج الصغير) أي وإن سفل وكان الأقرب حياً كافراً اهـ شرح مر (قوله لا زوجته) والفرق بين عصمة زوجته فيألو بدل الجزية وعصمتها فيألو أسلم ما يستقل به الإنسان كالإسلام لا يجعل فيه تابعاً بخلاف ما لا يستقل به كعقد الجزية اهـ سمل (قوله فلا يعصمها من النبي) وحيث أن يقال لنا امرأة في دار الحرب يجوز سبيها دون حملها اهـ سم (قوله ولو بعد الدخول) هذه الغاية للرد عبارة أصله مع شرح مر وقيل إن كان أسراً بعد دخول انتظرت العدة فلعلماً تمتق فيها فيدوم النكاح كالردة وورد بأن الرق قص ذاتي ينافي النكاح فاشبه الرضاع انتهت (قوله لا تمتاع أسماك الأمة الكافرة) لا يقال يجوز أن تكون أسلمت قبل السبي لا أقول فرض الكلام أنها رقت بالسبي ولا ترق إلا وهي كافرة لأنها لو أسلمت قبل امتنع فيها جميع الحاصل كالذكر (قوله كسي زوجة حر) أي سواء سبي هو أولاً وقوله أو زوج حر أي سواء سببت هي أم لا لكن انقطاع النكاح في سبيها وحدها ظاهر لأنه لا كورة وأما سبيها معاً وهو وحده فلا يظهر وجه لا انقطاع النكاح ومجرد حدوث الرق فيهما وفيه لا ينتج ذلك تأمل (قوله أو زوج حر ورق) أي فانه يتناع به النكاح وانظر ما وجه ذلك فان غايته أآمره انه رقيق والرق لا ينتج عليه نكاح الأمة وقول الشارح لحدوث الرق لا ينتج المطلوب اهـ خضر الشورى وانظر لورق بعضه هل ينقطع النكاح لحدوث الرق في البعض قال الطب بمخاتم اهـ سم (قوله بسببه) أي كان صغيراً أو مجنوناً وقوله أو براقه أي إن كان بالغاً عاقلاً فان من عليه أودى استمر نكاحه كما قاله زى انتهى (قوله وبذلك علم) أي بكلام المتن بالنظر إلى عمومهما فان قوله كسي زوجة أي سواء سبي الزوج أم لا وقوله أو زوج حر أي سواء سببت الزوجة أم لا وقوله وأنه لا ينقطع الخ فاعلم من مفهوم المتن (قوله ورق الزوج بآمر) أي بسببه أو براقه وانظر التقييد برفع عن ان ورق الزوج بان كانت هي الحرة وسببت وحدها ومعه كذلك كما هو ظاهر اهـ سم وقد يقال اـ ترزبه عمالو فدى اهـ عرش (قوله فيألو كانا رقيقين) أي أو كان الرقيق أحدهما وسبي وحده تأمل (قوله ولا يرق عتيق مسلم) أي بأن كان مسلماً حين أسر العتيق ولو كان كافراً قبل ذلك أآمر وعموه شامل لما لو كان كافراً حال الاعتاق ثم أسلم قبل الأسر وبه صرح حيث قال قوله عتيق مسلم أي ولو كان السيد حال الاعتاق كافراً ثم أسلم اهـ وهذا الكلام صحيح في حد ذاته ومحصلاً أن المسلم في كلام المتن شامل للسلم أصاًل فممن تجد إسلامه لأنه يبرع عنه بن أسلم لكن هذا بعيد عن قول الشارح كافي عتيق من أسلم فقتضاه أن المسلم في المتن هو الأصلي تأمل (قوله أيضاً ولا يرق عتيق مسلم) أي لما فيه من قطع الولاء عليه وخرج بالرق غيره من بقية النخصل فلا منع منه اهـ شخنا (قوله عتيق مسلم) شامل للصغير ولعل هذا الوجه الأولوية اهـ سم أي لأن الأرقاق خاص بالبالغ العاقل فينبه من كلام الأصل أن الصغير لا يرق بالأسر وليس كذلك تأمل (قوله وإذ أرقو عليه ديناً) صور المقام متلانه إذ أرق من عليه الدين أمال أن يكون دينه لمسلم أو ذى

اقتصاره على الأرقاق (وإذا) العربي (وعليدين لغير حربي) كسملو ذى (لم يسقط) إذ لم يوجد ما يقتضي إسقاطه أو

(فيقتضي من ماله ان يتم بصدقة) وان ذال عنه ملكه بالرق على الموت فان غنم قبل رقه او مده لم يقتض من ماله ان يمكن له مال او لم يقض منه شيء في ذمته الى ان يقتضي طالب به وخرج زياد في الحرب كدين حربي على (١٩٩) مثله وروى عن علي الدين بل اورب

الدين فيسقط ولوروق رب الدين وهو على غير حربي لم يسقط (ولو كان لحربي على مثله دين معاوضة) كبيع وقرض (ثم عصم احدهما) باسلام او امان مع الآخر او دونه (لم يسقط) لا تزاده بعقد وخرج بالمعاوضة دين الاتلاف ونحوه كالنصب فيسقط لعدم التزامه وان سبب الدين ليس عقدا يستدام ولا يتقيد بعصبة المتلف وتقيد الزوجة كاصلها به لبيان عل الخلاف وكالحربي مع مثله اذا عصم احدهما لحربي مع المصوم اذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف وتعميري بما ذكر اولي من قوله ولو اقتضى حربي من حربي الى آخره (وعاخذ منهم) اي من اهل الحرب (بلا رضا) من عقارا وغيره بصفة او غيرها (غنيمة) خمسة الا السلب خمسة لاهله والباقي لا اخذ تنزيلا لدخوله دارهم وتغيره بنفسه منزلة القتال والمراد بالعقار العقار المملوك اذ الموت لا يملكونه فكيف

او حربي واذا رقب من ماله الدين امان يكون من عليه الدين مسلما او ذميا او حريا يرد ذكر المتن صريحا بالخطوط واربعة بالمعهوم اشار الشارح الى اثنين منها بقوله وخرج زياد في قوله فيسقط والى اثنين بقوله ولوروق رب الدين الخ فويل على الخلق فالحاصل انه لا يسقط الا دين حربي على مثله بارفاق احدهما اه (قوله فيقتضي من ماله ان يتم بصدقة) قال الشارح واورد البقيني ما اذا لم يتم ماله اصلا بل عتق واخذه قال فيقتضي منه الدين المذكور قال ولم ارجع عن ذلك وهو متين قال ابو زرعة وهو واضح لا يحتاج لاستدراك لانهم اختلفوا على ما اذا تراحت ارباب الدين والذنية فاذا كان الدين لا يسقط ماله بيده كيف لا يقتضي منه اه سم (قوله او لم يقض به) بان غنم قبل الرق او مده وكذا بعد ومنع الامام التوفية منه على ما يشمله ظاهر العبارة تامل (قوله ولوروق رب الدين وهو على غير حربي لم يسقط) والاوجه انه يطالب به الامام كودائه لانه غنيمة اه من شرح روقه لانه غنيمة فيه نظر لعدم انطباق حد الغنيمة عليه وعبارة التحفة الذي يتجه في اعيان ماله ان السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبه لا يستلزم ملكه لاهل القياس انها ملك لبيت المال كالمال الصانع اهرشدي وعبارة الشوري ثم الذي يتجه في دينه واعيانه ماله انها ملك لبيت المال نعم يرد النظر في ادعاءه ولم يأخذها الامام هل يكون حق بها والآخر فيها كل محتمل قاله في التحفة (قوله مع الآخر) عدم السقوط في هذه ظاهر وكذا في قوله او دونه ان كان الذي عصم هو من ماله الدين اما اذا كان الذي عصم هو من عليه الدين فعدم السقوط في هذه الحالة غير ظاهر اذ مقتضاه ان ذمة المسلم او الذمي تكون مشغولة بتدين لحربي ومعلوم ان الدين يجب قضاءه فيقتضي انه يجب على المسلم او الذمي دفع الدين للحربي مع ان ما يدينه من الاموال يجوز لكل من المسلم الذي اخذته لبيت المال ولعل قاعدة بقاء دينه في هذه الحالة تظهر فيها اذا حصل للحربي الدائن بعد ذلك عصمة فله المطالبة بدينه واما مادام حريا فلا يظهر بقاء دينه على كل من المسلم والذمي فائدة تامل (قوله وما اخذ منهم الخ) اي او الآخر مسلم فان كان ذميا فاز به ولا يشارك فيه اه شيخنا يقول في تعريف الغنيمة نحو مال حصل لنا من كفار وعبارة اصله مع شرحه والمال الذي اخذه المسلمون من اهل الحرب ولم يكن لمسلم غنيمة اما ما اخذه ذمي او اهل ذمة فانه ملوك لا اخذوا انتهت وقوله اما ما اخذه ذمي اي سواء كان معنوا او حده دخل ببلادهم بامان او غيره اه عرش عليه واعلم انه كثر اختلاف الناس في السراير والارقاء المجولين وحاصل الاصح عندنا ان من لم يعلم كونه من غنيمة لم يخمس بحمل شرائه وسائر التصرفات فيه لاحتمال ان اسره البائع له او لاحري او ذمي فانه لا تخمس عليه وهذا كثير لا دارفان يتحقق ان اخذه مسلم بنحو سرقة واختلاس لم يجر شراؤه الا على القول المرجوح انه لا تخمس بقول جمع مقدمين ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطه السراير المجنوبة من الزوم والمختص بالترك لان ان ينصب من يقسم الغنائم ولا يخفى بتعين حله على ما علم ان الغنائم للمسلمين وان لم يسبق من اميرهم قبل الاغتنام قوله من اخذ شيئا فهو له نعم الورع لم يرد الشراء ان يشتري ثانيا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخمس والقياس من معرفة مال كفايكون ملكا لبيت المال اه شرح هر وقوله من اخذ شيئا فهو له اي ذوقه المذكور يكون كل من اخذ شيئا اخص به اي عند المائة الثلاثة لا عند الامام الشافعي الا في قول ضعيف له خلافا لما يرويه كلام الشارح اهرشدي (قوله فيكتب به ملك عليهم) اي لاجل حصه ومن جهتهم اه عرش فعل تعليمية ويصح ان تكون بمن عن (قوله اولي من تهيد) اي لان اخذ ما لهم من دارنا في امان انهم كذلك اه شوري (قوله ولناغنين تسقط) اي توسع سوادهم ليسهم اوضح كما هو ظاهر اطلاق الشافعي رحمه الله والاصحاب واعتمد البقيني نعم دعواه بتقيد ذلك بالمسلم فليس للذمي ذلك مردود لان تعبير الشافعي

بتملك عليهم ضريحه المرجاني واطلاق لما ذكر اولي من تهيد اخذه من دار الحرب (وكذا ما وجد كلفطة) عاين ان لم فهو غنيمة لذلك (فان امكن كونه لمسلم) بان كان من مسلم (وجب تعريفه) لمعوم الامر يعرف القطع ويرفسته لان يكون خيرا كاستر الفطقت وبعد تعريفه يكون غنيمة (ولناغنين) ولو اغتيا او نهبوا اذن الامام (لانهم بعد) اي بعد اقتضاء الحرب (تسقط)

بالمسلمين نظر القالب لانه يرضخ له والارض اعظم من العلمام وتعيده بالغنائين يشمل من الارض له من
المستأجرين للجهاد لما يتعلق بالجهاد اه شرح مر وقوله سوا من له سهم اورضخ هذا التجميع قصد به
التشديد فخرج به من له سهم له ولا يرضخ كالذي المستأجر للجهاد والمسلم المستأجر لما يتعلق به كخدمة النواوب
فليس لهم التبسط وقوله يشمل من لا يرضخ له من المستأجرين للجهاد لما يتعلق بالجهاد كالحكماء والنفس
الجهاد بان كان ذميا او المراد ان عارته شاملة لذلك مع انه لا يتبسط كالفهمه قوله السابق سوا من له سهم الخ
اه عرش عليه (قوله على سبيل الاباحة لا التملك) اي فلا يجوز لهم التصرف فيه بغير الاكل كالبصير وما
يدل على انه على سبيل الاباحة انه اذا فضل عنهم شيء بطور صريح لم يعمران وجب عليهم رده كسأقي وعارة
شرح مر على سبيل الاباحة لا التملك فهو مقصور على انتفاعه كالضعيف لا يصرف فيما قدم اليه الا بالاكل
نعم له تصديق من له التبسط به واقراضه بمثله من بل ويبيع المعطوم بمثله ولا يقيه اذ ليس معاوضة حقيقة
وانما هو كتناول الضيفان لقمة بقمطين فاكثر وعطائه بذلك من المنفعة قطعا لم يدخل دار الاسلام فان
دخلها سقطت المطالبة ويؤخذ منه ما عند الطلب بمجرد دفع اليه من المنفعة وقادته انه لا يصير أحق به
ولا يقبل منه ملكه اى لا يجوز للقرض ان يقبل من المقرض اى يأخذ منه ملكه في مقابلة ما اقترضه له من
القيمة لان غير المملوك لا يقابل بمملوكا انتهت مع بعض زيادة وقوله واقراضه مثله من فلو لم يتيسر
للمقرض الرد من القيمة لم يطلب بدل فيما يظهر لان هذا ليس قرضا حقيقيا اذ شرطه ملك المقرض وهو
منتف عنده اه عرش عليه (قوله بدار حرب) الباء بمعنى في ولهذا أتى بفي المخطوف اه شوبرى (قوله وان
لم يعز بما ياتي) اي بان وجد في دارهم سوا وتمكن من الشراء منهم وعارة شرح البهجة سواء كان معه
طعام يكتفاهم لا للمعوم الاخبار قال الامام الان يضيمنه مع ما يكتفيه على المحتاجين فلا لام منعه من
مزاحمتهم قال ولو وجد في دارهم سوا وتمكن من الشراء منه جاز التبسط ايضا الحاقا لدارهم فيه بالسفر
وقضية ان الواجد تام في دارنا تمتع التبسط يجب حمله على ما لا يعزى الطريق اه سم (قوله كدارنا
ودار اهل الذمة) اي ودار اهل الامان ودار اهل البهائم اي والامان عن الحلبي ان من عقده الامان
يسمى مؤمنا ومن عقدت له الذمة يسمى معاهدا ومن عقدت له الجزية يسمى ذميا اه (قوله وفاكة) اي
رطبة وبابسة ومنها الحلوى كما قاله صاحب المذهب وظاهره انه لا فرق بين السكر وغيره لكن ينافيه
ما ياتي في الفانيذاه هو غسل السكر المسقى بالمرسل كالمري في الزبا الان يفرق بان تناول الحلوى غالب
والفانيذاه نادر كما هو الواقع وذلك لانه يحتاج اليه لكونه مشتهى طيبا اه شرح مر (قوله وعطف)
يسكون اللام كاضطه المحل وهو النسب معنى لان التبسط بتقديم المخطوف للدواب لا به وعليه يكون شعيرا
مفعول به هو الما لقرى. وافتح كان بعيدا معنى لما عرفه وعليه يكون شعيرا حيث تذال مع كونه جامدا
والمخطوف عليه معرفة على ما فيه اه من شرح مر (قوله ايضا وعطف الدواب) عبارة بعضهم لادابة
واكثر يحتاجها القتال ولو لوجبة وحمل سلاحه وزاده لا محتمل ليقوله التروء منه كناية عن عافاه ولمونه
لا فوق الكفاية فيضنه اه (فرع) لو كان جميع القيمة اطعمه وعطفا يحتاج اليها فظاهر كلامهم جواز
التبسط بالجميع ولا مانع من ذلك وفاطمة لطلباوى رحمه الله تعالى فليتأمل اه سم (قوله التي لا يستغنى عنها في
الحرب) عبارة شرح مر التي يحتاجها للحرب او الحبل وان تعددت لا لزوم ونحوها انتهت وان كان
لا يسهم الا الواحدة اه شرح الروض (قوله ان ابى اوفى) يسكون الواو ووقع في كلام المناوى في شرح
الجامع ضبطه بفتح الواو وخطوه اه عرش (قوله بخير) وكانت في السنة السابعة اه شوبرى وفي الصباح
خير بلادى عزة عن مدينة النبي صلى الله عليه وسلم في جهة الشام نحو ثلاثة اميال اه لكن الذي في المراهب
نصفه غزو خيبر هو مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على ثمانية برد من المدينة الى جهة الشام
قال ابن اسحق مخرج النبي اليها في بقية المحرم سنة سبع (قوله ياخذ منه قدر كفايته) ظاهره انه ياخذ

على سبيل الاباحة لا التملك
(في غنية) قبل اختيار
تملكها بدار حرب وان
لم يعز بما ياتي (و) في
(العود منها) الى عمران
غيرها) كدارنا ودار اهل
الذمة فتصيرى بما ذكر
أولى من تعبده بدارهم اى
السكران وبمعمران الاسلام
فان كان الجهاد في دارنا
وعز فيها ما ياتي قاد القاضي
فلما التبسط ايضا بما يعتاد
أكله) للادى (عوما)
كقوت وأدم وفاكة
(وعطف) للدواب التي
لا يفتى عنها في الحرب
(شعير او نحوه) ككتين
وقول الخبر ابى داود
والحاكم وقال جميع على
شرط البخارى عن عبدالله
ان ابى اوفى قال أصبنا مع
عليه بن عيسى بن عيسى بن عيسى
كل واحدنا ياخذ منه قدر
كفايته وفي البخارى عن ابن
عمر قال كنا نصيب في
منازينا الصل والغنم
فناكله ولا نرضه والمضى
فيه عز بدار الحرب غالبا
لا حرازا له عنا جلعه
الشراخ مباحا ولا نه قد
يفسد وقد يتدثره وقد
يزيد مؤنة قله عليه

الاخبار (وذيح) لحيوان
ما كزل (لا كزل) ولو لجلده
لا لاخذ جلده وجعله سقاء
او خفا او غيره ويجب رد
جلده ان لم يؤكل معه
وتستبرى بما ذكر اعلم من
قوله وذيح ما كزل للحمه
ولكن التبس (بقتصر
ساجة) فلو اخذ قوتها لومه
رده ان يؤكله ان تلف
وهذا من زيادتي وخرج
بما يتبادر كلفه غيره كركوب
وملبوس وبعموما ما تتدر
الحاجة اليه كدواء وسكر
وقايد فان احتاج اليها
مرريض منهم اعطاه الامام
فدرجته بقيته او يحبس
عليه من سهمه كالو احتاج
أحدهم إلى ما يتدق به من
بردا من لحقه بعد اعتناء
الحرب ولو قبل حيازة
الغنيمة فلا حق في التبس
كلاحق في الغنيمة ولانه
معهم كغير الضيف مع
الضيف وهذا مقتضى ما في
الرائي ووقع في الاصل
والروضة اعتبار بمدة
حيازة الغنيمة ايضا وقد
وجه به ان يساغ في التبس
مالا يساغ في الغنيمة (ومن
عاد إلى العمران) المذكور
(لومه رماق) بما يتبس
به (إلى الغنيمة) لزوال
الحاجة والمراد بالعمران
ما يجد فيه حاجته مما ذكره
عنه كاهو الغالب والا فلا
أثر في منع التبس (ولفانم

انفسه وادبه فيكون دليلا على العلق ايضا لكن يبعد قوله طعاما تاملا (قوله) وان كان منه طعام يكفيه
(الخ) هذا مضروب عليه في نسخة الفارح وعل وجها من قوله ولو اغنياء وايضا لا يناسب قول
الراوي قدر كفايته اه حل (قوله) (ولو لجلده) أي ولو كان ذبحه بقصد اكل جلده اه عش أي وغيره من
كرش وشحم اه شرح مر (قوله) (لا لاخذ جلده) عبارة شرح مر وعش عليه اما اذا ذبحه لا لاخذ جلده
الذي يؤكل معه فلا يجوز ان احتاجه لمخوف ومدارس وبعض قيمة المذبح حيا اه وقوله فلا
يجوز الخ أي الذبح واما اكل المذبح لغيره اه شيخنا ونقل عن حج (قوله) (وجعله سقاء الخ) عبارة
الروض وشرحه فان اتخذته مشرا كأوسقاء أو نحوها فكل ما تصوب فيأثم بذلك ويلزمه رده بصنعة
ولا اجرة فيه بل ان قصص لومه الارض وإن استعمله فليها الاجرة انتهت وقضية كونه كالمنسوب
انه يلزمه الاجرة ولو لم يستعمله إلا ان يقال سوغ من الاستحقاق التبدل في الجلة ومال الى هذا مر اه
ان تمام (قوله) (بقدر ساجة) هل المراد انه ياخذ ذلك جلة او ياخذ كل وقت ما يحتاج اليه فيه وهل
المراد حاجته باعتبار ما يليق به او ما اعتاده ولو غير لا تقاوى يفرق بين المقتضى لراد له والمصرف
في راد له واذا اخذ جلة وتلف ما يجزى وقتنا يضمن الزائد قبل رجوعه الى قوله فيه بلا يمين اوبه حرره
شورى (قوله) (كر كركوب) ولو اضطر منهم شخص الى سلاح يقاتل به او فرش يقاتل عليه اخذه
بالاجرة ثم رده اه س ل وقال س بلا اجرة فليحرر وبعبارة شرح مر ولو اضطر لسلاح يقاتل به او
نحو فرس يقاتل عليها اخذه بلا اجرة ثم رده انتهت وقوله اخذه بلا اجرة ثم رده اه فان تلف قبل يضمنه
اولا فيه نظير والا قرب الاول فيحسب عليه من سهمه اخذ ما ذكره بعد في السكر والغايد وقد يقال بل
الا قرب الثاني ويفرق بين هذا ونحوه السكر به اخذه من المصلحة القتال ونحو السكر لمصلحة نفسه ويجوز له
اخذها بالعرض فيده عليه بدخا ولا كذلك هذا اه عش عليه (قوله) (وقايد) هو نوع من السكر وفي
كلام حج المراد به ما تقدم في السلم ان اصل المراد اه حل وروى في المحل والما يذ المراد هاهو العسل
الاسود وخرج به عسل النحل فيجوز التبدل عليه (قوله) (او يحبس عليه) أي
ييده وبابه نصر وفي المختار حسمه عده وبابه نصر وكتب والحسب ما ييده الانسان من فاخر آياته
وبابه نصر وحسبته بالكسر احسبه بالفتح والكسر ظلت اه (قوله) (ووقع في الاصل والروضة الخ) قال في
شرح الروضة والمعتد خلافا اه (فرع) قال في الروض وشرحه والصيد البرى والبحرى والحشيش
المباح وسائر المباحات كالخشب والحجر أي كل منها. لكن اخذه من دار الحرب كدار الاسلام وانما
لم تكن غنيمة لانه لم يحرمه ملك كافران ملكوه اه الحريون ولو ظاهرا كان وجد الصيد مدسوا
مطرا بان جعل القرط في اذنه والحشيش جندوا او الحجير مصنوعا فغنيمة فان امكنه ان يملكه لم يملكه
القطعة ياتي فيه ما مر اسم (قوله) (لومه رماق) أي الغنيمة محل وجوب رد الى الغنيمة ما لم تقسم فان قسمت
رد الى الامام ثم ان كثر قسمه والجميع في سهم المصالح اه س ل ومنه شرح مر وفي قوله على المحل ويقسم
البقية الامام اذ امكن والا خرج لاهل الخس حصتهم منها وجعل الباقي للمصالح وكان الفائز اعرضوا
عنه وكان عدم لزوم حفظه حتى يضم لغيره لانه تافه تامل اه (قوله) (الى الغنيمة) عبارة الاصل الى
المغترى محل اجتماع الشئ قبل قسمتها والمضم ياتي بمعنى الغنيمة كما في الصباح ويصح ارادتها
لأنها المال المغنوم حيثما قاضع قول من فسره بالحل ومن فسره بالمال اه شورى (قوله) (ولفانم
خراج) المراد بالفانم الجنس فيشمل بعض الفائز وكلهم لان الصحيح انه يجوز اعراض الجميع عن
الغنيمة ويصرفها الامام مصرف الخس كما في شرح مر اه (قوله) (او مكاتب) أي ان لم يحط به اليه دون ان يحاط
به فلا يصح اعراضه الا ان اذن له فيه السيد ويمر مثل هذا التفصيل في العبد المأذون له في التجارة اه من
شرح مر وقوله فيما سبق وخرج زيادتي التشديد بالحر او المكاتب الرقيق غير المكاتب الخ يقيد بتغير
المأذون له في التجارة اماه وفيه التفصيل الذي علمت (قوله) (او محجور اعليه بفلس) اما صح اعراضه لان

ورده بعضهم بالاجدى
 وخرج زبادق التقييد
 بالحرار المكاتب الرقيق غير
 المكاتب والمبعض فيواقع
 في غوبة سيدة ان كانت
 مما ياقوفا يقابل رقه ان لم
 تكن وبها يمداه الصبي
 والمجنون وموظا هو موالو
 اعرض بعد ملكه عن حقه
 فلا يصح لاستقرار ملكه
 كاتر الاملاك (وهو) اى
 ملكه (باختيار تلك) ولو
 بقوله ما ازره ولو عقارا
 وتعبيره يهاذرك اولى من
 تعبيره بالقسمة لان المبرة
 به كما ينه في الروضة
 كاصلا (لا سالب ولا
 لذى قرى) ولو واحد افلا
 يصح اعراضه لان السلب
 متعين لمستحقه كالوارث
 وسهم ذوى القرى منحة
 اثباتها تعالى لهم بالقرابة
 بلا تعب وشهود وقفة
 كالارث فليسوا كالغائبين
 الذين يقصدون بشهودهم
 محض الجهاد لاعلاكلة افة
 تعالى وامامية اهل الخس
 فلا يتصور اعراضه لعمومها
 (والمرض) عن حقه
 (كمدوم) فيضم نصيه

اوسفه (اعراض عن حقه) منها ولو بعد افراده (قبل ملكه) لان المقصود الاعظم من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى والذب عن الله والقتال
 تابعة في اعراضه فاقد جرد قصد المرض الاعظم (واما نص) اعراض المحجور عليه لان الاعراض ببعض جهاده لاخره فلا يمنع منه
 وماقتضاه كلام الاما من عدم صحة اعراض محجور السفرة قلته في الروضة كاصليا عن حقه الامام (انما فرعه الامام على القول بان التنايم
 بملك مجر والاختتام كاصرح به المالى (٢٠٢) في بيعة المتخذ خلافة كاسيا في ومصحح صحة اعراضه الاستوى والاخرى وغيرهما

هذان باب الا كتابه هو لا يلزمه فان عصى بسبب الدين حرم الاعراض لانه يكلمه الا كتاب
 حيثد لتصرف التوبة من المصيبة على الوفاء امر وعبرة عش عليه وقد صرحوا بان الفسلى اذا
 عصى بالدين لومه التكسب ومع ذلك فينبى صحة اعراضه وان لم لان غايته انه ترك التكسب وترك لا
 يوجب شيئا على من اخذ ما كان يكسبه لو اراد التكسب انتهت (قوله) اوسفه) ضعيف والمتخذ ان السفه
 لا يصح (اعراضه) امره عش وشرح امره وخرج بالرشيد المحجور عليه بسفه فلا يصح اعراضه الحجر
 عليه وامام عفو السفه عن القود لانه الواجب عينا فلا مال بحال وهاتبت له اختيار التملك وهو حق
 مالى فاعتنه من اسقاطه لانتفاء اهليته لذلك فادفع اعتياد جميع متاخرين صحة اعراضه زاعمين ان ما ذكره
 مبنى على ضيف امره (قوله) اعراض عن حقه) اى بقوله اسقطت حتى: بها اى فلا بد لصحة الاعراض من
 هذا القطار ونحوه ما يدل عليه فلا يسقط حقه بترك الطلب وان طال الزمن امره عش على امره قال
 وميت نصيب منها للثانين وقصد الاسقاط فكذلك او تملكهم فلا نزع مجرول امره سل (قوله) وقلة في
 الروضة كاصليا) اعتمدته شيخنا امر واستشكل بصفة قبيحة عن القصاص مجانا (افول) مجاب بانه ثبت له
 هنا ابتداء حتى مالى بخلافه هناك قال الثابت له ابتداء القصاص ومثلى في البيعة على التقيد بالرشيد يصارو
 شرحها ولورشد السفه وبلغ الصبي وافاق المجنون قبل اختيار التملك صح (اعراضهم) حيثد واعرض
 بانه لوسفه الرشيد لم يحجر عليه صح اعراضه مع انه ليس برشيد ومجاب بانه رشيد حكاه امره سم (قوله)
 على القول بان التنايم (الح) قال ابن شبة يمكن ان يقال لا يصح اعراضه وان قلنا لا تملك الا باختيار التملك
 لانه ثبت له اختيار تملك حق مالى ولا يجوز السفه الاعراض عن الحقوق المالية كجملته الميتة والسرجهين
 امره سل (قوله) وما بعد ما اى الذى يادق في نسخة وما بعد ما اى والمكاتب (قوله) باختيار تملك) بان يقول
 كل منهم اخترت ملك نصيبه ان ابن قادم (قوله) والمرض كمدوم) يؤخذ من التقديس انه لا يعود حقه
 لو رجع عن الاعراض مطلقا وهو ظاهر كروى له فله رد الوصية بعد الموت وقبل القول وليس له الرجوع
 فيها كامر وامام عنه بعض الشراح من عود حقه رجوعه قبل القسمة لا بعد ما تنزىلا لاعراضه منزلة
 الهبة والقسمة منزلة قبضها كروى اعراض مالك كسرة عنها له المود لاخذها فبعد قياسه غير مسلم اذ
 الاعراض هنا ليس به ولا منزلة لان الاعراض عنه هنا حق تملك لا عين ومن ثم جاز من نحو مفلس
 كامرولان الاعراض عن الكسرة بصيرها مباحة لا مملوكة ولا مستحقة للغير لجاز للعرض اخذها
 والاعراض عنها ينقل الحق للغير فلم يجز له الرجوع فيه امره شرح مر (قوله) ويقدم بين الثانين واهل
 (الخس) محل مشاركة اهل الخس في نصيب من اعرض اذا كان الاعراض قبل افراد خسهم اما لو كان
 بعد افراده فلا يشاركون امره عزبى (قوله) تنفع) راجع لكلب وكتاب وغلب الثانى وخرج ما لا تنفع
 فكعدمه اقل على المحلى (قوله) فيمكن ان يقال بملته هنا) قال حج وقديرق بان حق المشاركين من الورثة
 وبقية الموصى آكد من حق بقية الثانين هنا فسوحها بما يلزمها معهم به امره زى ومثله في شرح
 امره وعبرة سم قوله فيمكن ان يقال بملته هنا يمكن ان يفرق بان املق الورثة بالترك اقوى من

إلى النسيئة ويقسم بين الباين وأهل الخس (ومن مات) ولم يعرض (لحقه لوارثه) تعلق
 فطلبه والاعراض عنه (ولو كان فيها) اى النسيئة (كأب أو كلاب تنفع) لصيد أو ماشية أو غير ذلك (واراده بعضهم) اى يعرض
 الثانين أو أهل الخس كالى الروضة وأصلها (ولم يناع) فيه (اعطيه وإلا) بان توزع فيه (قسمت) تلك الكلاب (ان أمكن
 قسمتها عددا) (ولا افرع) بينهم فيها اما مالا ينفع منها فلا يجوز اقتناؤه فلا يجوز اقتناؤه موقوفه عددا المنقول قال الراية
 بمقد مر في الوصية انه يستبر قيمتها عند من يرى لها قيمة وينظر إلى منافعتها فيمكن ان يقال بملته هنا (وسواد العراق

تعلق الفاتمين بالفتنة بدليل أنهم يملكون التركة مطلقة مجرد الموت والفاثون لا يملكون مجرد الاختصاص
فموضع هذا عالم يتسامح به هناك انتهت **(قوله من إضافة الجنس إلى بعضه)** فيه نظر فان السواد لا يصدق
على كل جزء من أجزائه فلا يكون جنسا لانه يتعبر في الجنس صدقه على كل واحد من أفرادها فكان الاول
ان يقول من إضافة الكل إلى بعضه اه عش الان يقال مراده بالجنس الكل بقرينة قوله إلى بعضه
والإفقال إلى فردة شيئا والمعنى والسواد الذي العراق بعضه فتح عنوقه قوله هو رأى السواد المذكور من
عبادان الخ لتحديد المذكور له بجملة لا العراق وحده الذي هو بعضه كما يقتضيه صريح هر في شرحه
(قوله خمسة وثلاثين فرسخا) أي لان مساحة العراق ثمانية وخمسة وعشرون فرسخا في عرض ثمانين
والسواد ثمانية وستون في ذلك العرض وجملة سواد العراق بالتكسير عشرة آلاف فرسخ اه شرح هر
وقوله وجملة سواد العراق الخ الصواب حذف لفظه سواد لان العشرة آلاف هي جملة العراق بالضرب
اما جملة سواد العراق فهي اثنا عشر الفا وثمانمائة نه عليه الشهاب حج اه رشدي وعبارة به بدملت
ما ذكر كذا ذكره شارح وغير صحيح اذ حاصل ضرب طول العراق في عرضه عشرة آلاف وطول
السواد في عرضه اثنا عشر الفا وثمانمائة فالفاوت بينهما الفا وثمانمائة حاصل ضرب الحصة والثلاثة
الزائدة في طول السواد في ثمانين التي هي العرض وحيث تعد صواب العبارة وجملة العراق الخ انتهت **(قوله)**
وسمى بذلك أي سمى المجل المحدد بما يأتي سواد الخ وسمى بعضه عراقا لاستواء ارضه وغلها من الجبال
والادوية اذ اصل العراق الاستواء اه شرح هر **(قوله)** تظهر من البعد سوادا أي لان به اللزتين تقاربا
فيطلق اسم أحدهما على الآخر اه شرح الروض **(قوله)** فتح عنوة أي اصبح انه قسمه في جملة القناتم ولو
كان صلحا لم يقسمه اه شرح هر **(قوله)** ثم بذلوه أي لكونه استرضام فيه يهوض او يتهر اه من
الروض وشرحه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه استمال هر رضي الله تعالى عنه فله جملة على ذلك تأسيا
رسول الله ﷺ فيسوي موزان اه سم **(قوله)** لما يأتي أي لتعليل الذي يأتي فيها أي الآية
وهو ان وقفها يؤدي إلى الخراب او الحسك الذي يأتي فيها وهو جازيها تامل **(قوله)** أي وقفه هر الخ
وهو اول وقف صدر في الاسلام اه قل على المحل والباعث له على وقفه انه خاف تطيل الجهاد
بانتفاخهم بمارته لو تركه بايديهم ولا نه لم يستحسن قطع من يهدم عن رقبته ومنفته اه شرح الروض
(قوله) واجر له اه الخ أي بخراج معلوم وودنه كل سنة فخر يب الشعير درهمان والبراب بعقو جريب
الشجر وقصب السكر ستة وجر يب النخل ثمانية والعنب عشرة والزيتون اثنا عشر وجملة مساحة الجريب
ثلاثة الاف وستمائة ذراع اه شرح هر والجيب هو المعروف الان بالقدان له رشدي عليه **(قوله)**
فيتمتع لكونه وقفا بيه اه يتبع على اهل السواد لهم اجارته مدة معلومة لا مؤبدة كسائر الاجارات
واما الخلف في اجارة هر للمصلحة الكلية ولا يجوز تغير ساكنيه اذ عاجهم منه ويقول انا اشغله
واعطى الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة بقدر بعض اياهم مع هر والاجارة لازمة لا تستسخ بالموت
اه سل **(قوله)** وظاهر ان البذل الخ متعلق بقوله لم يملوه اه بذله من يعتبر بذله الخ اعيشنا **(قوله)** وهو
من اول عبادان وحده أي السواد بالعرض ثمانية وستون فرسخا طولها ثمانون فرسخا بالجريب فولان
احدهما اثنا عشر وثلاثون الف الف جريب وثانيهما ستون وثلاثون الف الف جريب حكاهما الرازي
ثم قال ويكر ان يرجع التفاوت إلى ما يقع في الحد المذكور من السباخ والتول والطرق وجماري الانهار
ونحوها ما لا يزرع فكان بعضهم اخرجهما عن الحساب والجريب عشر فصبأت كل قبة ستة اذرع بالهاشي
كل ذراع ست قنصات كل قبة اربع اصابع فالجريب ساقعة بمائة من الارض بين كل جانين منها ستين
ذراعا ما شيا وقال في الانوار الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع اه من شرح الروض وما في الانوار اعتمد
هر وعبادان حصن صغير على شط البحر اه حميرة اه سم فبادان دخله فيه وقوله إلى حدية الموصل

من إضافة المجلس إلى بعضه
اذ السواد ازيد من العراق
عشمسو وثلاثين فرسخا كما
قاله الماوردي وسمى بذلك
لخضرتة بالاشجار والاروع
لان الخضرة تظهر من البعد
سوادا **(فتح)** أي فتحه هر
رضي الله تعالى عنه **(عنوة)**
(فتح) العين أي قهر **(وقسم)**
بين الفاتمين واهل الخس
(هم) بمدقسته واختيار
التملك **(بذلوه)** بالمهجة أي
أعطوه لهر **(ورقب)** دون
ابنته ما يأتي فيها أي وقفه
هر رضي الله عنه **(علينا)**
وأجره لاهله اجارة مؤبدة
للمصلحة الكلية فيتمتع
لكونه وقفا بيه ورحته
وهي وظاهر ان البذل انما
يكون عن يمين كانه كالفاتمين
وذوي القرن ان انحصروا
بخلاف بقية اهل الخس فلا
يحتاج الامام في وقف حقهم
إلى بذل لان له ان يعمل في
مثل ذلك ما فيه المصلحة
لا اله **(وخراجه اجرة)**
منجبة تؤدي كل سنة مثلا
لصالحنا فقدم الامم قالا
(وهو من) اول **(عباد)**
(ان) بموحدة مشددة

الى آخر (حديثه الموصول) بفتح الحاء والميم (٢٠٤) (طولا ومن) اول (القادسية الى) آخر (حوان) بضم الحاء (عرضا لكن ليس

للبصرة) بفتح الباء اشهر من
ضمهاو كرها وتسمى قبة
الاسلا بخرافة العرب
(حكاه) اى حكم سواد
العراق وان كانت داخله
في حده (الافرات شرقى
دجلتها) بكسر الدال وفتحها
(ونهر الصرة) بفتح الصاد
(غريبا) اى الدجعة وما
عداها من البصرة كان
مواتا احياه المسلمون بعد
وتسميتها بما ذكر من زيادتي
(وابنته) اى سواد العراق
(بحوزيمها) اذ لم ينكره
أحدو لان وقفها يقضى الى
خراجها وفتح مكه صلحا
لا يدولوا فلكم الذين كفروا
يعنى اهل مكه وقوله تعالى
وهو الذى كتب اليهم عنكم
وايديكم عنهم بطن مكه
والخبر مسلم من دخل المسجد
فهو آمن ومن دخل دار بني
سفيان فهو آمن ومن اتى
سلاخه فهو آمن ومن اغلق
بابه فهو آمن (ومساكنها
واراضها الحياة ملك) بتصرف
فيه كساثر الاملاك كاعليه
السلطان الخلفى وفي الاخبار
الصحيحة ما يدل لذلك وما
خير مكه لا يباع وباعها ولا
تؤجر دورها فضعيف وان
رواه الحاكم وفتح مصر
عنة على الصحيح والشام
فتح مدينها صلحا واراضها
عنة كذا نقله الراغب في

داخله فيه ايضا اهل (قوله الى حديثه الموصول) سمى بذلك لان نوحا لما وصل بغيبته الى الجردى ادى حجر
في جبل ليعلم به فقدر ما جرى من الماد فوصل الى الارض في ذلك المجل اهل على المحلى (قوله ومن اول القادسية)
سميت بذلك لان ابراهيم عليه السلام دعاها بالتقديس اى قل على المحلى (قوله بفتح الباء الخ) هذه اللفات الثلاثة
لما هي في التي بالناء المرادة هنا واما بصري الشام التي بالالف فهي بضم الباء لا غير اى شيخنا وعبارة
قل على المحلى البصرة بثلاث الباء والفتح افسح والنسبة اليها بصري بالفتح والكسر لا بالضم وتسمى
قبة الاسلام وخرافة العرب وخرافة العلم بناها عتيبة بن غزو ان في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه قيل كان
بها سبعة آلاف مسجد وخرافة آلاف نهر لكل نهر اسم مخصوص وبنى بعدها الكوفة يستعين على الاشهر
في خلافة عثمان رضى الله تعالى عنه انتهت (قوله الافرات) بالناء والمدودة في الخطو صلوا وقام من قاله
بالماء فقط اخطا قاله الجلال فيما كتبه على صحيح مسلم اه شورى (قوله احياه المسلمون بعد) اى بعد
الفتح لان كان سبغها اى احياه عثمان بن ابي العاص وعتيبة بن غزو ان في زمن عمر رضى الله عنهم سنة سبع
عشرة بعد فتح العراق اشترحهم وروى عتبة بن ابي العاص وعثمان بن ابي العاص وعتيبة
ابن غزو ان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن عمر رضى الله عنه وقوله بى اى بعد فتح العراق انتهت (قوله)
وتسميتها اى الفرات ونهر الصراط والمراد بتسميتها ما عدا كرفوص الاول بقوله شرقى
دخلها والثاني بقوله غربيا اه شيخنا (قوله وابنته) اى الى هي الدور والمسالك الخانات قائما من الوقف
قال شيخنا وكذا الاشجار وفي وقف لدخولها في وقف الارض فيمنع التصرف فيما كان موجودا منها
حالة الوقف وكذا يقال في بناء الخانات اه قل على المحلى وعبارة من قولوه وابنته بحوزيمها نعم ان كانت
آلتها من اجزاء الارض المرفوعة لم يجرى بها كآلة الاذرى فقهر انتهت وفي سم ولواخذ من طين الارض
ابن ربي به فهو وقف اه (قوله ولان وقفها الخ) لانه تليل لحدوى اى ولا نالهم توقف لان وقفها الخ اه شيخنا
(قوله وفتح مكه صلحا) ومن قال انها فتحت عنوة معناه عليه السلام دخل مستعدا للقتال لو قتل قاله التزالي
وقتل خالد رضى الله عنه باغلبا بجاى عنه باحتيال انه اجتهد في وقعة حال احتملت اجمع اه سم (قوله)
ومن دخل دار بني سفيان الخ) وجه الدلالة انه اضاف الدار اليه والاضافة تقتضى الملك فدل على انها
فتح صلحا اه عزى (قوله وفتح مصر عنوة) اى واما قراها فتقل عن الفارح انها فتحت صلحا
وحينئذ لا اشكال في ملك اهلها والطين الذي بايديهم وقيل انها اى القرى فتحت عنوة وحينئذ تكون ملكا
للقائمين لان يقال يمكن ان تكون وصلت الى اهلها بطريق من الطرق او انهم ورثة القائمين واما ما كان
فغضب الخراج لا يأتى الملك اه شيخنا وعبارة عرش على مرقوله وفتح مصر عنة اى وقراها ونحوها
بما في اقليمها صلحا اه سم فقلان شيخ الاسلام في فتاويه انتهت ومثله في القورى وعبارة من قوله وفتح
مصر عنوة الخ وقف قراة عمر بن العاص بامر عمر رضى الله عنه على موتى المسلمين انتهت وقوله على موتى
المسلمين اى لما طلبوا اشرافا هاذل وفتح صلحا لكانت ملكا لهم واحتمل شرط الارض لدا خلاف الاصل
اه حج وعبارة سم قوله وفتح مصر عنوة الخ كذا نص عليه مالك في المدونة وكذا الطحاوى وابن
حر قويه والنسائي وغيرهم وان عمرو بن العاص رضى الله عنه وضع على اراضها الخراج نعم ما اجمي
من مواتها بعد ذلك فهو ملك لاهلها وقال بعضهم هي وقف كسواد العراق اه قال حج وعمايد عليه اى على
فتحها عنوة قول ابن عبد السلام يهدم ما جرت ايتها من الابنية لان عمرو بن العاص رضى الله عنه وقفها بامر عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه ما على موتى المسلمين اه في فتاوى شيخ الاسلام ان المفتوح عنوة نفسها لا قراها
ونحوها مما في اقليمها واهل ان اراض مصر ودورها وما وجد منها يدا حد يقضى له بملكه باليد ولا يجوز
ضرب خراج على ما يبدى اهلها وذلك لاننا ان سلطناها فتحت عنوة لكن لا نسلم ان عمرو رضى الله عنه وقفها

وما كتاب الجرية عن الرويات ورجح السبكي ان دمشق فتح عنوة

فالامان أو بغير محصور
قان كان إلى غاية فائدة
والا فالجزية هو ما يختص
بالامان بخلاف الامان
وستعلم احكام الثلاثة
والاصل في الامان آية
وإن أحد من المشركين
استجاركم وغير الصالحين
ذمة المسلمين واحدة
يسمي بها اذ نام فن اخبر
مسدا أي قرض عهده فعليه
لعتاقه والملاذكار للناس
أجمعين (مسلم مختار غير
صحيح ومجتون وأسير) ولو
امرأة وعبدًا وقاسقا
وسفيا (امان حربي
محصور غير أسير ونحو
جاسوس) واحدا كان او
أكثر كامل قرية صغيرة
فلا يصح الامان من كافر
لانه منهم ولا من كره أو
صغير او مجنون كسائر
عقودهم ولا من أسير أي
مقيداً ومجبرين لانه مقهور
بأيديهم لا يعرف وجه
المصلحة ولان الامان
يقتضي أن يكون المؤمن
آمناً وهذا ليس بآمن أما
أسير الدار وهو المطلق
يلازم المنوع من
الخروج منها فيصح أمانه
قال المارديني وإنما يكون
مؤمناً آمناً بدارهم لا غير
إلا أن يصرح بالامان في
غيره ولا امان حربي
غير محصور كال ناحية وبه

وما في بعض التواريخ انه وقفها لاعتبار به لان الاحكام الشرعية وما يتعلق بها لا تبنى على مثل هذه
التواريخ التي لم يعلم ثبوتها وحيتها تقول فبما جده بأدى اهلها وفيما وقفه ملوكها وغيرهم انه يجوز ان يكون
انتقل اليهم بطريق شرعي كان قول انتقل من الفاتمين بطريق شرعي لغيرهم وهكذا إلى أن وصل إلى من هو
يده الأولى من وقفه من الملوك أو غيرهم ويجوز ان يكون انتقل من الفاتمين إلى ورثتهم وهكذا إلى المالك
الآن أو الواقف يجوز ان يكون مات الفاتمين من غير ورثة فصار لبيت المال فنصرت فيه الآية بالتقليد
وغيره مما يجوز لهم في اموال البيت فيجوز اقرار اهلها على ما بأيديهم والحكم بصعوق الملوك
وغيرهم ولا يجوز ضرب خراج على ذلك اه شرح مر انتهت واقه اعلم بالصواب
(فصل في الامان مع الكفار) أي وما يذكر منه من قوله وسنسلم بدارك كفر امكنه إظهار دينه إلى آخر
الفصل (قوله) لانه ان تعلق بمحصور (اخ) مقتضى هذا الصنيع ان الامان إذا من غير محصورين لا يجوز ولا
يسمى اماناً وان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مراداه حل وزى الآن يقال القيد خرج مخرج
الغالب (قوله) فالامان) ويقال للواحد منهم : مؤمن وقوله فائدة تقولوا أحد منهم معاهد وقوله فالجزية
ويقال للواحد منهم ذى اه حل (قوله) ذمة المسلمين (اخ) الذمة في اللغة تكون بمعنى العهد وبمعنى الامان
كقوله صلى الله عليه وسلم يسمي بذمتهم اذ نام ومن صلى الصبح فهو في ذمة الله وهم ذمة الله ورسوله وبسمى
أهل الذمة واصطلاح الفقهاء على استعمال الذمة بمعنى الذات والنفس فسمى محلها باسمها اه شوري
وعجزة حل قوله ذمة المسلمين أي صدهم وامانهم واما الذمة في قولهم ثبت المال في ذمتهم مثلاً فالمراد بها
الذات تسمية للحل باسم الحال انتهت وبعبارة زى الذمة العهد والامان والحرم والحق واما الذمة في
قولهم ثبت المال في ذمتهم ويرتد ذمتهم فإدومها الذات والنفس الثتان مما علقها تسمية للحل باسم الحال
فيه انتهت وقوله يسمي بها اذ نام أي بتحملها يعقد مع الكفار فلا يتوقف عقد الامان على كون المعاهد
من الاشراف والادنى هو امة مسلمة ملوكه لكافر اه شيخنا (قوله) فن اخبر مسلماً) هو بالخاء المعجمة
والفامو الهزئة فيه لان التأني من ازال خفارة أي بأن قطع ذمته اه رشدي وفي الصباح خبر بالهذخفر
به من باب حريب وفي لغة من باب قتل اذا وفي به وخفرت الرجل حيته واجهرته من طالبه فانا خفهر والاسم
الخفارة بضم الخاء كسرهما والخفارة مثلك الخاء جعل الخفير وخفرت بالرجل اخفر من باب ضرب
عذرت به وتخفرت بهو اخفرت بالالف تقطعت عهده وخفرا الانسان خفرا اخفر خفير من باب تصبو الاسم
الخفارة بالفتح وهو الحياء والقاراه (قوله) غير صحيح ومجتون) لم يقل مكلف استغناء به عن ما مله لادخال
السكران كاسيا في الشرح اه شوري (قوله) امان حربي محصور) أي وان لم تظهر فيه مصلحة نعم قيد
ذلك الباني بغير الامان اما هو فلا يذفيه من المصلحة اه شرح مر (قوله) ونحو جاسوس) الجاسوس
صاحب السر والنسب صاحب سر الخفير اه حل وفي الصباح تجسس الاخبار تتبعها ومنه
الجاسوس لانه يتبع الاخبار ويتضح عن واطن الامور اه (قوله) كاهل قرية صغيرة) أي ولو في حال
الحرب روى عبد الوزاق في مصنفه ان عمر جهز جيشاً فنزلوا على قرية وحان لهم ضحوا فبدر عبد منهم
رواها أهل القرية فركبهم اماناً في حمية ونبذهم في سهم رماه اليهم فأخذوه وخرجوا به فكتب بذلك
إلى عمر فامضاء ولم يخالف فكان اجماعاً اه حميرة اه سم (قوله) او صغير) احدثه لافي بعض
المطويات دون بعض نظراً للاتحاد في اللفظ واختلافها ولم يقل أو صغى رعاية للتنظير لفتاة
في قوله ولو امرأة اه شوري (قوله) ولا امان حربي غير محصور) عبارة للعاب وللأحد امان
محصورين كقوله قرية صغيرة لا غير محصورين كالقلم وجهه بل بحيث يندد باب الجهاد انتهت قال مر
وحيث أدى الامان إلى انسداد باب الجهاد في تلك الناحية امتنع على الامان والآحاد والآحاد
لها ولا يشترط في امان الآحاد ظهور المصلحة بل الشرط عدم الضرر اما امان الامان قان آمن عن جهة

نفسه لكونه من جملة المسلمين فكذلك وان امن عن جهة المسلمين لكونه نائبهم وولى امورهم فلا بد من
 المصلحة وهذا الذى ذكرنا فى الامام هو المتجه وينبغى ان يعمل عليه ما يحته بعضهم من اشتراط المصلحة فى
 الامام امر عبارة شيخنا فى شرح الارشاد والمقصود غيرهم وظنا به انه يؤدى الامان الى ابطال الجهاد
 فى تلك الناحية او الى تكليف حل الزاد والعلف فلا يصح للاحاد تأمين احاد على طريق الفزع ارفع احتياجا
 الى حل نحو الزاد او لا الامان لاخذنا اطعمتهم للضرورة بما تقر من الضابط يرد ما توهم من ان المراد
 بالمحصور متاسرف فى التكاح عن الفز الى وغيره، اما هم وعبارة الثوري علم من الضابط انه ليس المراد
 بالمحصور المذكور فى التكاح بل محصور خاص بما هو امان من لم ينسب بسببه باب الفز وعنا من سوى
 بين ما هنا وما فى التكاح قدوم انتهت (قوله) فلا ينسد الجهاد، اى فى تلك الناحية وذلك البلدة اعمهم وعلم من
 التعليل انه لو ادى امان الاحاد المحصور الى ان ينسد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وقام بالضابط امر شيخنا
 امثوري وقد اشار الفارح لهذا بقوله قال الامام الخ فراده به تقييد قول المتن محصور اى على جواز
 عقد الامان للحرب المحصور اذا لم يلزم عليه سد باب الجهاد والامتنع بل وما يقال انه حيث من غير المحصور
 لما قرره هناك من ان المراد بالمحصور ما لا يلزم عليه باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده اه (قوله)
 ولو آمن مائة الف) بالمدعى الاضمر والقصر امثوري وعبارة ش على علم قوله ولو آمن مائة الف هو
 بالمدعى التخفيف اصله امن بمزتين ابدلت الثانية الفا كافى المختار انتهت (قوله) انه المراد اى بقوله رد
 الجميع احل (قوله) اى وامنه غير الامام) اى بخلاف الامام فيجوز له ان يؤمنه وكذا نائبه ان كان الاسر
 من نفره ولا فلا خروج عن ولايته اعماد اه سم (قوله) امان امره فيؤمنه) ووجه الماوردى ذلك
 بانه لما جاز ان يقتل اسيره جاز ان يؤمنه اعماد اه ان قاسم (قوله) ولو امان نحو جاسوس الخ) اقتصر
 الاصحاب على هذا فيعيدان الشرط عدم الضرر ولا وجود المصلحة وهو متجه بدليل صحة من الاحاد اذ لو
 شرطت المصلحة لاخص بنظر الولاة ثم رايت الزركشى نقل ذلك عن الشيخين اهمية اه سم (قوله)
 كطبيعة الكفار) هي ما يتقدم على الجيش ليطلع على احوال عدوهم بغير مخبرهم وفى المصباح والطية القوم
 يمشون امام الجيش شعر فون طلع العدو بالكسرى خبره والجميع طلائع اى على الخفى (قوله) لخبر لا
 ضرر ولا ضرار) اى لا يضر الرجل اخاه فيقتصه شيئا من حقوقه الضرر افعال من الضرر اى لا يجازيه على
 اضراره باذخال الضرر عليه اذ الضرر فعل الواحد والضرر فعل الاثنين او الضرر ابتداء الفعل والضرر
 الجزم عليه وقيل الضرر ما تضر به صاحبك وتتفع به الضرر ان تضره من غير ان تتفع به وقيل هما معنى
 واحد وتكرارهما لثابت كيد امثوري فالمدعى لا ضرر قد خلوه على انفسكم ولا ضرر لغيركم كاهم على
 م (قوله) اعم من تعبيرة بمكلف) قد يجاب عن الاصل بان مراده المكلف حكايته من يجرى عليه احكام
 المكلفين فالسكران مكلف بهذا المعنى فهو داخل فى عبارة الاصل وحيث فلا شمول لعبارة المصنف عن
 الاصل فليأتى اه شوري (قوله) اعم من قوله ولا يصح الخ) لانه شامل لمن هو معهم ولغيرهم بخلاف
 قوله لمن هو معهم فانه يقتضى جواز تأمينه لغيرهم وهو معهم وليس كذلك اه زى (قوله) اربعة اشهر) اى
 سواء كان المؤمن من الامام او غيره اه شرح مـ وسكت كاهنه عن المكان لانه يعلم فلا يختص ببلد المؤمن
 ولا المؤمن عند الاطلاق اه سم وعبارة الروض وشرحه فان ائمة المسلمين فى بلاد الاسلام او بلد معين
 ولو من دار الكفر امن فيه وفى طريقه اليه من دار الحرب لا فى غيره وان اطلق امانه له وهو والامام
 كان اوائيه فهو امن على ولايته ولا فى موضع سكنه او فى طريقه اليه من دار الحرب مالم يعدل عنه
 باكثر من قدر الحاجة انتهت (قوله) واما الزائد لضعفنا الخ) عبارة شرح مـ وحل ماقرر حيث
 لا ضعف بانان كان يرجع فى الزائد الى نظر الامام كالحديث انتهت وعبارة سم قوله واما الزائد الخ
 له يريد ان امان الاحاد انما يفيد بالاشهر الاربعة الحاقها بالحدث عند قوتها واما حاقها بالضعف

فلا ينسد الجهاد قال الامام
 ولو امن مائة الف من امة
 الف منهم فكل واحد يؤمن
 الا واحدا لكن اذا ظهر
 الانسداد رد الجميع قال
 الرافعى وهو ظاهر ان
 امنهم دفعة فان وقع مرتبا
 فينبى صحة الاول فالاول
 الى ظهور الخلل واختاره
 النووي وقال انه مراد
 الامام لا امان اسير اى
 وامنه غير الامام لانه
 بالاسر ثبت فيه حق لانا وقده
 الماوردى بغير من اسره اما
 من اسره فيؤمنه ان كان باقيا
 فيه لم يبقه الامام ولا
 امان نحو جاسوس كطبيعة
 للكفار لغير لا ضرر ولا
 ضرر اى قال الامام وينبى
 ان لا يستحق تبليغ المامن
 وتعبيره بغير صريحه ويجوز
 لشموله السكران اعم من
 تعبيرة بمكلف مفهوم قولى
 غير اسير ولا اعم من قوله
 ولا يصح امان اسير لمن
 هو معهم وغير اسير الثانى
 من زيادى (اربعة اشهر
 فاقول) فلو اطلق الامان
 حل عليها ويبلغ بمدما
 المامن ولو عقد على ازيد
 منها ولا ضعف بنايظ فى
 الزائد فقط تفريقا للصفة
 واما الزائد لضعفنا المنوط
 بنظر الامام

فكوفي الهدنة وعمل ذلك
 في الرجال اما النساء مثلن
 الحثاني فلا يتقدم بمدة
 لان الرجال انما منعوا من
 سنة ثلاث بترك الجهاد والمرأة
 والحثي ليسا من اهل واما
 يصح الامان (بما فيه
 مقصود مورسالة) وان
 كان الرسول كافرا
 (واشارة) مفهومة ولو من
 ناطق وكتابه وتعليق بغير
 كوفه ان جاء زيد فقد
 امتك لبناء الباب على
 التوسعة لحقن الدم كما يفيد
 اللفظ صريحا او كناية
 والصرح كما متك او
 اجر ترك او انت في امان
 والكناية كانت على ما نصب
 او كن كيف شئت واطلاق
 الاشارة لضمومها الاجاب
 والقبول اولى من تقيده
 لها بالقبول (ان علم الكافر
 الامان) بان يلفه ولم يرده
 والا فلا فهو بدو مسلم يقتله
 جاز ولو كان هو الذي امنه
 ولا يشترط فيه القبول
 واشترطه بحث للاجماع
 جرى عليه الشيخان كالغزالي
 (وليس لاتبذة) اي الامان
 بلائمة) لانه لازم من
 جانبنا اما بالئمة فينبذه
 الامام والمؤمن فتعبري
 بلناولى من تعبيره بالامام
 (ويدخل فيه) اي في الامان

التي تجوز فيها الزيادة اهي منوطه بالمصلحة فتكون واجبة للامام نظر ما يكون ذلك من الهدنة دون الامان
 اه عمدة انتهت (قوله فكوفي الهدنة) اي فيجوز الى عشرين والاولى ان يقول فهو هدنة وان عقد
 بلفظ الامان اعتبارا بمعناه شيخنا (قوله) وعمل ذلك في الرجال) اي في عقد الامان للرجال اي الحريين
 وقوله اما النساء اي اما عقد الامان للنساء اي الحريات الخ قوله لان الرجال اي لان عقد الامان للرجال
 الحريين وقوله اما منعوا من سنة اي امانهم الملبون ان يؤمنهم سنة وقوله والمرأة والحثي اي
 الكافران اي فعقد الامان لهما سنة او ازيد لا يؤدي الى تعطيل الجهاد (قوله اما النساء الخ) عبارة للشورى
 نعم عقد الامان للبال والذرية لا يتقدم هذه انتهت (قوله) اما منعوا من سنة) المناسب لقوله اربعة اشهر ان
 يقول اما منعوا من الزيادة على اربعة اشهر وقد يقال اما قيد بالسنة لان الجهاد واجب كل سنة وليناسب
 قوله ثلاث بترك الجهاد بخلاف الزيادة على اربعة اشهر ودون السنة لا ياتي فيه ما ذكره كما يؤخذ من عرض
 اه (قوله) بما يفيد مقصوده) اشترط هذا في غير الرسول اما رسولهم الذي يدخل دارنا بقصد تبليغ
 الرسالة فهو آمن من غير عقد امان له كسباني في اول كتاب الجزية (قوله) ولورسالة) بان ارسل للحري انه
 في امانه بان قال للرسول قل اعلان انت في امان فلان (قوله) واطار) اي امانة كترك القتال اه شرح
 حر (قوله) ولو من ناطق) وهي منه كفاية مطلقا قدرته على النطق بخلاف الاخرس ففيها تفصيل اه سرل
 (قوله) او انت في امان) اي او لا بأس عليك او لا خوف عليك او لا اه حل (قوله) اولى من تقيده لها
 بالقبول) قد يقال تقيده الاصل اولى لانه لم منه الا كشفه جاز الاجاب بطريق الاول كالا يخفى بخلاف
 دلالة الاطلاق لاحتمال التخصيص فيها فايتنا لم اه شو برى (قوله) فلو بدو مسلم الخ) فخرج على قوله
 والا فلا عبارة اروض وشرحه ويحوز قوله قبل ذلك اي قبل علمه وقوله انتهت (قوله) واشترطه بحث
 للامام) هو المتمدن كما في شرح حر وعبارة اروض وشرحه وكذا بشرطه ولو لم يجامش به انتهت وهو
 على الفور اه قل على المحلى (قوله) لانه لازم من جانبنا) امان جانبته فله تبذة متى شاء كما في شرح حر (قوله)
 اما بالئمة فينبذه الامام والمؤمن) اي وجوبه بان لم ينبذه واحد لم يطل بنفسه حيث مضت مدة بعد علمه
 يمكن فيها التبذة ولم يفعل اولا فيه نظر والا قرب الاول لوجود الخلل المتأني لاتبذته اكل مانع من الصحة
 اذا قارن لوطر اشد الامانصر اعلى خلافه اه عرض على حر (قوله) فينبذه الامام والمؤمن) بالكسر
 اما المؤمن بالفتح فله تبذه متى شاء وحيث بطل امانه وجب تبليغه المامن اه شو برى (قوله) بدارنا) حال
 من ماله واهله وتقدير الشارح الشرط محل معوقه وكذا بدارهم اي وكذا يدخلان كونهما بدارهم
 والمقسم ان الكافر نفسه كائن بدارنا كما اشار له الشارح بقوله اي في الامان للحري بدارنا فاقوله بدارنا
 نعمت للحري او حال منتهى اقل فرض ان الحري كائن بدارنا والتفصيل اما هو في ماله واهله ومثل هذا يقال
 في قول الشارح اما اذا كان الامان للحري بدارهم اي للحري الكائن بدارهم وماله واهله تارة يكونان
 بدارهم ايضا تارة يكونان بدارنا وفي قول على المحر والخاص ان الكافر امان يكون بدارنا او بدارهم على
 كل امان ان يكون اهل ماله معه او لا وعلى كل امان: بؤته الامام ولو نائبه او غيره وحاصل الحكم فيها انه
 ان امنه الامام او نائبه دخل مامعه من ماله واهله وكذا زوجته هنار ولو بلا شرط سواء امنه بدارنا
 او بدارهم ويدخل ما ليس معه منها ان شرط دخوله والا فلا وان امنه غير الامام لم
 يدخل ما ليس معه مطلقا ويدخل مامعه ان شرط دخوله والا فلا نعم لا تدخل زوجته منا
 ولو بالشرط كما تقدم اه وفي الخليل على المنهاج مانعه (قائدة) لهذه المستلة احوال
 وهي اما ان يكون المؤمن الامام او غيره والحري المؤمن امان ان يكون بدار الحرب او بدارنا فالحاصل
 اربعة نعم ماله امان ان يكون بالدار التي هو فيها ولا فالحاصل من ضرب اثنين في اربعة ثمانية نعم التي معه اما
 ان يكون محتاجا اليه او لا فاضرب اثنين في ثمانية بسبعة عشر ثم كل من الامام وغيره اما ان يقع منه

للحري بدارنا (ماله واهله) من ولده الصغير والجنون

شرط أولا فيه اربعة تحريف في ستة عشر باربع مئتين ثم الذي معه اما ان يكون له أو لغيره قاضرب
 اثنين في اربعة مئتين مائة وثمانية وعشرين فاستفده فاني استخرجته من فكري اه **(قوله ووجهه)**
 المعتمد انها لا تدخل إلا بالتخصيص عليها اه ذي بخلاف عقد الجزية فانها اى زوجته تدخل فيه وإن لم
 ينص عليها وقرى بان عقد الجزية أقوى اه **(قوله ولا مالا يحتاجه الخ)** اما ما يحتاجه كتابه ومركوبه
 وآلة استعماله ونفقة مداهاته الضروريات فيدخل من غير شرط كما في شرح حر **(قوله بقياس ما ذكر)**
 اى ما في المتن من التفصيل المذكور ووجه القياس اشتراط الحرق مع اهلوه ماله في انهم في دار واحدة
 كاشتراك في مسئلة المتن في انهم في دار واحدة اه **(قوله وسنسلم الخ)** ينظم في هذا المقام اثنا عشر وثلاثون
 صورة لانه ان يمكنه اظهار دينه أو لا وعلى كل اما ان يرجو ظهور الاسلام بمقامه أو لا وعلى كل اما
 ان يمكنه الاعتزال هناك أو لا وعلى كل اما ان يخاف فتنة في دينه أو لا وعلى كل اما ان يرجو نصرة المسلمين
 أولا في هذه تعميمات خمسة يتحصل منها التقدير المذكور قوله امكنه اظهار دينه الخ اى سواء رجاء نصرة
 المسلمين أولا وسواء امكنه الاعتزال هناك أولا فالصور اربعة اخرج منها واحدة للحرمة بقوله ندم
 وقوله الاعتزال المراد به التحيزه عنهم في مكان من دارهم وقوله فيحرم ان يصير باعتراله اى بهجرته
 وانتقاله من دار الكفر فالاعتزال الثاني غير الاول خلافا لما هو عليه جاز ثم قوله ندم اى اى بدار الكفر
 وقوله بمقامه اى باقائه هناك اى لم يرجع انه يظهر الاسلام هناك ويملهم عليه ويتقادون له فيسلمون
 وبعبارة سم ومحصل احكام هذه المسئلة على ما ذكره الا اهل الماردي ان الشخص ان عجز عن اظهار
 دينه وجبت ان تمكنه ان قدر بسبب هشيرته مثلا فان كان مع ذلك قادرا على امتناعه وانزع الوجبت
 اقامته سواء قدر على قتالهم ودعائهم للإسلام أم لا وان تمكن من اظهار دينه ولم يقدر على الامتناع
 والامتناع فان رجاء ظهور الاسلام بمقامه سنت اقامته او نصرة المسلمين بهجرة سنت او استوى
 الامران فهو الخيار اه عميرة والظاهر استحباب الهجرة في هذا الاخير انتهى وقوله فيحرم ان يصير
 باعتراله عنه دار حرب اى صورة لاحكامها ما حكم بانه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا كما
 بسطه في التحفة اه شوري وبعبارة **(تليخ)** يؤخذ من قولهم لان محلة دار اسلام ان كل محل قدر اهلها فيه
 على الامتناع من الحربين صار دار اسلام وجبته فالظاهر انه يتعذر عود دار كفر وان استولوا عليه
 كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام يملو ولا يعمل عليه فقولهم لصاد دار حرب المراد صيرورت
 كذلك صورة لاحكامها الا لو ان ما استولوا عليه من دار الاسلام يصير دار حرب ولا اظن اصحابنا
 يسمحون بذلك بل يلزم عليه فساد هوانهم لو استولوا على دار الاسلام في ملك اهلهم فتحنا ما عترة
 ملكنا ما على ملاكها وهو في غاية البعد ثم رايتم الرافضى وغيره ذكروا قتلا عن الاصحاب ان دار
 الاسلام ثلاثة اقسام قسم يسكنه المسلمون وقسم فتحه موافقوا اهل عليه بجزية ملكوه أو لا وقسم كانوا
 يسكنونه ثم غلب عليه الكفار قال الرافضى وندمهم القسم الثاني بين انه يكفى في كونها دار اسلام كونها
 تحت استيلاء الامام وإن لم يكن فيها مسلم قالوا ما عدهم الثالث قدس وجدي كلامهم ما يشير بان الاستيلاء
 القديم يكفى لاستمرار الحكم انتهى وقوله إن لم يمكنه ذلك اى اظهار دينه اى او المقسم انه لم يرج
 ظهور اسلام بمقامه وحينئذ تصدق العبارة بصور ثمانية لانه والحال هذه اما أن يقدر على الاعتزال
 أولا وعلى كل اما ان يخاف فتنة في دينه أو لا وعلى كل اما ان يرجو نصرة المسلمين أو لا وقول القاض
 او خاف فتنة في دينه اى او امكنه ذلك اى اظهار دينه اى او المقسم انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه
 فحينئذ تصدق هذه العبارة بصور اربعة لانه اما أن يقدر على الامتناع والاعتزال أو لا وعلى كل اما ان
 يرجو نصرة المسلمين ام لا فلتخص ان صور الوجوب اثنا عشر وقوله اما اذا رجعا مذكر اى ظهور
 الاسلام بمقامه فالأفضل ان يقيم اى فكون الهجرة خلاف الاولى وتصدق هذه العبارة بسنة عشر
 صورة لانه اما ان يمكنه اظهار دينه أو لا وعلى كل اما ان يخاف فتنة في دينه أو لا وعلى كل اما أن يقدر على الاعتزال

وزوجه إن كانا (بدارنا)
 وكذا ما معه من مال غير مولو
 بلا شرط دخولها (إن
 أمته (امام) من زيادتي فان
 أمته غيره لم يدخل اهل
 ولا مالا يحتاجه من ماله
 إلا بشرط دخولها وعليه
 يحمل كلام الاصل
 (وكذا) يدخلان فيه إن
 كانا (بدارهم ان شرطه)
 أى الدخول (امام) لا غيره
 والتقييد بالامام من زيادتي
 اما إذا كان الايمان للحرب
 بدارهم فقياس ما ذكر ان
 يقال ان كان اهل وماله
 بدارهم دخلوا بلا شرط
 ان أمته الامام وإن أمته
 غيره لم يدخل اهل ولا مالا
 يحتاجه من ماله الا بالشرط
 وإن كانا بدارنا دخلان
 شرطه الامام لا غيره
 (وسنسلم)

بذار كثر امكنه اظهار دينه) لكونه مطاعا في قومه اوله عجيبة شعبة ولم يخف لنته في دينه بغير زده بقولي (ولم يرج ظهور اسلام) ثم
(بمقامه هجرة الى دارنا لتلايكيدناه (٢٠٩)) نعم ان قدر على الامتناع والاعتزال لم يرج نصرة المسلمين بها حرمت عليه لان

عدها وراسلام فيحرم ان
يصيره باعتزاله عنه دار
حرب (ووجبت) عليه
(ان لم يمكنه) ذلك او خاف
تتفديته (واما قلنا) اي
الهجرة لاية ان الدين
توقام الملائكة ظالمى
انفسهم فان لم يطبقوا فمغفور
الى ان يطبقها اما اذا رجا
ما ذكره فالأفضل ان يقيم
(كرب اسير) فانه يجب
عليه ان اطاعه ولم يمكنه
اظهار دينه لمخروصه به من
قهر الاسر وتقيدي بعدم
الامكان هو ما جزم به
القومول وغيره وقال
الوركشي انه قياس ما مر
في الهجرة لكنه قال قبله
سواء امكنه اظهار دينه ام
لا ونقله عن تصحيح الامام
(ولو اطلقوه بلا شرط فله
اغتياهم) قتلا وسبيوا واخذوا
للمال اذ لا امان وقتل الغيلة
ان يتخذه فيذهب به الى
موضع فيقتله في كافر (او)
اطلقوه (عل انهم في امانه
او عكسه) اي او انه في
امانه او عكسه) اي او انه
في امانهم (حرم) عليه
اغتياهم لان امان الشخص
لغيره يوجب ان يكون
التعهد آمنا منه وصورة
العكس من زياد واستقنى
منها في الام مالوا قالوا
امناك ولا امان لنا عليك

اولا على كل امان: جو ضرورة المسلمين ولا فلتخص ان صور خلاف الاولى ستة عشر وصور الوجوب
اثنا عشر وصوره الحرمه واحد وصوره التنب: ثلاثة الاحكام اربعة وصوره ثنائون ثلاثون كالاغنى
اه (قوله بذار كثر) اي حرب والوجه ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك اه شرح مر (قوله)
امكنه اظهار دينه) اذا اشبه عليك لفاعل من المفعول فرد الاسم الى الضمير فارجع الى ضمير المتكلم
المرفوع فهو الفاعل وما رجع الى ضمير المتصرب فهو المفعول قال ان هشام تقول امكن المسافر السفر
بذهب المسافر لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر اه مشوري (قوله ووجبت ان لم يمكنه)
اي ولو كان امرأة بلا حرم (تنب) كانت الهجرة في زمنه على اقله عليه وسلم من غير بلد ما له ويعد من
بلاد الكفر الى بلاد الاسلام كما مر واما الهجرة من بلد يعمل فيها المعاصي ولم يقدر على ازالتهما فقال شيخنا
لا يجب بل تنب وقال العلامة السناطي كغيره يجب ايضا اقول على المحل (قوله كره ب اسير) هذا التنبيه
يمكن رجوعه للتنب والوجوب بل ولما ذكره الشارح من الحرمه وخلاف الاولى فتجوز فيه الاحكام
الاربعة تتصل في صور التنب الثلاثة وصوره الحرمه الواحدة وصور الوجوب الاثنا عشر وصور خلاف
الاولى الستة عشر والشارح جعلها اجمال الوجوب فقط بل بعض صور هو ثمانية لان قوله فانه يجب الخ
اي والفرض انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه اذ هو فرض الوجوب في حق المسلم فيقتضيه ان هذا الاسير
الذي لم يمكنه اظهار دينه امان يقدر على الاعتزال ولا وعلى كل امان يخاف فتنة ولا وعلى كل امان
يرجو نصرة المسلمين ولا واما الصور الاربعة من صور الوجوب المتقدمه قول الشارح او خاف
فتنة في دينه فلا تحسبها عبارة عنه لان مقتضيه ما نقله ولم يمكنه اظهار دينه والاربعة المتقدمه مفروضة
فيما اذا امكنه اظهار دينه والحال على التقيد بمجاعة عبارة المتن لان التقيد فيها موجود في المتن به
فرجبان يتبين في المتن وان كان ليس قيدان في الحكم لان المتن به دليل عطف الشارح على القيد في بقوله
او خاف فتنة الخ ولا في المتن كما اشار به بقوله وتقيدي بعدم الامكان اي تقيدي لحرمان الاسير الذي يفيد
التفدية تامل (قوله سواء امكنه الخ) هذا هو المعتدل لان نفس الاسر اذ له شوري وعبارة قاصله مع شرح
مر وان قدر اسير على حرب اذ هو ان امكنه اظهار دينه كما مر والامام واقتضى كلام الشيخين اعتداده
وهو الاصح لان الاسير في الكفر مقروء به ان كان ذلك له فليخلص نفسه من رق الاسر انتهت
(قوله وان يتخذه الخ) اي وهذا المعنى مختص به ليس مراد او عبارة صحيح وليس المراد هنا حقيقة الغيلة
وهي ان يتخذه الخ اه شوري (قوله او عكسه) بالرفع فاعل بفعل محذوف اي او حصل عكسه كما قاله عرش
على مر ويصح الجر عطف على الجرور بل (قوله ولا امان لنا عليك) ظاهر ما غير مراد لان آخر ما يتناقض
اولا على المراد بقوله ولا امان لنا عليك ولا نطابق منك امانا لاستدنا ثنائته فله اغتياهم بخلافك فانت
فاما ان متنا احتياك اليه اه زى (قوله فان تبعه ادخل الخ) راجع للمستكين (قوله فيدفعه بالاخف
الخ) اي حيث لم يقصدوا قتله والا فيلزمه رعاية التدرج لا تناقض امانهم اه مر اه عرش (قوله)
حرم قوله بالشرط) ولو حلفه على ذلك بطلاق او غيره مكرها لم ينفذ حلفه والاحث وان كان
حين حلفه محبوسا ومن الاكراه قولهم لا نطابقك لان حلفت لنا الان نخرج بل هذا اكراه ثان
شرعي على الخروج لوجوبه كما قرر اه شرح مر وعبارة اروض: شرحه اوطاؤه بشرط ان
لا يخرج عنهم وحلفه مكرها على ذلك ولو بالطلاق خرج جريانا لم يمكنه اظهار دينه وحرم الوفاء
بالشرط والعين لا ينتج له الاقامة حيث حرمت ولم يحتمل ادم امتداد بينه وان حلف لم ترغيه بالهم
ليقتربوا ولا يهيموه بالخروج بالشرط منهم ولو كان حلفه قبلا لا يطلق حيث بشرجه لا يمتد بينه فان
كان ثم شرط بان قالوا لا نطابقك حتى تخلف انك لا تخرج فحلف فاطاؤه فخرج لم يحتمل كالأخذ اه مر

فان امكنه اظهار جازة الوفا بعد الهجرة حيث (٢٩) عند موته وجازة لا واجبة ولا لام (ولو بانه منافقة كافر) هو اهم من

وقوله هلجا وهو الكافر
الغليظ يدل على قلة كذا
باسكان اللام ونقصها
(بامة) مثلا (منها) للحاجة
إلى ذلك معينة كانت الامة
أو مهمة رفيقة أو حرة
لأنها ترق بالاسر والمهمة
يعني الامام بخلاف ماله
لم تكن من القلة كان قال
ولك من ماله امة فلا
يجوز على الاصل في المناقذة
على مجهول (فان نقصها)
عامة من عاقده (بدلته
وفيها الامة) المعينة أو
المهمة (حيث لم تسلم قبله)
أي قبل اسلامه بأن لم تسلم
أو أسلمت معه أو بعده
(اعطيها) وإن لم يكن فيها
غيرها أو أسلمت قبله وبعد
العقد أو ماتت بعد الظفر
بها (يعطى) قيمتها (ولا)
بأن لم تنقح أو فتحها غير
من عاقده ولو بدلته أو
نقصها من عاقده لا بدلته
أو بدلته وليس فيها
الامة أو فيها الامة وقد
ماتت قبل الظفر بها أو
أسلمت قبل اسلامه وقبل
العقد وإن أسلم بعدها فلا
شيء له لعدم وجود المعلق
عليه الفتح بصفتهم وجوب
قيمتها فإذا حررها فله في
الروضة كاصلها عن
الجهور ونقص عليه في الام
وقيل يجب اجرة المثل
ومحصه الاصل بما للامام
قال الشيخان وعمل الخلاف

رجلا وقالوا لا تركك حق تخلف انك لا تخبر بنا تخلف ثم أخبر بمكانهم لم تحت لانه يمين اكرامه (قوله)
فان امكنه اظهار دينه الخ هذا بناء على ما مره من ان الاسير إذا امك اظهار دينه لا يجب عليه الحرب
وعلى ما مر من الزكوى من انه يجب مطلقا وهو المتمدن فكذلك هنا عرش (قوله) وهو الكافر الغليظ
سمى بذلك لدفعه عن نفسه ومنه العلاج لدفعه الداء اه شرح هو وقوله وهو الكافر الغليظ يطلق أيضا
على المسلم المنتصف بذلك كذا كره الأذري اه ورشيد وفي المصباح المجلد الرجل الضعيف من كفار العجم
وبعض العرب يطلق العليج على الكافر طائفا والجمع علاج مثل حمل وحول واحال قال أبو زيد
يقال استعلاج الرجل إذا خرجت طبعته وكل ذي طبع طبع لا يقال للمرد علاج (قوله) يدل على قلة كذا
أي وكان عليه في ذلك الدلالة تعجب إذا أصبح الجدة إلا على ما يذهب فإظهاره مناحول على ما في الجملة
من التقيد بالذهب اه ح وزيد ومنه شرح هو وقوله على قلة كذا أي أو على أصل طريقها أو أسهل
أو أرفق طريقها اه شرح هو (قوله) على قلة كذا اعتر تعييزها وفي شرح الروض وظاهر كلام
المصنف كمالها جواصله انه لا فرق بين القلة المعينة والمهمة بخلاف ظاهر قول أصله قلة كذا قال
الزكوى وظاهر اعتبار التمين كاسوره بالجمهور لأن غير المعينة يكثر فيها الضرر ولا حاجة له السكنى
فطبق الشيخان ما حدثنا لا فرق ولعله محمول على ما إذا أهم في قلاع محصورة اه سم (قوله) باسكان اللام
ونقصها وفي المصباح والقلة مثل قصة حسن متعجب في جهل والجمع فلع بالماء وقلاح أيضا مثل
رقبة ورقاب والتروع هم الفاعل مثل احد واسود فهو جمع الجمع قال ابن السكيت وابن دريد القلة
بالنهر بك لا يجوز الاسكان وقال الأزهري الغامة بالفتح الصخرة العظيمة تنقطع من عرض جبل لا يرتقي
والجمع قلة وما سميت القلة وهي الحصر الذي يبني على الجبال لا متاعها والمكون لفة فقه المطرز
والصغاني (قوله) الحاجة إلى ذلك لتبديل المحذوف وجوابه في شرح الروض وصح ذلك من أجل ما هو صدم
ملكها والقدر على تسليمها الحاجة إليه انتهت (قوله) بمينا الامام أي ويجوز العليج على القول لأن
المشروط جارية وهذه جارية للسلام إليه ان يمين ما شابا اصفه المشروط ويوجب المستحق على القول اه
شرح الروض (قوله) كان قال وللك من ماله أي بخلاف ماله قالوا لك من ماله الامة القلانية وكان
العليج يصر فها قاله يصح اخذ ان التذليل بقوله على الأصل في المناقذة على مجهول (قوله) اعطيها حاصله
انه ياخذها في ثلاث سرور وقيمتها في ثمان لان قوله لو ماتت معطوف على كل من البعدي والقبلي فيمكن
أخذ الثمانية منه ومن قوله بعد المقد ولا يعطى شيئا في ثمان وهي ظاهرة من كلامه تأمل (قوله) وإن لم يكن
فيها غيرها أي وإن تلقى بها حق لازم من معاملتهم مع بعضهم كما هو ظاهر إذا اعتدوا بمعاملتهم مثل
ذلك وذلك لانه استحقها بالشرط قبل الظفر اه شرح هو (قوله) أو أسلمت قبله وبعد المقد أي سواء
كانت حرة أو رقيقة وإن قيده بعض الشراح بالحرق قوله فيعطى قيمتها أي لا إسلامها منع رقا
والاستيلاء عليها اه من شرح هو قال سم على صحيح هذا التذليل على التوزيع فقوله منع رقا أي إن كانت
حرة وقوله الاستيلاء عليها أي إن كانت رقيقة اه ورشيد وعش قال في شرح الروض أو ماله
أسلمت قبل المقد فلا شيء له ان علم بذلك وبأنها قد فاته لا عمل متبرعا ذكره الباقين وكلام غيره
يقضي اه سم (قوله) فيعطى قيمتها أي من أصل التهمة كما هو وجه احتياط إن لم تكن غنيمة اتجه
وجوب القيمة بيت المال اه شرح هو (قوله) بأن لم تنقح عمل عدم استحقاقه شيئا من هذه إن كان الجمل
المشروط منها فان كان من غيرها استحقته بمجرد الدلالة سواء فتحت أولا اه شرح هو (قوله) وقد
ماتت قال في شرح الروض ولو مرت فكأن ماتت اه سم (قوله) الفتح بالجبر بدل من المعلق عليه
فيكون عليه نائب الفاعل وكان الظاهر أن يقول لعدم وجود الفتح المعلق عليه اه شيخنا (قوله)
ويجوز أن يقال تسلم إلى الخ أي فيه من امر واحدة وبطبيعة قيمتها كما يمينها له لو أن أحياء اه شرح هو

(قوله)

إذا كانت المعينة فان كانت مبهمة ومات كل من فيها أو جينا البذل فيجوز أن يقال يرجع
بأجرة المثل قطعا لتعذر تقويم المجهول ويجوز أن يقال تسلم إليه قيمة من تسلم إليه قبل الموت اما إذا فتحت صلحا بدلته ودخلت

في الامان فان لم يرضوا بسلام امه ولا بكفر الدال بدلها نذ الصالح وبقوله الامان وازروا بسلامه ايادها واعطوا ابدلها من حيث يكون الرضوخ وخرج بالكافر المسلم فانه وان سمحت معاقبته كما تحقه في الروضة كاصحاب المراقين (٢١١) واتقضى كلامه في باب التينة

تصحيحه بسلامها ان وجدت
حيث ان اسلمت فلم ماتت
بعد الظفر فله قيمتها او تعين
القلعة مع تقيد الفتح بمن
عاقده اسلام الامة بالقبيلة
والبيعة المذكورين من
زيادتي

(كتاب الجزية)

تطلق على العقد وعلى المال
الملتزم به وهي ما خورده من
الاجازة لكفنائهم وقيل

من الجزاء بمعنى القضاء قال
تعالى واتقوا يوما لا تجزى
نفس عن نفس شيئا اي لا
تقضى والاصل فيها قبل
الاجماع اية قاتلوا الذين
لا يؤمنون باقوه وقد اخذها
التي عليه السلام من مجوس
مجر وقال سنوابهم سنة اهل
الكتاب كما رواه البخاري
ومن اهل نجران كما رواه
ابوداود والمعنى في ذلك ان
في اخذها معونة لنا واهانة
لهم ورميما يحلهم ذلك على
الاسلام وفسر اعطاء الجزية
في الآية بالزواجر والصغار
بالزام احكامنا (او ركانها)
خمس (عاقده ومعقوده
ومن مال وصيقه وشرط
فيها) اي في الصيغة (ما)
مرفق شرطا (في البيع) من
بحر اتصال القول بالايجاب
وعدم صحتها مؤقتة ومعلقة
وذكر الجزية وقدرها
كائن في البيع فتعبري
بذلك اؤد بما عبر به

(قوله نذ الصالح وبقوله الامان) بان ردوا الى القلعة ثم يستأنوا القتال لانه صالح منع الرقاء بمأثر طناه
قوله اه شرح الروض (قوله وان رضوا بسلامها الخ) قال سم له فيها اذا كانت رفيقة ولا قد دخلها
في الامان بمنع استرقاقها اه رشدي (قوله من حيث يكون الرضوخ) وهو الاخراج الاربعة لا من اصل
التينة اه حل (قوله قاتلوا الذين لا يؤمنون باقوه) وهذا هو المعتمد وعبارة شرح مر اما المسلم فلا يجوز
معهذه المعاقبة على ما قاله جمع لان فيها انواعا من الضرر واحتلت مع الكافر لانه اعرف بقلاعهم وطرقهم
والمعتمد صحتها ايضا معه كما رجحه الاذرعى والبقيني وغيرهما واقضى كلام المصنف كالموافق في التينة
اعتاده فيطأها ان وجدنا حاجية وان اسلمت فلم ماتت بعد الظفر فله قيمتها انتهت (قوله وتعين
القلعة الخ) التعيين ضعيف وعبارة شرح مر سواء اكانت القلعة معينة ام بجمعة من فلاح محصورة
فيما يظهر انتهت (قوله المذكورين) اي في قولة او اسلمت قبله او بعد العقد

(كتاب الجزية)

وجه تعقيب الجهاد بها ان الله تعالى في القتال باطاعتها في قوله تعالى حتى يعطوا الجزية ووجهها جزى
كفدية فريضة بالفاء اه شوري وهي لفظة اسم فخرج بجول على اهل الدمة سميت بذلك لانها جزى اي
كفت عن القتل وشرعا مال يلزمه الكافر بعقد مخصوص اه زى (قوله اي لا تعصى) اي لا يفي اه سم
قال عرش وعليه فالمعنى ان الجزية ما غنيتهم عن محاربتنا لهم لكن هذا في المعنى قريب مما قبله اه (قوله والاصل
فيها الخ) ومشروعيها مغنية بتزول عيسى عليه السلام فلا تقبل بعد ذلك لانه لا يبق لاحد منهم شبهة بحال
فلم يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا لانه ينزل حاكما به متقنيا له عنه عليه السلام من القرآن والسنة
والاجماع او من اجتناب مستعمل من هذه الثلاث في الظاهر ان المذهب في ذمته لا يعدل منها الا بما وافق
ما يراه اذ لا مجال للاجتناد مع وجود النص واجتهاد النبي عليه السلام لا يخطئ اه شرح مر اي فهو كالنص
ولا يجوز الاجتناد معه اه عرش عليه (قوله وقد اخذها النبي الخ) (قاعدة) ما حرم فله حرم طلبه
الا في مستلكن الاولى اذا ادعى دعوة صادقة فانكر التريم فله تحليفه الثانية الجزية يجوز طلبها من الذي
مع انه يحرم عليه اعطاؤه لانه لا يتمكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو على استمرار وعلى
الكفر وهو حرام كذا في الاشياء للسبوط اه شوري (قوله سنوابهم) اي اسلكوا بهم سنة اي
طريقة اه عرش (قوله ومن اهل نجران) هم نصارى وهم اول من بذل الجزية وفيهم ازل الله سورة آل
عمران اه حل (قوله ويرميهم عليهم ذلك على الاسلام) على بعضهم حلها على الاسلام بما فيها من مخالفة
المسلمين ورؤية عاصم الشريعة اه شوري (قوله والصغار بالزام احكامنا) وذلك لان الصغار اذا
كلف بما لا يتقده سمى ذلك صغارا عرفا واستشكل القاضي التوفيق على اشتراط التزام الاحكام لان
ذلك قضية العقد وان لم يذكر اه وعبارة شرح الروض قالوا واشد الصغار على المرء ان يحكم عليه بما لا
يستقدره يضطر الى احتاله اه وتعديته انهم لا يعتقون تلك الاحكام التي يلزمونها فانظر هذا مع
قوله الاتي لحكمتنا الذي يعتقون محرمه اه ولعل هذا وجه تعبيره بقالوا اه سم (قوله وعدم صحتها
مؤقتة) هذا تفسير للشرط بلازمه اذا شرط عدم التليق والتاقيت وفي الحقيقة عدم الصحة لازم
لنقض الشرط كالا يفتي نامل (قوله كافر ترك الخ) ظاهر كلامهم صراحة هذه الاشياء وانه لا كناية
منالفاظ ولو قيل ان كنيات الامان لو ذكر منها على ان تبذلوا الخ تكون كناية مما بعد اه شرح مر
(قوله بدار نائلا) يريد انه لا يشترط الاقامة بدار نابل لورضوا بالجزية وهم مقيمون بدار الحرب سمحت
الميراد بدار ناغير الحجاز لما ياتي اه شوري وعبارة شرح مر بدار الاسلام غير الحجاز لكن لا يشترط

(وهي) اي الصيغة ايجابا (كافر تركم) او اذنت في اقامتكم بدارنا مثلا (على ان تلزموا كذا) جزية

التصريح على آخر اجماع حال العقد كفاء باستثناء شرط ان جهة الماقدان فيها يظهر اتيته (قوله) وتقادوا
 لحكمتنا اي لكل حكم من احكامنا غير نحو العبادات اشرح مر (قوله) الذي يعتقدون تحريمه ظاهر هذه
 البراءة ان هذه الحماطة تدفع على الحكم وهو شكل فلو ول الحكم بالحكم به وعبارة الركني من الرافعي
 وحتى الامام من العراقيين ان المراد انهم اذا فعلوا ما يعتقدون تحريمه يجرى عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر فيه
 رضاهم وذلك كان نالوا السرقة اماما يستحلونه كعند الشرب فلا يقيم عليهم في الاصح وان رضاهم حكمتنا
 اسم (قوله) وذلك لان الجزية (الخ) عبارة شرح مر وما وجب التبرع لهذا في قوله وتقادوا لحكمتنا
 مع انه من مقتضيات عقدها لانه مع الجزية عرض عن تقريره بقسبة التبرع في البيع والاجرة في الاجارة
 اتيته (قوله) وقيل لا (الخ) قال في الروض وشرحه لا بد من النظر في الادل على التبرع ولا يكتفي بالكتابة مع التينة
 وبشارة الاخرس المقصود اه اسم وافهم اشتراط القول انه لو دخل حر في دار ناعم علمناه لم يلزمه شيء
 بخلاف من سكن دار امدة فخص بالان حاد الجزية القبول اشرح مر (فرع) اذا دخل حر في دارنا بعد
 قاسد من الامام او نائبه لم يجر اغتياله بل يبلغ المأمور ان يثبت قياسا او اكثر له بدنيا كل سنة او بعد
 الاحاد لم يلزمه شيء وفي الفرق نظر اصعب اسم وفي شرح مر ولو قد صدقنا من الامام او نائبه لم لكل
 سنة دينار لانه اقلها بخلاف ما لو بطل كان صدر من الاحاد قانه لا يلزمه شيء وهذا علم ان لنا ما يفرق فيه بين
 الفاسد الباطل سوى الاربعة المشهورة وهي الخلع والكتابة والمج والعرة فيضم اليها هذا نصير
 خمسة اشرح عليه (قوله) وعلم من اشتراط (الخ) غرضه من هذه العبارة الجواب عما يقال ان الاصل ذكر
 عدم اشتراط ذكر كتب لسانهم عن السبب انتم لم تذكره فلم توف بما في الاصل (قوله) انه لا يشترط ذكر كتب
 لسانهم (الخ) اقول ولا ينافي ذلك ما ياتي انهم لو سبوا قورسوه فان شرط انتقاض المهد بذلك انتقض
 ولا فلا لان الحاصل ان كتبهم عن ذلك يلزمهم وان لم يصرح باشتراطه واما انتقاض عدمه بذلك فلا يكتفي
 فيه بلزم ذلك لهم بل ولا بالتصريح في العقد باشتراط كتبهم بل لا بد من التصريح في العقد باشتراط
 الانتقاض به اسم (قوله) لان في ذكر الانتقاد غنية عنه فيه انهم انما يتقادون لحكمتنا فيعتقدون
 تحريمه فان كانوا يرون تحريم ذلك فواضح والافيه نظر ارجل (قوله) فليس فيه التصريح بمقتضى العقد
 بخلاف ما شئت او ما شاء الله حل او ما شئت او ما شاء المسلمون فلا يصح العقد في ذلك كله اه قل على المحل
 (قوله) وصدق كافر (الخ) هذه المسئلة لا تنطبق لما بالجزية ولا لذلك ذكره فان في الروض فرعا مستقلا وعبارة
 سم قوله وصدق كافر اي سواء كان معه كتاب ولا وسواء جاء مصلحة او لا بدليل قصه رسل مسيلة ولا فرق
 ايضا بين ان يكون الذي نسب اليه التامين ثانيا او حاضرا مصداقا او مكذبا كما اقتضاه اطلاقهم خلافا
 للباوردي في حالة التشكيك بهم من كلامهم في هذا المحل تمل ان قصد الدخول لتبليغ الرسالة مؤتم وإن لم يصد
 له اذن في الدخول لم عليه ما للباوردي رحمه الله اه (قوله) في قوله دخلت لسباع كلام الله ويمكن في هذه من
 الاقامة حضور مجالس العلم قدر انتفى المادة بازاء التسمية ولا يزال على اربعة اشهر اشرح مر وفي سم
 مانصه لكن من زعم الدخول لسباع كلام الله عليه السلام اربعة اشهر به عليه الامام احمد عره اه وخرج بقوله دخلت لسباع
 فيكم غير جوهو وكان ذلك قبل مضي اربعة اشهر به عليه الامام احمد عره اه وخرج بقوله دخلت لسباع
 كلام الله ما لو قال دخلت للعبارة قل غلظت ان قصد ما امانا فان قاتناه اه شوبري (قوله) او رسولا اي
 دخلت رسولا سواء كان معه كتاب ولا اه شرب (قوله) او بامان مسلم اي وان عين المسلم كذب به اسم
 اي لاحتمال نسيانه اشرح مر والمراد مسلم يصح تأنيده اه شرح مر قال الركني فلا عبرة بامان الصبي
 والمجنون اه ولعل المراد انه لا يعتبر على الاطلاق فلا ينافي انه يبلغ المأمور في الجملة في الروض في
 باب الامان ان آمنه صبي ونحوه فظن محتمه بقتناه مانه اه سم على حجج اه عرش عليه

(وتقادوا لحكمتنا) الذي
 يعتقدون تحريمه كونا
 وسرقة دون غيره كسرب
 مسكرو نكاح مجوس عمارم
 وذلك لان الجزية لا انقياد
 كالعرض عن التقرير فيجب
 ذكرهما كائنا في البيع
 وقبول نحو (قيلنا رضىنا)
 وعلم من اشتراط ذكر
 الانتقاد انه لا يشترط ذكر
 كتب لسانهم من الله تعالى
 ورسوله ﷺ ودينه
 لان في ذكر الانتقاد غنية
 عنه ويستغنى من منع صحة
 التأييد السابق ما لو قال
 اقررتكم ما شئت لان لهم
 نيل المقدمى شأوا فليس
 فيه الا التصريح بمقتضى
 العقد بخلاف الهدنة لا تصح
 بهذا اللفظ لانه يخرج
 عقدها عن موضوعه من
 كونه مؤثرا الى ما يحتمل
 تأييده المنافي لمقتضاه
 (وصدق كافر) وجد في
 دارنا (في) قوله (دخلت)
 لسباع كلام الله تعالى (أو)
 رسولا أو بامان مسلم فلا
 تعرض له قصد ذلك يؤمته

والغالب ان الحرف لا يدخل بلادنا الا بامان فان اهتم حلقه يد باثم ان ادعى ذلك بعد اسره لم يدعى (و) شرط (في العقائد كروا ما ما)
بعد نفسه او ثابته فلا يصح عقدها من غير ه لانها من الامور الكلية فتحتاج الى نظرو اجتهاد لكن لا يغتال المدعوه بل يبلغ منه (وعليه)
اجابة اذا طلبوا (و امن) بان لم يخف قائلهم ومكيدهم فان خاف ذلك كان يكون الطالب جاسوسا يخاف شره لم يجهم والاصل في
ذلك خبر مسلم عن عريضة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر اميراه على جيش (٢١٣) او سرية اوصاه الى ان قال قازم

ابراهم فسلمهم الجزية فانهم
اجابوا قائل منهم وكف
عنهم ويستثنى الاسير
اذا طلب عقدها فلا يجب
تقريره بها وقول وامن
اولى من قوله اجاسوسا
تفان (و) شرط (في العقود
له كونه متمسكا بكتاب)
كثورة وانجيل ومحف
ابراهيم وشيث وذبور
داود سواء كان المتمسك
كتابيا ولو من احد ابويه
بان اختاره ام مجوسيا
(الجد) له (اعلى لمعلم) نحن
(تمسكه بعد نسخته) بان
علنا تمسكه قبل نسخه
او ممة اشكتنا في وقت ولو
كان تمسكه به بعد التبديل
فيكون لم يمتنع الجد منه
وذلك لا يتوخى خبر البخاري
السابقين وتقليد الحقن
الهم اما اذا علنا تمسكه الجد
به بعد نسخه كمن جود بعد
بمئة عيسى عليه افضل
الصلاة والسلام فلا تعقد
الجزية لقرعه لتمسكه بدن
سقطت حرمة ولا من
لا كتاب له ولا شبهة كتاب
كبدة الاوثان والشمس
والكلانك وحكم السامرة
والصابئة هنا كوفي النكاح

(قوله والغالب ان الحرف الخ) علة لقوله او بامان مسلم وما قبله علة لما قبله ثم قضية هذه العلة ان لو ادعى بذار
الحرف ان مسلما امنه لم يصدق فحرم رجمه اجمعت الطلابة وقال يثنى ان يدعى بغيره ليعمل التمثيل على الغالب
فلم يجمع اه سم اه شوري (قوله بعد اسره) أي بعد ان اسرناه ودخل تحت يده ناقوله الا بينة اي لانه
منهم بتخليص نفسه من الاسر (قوله فلا يصح عقدها من غير ه) لكن لا يثنى على المدعوه وان اقام سنة
فاكثر لان المقدنقوه اه روض اه سم اي باطل كاتقدم (قوله ومكيدتهم) عطف تفسير او عام على
خاص لان المكيدة الامر الحفي الذي لا اطلاع لنا عليه اه عز بوى (قوله كان يكون الطالب جاسوسا) هو
صاحب السر الخيلاف التاموس فهو صاحب السر الخير اه شرح مر (قوله لم يجهم) هل المراد لم يجهم
اجابته او لم يجهم يثنى الثاني عند ظن الضرر للمسلمين اه طب اه سم (قوله لا يجب تقريره) لكن يجوز
ويحرم قتله لان بذلها يقتضي حقن الدم كالو بذلها قبل الاسر وجاز استرقاقه اه شوري وعبرة عرش
على مر قوله فلا يجب تقريره اي بل تحرم الاجابة حيث لم يامن فأنته ويحرم قتله اذا طلب الجزية
وبجوز ارقاقه وغض ماله اه سم على حج انتهت (قوله كونه متمسكا الخ) عهده دون الكتابي لان
التمسك بكتاب اعم من الكتابي والمراد العموم (قوله ومحف ابراهيم) اي لانها كلها تسمى كتبنا
فاندرجت في قوله تعالى من الذين اتوا الكتاب وشيث بن آدم اصله اه شرح مر (قوله سواء كان
التمسك) اي واحدة من هذه الكتب او من غيرها فيشمل كتاب المجوس الذي رفعهم وان تمسكوا
بكتاب لكن لا يسمى كتابا لان التمسك بالكتاب او بالانجيل خاصة اه ح (قوله ولو من احد ابويه) ولو
الام اختار الكتابي او لم يختار شيئا فارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بان ما هنا اوسع وما هو
شرح المنسج من ان اختيار ذلك قيدنا ايضا غير مراد ولما المراد انه قيد لتمييزه كتابيا لا لتقريره اه
شرح مرر الحاصل ان له ثلاث حالات اما ان يختار دين الكتابي او الوثني او لم يختار شيئا فيقر في الحالة
الاولى والثالثة دون الثانية هذا معصلا ما عتد حج ومر على ما في بعض نسخه اه عرش (قوله الجد
له اعلى) من المعلوم ان الكتاب ينسب لثني الذي انزل عليه فله وجه نسبته وجدته اول من اشتهر تمسكه
به من اجد ذلك الكافر ولمل المراد بالاعلى هنا ما في الوصية هو الذي يشتم انتساب الرجل اليه ويعد
قبيلة اه (قوله لم تعلم تمسكه به بدنيته) قال الولي العراقي رد على المنهاج والتبيين الحاوي لإذنه
الاصل او تنصير قبل النسخ لكن انتقل ذريته عن دين اهل الكتاب بعد نزول القرآن او قبله فلا تقر
بالجزية كائن على ما قيل فلو علم انهم عن تقديم الجزية لانه لا يعرف غالبا الا منهم اه زى (قوله اما
اذا علنا تمسكه الجد الخ) قضية كلامه ان المضرد ينزل كل من ابويه بعد النسخ لاحد معاهو الا وجه خلافا
للقين بدليل عقدها من احد ابويه ونسب كما ياتي اه شرح مر (قوله كمن جود بعد بمئة عيسى) اي
او تنصير بعد بمئة نبينا صلى الله عليه وسلم اه ح (قوله كوفي النكاح) اي فتقدم ان لم تقدمهم اليهود
والنصارى ولم يغلقهم في اصل دينهم اه شوري وعبرة عرش اي خيبتهم واقومهم في الاصول اقروا
وان عاقبوا في الفروع لكن قبل انهم لو كفرتهم اليهود والنصارى بالفروع التي عاقبوا فيها لاحتل
مننا كعتهم وقياسه هنا انهم لا يقرن الا ان يفرق بان معنى النكاح الاحتياط ولا كذلك هنا فاعلم
انتهت (قوله الا ان يشكل ارم) لعل هذا هو المراد بالقول في ارماء هناك يضرب الشك في المخالفة في

لان يشكل ارم فيقرون بالجزية فتعيرى بما ذكر اعمو اولي بما ذكره (حرا ذكر اغري صي ومجنون) ولو سكران وزنا
وهرما واحي وراهيا واجيرا وفقيرا لان الجزية كاجرة الدار ولا توضع لحقن الدم فلا جزية على من يفرقوا ويختصي وصي
ومجنون لان كلامهم يحقن الدم الآية الساجدة في الذكور وقد كتب عمر رضي الله عنه الى امراء الاجناد ان لاتأخذوا الجزية من
النساء والعصيان ورواه البيهقي باسناد صحيح فلو طلب الخن والمراة عقد الائمة بالجزية اعلمها الامام بانه لاجزية عليهما فان

الاصول وهذا يضرب تامل (قوله في حبة) أي لا تلزم إلا بالقبض اه شرح الروض اه سم (قوله ولو بان الحنى المدة الخ) أفاد أنه لا بد أن يكون معقودا له فالزم يكن معقودا له ثلاثى عليه كجر في لم يلزمه إلا بعد مدة لا تلم بهما شيخنا (قوله المعقود) بان عقد على الاوصاف قد دفع ما يقال كيف تستعمله الجزية مع أنها لا يجب عليه حال خنوته اه شيخنا وقوله طالبنا الخ ظاهره أن الماخوذ عند دينار لكل سنة اصل وهل يطالب به وان كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الحبة او على ذلك اذ لم يدفع الذى يظهر الثانى لان المعرفة بالعقود بما في نفس الامر وقد تبين أن من أهل الجزية وما يدفعه يقع حبة هكذا قاله بعضهم والذي اعتمدته شيخنا زى الاولو الاقرب ما قاله شيخنا زى قال لانه إنما كان يعطى حبة لاهن الدين اه عرش على مر وعبارة سم قوله طالبنا جزية صورة المسئلة أنه عقد له بمال كاقالة المصنف في الشرح فان لم يعقد فلا شيء او بغير مال فكأن عقد الذكر الصريح بمال لا مشورى وانظر ما للمنف من تصور مسئلة الخنى بان لم يعقد واحدا للجميع باذنه ومنهم الخنى على كل ذكر كذا ثم تبين أن ذكره انتهت وبصور العقدة ايضا بما لو طلب عقدا ما فعداه الامام كاشارة له الفارح بقوله فان رغبنا في بلها الخ (قوله ما رولق زمن الجنون) والوجه ضبط القليل منا بان تكون أوقات الجنون لو نلقت لم تقابل باجرة غالبها شرحه وقوله لم تقابل باجرة له بالنسبة لمجموع المدة لو استقر لها اذ يتساع في نحو اليوم بالنظر لمجموع المدة وإلا فاليوم ونحوه يقابل باجرة في حد ذاته اه رشيدى (قوله ولو كل عقده الخ) وكل الخنى باقتضاح ذكره بمدان عقد له استقلا لا فوجه انه لا حاجة للاستئناف لعدم تبعيته ويتبين استقلا له اسم (قوله ولا يبلغ المامن) قال البند نبجي وغيره والمراد به اقرب بلاد الحرب من دارنا قال الاذرى ع وهذا في التصرف ظاهره واما في اليهودى فلا مامن له نعلمه بالقرب من ديار الاسلام بل ديار الحرب كلهم نصارى فيها أحسب وهم أشد عليهم منا فيجوز أن يقال لليهودى اختر لنفسك مامنا والحقق باى ديار الحرب شئت اه رشيدى وإذ امتضت مدة على شخص في ديارنا بلا عقد فالتجته انه تزمه باجرة مثل سكنه بدارنا إذا المطلب فيها معنى الاجرة فظهر أنها من أقل الجزية اه شرحه مر وقوله وإذ امتضت الخ قد يشكل هذا بما في حرجي دخل دارنا ولم نعلم به الا بعد مدة حيث قيل بعدم وجوب شيء لان المطلب فيها القول إلا أن يقال أن هذا الما كان في الأصل تابعيا لاما ن لا يهزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد فاسد من الامام اه عرش عليه (قوله لانه كان في أمان متبوعه) شامل لما إذا كان المتبوع جدا بعيدا بان مات الذى وخلفوه لا قيل ولم يبدل الجزية ثم مات وخلفوه لا يبلغ ولم يبدل الجزية بعد بلوغه ثم مات وخلفوه لا فيبلغ ولم يبدل الجزية فيبلغ المامن كارتضاء العبد لاوى فقل هذا اليهود والنصارى بالقاهرة اذا لم يكن عقد لهم الامام فيلقون المامن لان اصولهم وان بعدوا كان عقدهما ما ارتضاء وطب رحمة الله وهو ظاهر فليراجع اه سم (قوله فيمنع كافر اقامة الخ) افهم كلامه جواز شراء ارض فيه لم يقم بها قبل وهو الواجبه لكن الصواب منه لان ما حرم استماله حرم اتخاذه كالآواني والآلات الطوبى واليه يشير قول القاضى ولا يتخذ الذى شيئا من الحجاز دارا وان رد بان هذا ليس من ذلك ولا يمتنعون ركوب بحره قال القاضى ولا يمكنون من المقام في المركب أكثر من ثلاثة ايام كالزى ولعل مراده كما قال ابن الرفعة اذا أذن الامام وأقام موضع واحد اه شرحه مر وقوله إذا أذن الامام أما إذا لم يذن فلا يمكنون من ركوب البحر فضلا عن الإقامة فيه فهو قبل المفهوم بخلاف ما بعده اه رشيدى (قوله بالحجاز) سمى بذلك لحججه بالجلال والحجارة أولا به حاجر بين نجد وتامة أو بين الشام واليمن لكن فيه نظر لما في الحديث انه من اليمن إلا أن حل على مجاورته له وهو مقابل لارض الحبشة من مشرقها وقدر مسيرة نحو شهر ما بين ايلة وسدوم وهو قطعة من جزيرة العرب لانها من أقصى عدن إلى ريف العراق طولها ومن جدوة وما والاها من ساحل البحر إلى الشام عر ضا سميت جزيرة لانه احاط بها اربعة ابحر دجلتو الفرات وبحر فارس وبحر

رغبنا في بلها في حبة ولو بان الحنى المعقود له ذكرنا طالبنا جزية المدة الماضية حملا بما في نفس الامر (وتلقى فاقعة جنون) أى أزمته ان (كثرة الجنون) وأمكن تليفها فان بلغت سنة وجبت الجزية اعتبارا لازمة المتفرقة بالمجموعة وخرج بكثر ما رولق زمن الجنون كساعة من شهر فلا أثر له (ولو كل) يلوغ أو فاقعة أو حق (عقد له إن التزم جزية) فلا يكتفى بعقد متبوعه (ولا) أى وإن لم يلم بهما (بلغ المامن) لانه كان في أمان متبوعه وتسمى بكل أهم من تسمى به (و) شرط (في المكان قبوله) للتقرير (فيمنع كافر) ولو ذميا (إقامة بالحجاز) وهو

مكة والمدينة والحاجمة وطريقها) أي الثلاثة (وقرأها) كالطائفة لكونها خير الدنية روى البيهقي عن أبي عبيدة ابن الجراح آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه اليهود من الحجاز ووروا الشيخان خبر أخرجهما المشترك من جزيرة العرب ومسلم خبر لا يخرج اليهود النصاري من جزيرة العرب والله قدمها الحجاز المشتعلة عليه وتغييره بالاقامة اعلم من تغييره بالاستيطان (فلو دخله بلاذن امام أخرجه) منه لعدم اذنته (وعزوا لما بالتحريم) بدخوله لجراه به بخلاف ما اذا جازله (ولا ياذن له) في دخوله الحجاز غير حرم مكة والصلحة بأكبر ساقه وتجارة فيها أكبر حاجته (الان) بأن لم يكن فيها أكبر حاجته (فلا ياذن له الا) (١٥٩) بشرط اخذ خشى منها أي من متاعها كالعشر ونصفه

بحسب اجتهاد الامام ولا يؤخذ في كل سنة الامرة واحدة كالجزية (ولا يقيم) فيه بعد الاذن له في دخوله (الا ثلاثة) من الايام غير يوم الدخول والخروج لان الاكثر منها مائة الاقامة وهو ممنوع منها فهو المراد في موضع واحد وبينهما مسافة القصر وهكذا فلا منع (فان مرض فيه وشق قلبه) منه (او غيظ منه) مواعدا زيادة مرضه وذكر الخوف من زيادته (ترك) مراعاة لاعظم الضررين والاقتل رعاية لحرمة الدار وتقيدي الترك في المريض بمشقة قلبه تيسر فيه الاصل والحامى وغيرهما وهو فقه حسن وان خالف ما في الروضة واصحابا قالوا فيها عن الامام انه ينقل عظمت المفقوت ولا عن الجمهور انه لا ينقل مطلقا وعليه اقتصر مختصرو الروضة (فان مات) فيه (وشق قلبه) منه لتقطعه او بعد المساقفة من غير الحجاز او نحو ذلك

المحبسة كما مر اه قل على الجلال (قوله) (الايامه) وهي مدينة بقرب العين على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف اه زى سميت باسم الزرقاء التي كانت تنظر من مسيرة ثلاثة ايام اه شرح مر وفي قل على الجلال والايامه اسم لارض واسعة ينسب اليها مسيلة الكذابوا اصحاب اسم لجارية زرقاء كانت ترى من مسيرة ثلاثة ايام ولا فاقمتها ذلك الارض سميت بها وهي حجاز كاذر وقيل بمن وقيل فاصلة بينهما اه (قوله) (وقرأها) أي وقرى الجميع وقرى الاقامة لا قرى لها اه ع ش قال الطبراني رحمه الله جزأها وسواحلها ولو غير مسكونة وان او لم خلاف قوله والقصد منها الحجاز الخ اه سم (قوله) (آخر ما تكلم به) أي في شأن اليهود الا قد صرح انه كان يقول عندهم انهم الرقيق الاعلى أي اريد الرقيق الاعلى قال حج قبل هو اعل المنازل كالوسيلة التي هي اعل الجنة فنهأ اسالك بالله ان تسكنني اعل مراتب الجنة وقيل معناه اريد بقلبك بالله والرفيق من اسمائه تعالى اه ع ش على مر (قوله) (لجراه) به يفتح الجهم والراو المدوي يضم الجهم واسكان الراء والقصر اه شيتنا (قوله) (الاشراط اخذشى منها) لو ارسل الذي هو بدار تاملا تجازى الى الحجاز مع سلم هل يكون كما هو بنفسه فيشرط الامام اخذشى منها مال الطبراني الى ان ذلك كدخوله بنفسه وفيه نظير فحرر اه سم (قوله) (أي من متاعها) أي او من ثمنه اه شوبرى (قوله) (الا مرة واحدة) أي من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع او انواع اخذ من ذلك النوع او انواع مرقواحدة فلو باع ما دخل به ورجع ثمنه فاشترى به شيئا آخر ولو من نوع الاول ودخل بذلك مرة اخرى اخذ منه بخلاف ما لو باع ما دخل به واخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة اخرى يبيته لا يؤخذ منه في هذه المرة وقوله شيتنا الطبراني وصمم عليه اه سم وفي ع ش على مر قوله ولا يؤخذ كل سنة الامرة واحدة ظاهره وان تكرر الدخول عليه فلو تعددت الاصناف التي يدخلون بها وكانت مختلفة باختلاف عدد مرات الدخول فهل يؤخذ منهم في المرة الاولى دون ما عداها او من الصف الذي يختاره الامام او كيف الحال فارجع ولو قيل باخذ من كل صنف جازا به وان تكرر دخوله به في كل مرة لم يكن بعيدا لانه في مقابلة يعيم طلائد دخوله وهو موجود في كل مرة اه (قوله) (وهو فقه حسن) ممتد اه ع ش (قوله) (ولا يدخل حرم مكة) وهو من طريق المدينة على ثلاثة ايام او من طريق العراق والطائف على سبعين فرسخ ومن طريق الجمرات على تسعة ومن طريق جدة على تسعة ومن طريق مكة على عشرة اه شرح الروض قال في الباب ولو بذل ما لا يدخل الحرم حرمته حاجته فان حاجب ووصل الموضع الذي عينه لزمه المسمى لاجرا المثل الان ان زادت نيا يظن وان وصل دونه فقسطه من المسمى اه سم (قوله) (فلا يقرب المسجد الحرام) قال الماوردي كل موضع اطلق فيه المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم الا في قوله تعالى قول وجهك لشر المسجد الحرام اه سم (قوله) (والمنى في ذلك) عبارة شرح مر وحكمة ذلك انهم لما أخرجهما التي صلى الله عليه وسلم بكفرهم عوقب جميع الكفار بمنعم منه مطلقا ان دعوت لذلك ضرورة كافي الام وبه رد قول ابن كعب يجوز الضرورة كليلب احتيج اليه وحمل بعضهم له ما اذا امت الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض له غير ظاهر انتبه (قوله) (فان كان

(دان ثم) للضرورة نعم الحريق لا يجب دفنه وتعمى الكلاب عليه فان تاذى الناس برأيته ووروا اما اذا لم يشق قلبه بان سهل قبل تغييره فيقتل فان دفن ترك لا يدخل حرم مكة ولو لصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام المراد جميع الحرم لقوله تعالى وان خفف عليه افر اجتمعهم من الحرموا انقطاع ما كان لكم بقدرهم من المكاسب فسوف ينفيكم الله من فعله وهو معلوم ان الجلب انما جلب الى البلد لالاي المسجد نفسه والمنى في ذلك انهم أخرجهما التي صلى الله عليه وسلم منه فموجبوا بالثمن من دخوله بكل حال (فان كان

رسولاً) أي لمن بالحرم من امام و نائبه اه شرح مر (قوله خرج له امام نفسه) فان قال لا يؤدها إلا
 مشافهة تعين خروج الامام له لذلك لو كان منظره اخرج له من منظره اه شرح مر وفي قتل علي
 الحلي فان امتنع الامن اداتها مشافهة تعين خروج الامام له فان تذر دياره واسمع ما من يضر الامام بها ولو
 كان طبيوا وجب اخراج المريض اليه محمولا فان تذر دياره او وصف له مرضه وهو خارج ولا يجوز اجابته
 وان بذل الا كاسر اه (قوله فان مرض) أي بان دخل تديا ومرض فيه اه شيخنا (قوله) وليس حرم
 المدينة داخل لكن يتدب الحافة به لافضل و يتوزع بالم بشارك فيه كافي مر (قوله لا اختصاصه) أي حرم
 مكة انتهى شيخنا (قوله) كونه ديناراً ما كثر عبارة اصله مع شرح مر اقل الجزية من غنى أو فقير عند
 قوت دينار خالص مصروب فلا يجوز العقد الا به وان اخذ قيمته وقت الاخذ لكل سنة لحرب عذ من كل
 حاكم أي عظم ديناراً او عدله او بدله أي مساوي قيمته وهو يفتح العين ويجوز كسرها وتقدم حرم الدينار
 باقي عشر درهما لانها كانت قيمته اذ ذلك ولا حد لا كثرها اما عند ضعفها فتجوز باقل من ان اقتضت
 معذرة ظاهرة والاولا روي بالعمدة و شتر باقتضاء الزمن بشرط ذنابهم في جميعه حيث وجب فلو
 مات او لم يذب عنهم الا في اثناء السنة وجب بالفسط كما يأتي اما على فاطمات بالفسط اثناء السنة وكان
 قياس القول بانها اجرة مطالبته به ولو لا مطالب من مريد الرقيم تاليها لهم على الاسلام انتهى وانما
 امتنع عقدها بما فيه دينار لان قيمته قد تنقص عنه آخر المدة اه شرح الروض ونقل الشيخ ابو حامد
 الاجماع على عدم جواز النقص عن الدينار اه حميرة ولا يجوز عقدها بغيره ولو فسخه بعد له وانما جاز
 الاحتياط عنه بعد العقد بفسخه او غيرها اه برلى وشرح الروض قال الطبري رحمه الله تعالى واذا عقد
 ديناراً او اكثر لم يجز اخذ زيادة على ما عقد به فقير او كذا رضاء الا بطريق صحيح كل طريق الحية بايجاب قبول
 مع القبض او طريق الهدية والصدقة او نحو ذلك فان امواله معصومة بعقد الامة اه اه مم (قوله) كل
 سنة أي هلالية كما هي المرادة حيث اطلقت في عرف الفروع قد روي شيخنا في بعضه رضاء الشمس الحفناوى
 قدس الله روحه ونور خروجه سؤال طريف من طرف الدولة العلية فاجاب عنه بجواب مستحسن جدا
 والفتى شان ذلك رسالة لطيفة وقد احدث ان انقلها بالرفق لافها من الفوائد البكرية قائل وباقه
 المستعان قال رحمه الله تعالى ما نصه الحمد لله منهم الصواب والصلاة والسلام على النبي وآله والاصحاب
 (اماميد) فيقول المرتضى غفر له ما سواه بعد مولاهم الحمد الحفناوى قد روي في النساؤل من طرف الدولة العلية
 ادامها الله بصورهم العدل من ضرورة محبة محله ان الجزية المضروبة على اليمين مصرح في عقدها عليهم
 بالسنة القمرية فاستمر الديمون على تأخير دفعها الى تمام السنة الشمسية مع انما استقرت عليهم بمجرد فراغ
 سنة عقدها فقطع مولا بالسلطان وعلما بقطره في سابق الزمان ان ذلك التأخير منهم قد ترتب عليه جيف
 على مال بيت المسلمين بسبب ان القمرية تنقص عن الشمسية عشرة ايام واربعه اضعاف يوم خمس خمس
 يوم فاذ مضى ثلاث وثلاثون سنة اجتمع سنة قمرية واربعه ايام وكسر قطب مولا بالسلطان في سابق
 الزمان جزية تلك السنة المجتمعة فدفعها وضمت لبيت مال المسلمين فاذا طلب ملكنا في ذلك الزمان
 جزية سنة قمرية تحسب بعض ثلاث وثلاثين سنة كالسلف لم يل يجب على الدين دفعها ولا يجوز لاهل بلدهم
 من ما بالسلطان المسلمين المعارضة في ذلك فكيف يفتى جوابه بعد التامل بقدر الطاقة مع تقدم محمد بن
 الحكم ما نصه اعلم ان عقد الجزية انما يصح من مولا بالسلطان او نائبه لان احاد الناس ومثالي عقدها ان
 يقول اقر نكاحا ناعلى ان تبدلوا كذا جزية كل سنة فيقبلوا فان لم يدين منة حلت على الشرعية تالي او لها
 الحرم فاذا مضت باخر الحجة تقروا عليهم وان عين كونها شمية او قرقر رجب اتباع ما فيه فتقرر
 عليهم آخر الحول الذي عين في عقدها فاذا مضى بعد الحول لم يطالب الحق منهم بالفسط بخلاف الاجرة
 والفرق انهم يطلب من الرقيم تاليها لهم على الاسلام كما صرح به الشمس الرمي في شرحه على النهاج واما

رسولاً خرج له امام
 بنفسه أو نائبه (يُسمعه
 فان مرض أو مات فيه نقل)
 منه وإن خيف موته أو
 دفن أو اذنه الامام لتعديه
 ولأن الحبل غير قابل لذلك
 بالاذن فلا يؤثر فيه الاذن
 نعم ان يهرى بعد دفعه
 تركه وليس حرم المدينة
 كحرم مكة فبذلك فيه
 لاختصاصه بالنسك وفيه
 خبر الشيخين لا يصح بعد
 العام مشترك واما غير
 المجاز فكل كافر دخوله
 بامان (و) شرط في المال
 عنه فوات كونه ديناراً
 فاكتر كل سنة من كل واحد
 لنفوه صلى الله عليه وسلم
 لما ذا لما يمتد الى العين خذ
 من كل حاكم أي عظم ديناراً
 رواء ابو داود وغيره
 وصححه ابن جبان والحاكم

الميت في أثناء السنة فيؤخذ من مخلفه قسط ما مضى كما هو مصرح به في الفروع لا تنفاد العلة واعلم أن السنة اما
عددية او شمسية او قمرية فالعددية ثلاثمائة وستون يوما لا يزيد وما لا تنقصه واما القمرية ويقال لها
الحلالية ثلاثمائة واربعه وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه نسبت إلى القمر لاعتبار ما به من حيث
اجتماعه مع الشمس لان حيث رؤية الهلال كاسياق واما الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع
يوم الاجزاء من ثلاثمائة جزء من يوم ونسبت إلى الشمس لاعتبار ما به من حين حلولها في برج الحمل الى
عودها اليه كما ستعلم فيكون التفاوت بين السنتين بعشرة ايام كواحد واربعه اياما من يوم وخمسة وخميس يوم
ووجهه ان اذا طرحنا الاقل وهو ثلاثمائة اربعة وخمسون وخمس وسدس من الاكثر وهو ثلاثمائة
وخمسة وستون يوما وربع الاجزاء من ثلاثمائة جزء من يوم بقي ما ذكر بان تطرح اربعة وخمسين وثلاثمائة
يبقى من الاكثر احد عشر يوما وربع يوم الاجزاء تبقى العشرة بحالها وتبسط الواحد ثلاثمائة جزء وتزيد
عليه بسط ربع اليوم تكن الحلة ثلاثمائة وخمسة وستين جزء تطرح منها الجزء المستبقى يكون الباقي ثلاثمائة
واربعة وستين جزء من اليوم فتطرح من ذلك خمس اليوم ستين جزء وسدسه خمسين جزء يكون الباقي
بعد طرح المائة والعشرة مائتين واربع وستين جزء ونسبتها إلى كامل اليوم اربعة اياما من يوم وخمسة وخميس
يوم لأن الخمس ستون جزءا من اربعة في ستين مائتين واربعين فيكون الباقي اربعة وعشرين نسبتها الخمس الذي
هو ستان وخمسان لان خمس الخمس اثناعشر جزء وهي اربعة وعشرون جزءا فتفاوت ببشرة واربعه اياما من
وخميس خمس وهي احد عشر يوما تقريبا لان هذه الكسور واحد كامل إلا ثلاثمائة وخميس وذلك قدر
التقريب والشمسية اولها الحمل كما قاله ابن عبد الحق السباطي في بعض حواشيه ثم قال وكون القمرية
عددها كذا في انما هو بسبب اجتماع الشمس والقمر اما برؤية الهلال فلا تكون هذه الزيادة وتقل ذلك عن
القاضي بجلى اذا عرفت ذلك فاعلم ان مولانا السلطان نصره الله واثبه اذا عقد الجزية وعين الحلالية في عقده
فكانه قال اذا مضى ثلاثمائة واربعه وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه نقرر عليكم كذا فقولوا فاجب
عليهم دفعه اذا تم ذلك العدد فاذا لم يدفعوا عند ذلك واخروا احد عشر يوما تقريبا إلى هي تمام السنة
الشمسية كان ما يخص الاحد عشر عليهم وانما لم يطالبوا بما يقابلها رفقاهم لاجل التالف فلم يضيّق
عليهم بأخذ ما يقابل كل جزء من مضى من السنة بل بالكل عند تمامها ولذلك لو مات احد منهم اخذ من
تركه ما يقابل الجزء الذي مضى من السنة كاسبق فاذا مضى ثلاث وثلاثون سنة اجتمع سنة هلالية
واربعه ايام وثلاث يوم وعشر خمس ثلث يوم لانه يتحصل من مضروب التفاوت وهو عشرة واربعه
اخماس وخمسا خمس ثلاثمائة وتسعة وخمسون وخمس خمس فاذا طرحته منه ستة بقي اربعة ايام
وثلاثان وعشر خمس ثلث كما ذكرناه ولم يدفع النديمون جرية هذه السنة القمرية التي اجتمعت مع
ان العقد وقع معهم على انه متى مضى ذلك العدد نقرر عليهم ما عين من المال لانه السنة الحلالية التي
صرح بها في العقد وسبب ذلك التأخير الواقع منهم تعديا حتى مضت السنة الشمسية التي لم يتعلق
بها عقد الجزية فان امتنعوا او بعضهم من دفع ذلك كان الممتنع ناقضا للعقد فلا يجب تبليغه
الأمين اى الحمل الذي يامن فيه منا بل يغير الامام او نائبه فيه بين ضرب الرق عليه والمنز والقضاء
والقتل اذا ادّعى الطالب الناقض تجديد العقد الذمة فانه يجب اجماعهم والكف عنه كما صرح به ائمتنا والله سبحانه
اعلم بمثل الحرف **(قوله)** لكن لا تعدل سفه باكثر وهل يحصل فريق الصفقة او يطال العقد اه
حل **(قوله)** سواء اعقد هو الخ اى فهو مستثنى من عدم صحة تصرفات السفه في اعيان ماله اه
عزيزى **(قوله)** وسنما كسة الخ اى عند قورتنا اخذنا مامر اه شرح مر والحاصل أنه بما كس عند
العقد مطلقا اى سواء اعتد على الاشخاص او الاوصاف وعند الاخذ ايضا ان عقد على الاوصاف ثم
اعلم أن الما كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية وعند الاخذ معناها المنازعة في الانصاف
بالصفات اذا علمت هذا علمت ان قول الشارح اى مشاحته في قدر الجزية قاصر فلمل فيه اكتفاء

(لكن لا يعقد سفه
بأكثر) من دينار احتياطا
لسواء أعقد هوام وله
وهذا من زيادتي (وسن)
للإمام (بما كسة غير فقير)

بدل عليه كلامه الآتي اه شيخنا ثم انظر التوفيق بين قوله وسنما كسة غير فقير وقوله بل إذا أمكنه ان يعقب باكثر الخ اه ثم رايته في سم مانصه قوله بل إذا أمكنه ان يعقد الخ هذا لا ينافي الحجة بالسنة بل يستحب له ذلك عند الجمل بمالهم في الاجابة مثلاً فإذا اجابوا حرم عليه العقد بدونه وإذا غلب على ظنه الاجابة وجب طالب ذلك ثم عمل ذلك في الابتداء واما بعد صدور العقد فلما كسة نص عليه اه وعبارة شرح مر بل حيث أمكنته الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليهم وجبت عليه الاصلحة وحيث علم او ظن انهم لا يجيبونه باكثر من دينار فلامعنى للملكة لوجوب قبول الدينار وعدم جواز اجبارهم على اكثر منه حيث انت (قوله أي مشاحته الخ) عبارة شرح مر أي طلب زيادة على دينار من رشيده ولو كلاً حين القدوان علم ان اقلها دينار انتهت (قوله لم يجز ان يعقد بدونه) ان يحرم وينبغي صحة العقد بما عقده لما تقدم من ان المقصود الفرقهم تاليف لهم في الاسلام ومحافظة على حق الدماء اما امكن اه ع ش على مر (قوله في عقد المتوسط بدنيارين) أي وجوباً فلا ينقص عن اربعة في التي عند الامكان وهذا لا ينافي قوله وسن ان يفاوت لان المفاوطة تصدق بان يجعل على المتوسط ثلاثة والتي خمسة واما كون المتوسط دينارين والتي اربعة فواجب والمراد بالتني هنا غنى الماكلة على المتمدن عند مر في غير شرحه وهو ان يفضل عنده آخر السنة بعد كفاية العمر الغائب عشرون دينارا وكذا المتوسط وهو ان يفضل عن كفاية العمر الغالب دون عشرين دينارا وفوق دينارين وفي شرح مر وسج انه عن النفقة اه شيخنا عزري وعبارة شرح مر والاوجه ضبط التني والمتوسط بانه هنا وفي الضيافة كالنفقة بان يزد دخله على خرجه بجماع انه هنا وفي الضيافة كالنفقة بان يزد دخله على خرجه بجماع انه في مقابلة منفعة تعود اليه لا بالعاقبة اذ لا واما هنا ولا بالعرف لاختلافه باختلاف الابواب انتهت والقول قول مدعي المتوسط والفقير يمينه الان تقوم بيمينه بخلافه واعدله مال وكذا من غاب واسلم ثم حضروا قال اسلمت من وقت كذا نص عليه الشافعي في الام اه سل (قوله فانه لا يجيزها الا كذلك) أي الاربعة في التني وبدنيارين في المتوسط اه ع ش على مر (قوله ان وجد بصفته آخرها) قال شيخنا هذا محله اذا عقد على الاوصاف فان عقد على الاعيان وجب ما عقده مطلقا اه شورى والحاصل ان ان عقد على التواتر فاما كسة ليست الا عند العقد وان كان على الاوصاف فاما كسة عند الاخذ اه حلي بالمتني (قوله لان العبرة بوقت الاخذ) عبارة شرح مر والمالك كسة تكون عند العقد على الأشخاص بحيث عقد على شيء امتنع اخذ زائدة عليه وتجوز عند الاخذ ان عقد على الاوصاف كصفه التني والمتوسط اه أي كعقد لم على ان على التني اربعة والمتوسط دينارين والفقير دينارا مثلاً ثم عند الاستيفاء اذا ادعى انه فقير او متوسط يقول م انت غني مثلاً فليك اربعة هكذا قلته سم عن الشارح وحاصله ان المراد بالمالك كسة هنا منازعة في التني وضده وليس المراد بالمالك كسة المارة ثم اطلاقه يقتضي استحباب منازعة في نحو التني وان علم فقره وفيه ما فيه اه رشدي (قوله فاقض المهد) أي فيبلغ الامان فان عاد لطلب العقد بدنيار وجبت اجابته اه ع اه سم (قوله لجزية الخ) أي كافي سائر الحرب اه عميرة (فرع) اسلم ثم مات وعليه زكاة وجزية قدمت الزكاة فيها يظهر اه سم (قوله و اسلم او مات الخ) عبارة الباب ليس للامان في اثناء السنة طلب قسط ماضيها الا ان مات الخ جزم بذلك الطيلاوي رحمه الله واقول كان قياس كون الجزية كالاجرة ان للامان ما ذكر بل له الاخذ بالعقد فقل سبب ذلك التخفيف والترغيب في الاسلام اه سم (قوله قسط من الجزية) هذا محله في المفاس اذا وقع القسم لامواله في اثنائها فان لم تقسم الى اخرها لم تقسط بل تؤخذ الجزية بتمامها ويضارب الامان بالواجب في الصورتين وفي السيفه ضعيف والمتمدناتها تؤخذ بتمامها عند اخر الحول اه شيخنا وفي ح في كلامه شيخنا انه يؤخذ من السيفه جميع المسمى لا قسطه اه الصواب حذف قوله و اسفه لانه اذا كان يصح عقدها بالسيفه ابتداء فاطر السيفه في الاتناء لا يطلب بل يستمر عقدها ويجب المسمى

سواء اعتد بنفسه ام بوكله حتى يزيد على دينار بل اذا أمكنه ان يعقد باكثر منه لم يجز أن يعقد بدونه الاصلح وسن ان يفاوت بينهم (فقد المتوسط بدنيارين والتي اربعة) للفرق من خلاف أي حذيفة فانه لا يجيزها الا كذلك فيؤخذ من كل منها آخر السنة ما عقده ان وجد بصفته آخرها لان العبرة بوقت الاخذ لا بوقت العقد قلته في أصل الروضة عن النص فلو عقد باكثر من دينار وامتنع الكافر من بذل الزائد فاقض للمهد كما سيأتي فيعمل به انه يلزمه ما التزم كمن اشترى شيئاً باكثر من ثمن مثله ولو اسلم او مات أو جن أو حجر عليه بفلس أو سفه (بعد سنة لجزية كدين آدمي) فتقدم على الوصايا والارث ويسرى بينها وبين دين الادعي لانها مال معاوضة وهذا فارقت الزكاة حيث تقدم عليها (أو) اسلم او مات أو جن أو حجر عليه بفلس أو سفه (في اثنائها) أي السنة (فقسط) من الجزية لما مضى كالاجرة وصورة ذلك في الميت أن يخلف وارثا خاصا مسترقا والافالة

في القدر آخر الحول وعبارة شرح مر وقول الشيخ في شرح منجه أو سفه ليس في جملة انتهت وفي قول علي الحلبي وأخذ القسطنطين الميت ظاهره وكذا في الجنون أن أطلق جنونه أما مجبور السفه والفسق فقيهما فظهر لانه ان كان المراد سقوط ما بين من السنة عنهما فلا قلنا بل هو ان اوداه يؤخذ منهما في بقية السنة قسط السفه والفسق فهو مردود لان المعتد به يؤخذ منهما ما وقع العقوبة مطلقا كما صرح به شيخنا في شرحه وغيره وقد جاب بجعل كلامه على ما لو عقد على الوصف وكان المجبور قبل حجره غنيا أو متوسطا فيؤخذ منه القسط بذلك الوصف قبل الحجر وقسط الفقير بعده فاقبل ذلك وحرر (هـ) قوله أو الباقي بعد قسط الجزية) ظاهره ان قسط الجزية يؤخذ من حصه المسلمين وليس كذلك فلو خلف بنتا وستين دينار أو كان الواجب في السنة دينار أو مات في اثنتاهما فالحكم ان الواجب هو نصف الدينار يؤخذ نصفه أي ربع دينار من نصيب الوارث فيخصه تسعة وعشرون وثلاثة أرباع والباقي وهو ثلاثون وربع فيه فيحتد يؤل كلامه بتقدير مضاف بأن يقال بعد قسط الجزية أي بعد متعلق قسط الجزية وهو أي المتعلق بنصيب الوارث والمراد بقسط الجزية قسط القسط الذي يخص الوارث والباقي بعده في المثال ثلاثون وربع وقوله والباقي أي وقسط قسط الباقي من الجزية ففي كلامه حذف وقوله بعد قسط الجزية أي المأخوذ من الوارث وهو قسط القسط لانه انما يؤخذ من حصه من الواجب لانه الباقي الذي يسقطه الذي يخص نصيب المسلمين هذا هو المراد تأمل هذا الحل اه شيخنا وعبارة سم قوله بعد قسط الجزية أي من حصه الوارث وعبارة شيخنا في شرح الارشاد نعم ان لم يكن للبيت وارث فتركته كما في فلامعني لاخذ الجزية منها فان كان له وارث غير مستغرق أخذ من نصيبه ما يتعلق به منها وسقط حصه بيت المال اه انتهت (قوله بعد القسط في الثاني) عبارة حج فان كان أي الوارث غير مستغرق أخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي انتهت وهذا تعلم ما في كلام الشارح الان يقال والباقي أي وقسط الباقي من الجزية بعد القسط المأخوذ من نصيب الوارث اه سرل كان مات عن بنت وخلف ستين دينار مثلا قالت لها ثلاثون فيوزع نصف الدينار على نصيبها ويسقط الربع الذي يخص الباقي لانه كله فلامعني لاخذ الجزية منه اه شيخنا (قوله) ويكفي في الصغار المذكور الخ) هذا لا يلائم قوله اول الباب وتقادوا الحكمنا الذي تعتقدون تحريمه كترنا وسرقة دون غيره كسرب مسكر ونكاح مجوسي حرام اللهم الان يقال المراد بكونه لا يعتقد من حيث كونه مستند الدين الاسلام ومحمد عليه السلام والحاصل ان اجراء الحكم من حيث استناده لديننا ذل عليه وصغار له لانه لا يعتقد ديننا فالزامه باعباره لا يحتمله وان وافق اعتقاده لان الزامه ليس باعتبار اعتقاده اه سم (قوله بان يجلس الاخذ الخ) أي ان كان مسدا وقد صرح الرافعي بان جباية الجزية وعشر التجارة مجوزان نقوض الذي ثم جعل هذه الهيئة على القول بها اذ لم يدفعوها باسم الصدقة اه عميرة اه سم (قوله ويضرب لزمته) أي بكفه مفتوحة ضربتين وقيل واحدة ويقول يا عدو الله ادحق الله قتل علي الحلبي والمصباح واللبزمة بكسر اللام والزاي عظم تاقه في الهي تحت الاذن وهما لزمتهما واجمع لهما زم (قوله ودعوى سنه) قال ابن القتيب ولم ار من قرص لها هل هي حرام أو مكروهة وقضية كونها كسائر الديون التحريم اه سرل وجزم به شيخنا العزيزي للايداء ونقل الشوري عن شيخه انها حرام ان تأذي بها والا فكروهة اه (قوله اشد بطلانا) أي من دعوى اصل جواها اه شيخنا (قوله) وسن لآمام ان يشرط الخ) قال في المطلب الحق ان ذلك كالقدر الزائد على الدينار متى أمكنه وجب اه واختاره طب حيث كانت المصلحة فيه اه عميرة اه سم (قوله ان شرط على غير فقير الخ) عبارة المتنازع ان بشرط عليهم اذا صولحو في بلدهم قال شيخنا خرج بلدنا اه وعبارة العباب اذا انفرد الذين يولد ولوي دارنا الخ اه واعتمد مر انه لا فرق بين ان يكونوا يولداهم وبلادنا اه سم فلذلك قال الشارح واطلاقي ما ذكر الخ اه (قوله من يمز به ميتا)

أو الباقي بعد قسط الجزية في سقسطة الجزية في الاول والباقي بعد القسط في الثاني وذكر مسئلة الجنون والحجر من زبادق (وتؤخذ الجزية) منه (برقن) كسائر الديون ويكفي في الصغار المذكور في آيتنا ان يجرى عليه الحكم بما لا يعتقد حله كما فسره الاصحاب بذلك وتقدمت الاشارة اليه وتفسيره بان يجلس الاخذ ويقوم الكافر وبطأه رأسه ويخني ظهره ويضع الجزية في المزان ويبيض الاخذ لحيته ويضرب لزمته وهما مجتمع اللحم بين الماخنغ والاذن من الجانبين مردود بان هذه الهيئة باطلة ودعوى سنه أو وجوبها اشد بطلانا ولم يقل ان التي ^{عليها} ولا أحدا من الخلفاء الراشدين فعل شيئا منها (وسن لآمام ان يشرط) بنفسه أو نائبه (على غير فقير) من غنى ومتوسط (ضياقة من يمز به ميتا) بخلاف الفقير لانها تكرر فلا تيسر له زائدة

أى وإن كان المار غنيا غير مجاهد ويحتاجه عدم دخول العاصى بسفره لا تنفاه كونه من أهل الرخص بل ولا من كان سفره دون ميل لا تنفاه تسميته ضيقا ويحتاجه أيضا أن ذكر المسلمين فيقف الدبب لا الجواز ولو صولوا عن الضيافة بما لا يؤول لاهل النى لا للطارقين اه شرح مر وقوله لا تنفاه كونه من أهل الرخص وعليه فاما اخذه المسافر المذكور ولا يحسب ما شرط عليهم بل الحق باق في جنتهم يطالبون به ويرجعون عليه بما اخذه منهم اه عرش عليه (قوله ضيافة من يمر به الخ) ويحتاجه دخول الفاكهة والخلوى عند غلبتها والوجه ان اجرة الطبيب والخادم كذلك من نى لزومها لهم محمول على السكوت عنه او لم يعتد في علمهم ويتعمد على الضيف ان يكلفهم نحو ذبح دجاجهم او ما لا ينبغي اه شرح مر وقوله او لم يعتد في علمهم المراد بمعلم قريتهم التى هم بها والمراد بعدم اعتياده في علمهم انهم لم يجزعادتهم باحضاره للريض منهم فان جرت باحضاره عادت لهم لسكونه في البلد أو قريبا منها عرفا وجب احضاره اه عرش عليه (فرع) قال في شرح الروض وهى اى الضيافة زيادة على الجزية تلزم باقبول وإن اعترض الامام عنها اى الضيافة درهم او دينار رضام جاز واختصت باهل النى كالاصل الذى هو الدينار وتعارض الضيافة بان الحاجة اليها تقتضى التعميم اه وفيه ايضا ونقل في الذخائر عن الاصحاب انه يشترط عليهم تزويد الضيف كفاية يوم و ليلة اه ومنه في شرح الارشاد لشيخنا واعتصمه مر حيث أمكن وكانت المصلحة فيه (اقول) ينبغي الجزم به حينئذ (فرع) قال في الباب والضيف حمل طعامه لا طلب عوضه ولا طلب طعام امس لان لم يعطه ولا طعام الايام الثلاثة في اليوم الاول ولو لم يمر بهم احد سنة لم يلزمهم شئ اه سم وفي شرح مر ولولم ياتوا بطعام اليوم لم يطالبهم به في الغد ومقتضى ذلك سقوطه مطلقا والوجه انه متى شرط عليهم أياما معلومة لم يحسب هذا منها ما لو شرط على كلهم او بعضهم ضيافة عشرة مثلا كل يوم ففوت ضيافة القادمين في بعض الايام اتجه اخذ بقوله لاهل النى لا سقوطها وإلا لم يكن لاشتراط الضيافة في هذه الصورة كبير امر اه (قوله اقل جزية الخ) لا معنى لزيادة قوله اقل إذ الضيافة زائدة على الجزية قلت او كثرت ويقال ان الشارح ضرب على قوله اقل اه سئل والذى يفهم من صنع مر وحج أن ذكر الاقل متعين وعبارتها مع المتز ادع على اقل الجزية فلا يجوز جعله من الاقل لان القصد من الجزية التخليك ومن الضيافة الا باحقه وقيل يجوز منها اى الجزية التى هي اقل لانه ليس عليهم سواها او رد بان هذا كالما كسة انتهت وفي سم قوله زائد على جزية عبارة الاصل على اقل جزية اشارة إلى انه لا يجوز كونها من الاقل كما قاله مر وينبغي ان كل ما أمكنه أن يعقد به الجزية بما زاد على الاقل وأمكنه زيادة الضيافة عليه امتنع النقص لانه مهما كان لمصلحة المسلمين وجب فعله اه (قوله ثلاثة ايام) والزيادة عليها بخلاف الاولى اه حل وعبارة شرح مر فان شرط فوقها مع رضام جاز ويشترط تزويد الضيف كفاية يوم و ليلة فلو امتنع قليل منهم من الضيافة اجبروا او كلهم او اكثرهم فانفقوا انتهت وقوله مناضقون اى فلا يجب تبليغهم المؤمن بل يتخير الامام فيهم بين القتل والرق والمن والفداء على ما يراه عرش عليه وعبارة سم قوله ثلاثة ايام ونحو الزيادة رضام اه عبارة الروض وشرحه ولا تزيد مدتها اى لا تندب زيادتها على الثلاث فان وقع توافق على زيادة جاز وعبارة الباب ولا يندب الليث فوق ثلاثة ايام إلا رضام اه فليتأمل ولعل المراد لا يندب اشتراطه عليهم كما عبر به شيخنا في شرح الارشاد انتهت (قوله ويذكر عدد ضيفان) اى وجوبها على حلو عرش وهذا يفيد المتز يقر بالرفع لا بالنصب عطفا على ما قبله اه شيخنا (قوله رجلا) بفتح الراء واسكان الجيم اه شرح الروض وفي المصباح ويطلق الرجل على الراجل وهو خلاف الفارس وجمع الراجل رجل مثل صاحب وحبب ورجالة ورجال ايضا ورجل رجلا من باب نصب قوى على المشى والرجلة بالضم اسم منه وهو ذورجله اى قوة على المشى اه (قوله وفاضل مسكن) اى ويوت قهرا لا ضيافة عليهم اه شرح الروض ولا

على جزية) لانها مبنية على
الاباحة والجزية على
التملك (ثلاثة ايام فاعل)
واطلاق ما ذكر أعصم من
تقيده يلزم (ويذكر
عدد ضيفان رجلا
وخيل) لانه أنفى للفر
واقطع للنزاع بان يشترط
ذلك على كل منهم أو على
المجموع كانت يقول
وقضوا في كل سنة ألف
مسلم وم يتوزعون فيما
بينهم أو يتحمل بعضهم عن
بعض (و) يذكر (منزله
ككنيسة وفاضل مسكن
وجنس طعام وأدم)

من خبز ومن وزيت ونحوها (و قد رهما لكل منا) و غاوت بينهما في القدر لافي الصفة بحسب تفاوت الجز بقود كقدر ايام الضيافة في
الحول كماة يوم فيه (و) يذكر العلف للدواب (لاجنسه و) لا (قدره) أى (٢٢١) لا يشترط ذكرهما فيكنى الاطلاق

ويحمل على تين وحشيش
وقب بحسب العادة (إلا

الشعير) ان ذكره (فيقدره)

ولو كانوا احد دواب ولم

يعين عددا منها لم يطبق له

الا واحدة على النص وقول

لاجنسه الى آخره من

زبادى والاصل في ذلك

ماروى البيهقي انه ^{عليه السلام}

صالح اهل أيلة على ثلثة اهل

دينار وكانوا ثلثة اهل رجل

وعلى ضيافة من يربهم من

المسكين وروى الشيخان

خبر الضيافة ثلاثة ايام

وليكن المنزل بحيث يدفع

الحر والبرد (وله اجابة

من طلب) منه ولو اجمعيا

(اداء جزية) لا باسما بل

(باسم زكاة آراء) مصاحبة

ويسقط عنه اسم الجزية

(و) له (تضعيفها) اى الزكاة

(عليه) كالفعل عمر رضى الله

عنه ولم يخالفه احد من

الصحابه وله ايضا تربعها

وتخفيفها ونحوها بحسب

المصلحة (لا الجبران) ثلاثا

يكثر التضعيف ولا نه على

خلاف القياس فيقتصر فيه

على مورد النص ففى خمسة

ايرة شاتان وخمسة وعشرين

بنتا مخاض وفي المشتريات

خمسها أو عشرها وفي الركاز

ثمان ولو لك ستا وثلاثين

يخرج الضيفان اهل منزل منه ويشترط عليهم اعلاما بوابهم ليدخلوا المسكون ركابا اه شرح مـر (قوله
من خبز) عبارة شرح مـر من بر اهو اى اضيف لان الجز ليس جنسا غصوا نامل (قوله كماة يوم فيه)
لا يتناقض قوله السابق ثلاثة ايام فاعل لانه يشترط عليهم ماة يوم مثلا ويشترط ايضا انهم اذا وقت الضيافة
بمكة عندهم الضيف ثلاثة ايام او يومين وتسكون ثلاثة مثلا بحسبة من المائة التي شرطها نامل (قوله
الا الشعير) اى لكونه من الجيوب المكيكة وينبغي اخذها من الة ان القول ونحوه كذلك اه قل على المحلى
(قوله ولم يعين عددا) عبارة العباب ولا يعطى للواحد اكثر من واحدة الا بالشرط (قوله صالح اهل ايلة)
بفتح المعزولة واللام بينهما مخفية كسنة وآخرها هـ هو اسم للوضع المدروف بالعقبة من منازل الحج
المصرى وهى المراد من القرية في قول الله تعالى واستلم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الاية وما
ايلها بالكسر للمعزة واللام وبينهما مخفية واخرها هـ مفتوحة بعدها هـزة معدودة فهو بيت المقدس اه
قل على المحلى (قوله) وليكن المنزل الخ) سياق مـر يقتضى ان هذه الجملة ليست من الحديث وعبارة مـر مع
الاصل ويذكر منزل الضيفان وكونه لا تقا بالحر والبرد انتهت (قوله وله اجابة من طلب الخ) اى لتكبرهم
عن الجزية لان اعطاء الجزية انما هو للساخرين المحترمين ونحن عرب شجعان فإردم التثنية بالمسكين في عدم
المقارة اه عزى وقد يجب عليه ذلك اذا امتنعوا الا به وراى المصلحة فيه كاجتهاد الزكشى وهو ظاهر
اسم (قوله ولو اجمعيا) انما اخذناه على انه مـر بما يتوهم ان جوازها انما هو بالنسبة للعرب فقط لان اصل الطلب
منهم اى اصل طلب دفع الجزية باسم الزكاة الذى وقع لهم مع عمر كان منهم اى من كفار العرب اه (قوله
بل باسم زكاة) قال في شرح الروضاى وقد عرفنا حكمها شرطا اه سم (قوله وله تضعيفها الخ) شمل ذلك
اموال التجار فيضعف زكاتها ولا يمنع من ذلك اخذ عشر تجارتهم ولو دخلوا الحجاز اه عميرة قال في
شرح البهجة وله تضعيفها ان وفى نصفها دينار لكل راس اه سم (قوله اى الزكاة) اى غير زكاة الفطر
فانها لا تضعف اه ل (قوله كاهل عمر) اى بنصارى العرب قالوا عمر نحن عرب لا تؤدى ما تؤديه المعجم
غذمانا ما يخذ بعضكم من بعض يمتون الزكاة فقال عمر هذا فرض الله على المسكين قالوا نغذمانا ما شئت
بهذا الاسم قرأنا ان تضعف الزكاة عليهم اه زى وعبارة شرح مـر اقتداء بفعل عمر رضى الله عنه
مع من تصرم من العرب قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم يوم بنو تغلب وتنوخ وجر او قالوا لا تؤدى
الا كالمسكين فاني فارادوا الحق بآروم فصالحهم على تضعيف الصدقة عليهم وقال هؤلاء نقي ابوا
الاسم ورضوا بالمعنى انتهت (قوله لا الجبران) قال في اصله في الاصح قال مـر والثاني يضعف فيؤخذ مع كل
بنت مخاض اربع شياه او اربعين درهما اه فنه تعلم ان قول الشارح الا في قبضى في الزول الخ ليس فيه
تضعيف للجبران لما عطلت من معنى تضعيفها ان يضعف مع كل واحدة (قوله ثلاثا يكثر التضعيف) اى وثلاثا
يلزم ان يقال به ايضا فيقال ارقى واخذنا اه عميرة اه سم (قوله ولا نه على خلاف القياس) اى لان
الزكاة لا تؤخذ فيها القرية (قوله ففى خمسة ابرع الخ) قال الباقر ان ان اد تضعف الزكاة مطلقا وردت
زكاة الفطر ولم ارم من ذكرها او مطلق المال الزكوى اقتضى عدم الاخذ من المعلوق وهو بعيد ولم اراه
اه الذى يتحه تضعفها الا في زكاة الفطر لا يجب على كافر ابتداء والا في المعلوق لانه ليست زكوة
لان ولا عبرة بالجنس ولا وجبت فمادون النصاب الا اى اه حج ومثله شرح مـر (قوله خمسها)
اى ان سقيت بلا مؤنة قوله له وعشرها اى اجمعت بمؤنة اه ل (قوله في قبضى في الزول مع كل واحدة)
اى فاذا اخذ الامام بنى مخاض اخذ جرائن وهكذا ولا يقال هذا تضعيف لا ناقول التضعيف ان يأخذ
لواحدة جرائن فاكثر اه شيخنا (قوله لكن الخيرة متناق ذلك للامام) انما كانت الخيرة للامام لا لتمام
الكافر فلم يفوض الامر الى خيرته اه شوبرى (قوله في ذلك) اى الجبران في اخذه او دفعه اه رشيدى

بغير اليس فيها بنتا ليون اخرج بنى مخاض مع اعطاء الجبران أو حقتين مع اخذه قبضى في الزول مع كل واحدة
شائين او عشرين درهما ويأخذ في الصدود مع كل واحدة مثل ذلك لكن الخيرة في ذلك هنا للامام كالمص عليه الشافعى

(قوله) ولا يأخذ قسط بعض نصاب ولا يلزم على ذلك القول ببقاء مرسومهم من غير جزية لأنه لا نظر للأشخاص من أجل مجموع الحاصل هل يقر رؤسهم أو لا كما يدل عليه قول الشارح بفساد على الضعف أن لم يف بدينار على كل واحد إلى أن يفى رؤسهم وهل يعتبر النصاب كل الحول أو آخره وجهان أحدهما أولها إلا في مال التجارة ونحوه اه شرح مر زيادة عبارة زى قوله ولا يأخذ قسط بعض نصاب فإن قيل إذا كان فهم من لازكاة عليه فكيف يقر بلا جزية فاجاب لا كثرون من المأخوذ من أهل الأموال يؤخذ عنهم وعن غيرهم وبعضهم ان يلزم عن نفسه وعن غيره اه تهم ولا تدفع الجزية كدفع الدين ويجوز للشخص دفع دين غيره بغير إذنه تأمل (قوله) كشاة من عشرين شاة) هذا لأن المأخوذ من غيرهم خلط عشرين بعشرين لغيره اخذ منها شاة إن ضعفنا اه سلطان (قوله) ثم المأخوذ جزية) أي لأن الله تعالى قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها والكافر لا يطهر بما يؤخذ منه (فرع) لو لم نجد لهم عند آخر الحول مالاً زكواهم أرفيه تقيلاً وبوجه الأخذ من باقى أموالهم اه عميرة اه سم (قوله) ويزاد على الضعف إن لم يف بدينار (الخ) ولو كان مقدار الزكاة يفى بأقل الجزية لم تجب الزيادة عليه وقيل يجب للثلاثين ولو مع المسلمين في واجب الزكاة اه عميرة قال في الروض وشرحه ولو شرط الضعف للزكاة وكثر أى زاد على دينار وبذلوا الدنيا وحده بأن سألوا إسقاط الزائد وإعادة إسم الجزية أجبروا إليه اه وعبارة الباب أجابهم حتماً ومثله شرح مر

(فصل في أحكام الجزية) أى في بقية أحكام الجزية عما يطلب من أهل أو عكسه أو يمتنع كذلك اه قول على (قوله) غير مأمور) أى من الضيافة والمدة وفيها عدم إقرارهم ببلاد الحجاز وجملة الأحكام التي ذكرها في هذا الفصل نحو الثلاثين وانظر هل هي مختصة بعقد الجزية كما هو المتبادر من السياق أو ترتب على عقد الأمان والمدة أيضاً ويشير الشارح إلى عدم اختصاص بعضها بالجزية في قوله من اتقى الله من أمانه الخ وتعرض الشورى إلى عدم اختصاص بعض منها وهو قول المتن واهم بغير الخلف في نظر حكم الباقي تأمل (قوله) لونا بعقد (الخ) عبارة الشيخ ابن قاسم نصها في شرح المنهاج يلزمنا بعد الذمة الصحيح للكفار الكسوف عنهم الخ لم يبين مفهوم قيد الصحيح وعبارة الرضى إذا صح عقد الذمة لنا كذا ولزمهم كذا وقضيتها أن هذه الأحكام تأتلف إذا صح عقدها اه شورى (قوله) مطلقاً عن التقيد بما يأتى) الذى يأتى هو قوله أن كان بدارنا أو بدار حربها مسلم (قوله) نفسا وما لا (الخ) لو غصب مسلم خمر من ذى وجب ردّها على الصحيح ولو أسرمهم أحد أو غصب له مال وجب تخليصه علياً ومن ثم يؤخذ أنه لا يجوز غيبته قاله الزركشى اه عميرة اه سم (قوله) تكفر وخزير) أى وكعدم مطالبهم بالصلوات الحسن اه حل (قوله) إلا من ظلم (الخ) الأداة تنبيه واستفتاح ومن اسم موصول مبتدأ وقوله فانا نحججه خبره واسم شرط جازم خبره أما قبل الشرط والأجزاء وهما على الخلاف المشهور قال الشورى ويحرر معاني ألفاظ هذا الحديث ووجه تباينها اه مبرأت في عرش على مرمانه قوله أو اتقى هو وما بعده تفصيل لبعض الظالمين من عطف الخاص على العام أى احقره لأن من حيث كفره بل من حيث صفات اقضته بنسبته لما وإن كانت فيه كايحرم انتفاض المسلم بدينه وإن كان بصفات قائمة به اه (قوله) فانا نحججه) أى خصمه مخالفت شريعتي بعدم عمله بالحكم الذى الزمته به من عدم التعرض لهم وهذا يخرج الجور والتخويف فلا دلالة فيه على تشريف الذمى أو يقال إنما كان حججنا تشريفاً للمسلم صواباً له عن خصامة الكافر اه اه شيخنا وفى عرش على مر قوله فانا نحججه أى خصمه يوم القيامة سبب ذلك التشديد على المسلم حتى لا يكون مخالفاً لشريعتي صلى الله عليه وسلم وإذا فعل معه ما يقتضى الأخذ من حسنات المسلم اخذ منها ما يكافى جنياته على الذمى وليس ذلك تعظيماً للذى ولا عفواً عن ذنوبه بل هو بمنزلة دين له على مسلم اخذ منه يوم القيامة فيخفف عنه بذلك عذاب غير الكفر

(ولا يأخذ قسط بعض نصاب) كشاة من عشرين شاة ونصف شاة من عشرة لأن الدائر إنما ورد في تعصيف ما يلزم (ثم المأخوذ) منه مضطراً أو غير مضطرب (جزية) كصرف مصرفها ولهذا قال عمر هؤلاء حق أبو الاسم ورضوا بالمضى ولا يؤخذ من مال من لا تزمه الجزية كالمرأة والصبي ويزاد على الضعف أن لم يف بدينار عن كل واحد إلى أن يفى (فصل في أحكام الجزية) غير مأمور (لونا) بعقدّها للكفار (الكسوف) عنهم (مطلقاً) عن التقيد بما يأتى بأن لا تعرض لهم نفسا وما لا يأتى ما يقرن عليه تكفروا وخزير ولم يظهر وهما لأنهم إنما بذلوا الجزية لعصمتهم وروى أبو داود خبراً أن من ظلم معاهداً أو انتفضه أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فانا نحججه يوم القيامة (والدفع) أى دفع المسلم وغيره فهو أعم من قوله ودفع أهل الحرب (عنهم) أن كانوا بدارنا

وكذا لو لم يبق للمسلم حسنات فيؤخذ من سيئات الكافر ما يعطف به عذابه ويستحق العقاب على جنايته على الكافر بما يقابلها في العقوبة للرسول صلى الله عليه وسلم في إغائه لعدم التعرض للذي لا تعظيظه اه وفي قول على المحلى قالوا هذا يحتمل ان يكون للزجر عن التعرض لهم ويحتمل انه على حقيقته ويكون حكمته صون امته صلى الله عليه وسلم عن توم نقص مقامهم الناشئ عن مساواتهم للكفار في قيامهم معهم في وقت الغضاضة وهذا معلوم الانتفاء عنه صلى الله عليه وسلم لا يقال غضاخته عن الكفار ان لم تكن باذنه فهو فضولى او كانت باذنه فهو وكيل عنه وكل منهما لا يناسب مقامه الشريف لا نقول ان ذلك من الخيال الفاسد لان الحاكم نائب الغائبين في حقوقهم ولا يقال فيه انه فضولى ولان في غضاخته المذكورة اوضح دليل واقوى شاهد على انه لا راعى امته في اخذ حق عدوم منهم ولو بغير سؤاله ولان فيه تنبيها للكافر على انه لا ينبغي له ان يتشاحن بطلب حقه خشية انه صلى الله عليه وسلم راعى امته في عدم اخذه منهم وليس في وكالته صلى الله عليه وسلم عن الكافر توم نقص في مقامه كالمعاصر قاتل واهم اه (قوله او يدار حرب فيها مسلم) ان اريد انه يلزمنا دفع المسلم عنهم او انه لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع عنهم فتريب او دفع الحريين عنهم بخصوصهم بعيد جدا والقائرا عنه غير مراد اه ع ش سلطان ومثلهما شرح مر (قوله بجوارنا) بكسر الجيم وضحا والضم أفصح اه عتار اه ع ش (قوله إلا ان شرط الخ) الغاية داخلة فهي ايضا من زيادة قالذى للاصل هنا هو قوله او انفردوا فقط وعبارته ولزمنا دفع اهل الحرب عنهم وقيل ان انفردوا يلد لم يلزمنا الدفع عنهم انتهت (قوله ولزمنا ضمان ما تلفه عليهم) في العباب ومن اتلف لهم نفسا او مالا قيل قضم لا يبدء ضمته انتهى ومفهومه عدم الضمان في الائتلاف بسد نقعه فظاخره ولو قيل بلوغهم المأمن فيها إذا اختاروا العود والصحوق بدار الحرب ثلاثا وفيه نظر فليراجع اه سم (قوله بخلاف الحر ونحوها) لكن من غصبا يجب عليه ردها عليهم ومؤنة الرد على الغاصب وبعضى بالتلافى إلا ان اظهروا اه س ل (قوله ومنهم أحداث كنيسية) أى وان لم يشرط اه برلى وفي الروض وشرحه وان شرط احداثها في بلادنا فسد العقد لفساد الشرط اه وينبى ان يراد يلاذنا ما يشمل ما سلم اهله عليه وما احداثاه وما فتح عنوة أو صلحا مطلقا فائتمام اه سم والكنيسة تعبد النصارى والبيعة متعبد اليهود والصومعة متعبد النصارى ايضا كافي المختار (فرع) لا يجوز لنا دخولها إلا باذنهم نعم إن كانت عما لا يقرون عليها جاز بغير اذنهم لأنها واجبة الازالة وان كان فيها صور حرم قطعا ولو باذنهم وكذا كل بيت فيه صورة اه شورى (قوله للتعبد فيها) أى ولو مع غيره على المعتدما التي لزول المارة فقال الماوردى يجوز ان كانت للعموم الناس فان قصروها على اهل دينهم فوجهان والمعتد الجواز اه زى (قوله ولزمنا هدمهما) أى ان غالفونا وأحدثوا أو وجدناهما فياذ كرو لم يحتمل انه كان بيرية ثم انفصل اه شورى (قوله يلاذنا حدثاه) راجع لمستلحق المنع والهدم فصور التسليم المذكورة خمسة وقوله لا يلد الخ هما صورتان يجوز فيها الاحداث والابقاء فالصور سبع تجري في المسائلين فى اربع عشرة اه شيخنا (قوله ايضا يلاذنا حدثاه الخ) بيان لمعاد العموم والاطلاق الذى قبل الاستثناء وفيه ايضا بيان مفاهيم التقييد الاربعة التي اشتمل عليها الاستثناء بقوله لا يلد الخ فقال حدثناه أو أسلم عليه محرز الاول وقوله أو فتناه عوة محرز الثاني وقوله أو صلحا مطلقا محرز الثالث وهو قوله وشرطنا أو لم وقوله أو شرط المحرز الرابع وهو قوله مع احداثها أو ابقاها تامل (قوله كبداد القاهرة) أى والبصرة والكوفة اه سم (قوله والمدينة) فيه نظر لأنها من الحجاز وم لا يمكنون من سكنه مطلقا كما س ل و زى وقال ع ش قوله والمدينة مثال لما أسلم اهله عليه فلا ينافى ان المدينة من الحجاز وم لا يمكنون من الإقامة فيه اه (قوله كسر) أى على الصحيح وكذا

أو يدار حرب فيها (لا)
ان كانوا (يدار حرب خلت
عن مسلم) فلا يلزمنا الدفع
عنهم إلا يلزمنا الدفع عنها
بخلاف دارنا (لا ان شرط)
الدفع عنهم (أو انقروا
بجوارنا) فيلزمنا ذلك
لا لزما إياه في الاولى
والخالفهم في الثانية ينافى
الصحة وقولى لا يدار إلا
ان شرط مع تقييد ما بعده
بقولى بجوارنا من زيادة
(و) لزمنا ضمان ما تلفه
عليهم فضاوما لا) أى
يضمنه التذمب لمصنهم
بخلاف الحر ونحوها (و)
لزمنا (منهم أحداث كنيسية
ونحوها) كبيعة وصومعة
للتعبد فيها (و) لزمنا
(هدمهما) يلد احداثاه
كبداد والقاهرة أو أسلم
أهله عليه كالمين والمدينة
أو فتناه عوة كسر
واصهار

أوصلاهما مطلقا وبشرط كونه لئلا يشرط (٢٣٤) إحداثها في مستلة المنع ولا إبقاءهما في مستلة الهدم لانهما ملك لنا (لا يلد فتحا)

قراها على الأصح اهـ حل (قوله أو صلحا مطلقا) أي لا بشرط لنا ولا لهم لأن الإطلاق يقتضي ملك الأرض
اهـ حل (قوله لا نهلك لنا) لتلليل الصور الخس (قوله لا يلد فتحا صلحا) هل يشرط لصحة الصلح
مع شرط الأحداث تبين ما يحدونهم من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو يكتفي بالإطلاق فيه ونظروا الذي
يبنى الصلح مع الإطلاق ويحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك البلد ويختلف بالكبر والصغر اهـ
عش على مر (قوله وبشرط كونه لنا مع إحداثها) وما فتح من ديار أهل الحرب بشرط ما ذكره استولوا
عليه بعد كبت المقدس ثم فتح بشرط مخالف ذلك فهل العربة بالشرط الأول لأنها بالفتح صادر (إسلام
فلا يعود دار كفر أو بالشرط الثاني لأن الأول انفسخ وإن لم تصدر دار كفر الوجه الأول اهـ شرح مر
(قوله أو بقاءهما في الثانية) وإذا شرط الإبقاء فلم الأريم ولو بالفتح جديدة ولم تعطينها من داخل وخارج
فلا يمتنع من ذلك وإن كان لا يجوز فله حتى بالنسبة لهم لأنهم غاطبون بالفروع ومن أجل كونه منصبة
في حقهم اتقى السبكي بأنه لا يجوز لحاكم الإختصاص في مولا المسلم إقامتهم عليه ولا إيجار نفسه للعمل فيه اهـ سل
(قوله نعم لو وجدنا يلد الخ) استدرك على قوله ولو لم ناهدهما الخ (قوله عندها) أي عند المالك كورات وهي
الأحداث والإسلام عليه وفتحها أي عند أحدهما (قوله لم يهدما) هذا الاستثناء خصه بالجلال المحلى رحمه
أنه بالبلد الذي أحدثاه وقصته عدم تأتية الآخرين وهو ظاهر خصوصاً في الأخيرة فإنا إذا احتجنا بالدار
عنوة صار عمرها هو أم أمها أرض إسلام وإن كان الموات لا يملك إلا بالاحياء فكيف يقرن على شيء في
أرض جرى عليها حكم الإسلام وهب أن ذلك كان في بركة أو اتصل اليه تلك البركة حتى يلاذ الإسلام من
حيث عموم الفتح والاستيلاء لذلك نعم أن شكسكتنا في عموم الفتح تلك البقرة أجمعت ذلك اهـ عميرة اهـ سم
(قوله وكذا مسألة الفتح مطلقا) هذه من مسائل ما قبل الاستثناء وهي الزايفة كلامه وقوله أو بشرط
كون البلد لنا الخ هذه ما عدا الاستثناء وهي الأولى منها (قوله وحمل الزركشي عدمه) أي عدم منع إحداثها
الذي جرى عليه المصنف (قوله ولو لم تمنعهم مساواة) أي أحداث المساواة خرج ما لو ملك ذي دار عالية
فلا يكلف هدمها بل يمنع هو وأولاده من الأشراف على المسلمين ومن صود سطحها بالتحجيز أي
بناء ما يمنع الرقبة ولا يقدح في ذلك كونه زيادة تملية إن كان بنحو بناء لأنه لما كان لمصلحة لم تنتظر فيه
لذلك يبقى روشها كما اقتضاء كلامهم وإن كان حق الإسلام قد زال لأنه يقتصر في الدوام ما لا ينتشر
في الابتداء وله استجارها أيضا وسكنها وبقي فيه ما قبله من هذه الأشراف منها ومن صود سطحها
صود سطحها الأبعد تحجيزه ولو أنه دعت هذه النار فلهما أعادتها ولكن يمتنع من الرفع والمساواة
ولو بنى دارا عالية أو مساوية ثم باعها لمسلم لم يسقط الهدم إن كان بعد حكم الحاكم ولا سقط
بمخلاف ما لو أسلم بعد البناء فإنه يبنى ترغيبا لغير الإسلام ولو رفع بناءه على بناء مسلم أتجه عدم
سقوط هدمه بتعليه المسلم ببناءه وأشرائه لا إذا من قولهم في مواضع من الصلح والعارية يثبت للبشرى
ما كان لبنائه اهـ من شرح مر مع زيادته من الزيادة (تنبيه) اتقى أبو زرعة يمنع بروزم في نحو النيل
على جار مسلم لا ضرار له بالأطلاع على عورته ونحو ذلك كالأعلاق بل يقاس منع المساواة ممنعها
هنا اهـ وإنما يتحى أن جاز ذلك في أصله أما إذا منع من هذا حتى المسلم كما في أحياء الموات فلا
وجه لذكره هنا نعم يتجه في نهر حداث يملوك حافته اهـ حج (قوله لبناء جار مسلم) أي وإن
كان قصيرا وقدر على رفعه بلا مشقة نعم يتجه كما قاله الباقين تنبيهه بما إذا اعتيد مثله للسكنى
والألم يكلف الذي التمس عن أقل المتعاد وإن عجز المسلم عن تميم بنائه اهـ شرح مر (قوله
ورفعه عليه الخ) أي وإن غافرا نحو سراق يقتصدونهم كما اقتضاء كلامهم اهـ شرح مر (قوله كان
أفردوا بقرية) أي وكان كانت دار الذي ملاصقة لدار مسلم من أحد جوانبها فقط فإنه يعتبر
في ذلك الجانب عدم الارتفاع المساواة ولا يبرز ذلك في بقية الجوانب لأنه لا جوار فيه اهـ سل وبعبارة
شرح مر ولو لاصقت ابنيهم دور البلد من جانب جاز الرفع من بقية الجوانب أي حوت

صلحا وبشرط كونه لنا
مع إحداثها في الأولى
(أو إبقائها في الثانية)
(أو شرط كونه لهم)
ويؤدون خراجها فلا تمنعهم
إحداثها ولا نهدهما لأنه
ملكهم فيها إذا شرط لهم
وكانهم استولوا إحداثها
أو إبقاءهما فيها إذا شرط لنا
نعم لو وجدنا يلد لم نعلم
إحداثها بعد أحداثه أو
الإسلام عليه وفتحها ولا
وجودهما عندها لم نهدهما
لاحتمال أنها كانت في قرية
أو بركة فاصلت بها عمارتنا
وقبول ونحوها من
زيادته وكذا مسألة الفتح
صلحا مطلقا أو بشرط
كون البلد لنا مع شرط
أحداث ما ذكر وهو ما
نقله الشيخان في الأخيرة
عن الرواية وغيره وأقراء
وتوقف فيه إلا ذكرى بل
صرح الماوردي بالمنع
وحمل الزركشي عدمه على
ما إذا دعت إليه ضرورة
ومسألة الهدم يلد أحداثها
أو أسلم أهلها عليه من زيادته
(و) لو لم تمنعهم مساواة
بناء لبناء جار مسلم برفعه
عليه المقهور بالأولى وإن
رضى لحق الإسلام ونحوه
الإسلام يملو ولا يملو
عليه ولثلا يظلموا على
عورتنا ولتميز بين
البناء بخلاف ما إذا لم يكن
لهم جار مسلم كان أفردوا

قرية أو بعلوا عن بناء المسلم عرقا إذا المراد بالمجار

أهل عتقه دون جميع البلد
كما ذكره الجرجاني
واستظهره الزركشي (و)
منهم (ركوب الخيل) لأن
فيه عزاً واستغنى الجويني
البراذين الحديسو خرج
بالخيل غيرها كالخيل
والبغال ولو قسيه (و)
ركوباً (بسر) أو ركوب
نحو حديد كركاص
تبرأهم بمختلف برذعة
وركب خشب أو نحوه
ويؤمرون بالركوب
عرضاً وقيل لهم الاستواء
واستحسن الشيخان الفرق
بين المسافة البعيدة والقريبة
قال ابن كعب وهذا في الذكور
البالغين أي العلاء ونحو
من زيادق (و) ولما
(الجأزم) بقيد زده
بقول (لرحمات الله) أصح
(طرق) بحيث لا يشعرون في
وهدة ولا يصدمهم جدار
روى الشيخان خبر لا يتدوا
اليهود والنصارى بالسلم
وإذا لقيتم أحدم في طريق
فاضطروهم إلى أضيته فإن
خلت الطرق عن الزحمة
فلا تخرج (و) ولما (دم)
تقديم (و) عدم تصديرهم
بمجلس) قيد زده بقول
(به مسلم) أهانة لهم (و)
لوما (أمرهم) أغنى البالغين
(المقلاء منهم) (بنيان)

لا إشراف منه انتهت (قوله أهل عتقه) أي وإن لم يلاصقوه وعجارة الرشيد والحاصل أنه لا يسلو على
أهل عتقه وإن لم يلاصقوه ولا يملو على ملاصقهم وإن لم يكونوا من أهل عتقه انتهت (قوله أهل عتقه) هو
المتعد والمحل بفتح الحاء والكسر لفتح حكاها بن القطاع موضع الخول والحل بالكسر الأجل والمحلة
بالفتح المكان ينزله القوم أمصباح (و) (قوله واستظهره الزركشي) أي واستوجه شيخنا وضعفه
حججاً له حل (قوله وركوب الخيل) ر. الأوجه كآله الأذرى منهم من الركوب مطلقاً في مواطن زحمتها
لما فيه من الأهانة بمنع من حمل السلاح ومن التخم ولو يفضله واستخدامه ملك قاره أي مليح حسن
كتركي ومن خدمة الأمراء كآذره ابن الصلاح واستحسنه في الأولى الزركشي ومثله الثانية بل الأولى أه
شرح (و) وقوله ومن خدمة الأمراء أي خدمة تؤدي إلى تعظيمهم كاستخدامهم في المناصب المحوالة إلى
زدد الناس عليهم كظفار الأقاليم والكبير وكشايخ الأسواق ونحوهما وإن محل الامتناع ما لم تدع
ضرورة إلى استخدامه بأن لا تقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال أه عرش عليه (قوله واستغنى
الجويني) مثله في شرح (و) وقال عرش عليه هذا الاستثناء ضئيف (قوله والبغال) أو ولو قسيه
ولا اعتبار بطر وعزة البغال في بعض البلاد التي أنهم يزارون ركوبها من الأعيان يشتركون بهم التي فيها نايعة
تقيرهم وإذا لزم أه شرح (و) (قوله ويسرج) أو ركوب نحو حديد) يرد على هذا الصنيع أن كلام السرج
والركب يكون للخيل وقد علمت أنهم بمنع من ركوبها فلا غائبة لقوله ويسرج الخ وبما بان المراد
منهم من السرج والركب فيمكنون من ركوبه من الخيل وهو البراذين فأنواع منها أه (قوله)
ويؤمرون بالركوب عرشاً أي مطلقاً على المعتد والمراد بالعرف أن يحمل رجله في جانب ظهره
في جانب آخر وهذا هو المعتد وقوله واستحسن الشيخان ضعيف أه حل ومثله ويؤرخ على (و)
(قوله بين المسافة البعيدة) أي غير كعب على الاستواء وقوله والقريبة أي غير كعب عرشاً أه س. (قوله)
(هذا) أي منع ركوبهم الخيل ويسرج وركب نحو حديد أه شيخنا وقوله في الذكور أي إذا كانوا في
دار الإسلام فإن كانوا في دارهم أو فرادى أو في غير دارنا فقال الزركشي شبه ترجع الجواز كما
في نظيره من البناء أه ذى وخرج النساء والصبيان والمجانين إذ لا صفار عليهم وقارح أمرهم بنحو
النار والزنا بأنه لحصول التبين بخلاف هذا فاندفع تضعيف الزركشي لكلام ابن كعب قياساً على
ذلك وبما بان الصلاح منهم من خدمة الملوك والأمراء كركوب الخيل أه حج أه سم (قوله ولوما
الجأزم الخ) قال الماوردي ولا يمتحون الأفرادى متفرقين أه شرح (و) (قوله ولا يصدمهم جدار)
في المختار صدمه ضربه بمجده وبأه ضرب أه (قوله وعدم توقيهم) أي يجب علينا ذلك أهانة لهم
وتحرم موادتهم وهي الميل إليهم بالغالب، لأن حيث وصف الكفر والالكات كفر أو سوء، في ذلك
أكانت لصلام فرغ أم غير ما تكرر عظيم ظاهراً ولو بمهارة فيما يظهر ما يرجع إسلامه ويلحق
به ما لو كان بينهما محور رحم أو جوار كما دل عليه كلامهم في أما كن كيداً ترو قسيمه القرآن والحق بالكافر
في ذلك فاسق إذا كان ذلك على وجه الإنس أه أه شرح (و) (قوله وعدم تصديرهم) أي ابتداء ودواماً
فلو كان يصدر مكان ثم جاء بعده مسلون بحيث صار هو في صدر المجلس منع من ذلك قال البلقيني
استفتى جواز سكنى نصراني في ربيع فيه مسلمون فوق المسلمين فأنشئت بالنحو والحقت بالتصدير
في المجلس وقد جرى على ما أفق من المنع الشهاب الرمي أه شوبري (قوله وأمرهم بغير) أي عند
اختلاطهم بتأروان دخلاً أو لتجارة أو رسالة وإن قصرت مدة اختلاطهم كما اقتضاه إطلاقهم
أه شرح (و) وعجارة حل وقوله ولوما أمرهم بغير أي حيث كانوا بدار الإسلام كما يرشد إليه
التليل أه (قوله أعني البالغين) دخل النساء وبه صرح في الروض وغيره وخرج الصبي المجنون
ثم هذا التبييد يخالف ما فارق به شيخنا حج رحه الله فيما مر أه سم (قوله المقلاء منهم) أي

والاوى باليهودى الاصفر
والنصراني الازرق او
الاكيب ويقال له الرمادي
وبالمجوسى الاحمر او
الاسود ويكتفى عن الحياطة
بالعمامة كما عليه العمل الآن
قال في الروضة كاصلها
وبالفاء متدبل ونحوه
واستبعده ابن الرفعة (أو)
زناز) يضم الزاى وهو
خط غليظ فيه ألوان يشد
في الوسط (فوق الثياب)
لجمع النيار مع الزناز
وتأكيدها لغة في الشهرة
والقيين وهو المقول عن
عمر رضى الله عنه فتصبرى
بأوروى من تعبيره بالواو
والمرأة تجعل زنازها تحت
الازار مع ظهور شيء منه
ومثلها الخنى فيما يظهر
(و) لومنا أمرهم (تيميزهم)
بنحو خاتم حديد) كخاتم
رصاص وجعل حديد أو
رصاص في أعناقهم أو
غيرها (إن جمردوا) عن
ثيابهم (بكان) كحمام (به)
مسلم) وتقيدي بالمسلم في
غير الخاتم من زيادتي (و)
لومنا منهم إظهار منكر
بيننا) كاسماهم بإناقرهم
أفادت ثلاثة واعتقادهم
في عزير والمسيح عليهما
الصلاوة والسلام وإظهار
خروج زبر وناقوس وهد
لما فيه من إظهار شعائر
الكفر بخلاف ما إذا

أهل الذمة والظاهر أن الذى الواقع في كلامهم مثال وإن مثله المؤمن والمعاهد أمشورى (قوله بسكر
المعجزة) كذا ضبط به التورى الأصل بخطه وقال غيره هو بالفتح أما بالكسر فصدر كالنصارى
أمشورى (قوله الأولى باليهودى الخ) هذا هو المتأدق كل بعد الأمانة المتقدمة فلا يرد كون الأصفر
كان ذى الأصفر رضى الله عنهم كاحكى الملائكة يوم يدركونهم إنا أكرمهم بالعلة الصفرة في الوانهم
الناشئة عن زيادة قصاد قلوبهم ولو أرادوا التمييز بين المتأدق من أخيشة الالتباس وتورم ذبذبت
ببخلاف لون غفيا ومثلها الخنى اه شرح مر أى بان يكونا بلونين كل منهما بلون أمشيدى وانظر
عليه اه وفي قول المحل وقد وقع الأمر بذلك في زمن المتزكل من المعتد باقية من المكنتى بالله سنسبعاة
واستمر إلى الآن اه (قوله ويكتفى عن الحياطة بالعمامة الخ) لم يحرم على غيرهم من المسلمين لبس العمامة
المتأدق لهم وإن جعل عليها علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة يضاء مثلام لا لأرسل ما ذكر يخرج به
الفاعل عن ذى الكفار فيه نظر والأقرب الأول لأن هذه العلامة لا يمتد بها تمييز المسلمين عن غيرهم حيث
فانت العمامة المذكورة من ذى الكفار عاسة وينبى أن مثل ما ذكر في الحرمة ما جرت به العادة من لبس
طرطور اليهودى مثلا على سبيل السخرية فيميزه عن ذلك اه ح ش على مر (قوله كما عليه العمل الآن)
فقد كان في عصر الشارح النصارى لهم العمامة لاروق اليهود لهم العمامة الصفرة وقد أكر ذلك والآن
اليهودى له الطرطور الهندى والأحر والنصراني له البريطة السوداء اه حل (قوله لجمع النيار)
أى في عبارة الأصل أوفى فعل الكافر اه ع ش وهذا تفرغ على التعبير بأو أى فإذا علمت منها أن
أحدهما كاف لجمع الخ (قوله في الشهرة والقيين) أى إذا كانوا بدارنا ولا نعلم ترك ذلك اه حل
(قوله كخاتم رصاص) بفتح الراء كرم من لحن العوام اه شرح مر (قوله واعتقادهم) بالنصب
في عزير والمسيح أى انهما إبانته وقالت اليهود عزير بن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله اه قل على
المحل قال تعالى حكاية عنهم وقالت اليهود عزير بن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله (فرع)
صرح في الروض كغيره بأنهم يمتنون من ابتدأهم المسلمين في المنعة أى الخدمة باجرة وغيرها (فرع)
قال في الباب ولا يمتنع ذى لبس حرير وتمماو طليسا وتليسا كثيرا وإظهار في رمضان اه وعدم منه
من الإفطار لا ينافى حرمة عليه فانه مكلف بفرع الشريعة ومن ثم أفتى شيخنا مر بأنه يحرم على المسلم
أن يسقى الذى في رمضان بوضأ وغيره لأن ذلك إغارة على مصيبة لكر يشك عليه أن يجوز الإذنه
في دخول مسجد وإن كان جنباً إلا أن يفرق بان حرمة الفطر أشد وبأنه أعدل على التهاون بالدين
فلينال اسم (قوله وإظهار خروجه) أى شرب الخمر وإن كانوا لا يعدون بها وأكل لحم الخنزير
اه حل فلو اتقى الاظهار فلا منع وشى أظهر وأخر أريقت ويتفق ناقوس أظهره ومرضايط
الاظهار في النصب اه شرح مر وعبارته في النصب ولا تراق على ذى إلا أن يظهر شرها أو يبينها
أوجبتها أو نحو ذلك ولو من مثله بان يطلع عليه من غير تجسس فراق عليه وآلة الله والخنزير
مثله في ذلك قال الامام وبان يسمع الآلة من ليس في دارم أى علمهم وعلمه حيث كانوا يبين أظهرنا
وإن اتفردوا بمحلة من البلد قال اتفردوا ببلد أى بان تعلمهم مسلم كما هو ظاهر يتعرض لهم
انتهم (قوله وعيد) مجرور عطفا على خبر أى من أظهاره وكذا نحو لعلم ونوح وقراءة نحو
توراة وإيجال ولو بكنائسهم ولا يمتنون عما يمتنون به من غير ما ذكر كفطر رمضان وإن حرم
عليهم من حيث تكليفهم بالشرع ولذلك حرم بيع الفطرات لهم في رمضان لعلم ولو بالظن أنهم
يتماطرونها إله إغارة على مصيبة قوية على الدلالة بالتهاون بالدين وبذلك فارتد دخولهم المساجد اه

أظهرها فيما بينهم كان اتفردوا في قرية وناقوس ما يضرب به النصارى لاوقات الصلوات (قال خاتون) بان أظهر واشتبا

ما ذكر (عز وجل) وان لم يشرط في المقدور هذا من زيادة (لم ينقض عهدهم) وان (٢٢٧) شرط انتفاضة به لا هم يتدينون به (ولو قالوا لنا)

ولا شبهة لهم كاسرى البغاة
(او او اجزية) بان امتنعوا
من بذل ما عقده او بعضه
ولو زائد على دينار (او)
اجراء حكنا عليهم (انقض)
عهدهم بذلك تخالفته
موضوع العقد (ولو ذى
ذى بمسألة ولو بنكاح) اى
باسمه (او دل اهل حرب على
عورة) اى خلل (لنا) كنهف
(او دعاسلما للسكر او سب
الله تعالى (أو نياه) ^{عليه السلام}
هو اعم من قوله رسول الله
(او الاسلام) والقرآن بما
لا يدينون به (أو فعل
نحوها) كقتل مسلم عمدا
او قذفه (انقض عهده) به
(ان شرط انتفضه به) ^{ولو}
فلا وهذا ما فى الشرح الصغير
وهو المقول عن النص
لكن مصحح اصل الروضة
عدم الانتقاض به مطلقا
لانه لا يخل بمقصد العقد
وسواء انتقض عهده أم لا
يقام عليه موجب ما فعله من
حد او تعزير اما ما يدينون
به كقولهم القرآن ليس من
عند الله وقولهم الله ثالث
ثلاثة فلا انتقاض به مطلقا
كاسمات الإشارة اليه وقول
بما لا يدينون به مع او نحوها
من ذى يادى وكذا التصريح
بسبب الله تعالى (ومن انتقض
عهده بقتال قتل) ولا يبلغ
المؤمن لقوله تعالى فان
قاتلوكم قاتلوه ولا تله

قل على المحل (قوله) بما ذكر) أى بما عوانته وقضيته انه لا تمزج على اظهارها قبل المنع ولو من علم انهم
يمنعون منه شرعاهم شوبرى (قوله) لا هم يتدينون به) فى كونهم يتدينون بشرب الخمر او كل لحم الخنزير
نظرا لان يكون المراد بالدين اعتقاد المحل اهل (قوله) ولو قالوا (الخ) استشكل الامام انتفاض الهد
بالتفان من حيث انه فعل فكيف يرفع المقدور واجب بان ذلك بمنزلة الحيانة فى الروضة اعم (قوله)
ولا شبهة لهم) اما اذا كان لهم شبهة كان أعانوا طائفة من اهل البنى وادعوا الجهل او سال عليهم طائفة
من متلصصى المسلمين وقطاعهم فلا ينقض عهدهم بذلك (قوله) كاسرى البغاة) متعلق بمحذوف كما
صرح به فى شرح الروض هو مفهوم قوله ولا شبهة لهم وعبارة مع المتن فان قالوا المسلمين بلا شبهة انتقض
عهدهم وان لم يشرط عليهم الانتقاض بذلك ولا الامتناع من مخالفتهم مقتضى المقدم بخلاف ما اذا قالوا
بشبهة كاسرى البغاة انتهت عبارة شرح مر فلو قالوا بشبهة كاسرى البغاة دفعا للصالحين او فطاع
الطريق لم ينقض عهدهم انتهت (قوله) او اجزية) أى كلهم او واحد منهم عنادا بخلاف ما اذا استهلوا
او احدث اهل وعبارة من قوله او اجزية هذا بالنسبة للقادر اما العاجز اذا استهل فلا ينقض
عهده قال الامام ولا يبدأ خذاه من المورس قبله او لا ينقض بنقض الانتقاض بالمختلف المقاتل انتهت
(قوله) او اجراء حكنا (الخ) قال الامام وما يؤخر عدم الاتقياد لاحكامنا اذا كان يتعلق بقوله قد نصب
لقتال او اما المتعذر بار فلا ينقض جزم به فى الحاوى اخطب اهل (قوله) ولو ذى (مصلحة) اى
او لا بمسألة اى أى ضرب مسلما اعمش على مر ومثل الزنا مقدماته اعمش وصحبه مر واعتمده اعم
شوبرى (قوله) اى باسمه) اى النكاح اى يلطئه من النكاح او تزويج والتاويل باسمه لرفع اجهام محته وعلى
التنقض فيمن كان عالما بمتاعه اعمش على المحل (قوله) اوسب الله) اى جزم كاقيد به فى الروضة والصواب
اعمش (قوله) او نياه) انظر سب الملك اعمش شوبرى (قوله) صلى الله عليه وسلم) جملة عاتية للثبوت من حيث هو
اعمش (قوله) بما لا يدينون به) لعل من أمثلته أن يقول امتنا فض المعاني فاسد الوضع ونحو ذلك نموز
بأنه منه فليحذر اعمش شوبرى (قوله) كقتل مسلم (الخ) مقتضى التقييد بالمسلم انه لو قتل ذميا او قطع عليه الطريق
لم يكن كذلك وهو الراسخ اعمش شوبرى (قوله) انتقض عهده (الخ) ولو شرط انتفاضة بذلك فمقتضى بسم الله أو
بزناه حاله كونه حصنا بمسألة صار ماله فيا كقوله ابن الفري لا نه حرى مقتول تحت ايدينا لا يمكن صرفه
لا قار به الدين لعدم التوارث ولا للحرىين لا نأذا قدر ناعلى ما لم اخذناه فيا أو غنيمة وشرط الطغمة هنا
ليس موجودا اخطب اهل (قوله) ان شرط انتفاضة به) لا يقال هذا مناف لما تقدم من انهم لو اسماوا
المسلمين شركا أو اظهروا الخمر أو نحو ذلك ما تقدم لم ينقض عهدهم وان شرط عليهم الانتقاض لا نقول ذلك
فيما يدينون به او يقرضون على اصله كشراب الخمر وما غنما فيا لا يدينون به ويحصل منه اذى لنا كما يشير اليه
قوله الاق اما ما يدينون به (الخ) اعمش على مر (قوله) وهذا ما فى الشرح الصغير) هو المعتمد وقوله عدم
الانتقاض به مطلقا ضعيف اعمش (قوله) يقام عليه موجب ما فعله من حد او تعزير اى فلا يقتل مطلقا فى
سرة أو زنا بخلاف شرب الخمر اهل (قوله) كقولهم القرآن ليس من عند الله) اى لانهم لو قالوا القرآن
ليس من عند الله صاروا لا دين لهم لانه ناسخ لما هم يتدينون به من التوراة أو الانجيل اعمش شيخنا عزيرى
(قوله) وقولهم الله ثالث ثلاثة) اى وكفى نيرة النوى ^{عليه السلام} أو ظله بقتل اليهود كفى فى شرح الروض اعمش
(قوله) فلا انتقاض به مطلقا) اى وسواء شرط التنقض أم لا وقاعدة الشرط مجرد التخويف اعمش (قوله)
قتل) اى جلا قتلوه وان امكن دفعه بغيره كما يظهر من كلامهم به ان علفى كامل فى غيره يدفع بالاخف
لانما ان دفع به كان تمعا للسلبين فى عدم المبادرة الى قتله لمصلحة لهم فلا قوت عليهم اعمش شرح

وجه لا بلاهه ما تمت نصبه لقتال (أو بغيره) بقيد زده بقول (ولم يسأل محمد) بدفعه فلا مام الحية فيه) من قتل

وارفاق ومن وفاء ولا يلزمه ان يلحقه بما لا كافر لانه كافر في كل طرف ويغارق من امت صبي حيث نلحه بامته ان ظن صفة امانه بان ذلك يستقل نفسه امانا وهذا فضل باختياره (٢٢٨) ما اوجب الانتقاض اموال سال تجديد عهد فوجب ايجابه (فان اسلم قبلها)

مر فلو طلب تجديد العهد لانجيه اخذ من اطلاق هذا وتقييد الثاني ويجوز أن يكون قيدا في الصورتين اه
حل بعض تغيير (قوله وارفاق) الراونا وفيما بعد معنى او وآثرا لما انا جود في التقسيم وتغيير واحد
من المحققين قال في التحفة اشعري (قوله امان ذراريه) قال في العباب فان طلب نساء ودار الحرب يمكن
اوصافه فلا لا إذ اطلب من له الحصة وبالبلوغ ان طلبوا ذمة او تبلغ المامن اجبوا اه وكالنفاء
الخ: ثيوكا لصيان المجانين والاقاكة كالبلوغ كما في شرح الروض واقعه اعلم اه سم (قوله وهي مامته) اي
الحمل الذي يامن في على نفسه وماله من اقرب بلادهم اه شرح مر
(كتاب الهدنة)

(قوله من الهدون) الظاهر ان هذا من قبيل اخذ المصدر المجرد من المزدحم انه عكس القاعدة (قوله اي
السكون) عبارة شرح مر من الهدون وهو السكون لسكون الفتنة بما اذني لغتها اختمت (قوله على ترك
القتال) الاظهر ان قال وشرعا عقد يتضمن مصالح اهل الحرب الخ وكانه عبر بما ذكره كقصدا للنسبة بين
المعنى الشرعي والقوي مع كون المقصود معلوما في الحقيقة من اشراط الصيغة اه عرش على مر (قوله
مدة معينة) تعيينها من حيث ان نهايتها اربعة اشهر عند قوتنا وعشرين عند ضعفنا فلا يجوز الزيادة
عليهما في عقد واحد اما النقص منهما فيجوز بحسب الحاجة فاذا دعت الحاجة إلى عقدها ساعة واحدة لم
يجز الزيادة عليها فان زيد بطل في الرأى اوبى ما لو يمين او شهر او شهرين مثلا فكذلك إلى اربعة اشهر
عند قوتنا وإلى عشرين عند ضعفنا تأمل (قوله بوض) اي يدعه الكفار (قوله وتسمى مودة) اي
متاركة ومهادنة اي مساكنة ومصالحة اي مصالحة (قوله ومهادنته قريبا عام الهدنية) وكانت
سببا لفتح مكة لان اهلها لما غلوا المسلمين وسعوا القرآن اسلم منهم خلق كثيرا كثروا من اسلم قبل
اه شرح مر (قوله ولا واجبة) اي اصاله والا فالوجه وجوبها اذا ترتب على تركها حقوق ضررنا
لا يمكن تداركه كما علم ما يأتي اه شرح مر وعبارة الروض وشرحه ولو طلبوا هلم نزلنا اجابهم فيجند
الامام وجوبه في الاصلح من الاجابة والترك اختمت (قوله لا يما يقدها الخ) هل من التمييز بالعد
اعتبار الايجاب والقبول اي على ما مر في الامان اه هجرة اه سم فقتضاه انه يكفي عدم الرد على طريقة
شيخ الاسلام وما على طريقة غيره وهو المتمد كاتقدم فلا بد مما يدل على القبول من لفظ او غيره (قوله
لبعض اقليم) الاقليم هو القسم والاقليم الارض اقسامها اي اقسام الربع المسكون منها سبعة اه شيخنا
وفي المصباح والاقليم قبل ما خذ من قلامة الظفر لانها قطعة من الارض قال الازهرى واحسبه عربيا
وقال ابن الجرابي ليس يبرى من عضو الاقليم عند اهل الحساب سبعة كل اقليم يمتد من المغرب إلى
نهاية المشرق طولا ويكون تحت مدار تنقباض احوال البقاع التي فيه وما في العرف فالاقليم ما ينضج باسم
ويتميز بعن غيره فصر اقليم والشام اقليم واليمن اقليم وقروهم في الصوم البصرة باتحاد الاقليم بحول على
العرف (قوله واليه) اي الرأى على الاقليم في جميع ما يتعلق به كالكاشف والباشا فلا يكرر مع قوله ولو
بنائبه إذ المراد نائبه في عقدها فقط اه شيخنا (قوله ولو بنائيه) اي في عقد الهدنة لاجل ان يحصل المغارة
بين وبين والى الاقليم لانه نائبه في الحكم بين الناس وما يتبعه ومن ذلك الهدنة اه شيخنا (قوله لما
فيها من ترك الجهاد مطلقا) اي في كل الجهات بدليل ما بعد من هذا القوس ثمر مرتب بالنظر لقوله كلهم
او كفار اقليم وقوله مطلقا الثانية اي في الصور الثلاث بدليل ما بعده ايضا إذ قوله فيا ذكر معطوف على
قوله مطلقا وهو متعلق بقوله يرضى اي تقوى بعضها فيا ذكر اي بعض كفار الاقليم من فرض اليه الامام مصلحة
الاقليم وقوله وما ذكر فيه شذير راجع لمن فرض اليه الامام والذي ذكر فيه اي في شأنه عقد
لبعض كفار الاقليم اه شيخنا (قوله او من فرض اليه الخ) هذا التمييز يقتضي ان له فله بنير إذن الامام

اي الخيرة (تصين من)
فيستع القتل والارفاق
والفداء لانه لم يحصل في
يد الامام بالقهر وهذا
اولى من قوله امتنع الرق
(ومن انتقض امانه)
الحاصل مجزى وغيره الخ
ينتقض امان ذراريه) إذ
لم يوجد منهم ناقض
وتعبري بذراريه أهم من
تعبيره بالنساء والاصيان
(ومن يذمه) اي الامان
(واختار دار الحرب بلغها)
وهي مامته ليكون مع
نبله الجائر له خروجه
يامان كدخوله ولانه لم
يوجد منه خيانة ولا ما يوجب
نقض عهده

(كتاب الهدنة)
من الهدون اي السكون
وهي لغة المصالحة وشرعا
مصالحة اهل الحرب على
ترك القتال مدة معينة
بعرض او غيره وتسمى
مودة قوم مودة تقو معاهدة
ومسلمة الاصل فيبا قبل
الاجماع قوله تعالى وراة
من افه ورسوله الآية
وقوله وان جنصوا السلم
فاجنص لها ومهادنته صلى
الله عليه وسلم قريبا عام
الهدنية كآراء الشيوخ
وهي جائزة لا واجبة
(انما يقدها البعض) كفار

(انظرو اليه او امام) ولو بنائيه (ولغيره) من الكفار كلهم او كفار اقليم كالتنوير (امام) ولو بنائيه لانها من الامور
العظام لما فيها من ترك الجهاد مطلقا او في جهتها لا لا بد فيها من رعاية مصلحتها فاللاق تقوى بعضها الامام مطلقا من فرض اليه الامام مصلحة

الاقليم فيا ذكر وما ذكر فيه هو ما في الاصل وغيره ونقصه ان والى الاقليم لا يحدون (٢٢٩) جميع اهلوه بشرح الفرواني لكن

صرح العمري بان له ذلك
وتصيرى بالبعض أولى
من تصير الاصل بلذة قولنا
تقد (المصلحة) فلا يكتفى
انتها المسددة قال تعالى فلا
تنوا وتدعوا الى السلم
واتموا الاعلون والمصلحة
(كضعفنا) بقلة عدد وامة
(أورجاء اسلام أو بدل
جزية) ولو بلا ضعف
فيها (فان لم يكن) بنا
(ضعف جازت) ولو بلا
عوض (الى أربعة أشهر)
ولانه ^{عليه السلام} هادن صفوان
ابن أمية أربعة أشهر عام
الفتح رجاء اسلامه فاسلم
قبل مضيا قال الماوردي
ومحله في النفوس أما أموالهم
فيجوز العقدي عليها مؤبدا
(والا) بان كان باضعف
(قال عشر سنين) فيزددة
بقولي (بحسب الحاجة)
لانه ^{عليه السلام} هادن قريشا
هذه المدة رواء أبو داود
فلا يجوز أكثر منها إلا
في عقود متفرقة بشرط ان
لا يرد: كل عقد على عشر
ذكره الفرواني وغيره
ولو دخل الينا بامان لساح
كلام الله تعالى فاستمع في
مجالس يحصل بها اليان لم
يهل أربعة أشهر لحصول
غرضه (فان زيد) على

اه مر اه شوري (قوله) لكن شرح العمري بان له ذلك) اعتمده مر وطب حيث كانت المصلحة
فيه اه سم (قوله كضعفنا) يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وان في التقليل بمساحة اه شوري
(قوله أو بدل جزية) عطف على الاسلام فهو معمول لرجاء كما نصح بذلك عبارة الروضة اه سم اه
عش (قوله فان لم يكن باضعف الخ) اي ولا بد مع ذلك من المصلحة في القوة تحقق في المسددة وبضم
رجاء الاسلام أو بدل الجزية بتحقت المصلحة اه شوري (قوله لا ية فيسبحوا في الارض الخ) عبارة
شرح الروض لانه تعالى امر بقتل المشركين مطلقا واذن في الهدنة أربعة أشهر بقوله فيسبحوا في الارض
أربعة أشهر انتهت بعبارة الجلال براءة من الله ورسوله واصلة الى الذين عاهدتهم من المشركين عهدا
مطلقا اودون أربعة أشهر او فورا ونقض العهد فيسبحوا سهر او امتن اياهم المشركون في الارض أربعة
أشهر أو لما شوال بدليل ماسبق في قوله فاذا النسخ الاشهر المحرم ولا امان لكم بعدها وعلوا انكم غير
معجزى الله فاقى عذابه وان الله عزى الكافرين مد لهم في الدنيا بالقتل ولا اخرى بالاراء انتهت (قوله) واما
أموالهم الخ مثلها النصارى الخائى كما ياتى بل مثلها الارقاء الصياني كما ياتى عن الحلبي وكان الاولى
للفارح تأخير هذا بعد قوله ولا قال عشر سنين وضمه لقره عقد الهدنة للخائى الخ (قوله) ايضا اما
أموالهم الخ هل يجوز ذلك في الذرية فيرجحان في الحاروى ولعل المراد ما داموا صانرا ولا لافلا وجه له
اه شوري (قوله فيجوز العقد عليها مؤبدا) انظر ما معني التايدهنا هل استمرار وان قاتلونا وإذا
أسرناهم وحررنا عليهم الرق هل نأخذها أو ندفعها وارثهم أو كيف الحال بحر اه شوري (قوله) قال
عشر سنين) اي تحديده اه حمير وقال في الباب فاذا تمتع الضعيف باق عهدها نيا أو زال قبل تمامها وجب
انماها اه سم (قوله) بقيد زده بقولي بحسب الحاجة) ظاهر ضميمه هنا يقتضى ان هذا القيد معتبر في
مسئلة العشر فقط وان الاربعة لا تقتيد بالحاجة وليس كذلك بل هو قيد فيها ويؤيده تمير المتن في
المستثنى بالي حيث قال الى أربعة أشهر ولم يقل جازت أربعة أشهر فقد غلبت عما سبق انه إذا اقتضت
الحاجة عهدها شهرين لم تجز الزيادة عليها فان زيد بطل في الرائد مثل (قوله) فلا يجوز أكثر منها) اي
العشر بدليل قوله بشرط ان لا يرد الخ ومثله في هذا التعبير شرح مر وسج ومقتضاه ان الزيادة على
الاربعة في عقود لا تجوز عند قوتها مثل (قوله) لا في عقود متفرقة) ولا يعقد الثاني إلا بعد انقضاء
الاول وهكذا اه شوري وعبارة شرح الروض ولو احتيج الى زيادة على عشر عقد على عشر ثم عشر
ثم عشر قبل ان تنقضي الاولى جزم به الفرواني وغيره انتهت بعبارة سم على حج قوله ان احتيج اليها
في عقود اي بان يقع كل عقد قبل فراغ مدة ما قبله انتهت (قوله) ولو دخل الينا بامان الخ) فتقيد لقول المتن
جازت الى أربعة أشهر ولا قال في عشر سنين اي عمل ذلك مالم يحصل غرض الكافر في اقل من ذلك ولا
فلا يجوز افر هذه المدة اه شيخنا وهذه المستلة لا عمل لها هنا اما ولا فلانها من مسائل الايمان لا الهدنة
واما ثانيا فقد تقدم ان دخوله بقصد السباح يؤمن ان لم يؤمنه احد فلا حاجة الى قوله بامان اه (قوله) لم
يحل أربعة أشهر) فتقيد له هذا على ان الاربعة لا تجوز مطلقا بل عند الحاجة فليحرم اه سم حررناه فوجدناه
كذلك بحمل قول المتن بحسب الحاجة وارجع للسنتين اي مستثنى الاربعة والعشرة (قوله) فان زيد على
الجائز منها) اي من المدقوي الاربعة فادونها عند قوتها والعشر فادونها عند ضعفها بقوله بحسب
المصلحة متعلق بالجائز اي على القدر الجائز بحسب ما تقتضيه المصلحة كيوم ويومين وشهر وشهرين
وأربعة عند التفوق ازيد منها الى عشر سنين عند الضعف وقوله بطل في الرائد اي وان اقتضت المصلحة
او الحاجة في صورة الاربعة فقي كان بناقولا لا تجوز الزيادة على الاربعة وان اقتضت المصلحة كافي
الرشيدى على مر وعبارة فلا يجوز عقد ما على أكثر من أربعة إلا عند الضعف ولا يجوز ذلك عند القوة
اسلا وان اقتضت المصلحة كاصحوا به انتهت وظاهره ولو في عقود متعددة ويؤيده أنهم خصوا جوار

الجائز منها بحسب المصلحة أو الحاجة (بطل في الرائد) دون الجائز محلا بتفريق البهفة

وقد اختلفوا في الثاني لا يتقيد بمدة (وفسد المقد اطلاقه) لاقتضائه التام يندرج تحت اذاته مقصوده من المصلحة (وترد على ما قد فتح)
اي كشرط منع (فك اسرا) منهم (او ترك ما لنا) عندهم من مسلم وغيره (لهم او رد مسلمة) اسلمت عندنا أو اقامتهم مسلمة (او قد جزيه
بدون دينار) اقامتهم بالحجاز (٢٢٠) أو دخولهم الحرم (او دفع مال اليهم) لاقتران المقد بشرط فسد نعم ان كان ثم ضرورة

الزيادة في عقد بمئة العشر في عباراتهم فكلاهما مطبقة على التقيد بالعشر تامل (قوله) ومقد الهدية للنساء
(الخ) انظر الصبيان والارقاء عبارة شيخنا نحو النساء وهي شاملة لهما حرراه حل (قوله لا يتقيد بمدة)
انظر اذ قد قلنا في ثم اتضح بعد اربعة اشهر قبل يحتاج الى عقد جديد أو يتم عقده وكيف الحال اه شورى
(قوله) وفسد المقد طلاقه (اي في غير غير النساء من الصبيان والمجانين والحقاق والمال اه شرح مرو ع
عليه) (قوله لاقتضائه التام) هذا بينه موجود في الامان مع انه في الاطلاق يحمل على اربعة اشهر اه
حل ووجب ما ذكره الشارح بقوله لمنا فاته مقصوده من المصلحة لان عقد الهدية لا يسقط بالامتناع
الامان فانها لا تشتبه في كاتقدم تامل (قوله او رد مسلمة) اي لانه لا يؤمن ان يعيبها زوجها الكافر
او تزوج بكافرا ولا ناعاجزة عن الحرب منهم أو فكر الى الاقتان وقد قال تعالى اذا جاءكم المؤمنات
الايه وسواء في ذلك الحررة والامه خرج الكافر والمسلم فيجوز شرط رد هما اه شرح مر (قوله) وخفنا
اصطلاحهم (اي استصالحهم لنا كما عبر به مر) اي اخذنا وقتنا من اصلوا في المصباح صلت الاذن صلما من
باب ضرب استاصحتها واصلتها وكذلك صلما من باب تب استصاحت اذته فهو اصل اه (قوله)
جاز الدفع اليهم (اي خلاص الاسرى وقوله بل ووجب معتدلا بملكوته والقيد باطل ويحل بدل المال
لذلك الاسرى حيث لا تعذيب اه حل وعبارة الشرى قوله جاز الدفع اليهم حل المقد في هذه الحالة صحيح
قال الاذرى الظاهر بجلاته وهو قضية كلام المجهود وهو الرجوع انتهت (قوله بل ووجب) ولا ينافي ذلك
قولهم بنذب فك الاسرى لان محله في غير المذنبين اذا أمن من قتلهم وما ادعاه بعضهم من التنب للاحاد
والجوب على الامام محل نظرو يتجه ان محل جميع ذلك بعد استقرار الاسرى يلازم لان فكهم قبرا
حيث يقرب عليهم لا ينافي ما اذا أسرت طائفة مسلما مروا بعلى المسلمين السكاكين فيفتح مبادرتهم
الى فكهم بكل وجه ممكن اذ لا عذر لهم في تركه اه شرح مر (قوله) ولا يملكونه او يبنى على عدم ملكائهم
لو عصوا بايمان او امان ناخذهم منهم ولا يعتناهم امانهم ولا امانهم كما يعتناهم اخذوا منهم المملوكه
لهم تامل (قوله) ان ينعضها امام قال الهل يقوم هذا التقييد مقام تعيين الهدية في المدقة الصالحة اه وعبارة
الحرر ويجوز ان لا تؤقت الهدية بشرط الامام تقضيها متى شاء اه رشدي (قوله) دور (اي) في الحرب
بحيث يعرف مصلحتنا في فعلها وتركها اه شرح مر (قوله) متى فسدت (الخ) فسدت كسر وقد وكرم بضم
العين في المضارع على الاول والثالث وكسر على الثاني كذا في القاموس وفيه نظر اه شورى وفي
المصباح فسدت الشيء فسدا من باب فعد والفساد ضد اصلاح اه (قوله) وقال فاستقاموا لكم (الخ)
دليل على الثاني بمفهومه (قوله الكف عما ذكر) عبارة حج اذا قصد كف من تحت (ايدينا) عنهم
لا حفظهم انتهت (قوله بطريقه) وهو ظهور اماراة الحياة اه زى او شرط تقضي من الامام او
عدل كاهم (قوله كفتال) اي اذا كان عدما عصا عدوانا او شبه عدلا لخطا وفسا لصال او قاطع
وكتب ايضا قوله كفتال اي لامع البناء اعانة لهم كاسبق في اهل الدماء اه شورى وكل سبب
اختلف في تقض الجزية به ينقض هنا قطعا الضعف الهدية وقوله او مكاتبه اهل حرب الخ الظاهر
ان ذلك يؤثرون ان يشترط في المقد كما هو قضية اطلاقهم اه عمرة اه سم (قوله) بلا انكار باقيم)
فان انكروا اعطيم باعزاهم او باعلام الامام لوانته باعاهم فلا تنقض في حقهم لقوله تعالى اني انا
الذين ينيون عن السوء هم يندر المملدين باليمين عنهم فان ابرافاقضون ايضا اه من اصله مع شرح مر
(قوله) عيون الكفار عيون الكفار شخص يتجسس على عورات المسلمين لينقل اخبارها لهم اه

كان كانوا يديون الاسرى
او احاطوا بنا وخفنا
اصطلاحهم جاز الدفع
اليهم بل ووجب ولا يملكونه
وقوله كنع الى آخره أولى
من قوله بان شرط منع فك
اسرا الى آخره (وتصح)
الهدية (على ان ينقضها
امام او معين عدل ذوى
مق شاء) فاذا قضى
انتقضت وليس له ان يشاء
اكثر من اربعة اشهر عند
قوتنا ولا اكثر من عشر
سنتين عند ضعفنا (ومضى
فسدت بلغناهم ما منهم) (اي)
ما ياتون فيه منا ومن اهل
عهدنا وانذرنا ان لم
يكونوا بدوام ثم لنا
قتلهم وان كانوا بدوام
فلنا قتلهم بلا انذار وهذه
مع مسئلة العيين من يبادق
(او صححت لومنا الكف
عنهم) (اي كف اذا ناو اذى
اهل العبد (حق تنقض)
مدتها) (او تنقض) قال تعالى
فاتوا اليهم عهدهم الى
مدتهم وقال فاستقاموا
لکم فاستقيموا لهم فلا
يلزمنا كف اذى الحريين
عنهم ولا اذى بعضهم عن
بعض لان مقصود الدية

الكف عما ذكر لا الحفظ وبذلك علم انها لا تنفسح عوت الامام ولا يبره وقدها يكون (بتصریح مع من)
او على طريقه (او نحو) اي التصريح (كفتالنا او مكاتبه اهل حرب بمودة لنا او تقض بعضهم بلا انكار باقيم) قولنا وفسلا او قتل
مسلم او ذى ديارنا او ايوه عيون الكفار او سب افسحنا هو تعالى لو نهي له اقله عليه وسلم انما كان عدم انكار الباقين في تقض بعضهم

تقتضاهم نصف المدة بخلاف نظيره في عقد الجزية فقولوا تقتض مع انهم واعدوا في ما ذكره (و اذا انتقضت) اي المدة (جاءت اغارة عليهم) ولو لا بقيد زده بقول (يلاد) فان كانوا يلاذنا بقتام مامنهم (وله) اي الامام ولو بانيه (بامارة خيانة) منهم لا بمجرد وخوف (نبدته) لا يقر امانا مخاف من قوم خيانة فان بدليهم فتمتيرى بالامارة الاولى (٢٣١) من تميريه بالخوف (لا) نبد

(جزية) لان عقدا أكد من عقد المدة لانه مؤبد وعقد ماضى (وليفهم) بعد استيفاء ما عليهم (مامنهم) اي ما يمانون فيه ممن سر ولو بشرط ردم جامعا منهم او اطلق بان لم يشرط رد ولا عدمه (لم) يردوا (وصاف اسلام) وان ارتد الان كان في الاولى ذكر اخر اغير صي وجنون طلبته عشرته (اليها لانها) تذب عنه وتحب مع قوته في نفسه (او) طلبه فيها (غيرها) اي غير عشرته (وقدر على قهره) ولو جرب وعليه حرد الذي عليه ابصر لما جاء في طلبه رجلان قتل احدهما في الطريق واقلت الاخر رواه البخاري فلا ترد شي اذا يؤمن ان يطاعا زوجها او تزوج كافرا وقد قال تعالى فلا ترجعوا الى الكفار ولا عشى احتياطا ولا رقيق وصي وجنون ولا من لم تطلبه عشرته ولا غيرها او طلبه غيرها وصير من قهره لضعفهم فان بلغ الصبي او افاق المجنون ووصف الكفر رد وخرج بالتقييد بالاولى ومومن

عش على مروه في المختار لما وى كل مكان باوى اليه شيء لئلا أو تبار او قد اوى الى منزله باوى كرمى يرمى ارباعا فيقول واولا على فعالم ومنه قوله تعالى سارى الى جبل يعضض من الماحور او اغيره او امانه به (قوله) نصف المدة (اي) ولا ن عقد المدة يتم بقصد بعضهم ورعا الباقين ويكون السكوت رضا بذلك فوجب ان يكون النقص مثله اعشورى (قوله) واذا اقتضت (الخ) انظر هل هذا شامل لما اذا قضى بان فرض اليه فقتضاهم المسلمين اه رشدي (قوله) بامارة خيانة (اي) بحيث تكون ما لو ظهر لنقض المبدى ثم منه تعلم ان مجرد ظهور الامارة لا نقض به وانما يحمل المقدح من جهتها بعد ان كان لازما اسم (قوله) لا بمجرد وخوف عبارة شرح حر قال ظهر اماره حرم النقص لان عقدها لازم انتهت وتقدم في الاقرار عن المختار والمصباح ان الوهم قرن الظن من باب وعدو اما الذي بمعنى الغلط فهو كملطوزنا ومعنى فصدر الاول ساكن الهاء ومصدر الثاني مقترضا (قوله) لان عقدها (كداخ) اي ولا ن المدة امان فتتقض بالخوف اه شوبرى (قوله) ويلفهم مامنهم (عطف على نبد هدة) (قوله) ولو بشرط ردم جامعا (الخ) ان قالوا بشرط ان تردوا من جادكم من اهل زادوا فيه مسلما فكذلك بخلاف رد المسلمة فانه مفسد للقد كاشد احم (قوله) ووصاف اسلام (اي) ذكر موملوصيا او مجنوناى بان نطق بالشهادتين ام شيئا (قوله) واملت الاخر من الافلات قال في النهاية في التفطس والافلات التخلص من الشيء فبما عن غير تمككاه وفي المصاح أفك الشيء وتفتتوا فقلت بمعنى واقله غير اه اه شوبرى (قوله) ولا رقيق) عبارة شرح حر وكذا عدا بالغ عاقل اومة ولو مستولده جاء التماسا ممن اسلم بعد الهجرة او قبل المدة عتق او بعدها واعتقه سيده فواضع والا باه الامام اسلم او دفع قيمته لسيدة من المصالح واعتقه من المسلمين والولا هم انتهت وبعبارة رسم قوله ولا رقيق قال في شرح الارشاد وعتق عبد حرى حرب الى مامن ثم اسلم له عكبه بعد هدة اه والذي عتق الرقيق عتق مطلقا لان عقد المدة تجرى بيننا وبينهم لا بينهم وبين ارقامهم اهميرة وقوله يعنى الارشاد وعتق اي لانه اذا جاء قاهر السيد ملك نفسه بالقرض فعتق وقوله عبد حرى يعنى رقيقه ولو مستولده مكتابة وقوله هم اسلم اي ولو بعد المدة او اسلم ثم حرب قبلها ادمج وبعبارة العباب ويعتق ان اسلم بعد الهجرة او قبل المدة لا بعدها لكن لا رد فان لم يتقه سيد باه الامام عليه من مسلم او دفع لسيدة قيمته من المصالح واعتقه عن المسلمين وطعم الولا وان اتانا مكاتب ولم يقتض الحال عتقه فان ادى النجوم عتق والسيد الولا وان ادى بعضها وعجز حسب ما اداه بعد الاسلام لا قبله من قيمته فان كان مثلها او اكثر عتق والولا لنا ولا يلزم السيد رد الزائد ودونها فاه الامام من المصالح اه وبعبارة الروض ولو ما جرى قبل المدة او بعدها العبد او المملوك مستولده مكتابة ثم اسلم عتق او اسلم ثم ما جرى قبل المدة فكذا او بعدها فلا ولا رد بل يعتقه السيد (الخ) هو احسن تأمل انتهت (قوله) وصي وجنون (استشكل بانه سبق في القبط فيما اذا عرّب بولد الكفار الذي لم يبلغ بالاسلام ان الجميع انه يجب امله تدبالا وجوبه فربا بان امله منك فدار الاسلام فهم في قبضتنا غلغلهنا سم (قوله) ووصف الكفر قال في شرح الروض وكذا ان لم يصف شيئا فيما يظهر فان وصف الاسلام لمرد اه سم (قوله) فلا يجب (الرد مطلقا) اي وجدت الشروط ام لا كما لا يشمل زوجته تقدم في الأمان انه تدخل زوجته اذا كان المؤمن الامام وكانت بذار الاسلام او شرط دخولها ولاشك ان الهدنة لا تنقص عن الامان في القوة لان عدما لا يجوز

زيادق مسنة الاطلاق فلا يجب الرد مطلقا والتصريح بوصف الاسلام في غير المرأة من زيادق (ولم يجب) بارتضاع نكاح امرأة باسلامها قبل الدخول او بعده (دفع مهر لزوج) لما لان البضع ليس مال فلا يشمله الامان كما لا يشمل زوجته واما قوله تعالى واتمهم أي الأزواج ما أقفروا أي من المهر فمهر وان كان ظاهرا فيوجوب الترم محتمل لنده

ورجوعه على الوجوب لما
قام عنده من ذلك (والرد)
له يحصل (بتحليل) يتبين
طالبه كافي الردية (ولا
يلزم رجوع) إليه (وله قتل
طالبه) إذ فاعن نفسه وبه
ولذلك لم ينكر النبي ﷺ
على أبي بصير امتناعه وقته
طالبه (ولنا تعرض) له
(به) أي بقتله لما روى أحد
في مسنده أن عمر قال لأبي
جندل حين رده النبي ﷺ
إلى أبيه سهل بن عمرو أن دم
الكافر عند الله كدم الكلب
يمرض له بقتل أبيه ويخرج
بالتعرض التعريض فيمتنع
(ولو شرط) عليهم في الهدنة
(ودمرت) جهاد من (لزمهم
الوفاء) به حلا بالشرط
سواء كان رجلا أم امرأة
حرا أو رقيا (فإن أبوا
فناقضون) العهد ففانقضت
الشرط (وجاز شرط عدم
رده) أي سرتد جهاد من
ولو امرأة ورقيا فلا
يلزمهم رده لانه ﷺ
شرط ذلك في مهادنة قريش
ويغرمون مهر المرافقة
الريق (فإن عاد إليها وردنا
لم قيمة الرقيق دون مهر
المرأة لأن الرقيق يبيع
قيمتها بصير ملكا ومهر المرأة
للتصير زوجة كذا في
الروضة كاصا (فرع)
قال الماوردي يجوز شراء
أولاد الماعدين منهم لا يبيح

للاحد فقل هذا في زوجة دار الحرب لم يشترط دخولها اه سم (قوله الصادق) وحذف التندب وفيه ان
التندب انحص من عدم الوجوب الخاص لا يصدق بالعام بل الأمر بالمعسر وبإعادة المحل الصادق به عدم
الوجوب وهي أظهر وقوله الموافق صفة لعدم الوجوب والأصل هو البراءة الأصلية وقوله ورجوعه
أما التندب فقولها قام أي من الأدلة ومن جعلها البراءة الأصلية في قول على الجلال قوله الصادق الخ
أي الأمر بمحمل الوجوب ولدهمه وهذا لعدم موافق للأصل الذي هو براءة الذمة وهو يصدق بالتندب
ورجوعه هذا التندب لما ذكره من الصادق نعم التندب وشبهه به عائليه وعدمه ما عاقل بصادق الموافق نعمت
لعدم الضمير في رجوعه ما التندب فأنما انتهى بعبارة حل قوله الصادق أي المحتل وقوله الموافق أي
الوجوب للأصل لأن الأصل في صفة فعل الوجوب وقوله ورجوعه أي عدمه وقوله لما قام عنده في
ذلك هو أن الأصل براءة الذمة أو لأن حمله على وجوب الكل مخالف للإجماع وعلى المسمى مخالف للقاعدة
وعلى مهر المثل يقول به مقابل الأظهر اه (قوله لما قام عندهم) أي من أهواز الإسلام وأذلال الكفر طرب
وتقدمه فظهر هذا في رفع المسحة في باب صفة الصلوات تخصيص الأولين من الركعات بالبراءة وسيأتي
بحر إربع والصلوات اه شورى (قوله بتحليل) فإن شرط طيب الامام به بطل العقد إلا أن يراد باليه
الرد بالمعنى السابق فظاهر أنه يصح اه شرح الرض اه سم (قوله ولا يلزم رجوع إليه) قضية كلامه
أن له الرجوع لكن في البيان أن عليه في الباطن أن يهرب من البلد إذا علم أنه قد جاء من يطلبه وهذا ظاهر
لا سيما إذا خشي على نفسه الفتنة بالرجوع اه شرح مر (قوله دفعنا عن نفسه الخ) جعله مدة لثاني وعلل
الأول بقوله لانه لا يجوز إجبار المسلم على الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول
دار الحرب وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من الملتزمين في زنتنا من أنه إذا خرج فلاح من قرعة وأراد
استيطان غير ما أجبره على الرد غير جاز أن كانت العادة جارية برعه وأصوله في تلك القرية اه عس
على مر (قوله أن عمر قال الخ) ولعل النبي صلى الله عليه وسلم سمعه وأقرأه وعلم به كذلك اه قول على المحل
(قوله يمرض له بقتل أبيه) أي هم المسلم بعد ذلك وحسن إسلامه اه عس على مر (قوله) ويغرمون مهر
المرأة الخ) فإن قيل لم يردوا مهرها ولم نفرض من مهر المسألة أجيب بأنهم فروا عليه الاستتابة
الواجبة علينا وأيضا المانع جامد من جهتها والزوج غير متمكن منها بخلاف المسألة الزوج متمكن منها
بالإسلام اه س (قوله) ويغرمون مهر المرأة الخ) قال في شرح لزوم قال البلقيني وهو عجيب لأن
الردة تقتضي انقضاء النكاح قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة بعده فالزامهم المهر مع انقضاء
النكاح أو إشرافه على الانقضاء لا وجه له اه اه سم وفي قول على المحل وقد نجح بأن استيلاء
على المرأة منزلة نزع الشهادة بما يفسخ النكاح من تحريضها بجميع الجبولة اه (قوله لأن الرقيق الخ)
هذا بناء على صحة بيع العبد المرتد من الكافر والمعتمد خلافاً كما روي في البيع اه شورى وقال س
لا يقال هذا إنما ياتي على القول بصحة بيع المرتد للكافر والأصح خلافه لا نأقول هذا ليس يصح
حقيقاً واغتر ذلك لاجل المصلحة فليس مفرعا على الفور بصحة البيع اه (قوله فرع) قال الماوردي الخ
ارتضاء شيخنا الطبراني رحمه الله قال ويقدر الرقيق قبل الشراء كاي قدر الملك فيه في اعتق عبداً عنى
بكذا الخ اه سم بخط الشيخ خضر الشورى وبعضهم صور المسئلة بأن يستولى بعضهم على أولاد غيره
لكن على هذا يكون الرقيق حقيقاً لا تقدير أو عبارة الشورى قوله يجوز شراء أولاد الخ هل المراد أن
يستولى بعضهم على أولاد بعض آخر ثم يبيع من استولى ما استولى عليه لأن المراد استيلاءه على أولاد
نفسه لأنهم يعتقدون عليه حيث فلا يصح البيع ويرد بان عقد الهدنة يمنع من ذلك كما منعنا من سبيهم بمهرائته
في التحفة في أول كتاب البيع اه صحت من كلام الماوردي بما يتبين الوقوف عليه وكذا شيخنا في شرح حواشيه
اعلم أنه تنص على عبارة التحفة (تنبيه) برد على المتن وشارحه قول الماوردي يجوز شراء وله

المعاهد منه وتملكه لانه تابع لآمان ايها هو محاب بان ارادته ليه متضمنة قطع تبعته لانه ان قلنا ان المتبوع ملك قطع امان التابع وفيه نظر ظاهر اذ باقطاعها يملك من استولى عليه وتسليمه فالمشتري لم يملك بشرائه صحيح بل الاستيلاء عليه فلان ذلك انما هو في مقابلة تمكينه منه لا غير وهذا يعلم ان من اشترى من حربي ولده بداد الحرب لم يملكه بالشراء لانه حر اذ بدخوله في ملك البائع عند قصده الاستيلاء عليه يعتق عليه بل بالاستيلاء فيلزمه تخميسه او تخميس قدراته ان اختاره الامام بخلاف شراء نحو اخيه من لا يعتق عليه بذلك منه ومستردة اذ اقصدا الاستيلاء عليهما فانه يصح فيملكها المشتري ولا يلزمه تخميسهما اه

(كتاب الصيد والذبايح)

وجه مناسبه بعد الجهاد ان الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة يكون فرض عين وطلب الحلال فرض عين فاسبب من فرض العين الى فرض العين اه ذى وعبرة سم ثم وجهه كرهذا الباب هنا اتباع المذنب واكثر الاصحاب وكان المناسبة من حيث انه يذكر من تحمل ذيبته ومن لا تحمل فكان من الملام اتباعه لاحكام الكفار السابقة اه وعبرة حج ذكر هذا الكتاب وما بعده هنا هو ما عليه اكثر الاصحاب لان في اكثرها نوعا من الجنابة وخالف في الروضة فذكرها آخر ربع العبادات لان فيها شوباناما منها انتهت وفي قل على المحلى ذكر الصيد هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالاصطيد للمشابهة للاكتساب بالنزود ذكره في الروضة وغيره ما عقب ربع العبادات لانه عادة وقول بعضهم ذكره هنا وهناك نظرا لكونه فرضا فيه نظر فامله اه (قوله اصله مصدر) وهو السبب في افراذه اه عناق وجمع الذبايح لانها تكون بالسكين وبالسهم وبالجموح اه شرح مر وفي قل على المحلى وجمعها لاختلاف انواعها اما بناتها كنتم وبقر وصيد وطير او بهيمة ذبحها ككونه في حلقه او لته او غيرهما كرى بسهم او بحل ذبحها كالخيل والبقرة وغيرهما او بالذبح كسكين وسهم وكتب وجارحة والمعنى الاول هو المناسب لقولهم واقرضوا الصيد لانه في الاصل مصدر وهو ما يتبع الصيد وكل منهما يتوقف على فاعل ومفعول وفعل وآلة فهي اركان اربعة اه (قوله فاصطادوا) اي الامر بالاصطيد يقتضي حل الصيد وقوله الاماذا كتم مستثنى من المحرمات فيفيد حل الذكيات اه شوري (قوله ثم اطلق) اي مجازا ولكنته صار حقيقة عريفة اه عش وفي المصباح صادر الرجل الطير وغيره يصيده صيدا فالطير مصيد والرجل صائد وصياد وقال ابن الاعراب يقال صاد صيدا وبات يات ويغاف ياف ويغال الغيث يخال لغنى الكل اي من باب غاف ويغاف وسعى ما يصاد صيدا اما فاعل بمعنى مفعول واما تسميه بالمصدر والجمع صيود واصطاده مثل صاده والمصيد مثل كرمه المصيد بكسر الميم وسكون الصاد والمصيد مجفف الها ايضا آلة الصيد والجمع صياد بغير مزه اه (قوله اركان الذبح) المراد يكون هذه الامور اركانا انه لا بد لتحقيق منها والافليس واحد منها جزء منه اه عش على مر (قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر) وهو الانتداح واحتاج لهذا التاويل لدفع الركة الواردة على المتن اه شيئا وعبرة الرشيدى وانما فسر هذا ليعاير الذبح الذي هو واحد الاركان والالزام اتحاد الكل والجزء انتهت (قوله فالذبح قطع حقوق) اي كل حق لوقى منه مجزء ما لم يعمل وقال مثل هذا في قطع المرى اه شيئا وعبرة شرح مر وخرج بكل الحقوق ما لو قطع البعض وانتهى الى حركة المذبوح ثم قطع الباقي فلا يملك ولا بد من كون التذيق متممنا لذلك فلا اخذ في قطعها واخر في نزع الحشوة او نخس الحاشرة لم يملك انتهت وقوله ثم قطع الباقي اشارة الى انه قطع البعض الاول ثم تراخى قطعه لثاني بخلاف ما لو رفع يده بالسكين واعادها فوراً او سقطت من يده فاخذها وتم الذبح فانه يعمل كما صرح به حج وقوله واعادها من ذلك قلبه السكين لقطع باقي الحقوق هو المرى ما تركها واخذ غيرها فور القدم حدثها فلا يضر اه عش عليه (قوله حقوق ومرى) والزيادة على الحقوق والمرى هو الودجين قيل بمرتها لانها زيادة في التذيب والراجع الجواز مع الكرامة ولو شك بعد وقوع الفعل منه هل هو محل او حرم

(كتاب الصيد)

اصله مصدر ثم أطلق على الصيد (والذبايح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة والاصل فيه ا قوله تعالى واذا حلقتم فاصطادوا وقوله الاماذا كتم (اركان الذبح) بالمعنى الحاصل بالمصدر اربعة (ذبيح وذبايح وذبيح وآلة تاذن الذبح) الشامل للتحرق و غير المقدور عليه بما ياتي (قطع حقوق) وهو مجرى النفس

فيلعل ذلك أم لافيه نظر والاقرب الاول لأن الأصل وقوعه على الصفة المجزئة أم عر على مر (قوله ومرت) بفتح الميم والمد في شرح التحرير أي وبالهمزة بعد المدة أم عر (قوله وقيل غيره) أي ولو من تعدد كان نقر من سارق أو من غاصب فقد هو أو غيره كإقتضاه إطلاقهم وصرحه الماوردي وصاحب الوافي بل يبحث أنه يجب على النير ذلك حتى لا تقوت ماله على مالكه الخ أم إيعاب أم شورى والمبرة في كونه مقدورا عليه أولا بحالة إصابة الإصابة فلا نظر لما قبله فلورى سبها على صيد يعدو فوقه في حفرة مثلا وصار مقدورا عليه فأصابه السهم حيث في غير مذبحه لم يل ولو عكس ذلك لم يحرم وفارق حل المشاحة كإياقي بان القدرة تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال أم قل على المحل (قوله بأي عمل كان) لعله ما ينسب إليه الزهوق لا نحو حافر وخف أم قل على المحل (قوله والكلام في الذبيح استقلاله) الأصوب والكلام في الذكاة الخ أم رشيدى وقوله لأن ذبحه الخ الأولى لأن ذكاة بذكاة أم الخ (قوله فلا رد الجنين) ضابط حل الجنين أن ينسب موته إلى تذكيته أم ولو احتمالا بان يموت بتذكيته أو يبقى عيشه بعد التذكية عيش مذبوح فتم يموت أو شك هل مات بالتذكية لا تناسب في حله والأصل عدم المانع فخرج ما لو تحققنا موته قبل تذكيته كالخراج راسه ميتا أو حيا فمات ثم ذكيت وما لو تحققنا عيشه بعد التذكية كالواضرب في بطنها بعد تذكيته زمانا طويلا أو تحرك في بطنها تحركا شديدا ثم سكن أم شورى يعرض تفسير (قوله لأن ذبحه بذبيح أمه) عبارة التحفة لأن الشارع جعل ذبيح أمه ذكاة أمه وفي سئل مانصه قوله لأن ذبحه بذبيح أمه أي وإن خرج راسه وبه حياة مستقرة وتم انفصاله وهو ميت لأن انفصال بعض الولد لا اثر له غالبا أم (قوله ذكاة الجنين ذكاة أمه) برفعها أي الذكاة التي أحلتها تباعها واستدل الحنفية بهذا الحديث على أنه لا بد من ذبحه لكن برواية النسب فهي عديم على نزاع الحفاظ أي كذكانها وحيث لا بد من تذكيته عديم فلا يكتفى بذبيح أمه ولنا معارضتهم على النصب بأن يقال أي بذكاة أمه أو ذكاة أمه ولا يمتنع تقدير الكاف لجواز تقدير الباء أو في وحيث لا يمتنع ذكاة الجنين كاتفة في ذكاة أمه أو حاصلة بذكاة أمه تامل أم شيئا (قوله ولو ذبح مقدورا عليه الخ) مراده بهذا بيان أنه لا يجب أن يكون الذبيح من الطريق المتأدلة ارتباط ما قبله أم شيئا وقوله فممن قطع حقوقه ما الخ إن لم يشرع فيه وقوله أول القطع أي أول قطع الحلقوم والمرى. وهذا مرتبط بقوله ولو ذبح مقدورا عليه الخ فكانه قال بشرطه أن يصل إلى أول قطع الحلقوم وبه حياة مستقرة أم (قوله أول القطع) أي قطع الحلقوم والمرى. وعبارة الروض وشرحه ويعصى بالذبيح من القفا ومن الصفحة أي صفحة العنق ومن إدخال السكين في الأذن لإبداء الأيلام فإن وصل المذبيح في كل من الثلاثة والحياة مستقرة قطعه حل وإن لم يقطع جلدهما أي الحلقوم والمرى. كالمقطع بد الحيوان ثم ذبحه فإن وصل المذبيح أو وصله والحياة غير مستقرة قطعه لم يحل ولا يضر عدم استقرار الحياة بعد الشروع في قطعها جميعها أو مجموعها بأن انتهى بعد الشروع فيه إلى حركة المذبح لما ناله بسبب قطع القفا والصفحة وإدخال السكين في الأذن وذلك لأن أقصى ما وقع التعذيب أن يكون فيه حياة مستقرة عند الابتداء بقطع المذبيح بخلاف ما لو أتى في الذبيح فلم يتمه حتى ذهب استقرارها أي الحياة فإنه يضر فالتى الروضة لأنه مقصر في الثاني بخلاف الأول لا تقصير منه ولو لم يحل أدى إلى حرجه أم (قوله حل) إذ لا تقصير منه من حيث الذبيح بخلاف صورة الثاني فيضربها لأنه مقصر أم سم (قوله كما يعلم بأي) أي من قوله وشرط في الذبيح الخ (قوله وشرط في الذبيح) أي بالمعنى الشامل لما تقدم وقوله قصد أي ولو في الجملة أخذنا من قوله الاتى وغيره يميز وسكران تأمل (قوله أي قصد العين الخ) أي قصد إيقاع الفعل الشامل لارسال الجارحة بالعين أو الجنس هذا هو المراد من العبارة ويدخل في الأول قوله فبأي لا أن رماه ظانا حرجا وقوله أو قصد واحدة فأصاب غيرها أي فلا يضر في قصد العين. خلف الظن فقط كأي الأول ولا خلف الإصابة فقط كأي الثاني

(ومرى) وهو مجرى الطعام (من حيوان مقدور) عليه (وقتل غيره) أي قتل غير المقدور عليه (بأي عمل) كان منه والكلام في الذبيح استقلاله فلا يرد الجنين لأن ذبحه بذبيح أمه تباع لحبر ذكاة الجنين ذكاة أمه (ولو ذبح مقدورا) عليه (من قفاه أو) من داخل (أذنه) صمى لما فيه من التعذيب فممن قطع حقوقه مومرته وبه حياة مستقرة أول القطع حل والا فلا كما يعلم بأي أو وسوا في الحل أقطع الجلد الذي فوق الحلقوم والمرى. أم لا وتعميرى بأذنه اعم من تعميره بأذن تعلب (وشرط في الذبيح قصد) أي قصد العين

أو الجنس بالفعل والتصریح
 بهذا من زائد (فقد سقطت
 مدية على مذبح شاة أو
 احتكت بها فأنجست أو
 استرسلت جارية بنفسها
 قتلته أو أرسل سهما لا
 لصيد) كان أرسله إلى
 غرض أو اختيار لقوته
 (قتل صيدا حرم) وإن
 أغرى الجارية صاحبها
 بعد استرسالها في الثالثة
 وزاد عدوها لعدم قصد
 المتعبر (بجارية) أرسلها
 (و غابت عنه مع الصيد
 أو جرحته) ولم ينته
 بالجرح إلى حركة مذبح
 (و غاب ثم وجده ميتا)
 فيها فانه يحرم لاحتمال
 أن موته بسبب آخر وما
 ذكر من التحريم في الثانية
 هو ما عليه الجمهور وحصة
 الأصل واعتمده البلقيني
 لكن اختار النووي في
 تصحيحه الحل وقال في
 الروضة إنه أصح دليلا وفي
 المجموع إنه الصواب أو
 الصحيح (لأن رماه فانه
 حجرا) أو حيوانا لا يؤكل
 (أو) رمى (سرب) بكسر
 أوله أي قطع (طبا) فاصاب
 واحدة) منه (أو قصد
 واحدة) منه (فاصاب
 غيرها) فلا يحرم لصحة
 قصده ولا اعتبار بظنه
 المذكور (وسن نحراي)

ويدخل في الثاني قوله الآتي أو سرب طبا فاصاب واحدة اه شيخنا (قوله أو الجنس) منه كما قال القاضي
 ماله أو أرسل سهما إلى الصيد فرقمته لا خرحلا وإن جعل الثاني قوله الزكشي ونقل عنه أيضا أنه لو تردى بعير
 فوق بعير قطعه بالرمح حتى نفذ إلى الأسفل حل الأسفل أيضا وإن لم يعلم بوجوده اه عميرة اه ابن قاسم
 (قوله أو استرسلت جارية بنفسها) في المصاحب وجرحوا جرحا على يدهم أو كتبوا مته قتل لكواسب
 الطير والسباع جوارح جمع جارية لأنها تنكس بيدها وتطلق الجارية على الذكر والأنثى كالراحلة
 والرواية اه (قوله أو أرسل سهما لا لصيد) على الرافعي التحريم فيه بأن لم يقصد الصيد معينا ولا بهما
 وفارق ما لو قطع شيئا بظنه ثم باقذا هو حلق شاة بوجود قصد العين اه عميرة اه سم (قوله وإن أغرى
 الجارية الخ) هذه الغاية الرد عبارة أصله مع شرح مر وكذا لو استرسل فاغراه صاحبه فوادعوه في
 الأصح لاجتماع الحرم والمسيح فقلب الحرم والثاني يحل لظهور أثر الاغراء بالعقد فاقطع به الاسترسال
 وصار كأنه جرح باغراه صاحبه واحتز بقوله فوادعوه عملا إذا لم يرد فانه يحرم جزما وبقوله اغراه عما
 إذا جرحه فانه أن وقف ثم اغراه أو قتل يحل جزما وإن لم يجر ومضى على وجهه حرم جزما وأفهم قوله
 صاحب له ما اغراه اجبني لا يكون الحرم كذلك فقد قال الشافعي في المختصر وسواء اغراه صاحبه أو غيره
 انتهت (قوله لاحتمال أن موته بسبب آخر) ولا أثر لتضمنه بدمه فربما جرحه السكب أو أصابته
 جراحة أخرى ولو أرسل كلبا على صيد فقد حل إلى غيره ولو إلى غير جرة الإرسال فاصابه ومات حل وظاهر
 كلامهم حله وإن ظهر للسكب بعد إرساله لكن قطع الامام بخلافه فيما إذا استدبر المرسل إليه وقصد آخر
 كما نقله في الروضة جري عليه الفارق وإن أبي عمرو وهو لا يتخلف ما قاله الفارقي أيضا من أنه لو أرسله
 على صيد فمסקه ثم عن آخر فمסקه حل سواء كان موجودا عند الإرسال أم لا لأن المتعبر أن يرسله على
 صيد وقد وجد اه شرح مر (قوله لأن رماه فانه حجرا) هذا معطوف على قوله فقد سقطت مدية الخ
 لكن المعطوف عليه تفرع على المفهوم والمعطوف تفرع على المعطوف واطعن الصور هناك ثلاثة لانه اما
 ان يخفى في الظن فقط أو في الإصابة فقط أو فيهما فان اخطأ في الظن فقط أو في الإصابة فقط فهو حلال وقد
 ذكرهما المتن الأول بقوله لا إن رماه فانه حجرا والثانية بقوله أو قصد واحدة الخ وأما إذا
 اخطأ فيهما كان غانا للحرام فلا يحل وإن كان غانا للحلال فيحل فاختط فيهما صورتان وقد
 ذكرهما سبيل بقوله ولو قصدوا خطا في الظن والإصابة معا كن رمى صيدا فانه حجرا أو خنزيرا
 فاصاب صيدا غيره حرم لانه قصد عمر ما فلا يستفيد الحل لا عكسه بان رمى حجرا أو خنزيرا غلته صيدا
 فاصاب صيدا فانه يحل لانه قصد مباحا اه ومثله في شرح الروض (قوله أو حيوانا لا يؤكل) أي
 فاصابه بخلاف ماله اصاب صيدا فلا يحل لعدم قصده اياه والفرق بينه وبين ما لو قصدوا واحدة من السرب
 فاصاب غيرها لانه لو وجدته المقصدا يحل في الجملة اه عرش (قوله أو سرب طبا) قال ابن الصلاح السرب
 من الطباء وكل وحشي بكسر أوله ومن الابل والماشية يفتحه واعترض بان كلام الصحاح يقتضي خلافه اه
 شوبري (قوله أو قصدوا واحدة) معطوف على رماها وانظر من أين يؤخذ تعيد الشارح بقوله منه أي
 السرب من الباري قور شيخنا لم يزد لاجل ادخال هذه في قصد الجنس ولا يخفى ما فيه اه وقوله فاصاب
 غيرها أي ولو بعد اصابت المقصود منه ما قال القاضي ولورمي إلى صيد فرقمته لا خرحلا وإن جعل الثاني
 قوله الزكشي ونقل عنه أيضا أنه لو تردى بعير فوق بعير قطعه بالرمح حتى نفذ إلى الأسفل حل الأسفل أيضا
 وإن لم يعلم بوجوده اه سم ومثله شرح مر وفي الحلبي ما نصه قوله فاصاب غيرها أي ولو من غير جنسها ولو
 من سرب آخر لأن القصد وقع على الجملة أي في الجملة بخلاف ما لو قصد صيدا ورمي إليه فاغترضه صيدا فاصابه
 لسمه فانه لا يحل لأنه لم يقصد البتة اه ومثله في شرح مر (قوله ولا اعتبار بظنه المذكور) أي في الأولى
 لأن غناه بالإصابة فلو اصاب غير ما يحل لانه اخطأ في الظن والإصابة معا ومنه يعلم أنه لو عليه حجرا أو ذبا
 وصاب غيره لم يحل بالأولى كما نقل على الحلبي (قوله وسن نحراي) أي وكذا كل ما طال عظمه من الصيد

في بقوه أسفل العتي لأنه أسهل لخروج روحها بطول عنقها

الشيخان وغيرهما ويجوز
عكسه بلا كرامة إذ لم يرد
فيه نهى (مضجها جنب
أسير) لأنه أسهل على الذابح
في أخذه السكين باليمين
وامساك الرأس باليسار
(محدود) قوامه غير رجل
يمنى) لئلا يضطرب حالة
الذبح فيزل الذابح بخلاف
رجله اليمنى فتزك بلا شك
ليستريح بتحريره كما يعبر
بنحو قبر أهم من تغييره
البقر والغنم (و) سن
(ان يقطع) الذابح
(المودجين) بفتح الواو
والهال ثنية ودج وهما
عرقا مضغتي عنق عيسى
به يسميان بالوردين (و)
ان (بعد) بعض الباطنية
خبر مسلم وليعد أحدهم
شفرته وهي بفتح الشين
السكين العظيم والمزاد السكين
مطلقا (و) ان (يوجه
ذبيحته) أى مذبحتها (تلقه)
ويوجهه هو لها أيضا (و)
ان (يسمى الله وحده) عند
الفصل من ذبح أو إرسال
سهم أو بئارة فيقول
بسم الله للاتباع فيها
رواه الشيخان في الذبح
للأضحية بالإنسان وقيس
بما فيه فهو مخرج بوجه
تسمية رسول الله صلى
يقول بسم الله واسم محمد
فلا يجوز لأبيه التبريك

كالنعام والأوز وهل المزداد بالتحريز الآلة في الآية أو بالقطع عرضا حلال ونحوه من الأبل بالتحريز
والقرب بالذبح يقتضى ان التحريز لا يسمى ذبحا عرش على مروه وحاصل ما ذكره من السنن اننا عرش ذكر منها
في الأبل ثلاثة وفي نحو البقر أربعة وذكر خمسة نعم التقليل بقوله وان يقطع الودجين الخ (قوله قائمة
معقولة رتبة يسرى) قال تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس قياما على ثلاث قوائم قال
المأوردى فان خيف فصارها باركة غير مضطربة اسم (قوله ويجوز عكسه بلا كرامة) عبارة أصله
مع شرح مروه ويجوز عكسه أى ذبح الأبل ونحوه غير بلا كرامة لكنه خلاف الأولى لعدم ورود نهى
فيه والخيل كالقبر وكذا حمار الوحش وقبراء انتهت (قوله في أخذه السكين باليمين) فان كان الذابح
أعسر ندب ان يستب غير ولا يضجها على يمينها كان مقطوع العين لا يثبر في الصلاة بسببته اه
شربى (قوله يحيطان به) وقد يحيطان بالمرى في بعض الحيوانات شرح مروه عرش عليه (قوله يسميان
بالوردين) عبارة الزركشى وهما الوريدان في الأذى انتهت اه سم (قوله وان يحمده) ويندب
امرأه رفق وتحامل يسير ذهابا وإيابا ويكره ان يحمدها قبلها وان يذبح واحدة والأخرى
تظفر اليها ويكرهه ابانق رأسا حالوا زيادة القطع وكسر العنق وقطع عضونها وتحريكها ونقلها حتى
تخرج روحها والأولى سوقها إلى المذبح رفق وعرض الماء عليها قبل ذبحها اه شرح مروه وفهم من
ندب تحديدها انه لو ذبح بسكين كالة حل وحمله ان تكون قاطعة من غير اعتقاد قوة الذابح فان لم يقطع
الإبلا اعتاد على قوته لم يحل وكذا لو انتهى الحيوان قبل استكمال قطعهما إلى حركة مذبح اه حج
اه سم وعجاجة سل فلذبح بسكين كالة حل بشرطين ان لا يحتاج إلى قطع إلى قوة الذابح وان يقطع
الحلقوم والمرى قبل انتهائه إلى حركة مذبح انتهت (قوله شفرته) من شفر المأل ذهب لأنها تذهب
الحياة سريدا وسميت سكيناً لأنها تسكن حرارة الحياة ومدة بتليث أوله لأنها تقطع مادة الحياة اه حج
اه شوبرى وقوله بفتح الشين وبضمة ايضاه شورى وفي المصباح والشفرة المذبوحى السكين المربى
والجمع شفرات كلفة وكتاب وشفرات مثل مجدة ومجدات اه (قوله أى مذبحة) ولا يقال يذبح ان
يكره لأنه حالة أخرج نجاسة كالبول لوضوح الفرق بان هذه حالة عبادة يتقرب بها إلى الله تعالى
ومن ثم سن فيها ذكر الله بخلاف ذلك اه شورى وهذا ظاهر إذا كانت الذبيحة للتقرب كالأضحية
تأمل (قوله وان يسمى الله وحده) ويكره نعمد تركها ولو عمد حل لان الله اباح ذبائح أهل
الكتاب بقوله وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم ولم لا يذكرونها وما قوله تعالى ولا تأكلوا
مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعنى ما ذبح للاصنام بدليل قوله وما أهل
لغير الله به وسيق الآية دال عليه فانه قال وانه نسق والحالة التى يكون عليها فسقاهى الاهلال
لغير الله قال تعالى أوفسقا أهل لغير الله به والاجماع على ان من أكل ذبيحة مسلم لم يسم
عليها ليس فسق اه شرح مروه (قوله وارسل سهم أوجارحة) وكذا يس عند الأصابة
ويحصل أصل السنة بكل بل وبالتسمية بينهما اه شورى (قوله فيقول بسم الله) والا كل بسم
الله الرحمن الرحيم اه حل وعش على مروه (قوله بان يقول بسم الله واسم محمد فلا يجوز) أى إذا
كان بالجر وما إذا رفع اسم محمد فيجوز لعدم إيهامه التشريك قال الأذرى كالزركشى وهو ظاهر في
النحو أى ما غيره فلا يجز ذلك بل الوجه منه من ذلك ملطانا اه حج ومروه (فرع) لا تحل ذبيحة
أو غيره لغير الله كحمد أو عيسى أو عيسى صلى الله عليه وسلم أو السكبة أو السلطان قربا إليه عند
لقائه أو للجن بل ان ذبح لذلك تعظيما أو عبادة كفر نعم ان ذبح للرسول أو السكبة تعظيما لكونها بيت
الله أو لكونهم رسل الله أو قصد نحو الاستبشار بقدم السلطان أو نحوه أو ليرضى غضبا أو للجن بقصد
التقرب إلى الله ليكفبه من شره لم يحرم ان يتلفه القصد لغير الله تعالى في الجميع كذا في حج وأقول نعمن
هذا الكلام ان الحرمه صورتين أحدهما يكفر فيما قبله فصل إحدى الصورتين من الأخرى ويمكن ان

إطلاق من نفي الجواز عنه
على أنه مكروه لأن المكروه
يصح نفي الجواز عنه (و)
أن (يعلى) يؤيد (على النبي)
صل الله عليه وسلم لأنه
عمل يشرع فيه ذكر الله
فيشرع فيه ذكر نبيه كالإذان
والصلاة (و) شرط (في
الذاج) (الشامل للناحر
ولقائل غير المقدور عليه
بما يأتي ليجل مذبحه
(حل نكاحنا لاهل ماته)
بأن يكون مسلما أو كتابيا
بشرطه السابق في النكاح
ذكرا أو أنثى ولو أمة
كتابية قال تعالى وطعام
الذين أتوا الكتاب حل
لكم بخلاف المجوس ونحوه
وأما حلت ذبيحة الأمة
الكتابية مع أن يحرم نكاحها
لأن الرق مانع ثم لا هنا
والشرط المذكور معتبر
من أول الفعل إلى آخره
ولو تخال ينهار دة وأسلام
نحو مجوس لم تحل ذبيحته
ودخل فيما عبرت به ذبيحة
أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم بعد موته فتحل بخلاف
ما عبر به (وكونه في غير
مقدور) عليه من صيد
وغيره (بصيرا) فلا يحل
مذبح الاعمى بإرسال آله
الذبح إذ ليس له في ذلك
قصد صحيح والتصريح بهذا
مع شموله لغیر الصيد من

يقال بجمعها أن يكون الحامل على الذبح هو الحكمة مثلا على وجه استحقاتها ذلك ثم الاستحقاق تارة
على وجه كون الفعل عبادة وتطليا وتارة لأجل هذا الوجه فالاول صورة الكفر والثاني صورة
مجرد التحريم ثم رايه الطلابة ووافق على ذلك فليحرم جذا فاته محل تأمل اه سم وانسبه لحج مذكور
في الروض وشرحه (قوله فلا يجوز) أي يحرم والمذبح حلال بعبارة سم على حج قوله حرم أي
هذا القول والافضل أكل الذبيحة كما هو ظاهر انتهت اه عش على مر (قوله أيضا فلا يجوز) وكذا
لو قال بسم الله واسم محمد رسول الله لكن قال الرافضى لابد أن تجعل إضافة النبي صلى الله عليه وسلم
إلى الله بالرسالة مانعة من التشريك اه عميرة وعبارة الباب ويحرم أن قال بسم الله واسم محمد
أو محمد رسول الله انتهت ونفي الجواز شامل للإطلاق فانظر الفرق بينه حيث حرم وبين ما لو قال
مطرنا بنوء كذا حيث يكره فقط ويمكن أن يفرق بقوة الإيهام هنا لعظم النبي صلى الله عليه وسلم ثم
اعلم أنه ينبئ في حالة الإطلاق أن يكون المحرم هو هذا القول فقط واما المذبح فيحل كله فليراجع ثم
رايت مر ووافق على ما بعته اه سم (قوله) ويحمل إطلاق من نفي (الخ) أي في هذه الصورة وقوله لأن
المكروه ما خرج فيه أن إيهام التشريك غير متفاه حل (قوله) بشرطه السابق في النكاح) عبارته هناك
وشرطه في اسرثلية أن لا يعلم دخول أول آبائهم في ذلك الدين بعد مئة تسخه وغيرها أن يعلم ذلك
قباه ولو بعد تحريفه أن تنجبوا المحرف انتهت فيقال بطلانها فيقال وشرط حل ذبيحة الكتبا أن كان
اسرائيليا أي منسوب إلى اسرائيل وهو يعقوب عليه السلام أن لا يعلم دخول أول ابائه في ذلك الدين بعد
بمئة تسخه وفي غيره أي غير الاسرائيل المنسوب لغیر يعقوب أن يعلم ذلك أي دخول أول ابائه في ذلك
الدين قبل بمئة تسخه ولو بعد تحريفه أن تنجبوا المحرف اه (قوله) وأما حلت ذبيحة المأمنا (الخ) لاحاجة
لهذا الاعتذار مع الشرط الذي ذكره إذ يدخلها بصريحا وهي أنما تدعى من غير محل نكاحه ومجابه بان
غرضه الاحتراز عن ترك ذكره واستقلاله مع كون الأصل ذكره كذلك اه غرضه أيضا التنبيه على الفرق بين
ما هنا النكاح (قوله) لأن الرق مانع (ثم) أي لأنه من الارصاف التي تؤثر وتعتبر في النكاح كالكفر فتعاضدا
بخلاف الرق هنا فلا دخل له في عدم حل الذبيح اه سم (قوله) وكونه في غير مقدور عليه (بصيرا) أي ولو
بالقوة فلو أحس البصير بصيد في ظلة أو من وراء شجرة أو نحوهما فراه حل بالاجماع وكان وجهه أن هذا
بصير بالقوة فلا يعد عرفا ميه عتبا بخلاف الاعمى وإن أخبر وشمل البصير في كلامه الحائض والحشي
والأقلب فتحل ذبيحتهم ولو أخبر فاسق أو كتابيا أنه ذك هذه الشاة قبلناه لأنه من اهل الذكاة اه شرح
هر (قوله) في غير مقدور عليه) والاعتبار بعدم القدرة عليه حال الإصابة فلو رمى نادا فصار مقدور عليه
قباه لم يحل إلا أن أصاب مذبحه أو مقدور عليه فصار نادا حل وإن لم يصب مذبحه اه شرح مر (قوله)
أذ ليس له في ذلك قصد صحيح) أي فصار كالو استرسل الكب بنفسه في فرع فقال حج ويحل صيد الآخر
وذبيحته فثبت أشارته ام لا وكذلك المكروه لأن لها قصد صحيحا ومنه يؤخذ بالاول أن من صالت عليه
بسمه فقد قطع مذبحها حل وهو أحد وجهين حكاهما المروزي وتعليق الثاني بأنه لم يقصد الذبح والاكل
يرد بان قصدهما لا يشترط اه ومن اعتمد الحل شيخنا مر اه سم وعبارة عش على مر (قوله) فرع
وقع السؤال في الدرس عما لو صال عليه حيوان ما كمل وضربه بسيف قطع رأسه هل يحل
أم لا فيه نظر والظاهر الاول لأن قصد الذبح لا يشترط وأما الشرط قصد الفعل وقد وجد
وينبئ أن مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير عقه كيد مثلا لجره ومات ولم يتمكن من ذبحه لأنه غير مقدور
عليه انتهت (قوله) (وكره ذبح اعمى) أي ولو له بصير على الذبح لكن مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه
الكرهه فيه أنه قد تعلل بالذبح في الجملة اه عش على مر (قوله) (وغيره) أي وكره ذبح غيره أي أكل
مذبحه أو الاقوال لا تخاطب بكرهه ولا غيرها لكن التعليل قد يقتضي أن المراد كراهة الفعل إلا أن يقال
المراد من التعليل أنه يكره مذبح المذكورين لأنه لا يحتمل أنهم قد أخذوا المذبح تأمل اه رشيدى مع

بعض تشييع عبارة عرش قوله لو كر مذبغ أعمى الخ أى يكره أكل ما ذبحوه انتهت وهذا إذا طاق غير المميز
 الذبح بالنسبة لما ذبحه فان لم يطق بل المميز اذا لم يطق حكمه كذلك ونقل عن نص الام اه سئل
 وعش على مهر (قوله ايضا وغيره) أى التميز انما بقوله لى الخ أى وكان لسكن من الصبي والمجنون
 والسكران نوع تمييز ولا يلا يصح ذبحهم اه عزى ويشير لهذا لتليل الشارح بقوله لان لهم قصدا واردة
 فى الجملة لكن سيأتى قريبا عن قول ما يغالب هذا فى الصبي وعبارة سم قوله او جنون قال الطلأوى يبنى
 ان عمله لم يصير ملقى كالخشب لا يحس ولا يدرك ولا افكالا ثم لم يولى فلا يحل ذبحه ولا صيده ولا فرق
 فى القسمين بين المتعدى بسكره وغيره وكذا يقال فى المنعى عليه والنجى وأكل الخشيش ان ثقل وصار ملقى
 كالخشب لا يتحرك ولا يحس فهو كالناثم فلا يحل ذبحه ولا صيده وان لم يكن كذلك بل كان يتحرك ويحس
 فهو كالمجنون فيحل منه ما ذكر انتهت (قوله فطم انه يحل ذبح أعمى الخ) أى وذلك لان الحيوان يتعين بوضع
 اليد عليه قال فى شرح المذهب الاول أى فى الذبح الرجل السكامل ثم المرأة السكالة ثم الصبي المميز ثم السكناى
 ثم غير المميز والسكران اه سم (قوله وذبح الآخرين مطلقا) أى وان لم يكن الصبي نوع تمييز اه قل على
 المحلى (قوله ومنه يؤخذ الخ) قال بعضهم ومنه ايضا يعلم صحة ذبح من صار كالخشب المقتاة من السكران
 أو المجنون أو المنعى عليه لا حينئذ اسوا حالنا من النائم وهو واضح لكن تغييره بقوله فى الجملة بما ينافيه
 اه قل على المحلى (قوله وحرم ما شارك فيه الخ) أى بان وقع الفعل منهما جميعا فلو أكره المجوسى مسلما او
 المحرم حلالا على الرأى أو الذبح كان حلالا كما فى شرح شيخنا وانظر حكمه اه قل على المحلى (قوله تنبيه)
 من صور التحريم ان يسبق كلب المجوسى فيسكه ولا يجرحه ثم بأن كلب المسلم يقتله فانه لا يحل لكونه
 صار مقدورا عليه بالامساك وكلام المنهاج يوم الحبل فى هذه الصورة اه سم وثله فى شرح الروض (قوله)
 كونه حيوانا ما كولا ويحرم ذبح الحيوان الغير المأكول كالخارازم مثلا ولو لا راحته ولو اضطر
 شخص لا كل ما لا يحل أكله فهل يجب عليه ذبحه لان الذبح يزيل العفونات ام لا لان ذبحه لا يقيد وقع فى
 ذلك ترددوا الاقرب عدم الوجوب اه عش على مهر (قوله فيه حياة مستقرة) والحياة المستقرة ما توجد
 معها الحركة الاختيارية بقرائن وامارات تغلب على الظن بقاء الحياة ويدرك ذلك بالمشاهدة ومن اماراتها
 انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرى والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة فان شك فى حصولها لم يترجح
 ظن حرم واما الحياة المستقرة فهى الباقية الى خروجها بذبح او نحوه واما حركة المذبح فهى التى لا يبق
 معها حس ولا ابصار ولا حركة اختيارية اه شرح مهر وقوله والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة أى وان لم
 ينفجر الدم فالجرح بينهما ليس بشرط اه عش وعبارة الشورى قوله فيه حياة مستقرة الحياة المستقرة
 والمستقرة عيش المذبح اعلم ان هذه الثلاثة تقف على عياراتهم ويحتاج الى الفرق بينها فاما المستقرة فهى
 الباقية الى انقضاء الاجل بموت او قتل والحياة المستقرة هى ان تكون الروح فى الجسد ومعها الحركة
 الاختيارية دون الاضطرارية كالشاة اذا أخرج الذنب حشوتها وابانها وأما حياة عيش المذبح فهى
 التى لا يبق معها ابصار ولا خلق ولا حركة اختيارية انتهت وقر شيخنا الاجورى هذا المقام فقال وضابطها
 أى الحياة المستقرة ان يكون فيه حركة اختيارية وتعرف بانها بالدم أو بالحركة النيفة او جماعا ولم ايضا
 حياة مستقرة وهى التى تبقى الى انقضاء الاجل أو قال فيها ان يكون بحيث لو ترك لماش وهذه ليست شرطا
 اصلا ولهم ايضا عيش مذبح وهو ان تكون حركته لا عن اختيار وهذا يكتفى اذا لم يوجد سبب يحال
 عليه الهلاك فان وجد السبب اشترطت المستقرة من جملة السبب أكل النبات وتحكم فيه القرائن لكن
 الغالب على أكل النبات أن تكون فيه حياة مستقرة بدليل انه يداوى ويشفى فلذلك كان العزيز يبق
 فى نائم الريف المنفوخة من أكل الربة بانها تحل بالذبح اه (قوله ان لم يوجد فحل بهلاكه عليه
 الخ) ولو انهم سقوا على شاة أو جرحا سبع فذبحت وفيها حياة مستقرة حلت وان تيقن موتها

يخضون المذبح فطم انه يحل
 ذبح الاعمى فى المقدور عليه
 وذبح الآخرين مطلقا لان
 لهم قصدا واردة فى الجملة
 ومنه يؤخذ عدم حل ذبح
 النائم وقد حكى النازم فيه
 وجهين وذكر حل ذبح
 الصبي والمجنون والسكران
 فى غير المقدور عليه من غير
 الصيد مع ذكر كراهة ذبح
 غير المميز والسكران من
 زيادتى (وحرم ما شارك
 فيه من حل ذبحه غيره) كان
 أمر مسلم ومجوسى مديعة على
 خلق شاة وقتلا صيدا بسهم
 أو جراحة تقليا للحرمة
 وتعميرى ما ذكر أهم ما
 عبر به (لا ماسق اليه) من
 آتية المرسلتين اليه (آلة
 الاول قتلته او انته الى
 حرمة مذبح) فلا يحرم
 كالأذبح مسلم شاة فقدما
 مجوسى بخلاف مالو انكس
 ذلك أو جرحاه معا وجعل
 ذلك أو جرحاه مرتبا ولم
 يذبح أحدهما فأت هما
 تقليا للحرمة كما علم عامر
 (و) شرط (فى الذبح
 كونه حيوانا) ما كولا
 فيه حياة مستقرة (أول
 ذبحه والا فلا يحل لانه
 حينئذ ميتة نعم المريض
 لو ذبح آخره لم يحل ان لم
 يوجد فحل بهلاكه
 عليه من جرح أو نحوه

بد يوم أو يومين وأن لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحمل اه شرح مر وقوله وفيها حياة مستقرة قضية ماسبق
 من ان علامات الحياة المستقرة انفجار الدم انه لو جرحت الشاة مثلاً او وقع عليها سقفاً نحو ذلك ولم
 يصر بها البصار ولا نطق اختيار ثم بحث وانفجر الدم حلت وفي الروض وشرحه في باب الاضحية قيل
 فصل في سنن الذبيح ما نصح فان جرح الحيوان أو سقط عليه سقفاً أو نحوه وبقيت فيه حياة مستقرة ولو
 عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم فذبحه حل وإن يتقن هلاكه بعد ساعة أو الا فلا حل لوجود ما يحال
 عليه الهلاك عما ذكر ثم قال وقوله ولو عرفت بشدة الحركة ليس في محله لانه لو وصل بجرح الى حركة المذبوح
 وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يحل والمراد به انما هو معرفة الحياة المستقرة حالة الذبيح وحاصله ان الحياة المستقرة
 عند الذبيح تارة تتيقن وتارة تظن بعلامات وقرائن فيها الحركة الشديدة بعد الذبيح وانفجار الدم وتدققه
 اه فقد صرح بانها لو وصلت الى حركة مذبوح بسبب يحال عليه الهلاك وحصل منها حركة شديدة في تلك
 الحالة ثم بحث لم تحل بخلاف ما اذا وصلت الى حركة المذبوح وليس فيها تلك الحركة ثم ذبحت فاشتدت
 حركتها وانفجر دمها فحل والواو في قوله وتدققه معنى او كما عبر بها قبل وقوله وان يتقن موته بعد يوم أو
 يومين ليس بقيد بل المدار على حركة اختيارية تتدرك بالمشاهدة أو انفجار الدم بعد ذبحها ووجود الحركة
 الشديدة كاعلم ماسبق في كلامه وكان الاولى ان يقول وان يتقن موته بعد لحظة اه عش عليه وعجابه سم
 ولا يشترط يتقن الحياة المستقرة بل يكفي بها ولو ظنا ويحصل ظنها بنحو شدة حركة او انفجار دم او تدققه
 أو صوت الحلق أو قوام البدن على طبيعته أو غير ذلك من القرائن والعلامات التي لا تضبطها عبارة كما قاله
 الزاقي فان شك في استقرارها فقدت العلامات ولو لم يكن الموت منها لا يحصل به الظن كقصوله بشدة
 الحركة كرم للشك في المسحوق وتعليق التحريم فلم انه لو جرح حيوان أو سقط عليه نحو سقفاً فان بقيت فيه
 حياة مستقرة فذبحه حل وإن يتقن هلاكه بعد ساعة وإن لم يتقن فيه لم يحل انتهت (قوله وسيأتي حل ميتة
 السمك) اي يأتي في الاطعمة وغيره بهذا الاعتذار عن ترك المصنف له منافع ذكر الاصل هنا ايضاً اه
 شيخنا وعجابه اصله مع شرح مر وتحل ميتة السمك والجرد بالاجماع وسواء في ذلك ما صيد حياً ومات
 ومات حياً خفأ ونحوه واسم السمك يقع على كل حيوان البحر حيث كان لا يعيش الا فيه واذا خرج منه صار
 عيشه عيش مذبوح وإن لم يكن على صورته المشهورة ولو صادها اي السمك والجرد الجوسي ونحوه فيحل
 ولا اعتبار بفعله كذو ذبيح سمكه ويكره ذبيح السمك ما لم يكن كبيراً يطول بقاؤه فيندب ذبحه راحة له
 ولا يقطع بعض سمكه حية فان فعل ذلك أو بلغ سمكه حية حل أكل ما قطع وحل أكل السمكة الحية إذ ليس في
 ابتلاعها أكبر من قتلها انتهت قوله كذو ذبيح سمكه والاولى ان يكون الذبيح من ذيلها ولعل ذلك فيما هو على
 صورة السمك المعروف او ما هو على صورة حمار أو آدمي فينبغي ان يكون الذبيح في حلقه اولبته
 كالحيوانات البرية اه عش عليه وقوله ولا يقطع بعض سمكه حية اي يكره كافي الروضة وبحث الاذرى
 وغيره الحرمة اه رشدي (قوله ولو أرسل آلتعلى غير مقدور عليه الخ) عبارة اصله مع شرح مر واذا
 أرسل سمها وكبها ونحوها أو طائر الخ انتهت فالمراد بالآلة ما يشمل هذا كله وقوله لم يجر حته ليس بقيد في
 السمك كاعلم ما يأتي اه رشدي (قوله كصيد) اي متوحش ما صيدت أنس فقد دور عليه لا يحل الا بذبحه
 اه شرح مر والمتوحش هو الذي ينفر من الناس ولا يسكن اليهم اه عش عليه (قوله ولو بلا استعانة)
 وفي بعض النسخ باستعانة والاولى والى لانها تكون الناية فيها على باها من ان ما قبلها أولى بالحكم بما بعدها
 إذ التقدير وتقدر لحرقه باستعانة فيها اذا قدر عليها أو بنفسه فيما اذا لم يجد من يستعين به فيحل في الحالتين
 ولكن الحل في الاولى أولى وعلى النسخة الثانية لا يأتي ذلك وأقرب عليه شيخنا الشيبيري (قوله ولم يترك
 ذبحه بتقصير) يصدق منطوقه بصورتين أي سواء تركه بلا تقصير وذلك بجرع عس الذي للقيد ولم يتركه
 بان ذبحه وذلك بجرعه للقيد والمقيد معالان السالبة تصدق بنفي الموضوع لكن الصورة الاولى جمل

وسيأتي حل ميتة السمك
 والجرد ودود طعام لم
 ينفر دعه (ولو أرسل آلة
 على غير مقدور) عليه
 كصيد وبغير ند وتقدر
 لحرقه ولو بلا استعانة
 (بجرحته ولم يترك ذبحه
 بتقصير)

الشارح فيها صورتين وهما الأولى في كلامه الثانية وقد ذكر في الأولى من الثلاث أمثلة ثلاثه وذكر في الثالث منها قايدهم وقوله ولم يثبت مكر مفهومه وذكر في الثانية قسمين أحدهما مذكور والثاني مطوى تحت الغاية تأمل (قوله) ايضا ولم يترك ذبحه (الضمير في يترك للسرل وقوله ثم جرحه ثانيا أي جرحه الشيء المرسل من جرحه أو سهم أي ثم جرح هذا المرسل الصيد وقوله ولو بعد أن أبان منه الضمير في أبان راجع للسرل يفتح السين وقوله أبانه أي المرسل يفتح السين منه أي من الحيوان وقوله سواء أذبحه أي المرسل بكسر السين بعد الإبانه أي بعد الإبانه المرسل بفتحها العضو المذكور وقوله أم جرحه أي المرسل يفتح السين وقوله أو أبان منه أي أبان المرسل يفتح السين وكذلك قوله وأثبت به تأمل (قوله) بأن لم يدرك فيه حياة مستقرة (شروع في تقرير منطق المتن وصورة بصورت ثلاث الأولى قوله بأن لم يدرك فيه الخ والثانية قوله وأدركها وذبحه الخ والثالثة قوله أو ترك ذبحه الخ) ومثل الأولى بأمثلة ثلاثة اشتمل الثالث منها على قيد هو قوله ولم يثبت به أي لم يجز به وسيد مكر مفهومه مع صور مفهوم المتن فابعد الاستثناء بقوله أو أبان منه عضوا بمرح غير مذق وأثبت به الخ ومفاد الغاية في الثانية وهي قوله ولو بعد أن أبان منه الخ ثلاث صور لأنها إن رجعت للإبانه من أصلها كان المعنى سواء أبان منه عضوا بمرح مذق أو غير مذق ومثل الثالثة بمثلين وهما قوله غير مذق كان المعنى سواء أبان منه عضوا بمرح مذق أو غير مذق ومثل الثالثة بمثلين وهما قوله كان اشتمل الخ فيؤول حاصل الكلام إلى ثمان صور في المنطوق من حيث أنه ذكر للأولى ثلاثة أمثلة وأفادت الغاية في الثانية ثلاث صور ومثل الثالثة بمثلين وإنما كان منطق المتن صادقا بالصور الثلاثة من حيث أن النبي دخل على قيد ومقيد فان جعل مصبه وتسلطه على القيد فقط وهو الترك كان مفاد الكلام حيثن صور قوا صدقوه في الثانية في كلامه لأن المعنى حيثن أن ترك الذبح قد اتفق ونفي ترك الذبح يتحقق بالذبح وهو الذي ذكره بقوله وأدركها وذبحه الخ من جعل مصبه وتسلطه على القيد فقط وهو التقصير كان مفاد الكلام حيثن صورتان لأن المعنى ولم يوجد التقصير في ترك الذبح الحاصل فيكون المعنى أن الترك حصل والتقصير قد اتفق وإنما كان هذا المعنى يرجع لصورتين من حيث أن الترك المذكور سيه إما عدم قابلية الذبح في الحيوان لعدم إدراك الحياة المستقرة فيه أو ما وجد مانع من الذبح مع إدراك الحياة المستقرة فيه فذكر الأولى بقوله بأن لم يدرك الخ الثانية بقوله أو ترك ذبحه بلا تقصير الخ التي هي الثالثة في كلامه إذ اعلمت هذا علمت أنه كان على الشارح تقديم الثالثة على الثانية وقد ذكرها عقب الأولى لأنها أختها من حيث أنهما مفادان بتسلط النبي على القيد فقط والثانية مفادة بمجة أخرى وهي تسلطه على القيد فتأمل (نتيجه) قال في شرح م ر ويندب فيها إذا لم يدرك فيه حياة مستقرة أمرار السكين على ما ذبحه ليذبحه فان لم يفضل وتركه حتى مات حل لقدرته عليه في حالة لا يحتاج معها إلى تركية ولا يشترط عدو بعد إصابة سهم أو كلب أي إشراع من الرأى أو المرسل بعد الرأى أو الأرسال ولو اشتمل بطلب المذبح أو وقع منكسا فاحتاج إلى قلبه واشتمل بتوجيهه إلى القلبة فأتى حل اه (قوله) بمرح مذق (بمجامم الذالك وإمها ما ه شرح م ر) (قوله) وقيس بما فيه البعير وغير السهم وقياس أنقياس عن الخبر الآخر ويقول وقيس بما فيه غيره فيقياس بما في الأول غير البعير وغير السهم وقياس بما في الثاني غير القوس (قوله) (لأعضوا أبانه الخ) استثناء من الضمير في قوله حل أي حلت جميع أجزائه (لأعضوا الخ) أي قاته لا يعمل مع كرون ما عداه من أجزاء الحيوان حلالا وهذا الاستثناء في الضمير يرجع للصور السابقة كلها في حل الحيوان ثم إنه قيد الاستثناء بقوله غير مذق وسيد مكر مفهومه بقوله كالأول كان الجرح مذقا لكنه لم يذكره على وجه يشمر بأنه مفهوم القيد بل ذكره على وجه القياس عليه من جهة القول الضعيف في الصورة التي ذكرها بقوله وما ذكرته الخ ثم إنه ذكر في هذا الاستثناء صور ثلاثة بقوله سواء أذبحه بعد الإبانه أم جرحه ثانيا أم ترك ذبحه الخ أي ففي الكل لا يحل المضموع حل الحيوان وقوله لم جرحه ثانيا أي بمرح مذق أو بغير مذق أو بغير عبارة الروض وشرحه

بأن لم يدرك فيه حياة مستقرة كان رماء قدحه نصفين أو أبان منه عضوا بمرح مذق أو بغير مذق ولم يثبت به ثم جرحه ثانيا فأتى حالا أو أدركها وذبحه ولو بعد أن أبان منه عضوا بمرح غير مذق أو ترك ذبحه بلا تقصير كان اشتمل بتوجيهه للقيلة أرسل السكين فأتى قبل الامكان (حل) أجماعا في الصيد والخبر الشيعين في البعير بالسهم وقيس بما فيه غيره ورويا في خبر أبي ثعلبة ما أصبت بقوسك فأذكر اسم الله عليه وكل (إلا عضوا) أبانه منه بمرح غير مذق (أي غير مسرع للقتل فلا يحل لانه أبين من حي سواء أذبحه بعد الإبانه أم جرحه ثانيا أم ترك ذبحه بلا تقصير ومات بالجرح وما ذكرته في صورة الترك هو ما صححه الأصل فيها حل العضو ايضا كالأول كان الجرح مذقا

في القصد بحيث يسر اخراجه
 أو ابان منه عضوا بجرح
 غير مذق وأثبت به ثم
 خرجه ومات فلا يحل
 لتقصيره بترك حمل السكين
 ودفع غاصبة وبعدم
 استحباب عقد يواقفه
 وبترك ذبحه بعد قدرته
 عليه نعم رجع البقي إلى الحل
 فيما لو غصب بعد الرمي
 أو كان القصد متادا غير
 ضيق فعلق لعارض (وما
 تعذر ذبحه لوقوعه في
 نحو برح لجرح مزهق
 ولو بسهم) لأنه حينئذ في
 معنى البعير النادر لا يجارحه
 أي بارساها فلا يحل والفرق
 أن الحد يدسباح به الذبح
 مع القدرة بخلاف فعل
 الجارحة ونحو من يذاق
 (و) شرط (في الآلة
 كونها معدة) بفتح الدال
 المشددة أي ذات حد
 (بجرح كحديث) أي كحديث
 حديث (وقصب وحجر)
 ورصاص وذبح وفنفة
 (الاعظما) كسن ونظفر
 لحجر الشيطان ما نهر الدم
 وذكر اسم الله عليه فكلوه
 ليس السن والنظفر والحق
 بهما باقي العظام ومعلوم
 عما يأتي أن ما قتله الجارحة
 بنظفها أو نالها حلال
 فلا حاجة لاستنائه (فلو
 قتل بقتل غير جارحة

وإن أبانته أي العضو بجرح غير مذق فإن اتبه بمذق أو بغيره أو تمكن من ذبحه فذبحه أو لم يتمكن منه فأت
 حرم العضو لانه أين من حتى انتهت وقوله وما ذكره في صورة الترك الخ هي الثالثة في كلامه التي ذكرها
 بقوله لم ترك ذبحه بلا تقصير ومات بالجرح فلو قال وما ذكره في الأخيرة لكان أسهل وقوله كالمال كان الخ
 شروع في بيان مفهوم قول المتن غير مذق أي المال أبانته بجرح مذق فله عمل العضو أيضا لكن هذا مسلم
 والذي قاسه الأصل عليه وهو صورة الترك المذكورة ضعيف والمتمم للفرق بينهما كما جرى عليه المتن
 (قوله المال ترك ذبحه الخ) شروع في مفهوم الثاني في قوله ولم ترك ذبحه بتقصير ومثله أمثلة أربعة الثلاثة
 الأولى منها ظاهرة والرابع وهو قوله أو ابان منه عضوا بجرح غير مذق ظاهر أيضا لأنه إذا ثبت أي عجزه
 صار قادرا عليه فيكون تركه لذبحه في هذه الحالة تقصير أو يثير لهذا أي لكون الرابع من أمثلة المفهوم التعليل
 الذي ذكره بقوله لتقصيره الخ إن قال وبترك ذبحه بعد قدرته عليه لكن هذا الرابع وإن كان من أمثلة
 مفهوم الثاني هو أيضا مفهوم القيد الذي ذكره في المثال الثالث من أمثلة الصورة الأولى من صور المنطوق
 بقوله أو بغير مذق ولم يثبت به ثم جرحه ثانيا تامل (قوله أو غصب منه) ولو حال بينه وبين الصيد سبع فلم
 يصل إليه حتى مات بالجرح حل والفرق بينه وبين غصب السكين أن غصبها عائد إليه ومنع السبع عائد إلى الصيد
 اه شرح مر (قوله نعم رجع البقي إلى الحل فيما لو غصب بعد الرمي) هذا ضعيف اه رشدي على مر وقوله
 أو كان القصد متادا الخ متمم اه عس عليه (قوله وما تعذر ذبحه) أي بأن لم يتمكن من قطع حلقه وموهرته
 أما إذا أمكنه ذلك بأن كان موضع الذبح ظاهر أفلا تصح ذكاته إلا في حلقه وليته اه سل ولو رزدي بغير
 فوق بغير فخر زرع الخ لا زال حتى تقدمت إلى الثاني حلا وإن لم يعلم بالثاني قاله القاضي فإن مات الأسفل بقتل
 الأعلى لم يحل ولو دخلت الطعنة إليه وشك هل مات بها أو بالثقل لم يحل اه حط اه سل (قوله مع القدرة)
 أي فيستباح به مع العجز بخلاف الخارجة لا يستباح بها إلا مع العجز اه زى (قوله أي ذات حد) أي ولو
 خلقا فليس المراد ما يتوهم من محددة كونها مصنوعة وقوله بجرح ليس تأكيد إذ لا يلزم من الحد الجرح
 فيخرج به المذبة الكالة اه شيخنا (قائدة) يعني الذبح بالمذبة المسمومة فإن السهم لا يظهر له أثر مع القطع
 ولا يشكل ذلك بعد الحل فيأول قتله بسهم وبندقة مثلا فإن اجتماع السهم مع البندقة يؤثر في القتل ظاهرا
 مالا يؤثره السهم وحده فكان للبندقة مع السهم أثر ظاهر في القتل ولا كذلك السهم فإنه إنما يقتل عادة
 بعد سر بانه في الجسد لا بمجرد الملاقاة والقطع الذي هو أثر مباشرة السكين مؤثر للزحوق خلافا فلا ينسب
 معه تأثير للسهم اه عس على مر (قوله وذبح وفنفة) أي وخبر وإن حرم من جهة تجسه بالدم اه
 حل (قوله الاعظما الخ) أفادانه بكيفية بغير ما ذكر ولو شعرا إذا كان على وجه الاختناق وأما الحمار
 فتردد فيه شخا ومال إلى الجواز لأنه لا يسي عظميا وإنما يسي صدقا تامل اه عس على مر (قوله)
 وذكر اسم الله عليه أي على مذبحه وكذا قوله فكلوه اه شيخنا وفي قل على المحل قوله وذكر اسم
 الله عليه هو قيدا لكل وضيق عليه وكلوه للنهر أي المذبح المأخوذ من أنهر انتهت (قوله ليس السن
 والنظفر) بتعصبا لانهما مستثنان من فاعل أنهر المستتر فيهما اعتراض والانهار الاسالة فبشبه
 خروج الدم بجرى الماء في النهر اه من شرح التوضيح اه عس على مر وفي المصباح ونهر الدم ينهر
 بفنختين سال بقوة ويتعدى بالهمز فيقال أنهرته اه (قائدة) تحريم المذكاة بالنس والنظفر تعبدى
 قال إن الصلاح ولم أجد بعد البحث احدا ذكر لذلك معنى يعقل وكأنه تعبدى عندهم اه اه
 شربى وبعبارة قل على المحل وحكمة المنع المذكور في الظفر لأنه مذكى الجرح والحق به السن
 وحكمة المنع في العظم لأنه زاد الجن غالبا فلا ينحس عليهم وهذا ظاهر في أنهم لا ياكلون لحم
 الميتة وحينئذ فالمنع في عظمها حسنا للباب اه (قوله ومعلوم مما يأتي) غرضه بهذا الاستثناء
 من قول الحديث ليس السن والنظفر أو من قول المتن الاعظما لكن إحاطته على ما يأتي غيره ظاهره

إذ ثبت في كلامه ولا في كلام الأصل التنبه على هذا المذكور إلا أن يقال على بعدلانه يعلم من قوله الآتي أو كونها جارحاً حساساً أو طيراً الخ حيث أطلق فيه ولم يشترط أن يقتله بوجه مخصوص فيستفاد من الإطلاق أنه يحل مقتله بأسائر أنواع القتل تأمل (قوله من مثل الخ) أشار بهذا إلى أن قول المتن كبندة في مقابلة قوله سابقاً بعددته وإن قوله ومدة كقائه مقابلة قوله يجرح فتوله بثقل غير جارحة صادق بكون هذا الغير مثلاً في حد ذاته أو محدداً لا يجرح تأمل (قوله كبندة) قد افق أن عبد السلام بجرمة الرمي بالبنق وبه صرح في الدعائر ولكن أفق النووي بجواز موقيد بعضهم بما إذا كان الصيد لا يموت منه غالباً كالواو فإن كان يموت غالباً كالصافير فيحرم فإن احتمل واحتمل فينبغي أن يحرم والكلام في البنق المصنوع من الطين أما البنق المعروف المتخذ من الرصاص فيحرم الرمي به مطلقاً ولو أصابه البندقة فذهبته بقوتها أو قطعت رقبته حرم وهذا الفصل هو المعتداه زى وسر وقوله لا يموت منه غالباً أي وكان ذلك طريقاً للاصطياد فإن لم يكن طريقاً للاصطياد فهو حرام لما فيه من تعذيب الحيوان بلا فائدة كالرمي بالبندة ضرب الحيوان بالصاع ونحوهما لما ذكر وإن كان طريقاً للوصول إليه حيث قدر عليه بنير الضرب كما يقع في أسماك نحو الدجاج فإنه يشق إمساكها بمجرد ذلك لا ضرر بها فانه يؤدي إلى قتلها وفيه تعذيب مستغنى عنه وكما حرم قتلها على البالغ وجب على الولي الصبي منه من قتله له أم عش على م (قوله وأحبوه) هي بفتح الهمزة ما ينصب فيقتل به الصيد من نحو شبيكو أو شرك أو يرمي وفي المصباح وجبة المصائد بالسكرو الاحولة بالضم مثله وهي الشرك ونحوه مومجج الأولى جائل وجمع الثانية أحاسيل اه (قوله مثل مدية كالة) عبارة الزركشي إذا ذهبت بالتحامل الخارج عن المعتاد لم يحل لأن القطع حصل بقرته لا بها أه شوبري (قوله فوقع بحبل) أي أو وقع في ماء أو نار اه ع ب اه سم وقوله أو نحوه أي كشجرة أو أرض عالية وقوله ثم سقط أي وكان فيه حياة مستقرة اه قال حج بخلاف ما لو تدرج من جنب إلى جنب لأن التدرج لا يؤثر في التلف بخلاف السقوط اه سم (قوله ثم سقط منه) أي وفيه حياة مستقرة فإن انهاء الجرح إلى حركة مذبح حل ولا أثر لصدمة الجبل مثلاً واحترز بقوله ثم سقط عما إذا تدرج من جنب إلى جنب فإنه يحل بخلاف اه حط اه سر (قوله تنزيهاً للحرم) أي لأنه الأصل في الميتات فرجع عند التعارض ولأن الساقط من الجبل يشبه المتردية اه عير اه سم (قوله في الأولى بنوعيه) وهما المقتل والمحدد غير الجارح لكن المقتل مثل له بأمانة ثلاثة والمحدد المذكور مثل له بأمانة واحدة بخلافه فرجع للتأني في الميتات والموقوفة يرجع للأولين من أمثلة المقتل ولتأمل المحدد غير الجارح كما يعلم من شرح م (قوله أما المقتول بقتل الجارحة الخ) فلو مات فرعا من الجارحة أو من شدة العدو لم يحل قطعاً اه سم (قوله كما يعلم بما يأتي) انظر أين يأتي هذا البحث وفي شرح م مثل هذه العبارة لكنه أحال على ما ذكره الأصل صريحاً بما بعد قوله ولو تحاملت الجارحة على صيد قتله بثقلها حل في الاظهر لقوله تعالى فكلوا مما أسكن علىكم ولا تميز تعليمه أن لا يقتل الجارح وليس كالإصابة يمرض السهم فإن ذلك من سوء الرمي والثاني لأنه آفة فلم يحل بثقله ولأن آفة تعالى مماهاجور أخ فينبغي أن يجرح الأول قال الجوارح الكواسب وبحل الخلاف ما لم يجرح السكب الصيد فإن جرحه ثم تحامل عليه حل قطعاً اه من شرح م وقوله أيضاً راجع لقوله فيما سبق ومعلوم بما يأتي الخ ويمكن أن يندرج عن هذه الاحالة هنا مثل ما اعتد به في الساقطة راجع إلى ما كتبناه فيها اه (قوله لا أنجره بسهم في هراء الخ) عبارة أصله مع شرح م ولو أصابه أي الصيد سهم باعانة ربيع طرأ فهو بهابيد الإرسال وقبله كالتقضاء ملاحظهم وكان يقصر عنه لولا الرجوع حل لأن الاحتراز عن هبوبها لا يمكن فلا يتخير به حكم الإرسال انتهت (قوله وأثره) أي بحيث لم يته إلى حركة مذبح والأصل مطلقاً اه حل (قوله فسقط بارض) عبر

من مثل (كبندة) وسوط وأحبوه خفته وهي ما تعمل من الجبال للاصطياد (و) من محدث (مدية كالة أو) قتل (بمثل) بفتح القاف المشددة (ومحدث كبندة وسهم) وكسهم جرح صيداً فوقع بحبل أو نحوه ثم سقط منه ومات (حرم) فهو تأفيل للحرم في الثانية ولقوله تعالى والمتنخفة والموقوفة أي المقتولة ضراً في الأولى بنوعيهما أما المقتول بثقل الجارحة فكالمقتول بجرحها كما يعلم بما يأتي أيضاً (لأن جرحه سهم في هواء وأثر) فيه (فسقط بارض ومات

او قتل باعانة ربيع السهم فلا يحرم لان السقوط على الارض وهبوب الريح لا يمكن التبرز منها وخرج بجرحه واثروا مالوا صابه السهم في الهواء بلا جرح ككسر جناح او جرحه ولم يؤثر فيه فيحرم قصيري بجرحه أولى من (٢٤٣) تميره باصابه قولى واثروا من زيادتي

(او كونها) أى الآلة (في غير مقدور) عليه (جارحة) سباع أو طير ككلب أو فهد وصقر معلقة قال تعالى احل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح اى صيده وتعلمها (بان تزجر بجرحه) في ابتداء الامر وبعده (وتسرتل باوسال اى تبيع باغراه) (وتمسك) ما رسلت عليه بان لا تخليه يذهب ليأخذه المرسل (ولا تأكل منه) أى من لحمه أو نحوه بجلده وحشوته قبل قتله أو عقبه وما ذكرته من اشتراط جميع هذه الامور في جراحة الطير وجراحة السباع هو ما نص عليه الشافعي كما نقله البلقيني كثيره ثم قال ولم يخالفه احد من الاصحاب وكلام الاصل كالروضة اصليا يخالف ذلك حيث خصها بجراحة السباع وشرط في جراحة الطير ترك الاكل فقط (مع تكرار) لذلك (يظن به ناديا) ومرجه اهل الخبرة بالجوارح وعلم بما ذكرته انه لا يضر تناولها اللحم لانها لا تتناول ما هو مقصود المرسل (ولو تلمست ثم اكلت من صيد) اى من لحمه أو نحوه قبل قتله أو عقبه فقولى من صيد

بالقاء بما لاصله ليفيد انه لو جرح فزل بطير انه على انه على شجرة ثم غلبه الالم فسقط على الارض لا يحل وبه صرح القاضي الحسين ثم في معنى الارض الشجر ونحوه اذا لم يسقط منه ثانيا اى سم وعبارة زى قوله فسقط بارض خرج بالارض سقوطه بما وفيه تفصيل فان كان غير طير الماء بان وقع في بئر فيها ماء فانه لا يحل وان كان طير الماء على وجه الماء فانه لا يحل اذ الماء لا الارض اى حيث لم يغمره السهم في الماء ولم يغمر نفسه بقله والالم يحل ولو كان خارجا ثم وقع فيه فوجهان بلاتر جرح للشيخين اقرهما التحريم ولو كان في البحر ففي التهذيب ان كان الرأى في سفينة حل او في البر فلا وجوب ذلك اذ الم ينبت الى حركة مذبح والاقدمت ذكاهم ولا اثر لما يرض بعده اى تصحيح انتهت وفي سم واعلم ان العلامة الرأى قد قرر في حرسه تفصيلا يجمع اطراف مسئلة الطير اذ رأى في البر او الماء فارت التاكيد بزيادة التثبيت في المسئلة فراجعت بعد ذلك فيه لا نرجل فقيه شديد الاتقان والاطلاع وقد اخذ الفقه عن ابيه وناهيك بقبه وعنده من القوائد ما لا ينحصر فكتب اليه ما نصه ان الذي فهمناه من تقريرك في مسئلة الطير انه ان كان يوجب الماء حل يرمي مطلقا وان كان الرأى في البر لم ينعص به السهم في الماء وانه ان كان في هو الماء حل يرمي اذ وقع في الماء ولم ينعص به السهم في الماء وكان الرأى في الماء في سفينة او غيرها والاحرم بان وقع في البر سواء كان الرأى في البر او في الماء او وقع في الماء وكان الرأى في الماء او وقع في الماء ولكن غاص به السهم في الماء وان المراد بطير الماء الموجود فيه او في هواته وان كان من طير البر يجعل الاضافة بمعنى في او ما طير البر أو الماء اذا كان في هو الماء فيحل يرمي بشرط ان لا يقع في الماء سواء كان الرأى في البر أو الماء اى فكتب لي ما مش الورقة المرسلة اليه هذا الكلام بعد ضربها بالقلم على قولى بان وقع في البر سواء كان الرأى في البر أو في الماء الكل واضح صحيح على حكم ما هو ثابت غير مضروب عليه وهو حاصل ما قرره الفقهاء وضربه المذكور مع تعييده في الجواب بقوله غير مضروب عليه يفيد عدم صحة المضروب عليه فيفيد انه اذا كان في هو الماء او وقع في الركن حلالا سواء كان الرأى في البر أو في الماء فتأمله واقعا علم اى (قوله) او قتل باعانة ربيع اى تكون تلك الاعانة حاصلة في تصاعيف سروره الناشئة عن الرأى بان يزيد السرعة اى مالو كان الرأى ضميما واحتمله الريح فلا يحل اى عميرة اى سهم (قوله) او كونها في غير مقدور عليه (الخ) معطوف على كونها محددة فالشرط احدا من اماكن كونها محددة في المقدور وغيره او كونها جارة سباع او طير معلقة في غير المقدور عليه وعلى الاشتراط انها كونها جارة سباع او طير وكونها معلقة اى شوري (فرع) لو علم خنزير الاصطيد حل الاصطيد به من حيث حل الصيد وإن حرم من حيث الاقتناء قاله الطبراني بخلافه لا مانع منه اى سم (قوله) معلقة اى ولو تعلقت نحو جرسى او وثى اى قل على المحل (قوله) بان تزجر (الخ) اعتمدت عدم اشتراط الانزجار بعد الوجز اذا استرسلت في جراحة الطير اى ولو اغرى شخص كلبا مثلا بغير اذن صاحبه حل الصيد كالسكين المنصوبة اى برلى اى سم (قوله) وحشوته (في) اختاروا المصباح وحشوة البطن بكسر الحاء وخيا معاؤه اى (قوله) قبل قتله (الخ) بحث البلقيني انه ان اكل من ولم يقتله لم يحرم جزما وانما يتجهد ان ادركه الصائد به حياة مستقرة فذبحه والا فلا وجه للحرمه اخذا باطلاهم (اصح اى سم) (قوله) أو عقبه قال في شرح الروض مالو اكل منه بعد قتله بزمان يسكن فيه غضبه عرفانيا يظهر فيحل اى يعاب ولو منع صاحبها من الصيد فهو كاللاكل بل اولى اى شوري (قوله) ترك الاكل فقط) المتعمدان لا بد ان ينضم تركها الاكل ان تبيع عند الاغرامدون الاخرين وكتب ايضا والمتعمدان لا بد ان ينضم ذلك ان تبيع عند الاغراوان لم تزجر بجرها ولا يشترط طيها التكرار خلافا للشارح اى حل (قوله) ولو تلمست ثم اكلت (الخ) وكذا لو اختل غير ذلك كالانزجار مثلا قال الرأى فينبغي

أول من قوله من لحم صيد (حرم) لقوله ^{ينبغي} في خبر الشيخين عن عدى بن حاتم فان اكل فلا تأكل واماقوله في خبر أبي داود عن ابي ثعلبة كل وان اكل منه فاجيب عنه بان في رجالة من تسكلم فيه وان صح حل على ما اذا اطعمه صاحبه منه

أن يكون كالآكل ولو استرسل بنفسه أو أكل لم يحل ولم يقدح في التعامُّل به الرِّسالة سم وبعبارة شرح مهر
ومعلوم أنه لا يخرج بالآكل عن التعامُّل إلا إذا أكل ما أرسله عليه فإن استرسل المعلم بنفسه فقتل وأكل لم
يقدح في تعليمه حرماً انتهت (قوله) أما ما قيل (الخ) عتزل الضمير في قوله حرماً فلا ينقطع التحريم عليه أي
وإن كان أكله قد تكرر خلافاً لما روي للفقهاء نوياً فيما نقله الحارثي الجاوي أنه شوري

او اكل منه بعد ما قتله
وانصرف اما ما قبله من
الصيود فلا ينطق التحريم
عليه (واستؤنف تعليمها)
قال المجموع لفساد التعليم
الاول اي من حيث لامن
اصله

(فصل) فیما ملک به الصيد وما یدکر معه (یملک

صيد) غیر حرمی و لیس بہ
اثر ملک کغضب و قهر
جناح و صائدہ غیر محرم
(بابطال منعتہ) حسا او
حکا (قصد اکضبط ید)

وان لم يقصد ملكه حتى لو
اخذہ لينظر اليه ملكه
(وتذيف) ای اسراع
للقتل (وازمان) بری

او نحو) و وقوعه فيما
نصب له) كشبكة نصبها له
(والجانه المضيق) بان
يدخله نحو ييت) بحيث

(فصل فيما يملك به الصيد) الملام لهذا البحث باب أحياء الموات ولكن ذكره هنا بما لذكاة الصيد
ولأن الزكاة فرع صحة الملك فين ما يحصل الملك أه عمرة أه سم (قوله وما يذ كرمه) أي من قوله ولو
تحول حماره لبرج غيره إلى آخر الفصل (قوله يملك صيد الخ) أي ولو كان غير مأكول ولو كان من أوز
المرقا المعروف فانه يعمل اصطيدوا كله ولا عارة بما اشتهر على الامة من انه ملا كما معروفين لانه
لا عارة بذلك وبتقدير صحته فيجوز أن ذلك الأول من المباح الذي لملكه فان وجد به علامة تدل على
الملك كخشب وقص جناح فينبغي ان يكون لقطة كثيرة ما يوجد فيه ذلك أه عرش على مر (قوله غير
حرى) أي وغير القواس الخ لأن الدلالة تثبت عليها لا ملكا ولا اختصاصا أه عرش على مر وعمل كون
الصيد الحرى لا يملك ان صيد في الحرم اما اذا صيد في الحل فانه يملك كاتقدم في كتاب الحج أه (قوله وليس
به أثر ملك) اما ما كان به أثر ملك فلقطه كذا ذكره وجد هابسما اصطادها وهي مقبوضة وإلا فهي له
واصطادها لمن بحر الجواهر كقوله ابن الرقعة من الماوردي وإلا فهي لقطة وإذا حكم بانها لم تنتقل عنه بيع
السمكة جاهلا بها أه سأل ومثله شرح مر (قوله وصانده غير محرر) أي ولو كان غير ميمز إن لم يأمره أحد
فصيده وإن كان حر أو لسيده إن كان تالوا إن أمره غير هان كان غير ميمز فالصيد للحر وإن كان ميمزا
فيفصل ويقال إن قصد المأمور الأمر فالصيد له أي للحر وإلا فهو للمأمور أه ملخصا من شرح مر وعس
عليه ونص عبارة شرح مر يملك الصيد بضبطه أي الإنسان ولو غير مكلف نعم إن لم يكن له نوع غير ميمز أمره
غيره فهو لذلك الغير لانه لا محنة ترو كان الصانده غير ميمز كاعى ومجنون ولم يأمره به أحد ملكه وإن أمره
بغيره فهل هو له إن كان حرا وليس له إن كان رقيقا وللأمر فيه الوجهان في تلك المباح أه (قوله وصانده
غير محرر) أي وغير من تداءم الأمر تفصيده موقوف كساتر املا كفا كان عادلا لسلام بان أه على ملكه من
حين الاخذ إلا بان أه على الاباح أه ايماب أه شورى (قوله حسا وحكا) الأول كالزمان والثاني
كالجالا إلى المضيق اذ ليس فيه ابطال منعة الصيد أي قوته التي ينتج بها عن اخذ بل الذي فيه هو الاستيلاء
عليه مع بقائه تالمذ كورة لكنهما معارضة بالجالا إلى المضيق المذكور والاستيلاء في حكم ابطال المنعة
أه سم (قوله ايضاحا) كالتدقيق والالزامان وحكما كالضبط باليد والوقوع فيما نصب له والجاهه
للمضيق لأن قوته في هذه الثلاثة باقية فالأبطال حكى اهشينا (قوله وإن لم يقصد تملكه) نعم لو قصد اخذ
لغيره نيابة عنه اذ تملك ذلك الغير لجواز التوكيل في المباحات ولو كان الوكيل صياكا هو المذكور في
كتاب الوالكه وكتب ايضا قوله وإن لم يقصد تملكه ولو كان اخذ غير ميمز أه بالاخذ أه مر أه شورى
(قوله فيما نصب له) خرج بنصب مالو وقت منة الشبكة وتقل بها صيد وخرج به مالو نصب له فلا يملك
ما وقع فيه أه من شرح مر والرشيدي وفي قل على الجلال فان قصد غير الاصطاد لم يملك ما وقع فيها وكذا
لو قصد صيد نوع فوقع غيره لا يملكه وعلى ما ذكره يحمل ما في المنهج وغيره وخرج بالنصب مالو وقت
منه فتشربا صيد فانه لا يملكه أه (قوله والجالا للمضيق) فلا يدخل ممكنا يتابعث لا يمكنه الخروج منه فان
كان صغيرا يمكن تناول ما فيه يده ملكه أو كبيرا لا يمكنه اخذ ما فيه إلا بمجد وقب أو القاء
شبكة لم يملكه ولكنه أولى به من غيره فليس لأحد صيد بغير اذنه أه شرح مر (قوله نحو بيت)
ومنه نحو بيت كلال صيد سمكة وحفرة لوقوع وحش أه قل على الجلال (قوله بحيث لا ينفلت منها)
أي حيث سهل اخذته منه فان كان لا يأخذ منه إلا بتبع لم يملك بذلك أه حمل (قوله مالو عرش الطائر الخ)

قضية صنيعة دخول هذا الصايط لمل وجهه أنه يهدم مستو لياو الاستيلاء في حكم إبطال المنعة أو أنه يسبل عادة أخذ من عشه فهو في حكم إبطال المنعة ثم الملوكة بهذا الطريق إنما هو البيض والفراخ والبائض والمفرخ أيضا كما قاله شيخنا في شرح الإرشاد أنه الذي اقتضاه كلام الروضة وصرح به في الجواهر أنه عبارة الباب ومن بني بناء ليمش فيه الطير فمش ملك يصنه وفرخه لا هو وهو ظاهر لا تعلم يزل منعة الطائر لاحسا ولا حكا بمجرّد التعشيش وقضية الحاوئ ملك الطائر أيضا وأخذ به القرونى وهو ظاهر الروض واعتدله الطالوى وكذا مر بشرط أن يقصد البناء تعشيشه وإن يعتاد البناء التعشيش أخذ من توحيل الأرض فإنه إنما ملك ما يقع فيها إذا قصد التوحيل لحصول الصيد واعتد ذلك أه سم ومثله في شرح مر (قوله) وقصد بينائه تعشيشه أى واعتد البناء التعشيش أه مر أه سم وعبارة شرح مر ومحل ما ذكره المصنف ما لم يقصد به الاصطيد فإن قصده به واعتد ذلك ملكه وعليه يحمل ما نقله المصنف هنا في الروضة عن الإمام وغيره وإن لم يعتد الاصطيد به فلا روى عليه يحمل ما نقله عن الإمام أيضا ولو أغلق على الصيد باب البيت مثلا فلا يخرج ملكه إن أغلقه عليه من له بدلا من لا يده على البيت ولو عتسش في أرض وباض وفرخ لم يملكه كبيضه وفرخه لا مثل ذلك لا يقصد به الاصطيد ويكون أحق به فإن قصد بينائه ذلك واعتد الاصطيد به ملكه نظير ما مر أه (قوله) ولم يقصد أه أى التملك به أى بالتوكل والتوكل هو الوقوف على الوحل لكن المراد سيه وهو صنع الوحل وتحصيله لأنه الذي هو فعل الشخص فإن قصد التملك بصنع الوحل ملكه بوقوعه أه ش بخلاف قوله فلا يملكه لكن يصير أحق به من غيره فيملكه الغير بأخذه مع الأثم ومنه مالو وقع سمك في سفينة استأجرها لحمل شيء فيصير أحق به من غيره ولا يملكه أه حل (قوله) فوق أعياء بخلاف الذى بكسر العين فهو التعب من القول قال في الصحاح إلى خلاف البيان أه شورى (قوله) ولا يزول ملكه عنه باقتلته في غير الحرم أما لو أحرّم وفي ملكه صيد فانه يلزمه إرساله ويزول عنه ملكه ويستبقى من عدم جواز الإرسال ما إذا خيف على ولده بحبس مصادره فيقتله وجوب إرساله صيانة له وحسنه لم يصاد ولو كان ما كولا لم يمتنع إرساله بل لهدية به وحل ما من من الحرمة مالم يقل مرسله بحتنه قال ذلك وهو مطلق التصرف وإن لم يقل لمن يأخذه أكله باختيار ولا ينفذ تصرفه فيه بيعه ونحوه ولا باطعام غيره منه خلا لما يشته بعض المتأخرين ويحل أخذ كسر الحيز والسنايل ونحوها المطروحة من مالكها المعرض عنها وإن تعلق بها الزكاة نفذ تصرفه فيها بالبيع ونحوه نعم محل جواز أخذ ذلك كاهو واضح مالم تدل قرينة على عدمه مالكا بذلك كان وكل من يقطع له به يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك لعدم تصور إعراضه ولو أخذ جلد ميتة أعرض عنه صاحبه ودبته ملكه ويزول اختصاص المعرض عنه ولو وجد ديرة غير مثقوبة في جوف سمكة ملكها الصائد لما من بحر البر إن لم يمسها فإن باعها فلم يشتري تبعها كما نقله في الروضة عن التهذيب وهو المتمدن كانت مثقوبة فلبائع أن ادعاهما والافتقار أه شرح مر وقوله ويحل أخذ كسر الحيز أى ولو كان أخذ غير مميز ولم يأمره غيره بذلك وملكه بأخذه وحيث أمره غيره ملكه الأمر وإن أذن له إذا ما كان قاله النقط من السنايل ما وجدته أو تيسر لك وتراخي فعل الماذون لأن أذن الأمر ولو أذن له أبوا مثلا كان ما التقط منها ملكا لها مالم يقصد الأخذ لنفسه وقوله أعرض عنه صاحبه فإن لم يمرض عنه ذواليد لم يملكه إلا بغيره ولا شيء له في نظير الديبغ ولا في ثمن مادبغ به وبقي أنه لو اختلف الأخذ وصاحبه صدق صاحبه لأن الأصل عدم الإعراض مالم تدل قرينة على الإعراض كإلقائه على نحو الكوم أه عرش عليه (قوله) نعم لو أنفقت بقطعه ما نصب له الخ أى لا يقطع ما نصب له تين أن وقوعه غير مانع من إمكان تخليصه منه وقد جعل عدم إمكان التخلص شرطا لذلك أه عرش على مر فإن ذهب بالشبكة وكان على امتناعه بأن يعدو ويمتنع معها فلو أن أخذوا إلا بأن كان ثقلها يطل امتناعه بحيث يتيسر أخذه فهو لصاحبه

وقصد بينائه تعشيشه ومالو
أرسل جارحة على صيد
فأبنته بخلاف مالو أنفقت
منها وخرج قصد مالو ونوع
اتفاقا في ملكه وقدر عليه
بتوكل وغيره ولم يقصد
به فلا يملكه ولا ما حصل
منه كبيض وفرح وتقيدي
ما نصب بقوله له وبالحيثية
المذكورة من زيادته ولو
سعى خلفه فوق أعياء لم
يملكه حتى يأخذه ولا يزول
ملكه عنه باقتلته (كألو
أبقى العبد نعم لو أنفقت
بقطعه ما نصب له زال ملكه
عنه) لا (بارساله) له

اهم الروض وشرحه (قوله وإن قصد به التقرب) أى بان عاف على ولده أو حبه فإن الارسل
واجب حيث أمهل (قوله لن يأخذه) كذا ذكره الشيخان لكن بحث الشارح انه ليس بشرط وتبعه
صاحب الباب لخصه وهو الرابع اه شورى (قوله حل لاخذ اكله) أى لا اعطى غيره منه على المعتد
اه زعى يبنى ان مثل الاخذ عاله فلم الاكل منه فان كان غيره ما كول فيبنى ان لن اخذه الانتفاع به
من الوجه الذى جرت العادة بالانتفاع به منه اه عرش ومثل شرح مروقى الشورى مانصه قال شيخنا
ويظهر انه حيث حل لغيره اخذه لا كله كان فعل المرسل جازوا إذا لا باس جازوا فلهذا منها غلبت امل اهو مثله
شرح مرقى (قوله ولا ينفذ تصرفه) بخلاف ما يمرض عنه عادة كسباب الحصادين وبرادة الحدادين فان
أخذ ما يملكها فينفذ تصرفه فيها اه حل (قوله ولو تحول حمامه الخ) ولو اختلط حمامه ملكه بحمامات
برجيه لا اكل بالاجتهاد إلا واحدة كالأختلط ثمرة غيره بشرة او حمامه ملكه محصورا وغيره بحمام يبلده
مباح غير محصورا وانصب ماؤه في نهر لم يحرم على احد اصطياده واستقام من ذلك فان كان المأوى محصورا
حرم ولو اختلط دراهم او دهن او نحوهما بدرامه او دهنه فيزقد الحرام او صرفه لما يجب صرفه
له وتصرف فى الباقي جاز للتصرف ولا يخفى الورع وقد قال بعضهم يبنى للثقب اجتناب طير البرج
وبناها شرح مروقى له فيزقد الحرام مفهومه ان مجرد التمييز لا يكفي في جواز تصرفه فى الباقي ويمكن
توجيهه بانه باختلاطه به صار كالشترك واحد الشريكين لا يتصرف قبل القسمة والقسمة إنما تكون
بعد التراضى وهو متعذر هنا فنزل صرفه فيما يجب صرفه فيه مزالة قسمة للضرورة وفى حج ما يوافق
كلام الشارح وعبارته بعد كلام ذكره وفى المجموع طريقة انه يصرف قدر الحرام الى ما يجب صرفه
فيه ويتصرف فى الباقي بما اراد اه وقوله لما يجب صرفه أى اما برده لما كان عرف والافليت المال
او صرفه بنفسه لصالح بيت المال ان عرفها وقوله ويبنى للثقب اجتناب طير البرج أى اجتناب اكله
فيكون الورع ترك ذلك مع جوازه في نفسه ولعل عمله اذا كانت العادة جارية بانه اذا خرج من البرج
يلتقط ما يمرض عنه اصحابه او من الحشيش المباح او كان يعلمه ما لكفى البرج اما اذا اتخذه وارسله لا كله
من مال غيره فلا بعد فى حرمة الاتخاذ والارسل دون اكله منه والتصرف فيه وجواز بيعه لعدم
ذوالملكه عنه وعلى الحرمة بامره الحاكم بمنع من الارسل كان ينفق عليه باب البرج وقوله وبناها
يبنى ان عمل جوازه حيث يقصده اصطياد حمام الغيران يتسبب ادخاله فله والاحرم لانه طريق
لاستلزامه على مال غيره اه عرش عليه (قوله وهو مراد الاصل بقوله لزمه رده) عبارة شرح مرقى
ومراده بالرد اعلام المالك هو تمكنه من اخذه كسائر الامانات الشرعية لارده حقيقة فان لم يرد
ضخته ولو شك في كون المخاطط حمامه ملكا لغيره او مباحا جاز له التصرف فيه لان الاصل الاباحة ولو
ادعى انسان تحول حمامه الى برج غيره لم يصدق والورع قصدقه ما لم يعلم كذبه انتهت (قوله فهو
تبع للثقب الخ) فلو تنازعا فيه فقال صاحب البرج هو بعض اناق وقال من تحول الحمام من برجه
هو بعض اناق صدق ذو اليد وهو صاحب البرج وان مضت مدة بعد الاختلاط تقتضى المادة في
مثلا ببيض الحمام التحول لاحتمال انهم يبيض او باض في غير هذا المثل اه عرش على مرقى (قوله شيخنا
منه ثالث) قال الباقى عمله اذا باع او وهب شيئا معينا بالشخص مهم يظهر انه ملكه بعد ذلك اما لو تبين
انه ملكه فيصح وكذا لو تبين ولكن باع معينا بالجزئية كنصف ما يملكه او قال بملك جميع ما يملكه بكذا
فيصح لانه يتحقق الملك فيما يبيع محل المشتري مكان البائع كالأباعة من ثالث مع جعل الاعداد بشئ معين أى
لكل واحد او يشتتر الجمل بقدر البيع للضرورة قال الفرق بينهما ان فى القيس عليه جملة المبيع للمشتري
معلومة وما يلزم لكل منهما من الثمن معلوم او لم يعلم قدر ما اشترا من كل منهما فاختار الجمل بذلك للضرورة
مع انه لا يترتب على الجمل به مفسدة فلا يلزم من اغتفار الجمل به اغتفار الجمل بجملة ما اشترا اه (قول)
وقول العراق ان جملة المبيع معلومة للمشتري فى القيس عليه فيصح. وذلك ان مراده ان جملة ما اشترا

وان قصد به التقرب الى
الله تعالى كالرسيب بجملة
ومن اخذه لزمه رده
ولو قال هطلق التصرف
عند ارساله أبحت لمن
يأخذه حل لاخذه اكله
ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو
تحول حمامه لبرج غيره
لزمه) أى الغير، يمكن
منه وهو مراد الاصل
بقوله لا يمرضه دون اصل
بينما يبيض أو فرخ فهو
تبع الاثنى فيكون لما لكها
هذا ان اختلط ولم يمسر
تمييزه (فان عسر تميز لم
يصح تخليك احدهما شيئا
منه ثالث)

من الاثنين معلومة فيتنه ان يقال سلبنا ذلك ولكنه غير مانع في دفع جهل المبيع الذي وقع عليه العقد مع كل منهما وتعد الصفقة بذلك الا ترى ان بيع عبيد جمع بشن لا يصح وان كانت جملة المبيع معلومة وجملة الثمن معلومة إلا ان هذا الاختلاط لما كان محل ضرورة اغتفر فيه الجهل بقدر المبيع اذا كان على الوجه المذكور اه واعتمد مر مقاله البقيني وقوله فيصح لوجه تغير هذا لان العبرة في شروط البيع بنفس الامر اه سم (قوله لانه لا يتحقق الملك الخ) هذا التعليل يقتضي تصوير المسئلة بما اذا وقع التملك لثالث في مقدار مدته بالشخص وواضح من هذا التعليل في اقتضاء ما ذكره لتعليل الزركشي بقوله للثالث في الملك فانه كما يحتمل كون ذلك المبيع ملكا له يحتمل ان يكون ملكا لآخر اه وتصويرها بما ذكر هو ما سلكه البقيني كما هو مذكور بخط شيخنا فيما مر اما لو وقع التملك لثالث في مقدار معين بالجزئية كصنف ما يملكه او في جميع ما يملكه فلا يقال انه لا يتحقق الملك فيه بل هو متحقق قطعا وقد قال البقيني في ذلك بالصحة كما هو مكتوب فيما مر ونارعه الرافعي فاقاله بما بحث فيه معه شيخنا فيما سبق وما قاله البقيني واضح من جهة المعنى وفي الزركشي بعد قول المنهاج لم يصح بيع احدهما وبه تميزت انتمه لثالث ما تضمنه من كلامه امتناع بيع الجميع بالطريق الاول وكذا قال في البسيط ليس له المجهوم على بيع الكل قال في المطلب لكن لو فرض ذلك فهل يطل البيع في الجميع او يصح في الذي له ملكه لم ار فيه نقلا والظاهر الاول اه وهذا غير ما ذكره البقيني كما هو واضح ثم اذا صورنا المسئلة بتمليك المقدار المهر اقتضى ذلك ان قوله مخرج بالثالث ما لو ملك ذلك لصاحبه الخ مفروض في تملك صاحبه قدر امعيا بالشخص ويدل على هذا قول الزركشي بعد قول المنهاج ويجوز لصاحبه في الاصح والثاني المنع لعدم تحقق الملك اه وهو مشكل إذ كيف يبيع ما لا يتحقق ملكه بلا ضرورة وللضرورة تدفع ببيعه قدرا معيناً بالجزئية لكن المحلى شرح قول المنهاج المذكور هكذا ويجوز بيع احدهما وبه تاله منه لصاحبه في الاصح ويقتصر الجهل بعين المبيع للضرورة اه فصرف العبارة عن ظاهرها وصورها بيع جميع ماله لا بقدر معين فيتأمل وقول المطلب في قياس والظاهر الاول (اقول) يتنه ان يكون محله اذا لم يكن العدد معلوما والقيمة سواء والا فالوجه الصحة في حصته وتفرق الصفقة بناء على مقاله البقيني في قياس اه اه سم (قوله فيصح للضرورة) وذلك لان الشروط ترفع عند التعذر بدليل صحة الجمالة والقرائن مع ما فيها من الجهالة اه عميرة قال الزركشي ما صحناه هنا يشكل عليه انه لو اختلط عبده بعبده غيره فقال متك عبيد من هؤلاء فانه لا يصح كما قاله البغوي والمتولي اه يرأسى واقول قد يفرق بان الحمام يكثر اختلاطه ويقل اختلاطه ويقل تفاوت الفرض فيه اه سم (قوله فان علم العدد) اي عدد كل منهما اي كالمثال المذكور وقوله واستوت القيمة كان كان قيمة كل واحدة من الثلاثمائة درهما فان جهل عدداً من التملك يعلم يصح لتعذر التوزيع اه حل وينبغي ان يكون من استواء القيمة او في حكمه ما لو طر كل منهما او احدهما ان نصف حمامه قيمة كل واحدة منه درهم ونصفه الاخر قيمة كل واحدة منه درهمان مثلاً اه سم (قوله) نعم لو قال بعتك الحمام الذي لي فيه بكذا اصح ومع ذلك هو مشكل من وجهين الاول ان كذا منها لم يعلم قدر حمامه الذي باعه الثاني انه يحتمل انه ولا يوافقه صاحبه على البيع فلا يكون المشتري علماً بقدر المبيع اه شيخنا وبعبارة شرح مر والطريق ان يقول كل منهما بعتك الحمام الذي لي في البرج بكذا فيكون الثمن معلوماً ويحتمل الجهل في المبيع للضرورة انتهت وقضية قوله ان يقول كل عدم الصحة فيما لو باع احدهما دون الآخر وهو مشكل لان البيع اذا صدر من احدهما فان شرط فيه بيع صاحبه لم يصح لاشتماله على الشرط والاقصد حكم بصحة عقده ابتداء فلا يؤثر فيه عدم موافقة الآخر اه إلا ان تصور المسئلة بما لو قال لعماماً بعتك الحمام بصفة واحدة نحو بعتك ذلك اه ع ش عليه وبعبارة سم قوله نعم لو قال كل الخ قال المراق هو مشكل لان قضية كلامهم انه اذا ابتداء ذلك احدهما كانت صحته متوقفة على الآخر وهو خلاف القواعد اه ثم هذه الصورة سائفة

لانه لا يتحقق الملك فيه
 وخرج بالثالث ما لو ملك
 ذلك لصاحبه فيصح
 للضرورة (فان علم) لما
 (العدد واستوت القيمة
 وباعاه) ثالث (صح)
 البيع ووزع الثمن على
 العدد فاذا كان أحدهما
 مائة والاخر مائتين كان
 الثمن اثلاثاً وكذا يصح
 لو باعاه بعضه المعين بالجزئية
 فان جهلا العدد ولو مع
 استواء القيمة أو علماه ولم
 تستوا القيمة لم يصح للجهل
 بحصة كل منهما من الثمن
 نعم لو قال كل بعتك الحمام
 الذي لي فيه بكذا صح

(ولو جرحا صيدا معا واطلا منته) بان ذقنا وازمنا (٢٤٨) او ذقت احدهما وازمن الآخر والاخير من زيادته (قوله) الصيد

حتى لو فرض جعل العددو تفاوت القيمة مما انتهت (قوله) ولو جرحا صيدا معا (الخ) أصل صورة المقام التي
اشتمل عليها كلامه ثلاثا لمصلحة المحقق والترتيب مع علم السابق والترتيب مع جهله وفي المصلحة صور اربعة
ذكر في المتن اثنين وذكر في الشرح ثنتين بقوله فان احتمل كون الابطال الخ وفي صورة الترتيب مع علم السابق
اربعة ايضا لان ابطال المنفعة اما بتدقيق او بازمان وعلى كل امان من الاول او من الثاني وكلها قد اندرجت
في قول المتن او احدهما فله فصل في واحدة منها بتفصيل حاصله يرجع ثلاث صور بقوله ثم بعد ابطال
الاول بازمان الخ واشتمل هذا القول على قدين قوله بعد ابطال الاول بقوله بازمان وقد ذكر الشارح
مفهومهما قبلها بقوله فان ابطاله الثاني فلا شيء على الاول الخ هذا مفهوم اولها وتحت صورتان وبقوله
او ابطاله الاول يتدقيق الخ هذا مفهوم ثانيهما ثم ذكر المتن صورة الترتيب مع جهل السابق بقوله ولو ذقت
احدهما فيه وازمن الاخر الخ (قوله) واطلا منته (الخ) اي ولو احتمل ان يكون باقي في الشرح (قوله) ولا شيء على
الاخر) قال في المطلب ان قلنا ان الملك يترتب على سببه وهو الاصح فلا اشكال وان قلنا بقرانه وهو
ما اختاره الامام والفرزالي فينبغي ان يجب على الاخر الارش لا نقد بان ان الجرح في علك فوجب على من لم
يملكه ايه سم (قوله) حلال) لعله بشرط ان لا يدرك في حياة مستقر وقالوا توقف الحل على الذبح ايه سم
(قوله في الذبح) اي بان قطع الحلقوم والمريء ايه حل (قوله) واعلم تأخير احدهما) اي في ابطال المنفعة وشك
في الاخر ايه حل له دخل في ابطال المنفعة ولا صورة المستقلة انها جرحا معا وقوله لمسلم النصف أى نصف
الصيد وقوله والاقسم بينهما أى قسم الصيد بينهما وقوله لا يستحل كل من الاخر الخ اي بان ينبه منه او
بشرته به انه تأمل لكن المقول عن تقرير كثير من المشايخ ان المراد ان الذي يقدم هو النصف الموقوف كما
هو المتبادر من عبارة الشارح تأمل (قوله) تغليا للحرم) اقول وجه كون الثاني محرما انه جرح لمقدور عليه
علك فغير تأمل ولا بعد الا زمان لا يحل الا بالتدقيق في الذبح كاسياق ايه سم (قوله) قيمته مزنا في
التدقيق) اي يمكن الاول من ذبحه ولا واما في الجرحين ففيه التفصيل الذي ذكره فلذا اعاد الكاف
بقوله وكذا في الجرحين له شيئا (قوله) ان لم يتمكن الاول من ذبحه) تفيد لقول المتن يضمن للاول قيمته
مزنا اي فكلام المتن محمول على هذه الحالة وقوله بعد الحل هو ضيف كما ذكره بقوله لكن استدرك
صاحب التقریب الخ وقوله لمحصل الزهوق بفعل ما ي مع اختصاص الثاني بتفويت الحل وقيمت ثمانية
فيختص بها الثاني فصعق قوله فيوزع الدرهم الفائت بهما عليهما لان الذي فات انما هو الدرهم التاسع فهو الذي
يشارك فيه وقوله وصحة الشيطان متمدن وقوله فله بقدر ما فوته الثاني وهو نصف قيمته مزنا لان الاول
في المثال المذكور ما جرحه وهو يساوي عشرة قصاري يساوي تسعة فقد اخص الاول بتفويت العشر واما
التسعة الباقية فقد فاتت بفعل ما معاقصه عليه ما نصفين فعمل الاول اربعة ونصف تضم الى العشر الذي
اخص به فله تسعة عشرة ونصف عشر وعلى الثاني اربعة اعشار ونصف عشر وقوله لان تقرير الاول
وهو عدم ذبحه مع التمكن صير فعله افسادا وهو الا زمان الحاصل منه ولا واما اذا صار افسادا فيستصحب
اثره وحكمه بحيث ينسب الزهوق وتقويت التسعة الى الفعلين مما يخلف ما تقدم في عدم
التمكن فلم يستصحب اثر فعله لعدم تقريره فنسب الزهوق لفعل الثاني فقط تأمل ايه سم (قوله)
كما اقتضاه كلامهم) هذا وما بعده راجع لما بعد كذا كما يعلم بمراجعة الروض وغيره ايه سم (قوله)
ومذبوحا ثمانية الخ) يحتمل ان المراد الذبح بالجرح الاول فانه ذبح شرعا اي تذكيرة شرعا لانه
لوم لم يجد الا الجرح الاول ومات منه كان حلالا لا لا فرض عدم التمكن من ذبحه وقد قرر ان جرح
الصيد مع مته عند عدم التمكن من ذبحه تذكيرة لم يحتمل ان المراد الذبح فرضا كما قاله في الباب فينظر
الى قيمته لو ذبح فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية ونصف ايه وما ذكرته من الاحتمالين وافق عليه

لاشتراكهما في سبب الملك
(أو) ابطاله (احدهما)
قط (فله) الصيد لا تفراده
بسبب الملك ولا شيء على
الاخر بجرحه لانه لم يجرح
ملك غيره ومعلوم ان الذنب
في المستثنين حلال سواء
اكان التدقيق في الذبح أم
في غيره فان احتمل كون
الابطال منهما أو من
احدهما فهو ايه علم تأخير
احدهما وشك في الاخر سلم
النصف لمن اثر جرحه
ووقت النصف الاخر بينهما
فان تبين الحال او اصطالحا
على شيء فذاك والاقسم
بينهما نصفين وينبغي ان
يستحل كل من الاخر
ما حصل له بالقسمة (أو)
جرحاه (مرتبا وابطاله
أحدهما) فقط (فله) الصيد
فان ابطاله الثاني فلا شيء على
الاول بجرحه لانه كان
مباحا حينئذ وابطاله الاول
بتدقيق فعل الثاني ارض
ما نقص من لحمه جلده ان
كان لانه جنى على ملك غيره
(ثم بعد ابطال الاول
بازمان ان ذقت الثاني في
مذبح حل وعليه للاول
ارش) لما نقص بالذبح عن
قيمته مزنا (أو) ذقت في
غيره اي في غير مذبح (أو)
لم يذق ومات بالجرحين

حرم) تغليا للحرم (ويضمن للاول) قيمته مزنا في التدقيق وكذا في الجرحين ان لم يتمكن الاول من ذبحه كما اقتضاه
كلامهم لكن استدرك صاحب التقریب فقال ان كانت قيمته تسليمة عشرة قومة من مئة قسمة ومذبوحا

الطبلاوى رحمه الله تعالى وقوله لانه ثمانية ونصف أى لان الاول لو سلم من الثانى استفاد هذه الثمانية بحل
 الصيد بفعله كايضا فالفوت للثمانية ليس الا الثانى واما التاسع فقات بكل من الفعين فيوزع عليهما فلذا ارم
 الثانى ثمانية ونصف اه سم (قوله لحصول الزهوق بفعليلها) يرد عليه انه حيث كان كذلك كان مقتضاه
 أن يضمن الثانى مثل ما يضمنه فى المسئلة الاولى وهى قوله وان يمكن الاول الخ ويمكن أن يجاب بما يؤخذ من
 الاسعاد لابن أن شريف على الارشاد بان الاول لما كان غير مقصر كان فله غير افساد فاقطع أثره ولم
 يستصحب حكمه وحينئذ فالذى فوته الثانى وانفرد به جهة الحل والذى يرتب على فواتها ثمانية فيضمنها
 بتأما والذى اشترك فيه مطلق الزهوق الذى يجمع الحل والحزمة والترتب على هذا التأما هو درهم فيقسم
 بينهما فقول الشارح لحصول الزهوق أى من حيث هو بخلافه من حيث كونه مجامعا للحل فله يحصل بفعليلها
 وانما انفرد به الثانى لان تفويت الحل به من جهته مع كون فعل الاول قد اقطع أثره لعدده فصح تقريع قوله
 فيوزع الدرهم الفاتت هما عليهما وقوله فله بقدر ما فوته الثانى أى من مجموع القيمتين وقوله صير فله
 افسادا أى للقيمة التى هى عشرة فكانه استقل بتقويتها كان الثانى كما انه استقل بتفويت التسعة فقله فى
 المثال الخ تقريع يحتاج الى ضمنية تقديرها وقد فوت العشرة كما فوت الثانى التسعة وقوله تجمع قيمته الخ
 أى لتعرف ما يخص كلا منهما من الدرهم وقوله قيمته سلبا أى التى فواتها الاول وقوله وقيمتها مزمنا
 أى التى فواتها الثانى وقوله فيقسم عليهما ما فواتاه هو عشرة كان عليه ان يقول وتسعة أى ينسب كل
 من القيمتين منفردا لمجموعهما ليعرف بتلك النسبة ما يخص كل واحد من الدرهم الا ان يقال مراده ما فواتاه
 فى نفس الامر ولم يفت فيه الا العشرة وان كان فى ضمنها التسعة واما اعتباره أو لا قيمتين حصل من مجموعهما
 تسعة عشر فنظروا فيه للظاهر وقوله عشرة اجزاء أى التى اخرجتها هذه النسبة وقوله من عشرة أى من كل
 واحد عشرة وقوله وحصة الثانى الخ أى التى بقيت من التسعة عشر إذ يلزم من كون الاول حصة عشرة ان
 يخص الثانى تسعة إذ فرض ان الضمان منحصر فيهما تأمل ومعنى قسمة العشرة على التسعة عشر تحليل كل
 واحد من العشرة الى اجزام متساوية بقدر التسعة عشر فحينئذ تكون العشرة مائة وتسعين جزءا هذا هو
 المراد بالقسمة اه شيخنا (قوله فيقسم عليهما ما فواتاه هو عشرة) هذا فيه تسميح إذ الذى اشترك فى تفويته
 انما هو تسعة اجزاء من كل واحد من العشرة وذلك ان الاول لما جرح هو يساوى عشرة فصار يساوى
 تسعة فقد انتقص من كل واحد عشرة قبل جرح الثانى فاستقل بتفويت عشرة اجزاء من العشرة وشارك
 الثانى فى تفويت الاجزاء التسعة فلذلك يضمن عشرة اجزاء من العشرة وحده ولا يشارك فيها الثانى وهذا
 وجه كونه يضمن عشرة اجزاء من التسعة عشر والثانى يضمن تسعة تأمل (قوله وهو عشرة) أى بسطها
 من جنس المقسوم عليه بان يجعل كل واحد تسعة عشر جزءا تأمل (قوله فحصة الاول لو كان ضامنا عشرة
 اجزاء الخ) ايضاح ذلك ان قول لو فرض ان قيمته وقت رضى الاول عشرة دنائير وعند رضى الثانى تسعة
 دنائير فيقسم ما فواتاه هو العشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فن تسعة دنائير ونصف دينار على
 تسعة عشر يخرج نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا وذلك خمسة دنائير وعلى الثانى
 تسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا وذلك اربعة دنائير ونصف دينار ويفضل من عشرة المقسومة نصف دينار
 فيقسم على تسعة عشر فيخص الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار ويخص الثانى تسعة
 اجزاء منه فتكون جملة ما على الاول خمسة دنائير وعشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار وما على
 الثانى اربعة دنائير ونصف دينار وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار اه من مسمها وعلى حج
 واسهل من هذا أن يبسط كل واحد من العشرة التى هى ما فواتاه بفعليلها تسعة عشر جزءا فقبل مائة وتسعين
 على الاول منها مائة خمسة وخمسون جزءا من تسعة عشر جزءا من الواحد وعلى الثانى تسعون باربعة
 وخمسون جزءا من الواحد فانت تجد الاول زاد على الثانى بعشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد

لحصول الزهوق بفعليلها
 فيوزع الدرهم الفاتت
 هما عليهما وصحة الشيخان
 وان يمكن الاول من ذبحه
 ولم يذبحه فله بقدر ما فواته
 الثانى لاجمع قيمته مزمنا
 لان تقييد الاول صير
 فله افسادا فى المثال
 السابق تجمع قيمته سلبا
 وقيمتها مزمنا فتبلغ تسعة
 عشر فيقسم عليهما ما فواتاه
 وهو عشرة لحصة الاول
 لو كان ضامنا عشرة اجزاء
 من تسعة عشر جزءا من
 عشرة

باعتبار جرحه إذا كانت قيمته عشرة وإنما اختص بضئان الاجزاء العشرة لأنه لما جرحه وهو يساوى عشرة فصار يساوى تسعة قد انتقص كل واحد من العشرة عشرة فاختص بضئان العشرة اجزاء لاختصاصه بتقويتها فلم يقل انه فوت واحدا كاملا لان الزهوق حصل بفعلها مساوياه اعتبار بالقيمة حال جرح كل منهما اه وبعبارة قد قل على المحلى والحاصل انك تضرب العشرة فى التسعة عشر مبلغ قيمته سائما وقيمته من مئة يبلغ ذلك مائة وتسعين وتقسم الحاصل من المضروب وهو مائة وتسعون على تسعة عشر فيحصل بالقسمة لكل واحد منها عشرة صحيحة فافضض الاول وهو مائة الحاصلة من ضرب عشرة فى عشرة بقسم على تسعة عشر يخرج خمسة كوامل وخمسة اجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد الكامل يلزمه وكان ضاها واما يخص الثانى وهو تسعون الحاصلة من ضرب تسعة فى عشرة بقسم على تسعة عشر يخرج أربعة كوامل وأربعة عشر جزءا من الواحد الكامل فى التسعة عشر اجزاء (قوله عشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا) بيان لذلك الاول لما جرحه وهو يساوى عشرة فصار يساوى تسعة قد انتقص كل واحد من العشرة عشرة وقوله من عشرة اى من كل واحد من العشرة فيخصه مائة جزءا فقامل (قوله وحصة الثانى تسعة اجزاء) اى وبمجموع ذلك اربعة صحاح واربعة عشر جزءا من الواحد اه عنائى (قوله لاحتمال تقدم الازمان) يؤخذ من ذلك انه لم تقدم التذيق لم يتوقف الحل بعده على الفعل فى المذبح ولم يضر فيه الازمان ولعله إذا لم يدركه وفيه حياة مستقرة والا فلا بد من ذبحه قبل تمام اه سم (قوله فلا يعمل بعده الخ) عبارة الزركشى فانه يتحمل سبق التذيق فيحل وتاخره فلا يعمل إلا بقطع الحلقوم ولم يوجد انتهت اه سم

(كتاب الاضحية)

ذكرها عقب الصدا لا اشتراكا معه فى توقف العمل على الذبيح فى الجلة وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى وأول طلبها كان فى السنة الثانية من الهجرة كالعينين وزكاة المال والقطر اه قل على المحلى (قوله) ويقال ضحية بفتح الصاد الخ جمع الاول اضحى بتخفيف الياء وتشديدها والثانى ضحيا والثالث اضحى بالتون كاربطة وارطى وإلى هذا الجمع الأخير ينسب المحدث يقال عبد الاضحية اه شوبرى وفى قل على المحلى ولغاتنا هامة لانه يقال فيها اضحية بضم الهمة وكسر هاء مع تشديد الياء وتخفيفها وجمعها اضحى ويقال اضحية بفتح الهمة وكسر هاء وجمعها اضحى كاربطة وارطى ويقال ضحية بغير هاء كاسيد كره بفتح الصاد وكسر هاء مع تشديد الياء فيهما وجمعها ضحيا اه (قوله) وهى ما يذبح من النعم الخ خرج بالذم غيرها فلا يجزى. ولو تولد بين جنسين من النعم اجزا لكن يعتبر بالأعلى سنا فى المتولد بين الضأن والمز بلوغه ستين اه حل (قوله) من يوم عيد النحر) يصدق بما ذبح قبل مضى ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس وليس مراد ايدل عليه ما يأتى فهو مخصوص بما يأتى (قوله) وهو الضحى) اى الذى هو جمع لضحوة فى المصباح الضحاه بالفتح والمد ابتداء النهار وهو مذكر كانه اسم للوقت والضحوة مثله والجمع ضحى مثل قريه وقرى اه وفى المختار ضحوة النهار بعد طلوع الشمس ثم بعده الضحى حين تشرق الشمس مقصورة تؤتى وتؤدى كرفن أنك تذهب إلى أنما جمع ضحوة ومن ذكر ذهب إلى انه اسم على فعل كسر د ونحوه وهو ظرف متمكن مثل سحر تقول لقيته ضحى إذا اردت به ضحى يومك لم تنوّه ثم بعده الضحاه مفتوح معدوم ذكر وهو عند ارتفاع النهار الاعلى تقول منه اقام بالنهار حتى اضحى كاقول من الصباح اصبح ومنه قول عمر رضى الله عنه باعاده الله اضحوا بصلاة الضحى يعنى لاتصلوا الى ارتفاع الضحى وضاحية كل شئ ناحيته البارزة يقال هم يقولون الضواحي ومكان ضاح اى بارز وضحى الشمس بالكسر ضحاه بالفتح والمد يراد بها وضحى بضحى كسعى يسعى ضحاه ايضا بالفتح والمد مثله اه تختص من عبارة ان هذا الوقت من اول النهار إلى الزوال ثلاثة اقسام الضحوة كالقريه وهى من بعد طلوع الشمس ثم بعده الضحى حين يشتد ارتفاعها ثم الضحاه حين يزايد

وحصة الثانى تسعة اجزاء من ذلك وهى اللازمة له (ولو ذبح احدهما فيه) أى غير المذبح (وأذن الآخر وجعل السابق) منها (حرم) الصيد لاحتمال تقدم الازمان فلا يعمل بعده الا بالتذيق فى المذبح ولم يوجد وقول فى من يزايد

(كتاب الاضحية)

بضم الهمة وكسر هاء مع تخفيف الياء وتشديد هاء ويقال ضحية بفتح الصاد وكسر هاء واضحية بفتح الهمة وكسر هاء وهى ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى من يوم عيد النحر الى آخر أيام التشريق كما سياتى وهى مأخوذة من الضحوة سميت بأول زمان فعلها وهو الضحى والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فصل ربك وانحر أى صل صلاة العيد وانحر النسك وخبر مسلم عن أنس رضى الله تعالى عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكشين أملحين

ارتفاعها كانه ربع النهار الثاني اه (قوله اقرنين) الاقرن ذو القرن اسم (قوله وقيل غير ذلك) في المباح
وملح الرجل وغيره ملحا من باب تعب اشتدت زرقة وهو الذي يضرب باليأس فهو ملح والاشي
ملحا مثل احر وحمره وكبش الملح اذا كان اسود ويعلو شعره يياض وقيل في اليأس وقيل ليس بخالص
اليأس بل فيه غرة وفيه ملحة وزان غرة وملح الشيء بالضم ملاحه ينج وحسن منظره فهو ملح والاشي
ملح فراجع ملاح اه (قوله التضحية سنة) أي سلسل قادر حر كله وبعضه والمراد بالقادر من ملك زائدا
عما يحتاجه يوم العيد وليكتم ايام التشريق ما يحصل بالاضحية بخلاف ما نزع فيه وقال فاضلا عن يوم مولايته
ولا بد ان يكون رشيدا ايضا اه مر اه عاتى (قوله ان تعدد اهل البيت) أي بان كانت تفقهتم لازمة
لشخص واحد ولو تعددت السيوف فاذا فعلها واحد منهم ولو غير من نازمه التفقة سقط الطلب عن الباقيين
وان كان الثواب خاصا بالمضحي اه ع ش على مر فعي كونه سنة كفاية مع كونها سنة لكل منهم سقوط
الطلب بفعل الغير لاحصول الثواب بل لا يغفل كصلاة الجنازة نعم ذكر المصنف في شرح مسلم انه لو اشرك
غيره في ثوابها جاز وانما هذا بغير تركها لمن تسب له للخلاف في وجوبها ومن ثم كانت افضل من صدقة
الطوع اه شرح مر ويبنى ان محل ذلك حيث تساوى بقدر اوصافه وان البقرة تطوعا افضل من الشاة
أضحية ويحتمل قضاؤه على ظاهره لأن الله تعالى قد جعل الثواب الكثير في الشيء القليل خصوصا وقد جعل
سبب الأفضلية أقل قيل بوجوبها اه ع ش عليه (قوله ايضا من تعدد اهل البيت) أي لحصول الشعار والسنة
للكل بمعنى انه يسقط الطلب عنهم لانه يحصل لهم الثواب المستتر لم يكونا فداء عن النفس وانما
هو للمضحي خاصة قال أفتنا المتأخرين وقوله بالحسن اللهم هذا عن محمد وأمة محمد جميعا خصوصية له
لانه الشارع ثم قيل المراد باهل البيت من تلزمه مؤتمن كالزوجة وقيل من ينفع عليهم ولو تبرعا وقيل
الاقارب المجتمعون بيت واحد عرفا وإن استقل كل منهم بنفقة والذي دل عليه كلامهم بانها في مبحث
الوصايا هو الاول فهو الراجح اه من شرح المشكاة لجع اه شوبري (قوله بنحو نذر) أي التزام
وبعبر في الباب قاله في الايجاب وعدل اليه عن تعبير غيره بالنذر ليشمل نحو هذه أضحية وجعلها
أضحية اذ هو التزام بوجوبها وليس بنذر وانما الحقوة بالتحريم والوقف اه شوبري (قوله كجعلت
هذه أضحية) ويحتمل ما يقع في السنة العوام كثيرا من شرائهم ما يريدون التضحية من أوائل السنة
وكل من سلم عنها يقولون له تلك أضحية مع جعلهم بما يترتب على ذلك من الاحكام تصير به
أضحية واجبة يمتنع عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت اني أنطوع بها خلافا لبعض المتأخرين اه
شرح مر (فرع) لو قال ان ملكك هذه الشاة ففقه على ان أضحي بها فتلزمه اذ ملكك شاة لان غير
المعين يثبت في الذمة كذا صرحوا به فانظر الروض وغيره اه سم على المنهج ويبنى ان يأتي مثل
هذا التفصيل فيما لو قال ان ملكك هذا العبد ففقه على أن اعتقه الخ وتضحيته ما في الروض انها
لا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بنيتها فلا بد من لفظ يدل على الالتزام بعد الشراء اه ع ش عليه
(قوله وكره لمريدها الخ) فضحيته ان من لم يردمها لا يكره له إزالة ذلك وان كان من أهل بيت
يضحي احدهم عن البقية وهو كذلك كما اقتضاء كلامهم واعتمده الاسنوى وكذا الاذرعى حيث
قال وغير الضحي من العيال لا احسب احدا يكره له إزالة ذلك لانه ليس بمضحي حقيقة وإن اشركه
المضحي في الثواب وله تردد في صي ضحي عنه وليه من مال نفسه وفي اجنبى اذن لغيره ان يضحي
عنه والاوجه انه لا يكره الاول لعدم إرادته بخلاف الثاني فان المضحي وكله كذا في الايجاب
(أقول) لا يبعد السكراة في الاول لأن إرادة وليه كإرادته ونظرا للنفق اه شوبري ومن اراد ان
يهدى شيئا من النعم الى البيت سن له ما سن لمريده التضحية اه سم (قوله غير محرم) قال الزركشي ولو اراد
الاحرام في عشر ذي الحجة من يريد الاضحية فهل يكره له ذلك فيه نظر ويحتمل انه لا يكره لانه إذا اجتمع

قرنين ذبحها يده وسمى
وكبر ووضع رجله على
صفاحها والاملح قيل
الابيض الخالص وقيل
الذي يياضه أكثر من
سواده وقيل غير ذلك
(التضحية سنة) مؤكدة في
حتم على الكفاية إن تعدد
أهل البيت وإلا فسنة عين
لغير صحيح في الموطأ وفي
سنن الترمذي وواجبة في
حق النبي صلى الله عليه وسلم (وتجيب
بنحو نذر) كجعلت هذه
الشاة أضحية كسائر القرب
(وكره لمريدها) غير محرم

(إزالة الشعر) كظفر وجعدة لا تضار ذاتها ولا حاجة لها في (عشر) ذي (الحجة) أيام (تشرى حتى يصحى) التي عنها في خبر مسلم والمخني في شمول المقنن من التارجم ذلك (٢٥٣) وذكر كراهة التشرى من زياد في تغييره نحو شعر أعم ماعبر به (ويسن أن يذبح)

فربما إن أحدا مما متعلقة بالبدن رجحت لهذا الوأراد الأضحية ودخل يوم الجمعة وقد طال شعره وظفروه استحب إزالة ما وقال غيره يستحب ترك الإزالة قال الطبراني وهو الأصح ومشي عليه مـ ورايت بخط شيخنا البرلسي الجزم بأنه لا يطلب منه ترك الإزالة إذا أراد الأحرار ما بالعمرة وقال رحمه الله طلب من كل من أهل البيت ترك الشعر والظفر أم يخص ذلك بصاحب البيت يبني الأول اه عـ ش (قوله) إزالة (شعر) وقال الإمام أحمد، تحرم الإزالة المذكورة وقوله ونحو شراى ولو من عاقرة يابط اه قل على المحلى وأما كراهة تحليل الحية كالحرم فنه نظر اه سم (قوله) وجعدة لا تضار الخ استثنى من ذلك ما كانت إزالته واجبة كخزان البالغ وقطع بالسارق والمستحبة كخزان الصبي اهـ ل (قوله) في عشر ذي الحجة اهـ لو في يوم الجمعة فلا يطلب منه إزالة ذلك كاصرح به حجب باب الجمعة ومثل هذا في كلام عميرة اهـ عـ ش على مـ (قوله حتى يصحى) ولو قصد التضحية بعده زالت الكراهة باؤها كاجزم به بعضهم وهو المعتمد اهـ شرح مـ (قولا) والمخني في الخ) وقيل للتشبه بالجرمين ورد بان قضيت ترك التطيب ونحوه نعم قضية الأولى أن من عزم على عتق رقبة ليس له ذلك قال الزركشي إلا أن يفرق بان الأضحية فداء البدن لقوله تعالى وقد نياه بذبح عظيم أقول لما صار للفرق حديث عتق الأجزاء من النار حتى الفرج اهـ بالفرج اهـ سم (قوله) وسن أن يذبح رجل بنفسه اهـ فهم كلامه جو از الاستئذان الأولى كون النائب فيها مسلبا ويكره استئذان كافر وصي لاحق اهـ شرح مـ (قوله) بنفسه اهـ لو ضارها وصفاها اهـ قل على المحلى اهـ وذلك لانهاقرة بالقائمان بها مباشرة لولي عبارة الزركشي لانه صلى الله عليه وسلم ذبح الكبش بيده ولا نهاقرة بقيامه بها أولى انتهت اهـ سم (قوله) إن أحسن الذبح ظاهر وإن كره الذبح كان كأي اهـ لأن يقال أحسنه على الوجه الأكمل اهـ عـ ش على مـ قال القفال الشاشي وينبغي أن يستحضر عظيم نعم الله وما سخر من الأنعام ويجدد الشكر على ذلك اهـ شوري (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم صلى بنفسه) فقد صحى بمائة بدنة فخر بيده منها ثلاثا وستين بدنة واهـ عليا رضي الله عنه فحرق تمام المائة وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته صلى الله عليه وسلم اهـ قل على المحلى (قوله) وشرطها نعم) وقد أرخص صلى الله عليه وسلم ثلاثة بالتضحية بالناق وقد نطق اسماء البرماوى فقال

فقد خص غير الخلق حقاجاعة هـ يذبح عناق في الضحية تقل

أي يورده منهم وزيد بن خالد هـ كذا عتق نجل لأمه نكحل

اهـ شوري (قوله) ولو خصيانا) قال المحلى هنا والخصي ما قطع خصياه أي جلدتا البيهقي ويجز ما قطع منه زيادة لحمه وطيبا وكراهة في شرح الروض وغيره به أي زيادة اللحم طيبا وكراهة يذبح مافات من البيهقي اهـ فلهذا لا يضرك فكل من الجلدتين والبيهقي اهـ سم (قوله) واجذاع) أي سقط طسه قبل تمام السنة لأن ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام بلوغه السنة بمنزلة بلوغه بالسن اهـ مـ شرح مـ والمراد اجذاعه في سنة المعتاد اهـ لو هو سنة أشهر اهـ شيخنا عـ ف عبارة الأيضاح والجدع من الضأن ما له سنة قال السيد في حاشيته عليه ظاهر اهـ لا يجزى ما لم يستكمل وان اجذع أي سقطت أسنانه قبل تمام السنة على خلاف الغالب لكن نقل الشيخان في الأضحية عن العبادي وأقرأه اهـ متى حصل الاجذاع قبل هذا السن اجزا كاحتلام الغلام قبل خمسة عشر ونقله في شرح المذهب عن العبادي وغيره انتهت اهـ شوري (قوله) هي الثانية من الأبل الخ) المراد بها في الأبل ما له خمس وطين في السادسة وفي البقر والنم ما له ستان وشرع في الثالثة اهـ شيخنا وقوله فافوقها أي فوق الثانية أي أن المسنة أول أسنانهن الثانية ولا آخر لسنها وفي المصباح التي الجبل يدخل في السنة السادسة والثالثة ثنية والتي أيضا التي يلقى ثنيته يكون من ذوات الظلف والناظر في السنة الثالثة من ذوات الخلف في السنة السادسة وهو بعد الجذع واجمع ثناء بالكسر والمد وثنيان

الأضحية) (رجل بنفسه) إن أحسن الذبح (وان يشهد) ها (من وكل) بدلانه صلى الله عليه وسلم صحى بنفسه رواده الش بخان وقال لطاعة قوى إلى أضحيته فاشهد بها فانه بول قطرة من دمه يغفر لك ما سلف من ذنوبك رواده الحاكم وصحح اسناده وخرج يزيد بن رجل الاثنى والخميس فالا فضل لمعا التوكيل (وشرطها) أي التضحية (نعم) ابل وبقر وغنم انا ان كانت أو خنفي أو ذكورا ولو خصيانا لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسلكا يذبحوها اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولان التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعمة كالكاة (و) شرطها (بلوغ ضأن سنة أو اجذاعه) بلوغ (بقر ومز سنتين وأبل خمس) لخبز أحد وغيره ضأن بالجدع من الضأن فانه جائز وخبر مسلم لا تذبحوا إلا المسنة إلا أن تعسر عليكم فاذبحوا اجذعة من الضأن قال العلماء المسنة هي الثانية من الأبل والبقر والنم فافوقها وقضيتها إن جذعة الضأن لا يجزى

إلا إذا جازع من المسنة والمجهور على خلاقه وحلوا الخبر على التدب وتقديره يسلكم ان لا تذبحوا إلا المسنة فان مجزئهم في جذعة ضأن وقول او اجذاعه من زيادتي

مثل رغيف ورغاف واتى اذا لقي ثبته فهو تى قيل بمعنى فاعل اه (قوله وشرطها قد عيب) أى حيث لم يترما ناقصة وتعتبر سلا متها وقت الذبح حيث لم يتقدمها ايجاب والا فوقت خروجا عن ملكه اما لو اترما ناقصة كان نظر الاضحية بعمية أو صغيرة أو قال جعلتها اضحية فانه يلزم معها ولا تجزى. اضحية وان اخص ذبحها بوقت الاضحية وجرت مجراها فى الصرف وعلم ما عثر رانه لو نذر الاضحية هذا هو مسلم ثم حدث به عيب ضحى به وثبت له احكام الاضحية اه شرح مر وقوله وثبت له احكام الاضحية قضيت اجزاؤها فى الاضحية وعليه يفرق بين نذر ماسلمة ثم تتبسي وبين نذر الضحية بالنقصة بالمال الترماسلمة خرجت عن ملكه بمجرد النذر حكم بانها اضحية وهى سلمة بخلاف المبيعة فان النذر لم يعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة الكمال بحال اه ع ش عليه (قوله فتجزى فاقد قرن) ركز فاقد ذكر لانه لا يؤكل وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله وفاقد بعض الاسنان) أى بخلاف فاقد كل الاسنان اه مر وقال تجزى. عخلوقة بلا اسنان اه وكان الفرق ان فقد جميعها بعد وجودها يؤثر فى اللحم بخلاف فقد الجميع خلفة فليحرر اه سم (قوله وعخلوقة بلا آلية) اما مقطوعتها فلا تجزى بخلاف ما لو قطع منها جزء يسير لاجل ان تكبر فانه لا يضراهم. شرح مر وفيه مناصه قوله وعخلوقة بلا آلية هل يؤخذ من ذلك انه لا يضرب فوات جزء الآلية ولو كبير الا انه لا يزدل عدما ابتداء ولا يفرق ثم رأيت فى شرح النجاشي لشيخنا الحزم بانه يضرب فقد بعض نحو الآلية والذنب اه وقال مر لا يضرب قطعة يسيرة من الآلية بقصد تسميتها فان ذلك يسمى اه (قوله لا عخلوقة بلا اذن) أى بان لم يخلق لها اذن أصلا ما صغيرة الاذن فتجزى. لعدم نقصها فى نفسها كصغيرة الجهة اه ع ش على مر وقوله ولو لم بعضها ومثل الاذن اللسان بالاولى وهل مثل قطع بعض الاذن ماله اصاب بعض الاذن آفة ذهبت شيئا منها كالكل نحو القرادش منها ولا يفرق بالمشقة التى تحصل بارادة الاحتراز عن مثل ذلك فيه ظروا الاقرب الثانى لان ما لا اختيار له فيه حيث لم ينقص اللحم مغفر كافي العرج اليسير والمرض الذى لا يحصل بشدة هزال ونحوه اه ع ش على مر وفارقت العخلوقة بلا اذن العخلوقة بلا ضرع وآلية او ذنب بان الاذن عضو لازم للحياوان غالبوا والذكر لا ضرع له والمز لا آلية له اه زى ومثله شرح مر وقوله والمز لا آلية له مفهومه ان قطع الذنب من المز يضرب فى حرج والحقا الذنب بالآلية واعتراضا بتصریح جمع بانه كالاذن بل فقد اه اندر من فقد الاذن ويؤى ما عخلقت المز بلا ذنب هل تجزى. ام لا فيه نظر ثم رأيت معنى الروض صرح بالاجزاء فى ذلك اه ع ش على مر (قوله فتزول) على وزن المنى للجھول وان كان المراد به الفاعل اى يقوم بها المزال اه شيخنا ثم رأيت فى الرشيدى على مر مناصه قوله فتزول بفتح المثناة وكسر الزاى من باب فعل بفتح العين يفعل بكسرهما مبنيا للفاعل كما فى مقدمة الادب للزنجشبرى وهذا خلاف ما اشتهر من ان هزال لم يسمع الا مبنيا للجھول فتنبه لذلك اه (قوله وهى ذاهبة المخ) ويقال له النقي بكسر النون وسكون القاف وتفسيره بقوله والمخ دهن المقام يشمل غير الرأس اه قل على المحلى وفى سم قوله والجفاء تمة الحديث التى لا تقي اى لا تقي لها وهو مخ المقام اه (قوله من شدة هزالها) وقد يكون ذهابه بخلة او هزم او مرض اه شرح مر (قوله ولا ذات جرب) اى ولو غير بين لانه اطلق فهو قديم ابده بالبين فاقتضى اطلاقه انه لا فرق بين البين وغيره كما قرر اه زى (قوله او عور) اى فالعى بالاولى ولا يضرب ضعف بصير لا يؤثر فى الرعى ولوليل وقال شيخنا لا يضرب عدم الابصار ليلاه قل على المحلى وصنيع الشارح يقتضى ان العون يتقيد بالبين واظفر ما مفهومه وصنيع الجلال يقتضى انه لا يتقيد به وفى قل عليه قوله او عور لم يقيد بالبين لانه فيه صفة كاشفة كاذن الحديث اه (قوله او عرج) اى بحيث تختلف بسببه عن الماشية فى الرعى اه شرح مر (قوله وان حصل عند اضجاعها الخ) ومن ذلك ما لو قطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لا تستطيع الذهاب معه للرعى

(وشرطها) (قد عيب) فى
الاضحية (ينقص ما كولا)
منها من اللحم وشحم وغيرهما
فتجزى. فاقد قرن
ومكسورته كسرا لم
ينقص المأكول ومشقوقة
الاذن وعورقتها وفاقد
بعض الاسنان وعخلوقة
بلا آلية أو ضرع او ذنب
لا عخلوق بلا اذن ولا
مقطوعتها ولو بعضها ولا
تؤلا. وهى التى تستدبر
الرعى ولا ترضى الا قليلا
فتزول ولا يجفأ وهى ذاهبة
المخ من شدة هزالها ولا ذات
جرب ولا بينة مرض او
عور واعرج وان حصل
عند اضجاعها للتضحية
باضطرابها والاصل فى ذلك
خبر لا تجزى فى الاضاحى
العوراء البين مرضها
والعرجاء البين عرجها
والعرجاء رواه ابو داود
وغیره وصححه ابن حبان
وغیره

فولعل هذا ذلك عند ارادة الذبح ليتمكن الذبيح من ذبحه لم تجز اه ع ش على مر (قوله وفي المجموع عن
 الاصحاب الخ) عبارة شرح مر وقضية كلامه عدم اجزاء التضحية بالحامل لان الحمل به هو الممتنع
 فقد حكاه في المجموع في آخر ذكاة الفهم عن الاصحاب وما وقع في الكفاية من ان المشهور اجزا او هالان
 ما حصل من نقص اللحم يجبر بالجنين غير معمول عليه فقد لا يكون فيه جبر اصلا كالملقة وايضا فزيادة
 اللحم لا تجبر عيا كجره او جبره سميته وانما عدوا الحامل كاملة في الزكاة لان التصديق فيها النسل دون
 طيب اللحم وما جمع به بعضهم من حل الاجزاء على ما ذالم يحصل بالحل نقص فاحش ومقابل على خلافه
 مردود بما قرر من الحل نفسه عيب وان العيب لا يجبر وان قل نعم يتجه اجزاء قرية العهد بالولادة
 لزوال المذخور بها انتهت (قوله او تعين) يتحصل من كلامه انه في قوله جعلتها اخمية لابد من نية
 عند الذبح او قبله عند تعينها وافرأها بقصد الاخمية ولا يفي عن النية والتعين قوله جعلتها اخمية
 وافر ذلك الطلأوى اه سم (قوله سواء اكان) اى الحيوان المضحى به ويؤول في قوله تلوعا
 او واجبا وقوله او بتعيينه الخ صورته ان يندثر التضحية بشئ معين بخلاف ما ياتي فان صورته ان ينو
 التضحية بشئ مثل ما سمعته ثم يعينها بعد ذلك فالتعين هنا في نفس الذنر وفيما ياتي بعد الذنر تامل اه شيخنا
 تاملنا فرأينا الصواب العكس وهوان قول الشارح او بتعيينه صورته ان يندثر التضحية بالبهيم كشاة ثم
 يعينها وان قول الماتن لا يفي عين يندثر صورته ان يندثر التضحية بشئ معين كذه الشاة اه (قوله لا يفي عين
 لها يندثر) اعلم ان الشيخين رحمهما الله تعالى ذكر ان التعيين السابق لا يفي عن النية ولم يفصل بين المعين
 يندثر وغيره ووقع لحافى موضع اخر ان الاجنئ اذا ذبح المعينة بغير اذن فادرك صاحبها اللحم وفرقه
 يقع الموقع لانها مستحقة الصرف لهذه الجهة قال الرافى وهذا يدل القول بأن التعيين السابق يفي عن
 النية اه وشيخ الاسلام رحمه الله افقره منه محولة الجمع بان يجعل صورة الذنر لا تحتاج الى نية ويجعل عليها
 مسألة ذبح الاجنئ كما سيصرح بذلك بعد هذا ويحمل القول بان التعيين لا يفي عن النية على غير صورة
 وانت خير بان من قال ان التعيين لا يفي نظر الى ان السنة هي قصد الذبح تقربا وذلك غير حاصل بالتعيين
 ولو سبقه ندور من اكنى به نظر الى التعيين صرفا لهذه الجهة بالتعيين ولو بغير الذرفا حوله شيخنا لم
 يبين في معناه وكلام الرافى وغيره فليتأمل نعم ظاهر المنهاج يوافق اه عميرة اقول هذا الجمع نقله في
 شرح البهجة عن غيره حيث قال وواجب الخ وفي حج ولا يكتفى على المتمدن شبه تناقض وقم للشيخين
 باقى الجواب عنه تعيينا بقوله جعلتها اخمية او عن ندور فذمت عن النية عند الذبح لانها قريبة بنفسها
 فوجب النية فيها بخلاف المعينة بالندثر فلا تجب فيها نية اه وكان وجه عدم الكفاية كاقراه شيخنا
 الطلأوى رحمه الله ان النية وما يقوم مقامها من التعيين والافراز بقصد الاخمية ينبغي ان يكون متاخرا
 عن اللفظ الذى حصل به الزوم فليتأمل اه سم وعبارة شرح مر في تقرير الفرق بين صيغة الجعل
 وصيغة الذنر نصا وفارقت المذكورة الالية بان صيغة الجعل لجريان الخلاف في اصل الزومها
 احط من الذنر فاحتاج لتعويتها وهي النية عند الذبح نعم واقرنت بالجعل كفت عنها عند الذبح كما اكنى
 باقرانها بافرار او تعين ما يضحى به مندوبة او واجبة معينة عن ندور فذمت مقياسا على الاكتفاء بها عند
 الافراز في الزكاة وبه وقيل الدفع انتهت (قوله فلا يشترط نية) اى لان التعين بالندثر اقوى من
 التعيين بالجعل حل (قوله وان وكل بذبح) يبنى ان يجوز ان يؤكل واحدا في الذبح وآخر في النية سم ولهذا
 اشار الشارح بقوله وكل اى في الذبح او غيره (قوله كفت نيته) اى المضحى عند اعطاء الوكيل اى المسلم
 على ما بينه الزركشى او عند ذبحه ولو كافر اكتنبا ويفرق بين ذبح الكافر واخذه حيث اكنى بمقارنة النية
 للاول دون الثاني بانها قدمت عليه مع مقارنة مانها هو الكافر فان اعطاها للكافر مقدمة للذبح وهى
 ضعيفة وقد قارنها بكفر الاخذ الذى ليس من اهل النية فلم يعقد بتقدمها حيث لا وليس كاقترانها بالزل لانه

وفي المجموع عن الاصحاب
 مع التضحية بالحامل وصح
 ابن الرفعة الاجزاء ولا يضر
 قطع قلقة بسيرة من عضو
 كبير لفقد وقول ما كولا
 أهم من قوله لما (و)
 شروها (نية لها) عند ذبح
 (أو) قبله عند (تعيين) لها
 يضحى به كالتية في الزكاة
 سواء اكان تلوعا أم واجبا
 بنحو جعلته اخمية أو بتعيينه
 له عن ندور في ذمته (لا يفي
 عين لها يندثر) فلا يشترط له
 نية (وان وكل بذبح كفت
 نيته) فلا حاجة لنية الوكيل
 بل لو لم يعلم انه مضى لم يضر
 (وله تفويضها لمسلم عين)
 وكيل أو غيره فلا يصح
 تفويضها للكافر ولا غير
 عين يحنون او نحوه وقول
 او تعين مع قولي وله الى
 آخره من زيادتي وتعيرى
 بما ذكر بينها أولى من
 تعيرى بما ذكره (ويجوزى
 بعير أو بقرة)

لم يقارنه مانع قاله الشيخ جواد شوبري (قوله عن سبعة) أي هنا وكذا في الكفارات والتع في الحج
 وأرتكاب خطورات فيه وكذا كل أسباب مختلفة واجبة أو لانعم المتولدة بين غم أو ممز وليل أو بقر
 لا تجزى عن أكثر من واحد وسياق ويتبرق السبعة أن يكون كل منهم مستقلا أو كان له أهل بيت أو لا
 ويظهر وجوب التصديق على كل واحد منهم بجزء من حصته نينا وخرج بالسبعة ما لو كانوا أكثر كثانية
 واشتركوا في بدنة أو في بدتين فلا تقع عن واحد منهم ولو مع الجبل يعددهم أو بالحكم أو ضم لحاشاة كالأ
 اشترك اثنان في شاتين ولا تضر شركة غير مضع معه في الثواب في الشاة أو في البدنة ولو امتنع بعض الشركاء
 في البدنة من الذبح فالوجه أن يقال إن كانت لا تحتاج إلى ذبة كندورة منه ذبحت فبراعليه وإلا فغيره
 أن يذبحها إن خيف خروج وقت الاضحية نظرا للوصول لحق وانفادت كونها اضحية على المتنع لتقصيره
 ويحتمل أن يرأى إجماع الحاكم لينوى عن المتنع كافي الزكاة فراجع ذلك وللشركاء قسمة اللحم لانها إفراد
 لا بيع مادام نيا ولا فهو مقروم ولو كان عليه شاة واجبة فذبح بدنة وقسم سميها عن الواجب والباقي تقوفا
 بخلاف ما لو خرج بعيرا عن شاة في الزكاة كما سمر وتقدم الفرق فيها بكونه في الزكاة أصلا أو بدلا بخلافه
 هنا قل على المحلى (قوله أيضا عن سبعة) سواء أراد بعضهم الاضحية والاخر اللحم أم لا ولهم
 قسمة اللحم إذا ذبح إفرادا وخرج بسبعة ما لو ذبحها ثمانية فلو أنهم سبعة فلا تجزى عن واحد منهم اه شرح
 م (قوله وشاة عن واحد) أي فقط فلو اشترك اثنان في شاتين في تضحية أو هدى لم يجز لفرق بينه وبين جواز
 اعتاق نصي عبيدين عن الكفارة بأن المأخذ مختلف إذا لمأخذهم تخليص رقبة من الرق وقسود بذلك وهنا
 التضحية بشاة لم توجد بما فعل وأما خبر اللهم هذا عن محمد وأمة محمد فمحمول على أن المراد التشريك في
 الثواب لا في الاضحية ولو ضعي يدة أو بقره بدل شاة مندورة في الذمة فالمراد على السبع تقطوع يصرف
 مصرف التطوع عن شاة اه شرح م ومثل هذا ما لو اشترك أربعة عشر في بدتين لأن كلاً ما لم يحصل له سبع
 البدتين فلم يحصل لهم من كل النصف سبع وذلك لا يكفي لأنه لا يكفي إلا سبع كامل من بدنة واحدة وفاطر
 وقياس عدم الأجزاء إذا اشترك ثمانية في بدتين أن يخص كلا من كل بدنة ثمن وهو لا يكفي اه سم على
 منبه اه ع ش عليه (قوله وأفضلها بسبع شياه) واقتضاه بشوات على الكسبيين في بعض أحواله لانها
 الموجود إذ ذاك فلا يمرض مامر والسبع من الضأن أفضل منها من المزم قال العبادي ويظهر وجوب
 التصديق بجزء من كل واحدة من السبع أو الوجه خلافاً للمضحي واحد اه قل على المحلى (قوله فشارك
 من بعير) واعلم أن الأصحاب إنما صرحوا بذلك إذا شارك بسبع مثلاً وسكتوا عما لو شارك بأكثر منه
 كالواشارك واحد خمسة في بعير وقضية إطلاق المصنف تفضيل الشاة أيضاً وبه صرح صاحب الوافي نقلاً
 الزركشي لكن قال بعضهم أنه منى على أن السورة الكاملة أفضل من بعض سورة طويلة ولو أكثر الأصح
 خلافاً فيكون الأصح ههنا المشاركة بأكثر من السبع أفضل من الشاة ومضى م على خلافاً سم (قوله
 على الشرك) أي وإن زاد على السبع اه م اه سم (قوله وأفضلها البيضاء الخ) واختلفوا في سبب
 التفضيل في المذكورات قليل هو تعبدى وجزم به في النهاية وقل هو لحسن المنظر وطيب اللحم وعليه
 كثيرون اه إيجاب اه شوبري (قوله ثم الغراء) وهي التي يابضها غير صاف اه ع ش (قوله ثم
 البقاء ثم السوداء) وما جمع البياض والذكورة والسمن أفضل مطلقاً ثم ما جمع صفتين فإن تعارضتا
 قدم السمن فالذكورة فعلم أن الذكور أفضل من الإناث والخنى ولا يخفى أن الإناث التي لم تلد أفضل من غيرها
 والذكر الذي لم ينز أفضل من غيره اه حل ومثله شرح م وفي المختار البلق سواد ويابض كذا البلقة
 بالضم اه والظاهر أن المراد بها هنا ما هو أعم من ذلك ليشمل ما فيه يابض وحرمة اه ع ش على
 م (قوله من طلوع شمس يوم نحر) (فرع) وقف الحجاج العاشر غلظا في حساب

عن سبعة) كما يجزى عنهم
 في التحلل للاحصار لخبر
 مسلم عن جابر نحرنا مع
 رسول الله ﷺ بالجدبية
 البدنة عن سبعة والبقرة عن
 سبعة وظاهر أنهم لم يكونوا
 من أهل بيت واحد (و)
 تجزى (شاة عن واحد)
 لخبر الموطأ السابق ففيه
 ما يدل لذلك (وأفضلها)
 أي التضحية (بسبع شياه
 فواحد من إبل فبقرة ضأن
 ففر فشارك من بعير) فن
 بقر اعتباراً بكثرة إراقة
 الدم وأطرية اللحم في
 الشياه وبكثرة اللحم غالباً
 في البعير ثم البقر وبأطرية
 الضأن على المزم فيها بعدما
 وبالأفراد بدم في المزم
 على الشرك وأفضلها
 البيضاء ثم الصفراء ثم
 الغراء ثم الحمراء ثم
 البقاء ثم السوداء (ووقتها)
 أي التضحية (من مضى قدر
 ركعتين وخطين خفيفات
 م طلوع شمس) يوم
 نحر

الحر وأيام التشريق على مقتضى وقوفهم وأعلى ما في نفس الامر خلاف وأحق الوالد باعتبار مقتضى وقوفهم حتى يكون النحر مبدء العاشر وأيام التشريق ثلاثة بمديوم النحر المذكور اخذاً من ان يوم عرفة يوم يعرف الناس اه وانظر هل يعتبر ذلك بالنسبة لغير الحاجج اولا او يعتبر من لم يثبت عنده خلاف ذلك واقتضى مطلعه فيه نظر فراجعه بما ذكره واوضحوه في الحج والنفس الان تميل إلى ان ذلك لا يتبدى الحج (فرع) يتمتع نفل الاضحية فهل المراد انه يجب ذبحها في المكان الذي يكون به وقت الوجوب والا يجب ذلك بل في أي مكان اراد ذبحها فيه امتنع قلنا عنه بخلاف الفطرة حيث يجب اخراجها في مكان الوجوب وهو المكان الذي غربت فيه الشمس قال هر بالثاني بخلافه فرق بانه بمجرد الغروب تثبت الفطرة في الذمة بمجرد مضى الركعتين والخطبتين من يوم النحر لاثبت الاضحية الذمة ولا يتعلق بها حق الفقراء إلا بعد الذبح بالفعل لانها غير واجبة ويجوز تركها فلورده عليه انها قد تجب بالنذر قال لا يتمتع نفله فليراجع وليحرج جميع ذلك اه سم (قوله إلى آخره) (التشريق) ويكره الذبح ليلا لا الحاجة كاشتغاله نهارا بما يمنعه من التضحية او مصالحة كثير الفقراء ليلا او سهولة حضورهم اه من شرح هر وعش عليه (قائدة) ذهب يوسل بن عبد الرحمن وسليمان ابن يسار إلى بقاء الوقت إلى سلق الحجة اه سم (قوله) ومن نذر معنة الخ) عبارة قل على المحل ومن نذر اضحية وهو رشيد مطلقا اوسفيه او عيد في ذمته والتعيين فيما بعد الرشد والعق والسفيه التعيين قبله قال بعضهم وعليه فلا بد من اذن الولي له فيه فراجع ذلك اه وعبارة اصله مع شرح هر ومن نذر واحدة من النعم مملوكة له معينة وان امتنعت التضحية بها للمعينة والفصيل وغير المجزئة ليست اضحية وانما ألحقها بالاضحية في تعيين زهدنا دون الصدقة المنذورة لقوة شبهها بالاضحية لاسباب اوراق الدم في زمنها اكل فلاراد انها مشبهة بالاضحية وليست باضحية فقال الله وكذا على وان يفل الله كايمل من كلامه في باب النذر ان اضحي هذه اوهي اوهذه اضحية اوهدي اوجعلتها اضحية زال جواب من او خيرها ملكه عننا بعد تعيينها كالم نذر التصديق بعين ماله لوزمه بما في هذا الوقت ادا هو مال بقاءه من وقتها بغيره لانه التزمها اضحية فتعين وقتها لذبحها وتفرق النذور والكفارات حيث لم يجب الفور فيها اصالة بانها مرسل في الذمة بخلاف ما هنا فانه عين وهي غير قابلة للتأخير كالاتقبل التأجيل ولا يشكل على ذلك ما لو قال على ان اضحي بشاة مثلا حيث وجب فيها مامر لا مكان الفرق بان التعيين هنا هو الغالب فالختم ما في الذمة بخلافه في الابواب المذكورة وخرج بقوله فقال ما لو نوى ذلك فانه يكون لاغيا كالم نوى النذور وافهم كلامه عدم احتياجه إلى نية مع قوله المذكور ولا عبرة بنية تخالفه لصراحتهم وحديث فابقع في السنة العوام كثيرا من شرائهم ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه اضحية مع جهلهم بما ترتب على ذلك من الاحكام تصير به اضحية واجبة يتمتع عليه اكله منها ولا يقبل قوله اردت اني اتطوع بها خلافا لبعضهم ولا يتأني ذلك قولهم يس ان يقول بسم الله هذه عقيقة فلان مع قصر يحتمل الاكل منها لصراحتهم في الدعاء اذ ذلك بعد البسملة صريح في انه لم يرد سوى التبرك وحيث قد وجدنا قرينة لفظية صارقة ولا كذلك هذه اضحية وافهم قولنا ادا صيرورتها قضاء بعد ذلك الوقت وهو كذلك فيذبحها ويصرفها في مصارفها انتهت (قوله معينة) قال شيخنا يشترط كونها من النعم ولو بغير صفة الاجزاء ولا تقع ضحية بغير الصفة وان قلت بعد النذر ككسبه ويلزمه ذبحها وتفرقها وعلما ذكر انه لا يصح نذر التضحية بغير النعم كالغزال ومقتضاه عدم وجوب ذبحه وتفرقه فراجعه (تنبيه) قد تضمن التضحية بغير النذر كاقدمت الاشارة اليه ومنه قال بعد بشر امشاة مثلا هذه اضحية وجعلتها اضحية وان جعل وجوبها بذلك تعين ذبحها وتفرقه جميعها نعم ينبغي عدم الوجوب اذا قال وقت ذبحها اللهم هذه اضحية فاجعلها غالبة لك ونحو ذلك لقراءة ارادة التبرك فليراجع اه قل على المحل (قوله ولو معينة) اي وان لم تبلغ السن المعلوم ولا يجزى.

(إلى آخر) أيام (تشريق)
فلو ذبح قبل ذلك أو بعده
لم يقع اضحية لحسب
الصحيحين أول ما بدأ
به في يومنا هذا نفل ثم
ترجع فنحصر من نفل ذلك
قد أصاب ستتا ومن ذبح
قبل ذلك فانما هو لنعم قدمه
لا له ليس من النسك في شيء.
وخبر ابن جبان في كل أيام
التشريق ذبح وذكرا الخفة
الركعتين من زيادتي
(والأفضل تأخيرها إلى
مضي ذلك من ارتفاعها)
أي الشمس يوم النحر
(كرمح) خروجها من الخلاف
(ومن نذر) اضحية
(معينة) ولو معينة كقوله
على ان اضحي بهذه الشاة
وفي معناه جعلتها اضحية
(او) نذر اضحية

غيرها ولوسليماه عش على مر واشترط الشروط الساجدة في غير المعينة بالتندر وقوله وفي معناه الخ
 اى وفي معناه ايضا قوله هذه اضحية فينبغي ان يحترز من هذه الالفاظ ويضبط لها لانه اذا قالها
 صارت واجبة وخرجت عن ملكه اه شيخنا (قوله ثم عين المذنور) اى ينحو عين هذه الشاة
 لتندرى وتلزم تعيين سليمة ويؤول ملكه عنها بمجرد التعيين لانه التزام اضحية في ذمته وهى مؤقتة
 ومختلفة باختلاف الأشخاص فكان في التعيين غرض اى غرض وبهذا فارق ما لو قال عينت هذه الدرام
 كما في ذمته من ذكاه ونذر حيث لم يتعين لانتهاء الغرض في تعيينها اه شرح مر (قوله لومه ذبيحة قضاء) لكنه
 ان كان تأخيرها الذبيح عن الوقت باختياره يصير ضامنا لها اه شرح مر (قوله فان تلفت في الثانية بقى
 الاصل او في الاولى الخ) لم يتكلم على حكم التعيب واحسن ما رايت فيه من العبارات عبارة الروض
 وشرحه ونصها النوع الثاني التعيب اى حكمه فان حدث في المعينة المذنورة ولو حكاما من الهدى والاضحية
 عيب يمنع ابتداء التضحية ولم يكن بتقصير من التندر وكان قبل التمكن من الذبيح اجزائه ان ذبحها في
 وقتها فلا يلزمه شئ بسبب العيب كالا يلزمه شئ لو تلفت فان ذبحها قبل الوقت تصدق باللحم ولا ياكل
 منه شيئا لانه فوت ما التزمه بتقصيره وتصديق بقيمة اى قيمتها دراهم ايضا ولا يلزمه ان يشتري بها
 اضحية اخرى اذ تلفها اى المعينة لا يجوز اضحية وان تعيب بعد التمكن من ذبيحها لم تجزه لتقصيره بتأخير
 ذبيحها ولا نهيان من ضمانه ما لم يذبح وذبيحها وجوب او تصدق بلحمها كذلك لانه التزم ذلك الى هذه الجهة
 ولا ياكل منها شيئا لمسار ويدبح بدلها سليمة وجوب بالتقصير ولا استقرار وجوب السليمة عليه فان
 تلفها او عيبها هو اى التاذر ملكا لخروجها عن كونها اضحية بفعله وذبح بدلها وجوب لما مر اما المعينة
 عما في الذمة لو حدث بها عيب قبل الوقت او بعد ولو في حالة الذبح بطل التعيين لما وله بيعها وسائر
 التصرفات فيها لانها لم يلزم التصديق بها ابتداء وانما عيناها لاداء ما عليه وانما يتادى بها بشرط السلامة
 وعليه البدل بمعنى انه بقى عليه الاصل في ذمته فعليه اخراجه اه (قوله ويعود الدين) اى يوصفه حتى
 لو كان به رهن عادوانا الفسخ رفع المقدم من حيث كافضه عن ذلك في شرح الروض في باب الرهن
 واجاب عن إشكال في المقام فليرجع اه شورى وهذا مستدرك فهو تأكيد لما استفيد من التشبيه السابق
 اه عش بالمعنى (قوله او تلفت في الاولى الخ) عبارة اصله مع شرح مر فان تلفت او سرت او ضلت
 او طرأ بها عيب يمنع اجزائها قبله اى قبل وقت التضحية اوفيه ولم يتمكن من ذبيحها ولم يقع منه في جميع
 الحالات تفريط فلا يلزمه بدلها ولو املكه عنها بالالتزام وبقاتها فيده كالوديعة ولو ضلت بغير تقصير
 لم يكلف تحصيلها نعم ان لم يتحج في ذلك الى مؤنة لها وقع عرفا فلتجته الزامه بذلك ولو اشترى شاة
 وجعلها اضحية ثم وجد بها عيب قد علم ان الارش وامتنع ردّها والملكه عنها كاسر وهو المصحى
 انتهت وفي قول على الخلل ولو ضلت تعين غيرها ثم ان وجدها ولو قبل ذبح العين على المعتمد لم يلزمه
 ذبحها لانها عادت للملكه والتعدي بقوله قبله ليس قيدا اه بقى ما لو اشرفت على التلف قبل الوقت وتمكن
 من ذبيحها فهل يجب وبصرف فيها مصرف الاضحية أولا فيه نظر وقد يؤخذ بما ياتي من انه لو تعدى بذبح
 المعينة قبل وقتها وجب التصديق باحداها انه يجب عليه ذبيحها فها ذكر والتصديق بلحمها ما لا يضمن بدلها
 لعدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبيحها ولم يذبحها فينبغي ضمانه لها اه عش على مر (قوله او تلفت
 فيها به الخ) منه ما لو اخر ذبيحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وان كان التأخير لاشتغاله بصلاة العيد لان
 التأخير وان جاز مشروط بسلامة العاقبة اه عش على مر (قوله لومه الاكثر من مثلا الخ)
 اى من قيمة مثلا اه حل وعبارة الروض وشرحه لومه الاكثر من قيمتها يوم الاتلاف
 ومن قيمة يوم النحر انتهت وهذا ظاهر ومناسب لقوله يوم النحر وان كانت عبارة مروج تقتضى انه
 يلزمه تحصيل نفس المثل لكن هذا لا يلتزم مع قوله يوم النحر لانه لا يختلف مماثلته في يوم النحر وغيره
 لفظ الثاني لومه اكثر الامر من قيمتها يوم تلفها وتحصيل مثلها يوم النحر فقيا اذا ساوى او زادت

(في ذمته) كتبه على اضحية
 (ثم عين) المذنور (لومه
 ذبح فيه) اى في الوقت
 المذكور وقام بمقتضى
 ما التزمه ومعلوم انه لو
 خرج وقت المذنور لومه
 ذبحه قضاء ونقله الرويانى
 عن الاصحاب (فان تلفت)
 اى المعينة (في الثانية) ولو
 بلا تقصير (بقى الاصل)
 عليه لان ما التزمه ثبت في
 ذمته والمعين وان زال
 ملكه عنه فهو مضمون
 عليه الى حصول الوفاء
 كالمشتري من مدينه سامة
 بدينه ثم تلفت قبل تسليمها
 فانها يفسخ البيع ويعود
 الدين كذلك يبطل التعيين
 هنا ويعود ما في الذمة كما
 كان (او) تلفت (في الاولى)
 بقيد زده بقولى (بلا تقصير
 فلا شئ) عليه لان ملكه
 زال عنها بالتندر وصارت
 وديعة عنده واطلاق
 للتلف في صورتين أولى
 من تعديده له بقبل الوقت
 (أو) تلف فيها (به) اى
 بتقصير هو اعم من قوله
 تلفها (لومه الاكثر من
 مثلا) يوم النحر (وقيمتها)
 يوم التلف

القيمة يلزمه أن يشتري بقيمتها يوم نحو الائتلاف مثلها جنسا ونوعا وسنا وأن يذبحه في الوقت لتعديه وفيها
 إذا زاد المثل يحصل مثلها لحصول ذلك الملتزمين بكل من هذين أتت وتعلم أنه جعل من جملة الأقسام المعينة
 ولا يصح فيها هذا القول له لزمه الأكثر من مثلها الخ بل إذا ذبحها قبل الوقت تصدق بلحمها ولما كل منه وعليه
 قيمتها تصدق بها ولا يشتري بدلها أخرى ذكره الشيخان ثم وجه لزوم الأكثر التغلظ على التأخر بخلاف
 الأجنبي لأنهم يلزمهم بالنداء عميرة اه سم (قوله ليشتري بها كرمه الخ) ثم إن اشتري بين القيمة أوفى
 الذمة لكن بنية الأضحية صار أضحية بنفس الشراء ولا فليجعله بعد الشراء أضحية اه شرح البهجة الكبير
 اه زى وعجالة شرحهم ويتعين ما اشتراه للأضحية وإن وقع الشراء بين القيمة أو في الذمة بنية كونه
 عنها وإلا فليجعله بعد الشراء بدلا عنها والمتجه عدم تعيين الشراء بالقيمة لو كان عنده مثلها وأراد
 إخراجها عنها وإن اقتضى كلامهم خلافه والأوجه كاهو ظاهر كلامهم تمكينه من الشراء وإن كان
 قد عين باتلاف ونحوه لا بآلات الشارع له ولاية الذبح والتفريق المستدعية لبقاء ولايته على البدل أيضا
 والعدالة هنا غير مشترطة حتى تنتقل الولاية للعالم بخلافه في نحو وصي خان فاندفع توقف الأذرى في
 ذلك ويحتج به إن الحاكم هو المشتري اه (قوله أو مثلين للتلقة) أي نوعا وجنسا وسنا اه شرحهم (قوله
 شارك به في أخرى) فإن لم يمكن شراء شقص به لقلته اشترى به لحما أو تصدق به درهم أو يؤخره ولو جوده
 فيما يظن اه شرحهم (قوله فإن لم يجد فدونها) هذا راجع للثمن والشرح خلافا لما يؤمم مسياه من رجوعه
 لما في الشرع فقط تأمل فإن تعذر الدون فشقص أضحية يذبحه مع الشريك فإن تعذر الشقص قبل يشتري بها
 لحما أو تصدق به أو تصدق به درهم وجبان وعلى الثاني تصرف بمصرف الأصل اه سم (قوله) وسنله
 اكل الخ ولا يكره الأذعار من لحم الأضحية والمهدي ويستحب إذا أراد الأذعار أن يكون من تلك
 الأكل لأن ثلث الصدقة الهدية وقد كان الأذعار مرفوقا ثلاثا أيام ما يسبح ويستحب الذبح في بيته
 بمشهد اهله ليضربوا بالذبح ويمتنعوا باللحم وفي يوم النحر وإن تعددت مسارعة إلى الخبز اه من شرح
 الروض (قوله للخبز الآتي) وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبده أضحيته (قوله الثابت بقوله تعالى)
 أي الثابت بحكمه بقوله تعالى فكلوا منها وعجالة شرح الروض فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير
 اه (قوله بخلاف الواجبة) أي فإنه ينتفع بالأكل منها سواء في ذلك المعينة ابتداء أو عفا في الذمة
 وقوله وبخلاف مالو مضى عن غيره أي فإنه ينتفع عليه الأكل منها أيضا اه شرحهم (قوله بشرطه
 الآتي) وهو إن ذنبه (قوله وإطعام اغنياء) ظاهر السياق أنه معطوف على اكل فيفيد العطف أنه
 مسنون أيضا مع أنه ليس كذلك فلذلك صرعه الشارع عن هذا الظاهر وقد له خبرا فمر مبتدا
 من جملة مستغلة والمراد بأطعامهم إيصاله لهم على وجه الهدية أو تصديقهم عليه اه وعجالة شرح
 هم نعم يرسل إليهم ذلك على سبيل الهدية ويتصرفون فيه بنحو أكمل وتصدق
 وضيافة لغنى أو فقير إذ غاية المهدي إليه أن يكون كالمضحي نعم يتجه كما يحتمل البقنى ملكهم لما
 أعطاه الإمام لهم من أضحية بيت المال اه ولم يبينوا المراد بالثمن هنا وجوزم ر أنه من محرم
 عليه الزكاة فالفقير هنا من تحمل له الزكاة وجوز طرب أن الثمن من يقدر على الأضحية وأن من
 يقدر عليها هو من يملك ثمنها فأضلا عما يعتبر فضل الفطرة عنه فليحرر اه سم (قوله أيضا وإطعام
 اغنياء) لا لملكهم) أعلم أنهم قد استشكلوا ذلك بقوله يجوز الإهداء بهم والأهداء تملك واجب
 بأنها هدية إطعام على وجه الضيافة أي فيصرف فيه بالأكل أي بأكله نفسه أو عياله كاهو ظاهر
 وإن لم يجر نظير ذلك في الضيف لأن قرينة الإهداء أقوى في الدلالة على ذلك من قرينة الضيافة
 وهل له الإهداء كالأكل أو كالتبج الأقرب اخذا بما يأتي الثاني اه حج اه سم (قوله مسلين)
 خرج الكفار فلا يجوز أطعامهم من الأضحية مطلقا ولو فقراء حتى لو ارتد المضحي امتنع
 أكله من أضحيته ووجب التصديق بجميعها كما نقل ذلك عن نص الشافعي واعتمدهم

(ليشتري بها كرمه أو
 مثلين للتلقة) فأكثر
 فإن فضل شيء شارك به
 في أخرى وهذا ما في
 الروضة كإصاها فقول
 الأصل لزمه أن يشتري
 بقيمتها مثلها محمول على ما
 إذا ساءت قيمتها ثمن
 مثلها فإن أنفها أجنبي لزمه
 دفع قيمتها للتأخر يشتري
 بها مثلها فإن لم يجد فدونها
 (و) سن (له أكل من
 أضحية تطوع) مضى بها
 عن نفسه للخبز الآتي
 وقياسا بهدي التطوع
 الثابت بقوله تعالى فكلوا
 منها بخلاف الوجبة
 وبخلاف مالو مضى بها
 عن غيره كيت بشرطه
 الآتي وذكر سن الأكل
 من زيادتي (و) (له إطعام
 أغنياء) مسلين

والسألة في الناشئ وغيره اه سم عبارة شرح مر ولو اردت المضي لم يجزله الاكل من اضعيته
 كالايجوز اطعام كافر منها مطلقا ويؤخذ من ذلك انتاع اعطاء الفقير والمهدى اليه شيئا منها للكافر اذ
 القصد منها ارفاق المسلمين بأكلها لانها ضيقة الله لهم فلا يجوز لهم تحكين غيرهم منه اه وقوله كالايجوز
 اطعام كافر دخل في الاطعمة ما لوضيف الفقير او المهدى اليه الفنى كافرا فلا يجوز نعم لو اضطر الكافر
 ولم يوجد ما يدفع ضرورته الى اللحم الاضحية فينبى ان يدفع له منه ما يدفع ضرورته ويضمنه الكافر
 ينذله للفقراء ولو كان الدافع له غنيا كالواكل المضطر طعام غيره فانه يضمنه بالبدل ولا تكون
 الضرورة مبيحة له اياه بجنا وقوله مطلقا فقيرا او غنيا مندوبة او واجبة اه ع ش عليه (قوله لقوله
 تعالى واطعموا القانع الخ) وجه الدلالة انه اطلق في القانع والمعتز فشم كل الفنى والفقير اه ع ش قال
 قنع يضعف بفتح عينهما اذا سال وكلم يعلم اذ ارضى بما رزقه الله تعالى قال الشاعر

المبذر إن قنع والحري عبد إن قنع
 قانع ولا تقطع فاشي واضر من الطمع

لقوله تعالى واطعموا
 القانع أى السائل والمعتز
 أى المسترض للسؤال
 (لا تملئكم) لفهوم الآية
 بخلاف الفقراء يجوز تملئكم
 منها ليتصرفوا فيه بالبيع
 وغيره (ويجب تصدق
 بلحم منها) وهو ما ينطق
 عليه الاسم منه لظاهر
 قوله تعالى واطعموا
 البائس الفقير أى الشديد
 الفقر ويكنى تملئكم مسكين
 واحدا ويكون نيا لا مطبوخا
 لشبهه حيثئذ بالخبز في
 الفطرة قال البقيني ولا
 قديدا على الظاهر وقولي
 بلحم منها

اه شوى رحمه الله وعبارة حل فاشي يشين سوى الطمع انتهت (قوله لا تملئكم) اى
 ليسصرفوا فيه بنحو بيع بل بالاكل والصدق والضيقة الفنى او فقير مسلم فالرأى من جواز
 الاهداء اليهم منها تملئكم اياه ليتصرفوا فيه بالاكل بالبيع ونحوه اه رى فيؤخذ من كلامه ان
 المنع من التملك إنما هو بالنظر للاغنياء فيمتنع عليهم ان يملكوا المأخوذ لتبريم بيع او غيره
 واما الفقراء فيجوز لهم في المأخوذ جميع التصرفات واما المالك فيجوز له تملك الاغنياء والفقراء
 هذا ويتأمل كلام المتن حيثئذ فان كان قوله لا تملئكم مضافا للفعول فلا يظهر كما علت وان
 كان مضافا للفاعل فلا غبار عليه إلا من جهة انه يحتاج للتقيد وان كان هذا الثانى لا يحسن مقابلا
 لقول الشارح بخلاف الفقراء الخ اذا تملك فيه مضاف للفعول كالايجوز تامل (قوله لقوله اه) اى
 اى لان الاقتصار على الاطعام بهم نفى التملك قال سم لك ان تقول حيث كان الاقتصار على
 الاطعام بهم نفى التملك فكيف استدلو على التصديق بقوله واطعموا البائس الفقير مع ان
 التصديق يقتضى التملك اللهم إلا ان يقال الاستدلال على ذلك بمعونة القياس على
 الكفارات ونحوها او يقال الاستدلال على مطلق التصديق مع قطع النظر عن كونه مملكا
 والتمليك بالقياس على نحو الكفارات اه (قوله وباليبيع وغيره) اى لمسلم كما علم
 بما مر اذ الكافر لا يمكن منها لامبارة ولا بواسطة اه شرح مر (قوله ويجب تصدق)
 أى اعطاء ولو من غير لفظ ملك كما كادوا ان يطبقوا عليه حيث اطلقوا هنا التصديق وعروا
 في الكفارات بانه لا بد فيها من التملك واما ما في المجموع عن الامام وغيره انهما قالسا عليها هذا
 وافرهما فالظاهر اخذ من كلام الاذرع انه مقالة ويفرق بان المقصود من التضحية مجرد الثواب
 فكنى فيه مجرد الاعطاء لانه يحصل ومن الكفارة تدارك الجناية بالاطعام فاشبهه البدن والبدلية تستدعى
 تملك البدل اه شرح مر ولا يفتى عن التصديق الاهداء الى الاغنياء ونقلها عن بلد الاضحية كمثل الزكاة
 اه من الرضى وعبارة شرح مر ويمنع قلها عن بلد الاضحية كالزكاة انتهت وقوله ويمنع قلها اى
 نقل الاضحية مطلقا سواء المتدوبة والواجبة والمراد من المتدوبة حرمة نقل ما يجب التصديق به
 منها وقضية قوله كالزكاة انه يحرم النقل من داخل السور الى خارجه وعكسه اه ع ش عليه (قوله
 ما ينطق عليه الاسم منه) قال في حاشية الايضاح ويجب كونه غير تافه أى عرفا فيا يظهر اه قلت
 ويحتمل تقديره بالمتن اه شوى والوجه عدم الاكتفاء بالشحم اذ لا يسمى لحما اه شرح مر (قوله
 لظاهر قوله تعالى الخ) عبر بظاهر لانه يحتمل كون الامر للتدب لكن الظاهر منه الوجوب اه
 (قوله ويكنى تملئكم مسكين واحد) اى ولو مكا تابا لاعداء ما يمكن رسولا لغيره اه شرح مر وهل يكنى

استقلال المستحق بالاخذ وامل هذا غير ما لو استقل المستحقون بأخذ الزكاة بعد ان نواه كالمالك عند
 تميزها فلحرق قبل ووجه الاكتفاء بمسكين واحد ان الواجب يسير فلو تعدد الاخذ لم يقع منه موقعا
 سم (قوله اولى من قول الاصل ببعضها) اى لان البعض يشمل الجلد والقرن والكبد والكشر
 ونحو ذلك بخلاف اللحم فامراد به هنا ما ذكره في الايمان فكل ما يمسى لحما لم يجزى هنا وما لا فلاحم
 رأيت في حاشية الايضاح قال وهل كل ما لا ينشبهه من حلف لا ياكل لحلا لا يكتفى اعطاؤه هنا اولاً
 نظر والاول قريب واثاني محتمل لاختلاف ماخذ البابين اه وفي الايعاب هل المراد به هنا ما ياتي في
 الايمان او يفرق محل نظر وسياق ما يؤيد الاول تأمل اه شوبرى (قوله الاقمايا كلها) والافضل
 ان تكون من الكبد للغير الذي مر ذكره اه شرح مر والرشدى وعبارة الشوبرى وحجة ذلك
 التناول بدخول الجنة فانهم اول ما يفترون فيها زائدة كبد الحوت الذي عليه قرار الأرض إشارة
 إلى البقاء الابدى والباس من العود إلى الدنيا وكدرها اه ايعاب انتهت (قوله فانها مسنونة) اى خروجهامن
 خلاف من اوجب الاكل اه عيرة اه سم (قوله روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم الخ) استشكل بان
 الاضحية واجبة عليه والواجب يتنع الاكل منه ووجب بان الاكل كان اذ ادعى الواجب وهو واحدة
 اه حل (قوله ان لا ياكل فوق ثلث) كذلك يسن لمن جمع بين الاكل ومتصدق ان لا يزيد على الثلث
 قال في شرح الارشاد فالاقصار على اكل الثلث واخراج الباقي وان اذن الكلام (فرع) إذا أكل
 البعض وتصدق بغيره هل يثاب على الاكل ايضا وجهان كن نوى صوم التطوع نهارا والصواب كما
 قاله النووي رحمه الله تعالى بحال ارفعى ان يقال له ثواب التضحية بالكل والتصدق بالعص اه (فرع)
 قال صحيح ولومات المضى وعنده من لحاشي كان للوارث اكله واهدائه قال السبكي ولا يورث عنه
 ولكن يكون لوارثه ولاية القسمة والفرقة كما كان اه اه سم (قوله ويتصدق بجلدها) وكذا
 بجملها وقلادتها وهل كالتصدق به اهدائه وبه اه شرح مر وبه وهل يكتفى في حصول السنة ان
 يجعل الجلد من الثلث الذي يتصدق به على الفقراء بان يقومه وينسب قيمته إلى قيمة الاضحية بكاملها
 ويضم له من اللحم ما يبلغ به قيمة تلك الاضحية او لا تحصل السنة إلا بالتصدق بثلث اللحم واما الجلد
 فلا ينظر اليه في شيء من الاحوال التي طلبت في الاضحية المطلوبة فيه بنظر وقضية قول المصنف السابق ومن
 له الاكل من اضحية تطوع إلى اخر ما ذكره من التفصيل هو الاول حيث لم يقيد الثلث الذي يتصدق به منها
 بخصوص اللحم لا يقال التعبير بالاكل يقتضى تخصيص اللحم لانا نقول هو لم يعتبر الاكل في الاقسام
 الثلاثة اه عرش على مر (قوله دون يمه واجارته) عبارة شرح مر ومحرم عليه وعلى وارثه يمه
 كسائر اجزائها واجارته واعطاؤه وأجرة للجزارات انتهت (قوله في وجوب الذبيح الخ) والفرقة أى
 على الفقراء فلا يجوز اعطاشه من الغنم اه شوبرى من فصل الحقيقة (قوله وسواء اكانت حاملا الخ)
 يقال ظاهر هذا التعميم مع قوله المعينة ابتداء بلا نذر اوبه عن نذر في الذمة ان له تعيين الحامل عما في
 الذمة وليس كذلك لانه لا يصح تعيين المعين عنه اه عاتى وعبارة سم قال في شرح الروض لا يقال قضية
 ما ذكر ان الحل ليس بيبع وليس كذلك كما مر لانا نقول لم يقولوا هنا ان الحامل وقعت اضحية غايته أنها
 إذا عينت بنفرا وجعل تمينت ولا تقع اضحية كالوعيت به معية بيبع اخر اه (اقول) فعلى هذا
 لا حاجة لقوله وليس فيه تضحية بحامل يتي انه إذا نذرنا حاملا ثم حملت ووضع قبل الذبيح وإذا
 نذرنا حاملا ثم وضعت قبل الذبيح من غير ان يبق بها نقص في صورتين هل تقع فيها اضحية ولا يتجه
 في الاولى إلا الوقوع فلي تأمل اه سم بخلاف الثانية فلو لم يذبحها ولا تقع اضحية (قوله ايضا سواء كانت
 حاملا عند التميين) اى التميين ابتداء بنذر او بجعل ولا يصح ان المراد التميين عن نذر في الذمة لما تقدم
 انه لا يصح تعيين الحامل عند المنفورة في الذمة لان الحامل معية والمنفورة في الذمة لا يعين عنها
 الاسمية (قوله وليس فيه) اى في قول المتن وولد الواجبة كهي تضحية بحامل اى ليست هذه العبارة

أولى من قول الاصل ببعضها
 (والافضل) التصديق
 (بكاملها الا لقمها باكلها)
 تبرأ فانها مسنونة روى
 البيهقي إنه صلى الله عليه
 وسلم كان يأكل من كبد
 اضحيته (ومن ان جمع بين
 الاكل والتصدق والاهداء
 ان لا ياكل فوق ثلث)
 وهو مراد الاصل او بقوله
 ويأكل ثلثا (و) ان
 (لا يتصدق بدونه) أى
 بدون الثلث وهو من زيادتي
 وان يهدي الباقي (ويتصدق
 بجلدها يتصدق به) اى في
 استعماله واعرته دون يمه
 واجارته (ولد الواجبة)
 المعينة ابتداء بلا نذر اوبه
 أو عن نذر في الذمة (كهي)
 في وجوب الذبيح والفرقة
 سواء أمانت أم لا سواء
 أكانت حاملا عند التميين
 أم حملت بعده وليس فيه
 تضحية بحامل فان الحل قبل
 انفصاله لا يسمى ولدا كما
 ذكره الشيطان في كتاب

مقتضية لصحة التضحية بالحامل ومشاهدنا الايراد الذي استشعره وأشار الى الجواب عنه توهم ان لفظ
الولد يشمل الحمل فكان البارة قالت وحمل الواجبة كهي فتفيدان الحامل يصح بها فيخالف ما تقدم من
انها لا تصح التضحية بها وقد اجاب عن هذا بقوله فان الحمل قبل انقصا له لا يسمى ولدا وصاحبه ان المذكور
في المتن لفظ الولد والحمل لا يسمى ولدا فلذلك كور في المتن لا يشمل الحمل تأمل (قوله وله اكل وولد غيرها) أي
غير الواجبة بان نوى التضحية بها حاملا وحملت ووضعت قبل الذبح (قوله وله بكرة مشرب فاضل لبنها) أي
والسنة انما هي التصديق به فهو مندوب كما في شرحي مر وحج وقوله وسقيه غيره أي غير ولدها من الاولاد
أي له بكرة ان يسقيه ولبسقيه أخرى بلا عوض من مال كهي فقوله وسقيه مطوف على شرب المقيد بالكرامة
تأمل واستشكل جو از شرب لبن الحينة ابتداء وعما في الذمة بأنه يزول ملكه عنها فكيف ساق له شرب
ما حدث على ملك الفقراء اسماء ان كانوا احاضرين بمحل الذبح وجوابه ان الاضحية ضيافة الله تعالى والذابح
من جملة الاضياف لحما له شرب ذلك وهذا اعظم من يقول ان له اكل بهنهما واكل ولدها سكن لما كان
الفرق ظاهر ابين هذين والابن اقلية ضحية ذلك فيه دونهما اه ايباب اه شوري (قوله وله ولدهما) أي عن
كفايته بحيث لا يحصل له ضرر فبقيا يظهر فلو اخذنا ما لا يضره فقد له لكنه عنقه عن نمو امثاله جاز ويحتمل ان
يكون المراد ما فضل عن ربه بنفسه من غيره منع وقص عن ربه بلزومه التكيل من عند وفان مات استقبل بالكل
ايضا رجع آخر النفقات وكتب ايضا قوله عن ولدها عبارة المجموع عن ربه قال في الايباب ويظهر ان
المراد بربه تركه له بنفسه فادام يشرب بل يحرم الاخذ منه وهو يعد موت الولد كفاضل اقول تقدم قبيل كتاب
الجنائيات بالهامش ما قد بيني عن هذا فاجعه اه شوري (قوله ان لم ينك لهما) أي يتغير فهو لازم أو ان
يتغير لهما فيكون متديا سكن في الصباح بكنهته الحى نكاح من باب نفعه زلته ونكته الشيء نكح بالنت فيه اه
وقضيه انه لا يستعمل لازما وانما يستعمل متديا اه عرش (قوله وارادها بلا اجرة) ولا يجوز اجارتها
لأنه يبيع للنافع فأن أجرها وسلا للستاجر ضمن المؤجر القيمة على المستأجر اجرة المثل فان علم ضمن
كل منهما القيمة والاجر والقار على المستأجر وتصرف الاجرة مصرف الاضحية كالقيمة فيقبل بها
ما تقدم اه سل وعبارة سم واعلم انه يجوز استعمال الواجبة برفق واعرارها لكن لو تلفت بالاستعمال
ضمنها المستعمل فان جواز استعمالها مشروط بسلامة العاقبة وفي العارية يضمن كل من المستعير والمعير
وقرار الضمان على المعير وكالتف فياذ ذكر النقص بخلاف ما اذا تلفت بغير استعمال لاضيان هكذا تحرر
مع شيخنا الطلاب ورحمة الله انتهت (قوله فان تلفت) أي بدد دخول الوقت والتكمن من الذبح اما قبله
فلا ضمان لان دميعة يدأ ما تفكذها هو كما ذكره الرافعي وغيره اه سل (قوله ضمنها المستعير) دونه أي
قرار الضمان على المستعير دونه فلا ينافي ان المعير طريق الضمان لتقصيره اه سل (قوله مبنى على ضعف)
أي وهو جواز الاكل من أمه والمبنى هو المعتد فولد الواجبة كولد غيرها في جواز الاكل منه بل
في اكله برمته وعمله في ولد الواجبة اذا كانت امه باقية فان تلفت وجبت تفرقة فكلام الاصل الذي
هو المعتد منزل على هذا التفصيل اه شيخنا ومثله في شرح مر وعرش عليه (قوله ولا تضحية لاحد
عن آخر الخ) وحيث امتنع عن الغير وقتت عن المضحي ان كانت معينة والا فلا اه شرح مر
فرع ما يقع في الاوقاف من ان الواجب يشترط ان تشتري أضحية وتذبح وتفرق على ايتام
الكتاب أو على المستحقين ينبغي صحة ذلك وجوب العمل به واعطاء ما حكم الاضحية من حيث وجوب
ذبحها وقتها ويجب تفرقة اشرط فلو طاف وقت الاضحية قبل ذبحها قبل يجب ذبحها قضاء فغيره وينتج
انه يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها في وقت الاضحية فتخرج لو قتها من العام الآخر قال الشيخ
كذا في حاشية التحفة وانظر هل مثلها في التأخير ما لو نذر التضحية بها في وقتها فأتى ولا والفرق بين التبيين
بالنذر وتعيين الوقت واذا أخرت تكون مؤتاعا من هل تؤخذ من ريع الوقف أو من بيت المال

الوقف (وله اكل ولد
غيرها) كاللبن فلا يجب
التصدق بشئ منه ولا يكفي
عن التصديق بشئ منها (و)
له بكرة (شرب فاضل)
لبنهما عن ولدهما لم ينك
لهما وسقيه غيره بلا
عوض لانه يختلف
بخلاف الولد وله ركوب
الواجبة واركلها بلا اجرة
فان تلفت أو نقصت بذلك
ضمنها لكن ان حصل ذلك
في يد المستعير ضمنها المستعير
دونه والتفصيل في الاكل
بين ولدى الواجبة وغيرها
مع التصريح بمحل شرب
فاضل لبن غيرها من زبادي
وجزم الاصل بمحل اكل
ولد الواجبة مبنى على ضعف
(ولا تضحية لاحد عن
آخر بغير اذنه ولو) كان
(ميتا) كسائر العبادات
بخلاف ما اذا أذن له كالزكاة

أو كيف الحال يحرروا إذا ضحى عن حى بآذنه فهل يتوب عنه في التفرقة لأن الأذن في التضحية أذن فيها أو يتوب على آذنه فيه فظاهر والأول غير بعيداه حاشية الإيضاح اه شوبرى (قوله) صورته في الميت ان يوصى بها) ويجب على مضغ عن ميت بآذنه التصديق بجمعه بالآذنه نأثبه في التفرقة فلا على نفسه وبمونه الاتحاد القاض والمقبض سواء كان المضحى أو رثا أو غيره من مال عينه سواء مال له أو مال مأذونه فيها فظاهر فان لم يعين له مال المضحى منه احتمل محبة تبرع الوصى عنه بالذبح من مال نفسه واحتمل ان يقال انها في ثلثه حتى يستوفيه ويؤخذ من قولهم انه نأثبه في التفرقة انه لا تصرف هنا للوارث غير الوصى في شي منها وبقول بين هذابين مامر بان المورث عزله هنا بقضوض ذلك لنفيه بخلافه فهم وبوجه أخذه ان هذا ان الوصى اهدام الوارث منها اه حج (قوله معنية بالندى) اى ابتداء بخلاف المعنية بالجعل او بالندى وعما في الذمة فلا تجزى لوجوب التيقوقع في شرح الروض ما يخالف ذلك فتنبه له اه شوبرى ولكن يفهم من تعليل الشارح بقوله لان ذبحها لا يقتصر الى نية انها لو كانت معنية بالجمل أو عفا في الذمة ونوى المالك عند التعيين محبة ذبح الاجنبي لها حيث لا نية لا تجب في هذه الحال الوقت الذبح استثناء عنها بالنية الحاصلة عند التعيين كما تقدم في قول المتن ونية عند سب أو تعين اه (قوله) فصيح على المشهور ومع ذلك يلزم الذابح التفاوت بين القيمتين اى قيمتها حيوية وتها مذبحه لان ارقاة الدم قريبة مقصودة وقد فوتها اه من التحريرو وشرحه للشارح وهذا المقدار الذى يؤخذ من الذابح يسلك به مسلك الضحايا فيشترى به شاة اه شرح التنقيح و الظاهر ان هذه الشاة يجب ذبحها و تفرقة بها فان لم يف الارش المذكور بشاة فيشترى به شقص منها فان لم يتيسر فيشترى به لحما ويتصدق به (قوله) لان ذبحها لا يقتصر الى نية) فان فرق الاجنبي بعتد به فان تعذر الاسترداد وجب عليه القيمة فيشترى بها مثلها ان أمكن والا شترى شقصا ان أمكن والا قلعم ان أمكن والاتصدق بالنذر اهم احل (قوله) وتضحية الولوى من ماله عن محاجيره اى وكما مملكتهم وذبحه عنهم باذنه فيقع ثواب التضحية للصلى مثلا ولاب ثواب الهبة لكن في حج وم ان الولوى الاب والأجد التضحية عن مولى له عليه فلا يقدر انتقال الملك فيها للولوى عليه اه عرش على مر (قوله من ماله) اى الولوى وامان مال المحجور عليه فلا يجوز لان الولوى ما مور بالاحتياط له ممنوع من البرع وهو الاضحية تبرع اه من شرح الروض (قوله) وتضحية الامام عن المسلمين اى ولا يسقط بفعله الطلب عن الأغنياء وحيثما فالتقصود من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبئ ان مثل التضحية من الامام عن المسلمين التضحية بما شرط التضحية به الواقف من غلظت وقته فانه يصرف لمن شرط صرفه لهم ولا تسقط به التضحية عنهم ولا يكون منه ولو اغتياهم وليس هو ضحية من الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الواقف اه عرش على مر (قوله وقت لسيده) اى وان قال له عن نفسك ويلغو قوله له عن نفسك لعدم مكانه والفاقد هو اه اذا بطل الخصوص بقى العموم اذ انه متضمن لنية وقوعها عن تصحله ولا صالحا لها غيره فالتحصير الوقوع فيه اه شرح مر (قوله) ايضا وقت لسيده اى بان كان السيد قد نوى عند الذبح أو فوض اليه السيد النية اه زى (قوله) اما المبعض (الخ) مقابل لتقديره فياخر تقديره ولا لريق كله تامل

(فصل في الحقيقة) اى وما يتبعها من قوله وان يسمى فيها آخر الفصل (قوله) ويكره تسميتها (الخ) اى لما فيها من التناول والعرق وفي المصباح وفي حديث قولوا نسيكوه ولا تقولوا عقيقة وكان عليه الصلاة والسلام رام بتطير ونهذه الكلمة فقال قولوا نسيكوه والاعتماد الكراهة لا بسم الله سما عقيقة اه س ولوعش (قوله) وهى لغة الشعر (الخ) نقل عن الامام احمد رضى الله عنه انكار هذا وانها نفس الذبح لان عقى في اللغة بمعنى قطع وفي المصباح يقال لكل منهما قال الزركشى فتصالحا على ثلاثة احوال حقيقة في الشعر مجاز في الذبح وعكسه مشترك اه عميرة اه سم (قوله) الشعر الذى على رأس الولد اى من الآدميين والبهائم فى المختار

وصورته في الميت ان يوصى بها واستقى من اعتبار الأذن ذبح اجنبي معنية بالندى بغير اذن الناذر فصيح على المشهور وبقول صاحبها لهما لان ذبحها لا يقتصر الى نية كما مر وتضحية الولوى من ماله عن محاجيره فصيح كما أفهمه قد قدم الممتع ما لهم وتضحية الامام عن المسلمين من بيت المال فصيح كما نقله الشيخان عن الماوردى وأقره (ولا) تضحية (لريق) ولو مكاتب أو أم ولد لا يملك شيئا أو مملوكه ضعيف (فان أذن) له (سيده) فيها وضحي فان كان غير مكاتب (وقعت سيده) لان يده كیده (أو) مكاتباً وقعت (للمكاتب) لانها تبرع وقد أذن له فيه سيده وهذا من زيادق اما المبعض فيضحي بما يملكه بحريته ولا يحتاج الى اذن سيده كما لو تصدق به

(فصل في الحقيقة) قال ابن أبي الدم قال أصحابنا يستحب تسميتها نسيكوه أو ذبيحة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية الشاة عمة وهى لغة الشعر الذى على رأس الولد حين ولادته

التيقن والعقيد والعق بالكر الشعر الذي يولد عليه كل مولود من الناس والهاشم ومنه سميت الشاة التي
تذبح عن المولود يوم أسبوعه عقيقة اه (قوله) وشرعا ما يذبح اى من النعم فلا تحصل السنة يذبح غيره ولا
يلحم آخر ولا يغير لحمه ولا يعد الجوز لان السنة تسقط عنه اه شيخنا واقرل هذا التعريف غير جامع لان
من العقيقة ما يذبح قبل حلق الشعر او بعده وما يذبح لا يكون اه اك حلق شعر مطلقا فان الذبح عند حلق الشعر
انما هو على سبيل الاستحباب بان يكون يوم السابع وليس معتبرا في الحقيقة تأمل اه سم (قوله) لان مذبحه
يقع الخ) انظر هذا التعليل ولا تظهر له ملائمة بما قبله ولا يصح جماع ما بين المعنى اللغوي الذي ذكره موبين المعنى
الشرعي وانما يظهر على المعنى الذي ذكره ابن عبد البر ان على لغة مناه قطع فحل هذا المعنى اسقطته الكتابة
من الشارح بعد اثباته فيه مع المعنى المذكور ويكون الشارح قد اشار الى ما نسبة المعنى الشرعي لكل من المعنيين
فاشار لمناسبة بمعنى قطع بقوله لان مذبحه يقع الخ ومناسبة لمعنى الشعر بقوله ولان الشعر الخ اه
رشيدى (قوله) تغير الغلام مرتين الخ) لعل التعبير به لان تعلق الوالد به اكثر قصد الشارح
حشم على فعل العقيقة والا فلا شئ كذلك اه عش على مر (قوله) تذبح عنه يوم سابعه) هذه الجملة
حالية على القاعدة من أن الجبل بعد المعارف أحوال وقوله وبحلق رأسه معطوف على الخبر فهو
من الاخبار بالجملة بعد الاخبار بالمفرد وكذا يقال في قوله ويسمى ويقدر فهما يوم السابع بدليل
ذكره فيما قبل اه وقوله والمعنى فيه اى فيا ذكر من الامور الثلاثة اى الحكمة فيه اظهار البشر والنعمة
راجع للاولين منها وعطف النعمة تفسيري كافي عش على مر وقوله ونشر النسب راجع لثالث منها
(قوله) والمعنى فيه الخ) اى فهو معقول المعنى وليس تعبدا محضا اه عش على مر (قوله) وهى سنة
مؤكدة) قال الشافى رضى الله عنه افرط في العقيقة رجلان رجل قال ان يهدى عقره ورجل قال هى واجبة
يعنى الحسن البصرى والى اه عميرة اه سم (قوله) كالاضحية) اى قياسا على الاضحية فهو جواب
السؤال اه رشيدى (قوله) من احب ان ينسك) يقال نسك ينسك نساك يعنى يفتح السين وضعا في
الماضى وبضمها في المضارع وباسكانها في المصدر اه شورى وفي المختار النسك هنا العبادة والناسك
العابد وقد نسك ينسك بالضم نسكا بوزن رشد وتنسك اى تعبد ونسك من باب ظرف صار
ناسكا والنسيكة الذبيحة والجمع نسك بضمين ونسائك تقول نسك الله ينسك بالضم نسكا بوزن
رشد والمنسك يفتح السين وكسرهما الموضع الذى تذبح فيه النساء اه (قوله) لم يشفع فيه والديه)
اى لم يؤذن له فى الشفاعة يعنى مع السابقين وان كان اهلا لما لكونه صغيرا او كبيرا ومومن اهل
الصلاح اه عش وانظر اذا عت عن نفسه هل يشفع في ابيه او لا اه شورى (قوله) سن لمن
تأزمه نفقة فرعه ان يعق عنه) وعن تأزمه نفقة فرعه الام في ولد الزنا فهو في نفقتها فيئد بما تلقى عنه ولا
يلزم من ذلك اظهار المعنى لظهور العاراه من شرعى مر وحجج والولد الذى يبنى لاهله امر القتل عنه وان
لم تأزمه نفقة لانه لما رض دون السيد لانها خاصة بالاصول اه حجج وعالفهم فقالوا المذبح كقائه بالقبلى
عدم تدب العتق من الاصل امر لولده القتل لانه لا تأزمه نفقة اه (قوله) بتقدير فقره) انما احتاج لهذا
لانها تطلب من الاصل وان كان القرع موسرا بارث او غيره مع انه في هذه الحالة لا تأزم الاصل نفقته
فاحتاج الى قوله بتقدير فقره لاجل ادخال هذه الصورة (قوله) ان يعق عنه) بكسر العين وضما اه شورى
وفي المختار عت عن ولده من باب رد اذ ذبح عنه يوم اسبوعه وكذا اذا حلق عقيقته وعن والده يعق من
باب رد ايضا عتقا ومقعة بوزن شمة اه اى اذا عصاه وترك الاحسان اليه اه معصباح وايس في كل
منها ما يدل على كسر العين في المضارع الذى قاله الاشورى (قوله) ولا يعق عنه من ماله) اى الصغير لان
العقيقة تبرع وهى متع من ماله فلو عت عنه ضمن كاتفه في المجموع عن الاصحاب اه شرح الروض (قوله)
ويعتبر يساره) اى بما يعتبر في زكاته القطر وقوله قبل معنى الخ اى فان ايسر قبل ستين يوما طلبت منه
الى بلوغ الولد وان لم يوسر الا بعد الستين لم تطلب منه وان ايسر قبل بلوغ الولد هذا هو المراد اه

وشرعا يذبح عند حلق
شعره لان مذبحه يقع اى
يشق ويقطع ولان الشعر
يلحق اذ ذكوا الاصل فيها
أخبار كخبر الغلام مرتين
بعقيقته يذبح عنه يوم
السابع وبحلق رأسه
ويسمى رواء الترمذى
وقال حسن صحيح والمعنى
فيه اظهار البشر والنعمة
ونشر النسب وهى سنة
مؤكدة وانما لم تجب
كالاضحية بجامع أن كلا
منهما ارافة دم بغير
جنابة والخبر اى داود من
أحب أن ينسك عن ولده
فليفعل ومعنى مرتين
بعقيقته قيل لا ينمو غو
مثله حتى يعق عنه قال
الخطاى وأجود ما قيل فيه
ما ذهب اليه احدث من حبل
أنه اذا لم يعق عنه لم يشفع في
والديه يوم القيامة (سن)
لمن تأزمه نفقة فرعه)
بتقدير فقره (أن يعق
عنه) ولا يعق عنه من ماله
ويعتبر يساره قبل معنى
مدة النفاس

شيخنا وعبارة الشورى أن أسير بعد مدة النفاس فلا تندب له قاله في العباب قال في الإيعاب وهو كميمير
 بلاؤمرها صريح في أن الأصل المورس بعد الستين لو فعلها قبل البلوغ لم تقع عقوبة بل شاة لحم وهل فعل
 المولد لها بعد البلوغ كذلك لأن أصله للمراغاة طلبها كان هو كذلك أو تحصل بفعله مطلقا لأنه مستقل فلا
 ينتق التنب في حقه بانضمامه حتى أصله كل محتمل وظاهر إطلاقهم الاقن أن من بلغ ولم يعق أحد عنه فيسن له
 أن يعق عن نفسه يشهد للثاني اه (قوله من يعق عنه) أي عن الفرع وفي عبارة عن من تازم الفرع نفقته فهو
 الذي من زيادته وعبارة الأصل يسن أن يعق عن الولد بشاتين الخ (قوله في جميع أحكامها) مقتضاه أنه
 لو قال هذه عقوبة وجب بذبحها وبه صرح صحيح اه حل (قوله والتصدق) وذبحها أي الشاة أفضل من
 التصدق بقيمتها ولو نوى بالشاة للمذبوحة الاضحية والعقيقة حصل خلافا لمن زعم خلافه اه شرح مر
 (قوله وغيرهما ياتني) من ذلك التمين بالنذر قال في الإيعاب والجعل كذه عقوبة أخذ من قول المجموع
 وتعين الشاة إذا عينت للعقيقة كما ذكرناه في الاضحية سواء لافرق بينهما فيجب التصدق بجميعها
 على المنقول ولا يجوز له الأكل منها ولا إطعام الاغنياء اه شورى لكن يفرق بينها أي العقيقة
 المنذورة وبين الاضحية المنذورة بأن الماقي هنا غير بين أن يتصدق بجميعها نأ وبين أن يتصدق
 بالبعض نينا والبعض مطبوعا ولا يصح أن يتصدق بالجميع مطبوعا واما الاضحية المنذورة فيجب
 التصدق بجميعها نينا كما تقدم اه من شرحي مر وحج (قوله بما ياتي في العقيقة) كأنه احتزبه عن
 الوقت لأن العقيقة لا وقت لها معين وفي سم (فرع) دخول وقتها بعد تمام الولادة اه وعبارة
 العباب ووقتها بعد تمام الولادة إلى البلوغ وفي السابغ أحب والأولى صدر النهار اه (قوله لكن
 لا يجب التصدق بلحم منها نينا) أي سواء كانت مندوبة أو واجبة بنحو نذر بل هو بخير بين التصدق
 بالتي وبالطوبوخ فان كان في المندوبة يتصدق بالكل أو البعض وفي الواجبة يتصدق بالجميع كما سرف
 الاضحية فلا يجب عليه التصدق بالتي لافي المندوبة ولا في الواجبة بل يجوز له في المندوبة التصدق
 بالبعض أو الكل نأ أو مطبوعا وفي الواجبة التصدق بالجميع نأ أو مطبوعا أو بالبعض نأ والبعض
 مطبوعا هذا ما فهمت من عباراتهم المتفرقة في هذا المقام أي التي لم تند واحدة منها هذا التفصيل
 بل يؤخذ من مجموعها فراجع إن شئت وأشار الشارح بهذا الاستدراك إلى انهاء العقيقة بخلاف
 الاضحية في أحكام منها هذا ومنها ما ذكره بقوله وسن لذكر شاتان وبقوله وطبخها وبقوله وان
 لا يكره عظمها اه من شرح مر ومنها ما ذكره بقوله وإذا أهدى للفني منها شيء الخ وفي سم (فرع)
 نذر أن يعق فبعت الزركشي كالاذرعى انه يجب التصديق بلحمها نينا لمطبوعا ونظر فيه في شرح
 الروض ومضى الطللاوي على قضية النظر من انه يجوز. ان يتصدق بلحمها مطبوعا والله اعلم
 (قوله وسن لذكر شاتان) أي ذلك هو اذن الكمال ولا تقتضي واحدة في سقوط الطلب اه ع
 وعبارة شرح وآثر الشاة تبركا بلفظ الوارد وإلا فالأفضل هنا نظير مامر من سبع شياه ثم الأبل
 ثم البقر ثم الضأن ثم المعز ثم شرك في بدنة ثم بقرة ولو ذبح بدنة أو بقرة عن سبعة أولاد جاز وكذا
 لو اشرك فيها جماعة سراء أرادوا كلهم العقيقة أو بعضهم ذلك وبعضهم اللحم اه وعبارة سم قال
 في الروض ويجزى. شاة قال في شرحه وكالشاة سبع بدنة والمراد أنه يتأدى بكل منهما أصل
 السنة اه وظاهره عدم تادى أصل السنة باقل من الشاة ويدل عليه تصريحهم بعدم حصول
 السنة فيما لو عت عن ولدين بشاة واحدة ويحتمل على بعد أن المراد أصل السنة الكاملة فيجزى
 ما دون الشاة وهو ظاهر قول العباب في باب الوليمة وأقل الوليمة أي وليمة العرس للتمسك شاة
 كالعقيقة اه والواجب الاول وفاقا لشيخنا الطللاوي ومر انتهت وإذا ذبح الشاتين فيحتمل انه
 لا يجب التصدق من كل منهما بل يكفي من أحدهما لأنه لو اقتصر على ذبحه اجزاه ويحتمل انه
 لا بد من التصدق من كل كما لوضحي قطوعا بعدد فان ظاهر كلامهم انه يجب التصدق من كل وقد

وذكر من يعق من زيادتي
 (وهي) أي العقيقة
 (كضحية) في جميع أحكامها
 من جنسها وسنها وسلامتها
 ونيتها والأفضل منها
 والأكل والتصدق
 وحصول السنة بشاة ولو
 عن ذكر وغيرهما ياتني
 في العقيقة لكن لا يجب
 التصدق بلحم منها نأ كما
 يعلم مما ياتي فتعيرى بذلك
 أعم من قوله وسنها
 وسلامتها والأكل
 والتصدق كالاضحية
 (وسن لذكر شاتان
 وغيره)

من أثني وخشي (شاة)
 ان أريد العن بالشيء
 للامر بذلك في غير الحثي
 رواء الترمذي وقال حسن
 صحيح وقيل بالاثني الحثي
 وإنما كانا على النصف من
 الذكر لأن الغرض من
 الحقيقة استبقاء النفس
 فاشتبهت الدية لأن كلاهما
 فداء للنفس وذكر الحثي
 من زياد (و) سن طبعها
 كسائر الولايم أرجلها
 فتملى نية للقبالة لخير
 الحاكم الآتي (و) سن طبعها
 (بطول) من زياد تفاولا
 بعلامة أخلاق الولد ولاته
 صل الله عليه وسلم كان
 يحب الحلواء والعسل وإذا
 أهدى للنبي مناهي ملكه
 غلغله في الأضحية كامر
 لأن الأضحية ضيافة عامة
 من الله تعالى للزومين
 بخلاف الحقيقة (وأن لا يكسر
 عظما) تفاولا بلاسة
 أعضاء الولد فان كسر بخلاف
 الأولى (وان تذبح سابع
 ولادته) أي الولد وبها
 يدخل وقت الذبح ولا
 تقوت بالآخر عن السابع
 وإذا بلغ بلا عتق
 سن العن عن غيره (و)
 أن (يسمى فيه ولو سقطا)

سوا كما علبت بين الأضحية والعقيقة في سائر أحكامها إلا في صور ليس هذا منها وهذا هو
 الوجه اه يعاب أقول بل الوجه هو الأول للفرق الواضح إذ مسمى الشاين هناهو الحقيقة بخلاف
 الأضحية مسماها كل واحدة تأمل اه شورى (قوله) وخشي) المعتمدان الحثي ملحق بالذكر احتياطا
 اه حل وبارة شرح مر والوجه الحاق الحثي بالذكر في ذلك احتياطا كما جزم به الجوزي تبعا
 لصاحب البيان وبه اتفق الوالد رحمه الله تعالى انتهت (قوله) ان أريد العن بالشيء) قدراجعت شرحه
 للروض وشرحي مر وحج وجواشهما وبجمله من حواشي هذا الشرح ظررفيا هذا التقيد ولبظ
 مفهومه وهو ما ذاع بنغير الشيء كالبذبة فهل يندب ايضا تخصيص الذكر بشتين والأثني بواحدة او
 لا يندب هذا التفاوت حرر (قوله) وسن طبعها) أي ولو مندورة وقول الزركشي كالادعى يجب
 التصديق بلعم المندورة نيا كالأضحية مردودا لأرجلها فتعلى للقبالة نية اه شورى وقوله فتعلى
 نية للقبالة أي على سبيل التدب وإلواعطيت لها مطبوعة لكني لما تقدم من أنه غير بين التصديق
 بالمطبوخ وبأثني. والبعض والبعض اه وارساهم مرقعا على وجه التصديق للفقراء أكل من دعائهم
 اليها والأفضل أن يذبحا عند طلوع الشمس وقول عند ذبحها بسم الله أكبر اللهم منك واليك
 اللهم هذه عقيقة فلان اه شرح مر (قوله) الأرجلها فتعلى الخ) عبارة شرح مر نعم الأفضل اعطاء
 القبالة أرجلها نية وينتج ان المراد بها إلى اصل الفخذ والأفضل أن تكون البيتين انتهت والمراد
 احدى أرجلها المؤخرتين وتحصل السنة بذلك وان تعددت الشاة المذبوحة وبقي ماله تعددت القوابل
 وينبغي الاكتفاء برجل واحدة للجميع اه ع ش على مر (قوله) وسن طبعها بخلو) أي على الهيئة
 المعروفة الآن بالخي الترمذي اه حش وفي المختار الحلواض والمرود حلا الش. يخلو حلاوة وحلى
 عني بالكسر وحلا في الفتح وتحات المرأة على أظهر حلاوة وعجبا والحلواء الذي يؤكل
 يمد ويقصر اه (قوله) بعلامة أخلاق الولد) أي انه سطيح ولا يقال بثلة في لية العرس تفاولا
 بأخلاق العروس لأنها طبعته واستقر طبعها وهو لا يتغير اه شورى (قوله) كان يحب الحلوا) هي كل
 ما اتخذ من عسل وسكر من كل حل وليس في جنسه حامض كدبس وفانيد لا عنب وابعاص ورمان أما
 السكر والعسل أي كل منهما على انفراده فليس يخلوا لأن الحلوا خاصة بالعمولة من حلوا كافي شرح مر
 وسن في كتاب الايمان (قوله) وإذا أهدى للنبي الخ) أي ولو كافر افعلى ما اقتضاه اطلاعه اه ع ش
 على مر فعلى هذا تفارق الأضحية من هذا الوجه ايضا وانظر هل يجزى التصديق على كافر او يشترط
 ان يكون على مسلم كما في الأضحية حرر (قوله) ملكه) أي ما يملك مطلقا ينصرف فيه بسائر
 التصرفات اه شرح مر وهذا هو الفارق بين الحقيقة والأضحية (قوله) وأن لا يكسر عظما) قال
 الزركشي ولو عتقه بسبع بدنة فهل يتعلق استحباب ترك الكسر بظم السبع او بظم جميع البدنة
 الاقرب الأول لأن الواقع عقيقة هو السبع وقفا قاله نظير بل اقرب انه ان تاتي قسمتها بنغير كسر
 فاستحباب ترك الكسر يتعلق بالجميع إذ ما من جزء إلا وللحقيقة فيحسم اه من شرح الروض ومثله
 في شرح مر وكتب عليه الرشدي قوله يتعلق بالجميع انظر هل المراد لقطعه به قبل القسمة او بعد ما
 فان كان الثاني فهو ممنوع كالإثني وان كان الأول لم يكن لقوله ان تاتي قسمتها الخ فائدة فاقبل (قوله)
 وبها يدخل وقت الذبح) أي فيحسب يومها من السبع كما مر في الحتان مع الفرق بينهما فان ولد لثلا
 لم يحسب يوما بل يحسب من يوم تلك الليلة ويندب العن عن مات بعد الايام السبعة والتسكن من الذبح
 اه شرح مر (قوله) سقط سن العن عن غيره) أي الذي هو اصله أي بقي السن فيه وانظر هل يشترط
 فيه اليسار أو لا وما ضابط يساره وما وقته (قوله) وان يسمى فيه) أي وان مات قبله بل يندب تبسمه
 سقط فنخت فيه الروح فان لم يعلم له ذكرورة ولا أنوة سمى بما يصلح لها كلفظة وهندو يندب تحسين
 الاسماء واحتبنا بحمد الله نجم عبد الرحمن ولا يكره اسم نبي أو ملك بل جاء في التسمية بمحمد فضائل

جفوتكره بقيق كحوب ومرة وما يتغير فيه كياسا ونافع وبر كوتجرم بملك الملوك إذا يصلح لغيره
 تعالى وكذا عبد السكبة أو التار أو على أو الحسين لأجام التشريك ومثله عبد الثاني على ما قاله الأكثرون
 والأوجه جواز له لا يساعد لإرادة النسبة له ^{ويعني} ويؤخذ من العلة حرمة التسمية بجارقه ورفيق الله
 ونحوهما لأجلهم المحذور أيضا وحرمة قول بعض العوام إذا حل تحيلا الحلة على الله وإن قصد المعنى
 المستحل على الله لأجلهم إياه ولا بأس بالقلب الحسن إلا ما توسع فيه الناس حتى سموا السفلة بعبلا الدين
 ويكره كراهة شديدة نحو ست الناس أو ست العرب أو ست القضاة أو العلماء لأنه من أقمع الكذب بل
 ينبغي الكراهة نحو عربو ناس قضاة وعلماء بدون ست وعمرم التكني بأبي القاسم مطلقا كما روي في الخطبة
 ويندب لولد الشخص وقته وتليذه أن لا يسميه باسمه ولو في مكتوب كان يقول العبد ياسيدي والولد
 يا والدي أو يائي والتليذ بأستاذنا أو باشيخنا ويندب أن يكتنى أهل الفضل الذكور والبنات وإن لم
 يكن لهم ولد ولا يكتنى كافر وفاسق ويستدع أي لا يجوز إلا لحوف قنة أو تعريف ولا بأس
 بكنية الصغير ولوائى ويندب تكتن من له أولاديا كبر أولاده ولوائى والادب أن لا يكتنى نفسه في
 كتاب وغيره إلا أن كانت أشهر من الاسم ولا يعرف إلا بها وتجرم تكتنيتها بما يكره وإن كان فيه إلا إذا
 لم يعرف إلا به من شرحهم مع زيادة لعش عليه (قائمة) نقل الأذرع عن بعض حنابلة عصره أنه
 افتى بمنع اليهود والنصارى من التسمية بمحمدا واحدا ويكره عمر والحسن والحسين ونحوها وإن بعض
 ضعفاء الشافعية تبعهم قال أي الأذرع ولا أدري من أين لهم ذلك وإن كانت النفس تميل إلى المنع خوف
 السبب والسخرية وفيه شبه فإن من اليهود من يسمى يعيسى ومن النصارى يوحى أي يوم لا يعتقدون
 نبوتها ولم ينكر على عمر الزمان وأما غير ذلك أي من الأسماء فلا أدري له وجها نعم روي أن عمر
 نهى نصارى الشام أن يكتنوا بكنى المسلمين ويقوى ذلك فيما تضمن مدحا وشرقا كالأفضل
 والحسن والمكارم وأتهم يسموا بمظم عندنا أي ونهائهم أن يسموا الخ فإن ذلك قربة على نحو استزائهم
 أو استخفاف بانموا وإن سموا أولادهم فلا قضاء العادة بأن الإنسان لا يسمى ولده إلا بما يحب أهله
 منأوى عند قوله ^{ويعني} إذا سميت محمدا فلا تضربوه ولا تحرموه أه عرش عليه (قوله أيضا وأن يسمى
 فيه) وينبغي أن التسمية ومثلا التكنية حق من له عليه الولاية من الأب وإن لم يحب عليه فنفقه لفقره ثم
 الجدل وينبغي أيضا أن تكون التسمية قبل العن أه عرش على مر (قوله لما ر أول الفصل) رابع
 للجلتين قبله والمراد بما ر أول الفصل الحديث المتقدم أي قوله الغلام مرتين الخ أي وكذا قوله
 الآتي لما ر أي للحديث الذي مر فنه الأحكام الثلاثة المذكورة هنا مذكورة في الحديث لما ر استدلل
 عليها أه (قوله وحمل البخاري الخ) وهذا الحل حسن كما قاله بعض المتأخرين أه حج أه سم (قوله
 وإن يخلق فيه رأسه) فلو كان أصلي فيحتل استحباب أمراد موسى على رأسه أه عميرة قال حج
 وقصة إطلاقهم أنه لا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى قول بعضهم بتقيد بالذكر لكراهة خلق
 رؤس الإناث رد بأن هذا خلق فيه مصلحة من حيث التصديق ومن حيث حسن الشعر بعده وعله
 الكراهة من تشويه الحلقة غير موجود هنا فاندفع ما ذكره أه سم ويكره لطفه بدم الذبيحة لأنه
 من فعل الجاهلية وإنما لم يحرم لرؤايات ضعيفة به قال بها بعض المجتهدين ويكره التفرع وهو خلق
 بعض الرأس من محل أو محال ومنه الشوشق ويندب لطفه بالخلق والزعران بعدد أه شرح مر
 قال الزركشي ولم يترسوا خلق رأسه والتصديق يرتبها بعد البلوغ إذا لم يصل ذلك الولي ويحتل أن
 يؤمر بذلك إذا كان شعر الولادة باقيا والالتصديق يرتب يوم خلق فان جعلها احتطا وأخرج الأكث
 كاحتياط الواجب عليه كذا في الألباب أه شوبري (قوله وعبرة الأصل ذهابا أوفقة) أوف عبارة
 الأصل للتبرع بالتغيير لأنه إذا بدأ بالاعظ تكون التنوع كافي قوله تعالى أنما جزء الذين يحاربون الله
 ورسوله الآية بخلاف ما إذا بدأ بالأخف فأنها التغيير كافي قوله تعالى فكفارته ألعلم عشرة ما كين

لما ر أول الفصل ولا بأس
 بتسميته قبله بل قال الثوري
 في أذكاره يسن تسميته
 يوم السابع أو يوم الولادة
 واستدل لكل منهما
 بأخبار صحيحة وحمل البخاري
 أخبار يوم الولادة على
 من أراده (و) أن (يخلق)
 فيه (رأسه) لما ر (بعد
 ذهابها) كافى الحاج (و)
 أن (يتصدق بزيته) أي
 شعر رأسه (ذبا) فإن لم
 يرد (ففضة) لأنه ^{ويعني}
 أمر فاطمة فقال لذي شعر
 الحسين وتصدق بزيته
 فضة وأعطى القابلة رجل
 العقيقة رواء الحماكم
 ومحمه وقيس بالفضة
 الذهب وبالدكر غيره
 وذكر الترتيب بين الذهب
 والفضة من زيادته وهو
 ما في المجموع وغيره عبارة
 الأصل ذهابا أو فضة

الحاي لان الاطعام اخف اه ذي (قوله وإن يؤذن في اذنه النبي الخ) أي ولو من امرأة لان هذا ليس الاذان الذي هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الدكر لتركه وظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وإن كان المولود كافرا وهو قريب لان المقصود ان أول ما يقرع سمعه ذكر الله ودفع الشيطان عنه وربما يكون دفعه عنه مؤدبا لبقاءه على الفطرة حتى يكون ذلك سببا لهدايته بعد بلوغه اه عرش على مر وعجالة شرح مر والحكمة في ذلك ان الشيطان ينحس حيث تفرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعها ويسن ان يقرأ في اذنه النبي كما هو ظاهر اني اعنيها بك وذريتها من الشيطان الرجيم على ارادة التسمية ان كان ذكر ا ووردت صلى الله عليه وسلم فقرأ اذن مولودا لاختصاصه في ذلك ايضا ويكون في اليمن اه شرح مر (قوله رواه ابن السني) هذا تركيب غير محروكا لا يخفى وعجالة شرح مر وروى البيهقي خبر من ولده له مولود فاذن في اذنه النبي وأقام في اذنه اليسرى لم تضرم الصديان وهي التابعة من الجن وقيل مرض يلحقهم في الصغر اه (قوله وبذلك بهنك) في المختار الحنك ماتحت الذقن من الانسان وغيره اه فلماذا احتاج الشارح لقوله داخل القم (قوله فلا كن) في الصباح لانه اقامة يلوكانم باب قاله مضنيا ولاك الفرس اللسان عض عليه اه وفيه ايضا ففر القم ففر من باب منع القم ففرته فتحته بتمدى ولا يمتدى واقتصر النور فتتح اه وفيه ايضا مع الرجل المساء فيه بجامن باب قتل رمي به اه (قوله لجعل يلمظ) في المختار لمظ من باب نصر وتلمظ اذا تبع باسائه بقية الطعام في فمها فخرج لسانه فحش شفة وهو اللمظة بالضم كالسكة من البياض وفي الحديث الايمان يدو لمظة في القلب اه (قوله حب الانصار التمر) بضم الحاء وكسرهما فالكسر بمعنى المحبوب كالذبح بمعنى المذبوح وعلى هذا قاله مرفوعة أي محبوب الانصار التمر وأما من ضم الحاء فهو مصدر وفي الباء وجهان التصب وهو الاشهر فن نصب فعلى تقدير انظروا حب الانصار التمر فينصب التمر ايضا ومن رفعه قال هو مبتدأ حذف خبره أي حب الانصار التمر لازم او هو عاقبة شوري فتلخص اه على كسر الحاء يرفع التمر وعلى ضمها ينصب (قوله وقيس بالتمر الحلو) فان قلت لم الحقوا غير التمر والرطب بهما تادون الصوم على المعتد السابق ثم من انه اذن فقد ذلك أي الرطب والتمر فالأمر ان التمر منصوب عليه فيهما (قلت) يفرق فانه صلى الله عليه وسلم هم عقب التمر بلما فاقهم اه لا واسطة بينهما ومع قياس التمر عليه فزيادة واسطة فيها استدراك فلذا قالوا عليه هالائم اه اياب اه شوري وعجالة شرح مر فان فقد تمر حلو لم تسمه التمر والاول وجه تقديم الرطب على التمر نظير ما مر في الصوم وينبغي ان يكون الحنك من اهل الخير والصلاح ليحصل للولود بركة مخالطة برفقه لجره ويندب بنته الوالد ونحوه عند الولادة يبارك الله في الولد الموهوب وشكرت الواهب وبلغ اشده ورزقت به ويندب الرد عليه بنحو جزاك الله خيرا والاول وجه امتداد زمنها ثلاثا بعد العلم او القدوم من السفر اخذا بما مر في التمرة انتهت (قوله وفي معنى التمر الخ) متعناه ان الرطب مؤخر وفي كلام شيخنا انه مقدم على التمر وينبغي تقديم التمر على الحلو اه حل (خاتمة) ينذب لكل أحد ان يدهن غياوان يكتحل لسلك عين ثلاثا ويقلع ظفره وينتب ابطمه يخلق عاتيه ويجوز العكس وان يقص شاربه عند الحاجة حتى يبين طرف الشفة يا ناظرا ويكره الاحفاء وهو خلق شر الشارب و تاخير هذه الامور عن حاجتها وبعد الاربعين اشد كراهة وان ينسل البراجم وهي عقد الاصابع ومعاطف الاذن وصاخيها وباطن الاثني ثمان في الشكل وان يخبض الشيب بالخرق الصفر ويحرم بالسواد للرجل والمرأة الا في الجهاد وخصاب اليدين والرجلين بالحناء للرجل والخنثى حرام بلا غدر ولو بعد الموت ويندب فرق الشعر وترجله وترسج اللحية ويكره تنفها وحلقها وتنف الشيب واستعماله بالكبريت وتنف جانبي النعقة وتصنيف الحية طائفون طائفون النظر في سوادها وايضا الحجاب والزيادة في العذارين والنقص منها ولا باس برك سباليه اه من شرح مر وعش عليه

(و) أن يؤذن في اذنه النبي ويقام في اليسرى ويحنك بتمر لحسين يولد فيها أما الولد فلان من فعل به ذلك تضره أم الصديان أي التابعة من الجن رواء ابن السني ولأنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولده فاطمة رواء الترمذي وقال حسن صحيح ويكون اعلامه بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند قدومه إلى الدنيا كما يلقن عند خروجه منها وأما الثانية وهي تحنيكه بتمر بان يمسح وبذلك بهنك داخل القم حتى ينزل إلى جوفه شيء منه فلا نه صلى الله عليه وسلم أتى بابن أبي طلحة حين ولد وتمرات فلا كن ثم ففرقه ثم جمه فيه لجعل ينظ فقال صلى الله عليه وسلم حب الانصار التمر وسماه عبد الله رواء مسلم وقيس بالتمر الحلو وفي معنى التمر الحلو وقول النبي ويقام في اليسرى مع ذكر الحلو وتقيده التحنيك بحسين الولادة من زيادتي

(كتاب الاطعمة)

جمع طعام بمعنى مطعم ومذكر عقب الصيد ليان ما يحل منه وما لا يحل كما نه ذكر عقب الاضحية ليان ما يحرم فيها وما لا يحرم. بعد العلم بطلبها وغلب في الترجمة غير الحيوان عليه اذا نه طعام حالا والحيوان طعاما بحسب المال له قبل العلم وقوله وغلب في الترجمة الخائى حيث عبر بالاطعمة ومراد بها الحيوان وغيره مع ان الحيوان لا يسمى طعاما لانه غير ما كثر في سائر الحيات (قوله اي يان ما يحل منها وما يحرم) اي وما يتبع ذلك كاطعام المضطرا ع وشو المراد ما يحل وما يحرم من المأكول والمشروب وللانسان حالة اختيار وحالة اضطرار فقد ذكرك هذا الكتاب اه شوى ومعرفة ما يحل وما يحرم من آكد مهمات الدين لان معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الاعداء على كل الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم اي لحم نبت من حرام فالتراوى به اه شرح مر (قوله فيما اوصى الى) اي في القرآن الذى اوصى الى عمر ماى شيئا من المطعمات عمر ما على من يتناوله الا ان يكون ميتة مستقن من عمر ما المنق أو فسقا أى أو الا أن يكون فسقا هل لغير الله به اي ذكر عليه اسم غير الله وهذه الجملة صفة لفسقا موصوطة المراد لان يكون ذافسقا اي معصية فان الفسق المعصية وسمى فسقا تلو غلبة في الفسق ويلحق بما ذكر من الامور الاربعة بالسنة كل ذى فابن السباع وغلب من الطير اه من الجلائن وحو اشبه وقوله ويحل اي النبي الاى الذى هو محمد لم يلامته الطيبات اي التي حرمت على اليهود التي هي لحوم الابل وشحم البقر والضأن والمز ويحرم عليهم الخبائث كالمتن والدم والخنزير اه من الجلائن وحو اشبه (قوله حل ود طعام الخ) عبارة المنهاج عفا على ما يحل وكذا الدود المتولد من طعام الخ وهو يشيد أن غير المتولد يحرم وهو كذلك ومنه النقل في السبل قال في الاحياء الا اذا وقعت غلبة او ذبابة وتهرت اجز او فافه يجوز اه ولو اخرج الدود واكله مع طعام آخر حرم ولو افرق في الجواز بين الذى يسهل تمييزه ويصير ولا فرق بين الكثير والقليل اه بر لى واعتمده مر قال ولا فرق ايضا بين الحي والميت ومشي الطيلاروى على الجواز ايضا فالأفضل الدود ثم عاد بنفسه ولو ميتا وكذا لو عاد بفعل حيوان صر تميزه وتوقف فيما اذا سهل واما لو عاد بفعل ميتا فان قل فلا ينص كاهو قضية كلام الشيخين كاتقدم بيانه اول الطهارة ولم يفتت الطيلاروى فيما اعتمده لما في شرح الدماطلى بما نصه بخلاف اكله منفردا في حرم وكذا لو نجا من موضع آخر كاقاله الباقين أو تحي نفسه ثم عاد بعد امكان صونه عنه فيما ظهر اه واعتمد مر ما قاله الباقين (فرع) هو افرق مر على جواز اكل القول والقر الموسوس مع سوسه سواء كان حيا او ميتا (فروع) قال الزركشى ولو حصل في اللحم دود فانما ظهر التحاقه بالفاكهة ولهذا قال الخوارزمى في اللحم المدود اذا جعل في القدر فمات فيه لا ينجسه على الاصح ويقاس به التمر الموسوس والقول الموسوس اذا طبخا فمات فيه ولو فرق بين التمر والقول لان التمر يشق عادة ويزال ما فيه بخلاف القول لكان متجاها نم لو اخذ عسلا فيه نحل وطبخه جاء فيه خلاف اللحم في الطهارة ولا نظر الى ان الدود متولد في اللحم اذا ما أخذ المشقة ولا فرق بين الناشئ والطارى وما أكله فلا يحل قطعا الا اذا كان نحلة واحدة واستهلكت ففي الاحياء في كتاب الحلال والحرام اه اذا وقعت نحلة او ذبابة في قدر طيب وخبرته اجز او هالايحرم اكل ذلك الطيب لان تحريم اكل الذباب ونحوه انما كان للاستعداد ولو لا بعد هذا مستقدر اقالوا ولو وقع فيه جزء من لحم آدمى لم يحل شيء من ذلك الطيب وخبرته وان قل لانتجاسته بل لحرمه مع مخالفته المصنف في هذا وقال المختار لا يحرم لانه صار مستهلكا اه سم وبجاءة الشوزى قوله حل ود طعام الخ قضية اطلاقهم انه لا فرق بين قليله وكثيره لكن قياس ما مر فيها لانس له سائلة اذا كثر وغيره انه اذا كثر هنا وغيره امتنع اكله مع ما هو فيه لانه ينجسه كذا قيل وفيه وقد تلو ضوح الفرق بين البابين لان من كانك يمكن الصون عما وقع فيه في الجملة بخلاف ما هنا فانه لا يمكن فالتى يتجه انه حيث لم يستقدر جاز اكله معه مطلقا والا فلا اه ايجاب انتهت (قوله لى لى تميزه) أى من شأنه ذلك اه

(كتاب الاطعمة)

أى يان ما يحل منها وما يحرم والاصل فيها آية قل لا تجد فيما أوصى الى عمر ما وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حل ود طعام) كحل (لم ينفرد) عنه لى لى تميزه بخبره فان انفرد عنه فلا يحل أكله ولو ممة فتصيرى بذلك

(قوله أوعا عبره) أي في كتاب الصيد والذباح في قوله وكذا الدود المتولد من طعام تكل وفاكة إذا أكل معه في الأصح لأن ظاهره أنه يجوز أكله معواناً فرد وليس كذلك أه شورى (قوله) وجراد وسمك (قال في المنهاج لو صادها بجوسي قال المحل لا اعتبار بفعله أه وتفتي هذا المحل فيها لو صادها محرم ولكن الأصح التحريم قاله الزركشي أه برلى وقوله ولكن الأصح التحريم أي في الجراد كأمرو وأما السمك فهو حلال لنفس المحرم واعتد شيخنا العابد لاى أن المحرم كالجوسي وأنه لو كسريضا أو قتل جراداً حرم القتل وحل المكسور والمتولد له ولو تدمع باعتدائه بما في المسئلة من الاختلاف وقال مريد ذبح المحرم صيداً حرم عليه وعلى غيره وإذا قتل جراداً حرم عليه وحل لغيره ولو بحرما أخراه أه سم (قوله وسمك) أي سواء كان طافيا أو سابغاً نعم أن انفتح الطافيا وأضر حرم أه شرح مريد (فرع استرادى) وقع السؤال عن بشر تغير ماؤها ولم يعلم تغيره سبب ثم قش فيها فوجد فيها سمكة ميتة وأحل التغير عليها فهل الماء طاهر أو متنجس والجواب أن الظاهر بل المتعين الطهارة لأن ميتة السمك طاهرة والمتغير بالطاهر لا يتنجس ثم إن لم ينفصل منها أجزاء غلظ الماء وتغيره فهو طهور لأن تغيره بمجاور والافغير طهوران كثر التغير بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه أه عرش مريد (قوله وبهها) شامل لكبير السمك وصغيره وخالف الزركشي فقال ولو باع سمكة كبيرة ميتة حرم لتجاسة جوفها قاله وفوق الصغير لذلك وجهان وميلهم إلى الجواز ولة إنما يحرم باع الكبير أن ضرت أه سم (قوله وفرس) وكذا القرش في الأصح وإن كان يدعو على السمك بنابه وكذا حوت عظيم في البحر لا يخرج بالبرفيل كما اقتضاه إطلاقهم وأما اللجاء فانها حرام أه عميرة في القول (أفتى شيخنا مريد كما نقله والده أن الترتة حلال وهي اللجاء كما هو ظاهر فأورد عليه أنه في شرح الروض جرم بحرمتها ونقله ابن العماد عن شرح المذهب عن الأصحاب فرجع إليه وأول ما أفتى به والده رحمه الله تعالى قاله عميرة قال الزركشي سكتوا عن النليس وهو المعروف بام الخلول وقد عنت البلوى به في مصر كما عنت بالسرطان في الشام وعن ابن عدلان أنه أفتى بالحل وقاسه على الفسق وهو عجيب وعن الشيخ عز أنه أفتى بحرمة وهو الظاهر لأنه منشأ السرطان كما نقل عن أرسطو طاليس ونحوه وصرحوا بأنه من أواع الصدق كالسلفاة والحزون ولا شك أنه مستحب أه قال حج لكن رده أي أفتاه ابن عبد السلام الدميرى بأنه لم يأت على تحرمة دليل وبأن ما نقل عن ابن عبد السلام لم يصح لنص الشافعى رضى الله عنه على أن حيوان البحر الذى لا يعيش إلا فيه يؤكل لمعوم الآية والأخبار انتهى (فرع) قال في الأنوار ولو وجد سمكة في جوف سمكة حلت إلا إذا تقطعت وتغيرت إلى السريقين ويكره ذبح السمك إلا إذا كان كبيراً يطول بقاؤه فقتل براحته وحرمت فاقعة من السمك حيا ولا يجرم أكلها كما لا يجرم ابتلاع السمك حيا وهو المعتمد ومثله طرحة في الزيت المغلى في النار لشيء قليل تامل واعتمد مريد جواز قتل السمك وشيه حيا لكن قيده بالصغير وقال مقتضى كلامهم حيث قيدوا بالصغير حرمة ذلك في الكبير قال ولا فرق في الجواز في الجواز في الصغير بين أن يكون فيه حياة مستقرة أو يكون عيشه مذبوح وفي مرة أخرى قال لأن عيشه لا يكوب إلا يعيش مذبوح فليس له حياة مستقرة أه ابن قاسم (قوله وطعامه) أي ما يذفده من السمك ميتا أه شرح مريد (قوله وليس في أكلها حين الخ) أي ليس فيه تعذيب يزيد على قتلها بل هما سواء في ذوق الروح تأمل (قوله بل يحل قليهما حين) أي لأن عيشها عيش مذبوح وكما يكره طرح الشاة في النار وسليها بعد ذبحها وقبل موتها وجزم في الباب بحرمة قتل الجراد حيا أه زى وعبرة عرش على مريد قال صاحب الباب يحرم قتل الجراد وصرح في أصل الروضة بجواز ذلك قاسا على السمك أه والأقرب عدم جوازه لأن حياته مستقرة بخلاف السمك فإن عيشه عيش مذبوح فالتحق بالميت انتهت (قوله فيمن ذبحها) ما لم تكن على صورة

أو ناعبر به (و) حل (جراد وسمك) أى أكلهما وبإعيما وأن يئبش الثاني السمك المشهور ككلب وخزير وفرس (في) حال (حياة) أو موت (في) الثلاثة ولو بقتل بجوسي أما الأول فلبامر فيه وأما الأخير أن فلقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وغير أحلت لنا ميتتان وليس في أكلها حين أكثر من قتلها وهو جائز بل يحل قليهما حين (وكره قطعها) حين كافي أصل الروضة وعليه يحل قول الأصل في باب الصيد والذباح ولا يقطع بعض سمكة ويكره ذبحهما إلا سمكة كبيرة يطول بقاؤها فيمن ذبحها وذكر حل الجراد حيا وكرامة قطعه من زيادق (وحرما يعيش في رويجر كمنفذ) بكسر أوله وفتحته وضحه مع كسر ثالثة وفتحته في الأول وكسره في الثاني وفتحته في الثالث (وسرطان) ويسمى عقرب الماء

حيوان يذهب ولا فتدب مع من رقبته اه ع ش على مر فلاراد بالذبح القتل كابرشداله قتلهم بالا باحة اه
(قوله وحية) لو فرض ان الحقو المقرب لا يمشان الا في البحر حرما بية السمينة اه سم (قوله ونسبنا)
بفتح النون كافي المصباح وبكرها كافي شرح الروض وهو نوع من الخلق ثبت على رجل واحدة وقال
المسعودي له عين واحدة يخرج من الماء ويتكلم ومتى غفر بالانسان قله يوجد في جزائر الصين ينقر كما ينقر
الطير اه ابن شبة (قوله ونساح) أي بخلاف القرش فانه حلال كما في بحب الطيرى وقرس البحر حلال
كما في بحبهم اه سم (قوله وسلحفاة) عبارة شرح مر وسلحفاة وترسة على الاصح قيل هي السلحفاة
وقيل للجاهلي السلحفاة اه (قوله والنهي عن قتل الضفدع) وسياق ان النهي عن قتل الحيوان فيدفع به
كان الامر بقتله كذلك (قوله جنين) أي وإن وجدوا احد في بطن اخر كما اتي به بعض مشايخنا كالووجد
سمكة في بطن اخرى وضابط حل الجنين أن ينسب موته إلى تذكية أمه ولو احتال بأن يموت بتذكيته وأبقى
عيشه بعد التذكية عيش مذبح ثم يموت أو يشك هل مات بالتذكية أو لا لانها سبب في حله والاصل عدم
المانع من خروجها من الرحم فقامو تعقل تذكيتهما والواخرج راسه ميتا أو حيا ثم مات ثم ذكيت ومالوا واضطرب في
بطنها بعد تذكيتهما ما ناطولا أو تحرك في بطنها تحركا شديد ثم سكن اه شوبري (قوله ظهر فيه صورة
حيوان) كذاة دبه في شرحي البهجة والروض وظاهره سواء نضجت فيه الروح أولا وإن كان يعد هذا
التصميم قوله مات بذكاة أمه الا ان يقول بان المردامات حقيقة أوحكا فيدخل فيه ما تصور ولم تنضج فيه
الروح فوته حكى أي كانتا نضجت فيه وأما المضغة التي تتشكل والمضغة فلا يعلن وان كانا طاهرين
هذا هو المنقول عن المشايخ اه شيخنا وعبارة شرح البهجة ومحل حله اذا ظهرت صورة الحيوان فيه
ففي حل المضغة وجبان في الرضعة وأصلها مبدان على وجوب القرعة فيها وثبت الاستيلاد والاصح
لا فلا تحل المضغة انتهت وعبارة شرح مر ولا بد في الحل أي حل الجنين من ان تكون الذكاة وثرة
فيه فلا تكون مضغة لم تتبين بها صورة لا يحل انتهت ومن ذكاة امه ارسال اسم أو جارة عليها حل (قوله)
مات بذكاة أمه) وكذلك تصور ولم تنضج فيه الروح وكان غير علقوة مضغة في حل امها فلا يعلن وان
كانا طاهرين اه شيخنا (قوله أي ابل وبقر وغن) لومسخ آدمي بقرة هل يحل أكله قال الطحاوي يحل
وقضية مذهبا خلافا فنقل عن صاحب العباب انه قال الحل بعد عملا باصل الذوات المحرمة وعنه انه يجب
الحل في مسخ حلال محرما عملا بالاصل ونظر بان صورته صورة محرمة فكيف ينظر الى اصله راجع
الفتاوى المحرمة اه شوبري (قوله كلوه ان شتم) أي وان شتم فاطعموه لحيوان اخر وليس المراد اوان
شتم فأتركوه لاديه اضاعة مال اه عزري (قوله وخول) وأصل خلقها من الريح وهي أربعة أنواع منها
العناق ايواها عريان والمقرف ايواها جمى وامه عربية والمجن عكسه ومنها البراذين ايواها انجميان
وسميت خيلا لاختياله في مشيها اه قل على الحلي (قوله وحماره) قال في شرح الروض وفارقت اخر
الوحشية الحر الاحلية بانها لا يفتنع بها في الركوب والحمل فاضرب للانتفاع بها الى اكها خاصة
اه ولا فرق في الحمار الوحشي بين أن يستأنس أو يبق على توحشه كما أنه لا فرق في تحريم الاكل
بين الحاليين ومثله بقر الوحش فيما ذكر اه سل (قوله وطلي) أي بالعمى الشامل الغزال ومنه
تيس الجبل بالجم والتاء الموحدة المفتوحين ويسمى الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرهما
وبضم الواو وكسر العين ويسمى الخريت بمجمة قيمة ومثاين بينهما تحتي ويسمى الايل بهجمة
مفتوحة فتحية مشددة مكسورة اه قل على الحلي (قوله وضب) هو اسم الذكر والاثنى وجمعها
ضباع كعب وسباع قاله ابن الانباري وقال الازهرى هو اسم الاثنى قطور يقال لها ضباع وضباعان
وجمعها ضباعاات ولا يقال ضبعة ويقال للذكر ضبعان فكسر فمكون ويقال للثني منهما أو من
أحدهما ضبعان بفتح أوله وضم ثانيه وكسر آخره ومن شأنه أنه يبيض ومن حمقه أنه يتأوم
حتى يصاد وهو سنة ذكر سنة أثي اه قل على الحلي (قوله وضب) هو حيوان يشبه الورل

والحمار ومحمه (وحل)
من حيوان برجنين) ظاهر
فيه صورة الحيوان (مات)
بذكاة امه ونسب) أي ابل
وبقر وغن لقوله تعالى
احلت لكم جميع الانعام
وروى ابوداود وغيره
خير ابي سعيد الخدري
قلنا يا رسول الله اننا نحر
الابل ونذبح البقر والشاة
فجد في بطنها الجنين أي
الميت فنقله أم نأكله فقال
كلوه ان شتم فان ذكاة
ذكاة امه أي ذكاتها التي
أحلتها أحلت بها لها
(وخيل) لانه ^{يقتل} في نهي
يوم خير عن لحوم الحر
الاهلية واذن في لحوم
الحيل رواء الشيخان
(وبقر وحش وحماره)
لانه ^{يقتل} قال في الثاني
كلوا من لحمه واكل
منه رواء الشيخان
وقيس به الاول (وطلي)
بالاجماع (وضب) بضم
الباء أكثر من اسكانها لانه
^{يقتل} قال يحل أكله
رواه الترمذي وقال حسن
صحيح (وضب) وهو
حيوان للذك منه ذكران
وللاثنى فرجان لا يأكل
على مائدته ^{يقتل} رواء
الشيخان (واذن) لانه
بعث بوركها اليه قبله
رواه الشيخان زاد
البغاري واكل منه وهو
حيوان يشبه العناق قصير
اليدن طويل الرجلين

عكس الزرافة يطأ الأرض على مؤخر قدميه (وتعلب) بمثابة أوله ويسمى أبا الحصين (ويروى) وهو حيوان قصير الديدن جدا طويل
الرجلين لونه كلون الغزال (وفنك) يفتح الفاه والنون وهو دوية يؤخذ من جلدها (٢٧١) القروالينها وخفتها (وسمور)

يبش نحو سبعة وتسعون شاة أنه لا يشرب الماء وأنه يول في كل أربعين يوما مرة ولا يسقط له سن
والأشبه منه فرجان ولذا ذكر أن ومنه ما حين بمهمة مضمومة مفردة مفتوحة فتحية ساكنة فون
دوية قدر السكف صفراء كبيرة البطن تشبه الحمار وبقل هي الحمار اه قل على المحلى (قوله عكس
الزرافة) يفتح الزاوي وضها لفتان مشهورتان وهي غير ما كولة لأن الناقة الوحشية إذا وردت الماء طرقتها
أنواع من الحيوانات بعضها ما كول وبعضها غير ما كول فيقول لمن ذلك هذا الحيوان فقد اشتمل على أشباه
الحيوانات مختلفة فكان متولدا بين ما كول وغيره محرم تبعا لغير الماء كول اه ع ش على مر وقرر
شينا المداينى في قراءته للبجاري أن الزرافة حيوان يشبه الأبل رقبته والبقرة راسه وقرنيه والنمر بلون
جلده ويكبر إلى أن يصير علو النخلة اه وفي قل على المحلى وتجرم الزرافة على الأصح في المجموع
وفي الباب إنها حلال وبه قال البهيوى وصوبه الأذعى والزر كشي وهو حيوان طويل الديدن قصير
الرجلين عكس اليربوع ذكر أنها متولدة من سبع حيوانات لأن الزرافة بمعنى الجماعة لغة فارسية كالأبل
وجلده كالف وذناب كالظي وقرون وقوائمها كالغزال في الثلاثة لكن لا ركب لها في يديها وقيل
متولدة بين ما كولين وهذا وجه القول بحلها المذكور اه (قوله وتعلب) ويكنى أبا الحصين وأتاه ينفذها
أى يطأها العقاب كذا قاله وفيه نظر بجمان المتولد بين ما كول وغيره لا يحل أن يقال أن هذا امر غير
محقق فإن تحقق عمل به فراهجه ومن شأنه الرغان وأتاه ثلبة وكنيتها هم هزيل قيل ومنه الفاء
بالثمة عكس الفاء اه قل على المحلى (قوله ويروى) هو نوع من القار كبر عرس وحلها مستسنى منه واليربوع
قصير الديدن طويل الأرجل عكس الزرافة اه قل على المحلى (قوله وسмор) ويحل أيضا السنجاب وهو
حيوان على حد اليربوع يتخذ من جلده القرام والحصول أيضا هو طائر كبير له حوصلة عظيمة يتخذ من
جلده القرام ويكثر بمصر ويعرف بالبعج والقاق يضم القاف الثانية وهو دوية تشبه السنجاب وجلده
أيض اه سم اه زى نعم الوشق حرام قاله في الأنوار وذهب النجم ابن قاضي مجنون إلى تحريم السنجاب
والقاف برسالة معتز ضافيا على السكال بن أبي شريف قولا وفعلا وقد عارض السكال برسالة مثله ولم
أقنع على هاتين الرسالتين لكن وقت على رسالة في حامد المقدسى ذكر فيها المفاتنين اه شوبرى
(قوله هو مقتضى كلام الرافعى الخ) هو المعتمد وقوله لكن صحف اصل الروضة الخ قال شيخنا هر المعتمد
خلاف ما في اصل الروضة اه سم (قوله الأبقع) ويقال له الأعر لحدته بصره أو لكونه يغمض إحدى
عينيه عند النظر اه قل على المحلى وفي الصباح يقع الغراب وضرمه باب تعب اختلف لونه فهو أبيض
وجمه بقعان بالكسر غلب فيه الاحمية ولو اعتبر الصفة لقل يقع مثل اهر وحروسة بقعا فيها خصب
وجذب فيه مختلفة اه (قوله وهو ذو لونين) ليس المراد هاتان بل المراد أنه نوعان نوع أبيض ونوع
أسود اه شيخنا وهذا وارد على قول المناطقة أن السواد لازم للغراب في الخارج (قوله بكسر اوه) وقع
ثانية) وقد تحذف هزته اه شرح مر (قوله ودجاج) ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أكله اه عمرة اه سم
(قوله وحمام) هو بفسير المذكور يشمل غير الحمام المعروف كالحمام والقطا والديبى والدر أحو الفواخت
والجبارى والشرقاى وأبو قردان والحرمة والحجل ويسمى دجاج البر والقبع بالناف والموحدة
الفتوحتين والجيم ويسمى ذكره يعقوب القمري ويقال له كره وشران وشفتين بكسر الشين والنون
بينهما فاسا كنه يطلق على ذكر الحمام كاسر اه قل على المحلى (قوله أى شرب الماء بلام) وفى القاموس
الشرب الماء والجرجع أو تتابعه ودخل فيه القمري والديبى واليمام والفواخت والقطا والحجل
وهو على قدر الحمام كالقطا اهر المقار والرجلين ويسمى دجاج البراه شرح مر (قوله وما على شكل
عصفور) سمى بذلك لما قيل أنه عصى بنى اقسيلان صلى الله عليه وسلم وفر منه وكنيته أبو يعقوب ومنه

لازم لعبون ثم اقتصر في الرضا وفي جواب الصيد على عب وقال إن مع هدر متلازمان ولهذا اقتصر الشافعى على عب (وما على شكل
عصفور) يضم أوله انصح من قنحه (بانواعه كعتديب) يضم العين والهمزة فيهما نون وآخر موحدة بعد التحنة

النفر بضم النون وفتح العين المعجمة ويصفر على نغير ومنه حديث بأعير ما قبل النغير كاقيل والبلبل بضم
الموحدين ويقال له الحزارو والتم بكسر المثناة كالأوزو والتهب بكسر المثناة أوله كالقنق والتتوط بضم المثناة
أوله وسكون النون وكسر الواو وقيل يفتح المثناة أوله كالدجاج اهـ قل على الحلي (قوله وصعوة) وهي
صفار الصافير الحمرة الرأس اهـ زى (قوله وزر زور) سمي بذلك لزرزرتة أي تصوبته اهـ زى (قوله
لاحمار اهلي) معطوف على جين ومثل الحمار الالهلي البعل وإن حملت به فرس لا تمتولد منها ومن الحمار
واكثر شبهه بأمو يحرم ذبحها مادامت حاملها به لادانته أي موته نعم إن تولد بين فرس وحمار وحشي لم
يحرماه قل على الجلال (قوله كاسد) ولست أفتو ثلاثين إحصاء أو أعه كثيرة منها ما يشبه وجه الانسان
ومنها ما هو على شكل البقر يقرون سوداه شوري (قوله وقرد) أي ودب وفيل ونمس وإن مقرض اهـ
شرح حرر والنمس دوية نحو الهرة تأوى البساتين غالباً قال ابن فارس ويقال لها الدلق وقال القارابي دوية
تقتل الثعالب والجمع غوس مثل حل وحول اهـ مصباح اهـ ع ش على مر وإن مقرض بضم الميم وكسر الراء
وبكسر الميم وفتح الراء هو الدلق يفتح اللام اهـ رشدي (قوله كهقر) يشمل الباز والثعابين وغيرهما
اهـ شرح حرر (قوله ولا ابن آوى) بالمدى في الهزمة أوله وهو مفرد وجهه بنات آوى سمي بذلك لانه
ياوى الى جنسه ويعوى اذا ستوحش ليلا وصياحه يشبه صياح الصيوان وهو كرية الريح دوين الكلب
وفيه شبهة من الذئب والثعلب ومن خواصه انه اذا مر تحت سائط على باداج تساقطت من شدة خوفها منه
وهذا ما يبعده ملحق بذئ النابو افرد للخلاف فيه اهـ قل على الحلي قال بعضهم وإن آوى هو الذئب
الاهلية وآوى لا وجود له قال أبو نواس

وما خيره إلا كآوى • يرى ولم ير آوى • في الحزون ولا السهل
اه انتهى سم (قاعدة) قال الدميري في عين الحياة ما خصه قال حميد بن نور في حق الذئب
بنام باحدى مقلتيه ويتق • باخرى الزبا يهاير يقطن ما جع

وهو أكثر الحيوان عواء اذا كان مرسلأفاذا أخذ حارب بالصا والسيوف حتى تقطع أو تهشم لم يسمع له
صوت الى أن يموت وفيه قوة حاسة الشم بحيث يدرك المشموم من نحو فرسخ ومن غريب امره انه متى
وطى مورق الحظفل مات من ساعته وهو شديد المداوة للغم بحيث انه متى اجتمع جلد شاة مع جلد ذئب
تمعت جلد الشاة واذا عرض انسان للذئب وغاف المعز عوى عواء استغاثه قسمه الذئب تقتبل الى
الانسان اقبالا واحدا وم سوا في الحرس على أكله فان أدى الانسان واحدا منها وثب الباقي على المدى
فرقوه وتركوا الانسان ومن خواصه انه اذا علت رأس الذئب في برج حمام لم يقر به ما يؤذيه وكبة الايمن
اذا علق على رأس رمح ثم اجتمع على صاحبه جماعة يصلو اليه مادام الكلب معلقا على رمح من علق عينه
اليمين عليه لم يخف لصا ولا سباعا وخشيته اذا نشفت وملحت ملمع أو زعر وسق منها وزن مثقال ماء
الجرير ينع من وجع الحاصرة وهو نافع ايضا لذات الجنب اذا شرب بماء حار وعسل ودمه ينفع
للصمم اذا أذيب بدهن الجوز وقطر في الاذن وداغنه اذا أذيب بماء السذاب والزيت ودهن به الجسد تنفع
من كل علة ظاهرة وباطنة في البدن من البرد وانياه وجلدته وعينه اذا حملها انسان معه غلب خصمه وكان
عبيا الى الناس جريما وكبده ينفع من وجع الكبد وقضيه اذا شوى في الفرن ومضغت منه قطعة هيج
الباه وهو عجرب واذا خلطت مرارته بالصل والماء ولطخ بها الذكروقت الجاع حببت المرأة الرجل حبا
شديدا واذا علق ذكره على معلق بقر لم تقر به مادام معلقا ولو اجهدها الجوع وان بخر موضع
بزبله لم يقر به الثأر ومن أدمن الجلوس على جلده آمن من القتل ونحوه اذا علق وير من ذبه على شيء من الملاهي
وضربها تقطعت جميع الاوتار التي تكون عليها ولم يسمع لها صوت وإن اتخذ قبل من جلده
وضرب به بين طول تشقق وشحمه ينفع من داء الثعلب وشراب مرارته ينفع من استرخاء الباطن

(وصعوة) يفتح الصاد
سكون العين المهملتين
(وزر زور) بضم أوله لانه
كأها من الطييات وقال تعالى
أحل لكم الطييات (لاحمار
أهلي) انتهى عنه رواء
الشيخان (ولا ذئ ناب)
من سباع وهو ما بعدو على
الحيوان ويتقوى بنابه (و)
ذو (غلب) بكسر الميم أي
ظفر من طير النسي عن الأول
في خبر الشيخين وعن الثاني
في خبر مسلم قدو الناب
(كاسد وقرد) وهو
معروف (و) ذو الغلب
(كهقر) بالصا والسين
والزاي (ونسر) يفتح
النون أشهر من ضمها
وكسرهما (ولا ابن آوى)
بالمدلان العرب تستخيه
وهو حيوان كرية الريح
فيه شبهة من الذئب والثعلب
وهو فوقه ودون الكلب
(وهرة) وحشية أو أهلية
لانه تادو بناها واطلاق

أولى من تشيدها بالوحشية (ورجمة) وهي طائر أبيض (وبناءة) بتلك الموحدة بالمجمة (٣٧٤) والمثلثة طائر أبيض ويقال أغبر دوين

والرحة بطي الطير ان لحبت
غذاهما (وبياءة) يفتح
الموحدتين وتشديد الثانية
وبالمجمة وبالنصر الطائر
الاخضر المعروف بالذرة
بعض الممثلة (وطاوس
وذباب) بضم اوله
(وحشرات) بفتح اوله
صغار دواب الارض
(كخنفساء) بضم اوله مع
فتح ثالثة أشهر من حمه
وبالد وحكي حم ثالثة مع
انقصر لحبت لحم الجبع
واستثنى من الحشرات
واليربوع والوبر والعصب
تفسيرهما آفاو تقدم ضبط
الوبر وتفسيره في باب ما حرم
بالاحرام (ولامأما بقرته
أونبي عنه) أي عن قتله لان
الامر بقتل شيء او النهي
عنه يقتضي حرمة أكله
قالا ماور بقرته (كقرب)
وحية (وحدأة) بورز حنية
(وقارة وسبع حار)
بالتخفيف أي عاد روى
الشيخان خمس يقتل في الحل
والحرم القرب والحدأة
والقارة والقرب هو الكلب
العقور وفي رواية مسلم
الغراب لا يقع والحية بدل
العقرب وفي رواية لابي
داود والترمذي ذكر البيع
المأد مع الخس (و) المنهى
من قتله (كخفاف) بضم
الحاء المجمة وتشديد الطاء
ويسمى الآن بهصفور الجنة

وإذا الطنج بها الاحليل جامع الرجل ماشا وان على جامع دهن الزئبق ميج البامو انظرو بمأزول من لذت ذلك
وإذا اذيت سرارته بدهن ورد دهن الرجل بذلك حاجية اجته المرأة إذا شئ بين يديها وإذا اعطت
مرارته بورد ووس على جال الوجه أذهب البق انتهى (قوله) أولى من تشيدها بالوحشية) فيقال تشيد الاصل
أولى لا يعلم منه تحريم الاعلية بطريق الأولى خلاف إطلاق الشيخ ليس نصاً تحريم النوعين لقبوله
التخصيص واركان مقتضى الإطلاق التعميم فليأمل اه شوبري (قوله) وهي طائر أبيض) أي يشبه النسر في
الخلفة اه عميرة اه سم (قوله) وبناءة) ليست هي التورسة لان التورسة ما كولة وتقل عن الدبر في ان
ابا فردان ما كولة بالبناءة غيره اه شيخنا ولعلها المصاصة وفي الشوبري واعتمد مر حل التورسة وبه
تعلم انها غير البناءة اه وفي قل على المحلى قوله وبناءة هي من البروم وهو حرام بانواعه كطافو والصدى
والضرع وملاعب طله وغراب الليل ومنه الخفاش وهو الوطواط نعم استثنى شيخنا مر من البغاث
التورس فقال انه حلال لم يحرم الرخ وهو أعظم الطيور رجحة لان طول جناحه عشرة آلاف باع المسايرة
لاربعين الف ذراع (قوله) والمثلثة) فهو بتلك اوله شكلوا وآخرون قطعاً اه شوبري (قوله) المعروف
بالذرة) وليست من طيور العرب بل تجلب من التوبة والغين ولها قوة على حكاية الاصوات وقبول
التلقين اه قل على المحلى (قوله) وطاوس) هو طائر في طيعة الضفادع وهو بنفسه والخيلاء والاحباب
بريشه اه زى (قوله) وذباب) مفرد جمعه اذية كغراب واخرية وقيل جمع وهو اجمل الحيوان يلقى
نفسه فيما يملكه كالنار والمراود به المعروف يطلق على ما يشمل الباعوض والناموس والقمل والبرغوث
والبق والنمل والنحل وغيرها فلفظه على هذا عام ومنه الحديث الصحيح الذي باب كله في النار الا النحل اى
لتنذيب اهلها به لا لتنذيبها اه قل على المحلى (قوله) وحشرات) منها الحرام بأكبر الحامسكون الزاه
وتفتح الموحدة تمدد وتقصرو هي كالفار تتلون بساتر الاوان ومنها حار قبان بموحدة مسددة بعد التقاف
وهي دابة كالد يبارونها الخرون بمثلتين مكسورة فسا كنفة قال معجزة كالور اه قل على المحلى
(قوله) كخنفساء) منها الوقوق ومن عجيب امراته يموت من زبح الورد اه ويسمى الجعلان بضم
الجيم ومنها الجندجيميين مضمومتين وهو الصرصار اه قل على المحلى (قوله) والد) أي ومنع الصرف
لألف التانيث المددودة اه شوبري (قوله) القنفذ) هو بالذال المجمة وبضم القاف وفتحها اه مختار
وفي المصباح بضم الفاء وتفتح لتخفيف اه عش على مر (قوله) والوبر) قال في شرح الروض باسكان
الموحدة دوية اصغر من المهر كالد العين لا ذنب لها اه عميرة اه سم وهذا هو الذي تقدم له في باب
ما حرم بالاحرام (قوله) خمس يقتل في الحل والحرم الخ) بوضع كلام الشيخين ان اقتداء الفواسق الخس
حرام قال بعضهم وهي مستحسنة اه ايما ب اه شوبري (قوله) والكلب العقور) ويحرم قتل غير
العقور وقيل يجوز قتل ما لا نفع فيه ولا ضرر كالقل عن والد شيخنا مر بما للامام الشافعي رضى الله
تعالى عنه اه قل على المحلى (قوله) ويسمى الآن بهصفور الجنة) أي لا يهدق الاقوات اه زى وقال س
لانه يهدق في ايديهم من الاقوات وتقت بالذباب والبعوض تحلقه من الهواء ومن عجيب امره ان
عينه تقلع وتعود لا يفرخ في عش عش حتى يحلته بطين جديد وتعود عينه بحجر ينقله من الهند وهو حجر
اليرقان واذا اراد شخص اتيانه بالحجر قاته يصنع اولاده بالعرفان ونحوه فيجد الحجر في عشه لانه
يحضره لا اولاده اذ ارامهم بهذه الحالة خوفا عليهم من المرض المذكور وينفع عشه بالحصى بان يبل وينقع ويسقى
أنهى (قوله) ونخل) جمع مفردة تحلق وقاله الدبر بفتح المجمة فسكون الموحدة اوحى اليه يوم الرحمة
وهو عيد انظر وهو حيوان في طيعة الشجاعة والنظر في الدواب والسموم معرفة تفصيل السنن وافات المظر
وتدبير المرحى والمرتع وطاعة الامير وبيع الصنعة وذكر انه تسعة اصناف اه قل على المحلى (قوله)
ونخل) ويحل قتل الصغير الاحمر منه لا بذاته وسمى بذلك لتسليه بكثرة ما يحمل مع قلة ثمنه وهو لا يعرف

او تحليل او يمدل على
احدهما كالاسر بالفتن
واللهي عنه (ان استطابه
عرب ذو يسار وطباع
سليمة حال رقابية حل او
استغشوه فلا يعمل لان
العرب اول الامم لانهم
المخاطبون اول اولان
الدين عرفي وخرج بدو
يسار المختارون وبسليمة
اجلاف البرادى الذين
ياكون مذهب ودرج من
غير تمييز فلا عبرة بهم
وبسبب الرقابة حال
للضرورة فلا عبرة بها فان
اختلفوا في استطابه
(فالاكثر) منهم يجمع (فان)
استوا (ان) (قرش)
لانهم قطب العرب وفيهم
العترة (فان اختلفت)
قرش ولا ترجيح (اولم
تحم بشيء) بان شئت اولم
توجد العرب او لم يكن له
اسم عندهم (اعتبر بالاشبه)
بهم من الحيوانات صورة
او طبعا او طبعا لحم فان
استوى الشبان او لم يجد
ما يشبهه خلال لاية قل لا
اجد فيها اوصى الى حرما
وقول فان اختلفوا الى
اخره ما عدا ما لو عدم اسمه
عندهم من زبادي (وما جعل
اسمه عمل باسميتهم) اى
العرب له ما هو حلال او
حرام (وحرم متنجس)
اى تناوله ما كان او
جاءه من الفارة السابق
في باب النجاسة (وكره

لهو عيشة بالشم مع انه احرص الحيوان على القوت اه قل على المحلى (قوله) ولا ما تولد الخ (فرج)
في الانوار وتحت شاة شبه كلب ولم يعلم اى عليها كلب ام لاحل اه شوبرى (قوله) وما صنف فيه الخ
ينبغي ولا في نظيره ليخرج بقرا وحش الملحق بمجازه المنصوص او يراد بالنص فيما يشمل النص في نظيره
اه شوبرى (قوله) ان استطابه عرب الخ) ويرجع في كل زمن الى عربه ما لم يسبق فيه كلام لمن قبله
اه زى (قوله) مذهب اى طائفة ودرج اى مات اه عرش (قوله) لانهم قطب العرب) لى اصلهم يرجع
اليهم في الامور المهمة وقطب الشيء ما يدور عليه الامر (قوله) وفيهم القوت اى مكارم الاخلاق والشرف
(قوله) اولم توجد العرب اى فى موضع يجب طلب الماء منه فيها يظهر اه عرش على مر (قوله) او طبعا
اى من صيالة او عدوا لنتجه تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المائى الكائنة في النفس فالعلم
فالصورة اه شرح مر (قوله) وما جعل اسمه الخ) اى فاذا رأينا حيوانا وجهنا حالة حلا وحرما
سالما عن اسمه فاذا سموه عرضنا ذلك الاسم على مانص عليه الشارع حلالا وحرما وهذه المسئلة
غير التى قبلها إذ تلك فيما لم ينص عليه الشارع وإن علم اسمه نأمل (قاعدة) قال القزوينى ورد في
الحديث ان الله خلق في الارض الف امة سبائة في البحر واربعمائة في البر وقال مقاتل بن حبان ان
هذه تعالى ثمانين الف عام اربعمون الف الف البرابريون الف الف البحراء قل على المحلى (قوله) وحرم متنجس
الخ) ولا يحرم من الطامرات الا نحو تراب وحجر ومنه مدرو طمل لمن يضره وعلى ذلك يعمل اطلاق
جميع حرمة بخلاف من لا يضره كقالة جمع اخرون واعتمد السبكي وغيره ومنه وان قل الا ان لا يضره
وسكر ككثيرا فيون وسجزة طيب وزعفران وجلددنغ ومستفاد اصاله بالنسبة لالب ذوى الطباع
السليمة كخاطو منى وبصاق وعرق لالامراض كفساة يدو الخ اثن اماريق لم يمارق معدته فنتجه فيه عدم
الحرمة لانتفاء استفداره ولو وقعت ميتة لانفس لها سائلة لم تكثر بحيث يستقدر او قطعة بسيرة من لحم
ادى نى طيب لم يمدك لم يحرم اكل الجميع خلافا للزنى فى الثانية واذا وقع بول فى ماء كثير ولم يغيره جاز
استعمال الجميع كامر لا نالما استهلك فيه صار كاندما اه شرح مر (فرج) لو تحقق اصابة قوت البقري
او بوله للجبورت الدياسة حتى عنه ويستحب غسل القم منه اه افول اعلم انه اذا تحقق اصابة قوت البقر
وبوله للجبورت الدياسة فان اكل بعض ذلك الحب ولم يتحقق نجاسة بفضله اكل الجميع حتى عنه وان
سهل تميز القدر المتنجس كاختاره شيخنا الطيلاوى رحمه الله تعالى وهو قضية اطلاقهم وان ميز قدراته
وتحقق نجاسة جميع ذلك القدر فهذا محل نظر وميل شيخنا الطيلاوى للموافاق نظر الا انه يعرضونه عن
الروث والبول سال الدياسة اسم (قوله) اى تناوله) انما قدره لان الاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات
كحرمت عليكم الميتة اه شوبرى (قوله) وكره جملة) ويكره ايضا اطعام المأكولة نجاسة اه شرح مر وروى التبادر
من النجس نجس العين وقضية انه لا يكره اطعامها المتنجس اه عرش على مر (قوله) وهى التى تاكل الجلة)
في المختار الجلة النجاسة والجلال التى تتبع النجاسات اه عبارة شرح حج وهى اكل الجلة اى النجاسة
كالعذرة انتهت (قوله) بفتح الجيم) عبارة القاموس هى مثله اه عرش على مر (قوله) اى وكره تناول
شئ منها الخ) صريح هذا السياق انه يكره البيض والبن ونحوهما إذا تغير اللحم وإن لم يحصل فيها
تغير وانظر ما الفرق بيننا وبين ولد المذكاة الا فى حيث قيده بما إذا وجدت فيه الرائحة فبني كقالة
البيهقي تمدى الحكم الى شرها وصفها المنفصل في حياتها قال الزركشى والظاهر الحاق ولها ما إذا
ذكيه ووجد في بطنها ميتا ووجدت الرائحة فيه ومنها سخة ريت بلن كلبه إذا تغير لحمها لوزج
وتمرسق او ربي نجس بل يعمل اتفاقا ولا كراهة فيه نعم ان ظهر تحو ربح النجاسة فيه اتجهت الكراهة
ومعلوم ان الجزء الذى اصابته نجس بطريقه اه شرح مر وقوله ووجدت الرائحة فيه قضية
التقيد بما ذكره انتد كراهة الجنين إذا لم يوجد فيه تغير ومقتضى كونه من اجزائها انه لا فرق بين

جملة) وهى التى تاكل الجلة بفتح الجيم من نعم وغيره كدجاج اى كره تناوله شئ منها كلبنا ويعضا ولها وجوده

حرام ولا الاكل منها وفضل المكاسب الزراعة ولولم يباشرها بنفسه بل بالعملة ثم صناعة الديمة التجارة
 انتهت (قوله وعلى مضطر الخ) لما فرغ مما يؤكل حالة الاختيار شرع فيما يؤكل حالة الضرورة فقال وعلى
 مضطر الخ اه عتاني وقوله مضطر اى معصوم غير عاص بسفره كما يؤخذ من الشرع بعده (قوله بان
 خاف على نفسه) ويكنى فيه غلبة الظن ولو استوى عند الامران فرأى الامام القطع بالحل لوجود خوف
 الهلاك ولو قدر على الطاهر بعدا كله نجسا لزمه تقاؤه كما لو اذ قدر عليه اخذ من النصف على ان من اكره
 على شرب خمر او اكل محرمة تقاؤه اذ اذ قدر عليه اه ايحاب اه شوبرى (قوله ومرض بخوف) اى
 بل او غير خوف من كل محذور يبيع التيمم اه من شرح مر وعبارة سم قوله ومرض بخوف قال فى
 شرح الروض قال الوركش ويبنى ان يكون خوف حصول الشين الفاحش فى عضو ظاهر كخوف طول
 المرض كافى التيمم انتهت (قوله وانقطاع رقة) اى ان حصل له به ضرر لا نحو وحشة كما هو واضح وكذا
 لو اجهد الجرح وقد صبره وظل العن فى ذلك كافية بل يجوز السلامة والتف على السواء حل له تناول
 المحرم كاحكامه الامام عن صريح كلامهم اه شرح مر (قوله سدرمه) قال الوركش والصواب الملائم
 لتفسير الرق ببقية الروح انه يقال سدرمه بالعين المعجمة اه شوبرى (قوله اى ببقية روحه) اى بقية
 القوة التى سبب فيها والافالروح لا تنجزا حتى يقال لحفظ بقيتها اه ع وش وعبارته على شرح مر ولعل
 وجه التيمم ببقية الروح انه نزل ما اصابه من الجوع منزلة ذهاب بعض روحه التى بها حياته فبعد عن حاله
 الذى وصل اليه ببقية الروح مجازا والافالروح لا تنجزا انتهت وفى المصباح الرق بفتحين ببقية الروح
 وقد يطلق على القوقى باكل المضطر من الميتة ما يدبر الرق اى ما يمسك القوة ويحفظها وعيش رقى بكسر
 الميم يمسك الرق اه (قوله من محرم) بقشد يد الراء المفتوحة من ما كول او مشروب غير مسكرو يقدم
 غير المأخوذ عليه قال شيخنا وهو باوغير بين ميتة ما كول وغيره ولم يعتمد الحطيم تقديم الاولى وجوبا
 (تنبيه) يظهر من كلامهم وجوب الاجتهاد فى اشتباه ميتة بمذكورة فى اشتباه ميتة آدمى بغيرها وفى اشتباه
 ميتة غير مغلظة بميتة ولا يمارعه ماسر فى باب الاجتهاد من تعريضهم بمنع الاجتهاد فى مثل ذلك لانه فى
 معرض التطهر والمالك وما هنا فى معرض التخفيف فى النجاسة مع انه ربما يسهله فلو لم يكن له اصل
 فيها طلب منه الذى هو الاكل هنا قائل وراجع اه قل على الحل (قوله كادى) ولو وجد ميتة يحمل
 مذبحها ولو جدمته ميتة لا يحمل مذبحها كادى غير محرم خير فيما يظهر اه شرح مر (تنبيه) الظاهر
 كما قاله ابن الرقعة وغيره ان ما ياكله المضطر يوصف بانه حلال وان ما فى قنارى القاضى من انه لو حلف
 لا ياكل الحرام فاكل الميتة للضرورة قال العبادى بحث الا انه رخص فيه ضعيف اه ايحاب اه شوبرى
 (قوله الا ان يخاف محذور الخ) وعليه التزود ان لم يتوقع وصوله لحلال والاجاز بل صرح القفال بعدم
 منعه من حل ميتة حيث لم تلوثه وان لم تدع ضرورة ان ذلك اه شرح مر (قوله سورة الجوع) (ع)
 اى حديثه وقوته (قوله لشرف النبوة) عبارة الايحاب اما التى فلا يجوز لاحد الاكل منه لكال
 حرمة وزيته على غيره وقضيته ان المضطر لو كان نيا حل له الاكل وهو محتمل ويحتمل
 التفصيل بين ان يكون المضطر قاضيا او مفضولا وان لم تفصل كذلك فى غير التى على ان ابداء
 هذا الحكم من اصله لا يحتاج اليه لان التى ليس متعبدا الا بما يوحى اليه او باجتهاد اه اه
 شوبرى (قوله اشرف على الموت) بان وصل الى حالة تقضى بان صاحبها لا يعيش وان اكل
 اه حج (قوله لا يجوز طبخها ولا شربها) عله اذا تاقى اكلها بدونها ولا يجوز الطبخ او الشى
 ويختبر فى ميتة غيره بين الطبخ او الشى وغيرهما اه عتاني ومثله فى شرح الروض (قوله ولو بالنسبة اليه)
 فاقية لى لى فى المعنى (قوله كن له عليه قود) اى يوزان معصون تارك صلاحه وان لم ياذن فيه الامام لان
 قتلهم مستحق وانما اعتبر اذنه فى غير حال الضرورة ناديا مع حال الضرورة ليس فيها رعاية ادب اه

لم يطره (وعلى مضطر) بان
 خاف على نفسه محذورا
 وتو من مرض بخوف يذاته
 كطول مدته وانقطاع
 رقة من عدم تناول (سد
 رقة) اى ببقية روحه (من)
 محرم) غير مسكر كادى
 ميت (وجده فقط) اى
 دون حلال (وليس نيام) فلا
 يبيع وان لم يتوقع حلالا
 قريبا لا ندفع الضرورة
 بذلك (الا ان يخاف محذورا)
 ان انصرف عليه (فيشيع)
 وجوبا بان ياكل حتى
 يكسر سورة الجوع لا بان
 لا يبقى الطعام صاغا فانه
 حرام قطعا اما التى فلا
 يجوز تناول منه لشرف
 النبوة وكذا لو كان مسلما
 والمضطر كافرا وليس
 لمضطر اشرف على الموت
 اكل من المحرم لا نهجئذ
 لا يتفق وكذا العاصى بسفره
 حتى يئوب كافر فى صلاة
 المسافر ومثله مراق الدم
 كرتد وحربى ولو وجد
 ميتة آدمى وغيره قدمت
 ميتة غيره وميتة الادمى
 المحرم لا يجوز طبخها ولا
 شربا لما فيه من حنك حرمة
 وقول فقط وليس نياما
 زيادى وتيمرى بالمضطر
 والمحذور اهم من تيميره
 بما ذكره (وله) اى للمضطر
 (قتل غير آدمى معصوم)
 ولو بالنسبة اليه كن له
 عليه قود ومرتد وحربى

ولو صيا و امرأة (لا كلة) لعدم عصمتها وإنما تمت قتل الصبي والمرأة الحريين في (٢٧٧) غير حال الضرورة لحق الفاعين

لا لمصمتها ولهذا لا تجب الكفارة على قاتلها ما لا أدى المصوم فلا يجوز قتله ولو ذميا ومستأنا وتعميري بما ذكر أهم من قوله قتل مرد سحوري (ولو وجد طعام غائب أكل) منه وجوبا (وغرم) قيمة ما كلة ان كان متقوما ومثله ان كان مثليا لانه قادر على أكل طاهر يعرض مثله سواء اقدر على العوض أم لا لان الذمم تقوم مقام الاعيان (أو) طعام (حاضر مضطر) له (لم يلزمه بذله) بمجمعة له نعم لان كان يتوارى به بذله له وان لم يطلبه (فان آثره) في هذه الحالة مضطرا (مسلميا) معصوما (جاز) بل نذبه وان كان أولى به كاذكر في الروضة كاصلها لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهذا من شيم الصالحين وخرج بالمسلم الكافر ولو ذميا والبيضة فلا يجوز ايثارها كالشرف المسلم على غيره والادى على البيضة (أو) طعام حاضر (غير مضطر) له (لزمه) أي بذله (لمعصوم) بخلاف غير المعصوم وتعميري بمعصوم أهم من قوله لمسلم أذى وإيما يلزمه ذلك

على (قوله) ولو صيا و امرأة) غاية في الحرى قال ابن عبد السلام ولو وجد المضطر صيا مع بالغ حريين اكل البالغ وكف عن الصبي بالفي اكله من اضعاف الما لوان الكفر الحقيقي يبلغ من الكفر الحكيم وقتنيته ايجاب ذلك فلتستنبط هذه الصورة من اطلاقهم جواز قتل الصبي الحرى لا لكل وكذا يقال في شبه الصبي كالنساء المجانين والبيضاء حج اه س (قوله) ولو وجد طعام غائب (أخ) أي ولم يقدر على يتناول غيرها والا فدمها عليه قتل على المحل وقوله أو حاضر مضطر له قضيته انه لا فرق بين أن يكون مراق الدم وغيره معصوما ولا هو محتمل لان مراق الدم لا يؤمر بقتل نفسه ولا بالقسب فيه اه اهداب اه شوبري (قوله) أو طعام حاضر مضطر له أخ، ولو كان بيد انسان ميتة قدم بها ذو اليد على غيره كسائر المباحات خلافا لقاضي فان فضل عن صدر مقفه شزمه بذله له كاجته الزركشي وان احتاج اليه ما لا اه شرح مر (قوله) وان لم يطلبه) ويتصور هذا الحضر إذا صاح انه حي وقيل انه رسول وقيل انه ولي عيسى صلى الله عليه وسلم وإذا نزل اه شوبري (قوله) مسلما معصوما) فلو كان مراق الدم مجزأه ايثاره ما فيه من ترك نفسه المعصومة تلك قضيته انه لو كان صاحب الطعام مراق الدم ايضا جاز له الاثار بل يثني له ايثار الادى والبيضة اه حج اه شوبري (قوله) لزمه بذله لمعصوم أخ) قال في الباب كاصله وجسور الولي في مال مجزوءه كمعصوم الكامل في ماله ليس له المضطر مؤجلا ولو معسرا اتبعت قال الشيخان وهذه احدى الصور التي يجوز بيع مال الصبي فيها نسيت اه (واقول) فيه اشكال لانه لا ضرورة لبيع نسيت لاسكان يمه حالا وان لم يطلب له لا بعد الياسر لانه قد يستفيد ما لان الحال يطالبه ولو باع نسيت امتعت المطالبة حيث ولو المصلحة في البيع حالا وفي شرح الروض لزمه شراؤه في الذمة ان كان معسرا وان لم يكن له مال في فعل آخر ويلزم المالك حينئذ البيع في الذمة وهو مراد الاصل بابيع نسيت والا فالوجه كقائه جماعة جواز البيع بحال لكنه لا يطالبه لانه قد قدرته لا عساره في الحال اه بل يثني وجوب البيع بحال في حق الولي لما ذكر اه سم وجارية شرح مر وعية ولي المجزوء عليه كمية ماله وحضوره لمعصوم مجزوءه يبع ماله نسيت هنا بلار من الضرورة وان امتنع في غير ذلك انتهت (نسيه) سمعهه ولكنه يخشى العطش في الماء لو هناك عطشان في الحال فهل يجب عليه بذله له أولا قال حج ذكر في المجموع في المقدمة منهما وجهين ولم أر من رجح منهما شيئا والذي يظهر ترجيحه انه يقدم العطشان في الحال إذا خشي من العطش الهلاك لان اطلاق مهجته محقق بخلاف المالك فانه قد يحصل له ماء فان كان يبرء ايس فيها من حصول ماء وغلب على ظنه الهلاك لو بذل مامعه فلنظر في ذلك بحال وعدم وجوب البذل حيث اقرب وكذا لو خشي العطشان من العطش في الحال اطلاق عضو او حدث مرض ونحوه يخشى المالك من العطش في الماء لان اطلاق نفس فلا يجب البذل ايضا على الاقرب اه شوبري (قوله) اعم واولي) وجه العموم انه لا يصدق بالظن من وجه الاولوية بان المسلم في كلامه يصدق بالمهر مع ان الحكم منوط بالمعصوم اه شيخنا (قوله) بشن مثل أخ) ولو اضطرت المرأة إلى الطعام ما تمتع ماله من بذله إلا برطتها زنا قال المحب الطبري لم ارفيه فلا والذي يظهر له انه لا يجوز لها تمكينه وخالف اباحة البيعة فان الاضطراب فيها إلى نفس الحرر وقد تدفع الضرورة روقها الاضطراب ليس إلى الحرم وإنما جمل الحرم وسيلة اليه وقد لا تدفع به الضرورة إذ قد يصير على المنع بعد طهتها قال الاذرى والهم واب ما قلة بالتردد وقد يمنعه الفاجر الطعام بعد الوطء وعجيب ترده في ذلك اه ناشري اه سم (قوله) والا في ذمة) عبارة اصله مع شرح مر والابان لم يحضر معروض بان غاب ماله فلا يلزمه بذله بما تمتع اتساع الوقت بل يعرض نسيت ممتدة لمن وصوله ودعى انه يبيعه بحال ولا يطالب به الاعتدبار مردودة لانه قد يطالبه فيقبل وصوله لانه مع مجزوءه عن اثبات اعساره فيجسسه اما إذا لم يكن له مال اصلا فلا يلزمه وجوب الاجل لانه لا حد لفسار فيؤجل اليه انتهت أي فبطمه بجنا اه حش عليه (قوله) فلا يلزمه بلان مثل) قال في الباب بخلاف من خلص مشرقا من ماء

(بشن مثل مقبوض ان حضروا لا في ذمة) لأن الضرر لا يزال بالضرر فلا يلزمه بلان مثل

أو تاراذل يجوز تأخيرها إلى تقدير الاجرة قال في شرح الروض فان أوسع الوقت لتقديرها لم يجب تخليصه
 الراجعة كافي التي قبلها فان فرض في تلك حقيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المسائلين وهو
 ما تعلقه الشامل عن الاصحاب كقوله لا ذرعي وقال انه الوجه واقتضى كلام المجموع واخر الباب انه لا
 خلاف فيه لكنه قبل ذلك نقله كالاصل من القاضي أبي الطيب وغيره بعد نقله عن قطع الجمهور انه لا يلزم
 البذل في تلك الامور بخلافه في هذه يلزمه تخليصه بلا جرم في هذا اختصر الأصمهوري في أبو عبد الله
 الحجازي كلام الروضة اه (اقول) يمكن حمل كلام الجمهور على ما قاله القاضي أبو الطيب ثم آيت شيخنا ثم
 اعتمادا اقتضاء كلام الجمهور وقرق بأن المنافع أسهل من الايعان اه (قوله ولا يمن ان لم يذكر) في النثر
 ولا يخفى ان محل لزوم العوض بذكره ما اذا لم يكن المضطر صينا فانه ليس من اهل الالتزام لكن قال البلقيني
 يحمل ان يلزم في هذه "صورة لما فيه من تحريض صاحب الطعام على بذل للخطر ولو صيا والاول اقيس
 اه سم ولو اختلفا في التزام العوض صدق المالك بيمينه لانه اعراف بكيفية بذل اه (قوله) في المضطر
 (قوله) انظر لو عجز المضطر عن قهره هل الغير قهره ولو كان الغير ذميا وان منع من القهر لنفسه شيعة القتل اه
 شوري (قوله) واخذ الطعام (ولا يلزمه التلطف بملكه عند اخذه فيما يظهر يفرق بينه وبين الشفع اذ اعطاك
 ما غرسه المستعير او بناء والمتلطف اذا تملك القطعة بان ما تناجره اذ اتلاف وجب شرعا فلم يتوقف على
 مقدمات وهو التلطف بما يدل عليه اه اصحاب اشوري (قوله) وان قلته) وحيتذ يكون ههنا فلو قل
 المالك المضطر في الدفع عن طعامه لزمه القصاص وان منع من الطعام فوات جو فلا ضمان اذ لم يحدث فيه
 صناما له كاشرح مر (قوله) المضطر كافر ام معصوما (في بيان المضطر الذي قهر المسلم بالمنع وان قلته
 والمتمدن خلافه اشوري وعبار قسم (فرع) لو اضطر الذي رامت مع المسلم الذي معه طعام من اطعمه اه
 لم يكن لذمي عقابته وقهره اذ ان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان فعل ضمنه اهم انتهت قوله
 واغتر به بعضهم هو الجلال المحلي في شرح الاصل اى فكان ينبغي ان يلبه على ان يجتنب ولا يجوز به لان
 جزمه بذلك يوهى انه منقول في كلام الاصحاب اه عاتق (قوله) او ميتة وصيدا حرم باحرام) عبارة
 اصله مع شرح مر او وجد مضطر حرم او باحرام ميتة وصيدا حرم بالذهب انه يلزم اكلا لعدم ضمانها
 وذبح الصيد حرام ويصير ميتة ايضا يحرم كالمجب في الجوار في الاولى تحريم واحد فكيف كانت اخف
 او ميتة ولحم صيده بجمعه يحرم بغير بينهما ولو لم يجد محرما او من الحرم الاصيد اذ جمعه واكثر واقتدى او
 ميتة اكلا ولا فدية او صيدا او طعمه اما للغير فالظاهر تعين الثاني لانهما وان اشتركا في الضمان فطعام الغير حلال
 والصيد يصير ميتة بذبح المحرم ولو عم الحرام جاز الاستعمال منه بقدر ما من حاجته اليه دون ما سوى
 ذلك وعمله اذ اتقنا معرفة اربابها والاصار ما لا ضامنا فيقتل بيت المال ياخذ منه بقدر ما ينفعه
 فيه انتهت (قوله) يتحاشى بمثله) خرج الزائد على ذلك فانه لا يلزم لكن يستحب له اذ لم يلزمه فكلو لم يذله
 فلا يقاتنه ان عافى على نفسه او نفس صاحب الطعام بل يعدل الى الميتة فان لم يخف لقوته وضمف المالك
 فكلوا وكان غائبا اى فلا يجوز له اتزاعه على المذهب وكل هذا مشله اطلاق المتن وفي شرح الارشاد ما يخالف
 هذا فليراجع وكذا في التصحيح وهذا كله جزم به في الروضة وأصلها اولهم قال وقال في التهذيب
 وتقلاته ما يخالف ذلك لكنه لم يحرم به فراجم عبارة العياض فيها اذ اجد ميتة وطعام حاضرا لم يذله الا
 بنين انه ياكل الميتة ما فيه لكن يذبح لشرؤه بالنفن ويلزمه المسمى ولا يقاتله عليه اه وفارق القاتلة
 في سابق بوجود الميتة هنا فليتأمل اه سم (قوله) بجمعه) اى ثلاث نكاهة النفس والا فذبوح المحرم
 للصيد مطلقا والحلال للصيد الحرام حرام وميتة ولا يجوز اكله لكن اذا ذبحه كل منهما رجما
 الفته النفس اكثر عالم بذبح اه شيخنا وعبارة العنا في قوله ذبحوا كل واحد مع ذلك هو ميتة بمسوخة واظهر قوله
 ذبحه كل واحد على سبيل الوجوب او التذبح انتهت (قوله) واقتدى) اى وجوبا لانه اظنه لحفظ

بنسبة (ولا يمن ان لم يذكر)
 حلا على المسامحة المتأداة
 في الطعام لاسيا في حق
 المضطر (فان منع) غير
 المضطر بذله بالنفن
 للمضطر (فله) اى للمضطر
 (قهره) واخذ الطعام (وان
 قلته) ولا يضمنه بقتله
 الا ان كان مسلما والمضطر
 كافرا معصوما فيضمنه
 على ما يحسن ان اى الدم
 واغتر به بعضهم لجزم
 به (أو وجد) مضطر
 (ميتة وطعام غيره) يقتدى
 ذمته بقول (لم يذله) أو
 ميتة (وصيدا حرم باحرام
 أو حرم ميتة) اى الميتة
 فيما لعدم ضمانها واحترامها
 وتخص الاولى بان اباحة
 الميتة للمضطر متصوص
 عليها واباحة اكل مال
 غيره بلا اذنه ثابتة
 بالاجتهاد والثانية بان
 الحرم ممنوع من ذبح
 الصيد مع ان مذبوحه منه
 ميتة كافر في الحجج الثالثة
 وهي من زيادتي بان صيد
 الحرم ممنوع من قتله اما
 اذا بذله لغيره مجانا أو
 بشئ مثله أو بزيادة
 يتحاشى بمثله ومع المضطر
 فممنوع أو بغيره فلا يحمل
 له الميتة ولو لم يجد المضطر
 المحرم الا صيدا أو غير
 الحرم الا صيد حرم
 ذبحوا كل واحد يقتدى (وحل)

نفسه من غير فعل من الصيد يقتضيه بمأرق أو مال صيد عليه فإن قتلته لا شيء عليه اه شوري (قوله)
 بلفظ المصدر) أي بلفظ اسم الفاعل المؤنث أي آكلة اه شوري (قوله) وكان خوفه أقل قال الزركشي
 هذه المسئلة شبيهة بقطع السلفوقد ذكر أقبيا أنه ان كان الخوف في القطع أكثر يجوز أو في البقاء أكثر جاز
 على الأصح قال وما ذكره في حالة التساوي بخلاف الجزمهما هنا بالمتن وكان الفرق أنه لا يؤمن هنا مع
 القطع تلف النفس بخلافه في السلعة اه سم وعبارة شرح حرر وان لا يكون في قطعه خوف أصلا أو كان
 الخوف في قطعه أقل منه في تركه فإن كان مثله أو أكثر أو الخوف في القطع فقط حرم قطعاً وإنما جاز قطع
 السلعة في حالة تساوي الخطرين لأنها الحمز زائد ويوزل الشين بقطعها يحصل بها الشفاهو هذا وغيره وإفساد
 البنية الأصلية فكان اضيق ومن ثم لو كان ما يرد قطعه نحو سلعة أو يدنا كلة جاز بحيث يجوز قطعها في
 حالة الاختيار بالأولى قاله البلقيني انتهت (قوله) أما قطع جزء غير المصوم (الح) قضيت أنه من يجوز قتله
 للأكل بالخريف وقاطع الطريق وتارك الصلاة وسائر من يجوز قطعه له لكن صرح الماوردي بخلافه وعمله
 بما فيه من تضييعه أي وهو وان هدر لا يؤمر بتضييعه لنفسه ولا يجوز لأحد تضييعه والمضطر متمكن من قتله
 وأكله فاسد عنه إلى أن يقطع من يده ويعطيه أنه تصغيره فإن عجز عن قتله دون قطعه لم يبعد حيث أن
 المضطر وان يباشر قطع ذلك بنفسه فلا حاجة به إلى تفويضه للمقطر عنه اه إيجاب وقضية كلامهم استواء
 جميع الأوبال لكن الأوجه وجوب تقديم ما اختلف في طهارته هو بول ما يؤكل لحمه ولو وجد بولا
 وغرأ وجوز تأثرهما بالعطش قدم البول لأن تحريمه أخف وبه يعلم أنه لو وجد غرأ ونيزا قدم النيز وإنه
 لا فرق في التحريم بينهما اه شوري (تتمت الأولى) يكره دم
 الطعام لأدم حسنته والزيادة على الشبع في ملك نفسه ولا ضرر عليه فيها أو التناول والروع في التحريم على
 غير ما لك أو الحل له كغيرها فلو جرت المعادة بكل ما ناسط قطعها جاز إلا أن حوط عليه أو منع منه المالك
 وله الأكل من طعام غلب على ظنه رضا المالك به فإن شك فيه حرم وتذب ترك تبسط في طعام الأفي
 حق ضيفه اه شرح حرر (الثانية) في إعطاء النفس من الشهوات المباحة مذاهب ذكرها
 الماوردي أحدها منها وقهرها كي لا تخفي والثاني إعطاؤها تحيلا على نفاطها وبثها
 لروحياتها والثالث وهو الأشبه بالتوسط لأن في إعطاء الكل سلاطة وفي المنع بلادة اه حميرة
 اه عرش على مر

(كتاب المسابقة)

لم يسبق أحد من المصنفين الإمام الشافعي رضي الله عنه في تصنيف هذا الباب وكان الانسب ذكره قبل الجهاد
 لأنه كالوسيلة له لنفعه فيه إلا أن يقال آخره للاشارة إلى عدم توقف الجهاد عليه ولا شأنا له على ما ينفع فيه
 ولعدم توقف طلبة على المجاهد ذكره عقب الأطعمة لوجود الانسب فيه بالمعنى وقدمه على
 الاعان لعدم الاحتياج إليها فيه اه على المحلى (قوله) نعم المأخلة يقال تأخلة فضله كغالبته
 فقلته وزنا ومعنى انتهى حميرة اه سم وفي المختار يقال تأخلة فضله من باب نصر أي غلبه
 وانتضل القوم وتناضلوا رموا للسبق وفلان يتأخل عن فلان إذا تكلم عنه بنذره ودفع
 اه وفي المصباح وراحت فلانا على كذا رهانا من باب قاتل وتراهن القوم أخرج كل واحد
 منهم رهنا ليفوز السابق بالجمع إذا غلب اه (قوله) وإن قضى كلام الأصل فتاير المسابقة والمناخلة
 أي حيث قال كتاب المسابقة والمناخلة وفي قول على المحلى الأولى مأخوذة من السابق يسكون
 المؤدق هو التقدم وأما فتح الموحدة فاسم لال الذي يجعل بين المتسابقين والثاني هو أفضل من الأولى
 كإتيان مأخوذة من الضل وهو الغلبة يقال فضله عليه ناضله غالبه وزنا ومعنى اه (قوله) هي سنة أي
 بنوعيه الضلال والرهان وما قاله الزركشي من أنه ينبغي أن يكرأ نافر ض كفاية لاسموسيلتان له يمكن رده
 منع كونهما وسيلتين لأصله الذي هو القرض وإنما هما وسيلتان لاحسان الأقدام والاصابة الذي هو كمال

(لا كلة) بلفظ المصدر لانه
 اختلاف جزء لا سابقا الشكل
 كقطع اليد لا كلة هذا (ان
 فقد نحو ميتة) عاشر كمر تد
 وحري (وكان خوفه) أي
 خوف قطعه (أقل) من
 الخوف في ترك الأكل أو
 كان الخوف في ترك الأكل
 قطع كاقم بالاولى بخلاف
 ما إذا وجد نحو ميتة أو كان
 الخوف في القطع فقط أو
 مثل الخوف في ترك الأكل
 أو أشد فإنه يحرم القطع
 وخرج بجزءه قطع جزء
 غيره المصوم وبأكله
 قطع جزءه لا كلة غيره فلا
 إعلان إلا أن يكون المضطر
 نيا فيها أما قطع جزء غير
 المصوم لا كلة فعلا
 أخذ من قول في ما مروله
 قتل غير آدمي مصوم

(كتاب المسابقة)

على الخيل والسهام وغيرها
 بما يائق المسابقة تتم المناخلة
 والرهان وإن اقتضى كلام
 الأصل فتاير المسابقة
 والمناخلة قال الأزهرى
 التضال في الرى والرهان
 والخيل والسباق فيهما (هى)

وحينئذ قلته كلامهم وقوله بقصد الجهاد اما بقصد مباح فباحان او حرام كقطع طريق فحرامان
 او مكروه فكهروان ويكره كراهة شديدة لمن عرف الرمي وتركه خير مسلم من فعل الرمي ثم تركه
 فليس منا او قد عصى والمناخلة آكد من شقيقتها للاية ولخير السنن ارموا او اركبوا وان رموا خيرا
 لكن من ان تركبوا ولا ينفع في المضيق والسعة عمل حل الرمي اذا كان لغرضه الرمي اما للرمي كل الى
 صاحبه فحرام قطعا لا يافى ذى كثير او منه ما جرت به العادة في زمان من الرمي بالجمر بدل الخيالة فيحرم نعم
 لو كان عند ما حاذق بحيث ينقلب على ظنه ما سلامته لم يحرم حيث لا مال ويحمل اصطفا الحية لحاذق في
 صناعته غلب على ظنه سلامته منها وقصد ترغيب الناس في اعتقادهم فته كما يؤخذ بما ذكره المصنف في قتاله
 في البيع ويؤخذ من كلامه ايضا حل انواع اللب الخطرة من الحاذق بها حيث غلب على الظن سلامته ومنه
 المسمى بالبهلوان ومع كونه حلالا اذا ما فاعله يكون حاصلا اذا شرط سلامة العاقبة ولا عبرة بظن
 يتبين خطؤه ويحل التفرج على ذلك حيثئذ الاقرب جواز التقاط لانه ينفع في الحرب حيث خلاص الحوام
 المعروف عند اهل العلم من شرح رمع زيادة لمع عليه نعم قال اى م في شرحه في آخر هذا الباب قال ابن كج
 لو تران رجلان على قوة يختبران بها انفسهما كالقدرة على رجل او اقلل صخره قوا كل كذا او نحو
 ذلك كان من اكل اموال الناس بالباطل وكله حرام ببعض وبغيره من هذا النقط ما يفعله العوام في الرهان
 على حمل كذا من موضع كذا الى مكان كذا او اجراء الساعي من طلوع الشمس الى الغروب كل ذلك
 ضلالة وجهالة على ما يشتمل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات اه (قوله للرجال المسلمين) قال
 الصبري ولا يجوز المسابقة بين رجل وامرأة كالايجوز بين اثنين قال غيره ولو بلا عرض وما ينازعها
 سابق في مسابقة عائشة للنبي ﷺ قالى توجه الجواز بلا عرض حيث لم يقصد التشبه بالرجال والوجه
 جوازها للمسلمين كيوم السلاح فلم ولا يميز لانا الاستماعة بهم في الحرب بالشرط السابق اه حبر اطلق
 م رجواها للفساد لا عرض اه سم وبعبارة شرح م للرجال دون النساء والحناني لمدم تاهلها للموت به
 حرمة ذلك عليها بما لا يغيره انتهت (قوله للاجماع الخ) ولا نهى الله عليه وسلم سابق على الخيل التي
 ضمرت من الحفاة الى ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تضمر من الثنية الى مسجد بنى زريق والمسافة
 الاولى خمسة اميال او ستة والثانية ميل اه رلى اه سم والحفاة بالحاء المهملة والفاء والياء المشددة
 تحت يمدو يقصر موضع بالمدينة المنورة كما ذكره في القاموس اه (قوله) وفسر النبي صلى الله عليه
 وسلم القوة بالرعي لفظه الشريف الا ان القوة الرمي اه حيرة اه سم (قوله) ولخير لاسبق الخ
 انظر ما وجه دلالة هذا الخبر على السنية وقوله او فصل قال العراقي هو شامل لنصل السهم والسيف
 والسكين والرمح اه رلى اه سم (قوله العوض) اى المال الذى يوضع بين يدي السابق كالتبضع
 بالنحرىك ما قبض من المال اه شوبرى (قوله ويروى بالسكون مصدرا) عبارة شرح الروض
 يروى سبق يسكون الموحدة مصدرا ويفتحها المال الذى يدفع الى السابق انتهت قال الشباب
 م والثانية انتهى اه شوبرى (قوله) ولو يعرض) ويعتبر في باذله لا قابله اطلاق تصرف فليس
 للولى تصرف شيء من مال مولى فيه بخلاف تعلم بحوال القرآن او العلم او صنعة اه شرح م وقوله
 لا قابله اى فيجوز فيه ان يكون سفيا واما الصبي فلا يجوز التقدم له لالقاء عبارته اه ع
 عليه (قوله لان فيه) اى العوض اى ان قدمه حنا الخ اه ع (قوله) ولازمة في حق ملازمة) عبارة
 اصله مع شرح م والاظهر ان عقد الماشتمل على ايجاب وقبول يعرض منهما او من احدهما
 او غيرهما لازم كالاجارة لكن من جهة باذل العوض فقط انتهت (قوله) كالاجارة) اى بجماع اشراط
 العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه الحاقها بالجماعة النظر الى ان العوض مبدول في مقابلة مالا يوثق به
 فكان كرد الابن اهزى وقد تخالف الاجارة في الانقضاء بموت العاقد بخلاف الاجارة في البداة بالعمل
 قبل تسليم العوض بخلاف الاجارة لحط العمل هنا اه حيرة اه سم (قوله) ولا ترك عمل) قل امتنع

للرجال المسلمين بقصد
 الجهاد (سنة) للاجماع
 ولا يراعداهم ما استطعتم
 من قوة وفسر النبي ﷺ
 القوة فيها بالرعي كما رواه
 مسلم لخبر لاسبق لافى
 غنم أو حافر أو فصل
 رواه الشافعي وغيره
 وصححه ابن حبان والسبق
 بفتح الباء العوض ويروى
 بالسكون مصدرا (ولو
 يعرض) لان فيه بحثا على
 الاستعداد للجهاد (لازمة
 في حق ملازمة) اى العوض
 ولو غير المتسايفين كالاجارة
 (فليس له نسخها ولا ترك
 حمل) قبل الشروع ولا
 بعده ولو كان مسبقا
 أو سابقا وامكن أن
 يدركه الاخر ويسبقه
 وإلا فله تركه لانه ترك
 حق نفسه (ولا زيادة)
 لا (تقص فيه) اى في العمل
 (ولا في عرض) وتعبير
 بالعوض

ملازمة من زيادتي وخرج
بغيره نفسي جائزة في حقه
(وشرطها) أي المسابقة
بين اثنين مثلا (كون
المعقود عليه عدة قتال)
لأن المقصود منها التاهب
له ولهذا قال الصميري
لأيجوز المسابقة من النساء
لأنهن لسن أهلا للحرب
ومثلن الحناني (كذي
حافر) من خيل وبغال
وحمر (و) ذي خف من
ابل وبقية (و) ذي (فصل)
كهام ورماح ومسلات
(ورى بإسجار) يد أو
مقلع بخلاف أشائها
الأسخري (ومنعني لا كاهل
وصراع) بكراؤه وبغال
بعضه (وكره عجن وبندق
وعوم وشرنج) بفتح
وكسر أوله المعجم والمحمل
(وغاثم) ووقوف على
رجل ومعرفة ما يده من
شفع ووتر ومساغة يسفن
وأقدام (بعض) فيها لأنها
لا تنفع في الحرب وأما
مصارعة التي ^{بفتح} ركانة
على شياء كأرواء أو داود
في مراسله فاجب عنها بان
العرض أن يريه ثده ليسلم
بدليل أنه لما صرعه فسلم
عليه غنمه والكاف من
زيادتي وخرج زيادتي
بموضع ما إذا دخلت عنه
المسابقة لجائزة

أي المتناول من إتمام العمل حبس على ذلك وعزروا كذا التنازل أن توقع صاحبه الإذراء عتاق (قوله)
أول من تعبده بالمال أي لأن المال يشمل التمول وغيره ولا يصح جعل غير التمول عوضا للمساابقة وقد
يقال وجه الأولي أن التعبد بالمال يوم أنه لا يجوز المسابقة على غيره وينبغي خلافه أنه لو كان عليه
قصاص فمأهده على أن من عليه القصاص أن سبق سقط عنه القصاص وإن سبق فلا شيء له ولا عليه لم يمنع
ذلك له أم عس (قوله) يخرج بغيره (يدخل في الغير المتسابقان كلاهما إذا كانا ملتزمين غيرهما) سم (قوله)
وشرطها أي المسابقة بتوصيها المناضلة والرهان فيه الشروط مشتركة وجعلها سبعة الأول كون المعقود
عليه عدة قتال الثاني كونه جنسا أو أحدا والثالث علم مساقه ومبدأه أو غير ذلك الرابع التساوي في المبدأ والغاية
والخامس تعيين المراكز بين الراكبين والرايين والسادس إمكان سبق كل وقطعه المسافة والسابع علم
العرض وسياق المناضلة شروط خاصة بها جعلها خمسة ذكرها بقوله وشرط للمناضلة بيان بادي ومعد
رى وإصابة وبيان قدر عرض وبيان ارتفاعه اه (قوله) ولهذا قال الصميري لأيجوز من النساء أي
جواز استئوى الطرفين فلا يخالف المتن والظاهر منه الحرمة وفي شرح شيخنا اعتماد كلام الصميري
أي من حرمة ذلك أم حل وعبرة التحفة لأيجوز من النساء أي بال لا يبيده على الأوجه انتهت اه
شورى فبين منهن بالمال حرام وبدونه ومكره اه قل على المحل (قوله) ومسلات) هل هي التي
يحاط بها الظروف أو اسم لنوع خاص من الرماح وبعضهم عطف على المسلات الأبرام حل الظاهر
في أنه يحتمل كلاهما وأنها توضع في القوس كالنشاب اه شيخنا وفي المصباح والأبرة مثل سدره
معروقة وهي الخيط اه وفيه أيضا والمسة بالكسر عخط كبير واجمع مسال انتهى (قوله) ومقلع)
في المختار المقلع بالكسر الذي يرى به الحجر اه (قوله) وصراع) وهو المسمى بالخبطة عند العوام
قال الحناني والأكثر على حرمة المال ولا يجوز على الكلاب ولا موارشة الديكة ومناطحة الكباش بلا
خلاف لا يعرض ولا يغيره لأن فعل ذلك سفه ومن فعل قوم لوط اه شرح مر (قوله) بكسر أوله (الخ)
عبرة الشباب مر بكسر الصاد سبق قل إن الرفقة فضبطه بضمها ونقله عنه ابن القتيب وغيره اه
شورى (قوله) وكره عجن) الكرهة هي الكورة التي يلعب بها الجن هي العصا الموجهة الرأس وإضافة
الكرة إليها لأنها تضرب بها وعبرة أصله مع شرح المحلى لآل كرة صولجان بفتح الصاد واللام أي عجن
وهاء كرة عرض غن أو واتته والصولجان عصا طريل طرفه معوج اه قل عليه وفي المصباح والكرة
عخوة اللام عوض منها الهام والجمع كروات يقال كروات بالكرة كروا إذا ضربتها لترفع اه (قوله)
وبندق) المراد به بندق الميداني يؤكل ويلعب به فيه فالمراد برمي رميه في نحو البركة التي يسمونها
بالجون أما بندق الرصاص والطين ونحوهما فتصحب المسابقة عليه ولو بعرض لأن له نكافة في الحرب أي نكافة
كأذكرة ذي كنهه ونقله سم عن والده الأشار اه رشيدى (قوله) وعوم) وأما الفطرس في الما فان جرت
العادة بالاسماعة به في الحرب فكالمعوم ليجوز بلا عرض والا فلا يجوز مطلقا تأمل اه عتاق (قوله)
وغاثم) أو يقال له غاثام وغاثم وختم اه قل على المحل (قوله) بدليل أنه لما صرعه (الخ) في الاستدلال به
نظر لجواز أن يرد ما عليه إحسانا وتأليفاه وفي الخصائص في أكثر الروايات أنه رد ما إليه قبل إسلامه
تأمل اه عتاق وعبرة الخصائص وأخرج البيهقي عن ركانة بن عديريه وكان من أشد الناس قال كنت أنا
والنبي ^{صلى الله عليه وسلم} في غنيمة لا في طلب ترعاها في أول ما رأيت إذ قال لي ذات يوم هل لك أن تصارعني قلت له انت
قال أنا أفضلت على ما إذا قال على شاة من الذم فصارعت فصراعني فخذمني شاة ثم قال لي هل لك في الثانية قلت نعم
فصارعت فصراعني واخذمني شاة فجلعت الفتى هل رأي القبان فقال لي مالك قلت لا رأي بعض الرعاة
فيجترئون على وأنا في قومي من أشدهم قال لي هل لك في الصراع الثالث قلت شاة قلت نعم فصارعت فصراعني واخذ
من شاة فجلعت كثيرا مني فقال مالك قلت اني أرجع إلى عديريه وقد أعطيت ثلاثا من غنمه والثانية

(و) مگر نه (جنسا) واحد اوان اختلف نوعه (و) بفلأ و حمارا) فيجوز اوان اختلف جنسهما لتقاربهما والتصریح بهذا الشرط من زیادتی (و) علم مسافة بالاذرع او المائنة (و) علم (مبدأ) ببندان منه (مطلقا) ای سوا ما كانا را کیناً و رامين (و) علم (غاية) ببتيان اليها (الرا کين (و) كذا (الرا ميين ان ذكرت) أي الغاية فلأ ملاملا الثلاثة وبعضها وشرطا لبعض من سبق أو قال ان اتقى السبق دون الغاية لو احدثنا قالموس لم يصح للجهل هذا كله (٢٨٢) إذا لم يتلب عرف ولا فلا يشترط شيء من ذلك بل يحتمل المطلق عليه و ذكر اشتراط

العلم بالمسافة في المركوب مع ذكر اشتراط العلم بالبدء والغاية في الرمي من زيادتی اما إذا لم تذكر الغاية في الرامين فلا يأتي اشتراط العلم بها فلو تناحلا على أن يكون السبق لا بعدهما رميا ولا غاية صح العقد وبذلك علم أنه لا يأتي حيثذا اشتراط العلم بالمسافة أيضا وعلى ذلك يشترط استواء الفوسين في الشدق واللين والسهمين في الحقن والرذانة (و) تساو) منهما (فيهما) فلو شرط تقدم مبدأ أحدهما أو غايته لم يجوز لان المقصود معرفة حذق الراكب أو الراي وجودة سير المركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت المسافة (و) تعيين المركوبين ولو بالوصف والراکين والرا ميين بالعين) لان المقصود مامر آتفا ولا يصرف إلا بالتعيين (و) يتعينون) أي المركوبان والراکين والرا ميان (بها) أي بالعين لا بالوصف على ما تقرر فلا يجوز ابدال

اني كنت اظن اني أشد قریش فقال هل لك في الاربعة فقلت لا بعد ثلاث فقال اما قولك في الغنم قاني أردما عليك فردما على فقال فلم يلبث ان ظهر امره فانيته فاسلمت فكان معادني افعه ورجل اني لمست ان لم يصبر عني يمتد بقوتي لم يصبر عني يمتد لا بقوة غيره انتهت بذكر بعد هذا حديثا ببطن من هذا بكثير برابع منه في كلام الفقهاء كالجلال المحلى وشيخ الاسلام وغيرهما ما يقتضي أن رد الفصياء بعد الاسلام حيث قالوا بدليل انه ماصرع قاسم رد ما عليه في هذا الحديث الاعطاء قبل الاسلام فليحذر ذلك اه من خط شيخنا ح (قوله و) كنه جنسا واحدا) هذا الشرط يجرى في المناظرة الرهان وعبارة الشورى عند قوله وشرط المناظرة (خ) (فرع) يشترط اتحاد الجنس فلا يجوز على سهام ورماح انتهت (قوله لتقاربهما) اخذ بعضهم من ذلك انه يشترط ان يكون احدا بوى البغل حمارا اه حجج ومرد وهذا يفيد ان البغل قد لا يكون احد ابويه حمارا وهو خلاف المعروف من ان البغل اما متولد بين ابي من الحبل وحمارا وعكسه لكن اخبرني بعض من اتقى به ان احدا بوى البغل قد يكون بقرة بان يزى عليها حمار اه عش على مرد (قوله بالاذرع) ولا يلزم من عليها حيث ذل علم الغاية والمبدأ وكذلك العكس وقوله أو المائنة ولا يلزم من عليها حيث ذل علمها ولا العكس اه شيخنا (قوله ان ذكرت) قيد للرا ميين وقوله فلأ ملاملا الثلاثة الخ ترويع على قوله و علم مسافة قوله اما إذا لم تذكر المائنة مفهوم القيد (قوله مع ذكر اشتراط العلم الخ) لا يقال يلزم من العلم بالبدء والغاية العلم بالمسافة لا يتناول ذلك ممنوع فانه يمكن علم ما يدان منه ما يتيان اليه من غير معانية ما بينهما أو ذرعه نأمل اه عتاني وعبارة سم قوله مع ذكر اشتراط العلم الخ لا يقال يلزم من العلم بالبدء والغاية العلم بالمسافة نعم اشتراط العلم بها لاساجة الى اشتراط العلم بها لان ذلك ممنوع فانه يمكن علم ما يدان منه وما يتيان اليه من غير معانية ما بينهما وذرعه انتهت (قوله وعلى ذلك يشترط الخ) فيه اشعار بعدم اشتراط استوائهما فيما ذكر إذا ذكرت الغاية فليحذر اه سم (قوله والرذانة) أي الثقل وفي المختار الرذانة الوقار وقد وزن الرجل من باب ظرف فهو وزن أي وقور ووزن الشيء من باب نصر لادارفته لتنظر ثقله من خفته وشيء وزن أي تخيل اه (قوله لان المقصود مامر) أي من أن المقصود معرفة حذق الراكب اه شورى (قوله ويتعينون بها) فان وقع موت اتفسخ العقد وقوله لا بالوصف أي فلا يتفسخ العقد بموت الفرس اه عتاني (قوله فلا يجوز ابدال واحد منهما) أي إذا عين المركوب بان بالعين اما إذا عين بالوصف فيجوز الابدال اه عتاني (قوله واما مكان سبق كل) وذلك لان هذا العقد شرع لحث النفس على السبق الذي يجرى على الحرب ويذهب الخيال وذلك قائم إذا قطع بالسبق كذا اطلقه الاصحاب وفصل الامام فقال ان أخرج المال احدهما وكان يقطع بسبقه ففي مسابقة بالمال أو يتخلفه صح وكانه قال لذير ان اصبحت كذا فلك كذا وان اخرجاه والمحل قطعي التخلف فهو قار أو قطعي السبق فيصح في الاصح وتعبه البلقين بانه إذا قطع يتخلف المخرج للبال أو يسبق المحلل لم تظهر الفروسة المقصودة بالعقد فيطل وليس كقوله ان اصبحت كذا فلك كذا فان فيه تحريضا على الاصابة فالأظهر ما قاله الاصحاب اه سم (قوله أو قارها) أي جيد السير اه جوهرى اه عش وفي المختار القارء الحاذق بالشيء وقد فره من باب طرف وسهل و فراية أيضا فهو قارء وهو تادر مثل حاضن وقياسه فريه حوض مثل صغر فهو صغير وعظم فهو عظيم وفرد أيضا من باب طرباشر وبطر اه وفي

واحد منهم (و) اما مكان سبق كل من الراکين أو الرامين (و) إمكان (قطع المسافة بلا تدور) عش فيها فلو كان احدهما متعبا يقطع بتخلفه أو قارها يقطع بتقدمه أو كان سيقا يمكنه على تدور أو لا يمكنه قطع المسافة إلا على تدور لم يجوز ذكر تعيين الراکين والرامين وتعيينهما أو مكان سبق كل من الراکين واما مكان قطع المسافة بلا تدور مع التصريح بقوله بانه من زيادتی وتعيينه هنا وفيما يأتي بالمركوب اعلم من تعبيره بالفرس (و) علم عوض) عينا كان أو دينا كالاجرة فلو شرط اعوضا بجو لا كجوب غير موصوف

لم يصح القعد (وبعير) لصحتهما عند شرطه منهما محلل كفه هو) لمعاقب الركوب وهو (و) كفه (مركوبه) المدين لركوبيهما (يقسم) ان سبق (ولا يفرم) ان لم يسبق (فان سبقهما اخذ الموضعين) جاءهما او احدهما قبل الآخر (او سبقهما وجاءا معاً لم يسبق احد فلا شيء لاحد او جاء معاً احدهما) وتأخر الآخر (فموضع الضم وعوض المتأخر للحل ومن معه) لانهما سبقاه (والا) بان توفعهما او سبقاه وجاءا مرتين او سبقه احدهما وجاء مع المتأخر (فموضع المتأخر السابق) لسبقه لهما اذا كان الشرط من غيرهما اما كان او غيره كقوله من سبق متكباً فله بيت المال او على كذا او من احدهما كقوله ان سبقني فلان على كذا (٢٨٣) وان سبقتك فلا شيء عليك فصبح بعينه

حل بخلاف ما اذا كان الشرط منهما لان كلا منهما متقدم بين ان يفرم وان يفرم وهو صورة القمار المحرم وانما يصح شرطه من غيرهما لما فيه من التعريض على تلم القروسية وغيرهما وبذل عوض في طاعة واشترط كفاة المحلل لهما وغنمه وعدم غرمه مع قولي او لم يسبق احد من زباني وتعييري بقولي والا أهم ما عبر به (ولو تسابق جمع) ثلاثة فأكثر (وشرط الثاني مثل الاول او دونه صح) لان كل واحد يجتهد ان يسبق اولاً او ثانياً في الاولى ليفوز بالموضع واولاً في الثانية ليفوز بالاكثر وما ذكرته في الاولى هو ما صحه في الرخصة كالشرحين ووقع في الاصل الجرم فيها بالفساد لان كلا منهما لا يجتهد في السبق لو توفعه بالموضع سبق او سبق فان شرط الثاني اكثر من الاول لم يصح لذلك او للاخير اقل للاخير اقل من الاول

عش على مر ويقال للبرذون والبغل والحرار قمارو لا يقال للفرس قماره بل رافع قاله الجوهري وقال الازهرى الفار من الناس المبيع الحسن ومن الدواب الجيد السير وصف الفرس بالفرجة جار على ظاهر كلام الازهرى اه (قوله لم يصح القعد) اي وجب اجرة المثل في هذه كثيرة من صور المسابقة الفاسدة اه مر اه عش (قوله محلل) بكسر اللام ويقال له محل وحال سمي بذلك لان بسببه حل القعدواخذ المال له ولغيره ويكنى واحداً ولو لاكثر من اثنين اه قل على المحلل (قوله كفه) بتثنية اوله او مساو اه شرح مر (قوله يفرم ولا يفرم) اي لا بد من شرط ذلك في صلب القعد اه حل (قوله فان سبقهما الخ) قال الزركشي والصور الممكنة في المحلل ثمانية لانه اما ان يسبقهما ويحياهما او مرتباً او يسبقاه وهما يجمان معاً او مرتباً او يتوسط بينهما ويكون مع اولهما او ثانيهما او يجيء الثلاثة معاً ولا يخفى الحكم فيها (اقول) حكم الاولين ان يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشيء والرابعة للاول والخامسة كذلك والسادسة للاول والمحلل والسادسة للاول والثامنة لاشيء اه حميرة فقول المتن فان سبقهما اخذ الموضعين في صورته ان وقع له او سبقاه الى قوله فلا شيء لاحد صورتان وقوله او جاء معاً صورة وقوله والاول ثلاث صور اه شيخنا (قوله وشرط الثاني مثل الاول) اما الثالث فيه تفصيل كاسياق قوله او للاخير اقل من الاول صحه الا فلا (قوله هو ما صحه في الرخصة) معتد وقوله وقع في الاصل الخ ضعيف تأمل (قوله فان شرط الثاني اكثر من الاول لم يصح) قال في شرح الروض وظاهر ان محله في الثاني وكانه يمكن اه قال شيخنا اي ان محل البطان في مسئلة الثلاثة فجاذا شرط الثاني وحده دون الاول والثالث فبـ ون المقدحهما بالنسبة لهما فن المقدحري بينهما من الابتداء والثاني عدم كانه لم يكن اه شورى (قوله عند اطلاق المقد) قضية ذلك انه لو شرط في المقد خلاف ذلك جازو ليس كذلك فيما يظهر اه حميرة اه سم وعجاة الشورى قوله بكتد فلو شرط خلاف ذلك بطل المقد فليس المراد التحل عليه عند الاطلاق فقط هذا ما انتضاه كلام الشيخين وغيرهما اه بحر وفوه عبارة سل قوله عند اطلاق المقد اما اذا لم يلقاه بل شرطا سبق اقدامه اومة فان السبق لا يحصل بدونها انتهت وفي قل على المحلل (تنبيه) لو شرطا سبق باقدام او اذبح اعتبرت من آخر الميدان لان اوله ولاوسطه ولو وقف احدهما لغير عذر بملحرجهما مما فهو مسبوق والا فلا انتهت (قوله بين اصل المعق والظهور) ويسمى الكاهل ايضاً اه شورى (قوله عند الثانية) ولا عبرة بسبق قبليه لانه قد يسبقه الآخر وهذا الظرف راجع لكل من ذى الحنفى وذى الحافى (قوله ترفع اعناقها) فلما كانت عندهما هي الخيل على المعتمد اه قل على المحلل وقوله والخيل ونحوهما ترفع اعناقها فلما كانت ترفع اعناقها اعتبر الكسف اه حل وفي لشورى فلما كانت الخيل ترفع اعناقها فالحكم فيها كالابل اه (قوله وان زاد طول الخ) هذا مستأنف لتقييد قول المصنف وذى حافى يمتنع بما اذا لم يرد طول احد المتعين على الآخر وعجاة شرح مر ولو اختلف طول عتقهما فسبق الاطول بتقديمه باكثر من قدر الزائد واما سبق الاقصر فيظهر فيه الاكفاء بمجاوزة عتقه بعض زيادة الاطول لا كلها انتهت (قوله زيادة على ماسر) اي من الشروط المشتركة بينهما وبين الزهانة

صح والافلا (وسبق ذى خف) ان ابل وقيلة عند اطلاق المقد (بكتد) بفتح الفوقية اشهر من كسرها هو جمع الكسفن بين اصل العتق والظفر وتعييري هو ما في الرخصة كاصلها فيما للنس والجهور والاصل عبر بكتف (و) سبق ذى (حافر) من خيل ونحوها (بعتق) عند التماثل الفرق بين ذى الخف وغيره ان القليل منه لا حق له حتى يعتبر الا بل منه ترفع اعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارها او الخيل ونحوها عندما لا تقدم ببعض الكسك او العتق سابق وان زاد طول احد المتعين فالسبق بتقديمه باكثر من قدر الزائد وتعييري بذى خف وحافر اهم من قوله ابل وخيل (وشرط المناقضة) زيادة على ماسر (يان باء) منهما بالواو لا شرطاً الترتيب بينهما فاحذرا من اشتداد المعصية

بالخطي لور مياما (و) بيان (عدد رمي) (٢٨٤) وهو من زيادتي (و) عدد (أصابة) فيها خمسة من عشرين (و) بيان عدد عرض

وتقدم اناسية والناس بالخاصة المذكورة من خمسة (قوله من نحو غيب) هذا بيان جنسه وقوله طولا
البيان لقدره الذي ذكره المصنف واخل المصنف بالجنس فكان الاولى ان يقول وبيان جنسه وقدره
تأمل (قوله وبيان ارتفاعه) كان يكون بينه وبين الارض ذراع مثلا ويكون معلقا على شيء (قوله ان ذكر
الفرض) خرج ما اذا لم يذكر اعتيادا على غلبة العرف فلا يتأتى بيان ذلك اعمس وفيه ان ذكر الفرض لا بد
منه في المناخلة فلا يصح جعله قيد في شرط المناخلة لانها تتقدم بانعدامه الا ان يقال على التقييد قوله لم
يتطلب عرف اي ان ذكر الفرض في هذه الحالة اي ان لم يطلب عرف عند ذكر الفرض تأمل وحرو عبارة
المنافي قوله ان ذكر الفرض خرج ما اذا لم يذكر اعتيادا على غلبة العرف فلا يتأتى بيان ذلك انتهت عبارة
التهاج وقد ذكر الفرض طولا وعرضا لان بقدر موضع فيه فرض معلوم فيجعل المطلق عن بيان الفرض
عليه انتهت (قوله فلا يشترط بيان شيء منها) بل يقع العرف فلو كان هناك عادة معروفة ولكن المناخلان
يجهلا فلا بد من البيان قاله الاذعي وتبعه غيره اه غاي (قوله باصابة العدول المشروط) صورة المسألة
ان يقولوا تاطنا من ان يرمى كل واحد عشرين ويصيب في خمسة منها يسبق باصابتها قوله باصابة العدد
المشروط وخمسة وقوله من عدد معلوم هو المشروط ومن تبعية قوله مع استوائهما في الرمي أي سواء
كان الرمي بالعدد المشروط أو لبعده ولذلك مثل بمثلين بقوله والياس الخ أي ولا يحصل الا بتام العدد
المعلوم أو ببقاء بعضه ولكن لا يفي فدار المبادأة على السبق بالخمسة مع احدى من اما الاستواء في الرمي
او الياس من الاستواء في الاصابة اه شيخنا (قوله من عدد معلوم) أي يمكن حصوله غالبا بخلاف ما يندر
كثسمة من عشرة او ما عليه العادة كاتمة متواليها على (قوله او عشرة) فتنصبة هذا الثاني لور من عشرة
سنة فرب يصيب فيها شيئا فتنصبة الاول وان لم يستوف الثاني باقي المشروط لان مع التزام ذلك اه حيرة اه
سم (قوله واسباب احدى خمسة) أي وان امكن الاخر اصابة الخمسة لور في المشرفة الباقية من العشرين
اهم وهو ظاهر لان المدار على سبعة بالعدد المشروط اصابته (قوله وان اصاب كل منهما خمسة الخ)
ظاهره وان كانت اصابة احدى خمسة قبل اصابة الثاني خمسة فيكون المراد بالمبادأة والسبق ان يصيب
احدهما العدد المشروط دون الاخر ان يصيب احدهما العدد المشروط قبل الاخر فلتأمل وليراجع اه
حيرة (اقول) هذا لوافق قوله فالاول ناضل في مسئلة العشرة تأمل اه سم (قوله مع الاستواء في رمي
عشرين) الصواب مع عدم الاستواء والمعنى مع الاستواء في رمي عشرين لو لكل العشرين والمعنى لياس من
الاستواء معا وان كان الاستواء الثاني يحصل تأمل (قوله بان تزيد الخ) كان يقول تناخلت معك على ان
كلاهما رمي عشرين ومن زادت اصابته على الاخر في العشرين بكذا فهو الناضل او فله كذا اه شيخنا
وعبارة اصله مع شرح رمي أي الحاطة ان تقابل اصابتهما من عدد معلوم كعشرين من كل وي طرح
المشترك بينهما من الاصابات فن زادتهما واحد او بعدد كذا كخمس فاضل للاخر انتهت (قوله
كواحد) عبارة الخ كخمس وكتب شيخنا بخطه قوله كخمس لو اصاب احدهما الخمس المذكورة ولم يصيب
الاخر شيئا أصلا فالظاهر ان الاول ناضل قبل لكن يلزم ذلك تقصص حد الحاطة ولو شرط بعد طرح
المشترك ان من فضل شيء فهو ناضل هل يجوز يكون حاطة ظاهر كلامهم لا ويحتمل ان يقال تلك الصورة
الاصيلة وهذا ملحق بها كذا بخط شيخنا البرلسي وهو في الزركشي وعبارته او رد بعضهم هنا سئلة الاول
لو اصاب احدهما من العشرين خمسة ولم يصيب الاخر شيئا فهل ينضل مع انه لا مقابلة ولا طرح
لعدم الاشتراك ان قيل نعم انتقص حد الحاطة الثاني لو اصاب الاخر واحدا فهل يكون كالاول
لان الواحد ليس بعدد الثالث لو شرط بعد طرح المشترك فضل شيء من غير تعيين هل يجوز يكون
حاطة اه ومنتفعا هذه السئلة انه اعتبر في الحاطة اشتراكهما في الاصابة وان يفضل لاحدهما وان
يكون قاضيه عددا وان يكون معينا فاعتبار الاشتراك افاده قوله ان تقابل اصابتهما وتلح

فتحت القين المعجم والاه
اي ما يرمى اليه من نحو
غيب او جلد او قرطاس
طولا وعرضا وسما
(و) بيان (ارتفاعه) من
الارض (ان) ذكر
الفرض (لم يطلب عرف)
فيهما فان غلب لا يشترط
بيان شيء منهما بل يعمل
المطلق عليه وقوله وارتفاعه
من زيادتي (لا) بيان
(مبادأة بان يندر)
بعض الدال أي يسبق
(احدهما باصابة) العدد
(المشروط) اصابته
بقيد زديتها بقوله (من
عدد معلوم) كعشرين
من كل منهما (مع استوائهما
في) عدد (الرمي والياس
منه) أي من استوائهما
(فيها) أي في الاصابة
فلو شرط ان من سبق
الى خمسة من عشرين فله
كذا فرمى كل عشرين
او عشرة واسباب احدهما
خمس والاخر دونها
فالاول ناضل وان اصاب
كل منهما خمسة فلا ناضل
وكذا لو اصاب احدهما
خمسة من عشرين والاخر
اربعة من تسعة عشر
بل يتم العشرين بلجواز
ان يصيب في الباقي
وان اصاب الاخر من
التسعة عشر ثلاثة لم يتم
العشرين وصار متضلا

لياس من الاستواء في الاصابة مع الاستواء في رمي عشرين (و) لا بيان (حاطة) بتعدي الطاء بان تزيد اصابته على اصابة المشترك
الاخر بكذا كواحد (منه) أي من عدد معلوم كعشرين من كل منهما وقوله من من زيادتي (و) لا بيان عدد (نوب) لرمي كسم ٢٨٥

واثنين اثنين (و يحمل المطلق) عن التقييد بمبادرة وعاطفة بعد تدوير الرأى (على المبادرة) على (أقل نوبه) وهو سهم سهم لفتبهما وما ذكرته من عدم اشتراط بيان الثلاث هرا الاصح فى اصل الروضه الشرح الصنفى الاولين ومقتضى كلامهما فى الاخره والا اصل جزم باشتراط بيان الثلاث (و) بيان (قوس وسهم) لان العمدة على الرأى (قانون عين) شئ منهما (لغاوجاز ابداله بثله) من نوعه ولا يجب بخلاف المركوب كأمرو بخلاف ما لو عينا نوعا كقسي فارسية او عربية فلا يبدل بنوع آخر الا براض منها (و شرط منعه) اى منع ابدال (مفسد) للعقد نقساده لان الرأى قد يمرض له احوال خفية تنحوج إلى الابدال ومنه منته تعديق قاشبه (٢٨٥) تعيين الكميات فى السلم (وسن بيان) صفة

اصابة (الغرض) هو أولى من تغيير بصفة الرأى (من قرع) يسكون الرأى (وهو مجردا) أى مجردا اصابة الغرض اى يكفى فيه ذلك لان ما بعده ضرر وكذا فيما يأتى (أو خرق) بمجمعة وزاى (بان يتقه) ويسقط أو خسق بمجمعة ثم مهمله (بان يثبت فيه) وان سقط بعد ذلك (أو مرق) بالراء (بان ينفذ) منه أو خرم بالراء بان يصيب طرف الغرض فيخرمه ما والحوالي بالمجملة بان يقع السهم بين يدي الغرض ثم يثبت اليه من حبال الصبي (فان اطلقا كفى القرع) لصدق الصيغة به كغيره ولانه المتعارف (ولو عين زعيان) أى كيدان عن جمع فى المناخلة (حزبين) بان عين احدهما واحدا ثم الاخر بازاؤه واحدا وهكذا الى آخرهم فيبذلونه بقولى (متساويين) فى عددهما وفى عدد الرأى بان ينقسم عليهما صحيحا (جاز) اذلا محذوف ذلك وفى البخارى ما يدل له (لا) تعيينها

المشترك واعتبار كون الفاضل عددا فاده قرع لم يعد كذا أو كونه معينا فاده قرع لم يعد كذا إلا ان فى كون الواحد يسمى عددا اخلافا تامل اه سم (قوله) ويحمل المطاق على المبادرة اى وان جملا ما لانه الغالب يفرق بين هذا وما يأتى بان الجهل بهذا نادور جدا فلم يفتت اليه اه شورى (قوله) من قرع فى المصباح وقرع الفعل الباقى قرع من باب نفع ومنه قيل قرع السهم القرطاس قرعا اذا صابه وقوله أو خرق فيه ايضا خرقه خرقا من باب ضرب فقبه خرق السهم القرطاس تفد منه فهو خارق والجمع خوازق اه وقوله أو خسق فيه ايضا خسق السهم المهدف خسق من باب ضرب وخسوقا قالوا لم ينفذ فذاشد يد او قال ابن فارس خسق اذا ثبت فيه وعلق وقال ابن القطاع خسق السهم اذا تفد من الرمية فهو عاسق وقوله أو مرق فيه ايضا مرق السهم مروقا من باب فعد فذه من الجانب الآخر ومنه قيل مرق من الدين مروقا اذا تفد منه وقوله أو خرم فيه ايضا خرم من الشئ خرم من باب ضرب اذا قبته والخرم بالضم موضع الثقب وقوله أو الحواي فيه ايضا حبال الصنفين يحويحوا اذا درج على بطنه وحبال الشئ وفا ومنه حبال السهم الى الغرض وهو الذى يرتج على الارض ثم يصيب المهدف فهو حابو وسهام حواب اه (قوله) أى يكفى فيه) أى فى القرع ذلك أى مجردا وقوله إلا ان ما بعده اى من الخرق وغيره (قوله) بضر) اى فى الاصابة فلورشا عشرين قرعا فصلاص الاصابة خرقا كفى ذلك ولا يقال ان الشرط تخلف لانه وجد مع زيادة وقوله وكذا فيما يأتى أى فاذا شرط خرق فصل خسق صحيح وحسب ومكذا اه شيخنا (قوله) بان يثبت فيه) لم يقل بان يتقه ويثبت فيه لانه لو وقع فى ثقبه قد يثبت كفى وكذا لو كان هناك صلا فلو لا ما ثبت كاسياق فى المتن اه سم (قوله) بان يقع السهم بين يدي الغرض) ولها صورة أخرى بان يأخذ السهم الغرض القريب ويذهب به الى الغرض البعيد ويرميه اه شيخنا حرف (قوله) من حبال الصبي) يكتب بالالف المقصورة لانه واوى اه شيخنا (قوله) نعم ان ضم حاذق الخ) كان تكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرون تضم كل خمسة من الحذاق الى خمسة من غير الحذاق فى كل جانب ويقرع (قوله) فلو عين من ظنرا ما الخ) قال الزركشى لو اختار بجحولا لظه غير رام فبان راميا فالتباس البطلان ايضا اه مر اه شورى (قوله) فاخلف) أى فبان خلاه اى لا يحسن الرأى اصلا بخلاف ما لو بان قليل المعرفة بحيث لا يقاوم الاول فانه يصح اه شورى (قوله) وفى مقابله من الحزب الآخر) وهو ما اختاره زعيمه فى مقابله لما ران كل زعيم يختار واحدا ثم الآخر فى مقابله واحدا وانظر ماذع قرله الآتى تنازروا فى تعيين من يعمل فى مقابله لانه اذا كان يطل المقدنى مقابله فلا معنى للنزاع تامل ممرأيت الاشكال فى مر واجاب عنه ع ش بقوله يمكن تصوير عمل النزاع بمالوهم حاذق الى غيرهم من كل جانب وقرع اه كان تكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة وتضم كل خمسة من غير الحذاق الى خمسة من الحذاق من كل جانب ويقرع ثم بعد ذلك تبين عدم معرفة شخص بالرى فيتنازعا فيمن يسقط فى مقابله ويصور قوله بطل فيوفى مقابله بما اذا كان كل زعيم يختار واحدا والاخر فى مقابله واحدا وهكذا تامل (قوله) وتنازروا فى تعيين الخ) النزاع لا يأتى الى الصورة

(بقرعة) ولا ان يختار واحد جميع الحزب أولا لانه لا يؤمن ان يستوعب الحذاق والقرعة قد تجمعهم فى جانب فيفوت مقصود المناخلة نعم ان ضم حاذق الى غيرهم فى كل جانب وقرع فلا بأس قاله الامام بعد تراضى الحزبين وتساو اعدادا يقول كل زعيم من حزبه فى المقدونى قد اذ (قانون عين من ظنرا ما فاختلف) اى فبان خلاه (بطل) المقد (فيه وفى مقابله) من الحزب الاخر ليحصل التساوى كما اذا خرج احد العبدتين الميعين مستحقا فانه يطل فيه البيع ويسقط من الثمن ما يقابله (لا فى الباقي) مثلا بفرق الصفة (ولهم) جميعا (الفسخ) التبعيض (فان اجاز او تنازروا فى) تعيين من يعمل فى (مقابله فسخ) العقد لئلا يضر ارضائه ثم لم يجز بان كالتخصين

في جميع ما مر فيها (واذا انفصل) حزب قسم الموضع بالسوية بينهم لان الحزب كالشخص وكذا اذا غرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا) بعدد (الاصابة) لان شرط القسم بعدد ما يقسم بعدد ما عمل بالشرط وهذا ما صحه في الروضة كاصحابها وصح الاصل انه يقسم بينهم بحسب الاصابة مطلقا لان الاستحقاق بها (ومتنب) (٢٨٦) أي الاصابة بالشرطة (ينصل) بمجملة لانه المفهوم منها (فلترتلف) ولو لمع

التي ذكرها بقوله نعم الخ وما الصورة التي ذكرها بقوله فان عين احدهما واحد الخ فلا يتناقض فيها التنازع تأمل وعبرة حل قوله وتنازع في تعيين الخ ذلك اذا كان غير معين وقد تراخيا بالقرعة انتبت (قوله) في جميع ما مر فيها) عبارة المحل في اشتراط استوائهما في عدد ما عند الاكثر وفي عدد الرمي والاصابة وفي جواز اشتراط المال من غيرهما من احدهما ومنهما بعمل حزب ثالث يكافي في كل حزب في العدد والرمي كما صرح به الماوردي اه قال شيخنا البرلسي لكن لو اراد الرمي عند الرمي الاقتصار على الحدائق من حذبه ومنع غيرهم فالظاهر ان ذلك لكن قوله يشترط ان يكون عدد الرمي يتسم عليهم محييا ياتي ذلك اه سم (قوله) واذا انفصل حزب قسم العوض) أي من كل من الحزبين وظاهر كلامهم انه لا يحتاج هناك الى محلل لانه يعيد مجيئه هنا محل (قوله) فانه يوزع عليهم بالسوية) أي لانهم يستوون في القرم ولو فضلوا فيستوون في القرم (واذا انفصلوا) اعني (قوله) ينصل) أي بالحديدة التي في راس السهم فلا يعتبر برمي السهم ولا بالطرف الاخر اه شيخنا وقد قل على الجلال قوله ينصل بالصاد الملهمة لا بغيره السهم يضم العين أي جانبه ولا يفرقه بضم الغاء اوله أي محل الرمي (قوله) وهذا ما في الروضة كاصحابها كلام الروضة فيها إذا كانت الرمي موجودة عند ابتداء الرمي فهو مقصر فيجب عليه ومسئلة المحتاج فيما إذا طرأت بعد الرمي فيجب له فيما مستأنف قد اشار إلى ذلك الجلال المحل اه شوبري واعلم انه تارة يكون الرمي حال هبوب الريح وتارة يكون حال سكونهم تنب عقب الرمي قبل وصول السهم والقسم الاول فثمان احدهما ان تكون الريح عاصفة والثاني ان تكون لينة فان كان الرمي حال هبوب العاصفة فان اصاب موضع الفرض لم يحسب له لان الاصابة لا بما يحمل الريح لا بواسطة الرمي وان لم يحسب حيث عليه لتقصيره وان كان الرمي حال سكون الريح ثم هبت قبل الوصول فان اصابه بحسب هو ان لم يحسب لم يحسب عليه لعدم تقصيره وهذه الحاقة هي مراد المحتاج وهي التي اشار اليها المحل فليس كلامه سهوا كما ذهبوا هذه الاحوال تستفاد من الروض وغيره اه شيخنا خاف تقلا من سم واه اعلم

(كتاب الايمان)

بفتح الحزة وله ذكر ما هنا لعدم احتياج ما قبلها كما مر وتوطئة لباب القضاء المحتاج اليها فيذكر ما التذلل ان احدهم يمين وفيه كفارة اه قل على المحل (قوله) جمع يمين) ما خذ من اليمين الذي هو المعنوي المعروف لانهم كانوا عند الحلف يضع الحالف يمينه في عين صاحبه وقيل من القوة لانه يقوى الحث على الوجود او الدم وسمي المعنوي ميتا لفرقه بتمونه لا خذنا منه باليمين أي بالقرعة ثم الحالف مكلف بخيار ناطق اه حميدة (اقول) وقع الزكشي في القواعد عدم انعقاد يمين الاخرس بالاشارة الذي يظهر خلافه اخذنا من صرحوا في انعقاد لمانه بالاشارة ومن قوله ان اشارته تمثل العبارة الا في ثلاث مواضع جلان الصلاة فلا تبطل باشارته والحنث والفسادة ثم ايتهم اعتمادا انعقاد يمينه بالاشارة قال به صرح بعضهم واتخذوا قوله ان اشارته بمنزلة عبارته الا في المواضع الثلاثة اه اعلم فلا يشترط النطق بالحلف اه سم (قوله) ولا ومقلب القلوب) لا نافية ومنهيا عن فعله السباق كالقول كل ان كذا فيقال في جوازه لا يملك ان يمكن اه عمن على مر (قوله) والابلاء) قالوا لانه اطلاقا ينطلق على مطلق الحلف وعلى الحلف على ترك الوطد اربعة اشرفا كما مر (قوله) الفاظ مترادفة) أي لنفوذ لا قالا بلا مشرا الحلف على عدم الوطد فليس

خروج السهم من القوس (وتر) باق طاع (او قوس) بالانكسار (او عرض ما انصدم به السهم) كهيئة (واصاب) في الصور الثلاث الفرض (حسبه) لان الاصابة مع ذلك تدل على جودة الرمي (والا يايوان لم يحسبه) لم يحسب عليه) بقيد زده بقول (ان لم يقصر) لندره فيقدر به فان قصر حسب عليه (ولو نقلت ربح الفرض فاصاب محله حب له) عن الاصابة بالمعروضة لانه لو كان فيه لاصابه (والا) أي وان لم يحسب محله (حب عليه) وان اصاب الفرض في المحل المنتقل اليه وهذا ما في الروضة كاصحابها في اكثر نسخ المحرر ما يوافقه نقول الاصل والا فلا يحسب عليه قال الاذري انه سبق قلم وامله تبع بعض نسخ المحرر (ولو شرط خسق فلقى صلابة فسقط) ولو من غير ثقب (حسبه) لعدم قصيره ويسن ان يكون عند الفرض شاهدان يشهد اعلى ما وقع من اصابة وخطا وليس لمان يمدح المصيب ولا يذم المخطئ لان ذلك محلل بالتفاضل (كتاب الايمان)

مراد بالطلاق الحلف اه شيخنا وفي المصباح البين الجارح هو مؤثر جمعا بين ومان وعين الحلف مؤثر جمعا بين ومان ايضا **(قوله)** تحقيق امر محتمل بكسر الميم الثانية قيل وبفتحها سواء كان ذلك الامر ماضيا ومستقبلا نفي او اثباتا فبيما عالما به الحالف او جاهلا قاله ارحاب الصيغة في ذاتها لا امر غير تحقق الوجود او عدمه عرج بالتحقيق لنفي البين وبالمحتمل نحو لامون لصدقه بتحقيق وقوعه مع عدم تصور الحث في غير ما تحت في نحو لا تلتن الميت لعدم صدقه بتحقيق عدمه فيه هناك حرمة البين اه قل على المحل **(قوله)** ايضا تحقيق امر محتمل اي تأكيد امر محتمل اي عادة وليس المراد الاحتمال العقلي لان الموت وعدمه صمد السماء محتملان عقلا اه شيخنا **(قوله)** ايضا تحقيق امر محتمل زاد غيره باسم مخصوص ولا بد منه ولا فهو متقوض بامور كثيرة ولو جعل قوله الا في ما اخص الله به متعلقا بتحقيق لا فادخل الكسنة علقه بفصل مقدر كاسياق اه عميرة (اقول) لا حاجة لهذه الزيادة مقصوده مطلق البين ومن زاده ارا حقا حقيقة البين الشرعية لا مطلقا فليتام ولا يخفى انه ليس المراد بتحقيقه جعله حقا حاصل لان ذلك غير لازم البين ولعل المراد بتحقيقه التزامه واجبا به على نفسه والتصمم على تحصيله لاثبات انه لا بد منه وانه لا سعة في تركه فليتام اه سم **(قوله)** هذا من زيادتي اي الترفيع المذكور بقوله البين تحقيق محتمل من زيادته **(قوله)** بان سبق لسانه الخ ويصدق مدعى عدم قصد ما حث لا قرينة تكذبه وبالا لم يصدق ظاهر ا كما لا يصدق ظاهر في الطلاق والنفاق والايلاء مطلقا لتعلق حق الغير به ولو حلف لا يدخل كذا ثم قال اردت شهر اصدق ظاهر ايضا ما لم يكن حلفه بالطلاق او العتق ومثلها الايلاء باقه لتعلقه بحق آدمي اه سم وما ذكره صاحب الكافي من ان ذلك مالم يدخل على صاحبه قاراد ان يقوم له فقال لا واه لا تقول غير ظاهر لانه ان قصد البين فراضح ولم يقصد ما فعل ما يأتي في قوله لم ارد به البين اه شرح مر **(قوله)** الى المالم يقصده بها اي الى علوف عليه لم يقصده ولو مع قصد لفظ البين فضايرت ما بدما وقوله في حالة غضبه اوصلة كلام لف ونشر مر تب وقوله ولي واقه اوى لوجع بينهما فهو لنفي ايضا لنفي البين هي الخالية من قصد لفظها وعن قصد المخولف عليه اه شيخنا **(قوله)** ايضا الى المالم يقصده بها قال في الخادم ارد به بلا قصد الى القفطر والمعنى كما صرح به القاضي حسين والشيخ ابراهيم الروزي والبيروني في تعاليفهم اما اذا قصد القفطر ولم يقصد المعنى قال البيهقي تنقيح ميمته (اقول) بوجهه انه صريح والعريح لا يحتاج الى قصد المعنى اه سم **(قوله)** واصله كلام محتمل ان المراد بها الزيادة في الكلام كثيرة وتوفيقه اه شربرى **(قوله)** وبالمحتمل غيره اه وهو الواجب المعادى والمستحيل نمادى اي يفصل فيه بان يقال لا تتعقد في الواجب اثباتا وتنعقد فيه نفي وعكسه المستحيل فتتعقد فيه اثباتا ولا تتعقد فيه نفي فتى حلف على كل من الواجب والمستحيل على طبق وصفه نفس الامر لا العدي ميمته لانه واجب البرمق حلف على كل منهما على خلاف وصفه نفس الامر انعدت ميمته لانه واجب الحث وقد مثل الشارح للواجب اثباتا ونص على انه غير ميم وسكت عنه نفي وقد عرفت انه ميم ومثل للمستحيل نفي ونص على انه غير ميم واثباتا ونص على انه ميم فالحاصل ان في مفهوم المحتمل تفصيلا فمقتطعا مالا ينقسم هنا وتلخص من كلامه ان المخولف عليه يمكن ان كان ممكن الحث عادة او واجب الحث عادة فهو ميم وان كان واجب البر ومستحيل الحث فليس ميم اه شيخنا ونص عبارة سم قوله وبالمحتمل غيره (اقول) قوله محتمل لا يشمل ما اخرج به من قوله واه لا يصعد السماء اصعدوه ليس محتملا بل هو متع فلا يكون الحد جمعا (قان قلت) المراد المحتمل ولو عقلا والصعدوا جازا عقلا وان امتنع عادة (قلت) صرحوا بانها قد نحو واه لا تلتن فلا تاليت وقتل فلان بعيد كونه ميمتا متع عقلا فليتام قلل الاولى ابدال المحتمل بالم يجب كاعبر به غيره فليتام (فرع) قال في الباب فان حلف على ماض كاذبا عالما فهو كبيرة ونفى البين النعوس او جاهلا او ناسيا فلا شيء عليه

تحقيق امر محتمل هذا
من زيادتي وخرج بالتحقيق
لنفي البين بان سبق لسانه
الى المالم يقصده بها الى
لفظها كقوله في حال غضبه
اوصلة كلام لا واه تارة
ولي واقه اخرى وبالمحتمل
غيره كقوله واه لا مون

اه و قوله لما قال في الخادم ينبغي تعيد العالم بها بالمعنى أما لو كان غير متعبد بالحلف عليه بان قتل من يستحق
 قتله ولا يبتد عليه حلف على خلاف ذلك فخلصا نفسه فليست بكبيرة بل يجب لا تكالمكرو لاسم إذا كان
 قاضيا وقد حكى المبادئ في الطلقات أن أبا ثور والكرابي قال أن من أعتد بالحلق حلف أنه ليس عليه شيء
 كان بارأى عينه لأنه مضطر وقال المزني يكون كاذبا لأنه لو لم يكن عليه شيء لما انظره وما لصاحب برأؤه بل
 بنظر قاتل كان الحبيب مجهد ويضربه حلف لأنه مضطر اه كلام الخادم اه (قوله) أولا أصعد السماء في
 الروض في باب الطلاق لو علق بمسحبل عرفا كصعد السماء أو عقلا كاحياء الموت أو شربا كمنسج صوم
 رمضان لم يلقن اه قال في شرحه العيين فيا ذكر متعقدا كاصرح به ابن يونس وغيره حتى بحث بها المعلق
 على الحلف ولو لا يخالفه ما ياتي في الايمان من أنه لو حلف بالله لم يصعد السماء لا ينقذ عنه لأن عدم انعقادها
 ثم ليس اعتقاها بالمستحيل بل لأن امتناع الحنث لا يحل بتعظيم اسم الله تعالى ولهذا تنقذ فيها لو حلف ليقطن
 فلانا و هو ميت مع تعلقها بمسحبل لان امتناع البرهنة كحرمة الاسم فيوجز الى التكفير أمشوري (قوله)
 لا امتناع الحنث فيه بذاته) أي فلم يحصل إخلال بتعظيم اسم الله تعالى وقوله بذاته أي وإن كان الحالف
 بقدر على صعود السماء حل فلو صعد بالفعل لم يحنث وتزومه الكفارة أم لا والظاهر أنه يحنث وتزومه
 الكفارة كما قرره شيخنا العزيزي (قوله) بخلاف اه لا يصعد السماء) أي أو لا تقطن الميت ولا تردمه
 على التعريف لغيره ما به بالأولى إذا احتمل له فيه شائبة عذر باحتمال الوقوع وعدمه بخلاف هذا فإنه
 عند حلقه ما نك حرمة الاسم له باستحالة الرفية اه شرح مر (قوله) تلزم به الكفارة) أي لم تكن حرمة
 الاسم باستحالة الرفية عادة فلو صعد بالفعل هل تسقط الكفارة انظر اه حل فطرت فوجدت أنها
 تسقط كما في عرش وقوله حالا في الباب فان قال لا صعدنا غدا حدث غدا اه سم وانظر حكم ما لو
 قال لا صعدنا أمس (قوله) بما يخص الله به) فلا تنقذ بمخروط كوحق التي والكعبة وتكره لغير
 أن الله ينها كمن تحلفوا بآياتكم فمن كان حالما فليحلف بالله أو ليصمت قال الشافعي رحمه الله وأخشى أن
 يكون الحلف بغير الله معصية نعم لو اعتقد تعظيمه كما يعظم الله كفر وكثير ما يقع في الحلف من العوام
 بالجناب الرفيع ويريدون به الباري جل وعلا مع استحالة ذلك عليه إذ جناب الانسان فناء داره فلا
 ينعقد وإن توى به ذلك كما قاله أبو زرعة النية لا تؤثر مع استحالة اه شرح مر وبني الحالف ان
 لا يتساهل في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما إذا حلف على شيء ان
 لا يفعل فان ذلك قد جبر الى الكفر ائدم تعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم والاستخفاف به اه عرش
 (قوله) ايضا ما اخص الله به) وقوله وما هو فيه اغلب وقوله وفيه وفي غير سواء أي باسم اخص الله
 به الخ والمراد به ما دل على الذات وحدها أو عليها مع صفة قائمة بذاتية أو فصلة وقوله الاتي وبصفة من
 صفاته المراد بها ما دل على الصفة القائمة بالذات من غير دلالة على الذات لحصل التأثير بكل من هذه
 الاقسام وبين قوله وبصفته اه شيخنا (فرغ) لوشرك في حلقه بين ما يصح الحلف به وغيره كواقه
 والكعبة قالوجه انقذا العيين وهو واضح ان قصد الحلف بكل أو اطلق فان قصد الحلف بالجموع فيه
 فقيه تامل والوجه الانقذا لان جزء هذا المجموع يصبح الحلف به اه شوري (قوله) ورب العالمين
 وهذا ورد في القرآن وقوله وخالق الخلق مثال للظن واظنه ورد في السنة وقوله والحي الذي
 لا يموت ورد في القرآن وقوله ومن نفس يده ورد في السنة اه حل (قوله) لان كل مخلوق دال
 على وجود خالقه) وعلى هذا فالعالمين ليس مخصوصا بالعقلاء وهو ما عليه البراموي ككثيرين
 وذهب ابن مالك الى اختصاصه بالعقلاء (قائدة) وقع السؤال في الدرس مما يقع من قول
 العوام والاسم الاعظم هل هو عيين أولا وقل بالدرس عن مر انقذا العيين بما ذكر اه عرش
 على مر (قوله) الا ان يريد به غير العيين اعلم ان الصور ثلاثة ارادوا العيين و ارادة غيره والاطلاق

أو لا أصعد السماء فليس
 يمين لا امتناع الحنث فيه
 بذاته بخلاف والله لا يصعد
 السماء فانه يمين تلزم به
 الكفارة وحالا تنقذ
 بأربعة أنواع بما اخص
 الله تعالى به ولو مشتقا
 أو من غير أسمائه الحسنى
 (كواقه) بثبوت آخره
 أو تسكينه إذا لحن لا يمنع
 الانقذا (ورب العالمين)
 أي مالك المخلوقات لان
 كل مخلوق علامة على وجود
 خالقه وخالق الخلق
 (والحي الذي لا يموت ومن
 نفس يده) أي بقدرته
 بصرفها كيف يشاء والذي
 أعبد أو أعبده (الا ان
 يريد) به (غير العيين)

فتقع بالاول والثالث في هذه والتيين بعدها أي الغالب في الله المستوى فيه وفي غيره ولا يقع بالثاني في جميع الصور إذ اعرفت هذا عرفت أنه كان الانسب له تأخير قوله إلا أن يريد به غير اليمين عن الأنواع الثلاثة لأنه قيد في الكل ومحل التفصيل بين هذه وما بعدها في صور ثلاث آخر غير الثلاث السابقة وهي ارادة الله و ارادة غيره و الاطلاق فتتقد اليمين في القسم الاول في الصور الثلاث وفي الثاني في اثنين وفي الثالث في واحدة كما يؤخذ من المتن تأمل وهذا على سبيل الاجمال واما طريق البسط فالصور سبعة وعشرون يانها ان الاسم مختص بالله او غالب فيه او مشترك فيه في غيره على السواء وعلى كل امان ان يريد به ذات الله او غيرها او يطلق فهذه تسعة وعلى كل امان ان يريد اليمين او غيرها او يطلق فهذه سبعة وعشرون يسقط منها خمسة عشر لان انعقادها يانها ان الشرط الأول وهو قوله إلا أن يريد غير اليمين قد عرفت أنه معتبر في الأقسام الثلاثة المختص والغالب والمشارك فيخرج به ما لو اراد غير اليمين في كل من الثلاثة سواء قال في كل اوردت أنه او غيره او اطلق فهذه ثلاثة في ثلثها بسبعة وقد اشترط في الثانية وهي الغالب بشرط يخصها وهو قوله ما لم يرده غير أي غير الله تعالى فخرج به ما لو اراد غيره والفرض انه اراد اليمين او اطلق فما كان صورتان وقد اشترط في الثالث وهو المشترك شرط يخصها حيث قال ان اراده أي الله تعالى خرج ما لو اراد غيره او اطلق والفرض انه اراد اليمين أو اطلق وثنتان في اثنين بأربعة فتخلص ان الخارج بالشرط الأول تسعة وبالثاني ثنتان وبالثالث اربعة ومجملتها خمسة عشر وصور الانعقاد ثنتا عشرة ستة في المختص واربعة في الغالب وثنان في المشترك يانها ان متطوق قوله إلا أن يريد غير اليمين صادق بما إذا اراد اليمين او اطلق وعلى كل سواء اراد الله او غيره او اطلق وثنان في ثلاثة ستة وان متطوق قوله ما لم يرده غير صادق بما إذا اراده او اطلق والفرض انه اراد اليمين او اطلق وثنان في اثنين بأربعة وان متطوق قوله ان اراده صور قرواحدة والفرض انه اراد اليمين او اطلق وواحدة في اثنين بثنيتين فإذا جمعت ستة في المختص مع اربعة في الغالب مع ثنتين في المشترك بلغت ثني عشرة صورة (قوله فليس يمين) أي فهو يمين يقتل الصريح اه شيخنا (قوله ولا يقبل منه ذلك في الطلاق) أي فما لو قال ان حلفت بالله فانت طالق او فانت حر او لا طأ زوجي فوق اربعة اشهر فاق بصيغة مما تقدم ثم قال لم أرد به اليمين فانه لا يقبل منه ذلك فاراد غير اليمين بذلك تارة قبل وتارة لا تقبل اه حل لكن في الروض ما هو صريح في ان صورته ان يحلف بالطلاق ثم يقول لم ارد به الطلاق بل اردت حل الوثائق مثلا او يقول لعبدك انت حر ثم يقول لم ارد به العتق بل اردت به انت كالحرفي الحصول الحيدة مثلا او آلى من زوجته ثم قال لم ارد به الايلاء فانه لا يقبل منه ذلك وعبارة الروض ولو اتى بصيغة طلاق أو عتق أو ايلاء وقال لم ارد بها الطلاق والعتق والا يلاء لم يقبل ذلك اه شيخنا والظاهر انه يصح كل من التصورين (قوله مؤول بذلك) أي بارادة غير الله تعالى وقوله وسبق قل أي ان ابتناه على ظاهره اه حل وهذا وارد على قول المتن إلا أن يريد به غير اليمين فتضاهاه ان يقبل حيثن وكلام الاصل يقتضي انه لا يقبل فلما عارض المتن اجاب عنه بقوله مؤول الخ وهذا التحقيق انه لا يلاقى كلام المتن وإنما يلاقيه ويعارضه لو كانت عبارته اردت به غير اليمين وهي ليست كذلك كما ترى لان قوله لم ارد به اليمين صادق بالاطلاق وهو لا يقبل فيه بل يقع به اليمين كما اقتضاه المتن فان قيل انه يصحق بارادة غير الله قلنا لم تعرض لما القائل بل قال لم ارد به اليمين وليس فيه تعرض لارادة الغير وفي قول على المحلى قوله ولا يقبل قوله أي الخالف لا يخرجنا عن الحديث دعواه انه لم يرد به أي هذا القسم كما قاله الشارح يعني المختص به تعالى انه لم يرد به أي بافراده اليمين لانه منصرف اليه من غير ارادته فلا ينصرف عن اليمين الا بصرفه بارادة غير اليمين فهما مسالتان عدم ارادة اليمين و ارادة اليمين والتي في كلام المصنف هي الاولى ويتى مسألة ثالثة ليست في المتنازع وهي ارادة غير الله أي باسم من هذه الاسماء التي في هذا القسم وحكمها عدم قبوله في ذلك ومن قال ان هذه التي في المتنازع يحمل ضمير به عائد الاسم الله تعالى فقط

فليس يمين يقبل منه ذلك كما في الروضة كاصلها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعتاق والا يلاء ظاهر التعليق حق غيره به فشمع المستثنى منه ما لو اراد بها غيره تعالى فلا يقبل منه ارادته ذلك لا ظاهره ولا باطنا لأن اليمين بذلك لا تحتل غير قبول الاصل ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين مؤول بذلك

وأنه كان الصواب أن يقول لم أر دبه الله تعالى لأن إرادة غير العيين مقبولة غير مصيب بل هو ساء أو غافل
 أو جاهل بأساليب الكلام بل كلامه متناقض إذ مفاد لم أر دبه الله ولم أر دبه العيين واحد وهو عدم الإرادة
 المفيدة للاطلاق ومفاد ارتدت به غير الله وارتدت به غير العيين إثبات للإرادة المتعلقة بغير الله أو بغير العيين
 فبين المقادين مضادة فلما نجا على غير لفظ العيين بلفظ الله لم يخف الحكم فيه فإذا ذكره المعرض على التعبير بقوله
 لأن إرادة غير العيين مقبولة غير مستقيم فإن بذلك الأعراض على المتنازع فساد التصويب عليه وأن
 كلامه هو الحق الذي لا غبار عليه ولذلك لم يتعرض عليه هذا الشارح المحقق الذي عجزت العقول والافهام
 عن إدراكه بأساليب الكلام فلا زالت تحاسب الرضوان منهلة عليه ولا زال قبره روضة يانة فوقه وحواليه
 اه (قوله) وبما هو فيه تعالى عند الاطلاق (أغلب هذا التركيب يفيد أن ماسياتي من الأمثلة قد يستعمل
 في غير الله عند الاطلاق أي عدم التقييد بإضافة وقوله الآتي لأنها تستعمل في غيره مقيدا الخ يفيد أنها لا
 تستعمل في غيره إلا بقيد الإضافة لحصل التناهي في كلامه نامل ثم رابت في عرش على مرامنه قوله لأنها
 تستعمل في غيره مقيدا ليس هذا مقابلا لقوله أغلب لأن ذلك مفروض عند الاطلاق وما هنا ليس مطلقا
 فليظن ما الذي أحترزته بقوله أغلب ولعل ما ذكره بعد بقوله وفيه وفي غيره سواء الخ ومع ذلك في شيء
 وفي سم مانعه قوله وبما هو فيه أغلب قال الزركشي استقدنا من كلامهم هنا جواز التسمية بأسماء
 تعالى غير المختصة به وبصرح النووي في شرح مسلم قال الله تعالى أنه كان عبدا شكورا وقال رؤف رحيم
 وقال يجب التواضع اه عميرة ذلك أن تقول الذي استفيد جواز التسمية بذلك مقيدا مطلقا فليتام اه
 (قوله) (والرب) أي معرفة واستشكل بأنه لا يستعمل إلا في الله فهو من المخصص لآما هو أغلب وأجيب بأن
 اصل معناه وهو غير المعروف بال استعمال في غيره تعالى فصح قصد الفرية مع الال قرينة ضئيفة
 لا قوة لها على الغناء ذلك القصد اه حل ومثل في شرح حرر (قائدة) الالف واللام في أسماء الله تعالى للكمال
 قال سيوريه تكون لام التعريف للكمال تقول زيد الرجل تريد الكمال في الرجولية وكذلك هي في أسماء
 الله تعالى فإذا قلت أي الكمال في معنى الرحمة والعلم أي الكمال في معنى العلم وكذلك تسمية الأسماء
 فليست للعموم وللألف واللام ولكن للكمال اه دميري (قوله) (أو بما فيه الخ) أو بمعنى الواو ليناسب ما قبله
 وما بعده وعبر في المنهاج بالواو (قوله) أشبهت الكنايات) أي والكنايات تحتاج إلى التنية (قوله) وبصفتها
 الذاتية) المراد بها ما يشمل الإضافية كاللازلية وقلبيته للعالم وما يشمل السلبية كالقدم والبقاء والوحدانية
 فتعتقد العيين بهذه كلها كما يفيد صنيع الشويري وقد نص الرشيد على انعقادها بالسلبية وخرج بالذاتية
 الفعلية كالخلق والرزق فلا تتعقد بها العيين وعارة شرح الرضوان وتعتقد العيين بصفات الذات ثم قال
 بخلاف صفات الفعل فكذلك ورزقه والفرق بين صفتي الذات والفعل أن الأولى ما استحقه في الازل
 والثانية ما استحقه فيما لا يزال دون الازل يقال عظم في الازل ولا يقال رزق في الازل لأنهما باعتبار
 ما يؤل إليه الأمر اه ولم يفرقوا بين الصفات المعنوية الزائدة على الذات وغيرها هذا هو المذهب الذي
 قطع به الجمهور في هذه الصفات اه مر اه شويري وكتب أيضا قوله الذاتية الصفات الذاتية ككونه تعالى
 أزليا وأنه واجب الوجود وهي كالزائدة على الذات ومنها السلبية ككونه تعالى ليس بمجسم ولا جوه
 ولا عرض ولا جهة ولم أر فيها شيئا والظاهر انعقاد العيين بها لأنها قديمة متعلقة بالله تعالى كذا يخط
 الشباب مر اه (قوله) كظلمته) ما جزم به من أن عظمة الله صفة هو المعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم
 سبحانه من تواضع كل شيء لظلمته قال لأن التواضع للصفة عبادة لها ولا يبعد إلا الذات ومنع القراء في ذلك وقال
 الصحيح أن عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمراد بمجموعها اه س قال مر فان أراد بهذا الفصل
 أو مجرد الصفة فمتنع ولم يبينوا أحكم الاطلاق والوجه أنه لا يمنع منه في قول على المحل فالعظمة صفة مختصة

أو سبق قلم (وبما هو فيه)
 تعالى عند الاطلاق (أغلب
 كالرحيم والخالق والرازق
 والرب مالم يرد بها) (غيره)
 تعالى بأن أرادته تعالى أو
 اطلق بخلاف ما إذا أراد
 بها غيره لأنها تستعمل في
 غيره مقيدا كرحيم القلب
 وخالق الأفلاك ورازق
 الجيش ورب الأبل (أو)
 بما هو (فيه) تعالى (وق)
 غيره سواء كالوجود
 والعالم والحي إن اراده
 تعالى بها بخلاف ما إذا
 أراد بها غيره وأطلق لأنها
 لما أطلقت عليها سواء
 أشبهت الكنايات (وبصفتها)
 الذاتية) كظلمته وعزته
 وكبريائه وكلامه

به تعالى بحسب الوضع فقول بعضهم انها مجموع الذات والصفة فيه نظير هو فاسد ذلك ان كان كقائل لم تصح
اضافته الى الله تعالى كالا يقال خالق الله ورازق الله فتأمل وراجع اه (قوله ومشيته) اى وسمعه وبصره
وقيامته وادته وحياته ولو قال لعمر الله فليس يمين الا بالنية كاسياى اى وجرم به فى العباد ووجهه
ان الرفة بعدم تقدير حرف القسم قال وحكى فى النية عن شيخه الفرق بين لعمر الله وبين وعمر الله فيالحق
الثاني بالصفات قال ابن الرفة وهو يؤيد ما ذكرناه من التوجيه ثم عمر الله معناه بقاؤه غير ذاهب سم (قوله
وحقه) قال المحلى بان يؤتى بالظاهر بدل الضمير اه قال شيخنا فلواتى بالضمير بمد تقدم ذكر الظاهر هل
يكفى اه برلسى ولا يبعد الاكتفاء سم قال الماوردى معنى وحقه حقيقة الا له لان الحق ما لا يمكن جموده
فهو فى الحقيقة اسم من اسماء الله تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى انه لخلق اليقين هذا انجر الحق
فان رفعه وانصبه فكناية لترديد بين استحقاق الطاعة والحقيقة فلا يكون ميمنا الا بالنية اه سرل وبارة
شرح حر وقيد بعضهم الاطلاق بما اذا جرحى والا كان كناية يفرق بينه وبين ما تقدم انه لا فرق
بين الجرح وغيره بان تلك صراحة فلو يؤثر فيها الصرف ولا كذلك هذا انتهت (قوله ظهور اثارها) انظر
ما اثار الكلام فى قسمه وقل على المحلى انها الحروف والاصوات وبارة سم قوله ظهور اثارها وذلك
لانه قد قاله عاين عظمت الله يراذ الذى صنعته تعالى وكذا عاين كبرياه وما أشبه ذلك وقد يراذ
بالكلام والاصوات والحروف قال تعالى فاجره حتى يسمع كلام الله انتهت ومثله على المحلى وانظر لم
افرد متعلقات العلم والقدرة فقال وبالذين قبله المعلوم والمقدور ولم يجعلها مادا خليا فى الآثار ويقول
الان يريد بالحق العبادات وبالبقية ظهور اثارها تامل (قوله وقوله وكتاب الله يمين) اى او التوراة او
الانجيل او آيتمسوخة التلاوة ودون الحكم كالشيخ والشيخة اه حل (قوله الخطبة) اى لقوله تعالى واذا
قرئ القرآن فاستمعوا له وقوله الصلاة اى لقوله وقرآن الفجر اه عانى (قوله الورق والجلد) اى
وبالكلام الحروف والاصوات اه شرح البهجة قال الشيخ وهذا يدل على عدم انعقاد اليمين بالقرآن
بمعنى الالفاظ اه شوبرى وبارة سم قوله او الجلد انظر لو اراد النقوش والظاهر انه ليس ميمنا انتهت
وما استظهره صرح به مر فى شرحه (قوله المشهورة) اى وغيرها كالا لقوله الثانية اه شوبرى وبارة
الاشتموى على الالفة نصها التنية الثانية عبد بعضهم من حروف الجر ما التنية وهزمة الاستفهام اذا جعلنا
عوضا من حروف الجر فى باب القسم قال فى التسهيل وليس الجرفى التعميض بالموضع خلافا للاختش
ومن واقعته وذهب الزجاجى والمازنى الى ان ايمى فى القسم حرف جر وشاذ فى ذلك وعد بعضهم منها ايمى
مثلة فى القسم نحو من الله وجعله فى التسهيل بقية ايمى قالو ليست بدلا من الواو ولا اصلا من خلافا لمن
زعم ذلك وقول على المحلى وخرج بهذه الثلاثة فالواو الالف المدودة والتحتية نحو فاقوا الله وبالله
قال شيخنا فى كناية اه (قوله كباية والله) فلو قال به بتشديد اللام وخذف الالف كان ميمنا ان
نواما على الواجب خلافا لجمع ذهبوا الى انها لقوا اه شرح مر ويقى ما لوقال والله بخذف الالف
بعد اللام هل يتوقف الانقضاء على نيتها اولا ويظهر الان التانى لعدم الاشتراك فى هذا اللفظ بين
الاسم الكريم وغيره بخلاف البه فانه مشترك بين الحلف بالله وبه الطوبى ايضا ما لى حذف الهاء
من لفظ الجلالة لقول الله والاهل من يمين اولافيه نظروا الاقرب التانى لانها بدون الهاء ليست من اسماء الهل من
صفاهم يحتمل الانقضاء مدنية اليمين ويحمل على انه حذف الهاء تخفيفا والترخيم جائز فى غير المنادى
على قلة اه عرش عليه (قوله ويخص الله بالياء) الباء داخلة على المقصور (قوله وسمع شاذ الخ)
قال البلغين ان تخصيص الشذوذ بلفظ الله ان اراد من جهة الشرع لم يستقم فلو قال تالحر او تالرحيم
او تحيات الله انقذت وغاياته انه استعمل شاذ اه مر اه شوبرى وبارة شرح مر نعم يتجه عدم
الانقضاء بهذه الشواذ الابنية فن اطلق الانقضاء بها وجعله واراد على هلامهم تقدمه ويكفى فى احتياجه

ومشيته وعله وقدرته
وحقه الا ان يريد بالحق
العبادات وبالذين قبله
المعلوم المقدور وبالبقية
ظهور آثارها (فليست
ميمنا لاحتلال اللفظ لها
وقول بالبقية الى آخره
من زيادى وقوله وكتاب
الله يمين وكذا والقرآن
أو المصحف الا ان يريد
بالقرآن الخطبة والصلاة
وبالمصحف الورق والجلد
(وحروف القسم)
المشهورة (باه) موحدة
(وواو وناه) فوقية كباية
واو وناه لا فعلن كذا
(ويخص الله) اى لفظه
(بالياء) الفوقية والمظهر
مطلقا بالواو وسمع شاذ
ترب الكعبة

وتألرحن وتدخل الموحدة
عليه وعلى المضمر فهي
الاصل وتلها الواو ثم التأ
(ولو قال الله) مثلا
(بتلك آخره أو تسكينه)
لا فعلن كذا (فكناية)
كقوله أشهد بالله أو لعمر
الله أو على عهد الله وميثاقه
وذمته وأمانته وكفاله
لا فعلن كذا إن نوى بها
اليمن فيمين وإلا فلا
والعن وإن قيل بفى الرفع
لا يمنع الانقضاء كما على أنه
لا لمن في ذلك فالرفع
بلا ابتداء أى الله أحلف به
لا فعلن والتصب بزرع
الخافض والجسر بحذفه
وابقاء عمله والتسكين
باجراء الوصل بجري
الوقف وقول أو تسكينه
من زيادتي (و) قوله
(أقسمت أو أقسم أو
حلفت أو أحلف بالله
لا فعلن) كذا (يمين) لأنه
عرف الشرع قال تعالى
وأقسموا بالله جهد أيمانهم
(الآن نؤي خبرا) ماضيا
في صيغة الماضي أو مستقبلا
في المضارع فلا يكون
يمينا لاحتال مانوا (و)
قوله لغيره (اقسم عليك
بالله أو أسألك بالله
لتفعلن) كذا (يمين)

للتبشؤ هذه انتهت (قوله وتألرحن) في شرح شيخنا أن تألرحن كناية وقياسه أن ترتب الكعبة كذلك أه
حل (قوله فهي الاصل) إنما حذرها بالاصالة لأن أصلها الاصلاق فهي تلحق فعل القسم بالمقسم به وبأبدلت
الواو منها لأن بينهما تناسبا لفظيا لكونهما مشاوبين ومعنويا لأن الأثرين أو الواو والعطف بمعنى الجمعية القريبة
من معنى الاصلاق والتأبدل من الواو كافي تراث ووراث فلذا أقصرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظ
الجلالة لأنها أصل باب القسم ولكون الواو فرغ الباء انحطت رتبها عنها بتخصيصها بأحد القسمين ونحصر
الظاهر لاصلاحه أه شوبرى وبعبارة سم قوله فهي الاصل قال النحاة أبدلوا من الباء أو القرب المخرج
ثم من الواو تألرحن المخرج كافي تراث وإنما اختصت التأللفظا لأنه بدل من بدل فضايق التصرف فيها
قال ابن الخشاب هي وإن ضاق تصرفها قد يورك لها في الاختصاص بأشرف الاسماء واجلها أه برلى
انتهت (قوله أو لعمر الله) المراد منه البقاء والحياة وإنا لم يكن صريحا لأنه يطلق مع ذلك على العبادات
والمقرضات أه شرح الروض وقوله أو على عهدة المراد بعهدة إذا نوى به اليمن استحقاقه لا مجابهة
ما أوجه علينا وتعبدنا به وإذ نوى بغيرها فالمراد به العبادات التي أمرنا بها انتهت ومثل ذلك يقال فها
بعده لأنها كلها بمعنى العهد وقوله لا فعلن كذا أجمع الجميع فلو ترك لا يكون صريحا ولا كناية ومثل
بالله في أشهد بالله في معناه أه زى (قوله وإن قيل بفى الرفع) مقتضاه أنه لم يقل بفى غير هو وظاهر التوجيه
بعده في الكل أنه قيل بفى الغير تأمل (قوله فالرفع بالابتداء الخ) هو أولى من جملة خبر المحذوف للماعرف
من الإجماع على أن أعرف المعارف هو الاسم الكريم أه شوبرى (قوله بزرع الخافض) كون التصب
بزرع الخافض ممنوع بل هو عند النحاة بفعل القسم لما حذف أصل الفعل به أه شوبرى (قوله بحذفه
وابقاء عمله) قال سيبويه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في القسم قال الرافعي والجرجاني
الأحوال باليمن ويليها التصب أه عبدة ولو صرح بحرف القسم ورفع أو نصب فهو صريح ولا عبرة
بالعن كما ذكره الشارح في أسلف أه سم وبعبارة الشوبرى قوله بحذفه وإبقاء عمله هذا لا يطابق ما بعده
فكانه أراد به الإضمار تسامحا والفرق بينهما أن الإضمار يترك أثره بخلاف الحذف وعلى هذا فينبغي أن يكون
في حالة التصب محذوف أو في الجر مضمر انتهت (قوله وأقسمت أو أقسم) وكذا عزمت أو أعرم وشهدت أو
أشهدت لو حذف لفظ الله تعالى لم يتعد يمينا وإن نواه أه قل على الحمل (قوله قال تعالى وأقسموا بالله جهد
أيمانهم الخ) قد يقال لادلالة الآية لجواز أن هذا الخبر جار عيانهم ولم يتعرض لصحتها فيجوز أن تكون
صحتها والله لا تفعل كذا أه عش (قوله وأقسموا بالله) أي حلفوا أو سمي الحلف فسيما لأنه يكون عند
انقسام الناس إلى مصدق ومكذب وقوله جهد أيمانهم أي غاية اجتهدوا وذلك أنهم كانوا يقسمون بأبائهم
وأهلهم فإذا كان الأمر عطفيا أقسموا بالله والجهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وانتصب جهد على
المصدرية أه أوجيان (قوله الآن نؤي خبرا) أي قوي يمين عند الاحطلاق أه شوبرى واعلم أنه قد جرى لنا
وجه أيضا بأن ذلك ليس يمين مطلقا قال الإمام جملتم قوله بالله لا فعلن يمينا صريحا وفيه إضمار معنى أقسم
فكيف تحظر تيته إذا صرح بالمضمر والجواب أن التصريح به يزيل الصراحة لاحتال الماضي والمستقبل
فكم من مضمر يقدره النحوي واللفظ بدونه أو قف في النفس الأثرين أن معنى التعجب فيها أحسن زيد يزل
إذا قلت شي محسن زيدا مع أنه مقدر به أه سم (قوله وأقسم عليك الخ) لو حذف عليك كان يمينا مطلقا
أه قل على الحمل وظاهر صنيعة حيث سوى بين حلفت وبغيرها فيما مر لأنها إن حلفت عليك ليس
كأقسمت عليك وآيت عليك ويوجه بأن هذين قد يستعملان لطلب الشفاعة بخلاف حلفت أه تحفة
أه شوبرى ومثله شرح هر وكتب عليه الرشيدى قوله ليس كأقسمت عليك أي في هذا التفصيل أي بل
هو يمين وإن لم يمين يمين نفسه بقرينة التوجيه حر أه (قوله وأسألك بالله) مفهوما أنه لم يقل والله لا تفعل
كذا أو تفعل كذا كان يمينا وهو ظاهر لأن هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف أسألك

بأنه الخ اعش على مر (قوله ان أراد به يمين نفسه) بان أراد تحقيق هذا الامر المحتمل فاذا حلف شخص على آخر انه ما كل فالكل امر محتمل فاذا اراد تحقيقه وان لا بد من الاكل كان يميناً وان اراد انتفع عندك بالله انك تاكل او اراد يمين الخطاب كان قصد جملة حالفاً بالله فانه لا يكون عينا لانه لم يحلف هو ولا الخطاب اهـ وشيخنا وقوله بخلاف ما اذ المردهاى بان اراد يمين الخطاب او الشفاعة واطلق اهـ زى وقوله ويعمل على الشفاعة اى جعلت الله شفيعاً عندك فى فعل كذا (قوله ولا يكفر به ان قصد الخ) وحيث لم يكفر بحرم حتى فى حالة الاطلاق كما هو صريح صنيع شرح الرض اشعورى وفى البخارى انه صعد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف بملة غير الاسلام كاذباً بيمينه فهو كافر اهـ وفى القسطلاني عليه مناضه اى فيحكم عليه بالذى نسبة لنفسه وظاهر ما الحكم عليه بالكفر اذا قال هذا القول ويحتمل ان يعلق ذلك بالحلف والتحقيق التفصيل فان اعتقد نطق ما ذكر كفرن وان قصد حقيقة التعليق فينظر فان كان اراد ان يكون متصفاً بذلك كفر لان ارادة الكفر كفر وان اراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك او يكره الثانى هو المشهور وليل ندب لاله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله ويحتمل ان يكون المراد التهديد والبلغة فى الوعيد لا الحكم بانه صار يهودياً كما قاله فاهو مستحق لمثل عذاب ما قال ومثله قوله عليه السلام من ترك الصلاة فقد كفر اى استوجب عقوبته من كفر اهـ وفى شيخ الاسلام عليه مناضه قوله من حلف بملة بالتونين غير الاسلام كاليهودية والنصرانية كان يقول وحق اليهودية ما فعلت كذا فانا يهودى كاذباً فى المحلوف عليه فهو كافر اى يكون على غير ملة الاسلام ومعه اذا قصد نطق المحلوف عليه وعليه يحمل خبر الحال كما من حلف بغير الله كفر والا بان قصد البعد عن المحلوف عليه او اطلق لم يخرج عن ملة الاسلام فيكون ما ذكره تقيطاً على من تلفظ به فهو مكروه وقيل حرام ولا ينعقد به يمين لكن يندب له بل يلزمه على القول بانه حرام ان يقول لاله الا الله محمد رسول الله ويستغفر وتبديده بكاذباً على الغالب والا فالصادق كالكاذب فيها ذكر لكنه اخف كراهة فى المكروه والكاذب زاد بحرمة الكذب اهـ (قوله وليل لاله الا الله) اى ندباً كما صرح به النووى فى نكتته واوجه صاحب الاستقصاء ولومات مثلاً ولم يعرف قصد حكم بكفره حيث لا قرينة تحمله على غيره على ما اعتمدته الاسوى لان اللفظ بوضعه يقتضيه كلام الاذكار خلافاً وهو الصواب اهـ زى وحذفهم اشهدنا ليدل على عدم وجوبه فى الاسلام الحقيقى لانه يستغفر فيما هو للاحتياط ما لا يفتقر فى غيره او هو محمول على الاتيان بأشده كما فى رواية امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لاله الا الله اهـ شرح مر (قوله وليستغفر الله) اى كان يقول استغفر الله العظيم الذى لا اله الا هو الحى القيوم واتوب اليه وهى اكل من غيرها اهـ عش على مر (قوله وتصح على ماض الخ) اما الماضى فليله قوله تعالى يحلفون بالله ما قالوا ولا يحلفون على الله الكذب وهم يعلمون وتجبها الكفارة ايضا قال ابن المنذر ولا اعلم خبراً يدل للشافعى فى ذلك بل الدليل قائم على عدم الكفارة فيها قال مر وقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر بديل على ان الكفارة انما تجب قيمين حلف على مستقبل وهذا الذى قاله ابن المنذر قال به الاثمة الثلاثة لكن الشافعى رضى الله تعالى عنه نص فى الام على ان هذا الحديث اقرب الدلالة على التكفير فيها لانه امر بتعمد الحنث ووجه كما قاله الزركشى ان الشرع اوجب الكفارة عند تعمد الحنث مع ما فيه من انتهاك حرمة اليمين والانتهاك فى الماضى ابلغ قال الشافعى رضى الله تعالى عنه قال الله تعالى وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وجعل فيه الكفارة اى ولا شك ان اليمين القموس اى وهى الحلف على الكذب مع العلم منكر من القول وزور ولان الكفارة وجبت فى المعقود عليه على مستقبل لصيرورتها كاذبة او لا وما دليل المستقبل قوله صلى الله عليه وسلم لا غرون قريشا (قاعدة) انكر ابن الصلاح وغيره امتقادات اليمين فى الماضى قالوا ابل هى يمين محلوثة وتجب فيها الكفارة اى لا سلف من الادلة اهـ سم (فرع)

ان أراد يمين نفسه)
فيسن للخطاب ابراهه
فيها بخلاف ما اذ لم يرد
وعمل على الشفاعة فى
فعله (لا) قوله (ان فعلت
كذا فانا يهودى أو نحوه)
كانا برى من الاسلام أو
من الله أو من رسوله
فليس يمين ولا يكفر به
ان قصد تبعد نفسه عن
الفعل أو اطلق كما اقتضاه
كلام الاذكار ويلقى
لا اله الا الله محمد رسول
الله ويستغفر الله وان
قصد الرضا بذلك ان فعله
فهو كافر فى الحال وقول
أو نحوه أهم من قوله أو
برى من الاسلام (وتصح)
أى اليمين (على ماض
وغیره) نحو والله ما
فعلت كذا أو فعلته والله
لا فعلن كذا أو لا أفعله
(وتكره) أى اليمين

قال الله تعالى ولا تجعلوا الله
 عرصة لايمانكم (الافى
 طاعة) من فعل واجب أو
 مندوب وترك حرام أو
 مكروه فطاعة (و) فى
 (دعوى) عند حاكم (و) فى
 (حاجة) كترك كلام
 كقوله ^{عليه السلام} فوائه لايل
 الله حتى تملا أو تعظم امر
 كقوله والله لو تعلمون
 ما أعلم لضحكتم قليلا
 ولبكيتم كثيرا فلا تتركه
 فيها ومما من زيادتي (فان
 حلف على) ارتكاب
 (معصية) كترك واجب
 عيني ولو عرضا وفعل حرام

قال في الباب فان حلف على ماض كاذبا لمافى كبيرة وتسمى اليمين النعوس فليكن بعددها لا لانقادها
 او جاهلا او ناسيا فلا شئ عليه اه وقر له بعددها لا لانقادها في ذلك خلاف طويل حكاها في الخادم الا ان
 كلام الروضة يفيد انعقادها حيث قال تنعقد اليمين على الماضي والمستقبل فان حلف على ماض كاذبا وهو
 عالم فهي اليمين النعوس اه وقر له علما قال في الخادم ينبغي تهديد العالم بها بالتمسك اموال كان غير متدد
 بما حلف عليه بان حلف من يستحق عليه القتل ولا يئنه عليه وحلف على خلاف ذلك تخليصا
 نفسه فليس بكبيرة بل يجب لانه كالمكره لاسيما اذا كان قاضيا وقد حكى العبادى في الطبقات ان ابا نور
 والكر ابيس قالان من عسر الحق حلف ليس عليه شئ كان بارا في يمينه لانه مضطر وقال المزني يكون
 كاذبا لا تعلم لم يكن عليه شئ لما اظهره وما صبح ابراهم بل ينظر فان كان الخبيس يجده ويضره حلف لانه مضطر
 اه كلام الخادم اه سم (قوله ولا تجعلوا الله عرصة لايمانكم) اى ولا تكثر او الايمان لتصدقوا وقيل
 لا تمتنعوا من بايمين من فعل اليربال الشافعي رضى الله عنه ما حلف بالله لاصادقا ولا كاذبا اه سم وقوله
 عرصة فصلة بمعنى المفعول تطلق على ما يعرض هون الشئ فيصير حائزا عنه اى لا تجعلوا الله كالعرض
 المنسوب للرماة كلما اردتم الامتناع من شئ تنصروا الى ذلك بالهلف به اه من حواشي الجلال وتمل
 السكر اه ايضا بانهر بما عجز عن الوفاء وكثرة تولع الشيطان به للموقع لفي الندم كافى حديث الحلف
 حنث او تدم قال الامام الشافعي رضى الله عنه ما حلف بالله صادقا ولا كاذبا حلف اه قل على الحلف (قوله
 فطاعة) اى ففى طاعة او تصديق بالواجب والمندوب من اى قسم اليمين او المراد بالطاعة ما قابل
 المتنع تصديق بالمباح وعلى كل حال لم يحكم اليمين نفسها وفى قل على الحلف قوله فطاعة اى ليست مكروهة
 ثم ان توقف عليها فعل واجب او ترك حرام وجبت او فعل مندوب او ترك مكروه نذبت اه وبعبارة سم
 قوله فطاعة اى الحديث لا غرون قرى شقال الامام ولا يجب اصلا وانكره الشيخ عز الدين وقال ان كان
 المدعى عليه صادقا في يمينه وكان المدعى به مالا يباح بالا باحة كالدما او الابضاع فان علم ان خصمه لا يحلف
 اذا نكل تخير في الحلف والرد وان علم او غلب على ظنه انه يحلف وجب عليه الحلف وان كان يباح بالا باحة
 وعلم او ظن انه لا يحلف تخير ايضا والا فالتى اراد وجوب الحلف ايضا دفعا لمفسدة كذب الخصم ويؤخذ
 منه انه يجب عليه الحلف ولا بدفع المال صوابا فان اكل المال بالباطل وهو على نظر فليأمله اه واعتمد مر
 جميع ما قاله الشيخ عز الدين وقوله فالتى اراد الخ لقاتل ان يقول لم وجب الحلف وهلا خير بينه وبين
 دفع المدعى به له واباحته تامل وكذا يقال فيما لا شئنا بعد انتهت (قوله لا يمل الله) اى لا يترك اثابتهم
 حتى تملا اى تركوا العمل اه شئنا (قوله فلا تتركه فيها) اى فى الدعوى والحاجة كما هو المتبادر وانظر
 ما حكمهما بعدنى السكر اه وقرر بعض الحواشي ان حكمها فى الدعوى التنب وسكت عن الثاني هذا
 وفسر بعضهم قوله فيها اى فى الطاعة وما يندبها الصادق بالاثنتين ويتأمل مع قوله فى ذاك فطاعة فقد
 نص هناك على ما يتلقى بها قالان نسب الاول تامل وايضا فالتى لا تناسب قوله هو مما من زيادتي (قوله فان
 حلف على ارتكاب معصية الخ) هذا اشارة الى استتار اربع فكا مقال ونكره الا ان حلف على ارتكاب
 معصية فحرم وقوله ولو لمه حنث الخ فخص من كلامه ان الحنث تارة يجب كما فى هذه الصورة وتارة
 يكون خلاف الاول كما ذكره بقوله او على مباح الخ وتارة يندب كاذكره بقوله او على ترك مندوب الخ
 وتارة يكره كاذكره بقوله او عكسهما الخ وتارة يحرم كاسيد كره بقوله ولو كان حراما كالحنث بترك واجب
 او فعل حرام فخص من كلامه ان الحنث تعبر به الاحكام الخمسة ولا تعبر به الاباحة لان فى صورة المباح
 يكون خلاف الاول كما عرفت لكن رأيت فى حواشى مر ما يقتضى انه يكون مباحا وليظن ما صور نحو بعد
 ما قيل فيه يقال فى البر فحيث وجب الحنث حرم الحنث وحيث حرم الحنث وجب البر وحيث نذبت الحنث
 كره البر وحيث نذبت البر تامل (قوله كترك) واجب عيني) اما لو كان واجبا على الكفاية ولم يمين

(عصى) بجلفه (ولزمه)
 حث وكفارة (لخبر
 الصحيحين من حلف على
 يمين فرأى غيرها خيرا منها
 فليأت الذي هو خير ولا يكفر
 عن يمينه وإنا بما لمعه الحنث
 إذا لم يكن له طريق سواه
 والأفلا كالحلف لا ينفق
 على زوجته فإن له طريقا فإن
 يعطيهما من صدقها أو يقرضها
 ثم يبرئها لأن القرض حاصل
 مع بقاء التعظيم (أو) على
 ترك أو فسل (مباح)
 كدخول داروا كل طعام
 وليس ثوب (سن ترك حثه)
 لما فيه من تعظيم اسم الله
 تعالى نعم أن تلقى بتركها أو
 فعله فرض ديني كان حلف
 أن لا يأكل طيبا ولا يلبس
 ناعما قليل بين مكروهة
 وقيل بين طاعة اتباعه
 للسلف في خشونة المعيش
 وقيل يختلف باختلاف
 أحوال الناس وقصودهم
 وفرأهم للعبادة قال الشيخان
 وهو الأصوب (أو) على
 (ترك مندوب) كسنة ظهر
 (أو فعل مكروه) كالصاوت
 في الصلاة (سن حثه وعليه)
 بالحنث (كفارة) للخبير
 السابق (أو) على (عكسهما)
 أي على فعل مندوب أو ترك
 مكروه (كره) أي حثه
 وعليه بالحنث كفارة وهذا
 من زيادتي (وله تقديم

عليه أو يمكن سقوطه كالقود يسقط بالعفو فلا يسقط بالحلف على تركها ما يحثه اليقين اه شرح مر
 (قوله عصى بجلفه) أي من حيث الترك أو الفعل لا من حيث اليمين كما تقدم قاله سيبه اه قل على
 المحلى (قوله ولو عرضا) كصلاة جنازة تميت عليه اه سئل وقال عرش كان نذرا التصديق بشي. اه
 (قوله ولزمه حث) اذ لان الإقامة على هذه الحالة مصيبة اه شرح الروض وقضيت ان الحنث فوري
 وانظر تحفته بماذا مهرأت في كلام بعضهم ما نصمو ظاهرا وجوب الحنث لا بتأني لا في اليمين المؤقتة
 لا في المطلقة لا عنث إلا في آخر حياته اه شوري وبارة عرش على امر قوله ولزمه حث وكفارة
 انظر متى يتحقق حثه في فعل الحرام هل هو بالموت أو بيمز به على أن لا يفعل فيه ونظر الأقرب الاول
 ولكنه يجب العزم على عدم الفعل والتدبر على الحلف ليخلص بذلك من الالهم وإنما يجب الكفارة بعد
 الموت وينبغي أن يجعلها بعد الحلف مسارعة للغير ما أمكن انتهت (قوله من حلف على يمين الخ) قال
 الزركشي فإن قيل الحلف باليمين لا على اليمين قلنا على فيها وجهان الاول أنها بمعنى اليمين في رواية للسنائي
 إذا حلفت يمينين الثاني التقدير على شيء ما يحلف عليه اه وقال القرطبي يجوز أن يقال إن على صلوة ينصب
 يمين على أنه مصدر ملاق في المعنى لا في اللفظ اه شوري (قوله بأن يعطيهما من صدقها الخ) انظر ما وجه
 كون هذا طريقا إذا المراد بالطريق ما ينخلص من المعصية التي حلف على ارتكابها وهي هنا باقية بعدم الاتفاق
 والاعطاء والقرض لا يقوم مقام الواجب بل هو متلبس بعدم أدائه وإنما الطريق حينئذ رخصا ببقاء
 النفقة في ذمته أو إسقاطا عنه حرر (قوله سن ترك حثه) الاخصر من يره وانظر لم يعدل عن الاخصر
 (قوله نعم أن تلقى بترك الخ) عبارة الباب ولو حلف لا يتنعم بلباس أو غيره بينة الترهده وله صبر
 وتفرغ للعبادة فهو طاعة والا فأكروه انتهت اه سم وانظر هذا الاستدراك على أي شيء. إذ كلام
 المتن في حكم الحنث والاستدراك في حكم اليمين نفسها (قوله وهو الأصوب) أي الاختلاف
 باختلاف أحوال الناس وقصودهم وظاهره اعتبار الشئين ولو اعتبر القصد فقط لكان أولى لما لا يخفى
 اه شوري (قوله وله تقديم كفارة الخ) أهم قوله وله ان الأولى التأخير وهو كذلك خروجا من
 خلاف أبي حنيفة اه برلسي (أقول) عبارة العياشي موجبا أي الكفارة الحلف والحنث معا
 وتأخيرها عنهما أفضل وتجوز في غير صوم بينهما وان كان الحنث بترك فرض أو فعل حرام أن وجد
 شرط الاجزاء عند الحنث فإن مات قبله وقسم نطوعا وإن ارتد الله دالمعتق عنها أو تعيب لم يجزه اه
 وانظر لومات ثم رايت الروض صرح بأنه كذلك أي لا يجزى (فرع) قال القاضي لو أيس من الحنث
 وكان قد شرط الرجوع فمادفه رجع كالزكاة وكذا قال الامام لا فرق بين البايين أقولا انظر هل يأتي
 ذلك في المعتق عن كفارة اليمين اه سم وبارة شرح مر وشرطا جزاء المعتق المعدل كفارة بقاء
 البعد حيما سلم سلمنا من العيوب إلى الحنث بخلاف نظيره في المعجل عن الزكاة لا يشترط بقاؤه إلى
 الحول ويفرق بأن المستحقين ثم شركاء بالالك وقد قبضوا حقهم وبه يزول تعلقم بالمال فاجزا وان
 تلف قبل الحول لا يثم عنده لم يبق لهم تلقى وأما هنا فالواجب في الأذمة وهي تبرأ إلا بنحو قبض
 صحيح فإذا مات العتيق أوردت أو عي ملابا بالحنث الموجب للكفارة بقاء الحق في الأذمة وإنما لم يبرأ
 عنه عما سبق لأن الحق لم يتصل بمستحقه وقت وجوب الكفار فلو قدما وكانت غير عتق ولم يحنث
 استرجع كالزكاة أي أن شرطه وأعمال القايض أنها معجلة والأفلا ولو اعتق ثم مات قبل حثه أو بر يمينه
 فبطل الحلف عليه وعدم وقع عتقه نطوعا كما قاله الحنفي لتعذر الاسترجاع فيه أي لا تملك ما يقع هنا حث
 بأن أن العتق قطع من غير سبب انتهت مع بعض زيادة على (قوله على أحد سببها) مضاف اليمين
 الحلف والحنث والظهار والظهار والودع في القتل الضرب والزهرق والمراد بالاحدهما ثاني الأسباب
 في الصور الثلاثة كلامه هنا في الكفارة الشاملة لأقسامها الثلاثة فلذلك ذكرها شارحا وقوله فيما
 يأتي فيما عدا الحنث أي في السنين الذين هما غير الحنث وهما الودع والموت تأمل (قوله أيضا على أحد

لأنها حق مالي تلقى بسدين
 لجاز تقديمها على أحدهما
 كالزكاة فتقدم على الحنث
 ولو كان حراما كالحنث
 بترك واجب أو فعل حرام
 وعلى عود في ظاهره كان
 ظاهر من رجعية ثم كفر
 ثم راجعها وكان طلق
 رجعيا عقب غلباره ثم
 كفر ثم راجع وعلى موت
 في قتل بعد جرح أو المصوم
 فلا يقدم لأنه عبادة بدنية
 فلا تقدم على وقت وجوبها
 بغير حاجة كعدم رمضان
 وخرج بغير حاجة أجمع
 بين الصلاتين تقديمها
 والتقييد بغير الصوم فيما
 عدا الحنث من زيادتي
 (كندور مالي) فانه يجوز
 تقديمه على وقته المأثم
 لما مر سواء أقدمه على
 المعلق عليه كالشفاة أم لا
 كقوله أن شفى الله مريضى
 فقه على أن اعتق عبد يوم
 أو أن شفى الله مريض
 فله على أن اعتق عيلا
 الجمعة الذى يقبض الشفاء
 فانه يجوز اعتاقه قبل
 الشفاء وقبل يوم الجمعة
 الذى عقب الشفاء
 فصل في صفة كفارة
 الدين (وهي غيرة ابتداء
 مرتبة انتهاء كاعلم بما يأتي
 (غير) المكفر الحر الرشيد
 ولو كافر (أو) كفارة يمين
 بين اعتاق كظهار) أى
 كاعتاق عن كفارته وهو

سببها) أى أن كان له أسيان فأن كان له أسبب واحد ككفارة الجماع لم يجز تقديمها عليه وهو عبارة الروض
 وشرحه (فرع) لا يجوز تقديم كفارة الجماع أو رمضان أو الحج أو العمرة عليه لأنها لا تنسب إلى الصوم
 أو الأحرار إلى الإجماع وكفارة اليمين تنسب إلى اليمين وكذا لا يجوز تقديم فدية الحلق والبس والطيب
 عليها لما علمنا قبله فوجزت هذه الثلاثة لعذر كرض جاز تقديمها عليه لعذر اه (قوله) فتقدم على الحنث
 خرج بالحنث اليمين فلا يجوز التقديم عليها لأنه تقديم على السيئين ومنه ما قال إن دخلت الدار فواله لا
 اكلمك لم يجز التكفير قبل دخولها لأن اليمين لم تعتقد بعد صرح به بغوى وغيره وكذا لا يجوز تقديمها على
 السيئين لا يجوز مقام تها اليمين حتى لو وكل من يعتق عنها مشروعه في اليمين لم يجز بالانفاق قاله الإمام اه
 شرح الروض (قوله) ولو كان حراما هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرحه وتقدم على حنث حرام
 قلت هذا أصح والله أعلم فلو حلف لا يزني فكفر ثم زني لم تنزله كفارة أخرى لأن الحظر في الفعل وليس من
 حيث اليمين لحرمه المحلوف عليه قبلها وبعد ما قال التكفير لا يتعلق به استباحة اه (قوله) كان ظاهر من رجعية
 (الخ) أشار به إلى تصوير المسئلة إذ لو اعتق في غير ما ذكر عن الظهار عقبه فهو تكفير مع العود لأقبله لأن
 اشتغاله بالعتق عوداه ع (قوله) بعد جرح) أما بعد الرمي وقبل الإصابة أو بعد الحفر وقبل السقوط
 فقال الغزالي الظاهر عدم الأجزاء لأن الفعل الذى ينقطع عليه وصف لا يتبدل وجوده قبل الاتصال
 فاشبه ما إذا كفر بعد الشرع في لفظ اليمين وقبل تمامه اه غيره اه سم (قوله) أجمع بين الصلاتين) السييان
 فيه ما الوقت الأصلي والبلوغ وقد قدمنا على ثانی سببها الذى هو الوقت الأصلي والحاجة هي السفر (قوله)
 على وقته المأثم) هذا قاصر على ما إذا كان مؤثقا وعبارة شرحه اه وله تقديم مندور مالي على ثانی سببها اه
 (قوله) لما مر) أى من قوله أنها حق مالي إلى آخره (قوله) علم المعلق عليه) أى سواء أم كان منه تأقيت أم لا
 وقوله أم لا أى بان آخرها من المعلق عليه الذى معه تأقيت وقدمنا على الوقت كما سيذكره الشارح
 فصل في صفة كفارة اليمين من الكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وهو الستر وأصله في اللغة لا يطلق إلا
 على سر جسم بحسب آخر فانهما جاز أو حقيقة شرعية وتقدم أنها جارة في حق المسلم وجارة في حق غيره
 وسميت بذلك للأغلب إذ لا يتم في نحو المباح كالندوب ثم إن كان عند اليمين طاعة وحلها معصية كان
 لا يزني ثم زني كفرت ثم الحنث أو عكسه كان لا يصلي فرضا ثم صلاه كفرت ثم العقد كذا قالوه فيه
 نظر عمار فان كانا مباحين تعلقت بهما لكهما بالحنث احق لأنه الموجب لما كايأتى قالوا وهي غيرة
 ابتداء أى في الحاصل الثلاثة الأولى مرتبة انتهاء أى في الخصلة الرابعة التى هي الصوم لا اعتبار توقتها على
 فقد الثلاثة قبلها اه على المحلى وتعدد الكفارة بتعدد إيمان القسامة وتعدد إيمان اللعان الأربعة
 وفي اليمين الغموس وهو ما إذا حلف أن له على فلان كذا وكرر الإيمان كاذبا وفيها إذا قال والله كلما
 مررت عليك لاسلن عليك اه ع (ش) لأن كلامها مقصود في نفسه بخلاف تكريرها في نحو لا دخل الدار
 وإن نقاصت ما لم يتخللها تكفير اه زى (فائدة) كفارة اليمين على التراخي وإن عصى بسببها كذا
 قرره شيخنا اه اه شوبرى وفي قل على المحلى في المسائل المشورة (تنبيه) لو كرر اليمين على شىء واحد
 فبأق فيهما في الأيلاء وهو أنه أن قصد الاستئناف أو أطلق وتعدد المجلس تعددت الكفارة والأقلا
 اه والكلام على النية في الكفارة وتفاصيل أحكامها فتقدم في باب الكفارة مستوى فيطلب من
 هناك (قوله) مرتبة انتهاء) أى بمعنى أنه لا يتخلل الصوم الأبد العجز عن الثلاثة فان قدر على الثلاثة
 تخير بينها أو على اثنين منها تخير بينهما أو على خصلة منها تميئت فان عجز عن جميعها صام اه ع (ش) على
 هر (قوله) الحر) أى كله وإنما قيدنا بذلك لأجل قوله بين اعتاق إلى آخر الثلاثة أما المبعض فبأق
 أنه يخير بين اثنين منها وهما ماعدا الاعتاق (قوله) بين اعتاق) لم يقل عتق لأنه لو ورث من يعتق
 عليه فتواه عن الكفارة لم يجز فليحرر اه شوبرى وهو أفضلها ولو في زمن الغلاء وبمحت ابن

عبد السلام ان الاعلام في زمن الفلاء افضل اه زى ومثله في شرح مر وعارة سم (فرع)
لوعين احد الحاصل بالتذمر يمتين اه عميرة (اقول) قرر مر في باب التذمر انه ان عين بالتذمر على
الحاصل فيصنوا الاقلا وهو ظاهر لأن الاعلى مستون وخصوصه ليس يوجب قنذنده سنوا ليس
واجبا بخلاف غير الاعلى لأنه ليس مستونا فهو بمنزلة المباح انتهت (قوله) وتملك عشرة مساكين) فلا يجوز
لبون العشرة ولا العشرة كل واحد دون ذلك لا يجوز أن يملك خمسة كل واحد مدوا والخمسة الأخرى كل
واحد كسوة اه حل (قوله) وان عبرا الاصل هنا يحدث اه لان الحب ليس يقيدو هلا قالها وتسمى
بجنس فطرة أولى وأعم على عادته اه شوري وقوله من غالب قوت بلده هذا من بقية عبارة الاصل وكان
الاولى للشارح ان لا يذكره لأن ذكره يوم انهم عمل المناقشة مع انه ليس كذلك (قوله) من غالب
قوت بلده) أي الحالف أي محل الخشن ولا يمتين صرفها لفقراء تلك البلد وإن كان المكفر غير هو فهو في غير
بلده لان العبرة ببلد المؤدى عنه اه حل وعارة قل على المحلى قوله من غالب قوت بلده اه بلدا الحالف
الذي حش فيه وإن لم يحلف فيه اودى عنه غيره باذنه ويحتمل عود ضمير بلده للحنث المعلوم من المقام
فيوافق ماذكر في كلام شيخنا اعتبار وقت التفكير فان اراد به وقت وجوب التفكير فهو ما تقدم لانه
بالحنث وإن اراد وقت اداة التفكير فمختلف ما مر والوجه اعتبار قوت بلدا الحنف حالف اداة التفكير
وإن كان في غيره فمماثل انتهت (قوله) او مسى كسوة) ولا يشترط كونه مختططا لاساترا للصورة ولا
طاهر الفجرى ممتنع لكن يلزمه اعلامه به ثلاثا يصلوا فيه وقصيته ان كل من اعطى غيره ملكا او عارية
ثوبا مثلا بجنس خفي غير معفو عنه بالنسبة لا اعتقاد الاخذ بجنس عليه اعلامه به حذرا من ان يوقفه في صلاة
فاسدة ويؤيده قولهم من رأى مسلما بجنس غير معفو عنه اه عند لومه اعلامه به اه شرح مر (قوله) ما
يتبادل به) لو اخرجهما من القراوا المجلد لم يكف لكن قطع على الحاوي والجرى بالاكتفاء عند الاعتداد اه
سم وعارة شرح الروض ويجزى بلدا وفروة اعتبر في البلد ليسهما بالغالب الناس انا ودرهم بخلاف مالا
يتبادل به كالمجلد انتهت (قوله) كمرقية) هي ما يجمل تحت البرذعة اه مروح اه أي بخلاف عرقية الراس
فانها لا تكفي وانظر ما الفرق بينهما وبين المنديل مع انها تسمى كسوة راس تأمل اه شيخنا وكالمركبة مقامة
وطرحه لا قلنسوة وقبع وطاقيو فساديقو عصابة اه قل على المحلى (قوله) لم تذهب قوته) أي بخلاف
ما ذهبت قوته فانه لا يجزى اه كالمجزى مهمل النسيج الذي لا يقوى على الاستعمال ولو جديدا اه شرح مر
(قوله) كقميص صغير) أي ولو بلا كم قاله في العباب وهو الوجه اه شوري (قوله) فان لم يكن المكفر
رشيدا) أي قلنسوة فانه لا يصح حتى فك الحجر عنه لم يجزه الصوم مع اليسار اه سل وعارة شرح
مر ومثل العبد في التفكير بالصوم محجور عنه او قل لا امتناع تبرعها بالمال نعم لو زال الحجر
قبل الصوم امتنع اذا اعتبار بوقت الاداء لا الواجب انتهت (قوله) فان عجز عن كل الخ) ضابط العجز ان
لا يملك كاية العمر الغالب على المختص فلا يجوز الصوم لكل من لا يجد ما يفرج جزا ائدا على كفاية العمر
الغالب اه شيخنا وعارة شرح مر في باب الكفارة ويشترط كون ذلك فاضلا عن كفاية العمر
الغالب على الاصح وما وقع في الروضة هنا وتبعه الشارح من اعتبار سنة مبنى على المرجوح المارفي
قسم الصدقات انتهت اه عرش على مر (قوله) هو اولى من قوله عن الثلاثة) أي لانه يوم ارادة
المجموع والمضى عليه فاسد اه شوري اه لانه لا يلزمه من المعجز عن المجموع العجز عن كل واحد منها اه
عش (قوله) ولو مفرقة) للرد على القائل بوجوب التتابع لقراءة ابن مسعود وان بن كعب متابعات
والقراءة الشاذة غير الاحاد فوجوب العمل بها واجب بانها نسخت حكايا تلاوة كالمزمر (قوله) والريق
لا يملك الخ) هذا لتعليل لصورة الرقيق ومقتضاه ان الآية لم تعده وانظر ما وجه تأمل (قوله) فلو كفر عنه
سيده بغير صوم لم يجز) أي ولو باذن العبد وليس السيد ان ياذن له في التفكير من ماله ولا ما بيده من مال

(وتملك عشرة مساكين
كل منهم اما مدام جنس
فطرة) كما مر في كتاب
الكفارة وان عبرا الاصل
هنا بدمج من غالب قوت
بلده (او مسى كسوة) ما
يتبادل به كمرقية ومنديل
(ولو لم يوسا لم تذهب قوته
ولم يصلح للصدقة له
كقميص صغير وعمامته
وازاره وسراويله لكبير)
وحرير لرجل (لا نحو
خف) بما لا يمسى كسوة
كدرع من حديد أو غيره
وقفازين وهما ما يملآن
الدين ويحشيان بطن كما
مر في الحج ومنطقة وهي
ما تشد في الوسط فلا تجزى
وقول نحو خف أعم بما
ذكره (فان لم يكن المكفر
رشيدا) أو (عجز عن كل) من
الثلاثة هو اولى من قوله عن
الثلاثة بغير غيبة ماله) برق
أو غيره (لزمه صوم ثلاثة)
من الايام (ولو مفرقة)
لاية لا يؤخذ كانه بالنفق
في أيمانكم والريق لا يملك
أو يملك ملكا ضعيفا فلو
كفر عنه سيده بغير صوم
لم يجز ويجزى بهد موته

بالاطعام والكسوة لانه
لاروق بعد الموت وله في
الكتاب ان يكفر عنه بها
باذنوا للمكاتب ان يكفر
بها باذن سيده اما العاجز
بغيره ماله فكثير العاجز
لانه واجد فيستظر حضور
ماله بخلاف فاقد الماله مع
غيره ماله فانه يشتم لضيق
وقت الصلاة وبخلاف
التمتع المصرب بمكة الموسر
يليه فانه يصوم لان مكان
الدم بمكة فاعتبر بشاره
وعدمها ومكان الكفارة
مطلق فاعتبر مطلقا فان كان
له هنا رقيق غالب تعلم
حياته لله اعتاقه في الحال
(فان كان) العاجز (امة)
تعمل لسيدها (لم يصم الا)
باذن) منه وان لم يضرها
الصوم في خدمة السيد لحق
التمتع (كثيرها) من امة
لا تصل له بعد (والصوم
يضره) اي غيرها في
الخدمة (وقد حث بلا
اذن) - من السيد فانه لا
يصوم الا باذن

الجارة والمكسبه عرش على مهر (قوله بغير صوم) كان اعترض عن الصوم لوضوح عدم الاجزاء فيه
لكونه عبادته بدينه فليتام له سم اي وهي لا تقبل النيابة (قوله بالا طعام والكسوة) اي لا بالصوم كما
يعلم من شرح الروض ومشي عليم راه سم اي ولا بالاعتاق لان القرن غير اهل للولاء اه مهر (قوله لانه
لاروق بعد الموت) اي ولعدم استدعاء دخوله في ملكه حيث يتخذ بخلافه حال الحياة اه شرح مهر وعجازه
المباين لمات من عليه كفارة بين او غيرها وهو رقيق فليس له التكفير عنه بغير العتق او هو سر وعليه دين
لازم فان تلقى بين التركه قدم عليها كالمجسور فليس مادام حيا ولا قدمت الخ اه سم وفي الروض وشرحه
ما نصه لو مات المحرور عليه كفارة فهي دينه تعالى وحقوق الله تعالى مقدمة على حتى الآدى فنخرج قبله من
تركه سموا او صيها لم الا اذا تعلق حق الاذى وحده بيمين فانه يقدم على حقوق الله تعالى كسائر الديون
كسائر في القرائن والافى المفسل المحجور عليه فانه يقدم حتى الاذى على حقوق الله تعالى مادام حيا فان
كانت المكفارة ربة اعتق عنه الوارث او الوصى والوالد على العتق لليت فان تعذر الاعتاق اطعم من
التركة او كانت ذلت تغيير وجب من الخصال الخيرة فيها اقلها قيمة وكل منها جائز لكن الواجد على اقلها قيمة
يجب من الثلث على ما ياتي فلم تكن لليت تركه وترجع عنه اجنبي بالاطعام او الكسوة جاز كالوارث او
بالعتق وكانت الكفارة عميرة فلا يجوز من الاجنبي ولان الوارث لسوء التكفير بغيره فلا يمتنع ما فيه
من عسر انباته ولا خلاف كانت ربة جاز الاعتاق عنه من كل منها لنفسه ما قرنته من منع اعتاق الوارث
عنه في الخيرة وجواز من الاجنبي في المرتبة هو ما اقتضاه كلامه والاصح خلافه فيها اه (قوله لنية ماله)
اي ولوروق مسافة القصر فلم يفرقوا بين مسافة القصر وغيرها على المستدويح البلقيني عقيدتها بدون
مسافة القصر قياسا على الاعشار في الزكاة وفسخ الزوج والباع وفرق غيره اه حل وعجازه سل قوله
فيستظر حضور ماله اي ولوروق مسافة القصر وانما عدم مسرا في الزكاة وفسخ الزوج والباع للضرورة
ولا ضرورة بل ولا حاجة الى التسجيل لانها واجبة على الراخي اي اصابة او حيث بائمه بالحلف والالزمة
الخت والكفارة فوراه (قوله ومكان الكفارة متعلق) اي لا يتوقف على قراءة الخت اه حل
(قوله هنا) اي في مسألة غيبة المال وقوله تعلم حياته اي او تيقن له حياته بعد اه قل على المحل (قوله فان
كان امة تحمل لسيدها) اي وان لم تكن معدة للتمتع بل للخدمة وان بقى العادة تتمتع بها ولم يضر ضواها
للزوجة الحرة هل له منها من الصوم او لا وعجازه في باب التفقات قيل قول المصنف والاصح
انه لا منع من تسجيل مكتوبة اول الوقت نفسها وكذا بمنها من صرم الكفارة ان لم تص
بسبه كان حلفت كاذبة على امر ماض انه لم يكن اه عرش على مهر (قوله وان لم يضرها الصوم)
على ذلك بان الكفارة على الراخي وحده ناجز وقضية تخلف الحكم فيها لو كان الحلف الماذون
فيه يقتضي الخت فورا قال في المطلب هل نظر فيمتل ان يقال بتقديم حتى السيد لتعلقه بالعين
وحتى الله تعالى في الذمة ويجوز أن يخرج فيه الاقوال في اجتماع حتى الله تعالى وحق الآدى اه
سم وهل للسيد ابطال هذا الصوم بوطئها حيث لم باذن في شرح شيخنا جواز ذلك اه حل (قوله
وعبد) قال الزركشي قضية اطلاقهم انه لا فرق فيما سبق كون الخت واجبا او جائزا او ممنوعا
والظاهر انه اذا كان واجبا له الصوم بلاذن اذا كانت الكفارة على الفور وياق ما سبق عن المطلب
اه و اشار الى ما مر عن المطلب في الامة وقوله والظاهر الخ هو قريب ان اذنه في الحجاب اه سم وعجازه
شرح مهر وما يمتنع الاذعي من ان الخت الواجب كالخت الماذون فيه فيما ذكره لوجوب التكفير فيه
على الفور على نظرو الاقرب بالاخت باطلاقهم لان السيد لم يطل حقه الا باذنه وتعدى العبد لا يطله نعم لو
قبل ان اذنه في الحلف المحرم واذنه في الخت لم يعد لانه حينئذ اترام الكفارة لوجوب الخت المستترامها
فورا اه (قوله وقد حث بلاذن من السيد) اعتمد شيخنا أن الاذن في الحلف على ما يجب فيه

الحديث كترك الواجب كالإذن في الحنث اه شويري (قوله) وان اذن له في الحلف لا يشكل هذا بثبوت الرجوع حيث اذن في الضمان دون الاداء لان الفرق لا يح اه شويري (قوله) وبعض كمر (اعلم انهم المحقرون بالموثر وكذا في ايجاب نفقة الزوج جعلوا عليه نفقة المعسرين اه حميرة اقول له ذلك بين فلا اشكال اه سم (قوله) كمر بتسليمك ماسر ظاهره ولو في نوبة السيد وقوله والافيصوم ظاهره وان حضر الصوم وهو في نوبة سيده فلا يتوقف على اذنه اه حل وفي سم وينبغي ان ياتي في صومه بنيران سيد بهنه ما تقدم في خالص الرق الا ان تكون مباحية ومصوم في نوبة بتفليح حر اه ومثله في شرح مر

فصل في الحلف على السكنى الخ ترجم هذه المباحث الآتية في الروض وشرحه بقوله الباب الثالث فيما يقع به الحنث والبر الاصل المرجوع اليه فيما اتباع مقتضى اللفظ الذي تعلق به اليمين وقد يتطرق اليه التقييد بنية تقرر به او بام طلاح خاص او بقرينة صور له لا تنتهي لكنهم تكلموا فيها بطلب استعماله ليقاس به غير هو وانواع سبعة النوع الاول في الدخول والمسكنة الخ ثم قال النوع الثاني في الاكل والشرب ثم قال النوع الثالث في العقود وحلف بالا كالأول لا يشرب ما اشتراه الخ ثم قال النوع الرابع في الاوصاف والاضغاث لو حلف لا يدخل داره حنث بدار يملكها الخ ثم قال النوع الخامس في الكلام فان قالوا لا اكلت الخ ثم قال النوع السادس في تأخير الحلف وتهدية لو حلف لا اكل هذا الطعام غدا الخ ثم قال النوع السابع في الخصومات ونحوها لو حلف لا يري منكرا الا رفعه للقاضي الخ اه وبعبارة حجج والاصل في هذا وما بعده ان اللفاظ تحمل على حقاقتها الا ان يتعارف المجاز ويريد دخوله فيه فيدخل ايضا فلا يحنث امير حلف لا ياتي داره موطن الا بفضه بخلاف ما لو اراد منع نفسه وغيره فيحنث بفعله غيره ايضا لانه يحنث بذلك صير اللفظ مستمعلا في حقيقة مجاز به بناء على الاصح عندنا من جواز ذلك او من عموم المجاز كما هو رأي المحققين وكذا من حلف لا يخلق رأسا مطلق فلا يحنث بخلق غيره له بامر على ما رجحه ابن المقرئ وقيل يحنث للعرف وصحة الرافعي واعتمده الاسنوي وغيره وفي اصل الروضة هنا الاصل في البر والحنث اتباع مقتضى اللفظ وقد يتطرق اليه التقييد بالتخصيص بنية تقرر به او باصلاح خاص او قرينه اه وسأني مثل ذلك وهذا عكس الاول لان فيه تقييدا لا عموم بالنية (تنبيه) ما تقرر ان ابن المقرئ يرجع ذلك هو ما ذكره شيخنا حيث جعله من يادق لكنه مشكل فان عبارة اصل الروضة تشمل عدم الحنث في هذا ايضا وهي في الحلف قيل يحنث للعرف وقيل فيه الخلاف كالبيع وذكر قبل هذا فيما اذا كان الفعل المحلوف عليه لا يتبادر للحالف فعله او لا يوجب منه انه لا يحنث عليه فيه بالامر قطعا وهذا صريح في اذ كره ابن المقرئ فليس من يزايد وقد يجاب عن شيخنا بانهم من افرأ من مسئلة الحلق بالذكر وعدم ترجيح شيء فيها انها مستكنة من قوله او لا يوجب منه وهو محتمل فان قلت هل لا استكناها وجه قلت يمكن توجيهه بانه مع كونه يمكن بحية منه لا يتطاوله بالنفس لانها لا تتيقن احسانه المقصود فكان المقصود ابتداء منع خلق الغير له فاذا امره به تناوله اليمين يقتضى العرف فحنث به فقام له انتهت بالحرف (قوله) بما ياتي اي من قوله او حلف لا يدخلها وهو فيها الى آخر الفصل (قوله) فكنت بلا عذر اي ولو لحظة اه شرح مر وقال الرافعي هو ظاهر ان اراد لا أمك قال اراد لا اتخذها مسكنا فينبغي عدم الحنث لمك نحو الساعة اقول لعل التقييد بنحو الساعة جرى على الثالب والا فينبغي انه لو حلف لا يتخذها مسكنا ومك مدة يحنث فيها من محل يسكنه مع عدم اعادة الاستمرار على اتخذها مسكنا لم يحنث وان زادت المدة على يوم او يومين وقوله فان اراد اخبرني هذا لا يطلق فيحنث بالملك وان قل اه على مر وفيقول على المحل قوله فكنت فيها بلا عذر قال بعضهم اي بقدر زمن الاحتكاف وقال شيخنا يعتبر ما يملك على العرف اه (قوله) فلا يحنث ان خرج حالا ولو خرج مع ما داليا لغير عيادة أو زيارة

وان اذن له في الحلف لحق الخدمة فان اذن له في الحنث صام بلا اذن وان لم ياذن له في الحلف فالعبرة بالصوم بلا اذن فيما اذا اذن في أحدهما بالحنث ووقع في الاصل ترجيح اعتبار الحلف لان الاذن فيه اذن فيما يرتب عليه من التزام الكفارة والاول هو الاصح في الروضة كالترحين لان الحلف مانع من الحنث فلا يكون الاذن فيه اذنا في التزام الكفارة فان حضر الصوم في الخدمة لم يحنث الى اذن فيه والتصريح بحكم الامة من يزايد (ومبعض كمر في غير اعتاق) فان كان له مال كفر بتسليمك ماسر باعتاق لعدم اهليته للولاء والافيصوم وهذا أولى بما عبر به الاصل (فصل) في الحلف على السكنى والمسكنة وغيرها بما ياتي له ولو (حلف لا يسكن) بهذه الدار (أو لا يقيم بها) وهو فيها (فكنت) فيها (بلا) جذر حنث وان بعث متاعا وأهله كالولم يبعثها لانه حلف على سكنى نفسه فلا يحنث ان خرج حالا

لم يحث ما دام يطلق عليه زائرا أو عائدا عرفا ولا إحسانا شرح مر وليس من ذلك ما يقع كثيرا من أن
 الإنسان يحلف ثم يأتي قصد الزارة مع نية أن يقيم من الليل أو رمضان لأن هذا يسمى زيارة عرفا في حث
 اه عرش عليه وعبارة سم ولا يضر عوده اليه لنقل المتاع قال الشافعي ولم يقدر على الأمانة وعبادة المريض
 وزيارة غيره ما لا يفارقها ويجرد العود لا يصير ساكتا نعم إن مكث حذر كما قاله الأذري وغيره فقلع
 البغوى واخذ من قومه لو عا دمر يضاقل خروجه مكث عنده حث وكانهم لم ينظروا إمكان الفرق ما به
 مانا خرج ثم عاد ثم لم يخرج لأن المدار على مكث بعد بسا كنا هو حاصل فيها وإن كان في الثانية أظهر لأن
 تحفيا استدانة سكنى وما في الأولى ابتداءها ويؤيده ما سياتى في مسألة التردد كذلك قاله حج ومال شيخنا
 الطبرلاوى إلى اعتبار الفرق وهو قضية إطلاق الشيخين واعتمد مر أنه إن عا دمر يضاقل خروجه فإن مكث
 حث وإن خرج ثم عاد لم يحث إن كانت بقدر العادة وتختلف العادة باختلاف الناس والأحوال
 في الأوقات أهم راتنته (قوله) أن خرج حالا بنية التحول هذا في المتوطن فلو دخل لينظر إليه هل يسكنه لحلف
 أنه لا يسكنه وخرج في الحال لم يقتر إلى نية التحول قطعا قاله في شرح الرضا شورى وعبارة شرح مر
 أن خرج حالا بنية التحول محل ذلك كما قاله الأذري حيث كان متوطنا فيه قبل حلفه فلو دخل نحو قرج
 لحلف لا يسكنه لم يحث نية التحول قطعا ولا يكلف العدو ولا الخروج من أقرب البابين نعم لو عدل لباب
 السطح من تمكنه من غيره حث كما قاله الماوردى لأنه بصموده في حكم المقيم أى ولا نظر لتساوى المسافين
 ولا لأخرية باب السطح على ما أطلقه لأنه بمشيه إلى الباب أخذ في سبب الخروج وبالعُدول عنه إلى الصعود
 غير أخذ في ذلك عرفا ما خروجا بغير نية التحول في حث معه لأنه مع ذلك يسمى ساكتا ومقارعا فأنه
 وأظهر لم يقال مثل هذا في قوله في مسألة المساكنة بنية التحول ثم رأت عبارة مر في صورة المساكنة أنها
 بنية التحول ظهير ما مر استخا ظاهره أن يقال في المساكنة ما قيل في السكنى فيقيد قوله بنية التحول بما إذا كان
 متوطنا مثل (قوله) ومنع من خروج) قال شيخنا وليس من المنع حلف غيره عليه بدم الخروج اه
 قل على الحلف (قوله) وخوف على نفسه أو ماله) أى أو كاربضا أو زمنا لا يقدر على الخروج ولم يجد
 من يخرج له ولو بآجرة المثل أو ضاقت وقت الصلاة بحيث لو اشتغل بالخروج فاته اه زى (قوله) لا يساكنه
 ومما فيه) عبارة المنهاج ولو حلف لا يساكنه في هذه الدار واحترز هذه الدار عما أطلق المساكنة فيه
 تفصيل ذكره في الباب كالروض بقوله إن حلف أن لا يساكن زيدا أو نوى أن لا يساكنه في داره وكذا في الدار
 حث بما كتبه في ذلك وإن أطلق حث بما كتبه مطلقا أى في أى موضع كان فإن انفراد كل يسكنى بيت
 من دار صغيرة مجعما محن واتحد المدخل حث أو خان كبير أو صغيرا فلا إلى آخر ما ذكره
 كالروض وأصله من التفصيل فرأجه أهم وعبارة الروض وشرحه وإن حلف لا يساكنه نوى أن لا يساكنه
 ولو في البلد حث بما كتبه ولو في البلد عملا بنية فلم ينمو موضعاً فسكنى في بيتين مجعما محن ومدخلهما
 واحد حث لحصول المساكنة والمراد ما قاله الأصل أنه إذا لم ينمو موضعاً حث بالمساكنة في أى
 موضع كان لأن كان البيتان من خان ولو صغيرا فلا يحث وإن اتحد فيه المرقى وتلاصق البيتان
 لأنه مبنى لسكنى قوم ويؤنه تهدباً بواب ومغاليق فهو كالدارب وهى كالدار ولأن كانا من دار
 كبيرة وإن تلاصقا فلا يحث لذلك بخلافهما من دار صغيرة لكونهما في الأصل مسكنا بخلافهما من الخان الصغير
 ويشترط في الدار الكبيرة لا في الخان أن يكون لكل بيت فيها غلق يباب ومرقى فإن لم يكن أو سكنى صفتين
 من الدار أو في بيت وصفة حث لأنهما مقاسا كنان عادة وكان اشترى كهفاً في مصحن الجامع لليتين مثلاً وفي
 الباب المدخول منه مع تمكن كل منهما من دخول بيت الآخر جعل كالاشترى في المسكن ولو انفراد
 في دار كبيرة بمجرة منفردة المرافق كالمرقى والمطبخ والمستحم وبابها أى الحجر في الدار لم يحث لعدم
 حصول المساكنة وكذلك لو انفراد كل منهما بمجرة كذلك في دار كما صرح به الأصل اه وقوله ويشترط

بنية التحول وإن تركها
 ولا أن مكث بعد كجمع
 متاع وأخراج أهل ولبس
 ثوب أو غلق باب ومنع
 من خروج وخوف على
 نفسه أو ماله (كالو حلف
 لا يساكنه ومما فيه)

في الدار الكبيرة الخ ظاهره وان كانا سكنين فيها قبل الحلف ومته ما يقع كثيرا بين السكان في حلة من الخاصة فيحلف احدهم انهما يقيسا كن صاحبه في هذه الدار ويطلق ويكون لكل بيت من بيوتها الى آخر ما ذكر فلا يبحث الخالف باستدانة السكنى وان كانت القرينة ظاهرة في الامتناع من السكنى على الوجه الذي كان قبل الحلف وفيه نظر ظاهر حيث دلت القرينة على نفي السكنى التي كانت موجودة قبل اهرش على مر ولو قال لا ارى عند فلان او في دارى فكث زمانا حدث لان الابواء هو السكن في المكان وما اليه فهو عبارة عن السكن اكثر من نصف الليل ذكره ابن الرفعة اه شورى ولو حلف لا يسكنه واطلاق وكانا في موضعين بحيث لا يدهما العرف متساكين لم يبحث اه شرح مر ومثل ذلك مال الحلف لا يسكنه في بلد كذا وسكن كل منهما في دار منها فلا بحث لان العرف لا يدهما متساكين وذلك كله عند الاطلاق اى عدم التيقن عدم القرينة (فرع) وقيل السؤال عن شخص حلف لا يبيت في بلد كذا فخرج منها قاصدا البيت في بلد اخرى فلما قرب منها وجد فيها شرا فخاف انه اذا دخل فيها يصل اليه منها ضرر فخرج الى البلد المحلوف عليها وبات فيها قبل بحث اولاه في نظر والا قرب ان يقال ان خاف على نفسه خوفا شديدا ولم يتيسر له المبيت في غير البلد المحلوف عليه لم يبحث سببا اذا ظن عدم الحنث لكون حلفه محمولا على ما اذا لم يمنع من المبيت في غيرها مانع فليراجع اه عرش على مر (قوله) فكثا لبناء حائل بينها) وارغاه الستر بينها ومهامن اهل البادية مانع من المسكنة على ما قاله المتولى اه شرح مر (قوله) لان خرج احدهما حالالا) اى وان عاد الخالف وسكن في الدار بعد بناء حائل بينها بحيث صار لكل جانب مدخل اه شرح مر (قوله) او حلف لا يدخلها وهو فيها) معطوف على قوله لان خرج الخ اشارة كنه في الحكم وهو عدم الحنث ولكن يبقى في العبارة مسامحة من حيث ان المعطوف عليه مستثنى من المسكنة والمعطوف ليس منها تأمل وقوله ونحو ذلك اظاهر انه بالنسب معمول لمقدر قدره او فعل نحو ذلك او حلف نحو ذلك واليه يشير قول الشارح في الحلف اذا حلف لا يفعلها الخ وعلى كل من التقديرين في العبارة مسامحة ظاهرة تأمل (قوله) ايضا او حلف لا يدخلها وهو فيها) قال ابن الصباغ مثله لا أم لك هذه العين وهو ما لكنها فلا يبحث بالاستدانة اه سم (قوله) وهو خارج اى بالكلية فلو كان شارعا في الخروج حنث وفيه ان هذا ليس خروجا حقيقة لحلفه على ان لا يخرج لا يتناول ذلك اه حلي (قوله) كسلا و صوم) قال بعضهم لا يخلو ذلك عن بعض اشكال اذ يقال سمعت شبرا وصليت ليلة وقد يجاب بان الصلاة انما تقاد النية والصوم كذلك كما قالوا في التزوج انه قبول النكاح وقد قالوا انه لو حلف لا يصلي فاحرم بالصلاة احراما محضيا حنث لانه يصدق عليه انه متصل بالتحريم اه سلطان وقوله اذ لا يصح ان يقال دخلت شبرا انظر ما الفرق بين هذا وبين الركوب فيما ياتي حيث ادعى انه يصح فيه ان يقال ركبت شبرا مع انه اذا نظر للصدر فهو لا يتقدر بمدة فيها ولا اثره اى الكون داخل او الكون راكبا فهو يتقدر وكذا يقال في بقية الاثلة ناهي بقية الاثلة الآتية اه شيخنا قال مر والقاعدة في ذلك ان ما لا يتقدر بمدة او يحتاج الى نية لا يبحث باستدانة اه وفي قل على المحل قوله او حلف لا يدخلها وهو فيها الخ اعلم ان هذه المسائل مختلفة في الحكم والمنع ولم يجعلها ما ضابطا يجمع جزئيات افرادها فيرجع فيها الى المقول في كل واحدة منها اه (قوله) و زوج) خرج به التثنية فيبحث باستدانة وعبارة شرح مر اما لو استدام التثنية من حلف لا يتسرى فانه يبحث كما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى لان التثنية حجب الامة عن اعين الناس والازوال فيها وذلك حاصل مع الاستدانة انتهت (قوله) وغصب) ولا يرد عليه قولهم غصبه شبرا لان معناه غصبه واقام عنده شبرا اه سل (قوله) اذ لا يصح ان يقال دخلت شبرا) اى لان حقيقة الدخول الانفصال من خارج لداخل والخروج عكسه ولم يوجد في الاستدانة اه شرح مر (قوله) وكذا البقية) اى لان التزوج قبول النكاح واما وصف الشخص بانه لم يزل متزوجا فلا فاعلم براديه استمرارها على عصمة

فكثا البناء حائل بينها
فيبحث لوجود المسكنة
الى تمام البناء بلا ضرورة
وهذا ما نقله في الروضة
كاصلها عن الجمهور وصححه
في الشرح الصغير وصح
الاصل تبعا للنفى انه
لا يبحث لاشتغاله برفع
المسكنة (لان خرج
احدهما حالالا) بنية التحول
(او حلف لا يدخلها وهو
فيها ولا يخرج وهو خارج
او نحو ذلك) عملا لا يتقدر
بمدة كسلا وصوم
وتظهر وتعليق وزوج
ووطي وغصب اذا حلف
لا يفعلها (فاستدامها) فلا
يبحث لعدم وجود المحلوف
عليه وهو في الاولى ظاهر
اذ لا مسكنة واما فيما
عداها فلان استدانة
الاحوال المذكورة ليست
كاشتها اذ لا يصح ان يقال
دخلت شبرا وكذا البقية
وصورة حلف المصلي
ان يحلف ناسيا او جاهلا
او يكون اخرس ويحلف
بالاشارة) ويبحث

نكاحه اه زى (قوله) باستدما نحو لبس) ولو حلف لا يس لا يلبس الى وقت كذا فعل يحمل منه على عدم ايجاد لبس قبل ذلك الوقت فيحث باستدما اللبس ولو لحظة او على الاستدما الى ذلك الوقت فلا يحث الا ان استمر لا بساليه الاوجه الاول كابدل لمعولم القتل المبنى بمنزلة الكرة المنفية في افادة الصوم اه شرح حر (قوله) ومشاركة فلان) في تناهى السيو على لو حلف لا يشارك اغناه في هذه الدار وهى ملك اسيما فالتا بال و انقل الارث لهما وصرا اشرى يكن فعل يحث الحالف بذلك أم لا وهل استدما الملك شركة تؤثر أم لا اجاب بان مجرد الدخول في الملك لا يثبت استحدا ففتضى قواعد الاصطلاح به يحث بها اه س ول وطرقه ان يقتضاها حاله في قدرت الفورية فيه لعدم وجود قاسم مثلا عند ما دام الحال كذلك (خرج) لو حلف لا يرافقه في طريق لجمعتها المدينة لا حث عليها باظهار لانها تجمع قوما وتفرق آخرين وقل عن شيخنا الزايد ما وافقه (قائده) جلية قال المناوى في شرحه الكبير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان يوم الجمعة يوم عيدهم ذكر فلا تقبلوا يوم عيدهم يوم صيام مانصه ولو حلف ان يوم الجمعة يوم عيدهم يحث لهذا الخبر وان كان المعروف لا يقتضيه كذا في شرح احكام ابن عبدالحق وقوله لو حلف ان يوم الجمعة اى واطلق اه ع ش على حر (قوله) فيحث باستدما) محل الحث هاهنا المشاركة إذا لم ير الدخول الا لا كما فقهه سم عن الشارح واتفق به والده تعالى ان المصالح اه رشيدى ولو حلف لا يقيم محل ثلاثة ايام اطلق فاقلم به يومين ثم سافر ثم حلف فاقلم به يوما حث كما اتفق به بعضهم اه حج وهو الاوجه وينبى ان يكون هذا هو المنع من كلام حج في الطلاق ذكر في فصل انت طالق في شهر كذا الحث بالمعروف وفي الفصل الاخر من الطلاق اشتراط التوالى وقال انه المتبادر عرفا وقياس ذلك اهل حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة ايام فسن فيها ثلاثة متفرقة حث اه شورى (قوله) بالاستدما الاولى) قضته انه لو كلف بالاستدما فالتا طالق تكرر والطلاق بتكرار الاستدما فالتا ثلاثة بمعنى ثلاث لحظات وهى لا يسق ومقابل كل فقرة صارة لا ابتداء مرود بمنع ذلك اه س ول ومثله شرح حر (قوله) هذه الدار) كذا عبر في العباب وبعبارة المنهج راد اضى ظلم المصنف اشارة الى انه لا فرق بين التعبيرين في مسألة الاندماج مع بناء رسم الجدران الآية اه سم (قوله) حث بدخوله) اى بنفسه فترحه انسان بغير امره وان قدر على منعه لم يركب اية ما يما يدغير لم يحث فان حله بامر له لو كان الزمام يده حث وقال بعض مشايخنا لا يحث في الحل مطلقا ويحث في الدابة مطلقا وانظروا هذا في مرعباه قل على الحل (قوله) داخل بابا) لو وقف على عتبة في حلق الحائط لم يحث قاله في الكفاية اه واعتمده الطباوى رحمه الله (خرج) قل ان خرجت من الدار فانت طالق وللدار بستان مفتوح اليها فخرج الى البستان فاننى يقتضيه المذهب انه ان كان يضمن حلة الدار ومن مر انتها لا تطلق والاطقت ففلاه في باب الطلاق عن اسمعيل البوشنجى اه سم (قوله) حتى دهلجها) بخلاف ما لو حلف لا يدخل بيتا لا يحث بالدهليز لانه ليس من معنى البيت وهو من معنى الدار قاله الطباوى اه سم (قوله) معتدا عليها فقط) مفهومه انما اعتمد على الداخلة الخارجية مع المضر وهو كذلك اه مر اه سم وبعبارة حل قوله معتدا عليها فقط اى يبيت لورفع الخارجية لم يسقط انتت ولو تعلق بجبل اوجع في هوائها واحاط به بنواها حث وان لم يمتد على رجله ولا احداهما لانه يعد داخلا فان ارتفع بعض يده عن بناءها لم يحث اه س ول وثله شرح حر (قوله) او ادخل رأسه الخ) نعم ان اعتد على الداخل فقط من راسه لو يده حث اه قل على الحل (قوله) لو دخل طاقا معقودا) نعم ان جعل عليه باب حث بدخوله ولو غير مسقف اه س ول (قوله) لا يصعد سطح الخ) ولا يشكل على ما قرر صحة الاعتكاف على سطح للمسجد مطلقا لانه حث شرعا وحكما لا تسية وهو لما تميم لانها اه س ول ومثله في شرح حر وهذا لا مرد اصلا لان المحلوف عليه هنا عدم الدخول وهذا لا يمد داخلا وان كان فيها تأمل (قوله) لم يسقط في المختار سقف البيت من باب نص اه وفي انصباح وسقط

باستدما نحو لبس) ما
بتقدير عدة كركوب وقيام
وقعود وسكنى واستقبال
ومشاركة فلان إذا حلف
لا يغلبها فيحث باستدما
لصدق اسمها بذلك إذ صح
ان يقال لبست شهر وركبت
ليطو وكذا البقية وإذا حث
باستدما شيء ثم حلف ان
لا يفعله فاستدما لزمه
كفارة اخرى لا يخلل
البين الاول باستدما
الاولى وتبصر في هذه
والى قبلها بما ذكر اعمما
ذكره (ومن حلف لا
يدخل) هذه الدار حث
بدخوله داخل بابا) حتى
دهليزها (ولو برجله
معتدا عليها فقط) لانه
يعد داخلا بخلاف ما لو
مدها وقعد خارجا او
دخل بها ولم يعتمد عليها
فقط وان اطلق الاصل انه
لا يحث بدخوله بها
وبخلاف ما لو ادخل
رأسه او يده ودخل طاقا
معقودا قدام الباب (لا
يصعد سطح) من خارج
الدار (ولو نحو طالم يسقط)
لانه لا يمد داخلا بخلاف
ما إذا سقف كله أو بعضه
ونسب اليها بان كان يصعد
اليه منها كما هو الغالب

اليتسقا من باب قتل علمت لسقفا وأسقته بالآلف كذلك وسقته بالتشديد بالفتح (قوله) لانه
حيثن كطبعة منها) أي وان لم يدخل تحت السقف وقوله رسوم جدرها ظاهرها وان لم يرفع قدرها خارج
حل وفي قوله على الحلي فالمراد بالاساس اسفل الحيطان كلها أو بعضها فوق الارض لامتاحتها فان لم يبق
فوق الارض شيء لم يحس بدخولها اه (قوله) رسوم جدرها هذا نص فان من حلف لا يدخل هذه
الدار فهم بمبعضها ثم دخل حنث وقياسه المركب إذا حلف لا مركبا ثم أزال منها لواحدهم مركبا بخلاف
الثوب إذا نزع منه جزء ما يلاق بدنه ولعل الدابة كالركب اه سم وفي قوله على الحلي (نتية)
الصفينة والادى كالدار فوق قال لا مركب هذه الصفينة أولا كلم هذا الادى فزع منها بعض الارواح
أو قطع منه بعض الاعضاء فهو مركب أو كمله حنث لبقاء الاسم بخلاف ما لو حلف لا يلبس هذا الثوب
فزع منه بعض خيوطه لم يحس بلبسه لان المركب فيه احاطة الحلف عليه بالبدن فانه شتاتنا لشيئا
مر وفي الصفينة نظر اه (قوله) أو اجيدت بالثاء) أي قطع اه حل فخرج ما لو اعيدت بآلة جديدة
أو بالثاء مع آلة جديدة فلا يحس اه مر وقياسه السارية والجدران إذا حلف لا يجلس عليها
فهدما أو هيدا بآلتها فيحس لسكنها أطلق الرافعي ورفق يضيها في الباب أو لا يجلس على هذه الاسطوانة
فانهدمت ثم بنيت جلس عليها لم يحس والى استدلال هذا الجدار فهم موقوف بآلة حنث أو بغيرها أو مع
بعضها فلا اه سم (قوله) أو يدخل دار زيد) أي أو حانوته اه عاب اه سم (فرع) لو حلف عند
انسلاخ ربيع الاول انه لا يدخل بيته إلى آخر الشهر وهو لا يعلم ان الشهر فرغ فلا يحس بدخول الدار
اه مر اه شوري (قوله) حنث بما يملكها) أي كلها وان تجدد ملكها بعد حلفه وفارق التجدد
هنا لا اكلم ولنزيد فانه يحمل على الموجود دون المتجدد لان الميمن منزلة على ما للضاف اليه قدرة
على تحصيله ولا يشكل بقول الكافي لو حلف لا يمس شرق فلان خلفه ثم من مانيت من حنث لان اخلاف
الشعر مهوود عادة مطردة فأقرب وقت فزل المقدور عليه اه شرح مر (فرع) الميمن المعقودة
على المملوك المضاف تقتصد المالك دون المملوك والمعقودة على غير المملوك المضاف تمتد
المضاف دون المضاف اليه فلو حلف لا يملك بعد فلان حنث بما يملكه من العبد أو حلف
لا يملك اولاده لم يحس بما يولد له من الاولاد لانهم لم يكرهوا موجودين فوق الميمن بخلاف المالك
في الاولى فانه كان موجودا وقت الميمن اه من الروض وشرحه ووجد بهامشه بخط بعض الفضلاء
مانصه ولو حلف لا يملك عبدا أولا يملك حرا أولا يملك حرا لا عبدا فكلهم بمعضل يحس اه (قوله) أي
دار يملكها) أي وقت الدخول اه حل والمراد بملكها كلها فلو كان يملك بعضها فلا يحس وان كثرت
نصيبه منها لم أطلق عليه الاصحاب قال الاذريعي من لفظ اخلف على رجل لا يدخل داره وكانت الدار
مشركة فدخلها فلا حنث كما قاله عث ومثله لا ادخل دارك وكذا لا يحس بالمملوك والموقوفة
للغيران لم تعرف به تأمل (قوله) كدار العدل) أي بقدره وكدار القاضي بمصر (قوله) دون دار
يسكنها) وخالف ان الرفعة واعتدتها لجمع الحنث بكل ما ذكر لانه العرف لان قال فالعبرة بعرف
الاقل لا عرف اللفظ كما هو مذهب الاثمة الثلاثة اه شرح شيخنا اه شوري (فرع) لو حلف لا يدخل
بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحس كان دخل ضمن الدار أو مقعدا فيها لان ذلك لا يسمى بيتا ولو
حلف لا يدخل داره فدخل بيتا فيها حنث ويعلم منه انه لو حلف انه لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمعوا
في داره دون بيته لم يحس خلافا لمن اتى بالحنث اه سل ولعل هذا محمول على عرف غير مصر
ما عرفها قاليت كالدار سواء بسوا أو مقتضاه انه يحس بكل جزء من البيت حتى الصحن والمقعدتأمل
قريبا ايضا هذا عن سم وعش (قوله) فان اراد هامة سكنته فيه) عبارة اصله مع شرح مر الان يزيد
مسكنه فيحس بكل ذلك لانه مجاز قريب نعم لا تقبل ارادته في هذه في حلف بطلاق وقتها ظاهر أولا
بعض ذلك بانه مقتضى على نفسه لم يقل لانه عتقت عاليا من وجه آخر وهو عدم الحنث بما يملكه ولا يسكنه

لانه حيثن كطبعة منها
وقوله يسقف من زياد
(ولو صارت غير دار)
فضاء أو جعلت مسجدا
(فدخل لم يحس) (لوال)
اسم الدار المحلوف عليها
بخلاف ما لو بقي اسمها كان
يقى رسوم جدرها أو أعيدت
بالتاء (أو) حلف (لا يدخل
دار زيد حنث) (ب) دخول
(ما) أي دار (ب) ملكها (أو)
دار (تعرف به) (كدار
العدل وان لم يسكنها دون دار
يسكنها بجارة أو عارة أو
غصب أو نحوها لان
الاضافة الى من يملك
تقتضي ثبوت الملك حقيقة
او المالحق به (فان أراد)
بها (مسكنه) (في) حنث
(ب) أي بمسكنه وان لم
يملكه ولم يعرف به ولا
يحس بغير مسكنه وان
كان ملكه أو عرف به وقوله
أو تعرف به من زياد
(أو) حلف (لا يدخل
داره) أي زيد

(أو لا يكلم عبداً وزوجته)
 فزال ملكه عن الثلاث أو
 بعض الأولين (فدخل)
 الدار (وكلم) العبد أو
 الزوجة (لم يحنث) زوال
 الملك إلا أن يشرى (اليهم
 بأن يقول داره هذه أو عبده
 هذا أو زوجته هذه) ولم
 يرد ما دام ملكه) بالرفع
 والنصب فيحنث تغليبا
 للإشارة فإن أراد ما دام
 ملكه لم يحنث ولو مع
 الإشارة كادخل في المستثنى
 منه عملاً بأرادته وزوال
 ملكه في غير الزوجة بزوم
 المتقدم قبله وقها بإباته
 لما لا بطلاته الرجعي
 فتعبري عما ذكر أولى من
 قوله فيأعها أو طلقها
 وظاهر أنه لا حنث ولو
 مع الإشارة في زوال الاسم
 كزوال اسم العبد بمقت
 واسم الدار بمجملها مسجداً
 فتوهم تغليبا للإشارة أي
 مع بقا الاسم كما يعلم ما يأتي
 أو آخر الفصل الآتي (أو)
 حلف لا يدخل داراً من
 ذا الباب حنث بالمخف
 المشار إليه لا بغيره وإن
 قتل الخشب الأول لأن
 الباب حقيقة في المنفذ مجاز
 في الخشب فإن أراد الثاني
 حمل عليه (أو) حلف
 لا يدخل بيتاً

فقبل ظاهره إيجابه تغليب عليه دون ما فيه تخفيف له انتهى قوله نعم لا قبل أرادته أي ظاهره وقوله في
 هذه أي فيما لو حلف لا يدخل دار زيد وقال اردت مسكنه ودخل داراً لم يملكها ولم يسكنها أما إذا دخل
 ما يسكنه ولم يملكه فانه يحنث مؤاخذه له بقوله وقوله لا نه تخفف عليها أي على نفسه اهـ (قوله فإن ارادها)
 أي بدار زيد مسكنه وقبل منه ذلك ظاهر بخلاف الحلف بالطلاق لا قبل منه أراد ذلك فيحنث بملكه
 وأن لم يسكنه ولم يعرف به مع أراد غير هو مسكنه ومسكنه أن لم يملكه ولا عرف به لا عرفه بأرادته
 اهـ حل (قوله أو لا يكلم عبده) المراد بالتكليم أن يرفع الخائف صوتاً بحيث يسمعه المحلوف وعليه وان لم
 يسمعه بالفعل اهـ عرش على مر (قوله فزال ملكه) أي ولو بزال الاسم كعتق العبد وجعل الدار مسجداً
 وقوله ولم يرد ما دام ملكه المستثنى وهو قوله إلا أن يشرى أي فإن اراد ما ذكر والحال أنه أشار فانه يكون كعدم
 الإشارة فلا يحنث إذا دخل أو كلم بعد زوال الملك قالوا وفي قوله ولو مع الإشارة للحال وقوله وظاهر
 أنه لا حنث الخ غرضه به تنقيح آخر للستثنى وهو قوله إلا أن يشرى أي فعل الحنث بالدخول أو الكلام بعد
 زوال الملك فيما إذا أشار أن يبقى الاسم فلولا لم يحنث بالملك والدخول بعد الزوال فتلخص أن المستثنى
 مقيد بقيدين تأمل ولو اشترى بعبدينهما غيرهما فإن أطلق أو اراد أي دار أو عبداً ملكه حنث بالثاني أو
 التقيد بالاول فلا قاله في التحفة قال الشيخ انظر لو أراد التقيد بالاول واشترى العبد بغيره مع ما عدا الزوجة
 بعد مطلقهما ملكهما وبني الحنث اهـ شويري (قوله وبعض الأولين) يعلم منه أنه لا يحنث بدخول الدار
 المشتركة بين زيد وغيره اهـ زي (قوله بأن يقول داره هذه) والحلق بالتلفظ بالإشارة نيتها اهـ شرح مر
 (قوله ولم يرد ما دام ملكه) مثله ما يقع من العوام من قولهم لا أكله لا أطول ما هو في هذه الدار مثلاً
 فيخرج منها وإن قل الزمان حيث خرج على نية تركها أو أطلق اهـ عرش على مر (قوله بالرفع)
 أي على أن اسم دام الخبر محذوف تقديره باقياً والنصب على أنه خردام واسمها ضمير يرجع لما ذكر اهـ
 عناني (قوله تغليبا للإشارة) وإنما جعل البيع في بئس هذه الشاة فاذا هي برة لأن المقود راعى فيها اللفظ
 ما أمكن اهـ سل (قوله بزوم المتقدم قبله) ومثل زواله بقدم ما لم يحنث بدخول داره
 فلا حنث بدخولها بعد موته لخروجها عن ملكه حقيقة فخر وجأ أقوى من خروجها بالبيع اهـ شيخنا (قوله
 لا بطلاته الرجعي) أي لأن الرجعية كالزوجة اهـ شرح مر ويؤخذ منه أنه لو حلف لا يبيح زوجته على
 عصمته أو على ذمته فطلقها طلاقاً رجعياً لم يبر فحنث بأقائها مع الطلاق الرجعي اهـ عرش عليه (قوله
 وظاهر أنه لا حنث الخ) هو متجه وذلك أن الإمام استشكل الفرق بين مسئلة الإشارة وبين قولهم بعدم
 الحنث فيما لو حلف لا ياكل لحم هذه السخفة فكبرت وقال أن الفرق عسر جرد أو أوجب بأن الإضافات غير
 لازمة لمروضا فكان النظر معها للإشارة بخلاف الإسماء الصفا فانه لا ضرورة غير عارضة اهـ سم (قوله
 أي مع بقا الاسم) أي فيما إذا قدم الإشارة كقوله لا أكلهم هذا العبد بخلاف ما إذا أخرها كما يعلم مما يأتي
 اهـ (قوله أو لا يدخل داراً من ذا الباب) أحضر بقوله من ذا الباب على ما قال لا ادخلها من بابها فانه يحنث
 بالباب الثاني في الأصح لا نه بابها اهـ سل (قوله أو حلف لا يدخل بيتاً) أي بالعمية ولو كان حضرياً أي
 حيث كان الحلف بالبيت كان الحلف بالطلاق لا يقبل نظير ما تقدم في دار زيد تأمل فإن حلف
 بالفارسية لا يدخل بيتاً لم يحنث بغير المبنى لأن البيت بالفارسية لا يطلق إلا على المبنى اهـ حل وجارة شرح
 مر وعلم ما تقرر أن البيت غير الدار ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته
 لم يحنث أو لا يدخل داره فدخل بيته فيها حنثاً انتهى وفي سم ولو اطرد في بلد تسمية الدار بيتاً لداراً كما في
 القاهرة فانه لا يستعملون اسم الدار كما هو معلوم فهل يحنث من حلف لا يدخل بيت فلان فدخل
 داره فيه نظروا في بني الحنث اهـ وكتب الرشيدى قوله وعلم ما تقرر أن البيت غير الدار أي ولا نظراً إلى
 أن عرف كثير من الناس إطلاق البيت على الدار ووجه أن العرف العام مقدم على العرف الخاص ويصح

هذا الكلام الأذري فإنه ما ذكر مثل الاطلاق الذي في الشارح هنا وقال أنه الاصح عقب قوله وعن القاضي
 أبي الطيب الميل إلى الحنفية أي في المذهب لا يدخل البيت قد دخل دهايز الدار أو ضمنها أو ضمنها لأن جميع
 الدار بيت بمعنى الايوام قال أعي الأذري قلت وهو عرف كثير من الناس بقوله بيت فلان ويريدون
 داره فلم من كلامه أن الاصح أنه لا ينظر إلى ذلك وهذا علم رديح سم أن محل هذا في غير نحو مصر قال
 والأهم يطلقون البيت على الدار بل لا يكادون يذكرون الدار إلا بلفظ البيت اه ثم رايث في عرش على
 مر في الفصل الآن ما نصه قوله لا عارة بالعرف الطاري منه يؤخذ الحنفية في المذهب لا يدخل بيت فلان
 قد دخل دهايزه فان عرف مصر اطلاق البيت على جميع ذلك سيما إذا دلت القرينة عليه كمن حلف لا يدخل بيت فلان
 أمير الحاج مثلاً فإنه لا يفهم عرفاً من ذلك إلا ما جرت به العادة بدخوله لأجل البيتة بخصوصه فتنهله
 اه (قوله فيحنت بمسماه) وهو محل البيتة أي المكان الذي يبيت الناس فيه اه شيخنا (فرع) قال
 الزركشي لو دخل غرفة فوق البيت قال البندنجي لم يحنت قال في المطلب وفيه نظر لأن الاشتقاق يقتضي أن
 يكون ذلك بيتاً وقوله بخلاف ما لا يسمى بيتاً الخ قال الزركشي ولا يحنت أيضاً بدخول بيت الرحي على
 الصحيح فزوائد الروضة وهو المسمى بالطاحونة قال الماوردي ولا يبيت الزعم من القصب والجريد
 والخيش لأنه يستدفع به أذى الوقص من حر وبرد فلا يستدام سكناه حكاه في الاستقصاء عن الايضاح
 فليحمل اه سم (قوله أو خيمة) أي إذا اتخذت مسكناً اماماً يتخذها المسافر والمجتاز لدفع الأذى فلا
 تسمى بيتاً وكل هذا عند الاطلاق فان نوى نوعاً منها انصرف إليه اه سم (فرع) حلف لا يدخل هذه
 الخيمة فحنت وضربت في موضع آخر قد دخلها حنت به حكاه الرافعي في آخر الباب عن الحنفية ثم قال
 ويوافقهم الزركشي اه سم (قوله كسجد) وطلمسجنا بضم سين وسجدة بضم سين وكاه شوبري (قوله)
 لأنه لا يقع عليها اسم البيت) قضية التعليل أنه لو نوى هذا المذكورات انصرفت اليه بها وبه قال
 الجرجاني لكن صرح ابن سراقه بأنه لا يحنت وإن نواه قال لأن لفظه لا يقتضيه حقيقة ولا مجازاً وفيه
 نظره زركشي اه سم (قوله فان أراد شيئاً على) قال الأذري هذا في الباطن وأما الظاهر فالظاهر
 أنه إن كان الحلف بالله تعالى فكذلك أو بالطلاق أو بالعاق فلا ولم أرفقه نصاً وسبق ما يوافقه كذا
 بهامش الروض اه شوبري (قوله قد دخل على قوم هوفيم) فان دخل عليه في دار فان كانت كبيرة
 يفتقر فيها للمتياعين لم يحنت والاحت اه سم وبعبارة حل قوله قد دخل على قوم هوفيم في الأصل
 قيده بما إذا دخل عليه بيتاً قال شيخنا وخرج بالبيت ما لو دخل عليه في نحو حمام فإنه لا يحنت وهل لو كان
 فيه وحده وعلم بذلك وهذا أوردت خلافاً لكلام المصنف حيث أسقط هذا القيد مع أنه لم يفهم ما وامل
 الشارح لا يرى مفهوماً وحيداً كأن ينفى أن ينفى عليه ذلك تأمل اه وبعبارة أصح مع شرح مر أو حلف
 لا يدخل على زيد قد دخل بيتاً فيزيد وغيره حنت لوجود صورة الدخول حيث كان عالماً بما ذكره الحال
 بخلاف ما أخرج بيته بدخوله عليه في نحو مسجد وحمام لا يختص به عرفاً ولو جهل حضوره بخلاف حنت
 الناس والجاهل والاصح عدم حنتهما كالمسكرة نعم لو قال لا أدخل عالماً ولا جاهلاً حنت وكذا في
 سائر الصور اه وقوله حيث كان عالماً به ما لو دخل ناسياً أو جاهلاً به فلا حنت وإن استدام ولكن
 لا تتحل البمين وقوله وخرج بيتاً بدخوله عليه في نحو مسجد الخ ومنه القهزة وبنت لرحي وينبغي
 أن مثل ذلك ما لو حلف لا يدخل على زيد وجمعتما ولمعة فلا حنت لأن موضع الوتعة لا يختص
 بأحد عرفاً فاشبه نحو الحمام وصورة المسئلة في المسجد ونحوه عند الاطلاق فلو قصد أنه لا يدخل
 مكاناً فيزيد أصلاً حدث لتخليطه على نفسه ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق أنه لا يجتمع
 مع فلان في محل ثم أمد دخل محلاً وجاء المحلوف عليه بمده ودخل عليه واجتماعاً في المحل هل يحنت لأنه
 صدق عليه أنه اجتمع مع في المحل أم لا والجواب أن الظاهر عدم الحنت لأنه انما حلف على فعل نفسه ولم
 يوجد اه عرش عليه (قوله وفي نظيره من السلام الخ) عبارة أصح مع شرح مر ولو حلف

(ف) يحنت (بمسماه) أي بما
 يسمى بيتاً ولو خشباً أو
 خيمة أو شعر الوقوع
 اعمه على الجميع بخلاف
 ما يسمى بيتاً كسجد وحمام
 وغار جبل وكنيسة وبيعة
 لأنه لا يقع عليها اسم البيت
 إلا بتقييد أو تجوز فإن
 أراد شيئاً على (أو)
 حلف لا يدخل على زيد
 قد دخل على قوم هوفيم
 طمناً بذلك (حنت) وإن
 استثناءه بلفظه أو نيته
 لوجود الدخول عليه (وفي)
 نظيره من السلام)

لا يسل على زيد فسلم على قوم هو فيهم وكان بحيث يسمعه وان لم يسمعه بالفعل أو كان به جنون بشرط أن يكون بحيث يعلم الكلام واستثناءه لم يثبت لاسم وان اطلق حدث ان علم به والله اعلم انتهت (قوله) ولوقى الصلاة أي بان حلف لا يسل على زيد فسلم من في الصلاة على المأمومين وفيهم زيد ولا بد أن يكون بحيث يسمعه زيد وعبرة حل بان يسل على المأمومين وفيهم زيد انتهت وسيأتي في المسائل المثورة انه لا يثبت إلا ان قصد بالسلام أو ما قصد التحل أو اطلق فلا يثبت اهـ (قوله بان الدخول لا يتبعض) أي بدليل أنك لا تقول دخلت عليهم الا زيداً او تقول سلبت عليهم الا زيداً اهـ عمدة اهـ سم

(فصل في الحلف على أكل أو شرب الخ)

(قوله) مع يان ما يتناولوه أي وما يتبع ذلك كالحلف لا يكلم ذا الصبي اهـ عش على مر والضابط في ذلك العمل بالعرف فان اضطرت عمل بالغة اهـ قل على المحلى (قوله) واطلق فان نوى شيئاً حمل عليه وكذا يقال في جميع ما يأتي اهـ قل على المحلى (قوله) حث برؤس نم) أي بثلاث منها لانها اقل الجمع بخلاف ما اذا حلف لا يأكل الرأس فانها للجنس فيحث بواحدة لا ببعضها نظراً للجنس ونظراً هذه المسئلة ما لو حلف باق لا يتزوج النساء فيحث بواحدة بخلاف نساء فلا يثبت الا بالثلاث بخلاف ما لو حلف بالطلاق انه لا يتزوج نساء أو النساء فهو الجمع فيهما لا يثبت الا بالثلاث لان العصمة حقيقة وقد شككتها في زوالها بالجنس فلا تزول الا يقين ويأتي هذا التفصيل في الرأس فان حلف بالله فرق بين الجمع والجنس وان حلف بالطلاق فلم يفرق بينهما فلا يثبت الا بالثلاث فيها اهـ زى وفي قل على المحلى قوله حث برؤس أي يأكل ثلاث رؤس ان حلف بالطلاق فظهر التحقيق العصمة فان حلف بالله حث بواحدة كاملة عند شيخنا وهو الاوجه لما يأتي وقال الخطيب وان عبد الحق يحنث ببعض واحدة ايضاً وحلف لا يأكل رؤساً بالتكثير لم يحنث الا بالثلاث مطلقاً عند الجميع هذا في النبي واماني الاثبات كالحلف لا يأكل رؤساً او الرؤس فلا يبر إلا بالثلاث مطلقاً كذا ذكره الشيخان وقالان الصابغ وغيره وقال الماوردي والرويانى إذا حلف على معدود في الاثبات تحولوا كلن الناس او ان قصدن على المساكين لم يبر الا بالثلاثة اعتبار ابا قل الجمع وفي النبي يحنث بواحد اعتبار ابا قل العدود الفرقان في الجمع يمكن واثبات الجمع معتد فاعتبر في كل ما يناسبه اهـ لكن في جعل اقل المدد واحداً فظهر فراجعه اهـ بعروفه (قوله) لا اعتداد ببعضاً مفردة) أي في كل ناحية هكذا يدل كلامهم وفي حثه رؤس الا ل بمصر نظراً لانه لا يتعارف ببعضاً فيها اهـ حل (قوله) لا اذا كان الحالف من بلد الخ) المعتمد انه لا يتقيد بذلك فتبيعت في محل حث الحالف مطلقاً رؤس النعم اهـ حل فقوله الا ان كان الحالف من بلد الخ ليس بقيد على المعتد اهـ شيخنا (قوله) فيحث بأكلها الخ) وجه المدول إلى المضارع وجود الدال في المتن وهي لا تدخل على الماضي الواقع في جواب لاله شورى (قوله) على الاقوى) فالروضة معتد (قوله) اولاً يأكل بعضها الخ) المعتمد انه لا يحنث الا بالثلاثة لانه اسم جنس جمعي مدلوله مدلول الجمع وان فارقه باعتبار آخر كما يرفع على اهـ شيخنا وعبرة حل البيض اسم جنس جمعي ليس مدلوله الماهية من حيث هي بل الافراد واطلها ثلاثة انتهت (قوله) فيحث بمفارقة بأتفه) أي وان لم يكن ما كول اللحم حيث لم يكن من ذوات السموم اهـ حل ثم لا فرق في الحث بين اكله وحده أو مع غيره اذا ظهر فيه اهـ سل والبيض كله بالصاد الا يظ التل فالظالم للمشاة اهـ زى وفي قل على المحلى في باب التجاسات (قوله) سائر البيوض طاهرة ولوم غير ما كول وان استحالت دماً بحيث لو حثت لفرعت ولكن يعرم اكل ما يصر كبعض الحيات وكلها بالصاد الا يظ التل فالظالم للمشاة اهـ وعبارته هنا والبيوض كلها ما كولة وان حرمت لغرض كرم في بيض الحيات انتهت (قوله) أي مامن شأنه الخ) عـ لم يدخل فيه متصلب عرج بعد الموت اهـ شرح مر وما واقعة على بيض أي بيض شأنه ان يفارقه أي البائض حيا حال من

ولر في الصلاة (يحنث ان لم يسته) لظهور اللفظ او في الجمع فان استثناءه باللفظ او بالنية لم يحنث وفارق ما قبله بان الدخول لا يتبعض بخلاف السلام (فصل) في الحلف على اكل او شرب مع يان ما يتناولوه بعض المأكولات (لوحلف لا يأكل رؤساً) واطلق (حنث برؤس نم) لانها اقل الجمع لا يبر إلا بالثلاث (لا برؤس) (طير وصيد) يرى او بحرى (الا ان كان) الحالف (من بلد) تباع فيه مفردة) وان حلف خارجه فيحث بأكلها فيه قطعاً وفي غيره على الاقوى في الروضة واصلاً قالاه وهو الاقرب إلى ظاهر النص لكن صحح التوى في تصحيحه مقابلة قال في الروضة كاصلاً وهو ما رجحه الشيخ ابو حامد والرويانى وما إلى البقيني بل صححه في تصحيحه وكلام الاصل فيهم (أو) لا يأكل (يضافة) يحنث (مفارق بأتفه) أي مامن شأنه ان يفارقه (حياً) ويؤكل بيضه

بشق بطه وكيف جراد
 لانه لا يؤكل منفردا (او)
 حلف لا يأكل (لحماة)
 يحنت (بلحم مأكول)
 كنعم وخيل وطير ووحش
 مأكولين فيحت بالاكل
 من مذكاة (ولولحم رأس
 ولسان لا لحم سمك
 وجراد) لانه لا يفهم من
 اطلاق اللحم عرفا فلم انه
 لا يتناول غير اللحم
 ككرش وكبد وطحال
 وقلب ورتة (ويتناول)
 اى اللحم (شحم ظهر
 وجنب) لانه لحم سمين
 ولهذا يجمع عند احوال
 (لا شحم بطن وعين)
 لانه يخالف اللحم في الاسم
 والصفة (ولشحم عكسه)
 فلا يتناول شحم ظهر
 وجنب ويتناول شحم
 بطن وعين وذكر الجراد
 مع عدم تناول اللحم شحم
 العين والشحم شحم الجنب
 ومع تناول الشحم شحم
 البطن والعين من زيادق
 (والاية والسنام) بفتح
 أولها (ليس) اى كل منهما
 (شحا ولا لحما) لمخالفته
 لكل منهما في الاسم
 والصفة (ولا يتناول
 أحدهما الآخر) لذلك
 فلا يحنت من حلف
 لا يأكل أحدهما بالآخر
 (والسم) وهو الودك
 (بتناولها) أى الاية

الهامة في يفارقه الواقعة على الباطن وهذا بالنظر التركيب الشارح مع المتن أما بالنظر التركيب المتن في حد
 ذاته فقوله حياحال من الباطن وقوله ويؤكل بيضه منفردا فيه اظهار في مقام الاخبار موقع في البس
 وصوبة الفهم فكان عليه ان يقول ويؤكل منفردا كما في شرح مر (قوله كدجاج) يتلث اوله وهو اسم
 للآق واسم الذكرك وبه يحنت بيضه ايضا وهو يبيض في عمر مرة واحدة وفى كل ستة بيضة واحدة
 اه قل على الجلال (قوله وكيف جراد) ظاهر صنيعه انه يفارق في الحياة وقال في شرح الروض
 بعد قول الروض لا يبيض السمك والجراد ما فيه لانه يخرج منهما بعد انوت بشق البطن فليتأمل فانه
 لو علل به هذا لاستغنى عن التقييد بقوله ويؤكل بيضه منفردا اه شوبرى (قوله في حنت بلحم مأكول) اى
 ولو اكله ميتا اه عمير فوقوله بالاكل من مذكاة اى بالاكل من الميتة ولو كان معطرا كما قاله مر
 لان اللحم اما ينصرف الى المأكول شرعا اه سم وعجارة شرح مرو علم عاقر رعد من ميتة وخنزير
 وذئب هذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئا حل عليه ولا فرق في اللحم بين المشوى والمطبوخ والنهى
 والتدبير انتهت (قوله ولولحم رأس ولسان) هذه الآية لارد وعجارة صله مع شرح مر والاصح تناوله
 اى اللحم لحم رأس ولسان اى لحم لسان والاضافة بآية اى ولحما ولسان وخدوا كارع لصدق اسم
 اللحم على ذلك كله والثاني المنع لان مطلق اللحم لا يقع الا على لحم البدن وما غيره فالاضافة كلحم
 رأس ونحوه انتهت قال الزركشى سكنت عن الاكارع والحكم فيها كذلك وقال الامام في باب الربا
 قطع ايضا بان الاكارع لحم في الايمان وهى من الاشياء مخالفة لاشترائها ولعل ذلك من جهة انها تؤكل اكل
 اللحم والافلاطون عندي ان العصب المفردة ليست لحما ولكنها اذا تهرت اكلت اكل اللحم وسكت
 عن الجلود ذكر الافرغى في باب الربا ان الجلد جنس آخر غير اللحم وذكر صاحب الاستقصاء هناك انه
 قبل ان يغلظ ويخشن من جنس اللحم لانه لا يتبعه في غير الاكل فهو كسائر اجزاء اللحم فاذا غلظ
 وخشن صار جنسا آخر لانه لم يجر العادة باكله وهذا التفصيل متعين هنا ولا يحنت بفاضة لدجاج وجها
 واحدا لانها لا تدخل في مطلق الاسم او ارتضى هذا التفصيل المذكور الطباوى اه سم (قوله لا لخنق
 سمك) اى ولو بنير الصورة المشهورة فيها يظهر وان بيع مقطعا لكبره اه عميرة اه سم (قوله ككرش)
 قال في شرح الروض قال الازرعى كالخصيف والشدى على الاقرب اه سم (قوله ورتة) بالهمز
 وترده اه قل على الجلال (قوله ويتناول شحم ظهر وجنب) اى على الاصح وعجارة صله مع شرح
 مر والاصح تناول اللحم لشحم الظهر والجنب وهو الايض الذى لا يتخالطه احمر والثاني لانه شحم قال
 تعالى حر مناعليهم شحمها الامحلت ظهورهما فيها شحا انتهت (قوله لاشحم بطن) اى ما على
 المصارين وغيرها اه عميرة اه سم (قوله لانه يخالف اللحم في الاسم والصفة) قد يقال انه يخالف
 ايضا فيما قبله في الاسم والصفة اى ح لواجب بانه يميل الى اللحم بدليل انه يجمع عند الزلل تأمل (قوله
 فلا يتناول شحم ظهر وجنب) قال المحلى وهو الايض الذى يتخالطه الاحمر قال شيخنا اماما يتخالطه فلا
 حنت به قطعا اه سم (قوله ويتناول شحم بطن) اى وان كان الحالف عريا اه شرح الروض اه
 شوبرى (قوله بفتح أولهما) ويجوز كسره فيهما على كلا الوجهين الالية سا كنة اللام اه قل على
 المحلى وفي المصباح والالية الية الشاة قال ابن السكيت وجماعة ولا تكسر الهزمة ولا يقال لية والجمع
 البات مثل سجدة وسجدة والثنية البان يحذف التاء على ذير قياس وبأبائها في لغة على القياس وفيه
 ايضا السنام للبعير كالالية للفهم والجمع اسنمة وسمن البعير واسم بالياء للمفعول عظم سنامه ومنهم
 من يقول اسم بالياء للفاعل وسمن سنا فهو سمن باب تعب كذلك ومنه قيل سمنت القبر تسنما اذا
 رفعت عن الارض كالسنام وسمنت الاناء تسنما ملاته وجعلت عليه طعاما وغيره مثل السنام وكل شئ
 علا يشاقق تسنمه اه (قوله والسم يتناولهما) بفتح ما لو حلف لا يأكل منها فله هو كالسم او كالشحم فيه
 نظرو الاقرب الثاني لان اهل العرف لا يطلقون الدهن بلا قيد الا على الشحم (فرغ) لو اكل مرة

مشتة على دهن فقياس ما ساقى فيها الوحاف لا يا كل سنافا كاه في عصيدقانه ان كان الدهن متميزا في المرقه
 حشتم من حلف لا يا كل دسما والافلا اه عش على مر (قوله) والدهن يتناولها ملح) واما الزفر في عرف
 الدوام فيشمل كل لحم ودهن حيوان ويضرو لو من سمك فينتجه حله على ذلك ولو كان الحاف غير عامي اذ
 ليس له عرف خاص ولا يتناول ميتة سمك ولا جراد ولا دم كبد ولا طحالا اه من شرح مر مع زيادة
 (قائدة) حلف لا يا كل طينخالا يئمت الا ما فيه ذلك او زيت او سم اه من الزفر اه عش على مر
 (قوله) ويتناول شحم نحو فاهر) استشكل تناول الدهن لكل من شحم الظاهر والجنب مع اللحم وهو لا يدخل
 في الدهن واجب بانه ما صار سمينا صار يطلق عليه اسم الدهن وان لم يطلق الدهن على كل لحم اه سئل ومثله
 شرح مر (قوله) ودهنا) اي من ذي روح كالسمن والزبد لا دهن نحو سمسم واللبن لا يسمى دسما عرفا وفي
 شرح شيخنا ان الدهن يتناول نحو دهن السمسم وكتب ايضا في كلام شيخنا ان الدهن يتناول جميع الادهان
 غير دهن الخروع ويبنى ان يكون مثله دهن بزر الكتان والزفر يتناول كل لحم ويضرو ولو لسمك ودهنا
 حيوانا ولو حلف لا يركب حمار الا بحيث يركوب حمار الوحش اه حل وفي قول على المحلى (فرع)
 السمن والزبد واللبن والدهن متنايرة لا يتناول واحد منها واحدا من البقية والقشطة مغايرة لغير اللب
 والدهن ما كان من ذي الروح المذكور والمرقما كان من لحم وفيها كان من نحو كرش وجهان والظاهر
 الحنث به اه (قوله) ويتناول لحم البقر جاموسا) اي لان البقر جنس يتناول العرب والجماميس بخلاف
 ما لو حلف لا يا كل جاموسا فانه لا يتناول لحم البقر العرب فلا يحنث به لان الجاموس نوع من البقر ومثل
 هذا يجري في الغنم والضأن والمزغ فن حلف لا يا كل لحم غنم حنث باكل كل من الضأن والمزغ وامامنا
 حلف لا يا كل لحم معز فانه لا يحنث باكل لحم الضأن ولا عكسه اي من حلف لا يا كل لحم ضأن لا يئمت
 باكل لحم معز لان كل من الضأن والمزغ نوع مستقل لا يطلق احدهما على الآخر والغنم يشملها اه سم
 وسئل وحل وشرح مر وعش عليه (قوله) ايضا ويتناول لحم البقر جاموسا) يؤخذ من ذلك الحنث
 فيمن حلف لا يا كل اوز او اكل من الاوز العراقي المعروف اه عش على مر (قوله) وبقر وحش) هذا
 بخلاف ما لو حلف لا يركب الحمار فركب حمارا وحشيا لا يحنث لان اليهودي كركب الحمار الا على خلاف
 الاكل قاله الزاقي اه شرح الرضا اه شوري (قوله) ويتناول الخبز كل خير) اي كلما يخبز وان
 قل بعد ذلك قال مر وضابطه ان يخبز فيتناول الكفافة والخشكان والسنوسك والخبز والزغيف
 الاسويطي والبقلاوة لانهما خبز او لا يخرج ما يلقى كالزلاية والسنوسك الذي يلقى اه وفي العباب
 والراق والكسك والبسائط والبسيس وهو فطير من يرفت ناعما ويضاف اليه سمن مع عسل
 او سكر والسنوسك خبز لا الجوزين واللوزين وهما قطاقت تسمى جوزا ولوزا اه وقياس
 الجوزين واللوزين الخشكان ثم رأيت في شرح الارشاد لشيخنا مانعه وقضية كلام البقيني انه
 لا حنث بالخشكان والكفافة وبحوهما قياسا على نحو الجوزين لكن بحث غيره الحنث اه سم
 وخبز الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهي الرماد الحار كغيره قاله في الرضا وشرحه اه شوري
 (قوله على الاشهر) اي من لغات سبعة فيه وتقدم ايضا في اول باب زكاة الثابت فارجع اليه ان شئت اه
 (قوله على الاشهر) ومقابله تخفيف اللام مع المدق في المختار بالاقل اذا شددت قصرت واذا خففت
 مدت اه عش على مر (قوله) عوض عن او او اياه) اي لان اصلها ما ذكرى او ذرو فابدلت الواو او الباء
 هاه عش على مر (قوله) فيحنث باكل احدهما من حلف لا يا كل خبزا) هل يتقيد ذلك اي
 الحنث بما مثل به ونحوه من كل ما يقتات اختيارا ولا فيشمل ما اذا جعل من بزر الكتان او من
 حب الفاسول او نحو ذلك ولا يحنث بذلك وان كان في زمن المجاعة وقد جعل الخبز من ذلك حرر
 والعيش اسم للخبز المعتاد اه حل وفي عش على مر والخبز يتناول كل خبز وان لم يفت اختيارا

والسنام (و) يتناول (شحم
 نحو فاهر) كبطن وجنب
 (ودها) ما كولا فيحنث
 باكل احدهما من حلف
 لا يا كل دسما وقول نحو
 فاهر اهم من قوله فاهر ويطن
 (ويتناول لحم البقر جاموسا
 وبقر وحش) فيحنث
 باكل احدهما من حلف
 لا يا كل لحم بقر وذكر بقر
 الوحش من زيادتي (و)
 يتناول الخبز كل خير
 ولو من ارض) بفتح الهززة
 وطعم الزاوي وتشديد الواو
 على الاشهر (وباقلا)
 بتشديد اللام مع القصير
 على الاشهر (وذرة) بذال
 معجمة والهاء عوض عن
 واو او اياه (وحص)
 بكسر الحاء وفتح الميم
 وكسرها فيحنث باكل
 احدهما من حلف لا يا كل
 خبزا

فيما يظهر اه (قوله وان ترد) أي بحيث لا يصير مشرو وبان يصير حسوا ولو دق الحنظل اليابس ثم سفعه قال ابن الرقمة لا يحنث فيه نظر اه حل وعبار شرح مر نم لو صار في المرقه الحسوة فحسام لم يحنث كالحق دق الحنظل اليابس ثم سفعه كما يحتمل ان الرقمة لانه استحدثت اسما آخر فلما كل خبز انتهت والمراد انه اختلط اجزاء بعضها ببعض بحيث صار كالحسوة بالصيد او نحوها مما يتناول بالاصابع او الملعقة بخلاف ما إذا بقيت صورة الفتية لهما متميزة بهما عن بعض في تناول اه عش عليه وفي المختار حسا المرق من باب عدوا الحسوة على قول طعامه معروف وكذا الحساء بالفتح والمدينة الشرب حسوا وحسوا ورجل حسو أيضا كثير الحسوة وحساء حسوة واحدة بالفتح وفي الاء حسوة بالضم أي قدر ما يحمي مرة وأحسيت المرق لحساء واحساء بمعنى اه (قوله) لو لم يكن معبود بدله بحث سم عدم الحنث إذا أكل شيئا من ذلك على ظن ان الحنظل لا يتناوله اخذنا من عرف الطلاق اه رشدي (قوله لظهور اللغة) فيه أن الايمان مبنية على العرف ثم رأيت مر في شرحه قال وكان سبب عدم نظرم العرف هنا بخلافه في نحو الرقوس والريش انه هنا لم يطرد لا بخلافه باختلاف البلاد لحكت فيه اللغة بخلاف ذلك اه وعبار شرح الرقوس لأن الجميع خبز واللفظ باق على مدلوله من العموم ودم الاستعمال لا يوجب تخصيصا كامرا وكالحواف لا يلبس ثوبا حيث باى ثوب كان وان لم يكن معبود بدله اه شوبرى (قوله) سواء ابتلعه بعد مضغ (الخ) هذا في الحلف بالله واما في الطلاق فلا يحنث إلا بالبالغ المسبوق بالاضغ لأن الطلاق محمول على اللغة أي فيحمل اللفظ فيعمل حقيقة فلا حلف بالطلاق لا يأكل الحشيش وابعه لا يحنث والايمان محمول على العرف فيحمل اللفظ عليها على مقتضا المتعارف ولو المجازى اه حل والعرف بهذا البالغ اكلا ولهذا يقال فلان يأكل الحشيش والبرش مع انه ينام بما ابتداء اه زى (قوله) والفاكهة تشمل الادم) ينبغي أن يكون المراد ما يتأدم به من الفاكهة لا مطلق الادم اه حل ومن الادم التجل والتأرو والصل والمخ والخل والشيزج والقر بالثناة القوية ونحوها وله والحلواء قال الدميري بالذ وظاهر كلام الثقة بخلافه اه قل على الحلى وهي كل ما اتخذ من عسل او سكر من حلو ليس في جنبه حامض كدبس وفايد لا عنب اجاص ورومان اما السكر والعسل أي كل منهما على انفراد فليس يحلوا لأن الحلو اعاصه بالمعمولة من حلو كافي شرح مر وسرل وقوله خاصة بالمعمولة من حلو أي على الوجه الذي تسمى به حلوا بان عقدت على النار اما النشا المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفا حلوا فينبغي أن لا يحنث به من حلف لا يأكلها بل ولا بالعسل وحده إذا طبخ على النار لانه لا بدق الحلو من تركها من جنبين فاكتر اه عش على مر (قوله بخلافه هنا) قياسه هنا ان الطعام لا يتناول الماء لعدم دخوله فيه عرفا لكن سياق أمة إذا حلف لا يطعم تناول الأكل والشرب جميعا أي والماء مما يشرب وعليه فيفارق قوله لا يتناول طعاما قوله لا يطعم اه عش على مر (قوله مع الفرق بين البابين) وهو ضيق باب الربا والايمان مبنية على العرف وأيضا البيوع مبنية على اللغة (قوله) وتتناول الفاكهة رطباً (الخ) أي لصدق اسمها على جميع ذلك لانها ما يتفكه أي يتمتع به كله مما ليس بقوت وعطف الرمان عليها في قوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورومان لا يقتضي خروجه عنها لانه من عطف الخاص على العام اه من شرح الرقوس وشرط الزبيدي في الفاكهة النضج قال فلو تناوله قبل ادراكه ونضجه وطيه لم يكن عندي حاثا قال ولا أخفض عن أحد فيه شيئا وإنما هو شيء رأته لانه ليس في معنى التذاء ولا الطعام (فرع) لا يحنث بامتصاص الفاكهة ورمى ثقلها اه زركشى (فرع) حلف لا يأكل قصبا فصه وألقى ثقله فالقياس عدم الحنث لانه مصر لا يأكل كالومص الرمان والقي ثقله من حلف لا يأكله وارتضى ذلك الطبلواى رحمته تعالى وهو صريح قول شرح بعد ذكر الحكم في الرمان والعنب ومثلها كل ما يصح اه اسم (قوله واترجا) أي وزيتونا غير ملح لكن عن القوت أي الزيتون ليس من الفاكهة اه حل (قوله) ويقال فيه أترنج (الخ) استنفيد

(وأن ترد) بمثله أو لم يكن معبود بدله لظهور اللغة فيه وهذا فارق ما ص من اعتبار العرف سواء ابتلعه بعد مضغ أم دونه (و) يتناول (الطعام) قوتا وفاكهة (لوقوع اسمه عليها والفاكهة تشمل الادم والحلوا كما مر في الربا وتقدم في ان الطعام يتناول الدواء بخلافه هنا مع الفرق بين البابين (و) يتناول (الفاكهة) رطباً وعنباً وروماناً واترجاً (و) بعيم الحمز والراء تشديد الجيم ويقال فيه أترنج بالزتون وترج (ورطباً وبابا) ككثر

بذبيب (وليمونا ونفا)
فتح السنون وسكون
لموحدة وكمرها (وبطبخا
لب فسق) يضم الفوقية
فتحها (و) لب غيره
تأب بندق (لاقاء) بكسر
لقاف أكثر من فتحها
بثلاثة مع المد (وخيار
باذنجانا) بكسر المعجمة
(وجرا) بفتح الجيم
بكسرهما فليست من
لفاكسة وكذا البلح
الحصرم كما ذكره الخولي
سكن عمله في البلح في غير
لدى حلا أما ما حلا فظاهر
نمن الفاكهة (ولا يتناول
التمر) بثلاثة (بابسا ولا
لبطخ والتمر) بثلاثة
(والجوز هنديا) والهدى
من البطيخ الأخضر
واستشكل (ولا الرطب
تمرا وبسرا) وبلحا (ولا
العيب زيبا) وحصرما
(وعكوسا) لاختلافها
إسما وصفة فلا يحث
بأكل التمر من حلف لا
يأكل رطباً والعكس وكذا
الباق ولوحلف لا يأكل
العنب أو الرمان لم يحث
بشرب عصيره ولا بديسه
ولا بامتصاصه موري ثله
لانه لا يسمى اكلا
(فائدة) أول التمر طلع
ثم خلال بفتح المعجمة ثم
بلح ثم يسر ثم رطب ثم تمر
(ولو قال) في حلفه
مشير البر (لا أكل ذا البر

حنته على هيئة

منه أنه لغات ثلاث في شرحه وحج ترنجيدل قول الشارح ترج فتلخص منها مع كلام الشارح أن
فيه لغات أربعة (قوله) وليمونا) واحده ليمونة قاله في تنقيب اللسان قالوا وله خاصية عظيمة يدفع السموم
اه وفي العباب وليمونا نونا تجاويد الفارق لليمون والتاريخ بالطبرين بخلاف الملعح واليابس اه سم
(قوله) ولبطخا) أي اصفر وهنديا به طلباوى اه حج اه سم (قوله) لاقاء وخيارا) في الصحاح القلاء
الخيار وليس يبري ويقال إذا دخلت الحائض المقتاة تغيرت القلاء وفسدت اه سم (قوله) أكثر من
فتحها) ذكر في شرح الروض موضعه الضم فليحرر وظاهر كلامهم ان القلاء غير الخيار وهو الشائع عرفا
لكن فسر الجوهري كلامهما بالآخر اه والمشهور عرفا ان الخيار غير القلاء وهو المعتمد ولهذا صح
التوى في زوائده باب الرابا منها جنسان اه شورى (قوله) اما احلا) أي لواندى حلوة اه حل
(قوله) ولا يتناول التمر الخ) هل يختص بالمأخوذ من الشجر أو لوان من الزرع كالفرى وهل يشمل ثم
الورد اه حل والتمر يفتحان جمع ثمرة وجمع الثمر ثمار وجمع الثمار ثمر يضم أوله كعتق وجمعه أثمار اه
قل على المحلى (قوله) واستشكل) أي عدم الحث به في الديار المصرية والشامية فان إطلاق البطيخ عندهم
على الأخضر أكثر واشهر فينبى الحث به كاجرى عليه البقيني والأذري وغيرهما اه سل وزى
والمتعدد شيخنا خلافا للشارح كج انه لا يحث إلا بالأخضر دون الاصفر لان العرف الطارىء
يقدم على العرف على القديم وظاهر كلامهم انه لا فرق بين الحلف باق أو بالطلاق اه حل أي وكلام
الشارح مبنى على العرف القديم وهو ان البطيخ خاص بالاصفر والعرف الطارىء اختصاصه بالأخضر
وهو المألوف عليه اه وبعبارة شرحه واستشكل عدم دخوله بان العرف عند الإطلاق في هذه الديار لا
يطلق البطيخ إلا عليه وما سواه يذكر مقيدا وحيث لا فالوجه الحث به بدوى انه لا عبرة بالعرف الطارىء
كالعرف الخاص ممنوع لا يتناول الخيار خيار الشبر اه وكتب عليه الرشيدى قوله وحيث لا فالوجه
الحث به أي وعدم الحث بغيره كآله سم عن إلقاء والد الشارح ثم قال وعليه فهل يعم الحث بالأخضر
غير الديار المصرية والشامية على قياس ما قيل في خبر الارز وفي الرؤس فيه نظرا وقضية القاعدة ان
العرف إذا وجد في بلد مع العموم هنا وهو قضية إطلاق الشارح اه (فتبينه) لوحلف لا يشرب من ماء
النيل او من النيل حث بالشرب منه يده اوفيه اوفى إناه اوبكر عنه اه ولا يشرب ماء النيل اوما هذا
النهر او الفدير لم يحث بشرب بعضه اه شرحه والمراد بماء النيل الحاصل في أيام الزيادة في زمنا دون
غيره اه عش عليه (قوله) ولا الرطب تمرا) قال في شرح الروض وهل يتناول الرطب المشدخ وهو
ما لم يربط بنفسه بل عولج حتى تربط قال الزركشى فيه نظر وقد ذكرنا في السلم انهم اسلم اليه قرطب
فاحضر اليه مشدخا لا يلزمه قوله لانه لا يتناوله اسم الرطب قال شيخنا كلامهم يقتضى شمول الرطب له
ولا غلام يجبر على قبوله لردائه لا لكونه لا يسماه اه شورى (قوله) أو الرمان) (فائدة) قل عن ابن
عباس رضى الله عنهما ان في كل رمانة نجبة من رمان الجنة نقل الدميى انه إذا زادت الشرقات اتى على حلق
رمانة فان كانت زوجا فقد دبح الرمانة زوج وعدرمان الشجرة زوج او فردا فبها فرد اه قل (قوله)
ورى ثله) بالمثلة وفيه الحركات الثلاث اه شيخنا وفي الصباح الثفل مثل قتل حالة الشيء وهو
الثخين الذى يبقى اسفل الصافي اه (قوله) فائدة أول التمر الخ) فائدة هذه الفائدة للاشارة إلى الترتيب
في المذكورات بحيث لو حلف لا يأكل احدا لم يحث بالآخر اه شيخنا (قوله) طلع الخ) الطلع
ما كان قبل ظهوره من اكمامه والحلال بعد بروزه منها والبلح في حال خضرته واليسر إذا كان
أحر أو أصفر فاذا حلف لا يأكل شيئا من هذه الامور فانه لا يحث بأكل البقية اه شيخنا (قوله)
ولو قال لا أكل ذا البر الخ) (فائدة) وقع السؤال عن رجل حلف بالطلاق انه لا يأكل من هذه الزرة
مشيرا إلى غيط من القمح معلوم وامتنع من الاكل منها ثم انه تقاضى في عام آخر من قبح تلك

و سوفة وعجينة وغيره
 لروال اسمه (أو) قال فيه
 مشيرا له لا آكل (ذا
 فيبحث (بالجمع) عملا
 بالاشارة (أو) قال مشيرا
 لرطب لا آكل (ذا الرطب
 فأكله ثم أرى (لصي أو عبد
 (لا أكلم ذا الصبي أو ذا
 العبد فكله كاملا)
 بالبلوغ أو الحرقة (لمبحث)
 لروال الاسم وذكر حكم
 العبد من يذوقه وتعبيره
 بالسكامل في الصبي أو
 من تعبیره بالشيخ (أو)
 قال مشير البقرة أو شجرة
 لا آكل من ذى البقرة أو
 من ذى الشجرة حيث بما
 يؤكل منها) من اللحم وغيره
 في الاول ومن ثم وجار
 في الثانية (لا يولد ولبن)
 في الاول (ونحو ورق)
 كطرف غصن في الثانية عملا
 بالعرف وتعبيره بما يؤكل
 أعم من تعبيره بلحم وثمر
 (أو) قال في حلفه لا آكل
 سويقا فسه و تناوله باله)
 هو أعم من قوله باصبع
 (أر) لا آكل (ما نأ) أو
 لبنا (فأكله بغير حنث) لان
 ذلك يبدأ كالأ (لان شر به)
 أى السويق في مائع أو
 المائع أو اللبن فلا بحث
 لانه لم يأكله (أو) قال
 (لأشربه) أى السويق
 أو المائع (بالعكس) أى

الزوعة المذكورة وأكل منها قبل بحث أو لا والجواب عنه ان الظاهر عدم الحنث لو وال الاسم والصورة
 اه ع ش على مر (قوله ولم يطبخا) أى مع بقاء الحيات اه سم (قوله أو قال فيه مشيرا له لا آكل ذا
 الخ) مثله فيما يظهر ما لو اخر الاشارة كالأكل البرذا كما عاذا قال لا اكلم العبد ذا حنث بكلامه بعد عته
 اه شيخنا (قوله فيبحث بالجمع) أى عما هو على هيئته وما هو على غير ما كالطين والسويق والعجين
 والخبز هذا هو المناسب للسياق ويحمل الكلام وجه آخر تصح ارادته ايضا وهو ان المراد بالجمع
 جميع البر بحث لا يبق منه شيئا والام بحث لكن هذا الوجه لا يختص بالصورة الثانية بل يجرى في الاولى
 ايضا وهو ما اذا قال لا اكل ذا البر كالأبحث اه قال الزركشي وقضية كلام المصنف كثيرة توقف الحنث
 على أكل الجميع وقياس نظائره عدم الحنث اذا بقي شيء لا وقع له كالأكل هذا الرغيف وطال في
 بيان ذلك بما ينبغي الوقوف عليه ثم قال ولا شك ان الحطلة يقع منها شيء بيت الرحي واذ عجنت يبق في الجفة
 شيء منها غالبا اه سم وقوله وقياس نظائره عدم الحنث الخ هكذا في نسخة المرقوق ها ولعل فيه تحريفا
 ونصو قياس نظائره الحنث اذا بقي شيء الخ (قوله عملا بالاشارة) أى وحدها أو المتأخرة عن الوصف
 اخذا ما تقدم فيما لو قال دار زيد يدهن أو عبيد يدهن أو لينظر هذا مع ما تقدم في الاقتداء بالامام إذ ظاهر
 كلامهم انه لا فرق بين ان تقدم الاشارة أو لا اه حل (قوله فكله كاملا الخ) فلو اقتصر على اسم الاشارة كان
 قال لا اكلم ذا حنث مطلقا قال مر وكذا لو اخر اسم الاشارة اه سم (قوله ولا اكل من ذى البقرة)
 التام فيها للوحدة وتشمل الثور وبقى ما لو حلف لا يأكل دجاجة هل يشمل ذلك الديك فيبحث باكله لان التام
 في الدجاجة للوحدة أم لا فيه نظرو الاقرب الاول اه ع ش على مر (قوله وجار في الثانية) في المختار الجار
 بالضم والتشديد يشحم النخل وجر النخلة تحميرا قطع جمارها اه (قوله لا يولد لبن في الاولى) الظاهر ان
 مراده باللبن ما يشمل ما اتخذته كاسمن والجبر ويدل على هذا عبارة شرح مر ونصها لا يولد لبن فلا
 يتناولها بخلاف ماسواهما ما عرف باللحم إذ الاكل منها يشمل جميع ما هو من اجزائها الاصلية التي تؤكل
 ومن المعلوم ان اللبن يسائر انواعه واتخذ منه ليس من الاجزاء الاصلية اه وهل صمغ الشجرة كاللبن
 اه حل (قوله كطرف غصن) فلو كان يؤكل عادة حنث به كورق العنب وغصنه اه حل (قوله عملا
 بالعرف) قد جعل في شرح الروض في الثانية الحقيقة بعيدة فصرف اللفظ فيها الى المجاز لتعارف فوق الاولى
 الحقيقة فيها متعارفة والمجاز بعيد اه شويرى (قوله اعم من تعبيره بلحم وثمر) انما عبر الاصل باللحم
 لانه المنقول وغيره بما يؤكل انما بحث الحنث فيه الاذرى وبعبارة والد شيخنا لو قال لا آكل من هذه البقرة
 تناول فيها قال الاذرى الظاهر ان السكر والسكبد والرئة والقلب والمخ والدماغ ونحوها من اجزائها
 في حكم اللحم تناول فيه شيئا اه شويرى (قوله ولا آكل سويقا الخ) ولو حلف لا يطعم تناول الاكل
 والشرب جميعا ولا يذوق شيئا فادرك طعمه بوضعه فيه او مضغه ثم يجمو ينزل الى حلقه حنث او حلف
 لا يأكل ولا يشرب ولا يذوق فوجرى حلقه حتى وصل الى جوفه لم يحنث او حلف لا يبطر انصرف الى
 الاكل والواقع ونحوهما لا يرد وجن وحض ودخول ليل اه شرح مر (قوله ولا) عبارة اصله
 مع شرح مر او حلف لا يأكل لبنا بحث بجميع انواعه من ما كول ولو صيدا حتى نحو الزيد ان ظهر فيه
 لا نحو جبن واقط ومصل اه وقوله من ما كول أى من لبن ما كول أى لبن ما يبل اكله فيشمل لبن الظباء
 والارنب وبنت عرس ولبن الأدميات لان الجميع ما كول وهذا ان جعل قوله من ما كول صفة للبن المقدر
 فان جعل صفة للجبن ان خرج لبن الأدميات ودخل لبن من عداها من جميع المأكولات والاقرب هو الاول لان
 الصورة التاديرة تدخل عند الإطلاق ولا تظن لكون المتعارف عندهم ان اللبن المأكول هو لبن الانعام ما تقدم
 من ان الخبر يشمل كل مخبوز وان لم يتعارفوا معا لم يخبر البراه ع ش عليه (فائدة) وقع السؤال عن
 شخص حلف بالطلاق انه لا يأكل لبنا ثم قال اردت باللبن ما يشمل السمن والجبن ونحوهما هل يحنث بكل

ذلك أم لا بحث بغیر اللین لعدم شمول الاسم له والجواب عنه بان الظاهر الحنفی لأن السنن والجین
ومحوها متخذ من اللین فهو اصل لها فلا یعد إطلاق الاسم على ذلك كله مجاروا حیث اراد حنفی به اه
عش على مر (قوله) وعینه ظاهرة) بأن يدرك بالبصر جرمه بخلاف ما لو جعل الخلل المحلوف عليه في
سكباج نظير طعمه اولوته فانه یبحث والحاصل ان المتبرع عند الثینین فی السنن رؤی جرمه وفي الخلل لونه
وطعمه اه شوری وبعبارة سم قوله وعینه ظاهرة أى یبحث بری جرمه وظاهر كلام الرافعی ان ظهور
الطعم وحده لا ینفی والریح بالطریق الاولی واعتبر الطلوسی احدى الصفات الثلاث انتهت وفي المصباح
السكباج طعام معروف معرب وهو بکسر الین ولا یجوز الفتح لفقده فعلا فی غیر المضاعف اه

(فصل فی مسائل متشورة) ای لا ضابط لها ورد علیه ان فصل السکنی والمساکن لا ضابط له ایضا بل
وفصل الحلف على اكل أو شرب كذلك وقرر بعضهم توجيهه كونها متشورة بانها لم تجتمع فی باب واحد فی كلام
غیره وجملة اصولها المذكورة فی هذا الفصل احد عشر تأمل وبعبارة شرح هر فصل فی مسائل متشورة
لیقاس بغیرها انتهت (قوله لم یبحث) أى بخلاف ما لو اكل الجميع فانه یبحث بأخر تمر یا كلها اه برلى
(فرع) فی الباب اولای شرب منه ای وحلف لا یشر من ماء هذه الجرة فخطله بما وشرب منه بحث
وكذا لا یشر من لبن هذه فخطله بلین غیرها بخلاف لا یأكل هذه الثمرة فخطله بصرة تمر لم یبحث إلا بأكل
الجميع اه اه سم (قوله لجواز ان تكون هی المحلوف علیها) ای ولان الاصل براءة ذمته من الکفارة
والورع أن یکفر فان اكل الكل بحث لیکن من آخر جزم اه لکه تمتد فی حلف بطلاق من حیث أنه لا یمتنع
اه شرح هر (قوله لم یرا إلا بالجميع) ای فان احالت العادة اكله تمذر البرونی فی ان یقال ان حلف
علما باحالة المادة كان انصب الکوز فی بحر وحلف لیشر من ما انصب من الکوز فی البحر بحث حالا لانه
حلف على مستحیل فاشبهه ما لو حلف لیصعدن السماء وان طرأ تذرده كان حلف لیشر من ما فی هذا الکوز
فانصب بعد حلفه فان كان یفعله أو یفعل غیره وتمکن من دفعه ولم يدفعه بحث حالا لتغیبه البر باختیاره
وان انصب بشیر فله ولم یشر فان تمکن من شره بقبل ولم یفعل بحث ایضا والافلا لعذر اه ع ش على
هر ومثل الاكل اللبس یتعلق بجمع الاجزاء فلو حلف لا یلبس ذا الثوب فنسل منه خیطا لم یبحث وفارق
لا ساکن فی هذه الدار فانهم بعضهم وساکن فی الباقی بان المدار هنا على صدق المساکنة ولو فی جزء
من الدار وهم على لبس الجميع ولم یوجد ولو حلف لا یرکب هذا الحمار والسفينة فقطع منه جزء وقطع منها لوح
مثلا ثم یرکب ذلك بحث اولای اكل هذا فقطع أكثر بدنه فسد ذلك إذ القصد هنا النفس وهی موجودة ما بقی
المسمى ولا كذلك اللبس لأن المدار فیه على ملابسة البدن لجمیع اجزائه اه شرح هر وقوله فسل منه خیطا
ای ولیس بما خیط به بل من اصل منسوحه ومثل هذا الثوب هذا الشاشی أو الرداء مثلا فیمایظهر حیث قال
لا لبسه أما لو قال لا أردي هذا الثوب ولا أتمم هذه العمامة ولا ألبس هذا الشاشی فهل هو مثل اللبس
فیبرسل خیط منه ومثل یرکب الدابة فلا یریه نظر والاقراب الاول لان ما ذکر من الارتداء او نحوه
فی حکم اللبس من ملابسة جمیع البدن وکتب ایضا قوله فسل منه خیطا أى قدر اصبع مثلا طولا لا عرضا
مهرایت فی حج فی الفصل السابق التصريح بذلك ونقل عن الشاشی وقوله فقطع أكثر بدنه مثل ما ذکر
فی عدم البر بقطع جزء منه ما لو حلف لا یرقد على هذه الطراریح أو الطراحة أو الحصر أو الحرام فبحث
بالرقاع على ذلك وان قطع بعضه لوجود مسیه بعد القطع وكذا لو فرش على ذلك ملادة مثلا لان
العرف یمده رقد علیها بل هذا هو المعتاد فی النوم عن الطراحة فتنبه له ولا تقتر بما نقل من خلافه
عن بعض اهل العصر وقوله ولا كذلك اللبس الخ قضية التعمیر باللبس جریان هذا فی غیر الثوب
من نحو زمرورة وقباب وسراويل فیسیر فی السکل بقطع جزء من المحلوف علیه حیث كان
من غیر ما خیط به (فرع) وقع السؤال فی الدرس عما لو حلف لا یلبس شیتا هل یبحث

فأكله ولو ذابا (یبحث أو
فی عصيدة وعینه ظاهرة
بحث) لا یمتنع بر فی الحسن
وقد اكل المحلوف علیه
وزیادة بخلاف ما إذا
شربه ذابا كاعلم وما إذا لم
تظهر عینه لاستهلاكه
(فصل) فی مسائل متشورة
لو (حلف لا یأكل ذی
التمره فاختلطت بتمر
فأكله إلا بعض تمره لم
یبحث) لجواز أن تكون
هی المحلوف علیها ولفظ
بعض من زیادتی (أو
لما کلنها فاختلطت (أو
لما کلن ذی الرمانة لم یر
إلا بالجميع) لاحتمال أن
یکون المتروک

يلبس الحاتم أولافيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الأول لانه يسمى لبساً في العرف اه ع ش عليه
 (قوله ايضاً لم ير الا بالجميع) ومر في الطلاق في ثقات خزريق مدركه بحيث لا يسهل التقاطه بالعادة
 وان ادركه البصر انه لا عبرة به فيحتمل مجيء مثله في حجة لانه يصدق مدركه او يحتمل خلافه ويفرق
 بان من شأن الحجة ان لا يصدق ادراكها بخلاف ثقات الخبر ومن ثم كان الاوجه في بعض الحجة التفصيل
 كثقات الخبر اه من شرح مر مع زيادة وفي ع ش عليه قوله لم ير الا بالجميع أي وان ترك في صورة
 الرواية القشر وما فيه ما يتصل بالحلب المسمى بالشحم وقياس ذلك انه لو حلف لياكل هذه الطليخة
 رباكل ما يتبادر اكله من لحمها فلا يضترك القشر والشحم يبقى النظر في انه هل يشترط اكل جميع
 ما يؤكل عادة من لحمها او يختلف باختلاف احوال الناس والاقراب الثاني اه (قائدة) نقل عن ابن
 عباس رضي الله عنهما ان في كل رمانة حبة من رمان الجنة ونقل الدميري انه اذا عدت الشرفات التي على
 حلق الرمان ثمان كانت زوجا فقد حجب الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج او فردا هما فرداه قل
 على الحمل وفي المصباح بالرجل يبرأ وزان علم علما فهو بالفتح وباريضا اي صادق اوتق وجمع
 الأول ابرار وجمع الثاني بررة مثل كافر وكفرة ومنه قوله للؤن صدقت وبررت اي صدقت
 في دعائك إلى الطاعة وصرت بارا دعاه له بذلك ادعاء له بالقبول والاصل برعك وبررت والذي
 ابرمه احسنت الطاعة اليه وتحريت عابه وتوقيت مكارمها وفي المختار وبر في عينة صدق وبر حجه
 يفتح الباء ورجعه بضمها وباراه حجه يبرأ بضم راء الكسر في الكل اه (قوله هو المحلوف عليه)
 اي ان كان المتروك ثمرة فاكثرو قوله او بعضه اي ان كان المتروك بعض ثمرة (قوله لم يبحث باحدهما)
 اي بل لا بد من لبسها ولو فرقا او لا يلبس ذا ولا يبحث الا لبسهما وقيل يبحث باحدهما ليس ولو عطف
 بالفاء أو ام عمل بمقتضى ذلك لنعنو لو غير نحو اه حل (قوله أي باحدهما) لانه يمينان وإذا ليس
 الآخر حث به ايضا ولومه كفارتان اه حل وعبرة سم قلوتح في احدهما بقيت اليمين منقذة على
 الاخران وجدت وجبت كفارة اخرى لان العطف مع تكرار لا يقتضي ذلك فان اسقط لا كان قال
 لا أكل هذا وهذا أو لا تكن هذا وهذا والجمع والعطف تعلق الحنث في الأولى والبر في الثانية بهما
 اه شرح مر (فرع) حلف لا يكلم كل واحد منهما حث بكلام واحد واحد وانحلت اليمين لان
 المحلوف عليه هو مسمى الواحد الموجود في كل فرد وقد وجد في حث به ولا يبحث بما دعاه انتهت
 (قوله أو لياكلن ذا الطعام غدا) اي وان كان أكله محرما عليه اه ع ش على مر قال شيخنا الطبراني
 مثل الحلف على اكل الطعام غدا في تفصيله المذكور ما لو حلف ليقضيه حقه من هذا المال وهذا
 بخلاف ما لو يقل من هذا المال ثم اتلف ما عنده من الاموال قبل الفداء لا يبحث لان لم يمتنع
 القضاء من الموجود عند اليمين اه اه سم وفي شرح مر مانعه أو لياكلن ذاعدا اي او ليقضيه حقه
 من هذا المال في غدا او ليسافرن في غدا قلقت المال او مات الحالف في غدا بعد تمكته إلى اخر
 التفصيل المذكور في لياكلن ذاعدا اه سم قال وما تقرر من الحاق مسألة لا قضيته حقه أو لا سافرن
 بمسئلة الطعام فيما ذكر فيها هو التماس كالرحم بالطلاق الثلاث ليسافرن في هذا الشر ثم خالف بعد
 تمكته من الفعل فانه يقع الثلاث قبل الخلع وتبين بطلانه لتفويته البر باختباره كمرسوطا في
 كتاب الطلاق اه (قوله أو باتلاف) اي منه أو من غيره اه حل (قوله او مات في غدا) اي اوقبله
 لكن بقتله نفسه قتلته لنفسه قبل التدمتض لحته لانه مفوت البر باختباره اه شرح مر (قوله بعد
 تمكته من اكله) بان امكنه اساغته ولو مع شبعه حيث لا ضرر عليه فيه كاعطام في مبحث الاكراه
 وما اقتضاه اطلاق بعضهم من كون الشبع عذرا محمول على ما تراه اه شرح مر فان اخره لم يبحث بترك
 الاكل لكن لو تماطى ما حصل به الشبع المفرط في زمن يعلم عادة انه لا ينعضم الطعام فيه قبل مجيء النقد
 هل يبحث لتفويته البر باختباره كالتلفه ولا فيه نظر والاقراب الأول لما ذكر ويغني ان يأتي مثل هذا

هو المحلوف عليه أو بعضه
 في الأولى وتعلق اليمين
 بالجميع في الثانية (أولا
 يلبس ذين لم يبحث باحدهما)
 لأن الحلف عليهما (أولاً)
 يلبس (ذا ولا ذاحنه)
 أي باحدهما لأنه يمينان
 (أو لياكلن ذا الطعام غدا)
 قلقت بنفسه أو باتلاف
 (أو مات) الحالف (في
 غدا بعد تمكته) من أكله

التفصيل فيما لو حلف لياكل ذى الرمانة مثلا فوجدها عاقفة تعاقها الانفس ويتولد الضرر من تناولها فلا حث عليه ويكون كالواكره على عدم الاكل أموالا وجدها سليمة ويمكن من اكلها فتركها حتى عفت فيحث لتفويته البر باختياره وينبغي ان المراد ضرر لا يحتمل عادة وان لم يسح التيمم اه عش عليه ولو حلف بالطلاق الثلاث ليسافرن في هذا الشر فالحال قبل قراغه فان معنى الشر وذا يسافرتين بطلان الخلع ويقع الطلاق الثلاث لانه قوت البر باختياره وهذا على طريقة شيخنا من ان الخلع لا يخص في الاثبات المفيد كما في الخلع وتقدم عن شيخنا وغيره كالخياط وابن حجر وابن عبد الحق انه يخص فيه اه قل على المحل (قوله ايضا بعد تمكنه من اكله) يؤخذ من هذا حكم مسئلة وقوع السؤال عنها وهي ان شخص حلف ليدخل الحمام الفلاني غدا فلما أصبح الغد وجدته مشغولا بالنساء وتقدر دخوله عليهن في ذلك اليوم بان لم يتمكن اخرجهن ولو لنحو مسئلة مثلا وهو الخنث حيث تمكن من دخوله قبل مجيئهن وتركه بلا عذر وعدمه ان لم يتمكن لكن لو جرت العادة في الحمام المحلوف عليه بان النساء لا يدخلنه في اليوم الذي عينه للدخول وواخر دخوله لظن امكن دخوله في بقية النهار فانفق ان النساء دخلته في ذلك اليوم على خلاف العادة بعد معنى زمن كان يمكنه الدخول فيلوا اراده هل يكون ذلك عذرا او لا والا قرب الاول لانه لم يمدد مقصرا بتأخير اه عش على مر (قوله او اتلفه قبله) اى هو مختار ذاكر لليمين اه سل اى او اتلفه غيره ويمكن من دفعه ولم يدفعه اه مر ولو حلف بالطلاق ليطلق زوجته غدا ثم طلقها قبله فان كان ملك عليها شيئا من الطلاق لم يحث في الحال اى لاحتمال ان يميدها ويطلقها غدا والاحتث غدا كالاتلاف اه سم (قوله حث من الغد بعد معنى زمن تمكنه) هذا التقيد يحتاج اليه في المسائل الثلاث في الاولين لو كان التمكن في الغد حصل او النهار والتف والموت حصل اخره فلا يقال يحكم بالحنث من وقت التلف او الموت بل يحكم به من اول النهار بعد معنى زمن التمكن وفي الثانية لو كان الاتلاف قبل الغد فلا يحكم بالحنث وقت التلف بل يؤخر الحكم به الى ان يمضي من الغد زمن يتمكن فيه من الفعل وان كان الاتلاف من الغد قبل التمكن فلا يحكم بالحنث وقت الاتلاف بل بعد معنى زمن يتمكن فيه من الفعل لو حصل تأمل (قوله او اتلفه غيره) اى ولم يتمكن من دفعه اه مر اه سم (قوله اعصم من اعتباره فيه الخ) اى اصدقه بما لو اتلفه في الغد قبل التمكن ولام الاصل لا يصدق هذا كما يعلم بمراجعتهم تأمل (قوله او يقضين حقه الخ) ولو قال لا قضين حقل ساعة يبي لكذا فباعه مع غيبة رب الدين حث وان ارسله اليه حال تفويته البر باختياره يبيعه ذلك مع غيبة المستحق اه شرح مر (قوله عند رأس الهلال) رأسه اوله فهو معنى قول الشارح وأول الشهر و قوله عند غروب آخر الشهر اى الذى فيه الحلف والمراد بعبدة الغروب عقبه فاذا حلف وهو في شعبان ان يقضى حقه عند رأس الهلال فليقض عقب غروب أول ليلة من رمضان اه شيخنا فلو حذف لفقد رأسه برده له قبل معنى ثلاث ليال من الشهر الجديد اه عش على مر (قوله فليقض عند غروب آخر الشهر) اى بنفسه او يوكله فيما ظهر ولو وجد الفريص مسافرا آخر الشهر هل يكلف السفر اليه ام لا فيه نظرو الاقرب الاول حيث قدر على ذلك بلا مشقة ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه اه عش على مر (فروع الحق) رجل له على اخير دين قال ان لم اخذه منك اليوم فامرق طالق فاطرق ان يأخذه منه صاحب الحق جبرا فلا يجتنب قاله صاحب الكافي اهمراه شوري (قوله فان عاقب الخ) لوشك في الهلال فاخر ثم تبين انه من الشهر فلا حث ولورأى الهلال بعد الزوال فهو لليلة المستقبل ولكن الربفيا كسلة الكتاب يكون اول اليلة اه عميرة اه سم (قوله بان قدم) اى ان لم يكن نوى انه لا ياتي رأس الهلال الا وقد خرج من حقه وقبل منه ارادة ذلك اه سل ومر وعمل قولها منه بالنسبة لليمين وما بالنسبة للطلاق المتأخر فلا قبل منه ظاهر او لكتنه يدين اه سم (قوله او اخر) الظاهر انه يحث اذا مضى

(أو اتلفه قبله) أى قبل تمكنه (حث) من الغد بعد معنى زمن تمكنه لانه من البر في الاولين وفوت البر باختياره في الثالثة بخلاف ما لو تلف أو مات هو أو أتلفه غيره قبل التمكن فلا يحث كالمكره واعتبارى في الاتلاف قبلة التمكن أهم من اعتباره فيه قبلة الغد (أو يقضين حقه عند رأس الهلال) أو ماله أو أول الشهر (فليقض عند غروب) شمس (آخر الشهر) فان عاقب (بان قدم أو آخر) مع تمكنه من القضاء فيه

بالتأخير جزء يسير وإن لم يضمن إمكان القضاء اه عبارة أصله مع شرح مر أو مضي بعد الغروب قدر إمكانه العادي ولم يضمن حدث ثغوبته البر بختياره انتهت (قوله فينبى أن يعد المال) بضم الياء من الأعداد أى يحصل اه سئل أى الأولى لذلك كما قاله البلاوى ويدل لقوله ان شرع الحق لو لم يشرع فى شيء من احضار المال ومقدمات القضاء إلا عند الغروب لم يثبت اه سم ثم رابت فى عرش على مر ما يقتضى أن الانبعاث بها بمعنى الوجوب ونص عبارته وقضية قوله فينبى الخ انه لو تمكن من اعداد المال قبل الوقت المحلوف عليه ولم يفعل حدث وقياسه ان اذا علم انه لا يصل لصاحب الحق إلا بالذهب بمن اول اليوم مثلا ولم يفعل الحدث لغوات الوقت المحلوف على الاداء فيه وان شرع فى الذهاب لصاحب الحق عند وجود الوقت المذكور اه (قوله لان شرع فى مقدمة القضاء) هل من مقدمة القضاء الشروع فى احضار الطعام لتكسيه يبنى نعم ثم رابت شيخنا البرلى قال قوله أى المنهاج وان شرع فى الكيل ظاهره انه لو شرع فى احضار الطعام ليكيله لا ينتفىز وفيه نظر والظاهر انه مثل الشروع فى احضاره المسكيات والميزان اه وهو داخل فى مقدمة القضاء التى عبر بها الشارح كالروضة وغيرها اه سم (قوله فلا يثبت للعدر) أى لانه أخذ فى القضاء عند ميقاته والوجه كما بحثه الأذرى وجوب تواصل نحو الكيل فيحدث بتخلل فترات تمنع تواصله بلا عذر نعم لو حل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله الا بعد ليل لم يثبت كالايثت بالتأخير لشك فى الملال اه شرح مر (قوله اولاي تكلم الخ) ولو حاف لا يسمع كلام زيد لم يثبت بسياح قراءته أو حاف ليتين على الله أحسن الثناء أو أكله أو اعظمه أو اجله كفاه ان يقول سبحانه لا اصى ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك ولا يحتاج الى زيادة وبعضهم ولك الحمد حتى ترضى أو ليحمدته بمجامع الحمد أو باجل الحمد أو اعظمها أو اكلها كفاه ان يقول الحمد لله حادى أو فى نعمه ويدافع قنمه ويكافى مزيده أو لحلف لصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بافضل الصلاة كفاه ما فى التثنية اه قل على المحلى (قوله بما لا يبطل الصلاة) فيعدم الحدث بالحرف الواحد الغير المفهم ومفهومه الحدث بما يبطل وهو صادق بحر فين فقط وحرف مفهم وعبارة الباب حدث بكل لفظ مبطل للصلاة انتهت فيحدث كما قال مر بما فيه خطاب من الدعاء ولا يثبت بما لا خطاب فيه ويحدث اذا فتح على المصلى وقصد الفتح فقط أو أطلق ولا يثبت اذا قصد الثلاثة فقط أو مع الفتح اه سم ولا بد ان يسمع نفسه أو كان بحيث يسمع لولا العارض كما هو قياس نظائره اه من شرح مر وقوله لولا العارض ظاهره ولو كان صمما اه عرش عليه فاذا تكلم الاصم بما يبطل الصلاة وكان بحيث يسمع لولا الصمم حدث وهذا بخلاف ما سياتى فيما لو حلف لا يكلم غيره فكله وهو اصم فانه لا يثبت لان كلام الغير المقصود منه الافهام والاصم لم يفهم شيئا بالفعل ولا بالقرعة أو أما كلام الشخص لنفسه فالمقصود منه انما بصورة الكلام وتحقيقها وهو لا يتوقف على سماعه لما تكلم به اه (قوله وشى من التوراة أو الانجيل) المتندان قراءته شىء منها تبطل الصلاة لانها منسوخة بالحكم والتلاوة خلافا للشارح اه عرش هنا وفيه على مر ما هو صريح فى موافقة الشارح ونص عبارته وكذا نحو التوراة أو الانجيل أى فلا يثبت به اذا لم يتحقق تبدلها أو الا فيحدث بذلك وخرج بشىء ما لقرأهما كليهما فيحدث لتحقيق انه فى ما هو مبطل قال صحيح بل لوقيل ان اكثرهما ككلمها لم يعد اه وعبارة سم قوله وشى من التوراة أو الانجيل قال الزركشى لو قرأ شيئا من التوراة لان لا يثبت لانا نشك فى ان الذى قرأه مبدل أو غير مبدل انتهت (قوله فسلم عليه حدث) أى ان سمعه أو كان بحيث يسمعه لكن منع منه عارض ويشترط قهقهه لاسمعه ولو بوجه ولو عرض له كان غاطب جدا را محضرت به بكلام يفهمه به او ذكر كلاما من غير أن يخاطب أحدا به اتجه جريان ما ذكر من التفصيل فى قراءة آية فى ذلك اه شرح مر (قوله ولو من صلاة) ضعيف فلا حدث بسلامه منها اذا لم يقصده بان قصد التحلل أو أطلق فان قصده بسلامه حدث اه مر وعبارة سم قوله ولو من صلاة يبنى ان يقيد بسلام الصلاة بما اذا

(حدث) فينبى أن يعد
المال وورد ذلك الوقت
فيقضى فيه (لأن شرع فى
مقدمة القضاء) كوزن
وكيل وعد وحل ميزان
(حيث فأتى) القضاء
لكثرها فلا يثبت للعدر
وتعبر به بمقدمة القضاء
أعم من تعبره بالكيل
(أولا يكلم لم يثبت بما لا
يبطل الصلاة) كذكر
ودعاء غير محرم لا خطاب
فيهما وقراءة قرآن وشىء
من التوراة غير محرم أو
الانجيل لأن اسم الكلام
عند الإطلاق ينصرف إلى
كلام الآدميين فى محاوراتهم
وتعبر به بما ذكر أعم من
بالتسليم وقراءة القرآن
(أولا يكلمه فسلم عليه)
ولو من صلاة (حدث)
لأن السلام عليه نوع من
الكلام (لأن كاتبه أو
راسله أو أشار اليه) يد
أو غيرها

أو أنهم بقراءة آية مراده
 ونوام (فلا بحث به
 اقتصارا بالكلام على
 حقيقته وقال تعالى فلن
 اكلم اليوم أنبياء فاشارت
 إليه فان لم ينو في الأخيرة
 قراءة حثت ودخل في
 الإشارة إشارة الآخرس
 فلا يبحث بها وإنما نزلت
 إشارته منزلة النطق في
 المقود والسوخ للضرورة
 (أو) حلف (لامال له
 حثت بكل مال وان قل حتى
 يمد به) ومستولته (ودينه
 ولو مؤجلا) لصديق اسمه
 على ذلك (لا بمكاتب) لانه
 كالحارج عن ملكه ولا
 بالدين الذي عليه السيد
 تحليمه بأن الدية تجب فيه
 الزكاة ولا زكاة في هذا الدين
 لسقوطه بالتعجيل ولا ملك
 منته لان المقصود من
 اطلاق المال الايعان (أو
 لضربه بر بما يسمى ضربا
 ولو لهما) أي ضربا للوجه
 بإطان الراحة (ووكرا) أي
 دفعا ويقال ضربا باليد
 مطبقة لان كلا منهما
 ضرب بخلاف ما لا يسمى
 ضربا كضرب خنق بكسر
 النون وقرص ووضع
 سوط عليه وتنف شعر
 (ولا يشترط فيه إيلام)
 لانه يقال ضربه فلم يؤلمه
 ويخالف الحد والتعزير
 لان المقصود منها الزجر
 (الا ان يصفه) أي

(الضرب) بنحو شديد

نوى به السلام على الغير بخلاف ما إذا أطلق فلا بحث كما ارتضاء شيخنا الرملي فيما إذا حلف لا يسلم عليه حين
 سئل عن ذلك ووجه ظاهر لان سلام الصلاة ليس وضمه ان راد به الغير إذا قصد منه بالذات التحلل
 من الصلاة فلا ينصرف إلى الغير بلانية بخلاف السلام خارج الصلاة حيث نوى بالسلام من الصلاة الغير
 ممن عن يمينه مثلا وان لم ينو الخوف عليه بخصوصه حيث علم بحضوره فلا بد من استثناءه كما قرر ذلك شيخنا
 المذكور فهذا ذكر أيضا وهو واضح يدل عليه ما تقدم في لو حلف لا يسلم على زيد فسلم على قوم فهم اه (قوله)
 (أو أنهم الخ) الظاهر ان الشرط في الحث قصد الإلزام وان لم يفهم المخطأ به برلى اه سم وقوله ونوام
 ظاهر وموحدا أوع الاعلام وبه صرح زى فخلا عن حججهم اه عرش أي ولو كان جنبا اه قل على
 المحل (قوله) اقتصار بالكلام على حقيقته بان يوجه الكلام إليه بحيث يسمع وإن لم يسمع بالفعل اه حل (قوله)
 على حقيقته أي الشرع يعطى لا يتناول ما ذكره ولا لحقيقته القوية تتناول ما ذكره كالابن (قوله) فان لم
 ينو في الأخيرة قراءة حثت الخ) أي القرآن مع وجود الصارف لا يكون قرانا إلا بالقصد اه عرش
 (قوله) أيضا فان لم ينو في الأخيرة الخ) أي بأن قصد التعميم أو أطلق على المتمد اه قل على المحل (قوله)
 فلا يبحث بها ظاهر وإن حلف بالأشارة وفيه أنه متى حلف بالأشارة ينبغي ان يبحث بالأشارة اه حل
 (قوله) أو حلف لا مال له الخ) وينبغي ان مثل ذلك ما لو حلف أنه ليس له ملك فيحث بكل ما ذكره كرم فرضهم
 الكلام فيها لو حلف لا مال له يخرج ما لو حلف أنه ليس عنده مال أو ليس يده وقد يقال فيه
 أنه لا يبحث بدنه على غيره وإن كان حالا وسهل استيفاؤه من المدين ولا بماله الغائب وإن لم ينقطع خبره لانه
 ليس يده الآن ولا عنده اه عرش على مر (قوله) حثت بكل مال وإن قل) أي إذا كان متمولا كما قاله البقعي
 والأذري اه شرح مر (قوله) بكل مال) ولو ثياب بدنه على المتمد اه حل (قوله) لا بمكاتب) ولو حلف
 لأعبده وله مكاتب هل يبحث وجهان ومال مر للحن اه سم (قوله) لانه كالحارج عن ملكه)
 أي لانه لا يملك منافعه ولا ارض جنابة عليه ولهذا لا يبعد هنا ما لا وان عدوه في النصب ونحوه مالا
 ولا بحث بزوجة واختصاص وفي مال غائب وحال منقوب والقطع خبره وجهان أحسبها حثه
 بذلك لثبوته في الذمة ولا نظر لعدم تمكنه من اخذها وقد جزم به في الانوار ومثل ما ذكر
 المسروق اه شرح مر (قوله) ولا بالدين الذي عليه) أي على المكاتب سواء كان دين الكتابة أو
 غيره والمتمد أنه بحث بماله على مكاتبه من دين الكتابة وغيره اه شيخنا ومثله في حل (قوله)
 ولا يملك منفعة) أي وان جرت العادة باستقلالها بأجار أو نحوه حيث لم يكن له منها مال متحصل
 بالفعل وقت الحلف ومثل المنفعة الوظائف والجامكية فلا بحث بها من حلف لا مال له وإن
 كان أهلا لها لا تنتم تسميتها مالا اه عرش على مر (قوله) ولو لهما ووكرا) أي ورفسا ولكا وصفا
 وربما بنحو حجر أصابه كما جزم به الخوارزمي اه شرح مر وفي الصباح وكزه وكرا من باب
 وعد ضربه ودفعه ويقال ضربه بجميع كفه على ذقته وقال الكسائي وكزه لكه اه (قوله) بكر
 النون) في الصباح خنقه بخنقه من باب قتل خنقا مثل كنف ويسكن للتخفيف اه (قوله) ولا
 يشترط فيه إيلام) ولا ينافيه مافي الطلاق من اشتراطه لانه محمول على كونه بالقوة وما هنا من
 نفيه محمول على كونه بالفعل اه شرح مر وكتب عليه الرشيدي قوله لانه محمول على كونه بالقوة
 الظاهر أن المراد بالقوة أن يكون شديدا في نفسه لكن منع من الإيلام مانع اذ الضرب الخفيف
 لا يقال أنه مؤلم لا بالفعل ولا بالقوة وفي عبارة الشرح الصغير بشرط بعضهم أن يكون فيه إيلام ولم
 يشترطه الا كزرون واكتفوا بالصفة التي يتوقع منها الإيلام اه (قوله) الا أن يصفه) أي أو ينو
 ذلك اه شرح مر (قوله) بنحو شديد) قال الامام ولا حد يوقف عنده في هذا لكن يرجع إلى ما يسمى
 شديدا عرفا ونقل الشيخان عن الحقيقة أنه لو قال لأضربه حتى ينشئ عليه أو حتى يول حل على الحقيقة
 قال وقد اختلف الوالد بأن لو حلف ليضرب أمه حل على الحقيقة واعتمد فيها لو حلف المدين ليضرب

كبرج فيشترط فيه الايلام ونحو من زيادتي (أو ليضربنه ما تسوط أو خشة فضربه (٢١٧) بما تمسودة) من البساط في الاولى

ومن الخشب في الثانية (أو)
ضربه ضربة (في الثانية
بشكل عليه مائة غصن
يروان شك في اصابة الكل)
عملا بالظاهر وهو اصابة
الكل وخالف نظيره في
حد الزنا لان العبرة فيه
الايلام بالكل ولم
يتحقق وهنا الاسم وقد
وجدوه في وحلف ليفعلن
كذا اليوم الان يشاء زيد
فلم يفعل ومات زيد ولم
مشيته حيث ينت لان
الضرب سبب ظاهر في
الانكسار والمشيئة
لا اشارة عليها والاصل
عدمها والشك هنا مستعمل
في حقيقته وهو استواء
الطرفين فلو ترجح عدم
اصابة الكل فقتضى كلام
الاصحاب كافي المهمات عدم
البر وتقيدي الشكل
بالتائيه من زيادتي فخرج
الاولى فلا يبر به فيها كما
مصحفي الروضة كالشرحين
لانه ليس بسياط ولا من
جنسها وما اقتضاه كلام
ضعيف وان زعم الاسنوي
انه الصواب (أو) ليضربنه
(مائة مرة) لم يبر بهذا
المذكور من المائة المشدودة
ومن المثال لانه لم يضربه
الامرة (أو) لا يفارقه حتى
يستوفى حقه (مفارقة)

الدائن على الشوك انه لا يعمل على الحقيقة وأنه يبر بمطله مرة بعد أخرى اه سم (فرع) وقع
السؤال في البرس عمالو حلف ليضربنه علقه قبل العبرة بحال الحالف أو المحلوف عليه أو العرف فيه نظر
والجواب عنه ان الظاهر الثالث ان الايمان مبناها على العرف اه عرش على مر (قوله فيشترط فيه
الايلام) عبارة شرح مر فيشترط حيث لا يلامه عاقبت وكسب عليها الرشد قوله فيشترط حيث
ايلامه عاقا شدة ايلامه كاندل عليه عبارة القوت وهو الذي يظهر فيه النظر للعرف والا فلا يلام انما
يظهر الظاهر في الواقع لا العرف كالباقي اه (قوله ما تسوط) في المختار السوط الذي يضرب به والجمع
أسواط وسياط اه وفي سم في باب الاشارة وقال ابن الصلاح السوط المتخذ من سيور تلوي وقف اه وهذا
بيان لمخالفه اصل اللغة اه ومثله عرش على مر هنا (قوله أو خشة) من الخشب الاقلام ونحوها من
أعواد الحطب والجريد يطلق الخشب عليها أولي من اطلاقه على الشرايح اه عرش على مر (قوله
وان شك في اصابة الكل) أي أو فان خلا فلا اسنوي وقوله وخالف نظيره أي في حالة الشك فيما لو كان
مرضا وقوله وهنا الاسم أي الضرب بالكل اه حل (قوله في حد الزنا) عبارة هناك متا وشرحا ويجب
تاخير الجدل المحرور بمر دفطين ومرض ان رجى برؤوه الاجل بشكل بكسر العين اشهر من فتحها ي عرجون
عليه مائة غصن مرة فان كان عليه خسون فترين مع من الاغصان له وانكسار لبعض على بعض لانه بعض
الام فان اتى ذلك أو شك فيه لم يسقط الحد وفارق الايمان حيث لا يشترط فيها لم بانها مبنية على العرف
والضرب غير المأمور يسمى ضربا والحدود مبنية على الجرح وهو لا يحصل الا بالايلام انتهت (قوله لان
الضرب سبب ظاهر في الانكسار) أي فاذا وجد الانكسار فقد وجد الضرب بالكل وفيه انه حيث كان
الضرب ظاهر انا في القرض وهو الشك في حصوله حيث وجب بانه ظاهر باعتبار ما من شأنه والشك
باعتبار وجوده بالفعل اه حل (قوله عدم البر) المعتمد كافي شرح شيخنا حصول الخش حيث نظرا الى
ان الاصل برادة الذمة من الكسافة واحالة على السبب الظاهر فيه وهو الانكسار وحيث فلا ينبغي عدم
البر الا حيث تحقق عدم اصابة الكل اه حل (قوله ولا من جنسها) أي لما تقدم انها متخذ من سيور تلوي
ونقف واحترزها عن الصورة الثانية فان المثال وان لم يكن خشيا لكن من جنس الخشب اه (قوله
أو لا يفارقه الخ) ولو قال لا أخليك تفعل كذا حمل على نفي تمكنه بأن يعلم به وقد راعى منه من اه شرح
مر (قوله حتى يستوفى حقه منه) قيد بقوله له لاجل ما بعده فلم يقل منه كفي الاستيفاء من وكيله ومن
اجنبى قال شيخنا والحوال ان قبض في المجلس (تنبيه) لو قال لغريمه لا تفارقه حتى استوفى وحتى توفي
حق فهو من الحالف على فعل غيره فان فارقته الغريم وهو لا يالي بحلفه أو يالي وهو عا د علم بخيار ولو بفرار
منه حيث فان فر الحالف منه لم يحنث وان امكن اتباعه كما مر ولو قال لا تفترقوا ولا افتراقا حتى استوفى حتى
فبينما الحالف على فعل كل منهما وقد علم اه قل على المحلى (قوله بان كانا ماشين) أي امالوا كانا جالسين أو
واقفين فلا يحنث الا ان فارق هو لا مفارقة غريمه فلا يخالف ما يأتي اه شيخنا (قوله ووقف أحدهما)
أي الحالف أو غريمه حتى ذهب الآخر بحيث يندم فارقاه عرفا اه حل (قوله بسبب ظهور فلسه)
ظاهر هو ان لم يثبت عند القاضي وقوله أو برأى وان لم يفارقه خلا للجلال المحلى اه حل ويؤخذ منه
ان المراد بالفلس هنا الاعصار (قوله الى ان يوسر) بقياس ما تقدم من انه لو حلف لياكلن ذا الطعام غدا
وامتنع من أكله في الغدا لضراره لم يحنث لان مكره شرعا على عدم الاكل عدم حثه هنا لوجوب
مفارقة حيث علم اعصاره فليحرق الفرق بينهما وفي كلام حج ما يؤخذ منه الفرق بان عدم الاكل
استدامة والمفارقة انشأوا الاستدامة أخف من الانشاء فاعتذر فيها ما لا يفتقر في غيرها (فرع) سكت
عمالو حلف لا يراقه من مكة الى مصر فراقته في بعض الطريق قبل يحنث فاجبت الظاهر انه يحنث
حيث لا يلية لان المبادر من هذه الصيغة ما اقتضاه وصفها اللغوي اذا فعل في حين التني كالنكرة

عنا اذا كبر اليمين (ولو يوقوف) بان كانا ماشين ووقف أحدهما حتى ذهب الآخر (أو بفلس) بان فارقته بسبب ظهور فلسه الى أن يوسر

في حيزه من عدم المرافقة في جزء من أجزاء تلك الطريق وزعم أن مؤداها لا تستقر بها كلها بالاجتماع ليس في عمله كاهو ظاهر وسلك ايضا على حلف لا يكلمه مدة عمره فاجبت بأنه إن أراد مدة معلومة دين وإلا اقتضى ذلك استغراق المدة من انتهاء الحلف إلى الموت فتى كله في هذه المدة حث واما افتاء بعضهم بأنه إن أراد في مدة عمره حث بالكلام في أي وقت أو لا يثبت إلا بالجميع فليس في عمله فاحذر منه لأنه لا حاصل له ويسلم أن له حاصلًا فهو سفساف لا يقول عليه اه حج (قوله أوراه من الحق) وفي هذه بحث بمجرد الآراء وإن لم يفارقه كاصرح به في شرح الروض وأنظر ما للفرق بين ما هنا وبين ما في الروض الحلف ليا كان ذا غدا فالتفه قبل الفند حيث لا يثبت إلا في الفند أو نظر هل الحوالة كالإبراء في أنه يثبت بمجرد أو لا يثبت إلا بالمفارقة اه رشدي وسياق المتن والشارح يقتضي أنه يثبت بمجرد ما لا يثبته على المفارقة فيقتضي أن الحث يحصل بانفسها نامل (قوله أوراه بالحق) ولو حلف ليخطيه دينه في يوم كذا ثم أحاله به أو عرضه عنه حث لأن الحوالة ليست استيفاء ولا إعطاء ولا بفارءة قدمت من حقه ويقل قوله في ذلك ظاهرًا وباطنًا ولو تعرض عنه أو خسته له ضامن ثم فارقته لثبته ذلك فالتبته عدم حثه لأنه جاهل اه شرح مر (قوله في الأولى بانواعها) وهي المفارقة بالشي أو بالوقوف أو بالفلس والثانية مسألة الآراء اه حل (قوله نعم ان فارقته في مسألة الفلس الخ) هذا قد يشكل على ما قدمه في الطلاق من أنه لو حلف لا يكلمه واكرهه الحاكم على تكليمه حث لأن الفعل مع الإكراه يثبت كاختيار نعم هو ظاهر على ما قدمه حج من عدم الحث اه عرش على مر (قوله بامر الحاكم) أي بامره هو وأطلاقه شامل لما إذا لم يثبت عنده قلبه أو يقال هو لا يأمر بذلك إلا إذا ثبت عنده قلبه حرر اه حل (قوله لأن فارقته غريمه) بأن كانا جالسين أو واقفين وذهب الغريم اه سل ولا ينافيه مفارقة أحد المتأخرين إلى الآخر في المجلس حيث ينقطع بها أخبارهما مع تمكنه من اتباعه لأن التفرق متعلق بهما ثم لا هنا وهذا الوفاة هنا بآذنه لم يثبت نعم لو أراد بالمفارقة ما يشملهما حث اه شرح مر (قوله وإن آذنه) ولم يزلوا آذنه هنا منزلة فعله بخلاف ما تقدم في مال الحلف لا يدخل هذه الدار فعمله من آذنه في ذلك ودخل جث يثبت اه حل وعبارة سل قوله وإن آذنه له الخ وهذا اختلاف مال الحلف لا يطلق غريمه فانه يثبت بآذنه في المفارقة لعدم اتباعه أذا هرمت وقد رعه على المتبادر أنه لا يباشر إطلاقه انتهت ومثله شرح مر (قوله لغيره في الأولى) أي بالجهل وإن لم يعرف في ذلك بأن كان لا يخفى عليه ذلك اه حل (قوله بر بالرفع إلى قاضي البلد) أي بلد المنكر اه حج وفي شرح مر نسختان نسخة قاضي بلد الحلف لا يثبت الحالف ونسخة قاضي بلد الحالف لا يثبت الحلف وكتب الرشدي على الثانية إنها هي الموافقة في شرح الروض اه وعبارته أي شرح الروض بر رفعه إلى قاضي بلده الذي حلف فيه انتهت وفي عرش على مر مانصه قوله بر بالرفع إلى قاضي البلد أي وإن كان لا يقضي على فاعل المنكر بشيء لمظمته الصورية أو لغيرها اه (قوله بر بالرفع إلى الثاني) أي لأن التعريف بال يعمه وينبغي التخصيص بالموجود حالة الحالف فان تعدد في البلد تخير وإن خص كل بجانب فلا يمتنع قاضي شق فاعل المنكر خلافاً لأن الرقة إذ رفع المنكر إلى القاضي منوط بأخباره به لا بوجود اجابة فاعله ومعلوم أنزاله يمكنه متولوا راء بحضرة القاضي فالتجاء لا يدين أخباره به لأنه قد يبتطل بعد غفلة عنه ولو كان فاعل المنكر القاضي فان كان ثم قاض آخر رفعه إليه إلا أنسكافه كاهو ظاهر فلامنى لقوله رفعت إليك نفسك لأن هذا لا يراد عرفان لا رايبت منكرا إلا رفعت إلى القاضي اه شرح مر (قوله فان مات) أي الحالف وقوله حث أي قبيل موته والمتجه اعتبار كونه منكرا باعتقاد الحالف دون غيره وإن الرؤية من الأعلى محمولة على العلم ومن البصير على رؤية البصر اه شرح مر وكتب عليه الرشدي قوله قبيل موته هل وأن زال المنكر قبل ذلك أو يثبت وقت زواله لوقوع اليأس من رفعه وهل الرفع صادق ولو بعد زواله وبما جع

لوجود المفارقة في الأولى بانواعها وتنفوته البر باختباره في الثانية ولعدم الاستيفاء الحقيقي في الأخيرتين نعم إن فارقته في مسألة الفلس بامر الحاكم لم يثبت كالمكره (لا إن فارقته غريمه) وإن آذنه أو تمكن من اتباعه لأنه انما حلف على فعل نفسه فلا يثبت بفعل غيره وإن استوفى حقه (وفارقته ووجده غير جنس حقه) كغشوش أو نحاس (وجهه أو) وجده (رديا لم يثبت) لغيره في الأولى ولأن الرادة لا تمنع الاستيفاء في الثانية بخلاف ما إذا كان غير جنس حقه وعلم به (أو) حلف (لا أرى منكرا إلا رفعت إلى القاضي فراه بر بالرفع إلى قاضي البلد) في محل ولا يثبت إلى غيره لأن ذلك مقتضى التعريف بالحق ولو انزل وتولى غيره بر بالرفع إلى الثاني (فان مات وتمكن) من رفعه إليه (فم يرفعه حث) لتفوته البر باختباره (أو) لا أرى منكرا إلا رفعت (إلى قاض بر بكل قاض) في ذلك البلد غيره (أو إلى القاضي فلان بالرفع إليه

اه (قوله وممزولا لثعلق العين بعينه) أى وإن كان الرفع اليه لا يفيد شيئا ومقتضى تعيينه هنا وإطلاعه ثم أنه
 لا ير بالمرزول اه حل (قوله حث للامر) أى لتقويته البر باختياره اه حل (قوله فان لم يتمكن) أى لنحو
 حبس او مرض او حجب القاضى ولم تمكنه مرسلته ولا مكانيته اه شرح مر او كان لا يتوصل اليه إلا
 بدراهم يفر ما له او لمن يوصله اليه وإن قلت اه عش عليه (قوله وان نوى وموقاض) هذا في مقابلة قول
 المتن فان نوى ما دام قاضيا الخ أى فان لم ينو هذه الديومة بل نوى وهو قاض أى بل نوى هذه الجملة الحالية
 أى نوى التقيد بمفهومها وقوله والحالة ما ذكر أى انه تمكن من الرفع اليه ولم يرفعه حتى عزل لم يبر برفعه
 اليه بعد عزله لقوات المعنى الذى افادته الجملة الحالية بغير الرفع اليه اذ اولى بعد عزله لوجود المعنى المذكور
 وقوله ولا يحنث لانه بما ولى ثانيا فها مستثنان مختلفتان مسألة الديومة ومسألة الحالية خلافا لمن ظنهما مسألة
 واحدة وحل كلام الاصل على عزل اتصل بالموت اه حل ببعض تصرف (قوله ويحصل الرفع الى القاضى
 الخ) فان تمكن من واحدة من هذين لحيث مات او عزل في نية الديومة حث اه حل (قوله او يرسل اليه
 رسولا) انظر ما الفرق بين هذين ما يأتى في الفصل انه لا يحنث بفعل الوكيل ولعل الفرق ان المقصود
 من ارفاع المنكر ولو يغيره فيلزم الاستناد وفيما يأتى بين الانسان من غير الفاء لان الشارع هنا ناظر لرفع
 المنكر ما أمكن اه شيخنا (فائدة) وقع السؤال عن رجل تفاجر مع زوجته فهدته بالشكابة فقال
 لها ان اشتكتني فانت طالق فعينت عليه رسولين من قضاء الشرع قبل يقع عليه الطلاق ام لا والجواب
 عنه ان الظاهر الوقوع لان الايمان مبناها على العرف وأهل العرف يسمون ذلك شكابة فاقه
 ولا تنثر بما نقل عن أهل العصر من عدم وقوع الطلاق مطلقا ذلك بما لا يجدى اه عش على مر
 (غائبة) حلف لا يسافر بحرا شمل ذلك النهر العظيم كما قفى به الوالد رحمه الله تعالى فقد صرح
 الجوهرى في صحاحه بأنه يسمى بحرا اه شرح مر وقوله شمل ذلك النهر العظيم أى وإن اتى عظمه
 في بعض الاحيان كبحر مصر وسافر في الحين الذى اتى عظمه فيه كزمن الصيف اه عش عليه
 (فصل في الحلف على ان لا يفعل كذا) والاصل فيه ان اللفظ يحمل على حقيقة ما لا يكن مجاز
 متعارف ويؤيده فلا يحنث امير حلف لا يبنى داره لا يفعل ولا من حلف لا يحرق راسه بفعل غيره ولو
 بأمره اه حل على المحلى (قوله ولو حلف لا يفعل كذا الخ) ولو حلف لا يشتري عينا بعشرة فاشتري
 نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة قبل بحث ام لا الوجه الثانى سواد قال لا يشتري عينا مثلا او لا يشتري
 هذا لانه لم يصدق عليه عند شراء كل جزء الشراء بالشرع فكونها استقامت عليه بعشرة لا يفيد لان المداور
 في الايمان غالبا عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ فلا يقال قصد عدم دخولها في ملكه بعشرة وقد
 وجداه شرح مر ولو قال والله لا تدخل لى دارا حث بدخول المحلوف عليه داره أى الحانث وإن كان
 فيها ودخل لغيره لا دار غيره وإن دخل له اه شرح مر ومثل لا تدخل لى دارا ما لو قال لا تدخل لك
 دارا اه عش عليه (قوله حث بفعله) أى سواء كان لنفسه او لغيره حتى لو حلف لا يبيع او لا يشتري
 فقد لنفسه او لغيره بوكالة او بولاية فانه يحنث اه شرح مر (قوله لانه انما حلف على فعله) أى وإن
 كان لا يتأتى منه حلق راسه وفصد وكذا لو حلف الامير ان لا يبنى داره اه حل (قوله الا فيما لو حلف
 لا يحنث الخ) هذا استثناء راجع للشقين على سبيل اللف والنشر المشوش بقوله فيحث بقبول وكيله
 راجع للشق الثانى وقوله لا يقبوله لغيره راجع للشق الاول وقوله لان الوكيل الخ لتليل لثق
 الاستثناء كما يفيداه شرح مر وقوله لا بدله الخ لتليل لقوله محض وبعبارة شرح مر لان الوكيل
 سفير محض ولذا يمتنع اضافة القبول له كما مر اه وقوله ما لو اراد فى الاول مراده بما المستثنى منه لكن
 التقيد انما يظهر فائدة في شقة الثانى وهو قوله لا يفعل وكيله وقوله في الثانية الخ مراده بما المستثنى لكن
 التقيد انما تظهر فائدة في شقة الثانى ايضا وهو قوله لا يقبوله لغيره وقوله فيحث عملا بنية

ولو ممزولا لثعلق العين بعينه (فان نوى ما دام قاضيا وتمكن) من رفته (فلم يرفعه حتى عزل حث) للامر فان لم يتمكن فلا يحنث لانه بما ولى ثانيا فها مستثنان مختلفتان مسألة الديومة ومسألة الحالية خلافا لمن ظنهما مسألة واحدة وحل كلام الاصل على عزل اتصل بالموت اه حل ببعض تصرف (قوله ويحصل الرفع الى القاضى الخ) فان تمكن من واحدة من هذين لحيث مات او عزل في نية الديومة حث اه حل (قوله او يرسل اليه رسولا) انظر ما الفرق بين هذين ما يأتى في الفصل انه لا يحنث بفعل الوكيل ولعل الفرق ان المقصود من ارفاع المنكر ولو يغيره فيلزم الاستناد وفيما يأتى بين الانسان من غير الفاء لان الشارع هنا ناظر لرفع المنكر ما أمكن اه شيخنا (فائدة) وقع السؤال عن رجل تفاجر مع زوجته فهدته بالشكابة فقال لها ان اشتكتني فانت طالق فعينت عليه رسولين من قضاء الشرع قبل يقع عليه الطلاق ام لا والجواب عنه ان الظاهر الوقوع لان الايمان مبناها على العرف وأهل العرف يسمون ذلك شكابة فاقه ولا تنثر بما نقل عن أهل العصر من عدم وقوع الطلاق مطلقا ذلك بما لا يجدى اه عش على مر (غائبة) حلف لا يسافر بحرا شمل ذلك النهر العظيم كما قفى به الوالد رحمه الله تعالى فقد صرح الجوهرى في صحاحه بأنه يسمى بحرا اه شرح مر وقوله شمل ذلك النهر العظيم أى وإن اتى عظمه في بعض الاحيان كبحر مصر وسافر في الحين الذى اتى عظمه فيه كزمن الصيف اه عش عليه (فصل في الحلف على ان لا يفعل كذا) والاصل فيه ان اللفظ يحمل على حقيقة ما لا يكن مجاز متعارف ويؤيده فلا يحنث امير حلف لا يبنى داره لا يفعل ولا من حلف لا يحرق راسه بفعل غيره ولو بأمره اه حل على المحلى (قوله ولو حلف لا يفعل كذا الخ) ولو حلف لا يشتري عينا بعشرة فاشتري نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة قبل بحث ام لا الوجه الثانى سواد قال لا يشتري عينا مثلا او لا يشتري هذا لانه لم يصدق عليه عند شراء كل جزء الشراء بالشرع فكونها استقامت عليه بعشرة لا يفيد لان المداور في الايمان غالبا عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ فلا يقال قصد عدم دخولها في ملكه بعشرة وقد وجداه شرح مر ولو قال والله لا تدخل لى دارا حث بدخول المحلوف عليه داره أى الحانث وإن كان فيها ودخل لغيره لا دار غيره وإن دخل له اه شرح مر ومثل لا تدخل لى دارا ما لو قال لا تدخل لك دارا اه عش عليه (قوله حث بفعله) أى سواء كان لنفسه او لغيره حتى لو حلف لا يبيع او لا يشتري فقد لنفسه او لغيره بوكالة او بولاية فانه يحنث اه شرح مر (قوله لانه انما حلف على فعله) أى وإن كان لا يتأتى منه حلق راسه وفصد وكذا لو حلف الامير ان لا يبنى داره اه حل (قوله الا فيما لو حلف لا يحنث الخ) هذا استثناء راجع للشقين على سبيل اللف والنشر المشوش بقوله فيحث بقبول وكيله راجع للشق الثانى وقوله لا يقبوله لغيره راجع للشق الاول وقوله لان الوكيل الخ لتليل لثق الاستثناء كما يفيداه شرح مر وقوله لا بدله الخ لتليل لقوله محض وبعبارة شرح مر لان الوكيل سفير محض ولذا يمتنع اضافة القبول له كما مر اه وقوله ما لو اراد فى الاول مراده بما المستثنى منه لكن التقيد انما يظهر فائدة في شقة الثانى وهو قوله لا يفعل وكيله وقوله في الثانية الخ مراده بما المستثنى لكن التقيد انما تظهر فائدة في شقة الثانى ايضا وهو قوله لا يقبوله لغيره وقوله فيحث عملا بنية

فيحنت بقبول وكيله لا يقبلوه لغيره) لأن الوكيل في قبول النكاح سفير محض لا بدله من تسمية الموكل وخرج بقولي وأطلق ما لو أراد في الأولى أن لا يقبلوه ولا غيره (٣٢٠) وفي الثانية أن لا ينكح لنفسه ولا لغيره فيحنت عملانيته وقولي وأطلق من زيادتي

أي فيحنت في الأول بفعل الوكيل وفي الثانية بفعله هو لغيره تأمل اه شيخنا (قوله) لا فيما لو حلف الخ مثله ما لو حلف لا راجع ومخالفة للبقي في ذلك مبنية على مخالفتي في لا أنكح ومثل ما لو حلف لا ينكح أولا راجع ما لا حلف لا رد زوجته المطلقة بالتامنع أو رجعا إذا اراد بالرد إلى النكاح كما هو ظاهر ووافق عليه مر خلافاً لقائنه بأنه لا يحنث برد الوكيل اه سم ولو حلفت المرأة البكر أو الثيب لا يتزوج فأذنت لوليها المهر أو غيره فزوجها فأنها تحنث بالأذن له أما إذا زوجها ولها المهر بغير إذنها فأنها لا تحنث اه شرحه وعش عليه الرشيدى ثم قال الرشيدى على سبيل البحث وقد يقال هل اتى الحنث عن المرأة مطلقاً بتزوج الولي نظير ما رفقها لو حلف لا يخلق رأسه خلفها له غيره ولو باذنه بل هذا أولى لأن الحقيقة متعذرة والقول بحشأ إنما يناسب مذهب أبي حنيفة أنه إذا تعذرت الحقيقة يرجع إلى الجواز اه (قوله) فيحنت بقبول وكيله) وكذا الوحل لا راجع مطلقته فوكل من راجعها فأنه يحنث خلافاً للباقين حيث قال بعدم الحنث وهو مبنى على رايه أنه لا يحنث بتزوج الوكيل له من حلف لا يتزوج والفرق بين النكاح والرجعة بأنها استدامة وهو ابتداء نكاح ليس بشئ اه شرحه مر وزى (قوله) ما لو اراد في الأول أنه لا يقبله الخ) يحنث الزركشى استثناء ما لو وكل قبل الحلف ثم فصل الوكيل ذلك بعد الحلف فلا حنث كما قاله القاضى فيما إذا حلف لا يبيع وجعل البقضى منه ما لو حلف لا يبيع إلا بالأذن وكان قد أذن قبل الحلف في خروجه اه لى قال في شرح الروض أن الأوجه خلاف ما يحنث الزركشى اه سم (قوله) فيحنت عملانيته) أي لأن أجازا المرحوم يصير قويا بآئنه والجمع بين الحقيقة والجواز قاله الشافعى وغيره وإن استبعدا كثر الأصولين اه شرحه مر (قوله) ولا يحنث بفساد) أي ولو كانت حصة حلفه لأبيع المخرم مثلاً اه عميرة وفي العباب وإن أضافها لم يصح كلا يبيع المخرم أو حلف لا يبيع فاسداً فباع فاسداً اه وبإعادة الإرشاد لشيخنا جرح وإن أضافها لم يقبله كان حلف لا يبيع مستولدة إلا أن صورة البيع ولو حلف لا يبيع فاسداً فباع فاسداً لم يحنث كما اقتضى كلام الشيخين الملب إليه وجزم به صاحب الأنوار وقال الإمام الوجه عنده أنه يحنث ومال إليه وذكر غيره اه قال في شرح الروض ولوى به أى بالأذرى أسوة ومال إليه مر وقول شيخنا كما اقتضى كلام الشيخين الخ عبارة شرح الروض عن الأذرى وظاهر كلام الشيخين ترجيح الأول أي عدم الحنث اه سم وبإعادة شرحه مر ولا يحنث بفساد ويستثنى منه ما لو حلف لا يبيع فيما فاسداً فأتى بصورته فأنه يحنث على المعتد انتهت (قوله) من يبيع) لأنه وإن سعى يمالكون الأسماء الشرعية تمام الحقائق الفاسدة والصحبة إلا أن مبنى الإيمان على العرف وذلك مباح نفوى ولذلك يقال صوم يوم العيد باطل فسمى صوماً مع أنه باطل اه شيخنا عزرى (قوله) منزل على الصحيح) يستثنى منه ما لو قال لعبد أنكح نفسك فاسداً فإن حكم المهر فيه حكمه في النكاح الصحيح اه عميرة (فرع) حلف لا يتزوج من أعقبه بولى وشاهد حنث فأن زادوا أحداً على الولي والشاهد فلا حنث كما نقلوه وأعمدهم اه سم (قوله) وإن كان فاسداً) أي ولو ابتداءً بان أحرم بعمره فاسداً ثم أدخل الجمع عليها لأنه كمحبة لا يابطله اه شرحه مر (قوله) حنث بتمليك منه) علمته أنه إنما يحنث في الهبة بقبضه لأنه يبين بحسنه يعقدها اه شوى (قوله) لم يحنث بجهة) أي ويحنث بالعتق والوقف والأبراء وهل ولو بالصبر على المسر اه حل (قوله) ويحنث بالصدقة الواجبة والندوبة) أي ولو على غنى وذى ويحنث أيضاً بعتق ووقف وأبرار المسر اه شرحه مر (قوله) لأن أخطأ بغيره) استشكل النوى في نكحت التنية الفرق بينه وبين مسئلة القهر إذا حلف لا ياكلها فاختلطت بثمر فاكله الأخيرة فأنه لا يحنث اه سئل (قوله) لأنه يمكن أن يكون من غير المشتري) المدار على ما يحصل به ظن أنه أكل مما ذكر وهذا واضح فيما إذا أخطأ قدح بمثل خر اه حل (قوله) بخلاف

فيها (ولا يحنث بفساد) من يبيع أو غيره لأن ذلك غالباً في الحلف منزل على الصحيح (الابنك) فيحنت به وإن كان فاسداً لأنه منعقد يجب المضى فيه وهذا من زيادتي وتعميرى في المستثنى منه بما ذكر أعم من تعبيره بما قاله (أو لا يحنث حنث بتمليك) منه (تطوع في حياة) كدبوعى وعمرى ورفعى وصدقة غير واجبة لأن كلامها بغير فلا يحنث بإعادة وضيافة ووقف وجهة بلا قبض وزكاة ونذر وكفارة ودية ذات ثواب ووصية إذا تملك في الثلاثة الأولى ولا تملك تام في الرابعة ولا تطرح في الرابعة بعدها ولا تملك في الحياة الأخيرة وتعبرى بما ذكر أولى مما عبره (أو لا يصدق لم يحنث بجهة) ولا هدية لأن مالها صدقة كما سره وهذا احتال للبي صلى الله عليه وسلم دون الصدقة ويحنث بالصدقة الواجبة والندوبة وبما تقرر علم أن مرادها بالجهة في هذه ما يقابل الصدقة والهدية وفي التي قبلها الهبة المطلقة (أو لا ياكل طعاماً) أو من طعام اشتراه زيد حنث بما اشتراه) زيد

(وحده ولو سلباً) أو تولى أو مباحة لأنها أنواع من الشراء (الآن اختلط) ما ما اشتراه وحده (بغيره) لم يظن أكله منه بأن ياكل قليلاً كشر حبات وعشرين حبة لأنه يمكن أن يكون من غير المشتري بخلاف

ما إذا أكل كثيرا) ولا ينافيه ما مر من أنه لو حلب لآكل كل هذه القرة واخذت بتمر فأكله إلا واحدا ثم بحث لانتفاء بقية او طنة عادة ما بقيت تمر ولا كذلك ما هنا اه شرح مر وبه يحجب عن إشكال النووي (قوله او شركة) بان اشتراهما هو وغيرهما او مرتباً ما عاوا ولو كان الاكل بعد ان قسم زيد حصته من شريكه فسمه افران وخرج بالاقرار ما لو قسمه فرد وكان زيد هو الذي رد ما لمن عنده فانه يكون مشتركا بواحدة كان اشتراهما بطبيعة ومرتبة ثم اقتسموا ورد زيد ما لا على شريكه لذكره أخذ النخبة منها فيبحث الحالف بالاكل من نصيب زيد لان هذه النخبة يعي فصدق على زيد انه اشترى قسمه وحده اه شرح مر بنوع تصرف في اللفظ اذا عدلت هذا عدلت ان قول الشارح او ملكه بقسمته محمول على قسمة الافراز بخلاف قسمة الرد كما عدلت قال ع وش مثل قسمة الرد قسمة التعديل اه (قوله ان كل جزء مشترك) عبارة شرح مر لان كل جزء منه يخص زيد بشرائهم واليمين محمولة على ما يتبادر منها من اختصاص زيد بشرائهم ومن ثم لو حلب لا يدخل دار زيد لم يبحث دخول دار مشتركة بينهما وبين غيره اه (قوله كان اخذها بشفعة الجوار الخ) لما كان اخذ الدار بحملتها بالشفعة مشكلا من حيث ان شرط الشفعة الشريك والثريك إنما يملك البعض لا الكل احتاج الشارح الى تصويره بقوله كان اخذها الخ وعبارة شرح مر وتصور اخذ جميع الدار بالشفعة الخ (قوله بعد حكم الحنفى لها) يبني عدم اشتراط ذلك على بكنى تقليد من يراها ولم يرد بوجدهم فلتأمل اه سم على حج اه رشيدى وتصور على مذهب الشافعى بان يكون شريكه باع حصته لاخر فاخذها بالشفعة ثم باع حصته الاصلية لاخر فباع ذلك الاخر الحصة لأنسان فاخذها بالشفعة فقد اخذ الدار جميعها بالشفعة لكن في مرتين اه سئل رحمه الله (عائفة) لو حلب لا يلبس حلياً بحث بخلخال وسوار ودملج وطوق وغاتم وذهب وفضة أو لا يلبس غاتم لم يبحث بلبسه في غير الخنصر أو لا يكتب هذا القلم وكان مبريا فكسر برأيه واستأنف برأية اخرى لم يبحث لان القلم اسم للبرى لا للقصبة ولذا لو حلب لا يقطع بهذه السكينة ثم ابطل حدها وجعل الخدم ورائها وقطع لم يبحث او لا يزور فلان افضح جنازة فلا بحث اه من شرح مر وقوله لم يبحث بلبسه في غير الخنصر فتبين انه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة وقبارة حج نعم تقلا عن جامع المزنى أنه لا بحث بلبس الخاتم في غير الخنصر لانه خلاف العادة واستدل له البغوى بما لو حلب لا يلبس القلنسوة فلبسها في رجله ورده ابن الرقعة بان الذى يبني فيه بحث المرأة لا الرجل لانه العادة فيها وانتصر له هو وغيره بانه الموافق لما روي في الوديعه ورجح الاذرى قول الرويانى عن الاصحاب يبحث مطلقا لوجود حقيقة اللبس وصدق الاسم ثم بحث أنه لا فرق بين لبسه في الاغلة العليا وغيرها وهذا هو الاقرب لقاعدة الباب وليس كما ذكره البغوى لان ذلك لم يعتد اصلا وهذا معتاد في عرف اقوام وبلدان مشهورة وبما يؤيد انه بغير الخنصر ليس من خصوصيات النساء ما مر من كراهته للرجل خلخال من زعم حرمة تحججائه من خصوصياتهن اه ع ش عليه روى قل على المحلى (فرع) لو حلب لا ياكل بما طبخه زيد بحث بما وقده عليه وحده حتى يمتنع لا لتغير ذلك كتطبخ لحم ووضع ماء او لا ياكل مما خبزته بحث بما وضعه في التنور او لا يشرب له ماء او لا ياكل له طعاما وأطلق فضيفه لم يبحث بشرب مائه وأكل خزه أو طعامه لانه تملكه بوضعه في فوه على المعتد وهذا يشمل كون الحلف باق أو بالطلاق فراجع اه قال شيخنا مر ولو حلب لا يشرب من مائه او لا ياكل من طعامه فضيفه لم يبحث لما مر وفيه نظر والفرق بين هذا وما مر ظاهر قتال اه

(كتاب النذر)

ذكره عقب الايمان لان واجب احذ قسميه وهو نذر الاجاج كفارة يمين على مذهب الرافضى والتخيير بينها وبين ما ائتمره على مذهب النووي الذى هو الراجح والاصح انه في الاجاج الاقوى مكروه في التبرر والمنجز والعلق مندوب اذ هو وسيلة الطاعة والوسائل تعطى حكم القاصد شرح مر مع بعض تصرفه الرشيدى

ما إذا أكل كثيرا اكفف
وخرج بما اشتراه وحده
مالو اشتراه وكله او
شريكه أو ملكه بقسمة فلا
يبحث ووجه فيما اذا اشتراه
شركة ان كل جزء منه مشترك
وتعيرى بالظن أولى من
تعييره باليقين (او لا يدخل
دار اشتراها زيد لم يبحث
بدار اخذها بلا شراء
كشفعة) كان اخذها بشفعة
الجوار بعد حكم الحنفى لها
او اخذ بعضها بشفعة وباقيها
بشراء لأن ذلك لا يسمى
شراء عرفا وقول بلالى
آخره أمع من قوله بشفعة
(كتاب النذر)

بمعجمة هو لغة

(قوله الوعد بشرط) أي على شرط كقوله إن جئني أكرمك أه شيخنا وفي الحلبي قوله هو لفة الوعد أي
 الاعم من الالتزام وقوله أو الوعد بخير أي معلق أو منجز فهو اعم من الاول اه (قوله وشرعا التزام قربة)
 أي سواء كان في نذر الاجاج أو التبرر لسكته قربة في التبرر دون الاجاج فلا يلزم من التزام القربة ان يكون
 الالتزام نفسه قربة بل تارة وتارة أه شيخنا (تنبه) لم يلفظ على بصيرة النذر وادعى جهل معناها
 فاقباس قول قوله يمينته حيث لم يكن عا لعل الله له في قواعد ابن عبد السلام لو نطق عري بكلام عري
 لكنه جهل معناه في الشرع لم يؤخذ بشيء لانه لا تصور له بحدو له حتى يقصده قال وكثيرا ما غلط الجاهل بين
 الاغيا الذين لا يعرفون مدلول لفظ الخلع ويحكون بصحة للجهل بهذه القاعدة اه وجرى الاذرى
 على نظيره في العمري والزقي فيحت تصدقه يمينته اذا ادعى الجهل باحد ما هو ممن يخفى عليه ذلك اه ايجاب
 اه شويري (قوله ومن نذر ان يعصى الله الخ) تصويره في الثاني بالنذر للشاكلة لان نذر المعصية ليس بنذر
 شرعاه أه شيخنا وفيه ان الحقائق الشرعية تتناول الفاسد فهو نذر شرع على التحقيق غاية الامر انه فاسد
 (قوله وشرطه في اسلام) وشرطه في اسلامه ايضا امكان فعله للتذور فلا يصح نذر الشخص صوما لا يطيقه
 ولا نذر من هو بعيد من مكة لا يمكنه الوصول اليها في هذه السنة ولا يشترط فيه معرفة
 ما ينذره فلو نذر التصديق بالفتح صح وعين افعا ما يراه شرح مر (قوله بكسر الذال وضما) أي مع فتح
 الياء فيعما وباء مختار نذرته كذا من باب ضرب ونصر اه وفي المصباح نذرت لله كذا نذرا من باب
 ضرب وفي لعمري باب قتل وفي حديث لا تنذر فان النذر لا يراد فضا ولكن يستخرج به مال البخیل وانذرت
 الرجل الشيء انذارا بلبته اياه يتعدى الى مفعول وان كثر ما يكون في التخويف كقوله تعالى وانذرم يوم
 الآزفة أي خوفهم عذابه والفاعل منذرو ونذرو والجمع نذر بضم نين وانذرت بكذا فنذره مثل اعلمته فعلم به
 وزنا ومعنى فاصلة قارة بين الفعلين اه (قوله ولا يصح من كافر) أي نذر التبرر دون نذر اللجاج فانه
 يصح منه وكان القياس صحة نذر التبرر منه ايضا الا انه لما كان فيه مناجاة لله أشبه العبادة ومن ثم لم يطل
 الصلاة بخلاف نذر الاجاج خلافا للشارح حيث سوى بينهما في عدم الاباط كما تقدم اه حل وكتب
 ايضا قوله لهدم اهليته للقرابة أي بحسب الاصلة او لما كان نذر التبرر فيه مناجاة تعالى أشبه العبادات فلا
 ينافي نحو عتقه وصدقه من كل ما لا يتوقف على نفيه اه حل وباءرة الشويري قوله لعدم اهليته للقرابة وانما
 صح وقعه وعتمه ووصيته من حيث انها عقود مالية لاقر بها اه ايجاب انتهت (قوله رفع عن أمي الخطأ)
 وقع هذا اللفظ في كتب كثير من الفقهاء والاصريين وهو في ثلاثة اماكن من الشرح الكبير وقال غير
 واحد من عرجيه وغيرهم انه لم يظفر به وقد رواه ابن ماجه وابن ابي عاصم بلفظ وضع الله عن هذه الامة ثلاثا
 الخطأ والنسيان والامر بكون عليه ورواه ثقاته وكذا صححه ابن حبان في مختصر المقاصد الحسنة وتقدم
 في اخر كتاب الطلاق بلفظ وضع عن أمي قلى ووافق ما هنا ثم ما صح فليحجراه شويري (قوله كحجور
 سفه او فلس) ونذر التين ما لا يذمه كضمانه خلافا لبعض المتأخرين اه شرح مر أي فيطل اذا كان بغير
 اذن سيده اما اذا كان باذنه فيصح ويؤدبه من كسبه الحاصل بعد النذر كما يؤدى الواجب بالنكاح بالاذن ما
 كسبه بعد النكاح لا بعد الاذن اه عش عليه (قوله في القرب المالية) بخلاف القرب البدنية فصنع منها
 وقوله العينية خرج ما في الذمة فقيه تفصيل فيصح من الفلاس دون السفه لان السفه لازمة له اه حل وفي
 عش على مر قوله العينية كذا التوب وخرج التي في الذمة فيصح نذر الحجور كما اعتمده مر اه سم
 على المنهج وظاهره انه لا فرق بين حجر السفه والفلاس ثم انظر بعد الصحن ان يؤدى السفه هل هو بعد
 رشده او يؤدى الولي من مال السفه ما التزمه او كيف الحال ثم رأيت في شرح الروض أن السفه يؤدى
 بعد رشده وبق ما لو مات ولم يؤد الظاهر أنه يخرج من تركه بعد موته لا نذر من لم يذمه في الحياة وقياسا
 على تنفيذ ما وصى به من القرب اه فتمتضي هذا ان السفه يصح نذره في الذمة وهو الموافق لصنيع

الوعد بشرط أو التزام
 ما ليس بلام أو الوعد
 بخير أو شر وشرعا التزام
 قربة بل تمين كما يعلم ما يأتي
 والاصل فيه آيات كقوله
 تعالى وليوفوا نذورهم
 واختار تكبير البخاري من
 نذر ان يطبع الله قلبه
 ومن نذر ان يعصى الله فلا
 يصح (أركانه) ثلاثة صفة
 ومنذور وناذر وشرط
 فيه) أي في النذر (اسلام)
 واختار ونفوذ تصرف
 فيما ينذر (بكسر الذال
 وضما فيصح النذر من
 السكران ولا يصح من كافر
 لعدم اهليته للقربة ولا من
 مكراه لغير رفع عن أمي
 الخطأ ولا من لا ينفذ تصرفه
 فيما ينذر كحجور سفه أو
 فلس في القرب المالية العينية
 وصحي ومجنون

(و) شرط (في الصيغة لفظ
يشعر بالزام) وفي معناه
ما مر في الضمان وهذا وما
قبله من زيادتي (كقوله على)
كذا (أو على كذا) كمتى
وصوم وصلاة فلا يصح
بالنية كاستاء العقود (و)
شرط (في المنذور كونه
قربة لم يتعين) فلا كانت
أو فرض كقاية لم يتعين
والثاني من زيادتي (كمتى
وعادة) وسلام وتشيع
جنازة (وقراءة سورة
مكية وطول قراءة صلاة
وصلاة جماعة) وتكسلة
معينة من خصال الواجب
الخفيف فيها يظهر ولا فرق في
صحة نذر الثلاثة الأخيرة
في المتن بين كونها في فرض
أم لا قالوا بان محبتها
مقيدة بكونها في الفرض
أخذنا من تقييد الروضة
وأصلها بذلك وهم لأنهما
إنما قيدا بذلك للتحالف
فيه (قلو نذر غيرها) أي
غير القربة المذكورة من
واجب عني كصلاة الظهر
أو غير كاحد خصال
كفارة اليمين مهما أو
معصية كشرب خمر
وصلاة بحدث أو مكروه
كسوم الدهر لمن خاف به
ضرا أو فوت حتى

الشارح لأن ظاهر التسمية بين السفه والخلس فاقدم الحلبي طريقة أخرى (قوله لفظ يشعر بالزام)
فتحو ما صدقة ليس بنذر لعدم الالتزام وكذا نذرتة لظان كذا ليس بنذر لذلك فان نوى به اليمين كان
يمينا ونذرتة نذر كذا كذلك لكن نوى به الاقرار لزم به اه حل (قوله وهذا) أي قوله في الصيغة الخ
وقوله وما قبله وهو قوله لانه صيغة الخ اه شيخنا كما يعلل ذلك ببراجعة عبارة الاصل ونصها كتاب النذر
وهو ضربان الخ (قوله كقوله الخ) ومثل لله على يلزمي أو لازم لي أو الزمت نفسي كذا كما
نقل عن العباب اه حل (قوله فلا يصح بالنية) أي من غير لفظ حتى يلزم الوفاة وبالا فتأكد في حقه
الا تيان بما نواه اه حل ومثل النذر غيره من سائر القرب فتأكد بنيتها اه ع ش على مر (قوله كونه
قربة لم يتعين) ويعتبر في الضابط ايضا زيادة وهي ان لا يطل النذر حصة الشرع ليخرج نذر عدم الفطر
في السفر من رمضان ونذر الاتمام فيه إذا كان الافضل الفطر والقصر فانه لا ينقذ اه من شرح مر في
آخر الفصل الاتي (قوله وقراءة سورة معينة) خرج المبهمة فهل تصح ويعين ماشاء أو يحتمل على انصر
سورة أو لا يصح حرره اه شيخنا ولتحتاج قراءة القرآن إلى نية كاستاء الاذكار إلا إذا نذرهما خارج
الصلاة فلا بد من نية النذر أو الفرض وأن عين زمنها كذا في الفيض باب الحديث وإذا نذر قراءة
القرآن ثم نوى وقرأ بعضه ثم قرأ البعض الآخر فهل تحتاج القراءة الثانية إلى نية أو تكفي النية
الاولى أو يفصل بين ان يطول الفصل بين القراءة فتحتاج إلى النية ولو نية التكرار أو لا فلا
ولعل هذا الوجه فليراجع وكتب ايضا قوله قراءة سورة الخ إذا نذر قراءة وجبت بنيتها كما نقله
القمول في الجواهر وهذه بما فارق فيها النذر واجب الشرع وجائزه ما كان القراءة المنذوبة لازمة
لها وكذا القراءة المفروضة في الصلاة كذا قاله الجلال السيوطي أقول وفيه نظر فقد يقال القراءة في الصلاة
منوبة لان نية الصلاة يشملها كما هو ظاهر وحينئذ قد سلك بالقراءة المنذورة مسلك واجب الشرع
فيأتمل اه شوري (قوله وطول قراءة صلاة) قال في شرح الروض بشرط ان لا يتبدل فيها ترك التطويل
اه سم (قوله بان كان منفردا أو امام محصورين) والأوجه ضبط التطويل للملزم هنا بادي زيادة على
ما يندب امام غير محصورين أو انقصار عليه اه مر اه حل (قوله وصلاة جماعة) ويخرج من عدة
ذلك بالاقتداء في جزء من صلاته لا لشباب حكم الجماعة على جميعها اه ع ش على مر في آخر الفصل الاتي
(قوله وتكسلة معينة) أي وكانت هي العتق لانه اعلاها أو ما غيره فلا يصح نذره لانه لازمة فيه اه شيخنا
وعبرة ذي والمتعمدان انه إن عين اعلاها صح أو غيره فلا وهذا ما اتفق به شيخنا مر انتهت وإنما أعاد
الشارح الكاف فيه ولم يجعله من مدخولها في المتن لانه من تفقده اه شوري (قوله ولا فرق في صحة نذر
الثلاثة الخ) أي التي وأما قراءة السورة المعينة وهذا الحل والصنيع يقتضي ان هذه الاولى مقيدة بكونها في
صلاة مع ان صحة نذرهما لا تتعبد بذلك كإشاره له سم وقوله في فرض أم لا أي أو نفل هذا المراد
بقوله اه لا لكن بما تشرع فيه الجماعة فلا بد من هذا القيد لكنه إنما يحتاج له بالنسبة للجماعة وأما
بالنسبة للستين الاولتين فلا فرق فيما بين النفل الذي تشرع فيه الجماعة وبين غيره تأمل
(قوله بين كونها في فرض أم لا) لكن ينبغي في مسئلة الجماعة عقيد النفل بما تشرع فيه الجماعة اه سم (قوله
أم لا) أي في نفل أي فكلما هم إنما هو في الصلاة ولا ينبغي ان الاولى لا تختص بالصلاة وقوله قال قول أي
الخرج للنفل اه حل (قوله إنما قيد بذلك) أي بكونها في فرض للخلاف فيه أي لا لعدم صحة في غيره فتقتضاه
ان يحتمل النفل لخلاف فيها تأمل (قوله قلو نذر غير عالم يصح) أي ولم تلزمه كفارة الزكشي في نذر
المعصية وحل عدم لزوم الكفارة بذلك إذ لم ينمو اليمين كإقتضاء كلام الرافعي آخر اه فان نوى به اليمين
لزمته الكفارة بالحنث كذا في شرح الروض وظاهر انه يأتي مثله في نذر غير المعصية كالإباحات
فيأتمل اه سم (قوله أو معصية أو مكروه) ومن الاول قل على ان أصلي في هذا الحل المنسوب أو في هذا
الرب النجس أو على منسوب أو في نوب نجس لأن قال أصلي في هذا الحل وكان في الواقع منصوبا

أو في هذا الثوب وكان في الواقع نجسا ومن الثاني فقه على أن أصوم يوم الجمعة وحده لأن قال أصوم يوم الجمعة لأن المكروه أفراد له لأن الصوم تأمل أه حل (نتبه) قد اختص من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئا لمقرضه كل يوم كذا مادام دينه أو شيء منه في ذمته فذهب بعضهم إلى عدم محنته لأنه على هذا الوجه الخاص غير قابل يتوصل به إلى بالنسبة وذهب بعضهم وأفتى به الولد رحمه الله تعالى محنته لأنه في مقابلة نعمته الرب المقرض أو اندفاع نفقة المطالبة إن احتاج لبقاءه في ذمته لا رتفاق ونحوه ولا نهين للمقرض رد زيادة عما اقترضه فإن التزما ابتداء بالنذر لم ينفذ فوجب حثه مكافأة إحسانه لا وصلة للرب إذ هو لا يكون إلا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو أقصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا قطع العقد المذموم أه شرح مر وعمل الصحة حيث نذر لمن ينقذ نذره خلاف ما لو نذر لأحد بني هاشم والمطلب فلا ينقذ لحمة الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم وقوله لا تنفي مقابلة نعمته ربح المقرض لكن مر أهلو نذر شيئا الذي أو مبتدع جاز صر فسلم أو سوى وعليه فلو اقترض من ذي ونذر له بشئ مادام دينه في ذمته أنه قد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فقتل له فإنه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذي من مسلم ونذره له بشئ مادام الدين عليه فإنه لا يصح نذر ما لم ين شرط التاخر الإسلام وقوله لا يطل حكم النذر إلخ لو دفع المقرض المأذون عنه قبل منه فإن كان المدفوع يستغرق القرض سقط حكم النذر من ثم بعد مدعى أنه نوى دفعه عن القرض قبل منه فإن كان المدفوع يستغرق القرض سقط حكم النذر من حيث نذر له ومطالبته ويقتضي النذر إلى رداء ذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع أنه القرض فلا تقبل دعواه بعده أنه قد تغيره وكأثره بأنه عن نذر القرض ما جرت به العادة من كتابة الوصولات المشتبهة على أن المأذون عن نذر المقرض حيث اعترف حال كتابتها أو بعد ما فيها أه شرح عليه وقوله له مطالبته يقتضي النذر هكذا في كثير من النسخ وحقا أن يقول ولا فلا يسقط وله مطالبته إلخ تأمل ولو نذر ذنبا حال عدم مطالبة غيره فإن كان مسرما يصح لأن أنظاره واجب أو موسرا قصدا راقه لا ارتفاع سعر سلمت ونحو ذلك لومه لأن القرية فيه ذاتية حيث وهو مع ذلك باق على حله لكن منعه من المطالبة به ما عدا وكثيرا ما تندر المرأة المرأة أنها مادامت في عصمته لا تطالب زوجها بحال صداقتها وهو حيث نذر تبرر إن رغبته حال نذرها في بقائها في عصمته ولها أن توكل في مطالبته وأن تحيل عليه لأن النذر يشمل فعلها فقط فإن زادت فيه ولو بوكيلها ولا تحيل عليه لزم وامتنع جميع ذلك كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى ولو أسقط المدين حقه من النذر لم يسقط ولو نذر أو لا يطالبه مدته فأتى قبلها كان لوارثه المطالبة كما قاله الولد العراقي وغيره خلافا لنبيه أه شرح مر (قوله أو مباح كقيام وقود) كمل قيام أو قود كان قال إن كلت زيدا أو إن لم أكله أو إن لم يكن الأمر كما قلت فعلى دخول الدار أو القيام أو القود أه حل (قوله سواء) أنذر فعله أو نذر أه أي وإن رجع أحدهما بنية عبادة به كالأكل للتقوى على الطاعة أه شرح مر (قوله في معصية الله تعالى) أي في عصيان العبد ربه فهو مصدر مضاف لمفعوله أه عرش (قوله حتى في المباح) أي حيث لم يرضه إلى الله تعالى وإلا كان بيننا قتلومه الكفارة أه حل أي حيث لم ينوبه العيب وإلا كان بيننا قتلومه الكفارة بالحنث كما تقدم عن سم (قوله هو ما رجع في الروضة) ممتد ولهذا غيابه وقال حتى في المباح أه شيخنا (قوله وغالف الأصل إلخ) جمع بينهما بأن كلام الأصل محمول على نذر اللجاج لأنه بين وما هنا على نذر التبرر لأنه لم يوجد صيغة بين ولا حقيقة أه سل ويؤخذ من كلام حل جمع آخر حيث قال قوله حتى في المباح أي حيث لم يرضه إلى الله تعالى وإلا كان بيننا قتلومه الكفارة أه فيحمل كلام الأصل على ما إذا أضافه لله كان قال لله على أن كل كذا أو يحل ما هنا على ما إذا لم يرضه لله تعالى كان قال على أن كل فتلخص أن نذر المباح ينقذ في نذر اللجاج وفي نذر التبرر إذا أضافه لله تعالى وأنه لا ينقذ في نذر التبرر إذا لم

أومباح كقيام وقود أه
أنذر فعله أم تركه (لم
يصح) نذره أما الواجب
المذكور فلا أنه لزم عينا
بالوام الشرع قبل النذر
فلا معنى لاتزامه وأما
المعصية فلتجبر مسلم لا نذر
في معصية الله تعالى ولا فيها
لا يملكه ابن آدم وأما
المكروه وهو من
زبادي والمباح فلا جمالا
يتقرب بهما والخبر في داود
لا نذر إلا فيما يبنى به وجه
الله (ولم يلزمه) بخالفته
(كفارة) حتى في المباح
لعدم انعقاد لا نذر وأما
خير لا نذر في معصية
وكفارته كفارة يمين
فضعيف باتفاق المحدثين
وعدم لزومها في المباح هو
ما رجع في الروضة
كالشرايين وصوبه في
المجموع وغالف الأصل
فرجع لزومها نظرا إلى
أنه نذر في غير معصية
وكلام الروضة كاصلا
يقضيه في موضع

(والنذر ضربان) أحدهما (نذر لجناح) بفتح اللام وهو التاديب في الخصومة ويسمى نذر (٣٢) الجناح والغضب والنقض وبين الجناح

والغضب ونذر الغلق وبين
الغلق بفتح القين المجعلة
واللام (بان يمنع) نفسه
أو غيره من شيء (أو يحث)
عليه (أو يحقق خبرا غصبا
بالتزام قرينة) وهذا
الغضب من زيادتي (كان
كلمتي) أو أن لم أكلمه أو
أن لم يكن الأمر كما قلته (فعل
كذا) من نحو عتق وصوم
(وفيه) عند وجود الصفة
(ما التزمه) علا بالتزامه
(أو كفارة بين) لخبر مسلم
كفارة النذر كفارة بين
وهي لا تكن في نذر التبر
بالانفاق فتمين حله على
نذر الجناح (ولو قال) أن
كلمتي (فعل كفارة بين أو)
كفارة (نذر لومة) أي
الكفارة عند وجود الصفة
تغلبا لحكم العين في الأولى
ولخبر مسلم السابق في الثانية
ولو قال فعلي بين فلنؤا ففعل
نذر صرح وبخبر فيه بين
قرينة وكفارة بين ونص
البويطي يقتضي أنه لا يصح
ولا يلزمه شيء فلو كان ذلك
في نذر التبر كان قال أن
شيئ الله مريض ففعل نذر
أو قال ابتداء فعلى نذر لومه
قرينة من القرب والتعيين
البيد ذكره البلقيني وبعضهم
قر كلام الأصل على خلاف
ما قرره فاحذره (و)
ثانيهما (نذر تبرير) بأن يلزم

بصفته تعالى قاتل (قوله) والنذر ضربان الخ والفرق بين نذري الجناح والتبر أن الأول فيه تعليق
بمرغوب عنه والثاني بمرغوب فيه ومن ثم ضبط بأن يعلق بما قصد حصوله فنحو أن رأيت فلانا ففعل صوم
يحمل النذرين ويعين أحدهما بالقصد وكذا قول امرأه لا تحران تزوجني ففعل أن أبرئك من مهرى وسائر
حقوق فهو تبرير أن رادت الشكر لله على تزويجها إياه شرح مر (قوله) فهو تبرير الخ أي فيجب عليها إبرؤه
بما يجب لها من المهر وما يترتب لها به من الحقوق بعد وأن لم تعرفه كما تقدم في قوله ولا يشترط معرفة
الناذر ما ينذره (فرع استطرادي) وقع السؤال علون نذر شخص أنه إن رزقه الله ولدا سماه بكذا هل
ينعقد نذره وهل يخرج من عهدة النذر بعد حصول الولد بقوله سميت ولدي بكذا وإن لم يشترط هو الجواب
عنه أن الظاهر أن يقال أن كان ما ذكره من الأسماء التي تستحب التسميتها كمحمد واحمد وعبد الله انعقد نذره
وأنه سميت سماه بما عثر بر وإن لم يشتر ذلك الاسم بل وإن هجر بعد فقام له فانه يقع كثيرا ما عثر عليه
(قوله) ونذر الغلق في المختار والغلق بفتحين الغلق وهو ما يعلق به الباب إياه فكان الآتي بنذر الجناح
اغلق الباب وسد على خصمه (قوله) أو يحث عليه أي يحث نفسه أو غيرها وقوله أو يحقق خبرا أي قاله
هو أو غيره فالأقسام ستة وإن مثل ثلاثة فقط وفي المختار حثه على الشيء وبإيه رده أو قوله غصبا
راجع للثلاثة المراد أن شأنه ذلك فليس قيذا وإنما قيده لأنه الغالب إياه زى وحل وبرماوى (قوله)
بالتزام قرينة خرج غيرها قال في الرض وشرحه أو أن فعلته ففعله على أن أطلقك فكقوله أن فعلت كذا
فوالله لا أطلقك يلزمه كفارة بين بموت أحدهما قبل التطبيق وبعد الفعل وفي معنى موت أحدهما تحريمه
على الآخر بضرع أو غيره وكذا لو قال أن فعلت كذا ففعله على أن أكل الخبز يلزمه كفارة بين بموته
قبل أكل الخبز وبعد الفعل لأن هذه المذكورات إنما تنبئ العين لا النذر لأن المعلق غير قرينة إياه سم
(قوله) من نحو عتق) لو التزم عتق عبدين فالحكم كذلك ثم إن اختار الوفاء بما التزم أجزا عتق ذلك
العبدين كل حال وإن اختار الكفارة اعتبر في اجزا ذلك البعوضة المجزى وفيها وله العدول لغيره والمسئلة
في القوت ولو قال أن فعلت كذا وإن لم أقبل كذا فهو حر ثبت الحرية عند وجود الصفة على كل حال وإنما
المسئلة السالفة إذا التزم العتق التزم أي يتحقق نذر الجناح إياه سم وفيما إذا كان الملتزم عتق عبد معين
يصح بيمينه قبل وجود الصفة ككل معلق بيمينه بصفة إياه من شرح مر من آخر هذا الفصل (قوله) أو كفارة
بين) وأهم إطلاقهم التعبير أن فعل ما شأ من غير توقف على اخترا ونحوه وإنه لو اختار واحدا له
الرجوع واختيار الآخر سواء الاغظف والاضف وهو متجه أخذا بما مر فيمن شك في خارجه أمضى أو منى
ثم رأيت بعضهم صرح بذلك إياه إيجاب إياه شوبرى (قوله) ولو قال فعلي بين فلنر) أي لأنه لم يأت
بصفة نذر ولا حلف واليمين لا تلزم في الذمة إياه شرح مر (قوله) وبخبر بين قرينة أي كنسيح وصلاة
ركعتين إياه عثر على مر (قوله) وبخبرهم قررا الخ) يمرض بالركشي وعجابه الأصل ولو قال أن دخلت
ففعل كفارة بين أو نذر لومته انتهت لجعل الركشي قوله أو نذر بالرفع عطف على كفارة
فبيد أنه إذا قال أن كلمته فعل نذر أنه تلزمه الكفارة عينا وهو ضعيف لما علت أن المتمد
أنه يخبر بينهما وبين قرينة ما وحاصل تقرير الشارح أنه جملة بالجر عطف على بين حيث قدر
له المضاف بقوله أو كفارة نذر فيقتضي أن الصيغة التي قالها الناذر ففعله على كفارة نذر وهو إذا
قال هذه الصيغة تلزمه كفارة العين عينا إياه سم يبيض تصرف (قوله) نذر تبرير) سمى بذلك لأن الناذر
يطلب البر والقرب إلى الله تعالى إياه زى (قوله) بأن يلزمه قرينة بفتح القين (ومثل ذلك ما وقع السؤال عنه من
أن شخصا قال لريد الزوج بآبنته الله على أن أجهزها بقدر مهرها مرارا فهو نذر تبرير يلزمه ذلك
وأقل المراد ثلاث مرات زيادة على مهرها إياه عثر على مر (قوله) بحدوث نعمة أي تقتضي
بحود الشكر بأن كان لواقع كما يرشد إليه تعييرهم بالحدوث أو ذهاب نعمة تقتضي ذلك كذا تله
قرينة بلا تعليق كلي (كذا) وكقول من شئ من مرضه الله على كذا لما أنعم الله على من شفائي من مرضي (أو تعليق بحدوث نعمة

الامام عن والده ومطابقة من الاصحاب لكنه رجح قول القاضي بعدم حيدهما بذلك وهو الاوجه كما
اعتمده ابن الرقعة وغيره وصرح به الفقهاء في الروايات لوجهين أحدهما ان مقتضى فعله عقد عبد قاله على سبيل
المنع فلما جازعوا الشكره حيث رزقها الاستمتاع به لزمها الوفاء اه شرحه روفى سم قوله ويتعلق بجذوث
نعمته اى ولو انضم اليه غيره قلنا ان سلم مالى وهلك مال فلان اعقبت عبدي أو طلقت امرأتي قال
الروايات انفق نذره على سلامة ماله لانه مباح لا على هلاكه مال غيره لانه حرام ولا يلزمه في الجزاء عقد
عبد إطلاقا امراته اه (قوله كان شني الله مريضى) ويظهر ان المراد بالشفاء زوال العلة من اصلها وانه
لا يندفعه من قول عدلين عالين بالطلب اخذ اعمار في المرض الخوف او معرفة المريض ولو بالتجربة وانه
لا يضر بقاء اثره من ضعف الحركة ونحوه اه سئل (فرع) قال في التحفة قال القاضي إذا قال ان شني الله
مريضى فقه على أن تصدق بخمس مائة صلى من المعشرات فتشفي بحسب التصديق به وبعد اخراج الحسن
يجب العشر في الباقي ان كان نصابا ولا عشر في ذلك الحسن لانه لفقره غير معين فاما إذا قال الله على ان
اتصدق بخمس مالى فانه يجب اخراج العشر ثم ما بقي بعد اخراج العشر يخرج منه الخمس اه قال الاذرى
ويشبه ان يفصل في الصورة الاولى فان تقدم النذر على اشتداد الحب فكما قاله وان نذر بعد اشتداده وجب
اخراج العشر اولاً من الجميع اه اه رشدي (قوله ايضا كان شني الله مريضى الخ) خرج نحو ان شني الله
مريضى عمرت مسجد كذا او دارزيد فيكون لغوا لانه وعد عارض لالتزام نعم ان نوى به الالتزام
لم يعد انعقاده ولو كرر ان شني الله مريضى فعل كذا تكراراً لم يرد التأكيد ولو مع طول الفصل فيما
يظهر وله فيما اذا عين اهل الذمة واهل البدعة ابدال الكافر او المتدع يسلم اوسنى لا دراهم بدنانير ولا
موسر بفقير لانهما مقصودان ومن ثم لو عين شيئاً او مكاناً للصدقة تعين اه شرحه مر وقوله عمرت
مسجد كذا خرج به ما لو قال فعل عماره مسجد كذا فتلزمه عمارته ويخرج من عهدة ذلك بما يسمى
عمارة مثل ذلك المسجد وقوله ومن ثم لو عين شيئاً الخ كان قاله على ان اتصدق بكذا في مكان كذا ومن
ذلك لو قال الله على فضل ليله للفقراء مثلاً فيجب عليه فعل ما اعتيد في مثله وببر بما يصدق عليه عرفاته
فعل ليله ولا يجزئ التصديق بما يساوى ما يصرف على الليلة ويختلف ذلك باختلاف عرف الناذر فان
كان فقيراً مثلاً اعتبر ما يسمى ليله في عرف الفقهاء اه عرش عليه (قوله فيلزمه ذلك حالا) هل يلزمه الاداء
فوراً في غير المعلق وعند وجود الصفة فوراً في المعلق يتجه لا غير اجمع اه سم وعبارة شرحه مر نصها فيلزمه
ذلك حالا اى وجوباً موسعاً ولا يلزمه فوراً إلا إذا كان لمعين وطالب به والا فلا اه ثم قال وقضية كلام
المصنف عدم اشتراط قبول المندوره لالتذرية قسميه وهو كذلك نعم بشرط عدم رده وهو المراد بقول
الروضة عن الفقهاء فان شني الله مريضى فعلى ان اتصدق على فلان بمائة لزمته إلا إذا قبل فرداه بعدم
القبول الرد لا غير وما يقع كثير من بعض العوام جعلت هذا النبي ﷺ والاقر في الصحة لاشتهاره
في النذر في عرفهم ويصرف ذلك لمصالح الحجرة الشريفة من بناء ترميم دون الفقراء ما يجزئهم بالعادة بخلاف
قوله متى حصل كذا أجبى له بكذا فانه لغو ما لم يقترن به لفظ التزام أو نذر ولا يشترط معرفة الناذر
ما نذر به فصيح بخمس ما يخرج له من المعشرات قاله القاضي ككل ولذا وثمة تخرج من أمق أو شجر ق هذه
وكتبت عبدان ملكته وما في فتاوى ابن الصلاح مما يخالف ذلك ضعفه الاذرى والحاصل انه يشترط في
المال الملعن نحو عقد او صدقة ان يملكها او يعتق بملكها ما ينو الامتناع منه فهو نذر لجاج وذكّر القاضي
أنه لا زكاف في الحسن المندور قال غير موعله اذا نذر قبل الاشتداد او الاقرب بحسب اللحنين قياساً على الوصية
له لاولى لانه وان شارك في قبول الاخطار والجهالات والتعليق وحسبته بالمعلوم والمعدوم فقد تميز عنها
بعد اشتراط القبول فيكون من ثم اتجهت بحسبته للفقن كالوصية والهبة له فيا في احكامها فلا يملك السيد ما في
الذمة إلا بقبض القن ولا يصح لميت الاقبر الشيخ الفلاني حيث اراد به قرية كالسراج يتنفع به او اراد

أو ذهاب نعمة كان شني
الله مريضى فعلى كذا فيلزمه
ذلك اى ما التزمه (حالا)
ان لم يعلقه (أو عند وجود
الصفة) ان علقه للآيات
المذكورة بعضها اول
الباب (ونذر صوم أيام
سن تمجيله)

بالقديرين فلو نذر عشرة
ايام متفرقة فصامها متواليه
أجزأها خمسة (أو) نذر
صوم (سنة معينة لم يدخل)
في نذرهما (عبد ونشريق
وحض ونفاس ورمضان)
أي ايامها لان رمضان
لا يقبل صوم غيره وما
عده لا يقبل الصوم أصلا
فلا يدخل في نذر ما ذكر
(فلا قضاء) لما عذر نذره
لما ذكر خلافا للرافعي فيها
وقع في الحيض والنفاس
(ولا يجب) بما أفطره من
غيرها استئناف سنة
بل لأن يقتصر على قضائه
لان التابع انما كاللوقت
كما في رمضان لانه
مقصود (الا أن شرط
تأبها) فيجب استئنافها
عملا بالشرط لان التابع
صار به مقصودا (أو)
نذر صوم سنة (مطلقة
وجب تأبها أن شرطه)
في نذره والافلا (ولا
يقطعه مالا يدخل في)
نذر (معينة) من صوم
رمضان عنه وفطر أيام
العيد والتشريق والحيض
والنفاس لاستئنافه شرعا
وان لم يذكر الأصل
النفاس (ويرضيه غير
زمن حيض ونفاس متصلا
بآخر السنة) ليقى بنذره
أما زمن الحيض والنفاس
فلا يلزمه قضاءه

عرف بعمل النذر على ذلك ويطل بالتوقيت الا في المنفعة فيأتي في نذر ما مر في الوصية بها والافلا نذرت
لك بهذا مدة حياتك فينبأ كالعمري ونذر قراءة القرآن او علم مطلوب كل يوم صحيح ولا حيلة في
حلوله لا يجوز له تقديم وظافة يوم عليه فان قامت قضى ولو نذر عمارة هذا المسجد وكان خرابا فمهره غيره
فلم يطل لتعذر نفوذه لانه انما اشار اليه وهو خراب فلم يتناول خرابه مرة اخرى اولالا بل يوقف حتى
يغرب يومه تصحيحا لفظ ما يمكن كل حتم والاقرب الاول وتصحيح اللفظ ما يمكن انما يعدل اليه
ان احتمله لفظه وقد قرر ان لفظه لا يحتمل ذلك لان الاشارة انما وقعت للخراب حال النذر لا غير نعم ان
نوى عمارته وان خرب بعد زمرته اه (قوله حيث لا عذر) خرج ما لو كان مسافرا يلحقه سنة قد شديدة بالصوم
فالاولى تأخيرها وما لو كان عليه كفارة سبقت النذر فانها تسبق بتقديمها عليه ان كانت على التراخي والواجب
ذكره البلقيني اه (قوله) أجزأها خمسة (أي وهي الافراد الخمسة باطلا اذا علم والافضل مطلق ولو نذر
عشرة متواليه فصام عشرة متفرقة قالوا اجبانه لا يقع شيء منها عن النذر لقوات شرطه مع عدم تصور
القضاء وفي وقوعه فلا ما من نعم ان وصل اليوم الاخير بصوم تسعة بعده متواليه حسب من العشرة
اه قل على المحل (قوله) او سنة معينة) كسنة اثنتين وسبعين وتسماة او سنة من الغد والاول شهر او يوم كذا
اه شرح مر وفي سم مانصه قال مر ومثل السنة المعينة الشهر المعين والاسبوع المعين اه (قوله)
ورمضان) مثل ذلك ايام المرض وبه صرح في الروض اه حل (قوله) فلا قضاء لما عذر نذره (أي
واجب ولا يبعد استحباب ذلك بالنسبة للحيض والنفاس نظرا للقول بوجود قضائها بناء على
دخولها في نذره حرر اه حل (قوله) خلافا للرافعي فيما وقع الخ) اي من القول بوجود قضائها
لدخولها في النذر اه حل (قوله) ولا يجب فيها أفطره الخ) عبارة أصله مع شرح مر وأن أفطر
يوما منها بلا عذر وجب قضاءه لغزوته البر بآخياره ولا يجب استئناف سنة بل له الاقتصار على
قضاء ما أفطره لان التابع كاللوقت لا لكونه مقصودا في نفسه كافي قضاء رمضان من ثم أفطرها
كلها لم يجب الوفاء بقضائها والمتجه الوجوب من حيث أن ماتمدي بفطره يجب قضاءه فورا وخرج
بقوله بلا عذر ما لو أفطره بعذر كجنون واعماله فلا يجب قضاءه نعم أن أفطر لعذر سفر لزمه القضاء
او مرض فلا كما اقتضاء كلام المصنف في الروضة وهو المتمد ويوافقه اطلاق الكتاب ولا يضر
اطلاقه العذر الشامل للسفر ونحوه لانا نقول خرج بقوله بلا عذر غيره وفيه تفصيل فان كان سفرا
ونحوه وجب القضاء او مرضا فلا والمفهوم اذا كان كذلك لا رد انتهت (قوله) ان يقتصر على
قضائه) أي ما لم يكن فطره بمرض أو جنون أو اعمال بخلاف السفر اه حل (قوله) الا أن شرط
تأبها) أي لو في نذره كقوله الما وردى اه من شرح مر وهذا بخلاف لما اعتمد في الاعتكاف من انه لا يجب
التابع بنيتوه عبارة به بقول المصنف فصل اذا نذر مدة الخ نصفا فان نوى التابع بقبله يلزمه كالمو نذر أصل
الاعتكاف صحاح هو المتمد اه ع ش عليه فان لم يشرط التابع لم يجب الاستئناف ولا يقال الكلام في
نذر سنة معينة وهي لا تكون الامتابة لانا نقول من صور المعينة كافي شرح مر أن يقول الله على أن أصوم
سنة أو لها من الغدا ولها شر كذا أو يوم كذا وهي هذا الاعتبار تصدق بالمتابعة وغيرها تامل (قوله) ان شرطه
في نذره (أي لو في نذره) والافلا وحيد يصوم ثلاثا ثم يستين يوما كيف شاء اثنى عشر شهرا بالاحلال وان
انكسر شهر تم ثلاثين ويضي أيام العيد وياام التشريق ورمضان اه حل (قوله) من صوم رمضان عنه) خرج
بقوله عنه ما لو صامه عن نذر أو قضاء أو تطوع فانه لا يصح صومه ويقطع به التابع قطعاً ما شرح مر (قوله)
وبضيه غير من حيض ونفاس) ويخالف ما اذا كانت السنة معينة لان المعين في العقد لا يدل بغيره
والمطلق اذا عين قد يدل كافي المبيع المعين اذا خرج ميسلا لا يدل المسلم فيه اذا لم يخرج ميسلا يدل ولان
اللفظ المعينة قاصر عليها فلا تبدلها الى أيام غير ما خلافة في المطلقة فيط الحكم بالاسم حيث أمكن اه من
شرح الروض وقوله فلا يلزمه قضاء ما الفرق بين زمنها وغيره ان أيام احدها لما قبل الصوم ولو لمروض

(الاتنين لم يقضيا ان وقت قياسا عمالا يدخل في نذر صوم سنة معينة ووقع في الأصل ترجيح قضائهما ان وقت في حيض أو نفاس ولعل التوى لم يتعقب في الأصل الرافعي في ذلك كاتمه فيه في السنة المعينة للعلم به من ذلك (أو) وقت (في شهرين لزمه صومهما ابتداء) لكفارة مثلا (وسبق) أى موجبهما نذر الاتنين فلا يلزمه قضاءها لتقدم وجوبهما على النذر بخلاف ما اذا لم يسبقا وتعمير بذلك أعم من قيده الشهرين بالكفارة (أو) نذر صوم (يوم بعينه من جمعة تعين) فلا يصوم عنه قبله والصوم عنه بعده قضاء كالو تعين بالشرع ابتداء (فان نسيه صام يوما) أى يوم الجمعة فان كان هو وقع أداءه والا ففقتضا وهذا بناء على ان أول الاسبوع السبت أما على القول بان أوله الاحد وعزى لا كثيرين وجرى عليه النووي في تحريره وغيره فصوص يوم السبت والمتمتع الأول (ومن نذر اتمام نفل) من صوم أو غيره فهذا أعم من قوله ومن شرع في صوم نفل فنذر اتمامه (لزمه) لانه عبادته فصاح الزامه بالنذر (أو) نذر (صريم) بمعنى لم ينه قد نذره

ذلك المانع لم يقضها النذر وإن زمن غيرهما يقضى لأن الناذر التزام صوم سنة ولم يصمها اه من شرح حجر (قوله) والاشبه عند ان الرقعة (الخ) يفرق بين رمضان وأيام الحيض بان رمضان لا يترك في السنة فلا مشتقة قضاء أيامه بخلاف أيام الحيض فانها تكرر فلو وجب القضاء أيامه لشي على ذلك ومثله النفاس لأن الناذر يلحق بالأعم الأغلب اه زى (قوله) العلم به من ذلك) أى مع انه يمكن ان يكون التوى ليس تابعا للرافعي هنا لفرق بين المستثنين لأن زمن الحيض يمكن ان يتخلو عن الاتنين اه حل (قوله) أو وقت في شهرين (الخ) عبارة الرضى وشرحه فان لزم مع صوم الاتنين صوم شهرين متتابعين لكفارة أو لنذر لم يعين فيه وقتا معناه على الاتنين (أو) فلا يمكنه صومهما لقوات التتابع يتخلل الاتنين وقضى للنذر الاتنين الواقعة فيما إن وجبت الاتنين قبلها لانه ادخل على نفسه صومهما بعد النذر لان تأخرت عنهما فلا يقضيا لانهما حيث تستثناة بقرينة الحال كالاتنين الواقعة في رمضان اه إذا علمت هذا وعلمت منه ان لزم الشهرين تارة يلزم الكفارة وتارة بالنذر علمت انه لا وجه للتقيد بالشهرين في عبارتهم بل مثلها في التفصيل المذكور شهرين واسبوع مثلا إذا زامه بالنذر تأمل وفيه قولها لا يدخل في نذر صوم سنة معينة قال ومثله الشهر المعين والاسبوع المعين اه (قوله) فان كان هو (الخ) هذا صريح في انعقاد نذر صوم يوم الجمعة ولا ينافيه قوله لا يتنعد النذر في مكروه مع كراهة افراد الجمعة بصوم لأن عمل ذلك إذا صامه نفلا فان نذره لم يكن مكروها وقد افق بذلك والدويوجه ايضا بان المكروه افراده بالصوم لا نفس صومه وبه فارق عدم صحة نذر صوم البهر إذا كره اه شرح مر وعبارة سم قوله فان كان هو وقع أداءه لا يقال ان هذا يقضى ان نذر صوم يوم الجمعة يتنعد مع ان افراده بالصوم مكروه فنذر صومه للمكروه ونذر المكروه لا يتنعد لانا نقول لانسلم ان نذر صوم يوم الجمعة نذر للمكروه وإنما يكون نذر المكروه إذا نذر صومه متفردا بان قيد بذلك في نذره بخلاف ما إذا اطلق لان الاطلاق لم يعين للأفراد المكروه لجواز ان يضم اليه غيره والحاصل ان نذر يوم الجمعة صحيح متنعد سواء قصد ضم غيره اليه أو اطلق بخلاف ما إذا قصد افراده ثم رايه جمعا من شيو خا على ما أوجب وهو واضح وأقول ثم إذا صبح نذره وأفراد يوم الجمعة بقصد النذر صح عن النذر كما هو واضح وإن كرهه بقصد الأفراد قد يقال لا كراهة كالوصام يوم السبت نذره من غير ان يصله بمأمله بجامع الأفراد في كل نذر صحيح فليتامل انتهت (قوله) والمتعمد الأول) المعتمد انه يصوم يوم الجمعة وإن قلنا أول الاسبوع الاحد وانظر ما وجه ذلك اه حل (قوله) ومن نذر اتمام نفل) أى نذره قبل الشروع فيه أو بعده فقوله فهذا اعم من حيث أن النفل أعم من الصوم ومن حيث أن نذر اتمامه صادق بما قبل الشروع وبما بعده تأمل (قوله) لزمه لانه عبادته (الخ) وهل يثاب على الجميع ثواب الواجب أو لا قال شيخنا ينبغي ان يثاب من حين النذر ثواب الواجب اه سل (قوله) أو نذر صوم بعض (يوم) أى أو أصبح في يوم بمسكول لم يذره فنذر صيامه بان قال على صوم هذا اليوم كما صور في المجموع لزمه على ما في الرضى أخذا عامرا من نوى اثناء النهار صومه نفلا كان صائما من أوله لكن المتعمد عدم الزوم وهو مشهور المذهب ومن ثم جزم به بعض مختصري الرضى ويوجه بان صومه توجه إلى التزام صوم كل اليوم وهو بعد معنى بعضه قبل النذر مستحيل شرعا فاني وثوبه على الجميع من تفضل الله سبحانه وتعالى الجاري على خلاف القياس فلا يقاس عليه اه ايماب ملخصا اه شوبرى (قوله) أيضا أو نذر صوم بعض يوم لم ينقد (في) قل على المحل وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك نعم يصح نذر بعض التسلك وبعض الطواف قاله شيخنا وعليه فله لزمه التسلك كاملا والطواف كاملا او اذا قلعه يقع قدر ما نذره واجبا وغيره نفلا أو يفرق بين التسلك والطواف والذي يتجه فيها الثاني لكن لا يخرج عن النذر لا بفعل الجميع في التسلك وكذا في الطواف ان قلنا بالمرجوح انه لا يندب التطوع بنحو طوقه منه وعلى هذا الوصف في نذره الاقتصاد على البعض الذي نذره لم ينقد نذره على نظير ما مر في افراد يوم

لانه غير معهود شرعا وكذا النذر سجدة أو ركعة أو بعض ركعة كاعلم عامر (أو) (٣٢٩) صوم (يوم قدم زيد انقذ) لا مكان

الوجه في اجمعه اه (قوله) لانه غير معهود شرعا او ظاهر انه لو نوى التمتع بالبعث عن الكل لزمه اه شوري
(قوله) كاعلم عامر (اي من كتاب الصلاة) (قوله) بان يلم قدمه غدا) اي بسؤال او بدونه والظاهر انه
لا يلزمه البحث عن ذلك وان سئل عليه بل ان اتفق بلوغ الخبر له وجب والا فلا اه ع ش على مر (قوله) وانما
لم يكف تميم الخ) وقيل يكفيه عن نذر بناء على انه لا يجب عليه الا من وقت التقدم هو الاصح انه بقدمه يتبين
وجوبه من اول النذر لتعذر تبينه وبغيره يتبين هذا والى نذر اعتكاف يوم قدمه فان الصواب انه
لا يلزمه الا من حين التقدم ولا يلزمه قضاء ما مضى منه اى لا مكان تبينه فلم يجب ببقية يوم قدمه اه
شرح مر (قوله) لان لزوم صومه الخ) اى فلا يقال لاجراءه النفل عنه كاجازات صلاة من بلغ في اثائها
او بعد ما عن الفرض لا تاقول انما اجازات الصلاة للشروع فيها قبل البلوغ بخلافه هنا لانه لم يشترع في
الصوم عن جهة النذر كما شرع في الصلاة عن جهة ما هو فرض الوقت على المكلفين وان لم يفرض عليه فان
فرضه ان شرع فيه عن جهة النذر ولا يكون ذلك الامع التثبت لا شراطه في صوم النذر فان لم يستند في
التثبت على علامة تقدم يوم زيد لم يصح التثبت والصواب اجازة عن النذر وايضا في مستلة الصلاة لم يكن عند
الشروع من اهل الوجوب فلما صار من اهلها اكتفي بها لانه ادى وظيفة الوقت بشروطه في حقه حيث نذر وفي
مسئلة التمسك بين تار ان اليوم هو المقدور صومه ولو لم يأت بشرطه من نية النذر مع التثبت فليتامل اه سم
(قوله) او التالى له) من تلوته وتلته تبعه تركته فهو ضد التوابع كسر ما يتلو الشيء والمراد بالتالى هنا
التابع من غير فاصل اه شرح مر (قوله) قدما) اى معا او مرتبا وقوله في الاربعاء بتلك الباء والمداه
شرح مر (قوله) وصح عكسه وان اتم به) فيه ان هذا يفيد انه لو نذر صوم الاثنين والخميس وقاماه وجب
قضاء الاثنين ثم الخميس فان عكس صح وان اتم اه حل (قوله) لم يصح نذره على المذهب) فيه انه يمكن الوفاء به
يعلم يوم قدمه زيد فيصوم اليوم الذى قبله كما يصوم في نذر صوم يوم قدمه زيد الا ان يقال امس لا يتصور
وجوده بالنسبة للمستقبل بخلاف تقدمه زيدو حيث لا يكون نوله امس مثل قوله اليوم الذى قبل يوم قدمه
زيد حرر اه حل (فصل في نذر الايتان الى الحرم)

(قوله) او بنسك) مهطوف على الى الحرم اه شيخنا وقوله او غيره ما يأتى بالصلاة والصوم والصدقة اه
زى (قوله) لو نذر ايتان الحرم) اى او الذهاب اليه او الانتقال اليه او المصير اليه او المعنى اليه اومه ولو
بشره ويجرى ذلك في سائر اجزاء الحرم كامر فلو نذر المشى مثلا الى عرفات فان نوى الحج لزمه الاقلا اه
قل على المحلى (قوله) بنية ذلك اى بنية كونه بيت الله الحرم وهذا قيد فى الاخير وانما قيده ليكون بيت
الله يصدق بسائر المساجد كاسياق في كلامه وعبرة حج بنية ذلك اى بنية الايتان لبيت الله الحرم فالمدار على
التصريح بالحرام او نيته كايان اه عن اى اى نية ما يخص به كالطواف بما يظهر انتهت اماذا ذكر البيت
ولم يفيد بذلك ولا نواه فانه يلغى نذره لان المساجد كلها بيت الله تعالى اه شرح مر (قوله) ومسجد
الخيف) الخيف الخطوط والخياف اه خلاطو محبى بذلك لاجتماع اخلاط الناس فيه اذ منهم الجيد
والردي اه ح ف وفى المختار الخيف ما لا يتحد عن غلط الحبل وارتفع عن مسيل الماء ومته
سى مسجد الخيف بمنى وقد اخاف القوم اذا اتوا خيف منى فزلوه وفرس اخيف بين الخيف
اذا كانت إحدى عينيه زرقاء والاخرى سوداء وكذلك هو من كل شئ ولذلك قيل الناس اخياف اى
مخفون واخوة اخياف اذا كانت امهم واحد أو اباشى اه (قوله) لزمه نسك) اى وان شاء بان قال
في نذره بلا حج ولا عمرة وبلغوا النفى قاله الشيخان وصحح البلقين خلافا لانه صرح بما ينافية قال فى
شرح الروض وقد يؤيد بما لو نذر اضية على أن لا يتصدق بها فانه لا ينقض ويرق بان الحج والعمرة شديد
التثبت اه سم وقوله وان شاء مثله فى شرح مر وفى ع ش عليه مانصه قوله وان نفي ذلك
فنذره بخلاف من نذر التضحية بشاة معينة على أن لا يفرق لحما فان النذر لا يلغى ويفرق بينهما

(٤٢ - جمل منبج عامس) المذهب سهو (فصل) فى نذر الايتان الى الحرم أو بنسك او غيره ما يأتى به (نذر ايتان الحرم ما شئ منه) كالبيت الحرم او بيت الله الحرم او بيت الله بنية ذلك الصفا ومسجد الخيف ودار ابي جهل (لزمه نسك) من حج

بان النذر والشرط هنا تضاد في معين واحد من كل وجه لاقتضاء الاول خروجهما عن ملكه بمجرد النذر
والثاني بقاؤه على ملكه بعد النذر بخلافهما ثم فاقناهما بما يتراد على شيء واحد كذلك لان الاتيان غير النسك
فلم تضاد بينهما ذات الاتيان بل لازمه والنسك لشدة تشبهه ولو لم يكن يعرف بما عرف به لكان يتأثر بمثل هذه
المضادة لصنعها اجماع انتهت (قوله ايضا لزمه نسك) قال في الكفاية لان معلق كلام التاذرين يحمل على
ما ثبت له اصل في الشرع كن نذر ان يصلي يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصد الكعبة
بجمع او عمرة فخل النذر عليه اه برلى اه سم (قوله لزمه نسك) عبارة اصله مع شرح حج فالذهب
وجوب اتيانه بجمع او عمرة او بهما انتهت (قوله لان القرية بما تم الخ) فيه تصريح بان مجرد الاتيان الى
الحرم من غير ايقاع عبارة قرينة فقامله اه عتاني ومن نذر اتيان المسجد الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه
شيء كاجته البقيني وله احتمال بالاروم وهو للجهة لان ذكر بيت الله الحرام او حجر من الحرم في النذر صار
موضوعا شرعا على التزام حج او عمرة ومن بالحرم يصح نذره فلما قيل لزمه هنا احدهما وان نذر ذلك وهو في
الكعبة او المسجد حولها اه س ولوى (قوله لان ذلك) اى المشى من مسكنه والاحرام من الميقات
بخلاف ما لو نذر المشى لبيت المقدس او المدينة لم يلزمه مشى ومجاز له الركوب لعدم انعقاد النذر لان المشى فيه
غير مستحب فلا ينعقد النذر بالاية للشيء واما الاتيان فينعقد نذره وظاهره وان لم يقيد بالصلاة في ذلك
اه حل (قوله لو عكسه) اى ان يشى حاجا او معتبرا (قوله لانه مقصود) كذا علمه النووي وصرح به
بجبر ان قلنا الركوب افضل واعترضه المتأخرون واستدلوا بزيادة القطر ونذر الصلاة قاعد لو غير ذلك
زعم الزركشي انه ربما ناقض نفسه بذلك وقال العراقي كيف يكون مقصودا مع كونه مفصولا بتقدير
كونه مقصودا فالقصد في الركوب اكثر اه وآخر كلامه صحيح واوله فيه نظر اه سم وعبارة شرح مر
ولما لزمه المشى في ذلك لانه التزم جملة وصف العبادة كالم نذر ان يصلي قائما كون الركوب افضل لان ينافي
ذلك لان المشى قرينة مقصودة في نفسها وهذا المعنى في محتملها اما انتفاء وجود افضل من المأثور فغير شرط
انتفاء فانه دعوى التفاضل بين كون المشى مقصودا او كونه مفصولا وانما وجوب المشى دم تمتع ككعبه
لانهما جنسان متمايزان ولم يجر احدهما عن الآخر كذهب عن فضة وعكسه ويفرق بين هذا ونذر الصلاة
قاعدا حيث اجزاه القيام بان القيام والقعود من اجراء الصلاة المأتممة فاجزا الاعلى عن الادنى
لورقه تما المشى والركوب خارجان عن مائة الحج وسببان متمايزان اليه مقصودان فلم يقيم
احدهما مقام الآخر وايضا فالقيام قعود وزيادة فوجد المنذر هنا بزيادة ولا كذلك في الركوب
ولا يشكل على ذلك قولهم لو نذر شاة اجزاء بدلها بدنة لان الشارع جعل بعض البدنة مجزئا عن
الشاة حتى في نحو الدماء واجبة فاجزاء كلها اولى بخلاف الذهب عن الفضة وعكسه فانه لم يبعد
في نحو الزكاة فلم يجر احدهما عن الآخر انتهت (قوله فان ركب) اى لم يش ولو سفيته لانه وان
لم نقل له انه راكب لكنه غير ماش وهو مراده بالركوب فكانه قال فان لم يشى اه حل
(قوله ولزمه دم) اى دم ترتيب وتقدير وينبى ان يتكرر الدم بتكرار الركوب قياسا على
اللبس بان يتخلل بين الركوبين مشى اه ع ش على مر وفارق ما اذا كمال لعذر الصلاة اذا نذرهما
قالما فصل قاعدا لمجزه فانه لا شيء عليه بان الصلاة لا تجبر بالمال بخلاف الحج اشار اليه الشافعي
رضي الله تعالى عنه اه برلى اه سم وعمل لزوم الدم ان عرض العجز في صورته بعد النذر
والا كان نذره وهو عاجز فانه وان صح نذره لكنه لا يلزمه المشى ولا الدم واذ ركب اه س
وقاعدة انعقاد نذره احتمال ان يقدر على المشى بعد ذلك (قوله لتركه الواجب) اى فى النذر وغيره وقوله
وترفعه اى في حالة عدم العذر اه حل (قوله او يفسد) ولا يلزمه المشى في الفاسد بل وقضائه لانه الواقع
عن النذر اه س ول وعبارة سم قوله او يفسد فيبدأ بقطع وجوب المشى بالتساقط وان وجب المشى في
الفاسد وعبارة الروض وان افسده او فاقض وجوب المشى في القضاء لافى الفاسد وعمرة التحلل انتهت

او عمرة لان القرية انما
تم باتيانها بنسك والنذر
يحمل على واجب الشرع
وذكر حكم اتيان الحرم
من زيادتي وقولي اوشى
منه اهم من تعبيره باتيان
بيت الله مع انه غير كاف
لصدقه بما جدد غير الحرم
بل لا بد من وصفه
بالحرام او ببيتة كما علم
(و) نذر (المشى اليه لزمه
مع نسك مشى من مسكنه
لان ذلك مدلول لفظه
وهذا فيما عدا بيت الله
من زيادتي (او) نذر
(ان يصح او يعتبر ماشيا)
او عكسه (لزمه) مع ذلك
(مشى) لانه مقصود (من
حيث احرام) من الميقات
او قبله او بعده لانه التزم
المشى في النسك وابتدأه
من الاحرام فان صرح
به من مسكنه وجب منه
وقولي من حيث احرام
من زيادتي بالنظر للعمرة
(فان ركب) ولو بلا عذر
(اجزاء) لانه افضل
عند النووي ولانه اثنى
باصل النسك ولم يترك
الا هيئة فكان كترك
الاحرام من الميقات او
المبيت يحى (ولزمه دم)
اى شاة وان ركب بعد
لتركه ويمتد وجوب المشى
حتى يفرغ من نسكه او
يفسد وفرغه من حجة

(قوله بفرأغه من التحليل) أي وإن بقي عليه بعد هارمى وقرأ غم من عمرته بفرأغ جميع الأركان اه سل
وعبرة عرش على مر قوله بفرأغه من التحليل ويحصل ذلك برى جرة العقبة والحق والطواف مع
السعى لم يكن سعى بعد طواف القدوم انتهت (قوله ومن نذر الحج مثلاً را كبا الخ) وينبئ الاكتفاء
بركوب السفينة فيبر بذلك لأنه غير ماش ولوحاق لا يركب وركب السفينة فالظاهر أنه لا حنت لأنه
لا يقال له عرفاً أنه راكب اه حل (قوله لزوم دم) أي كدم التمتع وهل يأثم هنا بالمشى حيث لم يندز بترك
الركوب نظير ما قبله أو يفرق بأنه هاتى بأشقى بما نذره بخلافه ثم كل يحمل وظاهر كلامهم أنه يأثم اه إيجاب
اه شورى (قوله دون الحفاء) محله في غير الإماكن التي يس المشى فيها حافياً ما هي فيلزمه فيها مع المشى اما
غيره فله في الركوب والمشى هذا ما تحرراه سل وفي المختار حتى بالكسر حفة وحفة وحفاة بكسر
الحاء في الكل وحفاء بالمد فوحافى أي صار عشى بلا خف ولا نعل وحنى من باب صدى فهو خف أي رقت
قدمه وأحفره من كثرة المشى وحنى به بالكسر حفاوة بفتح الحاء فهو حنى أي بالغ في كرامه الطافه العناية
بأمره الحنفى أيضاً المستقصى في السؤال اه (قوله أو نذر نسكا وعصبا الخ) عبارة أصله من نذر حجاً أو
عمرته فله فله بنفسه فإن كان مضروباً استتاب الخ انتهت (قوله وعصبا) أي بعد نذره فلو نذر المعضوب
الحج بنفسه لم ينقد نذره أو أن يحج من ماله أو أطلق انعقاده شرح مر وفي المصباح عصب عصباً من باب
ضرب قطعوه يقال للسيف القاطع عصب تسمية بالمصدر ورجل معضوب زمن لأحره به كان الرمانة
عصبته ومنعته الحركة اه (قوله أناب) أي ولو بالمال كافى حجة الاسلام فيبقى في استتابه ونائبه ما ذكره
في كتاب الحج فيهما من التفصيل وحيث فلا يستتيب من على دون مرحلتين من مكة ولا من عليه حجة
الاسلام أو نحوها اه شرح مر وإذا شفى المعضوب بعد حج غيره عنه لم يقع له بل للاجبر ويلزمه الحج
بنفسه ويرجع على الاجبر بما أخذه كقائده في حجة الاسلام وقديفرق بأن تلك وظيفة العمر فراجعه اه
قل على المحل (قوله وسن تعجبه) أي الحج المنذور لا يبعد كونه من المعضوب اه عرش على مر وعلم سن
التعجيل إذا لم يحس العصب والواجب اه سل ويخرج عن نذر الحج بالافراد والتضع والقرآن كافى
الروضه والمجموع ويؤمل كل من الثلاثة لا دهم من حيث النذراء حج (قوله وتمكن من فعله) بأن كان
على مسافة يمكن منها الحج في ذلك العام اه زى (قوله أن لم يكن عليه نسك اسلام) يفيد أنه إذا نذر الحج عامه
وعليه نسك اسلام انعقد نذره عن نسك غير الاسلام ووجب قضاءه فليحركه في الحاشية وعبارة شرح
الروضه لو نذر من لم يحج أن يحج هذه السنة فصح خروج عن فرضه ونذره أذليس فيه الاتعجيل ما كان له
ناخيه فيقيم الفعل عن فرضه تعجبه عن نذره وعبرة ابن الرردى وأجزأت فرضه الاسلام عن نذر
حج واعتار العام هذا أن لم يزوج حجاً عامه عن نذره أو الإفصح نذره ويقع ما فعله عن حجة الاسلام
ويقضى أخرى عن نذره كائناً بشيخنا اه شورى وقوله في شرح الروض أن يحج هذه السنة فصح الخ
أى وصورة المسئلة أنه نوى في نذره حجاً آخر غير حجة الاسلام بخلاف ما لو نواها أو أطلق فلا ينقد
نذره ولهذا قال في الروض في موضع آخر وينقد نذر الحج من لم يحج ويأتى به بعد الفرض أهقاً في شرحه
وعمل انعقاده ذلك أن نوى غير الفرض فان نوى الفرض لم ينقد كالنذر الصلاة المكتوبة أو صوم
رمضان وإن أطلق فكذلك لا ينقد نسك محتمل كذا قاله الماوردى والرويانى اه (قوله وجب
قضاؤه) وهذا القضاء على الفور لأنه منضيق بالتعيين كالشرع فيه ثم أفسده وهل يكفي عن حجة الاسلام
أيضاً أو يقدم حجة الاسلام ثم يأتى بحجة القضاء لأنه غير مأمور به في وقت معين لقوات الوقت كائناً التي قبلها
اه ح! (قوله أو عينه ولم يتمكن من فعله الخ) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها هو أن شخصاً
نذر أن تصدق على إنسان بقدر معين في كل يوم مادام المنتور له حياً أو صرف عليه مدة ثم عجز عن الصرف
لما ألزمه بالندر فهل سقط الندر عنه مادام عاجزاً إلى أن يوسر أو يستغرق ذمته إلى أن يوسر فيؤديه

بفرأغه من التحليل قال
الشيخان والقياس أنه إذا
كان يتردد في خلال أعمال
النسك لفرض تجارة أو
غيرها فله الركوب ولم
يذكر وهو من نذر الحج مثلاً
را كبا فصح ماشياً لزوم دم
أو الحج حافياً لزوم الحج
دون الحفاء (أو) نذر
(نسكا) من حج أو عمره
(وعصبا أناب) كافى حجة
الاسلام وعمرته (وسن
تعجبه أول) زمن (تمكنه)
مبادرة إلى البراءة للذمة (فان
مات بعده) أي بعد تمكنه
من فعله (فعل من ماله) فان
مات قبل التمكن فلا شيء
عليه كحجة الاسلام وعمرته
(أو) نذر (أن يفعله) أى
النسك من حج أو عمره فهو
اعم من قوله وإن نذر الحج
(عاماً معيناً) هو أعم من
قوله عامه (وتمكن) من
فعله (لزمه) في أن لم يكن
عليه نسك اسلام فان لم يفعله
فيه وجب قضاءه فان لم يعين
العام لزمه في أى عام شاء أو
عين ولم يتمكن من فعله فيه
فان لم يبق زمن يسلمه لم ينقد
نذره أو وسمه وحدث له
قبل إحراره نذر

كرض فلا قضاء لان المنذور نك (٣٣٢) في ذلك العام لم يقدر عليه (فان فاته بلا عذر او بمرض او خطا) بالطريق أو الوقت (أو نسيان)

وهو انه يسقط عنه التذرع مادام معسر العدم يمكنه من الدفع فاذا أيسر بعد ذلك وجب أدائه من حيثئذ وينبغي تصديقه في اليسار وعدمه ما لم يطمع عليه بغيره بخلافه عر ش على حر (قوله كرض) أي وكنع عدو فالعذر هنا عام بخلافه في المتن فانه خاص بالثلاثة عاص بالثلاثة شيخنا (قوله بعد إحرامه) مفهومه هو ما قدمه بقوله أو وسعه وحدث له قبل إحرامه عذرون إن كان العذر هناك اعم فذلك قال كامر والحاصل ان العذر قبل الاحرام شامل للثلاثة ولو منع العدو وبعده خاص بما تامل فخلص من هذا أن قول المتن فان فاته بلا عذر اخل مفروض في القوات بعد الاحرام واما الوفاة قبل الاحرام فهو ما ذكره الشارح قبل بقوله أو وسعه وحدث له قبل إحرامه فخلها مستلذان متناهيان حكا وتريماها (قوله فاته يقضى ما افطره) المستدانه لا يقضى ما افطره في ذلك المرض بخلاف السقرو يحتاج إر الفرق بين المقيس والمقيس عليه اه حل (قوله يمنع نحو عدو) أي بعد الاحرام وكذا قبله بالأولى اه حل (قوله سنى الامكان) هو يسكون الياء الخفيفة من سنى واسله سين حذفته نونه للاضافة اه شورى (قوله باختصاصه) أي المنع (قوله بخلاف المذكورات) أي المرض وتاليه (قوله لم يمتعه) فعل ذلك فيه خرجت الاوقات المكروهة قال في الروض وشرحه ولا ينقذ نذر الصوم والصلاة في يوم الشك في الاولي وفي الاوقات المكروهة في الثانية وإن صبح قبل المنذور فيها اه وخرج بالوقت المكان المكروه كالحمام وأظن أن الحكم أنه لو نذر الصلاة فيه انه قد نذره فراجمه عليه لفرق بين الزمان والمكان لا يمتنع فان ارتباط الزمان بالفضل أقوى من ارتباط المكان به فانما فاته في الزمان اتهم اه سم قوله ان قد نذره أي يلزمه الصلاة التي يلزمه الصلاة التي التزمها إلا في خصوص الحمام بل بفعلها في أي محل كان كإسباقي قريبان نذر الصلاة بمحل لا يمتنع المحل لها اذا كان أحد المساجد الثلاثة كإسباقي في قول المتن وصلاته به فكاعتكاف اه (قوله ومنع نحو عدو) استشكل تصوير ذلك في الصوم والصلاة اما الصوم فانه لا سبيل إلى منع التبوؤ ان كرهه على مفطر لم يفطر واما الصلاة فلا مكانها بالايام وغيره وصور في الصيام بالاسير يخاف على نفسه من الصوم فيفطر وفي الصلاة بان يأتي بما فيها من عدم الطهارة ونحوه اه سم وعبارة شرحه كاسير يخاف إن لم يأكل قتل وكان يكرهه على التائب بنافي الصلاة جميع وقتها وبقولنا كاسير يخاف اخل يندفع ما استشكله الزركشي من تصوير المنع من الصوم بانه لا قدرة له على المنع من نية والاكل لا كراهة مفطره وبقوله لم يمتعه يكرهه على التلبس اخل يعلم الجواب عن قوله انه يصلي كيف امكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادر كافى الواجب بالشرع اه (قوله وفارق) أي وجوب القضاء في الصلاة والصوم من منع نحو العدو واما النك فلا يجب قضاءه حيثئذ بان الواجب اخل (قوله كالواجب بالشرع) أي فاته إذا عاجز عن فعله أول الوقت فانه يصلي كيف امكن وبعده ذلك يبعد اه عن (قوله من نعم او غيرها) أي ما يصح التصديق به كدمن يجس فشى من كلام المصنف كناية عن المنذور أي ما يأتي به التذرع في صيغته لا بما يتبادر من انه يأتي بلفظ شئ في صيغته اه حل (قوله وعينه في نذره) كقوله لله على أن أهدى هذا البعير أو هذ الشاة وقوله أو يبعده أي بعد اطلاقه كان قال لله على أن أهدى بعيرا أو شاة ثم قال وهى هذه أو هذ في هذه له ان يمين مالا يجزى في الاخحية كالتى قبلها وإذا بيع لا يذبح الا المجزى كإسبانه عليه وفي الصورة الثانية يقول شيخنا كحج يجب أن يعين المجزى في الاخحية اه حل ولو تلف المعين في يده بلا تقصير لم يضمنه اه شرحه (قوله أو يبعده) قال حر في شرحه قول الشيخ في شرح منجه أو يبعده عمل نظر لان التحين بعد التذرع انما يكون في المطلق وسأبأن أن المطلق ينصرف للماجزى اخحية فلا يصح تعيين غيره اه ومثله حج قال سل وفيما قاله نظر اذ الكلام هنا في اهداشى ولا شك انه شامل للماجزى اخحية واما ما قاله فهو في اطلاقه كقوله قال لله على أن أهدى شيئا فيلزمه ما يجزى في الاخحية اه (قوله الى الحرم) أي كلة أو شئ منه بدليل قوله

لا دمه أو للنك (بعد احرامه قضى وجوبه كالو نذر صوم سنة معينة فافطر في المرض فانه يقضى ما افطره بخلاف ما لو طرأ ذلك قبل احرامه كامر وقول بلا عذر مع ذكر حكم الخطأ والنسيان ومع قولى بعد احرامه من زيادى فلم ياتقرر انه لا قضاء فيما لو فاته بمنع نحو عدو كسلطان ورب دين لا يقدر على وفاته فلا يجب قضاءه كافي نك الاسلام اذا حدث عنه في اول سنى الامكان لا يجب قضاءه وفارق المرض وتاليه باختصاصه بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف المذكورات (أو) نذر (صلاة أو صوما في وقت) لم يمتعه عن فعل ذلك فيه (نفقاه) ولو يبعد كمرض ومنع نحو عدو (قضى) وجوبا لثمين الفضل في الوقت ولو تنوته ذلك باختاره وفارق للنك في نحو العدو بان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع وقد تجب الصلاة والصوم مع العجز فكذا يلزم بان بالنذر والنك لا يجب إلا عند الاستطاعة فكذا النذر قاله البغوى وغيره قال الزركشى وما ذكره في الصلاة خلاف القياس

بل القياس انه يصلي كيف أمكنه في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادر كافى الواجب بالشرع (أو) نذر (اهداشى) من نعم او غيرها وعينه في نذره أو يبعده (الى الحرم) كان قال لله على أن أهدى هذا الثوب أو البعير الى الحرم أو الى مكة

(وله حله اليه) اي الى الحرم نفسه ان لم يكن شيئا منه والى ما عينه (ان سئل) (٣٣٣) علام بالترامه (و) لومه (صرقة) بعد

بذبح ما يذبح منه (لما كينه)
الشاملين لقراءته والذى
يذبح منه ما يجزى الاضحية
فان لم يجز فيها كظي وصغير
ومعيب تصدق به جبالو
ذبحه تصدق بلحمه وغرم
ما نقص بذبحه اما اذا لم
يسهل حله كقفار ورحا
فيلزمه حمل ثمنه الى الحرم
ويشترط في لزوم حله ايضا
مكان التعميم بحيث وجب
التعميم فان لم يمكن التعميم به
كأن لو فان كانت قيمته في
الحرم ومحل النذر سواء
بين حله وبينه بالحرم وبين
حمل ثمنه أو في أحدهما أكثر
تعين وقول ان سهل من
زيادق وتعبير بالشئ
وبالحرم وبالمساكين أولى
من تعبيره بالهدى وبمكة
وبمن بها لان الحكم لا يختص
بما عدا ما في قوله بها من إهام
غير المراد (أو) نذر (تصدقا)
شئ (على أهل بلد من بلده)
صره لمسا كينه من المسلمين
سواء الحرم وغيره فلا يجوز
تقله كافي الزكاة ومن نذر
التحر بالحرم لزمه التحر به
وتفرقه للصوم على مسا كينه
أو بغيره لم يلزمه شئ (أو)
نذر (صوما بمكان لم يتعين)
الصوم فيه فله الصوم في غيره
سواء الحرم وغيره كان
الصوم الذى هو بدل
واجبات الاحرام لا يتعين

أولى مكة (قوله لزمه حله اليه) وعليه وثمة مؤنة حله اليه فان لم يكن له مال يبيع به فله ذلك اه شرح مر
(قوله ان سئل) اي ولم يكن به له اذ بقية ما ياتي اه شرح مر (قوله) بذبح ما يذبح منه اي وقت
التضحية اه سم اه ع (قوله لمسا كينه) اي ما لم يمين الناذر غيرهم كستر الكعبة وطيبها والاوجب
صره فيها او ام كريت للوقود ان احتجبت اليه والا يبيع وصرف ثمنه في مصالحها كافي المقار ونحوه مما يتيق
نقله وليس لحاكم مكة التعرض له فيه ولا اخذه اه قل على المحلى ولا يجوز له الا كل منه ولا لمن تازمه
نفقهم قياسا على الكفارة اه ع شرح على مر (قوله ايضا لمسا كينه) اي المقيمين والمستوطنين به اه
شرح مر اى غير بنى هاشم والمطلب وقوله اي المقيمين اى اقامة تقطع السفر وهو أربعة أيام صحاح كايصرح
بمقايلته بالمستوطنين في بحر بالحرم لا يجزى ان يعطى للحجاج الذين يقيموا بمكة قبل عرفة أربعة أيام لما
مر منهم لا يقطع ترخصهم الا بعد عودهم الى مكة بنية الاقامة اه ع شرح عليه (قوله) وغرم ما نقص (الخ)
ويدفعه من الدرهم لا من اللهم اه ع شرح (قوله) اما اذا لم يسهل حله (الخ) بان لم يمكنه أصلا أو عسر ولذا مثل
بثالثين (قوله) فيلزمه حمل ثمنه الى الحرم) والاولى لبيع ذلك الناذر ولو غير عدل كما هو ظاهر كلامهم وليس
لقاضي مكة زعمه نعم يتبعه انه ليس له امساكه بقيمة لانها منه في حماية نفسه ولا اتحاد القابض والمقبض اه
شرح مر (قوله) حيث وجب التعميم بان كانوا محصورين يسئل عدهم على الاحاد بمجرد النظر فان لم
يكنوا محصورين جاز الاقتصار على ثلاثة منهم اه شرح مر (قوله) فان كانت قيمته في الحرم ومحل النذر
(الخ) من ذلك ما لو نذر إهدا بمكة فان امكنته نقلها الى الحرم من غير مشقة فيه ولا نقص قيمة لها وجب
والابا عا بمحلها ونقل قيمتها اه ع شرح مر (قوله) الاولى من تعبيره بالهدى اي لانه في حالة الاطلاق
يلزمه ما يجزى اضحية اه سئل واجيب بان راد الاصل بالهدى ما يهدى للتبادر منه وهو إهداء
شئ من التعم (قوله) من إهام غير المراد) وهو شئ من بالالاغنياء (قوله) لزمه صرعه لمسا كينه من
المسلمين) اي غير بنى هاشم والمطلب بقياس ما رتعم المحصورين وجواز الاقتصار على ثلاثة منهم في
غير المحصورين اه شرح مر وبعبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذ لا يجوز صرف النذر لى كايصرح
بجمع مقدمون انتهت وقضية انه لو كان جميع أهل البلد كفارا فالنذر اه سم على حج وصرح به مر
(قوله) ومن نذر التحرف في الحرم (الخ) في الارض وشرحه ولو نذر ذبح شاة مثلا ولم يمين للذبح بلدا او عين له
غير الحرم ولم يمين فيها التضحية ولو الصلدة بلحمها لم تعقد نذره ولو نذر الذبيح في الحرم لم تعقد نذره ولزمه
التفرقة فيه ولو نذر الذبيح والتفرقة اوهاا يلد غير الحرم تعينا فيه او نذر الاضحية في بلد تعينت اي
تعين ذبحها مع التفرقة فيه التضحية التفرقة فيه اه مختصرا وبه يعلم ان قول الشارع هنا أو بغيره لم يلزمه شئ وعله
إذ لم يذكر التفرقة ولا أوهاا ان نذر التحر يلد بخلاف نذر التضحية به فان الاول لا يلزم والثاني لا يلزم
اه سم (قوله) لم يلزمه شئ اي لافي ذلك المحل ولا في غيره اه ع شرح ومنه ما لو نذر تحر شاة يلد سیدی احمد
الدبوى فلا يلزمه لان التحر لا يلزم الا في بلد يطلب التحر فيه اه شيخنا عزى وقد علم ان هذا ما لم يذكر
التفرقة او ينوهاوا الا في (قوله) سواء الحرم وغيره) ولا نظر لزيادة أو إيهاء الصوم في الحرم اه شرح
مر وقوله ونظر لزيادة أو إيهاء يؤخذ منه ان الصوم يزيد أو يفي مكة على ثوابه في غيرها وهل يضاعف
الثواب فيه قدر مضاعفة الصلاة ولا بل فيجوز زيادة لا فصل لجد مضاعفة الصلاة فيه نظر ومر في كلام
الشارح في الاعتكاف ان المضاعفة خاصة بالصلاة اه ع شرح عليه لكن التحقيق كما تقدم في كتاب الحج
ان المضاعفة الواردة في الصلاة تأتي في سائر العبادات الدينية وغيرها تامل بل حقق بعضهم هناك
انها تأتي في سائر بقاع الحرم المسجد وغيره تامل (قوله) سواء الحرم وغيره) فان قلت نذر
الصوم بالحرم متضمن لآتيانه ومن نذر آتيانه صحيح فاذا لم يلزمه ما ذكر قل لا يلزمه آتيانه بنسك قلت لازم
الشئ لا يبيح حكمه كقوله في لازم المذهب (الخ) هشوري (قوله) فلا تعين فيه) نعم لو عين المسجد للقرض

في الحرم (أو) نذر (صلاة به) أي بمكان (فكاعتكاف) أي فكنذره فلا تعين فيه لانها لا تختلف باختلاف الامكنة

دون العكس كما علم ذلك
من التنظير فهو أعم من
(أو) نذر (صوما) مطلقا
أو مقيدا بنحو دهر كعين
(فيوم) يحمل عليه لأنه
أقل ما يفرد بالصوم (أو)
أي صوما (قلالة)
لأنها أقل الجمع (أو) نذر
(صدقة) فيمتول بتصدق
به وإن قل وكذا لو نذر
التصدق ببال عظيم لأن
الصدقة الواجبة لا تنحصر
في قدر لأن الخطأ قد
يشتركون في نصاب فيجب
على أحدهم شيء قليل
وتعبري بمتمول أولى
من قوله إما كان إذا لم يكن
بما لا يتمول (أو) نذر
(صلاة) فركعتان تكفيان
لأنهما أقل واجب، وهما
(قيام) قادر الحاقا لنذر
بواجب الشرع (أو)
نذره (صلاة) قاعدة (أجاز)
فعلا (قائما) لا يتابع بالافضل
(لا عكسه) أي نذر الصلاة
قائما فلا يجوز فعلا قاعدة
مع القدرة على القيام لأنه
دون ما ألزمه (أو) نذر
(عقار) فية تجزى ولو
ناصة ككفارة لوقوع
الاسم عليها (أو) نذر
(عق) كافر أو معية (أجراه)
رقبة (كاملة) لا يتابع
بالافضل (فان غير) رقة
(ناصة) كف على عق هذا

لزمه وله فله في مسجد غير موافق لم يكن أكثر جماعة فيما يظهر خلافاً في قده به لا تأتما أو جبا المسجد لانه
قربة مقصود. في القرض من حيث كونه مسجداً فيجزى كل مسجد التلك وينجبه الحاق التوافل التي ليس
فضلها في المسجد بالعرض اه شرح سر (قوله) لا المسجد الحرام (الخ) المذهب انه خاص بالكعبة والمسجد
والمسجد حوله وان وسع عما كان عليه قاله صحيح اه شوبري (قوله) فتعين قال الشافعي ولا يلزمه الايتان
بالنسك كالنذر ايتان الحرم اه عميرة اه سم (قوله) وان تفاوتت فيه فقد ورد ان الصلاة في المسجد
الحرام بمائة صلاة في مسجد المدينة الشريفة وبمائتين في الأقصى وبمائة ألف فيساو اهما وان الصلاة في مسجد
المدينة بصلاتين في الأقصى وبألف صلاة فيساو اهما وان الصلاة في الأقصى بخمسمائة فيساو اه قل على
المحل (قوله) أو مقيدا بنحو دهر) كان قاله قل إن اصوم دهرها فيحبل على مطلق ألزم بخلاف الدهر
المعرف فانه يحمل على جميع الايام ويلزمه صوما حيث لا يكره له ذلك كما قاله حل وغيره تأمل (قوله)
لأنه أقل ما يفرد بالصوم) عبارة غيره لأنه أقل ما يصدق به الصوم اه وأمل مراده الصوم المترجم أي
أقل ما يحمل عليه اه شوبري (قوله) أو أياماً قلالة) قاله في الأيام بمثل ذلك الأيام فيلزمه ثلاثة فقط
فما يظهر ترجمه من تردد طويل للأدعي وبقي نظيره ما ذكره في على صوم شهر أو الشهر فيلزمه في
الأول شهر واحد وفي الثاني ثلاثة لا غير فما يظهر من تردد للزكري في ذلك ولا نظر لكونه جمع كثرة
واقفه احد عشر لأن ذلك من دقائق العربية فلا تنزل عليها الاقفاط العربية اه شوبري (قوله) فيمتول
أي إن وصفاً بفظم أو نحوه اه قل على المحل (قوله) فركعتان) أي بسلام واحد فلو زاد عليها
لم يصح احرامه على المختمد عند شيخنا اه قل على المحل (قوله) أو صلاة فركعتان) ولا فرق فيها بين
الغفل المطلق وغيره كالرواتب والضحى فيجب القيام في الجميع اه عرش على سر (قوله) أو نذره (تعا)
الأولى الاعتاق لأن بعضهم أنكر الأول وان قال النووي ان أنكره جهل لكنته حسن الان يجب بان
في ارتكاب الحسن الرد على المنكر فكان أهم من ارتكاب الاحسن اه شوبري (قوله) ولو ناضة)
ولتغوف الشارح للمتن مع كونه غرامة سوغ فيه وخرج عن قاعدة يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع
اه سل (قائده) لو نذر عتق رقبة معينة ثم تلفت وانفها قبل الاعتاق فيلزمه ابدائها لان العتق حق
الرقبة وان تلفها اجبى لزمه قيمتها لما لكها ولا يلزمه ان يشتري بهارقة بخلاف الهدى فان الحق فيه
للفقر ادهم موجودون قاله في البيان اه سم (قوله) لو قوع الاسم عليها) أي ولائها من باب الغرامات فلم
يكلف فيها بما يشق بخلاف الصلاة ونحوها ولا ان الغرض تخليص الرقبة اه عميرة اه سم (قوله) اجراه
كاملة لا يتابع (الخ) أي ولان صفة الكفر لا يتقرب بها لمحتل على التعريف اه عميرة (فرع) قال
في الروض ومن نذر زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لم يوفى بزيارة قبر غيره تردد اه قال في شرحه اه أي
وجهاً أو جهماً الروض حق الرجل لاسيما اذا كان المقبور صالحاً لان فيه قربة لخبر زوروا القبور
وظاهر كلامهم ان زيارة سائر القبور كزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم اه سم

(كتاب القضاء)

اصله قضاي بوزن من قضيت قلبت اليامزة لتطرفها اثر الف زائدة اه برلى اه سم وجهه افضية
كقباء واقية وهو في الاصل يقال لاتمام الشيء واحكامه وامضاته والفراغ منه متى بذلك لان القاضي
يتم الامر ويحكمه ويضيه ويفرغ منه اه شرح الروض وعبارة شرح هر وهو في اللغة احكام الشيء.
وامضاه واتي لمان آخر كالوصي والخلق وفي الشرع الولاية الآتية والحكم المرتب عليها والزام من
له الزام بحكم الشرع مخرج الاقفاء والذي يستفنده القاضي بالولاية اظهار حكم الشرع وامضاه فيما
يرفع اليه بخلاف الملقى فانه مظهر لا محض ومن ثم كان القيام بحقه أفضل من الاقفاء انتهى والقضاء

أفضل من الجهاد ويحتاج إلى مول ومول وفيه محل ولا يوصية والمولى هو الامام الأعظم أو نائبه
بأذنه وشرطه فهو قصره فيما يولى فيه أهليته كإبائى والمولى هو النائب وشرطه صحة قصره فيما يولى
فيه واعتبار أهليته أيضاً والمولى فيه هو ما يتصرف فيه وشرطه جواز شرعاً وتعيينه من الانكحة والدماء
أو الاموال أو غير ذلك ومحل الولاية مكان فهو قصره ويشرط تعيينه ببلده ومحلها أو إقليم أو غير ذلك
والصيغة إيجاب ولو بكتابة أو رسالة أو أخبار موثوق به أو نحو ذلك وهو صريح كوليك القضاء وخلفك
فيه واستيتك فيه أو قض بين الناس وأحكم بينهم أو كتابة كاعدت عليك في كذا وفوضته إليك وأنتك
فيه وولتلك فيه أو قول كالوكالة ولا يجوز عقد القضاء أو الامامة رزق أو نحو مول من غير بيت المال
ولا يجوز لأحدهما أخذه من بيت المال إن تعين وكان مكتسباً والآله أخذ كفايته ومعمونه (فرع)

يجوز للامام أن يرزق من بيت المال من عمله مصلحة عامة للمسلمين كأمير ومؤذن وحسب ومفت ومعلم
قرآن أو علم شرعي أو قل على المحلى (قائدة) أن قلت ما الفرق بين قضاءه وقدره (قلت) القضاء
هو الحكم السكلي الاجمالي في الأزل والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله التي تقع فيها
لا يزال قال الجلال في قوله صلى الله عليه وسلم وسوء القضاء منسبه قال الكرمان بمعنى المقضى
أو حكم الله تعالى من حيث هو حكمه كله حسن لاسوء فيه قالوا في تعريف القضاء والقدر القضاء
هو الحكم بالكليات على سبيل الاجمال في الأزل والقدر هو الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات
على سبيل التفصيل في الأزل قال تعالى وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم أو شوري
(قوله أي الحكم بين الناس) أهم أن القضاء مرادف للحكم وقد ينفره فيطلق القضاء على ما فيه من الأخبار
والحكم على ما فيه من الأزام وعكسه باعتبار أن حكم الله تعالى في الواقعة قضاء والزلم به أو شوري
(قوله إذا اجتهد الحاكم) أي هو عالم أهل للحكم كما قلته النووي عن إجماع المسلمين فاعل الحكم هو
الاجتهد أو حج أو سم (قوله فاعطى) أي في إصابة الحكم وهذا على الصحيح من أن المصيب
واحد وعبارة ابن السبكي والصحيح وفاقاً للجمهور أن المصيب واحد والله تعالى حكم قبل الاجتهاد
قل لا دليل عليه والصحيح أن عليه اامارة وأنه مكلف بإصابته وأن عطلته لا يأثم بل يؤخر وأما على
الضعيف من أن كل مجتهد مصيب فيحتاج الحديث إلى تأويله أو شيخنا (قوله فله عشرة أجور) لا ينافي
ما قبله لأن الأخبار بالقليل لا ينافي الكثير ولجواز أنه أعلم أولاً بالاجرن فاعبرها ثم بالعشرة
فاعبر بها أو أن الاجرن يساويان العشرة فإن قلت العشرة يصح أن تجعل أجراً واحداً أو اثنين فما باله
جعلها عشرة قلت يجوز أن تكون أنواعاً من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا القدر فبهذا كرهها
العدد على ذلك قاله الشيخ في شرح الوراق وفيه فوائد يمتين الوقوف عليها أو شوري (قوله كقوله
من جعل قاضياً) عبارة شرح حر كالحرف الحسن من ولي القضاء فقد ذبح بنير سكن انتهت (قوله محمول
على عظم الخطر الخ) أي وإلا فالقضاء فرض كناية أربعين كإبائى وأما قول الرافعي عن ابن كعب أنه يكره
مع كونه فرضاً فراده كرامة طلبه مع الحرص عليه فالكسوة حيث تغير الواجب أو أن المراد بكرامة

السلف له الخوف من عدم القيام بحقه لا الكرامة الشرعية ولا لزوم مدح تاركه وذلك يتناقض فرضيته وجواب
الاستنوى بأن الكرامة إنما تنافي فرض العين لا الكفاية يرد ما تقر من أن يكون فرض عين على أن
التفرقة بين الفرضين بمنع عقاد الكرامة تنافي الفرضية مطلقاً فتعين الجرايمان الأولان أو حج أو
سم (قوله تولية) أي قبوله فاطن التولية وإرادته أو في نسخة تولى وهو ظاهر ويدل عليها قوله
أما تولية الامام الخ أو ع (قوله فرض كفاية الخ) بل هو أسنى ففروض الكفايات حتى
ذهب الفزاري إلى تفصيله على الجهاد وذلك للإجماع مع الاضطراب إليه لأن طباع البشر مجبولة
على النظائر قل من ينصف من نفسه والامام الأعظم شغل بما هو أهم منه فوجب من يقوم به فإن امتنع
الصالحون له أو أوجر الامام أحدهم أو شرح حر كونه فرض كفاية في حق الصالحين على

بالمداي الحكم بين الناس
والاصل فيه قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى وإن
أحكم بينهم بما أنزل الله
وقوله فأحكم بينهم بالقسط
وأخبار تكبر الصحيحين
إذا اجتهد الحاكم فاعطى
فه أجر وإن أصاب فله
أجران وفي رواية صح
الحاكم أساندها فله عشرة
أجور وما جاء في التحذير
من القضاء كقوله من جعل
قاضياً ذبح بنير سكن
محمول على عظم الخطر فيه
أو على من يكره له القضاء
أو يحرم عليه على ما يأتي
(تولية) أي القضاء (فرض
كفاية) في حق الصالحين
له في الناحية

أذولية الامام لاحدم ففرض عين عليه (١٢٦) (فن تعين) له (في ناحية) لزمه (طلبه) ولو يذلل مال أو عاف من نفسه المثل (و)

لزمه (قول) إذا ذل إليه الحاجة إليه فإن امتنع أجبر وإنما يلزمه الطلب والقبول (فيها) أي في ناحية فلا يلزمه في غير ما لأن ذلك تعديب لما فيه من ترك الوطن بالكلية لأن عمل القضاء لا غاية له بخلاف سائر فروض الكفايات المحوجة إلى السفر كالجهاد وتعلم العلم (أو) لم يتعين فيها لكنه (كان أفضل) من غيره (سنا) أي الطلب والقبول (له) فيها إذا وثق بنفسه وقول وقوله إلى آخره من زيادتي (أو) كان (مفضولا ولم يتنع الفضل) من القبول (كرهاله) أي للفضول لما في خبر الصحيحين من قوله عليه السلام لعبد الرحمن بن سبرة لا تسال الأمانة فإن كان الأفضل يتنع من القبول فكل معدوم واستثنى الماوردي من الكراهة ما إذا كان المفضول أطوع وأقرب إلى القبول والبلقيني ما إذا كان أقوى في القيام في الحق وذكر كراهة القبول من زيادتي (أو) كان (مساويا) لغيره (فكذلك) أي فيكرهان له (إن اشترى) بالانتفاع بعله (وكنى) بغير بيت المال لما فيه من الخطر بلا حاجة وعلى هذا حمل

الجملة لا ينافي كونهم قد بكمه وقد ينسب لخصوص من اتصف بالوصف المتعنى للسنا والبكر امة على ما يأتي تفصيله بقوله أو كان أفضل من غيره سنا الخ حاصل ما ذكره خمسة أحكام تترى تولى القضاء فرض بتسميته ومنسوب وحرام ومكر وماه شيئا (قوله) اما تولية الامام لاحدم ففرض عين عليه) أي فورا قضاء الاقليم ويتعين ذلك على قاضي الاقليم فأيما جرحه كياي ولا يجوز إخلاء مسافة العدوى عن قاض أو خليفة له لأن الاحضار من فوقها يشق وبها قار اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين أي أما إيقاع القضاء بين المتخاصمين ففرض عين الامام أو نائبه كما قاله البلقيني ويتنع عليه الدفع إذا أفضى لتعطيل أو طول نزاع ومن صريح التولية أو ليلك أو قلدك أو فوضت اليك القضاء ومن كتاباتها عرلت واعتمدت عليك لزم لا بد من التبر النزيل لفظا بل يكتفي فيه الشرع. الفل كالو كليل كما افق بذلك الوالد رحمه الله تعالى نعم يرتد بالرداء شرحهم قال في آخر الفصل ولا بد من تعين ما يولي فيه نعم أو أطرد عرف بتسمية بلاد بلاد في تولى لها دخلت بمعاها ويستفيد تولية القضاء العام سائر الولايات وأمر الناس حتى نحو زكاة وحسبة لم يفرض امرهما لغيره نعم يتجه في قوله أحكم بين الناس أنه خاص بالحكم لا بتجاوزه لغيره ويفرق بينهما وبين ليلك القضاء بأنه في هذا التركيب معنى امضاء الامر وسائر تصرفات القاضي فيها امضاء الحكم بخلاف المحكم (فرع) لو خلا بلد عن قاض فقلد أهله أو احدا منهم فإطال ان كان في العصر امام والا فان رجوا نصبه عن قرب فكذلك لو الاقان امكنهم التحا كفي بلد بقرهم فعلموا والافتقار جاز و حكمه نافذ قاله الماوردي ولو خلا الزمان من الامام وجب الرجوع إلى العلماء اه سم (قوله) فن تعين له الخ) أي بان لم يوجد في ناحية صالح للقضاء غيره اه شرح الروض (قوله) في ناحية) المراد ما يبلده ودون مسافة العدوى منه اه عتاني أي بناء على أنه يجب في كل مسافة عدوى نصب قاض اه صل (قوله) ولو يذلل مال) أي قدر عليه فاضل عما يعتبر في الفطرة قيم يظهره الاقرب وجوب الطلب وان ظن عدم الاجابة خلا فلا تدعى اخذ من قومه يجب الامر بالمعروف وان علم عدم امتثالهم له اه شرحهم روي عن علي عليه قوله لو يذلل مال ظاهره وان كثر المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وان قل ان القضاء يرتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولو كذلك غيره اه وعادة الروض وشرحه ولو وجب أو استحب عليه جاز بذل المال ولكن اخذه ظالم كما اذا اتذر الامر بالمعروف الا يذلل مال فان لم يجب ولم يستحب لم يجب بذل المال ليولى ويجوز له بذله لئلا يميز ووقع في الروضة انه يجوز له بذله ليولى وهو سبق قلم وكذا يستحب بذله لعل قاض غير صالح للقضاء لما فيه من تخليص الناس منه لكن أخذه ظالم اه (قوله) فان امتنع أجبر) استشكل تولية المتعنى بأن امتناعه مع تعيينه له مفسق وإيجاب التوى يعدم فسقه لان امتناعه غالبا يكون بتأويل فلا يصح بذلك جزما وان اخطأ في تأويله اه ذى (قوله) فلا يلزمه في غيرها) نعم عين الامام قاضيا وارسله إلى ما فوق مسافة العدوى لزمه الامتثال والقبول وان بددت لان الامام اذا عين احدا لمصالح المسلمين تعين ويتعين حمله على عدم وجود صالح للقضاء في المحل الميوسر إليه او يقر به وحينئذ يجمع الكلامان اه صل (قوله) بخلاف سائر فروض الكفايات) أي فيجب السفر لها ولو لم يعد لان لها غاية اه شيئا (قوله) أو كان أفضل سنا (له) هل يفيد هذا الشيء بأن يقال حيث لم يتنع المفضول على قياس التبريد الآتي انظر (قوله) اذا وثق بنفسه) فان عاف على نفسه لزمه الامتناع كافي الذخائر ورجوه الزكشي وهو المعتمد خلافا لما يقتضيه صريح شرح الروض من انه يعتز اذا خاف عليها اذ ظاهره في هذه الحالة جواز الاقدام اه عتاني (قوله) اطوع) أي مطاوعا بفتح الواو أي يطاوعه الناس ويمثلون لحكمه أكثر من القاضي اه شيئا بقوله وأقرب إلى القبول عطف تفسير (قوله) والاسالة) أي ان وثق بنفسه فان خاف عليها لزمه الامتناع كافي الذخائر ورجوه الزكشي اه (قوله) أو ليكني من بيع المال) هذا يشعر بجواز اخذ الرزق على

امتناع السامع (والام) بان لم يشتره ولم يكتب بما ذكر (سنا له) لينتفع بعله أو ليكني من بيت المال القضاء

التعاضد هو كذلك في التذويب يجوز للامام والقاضي المفسران يأخذ من بيت المال ما يكفيه وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة لثلاثة ايام اذ لا اجرة على القضاء في الروضة عن المروى ان له اخذهما ان كانت اجرة مثل عمله ان لم يكن. رزق من بيت المال اهـ (قوله) يحرم عليه بزل صالح (الخ) عبارة الروض وشرحه وجزم على الصالح القضاء طلبة بزل مال اهل قاض صالح ولو كان ذو نوبط بل ذلك عدلته فلا تصح تزليته المزعول به على قضاءه حيث لا ضرورة كحايث لان العزل بالرشوة حرام وتولية المقتضى الرضى حرام اهـ (قوله) وشرط القاضي (الخ) اي ولو في الواقع ويندب فيه ان يكون قرشيا نصيبا اذا حل وراين وفطنة ونية طر و قارو سكية كاتبا صحيح الحراس والاعضاء عارفا بلفظة اهل محل ولا ينفقوا سلبا من الشحنة صدور قوافر عقل ولا يجوز له اخذ مال على القضاء الا فدر اجرة ان لم يكن له شيء في بيت المال كما مره قـل على المحل (قوله) كونه اهل للشهادت (الخ) فهم كلامه عدم اشتراط كونه كاتبا او عارفا بالحساب المحتاج اليه في جميع المسائل الحسابية لكن صحح في المجموع اشتراط في المقتضى او لا ينفق وتولية زيادة ولا ينفق طر مته بلفظة اهل ولا يته اي حيث كان هم عدل يرفقه بالتميم و بمرقم بلفته كما هو ظاهر وقياس ما مر في العقود ان المدار في هذه الامور على ما في نفس الامر لا على ما في ظن المكلف قلوا من لم يعلم فيه هذه الشروط فبين اجتماعه فيه صحت توليته ولا عمل ان لم يعلم حاله ان يمتد في الصالح على شهادة عدلين عارفين بما ذكر ويندب له اختياره ليزداد فيه بصيرة اهـ شرحه (قوله) ناطقا اي ولو مع اكنة او نحوها اهـ قـل على المحل (قوله) كافي الامر انضاء اي اضاها للقيام بامره بان يكون ذا فطنة تامة وقوة على تنفيذ الحق اهـ شرحه (قوله) فلا يولاه (كافر) اي ولا على كفاه وما جرت به عادة الولاة من نصب ساجد كهم منهم فهو تقليد يأسقروا على لا تقليد حكروا بما يلزمهم حكمة بالاتزام منهم بالازامه اهـ شرح البهجة اهـ سم (قوله) وفاقس ومنه نافي الاجماع او خبر الاحاد او الاجتهاد ومجور عليه بسفه وقوله ومن لم يسمع أي شيئا لانه لا يفرق بين اقراد وانكار بخلاف من يسمع بالصياح فيجوز توليته وقوله واهي اي لاه لا يعرف الطالب من المطلوب وفي معنى الاصحى من يرى الاشباح ولا يعرف الصور نعم لو كانت اذا قربت منه عرفها صح فلو كان يصير نهارا فقط جازت توليته او لا فقط قال الاذرى يفتي منه اهـ من شرحه (قوله) وهو العارف باحكام القرآن ولا يشترط حفظه جميع القرآن ولا بضنه عن ظهر قلب بل يكفي ان يعرف مظان احكامه في ابوابها فراجعه لوجاهة الحاجة اليها ويشترط ان يكون له في كتب الحديث اصل مصحح مجمع احاديث الاحكام اي ظاهرا كتن في داود فيعرف كل باب فراجعه اذا احتاج الى العمل به ولا يشترط ضبط كل مواضع الاجماع والاختلاف بل يكفيه ان يعرف او يظن في المسئلة التي يفتي فيها ان قوله لا يخالف الاجماع لو اختلفت غيره وان المسئلة يتكلم فيها الاولون بل تولدت في عصره كما مر به الاصل اهـ من الروض يشرحه (قوله) ايضا وهو العارف باحكام القرآن (الخ) ولا يشترط نهايته في كل ما ذكر بل تنكي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يحسن قوانين علم الكلام المدرسة الان واجتماع ذلك كله اما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع ابواب الفقه اما مقلد لا يعلو مذاهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيها ما راعه المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالجهود مع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له العدول عن نص امامه كالا يجوز له الاجتهاد مع النص اهـ شرحه (قائمة) ذكر الاذي في القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرقا ما بين الاختصاص والاعم فقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل ثم قال والفرق المذكور هو ايضا بين علم الفتاوى والفقه الفقه الفقه هو العلم بالاحكام الكلية وعليها هو العلم بتلك الاحكام مع تنزيلها على النوازل اهـ شوبري (قوله) وبالفقاس) اعاد الباء ليقيد عطفه على الاحكام الذي هو المراد لاجل القرآن

يحرم عليه بزل صالح له ولو مفضلا ولا تبطل عدالة الطالب والتصريح بسن القبول من زباني (وشرط القاضي كونه اهلا للشهادت) بان يكون مسلما مكلفا حرا ذكرا عدلا سميما بصيرا ناطقا (كافيا) لامر القضاء فلا يولاه كافر وصي ومجنون ومن يهوى رأى وخشى وقاسى ومن لم يسمع واهى واخسر وان فهمت اشارته ومفعل ومخلل النظر بكبر او مرض لنقصه (مجتهدا) وهو العارف باحكام القرآن والسنة والفقاس

وانواعهم فمن انواع القرآن والسنة الخاص والعام والمجمل والمبين والمطلق والمقيّد بالنص - الظاهر والناهي والمنسوخ ومن انواع السنة المتواترة والاحاد والمتصل وغيره من (٢٣٨) انواع القياس الاولى والمسايى والادون كقياس الضرب والوالدين على التافيف

والسنة إذ الغرض معرفة القياس نفسه تأمل (قوله الخاص والعام) العام لفظ يستغرق الصالح لعموم غير
حضر كقوله تعالى ولا يظنوا اعمالكم الكبر الخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة والسلام الصائم المنتظر امير
نفسه ان شاء صام وإن شاء اكل والجملة هو ما لم يتضمّن دلالة مثل قوله تعالى وانوال كافر نحن من اموالهم
صدقة لا يملكهم ههنا من الرأب والمبين مثل قوله وفي عشرين نصف دينار والمطلق كقوله تعالى
فتحرر رقبتي آية الظهار والمقيد كقوله تعالى فتحرر رقبتي مؤمنة في آية القتل والنص هو ما دلّ دلالة قطعية
والظاهر ما دلّ دلالة ظنية والناسخ والمنسوخ كآية عدة الوفاة وفي قول علي الجلال قال الماوردي ايات
الاحكام في القرآن خمسائة وكذا احاديث السنة وهذه المراد من معرفة الكتاب والسنة التي
يتوصل بها الى استناد الاحكام الشرعية منها انتهى (قوله والمتصل) اي بانصال رواة الى الصحابي فقط
ويسمى الموقوف او الى النبي ويسمى المرفوع اه شرح مر وفي قول علي المحل قوله غير المتصل
فيشمل المتصل والمنقطع والموقوف وغيرها لان المتصل عالم بقط احد من رواة من اشتهر به من اشتهر به
انتهاه فان سقط فيه الصحابي فهو المرسل او الثاني ايضا فهو الموقوف او اثنين متصلين فهو المعضل او
واحدولو من مكاني فهو المنقطع واستند الى النبي ~~صلى الله عليه وسلم~~ من غير ذكر شيء من الروايات فهو المرفوع اه
(قوله ومن انواع القياس الخ) اي ومنها ايضا قياس الموقوف بالادلة لا القياس في معنى الاصل كافي
الاصول اه شيخنا (قوله الاولى) وهو ما قطع فيه بيني الفارق والمسايى هو ما يبعد انتفاء الفارق
والادون ما لا يبعد فيه ذلك اه شرح مر (قوله والمحكم على المتناهي) المحكم كقوله تعالى ليس كمثل شيء
في هذه نص في انه لا شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله والمتناهي مثل قوله الرحمن جل العرش
استوى بذاته فوق ايديهم ويبق وجهه بك تأمل (قوله ولسان العرب) اي لان الشريعة وردت بلسان
العرب فتتوقف معرفة احكامها عليها زي (قوله لغزو نحو وصرفا) اي وغير ذلك من علوم
الادب وهي اثنا عشر علما كقالة الخشري اللغو والنحو والصرف والمعاني والبيان والاشتقاق والعروض
والنافية والخطو وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضر اتوا برسخ واما علم البديع فهو كالتدليل
لها اه قول علي المحل (قوله واقرال العلماء) ولا بد من معرفة اصول الدين وإن لم يكن له طريقة المتكلمين
اه حل (قوله فولي سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضى السكراته لا تصح توليته غير الادل ولا ينفذ
قضاؤه ولا يراه من لى عبارة اصله مع شرح مر وجع فولي سلطان اذن له شوكة غيره بان يكون
بناحية انقطاع غوث السلطان عنه ولم يرجعوا الى الابه ظاهر كلامه عدم استلزام السلطنة للشوكة فلو
زال شوكة سلطان بنحو اسرار وحسب ولم يخلع فخذت احكامه حيث علم فعلوا اولم يوجد مقتضى للنزع والا
اتجه عدم تنفيذه اه مهم رايت في الرشيدى مانصه وحاصل المراد كايؤخذ من كلامهم ان السلطان إذا ولي
قاضيا بالشوكة فخذت توليته مطلقا اي سواء كان هناك اهل للقضاء ام لا وإن ولاده لا بالشوكة او لواه
قاضى القضاء كذلك فيشترط في صحة توليته قند اهل القضاء اه (قوله كفايت ومقلد) ويحت اللفظين
انزال من ولادة دوشوكة بزوال شوكة لزوال مقتضى لغوذ قضائه اي بخلاف مقلد أو فاسق
مع فقد المجتهد العدل فلا تزول ولايته بذلك لعدم توقفا على الشوكة كما مر اه شرح مر (قوله فخذ
قضاؤه للضرورة) قال شيخنا ويشترط في قاضى الضرورة ان يذكر مستنده في سائر احكامه والا فلا
وذكره شيخنا الرمي ايضا ولو زالت شوكة من ولادة المزل ويسرّد منه ما اخذ من الاوقاف والجوامك
ونحوها لان الضرورة في نفوذ احكامه للضرورة تنقذ بقدر ما اه قول علي المحل (قوله وهو) اي تعبير
المصنف الامم والاوقاف الخ (قوله واستخلف ولويضه) اي ابا موسى حيث ثبتت عدلته عند غيره اه حل
(قوله واطلق الاذن) هذا مفهوم قوله في تفسير اطلاق التولية بان لم ياذن له ومفهوم قوله لم يذنه عنه قول

لها وقياس احراق مال
اليتيم على اكله في التحريم
فيهما وقياس التفاح على
البر في باب الربا بجامع
العلم (وحال الرواة) قوة
وضعا فيقدم عند التعارض
الخاص على العام والمقيد
على المطلق والنص على
الظاهر والمحكم على المتناهي
والناسخ والمتصل والقوى
على مقابلهما (ولسان
العرب) لغزو نحو وصرفا
وبلاغة (واقوال العلماء)
اجماعا واختلافا فلا يخالفهم
في اجتهاده (فان فقد الشرط)
المذكور بان لم يوجد رجل
متصف به (فولي سلطان
دوشوكة مسلما غير اهل)
كفايت ومقلد وصبي
وامرأة (نفذ) بمجمعة
قضاؤه (للضرورة) لثلا
تتمثل مصالح الناس
وتعبرى بمسايير اهل
اهم من قوله فاسقا ومقلدا
وهو الاوقاف لتعليمهم
ومقتضى كلام الروضة
واصلها وصرح به ابن عبد
السلام في الصبي والمرأة
وان عائلته بعضهم تفقها
ومعلوم انه يشترط في غير
الاهل معرفة طرف من
الاحكام (وسن للامام
ان ياذن للقاضي في

الاستخلاف) اعاقه (فان اطلق التولية) بان لم ياذن له في الاستخلاف ولم يذنه عنه (استخلف) الشارح
ولو بعضه فلما عجز عنه) ل حاجته اليه دون ما يقدر عليه (ار) اطلق (الاذن) بان لم يسم له في الاذن في الاستخلاف ولم يخصص

(في استخفاف مطلقا) وهذه نزياد وكالات الاذن فبما كان فيه بالاولى (و اوشه هـ) بنى لم يتبداه اونهاء عن الاستخلاف لم يستخلف ويقتصر على ما يمكن ان كانت توليته اكثر منه (و شرطه) اي الاستخفاف بفتح اللام (٣٣٩) (كالفاضي) اي كشرطه السابق

(الا ان يستخلفه في امر خاص كسماح ينة فيكنى عليه بما يتعلق به وبمحكم باجتهاده) ان كان مجتهدا (او اجتهاد مقفله) بفتح اللام ان كان مقفلا بكسرهما لانه لما يحكم بمقتده (ولا يشترط عليه خلافة) اي خلاف الحكم باجتهاده او اجتهاد مقفله لانه لا يعتد به (و جاز نصب اكثر من قاض بمحل كبد وان لم يخص كلامهم بمكان او زمان او نوع كالاموال والديارات او الفروع هذا ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم) والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل ان عدم الجواز محله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر وقولي اكثر من قاض اعم من قوله قاضين وقده الماوردي بقوله ما لم يكثروا وفي الخطاب يجوز ان ينط بقدر الحاجة (و) جاز (تحكيم اثنين) كما كثر (اهلا للقضاء) او احدا اكثر (في غير عقوبة تعالى) ولومع وجود قاض اوفى قوداو تكاح وخرج بالاهل غيره فلا يجوز تحكيمه اي مع وجود الاهل والاجاز حتى

الشراح اونهاء عن الاستخلاف الخ (قوله في استخفاف مطلقا) اي فيما عجز عنه وفي غيره والمتعداته لا يستخلف الا فيما عجز عنه ام مراد عـش (قوله وكالات الاذن تعميمه) اي بان قاله استخلف في كل احوالك (فرع) فرض الامام لشخص ان يختار قاضيا لم يعترضه ولا اصله ولا فرعه ام حل (قوله وشرطه كالفاضي) ولا يشترط فيه رتبة الاجتهاد من ذلك نائب القاضى في القرى اذ افوض له سماع اليانة فقط بكتبه ائلم بشرطه ولو عـش (قوله وشرطه ليس المنسوب للرجح والتعديل مثل ذلك لانه كما كثر ام مراد عـش (فرع) اذ اولى الامام شافعي مثلا منعه من الحكم ببعض مسائل معينة كان منع القاضى من القضاء على الغائب صحت التولية وكان القاضى مزمولا بالنسبة لتلك المسائل التي منع من الحكم فيها لكن للنظم تحكيمه في تلك المسائل لتعذر قاض بالنسبة اليها فينفذ حكمه فيها التحكيم ووافق على ذلك مروهو ما خوذ من كلامهم ام سم وفي حاشية الرحمان على التحرير ما نصه (قائمة) اقضى بـالمرمى ان الحق اذا مضى عليه خمس عشرة سنة لا تسمع به الادعى ولو لم يثبت الامر للقضاء من ذلك فلم يجد صاحبه قاضيا يدعيه عنده ام مد على التحرير (قوله ان ينط بقدر الحاجة) معتد (قوله جاز تحكيم اثنين) اي شديدين بصرفان لانفسهما وليس محكم اصلوا ولا فرعا لاحد مراهوا لعدو الله اقل على المحل قال القاضى في شرح الحارثي يشترط العلم بتلك المسألة قطعه ويجوز التحكيم في ثبوت حلال رمضان كما عجز الوركشي وينفذ على من رضى بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره ام مراد عـش (قوله اهلا للقضاء) وهو المجتهد بشرطه وقال الوركشي المراد الاهلية المطلقة بالنسبة لتلك الحادثة فقط قال وقتل في الدخائر الاضاق على ذلك من المجوزين التحكيم ام سم (قوله ولومع وجود قاض) اي اذا كان المحكم مجتهدا اما اذا لم يكن كذلك ولومع وجود قاض ضرورة ام مراد عـش اي وعمل الامتناع عند وجود قاض ضرورة اذا سهل الوصول اليه ولم ياخذوا لم لا وقع والاجاز التحكيم مع وجوده ام شيخنا (قوله اوفى قود) اي ولو كان التحكيم في قودا عـش فهو معطوف على الغاية (قوله والاجاز) المتعداته لا يجوز تحكيم غير الاهل مع وجود القاضى ولو قاض ضرورة ام مراد عـش هذا وقرر شيخنا زى نقلا عن اعتاد شيخنا الرمى انه لا يجوز التحكيم الان ولومع قضاء الضرورة الا اذا كان قاضى الضرورة ياخذ ما لا وقع ام وبشارة سم قروا الاجاز اي ان لم يوجد الاهل جاز الخ حاصلا انه اذا افتد الاهل جاز تحكيم عدل غيره في التكاح وغيره في السفر والحضر واعتمد ذلك شيخنا الطباوى واعتمد شيخنا مر كافتله عن والده انه اذا افتد الاهل لا يجوز تحكيم غيره الا في التكاح اذا افتد القاضى ولو قاضى الضرورة لو ترب على الرفع اليه غرامة مال لان نفوذ قضاء غير الاهل انما هو بالقوة لا يستند اليها المحكم قال مر المتمد انه لا يجوز تحكيم غير الاهل مطلقا ولومع وجود قاضى الضرورة الا في التكاح اذا افتد القاضى وكانت في السفر فقلت امرها عدلا يزوجهما والاذا ترب على الرفع قاضى الضرورة غرامة مال على الحكم نعم ان فقد القاضى مطلقا حتى قاضى الضرورة كالفاقق واستيج الى الحاكم جاز تحكيم اصله او افضل من يوجد من الدول بخلاف غيرهم ام وكتب الشيخ المحشى في عمل اخر ما نصه (فرع) المتعدان المحكم اذا كان مجتهدا جاز تحكيمه مطلقا الا جاز بشرط عدم قاض ينفذ قضاؤه شرعا كقاضى الضرور قود من فقدهما لو منعه الامام من الحكم في بعض المسائل كالمو منعه من الحكم في خصومة بعد خمس عشرة سنة كما هو واقع لان فيجوز التحكيم فيما عـش لانه مزمول بالنسبة له فقد متحقق بالنسبة لذلك نعم يجوز التحكيم لعدو مع وجوده كما لو لم يمكن قضاءه الا بالمال يدفعه المحكوم له بشرط ان يشق عليه عادة ولا يحمته مثله في جنب ذلك ومعلوم انه ليس المراد الفقيد من الدنيا لكن انظر ما خاططه المراه بمتاعى البدية الى ان خاطبه ان يشق قصده مثقلا لا يتحمل عادة فيتأمل ام (قوله من حد) اي كحد شرع بخلاف حد القذف

فبعد نكاح امرأة الاولى لما خاص وبشر عقوبة الله تعالى عقوبته من حد او تزويج فلا يجوز التحكيم فيها اذ ليس لما طالب معين ويؤخذ من هذا التعليل ان حق الله تعالى المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتعميرى بما ذكر اعم واولى من تعبيره بما

ذكر موقعية كلامهم ان الحكم ان يحكم (٣٤٠) بمله وهو ظاهر وإن زعم بعض المتأخرين ان الرجوع خلافه قال الأذرى لم ير

لأنه حق آدمي (قوله وقضية كلامهم الخ) قضيته أيضا موافق عليه م أنه يتمتع على غيره نقض حكمه حيث يتمتع نقض حكم القاضي وهو ظاهر وهو صريح في شرح الروض أنه سم (قوله ان يحكم بمله) ضيف والمتمتع لا يجوز له لتفاضي الضرر الحكم بملهما أه حل (قوله ان الرجوع خلافه) متمتع (قوله لا برضاها) أي لفظا فلا اثر للكون اخذ من نظره مولا بدم رضا الزوجين معا في النكاح والوجه الا كنفاء بسكون الكفر في استئذانها في التحكيم أه شرح م رأي فلا يكتفي بالرضا مولى المرأة والزوج بل الرضا لما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية قاضيا وشرعا لك لا بد من موافقهم وكلام المصنف عدم رضا الوجة إذا كان لها من يتكلم لها أه حل (قوله) بناء على ذلك تولية بنت رد في الكفاية هذا البناء بان ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يمتنع الباقى قد يجاب بان حل هذا إذا صدر التحكيم من غير قاض أه شرح البهجة (قوله فلو حكما اثنين الخ) ليس المقام للتفريع كما لا يخفى فكان الاول التعيين بالواو ومقتضى قوله خلاف تولية قاضيين الخ ان قوله ولو حكما اثنين ليجتمع على الحكم مع التحكيم وأما قوله لم ينفذ حكم أحدهما الخ فهو بحث آخر لا تنضمه المرافة بما به أه حل (قوله لظهور الفرق الخ) أي لانه في القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف الحكمين وفيه ان الحكمين قد يكونان يجتهدان إلا ان قال هذا نادر أه حل (قوله ولا يكتفي برضاها) أي بان ادعى شخص حل آخر انه يستحق عليه ما فتنازع في اثباته لحكما خصا بحكم بينهما حكم بان القتل خطأ فلا ينفذ حكمه إلا برضا عاقله الجاني وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على رضا الحكمين رضا المرافة في هذه الصورة فظهر ارتباطه بما قبله (قوله) هو أعم من قوله رضا عاقل (أي لانه يشمل قاطع الطرف ومنزل المني والمرافة تعمل واجب كل منهما كما تعمل دية النفس كما تقدم في المتن فصل المرافة (قوله بل لابد من رضاهما أيضا) وكذا لابد من رضا كل من عليه ضرر في حكمه غير المتداعيين أه م أه سم (قوله ولو بعد اقامة المدعى) شاهدين بان قال المدعى عليه للحكم من تلك فليس له ان يحكم أه م ذى (قوله) وليس للحكم ان يحبس الخ) وله ان يشهد على حكم وانباته في مجلسه خاصة لانزاله بالفرق وإذ اتولى القضاء بعد سماع بقية حكمها بعدهم غير أعادتها أه شرح م وقوله لانه لا يفرق ويضيى ان لا يكتفي بالفرق هنا بما اكتفى به في الفرق بين المتبايعين أه حل عليه (قوله) يجرم أهمة الولاية من باب ضرب أه مختار وقال فيه والاهة العظيمة والكبر أه

(فصل) فيما يقتضى انزال القاضي (قوله وما يذكر معه) أي مما يقتضى أى من قوله وينزل بانزاله نائبه إلى آخر الفصل (قوله) بنحو جرت وانحاء) كان الاولى الاختصار على الإغناء فيقول بنحو اغما وظاهر ضميمه ان التقلد وان لم يتخل بالضبط تقتضى العزل أه حل (قوله وصمم) أي بحيث لا يسمع برف الصوت فلا ينافى ما تقدم أه حل (قوله وفسق) فلو ولى مع فسقه وقتلنا بنفوذ قضائه للضرورة وهو الصحيح فراد فسقه فان كان بحيث لو عرض على من ولاه لرضى به وولاه لم ينزل وإلا انزل أه حل (قوله) نعم لو محي الخ) هل المني مانع أو سالب وجهان من فوائدهما ما ذكره بقوله نعم الخ فهو مبنى على انه مانع ومن فوائدهما إذا ما دبصره هل تعود ولايته بغير تولية جديدة وجهان اعتماد م انه مانع وانه تعود ولايته بغير تولية جديدة أه سم (قوله) ولم يتمتع لاشارة) أي إلى الخصمين بان كان ممرور في الاسم والنسب أه حل (قوله) فلو عادت أمليته الخ) ظاهره ولو كان الرأى محي وسما نقل عن شيخنا ان الامي إذا عا دبصره عادت ولايته وبقي ان يكون مثله الصمم أه حل (قوله) كالوكالة) مقتضى كون ولاية القضاء كالوكالة انه لو انكر القاضي ولايته أو انكره من ولاء انزل إلا ان كان لغير أه حل (قوله) وغيره من العقود ويستثنى من الغير الشروط

شيئا أي صريحا ولا ينفذ حكمه إلا برضاها به قبله لان رضاها هو الميثب للولاية فلا بد من تقدمه بقيد زده بقوله (ان لم يكن أحدهما قاضيا) وإذا فلا يشترط رضاها بتداعل ان ذلك تولية منه فلو حكما اثنين لم ينفذ حكم أحدهما حتى يجتمع على خلاف تولية قاضيين ليجتمع على الحكم لظهور الفرق قاله في المطلب اما الرضا بالحكم بعده فليس بشرط حكم الحاكم (ولا يكتفي برضاها) هو أعم من قوله رضا عاقل يحكم (في ضرب دية على عاقله) بل لابد من رضاه أيضا بولو كانوا فقراء لانهم يؤخذون بأقرباره فكيف يؤخذون برضاه (ولو رجع أحدهما قبله) أي قبل الحكم ولو بعد اقامة المدعى شاهدين (امتنع الحكم ليس للحكم ان يحبس بل غايته الاثبات والحكم وإذا حكم بشيء من العقوبات كالقود وحد التقذف لم يستوفه لان ذلك يجرم أهمة الولاية (فصل) فيما يقتضى انزال القاضي أو عزله وما يذكر معه) لو (أزال العلية) أي أهلية القاضي (بنحو جنون واغما) كمنفقه وصمم ونسيان يخل بالضبط وفسق (المنزل) لو جرد المنافي ولان القضاء عقد جائز نعم لو محي بعد سماع البينة تعدلها ولم يحتج لاشارة فخذ حكمه في تلك الواقعة وتعيير بما ذكر اعم مما عبر به (فلو عادت) أهلية (لم تعد ولايته) كالوكالة وغيرها من العقود (وله عزل نفسه) كالوكيل وهذا من زياد

ه

له النظر إذا زالت عليه ثم حادت فأتى تعدولايته وفيه أن المذكور في كلام المصنف في آخر باب الوقف
أنه لا ينزل ولا غاية الأمر أن العارض مانع من تصرفه وكذا الحاضن والاب والجد اه حل (قوله)
هو للإمام عزله أي القاضي بخلافه يخرج بالقاضي الإمام ولا يؤذن المدرس والوقوف والتأخر فلا ينفذ
عزله إلا بسبب يقتضيه اه حل وعبارة سم (نتيجه) هذا في الامور العامة أما التدريس والتصرف والنظر
والإمامة والأذان ونحو ذلك فلا يجوز عزل بغير سبب ولو عهد بالخلافة اه وقوله بغير سبب فلو
عزله حيث نزل ينفذ طاعة للإمام بشرط وجود صالح نظير ما بقي القاضي إذا عزله بغير سبب قال شيخنا
الطبراني رحمه الله من هو مقرر في وظيفة لا يجوز عزله بغير سبب يجوز عزله فإن عزله بغير سبب
لم ينزل ويستحق المعلوم إذا باشر الوظيفة وأما تعالى أعلم وكذا قال مر حيث نفذ العزل بازوجد
سبب يجوز العزل انزل من حين العزل وان لم يبلغه الخبر وإذا مضى مدة بعده لم يلزمه فيها الثاني
الوظيفة لم يستحق واحد منهما معلوما وإن باشر الأول أو الثاني فلا ينفذ عزله وأما الثاني فلا يعلم
يبشر (فرع) إذا عارض الإنسان عن مباشرة الوظيفة جاز عزله وتقرير غيره اه مر (فروع)
قروما مر إذا عزل القاضي ناظر الوقف بلا سبب يقتضي العزل فإن كان النظر للقاضي بشرط الواقف
كان شرط الواقف النظر لحاكم المسلمين انزل الناظر بل لو انزل القاضي في هذه الحالة انزل الثاني
أيضا لأنه نائبه بخلاف ما إذا لم يكن النظر بشرط الواقف وإن ثبت له بالشرع كأن لم يجعل الواقف
لوقف ناظرا فإن النظر للقاضي في هذه الحالة فإذا أقام ناظر الم يكن له عزله بلا سبب ولو عزله لم ينزل
بل لو عزله الإمام أيضا لم ينزل لأنه ليس نائب القاضي في هذه الحالة ولا للإمام وإنما أقمه القاضي
لمصلحة الوقف والمسلمين ولو لم يولي القاضي وهو في غير محل ولايته أو باغفل لا يصح التولية كالأصح حكاه في
غير محل ولايته مشى على أنه تصح التولية لأنها ليست حكايا إنما هي تفويض كإصحح الأذن في بيع الخمر
إذا تحملت أو أطلق وقيل إن عقد له النكاح إذا قضى أحرأه أو أطلق وهذه تقع لأن كثير أقام قاضي مصر
يتولى من الروم بمروى التواب قبل الوصول إلى مصر وفي شرح المنهاج لشيخنا خلافة ناظر اه (قوله)
بخلاف) أي لا يقتضي انزاله ككثرة الشكوى منه أو ظن أنه ضيف أو زالت محبة في القلوب وذلك لما
فيه من الاحتياط اه شرح مر وعبارة شرح البهجة بطن الخلل الذي لا يقتضي انزاله أي بظهوره
فيه ولو ظنا إلا أن يكون متبينا كما اقتضاء كلامهم وصرح به القيني ما ظهور ما يقتضي انزاله فلا يحتاج
فيه إلا عزل لأنزاله بما انتهت اسم (قوله) وعمل هذا وما قبله الخ) فيه أن هذا حيث ليس عقدا جازا من
جانب القاضي إلا أن يقال الأصل فيه لجواز من جانبه وتمت عارض بخلافه من جانب الإمام اه حل
(قوله) (الأحكام) أي بخلاف القاضي فإن له عزل نوابه من غير سبب اه شرح مر (قوله) ولا ينزل قبل
بلوغه الخ) ويثبت عزله بسند شهادة أو امتناع لا بإخبار واحد ولا يكفي كتاب مجرد وإن حفته
قرائن تبين تدبيره اه عتاني (قوله) عزله) بالرفع فاعل بلوغ اه شرح مر (قوله) اعظم الضرر) أي
من شأنه ذلك حتى لو في أمر خاص لم ينزل حتى يبلغه خبر العزل بخلاف الوكيل ولو في أمر عام فإنه
ينزل قبل بلوغه خبر عزله لأن من شأنه عدم عظم الضرر في نقض التصرفات اه حل ولو يابى (قوله) سم
لو علم الخصم الخ) المتمدن فو ذكحه لأن علم الخصم بعزله لا يخرج عن كونه قاضيا اه حل (قوله)
لم ينفذ حكمه) اه احتراز بقوله له عن حكمه عليه فينفذ كما لو أقر بعزل القاضي فإنه يؤخذ بأقراره
في حكمه لا في حكمه عليه ذكر ذلك مر لأجل وجه النقل اه فراجع اه سم (قوله) لم ينفذ غير
حاكم باطنا) ولك أن تقول عليه لا نسلم أنه غير حاكم باطنا لأنه إذا لم يبلغه خبر
العزل فهو باق على ولايته ولا عبرة بطل الخصم أن الإمام عزله إذا يلزم من عزل الإمام عزله
وجماهير أصحابنا ساكتة عما قاله الماوردي فالظاهر أن المتمدن خلافة اه شروري وعبارة شرح
مر والأوجه خلافة لأن علم الخصم بعزل القاضي لا يخرج عن كونه قاضيا انتهت (قوله)

(وللإمام عزله بخلاف)
ظهر منه ويكفي فيه غلبة
الفن وجعل مداوما فيه أن
وجد ثم صالح غيره للقضاء
(وبإفضله) منه (وبمصلحة)
كذلك في سنة سواء اه عزله
بمثل أم بولته وذكر حكم
دونه من زيادتي (والأ)
بأن لم يكن شيء من ذلك
(حرم) عزله (و) لكنه
(ينفذ) طاعة للإمام بقيد
زده بقول (أن يوجد) ثم
(صالح) غيره القضاء (والأ)
فلا ينفذ أما القاضي فله
عزل خليفته بلا موجب
بناء على انزاله بموته
(ولا ينزل قبل بلوغه
عزله) اعظم الضرر بنقض
الأحكام وفساد التصرفات
نعم لو علم الخصم أنه ممزول
لم ينفذ حكمه له لم ينفذ
غير حاكم باطنا ذكره

الماوردي (فان علقه) اى قوله (بقراءة كتابنا انزل بها بقرأة) من غيره (عليه) لان الغرض اعلامه بصورة الحال لا قرأته بنفسه
وصوب الاسنوى عدم انزاله (٣٤٣) بقراءة غيره عليه كافي: فلهذا العالق والقائل بالاول فرق بان المرعى فم النظر الى الصفات

وهنا الى الاعلام كما ينزل
بقراءته الكتاب ينزل
بغيره ما فيه تأمله وان لم
يكن قراءة حقيقة (وينزل
بانزاله) بموت او غيره
(ناثبة) لانه فرعه (لاقيم
يتيم ووقف) فلا ينزل
بذلك لثلاثه عمل ابواب
المصالح (ولان استغلفه
بقول الامام استغلف
عن) لانه خليفة الامام
والاول سفير في التولية
مختلف ما لو قال له
استغلف عن نفسك او
اطلق فينزل بذلك لظهور
غرض المعاونة فلا تشكل
الثانية بتفسيرها من الوكالة
اذ ليس الغرض ممن معاونة
الوكيل بل النظر في حق
الموكل فعمل الاطلاق
على ارادته) ولا ينزل
قاض ووال) والتصریح
به من زيادق (بانزال
الامام) بموت او غيره
لشدة الضرر في تعطيل
الحوادث وتبسيير
بالانزال هنا وفي القيم اعم
من تمييزه بالموت (ولا
يقبل قول متول في غير عمل
ولا يتولا) بقول (موزول
حكمه بكذا) لانها لا
يملكان الحكم حينئذ فلا
يقبل اقرارها به (ولا شهادة
كل) منهما (بحكمه) لانه
يشهد على فعل نفسه (الا

فان علقه بقراءة (الخ) ولو كتب اليه عرك او انتدعول من غير تأديق على القراءة لم ينزل ما لم يات به
الكتاب كما قاله القليوبي وغيره ولو جاءه بعض الكتاب وانما هو وضع الدل لم ينزل والا انزل كما
يبحث بعضهم اه زى (قوله انزل بها) ويكنى قراءته على انزل فقط اه شرح مر (قوله والقائل بالاول
فرق (الخ) مقتضى هذا الفرق انه لا ينظر للصفة ولو قرأه اول من يتق باخباره واخبره بذلك انزل
لوجود الاعلام اه حل (قوله) وينزل بانزاله (الثانية) اى اذا بلغ النائب ذلك كما هو قياس ماسبق ويحتمل
الاخذ بالاطلاق ويرى بين ما هنا ومم وكتب ايضا ظاهره وان لم يبلغ النائب خبر غزل الاصل لخروجه
عن الاهلية وهو بخلاف ما تقدم وقد يفرق بين الخروج عن الاهلية والعزل اه حل وعبارة سم انظر
هل ينزل النائب قبل ان يبلغه خبر عزل النائب وعبارة المنهاج وينزل بموته وان الله من اذن له في شغل
معين والاصح انزال نائبه المطلق اه وقال شيخنا البرلى قوله في شغل معين انظر هل يقال في هذا لا
ينزل الا ليبلغ الخبر كالامام ام لا اه انتهت (قوله لاقيم يتيم ووقف) المراد قيم الوقف ناظره كما
فيهم من عبارة اصله نعم لو كان القاضي نظرو وقف بشرط الواقف فاقام شخص عليه انزل بانزاله لانه
في الحقيقة نائبه اه سم (قوله او اطلق) بان قال استغلف اه حل (قوله بتفسيرها من الوكالة) كان قال
الموكل لا وكيل وكل واطلق اى لم يقل عنى ولا عنك فانه يعمل على انه وكيل عن الموكل (قوله فعمل
الاحلاق على ارادته) ونقل عن شيخنا ان عمل هذا كلما في معين الامام المأذون في استغلفه فان عينه قال
استغلف فلانا فهو خليفة الامام مطلقا اه حل (قوله ولا تعمل قاض (خ) قال في شرح الروض نعم لو
ولاه الامام الحكم بينه وبين خصمائه انزل بذلك لوال المعنى يقتضى لذلك قاله القليوبي اه اه سم (قوله
ووال) كالا مبرو المحتسب ناظر الجيش ووكيل بيت المال وما شبه ذلك اه سم (قوله ولا يقبل قول
متول في غير عمل ولا يتبع حكمه بكذا) ومثل هذا القول في عدم القبول والتفرد تصرف استباحه بالولاية
كايما روقف نظره للقاضي ويبيع مال يتيم وتقرى وفي وظيفة وتزوج من ليست فوق ولا يتبعه لو استغلف
وهو في غير عمل ولا يتبع من يحكم به بعد وصوله لمصاح كافي به الرادحة الله تعالى اذا استغلف
ليس بحكم حتى يتبع بل مجرد اذن فهو كحرم وكل من زوجه بعد التحلل او اطلق اه شرح مر (قوله في
غير عمل ولا يتبع) غير عملها هو الخارج عن عمله لا عن مجلس حكمه فقط اه شرح مر وعمل عمله ماض
موليه عليه واعتد انه من توابع المجلس الذي ولاه الحكم فيه اه عش عليه (قوله قول متول في غير عمل
ولا يتبع) اى ولو على اهل عمل ولا يتبع اه عناق (قوله حكمه بكذا) اى الاقرار بالحكم كابدل عليه قوله
فلا يقبل اقرارها (قوله ولا شهادة كل بحكمه) شرح بحكمه ما لو شهود ان قال في مجلس حكمه بكذا
فيقبل كاجزءية في الروضة كاصلها اه سم (قوله) لان شهد بحكمه كما (الخ) اى بان قال اشهد ان زيد
حكم له كما بكذا وفي الواقع ان الحاكم الذي حكمه نفس ذلك الشاهد لكن لما يصرح باضاعة الحكم الى
نفسه قبل شيخنا (قوله ولم يعلم القاضي) اى الذي حصلت الدعوى عنده (قوله انه حكمه) اى حكم القاضي
الشاهد (قوله) كما يقبل شهادة المرضة) اى بان قول اشهد ان بينهما رضاعا محرما او ارضعتهما رضاعا
محرما اى حيث لم يطلب الاجرة في ذلك ويطلب الفرق بين عدم قبول القاضي وقبول المرضة حيث لم يطلب
اجرة ككتب ايضا مقتضاها انه لا يقبل قول المرضة ارضعتهما رضاعا محرما عه انه يقبل قولها فكان الاولى
استقاطوه كذلك اه حل وعبارة شرح مر في تقرير الفرق ويقارن المرضة بان فعلها غير مقصود
بالايات مع ان شهادتها لا تتضمن تركه نفسها بخلاف الحكم فيها اه (قوله ولو ادعى على متول (خ) اى في
غير عمل ولا يتبع دليل قوله فيما يأتى وليس لاحذان يدعى على متول في عمل ولا يتبع اه حل (قوله ايضا) ولو
ادعى على متول (جور (خ) اى ان كان حسن السيرة ظاهر العدالة حال ولا يتبع في عملها الاحلف اعقل على المحل

ان شهد بحكمه كما لم يعلم القاضي انه حكمه) فقبل شهادته كما يقبل شهادة المرضة (قوله)
كذلك فان علم القاضي انه حكمه لا يقبل شهادته كما صرح به وقول ولم يعلم الى آخره من زيادق (ولو ادعى على متول جور في حكم

لم يسمع ذلك (الابنية) فلا يحلف لانه نائب الشرع والدعوى على النائب دعوى على النائب (٣٤٢) ولا نه رفع باب التحليف لتصل

التضام قال الزركشي هذا ان كان موثوقا به والا (او ادعى عليه ما) اي شيء (الا يتلق بحكمه او على معزول شيء) كماخذ مال برشوة او بشهادة من لا قبل لشهادته (فكثيرها) ففضل الخصومة باقرار أو حلف او اقامة يتوقد السبكي الاول من هاتين فقال ماذان ادعى عليه بما لا يقدر فيه ولا قبل بمصعبه والا فاقطع بان الدعوى لا تسمع ولا يحلف ولا طريق للدعى حيث لا الابنية ثم قال بل ينبغي ان يكون الحكم كذلك وإن ادعى عليه لا يقدر فيه ولم يظهر للحاكم جهة الدعوى صيانة عن ابتدائه بالدعوى والتحليف له وليس لاحد ان يدعى على متول في محل ولايته عند قاض انه حكم بكذا فان كان في غير محله او معزولا سمعت البينة ولا يحلف ذكره في الروضة واصلا فاذا ذكر في المعزول محله في ما ذكره اذ سمعت البينة في الروضة (فصل في آداب القضاء وغيره) ما ثبت التولية (تثبت التولية) القضاء (بشاهدين) كثيرها (ويخرجان مع المتولى) الى محل ولايته قرب او بعد (بغيران) امله بها (او باستفاعة) بها كما جرى

(قوله لم يسمع ذلك الابنية) وانما سمعت هذه الدعوى مع انما ليست على اعداء دعوى المزمة إذ ليست بنفس الحق لان المزمع من الزمان الخصم اشرح مر (قوله دعوى على النائب) اي الذي هو الشرع ارحل (قوله او لا يتلق بحكمه) كدعوى ردين وبيع ارحل (قوله او لا تقطع الخ) بان ادعى عليه ما يقدر به على محض نصيبه كان ادعى عليه انه استاجر له كساسة بيت او زوج مراب (قوله لا تسمع) اي لاجل التحليف ولا في تسمع البينة كادعوى قوله كذلك اي لا تسمع للتحليف تسمع البينة فخرج من كلامه ان الدعوى لا تسمع عليه للتحليف معناه او تسمع للبينة وقوله ولم يظهر الخ مقهور معناه اذا ظهر له جهة الدعوى سمعت للتحليف وانظر هل هو مراد في كلامه مقتضى قوله لم يظهر الخ ان الدعوى تسمع البينة مع ان الحاكم لم يظهر له محضها فكيف لا تسمع الدعوى وتسمع البينة عليه (قوله لا الابنية) فتنى كان هناك بينة سمعت الدعوى ولا فلا وقوله بل ينبغي ان يكون الحكم كذلك اي لا تسمع الدعوى لا الابنية ارحل (قوله) وليس لاحد ان يدعى الخ) غرضه بهذا ان حكم هذه الصورة التي هي خارجة من قول المتن ولو ادعى على متول جور الخ قوله ارحل معزولا الخ) حقه بتخصيص قول المتن او على معزول شيء الخ كما ذكره فاما ذكره في المعزول الخ (قوله) اجتنابا ليس لاحد ان يدعى الخ) اي ولو مع وجود البينة ارحل لو حل كما يدل عليه قوله بعد سمعت البينة وطريقه ان يدعى على الخصم ويقع البينة بان القاضي حكم له بكذا اه ع (قوله) انه حكم بكذا) عبارة شرح الروض انك حكمت بكذا الى اي وكان قد انكر الحكم كاقاله في شرح الروض ايضا انتهت (قوله سمعت البينة) المناسب في المقابلة سمعت الدعوى لكنه عبر بالالزام (قوله) فاذا ذكرته في المعزول) اي من قوله او على معزول شيء فكثير مما هو مفرع على قوله ولا يحلف حاصله دفع التناهي بين كلامه سابقا وبين كلام الروض واصلا وعبارة قسم قوله فاذا ذكرته في المعزول اي من انه تسمع عليه الدعوى للبينة والتحليف سواء كانت الدعوى بانه حكم بكذا او بغيره وقوله محله في غير ما ذكره والذي ذكره اه فيه هو انه لا تسمع الدعوى عليه بانه حكم بكذا لاجل تحليفه وان كانت تسمع لاجل البينة فقول المتن فكثير مما استثنى منه الدعوى على المعزول بانه حكم بكذا فلا تسمع لتحليفه ووجه عدم سماحها للتحليف ان فائدة طلب البينة من اقراره عند الرض واما انكوله فيحلف المدعى والبين المراد دونه كالاقرار وكل من الافرار الحقيقي والحكمي من المعزول ومثله من غير محل ولايته بانه حكم بكذا غير مقبول كاتقدم في قول المتن ولا يقبل قول متول الخ فلا فائدة في تحليفه فلا تسمع الدعوى لاجل التحليف لعدم فائدته انتهت بايضاح (قوله في غير ما ذكره) اي لان ما ذكره يتعلق بالحكم اه ذى

(فصل في آداب القضاء) اي من قوله ويسن ان يكتب مولد الخ وغيره اي من قوله اول الفصل ثبت التولية بشاهدين يخرجان مع المتولى بغيران او باء قضاة ومن قوامه رحمه بقوله هدية من لاعة له قبل ولايته الى آخر الفصل (قوله) بشاهدين) فلا يكتفى برجل وامرأتان ونقل عن الباقرى الا كفتاه برأحدها حل (قوله) بغيران امله بها) فليس المراد الشهادة المعتبرة بل مجرد الاخبار ولا حاجة للابتنان بلفظ الشهادة اه حل وعبارة شرح بغيران امله بها اهلهم ان كان في البلد قاض ادبا عنه بلفظ الشهادة وان ثبت ذلك بشروطه والاكتفى بخيار حاله من الحل والعدم منهم كما هو ظاهر وحيث يتعين الا كفتاه بظواهر المدلة لاستحالة نبوتها عند غير قاض مع الاضطرار الى ما يصدق ان انتهت مع زيادة لمش (قوله) فلا تثبت بكتاب) ذكر النووي في ذوات الروضة وشرح المذهب انه يجوز الاعتماد على الفتوى اذا اخبره من يتق به انه خطا لم يثق او كان يعرف خطوه لا يشك فيه قال الزركشي ينبغي ان يجبه هناك اه ارحل (قوله) لا مكان تحريفه) اي تزويره ولا يثبت بقوله ان صدقه فلا تلزمهم طاعته حيث ارحل (قوله) فهو ارحل (قوله) لا مكان تحريفه) وهو الموم ظاهر واما الاولوبة فيتمثل انه مافي ليكتب من اهام وجوب الكتابة لان المتبادر من هذه الصيغة

عليه الخلفاء ولاها آكد من الاشهاد فلا يثبت بكتاب لانه كان تحريفه قال تعالى ولو كان من دند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا (ويسن ان يكتب مولد) اماما كان او قاضيا فهو ارحل

الوجوب وكان عليه كاهر عاداته ان يقول والتصريح بالسنن من زيادتي لا يعلم من الأصل كاسلك ذلك في
 الفصل الثاني قوله ليس وقال والتصريح بالوجوب من زيادتي ومحتل انما في انهم تخصيص الكتب
 بالامام دون القاضي فليتام له شورى **(قوله)** كتابا بالنوبة (هـ) اشارة شرح ربانولية وما فوضه اليها وما
 يحتاج اليه القاضي ويضبطه فيو يضبطه بالقرع وصيته بالتقوى ومشاورة العلماء الوصية بالضعفاء انتهت
(قوله) وما يحتاج اليه أي ما يتعلق بمصالح أهل المذاهب التي لا الاحكام فانه ان كان مجتهدا يحكم باجتهاده
 ولا فيه ذهب مقلده واما كنيه صلى الله عليه وسلم لعن من حرم فلان القاضي إنما كان يحكم بما ربه
 الرسول اوعليه عنه ام عرش **(قوله)** وان يثبت الخ قال الزركشي يستحب للقاضي إذا ولي أن يدعو
 اصدقاءه الامانة ليعلموه بمو به فيسعى في ذوالها ما حمرة اه سم **(قوله)** وعليه حماسة سوداء
 الاشارة إلى ان هذا الدين لا ينبغي لاسائر الاخوان يمكن تغييرها بتغير ما بخلاف السواد اه عرش على مر
(قوله) يوم الاثنين أي لانه صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فيه حين اشتد النهار وروي ابن ماجه اللهم بارك
 لأمي في بكرة يومها (تتبع) سير اصحاب المفارغ بين يدى الحكماء مكره وروى انه عليه الصلاة والسلام هذا
 على ناقته لا حارب ولا طرد ولا إليك إليك اه حمرة اه سم **(قوله)** صبيحة كان الاولى وصيحه اه
 حل **(قوله)** فان عرس دخل يوم خميس يؤخذ من هذا ان يوم الاثنين افضل من يوم الخميس وصومه افضل
 من صومه وهو كذلك اه زى **(قوله)** وان ينزل وسط المجل أي حيث اتسمت خطته والازال حيث تيسر
 وهذا ان لم يكن له فيه موضع يمتد القضاء التزول فيه اه شرح الروض **(قوله)** يفتح السين على الاشهر
 عبارة بعضهم على الانفسح ويجوز اسكانه بخلاف نحو وسط المقوم فهو بالسكون اكثر من الفتح كما تقدم
 في كلام الفارح في باب الجماعه اه شورى **(قوله)** ليساوى اهل الخ كان المراد به تساوى كل مع نظيره
 قائل الاطراف يتسارون وكذا من يلهم وهكذا اه سم اي لان الساكن بالقرب من وسط البلد ليس
 مساويا لمن مسكنه في اطرافها فاشار إلى ان التساوى في طرف بالنسبة لمن في الطرف المقابل له لا مطلقا
(قوله) وان ينظر اولاً أي تدبأ بعد ان ينادى في البلد متكررا ان القاضي يريد النظر في المحبوبين يوم
 كذا ان له محبوس فليحضر اه شرح مر وفي قل على الجلال قوله ويدخل يوم الاثنين أي صبيحة
 وعليه حماسة سوداء ويقصد المسجود يصل فيه ركعتين ويأمر بقراءة العهد الذي معه وينادى من كان
 له حاجة فليحضر حل كذا وعند النظر في أهل الحبس ينادى من كان له محبوس فليحضر يوم كذا
 وهكذا فيما يأتي **(قوله)** في أهل الحبس لان اوجدهما هو ائمه كعساير جياح ومال ووقف خائف ولا
 قدمه يار ولا ينادى ان القاضي ينظر اولاً في أهل الحبس في يوم كذا ان له محبوس فليحضر ويبحث
 القاضي من يكتب له اسما هو وفيما يخبره من حوسم فاذا جلس اخذ الورقة ونظر فيها اه حل **(قوله)**
 ادم حبسه اهل المراد منه يقابل على الظن فيها انه لو كان هناك خصم لظهر اه حل **(قوله)** والآن اودى
 عليه اي بان ادى او ثبت اعساره وقائمة النداء بعد ثبوت الاعسار احتمال ان يظهر له غريم اعرف
 بحاله فيقيم بينه وبينه اه سول وعبرة حل قوله ولا اى بان ادى لو ثبت اعساره وكذا ظاهر
 كلامه في النداء بعد ثبوت اعساره نظر انتهت وفي بعض المرواش قوله ولا اودى عليه الخ إن قلت
 ما قائمة النداء حيث لا تلامت اعساره بين ان لا مال قلت قائمة ذلك انه لو ظهر خصم آخر ربما اظهر
 ما لا يخفى على الشهود كان ذلك قائمة النداء اه **(قوله)** فليخصمه حجة قبل هذا مشكل لان وضعه
 في الحبس حكم من القاضي الاول بحسبه فكيف يكلف الخصم الحجة اه سم **(قوله)** كتب اليه اي
 اولى قاضى يده يامره بالتحضر وهو اولى من ذلك اه حل **(قوله)** فان لم يضر اي الغائب اي ان
 لم يحضر لان نفسه ولا بوكيه وقراء حلف اي المحبوس اه وانظر هل التحليف واجب او مندوب
 وقوله واطلق الخ عبارة شرح البهجة وإن غاب عن البلد كتب اليه القاضي ليحضر حاجلا

رواه ابو داود وغيره
 وفيه الزكوات والديات
 وغيرها (و) أن (يبحث
 القاضي عن حال علماء أهل
 وعدوه قبل دخوله أن
 تيسر والاخرين يدخل هذا
 ان لم يكن عارفا بهم تيمى
 بالمثل هنا وفيما يأتي أهم من
 تيميره بالبلد (و) أن
 (يدخل) وعليه حماسة
 سوداء (يوم الاثنين) صبيحة
 (هـ) ان عرس دخل يوم
 (خميس) (يوم) (سبت)
 وقول غميس فسبت من
 زيادتي ونظفه في الزوجة
 عن الاصحاب (و) ان ينزل
 وسط المجل يفتح السين
 على الاشهر ليساوى اهل
 في القرب منه (و) أن
 (ينظر اولاً) في أهل الحبس
 لانه عذاب (من اقر) منهم
 (بحق فعل) به (مقتضاه)
 فان كان الحق حد اقامه عليه
 وأطلقه او تمنى رآه
 اطلاقه قبل او لا امره
 بادهه فان لم يؤد ولم يثبت
 اعساره ادم حبسه والا
 نودى عليه لاحتمال خصم
 آخر فان لم يحضره أحد اطلق
 وتيمى بما ذكر اولى ما
 عربيه (ومن قال ظلمت
 بالحبس) فليخصمه
 حجة فان لم يقمها صدق
 المحبوس بينه (فان كان)
 خصمه (غائبا) كتب اليه

ليحضره وأوكله حاجلا فان لم يضره حلف وأطلق لكن يحسن أن يؤخذ منه
 كفيلا (ثم) بعد فراغه من المحبوسين ينظر في (الاصحاب) بان يحضرهم اليه فنادى وصاية بحث عنها هل ثبت بينة او لا وعن خا

(أخذ المال منه) عدلا
(ضعيفا) لكثرة المال
أو لسبب آخر (عنده
بمعين) يتقوى به ثم ينظر
في أمانه القاضي المتصرفين
على المهاجرين وتفرقه
الوصايا ثم في الوقت العام
والمال الضال والقطعة
(ثم يتخذ كتابا) للحاجة
اليه ولأن القاضي لا
يخرج للكتابة غالبا
(عدلا) في الشهادة لتؤمن
خياته (ذكر أحرا) هما
من زباني (عارفا بكتابة
محاضر وسجلان) وكتب
حكيمة ليعلم صحة ما يكتبه
من فساد (شرطا) فيها
والمحضر بفتح الميم ما
يكتب فيه ما جرى
للتعاكفين في المجلس فان
زاد عليه الحكم أو تفيذه
سمى سجلا وقد يطلقان على
ما يكتب (فقيها) بما زاد
على ما يشترط من أحكام
الكتابة فلا يؤق من
قبل الجبل (عظيما) عن
الطعم لئلا يستمال به
من زيادتي (واقر عقل)
لأنه ينفذ (جيد خط) لئلا
يقع للغلط والاشتباه
حاسباً فصيحاً (ندبا)
فيها (و) أن يتخذ (مترجمين
للحاجة اليهما في تعريف
كلام من لا يعرف القاضي
لغته من خصم أو شاهدا

فيلحن أي يفصح بحجته وأن زعم أي المحبوس الجبل بسبب حبسه أو قال لاصح على نودي عليه يطلب
الحصم ثلاثة أيام كافي البحر وغيره ولا يحبس مدة التذام ولا يخل بالكلية بل يراقب فان حضر خصمه
في هذه الوالي قبلها وأقام حجة على الحق أو عن القاضي حجة عليه بكذا فذلك (الإطلاق) أي المحبوس في
هذه المحبوسة بما قبلها نعم بحال الثاني على ما بدعيه لأن الحبس بلا حجة خلاف الظاهر اه باختصار
اه سم (قوله) أو شك في عدالته) المعتد في مسألة الشك في العدالة بقا المال بيده لأن الأصل بقاء عداله
اه مر اه ع (قوله) ثم يتخذ كتابا) أي أن لم يأخذ اجرة أو كان رزق من بيت المال ولا فلا يندب
لما تخاذ به بل قال القاضي يحرم للثلاث في الاجرة فالأولى تخلي الناس يستاجرون من أرادوا لا يحصر
في كاتب اه سم وعبارة شرح مر ومحل ذلك إذا رزق من بيت المال والالم يندب لاختاره كالقاسم
والمقوم والمترجم والسمع والمزكي للثلاث في الاجرة وللقاضي وإن وجد كفايته أخذ ما يكفيه
وعبالة نفقة وكسرة وغيرهما من بيت المال إلا أن تعين القضاء ووجد كفايته وكفاية عياله
فلا يجوز له أخذ شيء منه وعمل جواز الأخذ للسكنى وغيره إذا لم يوجد متطوع بالقضاء صالح له
ولا فلا يجوز صرح به المأوردى وغيره ولا يجوز عند الاجارة على القضاء ولا رزق من خاص مال
الامام أو لأحد اجرة الكاتب ولو قاضيا أو ممن يورق المحاضر والسجلات ونحوها من بيت المال فان لم
يكن فيه شيء أو احتج بالماهورام من ذلك فعل من شاء الكتابة وللإمام أن يأخذ من بيت المال لنفسه ما
يقيه من غيل وغلبان ودار واسعة ولا يؤمر بالاعتصام بالصحة ويرزق منه أيضا كل من كان عمله
مصلحة للسلمين كالامور والمفتي والمحاسب والمؤذن والامام الصلاة ومعلم القرآن وغيره من العلوم
الشرعية انتهت وقوله وعياله هل المراد منهم من تقرر معقدهم أو من كان في نفقته وإن كان ينفق عليهم
مروءة كعمته وخالته في نظر وقياس ما اعتمد في قسم الصدقات بالنسبة لمن يأخذ الزكاة الأولى وقد يقال
لعل الأقرب أنه يأخذ ما يحتاج اليه ولو لم يكن لازمه نفقته ويفرق بأن هذا في مقابلة عمل قد يقطعه عن الكسب
بخلاف الزكاة فانها لمحض المروءة اه ع (قاعدة) كان له على الله عليه وسلم كتاب فوق
الاربعة منهم زيد ابن ثابت وعلي ومعاوية رضي الله عنهم اه برماوى (قوله بكتابة محاضر) المحضر
مسودات الشهود والسجل ما يثبت عند القاضي والكتب الحكيمة للخصمين كالخبر اه شيخنا (قوله)
وكتب حكيمة) وهي ما يكتبه بعض القضاة لبعض اتي حكمت بكذا فنفذه اه حل وقال البرماوى
هي المعروفة الآن بالحجج اه (قوله شرطا فيها) أي في الكتابة أي حال كرون كل واحد من العدل
وما بعده شرطا في كتابة المحاضر والسجلات هكذا يفهم فتأمل اه شويري فهو حال من الاربية
عدلا وما بعده وقوله فيها أي الكتابة أي حال كون الأمور الاربية شرطا في الكتابة أي في صاحبها
تأمل (قوله) أو تفيذه) هو أن يكتب بالحكم إلى قاض آخر وتنفيذ الحكم ليس يحكم من المنفذ
الآن وجدت فيه شروط الحكم عندنا والآن أنبأنا بالحكم الأول فقط اه س (قوله) سمي سجلا
وهو ما يثبت عند القاضي وتؤخذ صورته وقد يسمى ذلك بكتاب الحكم اه حل فعلى هذا يكون
قوله وكتب حكيمة عطف تفسير اه (وقد يطلقان على ما يكتب) يطلق المحضر على السجل ويطلق
السجل على المحضر اه حل (قوله) فلا يؤق من قبل الجبل) أي لئلا يدخل عليه الخلل من قبل الجبل
اه ع على مر (قوله) جيد خط) عبارة شرح مر وجودة خط واضح مع ضبط الحروف
وزيادتها وتحديقها لئلا يقع فيها الحائق وتبينها لئلا يشبهه بغيره بتدوئة انتهت (قوله) ندبا) حال
من الاربية قبله أي حال كونها مددوبة فيها أي الكتابة اه شيخنا (قوله) وإن يتخذ مترجمين)
استشكل اخذ المترجمين بأن اللغات لا تنحصر في عدد حفظ شخص أكابر أو بعد أن يتخذ في كل لغة مترجما
لأنه لا يقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يطلب وجودها في عمله مع أن فيه عسر أيضا اه م (قاعدة)
الترجمان يقولونه بفتح التاء وضمة الجيم ولم يقل به واحد من أصحاب الامة قال في التاموس

مخص (و) ان يتخذ قاض (اصم مسمعين) للحاجة اليهما اما اسماع الحضم الاصم ما قوله القاضي والحضم فقال النفال لا يشترط فيه اعمد
لما مر و شرط كل من المترجمين والمسمعين (٣٤٦) ان يكونا (اهل شهادة) في شرط اتيانها بلفظها فيقول كل منهما اشهد انه يقول

كذا ويشترط انهاء التهمة
حتى لا يقبل ذلك من الولد
والولد ان تضمن حالهما
ويجزي من المترجمين
والمسمعين في المال او حقه
وامر اثنان في غيره وجلان
وتعجيري بما ذكر اولى من
تعبير في المترجم بالادلة
والحرية والعدد في المسمع
بالعدد (ولا يصحهما المعنى)
لان الترجمة والاسماع تفسير
وتقل اللفظ لا يحتاج الى
معانيه بخلاف الشهادة وهذا
من زيادتي في المسمعين (وان
يتخذ القاضي مزيكين) لما
مرو سياق شرطها آخر
الباب ومحل سن ما ذكر
من اتخاذ كاتب ومن بعده
اذما يطلب اجرة او رزقا
من بيت المال (و) ان يتخذ
(درة) بكسر الهمزة لتاديب
وسبنا لاداء حق ولعوبة)
هو اعم من قوله ولتعزيز
كاخذها عمر رضي الله عنه
(ومجلسا رفيقا) به وبغيره
بان يكون واسعا ثلاثا ينادي
بضيقة الحاضرون ظاهرا
ليعرفه كل من يراه لا تقا
بالحال كان مجلس في الشتاء
في كبر وفي الصيف في قضاء
وكان مجلس على مرتفع
وفرأش وتوضع له سادة
(وكره مسجد) أي اتخاذ
مجلسا للحكم صونا له عن
ارتفاع الاصوات واللفظ
الواقعين بمجلس القضاء

الترجمان كعنوان وزعفران وزرقان المغرب بالسنان وعارة قسم الباري والرجان بفتح التاء المشناة وضرم
الجمي ووجهه النور وفي شرح مسلم ويجوز ضم التاء اتباعا ويجوز فتح الجيم مع فتح اوله كحاهم وروى ولم
يصرحوا بالابن ابيه وهو ضم اوله مع فتح الجيم ثم قال والترجمان هو المبرع لغة بلفظ وهو معرب وقيل عربي
اه من قصة هرقل في اول الكتاب اه شويري (قوله واصم) أي مع بقا اصل السمع فيه أي صمنا لا يطل
جميعاه شرح مر والا فالاصم يطل الصمم سمعه لا يصح كونه قاضيا كما مر (قوله مسمعين) لا يعتبر كما
هو ظاهر كون المسمعين غير المترجمين اذ ابل ان حصل الغرضان باثنين بان عرفا لغة القاضي والحصوم
كفا في الغرضين والا فلا بد لكل غرض عن يقوم به فليأتل اه سم (قوله في شرط اتيانها بلفظها) وقوله
ويشترط انهاء التهمة وقوله ويجزي من المترجمين الخ الثلاثة مفرعة على قوله اهل شهادة (قوله حتى
لا يقبل ذلك من الولد الخ) عبارة شرح البيهقي قال الماوردي ولا تقبل ترجمة الولد والد الولد قال في المطلب
وهو ظاهر ان تضمنت حقا لولده او والده دون ما اذا تضمنت حقا عليه اه سم (قوله او حقه) تكيار
المجلس والشرط الفسخ والاجارة اه براموي (قوله رجل وامرأتان) وقيس بذلك اربع نسوة فلما
ثبت بين اه س ل قولهم ما تقبل فيه شهادة المرأة قبل فيه رجعتها اه عناقى (قوله وفي غيره رجلا) أي
ولو كان الغير نازما مضانا اه س ل (قوله مزيكين) أي ليرجع اليهما معرفة الشهود ويتخذ من يرسله
اليهما ويقال له صاحب المستقو هو سفير القاضي الى المزيك اه حل (قوله وسياق شرطها آخر الباب)
أي قوله وشرط المزيك كمشاهد الخ (قوله بكسر الدال الهمهمة) في المختار للدرة بالكسر التي يضرب بها اه
(قوله لتاديب) نعم منع ابن دقيق العيد نوابه من ضرب المستورين بالانصاع صاعدا يبرذرية المضروبين
وأقاربه بخلاف الاراذل اه شرح مر (قوله وسبنا لاداء حق) واذا ضرب المحبوس لم يلزم القاضي
ولا السجنان طلبه فاذا احضره ساله عن سبب هربه فأي تعطيل باعسار لم يعزروه الا عزروه ولو اراد مستحق
الدين ملازمة بعد لا عن الحبس مكن ما لم يقل تشق على الطهارة والصلاة مع ملازمة متوختار الحبس فيحبسه
واجرة السجن على المسجون لانها اجرة المكان الذي شغله واجرة السجنان على السجنان على صاحب الحق
اذ لم يتبا صرف ذلك من بيت المال اه شرح مر (قائدة) لو كان المسجون مستأجر العين على عمل
لا يمكن في الحبس امتنع حبسه ولو امتنع الشخص من الاداء له مال ظاهر قبل بحس حتى يبيع اول واجهان
وحكي في الرخصة في القس على الاصحاب التخيير والمريض والمفخرة وابن السليل يحبسون ويمتنون من
التمتع بوجته ان رآه القاضي وأقفي التزالي بذلك في محادثة الصديق أيضا اه سم (قوله كاخذها عمر الخ)
(قال الشعبي) كانت درة عمر اهيب من سيف الحجاج قال الدميري وفي حفظي من شخبانها كانت من نعل
رسول الله ﷺ ولانه باضرب بها احدا على ذنب وعاد اليه اه ابن شهبة (قوله وكان مجلس على
مرتفع) عبارة شرح مر ومجلس مستقبل القبلة داعيا بالعصمة والتوفيق والتسديد متمما تعطيلها على
محل عال به فشر وسادة بحيث يمتنع بذلك عن غيره وليكون اهيب وان كان من أهل الزهد والتواضع
للحاجة الى قوة الرتبة والهيبة من ثم كره جلوسه على غير هذه الهيئة (قوله صونا له عن ارتفاع الاصوات)
أي ولاته قد يحتاج الى احضار المجانين والصغار والحبيص والكفار واقامة الحد فيه اشد كراهة
اه شرح مر (قوله ولو اتفقت قضية الخ) هذا محترز للاتخاذ (قوله ايضا) ولو اتفقت قضية
الخ وكذا ان احتاج للجلوس فيه لمدر من مطر أو غيره فان جلس له فيه مع الكراهة أو عدمها
منع الحصوم من الخوض فيه بالمشاتمة ونحوها وقعدوا خارجا ويصب من يدخل عليه خصمين خصمين
والحق بالمسجد في ذلك بيته وهو محمول على ما لو كان بحيث يحتشم الناس دخوله بان أعده مع حالة
يحتشم الدخول عليه لا لجها اما اذا أعده واخلاه من نحو عاله وصار بحيث لا يحتشمه احد من الدخول

عليه فلامنى الكراهة حيث انه شرح مر (قوله) وكره قضاء عند تغير خلقة (الخ) أى لصحة النهي عنه في المصنوع وقبس به الباقي ولاختلاف فهمه بكونه بذلك ومع ذلك يتفحص حكمه قضية ذلك عدم الكراهة فيما لا مجال للاجتهاد فيه وقد اشار اليه في المطلب وجزم به ابن عبد السلام وقد ينظر فيه بعدم من التصدير في مقدمات الحكم اه شرح مر قال قال في شرح البيهقي نعم تنقضي الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة اه سم ومثله شرح مر (قوله) نعم ان غضب الله (الخ) ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه لا يكره له القضاء في حال غضبه لانه لا يقول في الغضب الا كما يقول في الرضا لعصمته اه حل (قوله) قال البيهقي نسبة الى بليقته بالضم وسكون اللام والتحتية وكسر القاف ونون قرية من قرى مصر قريبا. اه لى الباب في تحرير الانساب اه شوى وقوله المعتمد عما قال الاذرى الرجوع من حيث المعنى والمواقف لاطلاق الاحاديث وكلام الشافعى وبجمهوره انه لا فرق لان المحذور تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك واعتمد هذا مروياته عن والده ايضا وهو ظاهر اه سم (قوله) وان يعامل (الخ) نعم لو فعل صح لكن ان كان هناك عناية في قدرها ما ياتي في الهدية قال في شرح الروض واستقى الزركشى معاملته مع ابعاضه لا تتعد المعنى إذ لا يتفحص حكمه وهم وما قاله لا يأتى مع التعليل الاول اه سم (قوله) إلا ان فقد من يوكله اى فانه يعامل الضرورة فاذا وقعت خصومة معاملة اناب يدينها في فصلها اه شرح مر (قوله) ثلاثا يحاط به بحث سم ان عناية في حكم الهدية له واخذ من ذلك انه لا يبيع له شيئا بدون من المثل حرم عليه قوله قال وهو متجه وان كان قوله ثلاثا يحاط به لتعليل الكراهة قد يقتضى حل قبول المحاباة اه سم (قوله) وسن ان يشاور الفقهاء (أى) ولو أدون منه بدليل استشارته صلى الله عليه وسلم لفيزده برلى اه سم (قوله) وحرم قبله هدية (الخ) مثل الهدية الضيقة وهل يجوز لغير القاضى من حضر ضيافته الاكل منها ولا فيه نظرو الاقرب الجواز لا تنفاد الهبة فهو معلوم ان عمل ذلك اذا قامت قرينة على رضا المالك يأكل المحاضرين من ضيافته ولا فلا يجوز لانه إنما احضرها للقاضى وياتى مثل ذلك التفصيل في سائر العمال ومنه ما جرت العادة به من احضار طعام لشاد البداء ونحوه من المأثم او الكاتب اه ع ش على مرويات في نحو العمال مثله الهدية لكنه اغلظ ولا يلحق بالقاضى فيها ذكر الملقى والواظ على تعلم القرآن والعلم لانه ليس لهم اهلية الازام والاولى في حقهم ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافاء والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون علمهم خالصا لوجه الله تعالى وان اهدى اليهم تحبوا وتوددوا لعلهم وصلاتهم فالاولى القبول واما اذا اخذ الملقى الهدية ليرخص في الفتوى فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشترى بها ناقلا وإن كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة اه شرح مر وقوله وسائر العمال (الخ) منهم مشايخ البلدان والاسواق ومباشر الاوقاف وكل من يتعاطى امرا يتعلق بالمسلمين اه ع ش عليه (قوله) ايضا وحرم قبوله هدية (الخ) عبارة اصله مع شرح مر فان اهدى اليه او وهبه او ضيفه او تصدق عليه فرضا او نفلا من له خصومة او من غلب على ظنه انه سيخاصم ولو بعضاله فيها يظهر ثلاثا تمتع من الحكم عليه وكان يهدى اليه قبل الولاية او من لا خصومة له او لم يهد اليه شيئا قبل ولايته او له عادة بالاهداء وزاد عليها قدر ايجال على الولاية غير متميزا او صفقة على ولايته حرم عليه قبولها ولا يعسكها لانها توجب ابل اليه في الاولى ويحال سببها على الولاية في الثانية سواء كان الهدى من اهل عمله ام من غيره وقد حملها اليه لانه صار في عمله فلو جهزها له مع رسول ولا خصومة له فيه وجهان ارجحهما الحرمة ولا يحرم عليه قبولها في غير عمله وإن كان الهدى من اهل عمله ما يستشعر بانها مقدمة الخصومة ومتى بذل له مال ليحكم بغير الحق او ليمتنع من حكم بحق فهو الرشوة المحرمة بالاجماع ومثله ما لو امتنع من الحكم بالحق الاجمال لكنه اقل انما هو على كونه اقل انما اذا لم يكن له رزق من بيت المال وذلك الحكم مما يصح الاستتجار عليه وطلب اجرة مثل عمله فقط والاجاز له طلبها واخذها عند كثيرين وامتنع عند

(و) كرهه قضاء عند تغير خلقة بنحو غضب) يجوز ع وشيع مفراطين ومريض مؤلم وخوف مزعج وفرح شديد نعم ان غضب الله في الكراهة وجهان قال البيهقي المعتمد عندهما (وان يعامل) هذا أهم من قوله (وان لا يشتري ولا يبيع بنفسه) إلا ان فقد من يوكله (أو وكيل) له (معروف) ثلاثا يحاط به وذكر كراهة المسجد والمعاملة من زيادى (وسن) عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء في حكم (ان يشاوروا الفقهاء) الامناء لقوله تعالى لئن لم ينته لعن الله وشره في الامر (وحرم قبوله هدية

آخرين قيل والاول اقر بوقبوا الثاني احوط وان كان من عادته انه يهدي اليه قبل ولا يتوهميته له نحو قراه او صدقة قول مرة واحدة كما شرب به كلامهم واعتمد الزركشي ولا خصومة له حاضرة ولا مترتبة جاز قبول له حديثه ان كانت بقدر العادة وذلك لان تضاد التهمة حيثئذ بخلافها بعد التمسك او مع الزيادة فيحرم قبول الجميع ان كانت الزيادة في الوصف كان اعتدادها دكثان فاهدي حرر رافان كانت في القدر ولم تسم فكذلك والاحرم الزائد فقط وجوز السبكي في حليته بقول الصدقة بمن لا خصومة له ولا عادية وخصه في تفسيره ما اذا لم يعلم المصدق بانه القاضى وعكسه واعتمدوه ولدوه ووجهه الاشكال بما ياتي في الضيقاة وبحث غيره القطع لم اخذ هذه الزكاة وبنته تقيد به ما ذكره الحق الحسابي بالايعان النافع المقابلة بما لعادة كسكي دار بخلاف غيرهما كاستمارة كتاب علم واكله طعام بعض اهل ولا يتصفيا كقبول هديتهم كما علم عامر وامال وقب عليه بعض اهل عمله فقد تردد فيه السبكي والمعتقد فيعوي النذر انه ان عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالمهدي له وكذا لو وقب عليه تدريس هو شيخة فان عين باسمه امتنع والا فلا ويصح ابراهه عن دينه ان لم يشترط قبوله وهو الاصح وكذا اذا دعه بغيره اذ يتخلله باذنه بشرط عدم الرجوع وبحث التاج السبكي ان خلع الملوك التي من امورهم كما هو ظاهر ليست كالمهدي بشرط اعتياد هائله وان لا يتغير بها قلبه عن التصميم على الحق انتهت (قوله من لا عادية له) قال التاج السبكي لم ازل بماذا اثبتت به العادة ولام الاحصاء بلوح بثبوته امر واحد ولذلك عبر الافي بقوله تعهدته الهدية والعهد صادق بمره او شوبرى (قوله او زاد عليها الخ) يبنى ان يقال ان لم يميز الزيادة حرم قبول الزيادة فقط لانها حدث بالزيادة وهو حسن اده من النذائر واعتمد شيخنا مرفى النذائر كما رأيت عنه في بعض الهوامش المغرب صحة ما فيها عنه وكذا اعتمد مرفى وزاد انه اذا كانت الزيادة بغيره بحيث يظن انها ليست بسبب القضاء لم يحرم لان الانضباط على قدر العادة بحيث لا يحصل زيادة ولا نقص مطلقا لا يتفق غالبا وان العدول عن جنس الهدية المتادة كالزيادة ان كان المعدول اليه اعلى كالحرير بالنسبة للثمن او القول بخلاف ما اذا كان ليس اعلى بان كان قيمته قدر قيمة المعدول عنه او تزيد يسيرا اه سم (قوله في عملها) قضية التقيد بهذا التقيد عدم التحريم اذا زاد على العادة في غير محل الولاية وكذا قضية قوله الاتي والابان كان في غير محل ولايته الخ وبؤيد ذلك انهم قالوا اذا زاد على العادة كان كالمو تعهدته وهديته من لم تعهدته بغيره جائزة في غير محل الولاية اه سم وعبرة العزيزى حاصل ما في الهدية ان القاضى والمهدي اما ان يكونا في محل الولاية او خارجها او القاضى داخلها والمهدي خارجا وبالْعكس فهذه اربع صور وعلى كل اما ان يزيد على عادته ان كان له عادة والوا على كل اما ان تكون له خصومة ولا فهذه ستة عشر صورة وكلها حرام الا اذا كانا في غير محل ولايته او لم يزد المهدى ولم يكن له خصومة انتهت (قوله وجها) المعتقد المنع وفيه ان هذه الصورة داخلية تحت قولها الاجازة في كلامه تدقيق ويمكن ان يحجب بان ما سبق محمول على ما اذا دخل صاحبها معها وما هنا على ما اذا لم يدخل اليه اشار الشارح بقوله ولم يدخل معها فاقمل (قوله وحيث حرمتم لم يملكها) ويحرم الاهداء ونحوهما مرفى على فاعله الاجل الحكم بالحق اه قل على المحل وفي قسم ماضيه (فائدة) في الزركشي لو بذل له مالا ليحكم له بالحق جاز وان حرم القبول قال صرح به الماوردي والقاضى أبو الطيب وابن الصباغ ولو قال للمتحاكمين لا اقضى بينكما حتى تتجملاني جملا فالحكم عن الشيخ ابي حامد وجرى عليه القاضى ابو الطيب والجرجاني انه يحل قال في الكفاية لانه لم يذكر انه طالبه من احدهما نعم اعتبر التدينجي في جواز ذلك ان يكون القضاء يشغله عن معاشه فان لم يكن لقلة الحاجات فلا يجوز له ان يرتزق من الخصوم اه وعبرة الروض وشرحه ولعن لارزق له في اي بيت المال ولا في غيره وهو متعين القضاء وكان علمه ما يقابل بالاجرة ان يقول للخصمين لا احكم بينكما الا بالجرة او يرتزق بخلاف غير المتعين لا يجوز له ذلك وفاق ماسر من جواز اخذه من

من لاعادة له) بها (قبل ولايته) او له عادة بها (زاد عليها) قدرا أو صفة بقيد زده فيها بقولي (في محليها) أي ولايته (و) قبله ولو في غير محلها هدية (من له خصومة) عنده وان اعتادها قبل ولايته لانها في الاخيرة تدعو الى الجلب اليه وفي غيرها سببا للعمل ظاهرا ولخبر هديا بالمال غالول وروى سحر رواه باللفظ الاول البيهقي باسناد حسن (و) الا بان كان في محل ولايته او لم يرد المهدي على عادته ولا خصوصا فيها (جاز) قبولها ولو ارسل بها اليه من ليس من أهل عمله ولم يدخل معها ولا حكومة له ففى جواز قبولها وجهان في الكفاية عن الماوردي وحيث حرمت لم يملكها (وسن) له فيها يجوز قبولها (ان يثيب عليها أو يردّها) للملك (أو يضمها في بيت المال) وهذا الاخير ان

من زيادتي (ولا يقضي) أى القاضى (بخلافه) وان قامت به بينة (٣٤٩) والا لكان قاطعا بطلان حكمه والحكم

بالباطل عزم (ولا به)
أى بطله (فى عقوبة لله تعالى) من حد أو تعزير
لنائب القاضى (أو)
فى غيرهما (قامت) عنده
(بينة بخلافه) وهذه من
زيادتي وتعميرى بالعقوبة
اعم من تعميره بالحدود
وماعدا ما ذكر يحكم
فيه بطله لانه اذا قضى
بشاهدين أو شاهداً وبمين
ذلك انما يفيد الظن فيما لم
وان شمل الظن أولى
وشرط الحكم به ان
يصرح بمسندته فيقول
علت ان له عليك مادعا
وحكمت عليك بطلى قاله
المأوردى والرويانى
(ولا يقضى مطلقاً) لنفسه
وبعضه (من أصله وقرعه
(ورقيق كل) منهم ولو
مكاتباً (وشريكه فى
المشتركة) للثمة فى ذلك
(ويقضى لكل) منهم
(غيره) أى غير القاضى من
امام وقاض ولو نائب عنه
دفعاً للثمة وذكر رقيق
البعض وشريك غير
القاضى بمن ذكر من
زيادتي (ولو أقر مدعى
عليه بالحق) (أو حلف
المدعى) يمين الرد أو
غيرها (أو أقام به بينة
وسأل المدعى (القاضى
ان يشهد بذلك) أى

بيت المال بأن بيت المال أوسع الخ والذى مر من قوله القاضى وإن وجد كفايته وكفاية عياله ما يليق بهما
من بيت المال إلا ان تعين للقضاء وجد كفاية له ولعائلته فلا يجوز اخذ شيء به باختصاره سم (قوله
لم يحكم) أى فبردها للمكاتبان وجد (قوله ولا يقضى بخلافه) أى ظنه
أنه كذا كالو شدت بينة برق أو كذا أو ملك من يعلم حريته أو يثبتها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان
الحكم به حيثئذ والحكم بالبطل عزم لا يجوز له القضاء فى هذه الأمور بطله لما رسته للينة مع عدتها
ظاهراً سم شرحه والحاصل انه اذا اقيمت البينة بخلافه لم يقض بها لمصلحة بخلافها ولا بطله لاجل
قيام البينة فيعرض عن القضية سم وهذا التفصيل كله فى المجتهد اما قاضى الضرورة فلا يقضى بطله مطلقاً
سم شيخنا (قوله ولا به فى عقوبة لله تعالى) نعم من ظاهر منه فى مجلس حكمه اوجب تعزيراً عزروه وان
كان قضاء بالمعلم وقديم يحكم بطله فى حدته تعالى كقوله جمع متاخرين كما اذا علم من مكاتب انه اسلم ثم اظهر الردة
فيقضى عليه بموجب ذلك وكذا اذا اعترف فى مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه فيقضى فيه بطله وكذا اذا
ظاهر منه فى مجلس الحكم على رؤس الاشهاد كان شرب خمر فى مجلس الحكم سم شرحه (قوله وا قامت
عنده بينة بخلافه) كان علم ان المدعى أبر المدعى عليه بما ادعاه وأقام به بينة أو أن المدعى قتله وقامت بينة
بانه سقى فلا يقضى بالينة فيأذ كراهى (قوله وماعدا ما ذكر يحكم فيه بطله) أى اذا كان مجتهداً اما قاضى
الضرورة فيثبت عليه القضاء حتى لو قال قضيت بحجة شرعية واجبت الحكم بذلك وطلب منه بيان
مستندة لزمه البيان فان امتنع رددناه ولم نعمل به كما فى به الى الدرر رحمة الله تعالى بما لبعض المتأخرين سم
شرحه (قوله يحكم فيه بطله) لكنه مكروه وله طلب البينة وليس لنا ما لا يوجب الحكم الا هذا سم
(قوله ولا يقضى مطلقاً لنفسه الخ) أى لا بطله ولا بغيره موقوفه وبعضه بخلاف سائر الاقارب والزوجة
والعتيق اما حكمه على نفسه فيجوز زهول هو اقراره وحكم وجهان المستند انه اقراره بخلاف بعض المتأخرين
سم زى وله ان يحكم لمجوره وان كان وصياً عليه قبل القضاء وان تضمن حكمه استيلاءه على المال المحكوم
به أو تصرفه فيه وكذا باثبات وقف شرط نظره لقاض هو بصفته وان تضمن حكمه وضع يده عليه واثبات
مال لبيت المال وان كان يرقق منه ويتبع لدرسة هو مدرسا ووقف نظره قبل الولاية لانه الخصم الا
أن يكون متبرعاً فكلوصى على ما قاله الاذرى سم س ل ومثله فى شرحه (قوله لنفسه) بعضه الخ
خرج بالقضاء لمؤلا الاربعة القضاء عليهم فيجوز لا تنهياً للثمة وهذا التفصيل عكس التفصيل فى العدو
فيجوز الحكم له لعله سم من التحفة وانما جاز للقاضى تعزير من اساء اده عليه فى حكمه حكمت على الجور
لثلاثين سنة ويستأن به فلا يسمع حكمه سم شرحه (قوله وبعضه) ان يكون له أو لبعضه أو لرفيقه حق
وعلى هذا الوضئ : اهدى بين صحاح حل (قوله وشريكه) أى كل فيشمل شريك العبداء حل (قوله
أو غيرها) بان كانت البرية فى جهة لتحولت أو أقام شاهد أو حلف ممة سم س ل ومثله فى شرحه (قوله
أو سأل الحكم بما ثبت عنده) فان لم يسأله لم يجب لايحل ولا يصح فى لزوم القاضى تحصيل من يشهده وفتة
حرر سم حل قال الشافعى رضى الله عنه واذا كان الامر بيننا عند الحاكم فاحب ان يامر المتخاصمين بان
يتصالحا ويتحلل من تأخر الحكم يوما أو يومين فان لم يحللا لم يجز تأخير الحكم وان كان الامر
مشكلاً لم يجز أن يحكم حتى يبلغ الغاية فى البيان طال أو قصر والحكم قبل البيان ظلم وترك الحكم
بعد البيان ظلم سم قال القاضى شريح الرويانى ولا يقدم الحكم بالشفاعات ولا يؤخره لاجلها فمن
فعل ذلك خفت ان يستوجب عذاباً شديداً واجب الحاكم اذا اراد الحكم ان يصلح ركعتين
ويستخير الله تعالى ويستكفف ويحتاط ولا يترك موضعا يظنه حق أو باطل حتى يستقصيه
ويتصور الامر به قال ابن القاص ويجب على القاضى اذا ترفع اليه الخصمان ان يحكم ولا يجوز
ردهما الى غيره نص عليه لان فى الرد تأخير الحق أى بخلاف الحق سم (قوله لزمه اجابته) قضيته

بأقراره أو بمينة أو ما قامت به البينة والاخيرة من زيادتي (أو) سأله (الحكم بما ثبت) عنده (والاشهاد به لزمه) اجابته

ان الحاكم لا يجب عليه الحكم الا بطلب المدعى وهو كذلك ان كان لغير محجور عليه وعبرة ابن العباد في توقيف الحاكم فمن ادعى حقاً على خصمه واقام الحجة وثبت ذلك بطريقه عند الحاكم كان ذلك لمحجور عليه وجب على القاضي الحكم بان يلزم الخصم بالخروج من الحق وان كان ذلك لغيره لم يكن له ان يخرج حتى يطلب منه الحكم من له الحق لانه قد يكون غرضه اثبات الحق دون المطالبة به ونفس الثبوت ليس بحكم على الصحيح في الرافعي لان الحكم نفس الازام بالخروج عن الحق وهذا يتوقف على رضا اصحاب الحق بطلبه اه شورى وعبرة به وخروج بقوله سال ماذا يساله لا متاع الحكم للدي قبل ان يسال فيه كامتاعه قبل دعوى صحبة لانيما قبل فيه شهادة الحسبة ثم قال وعلم ما تقرر انه اذا عدلت البيعة لم يجوز الحكم الا بطلب المدعى فاذا طلبه قال خصمه الك دافع في هذه البيعة واقادح فان قال لا ونعم ولم يثبت حكم عليه انتهت (قوله لا نهر بمائى) راجع لقوله فلا يتمكن القاضي من الحكم عليه وقوله اه عزل راجع لقوله لا يقبل الخ فهو توقف شر من رب كاقاله العناني اه (قوله وسال القاضي ذلك) اى الحكم والاشهاد (قوله) في قرطاس احضره (عبرة العباب في قرطاس منها ومن بيت المال وفي عبرة الروض في الشق الثاني) ونم اى وعند القاضي قرطاس من بيت المال وفي شرحه وقضية كلامه اذا لم يكن عنده قرطاس ولا ابق به السائل لم يستجب ذلك والظاهر استحبابه وعبرة الاصل لا تنافي فانه انما نفى الوجوب فقط اه سم (قوله) وسوا في ذلك (اى في لزوم الحكم والاشهاد ومن الاجابة تامل (قوله نعم ان تعلقت الحكومة بصي الخ) في شرح شيخنا ان مثلها المعنى عليه والغائب قهلا عن الزركشى وقوله وجب التمسك بيل اى وان لم يسئل في ذلك اه حل (قوله وصيغة الحكم الخ) عبارة شرح مر وصيغة الحكم الصحيح الذى هو الازام النفساني المستفاد من جهة الولاية حكمت الخ انتهت (قوله بخلاف قوله ثبت عندى كذا) وثمرة الفرق بين الحكم والثبوت ظهور في امور منها رجوع الحاكم او الشهود فان كان بعد الحكم غرو او ان كان الثبوت لم يغرموا واما التفرقة بين الحكم بالصحة والحكم بالوجوب فقد اطلوا فيها الكلام وافرقت بالتأليف وحاصل ما ذكره بعضهم ان الحكم بالوجوب يستدعى اهلية التصرف وصحة صفة اى في حد ذاتها لا خصوص هذه الصفة والحكم بالصحة يرد على ذلك كون التصرف صادراً في عمله اى يكون حكماً بصحة هذه الصفة بخصوصها مثلاً من وقف على نفسه وحكم بموجبه حتى كان حكمه بان الواقف اهل التصرف وصيغة وقفه على نفسه صحيحة فلا يحكم بطلانها من يرى الا بطلان وليس حكماً بصحة وقفه على نفسه اى بصحة هذه الصفة بخصوصها والحكم بالصحة بذلك قلن يرى الا بطلان نقضه اه حل وعبرة سم (مهمة) الحكم بالوجوب يستدعى صحة الصفة واهلية التصرف والصحة يستدعى ذلك وان التصرف صادراً في عمله وكل منهما رافع للخلاف لان مدار رفعه على الحكم بصحة الصفة غاية الامران الحكم بالصحة يتوقف على ثبوت الملك انتهت وفي قل على الجلال (قائدة) الحكم بالوجوب يلزمه الصحة ويتناول الآثار الموجودة والتابعة للحكم بالصحة للوجود فقط ولكنه اقوى من حيث استلزامه الك وقد ذكر الولى العراقي الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالوجوب في مؤلف له ونحن نذكر حاصله لما فيه من القوة الدالة لجليلة نذكر ما خولف فيه في افتائه مع زيادة على فقول الآثار المترتبة ان كانت متفقة على الامر ما واضح لا حاجة الى ذكره واما المختلف فيها فطر صحة الحكم ما ومنع المخالف من نقضه ان يكون قد دخل وقتها كالحكم حتى بموجب التدبير من موجب منع يعمه عنده فليس للشافعى ان ياذن في يعمه اذا رفع اليه فان لم يدخل وقتها حين الحكم فهو افتائه لاحكم منه كما لو علق انسان طوقاً امرأته على نكاحه فاحكم ما لم يكن بموجباً فاعند ذلك الاسان عليها كان للشافعى الحكم باستمرار النكاح اذا رفع اليه لان وقوع الطلاق معلق على سبب لم يوجد جدال الحكم فهو نظير ما لو قال حكمت بصحة بيع هذا العبد اذا بيع او بطلاق هذه المرأة اذا طلقها وزوجها وهذا جهل او

لانه قد يتكرر بعد ذلك فلا يتمكن القاضي من الحكم عليه لا يقبل قوله حكمت بكذا الامر بمائى او عزل وقولى او حلف المدعى اعم من قوله او نكل لحلف المدعى ولو حلف المدعى عليه وسال القاضي ذلك ليكون حجة له فلا يطالبه مرة اخرى لزمه اجابته (او) سأل (ان يكتب له) في قرطاس احضره (مختصراً) بما جرى من غير حكم (او) ان يكتب له (سجلاً) بما جرى مع الحكم به (من اجابته) لان في ذلك تقوية لجهته وانما لم يجب كالاشهاد لان الكتابة لا تثبت حقاً بخلاف الاشهاد وسواء في ذلك الديون المؤجلة والوقوف وغيرها نعم ان تعلقت الحكومة بصي او مجنون له او عليه وجب التسجيل على ما نقل عن الزيل وشريح والرويانى وكالمدعى في سن الاجابة للمدعى عليه كما في الروضة كاصلها وصيغة الحكم نحو حكمت او قضيت بكذا أو أنفذت الحكم به أو ألزمت الخصم به بخلاف قوله ثبت عندى كذا أو صح لانه ليس بالزام والحكم الزام

(و) سن (نسختان) للاقول بين ذى الحق وخضمه (احدهما) تحلى (له) غير عتومة (والاخرى) تحفظ (يدري ان الحكم) محتومة مكتوب على راسها اسم الخصمين (واذا حكم) قاض باجتهاد او بتقليد (فبان) حكمه (بمن لا تقبل شهادته) كعبد بن (او خلاف نص) من كتاب او ستا ونص مقلده (او اجماع او قياس جلى) وهو ما قطع فيه بنى تأخير الفارق بين الاصل (٣٥١) والفرع او بعد تأثيره (بان لا

حكم) وهو المراد بقوله. نقضه هو وغيره اى من. الحكم لتيقن الخطا فيه. لمخالفة القاطع او الظن. الحكم بخلاف القياس الحنفى. وهو ما لا يبعد فيه تأثير الفارق فلا ينقض الحكم. المخالف له لان الظنون. المتعادلة لو نقض بعضها ببعض لما استمر حكمه ولشق الامر على الناس والجلى كقياس الضرب على التأنيف للوالدين في قوله تعالى ولا تقتل لهما اباء بجماع الايذاء والحفى كقياس الذرة على البر في باب الربا بجماع الطعم وتغيير بما ذكر اعم بما عر به المذكور بعضه في الشهادات (وقضاء) يقيد زده بقول (رتب على اصل كاذب) ان كان باطن الامر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهرا) لا باطنا فلا يحل حر اموالوا عكسه فلو حكم بشهادة زور بظاهر العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال والتكاح وغيرها اما المرتب على اصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا ايضا قلنا ان كان في محل اتفاق المجتهدين وعلى الاصح عند

سفة وفي شرح شيخنا اعناد خلاف هذا والد على الولي الرافى فيمولى رافعه شيخنا وغيره ولى بهم اسوة ومنه ما لم الحكم شافى بموجب الاجارة ثم مات المؤجر فلحقنى ان يحكم بفسخه لعدم دخول الفسخ حال حكمه وقد يستوى الحكم بالصحة والحكم بالوجوب كالو حكم حنفى بالكاح بلارلى ان يشقة الجوار او بالوقت على النفس وكالو حكم شافى باجارة الجزء الشائع من دارا وعيد وقد يفرق ان كافى مسنة التدبير للمابقة للشافى الحكم بصحة يعمه ان حكم الحنفى بالصحة لان حكم بالوجوب لان حكم بالوجوب لانه للاستمرار والدوام منه مالو حكم مالكى فى الرضى فيمتنع على الشافى ان يحكم بالرجوع فى عينه ان حكم بالوجوب لان حكم بالصحة ومنه مالو حكم شافى فى الرهن فلما مالكى الحكم بفسخه بنحو عق الرهن مثلالن حكم الشافى بالصحة لان حكم بالوجوب لان موجه عند الشافى استمراره ومن اراد المزيد على ذلك فليراجع اصله وغيره من محله ام بحروقه (قوله وسن نسختان) اى ان لم يطلب الخصم ذلك اه شرح مر (قوله عتومة) بان تضع خم غنم على الشمع قلاد بالخنم ان يجعل على الورقة قطعة شمع بعد دالها ما هو معروف الآن قرره شيخنا الحنفى (قوله او خلاف نص الخ) فى روض وشرحه بعد نحو ذلك مانصه ولو قضى قاض بصحة نكاح المفقود زوجها بعد اربع سنين ومدة العدة وينى بيع المرايا ومنع القصاص فى المثل اى فى القتل وصحة بيع ام الولد وصحة نكاح الصغار ونكاح المتعة وحرمة الرضاع بدخولن ونحو ذلك كقتل مسلم بذى وجربان التوارث بين المسلم والكافر نقض قضاءه اه موجه فى ذرحه النقض فى هذه الصور قال مر والنقض فى هذه الصور وهو المعتقد بخلاف غيرها اى ومنه ما ذكره بعد فى الروض وشرحه بقوله او قضى بصحة النكاح بلاولى وشهادة من لا تـ بل شهادته كفاشق فلا ينقض قضاءه اه اه سم (قوله بان لا حكم) قضيت انه لا يحتاج الى نقض والمتمسك لانه بد منه اه سل وعبارة شرح مر نقضه وجوب اى اظهر بطلانه وان لم يرغب اليه انتهت وقال فى الروض وعليه اعلام الخصمين بان نقضه اه اه سم وكان عبارة الروض تفسير لعبارة مر (قوله او الظن الحكم) اى الواضح الدلالة اه سم (قوله كقياس الضرب على التأنيف) فالفارق بين الضرب والتأنيف هو ان الضرب بايذاء بالفعل والتأنيف ايذاء القول مثلا لقطع بانه لا يؤثر فى الحكم وهو حرمة الضرب اى لا ينفى فاقول حكم بعدم تميز من ضرب باه لكون الضرب ليس حراما بطل حكمه اه (قوله كقياس الذرة على البر) فان الفارق بينهما موجودة وهو كثرة الاقتران فى البر دون الذرة لكن لا يبعد تأثيره فى الحكم اى لا يبنى الروى بقرعة الذرة فاذا حكم بصحة بيع الذرة بمثله متفاضلا لم ينقض حده لمخالفة للقياس الحنفى المثبت انه روى المستلزم عدم صحة بيعه بمثله متفاضلا (قوله على اصل كاذب) المراد به شهادة الزور تأمل (قوله بظاهر العدالة) يدك اشتغال من شهادة او الباء بمعنى من وعبارة شرح مر قال الحكم بشهادة كاذبين ظاهرها العدالة لا يبعد الحل باطنا انتهت (قوله ان كان فى محل اتفاق المجتهدين) مثل وجوب صوم رمضان يشاهدن الذى فى محل اختلافهم مثل وجوب صومه بواحد ومثل شقة الجوار كما ياتى (قوله ولهذا جاز للشافى ان يشهد بذلك) اى باستحقاق الارث والشفعة عند من يرى جوازه وظاهره وان لم يقل للقاضى عندكم او يقل فى الارث بالرحم وفى الشفعة بالجواز فليتأمل اه حل (قوله لم يعمل به) اى بما ذكر من روية الورقة ومن شهادة الشاهدين الخ واشهر كلامه بجواز العمل

البوى وغيره ان كان فى محل اختلافهم وان كان الحكم لمن لا يمتدده لتنفق الكلمة ويتم الانتفاع فلو قضى حنفى للشافى بشقة الجوار او الارث بالرحم حل له لا اخذه وليس للقاضى منه من الاخذ بذلك ولا من الدعوى به اذا ارادها اعتبارا بعبدة الحكم لان ذلك مجتهد فيه والاجتهاد الى القاضي لا الى غيره ولهذا جاز للشافى ان يشهد بذلك عند من يرى جوازه وان كان خلاف اعتقاده (ولوروى) قاض او شاهد (ورقة فيها حكمه او شهادته) على شخص بشى (او شهد شاهدان انه حكم او شهد) بكذا (لم يمل به) واحد منهما

في إضفاء حكم ولا أداء شهادة (حتى (٣٥٢) يذكر) - أحكم أو شهد به لا مكان الزور ومشاهدة الخط (وله) أي الشخص (حواف على ماله

به لغيره هو كذلك فهو شهدا عند غيره بأن فلا تاحكم بكذا الزمة تنفيذه إلا إذا قامت بينة بأن الأول أنكر
حكمه كمنه ما هـ زى (قوله حتى يذكر) أى يذكر الواقعة مفصلة ولا يكفي تذكره أن هذا خطه فقط لا احتمال
أن يزور والنقض علم الشاهد ولو وجئوا خرج يعمل به عمل غيره إذا شهد عنده بحكمه هـ شرح مر (قوله
وله حلف الخ) يشمل العيين المردود وقوة العين معها شاهد (قوله ومكانه) قد يقال الماذون له أولى من
المكاتب في ذلك هل حل وبقره الذى مات مكاتبنا انظر مغنوه لم يذكر مر في شرحه هذا القيد (قوله إن
وثق باماته) بأن علم مقدم التماس في شيء من حقوق الناس اعتضادا بالقرينة وضابط ذلك أنه لو وجد
مثله بالنزدي على كذا سمعت نفسه بدفعه ولم يحلف على نفيه هـ شرح مر وعبارة سم (قوله إن وثق باماته
قال في الباب وضابط مقتضاه) يجوز أنه ان يكون بحيث لو رأى بخطه أقرارا بدين لم يقدر أن يحلف على نفي عليه بل
يؤديه من تركته هـ (قوله بأن العيين تتعلق به الخ) وفرض أيضا بأن خط هرما عظم وعام بخلاف الحلف فانه
يتعلق بنفس الحالف ويباح بغالب الظن ولا يؤدى إلى ضرر عام هـ شرح الروض (قوله بخط محفوظ)
كان يحدو ورقة مكتوب بأفها بخطه فانه حديث البخارى مثالا على الشيخ القلاني أو انه سمعه منه أو اجاز به
فانه يجوز له أن يروي عنه البخارى وإن لم يذكر القراءة ولا الاجازة وليس المراد أن الحديث مكتوب عنده
في ورقة كما سبق لبعض الأفهام هـ عثمانوى وعبارة أصله مع شرح مر والصحيح جواز رواية
الحديث بخط كتبه هو أو غيره وإن لم يتذكر قرأة ولا سماعا ولا اجازة محفوظ عنده أوعد غيره
لان باب الرواية اوسع ولهذا عمل به السلف والحلف ولو رأى خط شيخه له بالاذن في الرواية
وعرفه جاز اعتياده أيضا والثاني المسم الا ان يتذكر كالشهادة هـ بالحرف

(فصل في التسوية بين الخصمين) تنبيه ختم بفتح الخاء وسكون المهملة ووجه خصوم ومن العرب من يطلق الخصم على المفرد واجمع والمذكر والمؤنث قال بعضهم وهو الافصح والخصم بكسر الصاد الشديد الخصوم مقول المراد بها المتخاصمان عند الحاكم ولو بالوكالة لهما او لاحدهما فلا يعتبر الموكل ولا مجلسه اهـ قال على المحلى (قوله وما يتبعها) ان من قوله واذا حضر اهـ سكنت الى اخر الفصل (قوله بين الخصمين) ومثلها وكلاهما وما جرت به العادة كثيرا من التوكيل للخاص من ورطة التسوية بينهما وبين خصمه جهل قبيح واذا استويا في مجلس ارفع ووكلاهما في مجلس ادون او اجلسا مستويين وقام وكلاهما مستويين جاز كما عناه الاذرى اهـ شرح هر قال في شرح الروض ولا يرتفع الموكل عن الوكيل والخصم لان الدعوى متعقبة به ايضا بدليل تحليفه اذ اوجب عين حكاية ابن الرفعة عن الزبيلي وقرره قال الاذرى وغيره وهو حسن والبولى به عامة وقد رأينا من يوكل فرار من التسوية بينهما وبين خصمه اهـ سم (قوله في وجوه الاكرام) اى انواعه واسبابه (قوله كتياما لهما) لو قام لاحدهما ولم يعلم انه في خصومة ينبغي ان يقوم للاخر او يعتذر بالتململ انه جاني خصومة ويحتمل ان يكون هذا واجبا وإن كان احدهما وضعا لم تجز العادة بالقيام لثله والاخر رفعا بتمامه لحرمة القيام لهما لانه لا يفهم منه عادة الاتياف للرفع اهـ سم (قوله وجواب سلام منهما) اى ولو قرب احدهما من القاضي وبعد الآخر عنه وطلب الاول بحجج الاخرالية وعكس الثاني فالذي يتوجه الرجوع للقاضي من غير نظر اشرف احدهما او خسته فان قلت امره بنزول الشريف الى الخديس تحقير او اخافه لئلا يخلف عكسه فليتعين قلت ممنوع لان قصد التسوية ينفي النظر لذلك نعم لو قيل الاولى ذلك لم يبعد كذا في التحفة ويتوجه الرجوع للقاضي ايضا فالواقم احدهما وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر مع امتناعه منها اهـ سم اهـ شوبرى (قوله وانكسر احدهما) معتمد محافظة على التسوية ومن ثم لو انتظره ليسلم او امره بالسلام فلم يفعل ترك جواب الاول وجوبا وفيه ان ابتداء السلام سنة كفاية واذا حضر جمع وسلم احدهم كفى عن الباقي ولو سلم المسلم والكافر ينبغي ان يقول وعليك السلام وعليك فيقدم جواب المسلم

فلا بأس أن يقول الآخر سلم أو يعبر حتى يسلم فيحييهما جميعا قال الشيخان
وقد يتوقف في هذا إذا طال الفصل وكانهم أحتملوه محافظة على التسليم (و محام) بأن مجلسهما إن كانا شرفين ينبغي أن

احد هما عن يمين الآخر عن يساره وقول في الاكرام مع جعل ما بعده امثلة اولى من اقتضاه على الامثلة والصريح بوجوب النسبة من زبادى (وهو رفع مسلم) على كافر في المجلس وغيره من انواع الاكرام كان مجلس المسلم (٣٥٢) اقرب اليه كما جلس على رضى الله عنه

ويؤخر جواب الكافرا من حل قوله ايضا وكانهم احتملوا الخ) اي وكانهم احتملوا الفصل بالسكلام الاجنبى وهو قول القاضى لمسلم يمكن قاطعا للرد لضعف النسبة كافي (قوله بحسب شريح) وكان شريح تابعين على فز من خلافته كما قاله روى ما ادعى اليهودى على على قال على ادبت اثنتي فقال شريح حلم يشاهد يا امير المؤمنين فلا سمع اليهودى ذلك اسلم وقال الله ان هذا هو الدين الحق اياه باي (قوله هو قال لو كان خصمى مسلما الخ) لعل حكمه قوله ذلك اظهار شرف الاسلام وحفاظته اعل على الشرع ليكون سببا لاسلام الذى وقد كان كذلك اذ عث على مر قوله في الرفع في المجلس) اي ويقاس به غيره من وجوه الاكرام وقوله والظاهر وجوبه اي رفعه في المجلس وهذا هو المتمدن ومثل رفعه في المجلس رفعه في بقبو وجوه الاكرام فيجب وجها يعلم ضعف قوله وبحسب الخ حل (قوله هو قياس القاعدة) وفي الايات البيئات في بحث ان الامر بعد الحظر للاباحة يمد بسط هذه القاعدة والسلام عليها مانعه وسباق اوائل كتاب السنة ان من امارات الوجوب كون الفعل ممنوعا منه لو لم يجب كالتحان والحدلان كلاهما معوقا عنه قد يتخلف الوجوب مع هذه الامارة ليل كافي سجود التشهد وسجود التلاوة في الصلاة مشهورى (قوله وبحسب ان القاعدة اكثرية) وقد يقال كونها اكثرية لا يمنع الاحتجاج بها فانه فان اكثريتها تقتضى رجحان العمل بها لا الدليل ولم يوجد هنا فليتأمل اى شري (قوله اى بين يديه مثلا) اي او جلس احد هما عن يمين الآخر عن شماله وهذا التفسير ليس من عبارة الاصل فكان على الشارح حذفه اذ لا علاقته بتفسيرهما مع انه يومر انه من عبارة الاصل وتامل وجواب بانه متعلق بعبارة المتن فكان الاولى تقدم على مناقشة الاصل (قوله ما فيه من ازالة التهمة القدوم الخ) لتبليغ لقول المذكور كافي شرح مر وعلى السكوت بقوله ثلاثين مبهل المدعى تامل (قوله او يقول للمدعى الخ) فان طال سكوتها بغير سبب ولم يدع واحدهما اقياما من مكانها اهل (قوله ذكرته في شرح الروض) هو قوله فيه قال الزركشى تبع فيه البغوى وان شددت قال ابن الرفعة الذى ذكره القاضى ابو الطيب وان الصباغ وغيرهما انه لا يقول ذلك قال اعني الزركشى وهو مقتضى اطلاق الجمله ولا نهى لو كان المصنف تركه لذلك اه اه سم (قوله فاذا ادعى احدهما الخ) قال الاصطخرى فان لم يحرم والدعوى فله ان يذكره كنية الصحيحة وقال غيره لا يحكى ذلك الشيخان وصح في اثني المنع واقره عليه النووى ونسبه ابو الطيب لاهامة الاصحاب اعميرة وحزم في الروض بالاول فقالوا عليه كيف تصح الدعوى والشاذة جاز اه واعتمده مر وايدع بقوله في باب دعوى الدم فان اطلق استغفله القاضى اه سم (قوله طالب القاضى جوارا الخ) قضية كلامهم هنا عدم لزوم ذلك وان انصرف الامر فيه بان يمكن في البلد قاض آخر ولو قاله الخصم طالبيه ليجرب دعوى فالتصريح به عليه حيثن والاموم بقاها متخاصمين واذا اتم بدفعهما عنه فكذا بهذا الان الملة واحدة اه شرح مروته تعلم ان التعميم في قول الشارح وان لم يسأله المدعى ضعيف الان تجعل الواو للحال وفي قل على المحلى قوله طالب القاضى جوارا اي قبل طلب خصمه ووجوبه بان يطلب اه (قوله او حكا) بان نكل عن اليمين لحظها المدعى (قوله فذاك ظاهر في ثبوته) اي يشك بالافرار من غير توقف على حكم القاضى وليس للقاضى ان يحكم الا بعد سؤال المدعى المحكوم هذا بخلاف اقامة البينة فان الحق لا يشك بهجرد ما بل يحتاج القضاء القاضى هذا حاصل ما في الرافى اى وحزم به في الروض وفي الزركشى نصريح بان ثبوت الحق بما يتوقف على القضاء لان رواه التعديل توقفت وتوقع وب فلا بد من قطعها باظهار القضاء اه سم (قوله او قال للمدعى الك حجة) اي ان كانت الدعوى بشىء لا يمين فيه على المدعى والا كالوث قال له اختلفت سمين بيننا اه زى (قوله

بمحسب شريح في خصومة له مع يهودى وقال لو كان خصمى مسلما لجلست معه بين يديك واكنى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساوروه في المجالس رواه البيهقي وذكر رفع المسلم في غير المجلس من زيادى وهو ما عتبه الشيخان وصرح به القورائى وزدت تيمنا لعمارى الصغير وغيره لا نهى على جواز ذلك وبه صرح سليم الرازى وغيره في الرفع في المجلس لكن قال الزركشى مع قلة ذلك عن سليم والظاهر وجوبه وبه صرح صاحب التبيين وهو قياس القاعدة ان ما كان ممنوعا منه اذا جاز وجب كقطع اليد في السرعة انتهى وجواب بان القاعدة اكثرية لا كلية بدليل سجود السور والتلاوة في الصلاة واذا حضرا اه اي الحصان هذا اعم من قوله واذا جلسا اى بين يديه مثلا (سكت) عنهما حتى يتكلموا او قال ليتكلم المدعى منك ما فيه من ازالة هية القدوم قال الشيخان او يقول للمدعى اذا عرفه تتكلم وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (فاذا ادعى احدهما (طالب) القاضى جوارا (خصمه بالجواب) وان لم يسأله المدعى لان

فان قال فيها أى فى حالة السكوت وقول القاضي أنك حجة أم حل (قوله) أقاموا وأظهر كذبه قال هو ولا
يعرو الا إذا عترف بتمتدالا نكارو الكذب بخلاف ما إذا لم يعترف لا حثال عدم التعمد كذب الحجة
أما سمع وجار فشرح من نعم لو كان متصرفا عن غيره أو عن نفسه وهو محجور عليه بنحو سفة أو قلست تبين
اقامة البينة كاتحة القبي ثلاثا يحتاج الامر الدعوى بين يدي من لا يرى البينة بعد الحلف فيحصل الضرر
وتوزع فيه بالامطالبة متعلقة بالمضى فلا يرفع غيره إلا لأن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير ان لا ينفصل
امر عند الأول انتهت (قوله) أو زاد عليه الخ) فلو زاد عدم التمسك بنسيان أو غلط ظاهر القبول ايضا
أمر لى ووافقه الطلوى قال فى شرح الروض فلو قال شهودى فسة أو عيب فجاه بدول وقد مضت مدة
استبراء أو حتى قلت شهادتهم إلا فلا أهد نعم لو لم تحض المدة المذكورة لكن ادعى ان من اتى بهم غير من
عناهم أو لا قبل لا حثال نحو جهلهم ولا أهم (قوله) لأنه عالم يعرفه حجة) هذا لا يناسب قول بعض
المساخرين حتى لو زاده التمسك بنسيان أو غلط قلت وقد يقال مع ذلك ربما لم يعرف حجة أم حل
قوله ايضا لأنه عالم يعرفه حجة) فضيته ان من ادعى عليه بقرض مثلاً ذكر أخذه من أصله ثم أراد
اقامة بينة بأداء أو ابرأ قبلت كاجرى عليه الولى الرافى لجواز نسيان حال الانكار كالأمر اصل الابداع
ثم ادعى تلف ذلك وأورد قبل الجحدها شرح روى قصورة المستفاد أن ادعى الاداء أو الأبرأ قبل الجحده
أى لأن المعنى حيث لم أخذ منك ما يلزمى ادأه وقد أسقط التصور بذلك شيئا وانما كلام صحيح على أنه
لا تقبل بئس أم حل (قوله) هو أولى من قوله خصوم) أى لأن الخصم يصدق بالمضى عليه والبررة انما هي
بسبق المدعى أم حل أى فاذ سبق المدعى قدم وهو المدعى عليه وان تأخر وتخل بينهما مدعى بخلاف ما
إذا سبق المدعى عليه واتى بعده المدعى وتخل بينهما مدعى فان لا تقدمهما الأمر أشيئا وجارح لوقله
قدم وجوباً بسبق أى حيث حضر يدعى عليه فلا عبرة بحضور المدعى مع عدم حضور مدعى عليه فلو سبق
المدعى وتخلف المدعى عليه ثم جاءه فسبقه مدعى آخر ومدعى عليه قبل أن يدعى ذلك المدعى قدم المدعى
الآخر على السابق لحضور خصمه قبل أن يشرع فى دعواه انتهت قال مدعى فى شرحه وبحث البقنى انه لو جاء
مدعى وحده ثم مدعى مع خصمه ثم حضر خصم الأول قدم من جامع خصمه ورد بان خصم الأول أن حضر
قبل دعوى الثانى قدم الأول لسبقه من غير معارض أو بعدها فتقدم الثانى فالسبب الأول
وقت دعوى الثانى غير ممكن لإبطال حق الأول أم حل (قوله) قدم بسبق الخ) عمل ذلك إذا تبين عليه فصل
الخصومة لا تضر اده فى البطلان إلا بان تمدد فيها فيقدم من شاء أشرح مع زيادة (قوله) ايضا قدم بسبق الخ)
ويبنى أن يأتى مثل هذا التفصيل فى التاجر ونحوه من السوق كذا أقل عن شيخنا زى (أقول) وهو ظاهر
وان لم يكن ثم غير ثم تبين عليه البيع لا خطر للمشتري ولا لغيره ان الخيرة له لأن البيع من أصله ليس
واجبال له ان يتبع من بعض المشتري ويبيع بعضا يجرى ما ذكر من تقديم الاستبقام مع القرعة فى المزدحمين
على ما جوح منها مجرت به العادة من الأزدحام على الطواحين بالريف التى أباح أهلها الطحن بها لمن أراد
وهذا غير المالكين لها أم فقدمون على غيرهم لأن غاية ان غيرهم مستعير منهم فيقدم عليهم المالكون
وإذا اجتمعوا تنازعوا فبين يقدم منهم فيبنى أن يقرع بينهم وان جاؤا مترتبين لا شرا كهم فى الذئعة
أم حش على مر (قوله) بسبق من أحدهم) أى ان لم يكن كافرا ولا فلا يقدم على المسلم وان كان المسلم يدعى
على كافر أم حل (قوله) بان جعل الخ) لا يعمل ما إذا علم السبق ولم يعلم حين السابق أو علم ثم نسي مع أن
التمهيد الاقراخ لان التأخير إلى الصلح أو إلى البيان بقوت المقصود وتقديم أحدهما بعينه من غير اقراخ
تحكم بطلان أم سم (قوله) أو جاؤا معا) ومثل ما جاؤا معا ما لو علم ثم نسي أى أنه يقرع ويقدم من
خرجه قرعته أم شوبرى (قوله) بدعوى واحدة) تردد الادعى أن المراد بالدعوى فصلا
أو مجرد سماعها واستقرت أنه إذا كان يلزم على فصلا تأخير كان توقف على احضار بينة

(فان قال) فيها (ل) حجة
وإدخاله ممكن) لأنه قد
لا يحلف ويقر فيستغنى
المدعى عن اقامة الحجة وان
حلف أقامها وأظهر كذبه
للفق طلب حلفه فرض
(أو) قال (لا) حجة لى أو
زاد عليه لا حاضرة ولا
غائبة أو كل حجة أقامها
كاذبة أو زور (ثم أقامها)
ولو بعد الحلف (قلت)
لأنه عالم يعرفه حجة
أولى ثم عرف وتعمري
بالحجة أعظم من تعبيره بالبينة
لشموه الشاهد مع البين
(وإذا أزدحم مدعون) هو
أولى من قوله خصوم
(قدم) وجوباً (بسبق) من
أحدهم (علمه) ان لم يعلم سبق
بان جهل أو جاؤا معا قدم
(بقرعة) والتقديم فيها
(بدعوى واحدة) ثلاثا
يلزم الزمن فيتصرف الباقيون

(د) لكن (سن تقدم مسافرين مستوفين) شدوا الزحالة لغير جوامع وقته على مقيمين (و) تقديم (نسوة) على غيرهن من المقيمين طلبا لسترهن وإن تأخر المسافرون والنسوة في الحجى إلى القاضى (إن قوا) ويبقى كافى الروضة كاصلا ان لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى عليهم والتصریح بسن التقديم من زيادة فان كثروا أو كان الجميع (٣٥٥) مسافرون أو نسوة فالقديم السابق أو الفرقة كما مر أو نسوة

ومسافرون قدموا عليهم والازدحام على المفتى والمدرس كالازدحام على القاضى إن كان المعلم فرضا ولا فائجة إلى المفتى والمدرس (وحرّم) عليه (اتخاذ شهود) معينين (لا يقبل غيرهم) لما فيه من التصديق على الناس (بل من) شهد عنده (و) علم حاله من عدالة أو فسق (عمل بطله) فيه يقبل الاول ولا يحتاج إلى تعديل وإن طلبه الخصم ويرد الثاني ولا يحتاج إلى بحث نعم لا يعمل بشهادة الاول إن كان أصله أو فرعه على الأرجح عند البقنى من وجهين في الروضة كاصلا بل ترجيح قديما على تصحيح الروضة انه لا تقبل تزكية لهما (ولا) أى (استهزاء) أى طلب تزكيته وجوبا وإن لم يعلم فيه ذلك (الحكم) بشهادته فيجب البحث عن شرطها (كان) هو اولى من قوله بان (يكتب ما عيّن الشاهد

أو نحو ذلك) أنه يسمع غير ما قد إحصاه نحو البيتة أه رشيدى (قوله) وسن تقدم مسافرين) أى ولو سفر نسوة أه غنائى أى تقديمهم بجميع مدعويهم مالم يضر غيرهم إضرارا يائى لا يحتمل عادة أه ح لوقوله وتقديم نسوة أى بجميع مدعويهم ويقدم المرافرات على المسافرين والعجوز كالشابة خلافا لما للحقها بالرجل ولو اجتمعت هي والشابة ندمت الشابة أه ح ل (قوله) على مقيمين) وكذا على مقدمات كاسياتى قالدى يأتى ليس مكر رافع هذا إذ ذاك فقد يجمعهم على المقدمات وهذا قد تقدم على المقيمين أه شيخنا (قوله) إن قوا (غلب) يجمع المذكور المسافرين على النسوة ودخل في النسوة المجازة خلافا لما للحقن بالرجال (قوله) ان لا يفرق (الخ) أى هذا أع من أصل المسئلة إذ هو فى تقديم المدعى طلستقى أع من المستثنى منه (قوله) فان كثروا (الخ) ولم يبينوا ذلك الكثرة ومنه بعضهم بان يكونوا مثل المقيمين أو أكثر كالجميع بمكة عبارة بعضهم تقهيم اعتبار الخصوم بعضهم بعض لا اعتبار المسافرين بأهل البلد كما به قاله ابن قاضى شهابه لعله وأولى واعتمده مر أه غنائى (قوله) قدموا عليهم) أى لان الضرر عليهم أقوى أه شرح مر (قوله) والازدحام على المفتى (الخ) ظاهره وإن تعدد كل من المفتى والمدرس أه ح ل أى يقدم سقى فيقر علة يقدم السابق والتأخر بدرس واحد أو فرى واحد وقظاهر مافر فى المسافرين والنسوة يأتى هنا أه غنائى (قوله) ان كان المعلم فرضا) أى حينا أو كفايا فيقدم السابق إن علم أو الاقرع إلى آخر ما سبق أه ح ل وفى قول على الخلل (فرج) الازدحام على المفتى والمدرس والبايع ونحوهم كالقاضى سواء تعين من ذكر أو لا وسواء كان الانشاور غيره فرض عين أو كفاية أو لا كما قاله شيخنا والى واليه رجع شيخنا زى آخر أو اعتمده أه (قوله) وحرّم اتخاذ شهود) وكذا كتاب حيث لم يترجموا لم يترجموا من بيت المال للتلاوى إلى تعطيل الحقوق بالخلافة فى الاجرة كفى شرح مر (قوله) عمل بطله فيه) أى وإن لم يكن قاضى ضرور قوا لا توقف الأمر على الاستزكا أه زى (قوله) ولا يحتاج إلى تعديل وإن طلبه الخصم) ظاهره مولى قاضى ضرورة وقرر شيخنا هذا فى غير قاضى الضرورة لا توقف الأمر على الاستزكا وظاهره وإن لم يطلب وفيه نظرسيا إذا كان قاضى ضرورة لكونه غير معتمد أه ح ل (قوله) انه لا تقبل تزكية لهما) أى بنفسه فلا بد من تزكين غير من تزكية لا يقبل فيها إلا المذكور قاله الزركشى وقصيته ان الأمر كذلك لكونه كان الشاهد أم هو ظاهر لان تزكية ليست بمال ولا تقول اليه أه سم (قوله) وإن لم يظن فيه الخصم) تقدم عن المصباح فى كتاب الرجة انه من باب قتل ونقض (قوله) هو اولى من قوله بان) أى لانه يوم ان الكتبة شرطع ان مثلها الاخبار بذلك من غير كتابة (قوله) فقد تكون بينهما) أى الخصمين وهذا علة لكونه يكتب ما عيّن المشهود عليه كما فى شرح مر أه شيخنا وعمل فى شرح مر كتابة ما عيّن الشاهد بقوله لتلايشه أه (قوله) وقد ر الدين) بالرفع خبر مبتدأ محذوف وعبارة الاصل وكذا قدر الدين انتهت ((قوله) ويكتب سرا) أى تدبى أى من وراء الخصمين لانها رمال لسلال الزكى دسية فدلس وقوله أى بما كتبه وهو مكتوبان يعطى لكل واحد من الرسولين واحدا وعبارة شرح مر مع كل منهما نسخة خفية عن الآخر انتهت وقوله ولا يعلم أى تدبى لهما بما اجتمع على التدليس أه شيخنا (قوله) صاحب مسئلة) أى رسولين سيما بذلك لانها يسألان الموكى عن حال الشاهدين أه شيخنا قال الماوردى ونعم ما قال يسألون ولا عن احوال الشهود فان وجدوا معجروا يسألون عن غيرهم وان عدلوا سألوا عن شهودهم قاله فان ذكرنا ما هنا من الشهادة لم يسألوا عن غيره وان ذكرنا الجواز سألوا عن المشهود عليه ذكرنا ما يمنع من شهادتهم عليه

والمشهود له (و) المهورد (عليه) من الاسماء والسكنى والحرف وغيرها قد يكون بينهما وبين الشاهد ما يمنع الشهادة كغيبها أو عداوة (و) المهورد (به) من دين أو عين أو غيرهما كمنكاح قد يظن على الظن صدق الشاهد فى شيء دون شيء فهو أعم من قوله وقد ر الدين (ويكتب) سرا (به) أى بما كتبه صاحب مسئلة ولا يعلم احدهما بالآخر

(لكل مرك) ليحت عن حال من ذكر في قول الشاهد في نفسه وهل بينه وبين المهود له اوعليه ما يمنع شهادته (ثم يشافه المبعوث بما عنده بلفظ شهادة) لان (٢٥٦) الحكم انما يقع بشهادته وتيميرى بما ذكر اولى ما عاين به (ويكنى) اشهد على بشادته

لم يسألوا اعماده وان ذكروا الجواز ذكروا واحتجوا القدر المشهور به امهية اءه سم (قوله لكل مرك) فيعت كل من صاحبي مسئلة لكل مرك الشاهدين وانظر هل للزكينة ضابط من جهة العدد فيكتفى بثنين لكل شاهد او لا بد من تركية جميع جيرانهم كما به يدل عليه قوله لكل مرك حررا امشيتان ثم ظهر لي انه يكتفى بعين فقط للشاهدين كما افاده بعض مشايخي اى قالوا لان يشهدان على قول كل واحد من الزكيتين لان اخبار الرسول عن قول المركي شهادة فلا بد من رسولين لكل واحد من المركين وليس المراد انه يبعث اربعة اثنين هاء واثنين لذلك بل يبعث اثنين يشهدان على كل من المركين اه شيخنا (قوله ثم يشافه المبعوث) اى هو صاحب المسئلة بما عنده اى عند المبعوث مما فهمه من حال المركين امشيتان ومنه يعلم ان الحكم انما هو بقول اصحاب المسائل وهو ما نقل الشيخان انقول الاصطخرى وانه اصح عند الشيخ ابي حامد القاضي اى الطيب وغيرهما يبدان نقلا عن اى اسحاق ان الحكم بقوله المركين اهم (قوله ان عدل) متعلق بالمصدر لا بفعل فالمراد اشد على شهادة المركي بانه عدل وليس المراد ان الرسول يشهد بالعدالة بل بشهادة المركي بها اه شيخنا (قوله وان لم يقل) وعلى قال القفال معنى قول الشاهد عدل على اولى اى ليس عدوا لي بل تقبل شهادته على وليس بان لي بل تقبل شهادته على فلا يفتنى ان يلزم العدل بان يقول على لوجود الادلة ان يكون بينه وبين العدل عدوة تتمتع من قبول شهادته عليه فلا يفتنى ان يلزم العدل بان يقول على لوجود الادلة المانعة من قبول شهادته عليه اه عتاني (قوله واعتذر ابن الصباغ عن كونه شهادة على شهادة) اى شهادة اصحاب المسائل على المركين مع حضور الاصل اى المركين اه حل (قوله لان المركين لا يكفون الخ) اى فصار عذرا في قبول شهادة اصحاب المسائل على شهادة المسؤولين اه عتاني (قوله وشوط المركي اى الشاهد بالعدالة) ليشمل صاحب المسئلة لانه مرك لما تقدم ان الحكم انما يقع بشهادته ثم رابت جميع صرح بذلك وقوله اى كشره اى من اسلام وحرقة وتكلف وذكورة وعدالة وعدم عدوة وعدم مادية او فرعية فالتركية لا يقبل فيها الا الذكور ولو كان الشاهد امة او كسب ايضا لا بد ان يكون كل من صاحب المسئلة والمركي رجلا اه حل وفي قول على المحلة وقوله وشوط المركي المبعوث اليه وشوط المبعوث مثله في غير خبره باطنه اه (قوله بجرح) هو بالضم اتم المصدر وبالفتح المصدر اى التجريح وهو المراد هنا الفتح حيث قال اى بالصباغ اه شيخنا (قوله من يبدله) الاولى اراز الضمير لان الصلة جرت على غير منى له وانهم قوله من يبدله انه لا يشترط في الجارح خبره باطن من يجرحه لان الجرح لا يقبل الا مفسرا قاله حج ومراه (قوله او معاملة) فقد شهد عند عمر اثنان فقال لهما لا عرف فكلوا لا يضركما انى لا عرف فكلنا اتقيا بن يرف فكلنا قاتيا رجلا فقال له هر كيف ترف فكلنا بالصلاح والامانة قال هل كنت جارا لهما تعرف صاحبهما ومساخهما ومدخلهما وعجزهما قال لا قال هل عاملتهما بالدرام والدنانير التى تعرف بها امانات الرجال قال لا قال هل صاحبتهما في السفر الذى يسفران بكشف عن اخلاق الرجال قال لا قال فانت لا تعرفهما اى شرحهم (قوله ويجب ذكر سبب جرح) اى فلا يشترط خبره باطنه اه حل وقد اشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح وسببه ولا اشكال لان الجرح هو الفسق او رد الشهادته وسببه نحو الزنا اهم على حج ولو علم له بجرحات اقتصر على واحد منها وان وجد له اصغر واكبر اقتصر على الاكبر اه حل (قوله بخلاف سبب التعديل) بولا يبدان يعلم معنى العدالة اه حل (قوله كان سمعه ينفذ) بنى اذا كان ذلك كبيرة وسع ذلك الشاهد اه حل (قوله والثاني اوجه) معتمد اه حل (قوله اما اصحاب المسائل) وهم المنسبون الان بالرسول اه عا وش وقوله فيمتدون المركين اى فلا يشترط فيهم خبره الباطن اه حل وعجارة الزركنى اما المنسوب للجرح والتعديل فليس لهما كم سؤل عن الجرح قال ابن الصباغ بل يسمع شهادته في ذلك من غير سؤل الكافى

(انه عدل) وان لم يقل على انه اثبت العدالة التى اقتضاها قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم فزيادة على وعلى تأكيد واعتذر ابن الصباغ عن كونه شهادة على شهادة مع حضور الاصل في البلد بالحاجة لان المركين لا يكفون المنصور الى القاضي (وشرط المركي كصاحب) اى كشرطه (مع مفرقة بجرح وتعديل) اى بالصباغ (وخبرة باطن من يبدله بصحة او جواز) بكسر الجيم المصحح من ضمها (او معاملة) ليكون على بصورة عما يشهد به من التعديل والجرح (وجوب ذكر سبب جرح) كونا وسرقة وان كان قريبا للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل ولا يعمل بذكر الزنا فاذا وان انفرد لانه مسؤل فهو في حقه فرض كفاية او عين بخلاف شهود الزنا اذا نقصوا عن الاربعة فانهم قدفة لانهم مندوبون الى الستر فهم مقصرون (ويستد فيه) اى الجرح (معانة) كان رآه يرمى (او صابعا منه) كان سمعه ينفذ وهذا من زيادى (او واستخاضه) او تواتر او

شهادة من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك وفي اشتراط ذكر ما يعتمد من معانة ونحوها وجهان
احدهما وهو الأشهر نعم وثانيهما وهو الاقبح لا ذكره في الرخصة واصحابها الثاني اوجه اما اصحاب المسائل فيمتدون المركين

وأعلم أن الجرح الذي ليس
مفسراً وإن لم قبل بقيد
التوقف عن القبول إلى أن
يبحث عن ذلك كذا ذكر في
الرواية وظاهر أنه لا فرق
بيننا وبين الشهادة في ذلك
(وقدم) الجرح أي بينه
(على) بينه (تعديل) لما فيه
من زيادة العلم (فإن قال
المعدل تاب من سببه) أي
الجرح (قدم) قوله على قول
الجرح لأن معه حيث
زيادة علم (ولا يكتفي) في
التعديل (قول المدعي عليه
هو عدل) وقد غلط في
شهادته على أن كان البحث
لحقه وقد اعترف بهداته
لأنه استكمل حتى أنه تعالى
(باب القضاء على الغائب)
عن البلد أو عن المجلس
رتوى أو تعزز مع
ما يذكر معه (هو جازي)
غير مقبولة) تعالى ولو في
قود وحده فنف لمعوم
الأدلة قال جمع وقوله
ﷺ لندخذى ما يكتفيك
وذلك بالمعروف وهو
قضاء منه ﷺ على
زوجا أبي سفيان وهو
غائب ولو كان فنرى أقوال
عليه الصلاة والسلام لك
أن تأخذى أولاً بأس
عليك أو نحوه ولم يقل خذى
لكن قال في شرح مسلم
لا يصح الاستدلال به لأن
القصة كانت بمكة وأبو
سفيان فيها

سائر الأشياء اه وكذا قال الشاهد أنما جرح اكتفى بمن غير تفصيل قال الشيخ عز الدين ويغني أن
يقتصر على جرح واحد ولا يبعد دلالة الكفاية حاصلة بذلك اه سم (قوله الذي ليس مفسراً) أي لمعلم
ذكر سببه (قوله فإن قال المعدل تاب من سببه الخ) فيه أنه يكتفي بمجرد التوبة إذا لا يلزم منها قبول شهادته
لاشتراط مدعي مدة الاستبراء بعدها كما يأتي فلا بد من ذكر معنى تلك الهدية بأن يعلم تاريخ الجرح وإلا لم
يحتاج إلى ذلك كافي مر وبارة حل فإن قال المعدل تاب من سببه أي الجرح أي وقد مضت مدة الاستبراء
فلا بد من ذكرها بأن يقول المعدل تاب من سبب الجرح من مدة كذا قالوا ولو جرح يلهثم انتقل الآخر
فعله إثنان قدم التعديل لكن أن مضت مدة الاستبراء أو عرف المعدل ما جرى من جرحه انتهت (قوله)
ولا يكتفي في التعديل قول المدعي عليه الخ) ولو قال هو عدل فيأشبه به على كالأقرار أو لا يجوز أن يعدل
أحد الشاهدين الآخر اه حل (قوله وقد غلط في شهادته على) هذا ليس بشرط وإنما هو لبيان أن إنكاره مع
اقراره بعدلته مستلزم لنسبته للغلط وإن لم يصرح به قال عدل فيأشبه به على كان إقراره أنه اه شرح مر
(باب القضاء على الغائب)

قد عالج في هذا الباب الأئمة الثلاثة فلم يقولوا به اه قل على الجلال (قوله وتورأى أو تعزز) حيث
ذكر ذلك فكان من حقنا أن بقيد النية بما فوق مسافة العدوى والاولى السكوت عن ذلك لأن الباب ليس
مفقود القضاء الصحيح بل الأعم اه حل وبارة المثلن فيما ساقى فصل الغائب الذي لم يسمع الحجة يحكم
عليه من فوق عدوى أو تورأى أو تعزز فقول الشارح هنا عن البلد أي وفوق مسافة العدوى وقوله أو
عن المجلس الخ ومثله ما لو كان خارج البلد دون مسافة العدوى (قوله مع ما يذكر معه) أي من قره في
الفصل الأخير ولو سمع حجة على غائب تقدم قبل الحكم لم تعد إلى آخر الفصل أو يقال المراد بما ذكر
معه الفصلان الآتيان معا تأمل (قوله وهو جازي في غير عقوبة الخ) قال البلقيني في تصحيح المنهاج
يجوز للقاضي أن يسمع الدعوى على الغائب وإن كان وكيله حاضراً لأن النية الموسوعة للحكم على
الغائب موجودة ولا يمنع من ذلك كرون الوكيل حاضراً لأن القضاء إنما يقع على الغائب كذا في
التأثير وأقبح به والد شيخنا مر (فرع) لو بين بعد القضاء على الغائب أنه كان حين القضاء بمسافة
لا يجوز فيها القضاء على الغائب فأنشأ شيخنا مر بصحة القضاء وتفوز به قال مر والقياس خلافه وقد
رزد بعض المتأخرين في ذلك فليتام ثم اعتمد عدم الصحوة هو القياس اه سم (قوله لعدم الأدلة)
كقوله تعالى وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولم يفصل بين الحاضر وغيره اه شيخنا (قوله قال جمع الخ) تبرأ
منه لما يأتي أن أباسفيان المقضي عليه لم يكن متورأى أو لا متزوجاً ولا غائباً عن البلد مع أن شرط القضاء أن
يكون المدعي عليه واحداً من الثلاثة (قوله ولقوله ﷺ لندخذى) عبارة شرح مر ولأنه صلى
الله عليه وسلم قبل لند امرأة أبي سفيان رضى الله عنهم لما شكك من شدة خذى من ماله الخ
انتهت وهند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشية والدة معاوية بن أبي سفيان أسلمت في الفتح
بعد إسلام زوجها أبي سفيان وأفرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحها وكانت امرأة ذات
الله ورأى وعقل وشهدت أحداً كآخرة فلا تزل حمرة مثلك بهر شفت كبدته فلا تكفاهم تطلق وتوفيت
في خلافه مر بن الخطاب رضى الله عنه في اليوم الذي مات فيه أبو جعفر الهادي بكر الصديق رضى الله عنه
وهي القاتلة لقتي صلى الله عليه وسلم لما شرط على النساء في البائة ويسرقن ولا يزينن وهل تزي الحمرة اه
فسلطاني على البخارى (قوله لكن قال في شرح مسلم الخ) أو اعترضه غيره بأنه لم يحلفها ولم يقدر
المحكوم به لها ولم يصرر دعوى على ما شرطوه الدليل القاطع الواضح أنه صرح عن عمر وعثمان رضى الله
عنه القضاء على الغائب ولا يخالف لهما من الصحابة وأما حقهم على سماح البيعة عليه فالحكم مثلها والقياس
على البيت والصغير مع أنها أجرح عن الدفع من الغائب اه شرح مر (قوله كانت بمكة) أي

في قضيها محضرت مندلبا يفتوذكر ^{بالحرف} فيها آيتو لا يسرقن فذكرت عند ذلك اه شرح مر (قوله)
ولم يكن متوردا ولا متممزا (وحيثما الحق انه من باب الفتوى والملازم في قول الجمع ولو كان فتوى لقيل
لك ان تاخذنى الخ منوعة إذ يجوز ان يكون فتوى ويقول خذى اه شيخنا وعبارة حل قوله ولم يكن
متوردا ولا متممزا أي لا دعوى ولا تخلف فهو افتاء لا قضاء وكونه لا يقال في الفتيا خذى في عمل المنع
وهذا هو وجه تسمية الشارع والدليل النافع انه صرح عن عمرو بن عثمان رضي الله تعالى عنهم بالقضاء على الغائب
ولا خلاف لما من الصحابة انتهت (قوله) وخرج بما ذكر عقوبة الله تعالى من حد أو تعزير (كحدشرب أو
زنا بان اعترف بذلك أو أقيمت عليه البينة به ثم هرب وجرز القضاء على الغائب في حقوق الله تعالى وذلك
في الحقوق التي تسمع فيها دعوى الحسبة ولا يجب بين الاستظهار فإذا ادعى العبدان سيده اعطوه اقام بينة
بذلك في غيبة سيده فتنى له بما لا يخلف اه حل (قوله من حد) كحدشرب الخروا ان اعترف بهما عند
القاضي الكاتب أو قامت به بينة عليه ثم هرب اه زى (قوله ان كان للدمى حجة) أي بالحق الذي يدعيه
وان كان له وكل حاضر لان القضاء إنما يقع على الغائب وقوله حجة شامل للشاهد والعين بل لايمان القسامة
اه حل وفي الباب كالروض وغيره وشرط الدعوى عليه كهي على الحاضر وزيادة أو انما طالب بذلك
وان يكون له بينة يقول نأصته حيث يقبل اه وفي شرح الرض ما نصه (فرع) لا تسمع الدعوى والبيئة
على الغائب باسقاط حقه كالوقال كان له على الق فحضيته إياها أو ابرأني منها ولي بها بينة ولا مان ان
خرجت اليه ان يطالبني ويحسد القبض أو الاراء فاصح ينني واكتب بذلك إلى قاضي بلده فانه لا يجب
لان الدعوى بذلك والبيئة لا تسمع إلا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك ان يدعى انسان
أن رب الدين أحال به فيعترف المدعي عليه بالدين لرب هو الحوالة ويدعي أنه أراه منه أو أقبضه فتسمع
الدعوى بذلك والبيئة وان كان رب الدين حاضرا بالبلد اه ما في شرح الروض وقال مر محل عدم سماع
الدعوى والبيئة فيما إذا اقتصر على ذلك فان قال ان خرجت اليه اخذني المال فقرا أو حبسني أو نحو
ذلك فتسمع دعواه ورينه اه سم (قوله اجنابا كان للدمى حجة) قال الزركشي فقلنا من الماوردى لو
قالب أو تورى أو هرب من المجلس عند الدعوى جعل كالنا كل فيلحق خصمه ولا يكلف بينة ثم أعاد
المسئلة بعد ذلك وقبدها بما إذا قال المدعي لا يتنلى (تنبيه) لا يكتفي في الدعوى على الغائب عليه كذا
بل لا بد ان يقول أو اناطا له قال الزركشي ولا بد من ثبوت الغيبة (تنبيه) قد تسمع الدعوى والبيئة
مع حضور الخصم بالبلد لا تور ولا تمر كاتيناه في هامش الفصل الثالث الا ان عن ابن الصباغ اه سم
وعبارته هناك وقد تسمع الدعوى والخجة مع حضور الخصم في البلد ولكن يتعاق ذلك بان يدعى انسان
على آخر ان الدين الذي عليه قد أحال به صاحبه فيعترف المدعي عليه بالدين لرب هو الحوالة ويدعي أنه أراه
منه أو أقبضه فلم يقدح في دعواه بل ذلك قد تسمع دعواه أو تقبل بينته وثبت البراءة أو القبض وان
كان رب الدين حاضرا بالبلد كاتاه ان الصلاح واعتده مر واقفي عنه فيما لو ادعى انسان على آخر اه
نذر له كذا ان ثبت لفلان على فلان كذا فيعترف المدعي عليه بالنذر ويشكر ثبوت كذا فلان على فلان
فيجوز للدمى ان يدعي ثبوته فيقيم به بينة فيثبت ويستحق النذر وان كان فلان وفلان حاضرين بالبلد اه
انتهت بالحرف (قوله حجة شاملة للشاهد والعين) فيقضي بهما على الغائب كالحاضر وحل يكتفي بين او
يشترط بينان أحدهما تكبيل الحق الثانية للاستظهار الاصح الثاني اه دميري ومثله الدعوى على
الصبي والمجنون والميت اه حش على مر (قوله فان قال هو مرقا) أي وهو مقبول الاقرار فان
كان لا يقبل اقراره لسفه أو نحوه سمحت اه حل (قوله لتصرجه بالثنائي الخ) عبارة شرح مر وذلك
لأنها لا تقام على مقرا انتهت (قوله نعم لو كان للغائب) حاصل ما استثناء ثلاث صور من قوله فان
قال هو مرقم لم تسمع بقطع النظر عن قوله وانا اقيم الحجة الخ إذ مع النظر اليه لا يظهر استثناء الثلاثة

ولم يكن متوردا ولا
متممزا وخرج بما ذكر
عقوبة الله تعالى من حد
أو تعزير لان حقه تعالى
مبنى على المسامحة بخلاف
حق الادى فيقضى فيه
على الغائب (ان كان
للمدعي حجة ولم يقل هو)
أي الغائب (مقر) بالحق
بان قال هو جاحده وهو
ظاهر أو أطلق لانه قد
لا يعلم جعوده ولا اقراره
والحجة تقبل على الساكت
فلتجعل غيبته كسكوته
فان قال هو مقرونا اقيم
الحجة استظهارا لم تسمع
حجته لتصرجه بالثنائي
لما بها إذ لا فائدة فيها
مع الاقرار نعم لو كان
للقائب مال

بل منها ما هو مناف له كالآخرة وهذا المعتد في الأخيرين المشار إليهما قوله وكذا الخ أنها لا تسمع اه
 شيخنا (قوله) وللقاضي نصب مسخر) بل يستحب له كافي الأوراد اعتد شيخنا واستبدع حج وتوقف
 فيه فشرح الروض وأجرته يفتي أن تكون على الغائب لأنها من مصالحه اه حل (قوله) ينكر عن الغائب
 بأن يقول ليس لك عليه ما تدعي أي وإن كان ذلك كذبا لأنه لمصلحة والكتب قد يجوز للمصلحة اه مر اه
 سم خصصوا الأصل برامة ذمة الغائب اه شيخنا (قوله) عن الغائب) أي ومن في معناه عن يأتي اه شرح
 مر (قوله) ويجب تحليفه الخ ذكرناه ورا أربعة يجب فيها اليمين مع اليعة وسيذكر ثلاثة في كتاب
 الدعوى واليقات حيث قال ولا يمين على من أقام بينة إلا أن أدعى خصمه مسقط فيحلف على نفيه
 وقال الشارح هناك ويستثنى مع ما ذكرنا لو قامت بينة بأعصار المدين فلا تدين تحليفه لجواز أن يكون له مال
 باطن هو المال قامت بينة بيمين وقال الشهود لا تملكه باع ولا وهب فلخصمه تحليفه لأنها ما خرجت عن ملكه
 اه محروقه هو حاصل مسائل اليمين مع الشاهد عشرة ذكر الشارح منها أربعة بقوله الخامسة الدعوى على العيب
 القديم فانه يحلف مع الشاهد أنه قد فسح البيع حالة الإطلاع على العيب واستشكل تصوير هذه المسئلة بأن
 المتبايعين إذا اختلفا قدم العيب وحده فان أمكن قدمه وحده صدق البائع ويمتنع وإن أمكن وحده
 فقط صدق البائع ولا يمين وإن أمكن قدمه فقط صدق المشتري ولا يمين ويمكن تصوير المسئلة بأن على
 ما تقدم إذا اختلفا على كونه عيبا واختلفا قدمه وحده وما إذا اختلفا في كونه عيبا فلا يثبت إلا بيمينين
 ويثبت إذا أقام المشتري بينة بأنه عيب حلف يمين الاستظهار على أنه عيب قدم هذا ما ظهر ولم أر من
 تعرض له اه زى السادسة ما لو ادعى المدين الأعاصير وقد عرف له مال قبل ذلك فيقيم شاهدين من أهل
 الخبرة يتلف ماله ويحلف مع الشاهدين أنه لا مال له في الباطن في أحد الوجهين قال قل وصور شيخنا
 زى مسئلة الأعاصير ما إذا ادعى تلف ماله بسبب ظاهر لم يعرف فلا بد من بينة على وجود ذلك السبب ثم
 يحلف على تلف المال به قال بعضهم وفيه نظر ألا يخص ذلك بالأعاصير بل غيره كالقراض والوديعة
 والشركة وغيرها كذلك قال الرحاني وجوابه أنه لم يحضره فيما قاله اه السابعة ادعت المرأة أن زوجها
 عتي وكانت بكر أو ادعى أنه وطئها وشهد أربع نسوة أنها بكر فتحلف مع شهادتهن أنه ما وطئها
 لاحتمال أن يكون وطئها وطأ خفيفا وعادة البكارة وقبارة زى واستشكل تصوير هذه المسئلة بأن العنة
 لا تثبت إلا بالقرار ولا يمكن بثوتها بالينة ويمكن تصويرها بما إذا ثبتت العنة بالقرار أو إصمها للقاضي
 سنة ثم بعد السنة اختلفا في الوطء وعدمه بأن ادعاه الزوج وانكرته وكانت بكر فلا بد من قيم بينة
 دلي بكارتها وتحلف على عدم الوطء لاحتمال هو البكارة هذا ما ظهر ولم أر من تعرض له اه لكن صرح
 في شرح الأصل أنه لا فرق بين البكر والتيب اه حضروا اعتراض قل تصوير زى أيضا فقال عقبه وفيه نظر
 فان هذا ليس فيه دعوى عته اه قال الرحاني وقد يجب بانها السبب اه الثامنة إذا قال لزوجته انت
 طالق أمس ثم ادعى أنه كان طلقا في نكاح آخر غير هذا أو كانت مطلقا من نكاح الغير فيقيم شاهدين
 على نكاح الغير أو نكاحه الأول ويحلف يمينا التاسعة دعوى الجراحات في عضو باطن ادعى الجراح
 أنه غير سليم قبل الجنابة واستشكل تصوير هذه المسئلة بأن الأصحاب صرحوا بأن الجاني والجنى عليه
 إذا اختلفا في السلامة وعدمها فان الاختلاف أن كان في عضو ظاهر صدق الجاني ويمتنع وإن كان في
 عضو باطن صدق الجنى عليه ويمكن تصوير المسئلة بأن محل ما متنا إذا اختلفا في أصل الجنابة أي هل جنى
 أولا فلا بد من بينة على وجودها فإذا ثبتت ثم اختلفا في السلامة وعدمها وكان العضو باطنا كالذكر
 والاشين فلا بد من اليمين مع وجود البينة فيحلف الجنى عليه أنه كان سليما على كلام الأصحاب إذا ثبتت الجنابة
 ثم اختلفا في السلامة وعدمها هذا ما ظهر ولم أر من تعرض له اه وشبارة قل وصور يعنى شيخه مر
 المسئلة بما إذا اختلفا في أصل الجنابة فلا بد من بينة بوجودها ثم اختلفا في سلامة العضو الجنى عليه وكان من

حاضر وأقام الحجية على
 دينه لا يكتب القاضي به
 إلى حاكم بلد الغائب بل
 ليوفيه دينه فانه يسميها
 وإن قال هو مقدر كافي
 الروضة كالحل على فتاوى
 الفقهاء وكذا لو قال هو
 مقدر لكنه تمتع أو قال وله
 بينة بأقراره أو قال بكذا
 ولي به بينة بأقراره
 (وللقاضي نصب مسخر)
 بفتح الحاء المعجمة المشددة
 (ينكر) عن الغائب لتكون
 الحجية على أنكار منكر
 (ويجب تحليفه) أي المدعي
 يمين الاستظهار

الاعضاء الباطنة فيحلف المحنى عليه على سلامته اهل الماشرة إذا ادعى المودع انه سافر الخوف ثم هلكت
بالسفر ولو كان له شاهد في هذه المسائل فقط حلف يمينين بينا التكيل الشهادتين للاستظهار اهـ ومرو
ما خرو من التحريم وروا شيه وفي عرش على مر وهذه اليمين لا ترتد بالادى لا بردها المدعى على النائب
ويرتق الامر الى حضوره اهـ **(قوله)** يا ضلوا يجب تحليفه الخ او مالو ادعى على حاضر واقام يميناً لم يجر تحليفه
معموا وان رتاب القاضي ثم البيئة خلافا لما يقع لبعض قضاء الجبلية بل ان شاء احتاط في البحث عن حال البيئة
اهـ مر اهـ سم **(قوله)** ان لم يكن النائب متواريا ولا متعززا فان كان متواريا ولا متعززا لم يجب تحليفه لعدم
عذر النائب في الحضور والمعتذر وجوب التحليف وإن كان متواريا أو متعززا اهـ حل وقال في شرح
البهجة فلا يمين لفدرة كل منهما على الحضور كما جزم به صاحب الصدوق المارودي وصحح البلقيني انه يحلف
لان هذا احتياط للقضاء فلا يمنع منه تردد المدعى عليه اهـ واعتد شيخنا مر ماصحح البلقيني اسم **(قوله)**
ان الحق ثابت عليه قال البلقيني هذا الاياق في الدعوى بيمين بل يحلف فيها على ما يليق كان يقول واليمين
باقية تحت يده يلزمه تسليمها اهـ سل ر ع ش على مر فإذا كانت حجة شاهد او يميناً وجبت يمينان
واحدة تكلفه الحجة واحدة للاستظهار ويجب ان يقول في يمين الاستظهار ولا اطم في شهودي او
شاهدي قادمين يمنع الشهادة وهل يجب يمين الاستظهار في القسامة ايضا لانها دون البيئة اول كونها من
جنس يمين الاستظهار فلا حاجة ليمين اخرى والظاهر انه على وجوب اليمين يكتفى بيمين واحدة
ولا يجب خمسون اهـ حل **(قوله)** ايضا ان الحق عليه أي بان الحق عليه وتنازع تحليفه واقامة حجة
وظاهر كلامه لمقابلة بالاول وخرج بقوله ان الحق ثابت مالو لم يكن كذلك كدعوى فن عقار امر اطلاقا
على غائب وشهدت البيئة حجة عن افراره فلا يحتاج ليمين إذا لاحظ حجة الحسبة به أي ان الصلاح
في التقوى الحق به الاذرى الطلاق ونحوه من حقوق الله تعالى المتعلقة بشخص معين بخلاف مالو ادعى عليه
نحو بيع واقام يمينه به وطلب الحكم بشو به فانه يجيبه الى ذلك خلافا لما وقع في الجواهر وحيث يجب تحليفه
خوفا من مفسد قارن العقدا وطز ومزيله ويكنى انه الان مستحق لما ادعاه اهـ شرح مر **(قوله)** وبعد
تدبيلها مطرف على قوله بمد اقامة حجة **(قوله)** لا نه لوضر ربما ادعى ما يرثه منه أي هو إذا
ادعى ما ذكره يكلف المدعى يميناً زائدة على البيئة كاسياق في الدعوات والبيانات في قول المتن ولا يمين على من
أقام يمينه الا ان ادعى خصمه مسقطا فيحلف على تقيده **(قوله)** كالو ادعى أي من معه حجة نحو محبي والا
فدعواه غير مسموعة وظاهر الاكتفاء بشاهد يمين ولو في خلاف ونحوه اهـ حل وعبارة زى قوله كالو
ادعى على نحو في اخر صورة المشتك ان يكون للدعى يمين بما ادعاه خلاف ما ذالم يكن هناك بيئة فانها لا تعم
وعلى هذه الحال يعمل قولهم لا نسمع الدعوى على الصبي ونحوه انتهت **(قوله)** لما مر أي من الاحتياط
(قوله) نعم ان كان لقائب الخ استسكا في الترشيع بانه ان كان له وكيل حاضرا لم يكن قضاء على غائب ولم يجب
يمين جز ما قال صحيحه فنفطر لان العبرة في الخصومات في نحو اليمين بالموكل لا الوكيل فهو قضاء على غائب
بالنسبة اليه يمين ثم قال قال حاصل ان الدعوى ان سمعت على الوكيل توجه الحكم عليه دون موكله الا بالنسبة
لطلب اليمين احتياطاً للحوال والموكل وان لم تسمع عليه توجه الحكم الى النائب من كل وجه وفي اليمين وغيره
اهـ سل **(قوله)** واليمين للجنون نائب الاول ولي ولعله عبر بالنائب لثقل ما قبله **(قوله)** اعتبر في
وجوب التحليف سؤاله المتمدن ان وجوب التحليف لا يرتفع على سؤاله ام شيئا **(قوله)** ايضا اعتبر في
وجوب التحليف سؤاله فان لم يستل حكم ولا يؤخر اليمين لسؤاله لعدم وجوب التحليف عند عدم سؤاله
اهـ زى ما لم يكن سكوته لجهل ولا يفرض الحاكم اهـ سل **(قوله)** على ثم شخص اخر حاضر وقوله
فتقتضى الخ معتمد وقوله انتظر كالمدعى شامل لسقيه ولا يكتفى بيمينه حرره وقوله هو المتمدن
ضعيف وقوله لان اليمين هنا تابعة البيئة أي فسقط اهـ حل **(قوله)** لان اليمين هنا تابعة أي فسقط اهـ

ان لم يكن النائب متواريا
ولا متعززا (بعد) اقامة
حجته ان الحق ثابت
عليه يلزمه ادائه وبعد
تدبيلها كما في الروضة
كاصلها احتياطاً للنائب
لانه لو حضر ربما ادعى
ما يرثه منه (كالو ادعى
على نحو محبي) من جنون
وميت وهو من زياق فانه
يحلف لما مر نعم ان كان
للغائب نائب حاضر أو
للصبي أو للجنون نائب
خاص أو لليت وارث
خاص اعتبر في وجوب
التحليف سؤاله ولو ادعى
قيم لم يلزمه شيئا واقام به بيئة
على قيم شخص آخر فتقتضى
كلام الفقيهين انه يجب
انتظار كمال المدعى له
ليحلف ثم يحكم له وغالطها
السبكي فقال الوجه انه
يحكم له ولا ينتظر كاله لانه
قد يرتب على الانتظار
ضياع الحق وسبقه اليه ان
عبد السلام وهو المتمدن
لان اليمين هنا تابعة للبيئة
وتعبر فيها بما بالعقوبة
وفيه وفيما يأتي بالحجية اعم
من تعبيره بالحد وبالبيئة
وقوله يلزمه ادائه من
زياق ولا يفتى عنه ما قبله
لان الحق قد يكون عليه ولا
يلزمه ادائه لتأجيل ونحوه

لأن الوكيل لا يحلف بين الاستظهار بحال (ولو حضر الغائب وقال للوكيل ابرأني موكلك أمر بالسليم) للوكيل ولا يؤخر الحق إلى أن يحضر الموكل والا لجر الأمر إلى أن يتمترد استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت الأبرام من بعد أن كانت حجة (وله تحليفه) أي الوكيل (أنه لا يعلم ذلك) أي أن موكله أراه إذا ادعى عليه عليه لأن تحليفه إنما جاء من جهة دعوى صحيحة يقتضي اعترافيه بها سقوط مطالبته بخروجه باعترافيه بها من الوكالة والخصومة بخلاف بين الاستظهار فإن حاصله أن المال ثابت فذمة الغائب أو نحوه وهذا لا يتأتى من الوكيل وهذه من زيادات (وإذا حكم) الحاكم على الغائب (بماله مال) بقيد زده بقولي (في حمله قضاء منه) لثبته وقولي حكم أولى من قوله ثبت لأنه إنما يعطى من مال الغائب إذا حكم به القاضي لا بمجرد الثبوت فإنه ليس حكماً (والا) بأن لم يصحك ولو لم يكن المال في حمله (فإن سال) المدعي انتهاء الحال في ذلك (إلى قاضي بلد الغائب انتهاء) إليه (بأشهاد عدلين) يؤيدان عند القاضي الآخر أما (حكم) أن حكم ليستوفي

عنا أي لو لم يسقط المتبوع وهو البينة لانهم توسعوا في التابع دون المتبوع (قوله ولو ادعى وكيل غائب كأي خذ من قول الشارح) لا أقول لا يؤخر الحق الخ عبارة الويدعي علم من قول المتن ولو ادعى وكيل الخ أي وكيل غائب على أنه كذلك في المتن الذي شرح عليه العلامة حج انتهت (قوله لم يحلف) أي وبقي بالينة أي فتكون مستثناة وجوب التحليف في الدعوى على الغائب وعلمه أن كان الموكل غائباً كأي خذ من قول الشارح ولا يؤخر الحق الخ إن كان حاضراً وجب تحليفه أه شيخنا (قوله لا يحلف بين الاستظهار) وإنما يدعى وكيل الغائب إذا كان الموكل غائباً إلى مسافة يجوز فيها القضاء على الغائب بأن كان فوق مسافة العدوى أو في غير ولاية الحاكم وإن قرب أه شوبرى عبارة حل قوله لا يحلف بين الاستظهار ومقتضاه أن الموكل لا يحلف بين الاستظهار ولو كان حاضراً بمجلس القاضي لكن في كلام بعضهم أن صورة المسئلة أن الموكل غائب الغيبة المتعبرة وأن ذلك ما خذ من قول الشارح ولو حضر الموكل راجع حج انتهت (قوله ولو حضر الغائب الخ) قال القرافي هي مسألة مستقلة ليست من تمام ما قبلها ولا هي الحقيقة من فروع هذا الباب قال هل المراد بغيبة الموكل الغيبة المتعبرة في القضاء عليه أو مطلق الغيبة عن البلد رجح البقضي الثاني كذا خط البرلسي وأقول قول الشارح ولو حضر الغائب يقتضي أن هذا من تمة الأولى حيث جعل الحاضر هو الغائب فامل لكن عبارة المجاهر ولو حضر المدعي عليه وهي تفضل الحاضر ابتداء أه سم (قوله ولا يؤخر الحق إلى أن يحضر الموكل) أي من المحل الذي لا يجب عليه الحضور منه إذا استدعى عليه والأفلا بد من حضوره وتحليفه بين الاستظهار أه حل (قوله وله تحليفه الخ) أي رجاء أن يقر عند عرض البينة عليه فقط مطالبته للغائب الذي حضر وادعى ما ذكر فإن أفر ذلك وإن حلف أو نكل عن البينة استمرت مطالبته للغائب الذي حضر بالحق الذي ادعاه عليه ولا ترد هذه البينة على الغائب المدعي عليه كافي حل أه (قوله إذا ادعى) أي الغائب عليه أي الوكيل عليه به أي بأن موكله أراه (قوله أو نحوه) كالصبي والمجنون والميت (قوله وله مال) أي عين أو دين ثابت على حاضر في حمله ولا يتأنيق منهم الدعوى بالدين على غريم الغريم لأنه لا يعمل على ما إذا كان الغريم حاضر أو غائباً ولم يكن دينه ثابتاً على غريمه فليس له الدعوى ليقم شاهداً وتحلف معه أه سل وقوله في حمله أي سواء كان في البلاد أو غيرها واعتدته مر وهل يجوز الإناء في هذه الحالة أه سم (قوله أيضاً له مال) بولو كان ديناً ثابتاً حالاً على حاضر ولو لم يوافقنا فلقاضي أن يلزم المرتين والجنح عليه بأخذ حقه بطريق دفعه للفاضل لرب الدين وقوله قضاء منه أي وجوباً أه حل أي قضاء منه بطلب المدعي لأن الحاكم يقوم مقامه لا يطالبه بكفيل لأن الأصل بقاء المال واستثنى من ذلك البقضي ما إذا كان الحاضر يجبر على دفع مقابله للمائب كروية تدعى بصداقها الحال قبل الرطوبه بالغ يدعى بالقرن قبل القبض وما إذا اتفق بالمال الحاضر حق كاتع لم يقضى منه وطلب من الحاكم المحضر على المديونية الغائب حيث استحقه فجيءوا بوفى الدين منه وكذلك يقدم عن الغائب ذلك اليوم على الدين الذي عليه طلب قضاء ولو كان نحو مرون بدين قيمته على الدين فللقاضي بطلب المدعي اجبار المرتين على أخذه بطريقه ليقبض للفاضل للدين أو لوباع حاضر مال غائب فدينه يقدم رابط الدين باتبات نحو فسق الشاهد به فالتجسس بطلان البيع خلافاً للروايات أشرح مر (قوله إذا زال المدعي الخ) بوم أن وجود المال الحاضر مانع من ذلك وليس كذلك ومجاب بأن الغائب أن طلب الإنهاء عند تقدير المال أه برلسي أه سم (قوله انتهاء إليه) أي وجوباً وإن كان المكتوب إليه قاضي ضرورة مسارعة لبرأة ذمة غريمه ووصوله إلى حقه أه شرح مر (قوله بأشهاد عدلين) أي غير العدلين الذين شهدا بالحق لأن هذين العدلين يشهدان بحكم الحاكم وبسأله الحجة عند القاضي انتهى إليه كأي ياق وقال شيخنا يجوز أن يكون هذا اللذان شهدا بالحق إذا لمانع من ذلك وأشهاد بالسابع بولان نقصد أنه سمع البينة ولا يقولان سمعناه (قوله أما يصحك أن حكم)

الحق (أو سماع حجة) ليحكم بهم يستوفى الحق (ويسمى) أى الحجة (إن لم يعد لها ولا لغيره ترك تسميتها) كما أنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ثم إن كانت الحجة شاهدين (٢٦٢) فذلك أو شاهد أو يمين أو يمينان ودون وجوب يمينها فلا يكون ذلك حجة عند المنس

أليه (وسن) مع الأشهاد (كتب به يذكر فيه ما يميز الخصمين) الغائب وهذا الحق وذكر الثاني من زيادى ويكتسب فى إنهاء الحكم قامت عندى حجة على فلان لفلان بكذا وحكت له به فاستترف حقه وقد ينهى علم نفسه (د) سن (ختمه) بعد قراءته على الشاهدين بحضرة ويقول أشهد كما أنى كتبت إلى فلان بما سمعنا ويضمان خطهما فيه ولا يكفى أن يقول أشهد كان هذا حطلى وأن ما فيه حكى ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويتذكرا عند الحاجة (ريشه) عند القاضي الآخر على القاضي الكاتب (بما جرى) عنده ثبوت أو حكم (إن أنكر الخصم) المحضر أن المال المذكور فيه عليه (فإن قال ليس المكتوب اسمى حلف) فيصدق بقيد ذمته بقول (إن لم يعرفه) لا به آخر بنفسه والاصل براءة الذمة فإن عرف به لم يصدق بل يحكم عليه (أو) قال (لست

الخصم و) قد ثبت بأقراه (أو بحجة) (أنه اسمه حكم عليه أن لم يكن ممن من شركه) أى فى الاسم حال كونه (مصاصرا للذى) بأن لم يكن ممن من شركه فيه وعليه انقصر الأصل أو كان لم يناصر المدعى لأن الظاهر أنه المحكوم عليه (والا) بأن كان ممن من شركه فيه وطاصر المدعى (فإن مات)

(قوله)

الخصم و) قد ثبت بأقراه (أو بحجة)

الحق (بكت) المكتوب اليه
 (لكتاب ليطلب من اليهود
 زيادة تبيين للشهود عليه
 (ويكتبها)) ونبيها ثانيا
 لقاضى بلد القاب فان لم
 يجد زيادة تبيين وقف الامر
 حتى يتكشف فان اعترف
 المشارك بالحق طر لب به
 ويعتبر ايضا مع المعاصرة
 امكان المعاملة كما صرح به
 البدينى والجرجاني
 وغيرهما (ولو شافه الحاكم)
 وهو فى عمله (بحكمه قاضيا)
 ولو غير المكتوب اليه بان
 اتحد علمهما وهومن زيادى
 او حضر القاضى الى بلد
 الحاكم وشافه بذلك واتاده
 وكل منهما فى طرف عمله
 (امضاء اى نقذه اذا كان
 فى عمله) لانه المبلغ من الشهادة
 والكتاب (وهو) حيث
 قضاء بمله) بخلاف مالى
 شافه به فى غير عمله ومالى
 شافه بسامع الحجة قطعا فلا
 يقضى بذلك وظاهر ان عمله
 فى الثانية حيث تيسرت شهادة
 الحجة (الانها ولو بلا
 كتاب فهو اعم من قوله
 والكتاب (بحكم بعض
 مطلقا) عن التقيد بفوق
 مسافة العدوى (والانها
 بسامع حجة يقبل فيه افوق
 مسافة عدوى) لا فيما دونه
 وفاق الانباء بالحكم بان
 الحكم قد تم ولم يبق إلا

(قوله زيادة تبيين) قال البقنى رحمه الله تعالى لا بد من حكم مستأنف على الموصوف بالصفة الزائدة ولا
 يحتاج الى تجديد دعوى ولا حلف ولا يكتفى بمجرد كتابته زيادة الوصف قال ولم ار من تعرض لذلك اه
 واعتمد على ما لاوى قال الا ان يحصل للقاضى بالصفات الاولى العلم بالحكم عليه وكذلك قال مريم رجع
 واعتمد انه لا بد من استئناف الحكم للقائى ان حصل العلم بالصفات الاولى اسم وعبارة شرح مرو لا بد
 من حكم ثان بما كتب به كاتبه البقنى لكن بلا دعوى ولا حلف انتهت (قوله امكان المعاملة) اى ولو
 بالمكتوب لا بغيره بخلاف القواعد كالمادة على غلب محل بمداه عامه امس ادع ش على م (قوله
 ايضا امكان المعاملة) فلو كان عمر المدعى عليه خمس سنين وعمر المدعى عشرين سنة فهذا يمكن معاملة (قوله
 ولو شافه الحاكم وهو فى عمله بحكمه قاضيا) المراد بالقاضى القاضى الملقى للقرى فيشمل الشادان انحصر
 الاثرى الانهاء اليه امس شرح جميع مروج وشو الرشى وعبارة (قوله ان نقذه اى عمل مقتضاه ان
 كان المشافه يفتح القاء قاضيا فهو مجرد تنفيذ فان كان غير قاض كان الثانى قضاء لا تنفيذ انتهت (قوله ولو غير
 المكتوب اليه) كان الاظهر ان يقول ولو غير مكتوب اليه لان عبارته توهم ان الصورة ان هناك كتابة للشافه
 او غيره وليس كذلك (قوله بان اتحد علمهما) قال الزركشى فى هذه الصورة لو كان فى البلد قاضيان فقال
 احدهما للآخر انى حكمت بكذا امضاء وان كتب اليه فى تعليق القاضى ان كانت ولا يكل احد على جميع
 البلد لم يقبل او على نصفه مينا فان كتب بالحكم قبله او بسامع البينة فلا اسم (قوله وهو قضاء بمله)
 اى فلا بد ان يكون مجتهدا بخلاف ما اذا شهد عليه الشاهدان انه حكم بكذا الا يكون قضاء بالمعلم بل بالبينة
 وقوله فى غير عمله اى المشافه امس ل (قوله بسامع الحجة) اى لان الاخبار لا يحصل علما بخلاف الحكم
 فيسلك بذلك مسلك الشهادة فيختص بمحل الولاية برلى اسم (قوله فلا يقضى بذلك) قال فى شرح
 الروض فى الثانية بناء على ان سماعا نقل لما كنفل القرع شهادة الاصل فسلكا لا يحكم بالقرع مع حضور
 الاصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخذ منه انه لو غاب الشهود عن بلد القاضى لمسافة تجوز فيها الشهادة على الشهادة
 جاز الحكم بذلك وهو ظاهر امس وهذا الماخوذ منى عليه هنا بقوله وظاهر الحكم (قوله ولو بلا كتاب) وهو
 إرسال الشاهدين من غير كتاب يشهدان عند المنهى اليه على حكم المنهى او سماعه الحجة فهذا يمكن امس هنا
 (قوله اذ يسئل احضار ماع القرب) قضية هذا الفرق انه لو انهى سماع البينة مع البعد من البيت حضرت
 لبلد القاضى الثانى قبل ان يحكم لا يسوغ نفعه من شىء حتى يسمع الشهادة منهم وبه صرح الامام بناء على ان
 الانهاء نقل شهادة فان قلنا حكمه ساغ له ذلك وقال فى المطلب اطلاق الاصحاب محمول عليه بلا شك قال الزركشى
 فظهر ان المعلقة فى المنع سهولة اعادة الشهود الشهادة فلم ماتوا او تضرر حضورهم لنية او مرض لم تعتبر المسافة
 قال فاذا انضبط ما ذكرنا لا القرب البعداء وبه تعلم ان الشارح قد اعتمد هذا فيما مضى وفيما ياتى (قائدة)
 يستثنى نائب القاضى اذا ارسله لسامع بينة فسمعوا واخبره فانه يعول عليه لانه معين له بخلاف القاضى
 المستقل لا يعول عليه الا مع بعد المسافة (قائدة) اخرى جلية فى شرح الارشاد فتعلق تعليق العزيز
 ان القاضى اذا سمع البينة وعزها لم مات او عزل محلها بالحكم والذى فى الارشاد تخصيص ذلك بالحكم
 فاعترضه شارحه بما قلناه اقول واطلاق قولهم انه اذا عزل محمول لا بد من اعادة سماع البينة الى كان سمعها
 بخلاف هذا ام حيرة قال مروى يحمل كلامه شرح الارشاد على ما اذا كان حكمه قبولا لها هو بانى ان القاضى
 اذا عزل بعد الحكم بقبولها لم يزل محمول على اعادة سماع البينة فى الروض وشرحه فيما يتعلق بالعدالة الاولى بخلاف
 ما لو قال لاتبه اسمع البينة بعد الدعوى وانها ابل ففعل فان الاشبه الجواز اى جواز حكمه بذلك لان
 تجوز النيابة بالاستئمانه بالمقاب وهو يقتضى الاعتداد بسامع بخلاف سماع القاضى المستقل ومما ابل
 الاشبه عدم الجواز كانها احد القاضيين فى البلد الى الاخر لا كان حضور المشهود عنده انتهت ام سم

(قوله بما بين الفاضلين) فبعض هذا الفرق انه لو انهم سمعوا البينة مع البعد من البينة حضرت لبلد القاضي الثاني قبل ان يحكم لا يسوغ له فعل شيء حتى يسمع الشهادة منهم وبه صرح الامام بناء على ان الانتهاء نقل شهادة ظهر كمال الركض ان الملة في المنع سهرة لاعادة الشهود فقاموا او تمرد احضارهم لغية او مرض لم تعتبر المسافة هذا هو الضابط لا القرب والبعد اهـ او سورى (قوله ما يرجع منها مبكر) اي الى التي لو خرج منها بكرة لبلد الحكم لرجع اليها يومه بعد فراغ زمن الخاصة المعتدلة من دعوى وجوب اوقاة بينه حاضرة وتمديها والمرة بسبب الاختلال لانه منضبط اهـ سلطان (قوله مبكر) اي خارج عقب طلوع الفجر اخذا بما مر في الجملة ان التبكير فيها يدخل وقت من طلوع الفجر ويحتمل الفرق وان المراد المبكر عراة من يخرج قبيل طلوع الشمس اهـ ان حجراه سلطان (قوله وهو مراد الاصل بقوله الى على ليل) عبارة القائب الذي تسمع الدعوى واليئة عليه ويحكم عليه من مسافة بعيدة وهي التي لا يرجع منها مبكر الى موضعه ليل انتم قال مر في شرحه وهي اي البعيدة التي لا يرجع منها متعلق بقوله مبكر الى موضعه ليل اي اوانه وهو ما يقتضى فيه سفر الناس غالبا اي وان كان اهل ذلك المحل لا يرجعون الا في نحو ذلك الليل قاله البقعي وذلك لان في اجاب الحضور منها مضافة بفارقة الامل والوطن ليل او انما علقنا منها بمبكر لتوقف صحة المراد عليه مع جعل الى موضعه من اظهار المضمر اي لا يرجع مبكر منها لبلد الحكم اليها اول الليل بل بعده فاذا قد قول البقعي تبعية غير مستقيم لان منها يورد البعيدة وهي ليست التي لا يرجع منها بل التي لا يصل اليها من يخرج بكرة من موضعه الى بلد الحكم فلو قال التي لو خرج منها بكرة لبلد الحكم لا يرجع اليها ليل او عاد في يومه بعد فراغ الخاصة لوفى بالمقصود اهـ انتهى (قوله اي يمين من طلب الخ) لعل هذا تفسير باللازم والافعي اعدي ازال العدوان كان اشك معناه ازال الشكوى قاهرة فيه للسلط اهـ عر على مر وفي الصباح واستمدت الامر على الظالم طلبت منه النصرة قاعداني عليه اعاني ونصرتي فاستمدت طلب الثغرة والعمرة والاسم العدوى بالنفع قال ابن فارس العدوى طلبك الى وال ليمد يدك على من ظلمك اي ينقم منه باعتدائه عليك والفتها يقولون الى مسافة العدوى وكانهم استمروا من هذه العدوى لان صاحبها يصل فيها الاذهاب والورد بدووا احدا فيهم من القوة والجلادة اهـ

(فصل في الدعوى بين غائبة) اي اعلم من أن يكون المدعي عليه حاضرا او غائبا وهذا الاختيار نائب ذكر هذا الفصل في باب القضاء على القائب اهـ من شرح مر وكان عليه ان يقول وما ذكره من اجل قوله الا في ولو غصبه غيره عينا الى الاخر الفصل (قوله بين غائبة) اي عن البلد او عن المجلس وان سهل احضارها لكن لا يشهد عليها الا ان احضرت في المجلس ان سهل احضارها اهـ حل (قوله ادعى عينا غائبة عن البلد) اي وكانت فوق مسافة عدوى بدليل ماسيا في كلامه في قول الشارح واعلم ان الغائبة عن البلد بمسافة العدوى كالتي في البلد وسواء كانت الدين في محل عمله او لا وسواء كان المدعي عليه حاضرا او غائبا في محل عمله وغيره اهـ شيخنا (قوله عراة) اي اما قبل الدعوى او بعد المدعي في الدعوى لكن الحد يد لا يكون الا في العقار وهو الارض والبناء والشجر حيث يذم ان العقار دائما من المعروف فتكون صور ما يؤمن اشتباهه ثلاثة مثل ومتقوم ومتقول وغيره صور ما لا يؤمن اشتباهه ثنتان مثل ومتقوم ومتقول تامل (قوله والثاني) اهـ او بعد وده وسكتة بركة نوال السكة او اخرها او وسطا وكلامه يفيد العقار اذا كان مشهورا بالاعتجاج الى تحديده وهو واضح حيث لا يشبهه بشيء اهـ حل (قوله وسكتة) في الصباح السكة الزاوية وجهه اذقة مثل غراب واغربة (قوله حدوده) اي الاربة ولا يجوز الاقتصار على أقل منها قول الروضة واصحها ككثيرين لكن تكفي ثلاثة على ان تغير بها فيقال ان الرفعة ان تغير بدني ويحظر ذكره وعلم فيها كاتر اهـ عراة (قوله وغيره) اي من سائر المنقولات واما العقار فلا يكون الاما من

في المسافة بما بين الفاضلين
لا بما بين القاضي المنهى
والقريب (وهي) اي مسافة
المدوى (ما يرجع منها مبكر
الى على يومه) المعتدل وهو
مراد الاصل بقوله الى
مجهلا ليل وسيت بذلك
لان القاضي يمدى اي يمين
من طلب خصما منها على
احضاره ويؤخذ من
تعليمه السابق انه لو حضر
احضار الحجة مع القرب
يشعر مرض قبل الانتهاء
كاذكره في المطلب (فصل)
في الدعوى بين غائبة - لو
(ادعى عينا غائبة عن البلد
يؤمن اشتباها) بغيرها
(كحيوان وعقار عراة)
بان عرف الاول بشيرة
والثاني بها او محدوده
وسكتة (سمع) القاضي
حجته (وحكم بها وكتب)
بذلك (الى قاضي بلد الدين
ليسلمه للدي) كاف نظيره
من الدعوى على غائب
(ويعتمد) المدعي (في)
دعوى (عقار) بقيد زده
بقول (لم يشتر حدوده)
ليشتر ولا يجب ذكر
القيمة لحصول التميز بدونه
(اولا يؤمن) اشتباها
كغير المعروف من المبيد
والنواب وغيرها

(بالغ) المدعى (فوصف مثل) ما المكنة (وذكر قيمة متقوم) وجوب باقيا وندب ان يذكر قيمة مثلى وان يبالغ في وصف متقوم وهذا ماق
الروضة واصحابنا وعليه يحمل كلام الاصل هنا وما ذكره كالروضة واصحابنا في الدعاوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها
مطلبة كانت او متقومة هو في عين حاضرة بالبدعي يمكن احضارها لمجلس الحكم بذلك اندفع (٢٦٥) قول بعضهم ان كلاهما مانع بخلاف

ما في الدعاوى (وسمع
الحجة) في العين اعتمادا
على صفاتها (قطط) اى
دون الحكم بها لخطر
الاشتباه (وكتب الى قاضى
بلد العين بما قامت به) الحجة
(فيضها للسكان مع المدعى
بكفيل يدينه) اى المدعى
احتياطاً للمدعى عليه حتى
اذا لم يتبين الحجة لطلب
بردها هذا (ان لم تكن امة)
تحرم خلوة بها (والا) بان
كانت كذلك (فع امين) في
الرفقة لتقوم الحجة بينهما
نعم ان اظهر الخصم هنا
اخرى مشاركة في الاسم
والصفة فكما في المحكوم
عليه ذكر حكم الامة من
زيادتين وان عظم على
العين عند تسليمها عظم لازم
للا تبديل بما يقع به اللبس
على الشهود فان كان رقيقا
جعل في عقه فلاة وختم
عليها (فان قامت) عنده
(بينها كتب) الى قاضى
بلدها براءة الكفيل (يعد
تسميم الحكم وتسلم
العين للمدعى (او) ادعى
عينا غائبة عن المجلس فقط)
اى لاعن البلد (كلف
احضار ما يسيل) هو اول

الاشتباه اما بالسر قوما بالتحديد في الدعوى كما مر اه من الرشيدى (قوله بالغ) وصف مثل) اى بحيث
يزيد على اوصاف السلم فيو الفرق ان الزيادة هنا ايضا حوافر السلم فيه تودى الى عزة الوجود
قال الوركى يبالغ ما المكنة اه وعبار قترح الارشاد اما الثاني وهو الذي يتسم بصفه المدعى في دعواه
ويحضره القاضي للشهادة ويثبت ثانيا انتهت اه سم (قوله ما المكنة) اى يمكنه الاستقصاء بها واشترطت
باللغة متادون السلم لانهما تودى الى عزة الوجود الثانية لصحته اه حل (قوله وهذا) اى كون ذكر قيمة
المثل ووصف المتقوم قد باور قوله مثلية كانت او متقومة قد خالف ما هنا في المتقومة فاجاب عنه بقوله وهو
في عين حاضرة وسيقا ان الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وان كانت متقومة اه شيخنا (قوله) وما ذكره
كالروضة الخ) كان وجه ذلك ان الحاضر بالبلد تسهل معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وان كانت البيئة
لا تسمع الاعل عينه اذا لم يكن معروفا انتهى ابن قاسم (قوله هو في عين حاضرة بالبدعي) وما هنا في عين
غائبة عن البلد حل (قوله حاضرة بالبدعي) وكذا اذا كانت مسافة عدوى او دونها فان حكمها حكم الحاضرة
كاسي ذكره الفارح (قوله وسمع الحجة في العين) اى سواء كانت متقومة كالقمار او مثلية كتشيب او لا
ولا كان ادعى عليه اختصاصا برده اه عزيرى (قوله فيضها للسكان) انظروا كانت بما يتصرف به او
يورث قلعه ضررا كالشيء الثقيل او الثمين او يشتر بربته كالقمار الغير المعروف وسالت الطلاوى عن
ذلك فقال لا يجري فيه ما ذكره من قال مر يدعيان عند قاضى بلد العين فليحرم وفهموا فحق على ما خطر لي انه
باق في ذلك ما باقى في الغائبة عن المجلس من انه يسمع الدعوى والبيئة بالحدود بالصفة لكن لا يحكم هنا
بل يكتب لقاضى بلد العين الغائبة اه سم (قوله يدينه) اى المدعى وبوجه اعتبار كونه ثقة مليا قادر على
السفر لاحضاره وليصدق في طلبه اه شورى (قوله حتى اذا لم يتبين الخ) غاية في قوله بكفيل (قوله ان
لم تكن امة تحرم خلوة بها) فان لم تكن امة او كانت وكان المدعى امة او محرما لها او اجنبا معه امة
تقوم قوله والا اى وان كانت امة يحرم خلوة بها بان لم يكن محرما لامة معه امة ثقة وحيث يحتاج الى
الفرق بين الامة المدعى بها والمدعى عليها اذا كانت برزة فانها لا تحضر الا مع من تامن الخلوة بها معه بان
كان محرما او امة ثقة اه حل (قوله والافع امين) ظاهرا انه لا يحتاج هنا الى نحو محرم امرأه
تمنع الخلوة ولو قيل به لم بعد الا ان يقال ان اعتبار ذلك يشق فوسم فيه مراعاة لفصل الخصومة اه
شرح مر وعبار سم على حج قوله فع امين اى ان حلت خلوة بها فقد احتج هنا الى نحو محرم
والا فالمرجع لارسالها مع دون المدعى اذا كان امينا الا ان يفرق بان للمدعى من الطعم فيما ليس
لغيره فالتهمة فيه اقوى انتهت (قوله لتقوم الحجة بينهما) علة لقوله فيضها اى ففائدة الاقامة
الاولى نقل العين المذكورة اه رلى اه سم (قوله فكما في المحكوم عليه) اى فيرسل القاضي
يطلب من الشهود زيادة تميز للعين المدعاة فان لم يجد الشهود زيادة تميز ووقف الامر حتى يتبين الحال
كامر (قوله يحتم لازم) اى لا يمكن زواله فلا يمكن بغيره بغير اه زى (قوله او عن المجلس فقط)
اى او عن البلد وكانت في مسافة البعدى كاسيا في كلامه (قوله او عرفها القاضي) عبارة شرح مر
واما ما عرفه القاضي فان عرفه الناس ايضا فالحكم به من غير احضار وان اختص به القاضي فان حكم ببله
بان كان مجتهدا نفذوا بالبيئة فلا لاهلا لا تمع بالصفة انتهت (قوله ويصف ما ييسر) احضاره اى بصورته
وقوله ان يحضر القاضي معطوف على قوله تشهد الحجة وقوله فيما ذكر اى في الدعوى بدو الشهادة وقوله
ومثله اى مثل هذا التنديد (قوله وتشهد الحجة بذلك الحدود والصفات) اى ويحكم من غير حاجة الى ان

من قوله يمكن (احضاره لتقوم الحجة بعينه) لتيسر ذلك فلا تشهد بصفة لعدم الحاجة بخلافه في الغائبة عن البلد نعم ان كانت العين
مشهورة للناس او عرفها القاضي لم يحتاج الى احضارها ما اذا لم يسئل احضاره بان لم يمكن كقمار او يسر كشيء ثقيل او يورث قلعه
ضررا فلا يفرق من احضاره بل يحدد المدعى المقار ويصف ما ييسر وتشهد الحجة بذلك الحدود والصفات او يحضر القاضي او يثبت ثانيا

لباع الحجة فان كان المقار مشهورا بالبدل لم يتجئ لتحديد فيما ذكر ومثله باق في وصف ما يمسر احضاره واعلم ان العين الثابتة من البلد بمسافة المدعى كالتى في البلد لا شرا كهما في ايجاب (٣٦٦) الاحضار به على ذلك في المطلب (ولو انكر المدعى عليه العين) المدعاة (حلف)

فيصدق لان الاصل عدمها (ثم بعد حلفه) للمدعى دعوى بدله من مثل اوقية فهو اعم من تعبيره بالقيمة (فان نكل) عن العين (فحلف المدعى او اقام حجة) حين انكر (كاف الاحضار) للعين لتشهد بالحجة بعينها (وحبس عليه) حيث لا عذر لانه امتنع من حق واجب عليه (فان ادعى تلفها حلف) فيصدق وان ناض نفسه اذ لو لم يصدق للحد عليه الحبس فيلزم بدله اذ ذكر التحليف في التلف من زيادتي (ولو غصبه) غيره (عينا ودفعها له ليديها) فجحدوا وشك اباقيه (فدعيها) (ام لا) فبدلها في صورتين او ثمنها ان باعها في الثانية (فقال ادعى عليه كذا يلزمه رد ان بقي اوبدله) من مثل او قيمة (ان تلف او غنمته ان باعه سمحت) دعواه وان كانت مترددة لحاجة فان اقر بشئ فذاك وان انكر حلف انه لا يلزمه رد العين ولا بدله او ثمنها وان نكل فقبل بحلف المدعى كادعى وقيل بشرط التعيين

والوجه الاول وتعيينه بالبدل اعم من تعبيره بالقيمة (وإذا حضرت العين) الثابتة عن البدل او المجلس (ثبتت للمدعى الشبهة فؤنة الاحضار على خصمه) (الاى وان لم تثبت له) (ففى) اى مؤنة الاحضار (ومؤنة الرد) للعين الى علمها (عليه) اى على المدعى لتعديبه وعليه اجرة مثلها ايضا لمدة الجعولة ان كانت غائبة عن البلد

الشيخين أنه لا جرة للحضرة من البلدين أن تسمت البلدين أنه يجب للحضرة من خارجها أن قربت المسافة
 وإن عالج بعض المتأخرين الكلام في مثل هذه الجرة فلا جرة فإنا احضرت
 من خارج البلد أمراً (قوله أيضاً لأن المجلس قاطع) أي لأنه في الغالب لا يقابل بآخرة اعتناق غائبة
 أعلم أنه لو غاب شخص وليس له وكيل وله مال أو شيء إلى الحاكم أنه إن لم يبعه اختل معظم ماله يبعه إن تعين
 طر بالقاسية في تناوب العقول للقاضي مع مال الغائب بنفسه أو قيمه إن احتاج إلى تفقده كذا إذا عاف
 فرت أو كان الصلاح في بيعه لا يأخذ به بالشفعة وإذا قدم لم ينقص بيع الحاكم ولا إيجاره وإن أخبر بنصب
 ماله ولو قبل غيبته أو بمحمد مئته وخشي فلسه فله نصب من بدعيه ولا يسترد ويستوفى الإذرع فيمن
 طالت غيبته وله دين خشي ثلثه بأن للحاكم أن ينصب من يستوفى فينقص على من عليه مؤنة وقد تناقض كلام
 الرافعي والمصنف فيما للغائب من دين وعين فظاهره في موضع منع الحاكم من قبضهما وفي آخر جوارحه
 فيه ما في آخر جوارحه في الدين فقط وهو أقرب لأن بقا الدين في الدمة أحرز منه في يد الحاكم لصيرورته
 أمانته من غير ضرورة ومرفق الفليس من الفارق إن محله إذا كان المدين ثقة ملياً والواجب أخذه منه وبه
 يتبادر ما ذكرناه من العقول والأذرع والحاصل أن الوجه أن ما غلب على الظن فرأه على مالكه لئلا
 أو جحد أو فسق يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذا لو طلب من الدين في يده قبضاً منه لسفر أو نحوه ومالا
 يكون كذلك ففي الميزون الدين وعمل ذلك في قاض أمين كاعلم عارفي الودعة وقد أطلق الإحباب أنه
 يأزم الحاكم قبض دين حاشر عتته من قبله بلا عذر والغائب مثله ولو مات شخص وورثه عجوز وله
 الحاكم لزمه ما طلب وقبض جميع ماله من عين ودين أمين شرحه

(فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذكر معه) أي من قوله ولو سمع حجة على غائب إلى آخر الفصل
 (قوله من فوق مسافة عدوى) شامل لمن في محله ولين وغيره هو كذلك أمراً سم وقضية كلامه أنه لو
 حكم على غائب فإن كونه حيث قد بمسافة قريبة تبين فساد الحكم وهو كذلك ودعوى أن المتبادر من كلامهم
 الصحة عن وعو يجرى ذلك في صبي أو مجنون أو سفیه بأن كالمهم ولو قدم الغائب وقال لو بلاينة كنت بعت
 أو اعتقت قبل بيع الحاكم تبين بطلان تصرف الحاكم أمراً سم (قوله أو من توارى أو تمزج أو يحلف
 بمن الاستظهار لأنها للاحتياط فلا تسقط تواريه أو تمزجه لم يحل له عبارة سم قال ابن القاص ولا بد من
 نصب وكيل عنه بخلاف الغائب أبرئ قال مرو لا يفي الحكم عليه من غير الاستظهار لأن الأصح أنها
 للاحتياط لا لحق المدعي عليه فلا تسقط تواريه أو تمزجه انتهت (قوله أما غيره مؤلاً) أي قد تسمع الدعوى
 والحجة مع حضور الخصم في البلد ولكن يتبادر ذلك أن يدعى إنسان على آخر إن الدين الذي عليه قد حال به
 صاحب فيعرف المدعي عليه بالدين له به أو بالحق التبريد أي أنه أبرأ منه أو أقبضه قبلها فلم يصادف محلاً وقيم
 بينة بذلك فتدفع دعواه أو تقبل بينته وتثبت البراءة أو القبض وإن كان رب الدين حاضراً بالبلد كما قاله ابن
 الصلاح واعتمده مرو وأقوى بمثله قالوا ادعى إنسان على آخر أنه نذر له كذا أن ثبت لفلان على فلان كذا
 فيه عرف المدعي عليه بالذو بترك ثبوت كذا لفلان على فلان فيجوز للذو أن يدعى بثبوته وقيم به بينة
 فيثبت ويستحق النذور وإن كان فلان وفلان حاضرين بالبلد سم (قوله بل بخبره) أي وجوباً فيوقف حكمه
 على أخبار مكافئ المطلب أمراً سم (قوله فهو) أي المدعي عليه على حجته أي معتمداً عليها إذا شهدت بأنه أدى
 للذم المال المدعي به أو بأن المدعي أبرأه منه أو بأن الشهود الذين أقامهم المدعي فسق يوم أشهادهم وقبله ولم
 تمض سنة إلى هي مدة الاستبراء أو شيخناو بعبارة أخرى له قوله فهو على حجته أي معتمداً على حجته بالاداء
 الخ إلى التي تشهد بأداء المال أو الأبرام أو بأن الشهود الذين أقامهم المدعي فسق يوم شهداتهم وقبله ولم تمض
 سنة إذا كان معه حجة بالاداء أو الأبرام أو بالجرح فيقيمها ويحكمه القاضي من أقامتها أو شيخناو بعبارة

لا عن المجلس فقط
 (فصل في بيان من يحكم
 عليه في غيبته وما يذكر معه
 (الغائب الذي تسمع الحجة)
 عليه (ويحكم عليه من فوق)
 مسافة (عدوى) وقد مر
 بينها قبيل الفصل السابق
 للناحية إلى ذلك (أو) من
 (توارى أو تمزج) وعجز
 القاضي عن احضاره لتعذر
 الوصول إليه أو لا يأخذ
 الناس ذلك ذريعة إلى إبطال
 الحقوق أما غيره مؤلاً فلا
 تسمع الحجة ولا يحكم عليه
 إلا بحضوره نعم أن كان
 الغائب في غير محل الحاكم
 فله أن يحكم ويكتب قاله
 الماوردي وغيره (ولو سمع
 حجة على غائب فقدم قبل
 الحكم تعد) أي لم يجب
 إعادتها (بل يخبره بالحال
 ويمكنه من جرحها وأما
 بعد الحكم فهو حل حجته
 بالاداء أو الأبرام أو بالجرح
 يوم إقامة الحجة أو قبله ولم
 تمض مدة الاستبراء

شرح مر لكنه باق على حجة من ابداء قاذح أو رافع انتهت **(قوله ولو سمعنا قائلزل الخ)** عبارة شرح الرمل في الدخول على هذا وقد استطرذ ذكر مسائل ثانوية تعلق بالباب فقال لو عزل بعد سماع بيته إلى آخره **(قوله قائلزل)** أي بخروجه عن الاهلية أو يزل عازل **اه حل** **(قوله مواعن من قوله الخ)** أي لأن قوله لم يزل يشمل انزاله بنفسه لئلا يجنون أو فسق وعزل يزل موليه وكلام الاصل قاصر على الثانية **(قوله ولم يحكم بقبولها)** سطر على قوله لم سمعنا فكان الاول قد يجنبه **(قوله او حكم بقبول الحجة الخ)** مفهوم قوله ولم يحكم بقبولها **(قوله فان له الحكم بالسماع الاول)** حل لغير الحكم بالسماع الاول في القسم الثاني يبنى نعم أن حكم بقبولها يحمل عليه ما سبق عن شرح الارشاد **اه سم** **(قوله أي طلب من القاضي إحضاره)** في اختيار المدعى طلبك إلى وال ليعد بك على من طلبك أي ينقم منه قال امتد يد الامير على فلان قاعد أي استغنت به عليه قاعتي عليه وال اسم منه المدعى وهو المعونة **اه** **(قوله احضره وجوبا)** أي وإن لم يعلم القاضي الدعوى ولو طلب الشخص القاضي من غير أمر القاضي قال الامام لا يجب وقال غيره يجب قال ابن أبي الدم لا مخالفة بل ذلك محمول على ما إذا قال لي عليك كذا فاحضر يعني قالوا يجب الوفاء لا الحضور والثاني محمول على ما إذا قال ينفرونك عاكفة فاحضر معي **اه** واعتد مر انه إن علم أن له عليه حق وجب الوفاء والحضور وإن لم يقصر الوفاء فان طرقت ثبوت الحق أو وفاته على حضوره وجب وإلا فلا **اه سم** **(قوله ايضا احضره وجوبا)** يحضر المسلم في غير يوم الجمعة وفيها إلا إذا صعدا خطيب على المنبر **اه** **زي** **(قوله وحضوره يعطل الخ)** أي فلا يحضره حتى ينعى أمدا لا جارة كما قاله السبكي وغيره ويجه ضبط التعليل المضربان بمعنى زمن يقابل باجرة وإن قلت والوجه أمره بالتوكيل وإن لم يكن من ذوى اليات ويحضر اليهودي يوم سبته والمختدة إذا لم يأتين يجب عليه أن يرسل اليه من يحلفا كما باق وقول الجوزجري عن الصبيري يسن ذلك مردود **اه** شرح مر ويحضر النصراني يوم الاحد **اه سم** **(قوله من طين رطب)** أي وأشم وقوله أو غيره كالورق وهو أولى **اه حل** وقد كان ذلك معتادا ثم حجروا واعتيدت الكتابة في الورق وهو أولى **اه** شرح مر ولعل وجه الاولوية ما في طين من استقلار **اه** ع ش عليه **(قوله للدهن)** متعلق بدفع أي فهو الذي يذهب بالحنم **(قوله فان امتنع بلا عذر)** أي من إعدا الجماعة **اه** شرح مر وشمل نحو كل ذي ربح كرهه الظاهر أنه غير مراد بعبارة الرافعي والعذر كالمريض وجس الطالم والحرف منه وقيد غيره المرض الذي يضر به أن يكون بحيث تسوغ بثلة شهادة الفرع **اه** رشيدى **(قوله فمرتب لذلك)** وهو المسمى الآن بالرسول **اه** شرح مر والترتيب مستحب **اه** قل على المحل **(قوله هو مافي الرضة وأصلها)** معتمد وقوله وكلام الاصل يقتضى التخيير في حاشية شيخنا زي اعتياد التخيير وعزاه لشيخنا الرمل والذي شرحه اعتياد الترتيب ثم رابت في حاشية شيخنا مافي شرح شيخنا وإن تلك النسخة مرفوعة عن أصلها لعل النسخة التي كان جردا غير **اه** وهو صاحب الشيخ على الدماطى ثم جردا الشيخ خطه رحمه الله **اه حل** وعبارة زي قوله يقتضى التخيير يحمل على أن أوفى كلامه للتبوع فلا تخالف انتهت ومثله رسل وعنا **(قوله فله)** أي على القول بالتخيير وقوله على الطالب أي لمدم قصير المطلوب لانه ربما اكتفى بالحنم وقوله على المتنع أي أي حيث قصر ولم يحضر بالحنم وفي قل على المحل وقوله ومؤتته أي المرتب على الطالب حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخيير أو الترتيب فان ذهب به بعد امتناعه في الحتم فوته على المطلوب لتدبه بامتناعه سواء قلنا بالتخيير أو الترتيب وحيث فلا يظهر فرق بين التخخير والترتيب وقول شيخ الاسلام أن المؤتة على الطالب على قول التخخير وعلى المتنع على قول الترتيب فيه نظر فأمل وعمل وجوب مؤتة المرتب أن لم يبرز من بيت المال قال بعضهم ويبنى أن يجرى هنا ما مر في إحضار العين أنه إذا لم يثبت الحق فمؤتة على الطالب مطلقا ولم يرضه شيخنا **اه** **(قوله فان امتنع كذلك)** أي بلا عذر

(ولو سمعنا قائلزل) هو أعم من قوله لو عزل بعد سماع بيته **(قوله ولم يحكم بقبولها كما قيد به البقيس)** (أعيدت) وجوبا بلطلان السماع الاول بالانزال بخلاف ما لو خرج من محله ثم جاد أو حكم بقبول الحجة فان له الحكم بالسماع الاول **(ولو استمدى)** البناء للفعول **(على حاضر)** بالبد أي طلب من القاضي إحضاره ولم يعلم القاضي كذبه **(احضره)** وجوبا أن لم يكن مكثرى العين وحضوره يعطل حق المكثرى كما قاله السبكي **(بدفع حتم)** أي غنوم من طين رطب وغيره للدهن يعرضه على الحصم ويكون نقش الحتم واجب القاضي فلانا **(فان امتنع بلا عذر فمرتب لذلك)** من الاعوان يباب القاضي يحضره وما ذكرته من الترتيب بين الآخرين هو مافي الرضة وأصلها وكلام الاصل يقتضى التخيير بينهما فله مؤتة المرتب على الطالب أن لم يبرز من بيت المال وعلى الاول مؤتة على المتنع فيما يظهر **(ان اطلع كذلك)**

في اعوان السلطان) يحضره (وبعزوه) بما يراه الوثيقة عليه وان امتنع لعذر كمرض (٣٦٩) وخوف ظالم وكل من يخافه عنه

أوبعث اليه القاضي نائبه
فان وجب تجليفه في الاولى
بمقتضى القاضي من يحلفه
(أو) على (غائب في غير
عمله أو في ماله ثم نائب أو
فيه مصلحة) بين الناس (لم
يحضره) لعدم ولايته عليه
في الاولى ولما في احضاره
من المشقة فوجود الحاكم
أو نحوه ثم في الثانية وقول
أو فيه مصلحة من زيادتي (بل
يسمع حجة) عليه (ويكتب)
بذلك إلى قاضي بلده في
الاولى ان كان والى النائب
أو المصلح في الثانية وظاهر
ان محل هذا إذا كان
المكتوب اليه فوق مسافة
المدى وقول بل يسمع
حجتي يكتب من زيادتي
في الاولى (ولأن) بان كان
في عمله لم يكن ثم نائب عنه
ولا مصلح (أحضره) بعد
تحرير الدعوى وصحة سماعها
(من) مسافة (عدوى)
وهذا ما صححه الأصل وهو
الموافق لأول الفصل وقيل
يحضره وان بعدت المسافة
وهو مقتضى كلام الروضة
وأصلها وعليه العراقيون
لأن محرر حقه تعالى عنه
استدعى المختارة فشفقة
قضية من البصرة إلى الكوفة
وللا يتخذ السفر طريقا
لابطال الحقوق (ولا
تخصر) بالبناء للفعول
(معدودة)

ولا يثبت الامتناع إلا بإشهاد من قال الماوردي والرويان إذا كان الميعود المحض فان كان عمر تب كنى
قوله لا تمن باب الاخبار فيقتضي بالثقة اه سم (قوله) فاعوان السلطان) فان اخفى نودي بأذن القاضي
على باب داره ان لم يحضر في ثلاثة ايام محرم به أو تمت عليه فان لم يحضر بعد الثلاث وطلب المحض
سره أو ختمه بما به اليان تقر عنه انما داره ولا يرفع السمار أو التعم لا بعد فراغ الحكم ثم عمل التسميع
أو التعم إذا كان لا يوافق غيره ولا فلا يسئل إلى ذلك ولا إلى إخراج من يوافقا يظهر قالة الاذرى فان
عرف موضعه بعث اليه نساء أو صبيان أو خبيثا قال في الأصل على هذا الترتيب أي يقدم النساء ثم الصبيان
ثم الخبيثان يجمعون الدار ويقتضون عليه قال ابن القاص وغيره يبعث معهم عدلين من الرجال فإذا دخلوها
وقف الرجال في الصحن واخذوا غيرهم في التفتيش قالوا ولا يجوز في الحدود إلا في حد قاطع الطريق قال
الماوردي وان تمدد حضوره بعد هذه الاحوال حكم القاضي بالينة وهل يجعل امتناعه كالنكول في رد
العين الاشبه نعم لكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد إعادة النداء على ما به ثانيا بأنه يحكم عليه بالنكول فإذا امتنع
من الحضور بعد النداء الثاني حكم بنكره كذا في الروض وشرحه اه سم وفي قول على المحل لكن بعد
النداء على ما به ان القاضي يريد الحكم عليه بالنكول اه (قوله) ويعزوه بما يراه) وعمل لوم اجابة الحضور
مالم يعلم ان القاضي المطلوب اليه يقضى عليه يجوز شرعة أو غيرها إلا أنه لا امتناع باطنا وأما في الظاهر فلا
وقد مر انه متى وكل لم يلزم الحضور بنفسه اه شرح مر (قوله) أوبعث اليه القاضي نائبه) أو يلزمه
بالتركيل أو يسمع البينة ويحكم عليه كافي شرح شيئا كسج تبعا لما في شرح الروض اه حل (قوله) وله
ثم نائب) ومنه الاشأ إذا طلب منه إحضار شخص من اهل ولايته حيث كان محل فيه من فصل الخصومة
بين المتداعيين لما في احضاره من المشقة المذكورة بالمشرقة خلاص الحق على حضوره والأوجب عليه
إحضاره اه عش على مر (قوله) أو فيه مصلحة بين الناس) أي وان لم يصلح للقضاء كالثاد ومشايع
المرابن والبلدان اه عش على مر (قوله) يحضره) أي لم يجزله إحضاره اه غنائ (قوله) أو المصلح
في الثانية) أي لفصل الأمر صاحبها لاحكام (قوله) وظاهر ان محل هذا) أي سماع المحقوق الاكتفاء بها إذا
كان المكتوب اليه في الصور الثلاث فوق مسافة العدوى لما علم ان انها بذلك لا يكون إلا حينئذ اه
حل (قوله) أحضره من مسافة عدوى) أي لا عازدا عليها فان كان فوقها لم يحضره بل يحكم عليه بقوله
لأول الفصل ان من كان فوق مسافة العدوى يحكم عليه ولا يحضره ومن كان فيها لا يحكم عليه إلا ان
توارى أو تمزرق قوله من مسافة عدوى أي ان لم يكن متواريا أو متمزرا وإلا حكم عليه اه شيئا
(قوله) وهذا ما صححه الأصل) متمم (قوله) من البصرة إلى الكوفة) في كلام غير واحد إلى المدينة وهو
واضح اه حل لا يان محرم لم يدخل الكوفة اه شيئا ح (قوله) ولا تحضر معدرة) هل وجوب أو
ندبا الوجه الأول إذا لم ترض قال الزركشي المراد انتهى في كلام المصنف عدم تكليفها الحضور
وصرح الصبوري في الايضاح بأنه على التزبه فقال المستحب ان يبعث الحاكم اليها ولو احضرها مجلسه
كان الحكم واقعا وقومه وقال في المطلب لاشك ان كلا الأمرين جائز عند الجمهور اه واعتمده مر
(فرع) قال بعضهم ومثل الخدعة والحيثيات الذين لا يليق بهم الا حضار فيجزم القاضي بين الحضور
والنكول لان ضرر حضورهم أكثر من ضرر حضور الخدعة اه واعتمده مر وقد يقال كل
احد غير وإنما المراد عدم الحضور وان لم يكن موكيل بل يبعث اليه القاضي من يسمع الدعوى والينة عليه
حرره قال مر وعلم من ان الخدعة لا تحضرها لانحسب إذا ثبت الحق من باب أولى اه سم (قوله)
ايضا ولا تحضر معدرة) أي ولو كافر وظاهر كلامهم ولو امانة اه حل وانهم كلامه ان كونها في عدة
أو اعتكاف لا يكون مانعا من حضورها مجلس الحكم وبه صرح الصبوري في الايضاح اه مر اه غنائ
ولو اختلفا في كونها معدرة فان كانت من قوم الغالب على ذواتهم التخذير صدقت بيمينها ولا صدق هو

أى لا تكلف حضور مجلس الحكم لدهوى عليها بل ولا الحضور كالحلف الانتليظ بين مكان (وهى من لا يكثر خروجها الحاجات) كشرائخ وقطن ويغزل ونحوها وذلك بان تخرج اصلا الاضرورة وتخرج اصلا الاضرورة وتخرج اصلا الحاجة كمواد باردة وحام (باب القسم) هي تميز (٢٧٠) الحصص بعضها من بعض والاصل فيها قبل الاجماع آيات كاية واذا حضر القسمة واخبار

قاله لما وددى الرويانى ولو كانت برزخية لم لازم الحذر فكذا الفاسق اذا تاب فاعتبر معنى سنة اشرع
 مر (قوله اى لا تكلف حضور مجلس الحكم الدعوى عليها) اى بل لما ان توكل من يخافه عنها وقوله بل
 ولا الحضور للتخليف اى بل يجب على القاضي او يرسل اليه من يخلصها فى عملها اه شرح مر
 (باب القسمة)

بسكر القاف وسكون السين (قوله) في تمييز الحصة (الخ) يجوز ان يكون هذا معناها لغة واصطلاحاً ويجوز ان يكون معناها الاصطلاحى واما القصرى فطلق التمييز وكلام الصحاح يفيد انها التفرقة اهل
ووجه ذكرها عقب القضاء احتياج القاضي اليها ولا ان القاسم كالتقاضى على ما ساقا اه مراد عن (قوله)
واذا حضر القسمة (اى الميراث اه جلال (قوله) قد يتم الشريك اى يتضرر اه شيخنا وفى الصحاح
يرمى بمثل ضمر ضجرا فهو ضجرون ونامى ويتمدى بالهمزة فيقال امرته بهو ارم مثل يرم اه
(قوله) او بقصد الاستبعاد اى الاستقلال اه وفى المصباح واستبعد بالامر انفرده به غير مشارك فيه
اه (قوله) قد يقسم الشركاء اى السكاملون ما غر السكاملين فلا يقسم لهم ولهم الا اذا كان لهم فى ذلك
عقبة اه شرح مر قوله الا ان كان لهم فى ذلك عقبة محله ان لم يطلب الشركاء القسمة والاوجب وان لم
يكن فيها عقبة لغير السكاملين كفى بالهجرة اه رشيدى فلو قسم بعض الشركاء فى غيبة الباقيين واخذ قسمة
فلا عدل وافرده صحت لكن من حين التقرير اى فلو وقع منه تصرف فيما خصه قبل التقرير كان باطلا اه
عش عليه وقد التحق ان القاسم لا يخرج عن القسمين المذكورين (قوله) ولو بنصوبهما) لو وكل بعض
الشركاء واحدا منهم فى القسمة بان وكله فى افراز نصيبه عن كل نصيب استعوان وكله على ان يكون نصيبه
مع نصيبه جزوا واحدا جزا فاه صاحب الاستقصاء اه سم (قوله) اطيعوا للشهادات اى اسكن شهادة فلا
يقسم الاصل لفرعه وعكسه اه شيخنا (قوله) عدلا العدل من لا يرتكب كبير قول لا يصير على صغيرة
ومجرد هذا غير كاف اه حل (قوله) سمعنا بصيرا اى لان غير السميع لا تصح شهادته فيما يتعلق
بالسمع وغير البصير لا تصح شهادته فيما يتعلق بالبصر اه حل (قوله) اولى من قوله حر عدل (الخ) اى لان
عبارة تصدق بجواز قسمة الاممى وغير الضابط وليس كذلك اه شيخنا (قوله) والعلم ما يستلزم (الخ)
جواب عما يرد عليه من عدم التعرض لالم المساحة والحساب مع ذكر الاصل لهنا وحاصل الجواب
انه تعرض له فى ضمن تعرضه لمعلم القسمة وقوله العلم بالمساحة بان يعلم طرق استسلام المجهولات
العديدة الدارضة للمقادير كطريق معرفة الفلتنين بخلاف العديدة فقط فان عليها يكون الجبر والمقابلة
وقوله والحساب من عطف العام على الخاص لان المساحة من الحساب اه حل (قوله) رجح منهما
الاسنوى نديها) متمم اه حل (قوله) التكليف اى دون ماعداه من بقية المذكورات وغيرها
فيجوز ان يكون قنا وقاسقا وامراة وضميا اه حل (قوله) فيعثر فيه العدالة اى مع بقية شروط
الشاهد السبعة اه شيخنا ح فى عبارة حل قوله فيعثر فيه العدالة اى عدالة الشاهد وبقيته انه
لا بد من معرفته بالقسمة انتهت (قوله) كنصوب الحاكم اى فيلزمه قبول قسمته بخلاف المنصوب
اه حل اى ويشترط فيه شروط منصوب الحاكم (قوله) وكذا يشترط انما تدمده (الخ) ظاهر كلامه ان
هذا شرط حتى في منصوب الحاكم فقط ظاهر كلام الاصل وشرط اه ان هذا شرط حتى في منصوب
الشركاء فى كان فى القسمة تنوم فلا بد من تعدد المقوم وليظهر ما وجه ذلك فى منصوب الشركاء اه حل
(قوله) ولا يحتاج القاسم الى اعط الشهادة واما الشاهد بالتقوم فلا بد فيه من لفظ الشهادة وهو واضح ان

كثير الصالحين كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقسم الغنائم بين
أربابها والحاجة داعية
إليه فقد يرمي الشريك من
المشارك أن يقصد الاستبداد
بالنصف (قد قسم)
المشترك (الشركاء أو
حاكم لو ينعومها وشرط
منصوبه أى الحاكم أهلية
لشهادته) فيشترط كونه
مكلفا ذكر اجرا مسلما
عدلا خافيا سيما بصيرا
ناطقا فلا يضح نسب
غيره لأن نفيه بذلك ولاية
وهذا ليس من أهلها
فتعبرى بذلك أولى من قولا
ذكر حر عدل (وعليه
بقسمة) والمعلم بما يستلزم
العالم بالمساحة والحساب
لأنها آتاناها ويعتبر
كونه عفيفا عن الطمع
ومعرفته بالقيمة على أحد
وجهين رجح منهما
الآخرى ندينا تبعها لجزم
جماعة بفان لم يعرفها سال
عدين ورده اللطيني وقال
المعتمد اعتبار هاتين التعديلات
والرداما منصوب الشركاء
فلا يشترط فيه إلا التكليف
لأنه وكل عنهم إلا أن يكون

فِيمَ مَجْرُوعٍ عَلَيْهِ يُتَتَبَرُّ فِيهِ الْمَدَالَةُ وَمَعَهُمْ كَتُوبُ الْحَاكِمِ (وَكَذَا) يَحْتَطُّ أَمَّا تَعَدُّهُ
 (الْمُتَوَسِّمُ) فِي الْقِسْمَةِ لِأَنَّهُ شَهِادَةٌ بِالْقِيَمَةِ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَوْحِيدٌ كُنِيَ قَاسِمٌ لِأَنَّ قِسْمَتَهُ تَلْزِمُ بِنَفْسِ قَوْلِهِ فَاشْهَدَ الْحَاكِمُ وَلَا يَحْتَاجُ

كان عندالحاكم اه حل (قوله) ويعمل بعدلين) أى يشهدان عنده بالقيمة اه شرح مر (قوله) ويملك
 اى ان كان مجتهدا يحرم على القاضى تعيين قاسم لا يقسم غير مقياس على تعيين الكاتب والشهود اه حل
 (قوله) لان ذلك من المصالح العامة) لانه لا يجوز نصب يذير سوء اوبؤال بعضهم الاحتمال يجرم
 وقبل يكره اه حل (قوله) فان تمزريت المال) أى بائنه يكن فيه مال أو كان هناك ما هو أهم منه اه حل
 (قوله) فاجرته على الشركاء) ولا يشكل اخذ الاجرة ههنا اذا كان ثابعا على القاضى لانه يأخذها عن افعال
 يباشر باخلاف الامور التى الصادرين من قاضى لكن قضية هذا الفرق ان القاضى لو قسم بينهم بنفسه
 كان كئيبا بهر هو متجه وسياق ما يؤخذ من ذلك اه عمدة (قوله) سواء اطلب القسمة كلهم أو بعضهم
 أى وان لم يذكره الطالب شيئا وهو مستحق من عمل عملا بغير اجرة لكن فى كلام حجج كالخطيب وشيخنا
 انه لا يستحق جيلتد شيئا اه حل وعبارة شرح مر فاجرته على الشركاء ان استاجرته لان عمل ما كنا
 فلاشئ له امالو استاجرهم بعضهم فلكل عليه وجيلتد فالتصميم بقول الفارح سواء اطلب القسمة وانما يحرم
 على القاضى اخذ اجرة على القضاء مطلقا لان الحكم منه تعالى والقسمة حق الادى ولان القاسم عملا يباشره
 فالاجرة مقابلة لما تم مقصور على الامر والنهى انتهت (قوله) سواء اعدوا معا) كاستاجرناك لتقسم
 هذا بيننا بدنيار على فلان ودنيار على فلان أو وكلاهم من عقد لهم كذلك اه شرح مر وقوله أو مرتين بان
 عقد احدا لشركاء لا فرار نصيبه ثم الثاني كذلك ثم الثالث كذلك كقوله القاضى حدين وغيره اه زى
 وعبارة الاصل مع شرح صحيح فان استاجرهم كلهم معاسمى كل منهم قدرا كاستاجرناك لتقسم هذا بيننا
 بدنيار على فلان ودنيار على فلان وثلاثة على فلان أو وكلاهم من عقد لهم كذلك لومه اى كلاما معاسمى لو فوق
 اجرة المثل ساوى حصته ام لا ما مرتبا فيجوز على المنقول المخصوص ومن ثم قال الاسنوى وغيره انه
 المعروف بجرم الاوار وغيره بعدم الصحة الا برضا الباقين لان ذلك يقتضى التصرف في ملك غيره وبغير
 اذنه ضعيف فقلان كان قوما مدركا ومن ثم اعتمد البلقين اه (قوله) الحصص الاصلية) فلو كانت
 الارض بينهما نصفين فعدلاهما ثلثا وثلثين فاخذ الثلث بدفع ثلث الاجرة واخذ الثلثين بدفع الثلثين ولو
 اعتبرت الاصلية لكانت الاجرة مناصفة اه شيخنا (قوله) لان العمل فى الكثير الخ) اى الذى يتبين
 باخر الامر اى بعد التمديل فاذا كان بينهما ارض نصفين وعدل ثلثها بثلثها فالصائر اليه الثلث يعطى من
 اجرة القسام الثلث والصائر اليه الثلثان يعطى الثلثين اه حاشي (قوله) هذا اذا كانت الاجارة الخ) راجع
 لنفوله وعين كل الخ وقوله مطلقا اى سواء عينوا قدرا أم لا (قوله) ثم ما عظم ضرر قسمته الخ) عبارة
 شرح مر وتجووز قسمة الوقف من الملك او وقف اخر ان كان افرازا لا يعاى سواء اكان الطالب
 المالك أو الناظر او الموقوف عليهم وتظاهر ذلك مافى المجموع فى الاضعية انه اذا اشترك جمع فى بدنة
 أو بقرة لتجزر القسمة ان طفاها جميع على المذهب وبين ارباب الوقف تمتنع مطلقا فى تغيير الشرط قال
 البلقين وهذا اذا صدر الوقف من واحد على سيل واحد فان صدر من اثنين فقد جرم الماوردى بجواز
 القسمة كاتجزر قسمة الوقف عن الملك وذلك راجع من جهة المصلحة والى ما نصت به نعم لا تمتنع المصلحة حيث
 تراواها لان تقاضى التغيير جاز لعلم لروها انتهت وكالمال بما مالو كان الخصالها السكنى ارباب الوقف
 جميعهم فتراوا على اكل واحد يسكن فى جانب مع بقاء منفعة الوقف مشتركة على ما شرطه الواقف اه مع ش
 عليه وعبارة صحيح وقسمة الوقف من الملك لا تجوز الا ان كانت افرازا ولارد فيها من المالك بان كانت
 مستوية الاجزاء او ان كان فيها ردم ارباب الوقف بخلاف ما اذا كانت يما فاتها تمتنع مطلقا او فيها ردم
 المالك لانه يحتمل باخذها من الوقف وهو تمتنع وان نازع فى ذلك السبكي وغيره سواء اكان الطالب المالك
 أم الناظر أم الموقوف عليهم وقسمت بين اربابها بتمتع مطلقا اى افرازا أو يمالا فى تغيير الشرط نعم لا منع
 من مبايعة رضى اربابهم اذ لا تغيير فيها لعدم لومها انتهت وقوله لان فيه تغيير الشرطه كان معنى ذلك

ويعمل بعدلين ويملكه وان
 اهم كلام الاصل انه لا يعمل
 به (وأجرته من بيت المال)
 من تهم المصالح لان ذلك
 من المصالح العامة (فان)
 تمزريت المال فاجرته (على)
 الشركاء) سواء اطلب
 القسمة كلهم أم بعضهم لان
 العمل لهم (فان اكثرنا)
 قاسما وعين كل منهم (قدرا)
 لومه (ولو فوق اجرة)
 المثل سواء اعدوا معا
 مرتين (والا) بان اطلقوا
 المسمى (فالاجرة) موزعة
 (على قدر) مساحة (الحصص)
 المأخوذة (لها) من مؤن
 الملك كالتفئة وخرج
 بزادق الماخوذة الحصص
 الاصلية فى قسمة التمديل
 فان الاجرة ليست على
 قدر مساحتها بل على قدر
 مساحة الماخوذة ونقد وكثرة
 لان العمل فى الكثير أكثر
 منه فى القليل هذا اذا كانت
 الاجارة صحيحة (والا)
 فالوزع اجرة المثل على قدر
 الحصص مطلقا (ثم ما عظم)
 ضرر قسمته

ان مقتضى الوقف ان كل جزء منه لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يخص البعض بالبحر اه
سم عليه **(قوله ان بطل نفعه)** أى صار لا نفع له أصلا او لا وقع له لانه كالمدم اه حل **(قوله كجوهرة**
او ثوب تقيسين) قال في شرح الروض والعباب وزوجى خف او ثوب وصرعى باب اه وفيه ان قسمة
ذلك لا يبطل نفعه بالكلية قال لأن المصراع أو بعضه ينتفع به في حله في باب آخر أو احراقه أو بانه
بجدار أو نحو ذلك وفرد الخف أو بعضه ينتفع به بوضع شيء فيه أو بترقيمه بخف آخر ونحو ذلك الا ان
يصور بكثرة الشركاء بحيث يكون ما يخص كلا يسيرا جدا لا ينتفع به بوجه وفيه انه لا خصوصية
لها بذلك حيث كان السيف أيضا قد يكون كذلك او الكلام في باب وخف صيرين جدا فليتنازل وكذا
في قول المصنف كجوهرة الخ فان في التمثيل بها لبيان النفع بالكلية بمنا الان يقال الكلام في جوهرة
وثوب كذلك او يصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا الا ما لا نفع فيه بالكلية وفيه نظرا ايضا لانه
لا خصوصية لها بذلك كمال العللوى رحمه الله تعالى الى ان النفع الذي لا وقع له كالمدم فليتنازل اه سم
(قوله منهم الحاكم الخ) واذا تنازع الشركاء فيما لا يمكن قسمته فانها وامنعة ذلك ماومة أو غير ما جاز
ولكل الرجوع ولو بعد الاستيفاء لكن يرمم المستوفى بدل ما استوفاه ويكمل بامانة كالمستاجر فان ابرأ
المياه اجبرهم الحاكم على ايجاره أو أجره عامهم سنة وما قارها واشهد كالغوايا راكمهم او بعضهم فان
تعدد طالب الاجار أو أجره موجود بالنزاع ادا صلح وحل لاجاره من بعضهم ترد فيه في التوشيح وجميع
غيره ان له ذلك ان اراء مصلحة بان لم يوجد من هو مثله كالاعتق وان له لو طلب كل منهم استئجار حصة غيره
فان كان ثم اجبني قدم ولا أفرع بينهم فان تعذر ايجاره اى لنحو كساد لا يرول من قرب عادة كما بحث
بعضهم قال ان اصلاح باع لتبوعه وانتمده الاذرعوى يؤخذ من علة ان المياه تعذر لغنية بعضهم او
امتناعه فان تعذر البيع وحضر جميعهم اجبرهم على المياه ان طلبها بعضهم كما بحثه الزركشى وانما لم
يرض عنهم الى صلحهم ولا يجبرهم على شيء ما ذكر على قياس ما رقى العارية لا مكان الفرق بكثرة
الضرر هتالا لانهم ما يمكن انتفاعه بنصيبه بخلافه هتالا بان الضرر ثم ما عاوه على الممتنع فقطرونا
الضرر على الكل فلم يمكن فيه الاعراض اه شرح مر وقوله بان لم يوجد من هو مثله فظاهره انه اذا وجد
المثل الاجنبى يقدم على الشركاء يرافقه قوله الاق فان كان ثم اجبني قدم ولو قيل هتالا الاجنبى انما
يقدم حيث كان اصله لم يبعد ويفرق بين هذه وما ياتى بان كلا فيما ياتى طالب تقدم الاجنبى فلما
للتنازع بخلاف ما هنا فان الطالب للاستئجار احدهما والاخر لم يرد الاستئجار لنفسه فلم يكن في
ايجار أحد الشريرين قوت شيء طلبه الاخر لنفسه اه ع ش عليه **(قوله او بطل نفعه المقصود منه)**
اى على حاله التى هو عليها لا ما يطرأ قصده اه حل **(قوله لم ينعمهم)** اى امكان الانتفاع بما صار منه اليه على
حاله او باتخاذ سكنى مثلا ولم يجبههم الى ذلك لما فيه من اضعاف المال وكان مقتضى ذلك منعه لهم غيراته
رخص لهم فعل ما ذكر بانفسهم تخلصا من سوء المشاركة نعم بحث جمع اخذا عما مر من بطلان جزء
معين من تقيسين ان ما هنا في نصف خسيس والامنهم اه شرح مر **(قوله ايضا لم ينعمهم ولم يجبههم)** قيل هذا
مشكل لانه ان كان الانتفاع حرمة فكيف يمكن منه الا فكيف يتمتع عليهم لم يوفوا القسمة لثالث غير
التفاضل فلم يتمتع عليه كالتفاضل ام لا كل محتمل اه سم والاقرب الجواز **(قوله كيف يكسر)** جعل السيف
مثالا لما ينقص نفعه ولا يبطل بالكلية فعليه يكون السيف في قول المتأخر ان لم يبطل نفعه كيف يكسر
مثالا لثبتي لا للثبتي اى مثالا لانتفاء بطلان النفع لا لبطلان النفع ويكون مفهوم الشرط اعنى قوله ان لم
يبطل نفعه انه ينعمهم اذا بطل النفع بالكلية ومثله بالجزء وقوة الثوب التقيسين وبناتى ذلك تمثيله لهما لما
علم الضرر في قسمته لا نه شامل لما يبطل نفعه مطلقا وما ينقص نفعه المقصود هتالا انما يبطل نفعه فصيح التمثيل
هما لما عظم الضرر في قسمته الشامل لذلك ولتفيه ثم قسمه الى ما لا يبطل نفعه كالسيف والى ما يبطل
كهما وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم والى ما يبطل المقصود منه ويكون قوله وما يبطل نفعه

ان بطل نفعه بالكلية
كجوهرة أو ثوب تقيسين
منهم الحاكم منها لانه
سفه ولم يجبههم اليهم كما فهم
بالاولى (والا) أى وإن لم
يبطل نفعه بالكلية بان
نقص نفعه أو بطل نفعه
المقصود (لم ينعمهم ولم
يجبههم) قالوا (كيف
يكسر) فلا ينعمهم من قسمته
كالو هدموا جدارا
واقسوا واقتضوا ولا يجبههم
لما فيها من الضرر (و) الثاني

(كهمام وطاحونة صغيرين) فلا ينعمهم ولا يجيبهم لما مروى في لفظ صغيرين (٣٧٣) تغليب المذكور على المؤنث لان الحام مذكر

المقصود ان لا يجاب طالب قسمته مراده من لا يمنع ايضاً ان قسم بنفسه ووجه التثنية ريثا قول المنهاج
والمتمم لكن لا يمنع ما في المنهاج من الخفاص اهام خلاف المراد كما اشار اليه الفارح بقوله الاتي ولا ينبغي
على الواقف على ذلك الخ (سم قوله كهمام) وهو على الاستجماع لام نحو مستوفاه قال على المحل (قوله)
وطاحونة) وهي على دوران الدواب حول الحجر لاجل تحريك الدواب اهل على المحل (قوله صغيرين)
بمعنى لا يمكن جعل الاول حامين والثاني طاحونين وان لم يرد ذلك بل اراداً غيرهما يمكن لحاصل
انه فيمكن جعل حصة الطالب القسمة حاماً او طاحوناً يجيب وان كانت حصة الثاني لا تاتي منها ذلك
اخذاً من المستقلة الآتية في قوله ولو كان له عشر دار الخ تأمل اهل حل (قوله لاسر) أي الضرر (قوله اجيبوا
وان احتج الى احداث الخ) قال حج ومروم واما بطل بيع دار لما لو ان امكن تحصيله بدون شرط المبيع
الاتفاق به حالاً اهل حل واطهر مع ما مر من جواز بيع نحو الجحش الصغير اهل رشيد (قوله عشر
دار مثلاً) كهمام او طاحون لا يصح للسكوت الباقي يصح لما نظم ضرره اما عليها ما على اهل حل
اهل حل (قوله ولو بضم ما على ك) هل مثله المستاجر مدة طويلة او الموقوف عليهم ظاهر كلامهم لاهل حل
وهذه الغاية راجعة للثاني والاثبات كايده عليه ما ياتي اهل حل (قوله بطلب الاخر) اي لا تتفاهه ضرر
صاحب العشر انما نفساً من قلة نصيبه لان مجرد القسمة اهل شرح مروح (قوله ولو بالضم) اي ضم
ما على كهمام جوارده في اخذها وما جوارر ما على كهمام جوارر بركة على ذلك لان الفرض ان الاجزاء متساوية ولا
ضرر عليه اهل حل وبعبارة شرح مروح رهمم ذلك او احياء ما لو ضم لضرره صالح اجيب انتهت قال حل
عليه واذا اجيب وكان الموات او الملك في احد جوانب الدار دون باقيها هل يعين اعطاؤه بما يملكه
بلا قرع وتكون هذه الصورة مستتنة من كون القسمة انما تكون بالقرع ولا بد من القرعة حتى لو
اخرجت حصة في غير جهة ملكه لانتم القسمة او يصور ذلك بما اذا كان الموات والمملوك عيطا بجميع
جوانب الدار فيه نظرو لا يعد الاول للحاجة مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متسوية
اهل شرح مروح مريد (قوله وما لا يعظم ضرره) تجري في هذه الاقسام الثلاثة اذا وقعت قسمته فكان
الاولى جعل هذا ضابطاً للقسوم من حيث هو وإن كان فيها يعظم ضرره تفضيل آخر من جهة ان
الحاكم تارة ينعمهم وتارة لا يمنع ولا يجاب اهل شيخنا (قوله متفقة الآتية) قال في شرح العباب بان
كان في جانب منها بيت وصفت في الجانب الاخر كذلك والعرصة تنقسم اهل سم (قوله واراض مشتبهة
الاجزاء) اي متساوية في القوة والضعف وليس فيها نحو زرع تقسم وحداد ولو اجبار اقل كان فيها
زرع لم تصح قسمته وحده ولا قسمته معانم ان كان قصيلاً لم يدر صلاحه جازت قسمته بما على التراضي
وتجاوز قسمة الكتان بعد تقض رؤس ومباراة الوزن قاله شيخنا وتصح قسمة التمر على الشجر من نخل
وعنب خصرار لو منصفوا لا تصح قسمة غيرهما وشملت الارض شركة الوقف ولو سجد فتجاوز قسمته
معه في هذا النوع دون غيره على الممتداه اهل الحل (قوله فيجوز اما قسم الخ) عبارة شرح مروح فتعدل اي
تسوى السهام اي عند عدم التراضي وحيث كان في الشركاء محصور عليه كايده ما ياتي انتهت ثم قال
واعطاه قد يفهم ما ذكره في حالتى تساوى الاجزاء واختلافها ان الشركاء الكاملين لو تراضوا
على خلاف ذلك امتنع وهو غير مراد بل التفاوت جائز رضا جميع الكاملين وان كان جزافاً
كما يظهر من اطلاقهم ولو في الربوي بناء على انه هذه القسمة افرار البيع والربا انما يتصور جريانه في العقد
دون غيره ويعظم ما يقرر انها لو كانت فيما امتنع ذلك في الربوي اذ لا يجوز لاحدا اخذ اهل حقه فيه ولو
مع الرضا فاتي فيه ما جميع ما مر في باب الربا في متحدى الجنس ومختلفيه وفي قاعدة مدعرج وقد نقل الامام
عن الاصحاب انها لو تراضوا بالتفاوت جاز ما زعمهم من ان الوجه منه في الافراد مردود ويؤيد
ما ذكرناه نصرحهم بجواز قسمة التمر على الشجر ولو غلطاً من نحو يسر ووطب ومصنف

اذ لا ضرر عليه فيها (فيجوز ما يقسم) كيلافى
المكيل ووزناً في الموزون وذرعاً في المذروع وعداً في الممدود (بعد الانصاء ان استوت) كتلات لزيد وعمر ووبكر

(ويكتب) مثلا منا وفيها باقية الأنواع (فكل رقة) اما لو ادم شرك من الشركاء (أو جزء من الاجزاء) عن البقية بعد أو غيره (وتدرج) الرق (في بئادق) من نحو ملين عصف أو شع (مستوية) أو شكاك (أو) ثم يخرج من لم يحضرهما أي الكتاب أو الادراج بعد جعل الرق في حجر مثلا فتصير بذلك أولى من قوله ثم يخرج من يحضرهما (رقة) اما على الجزء الاول ان كتبت الاسماء فيعطي من خرج اسمه (أو على اسم زيد) مثلا (ان كتبت الاجزاء) فيعطي ذلك الجزء ويصل كذلك في الرقة الثانية فيخرج على الجزء الثاني أو على اسم محرو وبتعين الثالثة الباقي ان كانت اثلاثا وتعين من يبدأ بهن (٣٧٤) الشركاء أو الاجزاء منوط بنظر القاسم (فان اختلفت أي الانصاف) (كصنف

وثلث وسدس) في أو من أو
نحوها (جزء) ما يقسم
(على اقلها) وهو في المثال
السدس فيكون ستة اجزاء
واقرب كاسر (ويجنب)
إذا كتبت الاجزاء (تفريق
حصة واحد) بان لا يبدأ
بصاحب السدس لانه إذا
بدأ به يتكرر ما خرج له
الجزء الثاني أو الخامس
فينفرد ملك من له النصف
أو الثلث فيبدأ بمن له
النصف مثلا فان خرج على
اسمه الجزء الاول أو الثاني
اعطيهما والثالث وبنى
من له الثلث فان خرج على
اسمه الجزء الرابع اعطيه
والخامس وبتعين السادس
لمن له السدس فالاولى
كتابة الاسماء في ثلاث رقايع
أو ست والاخراج على
الاجزاء لانه لا يحتاج فيها
إلى اجتناب ما ذكر (الثاني)
القسم (بالتعديل) بان
تعدل السهام بالقيمة
(كأرض تختلف قيمة
اجزائها) نحو قسرة

وتخرج جاف غرسا بناء على انها افرزوه وصير بيع في ذلك ولا تصح قسمة الاراز فيما تعلق الزكاة قبل
اخراجها ثم يخرج كل رقة كما آل اليه ولا يتوقف حصة تصرف من اخرج على اخراج الآخر (قوله) ويكتب
مثلا عبارة شرح مردولا يتحصر الاقرايع فيذكر بل يجوز بنحو الانام وتختلف كدواقيل انتهت (قوله)
(أو جزء من) ووقع كل منها كما تصرح به عبارة الروضة اشترح مرد (قوله) أولى من قوله ثم يخرج (و) جمع ر
الصغير للواقعة فعليه لا اولوية (قوله) بنظر القاسم أي لا ينظر المخرج اه ويشد (قوله) جزى على اقلها
أي لانه يحصل بالتقيل والكثير اه سم (قوله) ويجنب أي وجودها إذا كتبت الاجزاء تفريق حصة
واحد أي إذا روى على التفريق ضرر كالاجزاء من أرض بخلاف الجيوب ونحوها وما في الاسماء فلا يتاني
فيها تفريق كاستيفاء قوله فالاولى المخرج (قوله) بان لا يبدأ بصاحب السدس أي بداءة حقيقة أو نسبية
(قوله) أو الثاني أي وأخرج له الثالث اخذ مع الذين قبله أو الرابع اخذ مع الذين قبله وبتعين الاول
لصاحب السدس والآخرين لصاحب الثلث أو الخامس اخذ مع الذين قبله وبتعين السادس لصاحب
السدس اتمن الروض وعرضه الاسنوي بمثل ما ساقى (قوله) عطيها والثالث قال الاسنوي واعطاه
ما قبله وما بعده تحكم ظم لا اعطى السهان ما بعده وبتعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث وقد
يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظر القاسم كما قاله الرافعي في نظاره اشترح الروض وانظر لخرج الخامس اه
حل لظاهر انه يعطاه الرابع والسادس قياسا على ما إذا خرج له الثاني فانه يعطاه مع الذي قبله والذي بعده
كما قاله الفارح (قوله) أو ست قال في شرح الروض ويجوز كتب الاسماء في ست رقايع اسم صاحب النصف
في ثلاث رقايع صاحب الثلث في اثنين وصاحب السدس في واحد فخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على
الاول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفا القساري السهام لجاز ذلك بل قال الزركشي
انه اختار المنصوص لان لصاحبي النصف والثلث مزية بكثره الملك فان كتبت الاجزاء فلا بد من اتيانها في
ست رقايع امحروها وانظر ما فائدة الست رقايع ايضا إذا كتبت الاجزاء مع انه إذا خرج لصاحب النصف
الجزء الاول مثلا اخذوه والذين بعده فليبق اكتابة الجزاين المكلين لحصة فائدة وكذا يقال فيمن له
الثلث تأمل (قوله) لانه لا يحتاج فيها (الخ) أي لا يحتاج إلى البداء بصاحبي النصف والثلث بل يصح ان يبدأ
بصاحب السدس بل لا تسلم البداء بصاحب السدس وغيره غاية الامر اننا اخذوه رقة ونضعها على الاول
او الرابع ولا نضعها على الثاني لاحتمال أن يخرج لصاحب السدس فيقع التفريق (قوله) ويجبر عليها
فيها حاصل ما ذكره في التعديل انه يجبر عليها في ثلاث صور في الأرض المذكورة والمنقولات
المذكورة والحاكين المذكورة وما عدا هذه الانقسام الثلاثة من التعديل لا اجبار فيه اه
(قوله) في منقولات نوع المراد بالنوع النصف بدليل ما ذكره في المحترز لان الذي
ذكره فيه نوع لاصنف واحد تأمل (قوله) لم يختلف قاله خير يفرد على النوع وقوله متقومة

انبات وقرب ماماوي يختلف جنس ما فيها كبستان بعضها نخل وبعضه غناباذا كانت لاثنين نصفين وقيمة ثلثا المشتل على بالجر
ما ذكر كقيمة ظليم الخالين ع ذلك جمل الثلث سهواً للثان سهواً واقرب كاسر (ويجبر) المتع (عليها) أي على قسمة التعديل الحافا للقساري
في القيمة بالتساوي في الاجزاء (فيها) أي في الأرض المذكورة نعم ان امكن قسمة الجنبو حدود الردي ووجه لم يجبر عليها فيها كل حين
يمكن قسمة كل منها بالاجزاء فلا يجبر على التعديل كما يحتمل الشيخان وجزم به جمع منهم الماودي والروائي (و) يجبر عليها (في منقولات نوع)
لم يختلف متقومة كيدوي ثياب من نوع انزال الثركه بالفسمة كسابقا كثلاثة اعبد نجيبة متساوية القيمة بين ثلاثة وكثلاثة اعبد
كذلك بين اثنين قيمة احدهم كقيمة الآخرين لقلة اختلاف الاغراض فيها

خلاف متقولات نوع اخطف كصفاً اثنين شامية واصبره ومقولات انواع كسيد تركي وهندي ونجيبا وبرسم وكنشان وطن او
 انزل الشركة كعبدن قيسه ثلثي احد هاتمدل قيمة ثلثه مع الاخر فلا يجار فيها (٣٧٥) لشدة اختلاف الاغراض فيها ولعدم زوال

الشركة بالكلية في الاخير
 وقعيه بمقولات نوع
 اعم من تعبيره بعبدو ثياب
 من نوع (و) بحر على
 قسمة التمدل ايضا في نحو
 دكا كين صغار مثلا صفة)
 لا لا يحتمل كل منها القسمة
 (ايعان ان زالت الشركة)
 بها لحاجة بخلاف نحو
 الدكا كين الكبار والصغار
 غير الموصوفة بما ذكر فلا
 اجار فيها وان تلاصقت
 الكبار واستوت قيمتها
 لشدة اختلاف الاغراض
 باختلاف الحال والابنية
 كالجنسين ومعلوم عامر
 انه لو طلبت قسمة الكبار
 غير اعيان اجرة الممتنع وذكر
 حكم نحو الدكا كين الصغار
 من زيادتي بل كلام الاحل
 يقتضي انه لا يجار فيها
 وتقيده الحكم في المتقولات
 بزرال الشركة كاست
 الاشارة اليه من زيادتي
 (الثالث) القسمة (بالرد)
 بان يحتاج في القسمة الى
 رد مال اجنبي (كان يكون
 باحد الجانبين) من الارض
 (نحو بئر) كشجر وبئر
 (لا يمكن قسمة) بوليس في
 الجانب الآخر ما يعادله
 الا بضم شيء اليه من
 خارج (فرد اخذه) بالقسمة
 التي أخرجهما القرعة

بالحرصة لمقولات ويدل لذلك قول الشارح في بابي خلاف متقولات نوع اخطف وصرح به
 الاجهري على الخطيب اه شيخنا ومفهوم المتقولات المثلية لكن الكلام في التمدل والمثلية من قيل
 الافراز فيكون المفهوم اعم ولذلك لم يذكر مفهوم هذا تامل (قوله) خلاف متقولات نوع اخطف هذا
 الاستاد يقتضي ان قول المتن يختلف سنداً ونوعاً والصائغان المذكوران نوع واحد لكنهما صفان
 فزاده بالنوع الصنف كاعتد (قوله) كصفاً اثنين في الصالح الصائغ خلاف الماعز الا في صفات الجميع
 ضوائف اه حل (قوله) فلا يجار فيها) والقاطع للنزاع بين الجميع وقسمة ثمة اه شيخنا (فروع) بصح
 قسمة المنافع المملوكة ولو برصية بما ذكره مسانعة ولا يجار فيها ولا تصح بغير المايأة فان افترقا
 عليها وتازعوا في البداة اقرع بينهم ولكل منهم الرجوع متى شاء من استوفى زائداً على حقه لومه اجرة
 ما زاد على قدر حصته من الواثبات وان استمتعوا من المايأة اجر الحاكم ثم يوقسم الاجرة بينهم ولا تصح
 قسمة الديون في الذمم ولو بالتراضي وكل من اخذ منها شيئاً لا يختص به كذا قالوا هنا فاطر مع قولهم ان
 محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل فيها باخذ احد الورثة من الدين الموروث وفيها باخذ احد سيدي
 المكاتب من محرم الكتابة وفيها باخذ احد الموقوف عليهم من ريع الوقف عليهم فراجع وحرر ولا
 تصح قسمة وقف بين اربابه نعم ان كان على سيلين جازاه قول على المحل (قوله) لشدة اختلاف الاغراض
 فيها) هذا ظاهر في الدكا كين المتباعدة دون المتلاصقة لعدم اختلاف الحال التي هي فيها الا ان يقال اختلاف
 الغرض فيها باختلاف ابيتها كما اشار اليه بقوله والابنية وقد قال هذا ياتي في الصغار تامل (قوله) اعياناً
 صفة لموصوف محذوف أي قسمة اعياناً بان اراد الشركة جمل حصتهم دكا كين صغار يخرج به ماله
 كانت غير اعيان بان طلبوا قسمة كل كان نصفين اه عزيرى وقال شيخنا الاجهري معناه ان باخذ كل
 واحد دكاناً او اكثر كاملاً من غير تنقيص فهو بمعنى قوله ان زالت الشركة ذكره بعده (يضاح) اه وقال
 المحلى قوله اعياناً أي مسربة القيمة واخذه من قول اه لو اشتركا في دكا كين صغار مثلاً لا صفة مستربة
 القيمة لا تحتمل احادها القسمة فطلب احد هما قسمة اعياناً اجيب اذا زالت الشركة بها اه (قوله) خلاف
 الدكا كين الكبار قال في المنهاج ولو استوت قيمة دارين او حانوتين فطلب جمل كل واحد فلا يجار قال
 الزركشي قال الماوردي ولو تراضيا بذلك لم يكن قسمة فوكان بيعاً بمحض بيع كل واحد منهما حقه من احدى
 الدارين بحق شريكه من الاخرى ويكتب فيها البيع لافسمة ويكون بيع منافقة اه سم (قوله) ومعلوم
 عامر) اي في قسمة الاجزاء من قوله هو دار متفقة الابنية الخ اه عتاني وقوله غير اعيان بان يقسم كل دكان
 دكا كين او اكثر (قوله) نحو بئر الخ من هذا القليل ماله كان بينهما عبدان قيمة احدهما مائة وقيمة الآخر
 خمسة فيقتسمان على ان من باخذ النقيص يرد مائتين اه عميرة اه سم (قوله) وليس في الجانب الاخر
 ما يعادله) فان كان فيه ما يعادله فهي قسمة تعديله اه حل (قوله) فرد اخذه قسط قيمته) وهذا النوع
 وهو قسمة الرديع لوجود حقيقته وهي مقابلة المال بالمال فثبتت احكامه من نحو خيار وشفعة نعم لا تختص
 لفظ تملك وقبول بل احرافاً قائم مقامهما ولما الاتفاق على ان من باخذ النقيص يردون بحكم القرعة ليرد من
 خرج له اه شرح حم (قوله) لما قسم بتراض) اي سواء كان الراش شرطاً فهو قسمة الرد او لا وهو
 غير هاه عتاني وسليمان بعض انواع قسمة التمدل اي في اذا امكن قسمة الجيد وحده والردى وحده
 كما ذكره الشارح في قوله نعم ان امكر قسمة الجيد الخ فوسم مانصه وحل كلامه كما ترى انه حيث جرت
 القسمة بالتراضي اشتراط الرضا قبل خروج القرعة وبعد هاهو كانت تلك القسمة بما يدخله الاخبار
 كقسمة الافراز ام لا كقسمة الرد بخلاف ما اذا جرت بالاجار لا يشرط فيها ذلك وكلامهم ناص على ذلك

(قسط قيمته) اي قيمة نحو البئر فان كانت الفلانة نصف رد خمساً فهو تعديري بنحو بئر اعم من تعبيره ببئر وشجر (ولا يجار فيه) اي في هذا
 النوع لان فيه تملك كاملاً لا شركة فكان كثير المثلث (وشرطاً) اي لقسمة (قسم بتراض) من قسمة ردو غير هاهو لو بقاسم يقسم بينهما بقرعة

(رضا) بها (بعد) خروج (قرة) أمانى فسمه الرد والتعديل فلان كلا منهما بيع والبيع لا يحصل بالقرعة فأقرر إلى الرضا بعد خروجها كقبلة أمانى غير ما قاسيا عليها وذلك (ك) قولها (رضينا بهذه) القسمة أو بهذا أو ما أخرجه القرعة فإن لم يحكم القرعة كان انتفاعا من أخذ أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو أحدهما الحبس والآخر النفيض ويرد زائد القيمة فلا حاجة إلى تراض ثانى أما قسمة ما قدم لإجبارا فلا يعتبر فيها الرضا لأجل القرعة ولا يبدلها وتعيير بما ذكر بالظر لقسمة غير الرادولى ما عبر به فيها (و) النوع الأول (إفراز) الحق لا يبيع قالوا لا لو كانت يمسأ دخلها (٣٧٦) الإجمار ولو لم أجاز الاعتداء على القرعة ومعنى كونها لإفرازا أن القسمة تبين أن ما

أمر (قوله) رخصا) أى بلفظ يدل عليه أم شرحه (قوله) النوع الأول (إفراز) وغيره) بيع ولا يشترط لفظ في القسمة مطلقا أم سم وعجارة شرح مر وعند الرضا بالتفاوت في قسمة هي بيع قال الامام لابد من لفظ البيع لأن لفظ القسمة يدل على التساوى لكن نازعه البقنى إذا جرى أمر معلوم وهو القبض بالاذنى ويكون الزائد عند العلم كالوهاب المقبوض والماتجارى أرض تناوبها وقسمتها وهل يدخلها الإجمار وجهان وقضية الإجمار فى كراه العقاب الإجمار هنا إلا أن يفرق بتعدد الاجتماع على كل جزء من أجزاء المساقفة فتبين القسمة إذ لا يمكن استيفاء جميع المنفعة إلا بما لا يتعدى ما هو ظاهر ولو لم يكن شجرة دون أرضه فالتجربة أن ما لم يستحقا منفعتا على الدوام بنحو وقسمت بغير على القسمة أخذ ما مر عن المارودى والرويان لأن استحقاق المنفعة الدائمة كما حكم قطع العانة بينهما وإن لم يستحقاها كذلك أجبرا إن كانت إفرازا أو تعدى ولا نظر لبقاء شركتهما في منفعة الأرض لأنها يصدد الانقضاء كما لا تضر شركتهما في نحو التمر على التمسك قسمته وبقى في قسمتها المنفعة الوجهان المتقدمان انتهت (قوله) قالوا لا لو كانت (الخ) يشير بهذا إلى التبرى إلى منع الملازمين في قوله لما دخل الإجمار الخ وسند منع الأولى قوله فيما يأتى ولا تأخذها الإجمار للحاجة شينا أيضا استدلت على أن التعديل والرد مع بيع دخول القرعة والإجمار فيها عبارة الصورى قوله قالوا لا لو كانت يمسأ الخ فيه إشارة إلى التوقف ليه ولعل وجهه أنه لا منافاة بين البيع والإجمار بدليل إجمار الحاكم المدينون المتع عن البيع وأيضا يرد عليه قسمة التعديل فليتأمل انتهت (قوله) وقيل هو بيع) أى شراء وفى كلام حج أنه هذا القيل وجهه فى المعنى والأول هو المتعده أم حل (قوله) قالوا لا لو كانت (الخ) كان وجه التبرى أن هذا الدليل لا يتبين المدعى لأن المدعى أنه بيع وقيل فى الدليل (كانه باع الخ) أه شينا (قوله) ولو ثبت بحدية) أى بإقرار أو علم قاض أو يمين رد أو شاهدان ذكرين عدلين دون شاهد يمين أو رجل وامرأتين أم حل وعجارة اثنتان قوله أهم من قوله بينة لشموله الإقرار الحقيقى أو الحكمى وإن كان لا يكتفى هنا الرجل والمرأتان ولا الرجل واليمين وفى الرضى الاكتفاء بذلك انتهت (قوله) أيضا ولو ثبت بحدية (الخ) وطريقة هذا أن يحضر قاض يمين صادق ينظر أو يمسأ ويعرفا الحال ويشهد به كدافاله الأئمة لكن فى روضة شريح يجوز أن تكون شاهد أو امرأتين أو شاهد أو يمينان لا مال واعتراض أن الرفعة التصديق بشهادة الاثنين قال فان الامام قد صرح بأنها تنقض سواء تولى القسمة أو لا واحدا وإن قال ابن الرفعة رحمه الله فإذا تولاهما اثنتان باجتهاد فى التزويج فكيف تنقض بقول مثلثهما والمشهود به بحدية فهم إن القاسم واحدا توجه أهميرة أم سم (قوله) أو حيف) أى وإن قل أم حل (قوله) فى قسمة (إجمار) قد علمت أن الإجمار لا يأتى إلا فى التعديل والإفراز وقوله أو قسمة تراض التراضى بجمري فى كل من الثلاث وقوله وهى بالإجمار مقيد فى قوله أو قسمة تراض فيخرج به التعديل والرد مع التراضى فلا تنقض فيها بآياتى فى الشارح (وليس يراه) أى وليس البعض سواء فى حصة كل من الشريكين وقوله بأن أخص كمشرين شاة أو قسمها زيد وعمه ولكل منهما عشرة غنم من نصيب زيد واحدة مستحقة وقوله أو أصاب منها أكثر بأن

خرج لكل من الشريكين كان ملكه وقيل هو بيع فيها لا يملكه من نصيب صاحبه إفراز فيما كان ملكه قبل القسمة ولا تأخذها الإجمار للحاجة وهذا جزم فى الروضة تبعاً للتصحيح أصلا له فى باب زكاة المعشرات والربا (وغيره) من النوعين الآخرين (بيع) وإن أجبر على الأول منها كما قالوا لأنه لما انفرد كل من الشريكين ببعض المشترك بينهما صار كانه باع ما كان له بما كان للآخر وتأخذها الأول منها الإجمار للحاجة وهذا جزم فى الروضة كما يدعى الحاكم مال المدن جبرا (ولو ثبت بحدية) هو أهم من قوله بينة (غلط) فاحش أو غيره (أو حيف) فى قسمة تراض) بأن نصيبها قاسيا أو اقتسما بالتسهما ورخصا بعد القسمة (وهى) بالأجزاء نقضت) أى القسمة بنوعها كالرقعات حجة

بحور القاضى أركذب شهود ولأن الثانية إفراز ولا إفراز مع التفات فإن لم تكن بالأجزاء بان كانت بالتعديل أو الرادولى تنقض لأنها بيع ولا أثر لفظ والحيف فيه كالأثر للبين فيه رضا صاحب الحق بتركه (وإن ثبت) ذلك وبين المدعى قدر ما دعاه (فله تخليف شريك) كخلفائه ولا يخلف القاسم الذى نصبه الحاكم كالأخلف الحاكم أنه لم ينظم (ولو استحق بعض مقسوم ومعبأ وليس سواء) بأن أخص أحدهما بما أصاب أكثر منه (بطلت) أى القسمة لا تحتاج أحدهما إلى الرجوع على الآخر وتعمد الإشاعة (والا) بأن استحق بعضه شاة أو مئيتا أو مائة (بطلت فيه) لا فى الباقي تخريفاً للصفة (خاتمة) لو ترددوا إلى قاض فى قسمة ملك

خوج

خرج في المثال ثلاث شياه مستحقة اثنان من نصيب زيد وواحدة من نصيب عمرو وقوله بان استحق بعضه شأنا كان استحق ربع العشرين فيكون شريك لكل ربع ما اخذه وقوله او معينا سواء كان خرج في المثال اثنان كل واحدة من نصيب واحد فياخذها المستحق وبقى القسمة في الباقي (قوله بلاينة به) فلو اقاموا به بينة ولو رجلا وامرأتين او شاهدا ومينا اجابهم لان القسمة تتضمن الحكم لهم بالملك واعتراض بان البينة لاتسمع الا على خصم واجيب بانه قد يكون لهم خصم غائب كذا قيل اه حل (قوله لم يجبه) اى لانه قد يكون في ايديهم باجارة او اعادة فاذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي وقال الماوردي لان قسمة القاضي اثبات للكل والبدتوجب اثبات التصرف لاثبات الملك اه عناني وعبرة شرحه ولم يجبه لان تصرف الحاكم في قضية طلب منه فصلها حكم وهو لا يكون بقول ذي الحق وصحت البينة هناعدم سبق دعوى الحاجة ولان القصد منهم من الاحتجاج بعدم تصرف الحاكم انتهت

(كتاب الشهادات)

بلاينة لم يجبه وان لم يكن

لهم مازع وقيل بجيبه
وعليه الامام وغيره

(كتاب الشهادات)

جمع شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص والاصل فيها آيات كآية ولا تكتموا الشهادة واخبار تكبر الصحيحين ليس لك الا شاهدك او بينته واركانها المشاهد ومشهوده ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وكلها تعلم بما ياتي مع ما يتعلق بها (الشاهد حر مكلف ذو مروءة يفظ ناطق غير محجور) عليه (بسه)

قدمت على الدعوى نظرا لتحملها وتقدمتها اخبار بحق للغير على الغير بلفظ اشهد وقال بعضهم هي اخبار عن شيء بلفظ خاص فهو اولي لشموله لنحو الشهادة بالهلال ولعل اختيار الاول لاجل قولهم والافراق اخبار بحق عليه للغير وعكسه الدعوى وعلم ما ذكر ان اركانها خمسة اه قل على المحلى (قوله بلفظ خاص) اى وهو اشهد اى على وجه مخصوص بان تكون عند قاض بشرطه اه رشدي (قوله ليس لك) اى يامدعى وقوله او بينته اى المدعى عليه وهذا خطاب للديعى اى ليس ولا ثبات حقل على المدعى عليه الا شاهدك وليس لك عليه مع عدم الشاهدين الا بينته اه قل على التحرير وأورد على المحصر حكم القاضي بعلبه واجيب بانه ثبت بالنسبة الاولى لان العلم اقوى من الحجعة اه عزى فالتخيير وان كان يجوز له إقامة الشاهد بعد حذف الخصم اه شيخنا (قوله تعلم بما ياتي) اى الالصغة وهي لفظ اشهد كآيات اه شرح مر (قوله الشاهد حر مكلف الخ) اى عند اداء الشهادة فله الشروط معتبرة عند الاداء لا عند التحمل لافى النكاح وقيل وكل شخصا في بيع شيء بشرط الاستداه شيخنا ومثل الشاهد المركزي في جميع ما ياتي من الشروط اه قل على المحلى وسياتي في المتن والشارح في فصل تحمل الشهادة مانصه وصح اذا كامل تحمل حال كونه ناقصا كفاقت وعبد وصبي تحمل ثم ادى بعد كاله فقبل شهادته كالاصل اه اى كإكمال الأصل اذا تحمل ناقصا وادى بعد كاله فانه يصح اه من شرح مر هناك (قوله ذو مروءة) قدمها على العدالة اهتماما بشأنها اه عرش (قوله يفظ) ومن التيقظ ضبط الفاظ المشهود عليه بحرورها من غير زيادة ولا نقص ومن ثم كان المتجه عدم جواز الشهادة بالحق ولا تنافس بالرواية لضيقها ولان المدار هنا على عتيدة الحاكم لا للشاهد فقد يحذف او يغير ما يؤثر في عتيدة نفسه ويؤثر عند الحاكم نعم يقرب القول بجواز التمييز باحد المترادين عن الآخر عند عدم الإهام كما يشير لذلك فرفهم لو قال شاهد وكله أو قال وكلته وقال الآخر فرض إليه أو انا به قبل أو قال واحد قال وكلت وقال الآخر قال فرضت عليه لم يقبل لان كلا استد الى لفظ مقارنا للآخر وكان الفرض انهما اتفعا على اتحاد اللفظ الصادر منه والاتفاق مانع ان كلا سمع ما ذكره في مرة ويؤيد ذلك قولهم لو اشهد واحد يبيع والآخر بالاقرار بلم يتسقا فلو رجع احدهما وشهد بما شهد به الآخر قبل لانه يجوز ان يحضر الأمرين ولو شهد له واحد بالف وآخر بالحقين ثبت الألف وله الخلف مع الشاهد بالألف الزائد وبه يعلم صحة قول العبادي لو شهد واحد بانه وكله ببيع هذا واخبرانه وكله ببيع هذا او هذا الفتناء فيه وان استغربه الهروي ولو اخرج الشاهد عدل بما ياتي في شهادته جاز له اعتدائه ان غلب على ظنه صدقه والا فلا كما يؤخذ ذلك من قول الواو الدرحة الله تعالى لو أخبر الحاكم برجوع الشاهد فان ظن صدق الخبر توقف عن الحكم والا فلا ومن شهد باقرار مع عليه باطنا بما يخالفه لزمه الاخبار به اه شرح

مر (قائدة) اعلم ان المصنف لم يتعرض لمخرجه قوله في بيان شروط الشاهد بقط ناطق وعبرة
 الباب في بيان ذلك واما النطق فترشده شهادة اخرس وان فهمت اشارته فهم قال واما عقله فيرد مقتضى
 لا يحفظ ولا يضبط وكذا كثر الغلط والنسيان فان قل او فسر شهادته بذكر من التحمل ومكانه وزالت
 الرقبة قبل (فرع) اذالم يذكر الشاهدان سبب ما شهد به جاز ويندب للقاضي ان لم يثق بشدة عقولها
 وتثبتها ان يسألها عن جنته فان أيا وفيها غفلة لم يحكم والاحكم (نتية) يلزم الشاهد التفصيل في
 الشهادة الباردة والبالاكره وبالمرقة وبالرضاع وبان نظر هذا الوقت لفلان فيذكر سبه وبان
 هذا وارث فلان فيبين جهته وبراه المدعى عليه من الدين المدعى به عند المروى عاقلًا للعبادى وهذا
 اقرب وباستحقاق الشفعة ببيان سبه من شركة او جوار وبالرشد وبانه وقت تصرفه يبيع او غيره
 زائل العقل والجرح وباقتضاء المدة والطلاق يذكر لفظ الزوج وبالبلوغ بالنس فان أطلق انه
 بلغ قل (فرع) اذا شهد من حضر عقد نكاح لم يندم محته قال ابن ابي الدم وفيه نظر ولو اتفق
 حضور شافعي عقد نكاح على خلاف مذهبه فله الشهادة بغير ان العقد بين العاقدن وليس له الشهادة
 بالزوج ولو اتفقوا بالتسبب في هذا العقد ولا الاعانة عليه الا اذا قل ذلك المذهب واعتقده بطريق يقتضى
 لثقله اعتقاده قاله السبكي اه لفظ الباب اه سم (قوله وهذان) أى الناطق وغير المحجور عليه من
 زيادى اه حل والاولى ان يقول وهذه الثلاثة من زيادى اذ لا يقتضى من زيادته ايضا كما يلزم بمراجعة
 اصله (قوله فلا تقبل من فيه رق) وقبل الامام احمد شهادة الرقيق وقبل الامام مالك شهادة
 الصبيان على بعضهم فماتع بينهم من الجراحات اه قل على المحل (قوله ولا من عادم مروءة) أى
 لان عدما يشعر بعدم اتقاسك وترك البالالة اه عميرة اه سم وعبرة اه سم وعبرة اه شرح مر ولا غير ذى
 مروءة لانه لاحياه له ومن لاحياه له يصنع ماشاء لخير صحيح اذ لم تستع فاضع ماشئت انتهت
 (قوله واخرس) أى وان فهم اشارته كل احد اذ لا تخلو عن احتمال اه شرح مر (قوله ومجور
 بسفه) أى لنقصه وما اعترض به من انه لاحاجة لذكره لانه اما ناقص عقل او فاسق
 فامر يفتى عنه رد بان نقص عقله لا يؤدى الى تسميته مجنونًا لانه مكلف اه شرح مر (قوله
 ومتم) أى لقوله تعالى ذلك ادنى ان لا ترتابوا والرية حاصلة بالتمهم اه شرح مر (قوله من كافر)
 أى ولو على مثله لانه اخس الفساق وما اختاره جمع كالاذعى والبغوى تبعال بعض المالكية انه اذا فقدت
 العد القوم الفسق قضى الحاكم بشهادة الامثل فالامثل للضرورة مردود كما قاله ابن عبد السلام بان مصلحته
 يمارضها فسدده المشهود عليه اه شرح مر ولو جعل الحاكم اسلام الشاهد كان له ان يعتمد قوله بخلاف
 ما لو جعل حرية فلا يرجع لقوله بل يبحث عنها اه حل (قوله وفاسق) واذا كان الشاهد يعلم فسق
 نفسه وكان صادقا في شهادته فهل يحل له ان يشهد خلاف اعتمده مر منه الحل ولورب امام ذو شوكة
 شهود فاسقة مثلا فهل تقبل شهادتهم للضرورة كالتقصاء قال الزركشى المختار لا اه عميرة اه سم (قوله
 والعدل بتحقيق الخ) ظاهره عدم اعتبار المصلحة وانه يكتفى في تحقق العدالة بالنسبة للشهادة وغيره
 مجرد اجتناب الكبيرة وعدم الاصرار على الصغيرة بشرطه اه شوبرى (قوله كبيرة) وحى
 ما فيه وعيد شديد بنص كتاب اوسة ولا يتعدى في ذلك عدم كباثر ايس فيها ذلك كالظهار واكل
 لحم الخنزير وقيل هي كل جريمة تؤخذ بقلة اكثر اثار مرتكبها بالديانة واعترض بشموله صفات
 الحنسة وقيل هي ما يوجب الحد واعترض بعدم شموله الاصرار على صغيرة الآتى واعلم انه
 يتجه ان يكون ترك تعلم ما يتوقف عليه محبة ما هو فرض عليه كبيرة لكن من المسائل الظاهرة دون
 الخفية نعم ما مر في شروط الصلاة في العاى الذى يعتمدان جميع أفعالها فرض الخ هل يكون ترك
 تعلم ذلك كبيرة او محل نظر والوجه كإقتضاء افتاء الشيخ بان من لم يعرف اركان أو شروط نحو الوضوء
 أو الصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة اه شرح مر (قوله قتل) شامل لقتل الكافر المصوم وقل

وهذان من زيادى (و)
 غير (متم عدل) فلا تقبل
 من به رق أو صبا أو جنون
 ولا من عادم مروءة
 ومفعل لا يضبط واخرس
 ومجور عليه بسفه ومتم
 وغير عدل من كافر
 وفاسق والعدل يتحقق
 (بان لم يأت كبيرة) قتل
 وزنا

الإنسان نفسه ولو مهدرا كقتل الزاني المحصن لنفسه والمراد القتل عدداً وشبهه بالخطا ومثل القتل تنوز
 الزوجة ولو بنحو خروج فيما يظهر له شوري (قوله وشهادة زور) أي ولو بإثبات فلس وفيه إن كانت
 عندها كمال الاثبات كونه كبيرة تردود لتزوير كذلك وهو محاذ للخط والنسبة كبيرة مطلقاً وهي قتل
 السلام بين الناس ولو كفار الفساد مع العلم بأنه لا فساد وإن لم يقصد به الا فساد واليمين الفاخرة كبيرة
 إن كان فيها اقتطاع مال وإن قل كما مروا في الصغيرة وقطعة لحم وعقوق الوالدین وضرب المسلم بغير
 حق ونسيان القرآن أهقل على المحلى (قوله ولم يصبر على صغيرة) يبنى أن التصميم على فعل الكبيرة كالقتل
 من غير فعلها بأن منعه منه مانع كبير فبه يصبر ما في حديث إذا التقي المسلمان بسيفيهما فالتقاتل والمقتول
 في النار لقوله في المقتول كان حريصاً على قتل صاحبه ففيه الوعيد للمقتول لحوصه على القتل مع
 اتفاته أه آيات أه شوري (قوله أو أصر عليها وغلبت الخ) انظر ما معنى الاصرار هل هو التكرار
 حتى لو فعل مرة فقط ولم يتب لا يكون مصراً أو هو عدم التوبة حتى لو فعلها مرة غير توبة يكون مصراً
 أه شيخنا ثم رأيت في سم مانعه قال عميرة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها والارجح
 أنه الأكثر من نوع أو أنواع قاله الرافعي لكنه في باب الفضل قال أن الدوام على النوع
 الواحد كبير فبه صرح الغزالي في الاحياء ثم قال الرافعي هنا وإذا قلنا بالوجه الثاني لم تضمن الدوام على نوع
 واحد إذا غلبت الطاعات وعلى الاول يضرب قال في المطالب المظفر في الاصرار بما ينال الصدر غير أن
 الماوردي فسرهُ بالعزم في قوله تعالى ولم يصبروا على ما فعلوا قال الزركشي والحق أن الاصرار
 الذي تصبر به الصغيرة كبيرة أما تكريرها بالفعل وهو الذي تكلم عليه الرافعي وأما تكريرها في
 الحكم وهو العزم عليها قيل تكفيرها وهو الذي تكلم فيه ابن الرفعة وإنما يكون العزم اصراراً بعد الفعل
 وقيل التوبة أه وفي الاحياء الصغيرة قد تكبر بغير الاصرار كما تستصغار الذنب والسرور به وعدم
 المبالاة والغفلة عن كونه سبب الشقاوة والتهاون بستر الله تعالى وحله وان يظهر مغرماً فهو ان يكون عالماً
 يقتدى به ونحو ذلك أه (قوله وغلبت طاعاته) أي على ما صبه في عمره بأن يقابل المجموع بالمجموع
 لا أنه ينظر لكل يوم على حدة أو شهر أو سنة مثلاً كما يفيد عرش على مر ونص عبارته بأن تقابل كل
 طاعة بمصيبة في جميع الايام حتى لو غلبت الطاعات في بعض الايام على المعاصي وغلبت المعاصي في باقيها
 بحيث لو قيلت جملة المعاصي بمجملة الطاعات كانت المعاصي أكثر لم يكن عدلاً أه وعمل العبد في المعاصي التي
 لم يتب منها ولم يقع لها مكفر أم التي تاب منها أو وقع لها مكفر فلا تدخل في العفو والحساب وقد اشار الشارح
 لهذا بقوله على ما أصر عليه لمجمل المقابلة بين الطاعات وخصوص المعاصي التي أصر عليها وهذا
 من زيادة الفضل أه ثم رأيت في شرح مر مانعه ومعلوم أن كل صغيرة تاب منها تركها لا يدخل في العد
 لأذهاب التوبة الصحيحة اثرها راسواً وبوجه ضبط الغلبة بالعبد من جاني الطاعة والمصيبة من غير نظر
 لكثرة نواب في الاولى وعقاب في الثانية لأن ذلك امر آخر ولا يتعلق بما نحن فيه أه مر رأى
 فتقابل حسنة بسيطة لا بمشريات أه قال الزركشي واعتبر بعض المتأخرين في اجتناب الكبائر
 والاصرار على الصغائر أن يمتحن في الرضا والغضب بحيث يعلم أنه لا ينقلب الهوى فان تارك الكبائر
 والصغائر المألزم للبر وقد يستمر على ذلك مادام ما من الهوى فاذا غلبه هواه خرج عن الاعتدال
 وانحل عصام التقوى فقال ما هو أه وانتفاء هذا الوصف هو المقصود من العدل أه سم (قوله الآن تغلب
 طاعات المصراع الخ) دخل في المستثنى منه ما إذا استمر أو صرح به في شرح الروض وغيره أه سم (قوله وقول
 أو الى آخره) المراد بما اشار اليه بالي آخره هو قوله تغلب طاعاته فالذي من زباده هو لفظاً وغلب طاعاته
 كما يعلم بجملة أصله فلو قال وقول أو غلبت طاعاته من زيادتي لكان أوضح (قوله كعب بريد) الرد
 هو المسمى بالطولة التي يلعب بها في القهواي أه شيخنا ومثله عرش على مر وقيل على المحلى وهو
 المعروف الآن بالطولة أو المطولة بفتح أوله المهمل فيها أه وفارق الرد الشطر نج حيث يكره أن خلان

وقد فشهادة زور (ولم
 يصبر على صغيرة أو) أصر
 عليها (وغلبت طاعته)
 فبار تكبيراً أو اصرار
 على صغيرة من نوع أو أنواع
 تنتفي العدالة إلا أن تغلب
 طاعات المصراع ما أصر
 عليه فلا تنتفي العدالة عنه
 وقول أو إلى آخره من
 زيادتي والصغيرة) كعب
 بريد) خبر أبي داود من لعب
 بالرد قد عصى الله ورسوله

المال فأن معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح ففيه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ومعتمد التردد الحزير
والتخمين المؤدى إلى غاية من السهولة والحق قال الرافعي ما حاصله ويقاس بها ما في معناها من أنواع اللغو
وكل ما اعتمد الفكر والحساب كالمثاقفة والسجدة وهي حفر أو خطوط ينقل منها والبهاضي بالحساب لا يحرم
ومحله في المثاقفة لم يكن حسابا تبعا لما يخرج به الطاب الا في الاحرام وكل ما معتمده التخمين يحرم ومن
القسم الثاني كما افاده السبكي والركشي وغيرهما الطاب وهو عصى صغار ترمى وينظر ألونها ويرتب عليه
مقتضاه الذي اصطلاحه عليه ومن ذلك ايضا ان الكنفجة هي اوراق مزوقة بانواع من النقوش ويجوز
اللعب بالخام والحاتم حيث خلد عن عوض لكن متى كثر الاول ردت به الشهادة لما عرف من اهله من
خلهم جلباب الحياء والمروءة والتعصب ويقاس باهل الحام في رد الشهادة ما كثر واشتهر من انواع
حدث كالجرى وحمل الاحمال الثقيلة والتطاح بنحو الكباش وغير ذلك من انواع اللغو والسفه اه شرح
مر وقوله ومن القسم الثاني الخ ظاهره ولو بلا مال فيحرم ويؤيده التقييد في الحام وما بعده بالخلو من
الموضوع اه ع ش عليه (قائده) اول من عمل التردد الفرس في زمن الملك نصير بن البرهان الا كبر وجهه
مثلا للكسب وانما التال بالکسب والحيل وانما تال بالمقاررو اول ما عمل الشطرنج في زمن الملك مطلب
وأول من أدخله بلاد العرب عمرو بن العاص وأول من اتخذ الملاعب الملك الأشون عاشر ملك مصر بعد
الطوفان وهو الذي بنى مدينة الاشوين واول ما ظهر من الظلم في امة محمد قومه تبع عن الطريق ويقال ان
ذلك حدث في زمن عثمان واول من اخلف المواعيد من الرؤساء اسمعيل بن صبيح كاتب الرشيد واول منكر
ظهر بالمدينة طيران الحام والرمي بالنرد وذلك في زمن عثمان فامر رجلا بقص الحام وكسر الجلاهاقات
وأول من اتخذ الكلب للحراسة نوح عليه الصلاة والسلام اه من شرح الخرائشي الكبير (قوله وشطرنج)
اي لعبه مع من يعتقد حله والاحرام لاعائه على محرم لا يمكن الا ان يرد به ذلك فارق عدم حرمة الكلام مع
المالك في وقت خطبة الجمعة قل على الخلق واعاد المائت الباء لان القيد الذي بعده خاص بوسائل بعضهم
عن الشطرنج فقال اداس المال من نقصان الصلاة والنسيان فذاك انسين الاخوان قاله سيل بن
سليان اه (قوله لانه في الاول قار) القار بكسر القاف اللعب الذي فيه تردد بين الغنم والغرم
اه شيخنا (قوله فاعلمنا متطاط الخ) اما اخذ المال فكبرة وكلام المصنف في الشرط من غير
اخذ مال اه زى (قوله والاكره) لو خرج به وقت الصلاة مرارا لاعتن قصد فسق به لانه داخل
ذلك على نفسه اختيارا ومن حقه ان يحتجب ما يؤدى الى ذلك في فرع ككلام حرم التفرج
عليه اه عبرة اه سم وعبرة شرح مر ويكره اللعب بشطرنج لانه يلهى عن الذكر والصلاة في
اوقاتها الفاضلة بل كثيرا ما يستغرق فيه لاجه حتى يخرجها عن وقتها وهو حينئذ فاسق غير معذور
بنيانه كما ذكره الاصحاب والحاصل ان الغفلة نشأت من تعاطي الفعل الذي من شأنه ان يلهى
عن ذلك فكان كالمعتمد لتغويته ويجرى ذلك في كل لهو ولعب مكروه مشغل للناس ومؤثر فيها
تأثيرا يستولى عليها حتى تشتغل به عن مصالحها الاخرى اه (قوله كنهان) هو بالعضب المذکور
رفع الصوت واما بالقصر مع كسر العين فهو مقابل الفقر وفتح الغين والمسد هو النع اه قل
على الخلق واما معناه ففتح المهمة والمسد فهو التعب والمشقة كما في المصباح اه (قوله فانها
مكروهان) اي ولو من اجنية او امرد الا ان اخاف فتنة او نظرا محرما والاحرام وليس من
الفناء ما اعتيد عند محاولة عمل وحمل ثقيل كحدو الاعراب لابلهم وغناء النساء لتسكيت صفارهم
فلاشك في جوازه قال النزالي الفناء ان قصد به ترويح القلب ليقوى على الطاعة فوطا عا وعلى
المعصية فهو معصية او لم يقصد به شيء فهو له مغفوة اه حل (قوله اما مع الآلة فحرامان)
وهذا ما مشى عليه الشارح والذي مشى عليه مر في شرحه ان الفناء مكروه على ما هو عليه والآلة
محرمه وعبارته ومتى اقرن بالنساء الآلة محرمه فالقياس كما قاله الزركشي تحريم الآلة فقط

(و) لعب (شطرنج) بكسر
أوله وفتح معجبا ومهلا
(وان شرط) فيه (مال)
من الجانبين أو من أحدهما
لانه في الاول قار وفي
الثاني سابقة على غير آلة
القتال ففاعلمنا متطاط لعقد
فاسد وكل منها حرام
وان أوم كلام الأصل أنه
مكروه في الثاني (والا) بان
لم يشترط فيه مال (كره)
لان فيه صرف العمر الى
ما لا يجدى نعم ان لعبه مع
معتقد التحريم حرم
(كنهان) بكسر النين
والمد (بلا اقواسا ع)
فانها مكروهان لما فيها من
اللغو امام الآلة فحرامان
وتعبيير بالاستناع هنا
وفي آياتي أولى من تعبيره

بالجماع (لأحداه) بعن الجماع، وكبرها والمك وهو ما قاله الخافق (الابن مزر) وغيره (ودف) بعن الدال أشهر من فتحها لما هو سبب
لاظهار السرور كمرس وختان وعيد وقدم غائب (ولوبلجلاجل) والمراد بها الصنوج جمع (٢٨١) صنوج وهو الحلق التي تجعل داخل

الدف والدوائر الراض
التي تؤخذ من صفرو وتوضع
في خروق دائرة الدف
(واستاعهما) فلا يحرم
ولا يكره شيء من الثلاثة لما
في الاول من تنشيط الابل
للسير وإيقاظ النوم وفي
الثاني من اظهار السرور
وورد في حلها اخبار بل
صرح النووي بفساد الاول
والثاني بفساد الحل
استاعها تابع لحلها
والصريح بذكر استماع
الثاني من زيادتي (وكاستعمال
آلة مطربة ككنازور) بعن
الطاه (وعود وصنح)
يفتح أهله ويسمى الصفاقين
وهما من صفرو تضرب
احدهما بالآخرى
(ومزارعراق) بكسر
الميم وهو ما يضرب مع
الاوتار (ويراع) وهو
الزمار التي يقال لها
الشبابه فكما صانرا لكن
صح الرافعي حل اليراع
ومال اليه الباقيين وغيره
لعدم ثبوت دليل معتبر
بتحريمه (وكوبة) بعن
الكاف (وهي طبل طويل
ضيق الوسط واستاعها)
أي الالات المذكورة لأنها
من شعار الشرقي وهي مطربة
وروي ابو داود وغيره

وبقاء الفناء على الكرامة انتهت (قوله لأحداه) ذكر النووي في مناسكه انه مندوب اه حل (قوله ودف)
اول من سنه مضرب النبي صلى الله عليه وسلم اه حل وهو المسمى الآن بالطاراه عرش على مر (قوله
لما هو سبب لاظهار السرور) قد يفهم تحريمه للسبب أصلاً فليراجع ولا يبعد فيه لانه مجرد لعب اه عرش
على مر (قوله داخل الدف) أي داف العرب وقوله في خروق دائرة الدف أي داف العجم اه شرح مر
(قوله وكاستعمال الآلة) أعاد الكاف لانه معطوف على قوله كعب يرد فهو رجوع لامة المصيبة
(قوله ككنازور) أي وارب وسطير وكعب وكتبه اه شرح مر (قوله وعود) أي لغير التداوي ورباب
وحكي الماوردي وجهها على العود وضرب بالاقلام على أواني الصين والوسائد وفي الباب ان الثاني لا يحرم
اه حل (قوله وصنح) يفتح أهله في الصباح الصنح من آلات الملاهي جمعه صنوح مثل فلوس قال
المطرزي وهو ما يتخذ من صرير الصرير احدهما بالآخر ويقال لما يجعل في طار الدف من النحاس المدور صغار
اصنوج أيضاً وأما الصنح ذو الاوتار فخص به المعجم وكلاهما مر بيه اه (قوله ويسمى الصفاقين)
كانت الحاسين اللتين تضرب احدهما بالآخرى يوم خروج الحمل ونحوه اه عرش وهو الذي تستعمله الفقراء
المسمى بالكسات ومنها ما قطعان من صني تضرب احدهما على الآخرى ومنها خشبان تضرب
احدهما على الآخرى ويسمى بالصاح والتصفيق باليدين مكروه كرامة تزيه اه حل (قوله الصفاقين)
بعن الصاد المهملة المشددة وبشد ألفاً أيضاً وبالالف ثم المثناة تحت وبالنون كالتحاسين اللتين تضرب
احدهما بالآخرى يوم خروج الحمل ونحوه اه عرش (قوله ومزارعراق) بكسر الميم أهله بعد ما زاي
مبجمة ساكنة وهو ما له بوق والغالب انه يوجد مع الاوتار ولو من خشب رطب كالبرسيم ونحوه وقوله
لا يراع بخشية مفتوحة فراه مهمة ألم فثم عين مهمة اه قل على المحلى (قوله وهو الزمار) أي من
خشب او من بصر او برسيم ومنها القربة اه حل (قوله التي يقال لها الشابا) ويقال لها الموصول لكن في
كلام حج ان الموصول حرام حتى عند الرافعي لانه يضرب به مع الاوتار وكلها حرم التفرج عليه لانه اعانة
على مصيبة وهل من الحرام لعب البهلوان واللعب بالحيات الراجح الحل حيث غابت السلامة ويجوز التفرج
على ذلك وكذا جعل اللعب بالخاتم وبالخام حيث لا مال اه حل وفي قول المحلى والشبابه وهي ماليس
له بوق ومنها المأصول المشهورة والسفارة ونحوها اه وفي عرش على مر والشبابه هي المساة الآن بالغاب اه
(قوله وكوبة) هي المساة بالر بكة والحاصل ان الطول كالحلال الا هذه المزارك كالحرام الا للغير وفي
شرح مر ما نصه مقتضى كلامه حل ما سواها من الطول وهو كذلك اه ودخل فيه ما يضرب به الفقراء
ويسمونه طبل الباز ومثله طبله المسحر فها جائز ان اه عرش عليه (قوله وهي طبل ضيق الوسط) ومنها
الموجود في زماننا وهو ما أحدث طرفيه اوسع من الآخر الذي لا جلد عليه اه شرح مر وأفاد تعبير بن ان
الكوبة لا تتحصر فها أحدث طرفيه بالجلدون الاخرى هي شاملة لذلك ولا سطر فاعما اه عرش عليه
(قوله لا يهان من شعار اشرية) جمع شارب أي شرية المسكر (قوله لا رقص) قال مر الرقص بقصد اللعب
حرامه بدون هذا القصد جائز اه سم وعبارة شرح مر نعم لو كثر الرقص بحيث أسقط المروءة حرم
على ما قاله الباقيين والوجه خلافه انتهت (قوله خبر الصحيحين الخ) في البخاري مع شرح القسطلاني مانصه
عن عروة بن الزبير ان المؤمنين عاتشة قالت لقد رأيت اباي والله لقد ابصر رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم اعلى باب حجرق والحشة يابعون في المسجد للتدريس على مواقع الحرب والاسناد للعدو ومن ثم
جاز قلعها للمسجد لانه من منافع الدين ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسترني برائه وأنا انظر الى لميم وآلهم لا الى
ذواتهم لا انظر الاجنبية الى الاجنبى غير جائز وهذا يدل على انه كان بعد نزول الحجاب ولله عليه السلام تركها

خبر ان الله حرم الخمر والميسر والكوبة والمعنى فيه التشبيه بمن يعتاد استعماله وهم الخنثون وذكر استماع الكوبة من زيادتي (لارقص)
فليس يحرم ولا مكروه بل مباح خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم وقف لامة تسترها حتى تنظر الى الحشة وهم يلعبون

نظر إلى لهم تضبطوه تغله لتعلمه بعد انتهت (قوله ويزنون) في المصباح زفزون فانه باب ضرب رخص
(قوله أفعال الخنثين) بكسر التون وهو أشهر وقتها وهو أضعى إلى المتخلفين خلق الفاسحة وهيته اه
شرح بر (قوله ولا انشاء مشعر الخ) إلا إذا اشتمل على كذب محرم لا يمكن حمله على المبالغة والأحرم وان
قصد اظهار الصفة لإيها المصدق اه حل وترد به الشهادة حيث أكثرته اه سل (قوله كهجوم
لمصوم) المراد من محرم قتله ولو زانيا محصنا لأحرى ومردا اه سل وخروج بالمصوم غيره ومثل
الذير في جواز الهجو المبتدع والفاسق المعلن اه شرح الرض وعمله إذا جهجه بما تجاهر به من بدع وفسق كما
يجوز غيبته حيث اه زى قال في شرح الرض ومحل تحريم الهجو إذا كان مسلماً كان كافراً أى غير
مقصوم كما ذكرنا صرح به الرويان وغيره لانه صلى الله عليه وسلم امرحداً ناهجاً الكفار ومن هنا صرح
الشيخ أبو حامد بنديب ومثله في جواز الهجو المبتدع كما ذكره الغزالي في الأحياء والفاسق المعلن كما قاله
المعمراني ويحتمل الأسوي وظاهر كلامهم جواز هجو الكافر المعلن وعليه فيفارق عدم جواز لئمة بان العن
الاباء من الخير ولا عنه لا يتحقق بعده، فنه فقد يختم له بخبر بخلاف الهجو اه وقوله والفاسق المعلن لانه
بما فيه كافى غيبته وفي تصحيح ابن بطون والاذري بحث في حرى ميت يتاذى بهجواً مسلم أو ذى من أهله
واعتمد مر التحريم اه سم (قوله وهو ذكر أو صافها) في المصباح وشبب الشاعر بفلانة تشبيهاً قال
فيها الغزل وعرض بجهاب وشبب قصيدته حسناً وزنها بذكر النساء اه وفي شرح ابن هشام على بابت
ساد ما نصه والتشبيب جنس يشمل أربعة أنواع أحدها ذكر ما في المحبوب من الصفات الحسية والمعنوية
كحمة الحدود ورشاة القدود كالجلال والخفر والثاني ذكر ما في المحب أيضاً كتحول وذبول وكالحب
والشفق والثالث ذكر ما يتعلق بهما من مجر ووصل وشكوى واعتذار ووظا واخلاف الرابع ذكر
ما يتعلق بغيرهما بسببها كالوشاة والقباه (قوله بخلاف تشبيه بهم) عبارة شرح مر نعم يقع لبعض
فسقة الشعر أن نصب قرآن تدل على التمين وهو في حكم المعين انتهت وفي قول على المحلى والمراد بالاباء عدم
معرفة ولو بقرينة حالة أو مقالية اه (قوله سقطت مرواته) أى فيكون مكروهاً ما يتاذى به والأحرم اه
عش على مر وعبرة حل قوله نعم أن ذكرها بما حقه الاغصا منه ما يقع بينها وبينه مكروه وفي شرح
مسلم انحرام وفي شيخنا لانه كالذى قبله حرام انتهت (قوله والمرواة) بفتح الميم وضماها بالهمز وتركه مع
ابدالها وأصلها النسائية في المصباح والمرواة داب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف
عند حاسن الأخلاق وجميل العادات اه عش على مر وروى البيهقي بإسناد عن الشافعي رضى الله عنه قال
للرواة أربعة أركان حسن الخلق والسخاء والتواضع والنسك وقيل إن لا يعمل علفاً السر يستحي منه في
العلاية توقيفه نظروا طرحر المرواة أما الخليل أو قلته حياء وعدم مبالاة بنفسه اه ابن شبة (قوله ترقى الأدناس
عرفاً) عبارة فصله مع شرح مر والمرواة تخلق الإنسان بخلق أمثاله في زمان ومكانه لا اختلاف العرف في
هذه الأمور غالباً بخلاف البدل التي لها ملكة كمراسعة النفس لا يتغير بعروض مناف لها والمراد بذلك
تخلق بخلق أمثاله المباحة غير المزورة فلا نظر لخلق القلندية في خلق لحام ونحوها انتهت (قوله قباه) هو
المفتوح من امامه وخلفه يسمى بذلك لاجتماع طرفيه واما القبا المشهور الآن المفتوح من امامه فقط فقد
صار شعار الفقهاء ونحوهم اه قل على المحلى (قوله أو قلنوسة) هى غشاء مطبق يلبس في الرأس وهو
يفتح القاف على المشهور وبضمها وابدال الواو باء وفيها سبع لغات قاله ابن الأبارى اه شوبرى
وفي المصباح قلنوسة بوزن فعولته بفتح العين وسكون التون وضم اللام وجمعها قلانس ويجوز
قلاسى (قوله كان يفعل الثلاثة الأول الخ) نعم لو أكل داخل حانوت مستراً بحيث لا ينظره
غيره وهو عن يمين به أو كان صائماً وقصد المبادرة لسنة الفطر اتجه عنده حيث اه شرح مر
وقوله بحيث لا ينظره ميره أى من المارين أمامه من دخله لياكل أيضاً فينبى أن لا يغفل بالمرء اه عش عليه

(ولا انشاء مشعر وانشاءه واستماعه) فكل منها مباح
اتباعا للسلف ولانه صلى
الله عليه وسلم كان له شعراء
يصنى اليهم منهم حسان
ابن ثابت وعبد الله بن
رواحق واه مسلم وذك
استماعه من زيادى (الا
بفتحش) كهجوم لمصوم
(أو تشبيب بمعين من أمر
أو امرأة غير حليلة) وهو
ذكر صفاتها من طول
وقصر وصدغ وغيرها
فيحرم لما فيه من الإيذاء
بخلاف تشبيب بهم لأن
التشبيب صنعة وغرض
الشاعر تحسين الكلام
لا تحقيق المذكور أما
خليته من زوجة أو أمة
فلا يحرم التشبيب بها نعم
أن ذكره بما حقه الأخفاء
سقطت مرواته وذكر
الأمرد مع التثنية بغير
الحليلة من زيادى
(والمرواة تنوفى الأدناس
عرفاً) لأنها لا تنضبط بل
تختلف باختلاف الأشخاص
والأحوال والأماكن
(فيستطاع) أكل وشرب
وكشف رأس ولبس
فيه قباه وقلنوسة حيث
أى بمكان (لا يعتاد) لفاعلها
كان يفعل الثلاثة الأول
غير سوقي في سقو لم ينقله

عليه فى الأولين جوع أو عطش ويفعل الاربعة عليه لا يعتاد مثله ليس ذلك فيه وقول وشرب من زيادى وتغيير
بكشف الرأس اغم من تعبيرة بالمشي مكشوف الرأس والتفديد هذه بحيث لا يعتاد من زيادى وفى الاكل به اولى من تقيده له بالسوق

(قوله وكشف البدن) أي ومد الرجل عند الناس بالضرورة والمراد جنسهم ولو واحدا قال
الاذعري ويشبه ان يكون محله اذا كان بحضرة من يحتشمه فلو كان بحضرة اخوانه او نحوهم كتلامه
لم يكن ذلك تركا للمروءة اذ قال مر ولو تسب فبما يسقط مروءته لم يحرم الان ترتب عليه اسقاط
لغيره بان ثبوت به اه سم (قوله وقلة حلية) يستقنى من ذلك تقبيل العروس ليلة جلالتها
على ما قاله البلقيني ورده حج اه حل (قوله ايضا وقلة حلية) أي في نحوها لارأسها ولا وضع يده
على صدرها اه شرح مر واعلم انه قد اختلف في تعامل غارم المروءة على اوجه اوجها حرمة
ان ترتب عليها شهادة تعلقت به وقصد ذلك لانه يحرم عليه التسب في اسقاط ماتحملة وصار
امانة عنده لغيره والا فلا اه شرح مر (قوله بحضرة الناس) اي ولو غارم لما اوله اه ع ش
(قوله الذين يستحي منهم) ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص اه حل (قوله واكثر ما يضحك
الخ) تقييد هذا بالاكثر بفهم عدم اعتباره فيقاله والوجه كما قاله الاذعري اعتبار ذلك في الكل
الا نحو قلة حلية في حضرة الناس في طريق فلا يعتبر تكرره واعتراض بتقبيل ابن عمر الامة التي خرجت
لهن السي واجب عنه بانه مجتهد فلا يعترض بفعله على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل
بسكوت الباقيين عا بل في سقوط المروءة وسكوتهم لا دخل له فيه على انه يحتمل انه انما فعله ليعين حل
المستمع بالمسيسة قبل الاستبراء فهي واقعة حال فعلة فلا دليل فيها لسقوط المروءة اصلا اه شرح مر
قال سم حج قوله وسكوتهم لا دخل له فيه فيه نظير السلف لا يسكتون على ما يليق من مثل ابن عمر
فقال اه وفي ع ش على مر قوله واكثر ما يضحك اي سواء فعل ذلك لجلب دنيا تحصل له من
الحاضرين او لمجرد المباشرة اه وفي سم مانصه قوله واكثر ما يضحك اي بقصد انضاجهم فلو اكثر
من حكاية تلك الحكايات لاجدا القصص لم ترد شهادته اه مر (قوله ايضا واكثر ما يضحك) اي لما جاء
في الخبر الصحيح من تكلم بالكلية يضحك بها جلساءه يهوى بها في التاربعين خريفا فانه يفيد انه
حرام بل كبيرة لكن يمتنع حله على كفة في الغير يبطل يضحك بها اعداءه لان في ذلك من الابداء
ما يعادل ما في كبر كثيره منه اه حج (قوله بخلاف قليل الخسة) محله في الرقص فيمن يليق به اما غيره
فيسقطها منه مرة اه شرح مر (قوله الا قليل ثانيا في الطريق الخ) عبارة شرح مر وترد الشهادة
اي الشرط نيج ان اقترن به اخذ مال او غش او دوام عليه قال الماوردي اوله على الطريق او كان
فيه صورة حيوان كما قاله غيره ومن ثم صرح بعضهم بانه يحرم اللعب بكل ما في آله صورة محرمة (قوله
وحرقة ذنبية) سميت بذلك لان خراف الشخص اليها للتكسب وهي اعم من الصناعة لا اعتبار الالة في الصناعة
دونها قل على الخي (قوله ايضا وحرقة الخ) قيد ذلك في الارشاد اباد امتها وفي شرحه لكسبها وخرج ابادمتها
ما لو كان محسنا ولا يفعلها او يفعلها احيانا فيبتهوى لا ترضى به فلا تنجرم بهامروءته اه سم واعتراض
قولهم الحرقة الذنبية ما ينجرم المروءة مع انها من فروض الكفاية واجيب بحمل ذلك على من اختارها
لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره اه زى (قوله ايضا وحرقة ذنبية) فالحرقة أولى كالكاهن
والعراف والمصور ويليح بها محل نحو طعام الى نحو طعام الى نحو يته والتشقق في نحو اكل وليس
لا يقصد الاقتداء بالسلف (فرع) تدب التوبة من مسقطات المروءة وهل يعتبر فيها معنى سنة كثيرا
مباين او يكتفى معنى زمن يقضى العرف بتفسيحاته او لا يعبر ذلك راجعه اه قل على الخي (قوله بخلافها
عن تليق به) اي وكانت مباحة اما وحرقة محرمة كصور ومنجم فلا تقبل شهادته مطلقا اه شرح مر
(قوله ويبنى ان لا يتقيد به) معتمد اه حل (قوله والتبئة جرفع الخ) وحدوثها قبل الحكم مضر
لا بعده فلو شهد لآخيه بمال فوات وورثه قبل استيفائه فان كان بعد الحكم أخذه والا فلا وكذا
لو شهد بقتل فلان لآخيه الذي له ابن ثم مات وورثه فان صار ورثته بعد الحكم لم يقض اوقبله امتنع
الحكم اه شرح مر (قوله جرفع اليه) كالشهادة لرفيقه قوله او الى من لا تقبل شهادته له كالشهادة

وكشف الرأس كشف
البدن كاهم بالاول والمراد
غير العورة اما ذلك فن
المحرمات (وقلة حلية) من
زوجة أو أمة (بحضرة
الناس) الذين يستحي منهم
في ذلك (واكثر ما يضحك)
ينهم (أو) اكثر (لعب
شطرنج أو غناء أو استماعه
أورقص) بخلاف قليل
الخسة الا قليل ثانيا في
الطريق ويقاس به ما في
معناه (و) يسقطها ايضا
(حرفه ذنبية) بالهمز (كبحم
وكس وديع عن تليق)
هي (به) لاشعارها بالخسة
بخلافها عن تليق به وان لم
نكن حرقة آياته وقول
الاصل تبع الرافي وكانت
حرقة آية اترضه في الروضة
فقال لم تعرض للجمهور لهذا
القيديو بنى ان لا يقيد به
بل ينظر هل تليق به هو أم لا
ولهذا حذفه بعض مختصر
ها (والتبئة) بضم التاء
وقبح الهاء في الشخص
(جرفع) اليه أولى من
لا تقبل شهادته له بشهادته

لايه (قوله أو دفع ضرره) أى أو عن من لا قبل شهادة له كما في شرح حر ويمكن جعل الضمير في عنه
 واجما للأحد الذي تدين الأمرين المذكورين (قوله وتردد شهادة بل رقيقه) أى إن شديده بالمال فإن شديدا
 فلا نأخذ به قلت إذا فائدة تعود على السيد تامل (قوله والظنة التهمة) في المصباح والظنة بالكسر التهمة وهى
 اسم من ظنته من باب قبل إذا التهمة فهو ظنين فيقول بمعنى مفعول وفي السبعة وما هو على الغيب بظنين أى منهم
 وأظنته بالذات عرضته للتهمة وقوله والخنة العداوة بكسر الحاء وفتح النون مخففة اه شيخنا (قوله)
 بخلاف حجر السفة والمرضى) أى فإن الغريم يصح أن يشهد فيها وقوله وكذا المصرفة فصله بكذا الجمل
 التقييد بعده وأما المورس فلا يتقبل بذلك (قوله كان وكل الخ) أى بان وكل في بيع شيء وأدعى شخص
 بأنه ملكه فتشيد الوكيل بأنه ملكه وبأن وصى على يتيم فأدعى آخر بعض مال اليتيم فتشيد الوصى بأنه ملك
 اليتيم فلا تقبل التهمة اه عبد البر (فرع) لو ادعى وكالة فتشيد له بأصل الموكل أو فرعه قلت أفتى به
 شيخنا حر رحمه الله بخلاف ما لو شهد بها أصله أو فرعه هو اعنى أصل الوكيل المدعى أو فرعه لا يقبل كما
 هو ظاهر ووافق عليه حر لأنه يشهد له بالولاية وأثبت التصرف فيثبت مال له سم وعجالة شرح حر ولا
 فرق بين أن يشهد به لموكله أو بشيء متعلق به كصفه صدر منه ولا تقبل من مودع لمودعه ومن رآه
 لتهمة بقاء دهما ولو باع الوكيل شيئا فأنكر المشتري الثمن أو اشترى شيئا فأدعى اجنبي المبيع ولم يعرف
 وكالته فله أن يشهد لموكله بأن له عليه كذا أو بان هذا ملكه حيث لم يتعرض لكونه وكلا ويحل
 لذلك باطنا لأن فيه توصلا للحق بطريق مباح وتوقف الأذرى فيه بأنه يحمل الحاكم على حكم
 لو عرف حقيقته لم يفعله مردود بأنه لا اثر لأن الغرض وصول الحق لمستحقه بل صرح جمع بأنه
 يجب على وكيل طلاق أنسكه موكله أن يشهد بحسبه بان زوجة هذا مطلقة اه (قوله ولم يكن
 خاصم) أى سبقت منه دعوى وإلا فلا يقبل فانه يحافظ على تصديق دعواه فهو منهم اه (قوله)
 ويرادة مضمونة) وكذا مضمون أصله أو فرعه أو رقيقه لأنه بدفع الغرم عن من قبل شهادته
 له أهمل ومثله شرح حر (قوله وتردد شهادته لبعضه) أى ولو بتذكية أو رشد وهو في حجره
 اسكن أو اخذ بأقراره لكن لو ادعى السلطان مال بيت المال فتشيد له به أصله أو فرعه قبل كإقاله للموردى
 لعموم المدعى به اه شرح البهجة اه زى وقر له لبعضه أى ولو على بعض آخر بأن شديداً به على أبيه وألامه
 على أبيه أهمل وقد يقبل شهادة البعض ضمنا كأن ادعى على زيد شراى شيء من عمرو والمشتري لمن زيد
 صاحب اليد وقبضه وطالبه بالتسليم فتقبل شهادة ابنه زيد أو عمرو له بذلك لانها اجنبيان عنه وان
 تضمنت الشهادة لانيها بالملك وكان شهد على ابنه بأقراره بنسب مجهول فتقبل مع تضمنها الشهادة
 لحفيده اه شرح حر (قوله ولا على أبيه بطلاق ضرة أمه) عبارة أصله مع شرح حر وكذا قبل
 شهادتهما على أيهما بطلاق ضرة أمها طلاقا باتنا وأما تحت وقذفها أى الضرة المؤدى الى اللعان
 المفضى لفرأقها في الظاهر لتضعف تهمة نفع أمها بذلك أنه طلاق أمها متشاه مع كون ذلك حسيه
 تزيمها الشهادة به والثاني المتنع لا يجوز ضمها الى أمها وهو أنفرادها بالاب أما إذا كان الطلاق رجما فتقبل
 قطعا هذا كله في شهادة حسيه أو بعد دعوى الضرة فإن ادعاء الاب لاسقاط نفقة ونحوها لم يقتل
 شهادتهما للتهمة وكذا لو ادعت أمها اه وقول المصنف بضرة أمها قديهم انه لو شهد بطلاق
 أمها أنه لا يقبل وهو ظاهر ان ادعت أمها الطلاق فتشيد لها به ولو شهدا حسيه ابتداء قبلت
 اه شرح الفتح (قوله بطلاق بضرة أمه) أى اذا لم تجب نفقة الضرة على الشاهد والام قبلت
 لأنه دفع عن نفسه ضررا كما صرح به قل على التحرير وكونها لم تجب عليه لأعساره أو لقدره
 الأصل عليها وكونها تجب عليه لأعسار الأصل مع قدرته وهو وقد انحصرت نفقتها فيه بأن كانت
 أمه ناشزة بخلاف ما إذا وجبت نفقة أمه فلا تمة لأن الفرع انما يلزمه نفقة واحدة لزوجات أصله
 المتعددات فطلاق الضرة لا يبيده تخفيفا لانها حينئذ تستعمل بها أمه فويرغمها سواها فطلقت الضرة

(أو دفع ضرره) عنه بها
 (قوله) شهادة (لرقيقه)
 ولو مكاتباً (وغريم له مات)
 وإن لم تستغرق تركته
 الديون (أو حجر) عليه
 (بقباس) لتهمته قروى الحاكم
 على شرط مسلم خبر لا يجوز
 شهادة ذى الظنة ولا ذى
 الحنة والظنة والخنة
 العداوة بخلاف حجر
 السفة والمرضى بخلاف
 شهادته لغريمه المورس
 وكذا المصرفة قبل موته
 والحجر عليه لتعلق الحق
 حينئذ بدمته لا بعين
 أمواله (و) تردد شهادته
 (بما هو محل تصرفه)
 كان زكراً أو وصى فيه لانه
 يثبت بشهادته ولا يثبته على
 المشهود به نعم أن شهد به
 بعد عزله ولم يكن خاصم
 قبلت وتعبيرى بما ذكر أعظم
 من قوله بما هو وكيل فيه
 (ويرادة مضمونة) لانه
 يسقط بها المطالبة عن
 نفسه (و) تردد الشهادة
 (من غرما) محجور فليس
 بفسق شهود دين آخر
 لتهمة دفع ضرر المراجعة
 والتقييد بالحجر من زيادى
 (و) تردد شهادته (لبعضه)
 من أصل أو فرع له
 كشهادته لنفسه (لا)
 بشهادته (عليه) بشيء
 (ولا على أبيه بطلاق
 ضرة أمه أو قذفها ولا
 لزوجة) ذكرنا أو اثني
 (وأخيه وصديقه) لا تنفاه التهمة نعم لو شهد الزوج

ان فلانا ظف زوجة لم تقبل على أحد وجهين في الثأمة واشهر كلامها بترجيحه ورجع البقي فهدم مسكتان قبول شهادة لزوجته وحذف من الاصل هناسا في مقدمها في كتاب دعوى الهمولو كان يتنوبين بعضه (٣٨٥) عداوة في قبول شهادة عليه خلاف

وجزم في الآثار بعدم قبوله عليه (ولو شهد لمن لا تقبل) شهادته (هـ) من اصل او فرع او غيرها فهو اعم من قوله شهد لفرع (وغيره) قبلت لنهره (لا لاه) لاختصاص المانع به (أو) شهادتان لاثنين بوجبة من تركه فشهدا لها بوجبة منها قبلتا وان احتملت المراطاة لان الاصل عدمها مع ان كل شهادة منفصلة عن الاخرى (ولا تقبل) الشهادة (من عدو شخص عليه) في عداوة دينية بخبر الحاكم السابق ولا العداوة من أقوى الريب بخلاف شهادته لاذ لا يعمو الفعل ما شهد به الاعداء (وهو) أي عدو الشخص (من يحزن فرحه وعكسه) أي ويرح يحزنه (وتقبل) الشهادة (على عدو دين ككافر) شهد عليه مسلم (ومبتدع) شهد عليه سني (و) قبل (من مبتدع لانكراه) يدهته كتركى صفاته الله وخلقه افعال عبادهم جواز رؤيته يوم القيامة لا تضادهم انهم مصبون في ذلك لما قام عنهم بخلاف من نكفراه يدهته كتركى حدوث السالم والبعت والخسر للاجتماع على المعلوم (لا تقبل شهادتهم) (لاداعية)

ام لا (قوله) ان فلانا ظف زوجته وكذا لا تقبل شهادة زنا زوجته ولو مع ثلاثة لان الشهادة عليها بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولانه نسبها إلى خيانة في حقها امره امر (قوله) لم يقبل على أحد وجهين) والفرق بين هذا وما تقدم من أنه لو شهد ابده بان فلانا ظف قبلت أن شهادته منعصلة سبب القاذف إلى خيانة في حق الزوج لانه يتغير بنسبة زوجته إلى فساد بخلاف السيد بالنسبة لفته امره على امر (قوله) مع أن كل شهادة منفصلة (الخ) أخذ من ذلك أنها لو كانت يداثنين عين واداما ثالث فشهد كل الاخر أنه اشتراهما من المدعي قبل اذ لا يدل كل على مادعي به على غيره حتى تدفع شهادته الضمان على نفسه بخلاف من ادعى عليه بشئ فشهد به لآخر وتقبل شهادة بنفس القاطلة لبعض على القطاع حيث لم يقبل أخذ مالنا او غيره وشهادة غاصب بمداودة والتوبة بما غصبه لاجنبي كافي الجواهر وافهم قوله بعد الرد انه لا بد من مرد العين وبدل منافها ليوقف محنة توبته على ذلك عند قدرته عليه امر (قوله) ولا تقبل من عدو شخص (الخ) ومن ذلك ان يشهد اثنان على ميت بحق فيقيم الوارث بينة بانها معدون له أي الوارث فلا يقبلان عليه في اوجه الوجهين لانه الحسم لا انتقال التركة له خلافا لما حجت التاج الفزاري واقفي به الشيخ محتجا بان المجهود عليه في الحقيقة الميت امره امر (قوله) ايضا ولا تقبل من عدو شخص (عليه) قال في الروض وشرحه وان عادي من يشهد عليه وبالغ في خصامه ولم يجبهتم شهد عليه لم ترد شهادته ثلاثا في ذلك ذريعة إلى رد دعواه وذا في غير القذف كما يعلم باقاي ولا تقبل شهادته على قاذفه ولو قبل طلب الحد لظهور العداوة كانه عليه قبله والنص يقتضي ان الطلب للحد ليس بشرط عدم قبول الشهادة ولا تقبل شهادته على من ادعى عليه انه قطع الطريق عليه واخذ منه المال وحاصل كلام الاصل فلا غنى عن النص ان كل من القاذف والمقذوف الأولى ومن المدعي والمدعى عليه في الثانية لا تقبل شهادته على الآخر فان قذفه المشهود عليه بعد الشهادة عليه لم يؤثر في قبولها فيحكم بها الحاكم امر وفي الباب فن بالغ في عداوة رجل فسكت ثم شهد عليه قبلت شهادته لا عكسه ما بقيت الخصومة والقذف كبيرة من القاذف وعداوة من الجانين وكذا لو ادعى على رجل انه قطع عليه الطريق واخذ ماله وهل قاذف ام رجل او زوجته عدوه وجهان وقذف المشهود عليه الشاهد بعد الاداء بخلاف طرو الوقت بعده امر وما ذكره في طرو العداوة قدم في باب القضاء ما يأتي له في باب الشهادة على الشهادته بخلافه فليحرمه امر (قوله) في عداوة دينية) في سببه يتعلق بدمه واخذ هذا التقييد من قوله بعد وتقبل على عدو دين ويكتفي بما يدل على العداوة الدينية كالخافعة ككفارة بالظنة فيه من الاحتياط نعم لو بالغ في خصومة من يشهد عليه ولم يجبه قبل عليه امر وى فرق بين العداوة والبغضاء بان العداوة قوهي التي تقضي إلى التمدد بالافعال والبغضاء هي العداوة الكائنة في القلب امر شوبرى (قوله) والفضل ما شهدت به الاعداء هذا عجز بيت من بحر الكامل وحده

ومليحة شهدت لها حتراتها وفضل ما شهدت به الاعداء

ام شورى (قوله) وهو من يحزن (الخ) وذلك يتبين من الجانين وقد يكون من احد ما هي مختص بزد شهادته على الاخر وراد افضت العداوة إلى الفسق ردت شهادته مطلقا كما علم بامرو المراء العداوة والظاهر لان الباطنة لا يسلها الا مقلب القلوب كذا في شرح الروض ويكتفي بما يدل عليها كالخافعة ككاف على في المختصر اكفاه بالظنة لما فيه من الاحتياط اسم (قوله) ومن مبتدع لانكفراه (الخ) أي ولو استولد اعداءه أو اموالنا امره لو المبتدع من غالف في المقامه عليه اهل السنة ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابهم من بعدهم المراد بهم في ازمة المتأخرة اماما ما بالو الحسن الاشعري وابو منصور الماتريدي واتباعهما وقد يطلق على كل مبتدع امر لم يشهد الشرع بحسنه وليس مرادنا هنا امر شرح امر (قوله) لا داعية

ملا - لك وهداؤا بمده تدر مصاف بأن يقول لا شهادة داعية الخ مع أنه أخسر وهذه طرفة من جهة
والمعتداته تقبل وكنداروايته اه شيخناوى قبل على المحلى وتقبل شهادة الداعية على المعتد كرواياته اه
(قوله ولا خطاى لثله) نسبة لان الخطاب الكوفى كان يعتقد انه جعفر الصادق ثم لما مات جعفر ادعاها
لنفسه اه حل وفيه الطائفة المسبون لهذا الحديث يعتقدون ان اصحابهم لا يكذبون اى يعتقدون ان
كل من كان على عقيدتهم لا يكذب فاذا روى قضية شهدها به مجرد التصديق وان لم يعلموا حقيقة الحال اه
قول على المحلى وسبب هذا الاعتقاد في بعضهم بمعنا ان الكذب عندهم كفر اه مر اه حل (قوله ولا
يبادر بشهادته) اى لو فى مال يتم اوزكاة او كفارة او وقف او غائب او غير ذلك بل ينصب القاضي من
يدعى ثم يطلب البينة ولا يحتاج الى حضور خصم ولو اباد المبادر شهادة قبلت اه قول على المحلى (قوله
الا فى شهادة حسبة) من احتسب بكذا اجر اعتداه اعتده بنوى جاره الله تعالى قبل الاستشهاد ولو بلا
دعوى اه حجب ومرو قوله ولو بلا دعوى قضية الغاية انها قد تقع بعد الدعوى وتكون شهادة حسبة
وليس كذلك فقد صرح الاذرى وغيره انها بعد الدعوى لا تكون حسبة اه رشدى وقال الزركشى قضية
انه لا فرق فيها بين غيبة المشهود عليه وحضوره ثم قال و ظاهر انه لا فرق فيها بين ما لشاهد فيه علقه وما لا
لاهمان الحقوق العامة لكن فى فتاوى الفقهاء بعد ما سبق واما الالب اذ جاءه وقال بينهما وبين فلان عا طها
رضاع ينظر فان كان قد شهد اولى قبل ظهور العضل منه قبلت شهادته وان كان قد خطبها به فنهلمها جاء وشهد
لم تقبل شهادته على هذا اذا جاءه رجلان وشهد ان هذا اليوم يوم العيد قال لم يكونا الا كالمقبل شهادتهما وان
كانا كالمقبل اه وقوله وحق جارة الرضى وشرحه وكالعتق الاستيلاء لا فى عتق التديرو والكتابة
وقاربها الاستيلاء به فعضى الى العتق لا محال ولا فى شراء القريب الذى يعتق به وان تضمن العتق لا يكون
الشهادة على الملك والعتق تبعا وليس كالخلع لان المال فيه تابع والثراء مقصود فانياته دون المال محال
لاشهادتهما بالعتق الحاصل بها اى الكتابة بقر التديرو وشراء القريب اى بكل منها فقبل اه سم وفى
المصباح احتسب الامر على الله ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا اه والاسم الحسبة بال سروا حة -ت
بالشئ اعتدت به اه (قوله ايضا فى شهادة حسبة) اى سواء سبقه دعوى او لا هذا اذا كانت الدعوى
في غير حدود الله تعالى اه حل (قوله او فيه اه حق) تؤكد وهو ما لا يتاثر برضا الادبى اه شرح مر
(قوله وحق) بان يشهد به او بالتعلق دون وجود العقوبة بالتديرو مع الموت او بما يستلزمه كالبلاد
ولا تنسح وشرامقريب لانها شهادة بالملك والعتق ترتب عليه وقارق ما مر فى الخلع بان المال فيه تبع
لقر اقربها العتق تبع للمال اه شرح مر (قوله وعضو فرد) اى لانها شهادة باجابه نفس وهو حق
الله اه عتاق (قوله وانقضائها) اى فيها اطلقتها زوجها طلاقا رجعيا واراد ان يراجعها فنشهدوا
بانقضاء العدة (قوله نشهد على فلان بكذا) اى تريد ان تشهد عليه بكذا وقوله لتشهد عليه اى
لنشئ الشهادة عليه فصل التناوب (قوله فهم قدنه) اى عالم يتبعوه بقولهم ونشهد بذلك لانه
لا تقبل دعوى الحسبة فى حدود الله تعالى اه حل (قوله كاشحه المستثنى منه) هو قوله ولا يبادر لان
المعنى ولا تقبل شهادة مبادر فى كل شئ - لاقى شهادة الحسبة الخ (قوله وتقبل شهادة معادة) قال
الاذرى والاشبه بقبول الشهادة المعادة من شهدوا به خرس ثم زال اه ومثله المعادة من شهدوا
به معنى ثم زال اه شرح البهجة وفيه قال فى الروضة كاشحها ولا تقبل الشهادة المعادة من شهد
خالطا فى شهادته الاولى اه قال مر ولعل هذا اذا مضى زمن ثم اادعها وادعى التلظ اما لو
ذكر لفظ ثم اصلحه فى حال التكلم وادعى سبق اللسان فالوجه القبول اه اسم (قوله او كفر
ظاهر) اى يظهر صاحبه بخلاف ما يسره اه حل (قوله او يدار) اى لو بعد زوال بذو اى
مبادر قوزواها بان تطلب منه الشهادة ولو فى المجلس اه شيخنا (قوله اوفى) شامل لما علق به وما

النهمة والتقييد بظاهر مع

1

اسم به قال في شرح البهجة ما تقرر في المعنى بفسقه اى من عدم قبول شهادته اذا اداها بغدزو الى فسقه هو
 الاصح عند الاكثرين في الروضة وأصلها قالوا انما يجيىء الوجهان اذا صنف القاضي الشاهد مع ظهور
 نسقه ثم رداه انقضت اذ انه اذ لم يصح البيا قبل بناء على الاصح في الشرع الصغير اصل الروضة ان القاضي
 لا يصح البيا كالا يصح الى العبد والصي فالتى به او لا ليس بشهادة في الحقيقة كما فهمه لفظ المادة ا سم
 (قوله الكافر المصر) اى الذى شهد حال كفره الذى يسهه فرد لا جله فرده يكسبه المار لانه كان متظاهرا
 بالاسلام لا يرد الكفر الحقيقى ظهر كفره فيغير به ثم حسن اسلامه فشهد ثانيا فرد شهادته لاتباه بدفع
 المار الحاصل من الرد الاول فقول الشارح التهمة اى تهمة دفع المار الحاصل من الرداه من شرح مروج
 (قوله من فاسق او عارم مروءة بعد توبته) اخذ هذا المصنف يقتضى ان حارم المروءة محتاج في قبول الشهادة الى
 التوبة منه وان حقيقتهما كحقيقتهما في التدم والافلاخ وعزم ان لا يعوداه من سمر قال بعضهم
 كل من ذنب يجوز قبول التوبة منه الا بليس وعاره وماروت وعافر الثلاثة وقابل قلت وفيه في غير
 البليس نظر انما عاره وماروت فتا بار قلت توبته او ما قابل وعافر الثلاثة فاقبل ان توبته او التوبة بعد
 الموت لا اثر لها كذا في حاشية الجامع في اول حرف اللام ا شوبرى (قوله وهى تدم) عرفه بعضهم بانه
 تخون وتوجع لالمفول وتمي كونه لم يفعل ولا يجب عندنا استدامة التدم في جميع الارتم بل يمكن استصحابه
 حكاه من حاشية الشارح على جمع الجوامع (قوله بشرط افلاخ) هو مفارقة المحبة وقطعها فالمراد من
 الزنا هو متلبس به لم يصح لعدم الافلاخ فالافلاخ غير التدم والافلاخ يتعلق بالحال والتدم بالماضى
 والعزم بالمستقبل ان من زنى (قوله وعزم ان لا يعود الى) اى ان تيسر منه ولا كجوب ببدن تامل بشرط
 فيه العزم على عدم العودة باتفاق ويشترط ايضا عدم وصوله لحالة الفرقة وعدم طلوع الشمس من
 مغربها ونصح من سكر ان حاله سكره ان تاب منه الشروط التى منها التدم كاسلامه اه شرح مروج (قوله
 وخروج عن ظلمة آدمى) عبارة قشر مروج في الدخول على هذا ثم صرح بما يفهمه الافلاخ للاختار به
 فقال ورد ظلمة اى انتهت عبارة ابن السبكي مع شرحها للعلوى وهى اى التوبة التدم على المعصية من حيث
 انها معصية فالندم على شرب الخمر لا ضراره بالبدن ليس بتوبته تحقق بالافلاخ عن المعصية وعزم ان
 لا يعود اليها وتدارك يمكن التدارك من الحق الناشئ عنها كحق القذف فيتدارك بتكذيب مستحقة
 من المقتوف او واره لا يستوفيه ويرى منه فان لم يمكن تدارك الحق كان لم يمكن مستحقة موجود اسقط
 هذا الشرط كما يسقط في توبة معصية لا ينشأ عنها حق لادى وكذا يسقط شرط الافلاخ في توبة معصية
 بعد الفراغ منها كشراب خمر بالمراد بتحقيق التوبة بهذه الامور انما لا يخرج فيما يتحقق بها لانه لا بد
 منها في كل توبة اه مبروفه وكتب عليه بعضهم قوله وهى التدم اى معظم اركانها التدم لانه الذى يطرد في
 كل توبته لا يبقى عنه غيره بخلاف الثلاثة الباقية اما عزم ان لا يعود فيقتضى عنه التدم اى يستلزم كما عرفت
 من تعريف التدم في عبارة شيخ الاسلام اما الافلاخ فانما يتحقق اذا كانت المعصية باقية فان انقضت
 وفرغت سقط كما ذكره الشارح واما رد المظالم المشار له بقول المتن وتدارك يمكن التدارك الخ فيسقط ان
 تغد ذلك بموت المستحق او عدم معرفته مثلا كما قاله الشارح فالمراد من اركان التوبة هو التدم لا غير
 تامل (قوله ابتاع خروج عن ظلمة آدمى) اى اذا كانت حية متلا وقد استغفر المنتاب اى دعا لمن اغتابه
 بالمغفرة سقط عنه اثمها وان بلغت صاحبها لا يشترط حينئذ ان يستتر منه من هذا الحق اه شيخنا الجهورى
 فلا ندم سم وعبارة شرح مروج واذا بلغت النية المنتاب اشترط استئحلاله فان تغد لم تها وتضر لنيته
 الطريقة استغفر له لا اثر لتحليل وارث ولا مع جهل المنتاب بما حل منه اما اذا لم تبلغه فكيف فيها التدم
 والاستغفار له وكذا يكفي التدم والافلاخ عن الحسود من ما حوله دين لم يستوفى اياه كان المطلوب بغير
 الاخره عودن الى الارث على الاصح انتهت وقوله فان تغد لم تها وليس من المنذور ما لو اغتاب صغيرا بعد

الكافر فلا تقبل شهادته
 المادة التهمة وبالمادة
 غيرها فتقبل من الجميع
 وانما يقبل غيرها اى غير
 المادة (من فاسق او عارم
 مروءة) وهو من زيادى
 (بعد توبته وهى تدم) على
 المنذور (!) شرط (افلاخ)
 عنه (وعزم ان لا يعود)
 اليه (وخروج عن ظلمة
 آدمى) من مال او غيره
 فيؤدى الزكاة مستحقا

ولو بلغت لا يكتفى الاستغفار له لحي أمداً ينتظر وبمرض موت المصائب يمكن استئصال وراث الميث من المصائب
 بعد بلوغه اه عش عليه عبارة حج في شرح الزواجر قال الزركشي ثم رايت في منهاج الأبدن للقرناني
 ان الذنوب التي بين العباد اما في المال فيجب رده عند المكنت فان عجز لفقر استعله فان جرح من استعله
 لغيرته او موته او أمكن التصديق عنه فعله والا فليكثر من الحسنات ويرجع الى الله تعالى ويتضرع اليه فان
 برضيه عنه يوم القيامة واما النفس فيمكنه او يمين القود فان عجز رجوع الى الله تعالى في ارضائه عنه يوم
 القيامة تماماً في المرض فان اعتبه او شتمت او به فحسبك ان تكذب نفسك بين يدي من فعلت ذلك منه
 ان أمكنك بان تحضر زيادة غيظ وهاج فتنة في اظهار ذلك فان خشيته ذلك قال رجوع الى الله لغير ضيه عنك
 واما في حرمه فان خشيته في اهله او ولده او نحوه فلا وجه للاستئصال والاظهار لانه يولد فتنة وغيظاً بل
 تتضرع الى الله تعالى لغير ضيه عنك تجعل له خيراً كثيراً في مقابلته فان امتنت الفتنة والهاج وهو نادراً تستعمل
 منه واما في الدين فان كفرته أو بدعته او ضلته فهو أصعب الامر فتحتاج الى تكذيب نفسك بين يدي من
 قلت له ذلك وتستعمل من صاحبك ان أمكنك والا فلا يتبال الى الله تعالى جدوا الندم على ذلك لغير ضيه
 عنك اه كلام القرني قال الزركشي وهو في غاية الحسن والتحقيق اه كلام الزركشي وقضية ما ذكره في
 الحرم العامل للزوج في المحارم كاصحوا به ان الزنا والارطاف فيها حق للادنى فتوقف اثره بمنها على
 استئصال اقارب القرني بها او الموطوبه وعلى استئصال الزوج المرنى بها اذا ان لم يصف فتنة والا فليضرع
 الى الله تعالى في ارضائه عنه ويوجه ذلك بانه لا شك ان في الزنا والارطاف الحاق عار اي طار بالا قارب
 وتلطخ فراش الزوج فوجب استئصاله من حيث لا عذر انتهت (قوله) ويرد المصنوب ان يتي (الخ) في
 الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجوداً او انقطع خبره سلباً الى قاض امين فان تمدد تصديقها
 على الفقراء نوى الغرم له ان يجرده او يتركه كاعده قال الاستوى ولا يثنين التصديق بما يل هو غير بين وجوب
 المصالح كلها قال الاذرعى وقد يقال اذا لم يكن ما ذكرناه في التصرف فكيف يكون ذلك كثير من الاحاد
 والمصريين الغرم اذا قدر بل يلزمه التمسك لا يفاء ما عليه ان يصح به التصحوت به فان مات مسعراً
 طوبى في الاخرة ان يصح بالاستئانة والا فليظاهرة ان لا مطالبة فيها والرجاء الى الله تمريض الخصم
 اه وعبارة الباب فان عدم ارا قطع خبره فالى امين من قاض مهم عالم فان تمدد تصديق به عنه او صرفه في
 المصالح بية الغرم اه اه سم (قوله) بشرط قول (الخ) انظر هذا القول يكون في أي زمن ويقال لمن حرره
 اه شوبرى حرره فرائض عباد الزواجر المذكورة ما يفيدانه بقوله بين يدي المستعمل منه كالمقذوف
 اه (قوله) في عذور قول (يومنه) ما يسقطه المروءة اه حل (قوله) ايضاً في عذور قول (أى قياساً على الردة
 ولا يدرى بالفضل الموجب للرد لان الاصل فيها القول بالفضل فيها تباين وقال البلقيني ان اعتبار القول في
 المعاصي القولية انما هو فيما برزه قائمه وهو يرى انه حق ولا ياتي ذلك في الافعال لانه متى برزه على انه حق
 كفر وقال انه من الفاسد اه (تنبيه) من ثم تلم ان الغيبة لا بدق التوبة منها من العزم وبه صرح القرني
 في الاحياء (تنبيه) قضية كلامهم انه لا بدق التوبة من ذلك ولا يكتفى عرض نفسه على المقنوف واستيفاء
 الخدمة اه سم (قوله) لتقبل شهادته) أشار هذا الى ان هذا ما بعده شرطان في قبول الشهادة لافي حجة
 التوبة اذ تصح بدونها ما ذكرنا الا في الاول له ان يقدر المضاف لفظ بعد بان يقول ويصدق قول (الخ) ليكون معطوفاً
 على توبه مصيبه بمعنى انه معطوف على اقلع فيقتضي انه شرط للتوبة فينا في قوله لتقبل (الخ) اه من بعض
 الشايخ وهو مبنى على ما فهمه من ان القول المذكور ليس بشرط في حجة التوبة وهو ممنوع بل هو شرط في
 صحتها كما صرح به عبارة الزواجر المذكورة لكن رأيت في سم ما يوافق فهم البعض المذكور ونهه
 واشترط القول في القولية والاستبراء في القلمية وما الحق بها مما ذكره في التوبة التي تعود بها الولايات
 وقبول الشهادة ما التوبة المسقطه للام فلا يشترط فيها ذلك كما يفيد ذلك كلام الروض وشرحه اه مم قال

ويرد المصنوب ان يتي
 وبهم ان تلقى المستحقه
 ويمكن مستحق القود وحده
 القذف من الاستيفاء أو
 يبره منه المستحق وما هو
 حده تعالى كزنا وشرب
 مسكر ان لم يظهر عليه أحد
 لله ان يظهره ويقر به
 ليستوفى منه وله ان يستوفى
 على نفسه وهو الافضل
 وان ظهر فقدقات السترة
 فيأتي الحاكم ويقر به ليستوفى
 منه (و) بشرط (قول في)
 عذور (قولي) لتقبل

ولو فسق ناظر الوقت ثم تاب عادت ولا يتفق الحال وكذا الوصى الولي بالفضل ثم تاب بزوج في الحال
 وقد الوركتي عود ولا يتفق الوقت بما إذا كان بشرط الواقف أو مثله شرح مر (قوله) كقوله فتن في
 باطل ولا يلزمه أن يتعرض للكذب لأنه قد يكون صادقا قل قد تعرض له بقوله فتن في باطل ولذا قيل
 الأول قول أصله كالجمهور القذف باطل قلت المحذور الزامه بالعرض بكذبه لا بالعرض به وهذا فيه
 تعرض لا تعرض بغيره الاترى أنك تقول لجمهورك هذا باطل ولا يجوز ولو قلت كذبت حصل له غاية الجرح
 وأحق وسره أن البطلان قد يكون باختلاف بعض المقدمات فلا ينافي مطلق الصدق بخلاف الكذب وهذا
 يظهر أنه لا اقتراض على المتن وإن عارضا مساوية لعبارة أصله كالجمهور ممن أن أصل ذلك بالقاضي بأقرار أو
 بينة أو شرط أن يكون ذلك بحضرته أو الإلحاح في جواز إعلانه به نظر لما فيه من الإيذاء أو إشاعة
 الفاحشة نعم لا بد أن يقوله بحضرة من ذكره بحضرة أو لا وليس كالتأذي فها ذكر كاجته البقيني قوله لغيره
 باملون أو ياخذن برونحوه فلا يشترط في التوبة منه قول لأن هذا لا يتصور إيهام أن محقق فيه حتى يطله
 بخلاف القذف أحد حرم (قوله) وبشرط استبراء وجه ذلك التحذير من أن يتخذ الفاسق مجرد التوبة
 ذريعة إلى ترويع أقوالهم أو حمية اسمهم وهل يشترط في قول رويته الاستبراء كافي بقول شهادة أو يفرق
 بصيق باب الشهادة فيه نظروا أفي شينا قاله الشيخ أقول ظاهر قول المحقق في شرح جمع الجوامع وكذا
 الفاسق يتحمل في ثوب فيؤذي قبل إله أنه لا يشترط الاستبراء أو هو يرى (قوله) ستق في محذور أي ما يمنع
 من الشهادة كان فعل ما يغفل بالمرء ومثل الفعل المدواة أو هل أي فلا بد لحارم المروءة من استبراء سنة
 أيضا كافي في شرح الروض وفي شرح مر والاصح أن السنة تقر بنية لا بتحديد فيغتفر مثل خمسة أيام لا
 ما زاد عليها وتعتبر أيضا في تركب غارم المروءة إذا اقلع عنه كافي التنبية وكذا من المدواة كارجحه ابن
 الرضا خلافا للبقيني أم (قوله) وشهادة زور وقذف إيهام أي زيادة على قوله شهادة باطلة وقذف باطل وفيه
 أن الموجب للحد يكفي بمجرد القول والموجب للتعزير لا بد أن يضم للقول الاستبراء أم هل (قوله) ولا
 يعني عليك حسن ماسلكه منه إفادة أن الإلحاح وما بعده بشرط في التوبة القولية أيضا وكلام الأصل
 يقتضي خلافه أهم (فرع) تجب التوبة فوراً من كل ذنب ولو صغيراً وإن أتى بمكفر لأن هذا بالنسبة
 للأخوة نص من ذنب دون آخر وتكرر وتكرر ولا يتركز وإذا تاب في قتل قبل تسليم نفسه صحت في حق
 الله تعالى دون حق الأدي أو إسلام المرتد أو الكافر توبة من الكفر بشرط الندم عليه وكذا صلاة تاركها
 أم قل على المحلل

(فصل في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال الخ) عبارة قل على المحلل فصل في بيان أنواع المشهود به وتعدد
 الشهود وحاصل كل منهما خمسة أنواع لأن الشهود إما أربعة من الرجال أو رجلان قط أو رجل فقط أو
 رجل واحد أو ثمانية أو أربع نسوة أو اثنين مع الرجل وكذا الأول في نحو الزنا والثاني فيما يطالع عليه الرجال
 والثالث في نحو ما ملأ من مضان أو أربع فيض منه المال أو الخامس فيما يطالع عليه النساء غالباً كما سياتي
 انتهت (قوله) وتعدد الشهود) بالرفع عطفاً على شهادة أم هل (قوله) مع ما يتعلق بهما أي من قوله ولو ذكر في
 حلفه صدق شاهده إلى آخر الفصل أم (قوله) ولو للصوم أي صوم غيره رمضان من نذر وغيره وهذه طريقة
 للخصف والمتمم أنه لا فرق بين رمضان وغيره فإنه يكفي فيه شاهد واحد أم هل فمثل رمضان الحجة بالنسبة
 للوقوف وشوال بالنسبة للأحرام والحج والشهر المنذور وهو إذا شهد برؤية هلال واحد خلافاً للشارح
 أم زوى وكذا يكفي شاهد واحد في أشياء كذمى مات وشهد عدل أنه أسلم قبل موته فيثبت به بالنسبة للصلاة
 وتوابعها بالنسبة للارث والرحمان وكالوث يثبت واحد أو كغير المون الثقة بامتناع الخصم المنعز
 فيعززه بقوله لم لا اكتشاف في القسمة بواحد وفي الخرص بواحد أو حشر حرم واثنتين مفرداً لا وإن
 المتقدم ذكره في قوله لو لم يستعد على حاضر آخره يدفع ختم فيمرب لذلك لباوع أن السلطان ويعززه

شهادته (كقوله) في القذف
 (قذف باطل وأنا نادم) عليه
 ولا أعود إليه (و) بشرط
 (استبراء ستق) محذور
 (فعل وشهادة زور وقذف
 إيهام) لأن مضنياً المشتمل
 على الفصول الأربعة أثرا
 ينفق تسيح النفوس لما
 تقتضيه فإذا مضت حل
 السلامة أشر ذلك بحسن
 السريرة وعلم في التفاسق
 إذا أظهر فسقه فلو كان يبره
 وأقر به ليقام عليه الحد
 قبلت شهادة عقب توبته
 فهدم مستنقاً وما ذكره علم
 أنه لا استبراء في قذف لا
 إيذاء كشهادة الزنا إذا
 وجب به الحد لنقص العدد
 ثم تاب الشاهد وما أفهمه
 كلام الامن أنه لا استبراء
 على قاذف غير المحصن
 محمول على قذف لا إيذاء به
 ولا يعني عليك حسن ما
 ملكته في بيان التوبة وشرطها
 على ما ملكه الأصل
 (فصل) في بيان ما يعتبر فيه
 شهادة الرجال وتعدد
 الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك
 مع ما يتعلق بهما (لا يكفي
 لغير هلال رمضان بولو
 للصوم (شاهد) واحد أم هل
 فيكني للصوم كما سفي كتابه
 (وشرط لنحونا)

كاتبين جيمة وميتة (أربعة)
 من الرجال يشهدون أنهم
 رأوه أدخل حشفته أو
 قدره من قاعدته في فرجها
 بالزنا أو نحوه قال تعالى
 والذين يرمون المحصنات
 الآية يخرج بذلك وطه
 الشبهة إذا قصد بالدعوى به
 للمال أو شهادته حسبة
 ومقدمات الزنا كقوله
 وماتة فلا يحتاج إلى أربعة
 بل الأول بقية الأول
 يثبت بما يثبت به المال
 وسبقي ولا يحتاج فيه إلى
 ذكر ما يعتري شهادة الزنا
 من قول المهود رأيناه
 أدخل حشفته إلى آخره
 والباقي يثبت برجلين ونحو
 هنا وفيما يأتي من زيادتي
 (ولمال) عينا كان أو دينا
 أو متصفا (واقصد به مال)
 من عقد مالي أو فسخته أو
 حق مالي (كبيع) ومنه
 الحوالة لأنها بيع دين بدين
 (ورقالة) وضمان (وخيار)
 وأجل (رجلان أو رجل
 ولعراأتان) لمعوم آية
 واستشهدوا شهيدين
 والحاشي كالمرفوع تعبري
 على قصد به مال أو ماهر
 به (ولغير ذلك) أي ما ذكر
 من نحو الزنا إلى آخره
 (من) موجب (عقوبة)
 لله تعالى أو لآدمي (وما يظهر
 رجال غالبا كنكاح

(قوله كاتبين جيمة الخ) بقى الكاف الراط كافي شرح مر وإنما الحق إثبات الجيمة بالزنا لأن الكل جماع
 وقص العقوبة فلا يمنع اعتبار العدد كافي زنا لالة اه سم (قوله أربعة من الرجال) أي دفعة فلو وأو احد
 يذني ثم آراه آخر يذني ثم آخر ثم آخر لم يثبت كافي له شيخنا عن ابن المقرئ اه وهذا أي اشتراط الأربعة
 بالنسبة للحد أو التعمير بما بالنسبة لسقوط حضائنه وعذائته ووقوع طلاقه بزمانه فثبت برجلين
 لا بغيرهما أي بآتي وقد يشكل عليه ما في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بالزنا تصحهم وتوجب عدم
 فكيف يتصور هذا وقد يجب أن يكون له أن يقول لا تشهد بزمانه بقصد سقوط أو وقوعه ما ذكره فلو لم يقصد
 الخ يذني عنهما الحد الفسق لا تنها صرحا بما ينبغي أن يكون قصدهما الحاق العار به الذي هو موجب حد القذف
 كالمريم مع ماله تعالى بها من شرح حج (قوله أيضا أربعة من الرجال) أي لأن الزنا نافيح القوا وحش
 وإن كان القتل أعظم منه على الأصح فقلقت الشهادة فيه من أن الله تعالى على عباده اه شرح مر وقيل
 لأن الزنا لا يتحقق إلا من اثنين فكان لكل واحد شاهدان (قوله يشهدون أنهم رأوه الخ) عبارة شرح مر
 ولا بد من تفسيره كراهية ما دخل مكلها اختار أحشفته أو قدره من قاعدته في فرج حده أو فلانة وبذلك
 نسبها بالزنا ونحوه والوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا زمانا حيث لم يذكره أحدهم ولا واجب سؤال
 باقيم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كلف في مكحلة نعم يندب اه شرح مر
 وعبارة الأروض وشرحو يشترط أن يذكروا أي شهدوا الزنا المرأة التي بها فقد يظنون وطا المشتركة
 وأمة ابنه زنا انتهت وشهادتهم مقبولة وإن نظروا إلى فرج الزائنين عدا جنة أي لا قصد الشهادة عليهما
 على المحتدل لأن غاية الأمر أن نظرم صغيرة والصغيرة لا تسقط العدالة بل ولا الصغائر ولا الأصغر عليها
 حيث غلبت الطاعات اه مر اه سم (قوله أو نحوه) أي نحو هذا القفظ ما يؤدى معناه كان يقول على وجه
 محرم أو ممنوع أو غير جائز اه خضر وقال بعضهم المراد بنحوه أن يقولوا أدخل حشفته في فرج جيمة أو
 ميتة أو دبر اه عني (قوله بقية الأول) وهو أن يقصد به المال وقوله والباقي أي هو إثبات مقدمات
 الزنا وطه الشبهة إذا شهد بحسبة قال يذني فيه الأول بقية الثاني اه ابن قاسم (قوله يثبت بما يثبت
 به المال) أي يثبت النسب تعاريف في الشيء تعاريفا لا يفتقر فيه مقصود اه عني (قوله من عقد مالي)
 أي ما عدا الشركة والقراض والكفالة أما هذه الثلاثة فلا بد لها من رجلين مالم يرد في الأولين إثبات حجة
 من الزوج كاجته ابن الرقة اه شرح مر وابن حج اه عني (قوله أو حق مالي) ومنه من يوجب مال
 ولو في كتابه من حقوق المفقود طاعة زوجة لاستحقاق نفقة وكذا قتل كافر لسلبه وإزمان صيد قتلته
 وعجز مكانه أو فلاس وجوع بيت عن تديره وأما الشركة والقراض والكفالة فلكا وكالات الآتية اه
 قل على المحل (قوله وضمان) هو والذان بعده أمثلة للحق المالي أي وإبراء وقرض ووقف وصحابة
 وشفعه ورد بعيبه وصايقه وغصبه وصية بالو إقراره وهو مرفق نكاح أو وطم شبهة أو خلع وقتل خطأ
 وقتل صبي وجنون وقتل حر عبد أو مسلم ذميا أو غير ولد أو أسرة لا تنطع فيها اه قل على المحل فعلم من قوله
 وإقرار به أن الإقرار بالمال من هذا القسم أي يثبت بما يثبت به المال وعبارة الأروض وشرحه بالضرب
 الثالث المال وما المقصود منه المال كالأعيان والديون في الأول والعقود المأخوذة نحو هاركة الإقرار به أي
 بما ذكر في الثاني يثبت كل منهما برجلين ورجل وأمر اثنين وسباق أنه يثبت أيضا بشاهد معين ولا يثبت
 بنسوة منفردات انتهت (قوله وخيار) أي مجلس أو شرط أو عيب أو عجز مكاتب أو فلاس ونحوه اه
 ابن قاسم (قوله لمعوم آية الخ) والتخيير مراد من الآية لجماعه دون الترتيب الذي هو ظاهر ما اه عني
 ومعنى قائم بكونا رجلين الخ فإن ترغبا في إقامة الرجلين فرجل وأمر اثنين فرجح للمني إلى التخيير وقد
 تقدم هذا في الشرح في العمان عند قول المتن ويلا مع إمكان بيته بزمانها الخ (قوله كنكاح

وطلاق) أي عتق وإسلام وردة وجرح وتعديل وإحصار ووديمة ادعى مالكا غضب بذى اليد لها
 وذو اليد اتهامه بدمية لأن المقصود بالذات إثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يثبت على ذلك أي الحال
 أن الدين باقية له شرحه وقوله ووديمة ادعى مالكا الخ أي فلا يقبل فيها إلا رجلا أنى من جانب
 الوديع أخذ من التخليط أما المالك فيكفيه رجل وامرأان لأنه يدعى بعض المال أم رشيدى وكبريغ
 وظهر لإيلا موافقه كاح ورواح عمر ومقدمات نكاح وإقرار ولو لم ينسأمو لاء وإحصاء وحكم
 وانضمامه بالشرع وخط من جانب المرأة ودعوى الرقيق التدبير والاستيلاء للكتابة بخلاف دعوى
 السيد يشتمل على ثلاثة فاه من قسم المال المتقدم أم قول على الحمل (قاعدة) بما يقبل عنه في الشهادة بالنكاح
 أنه لا بد من تاريخه كما صرح به ابن العبادى توقف الحكم فقال ما منه (فرع) يجب على شهود النكاح
 ضبط التاريخ بالساعات والحظرات ولا يكتفى بالضبط بيوم العقد فلا يكتفى أن النكاح عقد يوم الجمعة مثلا
 بل لا بد أن يدل ذلك بعد الشمس مثلا بلحظة أو لحظتين أو قبل العصر أو المغرب كذلك لأن النكاح
 يتعلق به لحاق الولد استة أشهر ولحظتين من حين العقد فمليهم ضبط التاريخ كذلك لحق النسب انتهى ابن
 قاسم على صحيحه يؤخذ من قوله لأن النكاح يتعلق به لحاق الولد الخ أن ذلك لا يجري في غيره من التصرفات فلا
 يشترط لقبول الشهادة بذلك التاريخ ويولد له في رحم في نمارض البيهتين إذا طلقت أحدهما وأرخت
 الأخرى أو اطلقتا معا فاحتمال أن ما شهد به في تاريخ واحد لم يقبل أو قبول المؤرخة وطلان المصلحة
 أم عش على مر (قوله وطلاق) مل من ذلك ما لو أقر بطلاق زوجته لينكح اختها مثلا وإنكرته الوجة
 فلا بد من إقامته رجلين أم يقبل قوله بمجرد فيه نظروا الأقرب الأول بالنسبة لغيرها عليه فلا ينكح اختها
 ولا إمرأته أو إحداهما لا بعد إقامته رجلين أم عداها يؤخذ بأقراره في فرق بينهما انتهى عش على مر (قوله
 أيعاد طلاق) أي لو يعض إن ادعته الزوجة أن ادعاه الزوج يعض ثبت بشاهدتين يعض بغيره يقال
 لنا طلاق ثبت بمعاهد وبين أم يادى (قوله وإقرار بنحو زنا) قال الزركشى ذكر البنديجي في باب
 الشهادة على الجنابة أن هذه المسئلة تصور في وضع أحدهما إذا قذف رجلا رجلا ثم ادعى القاذف أن
 المقدوف أقر بالزنا وإنكر المدعى عليه فقام المدعى البيهته وهو يقتضى أنه لا يسمع ذلك ابتداءه ويناسب
 ذلك ما قاله الشارع أنه المعتد من أنه لا تسمع دعوى الحسية في بعض حدوده تعالى إذا لم يتعلق بها حق آدمى
 (أقول) هذا إنما يمنع الدعوى لا الشهادة أم سم (قوله بنحو زنا) أي كالواطو أو اتيان البهايم وهذا قيد
 معتبر أما الإقرار بالمال أو ما يقصد منه المال فيثبت بما ثبت به ما ذكر من رجلين وامرأتين ورجل وبين
 كما تقدم عن الرض وشريحه (قوله وشريحه) أي وعقد شركة لأن المال مشترك بينهما أم عش (قوله
 مضت السنة) أي استقرت أم عش (قوله بما يشارك في المعنى المذكور) أي من أنها ليست بمال ولا يقصد
 منها المال وفيه الزنا كذلك ويجب بانه خرج دليل أم ل (قوله والثلاثة بعدها) أي الوصايا أو الشركة
 والقراض وقوله لكن لما ذكر ابن الرضة الخ ما قاله ابن الرضة معتبد أم حل (قوله إن رام مديها)
 أي الشركة والقراض أم شوبرى (قوله فهو كالوكيل) أي فلا بد من رجلين (قوله وما لا يرويه غالب الخ)
 قال الزركشى ما قبل فيه شهادة النسوة على فله لا يقبل على الإقرار به صرحوا به في كتاب الرضا
 وعرف مفهوم من عبارة المصنف حاله أن ما معه الرجال غالبا كسائر الأقارب أم سم (قوله وولادة)
 أي وإن قال الشاهدان تمتدنا النظر للفرج لاجل الشهادة بالولادة أم حل وإذا ثبت الارت
 والمصطب قما لأن كلا منهما لازم ثوبا للشهود به لا ينفك عنه ويؤخذ من ثبوته ثبوت حياة
 المولود وإن لم يصرح لها في شهادته بالولادة لتوقف الارت على الحياة فلا يمكن ثبوته
 قبل ثبوته أما لو لم يهدن بالولادة بل بحياة المولود فلا يقبل لأن الحياة من حيث هي مما
 بطل عليه الرجال غالبا أم حج أم حل قال الزركشى قال الماوردى في باب العمان وشروط

وطلاق) ورجعة وإقرار
 بنحو زنا وموت ووكالة
 ووصاية وشركة وقراض
 وكفالة (وشهادة على شهادة
 رجلا) لأنه تعالى نص
 الرجلين في الطلاق والرجعة
 والوصاية وتقديم خبر لا
 نكاح إلا بولي وشاهدي عدل
 وروى مالك عن الزهري
 مضت السنة بانه لا يجوز
 شهادة النساء الحدود ولا
 في النكاح والطلاق وليس
 بالحد كورات غيرها مما
 يشارك في المعنى المذكور
 والوكالة والثلاثة بعدها
 وإن كانت في مال القصد
 منها لا بقر السلطنة لكن
 لما ذكر ابن الرضة اختلافهم
 في الشركة والقراض قال
 وينبغي أن يقال إن رام
 مديها إثبات التصرف
 فهو كالوكيل أو إثبات
 حصته من الربح فيثبتان
 برجل وامرأتين إذ
 المقصود المال ويقرب
 منه دعوى المرأة النكاح
 لإثبات المهر أي أو شرطه
 أو الارت فيثبت برجل
 وامرأتين وإن لم يثبت
 النكاح بهما في غير هذه (وما
 لا يرويه غالباً لبكارة
 وولادة

زاد الشافعي في الاموال وقيل بخله ما قصد به المال (ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين) ولو فيها ثبت بشهادة النساء منفردات لعدم ورود ذلك وقيامهما مقام رجل في غير ذلك لو رده (ويذكر) وجوبا (في حلقه صدق) (٢٩٣) شاهده) واستحقاقه لما ادعاه فيقول والله ان شاهدي لمصادق واني مستحق لكذا قال الامام ولوقدم ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد فلا بأس واعتبر تعرضه في يمينه لصدق شاهده لان آيتين والشهادة بثمان عتلتها الجنس فاعتبر ارتباطا أحدهما الاخرى ليصير كالنوع الواحد (وإنما يحلف بعد شهادته وتعدله) لانه إنما يحلف من قوى جانبه وجانب المدعى فباذكر انما يقوى حيث ذكروا فارق عدم اشتراط تقدم شهادة الرجل على المرأتين بقيامهما مقام الرجل قطعا ولا ترتيب بين الرجلين (وله ترك حلقه) بعد شهادة شاهده وتحليف خصمه) لانه قد يتورع عن اليمين ويمين الخصم تسقط الدعوى (فان نكل) خصمه عن اليمين (فله) اي للمدعى (ان يحلف يمين الرد) كان له ذلك في الاصل لانها غير التي تركها لانك لقوة جهته بالشاهد وهذه بقوة جهته بالنكول والخشم ولان تلك لا يقضى بها في جميع الحقوق فلو لم يحلف سقط

وفيه ايضا (فرع) اذا ثبت المشهود به بحجة ناقصة فالترتب اما وضعي كن علق طلاقا وعتقا بولادة ثم ثبتت باربع نسوة او علقها بنفسه بالاول او اتلفه ثم ثبتت رجل ويمين لم يقع المعلق وان ثبت بذلك ثم علق وقع واما شرعي كالنسب والارث المترتب على الولادة فيثبت تبعا ومن ادعى شراشي من وكيل او ان فلا ناصي فلا تا ان يعطيه كذا من تركته او ثبت ذلك بمرجل وامرأتين ثبت البيع والوصية دون الوكالة والوصاية ولو ادعت المرأة ان فلانا تزوجها فطلقها او مات عنها وطلبت المهر او الارث بمرجل مع امرأتين او مع يمين اذ قصدها المال قاله الغزالي وعن الشيخ اني على خلافه قاله الامام وهو اقله اه عميرة اه سم وقوله ولو ادعت المرأة الخ كذا في كثير من نسخه ولعل فيه سقطا عبارة الرمي ولو ادعت طلاقا قبل الرطوط والابتية بشر صداها او بدمه وطلبت بالجميع وان هذا الميت تزوجها وطلبت ارشامته قبل نحو شاهده يمين لان القصد المال اه (قوله زاد الشافعي في الاموال) اي وروي رواية فيها هذه الزيادة وقيل المراد ان زاد من عنده اه شيخنا (قوله فلا بأس) هو المستند اقل على المحلى (قوله لان اليمين) اي من حيث هي كيمين الرد لا لجل قوله حجتان ولا لاليمينه باشرط حق وقوله كالنوع المناسب كالجنس وعبارة رجل قوله لان اليمين والشهادة حجتان الخ فيه تصريح بان اليمين حجة مستقلة وهذا يؤيد الوجه الضعيف القائل بان الحكم بالشاهد اليمين حكم بالشاهد وان اليمين مؤكدة انتهت وقوله القائل بان الحكم بالشاهد واليمين الخ ليس فيما ذكر تاين هذا كالا يخفى وانما فيه تايد للقول الثالث وهو ان الحكم انما يضاف لليمين تأمل (قوله من قوى جانبه) اي بلوث او يداو تقدم شاهدها ونكول اه شوري (قوله لانه) اي المدعى قد يتورع اعرش وعناق وقوله ويمين الخصم الخ كلام مستقل وقوله تسقط الدعوى اي لا الخ قوله ان يعود ويدعى ويبني على سقوط الدعوى انه لا يمكن من العود الى اليمين اه شيخنا (قوله ويمين الخصم) اي طلبه فسقط الدعوى اي من حيث اليمين فان حلف الخصم فليس للمدعى الحلف حيث تنضم الشاهد ولو في مجلس آخر لان بمجرد طلب يمين خصمه يعطى حقه من الحلف فلا يعود عليه فلو اقام شاهده اخر سمعت اهل مجلس وعبارة شرح مرفان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاه قاله ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا ان يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقع الشاهد وينتدخلف معه كما قاله الرافعي في آخر الباب لكن كلام الشافعي رحمه الله يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر انتهت وقوله فان حلف خصمه سقطت اي فان استحلف خصمه فلم يحلف فقتضية قوله فان حلف خصمه الخ ان حمله لا يبطل بمجرد طلبه يمين خصمه قال شيخنا زي قتلان حج لكن الذي رجحه بطلانه فلا يعود للحلف مع شاهده ولو لم يمسح آخر لانه اسقط حقه من اليمين بطلب يمين خصمه كما تسقط ردها على خصمه بخلاف البيئة الكاملة لا يسقط حقه منها بمجرد طلبه يمين خصمه اه عرش عليه (قوله فان نكل خصمه الخ) اي وان حلف سقطت الدعوى وعبارة الباب فاذا لم يحلف المدعى مع شاهده وطلب يمين خصمه فان حلف سقطت الدعوى ومنع العود للحلف مع الشاهد ولو بمجلس آخر ولا يمنع من اقامته بينة كاملة فللمدعى ان يحلف اليمين المردودة لانها غير اليمين المروكة مع الشاهد ولو طلب المدعى يمين خصمه فنكل ولم يحلف هو والرد ثم اقام شاهده الحلف معه جاز وان اقام خصمه قبل حلقه شاهدها باقراره انه لاحق عليه وطلب حلفه سقطت الدعوى اه سم (قوله فله ان يحلف يمين الرد) قال في شرح الروض قال الزركشي وقتية تعيد الشخين الحلف يمين الرد لانه ليس له ان يحلف مع شاهده اليمين التي تكون معه لكن قضيته كلام الرافعي في القساماته يحلف على الاظهر اه شوري (قوله كان له ذلك) اي حلقه يمين الرد في الاصل اي قبل اقامته شاهده (قوله فلم يحلف سقط حقه من اليمين) اي التي مع الشاهد فلا يمكن من العود اليها وهذا مرتبطا بقول المتن فله ترك حلقه الخ اي

(ثبت بالإبلاذ) لأن حكم المستولدة حكم المال قسماً إليه وإذا مات حكم بمقتضاها بأقراره وقول من زياد (لأن نسب الولد وحرثه) فلا يشبان بذلك كالأبث به عتق الام (٣٩٤) فيقيد الولد بيمين هو يده على سبيل الملك وفي ثبوت نسبه من المدعى بالأقرار ما مر في

بابه (أو) قال لمن يده (غلام) يسترقه (كان لي واعتقته وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وأمر أنان بذلك (أبذعه) منه (وصار حراً) بأقراره وإن تضمن استحقاق الولد لانه تابع (ولو ادعوا) أي ورثة كلهم أو بعضهم (مالاً) عينا أو ديناً أو منفعة (لمورثهم) وأقاموا شهاداً وحلف معه (بعضهم) فقط على الجميع لأعلى حصته فقط (أخبر بنصيبه) فلا يشارك فيه أدل شورك فيه ملك الشخص يمين غيره (وبطل حق كامل حضر) بالبد (ونكل) حتى لو مات لم يكن لأورثته أن يحلف (وغيره) من حي أو يموت أو غائب (إذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلا إعادة شهادة) أو لم يتغير حال الشاهد لان الشهادة تثبت في حق البعض تثبت في حق الجميع وإن لم تصدر الدعوى منهم بخلاف ما إذا وصلى للشخصين فحلف أحدهما مع شاهد الآخر غائب فلا بد من إعادة الشهادة لأن ملكه منفصل عن ملك الحالف بخلاف حقوق الورثة فأنها إنما تثبت أولاً لواحد وهو المورث قال الشيخان

مضى طلب يمين الخصم وأعرض عن اليمين مع الشاهد سقط حقه منها فلا يمكن من العود إليها سواء حلف خصمه أو لا فكان الأولى للشارح ذكر هذه العبارة بحجب تلك (قوله ثبت بالإبلاذ) يعني ما فيها من المأثور وما نفس الاستيلاء المقضي لعمتها بالموت فأنما ثبت بأقراره ما شرح مر وقد أشار إليه الشارح بقوله فإذا مات حكم بمقتضاها بأقراره فلو قال ثبت المالية لكان ما عاين به لكان أولى تأمل (قوله بأقراره) أي لأبيه الحجة (قوله فلا يشبان بذلك) أي بالشاهد واليمين والرجل والمرأين وقوله لا يثبت به عتق الام أي وأنما يثبت بالأقرار كأقدمه الشارح في شرط أن يكون ممن يصح إقراره بذلك فإلية المذكرة لا تثبت إلا بعد الاستيلاء كونها مالاً دون ما ترتب عليها من القسب والمقت والحريه حل (قوله فيقيد الولد الخ) قال في شرح الروض قال في المطلب ومعه إذا استدعوا الزم من لا يمكن فيه حديث الولد أي وأطلق والأفلا شئ أن الملك يثبت من ذلك الزم وإن أضاف الحاصلة فيه للديني والولد منها وهو يتبع الام في تلك الحالة فقد بان أن قطع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يده الشرعية عليه أه سم (قوله وفي ثبوت نسبه الخ) عبارة شرح الروض قال في الأصل وهل يثبت نسبه بأقرار المدعي فيه ما مر في الأقرار واللقط في استحقاق عبيد غيره وقضيت أنه لا يثبت حق الصغير والمجنون بحفاظته على الولد للسيد وثبت في حق البالغ العاقل إذا صدقه أه سم (قوله أو غلام) المراد به الجنس الشامل له لا يقابل بمنع من هذا الشمول ما أسلفه الشارح في الخصامة من قوله الغلام كالغلام فلم يجعله شاملاً لأننا نقول العامل له ما ذكرنا مورد النص الغلام فاحتاج إلى الحاق الغلام به ولم يدع الشمول لعدم صحة الأدوارق بخلافه فليتأمل أه شويري (قوله وصار حراً) بأقراره أي لأبيه الحجة لا تثبت ذلك (قوله وأقاموا شهاداً) أي بالمال أي أقاموا الشاهد بعد انبائهم لموته وأورثهم وانحصارهم فيهم أه شرح مر وقوله وبعد انبائهم لموته أي بالبدنة الكاملة والأقرار وأشار بما ذكره من هذه الثلاثة إلى شروط دعوى الوارث الأثر أه رشيدى (قوله) أيضاً أقاموا شهاداً الخ قال في الروض وشرحو أقاموا شهاداً وحلفوا معه ثبت الملك له وصار تركه يقضى منه ديونهم وصاياه وإن امتنعوا من الحلف وعليه ديونهم وصاياه لم يحلف من أرباباً لديونهم والوصايا لأحدوان لم يكن في التركوفاء بذلك كظنهم في الفسق إلا الموصى له يمين من عين أو دين ولو شاعراً كصنف فله أن يحلف ببدعواه ثمين حقه فيه أه من الباب الرابع في الشاهد واليمين وقوله لم يحلف الخ قال مر فيما أذن لكن لأصحاب الديون أن يشيروا الدين بالحجة ويستوفوا عداراض الوارث وتركه أه سم (قوله على الجميع) أي إن ادعاه فأن ادعى قدر حصته فقط حلف عليها فقط وكذا كل من حلف منهم ولا يكتفي حلفوا أحدهم من غيرهم ولا يأخذ الأقدار حصته مطلقاً أو قبل على الخلفي (قوله أنفر بنصيبه) قال في شرح الروض ويقضى من نصيبه فقط من الدين والوصية لا الجميع بناء على أن من لم يحلف لا يشارك الحالف أه سم (قوله وبطل حق كامل) أي من اليمين وخرج بقولنا من اليمين البيعة فلا يبطله حقه منها فله إقامة شاهدان مضموماً إلى الأول ولا يحتاج إلى إعادة شهادته كالدعوى لتصيرية كاملة كالأوقاف شهاداً ثم مات فلأورثته إقامة آخر وقوله ونكل خرج به توقفه عن اليمين فلا يبطله به حقه منها فلو مات قبل التكمول أتجه حلف وارثه كما أقامه كلام الرافعي أه شرح مر (قوله وغيره) إذا زال عذره الخ أي وقبل ذلك يمكن من هو في يده من التصرف فيه أه برلى أه سم (قوله إذا زال عذره) أي بان بلغ أو أفاق أو حضر أه شرح مر وقوله حلف أنظر هل يحلف على نصيبه فقط أو على الجميع تأمل ويجب أن يدعى الجميع حلف على الكل وإن ادعى نصيبه فقط حلف عليه فقط وعلى كل من الصورتين لا يأخذ إلا نصيبه فقط أه (قوله قال الشيخان الخ) هذا راجع لأصل المسئلة أه حل (قوله ولم يشعر بالحال) بمعنى الواو والجملة حالية قيد فيما قبلها لأنها صورة

ويبنى أن يكون الحاضر الذي لم يشرع في الخصومة أو لم يشعر بالحال وأما إذا تغير حال الشاهد فوجهان في الروضة كاصلاً قال الأذرعى وغيره كالصبي ونحوه في بقاء حقه بخلاف ما مر في التاكل أما إذا تغير حال الشاهد فوجهان في الروضة كاصلاً قال الأذرعى وغيره

والاقرى منع الحلف قال
 الزركشي وينبغي ان يكون
 محل ذلك اذا ادعى الاول
 الجميع فان ادعى بقدر حصته
 فلا بد من الاعادة جزما
 (و شرط الشهادة بفعل كزنا)
 وغضب و لاذة (ابصار)
 له مع فاعله فلا يكفي فيه
 السماع من الغير وقد يجوز
 الشهادة فيه بلا ابصار كان
 يضع احدى يده على ذكر
 رجل داخل فرج امرأة
 فيمسكها حتى يشهد عليها
 عند قاض بمأمره (فيقبل)
 في ذلك (اصم) لا ابصاره
 ويجوز تعدد النظر لفرجي
 الزاين لتحمل الشهادة لانها
 متكاملة لنفسها (و)
 شرط الشهادة (بقول
 كقصد) وفسخ و اقرار (هو)
 اى ابصار (وسمع فلا يقبل)
 فيه اصم لا يسمع شيئا (و)
 لا (اعنى) تحمل شهادة في
 مصر لجواز اشتباه الاصوات
 وقد يحاكى الانسان صوت
 غيره فيشبه به (الان)
 يترجم اولاً يسمع كما مر
 أو يشهد بما يثبت بالتسامع
 كما يعلم بما يأتى أو (يقر)
 شخص (في ذاته) بنحو طلاق
 أو عتق أو مال لرجل
 معروف الاسم والنسب
 فيه مسك حتى يشهد عليه
 عند قاض (او يكون عامه
 بعد تحله والمشهود له
 و) المشهود (عليه معروف في
 الاسم والنسب) فيقبل
 لحصول العلم بانه

أخرى اه (قوله والاقرى منع الحلف) أى مع ذلك الشاهد له الحلف مع غيره قال ممر لان الحكم
 يتصل بشهادته الا فى حق الخالف اولادون غيره اه (قوله قال الزركشي الخ) هذا ليس مرتباً بما قبله
 كما توهمه عبارته بل هو راجع لقول المتن بلا اعادة شهادة على سبيل التقيده الذى هو مفروض فيما اذا لم
 يتغير حال الشاهد كما يؤخذ من شرح ممر فكان الاول تقديمه على قوله اما اذا تغير الخ اه وفي قول على
 المحل قوله بلا اعادة شهادة أى اذا كان الاول ادعى الجميع والاعتقاد جزماً اه (قوله محل ذلك) أى
 محل عدم الاعادة عند زوال العذر فهذا تقييد لقول المتن بلا اعادة شهادة (قوله و شرط الشهادة بفعل
 الخ) شروع في بيان مستند علم الشاهد وهو ثلاثة ابصار وحده في الافعال والابصار والسمع في
 الافعال والاقرى وقديسنا على هذا الترتيب كما يؤخذ من عبارة الروض (قوله ابصاراً مع فاعله) اى
 لانه يصل به الى اليقين قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثله اى الشمس فاشهد نعم باقى
 ان ما يتصور فيه اليقين يكتفى فيه الفطن كالملك والعدالة والاعصار وقد قيل من الاعنى بفعل كما يأتى واعلم
 انه يقع كثيراً اعتقاد الشاهد في الاسم والنسب على قول المشهود عليه ثم يشهد بهما فيغيثه وذلك لا يجوز
 اتفاقاً كما قاله ابن ابي الدم وصرح كلام المصنف الا فى قوله لا بالاسم والنسب ولم يشأ دال عليه قال
 التفتايل سمع من ألف رجل لم يجز حتى يشكر رويستفرض عنده وكانه أراد بذلك مجرد الجائلة والافئذا
 تواتر يفيد العلم الضرورى وقد ساهلت جملة الشهود في ذلك حتى عظمت به البلية واكملت به الاموال
 فاتهم يعتمدون من يتردد عليهم ويستحلون ذلك ويعلم بهما القضاء اه شرح ممر وفي الايجاب باب
 الحجر وطريق العلم المشترط في الشهادة لا ينحصر في النظر فقد يستفيد الشاهد من تواتر ونحوه اه اه
 شورى (قوله كان يضع احدى يده الخ) هل هذا الوضع جائز لاجل الشهادة كجواز النظر لاجلها
 السابق اه سمع على حجج (قوله فيمسكها حتى يشهد الخ) ينبغي ان لا توقف صحة شهادته عليها
 على استمرار الذكر في الفرج بل ينبغي ان يجب عليه السعى في النزوع قطعاً لهذه المعصية اسم
 على حجج (قوله حتى يشهد عليها) اى مع ثلاثة ولا يكتفى علم القاضي في حدود الله اه سلطان
 (قوله ويجوز تعدد النظر الخ) ظاهره جواز ما ذكر وان سن السر الان يقال السر لا يطلب
 حال الفعل اه حل (قوله هو اى ابصار) اى ابصار لقائه حال صدوره منه فلا يكتفى بسماعه
 من وراء حجاب وان علم صورته لان ما كان ادراكه ممكناً باحدى الحواس يتمتع بالعمل فيه بغلبة
 الفطن لجواز تشابه الاصوات وقد يحاكى الانسان صوت غيره فيشبه به نعم لو كان بيت وحده
 وعلم بذلك جاز اعتقاد صوته وان لم يره وكذا لو علم اثنين بيتاً لاثالث لهما وسمعهما يتماقدان وعلم
 الموجب منهما من القابل لعلبه بمالك المبيع او نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما اه شرح ممر وقوله
 نعم لو كان بيتاً الخ تماثل الفرق بين هذا الذى ذكره هنا وبين ما تقدمه في اركان النكاح من ان عقد
 النكاح في غلبة لا يصح لعدم ابصار الشاهدين للمعاقدين تامل (قوله فلا يقبل فيه اصم ولا اعنى)
 مثل الاعنى من يدرك الاشخاص ولا يميزها وانما جاز للاعنى وطء زوجته اعتداداً على صوتها لكونه
 اخف ولذا نص الشافعى رحمه الله على حل وطئها اعتداداً على سلس علامته يبرقها فيها وان لم يسمع
 صوتها وعلى ان من زفت له زوجته ان يستمد على قول امرأة هذه زوجتك ويوطأها بل ظاهر كلامهم
 جواز اعتدائه على قرينة قوية انها زوجته وان لم يخبره احد بذلك اه شرح ممر (قوله تحمل شهادة
 في مصر) انظر ما وجه ذكره مع ان الفرض التحمل في قول كقصد فليتأمل اه شورى وعبارة
 حل قوله في مصر اى اومسوع فكان من حق الشارع ان يزيد هذا ويسقط قوله تحمل
 شهادة في مصر أو يبدله بقوله فيها انتهت (قوله كامر) اى فى أول كتاب القضاء وعبارته هناك
 ويتخذ القاضي مترجماً واصم مسمعين اهلى شهادة ولا يضرهما المعنى انتهت اى لا يضر كلامان
 المترجم والمسمعين كامر (قوله والمشهود له وعليه) معطوف على اسم يكون وقوله معروف في الاسم

والنسب معطوف على خبرها وهو الطرف ففى الكلام العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز (قوله) ومن سمع قول شخص (أى وراه حال القول وقوله) وأرى فعله أى مع رؤية له حالة الفعل يدل لهذا ما تقدم فكأنه ترك ذلك ليعلم على ما تقدم عبارة أصله ومن سمع قول شخص (أى وراه فعله) فأن عرف عنه واسمه ونسبه الخ انتهت فبها زيادة لفظة فأن عرف عنه وهى تفيد ما قلناه تأمل (قوله) بالمعنى السابق فى آخر القضاء على الغائب) عبارة هناك فصل الغائب الذى تسمع الحجة ويحكم عليه من فوق عدوى 'وتورأى أو تمرر انتهت وقوله أو مات ظاهر إطلاقه وان لم يدين وعبرة سم قوله بالمعنى السابق هو الغائب فوق مسافة العدوى وهذا كما ترى يقتضى أن من ادعى عليه عند القاضي بحق ثم غاب عن مجلس القاضي بالبلد وبمسافة العدوى وكان معروف الاسم والنسب لا تصح الشهادة عليه إلا بحضوره كما أن الدعوى عليه لا تصح إلا كذلك فان كان المقول كذلك اتبع وإلا فهو موضع نظر فبحرر انتهت وعبرة حل والمعتد لا كفاً بالنسبة عن المجلس وان لم يكن متمم زاول متورأى أو يشرح شيخنا أنه لا بد أن يكون فى محل يسوغ القضاء عليه فيه وإلا فلا انتهت (قوله) وإلا فباشارة) قال شيخنا البرلى اقتضى هذا أنه لا بد فى الشهادة على الحاضر من الإشارة إليه اه وقوله كالم لم يعرفه بهما قال فى الخ لى فان جهلهم لم يشهد عند موته وغيبته وكذا إن جهل أحدهما فبها يظهر اه سم (قوله) لم يعرفه بهما) أى ليس من طريق المعرفة أخاره باسمه ونسبه بل لا بد من الاستفاضة وإذا كتب فى الوثيقة فبني أن يقول أقر من ذكره أن فلان بن فلان فان الشهادة بأقرار فلان بن فلان شهادة بأقرار صريحاً والنسب ضمناً هذا مذهبنا خلافاً لما لك رحمه الله تعالى فيجب على الشاهد اجتناب ذلك ولو ادعت أن النسب لا يكفى فيه أخبار الشخص عن نفسه علت أن غالب أحكام قضاء العسر بالطلوع وذلك لأن الشهود يتحملون الشهادة فى الغالب على من لا يعرفون نسبه إلا بأخباره ثم يؤدون فى غيبته وبحكم القاضي وهو حكم باطل سواء ذكر أو مع ذلك صفة الشهود عليه أم لا اه سم (قوله) فلا ينش قبره) هذا يقتضى أنه لا بد وأبوال عليه التراب وقوله وقال الغزالي الخ ضعيف اه حل وعبرة شرح مر فان مات ولم يدين احضر ليشهد على غيبته ان لم يترتب على ذلك فعل محرم ولا تغير له ما بعد مقتضى فلا يحضرون امن تغيره واشتدت الحاجة للحضوره خلافاً للغزالي كما فى الجنائز انتهت (قوله) ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) أى اللاداء عليها امال لاداء عليها كان تحملاً ان منتقبة بوقت كذا بمجلس كذا قالت كذا وشهد آخر ان هذه الموصوفة فلانة بنت فلان جاز وثبت الحق بالبينين ولو شهدا على امرأة باسمها ونسبها فاسلم القاضي اتمرفون عنها ام اعتمدتم صوتها لم تلزمهم اجابته قال الرافعى وعمله كاعلم بما فى مشهورى الديانة والضرر والالزامه مؤلم ولزمهم الاجابة كما قاله الاذرى والزر كشي واخرون اه حج ومثله شرح مر (قوله) منتقبة) أى لايسة للقباب وهو ما يعطى وجهها كالبرقع اه شيخنا وفى المصباح وقاب المرأة جمعة لقب مثل كتاب وكتبوا انتقبت وتقت غلظت وجهها بالقباب وهو ما وصل الى محجر عنها اه (قوله) فان عرفها بعينها) أى ولو بدون رفع القباب كما يقع لكثير من الناس انهم يعرفون المرأة بعينها نقابها اه شيخنا ولو شهد عليها من وراء نقاب خفيف صح كذا والتحقيق صوتها من وراء القباب ولازمها حتى ادى على عنها قال فى المطلب شرطه ان يشهد عليها بعد ذلك عند القاضي وهى كاشفة عن وجهها ليعرف القاضي صورتها وان لم يرها الشاهد كما قلنا بشرطى انما: النكاح على المرأة المنتقبة ان رآها الشاهد ان قبل العقد فلو عقد عليها وهى منتقبة ولم يعرفها الماقدان لم يصح لان استماع الشاهد العقد كاستماع الحاكم الشهادة قال الزركشى مسألة النكاح شرطها ان تكون مجبرة بالنسب ولا فيصح ونه على ان ما ذكره ابن الرقة فيها منقول عن المتولى واعلم انها مسألة نفيسة والقضاء الآن لا يعملون بها فانهم يزجون المنتقبة الحاضرة من غير رؤية الشهود لها اكتفاء بحضورها واخبارها وقد تعرض للسئلة فى الحادى فى باب النكاح باسبط من هذا فراجعه اه سم وعبرة

المشهور عليه (ومن سمع قول شخص اولاً فعله وعرفه باسمه ونسبه) ولو بعد تحمله (شهد بهما ان غاب) بالمعنى السابق فى آخر القضاء على الغائب (أومات والا) بان لم يغب ولم تحت (فباشارة) يشهد على غيبته فلا يشهد بهما (كالم لم يعرفه بهما ومات ولم يدين) فانه انما يشهد بالاشارة وهذا من زيادى فلم انه لا يشهد فى غيبته ولا بعد موته ودفعه ان لم يعرفه بهما فلا ينش قبره وقال الغزالي ان اشتدت الحاجة اليه ولم يتغير نيش (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بنون ثم تاء من انتقب كما قاله الجوهرى (اعتداد على صوتها) فان الأصوات تتشابه (فان عرفها بعينها

شرح مر قال جمع ولا ينقد نكاح متقية الا ان عرفها الشاهدان اسما و ذبا او صورة انتهت مثله حج
وكتب عليه سم قوله قال جمع ولا ينقد نكاح متقية الا ان عرفها الشاهدان الخ اي اذا رأى الشاهدان
وجهها عند المقدح ومن لم يره القاضي العاقل لا يلبس نكاحا ولا شاهد كالزوج ولي النسب
موليته التي لم يرافقه ولا تشترط رؤية الشاهدين وجهها في انعقاد النكاح كمال اليه كلام الشارح في باب
النكاح خلاف ما نقله منافع الجمع المذكور اه (قوله او باسم ونسب جاز) كان صورة ذلك في الاسم
والنسب ان يستفيض عندهم متقية انها فلا تبت فلان لم تحمل عليها كذلك اه سم على حج (قوله
وادى به علم من ذلك) اي الاسم والنسب الا اشار فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وضبط حليتها وكذا
يكشفه عند الاداء اه شرح مر وله استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجمهور لكن الصحيح عند
المالوري انه ينظر لما يعرفها به فلو حصل ببعض وجهها بما وزم لم يزد على مرة الا ان احتاج للتكرار اه
زي (قوله وهذا ماعليه الاكثر) اي بناء على المذهب ان التسماع لا بد فيه من جمع يؤمن تراؤمهم على
الكذب نعم ان قالنا شهد ان هذه فلا تبت فلان كانا شاهدي اصل فتجوز الشهادة على شهادتهما بشرطه
اه شرح مر وقوله بناء على المذهب ان التسماع لا بد فيه الخ قضية انهم لو بلغوا العدد الذي يسوغ
الشهادة بالتسماع يكتفى تعريفهم وسياق ان المراد بهم جمع كثير يقع العلم او الظن القوي بخبرهم فانظر هذا
مع ما مر عن الفقهاء اه رشیدی (قوله والعمل بخلافه) اي عمل الشهود اي فيكتفون بالتعريف وهو عمل
باطل لا يعمل عليه كما يقع ان المرأة تقف في السوق وتبيع شيئا ويريد المشتري الاشهاد عليها فيأت بشهود
لا يعرفونها فيخبرهم اهل السوق بانها فلا تبت فلان اه شيخنا وعبارة سم قوله والعمل بخلافه قال البقعي
يريد عمل بعض البلدان لاعمل الاصحاب وحجتهم فلا عبرة به اه ومثله ع ش على مر وسئل الشهاب حج
مامعني قولهم في تكبير العيدين في الشهادات الاشر كذا والعمل على خلافه وكيف يعمل بخلاف الراجح
فاجاب بان الترجيح تعارض لان العمل من جملة ما يرجح به وان لم يستقل حجة فلما تعارض في المسئلة
الترجيح من حيث دال المذهب والترجيح من حيث العمل المستمر الدليل المذهبي على رجحانيته لوجود
المعارض فساغ العمل بما عليه اه شوري وعبارة شرح مر والعمل على خلافه وجرى عليه جمع حتى بالغ
بعضهم وجوز اعتقاد قول وله هال الصغرى هو بين نسوة ههناى انتهت وقوله حتى بالغ بعضهم الخ هذا
البعض يقبل قول وله هال الصغرى كجارتها ولا يقبل المدلين ويحتاج بان قول نحو ولدها يفيد الظن اكثر
من المدلين قال الاذرى وهو نظيره ولم يعتمد اليك المجرى بقى الوقت دون المؤذن اه رشیدی (قوله
بذلك) اي تعريف المدل او المدلين ولوعدل رواية على ما تقي به حج وعبارته ينبغي ان يكتفى بعدل
الرواية لان هذا من باب الاخبار اذ ليس لنا شهادة يقبل قيام واحد الا في هلال رمضان ولان الشهادة
تختص بما يقع بعد دعوى صحيحة عند قاض او محكم وليس ههناى من ذلك اه شوري (قوله سجل له
القاضي) اي فيكتب حضر لنا رجل ذكر انه فلان بن فلان ومن حليته كذا قال ابن ابي الدم ان
كان الفرض منها التذكر عند حضورها بعد ذلك فصحيح وان كان الفرض الكتابة بالصفة الى
بلد اخرى اذا غاب المدعى عليه ليقابل حليته بما في الكتاب ويعمل بمقتضى ذلك ان انكر فهو في غاية
الاشكال وكذا ان كان الفرض الاعتدال على الحلية عند الاحتياج الى الثبوت والحكم غائبا ولا احسب
احدا يقوله قال وتزيل كلامهم على الحالة الاولى باياه جعلهم الحلية في المجهول كالاسم والنسب في
المعروف اه سم ومثله شرح مر (قوله ولو من ام او قبيلة) الناية الاولى للرد على من قال بالمنع
لامكان رؤية الولادة والثانية للتعلم كما يعلم ذلك من عبارة اصله مع شرح مر (قوله او قبيلة) اي
ليستحق من ريع الوقف على اهلها مثلا اه شرح مر (قوله يتسامع) ولا بد من تكرره وطول
مدته عرفاه اه شرح مر (قوله اي استفاضة) والفرق بين المستفيض والمتواتر ان المتواتر ما بلغت رواته

او باسم ونسب) او اسما
حتى شهد عليها (جاز)
التحمل عليها متقية (وادى
بما علم) من ذلك فيشهد
العلم بعينها عند حضورها
وفي العلم بالاسم والنسب
عند غيبتها (لا يعرف عدل
او عدلين) انها فلا تبت
فلان اي لا يجوز التحمل
عليها بذلك وهذا ماعليه
الاكثر (والعمل بخلافه)
وهو التحمل عليها بذلك
(ولو ثبت على عينه حق)
فطلب المدعى التسجيل
(سجل) له (القاضي) جوازا
(بحلية لا باسم ونسب لم
يثبتا) بينة ولا بعلمه
(ولا يكتفى فيه ما قول المدعى
ولا اقرار من ثبت عليه
الحق) لان نسب الشخص
لا يثبت باقراره ولا باقرار
المدعى فان ثبتا بيته او بعلمه
سجل بهما وتعتبرى ببيته
اعمن من تعبيره بقامت بينة
(وله بلا معارض شهادة
بنسب) ولو من أم أو قبيلة
(وموت وعق وولا
ووقف ونكاح يتسامع)
اي استفاضة (من جمع يؤمن
كذبهم) اي تواطؤهم عليه
لكثرتهم

فيقع العلم أو الظن القوي بغيره ولا يشترط عد التهم وحرهم أو كذبهم كالأشعرط في التواتر ولا يكفي أن يقول سمعت الناس يقولون
كذلك بل يقول أشهد أنه ابنه مثلا لأنه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس وإنما اكتفى بالتسامع في المذكورات وأن تيسر شهادة أصابع بعضها
لأن مدتها أطول فيفسر إقامة البيئة على ابتدائها (٢٩٨) فمنس الحاجة إلى إثباتها بالتسامع وما ذكر في الوقت هو بالنظر إلى أصلها

شروطه وتفاصيله فينت
حكما في شرح الروض
وله بلا معارض شهادة
(ملك به) اى بالتسامع
من ذكر (أوينو تصرف
نصرف ملاك) كسكني
وهدم وبناء وبيع (مدة
طويلة عرفا) فلاسكني
الشهادة بمجرد اليد لانه
قد يكون عن اجازة او
اعازة قول المجرد التصرف
لانه قد يكون من وكيل
أو غاصب ولا بهما معا
يكون التصرف المذكور
كان تصرف مرة أو تصرف
عدة قصيرة لان ذلك لا
يحصل الظن (أو باستصحاب)
للمسبق من محاورث وشراء
وان احتل زواله للعاجلة
الداعية الى ذلك ولا
يصرح في شهادته
بالاستصحاب فان صرح
به وظهر في ذكره تردد
لم يقبل ومسئلة الاستصحاب
ذكرها الاصل في الهدوى
والبينات وخرج بزادنى
بلا معارض ما لو عورض
كان انكر المنسوب اليه
النسب أو طعن بعض
الناس فيه فتتمنع الشهادة
به لاختلال الظن حيث
وقول عرفا من زيادنى

مبلغاً حالات العادة توأموهم على الكذب والمستنضض مغالب فيه الظن الا من التواطى. على ذلك ادميرى وهذا يعلم ما في كلامه من النظر فامل **(قوله)** او الظن القوي وهذا يدل على انه ليس المراد بالجمع عدد التواتر لان ذلك يفيد العلم ولا يداه شوري **(قوله)** ولا يشترط عنداتهم الخ لكن يشترط فيهم التكليف اه ع شرع لم قال شيخنا ويشترط اسلامهم هنال المعتقد لا نفق معنى الشهادة على الشهادة وإن كان لا يشترط عدد التواتر الاسلام في غير هذه الصورة اه وبارة شرح مر وقضية نقدبهم بالتواتر عدم اشتراط اسلامهم لكن اتفق رحمة تعالى الوالد باشرطه فيهم فرق بينه وبين التواتر مضى هذا لاقادته الظن القوي قط بخلاف التواتر فانه يفيد العلم الضروري انتهت **(قوله)** لا نه نقدي لم خلاف ما سمع من الناس اه هذا ان ظهر بذكره تردد على قياس ما سنذكره في الاستصحاب وصرح به السبكي حيث حمل عدم القبول على ما اذا ذكره على وجه الارتياب مالم يثبت شهادتهم قال مستندى الاستفاضة قبل اه حل **(قوله)** لان مدتها فقول عبارة شرح مر لانها امور مؤبدة فاذا طالت حصر اثبات ابتدائها انتهت **(قوله)** فينت حكمها في شرح الروض) عبارة قال الاسوي الارجح ما في به ان الملاح فانه قال ثبت بالاستفاضة ان هذا وقت لان فلان وقت وهذا اما الشرطان كان شهداء منفردة لم يثبت بها وإن ذكر هاق شهادة باصل الوقت سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية الوقت اه ومقالة النووي قاله ان سرافة وغيره لكن الارجح حمله على ما قاله ان الصلاح قال الاسوي ولا شك ان النووي لم يطلع عليه انتهت وقال النووي لا يثبت استقلاله ولا تبعاً بل ان كانوا قضا على جماعة معينين واجبات متعددة قسم الربع بالدوية فان كان على مدرسة متلاصرف على مصالحها قال الزركشي ومقالة النووي هو المخول واعتمده مر اه سم ملخصا **(قوله)** او يبدو تصرف اي لان امتداد الايدي والتصرف مع طول الزمان من غير منازع يغلب على الظن الملك ويستثنى من ذلك الرقيق فانه لا تجوز الشهادة فيه بمجرد دليده التصرف في المدة الطويلة الا ان ينضم الى ذلك السباع من ذى اليد الناش انه لا للاحتياط في الحر يقو كثرة استخدام الرقيق اه شرح مر وقوله الاحتياط في الحرية الخ يؤخذ من ان صورة المستنة ان الزاعم الرقيق في الرقوب الحر به اما لو كان بين السيد وبين آخر يدعي الملك فظاهر انه تجوز الشهادة بمجرد الدليده التصرف مدة طويلة هكذا ظهر فارجع اه رشدي **(قوله)** وبع قال المحلى وفسخ بعده اه ولا يمتنع ولا قايع وحده يريل الملك فكيف يشهدون له بالملك اه برلى سم **(قوله)** ذكرها الاصل اي فلذلك لم ينه على انما زباده **(قوله)** او طعن بعض الناس نعم بجهته انه لا بد من طعن لم يقرر بانه على كذب قائلة اه شرح مر **(قوله)** او وقفه بفتح الواو وسكون القاف وض الفاء هكذا ضبطه بالقلم اه حل رحمه اه **(قوله)** ولو تسامع سبب الملك الخ عبارة شرح مر وصورة استفاضة الملك ان يستفيض انه ملك فلان من غير اضافة لسبب فان استفاض سببه كاليه لم يثبت السبب بالتسامع الا الاثر انتهت **(قوله)** ولو مع الملك بان صرح به كان يقول اشهد ان هذا باع فلان فلان وانه ملكه او انه و به وانه ملكه **(قوله)** وعائيت به ايضا ولا ية القضاء الخ وعائيت به ايضا نال القاضي وتصرف الرز وجو التصديق والاداة والحل والوثوق قدم العيب والصفو والعدو الكفر والاسلام الر حيقو التسامع والتسبب والصدق والاشربة والسر والافلاس لجملة ذلك مع ما ذكره المصنف اثنان وثلاثون مسألة بعضهم نظم غالب اه على المحلى **(قوله)** الاثر بان شهدا هذان بالتسامع ان

هـ (نتيجه) صورة الشهادة بالتسامع اشد من هذا ولد فلان أو انه عتيقه أو مولا أو وقفه أو أهازوجه أو فلانا أنه ملكه لا أشهد أن فلانا قولت فلانا أو أن فلانا أعنى فلانا أو أنه وقف كذا أو أنه تزوج هذه أو أنه اشتري هذا ما مر من أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار أو القول الابصار والسمع ولو تسامع سبب الملك كبيع وهدية تجز الشهادة به بالتسامع ولو مع الملك إلا ان يكون البصار ناجز لأن الارث يستحق بالنسب الموت وكل منها يثبت بالتسامع وما يثبت به بإيعاز لاية القضاء الجرح والتعديل والبر والعدو والآثار

وتقدم بعض ذلك
(فصل في تحمل الشهادة
وأدائها وكتابة الصك)
والشهادة تطلق على تحملها
كشئت بمعنى تحملت وعلى
أدائها كشهدت عند
القاضي بمعنى أدبت وعلى
الشهود بمرهوا المراد هنا
كتحملت شهادة بمعنى
مشهودا به فهي صدر بمعنى
المفعول (تحمل الشهادة
وكتابة الصك) وهو
الكتاب (فرضا كقاية)
فكل تصرف مالي أو غيره
كبيع ونكاح وطلاق أو قرار
أما فريضة التحمل في ذلك
فالحاجة إلى إثباته عند
التنازع ولتوقف الانعقاد
عليه في النكاح وغيره مما
يجب فيه الأشهاد وأما
فريضة كتابة الصك والمراد
بالجملة لما مر أنه لا يلزم
القاضي أن يكتب للنص
مأثبت عنده أو حكم به
فلا نها لا يستغنى عنها في
حفظ الحق ولها أثر ظاهر
في التذكير وصورة الأولى
أن يحضر من يتحمل فإن
دعي لتحمل فلا وجوب
لأن يكون الداعي معذورا
بمرض أو حبس أو كان
أمرأة معذرة أو قاضيا
يشهد به على أمر ثبت عنده
لا يلزم الشاهد كتابة الصك
الأباجرة فله أخذها كاله
ذلك في جملة ما دعي له لافي
إثباته بحسه عنده للأجرة

[illegible]

ادائه وله بعد كتابه حبسه عنده للاجرة

أى حيث كان بالبلد ولم يحتج إلى ركوبه والإيجاب أجرة الركوب وإن كان له ركوب وفى بسط
 الأنوار ما لم يكن له ركوب فإن كان خارج البلد بان كان فى مسافة للمدوى كان له أجرة ما يركبه ونفقة
 الطريق أى ما يحتاج إلى السفر زيادة على أصل نفقته ما لم يعطه ذلك عن سفيه أو أوجب نفقته أه حل
 وعبرة شرح هر وله أخذ أجرة التحمل وإن تعين عليه حيث كان عليه فله كلفة مشى أو نحو هو أى أجرة
 مثل ذلك المشى وليس له طلب الزيادة لافرق فى ذلك بين الجليل والحقير وليس له طلب اللاداء وإن لم تعين
 عليه لأنه فرض عليه فلا يستحق عليه عرضا ولا لأنه كلام يسير لـ أجرة ثلثة وقارق التحمل بان الأخذ
 للاداء يورث نفقة قوية مع أن زمنه يسير لا تقوت به منفعة متقومة بخلاف زمن التحمل نعم أن دعوى من
 فوق مسافة عدوى فأكثرة نفقة الطريق وأجرة الركوب وإن كان غنيا وإن لم يركب وكسب عطل عنه
 فأخذ قدره لأن يؤدى فى البلد إلا أن احتاجه فله أخذ ماله صرف المصلحة إلى غيره له بما يجوز أخذه
 عليك مملكا مطلقا لا يجب عليه صرفه فيما يحتاج إليه من نفقة وكسوة وله أن يقول لا أذهب معك إلى فرق
 مسافة المدوى إلا بكذا وإن كثروا علم أنه قد يكون مشى الشاهد من بلد إلى بلد من قدر تحمل الركوب
 عارما للرومة والمنجته امتناعا فعين هذا شأنه قاله الأسنوى قال الأذرى بل لا يتخذ ذلك بالبلدين فقد
 يأتى فى البلد الواحد بعد ذلك غراما للرومة إلا أن تدعو الحاجة إليه أو يفعله تواضعا انتهت مع زيادة من
 عس عليه وعبرة سم قوله كالأخذ فى ذلك فله الخ عبارة الباب (فرع) الأحسن تبرع الشاهد بالتحمل
 والاداء والا فله أجرة التحمل من بيت المال خلافا لروضة ثم على المشهود له وإن تعين عليه أذاعى له إلا
 أن تحمل وهو يمكنه وأما الاداء فإن دعوى له فى البلد فلا شىء له أو خارجة من المدوى فله طلب نفقة
 الطريق وأجرة ركوبه فإن احتاج للركوب فى البلد فالظاهر وجوبه أو فرق المدوى فله أخذ الجمل ولا
 يقتصر على أجرة الركوب أه فأنظر هل المراد بنفقة الطريق أصل النفقة أو الزائد بسبب السفر فيما ذا
 احتج إلى سفر وهل يدخل فيها كسوة احتج إليها فى هذا السفر وأنظر خارج البلد دون العدوى وقوله
 وأما الاداء الخ عبارة الروض لا للاداء إلا أن دعوى من مسافة عدوى فله نفقة الطريق وأجرة الركوب
 لا لمن فى البلد إلا أن احتاجه أه انتهت (قوله) فرض كفاية أى على التحملين (قوله) أن كانوا جمعا
 الظاهر أن يقيد الفرض أيضا بطلب الاداء من الكل أو من بعضهم وهو أزيد من نصاب الشهادة فلو لم
 يطلب كلا ولا بعضا فالظاهر أنه لا وجوب أصلا تأمل (قوله) كان زاد الشهود على اثنين الخ) فإن شهد
 منهم اثنان فذاك والا اثنوا سواء دعاهم مجتمعين أم منفردين والمنع أولا أكثر إنما لأنه متبوع
 كان أن الجنب أولا أكثرهم اجرا لذلك أه شرح هر (قوله) أو من اثنين منهم) قال الزركشى بخلاف
 التحمل إذا طلب من اثنين مع وجود غيره فانه لا يلزم قطعا لأنه طلب لامة يتحملونها أه مير قز عبارة
 الباب ولو طلب اثنان من جمع لم يتحمل لم يتعينا ثم إن ظن امتناع غيرها اتهمه لوجب انتهت فلا جرى
 هذا التفصيل فى الاداء أه سم (قوله) أو لم يكن إلا أه) كان لم يتحمل غيرها أوجب الباقون أو جنرا
 أو فسقوا أو غابوا أه شرح هر (قوله) عند الحاكم المطلوب إليه) يعلم منه تصوير المستلما إذا كان
 الحاكم يرى ذلك تأمل أه سم (قوله) فى الثلاثة) ويظهر أن الثانية كذلك فوجه التقييد بالثلاثة
 تأمل أه شربى (قوله) عصى) أى بكان كبيرة أه عزبى لقوله تعالى ومن يكتسبها فانه آثم قبله أى
 عسوخ وعبرة حل عصى أى وردت شهادته لكونه كبيرة انتهت (قوله) وأما يجب الاداء الخ) أعلم
 أن من شروط الوجوب بان لا يكون ذلك فى حدوده تعالى فإن المطلوب كتم ذلك وقال النووى
 أن رأى المصلحة فى الشهادة شهد وصرح ابن سراقه بأنه لا يجوز أن يشهد على المسلم بقتله للكفر عند
 حاكم حتى قال الزركشى منه يؤخذ امتناع الشهادة بكامة كفر أو تعريض بقذف عند من يعلم أنه
 لا يقبل التوبة ويعد بالتعرض ولا يلحق به البيع الذى يترتب عليه شفعة الجوار لأن ذلك
 حتى آدمى أه وأعتد به هر فقال يحرم على الشافعى أن يشهد بالزنى بالشك عند من يحسد به

(وكذا الاداء) للشهادة
 فرض كفاية وإن وقع
 التحمل اتفاقا (إن كانوا
 جمعا) كان زاد الشهود على
 اثنين فبأشيت هما (فقر
 طلب من واحد) منهم هو
 من زيادى (أو) من
 اثنين) منهم) أولم يكن
 الا هما (أو) الا واحد
 والحق ثبت به ويمن
 عند الحاكم المطلوب إليه
 (فرض عين) والا
 لا يفتى إلى ترك الواجب
 وقال تعالى ولا ياب الشهداء
 إذا ما دعوا سواء أكان
 الحق فى الثالثة ثبت بشاهد
 وعين أم لا فخر ادى واحد
 وامتنع الآخر وقال للدعى
 احلف معه عصى لأن
 مقاصد الاشهاد الترويج
 عن البين (وأما يجب) الاداء

وبالردة عند من لا يقبل التوبة اه سم وعبارة شرح مر وأفهم اقتصاره على هذه الشروط الثلاثة عدم اشتراط زيادة عليها فيلزمه الاداء عند تحريم امر وقاض فاسق لم تصح توليته ان تمين وصول الحق لمستحقه طر يقاله وعند قاض متعنت او جائر لم يتحقق منه على نفسه كاهو واضح ولو قال لي عند فلان شهادة فهو متعنت من ادائها من غير عذر لم يجبه لاعتزافه بفسقه بخلاف ما اذا لم يقل من غير عذر لاحتياله انتهت ثم قال واستثنى المأورد من وجوب الاداء ما اذا لم يتعد المشي ولا مركوب له او احضره لمركوب وهو من يستسكن الركوب في حقه فلا يلزمه الاداء اه ثم قال أي مر في شرحه ويتعين على المؤدى لفظ أشهد فلا يكفي مرادفه كاسم لانه لا يبلغ في الظهور وروا ائله الباب حكم بجيء الشاهد بمردف ماسمعه ولو عرف الشاهد السبب كالقرار فهل له ان يشهد بالاستحقاق او الملك فيه وجهان احدهما لا قال اني ادم انه الاشهر وهو ظاهر نص المختصر وان كان قتيها موافقا لانه قد يظن ما ليس بسبب سببا ولأن وظيفته نقل ماسمعه ورواه ثم ينظر لما حكم فيه ليرتب عليه حكمه لارتيب الاحكام على اسبابها وثانيها نعم وبه صرح ان الصباغ وغيره هو مقتضى كلامهما وهو الوجه ولو شهد واحد شهادة صحيحة فقال الاخر اشهد بما او بمثل ما شهد به لم يكف حتى يقول مثل ما قال ويستوفيا لفظا كالاول لانه موضع اداء الاحكامية وقد عمت البلوى بخلافه لجعل اكثر الاحكام قال جمع ولا يكفي أشهد بما وضمت به خطي ولا بمضمونه ونحو ذلك مما فيه اجمال او اهام ولو لم نعلم وواقفه قول ان عبد السلام واعتمد الاذرى وغيره ولا يكفي قول القاضي اشهدوا على بما وضمت به خطي لكن في فتاوى البقوى ما يقتضي الاكتفاء بذلك فيما قبل الاخير اذ اعرف الشاهد والقاضي ما تضمنه الكتاب وقاس به الاخير بل قال جمع ان عمل كثير على الاكتفاء بذلك في الجميع ولا يكفي نعم لمن قال له اشهد عليك بما نسب اليك في هذا الكتاب إلا ان قيل له ذلك بعد قرأته عليه وهو يسمعه وكذا المقرر نعم ان قال اعلم بما فيه وانا مقرب به كفى واتي ان عبد السلام يجوز الشهادة على المكس اي من غير اخذ شيء منه اذ اقصده به ضبط الحقوق لتردد لاربابها ان حصل عدل ويكفي قول شاهد النكاح اشهد ان حضرت العقد واحضرته واشهده ولو قال لشهادة لثاني كذا ثم شهد في من يحتمل وقوع التحمل فيه لم يؤثر والا تروى قال لشهادة لي على فلان ثم قال كنت نسبت انجه قبولها حيث اشتهرت ديابته اه (قوله ان دعى المتحمل) اي دعاه القاضي والمستحق فان دعاه الامام اعظم وجبت اجابته مطلقا فقد عارض عمر رضي الله عنه الشهود من الكوفة للدينية وقوله من مسافة عدوى اي في غير شهادة الحسبة اما فيها فيجب ولو من مسافة القصر اه حل وعبارة س فان لم يدع لم تلزمه الا في شهادة الحسبة فتلزمه فور ازالة للنكر انتهت (قوله ايضا ان دعى المتحمل الخ) لو كان المشهود به حسيه من نسب وطلاق ونحوهما فينبغي ان يجيب من غير دعاء وهو ظاهر واما فيها فوق مسافة العدوى فالظاهر عدم الوجوب فيها كغيرها لا مكان الشهادة على الشهادة لكن يبنى ان يقال يجب ان يحضر او يشهد على شهادته من يثقل على ظنه انه يتوجه اه رلى اه سم (قوله من مسافة عدوى) قال في الروض فان دعى لمسافة بعيدة لم يجب عليه الاداء لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وللشقة ولجواز الشهادة على الشهادة حينئذ اه فانظر اذا تقدم من يشهد على شهادته وظاهره لا فرق ثم قال في شرحه فوادعي مسافة القصر فأكثر وأقل و فرق مسافة العدوى لم يجب عليه الحضور وللاداء لما مر قال الاذرى هذا ان دعاه المستحق او الحاكم لو ليس في عمله فان دعاه الحاكم كوهو في عمله او الامام الاعظم فيشبهه ان يجب حضوره وقد استحضر عمر رضي الله تعالى عنه الشهود من الكوفة الى المدينة وروى من الشام ايضا ما قاله ظاهر من الامام الاعظم دون غيره اه سم ويفرق بينهما بشدة اختلال مخالفة الامام دون غيره اه ع ش على مر (قوله ولم يجمع على فسقه) أي من الائمة الاربعة (قوله لانه قد يتغير اجتهد) هذا يخرج القليلين برد الشهادة به وقال في شرح البهجة وقضية هذا التثليل عدم الوجوب اذا كان القاضي مقلدا يفسق بذلك وهو ظاهر اه اه سم (قوله اما اذا اجمع على

ان دعى المتحمل (من مسافة عدوى) بناء على انه يلزمه الحضور الى القاضي للاداء منها (ولم يجمع على فسقه) بان اجمع على عدمه او اختلف فيه كشارب نبيذ فيازم شارب الاداء وان عهد من القاضي رد الشهادة به لانه قد يتغير اجتهداه اما اذا اجمع على

فسقه كشارب الخمر فلا يجب عليه إلا إذا كان لا فائدة له سواء أكان فسقا ظاهرا أم خفيا بل يحرم عليه ذلك (ولا عذر له من نحو مرض)
كتخدير المرأة وغيره ما تسقط به الجمعة (٤٣) (والمندوب يشهد على شهادته أو يثبت القاضي إليه (من يسمعا) وإذا اجتمعت

الشروط وكان في صلاة
أوحام أو على طعام فله
التأخير إلى أن يفرغ
(فصل في تحمل الشهادة
على الشهادة وأدائها) تقبل
شهادة على شهادة مقبول
شهادته (في غير عقوبة لله)
تعالى (واحسان) مالا
كان أو غيره كمقد وفسخ
وقود وحذف لمعوم
قوله تعالى واشهدوا ذرى
عدل منكم ولدعاء الحاجة
اليه بالان الاصل قد يعتذر
ولان الشهادة حتى لازم
الاداء يشهد عليها كسائر
الحقوق بخلاف عقوبة
الله تعالى والاحسان لان
حقه تعالى المشروط فيه
الاحسان في الجملة مبني على
المساعفة حتى الآدى على
المضايق وذكر الاحسان
من يادق وخرج بمقبول
الشهادة غيره فلا يصح تحمل
شهادة مردوها كفساق
ورقيق وعدو وكذا
لا يصح تحمل النساء وان
كانت الشهادة في ولادة أو
رضاع كما علم من فصل
لا يكفي لغيره لعل رمضان
شاهد لان شهادة الفرع
تثبت شهادة الاصل
لا ما يشهد به الاصل (ونعمه)
بان يستريح) الاصل أى

فسقه الخ ولو كان مع الجمع على فسقه عدل لم يلزمه الاداء الا فيما ثبت بشاهد معين إذا فائدة له فيما عداه
ويجوز للعدل الشهادة ما يعلم أن القاضي يرتب عليه ما يتقده هو كبيع عند من يرى اثبات الشفعة للجار
وان كان هو ليراها أو يشهده بزوج صغيرة بولي غير مجرب عند من يراه أو الشاهد لا يرى ذلك وان لم يقبله
ويجوز له تحمل ذلك ولو قصد انهم لا يجوز له ان يشهد بصفة أو استحقاق ما يتقده فسادة ولا ان يتسبب في
وقوعه الا ان قلده القائل بذلك اه شرحهم (قوله بل يحرم عليه ذلك) ارجع لظاهره والخفى لكن عله في
الخفى ما لم يعلم ان الحق للعدى وانه يصح اذا لم يشهدوا الا فتجب عليه الشهادة وعبارة زى قال الا ذرى في
تحريم الاداء مع الفسق الخفى نظر لانه شهادة بحق وإعانة عليه في نفس الامر والاشمعي على القاضي اذا لم يقصر بل
ينجيه الوجوب عليه اذا كان في الاداء اتقا نفس أو بضع عضو قال وبه صرح الماوردى اه مر انتهت
(فرع) كما اذا قال الشاهد لست بشاهد في هذا الشيء ثم جاء وشهد بنظر ان قاله حين قصدى لاقامة الشهادة
لم تقبل شهادته وان قاله قبل ذلك بشهر أو يوم قبلت كما قاله الرافعي اه زى (قوله عما تسقط به الجمعة)
استثنى منه كل ذى الریح الكربة فليس عذرنا (قوله وإذا اجتمعت الشروط الخ) عبارة شرح مر
ومتى وجب الاداء كان فورنا نعم له التأخير لفرغ حمام أو كل ونحوها انتهت
(فصل في تحمل الشهادة على الشهادة) أى وما يتعلق به كقبول التزكية من الفرع اه عرش على مر
(قوله تقبل شهادة على شهادة الخ) هو شامل بمعومه لشهادة الفرع على شهادة الفرع وهو كذلك
انتهى عميرة اه سم (قوله في غير عقوبة لله تعالى واحسان) أى احسان من ثبت زناه كما عبر به مر بان
أنكر كونه محصنا فشهدت بيته باحصانه لاجل رجعه فلا تقبل الشهادة على شهادة هذه البيعة والمراد منع
الشهادة على الشهادة في عقوبة لله تعالى مع اثباتها ما فلا شهدا على شهادة آخرين ان الحاكم حد فلانا
قبلت اه زى وعبارة سم قوله في غير عقوبة لله تعالى بالظر الى اثباتها بالظر الى ردها فلو شهدوا ان
فلانا حد قبلت لانها في الحقيقة حتى آدمى اه عميرة انتهت (قوله لان حقه تعالى) علة لكل من عقوبة لله
والاحسان لان الاحسان لما كان شرطا حتى اتى المبنى على المساهلة ومتعلقا به كان مبنيا على المساهلة وان
لم يكن حقا لله فكانه قال لان كلام من عقوبة لله والاحسان مبنى على المساهلة فذلك احتياج ادخال هذا
الوصف في العلة لانه لتبيل لاحدى الدعوى بن (قوله في الجملة) احتراز عن زنا البكر وقال شيخنا في الجملة
أى في بعض الصور وهو رجوع الى ان فكاه قال لان حقه تعالى الذى بشرط الاحسان في بعض صوره كما ذكر
فتمثلت العبارة حد الثريب وجلد البكر ورجم الثيب وغيره اه (قوله مبنى على المساهلة) أى فلا يصح
التحمل فيه مطلقا أى شرطية الاحسان أم لا اه ح (قوله فلا يصح تحمل شهادة مردوها) أى وان
صار أهلا للشهادة عند شهادة الفرع اه ح (قوله وكذا لا يصح تحمل النساء) فصله بكذا لانه لا يلزم ما هنا
فذلك قال كاعلم من فصل لا يكفي وقوله لا يصح تحمل النساء أى سواء كن عاصيات أو مع الرجال وسواء كان الاصل
رجالا أم نساء كما اشار اليه بقوله وان كانت الشهادة الخ قوله لا تثبت شهادة الاصل أى وشهادة الاصل ما يطلع
عليه الرجال غالبا وما يطلع عليه الرجال غالبا لا تقبل فيه النساء اه زى ومنه يعلم انه لو تحمل فرع واحد عن
اصل فيما ثبت بشاهد معين فارد ذو الحق ان يخلف مع هذا الفرع لم يجز لان شهادة الاصل لا تثبت بشاهد
ومعين وانما لو شهد فرعان على اصل واحد فله الخلف معهما اه على الخلفي (قوله بان يستريحه الاصل) أى
فلا صور اربع ان يستريحه أو يسمعه يستريحه غيره أو يسمعه يشهد عندها كرم أو يسمعه بين السبب بلفظ
شهادة تامل (قوله وكل من سمع المستريح له ذلك) أى له الشهادة على شهادته وان لم يسمعه بين السبب وقوله
كأثر خذ الخ ووجه الاخذ القياس للسابع من المستريح على السماع عن يشهد عند القاضي وعن يبين السبب

كما يؤخذ ما عطفه على يستره بقوله (و) بأن (يسمعه يشهد عندنا كم) ولو عكسا كان لفلان عند فلان كذا الله ان يشهد على شهادته وان لم يستره به لانه انما يشهد عندنا لما كبر بعد تحقق الوجوب (او) بأن (يسمعه (بين سيبا) اى الشهادة (كاشد ان فلان على فلان الفاعل هنا) غلسا منه الشهادة على شهادته وان لم يستره ولم يشهد عندنا كم لان افتراض احتمال الوعد والتسامل مع (٢٠٣) الاستناد الى السبب لا يمكن ما لو

سمعه يقول فلان على فلان كذا او اشهد ان له عليه كذا او عدى شهادة بكذا او اعلك او اخرج بكذا او انا عالم به لانه موعنه لم يات في بعض ذلك لفظ الشهادة قدريد عدة كان قدوعدها او يشير بكلمة على ان عليه من باب مكارم الاخلاق الواقعة بذلك وقد يتسائل باطلاه لغرض صحيح او فاسد فاذا آل الامر الى الشهادة احجم (وليين) وجوبا (الفرع عند الاداء جهة التحمل فان استرعاه الاصل قال اشهدان فلانا شهد ان فلان على فلان كذا واشهدنى على شهادته وان لم يستره بين انه شهد عند حاكم او انه استند المشهود به الى سيبه (الا ان يثق الحاكم بعمله) فلا يجب البيان كقوله شهد على شهادة فلان بكذا المحصول الغرض (ولو حدثت بالاصل عداوة اوفسق) برده او غيرها (لم يشهد فرع) لانها لا تهجم غالبا دفعة فترد رتبة قيامه

لكن في القياس على الثاني نوع وهن اذا الاصل يجب فيه يان السبب والفرع لا يجب فيه يان السبب تأمل (قوله) او بان (يسمعه يشهد عندنا كم) قال في شرح البهجة قال الشارح ينى العراق ويبنى الاكتفاء بالشهادة عندنا ويرى على تصحيح النووى وجوب ادائها عند ولا يتعين بناؤه على وجوب ادائها بل ياتى على جوازها ايضا اه سم (قوله) او بين سيبا) اى بلفظ الشهادة كما يؤخذ من كلامه في المحترز (قوله) مع الاستناد الى السبب) اى لان استناده الى السبب يمنع احتمال التسامل فلم يتجلى لاذنه ايضا اه عناني (قوله) او عدى شهادة بكذا) اى وان قال شهادة جازمة لا ترد فيها اه سل (قوله) وقد يتسائل اى الشاهد الذى هو الاصل وقوله باطلاه اى اطلاق الشهادة بان يستند للسبب وقوله لغرض صحيح كتمه على الاعطاء وان عليه من باب مكارم الاخلاق وقوله او فاسد كان كان غرضه شهادة الفرع على قوله المذكور تأمل (قوله) احجم) بتقديم الحاء على الجيم وبالعكس اى امتنع من الشهادة اه ع ش اى وادعى انه وعد لا شهادة اه شيخنا ح (قوله) او انه استند المشهود به (الخ) اى بلفظ الشهادة او انه سمعه يستره غيره كامر (قوله) ولو حدث بالاصل عداوة (الخ) اى ولو بعد الشهادة وقبل الحكم فلا بد ان يكون الاصل اهلا للشهادة من حين التحمل الى الاداء اه حل وبذلك يلغز فيقال لا شخص قبل شهادة وامتنع الحكمها الفسق غيره اه قل على المحل (قوله) عداوة اى بينه وبين المشهود عليه (قوله) لانها لا تهجم غالبا دفعة) اى لا تظهر غالبا لا بعد تكررها لان عادة الله جرت انه اذا ظهر على شخص معصية لا بد ان تكون سبقت منه مرتين فاكثر خفية وذلك لان الله سائر في سرائرنا ولا نأمن به بعد ذلك فيغضب فيظهره لئلا ينتمى من الفاعل بسببه اه شيخنا عزيز وفي المصباح جمعت عليه هجوم من باب قد قد دخلت بنية على غفلة منه وهجمته على القوم جماعته هجم عليهم يعدى ولا يتعدى اه ع ش (قوله) تقتطف الى حالة التحمل) الانعطاف هو السريان من المستقبل لماضى والاستصحاب عكسه فاذا كان التحمل في شهر محرم ثم ان الاصل حصل بينه وبين المشهود عليه ما يؤدى الى العداوة في ربيع فلا تقل شهادة الفرع حينئذ لان حصول العداوة من الاصل في ربيع يدل على ان حصل منه عداوة سابقة ويصدق ذلك بحالة التحمل وكذا يقال في الفسق اه عزيزى (قوله) الى تحمل جديد) اى بعد مضي مدة الاستبراء التي هي سنة ليتحقق زوالها اه ع ش على مر (قوله) ايضا الى تحمل جديد) اى من الفرع اى لا بد من كون الفرع يتحمل تحملا جديدا لكن بعد ان يمضي على الاصل مدة الاستبراء بعد زوال المانع (قوله) كالاصل) اى اذا تحمل ناقصا وادى بعد كماله اه شرح مر (قوله) اى لكل منهما) بان يقول لا شهد ان زيد او عمر اشهدا بكذا او اشهدا ناعلى شهادتهما اه ع ش (قوله) او عذر به بدرجة) اى من الاعذار الخاصة بالاصل دون ما يعمها كحل ومطر قاله الرافعى وقضيته ان الفرع لو تحمل المشقة في الوحل وحضر لا يقبل وفيه بعد اه سم وعجاجة شرح مر ومن ثم كانت اعدار الجمعة اعذارا هنا لان جميعا يقتضى تسر المحذور كالواكذا سائر الاعذار الخاصة بالاصل فان عمت الفرع ايضا كالطمر والوحد لم يقبل لكن الاوجه كما قاله الاسنوى وغيره خلافة فقدي تحمل المشقة لنحو صدقة دون الاصل وليس من الاعذار الاعتكاف ولو مندورا كما اقتضاه كلامهم انتهت ومن الاعذار في الجمعة الرجع الكربة ولم يلحق احداؤه عذرنا فينبى ان ينظر هنا زواله لان زمنه يسير اه سل (قوله) بدرجة) لم يبره به في ظهيره في الفصل السابق لان العذر ثم اعم لشموله للتخدير وهو ليس من اعذار الجمعة لما لا يخفى اه شوبرى (قوله) وجنون) اى

وليس لمدتها الماضية ضبط تقتطف الى حالة التحمل فلورزالت هذه الموانع احتيج الى تحمل جديد وصح اذا كامل تحمل حالة كونه (ناقصا) كفاسق وعبدوصى تحمل ثم اى بعد كاله فقبل شهادة كالاصل وتعمير بذلك اعم مما عير به (ويكفى فرعان لاصلين) اى لكل منهما فلا يشترط لكل منهما فرعان كمال شهد اعلى مقربولا يكفى واحدهما وواحد لآخر (وشرط قبولها) اى شهادة الفرع (موبتاصل اوبخيره بدرجة) كمرض يشق به حضوره وعي وجنون وخوف من غريم قصيرى بضر الجمعة اعم مما عير به نعم استثنى الامام للاخلم

حضر الفية فارق قرب زواله واقراء الشيخان بل جزم به في الشرح الصمد (او غيبة فوق) مساقعة (عدوى) بزيادة فوق فلا تقبل في غير ذلك لانها لما قبلت للضرورة ولا ضرورة حيثئذ (وان يسميه فرع) وان كان الاصل غلا لتعرف عدالتهم لم يسمه بكف لان الحاكم قد يعرف جرحه لسماء ولانه يند باب الجرح (٤٠٤) على الخصم (وله) اي الفرع (تزيكه) لانه غير منهم فيها وهذا بخلاف ما لو شهدا ثانيا في واقعة وذكرى احدهما الآخر

وخرس وقوله حضر اي بالبلد وقوله لقرب زواله اي بختمه بالاول وان كل نحو الصل ليس عندنا اهل (قوله حضرا) احترزه عن الغيبة لان نفسها غدا لا الاغواء فيها وعجالة شرح مر وكذا اي لا يمنع شهادة الفرع اغواء اي اغواء الاصل ان غايه الا انتظار لقرب زواله اي باعتبار ما من شاعوا لا ينافيه ما مر في التناكح من التفصيل لاحكام الفرق بخلاف نحو المرض لا ينتظر زواله لعدم منافاة تلك الشهادة اه (قوله او غيبة فوق عدوى) يستثنى اصحاب المسائل اذا شهدوا على المزيك كاسلف على ما فيه اه عمدة اه سم وفي شرح مر ومر في التزيكة قبول شهادة اصحاب المسائل بها عن اخرس في البلد وان قلنا انها شهادة على شهادة في البلد يذلل الحاجة لذلك اه (قوله وان يسميه فرع) المراد تسمية تحصل بها المعرفة وصوب الاذرع وجوب تسمية القاضي المشهود عنه في هذا الزمنة لما غلب على القضاة من الجبل والنسق اه شرح مر (قوله وله) اي الشأن يند باب الجرح الخ اي لو لم يسمه لانه لا يعرف من هو حتى يقدح فيه (قوله لانه غير منهم فيها) يؤخذ منه صحة شهادة الابن على شهادة ابيه وعكسه اذا لم يسم (قوله باحد شرطي الشهادة) الشرطان هما الشهادة والتزيكة (قوله وبذلك) اي بقوله وله تزيكته علم انه لا يشترط الخ وقوله لانه لا يلزمه الخ الظاهر انها تعامل من سكوت المتن عليه (قوله لانه لا يعرفه) اي الصدق (فصل في رجوع الشهود عن شهادتهم)

لان تزيكة الفرع للاصل من تمة شهادته ولذلك شرطها بعضهم وفي تلك قام الشاهد المزيك باحد شرطي الشهادة فلا يصح قيامه بالثاني وبذلك علم انه لا تشترط في شهادة الفرع تزيكة الاصل كما صرح به الاصل بل له اطلاتها والحاكم يبحث عن عدالته وانه لا يلزمه ان يتعرض في شهادته لصدق اصله لانه لا يعرفه بخلاف ما اذا حلف المدعي مع شاهد حيث يتعرض لصدقه لانه لا يعرفه

(فصل في رجوع الشهود عن شهادتهم) لو (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها وان اعادوها لانه لا يدرى اصدقوا في الاول او في الثاني فلا يقيق ظن الصدق فيها (او بعده) اي الحكم (لم ينقض) لكن (لا تستوفى عقوبة) ولو لا دعى كزنا وشرب خمر وقود وحدوقذف لانها تسقط بالنسبة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفى ان لم

(قوله لو رجعوا) اي بان قالوا ارجعنا عن الشهادة او ابلغنا ما او فسختنا ما او نقضنا ما والرجوع احوال ثلاثة لانه ما قبل الحكم او بعده وفي البعدي ما قبل الاستيفاء او بعده اه شيخنا وعجالة الخ لبيان قالوا رجعنا عن شهادتنا او قالوا الاشهاد لنا او هي باطلة او منسوخة او قالوا ابلغنا ما او فسختنا ما اه (قوله امتنع الحكم بها) ويفسقون ويعزرون ان قالوا ائتمدنا رجوعهم للظن ان كانت زنا وان ادعوا النطق وشمل كلامهم الرجوع بعد الثبوت بناء على الاصح السابق انه ليس بمحتمل مطلقا وسواء اصرح الاصل بالرجوع ام قال شهادتي باطلة ام لا شهادة في على فلان ام هي منقوضة ام منسوخة لانه اخبار بانها لم تقع صحيحة من اصلها وفي ابطالها او رددها او فسختها وجان او جهما انه رجوع ولو قال الحاكم توقف عن الحكم وجب توقفه فان قال له افض قضى لعدم تحقق رجوعه نعم ان كان عاميا وجب سؤاله عن سبب توقفه كاعلم عامر ولو قامت بينة بعد الحكم شهدت رجوعهما قبل عمل بها وتبين بطلانها ان كذباها كما قيل بفسقهما وقتها او قبله زمن لا يمكن فيه الاستبراء والاوجه عدم قبولها بعده رجوعها من غير تعرض لكونه قبله او بعده تكاد على ذلك كلام العراقي فتاويه اه شرح مر (قوله او في الثاني) اي الذي هو الرجوع (قوله او بعده لم ينقض) استشكله بعضهم بان بقاء الحكم بلا سبب خلاف الاجماع اه سم وعجالة شرح مر ولم ينقض لنا كذا الامر وجوز كنههم في الرجوع فقط وليس عكس هذا اي صدقهم في الرجوع اولى منه والثابت لا ينقض بالمرحتمل وبذلك سقط القول بان بقاء الحكم بغیر سبب الاجماع (قوله لم ينقض) ويتحقق على الحاكم الرجوع عن حكمه اي بطله او بينة الا ان بين مستنده فيه كاعلم عامر في القضاء شوري (قوله بخلاف المال) اي الذي شهدوا به ومنه مال السرقة واما بدل العقوبة فلا يستوفى كبذل القود وحيثئذ يسئل ما قامت بقاء الحكم بالنسبة لذلك واما مال السرقة فيستوفى لانه مشهود به كما عرفت اهل (قوله وقالوا ائتمدنا الخ) اي فلا يلزمهم القود الا بهذه الشروط الثلاثة اه شيخنا (قوله ولا اعلم حال اصحابي) اي او تمعدت وتمعد اي شريكي فيقبلان في هذه الصور الثلاثة اه حل (قوله لزمهم قود) وموجهه مركب

يمكن استوفى لانه ليس ما يسقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع (فان كانت) اي العقوبة قد (استوفيت بقطع) بسرقة او غيرها من (او قتل) برودة او غيرها (او جلد) زنا او غيره (ومات وقالوا ائتمدنا) شهادة الزور او قال كل منهم تمعدت ولا اعلم حال اصحابي (وعلمنا انه يستوفى منه بقولنا لزمهم قود ان جعل الولي تمعدم) والا فالقود على قطع كما افاده كلام الاصل في الجنايات فان آل الامر الى الدية

في الحالين وجبت مغفلة كما هو ملام عامر ثم وصرح به الأصل هنا بالنسبة للشهود فان قالوا أخطأنا لمهم دية مخففة في المالم ولو قال احد شاهدين تعدت انا وصاحبي وقال الآخر أخطأنا أو أخطأنا أو تعدت وأخطأ صاحبي قال قود على الأول وتعميري بقطع وتاليه أولى ما يبره وخرج بزادق وعلينا انه يستوفى منه بقولنا مالو قالوا لم نعلم ذلك فان كانوا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهم والا بان قرب عهدهم بالاسلام أو نشؤا بعيدا عن العلماء فنبه عدولو قالوا لولي القاتل انا أعلم كذبهم في رجوعهم وان مورى وقع منه ما شهدوا به فلا شيء عليهم (كرك وقاض) رجما فان كلا منهما يلزمه ذلك بالشروط المذكورة وهي في المزمك والاخير ان منها في القاضى من زيادق (ولو رجع هو) اى القاضى (وهم) أى الشهود (قالقود) عليهم بالشروط المذكورة (والدية) حال الخطأ أو التعميدان آل الامر اليها (مناصفة) عليه نصف وعليهم نصف وشيول المناصفة للتمتع من زيادق (أو) رجع

من الرجوع والتعميد مع العلم بالكذب ومن لم يمتثل لقينا كذب ما بان شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا تصاص لجواز عدم تعمدهما اه شورى (قوله) ايضا لمهم قود) فيه تصريح بوجوب القود في موته بالجلد مع أنه شبه عمد ويرد بان محل كونه شبه عموما يمكن نضو الخلقه أو في حرا وبردقانه يقتل غالبا وعلو ذلك اى ان الحاكم تستوفى قودا وتعين السيف فيها لو كان واجب المقتول رجما وفي كلام شيخنا ما يفيد انهم يرجون اه حل فلر لميت بالجلد لم يستوف منهم بل يمزرون قاله البلقنى اه قل على الخلى وافهم قوله ود ووجوب رعاية المائلة فيحذون على شهادة الزاحد القذف ثم يرجون اه شرح مرو عبارة سم قوله لمهم قود قال في الباب وتحدشهود الزنا للقذف ثم يقتلون قودا وتراعى فيه المائلة ولو بالرجم ان رجما الزانى وإذا قيد الرجوع او حذر القذف لم يعذر ايضا وإن غنى فهل يمزروجهان اه ولا يصر في اعتبار المائلة عدم معرفة فعل الجناية من المرجوم ولا قدر الحجر وعدده قال القاضى لان في ذلك تفلوتا يسير الاعيرة به واغافل في المهمات فقال تبين السيف لتعذر المائلة كذا في شرح الروض واظن مر اعتمد كلام القاضى انتهت (قوله في الحالين) اى حالى علم الولي وجهه اه عرش (قوله) لمهم دية مخففة في مالم) اى ان لم تصدقهم العاقلة والافضل المعلقة اه شيخنا (قوله) وقال الاخر اخطأت الخ) الثلاثة بعد هذا محمولة لقال فهم مقول الاخر فالصور ثلاثة لا أربعة كما توهمه فقوله أو تعدت وأخطأ صاحبي معطوف على اخطأتنا وأخطأنا وقوله قالقود على الاول اى الذى قال تعدت انا وصاحبي واما الاخر فلا قود عليه حتى في الثالثة لا عثر انه فيها بان شريكه مخطئ وشريكه المخطئ لا يقتله اه شيخنا (قوله) أو تعدت وأخطأ صاحبي) وانما لم يجب عليه القود لان شريكه مخطئ قال مر وعلى المعتد قسط من دية مغفل وعلى المخطئ قسط من دية مخففة تامل (قوله) قالقود على الاول) اى في الصور الثلاث والمراد الاول في العبارة سواء كان قوله اولاً أو ثانياً فالصور ترجع الى ستة تامل (قوله) ايضا قالقود على الاول) اى لاعلى الثاني وهو فى الاولين ظاهر وفى الثالثة لا شريك مخطئ يتقدم ان شريكه لا يخطئ (تنبه) قال في الارشاد واقتص من شاهد تعدد قال في قسح الجود وخرج بقوله تعدد مالو قال كل اخطأت في شهادتي فلا قود كذا تعدت وأخطأ شريكى او لا ادرى حاله او تعدت واقصر شريكه على اخطأتنا او قال كل تعدت وأخطأ شريكى لانه شريك مخطئ اه فله خمس صور لا قود فيها اه شورى (قوله) فنبه (عبد) اى فالدية في مالم مؤجلة ثلاث سنين مالم تصدقهم العاقلة اه س (قوله) ولو قال لولى القاتل الخ) ليس هذا هو الولي السابق بل هذا لولى القاتل بحسب شهادتهم اى وارثه الذى يستحق قتل الشهود مثلاً إذا شهدوا ان زياد قتل عمرا لجانوى عمرو و قتل زيد قصاصهم رجوعا عن الشهادة فولى زيد يستحق قتلهم وهو المراد فى كلام الشارح واما الولي في كلام المتن فهو وارث عمرو الذى قتل زياداً قصاصاً تامل (قوله) كرك وقاض) انظر ما على المزمك إذا رجع مع غيره قال مر هو كاحد الشهود يعنى لو كانا اثنين او رجع معهم فعلى كل منهم منهم الثلث اه سم ويتبع على الحاكم الرجوع عن حكمه كما قاله السبكي اى ببله او يبينه كما قاله غيره لان حكمه إن كان باطن الامر فيه كظاهره فظاهراً وباطناً والا بان لم يتبين الحال فظاهراً فمجره لانه الرجوع الا ان بين مستندة فيه كما علم مر في القضاء اه شرح مر (قوله) بالشروط المذكورة) وهى قولهم تعددنا وعلينا وجهه الولي تعدد اه عرش (قوله) ايضا بالشروط المذكورة) هذا يفيد ان القود على الولي دون القاضى فيما إذا قال القاضى تعدت وعلت انه يستوفى منه بحكمي وعلم الولي تعدده وظاهر ان صورة المسئلة ان الولي هو القاتل فلو قتل القاضى بنفسه فالوجه ان القود عليه وانظر لو استوفى عبد الولي بامر القاضى اى فقيه تفصيل الجلا د حرره ثم رايت قوله الاتى اورجع ولى للدم الخ اه سم (قوله) قالقود) مبتدا خبره محذوف قدره الشارح بقوله عليهم اى الشهود والقاضى وقول المتن والدية مناصفة مبتدا وخبر قال الكلام جملتان لا جملة واحدة كما يوهمه ظاهر المتن اه (قوله) اورجع

(ولى للدم) ولو معهم) أى مع الشهود واثنتان (فلا بد منهن) القودا والدية لانه المباشروهم معه كالسك مع القاتل وقول ولو معهم أعم بما عبر به (ولو شهدوا بينة) كطلاق بائن ورضاع محرم ولان وفسخ يعيب فهو أعم من قوله ولو شهدوا إطلاقاً بائن أو رضاع أو لمان (وفرق القاضى) فى الجميع بين الزوجين (فرجموا) (٤٠٦) عن شهادتهم (لزمهم مهر مثل ولو قبل وطء) أو بعد إبداء الزوجة زوجها

عن المهر نظر الى بدل البضع
الموت بالشهادة اذ النظر
فى الاتلاف الى المتلف
لا الى ما قام به على المستحق
سواء دفع الزوج اليها المهر
ام لا بخلاف نظيره فى الدين
لا يفرمون قبل دفعه لان
الحيلولة فتأكدت وتحقق وخرج
بالباين الرجمى فلا غرم
فيه عليهم اذ لم يفوتوا شيئاً
فان لم يراجع حتى انقضت
العدة غرموا كالفى البائن
(الا ان ثبت) بجمعة فيما
ذكر (ان لا تكاح) بينهما
كرضاع محرم او نحو فلا
غرم اذ لم يفوتوا شيئاً وتعبىروا
بما ذكر أعظم ما عبر به (ولو
راجع شهد دمال) معاً لم يرتبوا
(غرموا) وان قالوا
اخطأنا بدله للشهود عليه
لحصول الحيلولة بشهادتهم
(موزعاً عليهم) بالسوية
بينهم عند اتحاد نوعهم
(او) رجع (بعضهم
وبقى) منهم (نصاب فلا)
غرم على الراجع لقيام الحجة
بين بقى (او) بقى (دونه)
اى النصاب (فقط منته)
بفرمه الراجع سواء زاد
الشهود عليه كطلاقه رجع

منهم اثنان ام لا كاثنتين رجع احدهما فيفرم الراجع فيما النصف لبقاء نصف الحجة (وعلى امرأتين)
رجعتا (مع رجل نصف) على كل منهما ربع لانهما نصف الحجة وعلى الرجل النصف الباقي (وعليه) الرجل اذا رجع (مع) نساء
(اربع في نحو رضاع) بما يثبت بمحضين (نكاح) وعليهن ثلثان اذ كل ثنتين بمنزلة رجل (فان رجع هو او ثنتان فلا غرم) على الراجع لبقاء
الحجة (ونحو من زيادى) (و) عليه اذ رجع مع اربع (فى مال نصف وعليهن نصف) (فان رجع) منهن (ثنتان فلا غرم) عليهما لبقاء

امرأتين السدس ولورجع وحده ومع واحدة إلى استأجر ثم نساء فلا غرم لبقاء الحجة وإن رجع
منه ثمان فعليين نصف القرم اومع تسع فعليين ثلاثة ارباعه اه سم (قوله) كالورجع شهود [احسان اوصفة]
وصورة السئلة ان زناه قد ثبت بيته او اقرارهم شهدا اثنان بانه محسن قد غيب حشفته في قبل بعد صحيح ثم
رجم فمات ثم رجع شهود الاحسان عن الشهادة فلا يغرمون دية ولا يقتلون فيه وقوله اوصفة
وصورتها ان ثبت باقرار او بيعة لتعلق طلاق زوجته او عتق عبده بدخول الدار ثم يشهد اثنان بدخول
فيقع الطلاق والعق ثم يرجع الاذان شهدا بالصفة فلا يغرمان المهر ولا قيمة العبداه شيئا ولو شهد اربعة
على آخر بأربعة فرجع واحد منهم عن مائة والآخر عن مائتين والثالث عن ثلثمائة والرابع عن الجميع
فيغرم الكل مائة ارباعا لا تفاقم على الرجوع عنها ويغرم ايضا الثلاثة نصف المائة لبقاء نصف الحجة
بشهادة الاول واما المائتان الباقيتان فلا غرم فيهما لبقاء الحجة فيهما اه شرح شيخنا اه شوري وفي قول
على المحلى يبدآن ساق ما تقدم بالحرف مانصه قال شيخنا تعالى شيئا فيبحث والوجه ان يقال لا غرم على
الاولين ويغرم الثالث نصف الاربع مائة وحده ويغرم هو والرابع نصفها الاخر اه (قوله) ولومع شهود
زنا الخ) بان شهد اربعة زناه وادعى انه غير محسن فشهد اثنان بانه محسن ثم رجعا بعد رجعهما شيئا (قوله)
فانهم لا يغرمون) اى شهود الاحسان والصفة سواء رجعا فاقطع اومع غيرهم وسواء شهدوا قبل شيئا
الزنا والتعلق او بعدهم والضمن يتعلق بشهود الزنا والتعلق وظاهر كلامهم وقوع الطلاق والعق في رجوع
شهود الصفة فقط وفي عدم غرمهم في هذه نظر ولعل هذه متشاقول الاسنوى المعروف انهم يغرمون
وقول البلقيني انه لا يرجع ويقال مثل ذلك في شهود الاحسان فراجع اه قل على المحلى (قوله) ايضا فانهم
لا يغرمون) اى لا يغرمون المهر وقيمة العبد بالنسبة للتعلق والدية بالنسبة لشهود الاحسان (قوله)
كالزكركن) الفرق بينهما ان الزنا مع قطع النظر عن الاحسان صالح للجماء القاضي الى الحكم وان اخلف الحد
والشهادة مع قطع النظر عن الزكركية غير صالحة للجماء اصلا فكان المالحى هو الزكركية وبه يندفع ما قاله
الاسنوى وغيره اه شرح مر (خاتمة) لو توقف في حكم لا شكاه فروى له غيره حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
فقتل القاضي رجلا معتمدا على ماري ثم رجع الراوى واقر بالكذب عمدا فلا تؤد عليه اه عاب قال
في شرح الروض ولا دية لان الرواية لا تختص بالواقعة فلم يقصد الراوى القتل اه سم

(كتاب الدعوى والبيئات)

الفهنا لثابت رجعهما دعاوى كفتوى وفتاوى بكسر الواو وفتحها قيل سميت دعوى لان المدعى يدعو
صاحبه الى مجلس الحكم ليخرج من دعواه اه عبد البر قال بعضهم ومدار الخصومة على خمسة الدعوى
والجواب واليمين والتكول والبيعة وقد ذكرها المصنف كذلك اه قل على المحلى في جانب المدعى اثنان منها
وهما الدعوى والبيعة وفي جانب المدعى عليه ثلاثة الجواب واليمين والتكول اه وفي المصباح وادعت الشئ
تمتبه وادعته طلبته لنفسى والاسم الدعوى ودعوى فلان كذا اى قوله قال ابن فارس الدعوة المرقوبة بعض
العرب يؤث بالالف فيقول الدعوى وقد يتضمن الادعاء معنى الاخبار فتدخل الباء جوازا فيقال فلان
يدعى بكرم فعلاه اى يخبر بذلك عن نفسه وجمع الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الاصل كاسيا فى وفتحها
محافضة على الف التاثير قال بعضهم الفتح اولى لان العرب آثرت التخفيف ففتححت وحافظت على الف
التاثير التى بنى عليها المفرد (قوله) البيئات) جميعا لا اختلاف انواعها وافراد الدعوى لعدم اختلافها اه
شيخنا (قوله) لفة الطلب) ومنتهى ما يدعون وقوله اخبار بنى اى ويلزمه الطلب وقوله للبخر المراد به
ماله فى الحق لتعلق يشمل الولى وناظر الوقف اه حل (قوله) عندنا كم) سياتى ان مثله المحكم وذو الشوكة
اه (قوله) لوى يعطى الناس بدعواهم الخ) لم يظهر الاستدلال بهذا الحديث لان استثناء قبض المتقدم لا ينتج

الحجة (كالورجع شهود
احسان اوصفة) ولومع
شهودنا او شهود لتعلق
طلاق او عتق فانهم لا
يغرمون وان تأخرت
شهادتهم عن شهادة الزنا
والتعلق اذ لم يشهدوا في
الاحسان بما يوجب عقوبة
على الزانى وإنما وصفوه
بصفة كمال وشهادتهم في
الصفة شرط لا سبب
والحكم إنما يضاف لسبب
لا للشرط قال الاسنوى
والمعروف انهم يغرمون
وعزاء لجمع وقال البلقيني
انه الاربع كالزكركين

(كتاب الدعوى والبيئات)
الدعوى لفة الطلب وشرعا
اخبار عن وجوب حق
البخر على غيره عندنا كم
والبيئة الشهود مسمو بها
لانهم يثبتون الحق والاصل
في ذلك اخبار كثير
الصحيحين لو يعطى
الناس بدعواهم لا دعى
ناس دما رجال واموالهم
ولكن اليمين على المدعى
عليه وروى اليهقى
بإسناد حسن

الاختصاص بالمادة مع انما يتجه غير المدعى واستثناء تقيض التالي لا يصح لان التالي واقع بالفعل اه
 شيخنا (قوله) ولكن البيئته على المدعى (الخ) وذلك لان جانب المدعى ضعيف فلهذا قوله لجعلت البيئته عليه
 وجانب المدعى عليه قوى لان قوله يوافق الظاهر لجعلت البيئته عليه فان قلت ما وجه قوة البيئته على اليمين
 قلت لان اليمين قول صادر من الشخص وهو متهم فيه والبيئته قول صادر من غيره وهو لا يتم فيه فذلك
 كانت اقوى اه سم (قوله) والمدعى من غائب قوله الظاهر) ومن ثم لم يكف منه باليمين الذي هو اضعف
 من البيئته حل وقيل المدعى من لو سكك على ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يتحلى ولا يكفيه السكوت
 فاذا طالب زيد عمر اجن فانكر فزيد يخالف او له الظاهر من راءه عمرو ولو سكك ترك وعمرو يوافق
 قوله الظاهر ولو سكك لم يترك فهو المدعى عليه وزيد مدعى على القولين ولا يختلف موجبهما لابل اه مر (قوله)
 الظاهر) وهو برأه الذمة اه مر (قوله) والمدعى عليه من واقعه) ومن ثم اكتفى فيه باليمين التي هي اضعف
 من البيئته اه حل واستكمل هذا التعريف بان الوديع اذا ادعى الراد والتلف يخالف قوله الظاهر مع ان
 القول قوله لو رد بانه بدعي اسر اظاهرا هو بخلافه على الامانة ويرده ما في الروضة وغيره ان الاناء الذي
 يصدقون في الرديسيته مدعون الرد وهو خلاف الظاهر لكن اكتفى منهم باليمين لانهم اثبتوا ايسهم
 لفرض المال كله حج (قوله فهو مدعى) اى لان وقوع الاسلامين معا خلاف الظاهر وهذا على التعريف
 الذي ذكره وعلى الثاني هي مدعية لانها لو سكك تركت وهو مدعى عليه لانه لا يترك ولو سكك لزمها انقاسخ
 النكاح فعلى الاول تحلف الزوج ويرفع النكاح وعلى الثاني يحلف الزوج ويستمر النكاح ورجحه
 المصنف في الروضة وهو المتمد لا اعتضاده بقوة جانب الزوج لكون الاصل بقاء العصمة مخلصا من
 مر وعبارة الحلي قوله هو مدعى عليها ومقتضى هذا تصديقها يمينها دون الزوج والمتمد خلافه على
 خلاف القاعدة وهي البيئته على المدعى واليمين على المدعى عليه انتهت للمصدق يمينه هو الزوج وان كان
 مدعىا لاعتضاده بقوة جانبه لكون الاصل بقاء العصمة وما عكس هذه الصورة هي ما لو قال اسلمت قبلى
 فلا نكاح بيننا ولا مهر لك وقالت بل اسلمنا معا فيصدق الزوج بلا يمين في الفقرة وبه في المهر
 لان الظاهر معه اه شرح مر (قوله) وتقدم شرط المدعى والمدعى عليه (الخ) وهو أن
 يكون كل منهما مكلفا غير حربى لا امان له وقوله في ضمن شروط الدعوى وتقدم انها شرط
 نظمها بعضهم في قوله

لكل دعوى شروط ستة جمعت في تفصيلها مع الزام وتعيين
 ان لا ينقضها دعوى تغايرها ه تكليف كل ونفى الحرب للدين

قوله تفصيلها اى يشترط في الدعوى ان تكون مفصلة وقد اشار له المصنف بقوله ومتى نقدا او دين الخ فهذا
 ايضاح لهذا الشرط وقوله مع الزام اى شرط الدعوى ان تكون لازمة للمدعى عليه بشئ وقد اشار له المصنف
 بقوله والآتى ولا تسمع دعوى يؤجل وعبارة شرح مر ويستبر في الدعوى كونها لازمة كما علم مما مر بان
 يكون المدعى به لازما فلا تسمع بدعي حتى يقول وهو متهم من ادائه ولا ينحوي على اوجبه او اقرار حتى يقول
 وقبضته باذن الوهاب واقبضته ويلزم البالغ او المقر التسليم الى الويزيد المشتري ان لم يتقدموا هاهو ذا او
 والشئ مؤجل ولا يرب من بان قال هذا ملكى وهنته منك هذا لان قال واحضره فيلزمه تسليمه الى اذ قبضه
 واخذ الفري من ذلك عدم سماع دعوى المؤجر على المستأجر بالعين قبل مضى المدة لانه لا يمكنه ان يقول
 ويلزمه التسليم الى رد بانه تقدير بالتصرف في الرقبة فيمنعه المستأجر بدعى الملك فيجبه حجة دعواه وانه منعه
 من بيعه بتغير حق ويقيم ريبته بذلك ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده مال للبيت مع حضور الوارث
 فان غاب او كان قاصرا او الاجنبي مقر به فلما كم ان يوفيه منه وعلى هذا يعمل قول السبكي للوصى والدائن
 المطالبة بالحقوق اى بالرغم للقاضي ليو فيه ما عاينته له اه وقوله تعيين اى تعيين كل من المدعى والمدعى عليه

ولكن البيئته على المدعى
 واليمين على من أنكر
 (المدعى من غائب قوله
 الظاهر والمدعى عليه من
 واقعه فلو قال (الزوج
 وقد أسلم هو وزوجته قبل
 وطء أسلمنا معا) فالنكاح
 باق (وقالت بل (مرتبا)
 فلا نكاح (فهو مدعى) وهي
 مدعى عليها وتقدم شرط
 المدعى والمدعى عليه في
 ضمن شروط الدعوى في
 باب دعوى الدم والقائمة

(وشرط في غير عين ودين)

كقود وحدث فونكاح

ورجعة وإيلاء ولعان

(دعوى عندنا كم) ولو

محكما فلا يستقل صاحبه

بأستيفائه نعم لو استقل

المستحق لقود بأستيفائه

وقع الموقع وإن حرم

كما علم ذلك من الجنائيات

وخرج بذلك العين والدين

ففيهما تفصيل يأتى وعمل

سماح الدعوى فيهما وفى

غيرهما فيما لا يشهد فيه

حسبة وألا تسمع فيه

الدعوى بل تكفى فيه

شهادة الحسبة كإمر ومن

ذلك قتل من لا وارث له

أو قذفه إذ الحق فيه

للسلمين وقتل قاطع

الطريق الذى لم يتب قبل

الفردة عليه لأنه لا يتوقف

على طلب وتعميرى بما

ذكر أولى مما عبر به

فلا تسمع على غير معين كقوله غصني أحدهم لا، ولا من غير معين كما إذا قال جماعة أو واحد منهم ندعى على هذا أنه ضرب أحدنا أو قتله مثلا وقوله أن لا يناقضها إلخ أى شرط صحة الدعوى أن لا تنافيها دعوى أخرى تناقضها فلو ادعى على شخص أنفراد بقتل ثم ادعى آخر شركه فيه وأنفراد بقتل تسمع الثانية لأن الأولى تكذبها كما تقدم للشارح في باب دعوى الدم والقسامه وقوله تكليف كل أى شرط صحة الدعوى أن يكون كل من المدعى والمدعى عليه مكلفا لا تصح من صبي ولا مجنون ولا عليل ما وكما لا تصح على الصبي إنما هو بالنسبة لطلب الجواب منه وطلب تخفيفه والأقضى تسمع عليه لأجل إقامة البيئة عليه كما ذكره الرشيدى وقوله ونفى الحرب للدين أى شرط صحة الدعوى عدم حراية كل من المدعى والمدعى عليه فلا تسمع من حرى ولا عليه اهـ (قوله وشرط في غير عين ودين إلخ) لما كان مدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين والتسكول والبيئة ذكرها كذلك فقال وشرط في غير عين إلخ اهـ قل على المحلى وضابط ما تشرط فيه الدعوى عند حاكم أو من يقوم مقامه كل ما لا يتقبل فيه شهادة الحسبة وليس بمال كما علم سابقا في كلامه اهـ رشيدى (قوله في غير عين ودين) أى فى جواز أستيفائه بدل لذلك قوله فلا يستقل إلخ (قوله أيضا في غير عين ودين) أى مما ليس عقوبته تعالى فهو وإن توقف على القاضى أيضا لكن لا تسمع فيه الدعوى لانتفاء حق المدعى فيه فالطريق فى إثباته شهادة الحسبة نعم لئلا يذود أريد حده الدعوى على المقتوف وطلب حلقه على أنه لم يرد كتاب اللعان ليسقط عنه الحد أن نكل وما يوجب تعزير الحق الله تعالى تسمع فيه الدعوى أن تعلق بمصلحة عامة كطرح تجارة بطريق اهـ شرح مر (قوله ورجعة) أى فى إلو ادعائها بعد انقضاء العدة وانكراها اهـ (قوله عندنا كم) مثله المحكم والسيد وذو الشوكه كذا بخط شيخنا على المحلى قال وشرح الروض نعم قال الماوردى من وجبه له تعزيراه وحدقذف وكان فى بادية بعيدة عن السلطان له أستيفاءه وقال ابن عبد السلام فى آخر قواعد لو انفرد بحيث لا يرى يبنى أن لا يمنع من القود لاسيا إذا عجز عن إثباته اهـ وظاهر كلام الماوردى جواز ما ذكر فى البادية البعيدة وأن كان المدعى عليه غير مانع فإن كان وجه ذلك المشقة فى الرفع إلى السلطان فينبغي أن تجوز نظيره فى الماء بل أولى ووافق على ذلك مر بأن أمكن أستيفاء حقه فى بادية وشق للرفع للحاكم وظاهر كلام ابن عبد السلام فإمر جواز ذلك أى القود ولو فى البلد مع تيسر السلطان ويبنى أن يشترط شروط الظفر حيثن كالآل بل أولى لحظر الدماء وعرضت كل ذلك على الطبرلاوى فأقره أهم ومثله شرح مر (قوله فلا يستقل صاحبه بأستيفائه) أى فليس لها أن تضرب مدة الإيلاء لتفسخ به وليس له بعد قذفها أن يستقل بملاعتها اهـ حل فإن استقل كل منهما بأستيفائه لم يقع الموقع اهـ شرح مر ويشير له فى قول الشارح نعم لو استقل المستحق إلخ ولعله فى غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها أو رجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيما بينته وبين الله تعالى إذا كان صادقا فليراجع اهـ سم على حج اهـ عش على مر (قوله وأن حرم كما علم ذلك من الجنائيات) فى علم التحريم عما تعدم نظر كما يعلم مما كتبناه ثم فليراجع اهـ شورى (قوله وعمل سماح الدعوى) أى وجوب سماعها فالتقى إنما هو الوجوب بقرينه قوله بل يكفى فيه إلخ إذ يشعر بأن غيره يقوم مقامه وقوله فلا تسمع إلخ أى فلا يجب سماعها (قوله والا فلا تسمع فيه الدعوى) أى الإجابة لسماعها لا أنه لا يجوز سماعها وبجارية سل قوله فلا تسمع المعتد أنها تسمع فى غير حدود الله تعالى أما فيها فلا تنبت وقال عش أى لا يتوقف أستيفاء الحق على سماع الدعوى ولا يشترط لجواز الاستيفاء سماع الدعوى يشير لهذا قوله بل يكفى فيه إلخ اهـ (قوله كإمر) قد كتبنا هناك بالهامش عن شرحى البهجة والروض أن المعتد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الحسبة لافى محض حدود الله تعالى فإمر ما هم (قوله ومن ذلك أى ما يكفى فيه شهادة الحسبة) (قوله وقتل قاطع الطريق) مصدر مضاف للفاعل

بأن قتل مكافئ شهيد به حنيفة بعد غفوري الدم اه سل لان قتله متحتم كاهروا بما قيد بقوله بعد غفوري
الدم لانه اذا لم يصف توقف قتله على طلبه اه (قوله وان استحق شخص عينا) اى كان له فيها استحقاق
كالاستجار والوقوف عليه والموصى له بمنفعتها اه حل وبعبارة شرح مر وان استحق عيناه عند آخر اى
بملك او اجاره او وقف او وصية بمنفعة كايحتمل جمع او ولاية كان غصبت عين لولي له وقد رعى اخذها انتهت
(قوله ان خشي باخذها ضررا) ظاهر كلامه الا كتمان بمجر الحشية وفي كلام بعضهم انه لا بد ان يرجح
عنده الضرر او يستوى الامران اه حل وبعبارة شرح مر ان خشي باخذها ضررا اى مفسدة تقضى الى
عمرم باخذها له او طالع عليه بان غلب على فله ذلك او استويا كايحتمل جماعة انتهت (قوله ولا فله اخذها
استقلالاً) اذا كانت به عادة كالمنسوب او ما في معناه كالاستمات فانه مضمون في سائر الاحوال وهذا
يشمل العارية والامانة اه حل وفي شرح مر ولا فله اخذها استقلالاً اى سواء كانت به عادة ام لا
كان اشترى منسوب باجاء له بالمال نعم من ائتمنه المالك كالودع يتمتع عليه اخذها تحت يده من غير علمه لان فيه
ارعايا بخلن ضياعا اه وفيه ان هذا موجود في غير من ائتمنه المالك كالسعيير لاولى لانه ضمن ما قاله
انه كالودع اه سم (قوله للضرورة) كانه اراد بهما مطلق الحاجة لاخذها والا لفرض انه لم يخش
ضررا اه شيخنا (قوله فلا ياخذ شيئا به بغير مطالبة) علل ذلك بأن من عليه الدين يتخير في الدفع من
اى المال شاء وليس للستحق اسقاط هذا الخيار نعم لو اتفق بعد الاخذ جاء النقص قاله الرافعي وفي
الجر لا يكون تقاضا لانه إنما يثبت في الديون المرسلة في الدم لا في الاعيان نعم ان تلف الماخوذ اتجه
النقص اه وحمل الطلابة رحمة الله تعالى النقص في كلام الرافعي على حالة التلف وبعبارة الروض
فان اتفق اى الحقان جاز النقص انتهت (قوله ويضمنه ان تلف) اى يضمنه باقصى قيم المتقوم من اخذه
الى تلفه اه شوبرى (قوله او على تمتع) اى لو لم يكن امتناعه عند الحاكم ومثله الصبي والمجنون اه حل
وبعبارة شرح مر او على منكر او من لا يقبل اقراره كايحتمل الباقي وما نوزع به من قول مجلى ان من له مال
على صغير لا ياخذ منه من ماله اتفاقا محمول بتقدير صحته على ما اذا كان له يئنه يسلم بها خلاص حقه انتهت
ثم قال ولو كان مقر الكن يدعى تأجيله كاذبا ولو حلف لحلف فلم يستحق الاخذ من ماله بما يظفر به او كان
مقرا الكنة ادعى الاعسار واقام بينة او صدق يمينه ورب الدين يعلم له مالا كتمه فان لم يقدر على بينة فله
الاخذ منه ولو جحد قرا به من تلزمه نفقته او ادعى العجز عنها كاذبا او انكر الزوجية ففى التفصيل الذى
قررناه لكنه إنما ياخذ قوت يوم يوم بما يظفر به اه وقوله لكنه إنما ياخذ قوت يوم يوم هذا واضح
ان غلب على فله سهولة الاخذ في اليوم الثانى والا فينبى أن ياخذ قوتا كيقفه مدة يقبل على فله عدم سهولة
الاخذ فيها اه ع ش عليه (قوله ايضا او على تمتع) قيل إنما يتحقق الاستناع بمصوب بعد الرفع الى القاضي
وقيل يكنى ان يطالبه فيمتنع اه سم (قوله مقرا كان او منكر) محله اذا كان القريم مصدقا
اى معتقدا انه ملكه فلو كان منكر او كونه لم يجز له اخذه وجها واحدا صرح به الامام في الوكالة
وقال انه مقطوع به اه شرح مر وقوله فلو كان منكر الخ اى ولو كان متصرفا فيه تصرف الملاك
لجواز اخذه منسوب وتعدى بالتصرف فيه او انه وكيل عن غيره اه ع ش (قوله اخذ جنس حقه)
وله التوكيل في الاخذ لافما يوصل اليه ككسر الباب الا ان اه ع ش على مر وحيث اخذ جنس
حقه ملكه وانفصل الامر حتى لو وفى الدين دينه لم يجب رد ما اخذه اولا كايحتمل الشيخان
واعتمده مر خلافا لامام حيث جعله كنظيره من الغصب حيث تؤخذ القيمة للجبلولة وقرى الرافعي
فاظفر شرح البهجة اه سم ولو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما
اخذت فاراد استحلته كان له ان يحلف انه ما اخذ من ماله شيئا اه شرح مر وقوله كان له ان
يحلف الخ اى ينزى أنه لم ياخذ من ماله بغير استحقاق كفى شرح الروض اه رشيدى ولا يأمم بذلك
اه ع ش عليه (قوله فيملكه) اى ان قصد باخذه استيفاء حقه به فان اخذه ليكون رهنا بحقه لم

(وان استحق) شخص
(عينا) عند آخر (فكذا)
تشرط الدعوى بها عند
حاكم (ان خشي باخذها
ضررا) مخزاعته ولا فله
اخذها استقلالاً بالضرورة
(أو) استحق (دنيا) على غير
(تمتع) من أداته (طالبه)
به فلا ياخذ شيئا بغير
مطالبة ولو اخذ لم يملكه
ولزمه رده ويضمنه ان
تلف عنده (أو) على
(تمتع) مقرا كان او
منكر (اخذ) من ماله
وان كان له حصة (جنس)
حقه فيملكه (

يجزله الأخذ اه شرح مر بصرف (قوله ان كان بصفته) عبارة العباب ثم ان أخذ حقه جنسا ونوعا وصفة
او اجودا وغير جنسه فلا فله يبيع باذن القاضي ان علم ثبوت حقه والاستقلال بتد البذل فان وافق جنس حقه
أخذه عنه والا اشترى به جنسه وصار ذافرا بالجنس الخ اه سم (قوله والا فكثير الجنس) اى فيبيع
بتقدير البذل ثم يشترى به الجنس ان خالفه ثم يملك الجنس كاسياى وعبارة قل على المحل قوله يملكه اى
بلفظ ان كان بصفة حقه نحو مكسر عن صحيح ويملكه بلفظ ان كان بصفة حقه فان كان بصفة أعلى كصحيح
عن مكسر فهو كثير الجنس فيما يأتى اه (قوله وعليه) اى على كونه بغير صفته وعلى الاول اى على كونه
بصفته والفرض ان الجنس وأسد (قوله مقدم التقد على غيره) عبارة شرح الروض وتعين في اخذ غير
الجنس تقديم النقد على غيره نقله ابن الرقعة عن المتولى واره قال الاسنوى وهو واضح قال الاذرى
وينبى تقديم اخذ غير الأمة عليها احتياطا للابضاع قال البقنى ولو كان المدين محجورا عليه بفلس أو مينا
وعليه دين فلا يأخذ الا قدر حصته بالمضاربة ان عليها اه سم (قوله فيبيعه مستقلا الخ) كان وجه صحة البيع
هنا بغير حضور المالك ظله بامتناعه والضرورة بخلاف نظيره من الرهن اه براموى اى يبيعه بنفسه او
بنائبه لا جنى لنفسه اتفاقا ولا لمحجوره كاهو ظاهر لا امتناع تولى الطرفين وللتهمة ومحل ذلك حيث لم
يتيسر علم القاضي به لعدم ملكه ولا يئنه او مع احدهما لكنه يحتاج لمؤنة ومشقة والاشتراط انه اه
شرح مر وعبارة العباب فله يبيع باذن القاضي ان علم ثبوت حقه والاستقلال وعبارة الروض وشرحه
وله بنفسه او بنائبه ان لم يطلع القاضي بفتح الياء وتشديد الطاء على الحال ببيع غيره اى غير جنس حقه وليس
له تملكه وان كان قدر حقه فان اطلع عليه القاضي لم يبيعه الا باذنه قال الباقين وعله اذا لم تحصل مؤنة
ومشقة فوق العادة والا فلا يبعد ان يستقل بالبيع كاستقل باخذ الجنس وغيره وقيد الاصل جواز
بيعه استقلا بعدم البينة ايضا وقضيته انه لا يستقل به ايضا مع وجودها وبمئة بعضهم وقال بل
هى اولى من علم القاضي لان الحكم بعلمه اختف فيه بخلافه بها اه واعتمد مر فقوله هنا حيث
لا حاجة اى من بينه او علم القاضي او نحوهما فليتام اه سم (قوله حيث لا حاجة) اى اولى بينه
وامتنعوا وطلبوا منه ما لا يلزمه او كان حاكم محله جائرا لا يعم الا برشوة وان قلت فيما يظهر فى
الصورتين الاخيرتين اه شرح مر في قرع وقع السؤال فى الدرس عما يقع كثيرا فى قرى مصر
من اكراه الشاد مثلا اهل قرية على عمل للترزم المستولى على القرية هل الضمان على الشاد او على
الملتزم او عليهما والجواب عنه ان الظاهر انه على الشاد لان الملتزم لم يكرمه على اكراههم فان
فرض من الملتزم اكراه للشاد فكل من الملتزم والشاد فى طريق الضمان وقراره على الملتزم اه
عش على مر (قوله ثم يملك الجنس) اى بلفظ وان كان بصفة حقه وعن شيخنا مر ان الذى بصفة
حقه يملكه بلا لفظ بل بمجرد اخذه كما تقدم وفيه نظر ولا يصح قياسه على ما تقدم اه قل على المحل
وعبارة الشورى ينبى على قياس ما سبق انه يملكه بمجرد الاخذ كما فى اخذ الجنس ابتداء اه
(قوله لتوقعها على النية) حتى لومات من لزمت الزكاة لم يجز الاخذ من تركته لقيام واره مقامه
خاصا كان أو عاما اه عش على مر وقضيته انه لو عزل قنوها ونوى وعلو اذلك جاز للبحرورين
اخذها بالظفر حينئذ والاقرب خلافه اذ لا يبين لما ذكر دليل ان له الاخراج من غيره اه
شرح مر وقضية هذا ان الكلام فى الزكاة ما دامت متعلقة بالمال اما لو انتقل تعلقها للذمة بان
أُتلف المال الذى تعلقت ببيعه فظاهر أنها تصير كسائر الديون فيجوز فيها حكم الظفر هكذا ظر
فليراجع اه رشيدى وقوله والاقرب خلافه تقدم فى هامش فصل يجب الزكاة على الفور عن فتوى
شيخنا الشهاب مر انه لو نوى الزكاة مع الافراز فاخذها صبي او كافر ودفعها لمستحقها واخذها
المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك اجزاء ويرتد ذمته منها لوجود نية من المخاطب بالزكاة
مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب اخراجها اه وهو خلاف

ان كان بصفته والا فكثير
الجنس وسيأتى وعليه يحمل
قول الاصل فيتملكه
وعلى الاول يحمل قول
ابنوى والموردى وغيرهما
يملكه بالاخذى فلا حاجة
الى تملكه (ثم) ان تعذر
عليه جنس حقه اخذ (غيره)
مقدما النقد على غيره
(فيبيعه) مستقلا كما يستقل
بالاخذ ولما فى الرفع الى
الحاكم من المؤنة والمشقة
وتضييع الزمان هذا (حيث
لا حاجة) له والا فلا يبيع
باذن الحاكم والتقييد بهذا
من زيادى واذا باعه
فليبيع بتقدير البذل وان كان
غير جنس حقه ثم يشترى
به الجنس ان خالفه ثم يملك
الجنس وما ذكر محله فى دين
آدى أما دين الله تعالى
كزكاة امتنع المالك من
ادائها وظفر المستحق
بجنسها من ماله فليس له
الاخذ لتوقعه على النية

بمخلاف دين الآدمي وإما
المنفعة فالظاهر كإقيل أنها
كالعين ان ووردت على عين
فله استيفاءها منها بنفسه
ان لم يخش ضررا وكالدين
ان ووردت على ذمة قادر
على تحصيلها باخذ من
ماله فله ذلك بشرطه (قوله)
أى لمن جازله الاخذ (فعل)
مالا يصل للمال الابيه)
ككسر باب وقب جدار
وقطع ثوب فلا يضمن
ما فوقه فتصيرى بذلك
اصم ماء بمو ظاهر ان عمل
ذلك اذا كان ما يفعل به
ذلك ملكا لمدني ولم ينقل
به حق لازم كرمه و اجارة
(والمأخوذ مضمون) على
الاخذ (ان تلف قبل تملكه
ولو بعد البيع لانه اخذه
لغرض نفسه كالستام ولو
اخر يعمه لتقصيره ففقت
قيمه ضمن النقص (ولا
ياخذ) المستحق (فوق حقه
ان امكن) الاقتصاري عليه فان
لم يكن بان لم يظفر الاجتماع
تريد قيمته على حقه اخذه
ولا يضمن الزيادة لغرضه
وباع منه بقدر حقه ان
امكن بتجزئه والا باع
الكل واخذ من ثمنه قدر
حقه ورد الباقي به ونحوها
(وله اخذ مال غريم
غريمه) كان يكون لزيد على
عمرو دين

ما استوجه الشارح وقد قدم ذلك الفصل قل ما أتى به شيخنا عن بعضهم ورده بما أشرنا في هوامشه إلى
البحث فيه أهم على جميع (اقول) وقد يقال ما ذكره الشارح هنا لا ينافي ما ذكره سم عن افتاءه الشارح
لجواز ان ما هنا في مجرد عدم جواز اخذ المستحق لما علل به من ان المالك له ابدال ما يميزه للزكاة وهذا
لا يمنع من ملك المستحق حيث اخذه بعد تمييز المالك ونيت وان اثم بالاخذ اه عش على مر (قوله)
بمخلاف دين الآدمي) حتى لو امتنع الزوج من تفعلة زوجته فلها الاستقلال باخذها من غير قاض على الاصح
اه زى (قوله) فله استيفاءه منها بنفسه) أى لا ياتيه بخلاف العين له قبضها بنائبه والردق ظاهر اه
حل (قوله) فان قدر على تحصيلها باخذ شيء (الح) عبارة شرح مر وفي نحو الاجارة المتعلقة بالعين ياخذ
الدين ليستوفي منفعة منها وفي الذمة ياخذ قيمة المنفعة التي استحقها من ماله والاوجه اخذها بما
يأتى في شراء غير الجنس بالتدفع انه يستأجر بها وينتج لزوم اقتصاره على ما يتيقن انه قيمة لتلك
المنفعة او سؤال عدلين يبرقانها والعمل بقولهما انتهت (قوله) بشرطه) وهو ان يكون متمتعا (قوله)
(قوله) فله فعل مالا يصل للبال الابيه) أى له بنفسه لا بوكيله فلو وكل اجنيا لم يجز فان فعل ضمن
الاجنبي لان المباشرة مقدمة على السبب وتقدم ان الظاهر ياخذ حقه من مال غريمه اذا كان متمتعا وكان صيا
او مجنونا لكن قلب الجدار ونحوه لا يجوز الا اذا كان الغريم كاملا فان كان صيا او مجنونا لم يجز قال
الاذري ومثلهم ما لو كان الغريم غائبا مذكورا فلا يجوز قب جداره ولا كسر بابه شرح مر وعش عليه
(قوله) ايضا فله فعل مالا يصل للبال الابيه) أى اذا كان الدين مالا له وقع فان كان اختصاصا او شيئا
نافيا لم يجز له قب الجدار او نحوه كما بحثه الاذري اه شرح مر (قوله) ايضا فله فعل مالا يصل
للبال الابيه) أى لان من استحق شيئا استحق الوصول اليه ومن لازمه جواز السبب الموصل اليه
ولا ضمان عليه كدفع الصائل وهذا ظاهر حيث وجد ما يذمه فان لم يجد شيئا فهل يضمن ما تلفه لبنائه
له على من تبن خطؤه ام لا لانه ما ذون له في اصل الفعل فيه فظرو الاقرب الاول لانه انما جوز له ذلك
للتوصل به الى استيفاء حقه وحيث لم يحصل له ذلك تبن خطؤه في فعله وعدم العلم بقيمة الحال لا ينافي
الضمان اه عش على مر (قوله) للبال) أى مثلا ولا الاالاختصاص كذلك كما بحثه الاذري اه شرح
مر (قوله) وقب جدار) قال الزركشى ولام التهذيب وغيره يقتضيان عمل القنب اذا لم يمكن الرفع
الى الحاكم وهو ظاهر اه شوري (قوله) والمأخوذ مضمون) أى ان كان قدر حقه واما الزائد فمستأق
انه لا يضمنه اه حل (قوله) ان تلف قبل تملكه) أى فيما يحتاج الى تملكه وقوله ولو بعد البيع غابة في قوله
ان تلف اه حل ومن المعلوم ان الذى يضمنه يتلفه بعد البيع انما هو الثمن وعبارة شرح مر ويضمن ثمنه
ايضاً ان تلف بعد البيع وقبل شراء الجنس انتهت (قوله) ولو بعد البيع) لعله اذا باعه بقدر البدل او كان
من غير جنس حقه ادلو كان من جنس ملكه بمجرد اخذه فيما يظهر فليتام اه سم (قوله) كالستام)
التشبيه لاصل الضمان بجامع الاخذ لغرض نفسه بل اولى لاخذه بنسب اذن المسالك ومن
ثم كان الضمان هنا ضمان المضمون اه شوري وعبارة حل قوله كالستام قضيت انه يضمن
قيمه وقت التلف والذي في شرح الباب انه يضمنه باقضى القيم انتهت ومثله عش على مر
ونص عبارة قال شيخنا زى فيضمنه باقضى قيمة المضمون لا بقيمة يوم التلف فالتشبيه
بالنسبة لاصل الضمان اه عاب اه وقرر شيخنا الاجمورى انه يضمنه بقيمة يوم التلف كالستام اه
وفي قل على المحل انه كالمنصوب (قوله) ولو اخرج يعمه (الح) هذا محترز القومية التي أفادت الفاء
في قوله فيبنيه (قوله) ففقت قيمته) أى ولو بالرخص كما صرح به الباب اه مر اه سم (قوله) ولا يضمن
الزيادة لغرضه) أى لانه امانة لغرضه رد اه حل (قوله) ان امكن بتجزئه (الح) عبارة شرح مر ويقتصر
فيما يتجزأ على بيع قدر حقه وكذا في غيره ان امكن والا باع الكل ثم مرد الزائد للمالك بنحوه
ان امكنه والامسكه الى الامكان انتهت (قوله) وله اخذ مال غريم غريمه) أى ولا بد ان يعلم غريمه

وغيره بغيره بالذي اخذه كافي المحلى وعبارته سل ويلزمه ان يعلم الغريم باخذه حتى لا يأخذ ثانيا فان اخذ كان هو الظالم لا يلزمه اعلام غريم الغريم لا فلا فائدة فيه ومن ثم لو خشي ان الغريم باخذه منه ظلما لزمه فيها ظاهر اعلامه اى اعلام غريم الغريم لظفر غريم الغريم من مال الغريم بما ياخذه منه ولو اخذ وخرج بالمال كسر الباب وتقب الجدار فليس له فعله انتهت ومثله سم عن مر (قوله) ايضا وله اخذ مال غريم بغيره (الخ) وله استيفاء دين على آخر جاحده ليشهد دين آخر له عليه قد قضى اى ادى ولم يعلموا اداءه وله جسد ما جده اى واحد الغريمين اذا كان له على الآخر مثل ما له عليه او اكثر منه ان يحدد حتى الآخر ان جسد الآخر حقه ليحصل التقاص وان اختلف الجنس ولم يكن من التقدين للضرورة فاذا كان له عليه دون ما الآخر عليه جسد من حقه بقدره اه من الرض وشرحه (فرع) عليه الف درهم وله عند ربه عبد متلا ويحصى لو اقر بالالف يحدد ذلك العبد فله ان يستقنى مقدار قيمة العبد من الالف ويقر بالباقي اه عميرة اه سم (قوله) ولعمرو على بكر مثله هل المراد المثلية في اصل الدين لا في الجنس والصفة وحققة المثلية بحيث يجوز تملكه لو ظفر به من مال غريم الغريم واذا قلنا بالثاني فهل له اخذ غير الجنس من مال غريم الغريم ثم رد دفعه الاذرى اه رشيدى (قوله) وتى ادعى نقدا اى غالسا او مفشوشا ولو ديناه شرح مر وقوله او دين اى اعم من ان يكون نقدا او لا وبعضهم خص النقد بغير الدين اخذا من المقابلة تامل (قوله) او متقوما كان وجب له في ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعى اما لو غصب منه متقوما واتلفه او تلف في يده متلا فالواجب قيمته فهو من باب المثل كاهو ظاهر كذا قاله الشباب سم اه رشيدى (قوله) وجب فيه لصحة الدعوى (الخ) هذا في الحقيقة مستدرك مع قوله في اول الباب وتقدم شرط الدعوى (قوله) ايضا وجب ذكر جنس (الخ) ولا تسمع دعوى رب بدى على مفلس ثبت فلسه انه وجد له مال المالم بين سببه كارتوا كنسب وقدره ومن له غريم غائب اعتبر ان يقول لى غريم غائب غيبة شرعية ولو بينة تشهد بذلك اه شرح مر (قوله) وصفة (توثر) تقدم ان من شرط الدعوى ان لا ينافيها دعوى اخرى ومنه ان لا يكذب اصله فلو ثبت اقرار رجل بانه عاسى فادعى فرعه انه حسنى لم تسمع دعواه ولا بينته كالتى به ابن الصلاح اه شرح مر اه شوبرى (قوله) ظاهرة) نسبة للسلطان الظاهر اه قل على المحلى (قوله) لكن استقنى منه اى استثناء الما وردى والروايات كاصرحه في شرح الرضا اه سم (قوله) او ادعى عينا اى غير تقدم الامين من النقد فقد تقدم حكمها اقر يا اه عتاني (قوله) حاضرة بالبلد يمكن احضارها (الخ) قيد بذلك لانه ينفى عنه في باب القضاء على الغائب في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد فراجعه ومنه انه يجب المبالغة في وصف المثل وذكروا قيمة المتقوم اه سم (قوله) وصفها وجوبا بصفة (سلم) عبارة شرح مر وصفها بصفة السلم وجوبا في المثل وتدبى المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تاقى التميز الكامل بدونها ولو غصب منه غير عينا في بدنه ثم لقيه في آخره وحى باقية ولحقها مؤثقال الباقى ذكر قيمتها وان لم تلف لانها المستحقة في هذه الحالة فاذا رد الدين رد القيمة كالدفع القيمة بنفسه والدعوى من شخص ثالث في مستأجر على المسكرى وان كان لا يخاصم لانه يده الاذن دون مؤجره انتهت وقوله والدعوى في مستأجر (الخ) انظره مع ما ياتى من ان المدعى عليه اذا اقر لم يمكن تخاصمه انصرف عنه الخصومة ولعل هذا مقيد لذكى يكون محل ذلك فيما اذا لم يكن للمدين في يده حق لازم فيها بخلاف الاخير ولعل وجهه انه لو جعلنا الدعوى على المؤجر لم يمكنه استخلاص العين من المستأجر لانه يقول له ان كنت مال لك فقد اجر تى فليس لك اخذها حتى ينقض امد الاجارة وان كنت غير مال لك فلا سلاطة لك عليها وحيث فيكون مثله نحو المرتن فليراجع اه رشيدى (قوله) كافي الكفاية عن القاضي (ابن الطيب) حاصل المستعان بالباقية مطلقا والثالثة المثلية يعتبر فيها صفات السلم والعين المنضبطة والثالثة المتقوم يعتبر فيها ذكر الجنس والقيمة اه شوبرى (قوله) فيكفى فيها الضبط

ولعمرو على بكر مثله فلزيد ان ياخذ من مال بكر ماله على عمرو ان لم يظفر بمال الغريم وكان غريم الغريم جاحدا او متحما ايضا (ومتى ادعى) شخص (نقدا او ديناً) مثليا او متقوما (وجب) فيه لصحة الدعوى (ذكر جنس ونوع وقدر وصفة توثر) في القيمة كاتمة درهم نقصة ظاهرة صحاح او مكسرة نعم ما هو معلوم القدر كالدنار لاحتاج الى بيان قدر وزنه كاجرم به في اصل الرضوخ وخرج بتأثير الصفة ما اذا لم توثر فلا يحتاج الى ذكرها لكن استقنى من دين السلم فيعتبر ذكرها فيه وذكر الدين من زيادته وتعبيره بالصفة اعم من تعبيره بالصفة والتكسیر (أو) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يمكن احضارها مجلس الحكم مثلية ومتقومة (تضبط) بالصفات كحوب وحيوان (وصفا) وجوبا (بصفة سلم) ولا يجب ذكر قيمة فان لم تضبط الصفات كالجواهر واليوقيت وجب ذكر القيمة كما في الكفاية عن القاضي ابى الطيب والبدينى وابن الصباغ (فان تلفت) اى العين (متقومة ذكر) وجوبا

(قيمة) دون الصفات بخلافها مثلية فيكفى فيها الضبط

بالصفات) متناهية الاكتفاء بذكر القيمة وفي حج لا بد من ذكر الصفات اه حل (قوله ولا تسمع الدعوى بمجهول الخ) عتزم ما فهم من المتن من اشتراط التعين (قوله الا في امور) بل قد لا تصور الا جمهوره وذلك فيما يتوقف تعيينه على القاضى كفرض مهر ومثمة وحكومة ورضخ وانهى بعضهم الصور المستتة من اشتراط العلم الى مائة صورة وصورتين اه شوبرى (قوله منها الاقرار) بان ادعى انه اقر له بشئ مو قوله والوصية بان ادعى على الورثة ان مورثهم اوصى له بشئ وطلب منهم بانه اه عنائى اى ومنها الدية والغرة وفرض المهر والمثمة والحكومة والرضخ والتنفق والكسوة اه قد على المحلى (قوله في ارض حددت) عبارة وروضة الحكم لشرع الروايات لو ادعى حقلا لا يتميز مثل مسيل الماء على سطح مجاره من داره او مروره في دار غيره مجازا فلا بد من تحديده احدى الدارين ان كانتا متصلتين فيدعى ان له دارا في موضع كذا او يذکر الحد الذى يشبه الى دار خصمه ثم يقول وانا استحق اجرا ما من سطح دارى هذه على سطح دار فلان المذكور في حدها الاول والثاني مثلالى الطريق الفلاني فان كانت الداران متفرقتين فلا بد من ذكر حدود الدارين انتهت اه رشيدى (قوله او عقد اماليا) لو كان سلبا فقد جزم الماوردى بانه لا بد من ذكر شروطه وقد نبه عليه الشارح في سلف اه عميرة اه سم (قوله كافي النكاح) راجع للنكح كما يدل عليه تعليقه ولامه بعده تأمل (قوله او ادعى نكاحا فكذا) اى ادعاء رجل وامرأة اه شرح مر ثم قال ولو ادعت زوجة رجل فانكر فحلفت اليمين المردودة ثبتت زوجيتها ووجب مؤنتها رجل له اصابته الا انكار انكار النكاح ليس بطلا قاله الماوردى ومحل اصابته باعتبار الظاهر لا الباطن ان صدق في الانكار اه ثم قال ولو اُجابت دعواه للنكاح بانها زوجته من منسفة فاقام آخر بينة بانها زوجته من شهر حكم بها للاول لانه ثبت باقرارها نكاحه فاما لم يثبت الطلاق لاحكم النكاح الثاني اه قال في شرح البهجة قال البلقنى ويستتبع ما ذكر انكحة الكفار فيكنى ان يقول في الدعوى بها هذه زوجتى وان ادعى استمرار نكاحها بعد الاسلام ذكر ما يقتضى تقريره حيث قد لا بد فيما اذا كان سفيها او عبدا من قوله نكحتنا باذن ولي او مالكي ولا يعتبر في الموانع لان الاصل معها اه سم (قوله اى وصفه بالصحة مع قوله نكحتنا الخ) واحتيج مع الصحة لذكر الشروط ايضا دون اتفان الموانع مع ان الصحة متضمنة لها احتياطا لان الاصل عدم المانع فاكتفى بما يتضمنه وصف الصحة والاصل عدم الشروط فاحتيط في بيانها بذكرها فلو قال نكحتنا نكاحا صحيحا شرعا كنى عن ذكر الشروط من عارف دون غيره اه حل وعبارة سم قوله اى وصفه بالصحة الخ فاذا اجمع بين اعتبار الوصف بالصحة والتفصيل للشرائط وهو ما اقتضاه ايراد المروى واعتمدهم لم يتضمن ذكر الصحة في المانع او قول قضية هذا التعليل انه لا حاجة مع وصف الصحة الى ذكر الشرائط ايضا لتضمن الصحة وجود الشرائط وقضية كلام المصنف الاحتياج وقد يوجه بالاحتياط ويفرق بين الشرائط والموانع بان الاصل عدم المانع فاكتفى بما يتضمنه من وصف الصحة والاصل عدم الشرائط فاحتيط في بيانها بذكرها ولم يكتف بما يتضمنها فليتأمل ثم عرضت ذلك على شيخنا الطبلاوى فاقره انتهت (قوله وشاهدين عدول) قال في شرح البهجة ولا يعتبر في دعوى النكاح تعيين للولى والشهود كما أفهمه كلامه وقوله عدول قال في شرح البهجة قال في الروضة كاصلها وقياس التعرض للعدالة وجوب التعرض لسائر الصفات المعبرة في الولى قال البلقنى وهذا في غير من يلى النكاح مع ظهور فسقه من ذى شوكة فاذا قال بولى يصح عقده كفى اه وهذا الذى قاله البلقنى اعتمد مر ولو قال تزوجتها زوجا صحيحا شرعا كنى عن ذكر سائر الشروط من المعارف دون غيره كما بحثه الطبلاوى رحمه الله اه سم (قوله فلا يكتفى فيه الاطلاق) اى الاقتصار على الصحة بل لا بد من اجمع بين الصحة والشروط اه حلبى (قوله اولى من تعيره فيه بالرشد) يتأمل وجه وجود الرشيد بدون العدل لقان الرشد صلاح الدين والمال اقول ويجاب بانه لو باع مصلحا لدينه

بالصفات ولا تسمع الدعوى بمجهول الا فى أمور منها الاقرار والوصية وحق اجرا ما للمال فى ارض حددت (او) ادعى عقدا ماليا كبيع وهبة (وصفه) وجوب بالبرصحة ولا يحتاج الى تفصيل كفى النكاح لانه اخف حكما منه ولهذا لا يشترط فيه الاشهاد (او) ادعى (نكاحا فكذا) اى وصفه بالصحة (مع) قوله (نكحتنا) بولى وشاهدين عدول ورضائها ان شرط بان كانت غير مجبرة فلا يكتفى فيه الاطلاق وتعميرى فى الولى بالعدالة اولى من تعيره فيه بالرشد

لانه لا يستلزمها (ويؤيد) حرجو بما (في) تكاح (من بهارق عجزا عن تصلح لتعق وخوف زنا) واسلاما ان كان مسلما لهما مشترطات في جزاء تكاحها ويقول في تكاح الامة وزينتها مالها الذي له تكاحها ونحوه وذكر اشتراط الوصف بالصحة في دعوى العقد والتكاح من زيادة وتعميري بمن بهارق اولي من تعيينه بالامة (ولا يمين على من أقام بيته) بحق لانه كلف في الشهود (الا ان ادعى خصمه مسقلا) له كاداه له او ابراه منه وشرا منه من مدعيه وعلمه بفسق شاهده (فيحلف على شيء) وهو انه ما تأدى منه الحق ولا ابراه منه ولا باعه له ولا يعلم فسق شاهده لاحتمال ما يدعيه وعلمه في غير الاخيرة اذا ادعى حدوده قبل قيام البينة (٤١٥) والحكم وكذا بينهما ومضى زمن

امكانه والا فلا يلتفت الى قوله ويستثنى مع ما ذكره ما لو قامت بيته باعسار المدين فللدائن تخليفه لجزا ان يكون له مال باطن وما لو قامت بيمين وقال الشهود لا نعلمه باع ولا وهب فلخصمه تخليفه انها ما خرجت عن ملكه وخرج بالبينة اى وحدها الشاهدو البمين والبينة مع يمين الاستظهار فليس لحكم المدعى تخليفه على نفي ذلك لان الحلف مع من ذكر قد تعرض فيه الحلف لاستحقاقه الحق فلا يحلف بعد ذلك على نفي ما ادعاه الخصم (وإذا استعمل) من قامت عليه البينة اى طالب الامهال (لأى بدافع) من نحو أداء او ابراء (امهل ثلاثة) من الام لا نهامدة قريبة لا يعلم فيها الضرر ومقيم البينة قد يحتاج الى مثلها للفحص عن الشهود (ولو ادعى رق غير صبي ومجنون) مجبول نسب ولو سكران (فقال أنا حر اصاله حلف) فيصدق لان الاصل الحرية وعلى المدعى البينة وان

وماله ثم فسح لا يحجر عليه ويوصف بأنه رشيد لا عدل ثم رأيت في زى اى حش (قوله لانه لا يستلزمها) اى لان طارىء القس يوصف بالرشد حينئذ ولا يوصف بالعدالة لان الصبي قد يوصف بالرشد كما قال في المناجح وصيدان رشدا ما هو شوري (قوله او نحوه) عطف على مالها كولى المالك كما إذا كان المالك صنيا قال الثنائى وكالحاكم فى الامة المحقوفة ام (قوله ومحلف في غير الاخيرة) اى دعوى علمه بفسق شاهده هذا كالصرح في عدم اعتبار هذا التيقيد في الاخيرة فتقبل دعواه الملاحين ولو لم يجد الحكم وكان مدار الفرق ان القدر بعد الحكم ان رجع للمحكوم به كان الحكم مانعا من دعواه وما ترتب عليها وان رجع للحكم لم يكن مانعا من ذلك وقد بحثت جميع ذلك مع مر فوائده حاشية النخبة اه شوري (قوله ويستثنى مع ما ذكر الخ) ذكرنا ثلاث صور يحلف فيها المدعى مع اليقين في القضاء على الغائب اربعة فيكون في كلامه سبع صور وزاد بعضهم ثلاثة فالجواب ان الصور عشر وقد تقدم ذكرها ثم اه (قوله مع يمين الاستظهار) اى فى الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت (قوله وإذا استعمل) اى من قامت عليه البينة وكذا المدعى على ما افق به شيئا اه حل (قوله بدافع) اى بيته دافع اى امر دافع فهو على حذنب مضاف كما يدل عليه قول النازح بعد ويقم البينة الخ (قوله امهل) اى وجوبه بكفيل فان خيف هربه فبالرسم عليه فلو ذكر ان بيته في المكان القلاني وامره يزيد على ثلاثة ايام لم يعمل فاذا قضى عليه ثم احضر تلك البينة سمعت اه حل (قوله ثلاثة من الايام) فان احتاج في انتمائها الى سفر ممكن مالم يزد على الثلاث ولو احضر بعد الامهال المذكور شهود الدافع أو شاهدا واحدا امهل ثلاثة اخرى للتصديق أو التسكيم ولو عين جهة ولم يأت بيته ثم ادعى اخرى عند انقضاء مدة المهلة واستعمل حاكم يعمل او انتمائها امهل بقيتها فقط اه شرح مر (قوله ومقيم البينة) اى الذى يريد اقامتها يعمل ايضا لانه قد يحتاج اليها (قوله فقال أنا حر اصاله) اى سواء ابتداء هو بهذا القول او قاله بعد دعوى سيده اه شيئا وان كان الظاهر من كلام المتنازه لا بد من تأخر قوله على دعوى سيده الا ان يقال هو جرى على الغالب (قوله حلف فيصدق) اى إذا لم يسبق منه اقرار برق حال تكليفه ولم يحكم برقه حاكم حال صغره والام لم تسمع دعواه اه عتاني ولو قامت بيته برقه وبيته بحريته قدمت بيته الرق لان معها زيادة علم لانها ناقلة وبيته الحرية مستحبة اه زى (قوله لان الاصل الحرية) اى في غير من امه رقيقة اه شوري وإذا ثبتت حرته الاصله بقوله رجوع مشترية على ذاته بالثمن وان افقره بالملك لذاته على ظاهر اليد اه شرح مر (قوله وتداولته الايدي) اى لان اليد لا تصرف في المالك فبما هو مال في نفسه وهذا بخلافه لان الاصل الحرية اه شوري (قوله ما لو قال اعتقتي الخ) اى وما لو قال أنا عبد فلان فالصدق السيد لا اعتراف العبد بالرق وانما ثبتت عليه اليد للسيد فلا تقبل بدعواه بخلافه في مستثنائاته لا يترف بذلك والاصل الحرية اه شرح الروض اه سم (قوله على مامر في كتاب القيط) عبارة هناك متنا وشرا حاصل القيط حرو وان ادعى رقه لاقط او غيره لان غالب الناس احرار الا ان تقام برقه بيته متعرضة

استخدمه قبل ان تكاره وجرى عليه البيع مرار وتداولته الايدي وخرج يداي اصاله ما لو قال اعتقتي او اعتقتي من باعني منك فلا يصدق بغير بيعة (أو) ادعى (رقها) اى رقبتي ومجنون (ولو ابيده لم يصدق الا ببيعة) لان الاصل عدم الملك نعم لو كانا يديغره وصدقه لتبركفى تصديقه اى مع تخليف المدعى (او يديه وجعل لقطعهما حلف) فيحلف له برقمه لانه الظاهر من حالهما وانما حلف لحطشان اخرية فان علم انظم لم يصدق الا ببيعة على مامر في كتاب القيط محكوم بغيريته ظاهرا بخلاف غير هو قولى حلف اولي من قوله حكم له به (وان سكرانها) اى الصبي والمجنون ولو بعد كلفهما (لن) لانه قد حكم برقمه ما لا يرفع ذلك الحكم الا بدعوى تعبيرى بما ذكره كراولى ما عبر به

لسبب الملك كارت وشرا فلا يكتفى بطلاق الملك لانا لا تأمن أن يعتمد الشاهد ظاهر اليد وارق غيره كتب
 ودابر بان امر الرق خطراً حقيقياً في بيان المال علوك فلا تغير دعواه وصفه بخلاف القبط لان عمر ظاهره
 او يقر بعد كاله ولم يكذب المقر له ولم يسبق إقراره بعد كاله بحرية فيجوز بقره في الصورتين وان سبق منه
 تصرف يقتضيها كبيع ونكاح نعم ان وجد بدار حرب لاسلم فيها ولا ذى فريق كسائر صيغاتهم ونسأهم
 قاله البتيني وطلابهم يقتضيه اما اذا قر به لكذب اوسبق اقراره بالحرية فلا يقبل اقراره بالرق وان عاد
 المكذب وصده لا نه لا كذب حجج بحريته بالاصل فلا يعود قتيماً (قوله) ولا ندم دعوى بدين مؤجل
 قال في شرح الرضوي وجواب دعوى من ادعى ديناً مؤجلاً ولم يذكر الاجل لا يلزم ان تسليمه الآن ويحلف
 عليه وقوله ولم يذكر الاجل من زيادته وهو صحيح للدعوى لان الدعوى مؤجل لم تسمع كاسم وفي جواز
 انكار استحقاقه في المدعى لذلك بأن يقول لاشي له على وجه ان قال الزركشي المذهب المنع كما حكاه شرح
 الرويان عن جده اه سم ولو ادعى ديناً على مصر وقصد اثباته ليطالب به اذا ايسر وظاهر كلامهم انها
 تسمع مطلقاً واعتمده الغزوي وهو المتمدن واقفي به الوالد رحمه الله تعالى وان اقتضى ما قرناه عن
 الماوردي سماعها لان القصد اثباته ظاهراً مع كونه مستحقاً قبضه حالاً بتقدير يساره القريب عادة
 اه شرح مر وقوله فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقاً من هذا يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها
 وهي ان شخصاً تقرر في نظاره وقت من واقف المسلمين فوجده خراباً ثم انه عمره على الوجه اللائق به
 ثم سال القاضي بعد المارة في نزول كشيء على المحل وتحريم المارة وكتابة حجة بذلك فاجابه لذلك وعين
 معه كشيء وشهوداً ومهندسين فقطمو اقيمة المارة المذكورة اثني عشر الفانصف فضة واخبروا القاضي
 بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على المستحقين معاملتهم ويمنع من ريد اخذ الوقف الى أن يستوفى المقدار
 المذكور من غلة الوقف وهو انه لا يعمل بالحجة ولا يجبه لذلك لكونه لم يطالب بشيء اذ ذلك
 ولا وقت عليه دعوى والكتابة انما تكون لدفع ما طلب منه وادعى به عليه وليس ذلك موجوداً
 هنا وطريقه في اثبات المارة المذكورة ان يقيم بينة فتشبه له بما عرفه يومافيو مما لا يكون ذلك جواباً
 لدعوى ملزمة ثم ان لم يكن له بينة فانه يصدق فيما صرفه يمينه حيث ادعى قدر الاتفا وساخ له صرفه بان
 كان له مصلحة واذن القاضي له فيما ترقف على اذن كالقرض على الوقف من مال غيره او من ماله ان شرط
 الواقف ان الناظر اقرض ما يحتاج اليه الحال من المارة من غير استئذان اه عرش عليه (تنبيه)
 بحث الاذرى ان الدعوى بنحو ربيع وقت تكون على الناظر لا على المستحق وان حضر الاثني
 وقف على جماعة معينين سراء شرط الناظر لكل في حصة او للقاضي المدعى عنده والدعوى عليهم
 ان حضروا او على الحاضر منهم لكن لا يحد عليه الا بعد اعلام الجميع بالحال ومن هذا القبيل الدعوى
 على الورثة او بعضهم (تنبيه) قال شيخنا والذي استقر عليه راي السبكي ان الحاكم ولو حلفاً لا يوجه
 عليه ولا على نائبه دعوى لبيت المال او نحو بيتيم او محجور تحت نظره او وقف كذلك بل ينصب
 الحاكم مدعياً ومدعى عليه عنده او عند غيره فراجعهم وتامله اه قل على المحل (قوله) اذ لا يتعلق بها
 الزام في الحال) اى وتقدم ان من شرط الدعوى ان تكون ملزمة في الحال (قوله) فلو كان بعض
 حالاً (الخ) وبحسب البتيني صح الدعوى بقتل خطأ أو شبه عمد على القاتل وان استلزم الدية مؤجلة لان
 القصد ثبوت القتل ومن ثم صح دعوى عتد مؤجل قصد بها تصحيح اصل العتد قاله الماوردي
 وهو ظاهر لان المقصود منها مستحق في الحال اه شرح مر (قوله) قال وكذا لو كان المؤجل (الخ)
 مثله في شرحي مر ووج

(فصل فيما يتعلق بجواب المدعى عليه الخ) لا يبين فيما سبق كيفية الدعوى بين هنا كيفية الجواب اى في بيان
 الجواب وما يكتفى فيه وما لا يكتفى اى وما يتبع ذلك من قوله وما قبل اقرار رقيق بالخ (قوله) لواصل على
 سكوته عن جواب الدعوى اى والحال انه عارف او جاهل ونه ولم يتبها كما افاد ذلك كله قوله اه

(ولا تسمع دعوى بدين)
 (مؤجل) وان كان به بينة
 اذ لا يتعلق بها الزام في الحال
 فلو كان بعضه حالاً وبعضه
 مؤجلاً صح الدعوى به
 لاستحقاق المطالبة ببعضه
 قاله الماوردي قال وكذا
 لو كان المؤجل في عقد
 وقصد بدعواه تصحيح
 العقد لان المقصود منها
 مستحق في الحال

(فصل فيما يتعلق بجواب
 المدعى عليه) (لو ارع على
 سكوته عن جواب الدعوى

شرح مر (قوله فكتاكل) اى صريحا والا فهذا نكول كاسياقي في المتن لكنه ليس بصريح وانما الصريح في النكول امتناعه من الحلف وعبرة الجلال جعل ككترا ناكل انتهت وليس مثل النكول قوله في جواب الدعوى ثبت ما يدعيه خلافا لم يقع من بعض القضاة حيث يطالب المدعى عند ذلك بالاثبات اه حل (قوله ان حكم القاضي) اى فلا يصيرنا ناكل بمجرد السكوت فقط بل لابد من ان يحكم بالنكول او يقول للمدعى احلف اه عزى وقوله بعد عرض البين عليه متعلق بكل من العاملين قوله اه يقول المتن اصر (قوله لتودعش) يقال دهش دهشا فهو دهس من باب تعذب عذبه حيا او خوافا ويمتدى بالهمز فيقال ادهشته وادهشه غيره وهذه هي اللغة الفصحى اه شوى (قوله شرح له القاضي الحال) هل وجوبه في كلام شيخنا نعم اه حل بان يقول له اذا اطلعت السكوت حلفت بنكولك وقضيت عليك او يقول له ان لم تحلف حلف المدعى واستحق عليك اه عبد البر (قوله او قال للمدعى احلف) اى بعد عرض البين على المدعى عليه اه شيخنا (قوله وان لم يصر) دخول على قوله فان ادعى واشارة الى انه مفرع على محذوف والظاهر انه لا حاجة اليه بل كان الاول حذفه لان قوله فان ادعى لا يظهر تفريمه عليه ومن ثم لم يذكره مر اه شيخنا (قوله فان ادعى عليه عشرة ااخ) انظر هل هذا الحكم خاص بنحو العشرة من الاعداد حتى لا يجري في الاعيان كالو ادعى دابة او ثوبا فلا يحتاج ان يقول في الجواب ولا بعضها لانه لا يلزم من نفي استحقاق البين نفي استحقاق بعضها لجواز الاشتراك فيها او يجري فيها ايضا على الاول فالفرق فليحرر ومال الطيلوسى الى الاول ثم رابت في الروض مانصه وان ادعى ملك دار يدعيه فانكر فلا بد ان يقول في حلفه ليست لك ولا شيء منها اه قال في شرحه عقب ذلك ولو ادعى انه باعه اياها ككاه ان يحلف انه لم يبيعها صرح به في الاصل اه ومثله في الباب اه سم ولو ادعى عليه مالا فانكر وطلب منه البين فقال له لا احلف واعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تحليفه لانه لا يضمن ان يدعى عليه بما دفعه وبدوكذا لو نكل عن البين واراد المدعى ان يحلف بين الرد فقال خصمه انا ابدل المال بلبايم فيلزمه الحاكم بان يقر والاحلف المدعى اه شرح مر (قوله لا تزني العشرة) وفي الدار مثلا يقول ليست لك ولا شيء منها اه حل (قوله فتناكل عمادونها) اى وفرض المسئلة انه طلب منه البين على العشرة ومادونها فان طلب منه الحلف على العشرة فقط حلف على نفيها لا يكون ناكل عمادونها فان اراد المدعى اثباته احتاج الى دعوى جديدة اه شيخنا وبقرير آخر للمزيرى مانصه في هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكون ناكل بمجرد حلفه على نفي العشرة بل لابد بعد هذا الحلف ان يقول له القاضي هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فتناكل عمادونها اه وعبرة سم قوله في حلف المدعى على استحقاقه محل هذا اذا عرض على المدعى عليه البين على العشرة ومادونها وامتنع من الدون والا فلا يكون ناكل عن الدون بل لابد من تجديد دعوى به وجواب اه عميرة انتهت (قوله فيحلف المدعى على استحقاقه) اى من غير حاجة الى تجديد دعوى اه مر اه سم وعبرة اصله مع شرح مر فيحلف المدعى على استحقاق دون عشرة بجزء وان قل فلا تجديد دعوى ويأخذ ما ياتي ان النكول مع البين كالاقرار انتهت (قوله لم تحلفي على البعض) اى لا بدعى جديدة اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله لا بدعى جديدة هذا مشكل لانها لا تخرج بها عن المناقضة والظاهر ان المراد بالذي تحلف عليه بدعى جديدة استحقاقها للاربعين مثلا لانه نكحها بالاربعين وعبرة الرافى اما اذا اسندته الى عقد كاذبا قالت المرأة نكحتني بخصين وطالبته بها ونكل الزوج فلا يمكنها الحلف على انه نكحها ببعض الخمسين لانه يناقض ما دعت اولوا وان استأنفت وادعت عليه ببعض الذي جرى النكاح عليه يازعمت وجب ان يجوز لها الحلف عليه فقوله ببعض الذي جرى النكاح عليه صريح فيما ذكره فعمله انه ليس لها ان تدعى بدعياته نكحها باقل اه (قوله لانه يناقض ما دعت) فيه ان هذا التعليل ياتي بما تقدم وهو حائز على ما درن العشرة ويحجب بان دعواه العشرة متضمن

فكتاكل) ان حكم القاضي بنكوله أو قال للمدعى احلف بعد عرض البين عليه كما سيأتي في فصل النكول فيحلف المدعى فان كان سكوته لنحو دهش أو غباوة شرح له القاضي الحال ثم حكم عليه أو قال للمدعى احلف وان لم يصر (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلا (لم يكف) في الجواب (لا تزني) العشرة (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان حلف لان مدعيها مدع لكل جزء منها فاشتبط مطابقة الانكار والحلف دعواه (فان حلف على نفيها) اى العشرة (فقط) فتاكل عمادونها فيحلف المدعى على استحقاقه (ويأخذ نعم لو كان المدعى به مستندا الى عقد كان ادعت نكاحه بخصين ككاه نفي العقيد بها والحلف عليه فان نكل لم تحلف هي على البعض لانه يناقض ما ادعته (أو) ادعى (شقة أو مالا مضافا لسبب كافر متك)

كفى) في الجواب (لا تستحق على شيئا أولا يلزمي تسليم شيء) اليك لان المدعى قد يكون صادقا ويعرض ما يقطع المدعى به ولو اعترف به وادعى مسقطا لطلب بالينة وقد يعجز عنها فدعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق نعم لو ادعى عليه ودية لم يكفه في الجواب لا يلزمي التسليم اذ لا يلزمه تسليم وانما يلزمه التخلية فالجواب الصحيح لا تستحق على شيئا اوان ينكر الابداع او يقول هلكت الوديعة او ردتها (وحلف كالجواب) لطابق الحلف الجواب فان اجاب بنفي السبب حلف عليه او بالاطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فان تعرض لنفيه جاز (او ادعى المالك مرهونا او مؤجرا اريد خصمه كفاه) اى خصمه ان يقول (لا يلزمي تسليمه) فلا يجب التعرض للملك (او) يقول (ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمي تسليم او ادعيت (مرهونا او مؤجرا) فاذكره لاجب فان اقر بالملك وادعى رهنه او اجارة عدم ما دعه (او ادعى

لعدمه ما فهو انما منافضة بخلاف دعواه النكاح بقدر ينافى دعوى النكاح بدونه تأمل (قوله كفى في الجواب لا تستحق الخ) ومن ذلك ما لو ادعت عليه زوجته بنفقة او كسوة فيكفيه في الجواب لا تستحق على شيئا اذ قد يكون صادقا في دعواه المسقط لهما كتنشور لكن يعجز عن الابانة كما اعتمد زى ام عبد البر (قوله او لا يلزمي تسليم شيء) ومن جملة الشيء المنقوص في صورة الشفعة عبارة اصله كفاه في الجواب لا تستحق تسليم الشقص انتهت (قوله لان المدعى قد يكون صادقا) لتليل لمحذوف فهم من قوله كفى لا تستحق على شيئا الخ اى كفاه الجواب المطلق ولا يشترط التعرض لنفي السبب لان المدعى الخ وعبارة شرح مراد عبارة ولا يشترط التعرض لنفي تلك الجهة لان المدعى قد يصدق فيها ولكن عرض ما سقطها من نحو اداء او ابراء او عسار او غش في الشفعة وان اقر بها لم يجد بينة فاقضت الضرورة قبول اطلاقه ومر في الاقرار كيفية دعوى الشفعة جواب دعوى ألف صادقا لا يلزمي دفع شيء اليها لم يقر بالزوجية والابانة وكفى عليه بمهر المثل لان ثبت خلافه وقد شتموا على جهة القضاء بمادتهم الى فرض مهر المثل بمجرد عجزها عن حجة والשובاب سؤاله فان ذكر قدر اغير ما دعت تحالفان حلفا او نسكلا وجب مهر المثل او حلف احدهما فقط قضى له بما ادعاه فيكفى في جواب دعوى الطلاق انت زوجتي وفي جواب النكاح لست زوجتي ولا يكون طلاقا فان صدقها سلبت له ولو انكر وحلف حل نحو اختها وليس لها زوج غيره حتى يطلقها او يموت وتنفق عديتها وينبغي لها ان يرفق به ليقول ان كنت نكحتها فهي طالق ام (قوله ايضا لان المدعى قد يكون صادقا الخ) قد ركب هذا الدليل من اربع قضايا (قوله او يقول ملكك لوديعة الخ) او في هذا للتوزيع كالا يخفى ام حل (قوله او ان ينكر الابداع الخ) انما قال بالحرف المصدرى ليكون السلام مصدر البطان قوله فالجواب اى فالجواب الانكار واما قوله لا تستحق على شيئا فليس هو الجواب وانما هو مدلوله اذا التقدير قوله فالجواب لا تستحق الخ فتتأمل ام شوبرى (قوله فان تعرض لنفيه جاز) لكن لو اقام المدعى بينة يلمس عليه بقاء او ابراء لانه كذبها بنفيه السبب من اصله ام حج كشيخاتها وتقدم عنهما في فصل التسوية من كتاب القضاء بعد قول الاصل او قال لا بينة لي ثم احضرها فقلت في الاصح لاحتمال نسيانه وعدم عليه بحملها ووجه من ادعى عليه بقرض مثلا فأنكر اخذه من اصله ثم اراد اقامة بينة باءادها او ابراء قبلت زاد حج وجرى عليه ابو زرعة لجواز نسيانه حال الانكار كالو انكر اصل الابداع ثم ادعى تلقا او راقبل البعدو عليه فحلف في صورة القرض ام شوبرى (قوله او ادعى مرهونا او مؤجرا) اى ادعى عليه ملك عين هي في نفس الامر مرهونة او مؤجرة عند المدعى عليه فصوره الدعوى ان يقول ادعى عليك ان هذه الدار ملكي والحال ان الدار في نفس الامر مرهونة او مؤجرة لكن لم يصرح في الدعوى بالمرهونة ولا بالاجارة قوله فلا يجب التعرض للملك اى لنفي ملك المدعى العين التي ادعى بها قوله او يقول ان ادعيت ملكا مطلقا فقلت ان فرض المستعان المدعى ادعى ملك عين هي في نفس الامر مرهونة او مؤجرة عند المدعى عليه فقوله ان ادعيت ملكا مطلقا اى ان كانت دعواك بالملك التي ادعيتها ملكا مطلقا عن التقيد بالمرهونة او الاجارة اى ان لم تقيد المدعى به بالمرهونة او الاجارة فلا يلزمي تسليم المدعى به لك لانه لا يلزم من ملك شيء استحقاق تسليمه وقوله او مرهونا او مؤجرا اى ان قيدت الملك المدعى به بالمرهونة او الاجارة اى ان كان مرادك التقيد فاذكره لاجب عتقنا ذكره المدعى اجابة المدعى عليه بان يقول لم تنص مدة الاجارة او لم استوف الدين المرهون هو به تأمل (قوله ملكا مطلقا) اى غالبا عن الرهن والاجارة (قوله فاذكره لاجب) وعكس هذه مثلا كان يدهي المرتين على الرهن يدينه وعاف الرهن ان يحدد المرتين الرهن ان اعترف له بالدين يخلصني الجواب ان يقول ادعيت لنفها لارهن بها فلا يلزمي او يبرهن فاذكره لاجب ولا يكون احدهما بما ذكره مقرر التردد مع الحاجة اه قل على الخلى (قوله فان اقر) اى المدعى عليه بالملك اى ملك المدعى به المدعى بان قال هو ملكك فقوله وادعى رهنه

(عينا قال ليست لي او اضاف اليه بتعذر عتقته) كفى لمن لا اعرفه

أو المحجور أو هو وقف
على مسجد كذا أو على
الفقراء وهو ناظر عليه
(لم تنزع) أى العين منه
(ولا تصرف الخصومة)
عنه لان ظاهر اليد الملك
وما صدر عنه ليس بمؤثر
(بل يحلف انه لا يلزمه
تسليم) للعين رجاء أن يقرأ
ويشكل فيحلف المدعى
وتثبت له العين في الاولى
ولم يروا ضابطا لغير معين
والبدل للحيلولة في غير
ذلك (أو يقيم المدعى
بينة) لئلا له وهذا ما في
المحرر وغيره فهو أولى
من تقييده التحليف بعدم
البينة (وان أقرها الحاضر)
بالبدل (وصدقه صارت
الخصومة معه) وان كذبه
تركت العين بيده كاسرى
كتاب الاقرار (أو) أقر
بها (لغائب انصرف) أى
الخصومة عنه نظر الظاهر
الاقرار (فان أقام المدعى
بينة قضاء على غائب)
فيحلف معها (والا وقف
الامر الى قسومه) أى
الغائب واعلم ان انصراف
الخصومة فيما اذا أقر
الحاضر أو غائب هو بالنسبة
للعين المدعاة لا بالنسبة
لتحليفه اذ للبدعى تحليفه

أى ادعى المدعى عليه بأن قال هو ملكك ورهته عندى أو أجرة على اه (قوله أو المحجور) أى ولا بينة له
ولا لا تسمع الدعوى على المحجور حينئذ اه حل (قوله وهو ناظر عليه) أى الوقت فهذا راجع لمسئتي
الوقت فان كان ناظره غيره انصرفت الخصومة اليه كإذ كرهه بالشارح اه رشدى (قوله ايضا هو
ناظر عليه) بمقتضى ان هذا التقييد يكون هذا ما تمذرر بخاصته كما هو الفرض اذ لو كان الناظر غيره امكن
غاصمته ووافق عليهم بدية ولو كان الناظر غيره قالوجه انه لا يصح إقراره للبدعى وانظر هل تمنع حينئذ
الدعوى عليه للتحليف لانه لا يفيد قليحرا اه سم (قوله لان ظاهر اليد الملك) تعليل لقوله لم تنزع وقوله وما
صدر عنه الخ تعليل لقوله ولا تصرف الخصومة عنه (قوله ولا تصرف الخصومة عنه) لعل عدم انصراف
الخصومة ليس للحكم بكون العين ملكه في سائر هذه الصور اذ يتجه انه يؤخذ بما قراره بان المسجد كذا أو
لمحجوره فيحكم بالمال لانه امام ملك أو له ولاية يملك العين في صورتين المذكورتين لكونه ناظرا أو وليا
وحيث يظهر انه اذا نكل وحلف المدعى يفرم البدل في صورتين المذكورتين ولا تنزع العين ويتقدم ما
اعترض به شيئا أى ماسياق قتاله اه سم (قوله وما صدر عنه ليس بمؤثر) هو ظاهر في المستثنين
الاولتين واما في مسألة المحجور والوقف والمسجد فلم اقف على تعليل شاف وكان وجهه واقعا علم انه
لم يقر لذى يد يمكن نصب الخصومة بخلاف ما لو اقر لمعين اه سم وفي الرشدى قوله وما صدر عنه ليس
بمؤثر ومن ثم لو ادعاهما بعد نفسه سمعت اه (قوله فيحلف المدعى) تفريع على ينكل وقوله وتثبت له العين
تفريع على كل من الاقرار والتكول اه شيئا (قوله في الاولى) وهى قوله لىلى وقوله فيما لو اضافها
لغير معين أى في قوله له من لا يعرفه وقوله في غير ذلك هو قوله أو المحجور أو هو وقف الخ تأمل (قوله
والبدل للحيلولة في غير ذلك) فيه بحث وذلك لأن التفريع على عدم انصراف الخصومة وحيث فالتين
المردودة مفيدة لا تنزع العين في المسائل كلها نعم اذا قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور
والوقف والمسجد كاذب اليه الغزالي وابو الفرج وكذا في الاولين على وجه كان له التحليف لتفريم
البدل فاقاله الشارح هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة الى حالة اه عميرة اه سم وحيث كان البدل
للحيلولة كان القيمة وان كانت العين مثلية اه ع ش على ع لم وفي قول على المحلى وإنما لزمه البدل لاحتمال
صادق في إقراره وعدم انتزاع العين منه لاحتمال أن له ولاية عليها ومعنى عدم انصراف الخصومة عنه
من حيث طلب تحليفه لاثبات الملك له اه (قوله فان أقرها الحاضر الخ) عبارة اصله مع شرح مر وان
أقرها لمعين حاضر تمكن بخاصته وتحليفه جمه بين معين وحاضر للايضاح إذا أحدهما من عن الآخر
وتقييده بامكان بخاصته ليس مناهه انه اذا أقر به لمن لا يمكن بخاصته وهو المحجور لا تصرف
الخصومة عنه بل تصرف عن توليه وانما ذكر ذلك ليرتب عليه قوله مثل الحاضر فان صدق صارت
الخصومة معه لصيرورة البدله وان كذبه ترك في البدل المار في الاقرار اه (قوله تركت العين
بيده) أى ولا تصرف الخصومة عنه من حيث الحلف اه قل على المحلى (قوله انصرف) أى
بالنسبة الى رقة العين والافله تحليفه رجاء ان يقر بفرم البدل للحيلولة اه بخط شيئا اه سم وقد
ذكره الشارح بقوله واعلم الخ (قوله قضاء على غائب) أى فيقتيد بمساقته السابقة فيه بأن يكون
فوق مسافة الدوى اه قل على المحلى (قوله اذ للبدعى تحليفه الخ) فلواقام المدعى بينة بدعواه
والمدعى عليه بينة بانها للغائب عمل بينة ان ثبت وكالته والا لم تسمع بالنسبة لثبوت ملك الغائب
والحاصل ان المقرر متى زعم انه وكيل الغائب احتاج في ثبوت الملك للغائب الى اثباته وكالته وان
العين ملك للغائب فان أقامها بالملك فقط لم تسمع الادفع التهمة عنه ورا دعى لنفسه حقا فيما كره
مقبوض واجارة سمعت بيته انها ملك فلان الغائب لأن حقه لا يثبت الا ان ثبت ملك الغائب
فيثبت ملكه بهذه البينة ولا ينافيه ما مر انه ليس له اثبات مال لغيره حتى يأخذ بدينه منه لان عمل ذلك
في فصل العين الذى لا علاقة له فيها وهنا في حق التوثق او المنفعة مع تعلق حقه بها ولو قال المدعى

لتغريم البدل للحيولة كن قال هذا زيد لمرو (٤٢٠) (وما قبل اقراره بوقوعه كعقوبة) لادى من قود وحد وتزوير وكدين

عليه لى وفى بدى واقام المدعى بينة وحكم له الحما كهم بان كونها فى بد المدعى عليه فلا قرب عدم تقوده ان كان ذو اليد حاضر او ينفذ ان كان غائبا وتو فرت شروط القضاء على الغائب وعلم عامران من يدعى حقا لتغيره ولم يكن وكلا ولا لى لاسمع دعواه وعلمه ان كان يدعى حقا لتغيره غير متعلق باليه بخلاف ما اذا كان متعلقا منه اليه اه شرح مر (قوله لتغريم) اى اذ لم يحلف ونكل او اقر اه (قوله فعلى السيد) قال فى شرح البهجة فان ادعى به على البعد فطر يقان احدهما وهو ما اختاره الامام والغزالي النخ لان اقراره به غير مقبول ثم قال والثانى وهو ما فى التذهب السباع ان كان للبدى بينة او لم تكن وقلنا البين المردودة كالينة والا فلا واعتدما فى التذهب مر وقال اذ اثبت على هذا فانما يتعلق بذمته لا برقبته لانها حق السيد وهو حاضر لم يدعى عليه فليحرم هذا ثم قال يتعلق برقبته اه سم (قوله لان الولي قسم الخ) عبارة شرح مر وذلك لتعلق الدية برقبته اذا اقسم الولي انتهت (قوله كفى نكاح العبد) بان تدعى امرأته انه تزوجها باذن سيده فلا يثبت نكاحه لما اباقر ارمع السيد وقوله او المكاتبه الخ بان يدعى عليها رجل بانها زوجته زوجها له سيدها بانها بمحضرة شاهدة عدل فلا يثبت الا باقر ارمع السيد قاله العناقي فلو اقر احدهما وانكر الآخر حلف الآخر فان نكل وحلف المدعى حكم له بالنكاح كفى فتاوى القاضى اه

(فصل فى كيفية الحلف) فقد ذكر ما قبله وبحلف على البت الخ او ما قوله من تغليظ الخ فهو توطئة له وقوله وضابط الحالف وقد ذكره بقوله ومن طلب منه بين على ما لو اقر به لم يحلف وعبارة شرح مر فى كيفية الحلف وضابط الحالف وما يترفع عليه اى على ضابط الحالف انتهت اى من قوله ولا يحلف قاض على تركه طلبا من حكمة الى آخر الفصل (قوله من تغليظ بين) اى يسن للقاضى ان يغلظ البين وهذا ليس من الترجمة اه حل بل توطئة للترجم له وهو قوله وبحلف على البت الخ (قوله من مدع) اى فيما اذ اردت عليه او اذ ادان يحلف مع شاهده حل وعمل ذلك ما لم يسبق من احدهما حلف بنحو طلاق ان لا يحلف بينا مغاظة والا فلا تغليظ والا وجه تصديقه فى ذلك بلايين لانه يلزم من حلفه طلاقه ظاهر افساوى الثابت بالينة وقد ينحصر التغليظ باحد الجانبين كالم ادعى قن على سيده اعتقا او كتابة فأنكره السيد فغلظ عليه ان بلغت قيمته نصا با فان رد البين على القن غلظ عليه مطلقا لان دعواه ليست بماله اه شرح مر وفى الحلبي ولا يغلظ على مريض وزمن وحائض بالنسبة للسكران فلا يكلف كل حضور المسجد او بابه فقوله ومكان ظاهره ان الحائض تكون ياب المسجد المعتمد انه لا يغلظ عليها بذلك ويفرق بينه وبين العنان بضيق باب العنان اه (قوله فى غير نجس) اشار به الى ان قول المصنف لاق نجس الخ معطوف على هذا المقدور للعلم به فلا يقال هذا غير محتاج اليه اه ع (قوله كدم) اى يوجب القصاص فان وجب مالا فيه التفصيل الا فى كتب ايضا شامل لما لا تغليظ فيه اه حل (قوله) وبلغ نصاب زكاة نقد) وهو عشرون دينار او ما تادى هم او ما قيمته احدهما فليس المراد اى نصاب كان حتى من الابل مثلا به راوى (قوله لجراة فى الحالف) فى المصباح واجر أعلى القول اسرع بالهجوم عليه من غير توقف والاسم الجراة مثل غرقه ورجل جرى بهلزم على فعيل اسم فاعل من جراً جراً اه مثل ضخم ضخمته اه (قوله بنادى انه الخ) متعلق بقوله اوله يلزمه ورأى الحما ك الخ كابدل عليه صنيع المحلى اه (قوله لاقى نجس او مال الخ) هذا التقيد انما هو بالنسبة للتغليظ بالزمان والمكان اما بالنسبة لزيادة الاسماء والصفات فله التغليظ بها مطلقا كما بحثه البقنى وغيره وقوله مطلقا اى فى المال وغيره بلغ نصابا ام لا وشمل ذلك الاختصاص فقضية ان لا تغليظ البين فيه اه شرح مر وعش عليه (قوله ولم يره اى التغليظ فيه) اى المال ان ذكر فالتجسس لا تغليظ فيه مطلقا ونقل عن شيخه الذى اناصر العللاوى ان للقاضى ان يغلظ فيه اذا رأى ذلك اه حلى (قوله لاجمع وتكرير الفاظ) عبارة شرح مر نعم التغليظ بحضور جمع اقلهم اربعة ويتكرر اللفظ لا اثر له انتهت وعبرة الحلبي قال الرافى واما حضور الجميع فلم يذكره هنا وسيه محبة فى غير متعلق باثبات حد

متعلق بمال تجارة اذن له فيها سيده (قوله ادعى والجواب عليه) لان اثر ذلك يسود عليه اما عقوبة الله تعالى فلا تسمع فيها الدعوى عليه كاسر (ومالا) يقبل اقراره به (كارش) لميب وضمان متلف (فعلى السيد) الدعوى به والجواب لان الرقبة التى هى متعلقة حق للسيد فيقول ماجنى رقيقى نعم يكونان على الرقيق فى دعوى القتل خطأ او شبه عمد بحل اللوث مع انه لا يقبل اقراره به لان الولي يقسم وتصلق الدية برقة الرقيق صرح به الرافى فى كتاب القسامة وقد يكونان عليهما مما كا فى نكاح العبد او المكاتبه فانه انما يثبت باقرهما (فصل فى كيفية الحلف وضابط الحالف) سن تغليظ بين من مدع ومدعى عليه فى غير نجس ومال كدم ونكاح وطلاق ورجعة وابلا وعق وولا ووصاية ووكالة وفى مال ادعى به او بحقه وبلغ نصاب زكاة نقد او لم يلزمه ورأى الحما ك التغليظ فيه لجراة فى الحالف بناء على انه لا يتوقف على طلب الخصم وهو الاصح لاقى نجس او مال ادعى به او بحقه كمياد واجل لم يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره اى التغليظ فيه (قاض) والتغليظ يكون (بما) مر (فى العنان من زمان ومكان) لاجمع وتكرير الفاظ

او
نفس او مال ادعى به او بحقه كمياد واجل لم يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره اى التغليظ فيه (قاض) والتغليظ يكون (بما) مر (فى العنان من زمان ومكان) لاجمع وتكرير الفاظ

(وبزيادة اسماء صفات) كان يقول والله العظيم الذي لا إله الا هو عالم التسيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية وان كان الحالف يهوديا حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الفرق (٢٢١) أو نصرانيا حلفه بالله الذي أنزل

الانجيل على عيسى او
مجوسيا او وثنيا حلفه
بأنه الذي خلقه وصوره
فلو اقتصر على قوله والله
كفى ولا يجوز لقاض ان
يحلف احدا بطلاق او
عق او نذر كما قاله الماوردي
وغيره قال الشافعي ومثي
بلغ الامام ان قاضيا
يحلف الناس بطلاق او
عق عزله ووجوب ذكر
سن التخليط مع عدمه
في النجس ومع قولي قد
ولم يره قاض ومع قولي
وبزيادة اسماء وصفات
من زيادتي وتقيدي بما
مر في اللسان بالزمان
والمكان أولى من اطلاقه
(ويحلف الشخص على
الب) أي اقطع في فعله وفعل
ملوكه اثباتا أو نفيًا لانه
يعلم حال نفسه وحال ملوكه
منسوب اليه فهو كاله بل
ضمان جنابة بهيمته بتقصيره
في حفظها بيفعلها وفي فعل
غيرها اثباتا ونفيًا محصورا
لتيسر الوقوف عليه (لا في
له) كقول غيره له
في جواب دعواه دينيا
لمسورته ابرأني مورثك
(ة) حلف (عليه)

أو دفعه كاللعان انتهت (قوله) وبزيادة اسماء صفات (ويمن ان يقرأ عليه ان الذين يشتركون بعد الله
وايمانهم بمناقليل او ان يضع المصحف في حجره ولا يحلف عليه لان المقصود تخوفه بحلفه محضرة المصحف
اه شرح م روعش عليه (قوله) فلو اقتصر أي القاضي على قوله والله كفى أي وفات سنة التخليط اه حلي
(قوله) ولا يجوز للقاضي ان يحلف احدا على خروج الخصم فله تخليفه بذلك ومثل القاضي غيره من المحكم
ونحوه فليس له التحليف بذلك اه ع (قوله) عزله أي وجوبه أي ان كان شافعيًا واما القاضي الحنفي فلا
يمزله الامام اذا حلف بالطلاق لا يبرئ ذلك في اعتقاده قد اهر ما وفي نسخ وجوب عزله اه (قوله)
وتقيدي بما مر في اللسان الظاهر ان البارز انه من قلم النسخ كافي بعض النسخ كالاخفى (قوله) أولى من
اطلاقه (له) أي لان الاطلاق يدخل تكرار الايمان وحضور الجميع مع انهما ليسا مطلوبين هنا اه شيخنا (قوله)
ويحلف على البت) حاصل الامور اثنا عشرة صورة لان المحلوف عليه اما فعله واما فعل ملوكه او فعل غيرها
وعلى كل اما اثباتا او نفيًا وعلى كل اما مطلقا او مقيدا بحلف على البت في احد عشر اشارة اليها بقوله فعله او
فعل ملوكه هذه ثمانية وقوله وفي فعل غيرها اثنا عشر في هذا صورتان وقوله او نفيًا محصورا هذه واحدة
ويتخير في واحدة اشارة اليها بالثاني بقوله لا في فعله مطلقا اه شيخنا ومن الحالف على البت حلف البائع على نفي
العيب ولو اوصى بشيء فنيته الوارث فزم الموصي له اه ازيد حلف الوارث على نفي العلم بالزيادة بخلاف
ما لو اقر بشيء ومات وفسره الوارث وزعم المقر له زيادة قال الوارث بعد حلف على نفي ارادة المورث لان
الاقرار اخبار عن امر سابق يمكن الثور على بخلاف الوصية اه عميرة اه سم (قوله) او نفيًا أي وان كان
غير محصور اه حل (قوله) لانه يعلم حال نفسه أي غالبًا وبعبارة شرح لملاحته بفعله أي من شأنه ذلك وان
صدره ذلك الفعل حاله جنونه كما اقتضاه إطلاقهم انتهت (قوله) بل ضمان جنابة بهيمته بتقصيره أي حاصل
بسبب تقصيره في حفظها فليس حاصلًا بفعله فكانه قال على ان جنابة البهيمة بتقصيره فكانه فعله لا فعلها فكانه
الفاعل له اه حل (قوله) بتقصيره في حفظها أي فكان من فعله ومن ثم لو كانت ريد من يضمن فعلها كستام
ومستجير فالدعوى والحلف عليه فقط كما يحتمل الاذعي وغيره وسبقه اليه ابن الصلاح في الاخير اه شرح
شيخنا اه شوري (قوله) ابرأني مورثك) ولم يقل من كذا فان قال من كذا تعين الحلف على البت فيقول
لمورثك من كذا اه حل (قوله) او على نفي العلم) ويشترط هنا وفي كل ما يحلف المتكسر على نفي العلم التعرض
في الدعوى لكونه يعلم ذلك قاله البلقين ومحل اذ اعلم المدعي ان المدعى عليه يعلم والالم يسع له ان يدعي انه يعلمه
أي لم يحجز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن يوجه اطلاقهم بأنه قد يتوصل به إلى حقه إذ انكَل المدعى عليه
فيحلف هو فسوف له فيه اه شرح م ر اه شوري (قوله) لتسّر الوقوف عليه) عبارة شرح م ر لسر
الوقوف على الدل به انتهت (قوله) بظن مؤكّد) اشارة إلى انه لا يشترط في الحلف على البت اليقين وقوله
كان يستمدح اشارة إلى انه لا ينصرف الظن المؤكّد في خطه وخط مورثه فنكون خصمه بما يصلح به الظن
المؤكّد كما جزم به في لروضة واصلا اه عبد البر قال م ر وان لم يتذكر على المتمد اه (قوله) كان
يعتد به الحالف خطه) ظاهر اطلاقهم جواز ذلك وان لم يتذكر وهو المتمد اه شوري (قوله)
او خطه ورثه) أي الموثوق به بحيث يترجح عنده بسببه وقوع ما فيه اه شرح م (قوله) نية الحاكم) أي
ولو كان منصوبًا للمظالم وسواها انتص عقيدة الحالف اولوا الضابط ان يصح تادية الشهادة عنده والحق
الشيخ عز الدين بالقاضي الخصم (تبيين) في تعليق القاضي ان التورية تنفع باطنا في عدم الكفارة
واقول كيف هذا مع قولهم ايمانهم فاجرة غموس (فرع) لو كان المدعي ظالما في دعواه فالظاهر ان
التورية تنفع مثل ان يدعى عليه بمؤجل في نفس الامر فيقول والله لا تستحق على شيئا ويقصد الان
اه سم (قوله) بعد الطلب له) أي من الخصم فلا يتكرر مع قوله المستحلف (قوله) فلا يدفع اثم

أي على البت (او على نفي العلم) لتسّر الوقوف عليه وعلو قولي عليه من زيادتي ويجوز البت في الحلف بظن مؤكّد كان يعتمد فيه
الحالف خطه او خط مورثه كما علم من كتاب اقتضاء (ويعتبر) في الحلف (نية الحاكم) المستحلف للخصم بعد الطلب له (فلا يدفع اثم

اليمين الفاجرة نحو تورية)
كاستثناء لا يسمعه الحاكم
وذلك لخبر مسلم اليمين على
نية المستحلف وهو محمول
على الحاكم لأنه الذي له ولاية
التحليف فلو حلف انسان
ابتداءً وحلفه غير الحاكم
بغير طلب أو بطلاق أو
نحوه اعتبر نية الحالف
ونفعته التوريق وان كانت
حر اما حيث يبطل بها حق
المستحق (ومن طلب منه
يمين على ما لو اقر به لزمه)
ولو بلا دعوى

اليمين الفاجرة نحو تورية) هذا يختص بوجوب كفارة اليمين ونقل عن تعليق القاضي ان التورية تنفعه
باطفاق عدم الكفارة اه حل والتورية قصد مجازير لفظه دون حقيقته كقوله ما له عندي درهم اى قبلة
او قبص اى غشاء القلب او ثوب اى رجوع وهو هنا اعتقاد خلاف ظاهر لفظه لشبهة عنده اه شورى
وعبرة صحيح قصد مجازير لفظه دون حقيقته كقوله ما له عندي درهم اى قبلة كذا قاله الشارح والذي
في القاموس اخلاط على الحقيقة ولم يذكر القبلة وهو الانسب هنا او قبص اى غشاء القلب او ثوب اى
رجوع وهو هنا اعتقاد - لافى ظاهر لفظه لشبهة عنده انتهت (قوله) ايضا لا يدافع اثم اليمين الفاجرة
نحو تورية) محل ذلك لأن لا يكون بحيث لو عرف القاضي حقيقة الحال لم يدر عنه والا فلا اثم وتنفعه
التورية كالمالك كان له دينان باحدهما صك دون الاخر ولم يقبض ذلك الاخر وقبض الذى بالصك واقام
شاهدا بالذى بالصك معه ونيت الحلف على الذى بلا صك ونية القاضي الذى بالصك فلا اثر لنية القاضي
والتورية بصحبة اه مراد سم وعبرة اصله مع شرحه ويرتفع اليمين هو الاتهام عرافان لا يفضل بين
قوله والله وبين قوله ما فعلت كذا مثلاً ويرتفع ايضا طلب الخصم ما من الحاكم وطلب الحاكم ما من توجهت
عليه ونية القاضي او نائبه او المحكم او المنصوب للظالم وغيرهم من كل من له ولاية التحليف واعتقاده
مجتهدا كان او مقلدا لانية الحالف واعتقاده مجتهدا كان او مقلدا ايضا لا تبطل فائدة الايمان وتضعيف
الحقوق اما لو حلفه نحو غيره من لا ولاية له فى التحليف او حلف هو ابتداءً فالعبرة بنية وان اثم بها حيث
ابطلت حتى غيرها انتهت وقوله من كل من له ولاية التحليف امان من لا ولاية له كقبض الظالم او العطاء
فنفع التورية عنده فلا كفارة عليه وان اثم الحالف ان لزم منها تقويت حقوقه المشدود شيوخ البلدان
والاسواق فتضعف التورية عندهم اى سواء كان الحلف بالطلاق او بالله اه ع ش عليه (قوله) كاستثناء
كان قال له عليه خمسة قاعى عشرة واقام شاهدا على المشرة وحلف ان عليه عشرة وقال الاخسة سرا
والمراد بالاستثناء ما يشمل المشية كما يؤخذ من مر حيث قال واستشكل الاسنوى بانه لا يمكن فى الماضى
اذ لا يقال والله انك فعلت كذا ان شاء الله اجب عنه بان المراد رجوعه لعقد اليمين اه (قوله) لا يسمعه الحاكم
اما لو سمع فانه يبرره بعيد اليمين اه شرح مر (قوله) وهو محمول على الحاكم لكن عن شرح الروض ان
القاضى لو كان ممن يرى التحليف بالطلاق لم تنفع التورية خلافاً للاسنوى اه حلى (قوله) ابتداءً
اى قبل طلب القاضي هذا يعزز قوله المستحلف وقوله بغير طلب اى من الخصم هذا محترز قوله بعد
الطلب وقوله ما بطلاق او نحوه كانه محترز قيد مقدراى وكان التحليف بالله اه (قوله) حيث يبطل بها
حق المستحق) بخلاف ما اذا لم يرتب عليها ذلك بان كان بحيث لو علم القاضي حقيقة الحال لم يمارضه
كان كان المدعى ظالماً في دعواه بان ادعى عليه بموجب فى نفس الامر او كان مصراً ولا يقدر على اثبات
اعصائه فقال والله لا يستحق على شياً وقصد الآن اه حل (قوله) ومن طلب منه يمين الخ) هذان
لضابط الحالف وقوله على ما لو اقر به على تقدير مضاف اى على تقي ما لو اقر به وقوله لزمه جواب لو وقوله
حلف جواب الشرط ان جعلت من شرطية او خبر المبتدأ او جعلت موصولة وقوله ولو بلا دعوى غاية
فى قوله على ما لو اقر به لزمه وفى حل واخذ من هذا الضابط انه لو قال الوكيل للخصم عند انكار الوكالة
احلف انك لا تلم وكاتى لم يلزمه لانه وان علم بالوكالة لا يلزمه التسليم وانه لو علق الطلاق على شىء
من افعال المرأة فزعمته وانكره وطليت يمينه انه ما يلزم ذلك لم يحلف اه وفى سم مثله ثم قال
بخلاف ما لو ادعى وقوع الفرة فانه يحلف على نفيها وفى حج وهذا الضابط اعلى اذ تنقبة الله تعالى
كحذو ناو شرب لا تحليف فيما لا متاع الدعوى بهما كما مر ولو قال ابرأتى عن هذه الدعوى فانه لا يحلفه على
نفيه لان الراء منها لا معنى له ولو علق طلاقها بفعلها فادعتوا انكره لم يحلف على نفي الفعل بوقوعه بل ان
ادعت فرقة حلف على نفيها على ما مر فى الطلاق من انه لا يقبل قولها فى ذلك والا فلا ولو ادعى عليه شفعة فقال

كطلب التآذيف بين المذدوف أو وارثه على أنهما زاني (حلف) لعن البيت على المدعي واليمين على من أنكر رواه البيهقي وفي الصحيحين خبر
اليمين على المدعي عليه وهذا مراد الأصل بما جبر به وخرج بالموأخر بقرينة ما تاب المالك (٤٣٣) كالوصي والوكيل فلا يحلف لأنه لا يصح

إقراره (ولا يحلف قاض
على تركه غالبا في حكمة ولا
شاهد أنه لم يكذب) في
شهادته لا ارتفاع منصبها
عن ذلك (ولا مدع صبا)
ولو عمتلا (بل يعمل حتى
يلغ) فيدعي عليه وإن كان
لو أقر بالبلوغ في وقت
احتماله قبل لأن حلفه
يثبت صباه وضباه يبطل
حلفه ففي تحليفه إبطال
تحليفه (الاكافرا) ميا
(أنت وقال تعجلت) أي
انبات العامة ليحلف
لسقوط القتل بناء على أن
الانبات علامة للبلوغ
وهذا الاستثناء من زيادتي
(واليمين) من الخصم (تقطع
الخصومة حالا لا الحق)
فلا تبرا ذمته لأنه بالتكليف
أمر رجلا بعد ما حلف
بالخروج من حق صاحبه
كانه عرف كذبه رواه
أبو داود والحاكم وصح
استناده (تقسم ينة
المدعي بعد) أي بعد حلف
الخصم كالو أقر الخصم
بعد حلفه وكذا لوردت
اليمين على المدعي فكل ثم
أقام ينة ولو قال بعد إقامة
ينة بدعواه يفتي كاذبة
أو مبطله سقطت ولم تبطل
دعواه واستثنى البيهقي
ما إذا أجاب المدعي عليه

إنما اشترت لاني لم يحلف ولو ظهر غريم بعد قسمة مال القتل بين غريماته قاضي أنهم يعلمون دينه لم يحلفوا
أو ادعت أمة الوطومة أو ادعت أنكر السيد أصل الوطمة لم يحلف ومرفى الزكاة لا يجب على المالك بها
بين أصلا ولو ادعى على أبيه أنه بلغ رشيدا أو أنه كان يعلم ذلك وطلب يمينه لم يحلف مع أنه لو أقر به أنزل
وإن لم يثبت رشدا لابن أقر أبيه أو على قاض أنه زوج (قوله كطلب التآذيف بين المذدوف) كان يقذف
شخص شخصًا بالو ثم يرفع القاذف والمذدوف أو وارثه للقاضي وطلب المذدوف أو وارثه حد
القاذف منه القاضي فيحلف القاذف والمذدوف أنه زاني أو أن مورثه زاني فإذا حلف أحد مائتين عليه الحد
والإسقاط وهذا الضابط موجود في المذدوف لا على أقر بالزومه وفي إدخال وارث المذدوف في هذا
الضابط نظر لأنه لا يصدق عليه أنه شيخنا (قوله ولا يحلف قاض الخ) كان هذا وما بعده مستثنى من
الضابط أه حل (قوله ظلال في حكمة) خرج بقوله في حكمة غيره فهو فيه كغيره أه شرح (قوله ولا
مدع صبا) أي وأجونا إلا أن كان معه ينة ولا يحلف السفية إذا ادعى عليه مال له به بسبب معاملة قبل
السفوف قرر الزيادة أنه لا يقبل إقراره بالآلاف والمال والمستلزمة كورة في باب آخر أه أجمها أه حل
(قوله لأن حلفه يثبت صباه) هذا يدل على أن المراد عدم تحليف مدعي الصبا على صباه والساق إلى التهم
من عبارة النماذج أن المدعي بغير الصبا قاتلها أهسم (قوله لسقوط القتل) فإن لم يحلف لم يسقط قتله
أي والأمام على خبره فيمن أنهد مال المتقدمه يقول شيخنا كالتحفة فإن لم يحلف قتل أجاز قتله بخيرا
بينه وبين غيره أو أن تمنت الصلحة فيه أه شورى (قوله واليمين قطع الخصومة حالا) ومثل اليمين
الحلف بالطلاق لأن حلفه من لا يرى التحليف بالطلاق أه حل (قوله تقسم ينة المدعي بعد) ولا يبرر
لاحتمال كذب الينة وكذا ينبغي عدم تعذير لو أقر بالمدعي به بعد انكاره وحلفه لاحتمال النسيان
ونحوه كما هو ظاهر ووافق شيخنا البلقيني عليه وقاض بعض من قيناه بالتميز ليس في حله أه شورى
(قوله ولم تبطل دعواه) أي لاحتمال أن يكون محققا في دعواه والشهود مبطلين لشهادتهم بما لا يحيطون
به أه برماوى فلو أقام ينة أخرى سمعت أه (قوله واستثنى البلقيني) أي من قوله لا الحق (قوله فأنها
لا تخالف ما حلف عليه) لأنه يمكن أنه أودعه لكن لا يستحق عليه شيئا لتلف الوديمة من غير تعصير
أوردها له أه (قوله قد حلفني) تقدم نظيره في فصل رجسوا عن الشهادة وفي الإيلاء والفلس
فلينظر وجه تقديرها وقد يوجه هذا أنه لدفع أن الصيغة صيغة أمر أو لذكر ما في الأصل أه شورى (قوله
مكن من ذلك) فلونكل المدعي ورد هذه اليمين على المدعي عليه فكل عنها وطلب أن يحلف بين الأصل قال
البغوي ليس له ذلك إلا بددعوى لأنها آلا في دعوى أخرى فإن أصر على ذلك قال ابن الرفعة حلف
المدعي واستحق قال هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم أه وجرم في الروض بما قاله البغوي ورده
البلقيني قال الشارح ولي به أسوة أه وأقر كلام ابن الرفعة وأرغى كل ذلك الطللاوى رحمه الله
تعالى ولو ادعى المدعي عليه ينة حلفه وطلب يمينه ثم أقر بأنه أي المدعي لم يحلف فهل له أن يحلف
بين الأصل بغير دعوى قال الطللاوى رحمه الله تعالى له ذلك فليتام أه سم (قوله ولا يرد أنه
لا يؤمن الخ) عبارة شرح مر ولا يجب المدعي لو قال قد حلفني أني لم أحلفه ليحلف على ذلك ثلاثا
يتسلسل الأمر فإن نكل حلف المدعي عليه يمين الرد وأندفعت الخصومة عند هذا إذا قال قد
حلفني عند قاض آخر فإن قال عندك أيها القاضي فإن حفظ القاضي ذلك لم يحلفه وضع المدعي ما
طلبه وإن لم يحفظه حلفه ولا تنفعه إقامة الينة عليه في الأصح لأن القاضي متى ذكر حركه أمضاه فلا
يعتمد الينة أه (قوله أنه حلفه) أي أن المدعي عليه حلفه أي حلف المدعي على أنه أي المدعي ما حلفه

وديمة يني الاستحقاق وحلف عليه فإن حله يفيد البراءة حتى لو أقام المدعي ينة بأنه أودعه إياها لم يؤثر فأنها لا تخالف ما
جلف عليه من نفي الاستحقاق (ولو قال الخصم) قد (حتمني) على ما دعه عند قاض (فليجانب أنه لم يحلفني) عليه (مكن) من
ذلك لأن ما قاله محتمل غير مستبعد ولا يرد أنه لا يؤمن أن يدعي المدعي أنه حلفه على أنه ما حلفه وهكذا

أى ما حلف المدعى عليه (قوله لأن ذلك لا يسمع منه لتلا تسلسل) قال في شرح الروض قان اقام بيعة
تخلص عن الخصومة وان استعمل في اقامة البيعة أمهل ثلاثين ايام على قياس البيئات البدو افع قال من يقمها
حلف انه ما حلف ثم طال به الحلف اه سم

(فصل في النكول) أى الامتناع من الحلف وفي المختار نكل عن العدو وعن اليمين من باب دخل اى
جبن قال ابو عبيد نكل بالكسر لغة فيه وانكراه الاصمعي اه وفي المصباح نكلت عن العدو نكولا من باب
قصد لغة الحجاز نكل نكلا من باب تعب لغة ومنها الاصمعي اه (قوله في النكول) اى وما يتبعه من
قوله ويمن اورد كافر الاخصم الى آخر الفصل (قوله عن اليمين المطلوبة منه) اى المطلوبة منه شرعا اى التي
جعلها الشارع في جانبها بحيث يخلص هامن الدعوى او المراد المطلوبة بطلب القاضي لانه لا يبعدنا كلا الا بعد
طلب القاضي لحلفه كما اشار له بقوله كان قال بعد قول القاضي احلف الخ (قوله بعد قول القاضي له احلف)
خرج ما لو قال له اتحلف بالاستهزام فليس قوله بعده لا احلف نكولا اه قل على المحلى (قوله) او قال بعد
قوله واته الرحمن في الروض فلو قال قل واته فقال والرحمن او قال قل واته العظيم فقال والله وسكت او
امتنع من تخليط المكان والزمان فناكل قال في شرحه اذ ليس له رد اجتهاد القاضي اه سم قال مر في شرحه
ولو قال له قل بالله فقال والله واته ففيه وجهان ارجعهما ما غيرنا كل كسبه لوجود الاسم والتفاوت
انما هو في مجرد الصلة فلم يؤثر ولو امتنع من التخليط بشئ عامر كاننا كلا خلافا للقيين اه (قوله والرحمن)
هذا معمول قوله او قال اى عايف القاضي فقال والرحمن والحال ان القاضي قال له قل والله (قوله واغواة)
اى قلة فطنة قال في المختار غيبت عن الشئ بالكسر وغيبته ايضا غاوة اذ لم تعرفه والعبي على فعل قليل الفطنة
اه اه عش قوله او نحوها اى نحو الغباوة كالجهل (قوله فحكم ينكوله) او قال للبدعي الخ الظاهر ان كلاما
هذين راجع للسكوت وما قبله لكن ما قبله نكول صريح والسكوت نكول غير صريح وهو الذي عناه
بقوله فيهم فكنناكل صريحا والا فهو ناكل ضمنا (قوله ايضا فحكم ينكوله) او قال للبدعي احلف
الخ صريح شرح صحيح ان كلا من هذين راجع لكل من النكول الصريح وهو ما ذكره بقوله
لا اوانا ناكل ومن النكول الضمني وهو السكوت المذكور بقوله او سكت وعبارته بعد كلام طويل
وحيث استوت هذه المسئلة اى مسئلة النكول الصريح ومسئلة السكوت في انه لا بد من حكم القاضي حقيقة
او تنزيلا فان قلت بل يفرقان في ان هذا قبل الحكم التنزيلى يسمى نا كلا بخلاف الساكت قلت ليس
لاختلافهما في مجرد التسمية فائدة هنا فان قلت يمكن تأويل قولهم لا ينكوله اى بالسكوت ويقي ما هنا على
اطلاقه انه لا يحتاج الى حكم وتنزيلا قلت يمكن لو لا قول الروضة ومقتضاه التسوية الخ فتأمل انتهت
والذى انحط عليه كلام الرشيدى على ان الحكم الحقيقي بالنكول لا يحتاج اليه في النكول الصريح وان
الحكم التنزيلى وهو قوله للبدعي احلف لا يدمنه فكل من النكول الصريح والضمني فتأمل (قوله) او قال
للبدعي احلف) وكذا اقبل عليه ليحلفه ولم يقل احلف على احد وجهين قال في الكفاية انه الاقرب بوقله
البنوى في تعليقه عن الاصحاب كاقاله الاذرى وتوقف فيه مر اه سم (قوله حلف المدعى) جواب الشرط
(قوله وقضى له بذلك) اشعر قوله وقضى له انه لا يثبت حتى المدعى يحلفه بل يتوقف على حكم القاضي لكن
الارجح في اصل الزو وضعدم التوقف بناء على ان اليمين المردودة كالاقرا فان الحق يثبت به من غير حكم
في الاصح وسيأتى في كلام الشارح التصريح بان لا يتوقف على حكم ايضا اه زى وعبارة الشورى قوله
وقضى له بذلك اى ثبت من غير حكم كما اتمتت ومثله حل وعبارة شرح مر وقضى له بالمدعى به اى يمكن
منه قد صرح في الروضة بان لا يحتاج بعد اليمين الى القضاء بها انتهت (قوله رد اليمين على طالب الحق) اى
وقضى له بموجبه الدلالة انه لم يكف بالنكول اه عش على مر (قوله حقيقة) اى بان حكم ينكوله

لان ذلك لا يسمع منه لتلا
يتسلسل

(فصل في النكول
والترجمة من زيادى لو

(نكل) الخصم عن اليمين
المطلوبة منه (كأن قال)

هو اولى من قوله والنكول
ان يقول (بعد قول القاضي)

له (احلف لا اوانا ناكل)
او قال بعد قوله له قل والله

والرحمن (او) كان
(سكت) لا دة شة واغواة

او نحوها (بعد ذلك) اى
بعد قوله له ما ذكر (فحكم)

القاضي (ينكوله) او قال
للبدعي احلف حلف

المدعى لتحول الحلف اليه
(وقضى له) بذلك

(لا ينكوله) اى الخصم لانه
يؤيد اليمين على طالب

الحق رواه الحاكم وصح
استاده وقول القاضي

للبدعي احلف وان لم يكن
حكما ينكوله حقيقة لكنه

نازل منزلة الحكم به كافي
الروضة كاصلها وبالجملة

فلا خصم بعد نكوله العود
الى الحلف ما لم يحكم ينكوله

حقيقة او تنزيلا والا فليس
له العود اليه

القاضي حكم التناول للجمال
بهان يقول له أن نكلت عن
اليمين حلف المدعى وأجده
منك الحق فإن لم يفعل
وحكم بتكوله نفذ حكمه
لتقصيره بترك البحث عن
حكم التناول (وبين الرد)
وهي بين المدعى بعد تكوله
خصمه (كأقرار الخصم)
لا كالبينة لأنه يتوصل
باليمن بتكوله إلى الحق
فأشبه إقراره به فيجب الحق
بفراغ المدعى من بين الرد
من غير افتقار إلى حكم
كالاقرار (فلا تسمع
بعد ما (حجته يسقط)
كاداء وإبراء وأعتاضي
لتكذيبه لها بإقراره
وتميرى يسقط أولى من
قوله بإدائه أو إبراء (فإن
لم يحلف المدعى) بين
الرد ولا عذر (سقط حقه)
من اليمين والمطالبة
لا حراصة عن اليمين (و)
لكن (تسمع حجه) كما
مر (فإن أبدي عذرا كاقامة
حجة) وسؤال فقيه
ومراجعة حساب وهذا
أولى من قوله وإن تطل
باقامة بينة أو مراجعة حساب
(أهل ثلاثة) من الأيام
فقط ثلاث تطول مدافعتي
والثلاثة مدة متفرقة شرعا
ويفرق جواز تأخير الحجة
أبدانها قبل اتساع عدولها
تخصروا اليمين فيقول هذا
الأمهال واجب ومستحب
وجهاز (ولا يعمل خصمه

أو ينزله بأن عرض عنه وطلب من خصمه اليمين أم حش (قوله إلا برضا المدعى) فلورضى المدعى بحلفه
بعد التناول بهما الرد إليه لأن الحق لا يصح هراكل إن نكل عن الحلف لم يحلف المدعى بين الرد لأنه
أبطل حجه برضائه يمينه لنفسه أم من الرضاه اسم واليمين المردودة لا ترد ثانيا أم حش (قوله وبين القاضي
حكم التناول) بخلافه شرحه ويرد أن يرضى الحاكم عليه فلا تأو هو أي العرض في الساكت أكد
ولو يؤم منه جعل حكم التناول وجب عليه ترضيه بأن يقول له أن نكلت ويرحب حلف المدعى وأنه لا تسمع
يشتك بصداء براء أو نحوها تمتد (قوله نفذ حكمه) أي أتم لعدم تعليمه أم حش (قوله وبين الرد كأقرار
الخصم) كونها كالاقرار أو كالبينة بالنسبة إليها فلا يتعدى حكم ذلك لثالث نعم في دعوى قتل الخطأ إذ
أردت اليمين وجعلناها كالبينة قالوا ثبت على المرافعة الدية فقد عدوها ثالثا لكن - هل ذلك كون المرافعة
بمنزلة الجاني أم عمدة أم هو وترد اليمين في كل حق تعلق بالأدنى ولو ضمنا كما في صورة القاذف لافي
محض حق الله تعالى كالأحكام القاضي فيه بصداء أم حش (قوله من غير افتقار إلى حكم) اقتضى هذا أن البينة
إذا عدلت لا يثبت الحق بها حتى يحكم القاضي وقد سبق تصريح الزركشي بذلك في القضاء على النائب أم
عمدة أم حش (قوله فلا تسمع بعد ما حجه الخ) كذا قال الشيخان هنا وقاله في آخر بيع ذلك أم حش
(قوله كاداء وإبراء) قال الدميري وشار المصنف بقوله كاداء وإبراء إلى أن التصديق بالدين فإن كان
المدعى به عينا فرد المدعى عليه اليمين على المدعى فحلف ثم أقام بينة بالملك سمعت أقر به عداء المصراه
وظاهر كلام الشارع والروضة هناك يقتضي أن السماع مفرع على كون اليمين كالبينة فليزاجع فيه وليتأمل
قال مرو المتمدن أن اليمين كالدين وقوى عداء المصراه مفرعة على أن اليمين كالبينة لأن البينة أمانته حيث
بينه داخل فتقدم اسم (قوله يسقط حقه من اليمين) أي في هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف
المدعى عليه قال الرافعي ولا يترقب سقوط حقه من اليمين على حكم القاضي بتكوله أم رضى اسم وقوله
من اليمين أي فليس له الرد إليها في هذا المجلس ولا غير موقوله والمطالبة أي بحقه أي فليس له مطالبة
الخصم به إلا أن يرضى بينة أم حش (قوله أيضا سقط حقه من اليمين) قال في شرح الروض وليس له رد
اليمن على خصمه لأن اليمين المردودة لا ترد اسم ويتأمل هذا مع ما نقله سابقا عن الروض وشرحه
بقوله فلورضى المدعى بحلفه بعد التناول الخ لأن بقيد ما هنا بما إذا لم يرجع المدعى عليه عن التناول ويرغب
في اليمين والا فلا يدعى رد ما عليه بدليل ما سبق أم حش (قوله ولكن تسمع حجه كامر) أي قبل الفصل في قوله
وكذا وردت اليمين على المدعى فتكلم ثم أقام بينة أم حش (قوله أهل ثلاثة) فإذا مضت سقط حقه من
اليمين ولا تنفعه إلا الحجة بخلاف ما لو استعمل المدعى لأقامة الحجة قبل رد اليمين أم حش (قوله أولى
من قوله وإن تطل) وأولية عموم فيقول على المحل قوله تطل الأولى أبدي عذرا لأن التعلل لله
والاشتغال أم حش (قوله والثلاثة مدة متفرقة شرعا) أي غير يرضى بالأمهال والأدواء إذا في بشاهد بعد الثلاثة
وطلب الأمهال يأتي بالشاهد الثاني أم حش (قوله أهل ثلاثة أيضا أم حش) (قوله ولا يعمل خصمه لذلك) هذا قد
يوجه أنه لو طلب التأخير لبينة يتيمها بالأدلاء ولا يعمل ثلاثة أيام في الرد كشي أنه يعمل بخلاف ما لو طلب
التأخير لمراجعة الحساب أم حش (قوله الجواب أن مراد الشيخ من مرجع الإشارة العذر بغير البينة بدليل
قوله حين يستعمله لأن الذي يتصل بالبينة مقر بالحق فكيف يحلف من حاش المحل بخطيئته أو طلب الأمهال
الاقامة ببراءة أو أدائه أم حش (قوله أهل ثلاثة أيام قاله الزركشي) ولو زعم أنها غاية فالظاهر أنه لا أمهال وقد ترضى
لغيره المصلحة من الرضاه في الكلام على بينة الخارج أو الداخل اسم وخبره شرحه وخرج بنظر
حياسه ما لو استعمل لأقامة حجة بصداء فاته عمل ثلاثة أيام كامر انتهى بصداء حجه كرسب عليه قوله فاته عمل
لأنه كامر قال في التبيين والردعي ملازم حتى يتم البينة قال في التبيين فإن أراد دخول منزله دخل معه أن
أقن له أو ألتزمه من دخوله كذا حكاه الروايات أم حش (قوله حين يتخلف) أي يلزم بالحلف وهو لا يتخلف إلا

حيث لا يثبت له بالدفع والايامو الا اهل ثلاثة ايام وقوله الا برضا المدعي شامل لطلب اقامة البيعة
والذي في شرح المنهاج الاختصار على مراجعة الحساب واما اذا طلب اقامة البيعة فانه مجهول وان لم يرض
الحصم اهل وعبارة سم قوله كان ابدى عذرا فقامة حجة اهل ثلاثة ايام عذرا فقيامه حجة اهل ثلاثة ايام
الحجة ابدى برهان انه اذا ردت البيعة عليه فاستهل ولو لاقامة الحجة لا يزداد على الثلاثة اى بالنسبة للبيعة
حتى يسقط حقه منها بعد الثلاثة فلا ينفعه بعدها الا الحجة بخلاف ما لو استعمل قبل رد البيعة عليه لاقامة
الحجة فيقول ابدى فقامه له اذا انكر المدعي عليه فان استعمل المدعي ابتداء حجة لاقامة البيعة اهل ابدى
وان طلب بين الحصم فنكل ووردت البيعة على المدعي فطلب الاحمال ولو لاقامة البيعة اهل ثلاثة فقط
فيطلب حقه بعدها من البيعة المردودة دون الحجة ففي اقامتها سمحت فلينال انتهت (قوله بخلاف المدعي)
اى فانه يختار في طلب حقه فله تأخير اهرشح مر (قوله اهل الى آخر المجلس) اى مجلس مدين الحصمين
لا يحرم منه لغيره ولا آخر النهار اه عش قال في شرح الروض ثم يحلف بلا تجدد دعوى كالو حضر
موكل المدعي بعد ترك الحصم له ان يحلف بلا تجدد دعوى اه سم (قوله اى المدعي والقاضي) ليست
ار التخصيص كيتا بدر من العبارة بل لتتبع الخلاف فاهما لان في المسئلة كاشير له قوله وعلى الثاني جرى
جماعة اخرى وعبارة شرح مر ان شاء القاضي كما جرى عليه ابن المقرئ تبعا لما اقتضاه كلامهما والقول بان
المراد ان شاء المدعي كما جرى عليه الفارح مردود كما افاده البلقين بان هذا غير محتاج اليه الذي ترك
الدعوى من اصلها وبني على الاول حمل ذلك على ما اذا لم يرض الاموال بالمدعي لكون يثبت على جناح سفر
والاوجه ان المراد بالمجلس مجلس القاضي وكالتكول ما لو اقام شاهد البعلاف معه فلم يحلف وان علل
امتناعه بمدر اهل ثلاثة ايام ولا فلا واعا اعدا على المدعي عليه ولم يحلفه وطلب منه كفيلا حتى ياتي بينه وبينه
وما اعتاده الفضاة من خلاف ذلك محمول كما قاله الامام على خوف هرب اما بعد اقامة الشاهد ان لم يزل
فيطلب بفيل فان ادفع حبس على امتناعه لا على الحق لعدم ثبوته انتهت (قوله وعلى الثاني جرى جماعة)
هداهر المناسب لان مدينة المدعي لا يتجدد باخر المجلس اه زى وعبارة سم قوله وعلى الثاني جرى
جماعة اعتمدوه مر فقال المصنفان المراد ان شاء القاضي لان المراد ان القاضي ان يمهله الى آخر المجلس
فهر اهل المدعي والا فالمدعي ان شاء امهله ابدى لان الحق له فلا وجه لتقيده باخر المجلس اه انتهت
(قوله ومن طوبى بجزية الخ) ترجم هذه المسائل في الروض وشرحه بقوله فصل قد يتذر رد
البيعة على المدعي ولا يقضى على المدعي عليه بالتكول وذلك في صور كما اذا غاب ذمى ثم عاد
وادعى الاسلام الخ (قوله ايضا من طوبى بجزية الخ) ولوما تمت لادواته دين على شخص
مطالبة القاضي وجبه عليه البيعة فنكل ل يقضى عليه بالتكول ويؤخذ منه ان يحبس ليقرب أو يحلف أو يترك
لوجه امهله الثاني اه سم (قوله فان واقفت دعواه الظاهر الخ) وذلك لانه حينئذ يكون مدعى عليه على
ما تقدم من الضابط ان المدعي عليه من واقف قوله الظاهر ومن المعلوم ان المدعي عليه يصدق بينه (قوله بان
كان ضدنا ظاهرا) اى في ظاهر الحال اى بالقر لصاحب الحال وان كان بالنظر لباطنه وقله لا تلزم حاله من
ايمان او كفر (قوله لانهما مستحبة كامر) اى حتى لو حضر المستحقين وادعى دفعه اليهم وانكروا فلا شيء
عليه اه مر اه سم (قوله لم يحلف الولي وان ادعى الخ) لكن قرر شيخنا ان تولى إذا اراد ادايات العقد
التي يثبت به ذلك الحق وقد بشاره فنكل المدعي عليه على الحق فثبت الحق فثبتا وهذا يجرى في الوكيل
والوصي اهل ولو كذا القيمة والساعي اهل على المحل (قوله وان ادعى ثبوته مباشرة سيه) هذه النخبة
لردو عبارة فاصله مع شرح مر وقيل ان ادعى مباشرة سيه اى ثبوته بسبب بشاره بنفسه صاحب لان
المهدة تملق بهر الاطلاعتهم وعبارة القوي قوله وان ادعى ثبوته الخ هذا هو ارجح وقيل يحلف فيها
بأمر سيه وهو الموافق لافي الصداق اذ اختلف الزوج والولي في قدره وكانت صغيرة او مجنونة ففرق

البيعة بخلاف المدعي وهذا
الاستثناء من زيادة (و ان
استعمل) لحصم اى طلب
الاحمال (في ابتداء الجواب
لذلك) اى لمدر اهل الى
آخر المجلس) بقيد رده
بقوله وان شاء اى المدعي
ار القاضي وعلى الثاني جرى
جماعة وتبتمهم في شرح
البيعة (و من طوبى بجزية
فادعى مسقطا) كاسلامه قبل
تمام الحول (فان واقفت)
دعواه (الظاهر) كان كان
فانبا لحضر وادعى ذلك
(و حلف) فذلك (ولا ايار
لم توافق الظاهر بان كان
عندنا ظاهرا ثم ادعى ذلك
أو واقفت فنكل (طوبى
بما وليس ذلك قضاء بالتكول
بل لاهما وجبت ولم يأت
بدافع وهذه المسئلة من
زيادتي (أو بركة فادعاه)
اى المسقط كدفعها لسياس
آخر أو غلط عارض لم
يطالب بها) وان نكل على
البيعة لانها مستحبة كامر
(ولو ادعى ولي صبي أو
مجنون حقه) على شخص
(فانكر ونكل لم يحلف
الولي) وان ادعى ثبوته

بإثر قسيه بل يشتر كاله لان اثبات الحق لنقض الخالف يسد ذكر المحنون من زيادتي (فصل) في تمارض اليتيم لو (ادعى كل منهما) أي من اثنين (شهاد اقام ينة) به (وهو يد ثالث سقنا) لتناقض موجبها فيحلف لكل منهما (١٤٢٧) يمتوان اقر به لاحدهما حمل بمقتضى

اقراره او يدهما او لا يد احد فلهما (اديس احدهما اولي به من الاخر والثانية من زيادتي وظاهر ما يأتي ان مقيم اليتيم لا في الاولى يحتاج الى اعادتها للنصف الذي يده لتنع بعد ينة الخارج (او يد احدهما) ويسمى الداخل (رجعت ينة) وان تأخر تاريخها أو كانت شاهدة بيمين ينة الخارج شاهدين أو لم يمين سبب الملك من شراء أو غيره ترجعها لبيته يده هذا (ان اقامها بعد ينة الخارج) ولو قبل تعديلها بخلاف ما لو اقامها قبلها لانها انما تسع بعدها لان الاصل في جابه العين فلا يعدل عنهما دامت كافية (ولو ازيلت يده ينة) واسندت ينة الملك (ال) ما قبل ازالة يده واضر بفيها (مثلا فانها ترجع لان يده انما ازيلت لعدم الحجية وقد ظهرت فية من القضاء بخلاف ما اذا لم تسد يته إلى ذلك ولم يتدرجما ذكر فلا ترجع لانه الا انه مدع خارج واشترط الاعتذار ذكره الاصل كارو وضو اصلها قال البقعي وعندي انه ليس بشرط والمندر انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسنة المراجعة قال الولي المراق

بينهما بما حاصره ان امانا حقه على استحقاق موليه واما حلقه على ان المقدوم هكذا انتهت (قوله) مباشرة سية) كان قال اذا فرضته لك بسبب النيب الذي كان حصل في البلد مثلا تامل (فصل في تمارض اليتيم) أي وما يذكر معه من قوله ولو شهد بملكه أسلم تسع الى آخر الفصل (قوله سقنا) أي اذا كانتا تطلق التاريخا ومقتضيه او احدهما مطلقا والاخر مؤرخا اه شرح الروض (قوله لتناقض موجبها) أي وهو الملك اه من له عبارة شرح مر لتعارضها بل مرجح قاشبا الدليلين اذا تعارضتا بل ترجيح انتهت (قوله) وان اقر به لاحدهما حمل بمقتضى اقراره) عبارة العباب كالروض وشرحوه ان اقر به لاحدهما أي بعد اقامة اليتيم اخذها فان كان اقراره لاحدهما قبل اليتيم صار أي المقر له ذا يد ترجيح ينة انتهت فالقر به لهما جميعا قياس ما تقرر ان يكون بينهما نصفين فليتامه اه سم (قوله) او لا يداحد) أي او يد احدهما واسندت اليتيم الانتقال عن شخص واحد كما مر عن القوت اه سم ولو اختلف الزوجان في ائمة دارو لو بعد الفرة فن اقام ينة على شيء فهو الا ان كان في يد محالف كل منهما صاحبه وهو بينهما بالسوية ان حلف احدهما دون الاخر قضى للعاقب واختلف واربيها او ورثة احدهما كذلك وسواء ما يصلح للزوج وكيف ومنطقة او للزوجة كحل وغزل او لها كدراهم او لا يصلح لها كمحفو هما اميان ونبل وتاج ملك وما عاين اه شرحه وروى من المرجحات كون كون الدار لاحدهما فيها يظهر اه ش عليه (قوله) ايضا او لا يداحد) صورا بعضهم ببقار او متاع ماني في طريق وليس المدعيان عنده اه سم اهزي (قوله) عما يأتي) أي في قوله هذا ان اقامها بعد ينة الخارج الخ (قوله) يحتاج إلى اعادتها للنصف الذي يده) أي فان لم يفعل كان الجع لصاحب اليتيم المتأخرة اه سم اهزي (قوله) لتنع بعد ينة الخارج) أي الذي صار خارجا باقامة الاول اليتيم لانه انتزعتها به بالينة أي فاذا اقام هذا الخارج ينة احتاج الداخل ان يقيم يته ثانيا لتكون بعد ينة الخارج تامل (قوله) او يد احدهما رجعت يته) أي سواء شهدت بملك أو وقف على المعتقد اه زى وعمل ترجيح يته اذا لم تسد تلقى الملك عن شخص معين وتسد ينة الخارج تلقفه عن ذلك الشخص بعينه ويكون تاريخ ينة الخارج اقبل والا رجعت ينة الخارج اهمر (فرع) اقام الوارث حجة بعد حجة الخارج ان هذا كان مسكن مورثهم لم يرجع لانه قد يسكن غير ملكه بخلاف ما لو اقاموا به ان كان مسكن مورثهم وفي يده ترجع اه سم (قوله) بخلاف ما اذا اقامها قبلها) هذا هو الاصح وقبل تسع لفرض التسجيل قال الرنحاني وعليه العمل الان في الاق احميرة اه سم (قوله) لان الاصل في جابه العين) أي لانه مدعى عليه في المعنى لان قوله يوافق الظاهر بواسطة يده بخلاف الخارج الذي لا يده فهو مدعى في المعنى لان قوله يخالف الظاهر اذا لافرة معه تقوى قوله وقوله مادامت كافية اي وهي كافية مادام الخارج لم يقيم ينة او عبد الرحمن يده كايته البقعي سماه لدفع حصة سرة قوع ذلك لا بد من اعادتها بعد ينة الخارج اه شرحه وراهش وري (قوله) ولو ازيلت يده) أي حسابا بان سلم المال خصه أو حكما بان حكم عليه بقط فلا يعدل عنها اه شرحه وراهش وري وقوله بينة المراد بها ينة الخارج وقوله واسندت يته أي بينة الداخل فالحق ان ينة الداخل التي اقامها بعد ينة الخارج ترجع ولو ازيلت يده الخارج بمقتضى يته التي اقامها قبل ينة الداخل اه شيخنا (قوله) بخلاف ما اذا لم تسد) أي بان سكنت اه حمل (قوله) الولي المراق) في نسخته لو لم يمدح لو في حق على المحل قول الولي المراق هو المهور بالولي المراق اه وقوله بخلاف ما رى في المراجعة اه (قوله) لكن لو قال الخارج الخ) استدراك على ما قبله انما اه شيخنا وقوله ولو تداعيا حيا أو أودارا أو أوارضا

بند ثقله ذلك لو لم يترض له الحولي انتهى وبما باناه اما شرطه ان لم يظهر من صاحبه ما يخالفه تقدم الحكم بذلك ان يده فاقطع بذلك ليسهل نقض الحكم بخلاف ما مرهم (لكن قال الخارج هو ملكي اشتريته منك) او غصبه او اشتره او اكرته من (قال)

ولاحدا معا ليعتادوا فيها أو اتفعا على الخلو الورع أو قامت به بينة قدمت على البينة الشاهدة بالملك
 المطلق لا فساد بالافتناع قالدهم بمقارن ما لو كان لاحدا معا على العبد توب لان المنفعة ليس له العبد دون
 مالك فلا بد فان اخص بمتاع كانت البينة فيه خاصة ولو اخذتو بامن دار وادعى ملكه فقال ربه اياي
 توب أم لا اخذ ربه بالتوب حيث لا بينة لان صاحب الدار كالمالك قال قضت منه العالي عليه او عنده فأنكر
 فانه يؤمر برده ولو قال اسكنته ثم اخرجه منها فإيد السان لا قرار الاول به فيا يخلص منها لو ليس
 قوله زرع على تبرعوا بجارة إقرار الله باليد لو تنازع بكترو وكفى متصل بالدار كرف او سلم مسر
 حطب الثاني او منفصل كتنازع فالاول للعرف وما اضطرب فيه يكون بينهما ان تحالفا لافتناع المرجع اشرح
 مر (قوله) وعلمنا بمقارن (الخ) يشير هذا إلى ان قول المتن فلو ازيلت يده الخ مقابل لحذف دل عليه الكلام
 السابق (قوله) ان دعواه تسمع لو يغير ذكر انتقال قال في شرح الروح نعم ان شهدت بينة الخارج بالملك
 وإضافته إلى سبب يتعلق بالآخر ذمته هو الداخل كسب ودية مقبوضة صدر منه فلو قال لا قراره اليقيني
 ادهم (قوله) او حكا بان نكل وردت العين على المدعي احم (قوله) يغير ذكر انتقال) أي من المقره إلى المقر
 والانتقال كان يقول اشتريته منه او ورثته بعد الإقرار أو قدس من من يمكن فيه ذلك ادهم من لوعارة
 سم قوله يغير ذكر انتقال أي ولا بد من بيان ذلك السبب فلا يكفي أن تقول البينة انتقلت اليه بسبب صحيح
 وهذه المسئلة قد اختلف فيها اقوى قضاء حمدا ونكل الذي مال اليه ان الرفة اشتراط التبيين ادهم
 انتهت (قوله) نعم لو قال الخ استدراك على قوله لم تسمع دعواه يغير ذكر انتقال لكن فيه تساهل لانه لا
 يتم الا لو كان هذا الإقرار إقرارا بلزوم الهبة المفيد لنقل الدين يكون دخلا في جملة الشرط فهو في
 الحقيقة استدراك على قوله لم تسمع الخ يقطع النظر عن اول الكلام فقوله لم يكن إقرارا بلزوم الهبة أي قسم
 دعواه غير ذكر انتقال لان يده لم تزل وقوله لو قال أي الداخل أي لو قاله في إقراره وقوله ربه له أي
 للخارج تأمل (قوله) لجر از اعتقاده الخ) أي قبل دعواه بعد ذلك وإن لم يذكر انتقالا نعم يظهر تقييده
 اخذا من التعليل بما اذا كان ممن يشبه عليه الحال ادهم شرح مر (قوله) ويرجع الخ) أي والفرض انه
 يدهما لو يد ثالث اولا يد احد كإشارته اليه بقوله إلا اذا كان مع الشاهد بالخ صرح به فيما بقي بقوله
 والعين يدهما الخ (قوله) كما علم عامر) أي من قوله لو كانت شاهدا ومينا بينة الخارج شاهدين (قوله) لا زيادة
 شهود) أي لكان الحجة في الطرفين ولان ما قدره الشرع لا يعتقق زيادته نقص كدية الحر ادهم شرح
 مر وجارة الشورى قوله لا زيادة شهود أي بل شمار ضان لكمال الحجة من الطرفين ولان ما قدره الشرع
 لا يعتقق بالزيادة نقص كدية الحر القديم يقدم كالروا في فرق الاول بامرويان مدار الشهادة على
 اقوى الظنين وتو مترو بخذا ما لو بلغت تلك الزيادة عدد التوارج جعت هو واضح لا فادتها جيتد العلم
 الضروري وهو لا يعارض ادهم شرح مر انتهت (قوله) ولا مؤرخة على مطلقة) عبارة اصله مع شرح مر ولو
 أطلقت بينة بان لم تعرض لمن الملك وأرضعت يتو لم تفر د احداها باليد استويا بأن لكل شاهدين
 مثلا لم تبين الثانية سبب الملك فالمدعى انها مساوية فيما عرضا ومجرد التاريخ غير مرجح لاحتمال ان
 المطلقة لو فترت فترت عامها اكثر من الاول نعم لو شهدت احداها بدين والاخرى بالاربعين عليه
 رجعت هذه لا بما يكون بعد الوجوب والاصل عدم تعدد الدين بخلاف مالو أثبت على زيد
 اقرارا بدين فأنبت زيد اقرارا المدعي بعدم استحقاقه عليه شيئا فانه لا يؤثر كافي بالاقرار لاحتمال
 حدوث الدين بعد ولان الثبوت لا يرتفع بالنفي المحتل ومن ثم صرح في البحر بأهلوا بانه
 اقره بداهة فادعى أن المقر له قال لا شيء لي فيها احتدل تقديم الاول وان كانت اليد لثاني
 لرجوع الاقرار الثاني إلى النفي المحض أما اذا كان لاحدهما يد وشاهدان وللآخر شاهد وبين
 قدم اليد والشاهدان وكذا البينة المتمرعة لسبب الملك كتعب أو غرور نسج أو حطب في ملكه أو

المدعى (بل هو ملكي) واقامنا يتبين بما خلاه كما
 علم (رجع الخارج) لو بادة
 علم ينته ما ذكر وعلم ما
 مقرر من أن بينة الداخل
 ترجح اذا ازيلت يده بينة
 أن دعواه تسمع ولو يغير
 ذكر انتقال بخلاف مالو
 أزيلت باقراره تفصيل
 ذكرته كالاصل بقول
 (فلو أزيلت يده باقرار)
 حقيقة أو حكا (لم تسمع
 دعواه) به (يغير) ذكرها
 انتقال) لانه مؤخذ
 باقراره فيستحب الى
 الانتقال فاذا ذكر سمعت
 نعم لو قال وجهته وملكه
 لم يمكن اقرارا بلزوم
 الهبة لجر از اعتقاده لو لمها
 بالعقد ذكره في الروضة
 كاصلا (ويرجع بصادق
 وبشاهد امرأته) لاحدهما
 (على شاهد معين) للآخر
 لان ذلك حجة بالاجماع
 وابدع من حجة الخائف
 بالكتف في بينة الا ان
 كان مع الشاهد يغير رجحها
 على من ذكر كما علم عامر
 (لا زيادة شهود) عدد او
 حجة لاحدهما عند اولى
 من التصور على العدد ولا
 رجوع على رجل واحد (تبين)
 ولا على اربع نسوة لكمال
 الحجة في الطرفين (ولا)
 بينة (مؤرخة على بينة
 مطلقة) لان المؤرخة وان
 انقضت الملك قبل الحال

(ويرجع تاريخ سابق) فلو شهدت بينة لواحد ملك من سنة إلى الآن وبينه أخرى ملك من أكثرين سنة إلى الآن كسنتين والعين يدهما أو يده غيرهما أو لا يدا أحد كاعلم عارجه بينة إلى أكثر لأن الأخرى لا تمارضها فيه (ولصاحبه) أي التاريخ السابق (أجرة وزيادة حادثة من يومئذ) أي يوم الملك بالعهدة لأنها تمام ملكه يستثنى من الأجرة ما لو كانت العين يدا البائع قبل القبض فلا أجر عليه للبشرى على الأصح عند النووي في البيع والصدقات لأن صحح البقعي خلافه (ولو شهدت) بينة (بملكك أسس) ولم تعرض للحال (لم نسمع) كالا نسمع دعواه بذلك لأنها ثبتت له بما يده نعم لو ادعى رق شخص يده فادعى آخر أنه كان له أسس وإن أعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لأن المقصود منها إثبات الحق وذكر الملك السابق ونعم بما بخلافه فيما ذكر لا نسمع البينة فيه (حتى تقول ولم يزل ملكك أو لا نعلم مزبلا له أو تبين سبه) كان قول اشتراء من خصمه أو أقر له به

وروي من أياه ولا أثر لهما ثبت دابته من غير تعرض للملكا انتهت (قوله) قائمة لانتفيه وهذا خلافا الرواية فإنه يقدم فيها المصلحة على المؤرخة لأن الإطلاقات أشبه بالتأخير اهـ حل (قوله) نعم لو شهدت أحداها بالحق) أي وقد اطلقت أحداها وأرخت الأخرى كما هو الفرض وصرح به فشرح الروض فهو استدراك على قوله ولا مؤرخة على مطلقه كقوله سلطان اهـ (قوله) والعين يدهما أو يده غيرهما) أي خلافا لما لو كانت اليد لا أحدهما فقط فإنها ترجع إماما أن كانت اليد تقدم التاريخ قطعاً وإن كانت متأخرة فعل للمذهب وذلك لأن البنتين تساويان إثبات الملك حالاً قسماً فإيه وبق من أحد الطرفين اليومين الآخر الملك الماضي والعهدة به غير مسموعة فكانت البدأوى لكن لو استند الانتقال عن شخص واحد ففي القوت عن البغوى وغيره تقديم بينة الخارج السابق التاريخ اهـ هو ما في القوت كما مر اهـ سم وعادة شرح هو والمذهب أنه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يد لم يمل أنها عادة قدم لأنها متساويتان في إثبات الملك في الحال فيساقطان فيه وتبقى اليد في مقابلة الملك السابق وهي أقوى من العهدة على الملك السابق بدليل أنها لا تزالها وقيل العكس وقبل يتساويان لأن لكل جهة ترجيح ثلاثة أوجه في الروضة كاصحها أما إذا كانت سابقة التاريخ مشاهدة بوقف والمتأخرة التي معها مشاهدة بملك أو وقف قدمت صاحبة اليد قال البقعي وعليه جرى العمل ما لم يظهر أن اليد عادة باعتبار ترتيبها على بيع صدر من أهل الوقف أو من بعضهم بغرض شرعي فملك يقدم العمل بالوقف وهو ظاهر وقد اعتد به غيره وفي الأنوار من تناوى القفال ما يؤيده وبه يعلم أنه لو ادعى عينا في يد غيره وأنه اشتراها من يزيد من مستثنين فقام الداخل بينة أنه اشتراها من يزيد من مستثنين قدمت بينة الخارج كأدلى عليه كلام البقعي كجمع من المتقدمين لأنها أثبتت أن يد الداخل عادة بشرائه من زيد بعد زوال ملكه عنها ولا نظر إلى احتمال أن زيد اشتريها ثم باعها للآخر لأن هذا خلافاً لأصل الظاهر وظاهر كلام ابن المقرئ كالأرض وأصلها تقدم بينة ذي اليد بصورة عينا وأن تأخر تاريخ يده والمعتد الأول وحيث يده بإطلاق الروضة ولهذا أبا عاشيتا من وكيل بيت المال وأقام كل بينة ببيع صحيح قدم الأسبق لسبق التاريخ مع الاتفاق على أن الملك لبيت المال ولا هبة يكون اليد الثاني انتهت وقوله أما لو كانت سابقة التاريخ الخ منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن جماعة يادهم أما كن يذكرون أنها موقوفة عليهم وبأيديهم تمسكت فذهبهم بذلك فنأزعمهم آخرون وادعوا أن هذه الأما كن موقوفة على زاوية وأظهروا بذلك تمسكا وهو أنه يقدم ذواليد حيث لم يثبت انتقال ممن وقف على من يده الأما كن إلى غيره وإن كان تاريخ غيره واضح اليد متقدما اهـ عـش عليه (قوله) رجعت بينة ذي الأكثر) أي التاريخ الأكثر وهو الأسبق وقوله لا تمارضها فيه أي في الأكثر وهي السنة السابقة بل تمارضها في السنة المتأخرة وإذا تمارضها فيها تساقطت بالسنة لها فيستصح الملك السابق اهـ من شرح هو (قوله) أي يوم ملكك) قال شيخنا وهو الوقت الذي أرخت به البينة لأن وقت الحكم قطع اهـ عـش (قوله) ولو شهدت بملكك أسس) مثله ما لو شهدت يده أسس بالاولى اهـ هجرة اهـ سم وهذه المسئلة ليس لها ارتباط بتعارض البنتين بل هذا حكم مستقل راجع لصحيح المدعى فهو رامة على الترجمة وكذا يقال فيما يسد إلى آخر الفصل اهـ (قوله) نعم لو ادعى رضى شخص الخ) عط الاستدراك قوله فادعى آخر أنه كان له أسس حيث نسمع حينئذ (قوله) أو لا نعلم مزبلا له) قال في الروض وعن النص أنه أي المدعي يملك مع قوله أي القهود لا نعلم له مزبلا قال في شرحه لا مع قوله أن الحكم غاصب ونحوه اهـ سم (قوله) أو تبين سبه) ومثليان السبب ما لو شهدت أنها أرض وزرعها لو دابته تمتع في ملكه أو أثرت هذا بغيره في ملكه وهذا مقول من خطه لو ظهر من يده أسس لو بان هذا ملكه أسس اشتراه من المدعي عليه أو أقر له به أو ورثه أسس وكان شهدت بأنه اشترى هذه من فلان وهو بملكه أو نحوه فقبل وإن لم نقل أنها

الآن ملك المدعى أو بان مورثه ترك له ميراثا أو بان فلا حاكم له فقبل وذلك لان الملك ثبت بتمامه
 فيستصحب الى ان يلم زوجه بخلافها باصله لا بد ان ينضم اليها اثباته حالا ولو قال لفرعه كانت يدك أسس
 لم يكن اقرارا له باليد فضلا عن الملك لان اليد قد تكون عادية بخلاف كانت ملكك أسس لانه تصريح
 بالاقرار له بأصله فيؤاخذ به ولو ادعى من يده عين اشتراها من زيد من شهر فادعت زوجته انها تمسكتها
 منه من شهرين وواقام كل منهما بينة فان ثبت انها كانت يد الزوج حالة التمييز حكم لها بان الاقبيت يد
 من هي يده لان كذا قبل والاوجه تقدم بينتها مطلقا لانها قاطعة على ان اصل الانتقال من زيد فعمل
 باسبق ما تارخا له من شرح مدر (قوله لم يستحق ولد او ثمرة) اى لانها ليس من اجزاء الدابة والجمرة
 ولهذا لا يتبعانها في البيع المطلق امشرح مدر (قوله ايضا لم يستحق ولد او ثمرة ظاهرة) اى بارزعة مؤبرة
 اه عميرة وذلك لان البينة لا تنشئ الملك بل تظهر وهذا أصل من اصولنا (فرع) لو شهد ملك
 جذرا او شجرة على يتناول الاسر والمغرس فيموجان من القولين فيبيع ذلك اه سم قوله وقول ظاهرة
 أولى اى لان الموجودة تصدق بغير المؤبرة اه عرش (قوله رجع على يائمه بالثمن) اى البائع الذى
 لم يصدقه المشتري وخرج يائمه بائع يائمه فلا رجوع عليه لانه لم يتعلق منه ولم يصدقه المشتري ما لم يصدقه
 على انه ملكه فلا يرجع عليه بشئ لاعتراؤه بان الظاهر غير نعم لو كان تصديقه له اعتمادا على ظاهر يده
 أو بان ذلك في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لمذره حيث تدنو من ثم لو اشترى قنا أو فرقة
 ثم ادعى حرية الاصل وحكم له بالرجوع بثمنه ولم يمنع ذلك اعترافه برفقه لاعتماده فيه على ظاهر اليد ولو أقر
 مشتريه ملك المبيع لم يرجع بالثمن على يائمه ولم يسمع دعواه عليه بكونه ملكا للمقر له حتى يقيم بينة به
 ويرجع عليه بالثمن اه شرح مدر وعبارة سم قوله رجع على يائمه بالثمن اى ولا يضر في ذلك قوله
 هذا ملكي ملك يائمه اذ قاله على وجهه الخصومة او اعتمد ظاهر اليد كذا في الروضة والروض وغيرهما
 (فرع) لو أقام البائع بينة بان المشتري ازال ملكه لهذا المدعى فلا رجوع واستشكل بقولهم لو اقر
 بالعين للمدعى فهو اقران يقيم بينة تشهد بان المدعى ملك العين ليرجع بالثمن على البائع فانها لا تسمع لانه ثبت بها
 ملكا لغيره بغير تركيل وهذا المعنى موجوده اه وقد غرق بانه مقصر في الاقرار والبائع يحتاج الى
 الدفع عن الثمن انتهت (قوله ايضا رجع على يائمه بالثمن) اى ولا يرجع من اخذها منه عليه بشئ من
 الروايات الخاصة في يده لانه استحقها بالملك ظاهرا واخذه الثمن من البائع مع احتمال انها انتقلت
 منه للمدعى بعد شرائه من البائع انما هو لم يسيس الحاجة اه عرش وعبارة سم قوله رجع على
 يائمه الخ هذا كالمستثنى من مسئلة الشجرة حيث اكتفى فيه بتقدير الملك قبل البينة ولو راعينا ذلك
 هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسيس الحاجة الى ذلك في هذه العقود وايضا
 قال اصل عدم المعاملة بين المشتري والمدعى فليست الملك المشهود به الى ما قبل الفراء وقال
 الغزالي العجب كيف يترك في يده نتاج حصل قبل البينة وبعد الفراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن
 اه زى واجب بانه محتمل انتقال النتاج ونحوه الى المشتري مع كونه ليس جزءا من الاصل انتهت
 واجب عنه ايضا بان اخذ المشتري للذكريات لا يقتضى صحة البيع وانما اخذها لانه ليست مدعاة اصالة
 ولا جزأ من الاصل مع احتمال انتقالها اليه اه رشيدى (قوله اول مدعى ملكا الخ) اى لم يدع المدعى الذى
 ينتزع العين ملكا الخ اى فلا يحتاج ان يقول له ملكي قبل ان يبيعه لك البائع اه حل وهذه الغاية للرد
 وعبارة اصله مع شرح مدر وقيل لا يرجع المشتري على يائمه بالثمن الا اذا ادعى ملكا سابقا على الفراء ليقضي
 احتمال الانتقال من المشتري اليه وانتصار البقينة له وإن لم يقره احق قبل القاضي بردها ذكر من تحليل
 الرجوع بقوله لم يسيس الحاجة الى ذلك اه (قوله عدم انتقاله) اى من المشتري الى المدعى الاجنبى وقوله
 اول مدعى أى المدعى الاجنبى وقوله لم يسيس الحاجة علة لغنايتين وقوله الى ذلك اى الى الرجوع بالثمن وخرج

امس ضميرى ببيان النسب
 أولى من اقتضاه على
 الاقرار (ولو أقام حجة
 مطلقة على كدابة أو شجرة
 لم يستحق ولد او ثمرة
 ظاهرة) عند اقامتها المبسوقة
 بالملك او كفى لصدقة الحجة
 سبقه بلحظة ليلفة وخرج
 بزبادى مطلقا المؤرخة
 الملك بما قبل حدوث ذلك
 قاته يستحقه وبالولد الخ
 وبالظاهر غير ما يستحقها
 تبعا لاصلها كافي البيع ونحوه
 وإن احتمل انفصالها
 عنه بومية وقول ظاهرة
 أولى من قوله موجودة
 (ولو اشترى) شخص (شياً
 فاخذته بحجة غير اقراره
 ولو مطلقاً) عن تعيد
 الاستحقاق بوقت الفراء
 أو غيره (رجع على يائمه بالثمن)
 وإن احتمل انتقاله منه الى
 المدعى أو لم يدع ملكا سابقا
 على الفراء لم يسيس الحاجة الى
 ذلك في عدة العقود ولان
 الاصل عدم انتقاله منه اليه
 فليست الملك المشهود به
 الى ما قبل الفراء وخرج
 بصريحى بغير اقرار اى
 من المشتري الاقرار منه
 حقيقة او حكم فلا يرجع
 المشتري فيه بشئ (ولو
 ادعى) شخص (ملكاً مطلقاً
 فشهد له) (بمع سيبه)

بأن فرائد المبيع فلا يأخذها المدعى من المشتري لأن ملكه ظاهري أم شيخنا (قوله لم يضر ما زاده) أي لأنه ليس مقصودا في نفسه وإنما هو كالناج والمقصود الملك أم زى (قوله خرد ذلك) قبل هذا يشكل بما لو قال له على ألف من ثمن عبد فقال لا بل من ثمن دار فإن الألف تثبت ولا يضر الاختلاف في السبب أم أقول قد يفرق بأن التناضض يضر في الشهادة لكونه على التمهيد لأن الإفراق لكونه على النفس فليأمل أم سم ورحمة الله عليه

(فصل في اختلاف المتداعين) أي اختلافهما في نحو عقد أو اسلام أو عقد أم شرح مر وهذا الفصل من تنازع قمارض البيتين (قوله في قدر مكرى) أي أو في قدر الاجرة أو وقدرها أم شرح مر (قوله أو ادعى كل منهما على ثالث الخ) عبارة الروض وشرحها وإن ادعى كل منهما على ثالث أنه اشتراها أي الدار منه وسلم الثمن وطالب بتسليمها فافترسوا أحدهما بما ادعاه أو أقام أحدهما بينة بما ادعاه أو أقامها بينة أحدهما تاريخا حسدت لأنه إذا باع لأحدهما لم يتمكن من البيع الثاني وطالبه الآخر بالتسليم جواز الآن ذلك كبرك المبيع قبل القبض وزعمه ولا يحلفه لتفريم العين بناء في الأولى على أن اتلاف البائع كافة ساموية لأن قضية دعواه أن البيع قد انقضى بتفويت البائع عليه أو ما في الأخيرين فلا له لم يفرغ الدار عليه وإنما أخذته بالبينة انتهت (قوله أو ادعى كل على ثالث الخ) ويجرى ذلك في قول واحد اشتريتها من زيد وآخر اشتريتها من عمرو على الوجه المذكور وأقاما بينتين كذلك فيختار حان ويصدق من العين في يده فيحلف لكل منهما أو يقر أم شرح مر (قوله أنه اشتراه منه وسله منه) قيد بذلك لأجل قوله بعد في زمانه أم حل (قوله وأقام بينة) معطوف على كل من اختلفا وادعى كما أشار له الفارح بقوله في صورتين ويحدث فالصغير المستتر فيه ما يدل على كل من حيث العطف على ادعى وعلى ضمير الثانية من حيث العطف على اختلافه فليفتد تلم أن في العبارة نوع جماعة (قوله فإن اختلف تاريخهما) بأن شهدت إحداهما أن كذا مكرى ستة من أول رمضان والآخرى بأن كذا مكرى من أول شوال قدم الأسبق تاريخا لأن المقدم السابق صحيح لاحتالة لأنه أن سبق المقدم على الأكثر صح ولما تقدمه أو بالعكس على الثاني في الأقل دون الباقي أم من الروض وشرحه بخط الشيخ خضر وعبارة شرح مر أما إذا اختلف تاريخهما لم يتفقا على ذلك فتقدم السابقة ثم إن كانت هي الشاهدة بالكل لغت الثانية أو بالعض فأدت الثانية صحة الاجارة في الباقي انتهت بقوله فأدت الثانية صحة الاجارة في الباقي ظاهرة أن مالك العين لا يستحق على المستاجر سوى العشرة وعلى هذا فإمضى العمل بسابقة التاريخ مع أنه على هذا الوجه إنما يعمل بتاريخه التاريخ إلا أن يقال إن المراد من العمل بها نفي التناضح ثم إن كانت شاهدة بالكل فالعمل بها على ظاهره لأن الثاني والاول في الحقيقة كل مجموع البيتين وطالب بالمران ما شهدت به الأولى واقتضاه عليه الثانية أم عر عليه (قوله حكم للأسبق تاريخا) ويلزم المدعى عليه للآخر دفع ثمنه لثبوته بينه من غير تناضح فيه كما هو ظاهر وكلام الروض صريح فيه أم سم على حج (قوله أيضا حكم للأسبق تاريخا) عبارة شرح مر وفي الصورة الثانية حكم للأسبق منهما تاريخا لأنهما زيادة علم ولأن الثاني اشترا من الثالث بدو زوال ملكه عنه ولا نظر لإحتمال عود إليه لأنه خلاف الأصل بل بالظاهر ويستثنى كقائه بالقبض ما لو ادعى صدور البيع الثاني في زمن الخيار ردت بينة به فيقدم وللأول الثمن وما لو تعرضت المتأخره لكونه ملك البائع وقت البيع وشهدت الأولى بمجرد البيع فتقدم المتأخره أيضا انتهت (قوله وعلمه فيها إذا لم يتفقا الخ) (ولا يثنى هذا التقيد في الثانية لأن صورتها أن الماقد مختلف فلا يثنى اتحاد العقد فلو وقع للشهاب سم من سبواه وشيدي وكانه يشير إلى ما كتبه على حج (قوله سقطت البيتان) أي وبجي التحالف الذي سيذكره كما في شرح مر (قوله والأسقطنا) عبارة شرح مر في المسئلة الثانية والامراضنا قضاة فاني ثم إن أقر لأحدهما فذاك والا حلف لكل بيتنا ويرجمان عليه بالثمن لثبوته بالبينة

لم يضر (ما زاده) (وان ذكر سيواهي) (سبيل آخر) (ضر) ذلك لتناضض بين الدعوى والشهادة وإن لم تذكر السبب قبلت شهادتها لأنها شهدت بالمقصود ولا تناضض (فصل في اختلاف المتداعين) (فصل في) اختلاف المتداعين (في) (اختلاف) أي الثاني (في) قدر مكرى (كان قال) أجرته هذا البيت من هذه الدار شهر كذا بمسرة فقال بل أجرته جميع الدار بالمسرة (أو ادعى كل) منهما (على ثالث يدهش) أنه اشتراه منه وسله منه وأقام (كل منهما في) صورتين (بينة) بما ادعاه (فان اختلف تاريخهما حكم) للأسبق تاريخا لعدم المراض حال السابق وهذا من زيادي في الأولى وعلمه فيها إذا لم يتفقا على أنه لم يصر إلا عقد واحد فان اتفقا على ذلك سقطت البيتان (والا) بان اتحد تاريخهما أو اطلقتا أو أحدهما (سقطنا) لاستحالة أحدهما وصار كان لا يئنه

فلزمه قال الرافعي في الأولى ذلك أن تقول أن عمل التسايط في المظنتين وفي المظلة والمؤرخة إذا انتقاعا ما ذكرهما وإلا فلا تساط لجواز أن يكون التاريخ فيهما مختلفا فيثبت الزائد بالبيئة الزائدة (أو) ادعى كل منهما على ثالث يدهم (أنه باعه) أي لتسالك بكذا فأنكر (واقامها) أي البيعة وطالب بالتين (سقطتا) إن لم يكن بيع (بان أحمد تاريخهما أو اختلفت وضائق الوقت عن المقتدين والانتقال بينهما من المسترى إلى البايع الثاني يحلث الثالث يمينين (ولا) أي وإن أمكن الجمع بأن اختلف تاريخهما واتسع الوقت لذلك أو اطلقتا لأحدهما (لزمه الثناني) وقولنا لم يمكن جمع أعم من قوله إن أحمد تاريخهما (ولومات) شخص (عن ابنين مسلم نصراني فقال كل منهما (حاش على ديني) فأمره فان عرف نصرانيه حلف للنصراني) فيصدق لان الأصل بقاء كفره وذكر التحليف من زيادتي (فان أقام كل بيعة مطلقة) بمأقوله (قدم المسلم) لأن مع بيعة زيادة علم باتفاقه من

وسقوطها لما عرف فواقع فيه التعارض وهو العقد فقط وعلمه جعله تعرضا لفضيل المبيع والافتقار بيعة ذي اليد ولا رجوع لو أحدهما بالتين لأن العقد قد استقر بالقبض انتهت وقوله لا تقدمت بيعة ذي اليد ولا رجوع كان الأصوب والأقلا رجوع لو أحدهما ممن كان في بدا أحدهما قدمت بيته وأعلم أن الماوردي جعل في حالة التعارض أربع حالات لأن المين أمان أن تكون في بدا البايع أو في بدا أحد المقتدين أو في بداهما أو في بدا جني إلى أن قال الحالة الثانية أن تكون المين في بدا أحدهما ثم ذكر فيها وجهين مبينين على الوجهين في الترتيب يدايع البايع إذا صدق أحدهما قال فان رجعتا يدهم بيته أي وهو الأصح كما أشار الشارح بقوله وإن أقر لاحدهما فذاك رجوع الآخر بالتين الذي شهدت بيته ما ذكره فإذا ذكره الشارح حالة المين تلك الأحوال الأربعة ويكون عمل قول الماوردي فيها رجوع الآخر بالتين ما إذا لم تعرض بيته لقبض المبيع وظاهر أن مثلها في ذلك غير ما من بقية الحالات لكن قول الشارح وإلا قدمت بيته ذي اليد شامل لما إذا تعرض كل من المينين لقبض المبيع وما إذا تعرضت لأحدهما فقط مع أن قوله ولا رجوع لو أحدهما بالتين خاص بما إذا تعرض كل منهما لذلك ولا يخص عدم الرجوع حين تعرضت بيته لذلك كما هو ظاهر مما عرفت كلام الماوردي أن من المين في يده لا رجوع له مطلقا ره رشيدى (قوله) فيفسخ العقد بعد ثبوتها أي وبإخذ المستاجر العشرة إن كان دفعها لأن الصورة أن الاختلاف كان قبل استيفاء المتفعة حتى يكون للاختلاف فائدة أهشينا وعبرة ع مثل مرقه قوله فيفسخ العقد الخ أي ويرجع المستاجر بالاجرة إن كان دفعها وترجع الدار للوجوب انتهت (قوله) ولا تعرض في التين فلزمه (أي) لأن التسايط يكون فواقع عليه التعارض وهو روبة الشيء لا التمسأشينا وعبرة الدار والرض وشرحهما ولهما استرداد الثمن منه إذا تعارض فيه لأن بيته كل منهما شهدت بترقية الثمن وانما وقع التعارض في الدار لا متاع كونها ملكا لكل منهما فهو عراده فقط فيها دون التين لأن تعرضت البيعة لقبض المبيع فليس لها استرداد الثمنه لتقرر العقد بالقبض وليس على البايع عهدة ما عتد بهده انتهت (قوله) قال الرافعي في الأولى (أي) في صورة الاجارة فخره بهذا التقيد قول المين سقطنا بالنسبة إلى صورة الاجارة لكن بقيد حده التقيد الذي قيدا به فاقبل لا الافتقار ما قبل الاقوله عليه فالحق وقيدما بقوله قال الرافعي الخ والمعتمد عدم التقيد بمأقوله الرافعي بل يتساقطان مطلقا وما انتقاعا ما ذكره أو لا هشينا (قوله) على ما ذكر فيها (أي) من أنه لم يجر الاعتدواحد والمعتمد التسايط مطلقا أهشينا (جواز أن يكون التاريخ الخ) عبارة شرح مرقه لجواز أن يكون تاريخ المظنتين مختلفا وتاريخ المظلة في تاريخ المؤرخة فيثبت الزائد بالبيعة الزائدة ويمكن به أن مجرد احتمال الاختلاف لا يفيد الإلزام بالتعارض في أكثر المسائل وقد يدعى تأييده أي الرد بقوله أي المصنف الاقوى وكذا إن اطلقتا أو أحدهما إلا أن يجب بان العقد المرجح للثمن متعدد مرقينا فساد احتمال اختلاف الزمن فلو لم يلقه مساعد مامأنا فليس فيه ذلك فلم يقر فيه مجرد جواز الاختلاف انتهت (قوله) فيثبت الزائد (أي) من المكترى بالبيعة الزائدة أي الشاهدة بالزيادة أي الشاهدة بأنه أجر جميع الدار (قوله) أو أنه باع الخ هذه عكس ما قبلها فان تلك في مشترين وبيع وهذه في بائعين ومشتري ومقصودها الثمن وفي تلك مقصودها المين أم وتناوى وزى (قوله) يحلف المالك يمينين) أي وبقى له الشيء الذي يده لا يلزمه شيء (قوله) فان عرفت نصرانيته المراد كفره حل كما يدل عليه التحليل (قوله) لأن الأصل بقاء كفره (أي) بالنسبة للارث وإلا فهو يتسل ويصل عليه فيقول المصل أصل عليه إن كان مسلما ويدفن بمقابر المسلمين انتهى حل وعبرة شرح مرقه ويقول المصل عليه في لينة والهاء إن كان مسلما وظاهر كلامهم وجوب هذا القول وبروجه بان التعارض هنا صيروه مفكوكا في يده فصار كالاختلاف السابق في الجنان انتهت (قوله) بانتقاله من النصرانية إلى الاسلام (أي) الاخرى مستحبة وكذا كل مستحبة مرقاة

ثالث ثلاثة (حلف النصراني) فيصدق لان الظاهر منه سواء اعكست بينة المسلم بان قديت بان اخر كلامه الاسلام اما طاعة ومصلحة
اطلاق بينته من يادق (او جعل دينه لكل) منها (بينته ولا بينة حلفا) اي حلف كل منهما (٤٣٢) للاخر وقسم المبروك بحكم اليد

ومنه تقديم بينة الجرح على بينة التعديل على ما مر اه شرح مر (قوله ثالث ثلاثة) اي من الالحق ولا
فلا يكفر بها اه رماوى (قوله ام اطلقت) اي قالت مات مسلما فيحصل التعارض ويتساطان وفيه
ان واضح في الاولى دون الثانية وفيه ملا قدمت النافقة الا ان يقال عمل للعمل بالنافقة ما هو وجد معارض
لهو الذي في كلام ان الرفعه هو المعتمد لا يبدن تفسير كلمة الاسلام ولا يكتفى الاطلاق الا ان كان
الشاهد قتيلا موافقا لنافق في مذهبه فيما يسل به الكافر اه حل وعسارة شرح مر والاوجه عدم
الاكتفاء هنا بمطلق الاسلام والنصر الامن وفيه موافق لاحكام كافر في نظيره فقد قالوا يشترط في بينة
النصراني ان تفسر كلمة النصر وفي وجوب تفسير بينة المسلم لكلام الاسلام وجهان ان اهمهما نعم لاسما
اذا لم يكن الشاهد من اهل العلم او كان مخالفا لنافق فيما يسل به الكافر ولومات عن اولاد واحد من ورث
صغير فوضوا ايدهم على المال فلما كمن ادعى بمال ابيه وبارت ايه من جده فقال امات ابرك في حياة
اياه فان كان من بينة عمل جوار الاقان اتفق مروم على وقت موت احدهما واختلفا في ان الاخر مات بعدهما
قبله حلف من قال بعده لان الاصل دوام الحيا قول الاصدق في مال ايه وم في مال ايهم فلا يرث الجدمن
ابنه وعكسه فاذا حلف او نكلا جعل مال ايه لورمال الجدمن انتهت (قوله ايضا ام اطلقت) وجه ذلك
ان ترجيح بينة المسلم بزيادة العلم قد قال بواسطة تعرض بينة النصراني لقبه اه حميرة اه سم (قوله او
جعل دينه مقابل قوله فان عرفت نصرانيته الخ وقد يقال هذا الايقاع مع قوله او لا مسلم ونصراني لانه
يلزم من نصرانية احدهما نصرانية الاب وقد يصور بان يدعى كل من اثنين على شخص انه ابو ويصدقهما
في ذلك اه عش (قوله وقسم المبروك بحكم اليد) اي الذي اقتضاه الحلف وان كان يبداهما وقوله
نصفين اي وان كان ذكرا او انثى لانه لا يؤخذ اننا كذافي كلام بعضهم اه حل (قوله ايضا وقسم
المبروك بحكم البداح) اي بان كان يدهما او يدا احدهما فان كان يدغيرهما فقول قوله كاذبا مر وحج
وعبارة سم قوله بحكم اليد فيذهب انه لو كافى يدا احدهما لا يقسم بينهما وعبارة الباب وان لم يعلم دين
الاب ولا بينته فان كان المال مع غيرهما وقال هو لي حسب او في يدهما حلفا وتا صفا وكذا ان كان يد
احدهما اه قال في شرح الروض ولا يختص به ذواليد لانه لا اثر ليد بعد اعتراف صاحبا بانه كان
لبيت وانه باخذنا فكانه يدهما انتهت (قوله لان الاصل بقاؤه) اي بقاه الولد على دينه الى موت
ابيه (قوله اذا مضت باي حلف المسلم) اي قبضه اقطاعه لانه لا بينة تقدم انه بحلف المسلم حيث نزل الاصل
بقاؤه على دينه الى موت ابيه (قوله او قال المسلم مات قبل اسلامي) اي فكنت موافقا له في الدين وقت
الموت وقال النصراني مات بعدهما فكنت وقت الموت مخالفا له في الدين لا لثرت اه عبد البر ولا يخفى
ان هذه المسئلة كالتي قبلها في المعنى لكنها تختلف في الافظ والحكم لان مصب الدعوى هنا الموت قبل
الاسلام او بعده ومصب الدعوى في السابقة الاسلام بعد الموت او قبله تأمل وعبارة سم قوله او قال
المسلم الخ هذه عن المسئلة السابقة لا تفارقا في شيء سوى الاتفاق على وقت الاسلام فالوجه الاقتدار على
ما في اصله حيث قال عقب المسئلة السابقة فلما انتقل على اسلام الان في رمضان وقال المسلم مات الاب في
شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني وتقدمت بينة المسلم على بينته اه وبه تعلم قوله الاتي
فان لم يتفقا على وقت الاسلام فالصدق المسلم مستدرك لاطراف تحت لانه عين المسئلة الاولى المذكورة في
قوله كاصله ولومات نصراني اه (قوله وقد اتفقا على وقت الاسلام) بان اتفقا على اسلام الان في
رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني في شوال اه عبد البر (قوله وقد اتفقا الخ) فنرد
لان الجملة حالية وهي تقرر بالفظا او تفديرا اه شورى (قوله لان الاصل بقاء الحياة) اي بقاء حياة
الاب الى اسلام ابنه (قوله اي في حلف النصراني) اي لان الاصل بقاء حياة الاب الى اسلام ابنه كما مر

نصفين بينهما قول الاصل
واقام كل بينة ليس بقيد
(ولومات نصراني عنهما)
اي عن اثنين مسلم ونصراني
(فقال المسلم اسلمت بعد
موته) فلا ميراث بيننا (و)
قال (النصراني) بل اسلمت
(قبله) فلا ميراث لك
(حلف المسلم) فيصدق لان
الاصل بقاؤه على دينه سواء
اتفقا على وقت موت الاب
ام لا (وتقدم بينة النصراني)
على بينته اذا اقامها بما
قالاه لان مع بينته زيادة
علم بالانتقال الى الاسلام
قبل موت الاب فهي نافقة
والاخرى مستصعبة بل بينه
نعم ان شهدت بينة المسلم
بانها كانت تسمع تنصره
الى ما بعد الموت تعارضتا
فيحلف المسلم (او قال
المسلم مات) الاب (قبل
اسلامه) وقال (النصراني)
مات (بعدوه) قد (اتفقا)
على وقت الاسلام فمكسه
فيصدق النصراني يمينه
لان الاصل بقاء الحياة
وتقدم بينة المسلم على بينته
اذا اقامها بما قالاه
لانها نافقة من الحياة الى
الموت والاخرى مستصعبة
لحياة نعم ان شهدت بينة
النصراني بانها عاينته حيا
بعد الاسلام تعارضتا قاله

(٥٥- جل منهج- خامس) الشيخان اي فيجاب النصراني وذكرا التحليف هنا من زيادتي ايضا فان يتفقا على وقت الاسلام فالصدق
المسلم لان الاصل بقاؤه على دينه وتقدم بينة النصراني على بينته نعم ان شهدت بينتي انها عاينته ميتا قبل الاسلام تعارضتا فيحلف

المسلم (ولو مات عن أبوين كافرين وأبوين مسلمين فقال كل) من الفريقين (مات على ديننا خلفه الأبوان) فيها المصدقان لأن الولد عموهم بكفره في الابتداء تبعهما فيستحب حقه على خلافه ولو انعكس الحال فكان الأبوان مسلمين والأبوان كافرين وقال كل ماذكرنا عرفنا للأبوين كفر سابق وقال أسلمنا قبل بلوغه أو أسلم هو وأبلغ بعد أسلامنا وقال الأبوان لا ولم يتفقوا على وقتة الإسلام في الثالثة فالصدق للأبنا لأن الأصل البقاء على الكفر وإن لم (٤٣٤) يعرف لها كفر سابق أو اتفقوا على وقتة الإسلام في الثالثة فالصدق للأبوان عملا بالظاهر

(قوله فيها المصدقان) المراد به أحاديثه أن يقول فيصدقان فليظن وجهه لا بدول غير الثقتين أه شوري (قوله) أو بلغ بعد أسلامنا أي فهو لم يتبعوا فيه ما هذه هي قوله أنه لا قبل بلوغه إلا أن يقال في الأولى وقع الاختلاف في وقتة الإسلام وفي الثانية وقع الاختلاف في وقتة بلوغه أه حل وعبرة عبد البر نصها قوله أو بلغ هذه اللفظة تامة في بعض النسخ وهو الماء به أه قوله وهذا في الثالثة وفي نسخة أسقطها وهو مناسب للنسخ التي فيها الثانية بدل الثالثة أه ما عدا ما عدا عبارة الشوري قوله أو بلغ لا يخفى ما في التثنية وقد بلغني أن الصحاب الرمي تعقبه فيكون أنه مضروب عليه في نسخة المؤلف رحمه الله فليراجع انتهى (قوله) بعد أسلامنا ظرف أكل من قوله أو أسلم أو بلغ (قوله) عملا بالظاهر في الأولى) وهو إسلام الأبوين أصالة لقوله ولأن الأصل بقاء الصبي أي إلى وقتة الإسلام كي يتبعهما ما فيه أه برماوى (قوله) كافي سائر التصرفات الخ أي فإنه إذا لم يسمع الثالث يقدم الأسبق فالأسبق كاسر (قوله) ولأن مع بينة زيادة علم أي بتقديم تاريخ العق (قوله) أو اتحد التاريخ أفرع بينهما نعم أن اتحد التاريخ يعنى قطعى وأطبق وتجبز كان اعتقت سالمًا فإني حرمت (قوله) في معتق سالمًا فيعتق غانم معه بناء على تقارن الشرط والشروط وهو الأصح تمين السابق بلا إقراع لأنه اعتق سالمًا فيعتق غانم معه بناء على تقارن الشرط والشروط وهو الأصح تمين السابق بلا إقراع لأنه الأقوى والمزدم في الزينة كاسر أه شرح حر (قوله) فليوم أرقاق حر الخ أي ولا نظر للزوم ذلك في النصف لأنه أسلم من الكل أه شرح حر (قوله) أو شهد اجنبيان أي عدلان أه عيش فيه الحذف من الأول دلالة الثاني (قوله) شهدوا ثانياً الخ أي وأن لم يكونا حائزين أه حل (قوله) وأرقت التهمة الخ أي وكون الثاني أهدى لمصلحة المال الذي يرثونه بالوالة بعد قلم بهدومة أه شرح حر وحج (قوله) بذكر بدل يساويه) أي في القيمة ولا نظر لمزقوا وغيره أه برماوى (قوله) مالو كان غانم دونه) أي بأن كان يساوى خمسين فقبل شهادتهما بالرجوع عن عق سالم بالنسبة لنصفه الذي اثبتاه بدلا وهو غانم (قوله) وفي الباقي خلاف لبعض العهدة) قال في شرح البهجة فإن بعضنا عتق نصف سالم الذي لم يشتهاله بدلا لكل غانم بالجموع قدر الثلث وأن لم يشتهاله وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الأولان بالاجنبيين والثاني أقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما أن كانا حائزين ولا عتق منه قدر حصصهما أه وقوله وان لم يشتهاله وهو نص الشافعي في هذه المسئلة وهو المتمد أه حر أه قوله وقوله والجموع قدر الثلث له فرض غانم قدر الثلث فليتام أه سم (قوله) وثلاثا غانم) بيان ذلك أن الفرض أن كلامهما ثلث ما له فإذا كان غانم يساوى مائة ورسالم كذلك وهناك مائة أخرى وقد عتق سالم بشهادة الاجنبيين صار كأنه لم يكن كالشاهية الشارح وكان الترك من أول الأمر غانم والمائة وذلك ما تان وثلاثا غانم وذلك قيمة ثلث غانم فيعتق ثلثه ويبقى ثلثه والمائة للورثة تامل

(فصل في القاتح)

(قوله) وهو الملاحق للذنب أي شرعا وأمانة فهو متبع الأثر والقبه أه شرح حر من قوله لم يفتقره إذا ثبت أثره والجماعة كيان ربعه أه عبد البر وزي وعبرة الرشد يبدى يقال قاتفه أه من باب قال إذا تبعته مثل قاتره وجميع القاتح على قاتة انتهت وفي قول وهراثة المتبع الآثار إلى أن قال والملاحق كحكم بهدوى فكذلك ذكرنا أه وفي المصباح قاتف الرجل الأثر فهو من باب قال تبعه واتقاه

في الأولى ولأن الأصل بقاء الصبي في الذنية (ولو شهدت) بينة (أنه عتق في مرض موته سالما) شهدت (أخرى) أنه عتق فيه غانما (وكل) منهما (ثلاث ماله) ولم تجز الورثة ما زاد عليه (فان اختلف تاريخ) اليتيم (قدم الأسبق) تاريخا كما في سائر التصرفات المجزأة في مرض الموت ولأن مع بينته زيادة علم (أحمد) التاريخ (أفرع) بينهما لعدم المرجع (والا) أي وأن لم يذكر تاريخا بأن اطلعتا واحدا عتق من (كل) من سالم وغانم (نصفه) جمعا بين اليتيمين وإنما لم يفرع بينهما لأننا لو اقرعنا لم نأمن أن يخرج سهم الرق على الأسبق فليوم أرقاق حر وتحرير رقيق وقول والا أعم من قوله وأن اطلعتا (أو شهد اجنبيان) أنه أوصى بمقت سالم و) شهد (وارثان) عدلان (أنه راجع) عن ذلك (ووصى بمقت غانم وكل) منهما (ثلثه) أي ثلث ماله (تمين) للاشفاق (غانم)

دون سالم وأرقت التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بذكر بدل يساويه وخرج بثلثه مالو كان غانم دونه فلا قبل شهادة الوارثين في القدر الذي لم يشتهاله بدلا وفي الباقي خلاف لبعض العهدة (فان كانا) أي الوارثان (حائزين) فاسقين (فيتمين) للاشفاق (سالم) بشهادة الاجنبيين لاحتمال الثلث له (وثلاثا غانم) بأقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما له وكان سالم مالك أو غصب من التركة ولا يثبت الرجوع بشهادتهما لنفسهما ولو كانا غير حائزين عتق من غانم قدر ثلث حصصهما (فصل) في القاتح وهو الملاحق للذنب

عند الاشتباه بما خضع له تعالى به من ذلك (شرط التعاقب أهلية الشهادات) هذا (٤٣٥) أولى من اقتصاره على الإسلام والعدة

والحرية المذكورة (وتجربة)

في معرفة النسب بان
يعرض عليه ولد في نسوة
ليس فيه أم ثلاث مرات
ثم في نسوة فيه أمه فان
أصاب في المرات جميعا
اعتمد قوله وركم لا
مع النسوة ليس للتقيد بل
للالوية إذ الأب مع
الرجال كذلك على الأصح
في فرض عليه الولد فرجال
كذلك بل سائر المصبة
والأقارب كذلك وما ذكر
علم ما ربح به الأصل أنه لا
يشترط فيه عدد كالأغاضى
ولا كونه من بنى مدلاج
نظر الذمى خلافاً لشرطه
وقرأ مع ما ورد في الخبر
وهو ما روى الشيخان عن
عائشة رضي الله عنها قالت دخل
على النبي ﷺ مسرورا
فقال ألم ترى أن ابنة
المدلجى دخل على فرأى
أسامة وزيدا عليها طيفة
قد عيطا رؤسها وقد بدت
أقدامها فقال إن هذه
الانقدام من بعض (قأذا
تداعيا) أي اتنان (وإن لم
تشفة الإسلامية وغيره بجمهولا)
لفيطا وغيره (أو ولد
موطوأتهما وأمكن كونه
من كل) منها (كان موطأ
امراة بشبهة) كامة لها
(أو موطأ) (أحدهما زوجة
الآخر بشبهة) وولده لما
بين ستة أشهر وأربع سنين
من موطأها عرض عليه أى

كذلك فهو قافصو الجميع قامة مثل كافر وكفرة وهو متقف أم (قوله هذا أولى من اقتصاره) أى لأن كلام
الأصل لا يشمل بقية شروط الشاهد ككونه ناطقا بصيرا غير مجبور عليه وغيره من بنى عنه لا بهما
لمن يلحق به لا بهما وداوحا كالأوجه كقوله البلقى عدم اعتبار سمعه خلافاً لما قاله في المطلب عن الأصحاب
أه شرح مر (قوله وتجربة) وإذا حصلت التجربة اعتمدنا لإحاطة ولا نجد التجربة لكل الحاق أه
شرح الروض (قوله في نسوة الخ) ويجوز له النظر للنساء في هذه الحالة للحاجة أه عرش على مر (قوله
(ثلاث مرات) مر صريح في اشتراط الثلاث واعتمده في الروضة كأصلها لكن قال الإمام العبرة بنقلة الظن
وقد تحصل بدون ثلاث أه شرح مر (قوله أيضا ثلاث مرات) استشكل البارزى خلو أحد أيوه من
الثلاثة الأولى بأنه قد يعلم ذلك فلا يفتى فيهن قأدة وقد يصيب في الرأية اتفاقا فالأولى أن يعرض مع كل
صنف ولدوا أحدهم أو في بعض الأصناف ولا يختص به الرأية فإذا أصاب في الكل عدلت تجربته أه
كلام البارزى وكون ذلك أولى ظاهره وغير مناف لكلامهم أه شرح مر (قوله ولا كونه من بنى مدلاج)
أى يجوز كونه من سائر العرب والمجم أه شرح مر (قأدة) اختصت العرب بثلاثة بالنسبة والبقاء
والديانة فالبقاء لإحاق الأنساب والبقاء تتبع الأثر والديانة كونه يعرف الأرض التى فيها الماء
دون غيرها أه (قوله نظر الذمى) وهو شدة إدراكه لحقوق الأنساب لما خصه الله من علم ذلك وعبارة شرح
مر لأن البقاء نوع علم فمن علمه عمل به انتهت (قوله مسرورا) سبب مسروره أن أسامة وزيدا كانا عبوية
ﷺ وكان قد تبنى زيدا أباهما كان أسامة أسود طويل القى الأنف وزيدا بيض قصير الأنف الخس الأنف
وكان الكفار يطعنون في نسبهما إذ غافله ﷺ فلو وقع من المدلجى ما ذكره أقره صلى الله عليه وسلم
عليه وفرح به وروى لا يقر على خطأ أه قل على الحمل (قوله أن مجزأ) سمى بذلك لأنه كان كذا اغتداسيرا
جزءا سه أى قطعا أه شيخنا روى مجزأين معجمتين أه حج عرش على مر (قوله فقال إن هذه
الانقدام الخ) فيهرى على المناقنين حيث طعنوا في نسب أسامة وقالوا ليس ابن زيد لأن زيدا كان أيضا
واسامة كان أسود وكان رسول الله ﷺ يتقوش من ذلك لانهما رضى الله عنهما كانا حبيبه صلى الله
عليه وسلم أه حل وجه الردان المناقنين كانوا يسلون الحكم بالفائق لانهما معروف عند العرب
أه شيخنا قال الشافعى رضى الله عنه فلو لم يعتبر قوله لثمة النبي صلى الله عليه وسلم من المجازفة لانه ﷺ
لا يقر على خطأ ولا يسر إلا بالحق أه شرح مر وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويتأب على ذلك وهل يجب
له الاجرة على ذلك أم لا فيه نظروا الأقرب الأول أه عرش (قوله وإن لم يتفق إسلاما وسرية) هذا إن
الحقه المدعى بنفسه وإلا كان تداعيا أخوة مجبول يقدم الحر ثامر أو شرط الملحق بغيره أن يكون
وارثا حائزا أو محكم بحريته وإن الحقه بالبدل لا احتمال أنه ولد من حره ولو الحقه قائف بشبه ظاهر وقائف
بشبه خفى قدم الثاني لأن منه زيادة علم بحقه ويصير توفيقا إذا ادعاه مسلم وذى يقدم ذو البيئة نسيابودينا
فإن لم تكن والحقه القائف بالذمى تيمم في نسب قطفوا لاحضانه أه شرح مر رأى فلا يكون له حق في تربيته
وحفظه ولا يحكم بكفره تباهه وأما الثقة فيطالب بها بعضى دعوى أنه ابنه أه عرش عليه (قوله عرض
عليه) أى مع المدعىين أن كان صغيرا إذا تكبر لا بد من تصديقه كإقراره والنجون كالتصديق
والحق به بالبينى معنى عليه ونأما وسكران غير متدوماذ كره في التأم به يجد فان لم يكن قائف أو
تجبر اعتبر انتساب الولد لم يدع كقوله البلقى ولو كان الاشتباه للاشتركة في القرائش لم يعتبر الحاق القائف
إلا أن يتحكم حاكم ذكره الماوردى وحكامه في المطلب عن ملخص كلام الأصحاب أه شرح مر وفي قول على
الحمل قوله عرض عليه أى ولو بعد البلوغ مالم يتنسب أه (قوله فيلحق من الحقه به منها) أى ولا ينتقض إلا
بينة فالربح والتسليم أثر بخلاف عكسه من ثم قل أن القائف يرجع إليه بعد الموت فان دفن فلا ينشئ
على اتعاقب فيلحق من الحقه به منها (فان تحلل) وطأها (حيضة ثلثان) الولد لأن فراشه باق وفراش الأول قد اقتطع بالحضة

قال الرافعي لو كان لاحد ما عليه يقدم كذا أطلقه الغزالي والقفال والاشبه انه ان كانت يد التفاهة لم يؤثر ولا تقدم ان سبق دعوا او لا فوجهان أحدهما يسد ويان فيعرض على القاف كذا عطف شيخنا بهامش المحل اهم (قوله) ايضا فيلحق من الحق بهنهما) عمل ما في الزركشي انه ان الحق بأحدهما فان رخص بذلك بعد الاحاق ثبت نسب والا فان كان القاضى استخلفه وجدها كايتهما جاز وقد حكم بما رأوه والا فلا يثبت النسب بقوله والحاقه حتى يحكم الحاكمه ونقض هذا انه لا بد من فائتين في الشق الاخير يشهد ان عند القاضي اء وقوله والا فان كان القاضى استخلفه الخ عبارة العباب ولا يصح الحاق القاف حتى يامر القاضي واذا الحقه اشترط تنفيذ القاضى ان لم يكن قد حكم بانه قاف اه (فرع) لو الحق بأحدهما ثم رجع قبل الحكم بذلك والحقه بالاخر لم يلحق بواحد منهما بل يستمر الاشكال اهم (قوله) الا ان يكون الاول زوجا الخ ولا يكتفى اتفاق الزوجين على الرطه بل لا بد من بيته بالان ولولد حقه في النسب وتوافقها ليس بحجة عليه فان قامت به بيته عرض على القاف وهما ذكره المصنف في الرطة هنا وهو المتمد وان لم يذكره في اللعان واحتمل البقعي الا كنفاء بذلك الاتفاق يتم يلحق بالبيته تصديق الولد المكلف لما تقرر ان له حقا اشرح مر (قوله) فلا ينقطع تماق الاول) أى: بل يعرض الولد على القاف كفى الاسامدى (قوله) والامكان حاصل بعد الحيضة أى: فع عدم الحيضة بالاولى قاله لا حقه في النكاح الصحيح بالزوج مطلقا فيمكن كونه منته كاتقدم وحيث فلا فائدة في المرض على القاف فيه فراجه اه قل على المحل (كتاب الاعتاق)

أى بالقول اعم من ان يكون تنجيذا أو تملقا واما الاعتاق بالفعل فسبقه كتابا مستقلا وهو كتاب امهات الاولاد وجار في شرح مر هناك ختم المصنف رحمه الله كتابه بابواب المتقرج امان يستفاد الله من النار واخرها هذا الكتاب لان العتق فيه يستعقب الموت الذى هو غاية امر العبد في الدنيا ويترتب العتق فيه على عمل محله في حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضاء او طار اى اغراض وهو قرينة حتى من قصد به حصول ولد وما يترتب عليه من حق وغيره وقد اجماع على ان العتق من القرابات سواء المتزوج والمعتق أو ما تعليقه فان قصد منه حث او منع او تحقيق خبر فهو ليس بقرينة والا فهو قرينة والاصح ان العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب مسيه عليه في الحال وانخره في الاستيلاء والحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة أولا ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء انتهت وليس الاعتاق من خصائص هذه الامة لورود آثار تدل على ذلك فليراجع اه عر عليه وفيه في بحث امهات الاولاد مانصه وفي خصائص الحضرى بالحاء المعجمة كافي شرح المواهب ان الحكم المترتب على الاستيلاء خاص بهذه الامة اه (قائدة) اعتق النبي ﷺ ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة ونحر يده الشرفة في حجة الوداع ثلاثا وستين بدنة واعتقت عاتقة تسما وتسعين وعاشت كذلك واعتق أبو بكر كثيرا واعتقت العباس سبعين واعتقت عيمان وهو حاصر عشرين واعتقت حكيم ابن حزام مائة مطوقين بالفضة واعتقت عبد الله بن عمر الفا واعتقت النفا وحج ستين حجة وحبس النفر فرس في سبيل الله واعتقت ذوالكرام الجهرى في يوم ثمانية آلاف واعتقت عبد الرحمن بن عوف ثلاثين النفا وروى الحاكم عن ام سلمة ان النبي ﷺ قال اللهم اسق عبد الرحمن بن عوف من سلسيل الجنة رضى الله عنه واحشرنا معهم اجمعين اه غلب على المنهاج (قوله) ازالة الرق عن الادمى) عبارة حج وهو ازالة الرق عن الادمى من حق الفرض اذا سبق وعق الفرخ اذا طار واستقل لان العبد يتخلص به من أسر الرق ومن عرفه بازالة الملك احتاج لزياة لا الى مالك تقربا الى الله تعالى ليخرج بقيد الادمى الطير والبهائم فلا يصح عتقها من الاصح وقال ابن الصلاح الخلاف فيما يملك بالاصطيا واما البهائم الانسبة فاعتق من قليل سوائب الجاهلية وهو باطل قطعا اه ورواية ابى نعمان ايا الدرداء كان

(الان يكون الاول زوجا)
في نكاح صحيح) والثاني
واعنا بشبهة فلا ينقطع
تعلق الاول لان امكان
الرطة مع فراش النكاح
الصحيح قائم مقام نفس
الرطة والامكان حاصل
بعد الحيضة فان كان
الاول زوجا في نكاح
قاسد انقطع تعلقه لان
المرأة لا تصير فراشا في
النكاح الفاسد الا بالرطة
(كتاب الاعتاق)
هو ازالة الرق عن الادمى
والاصل فيه قبل الاجماع

يشترى العصفارين من الصبيان ويرسلها ليعمل ان يحتمل على ان ذلك رأى له وبقيد لا إلى مالك الوف لا نه ملك
 قولا ايضا من القيمة وما بعده لتحقيق المادية لا لاخراج الكافر له اضافة وان لم يكن قربة على ان قصد
 القربة يصح منه وان لم يصح له قصده اه سم (قوله فك رقية) صدر الاية فلا تقتصر العقبة أى فلا تقتصر
 اى الانسان العقبة جاوزها وما ادرالك انك عليك ما للعقبة التى يقتضيها تعظيم لشانها والجملة اعتراف وبين
 سبب مجاوزتها بقوله فك رقية من الرق بان اعتقها اه جلاله وخص الرقية بالذكر دون سائر الاعضاء لان
 ملك السيد لعبد كالحبل فى الرقة فاذا اعتقه فكأنه اطلقه من الحبل امزى (قوله ايا مارجل) اى اسم موصول
 مبتدأ وما صلة ورجل مضاف اليه وذكره وصف طردى لا للتخصيص وجملة اعتق الخ فى محل جزم تمت
 لرجل وجملة استغذ الخ فى محل رفع خبر المبتدأ اه عش ويجوز ان يكون اى اسم شرط جازم مبتدأ وما صلة
 ورجل مضاف اليه وجملة اعتق الخ نمل الشرط فى محل جزم وجملة استغذ الخ جواب الشرط فى محل جزم
 وخبر المبتدأ جملة الشرط أو جملة الجواب أو مجموعهما على الخلاف المشهور فى :- المبتدأ اذا كان اسم شرط
 اصحابها اولها واعراب عش مشكل من حيث خلو الموصول عليه عن الصلة فلو اعرب جملة اعتق الخ صلة
 لكان اولى وما يرد من ان الجمل بعد التكرار صفات محله اذ لم يكن فى التركيب ما هو احوج الى الجملة
 من التكرار فلو الموصول احوج الى الصلة من التكرار الى الصلة كالا يعنى وبالجملة فهذا التركيب فى الحديث
 الشريف يجرى فيه الاعراب التى تجرى فى الحديث الآتى فى امهات الاولاد فى قوله عليه السلام ايا
 امة الخ وسيأتى ان فيه تسعة اعراب اصلها الرفع والنصب والجر للامة وسيأتى تخريج الرفع على
 أربعة وجوه والجر على ثلاثة والنصب على وجهين (قوله اعتق امرسما) فى المصباح عتق العبد
 عتقا من باب ضرب وعتاق وعتاقة بفتح الاوئل والعتق بالكسر اسم منه فهو عاتق ويتعدى بالهمزة
 فيقال عتقته فهو معتق على قياس الباب ولا يتعدى بنفسه فلا يقال عتقته ولهذا قال فى البارع لا يقال
 عتق العبد وهو ثلاثى مبنى للمفعول ولا اعتق هو بالالف بيا للفاعل بل الثلاثى لازم والرباعى متعد
 ولا يجوز عبد معتق لان مجيى مفعول من افاضت شاذ عنوع لا يقاس عليه وهو عتق قيل بمعنى مفعول
 وجمعه عتقا مثل كرامه وربما جاء عتاق مثل كرام وأمة عتق ايضا بغير هاموز مما ثبتت قيل عتيقة
 وجمعها عتائق اه (قوله امرسما) قيد به لكونه اولى بازاء الفرق عنه لكونه فى التزمذى من اعتق عبدا
 مسلما اعتقه الله من النار ومن اعتق امتين مسلمتين اعتقه الله من النار وقال الاصوليون الشارح انما لفتى
 اعتبار المذكورة الاتوفة فى العتق بالنظر الى الاحكام الدينية لا الاخرى واستدلوا بهذا الحديث تأمل
 اه حل (قوله استغذاه بكل عضو منه الخ) ولو اعتق جماعة عبدا مشتركا حصل لكل منهم هذا اثواب
 المخصوص اه عميرة اه سم (قوله حتى الفرج بالفرج) نبه على ذلك لان ذنبه اقبح والحش اه عش او
 لانه قد يختلف من المعتق والمعتق وهذا احسن والاول منقوص بما يحصل به الكفر من الاعضاء وان
 الكفر الحش من الزنا اه اسنوى اه زى وعبرة الشورى قوله حتى الفرج بالفرج يشتمل ان تكون
 الغاية هنا للاعلى والادنى فان الغاية تستعمل فى كل منهما فيحتمل ان يراد الاذى لشرف اعضاء العبادات
 عليه كالجبهة واليدى ونحو ذلك ويحتمل ان يراد الاعلى فان حفظه اشد على النفس قاله الحافظ العراقي
 انتهت (قوله اهل تبرع) نعم لو اوصى به لفسيه او اعتق عن غيره باذنه او اعتق المشتري المبيع قبل قبضه او
 الامام عن بيت المال على ما يأتى او الولي عن الصبي فى كفارة قتل اوراهن موسر موهنا او وارث موسر
 قن التركة صح اشرح م وروقه نعم لو اوصى به لفسيه الخ اى او اوصى بالمعتق بقن مملكه كبيعته الحر
 او دبره او علق عتقه بصفة بعد الموت لانه بالموت يزول عنه الرق فيصير اهلا للولاء اه عش عليه (قوله)
 وكافر ولو حريا) اى ويثبت له الولاء على عتيقه ولو مسلما اه قل على المحلى (قوله لا من مكروه) اى
 بغير حق اما اذا كان عتق كان اشترى عبدا بشرط العتق وامتنع منه فأكراه على ذلك فانه يعتق لانه

قوله تعالى فك رقية وخبر
 الصبيحين انه عليه السلام قال ايا
 رجل اعتق امرسا مسلما
 استغذاه بكل عضوا منه
 من النار حتى الفرج بالفرج
 (اركانه) ثلاثة (عتيق وصبيقة
 ومعتق وشرط فيه ما) مر
 (فواثق) من كونه غنائرا
 أهل تبرع (وأهلية ولواء)
 فيصح من مسلم ولو حريا
 لا من مكروه ولا من غير
 مالك بغير نيابة ولا من صبي
 ومجنون ومجور سفاه أو
 فليس ولا من بعض
 ومكانب وتهدى بما ذكر
 اولى بما عير به (و) شرط
 (فى العتق)

فاتقن الوكيل جزاى الشائع حتى ذلك الجزء (٤٠٤) فقل كما صحه فى اصل الروضة (و) صح (مقوضا اليه) ولو بكتابه (توقا) له

لعبارة المكاتب عن الالفاظ بخلاف الشائع فاعلم انما يمكن استعماله فى معناه حل عليه فليدع ضرورة الى صرف
اللفظ عن ظاهره اه عش (قوله فاعنى الوكيل) اى الذى هو غير شريك للوكيل وقوله فقط اى فلا
يسرى لبقية العبد وهذا بخلاف ما لو كان الوكيل شريكا للربك فان العتق يسرى من نصيب الموكل الذى
باشره الوكيل الى نصيبه اى الوكيل يعتق العبد كالمفرق ان الذى سرى اليه العتق فى مسئلة لشريك ملك
للباشر لا عتاق به الوكيل فكيف فمذنب سبب وامام مسئلة غير الشريك فبقية العبد ليست ملكا للباشر
للعتق فلم يجوز تصرفه الضميمة بالوكالة على السراية اه شرح مر (قوله فى اعتناك) ليست من كلام
المفوض بل من كلام الشارح لبيان المراد لان المفوض لو انى به كان مبررا فلا يحتاج معه الى نية اه غفر
وسل ومن ثم لم يذكره مر فالاولى ان يقول اى فى اعتناك فاعنى انما لم يردى فاعنى انما لم يردى اى بقوله
خيرتك فقط اما اذا قال خيرتك فى اعتناك فمريض اه سل (قوله كأفاده الغناء) لستك يفتقر
هنا كما اغتفر بين الايجاب والقبول (قوله وصرح بموضع كا فى الطلاق) اى بالولى للشوف الشارح
للعتق وهو من جانب المالكة معاوضة فيها شوب وتعلق ومن جازبه المستدعى معاوضة نازعة الى جملة كا
علم من باب الطلاق وباقى فى التعليق بالا على ما نعوهنا جميع ما من فى خلع الامه وحيث قدس بما يقصد به
الخلع كان قال اعتنك على غير اوعلى ان تخذ من اوزاد ابدا او لى معنى متلاعتق وعليه قيمته أو تخذ من
عشر مدين عتق ولو لمه ذلك فلو خدمه نصف المدة ثم مات فليسد به تركته نصف قيمته ولا يشترط النص
على كرم المدة تلى العتق خلافا للادعى لا نصرا فاه الى ذلك لا يشترط تفصيل الخدمة عملا بالعرف
كاستنفاذه فى الاجارة اه شرح مر وقوله فليسد به تركته نصف قيمته اى لانه لما كانت العوض
انتقل الى يده وهو النعمة لا اجرة مثله بقية المدق وقوله ولا يشترط النص الخ اى فلو نص على تاخير
ابتدائها عن المقدف المدق والعوض ووجبت القيمة قوله عملا بالعرف وعليه فلو طرأ السيد ما وجب الاحتياج
فى خدمته الى زيادتها كما كان عليه حال السيد وقت المقدف بل كانها العبد أو فسد العوض فيما بقي ويحب
قسمة من القيمة في نظر والا فرب انه يكاف خدمة ما كان متعارفا لها حالة المقدف اه عش عليه (قوله او
بعثك نفسك بالف) اى فى ذمتك فلو باعه نفسه بشئ معين لم يصح جزا لان السيد يملكه فلو باعه بعض
نفسه سرى على البائع ان قلنا الاول له والاول لم يسر كافى فتاوى البهوى اه زى (قوله والاولا مسيده) اى
ولو كان كافرا وان لم يرته اه خط وقادته انه قد يسل السيد فيه وعكسه كعكسه اه عش على
مر (قوله ولو اعنى حاملا) اى ولو بصيغة التدبير بان قال انت حرة بعد موتى وقراءه بملوك له اى قبل
ان يتم انفصاله اه حل (فرع) لو اشترى زوجته الحامل منه الظاهر ان الحمل يمتق فلو اطلع على عيب
امتنع الردة يا يظهر اه عمدة قال عش ورجع على البائع بارش ناقص منها بالعيب القديم اه (قوله
ايضا ولو اعنى حاملا الخ) شمل اطلاقه ما لوقال طانت حرة بعد موتى فانها تنفق مع حملها على الاصح فى
الروضة واصلها ولو عتقت قبل خروج بعض الولد منها سرى اليه العتق اى تبعها كا فى الروضة واصلها فى
باب المدد على هذا فيحمل كلام المتن على حل بجن كاه او بيعه اه زيادى (قوله تبعها) اى ما لم يكن
فى مرض الموت ولم يمتثلها الثلث فان كان كذلك لم تبعها الولد اه شيخنا عبارة سم قوله ولو اعنى
حامل الخ لو كانت المسئلة فى مرض الموت والثلث لا ينفى الا بالام فيحتمل عتقها دونها لوقال اعنت
سالموا غانما وكان الاول ذلك ماله اه برلى انتهت (قوله وعمل محبة اعتناقه وحده الخ) مفهوم قوله
وحده اه اذا اعنى الام وحدها والام والفضة معا عتقت المضعة وارتضاء الطلوى رحمه الله اه
سم (قوله اذا نفخ فيه الروح) اى لانه يشترط فى العتق ان يكون ادبيا كما مر اه شيخنا والظاهر ان
المراد بلوغه وان نفخ الروح الذى دل عليه كلام الشارح وهو مائة وعشرون يوما اه عش على مر
(قوله وقال النوى ينفى الخ) ممتد وقوله حتى يقر بوطنها اى بان يقول علفته به فى ملكى

(خيرتك) فى اعتناك (ونوى
تقوضا) اى تقويض الاعناق
اليه (او) قال له (اعتناك
اليك فاعنى نفسه) حالا كا
افاده الغناء (عتق) كا فى الطلاق
فقرول الاصل فاعنى نفسه
فى المجلس اراد به مجلس
التخاطب لا الحضور ليوافق
ما فى الروضة كاصلها (و) صح
(بموضع) كا فى الطلاق (ولو
فى بيع) فلو قال اعتنك او
بعثك نفسك بالف فقبل حالا
عتق ولو لمه الالف وكان فى
الثانية اعتقه بالف (والاولا
ليده) لم يسمو غير الصحيحين
انما الاول اعنى (ولو
اعتنى حاملا يملك له تبعها)
فى العتق وان استثناء لانه
كاجزاء منها فعتقه بالتبعية
لا بالسراية لان السراية فى
الاشخاص لا فى الاشخاص
فقول تبعها اولى من قوله
عتقا ولقوة العتق لم يطل
بالاستثناء بخلاف بالبيع كا
مر (لا عكسه) اى لان اعنى
حملها لو كاله فلا تبعه امه
لان الاصل لا يتبع الفرع
وان اعتمها معتقا بخلاف
البيع فى المستثنين فيعطى كا
مر وحل محبة اعتناقه وحده
اذا نفخ فيه الروح فان لم ينفخ
فيه الروح كضمة فقال
اعتنت بمضنتك فهو لوكا
فى الروضة كاصلها عن
فتاوى الفاضل وقال ايضا
لو قال مضمة هذه الامه
حرة فاقرا بانماقد الولد

منه اه حل (قوله ذكرته في شرح الروض) عبارته هناك قال البتني وهذا غير كاف وحوايه فان
 اقربان هذه المصنعة قال بقوله مصنعة امي حرة لا يتعين للاقرار قد يكون للانفاد كقوله اعتقت
 مصنعتي اى فليكن كما في ظاهر ان ماصوبه غير كاف ايضا حتى يقول علفت بها فملكى أو نحوه اخذا بما
 ذكره في الاقرا انتهت (قوله او غيرها) وصورتها ان يشتري جارية فزوجها لغيره فتعمل من زوجها
 ثم يرد الماشري بالبيع بسبب فاعمل المشتري بغيره وصية أو تحمل من زوجها صورها الشيخ عبد البربان
 يجب امة لفرعه تحمل عنده من زمانهم يرجع فيها الاصل فانه يرجع فيها دون الحمل (قوله او اعتق مشتركا
 أو نصيبه الخ) اى بنفسه أو بوكيله أو شيخا والفرق بين هذه وبين ما تقدم من انه لو وكل في اعتاق نصيبه من
 عبد فاعتق الوكيل نصف النصيب حيث لا يسرى الاعتاق إلى باقيه انه مما لا غلب الوكيل وكله فيها فانه
 في اعتاقه كان القياس الفناء اعتاقه لكن نفذناه فيها باشر اعتاقه لنشرف الشارع العتق لم يسر لباقيه لنصف
 تصرفه بالخالفه لو كان هناك لما تى بما امره بتركه فله من ذلك فعل وكله هو لو باشر الاعتاق بنفسه
 سرى إلى باقيه فكذلك اوكيله به على ذلك في شرح الروض اه عرش على مر (فرع) لو كان عبد بين
 اثنين فاشترى المبدحة احدهما قبل يسرى على البايع يتجه ان يقال ان قلنا اتبع لغير وإن قلنا
 عقد عتاقه سرى اه سم ثم قال (تليق) لو ابتاع عبد بعض نفسه قال البتني في فتاويه سرى على
 البايع على الصحيح وله الولاء اه ناشرى اه (قوله كايلاه) عبارة العياب وسراية الايلاء كالتق
 فمن أجل امة له نصفا ان كان مواسرى ايلاءه بالملوق فيغرم لشرىكه نصف قيمها ونصف المهر
 لان نصف قيمة الولد فلوطتها الاخر بعد الملوق لومة المهر للاول فيقتصان وإن كان مسررا لم يسر ايلاءه
 لكن الولد حر فيغرم لشرىكه قيمة نصفه ولو أحبلها الآخر ايضا هو مسرر فذايلاءهما في ملكهما ولو لم
 واحد لاخر نصف المهر فيقتصان انتهت سم وقوله لكن الولد حر هذا على احد قولين في المسئلة
 والراجح انه يتقدم بعضها وسيأتى بسط هذه المسئلة في كتاب امهات الاولاد عن شرح رهنك (قوله
 ويسرى بالملوق من المهر) اى لو كان غير مطلق التصرف كجنون وان كان لا ينفذ عتقه لان الفعل اقوى
 اه قل على المحل وقوله من المهر سامن المهر فلا يسرى كالتق الا من والد الشريك لانه ينفذه من ايلاء
 كلها اه شرح مر وقوله يسرى كالتق اى ويكون الولد حرا فيغرم لشرىكه قيمة نصفه اه دباب
 اه سم على المنهج وسيأتى للتسارع في امهات الاولاد حكاية خلاف فيه وظاهر ان المعتمد منه انه ببعض
 اه عرش عليه وقرر شيخنا العزى انه يتقدم بعضها اه (قوله وعليه لشرىكه الخ) قال في الكفاية الحصة
 التي يسرى فيها العتق تقوم قبيل العتق حتى لو كانت قيمة نصف الشريك قبيل العتق مائة ووقته تسعين
 بسبب عتق الحصة كان الواجب مائة قاله القاضي ابو الطيب والموردى والرويانى لان العتق موكد
 للعبد وهذا الوكس حصل بفعله واستشكل في المطلب بان جنابته إنما تتحقق بعد العتق فكيف
 يضمن القيمة قبل ذلك الا ترى ان المعتق لو كان مسررا فعتقه منقص لقيمة حصه شريكه ولا يفرم له شيئا
 (فرع) لو ايسر بنصف حصه شريكه لومو يلزمه مع ذلك ارش ما نقص من قيمة الباقي من الرق وهو
 ربع العبد وذلك لان الحصة كلما قلت نقصت قيمتها اه عميرة اه سم (قوله قيمة ما يسر به) منه
 تستفيد ان الواجب قيمة ما يسر به لاحصه ذلك من قيمة الجميع فاذا ايسر بحصة شريكه كلها قالوا يجب قيمة
 النصف لان نصف القيمة اه عميرة اه سم (قوله وقت الاعتاق) ظرف للقيمة لا ليسار كما فيهم من شرح مر
 وعليه لو كان مسررا وقت الاحبال او الملوق ثم ايسر بعد قبل يؤثر ذلك فيحكم بنفوذ الاعتاق والملوق
 من وقتها والاولا يفرق بين الاعتاق فيحكم بعدم نفوذه لا يقول (ذا رد لنا) بنفوذ الاستيلاء لانه من قبيل
 الاتلاف فيه فله نصيبه يقول مر في اخر امهات الاولاد والعبرة في اليسار وعدمه بوقت الاحبال الخ ان
 طر واليسار لا اثر له بقياس ما في الرهن من انه لو أحبلها هو مسرر فيعتق الدين ثم ملكها لم ينفذ الايلاء

انه حر من وطء اجنبي بشبهة
 وفيه كلام ذكرته في شرح
 الروض اموال كان لا يملك
 حلالا بان كان لغيره وصية
 او غيرها فلا يمتنع احدهما
 بعتى الآخر (او) اعتق
 (مشترا) يمتنع وبين غيره
 (أو) اعتق (نصيبه) منه
 (عتق نصيبه) لانه مالك
 التصرف فيه (وسرى
 بالاعتاق) من مواسر لا مصر
 (لما يسر به) من نصيب
 الشريك أو بعضه (ولو)
 كان (مدينا) فلا يمنع الدين
 ولو مسررا السراية كالا
 يمنع تعليق الزكاة (كايلاه)
 فانه ثبت في نصيبه ويسرى
 بالملوق من المهر إلى
 ما يسر به من نصيب
 الشريك أو بعضه ولو مدينا
 (عليه لشرىكه قيمة ما يسر
 به) هو اعم من قوله في الثانية
 قيمة نصيب شريكه (وقت
 الاعتاق أو الملوق) لانه
 وقت الاتلاف والاصل
 في ذلك خبر الصحيحين من
 اعتق شركا في بيع كان له

مال يبلغ من العبد عليه قيمة عدل فأعلى شركاه حصصهم وعق عليه العبد وإلا فقد حق منه ويقاس بما فيه غيره مما ذكر (و) عليه لشريكه في المستولة (حصته من مهر) (٤٤٢) مع ارش بكاره ان كانت بكاره هذا ان تأخر الانزال عن تقييد الحقة كما

هو الغالب وإلا فلا يلزمه
حصه مهر لان الموجب له
تقييد الحقة في ملك غيره
وهو منتف (لا قيمتها) اى
حصته (من الولد) لان امه
صارت اومه ولا يكون
الطوق في ملك المولود فلا
تجب القيمة وتبهرى
بالوقت اولى من تبهره
باليوم (ولا يسرى تدير)
لانه كتمليك عتق بصفة
(ولو قال ان شريك له
موسرا عتقت نصيبك
فلمليك قيمة نصيب فانكر)
الشريك (حلف) ويعتق
نصيب المدعى فقط باقراره
مؤاخذه له به أما نصيب
المنكوف فلا يعتق وان كان
المدعى موسرا لانه لم ينشئ
عتقا فان نكل عن اليمين
فحلف المدعى استحق
القيمة ولم يعتق نصيب
المنكر ايضا لان الدعوى
انما توجهت للقيمة لا للعتق
(او قال ان شريكه) ولو
معررا انما اعتقت نصيبك
فنصيب آخر سواء اطلق
وهو من زبادى ام قاي بعد
نصيبك (فاعتق الشريك
وهو موسر سرى) لنصيب
النفاق (ولزمه القيمة) له
لا ان السراية اخرى من
العتق بالعتق لانها قهرية
لا مدفع لها وموجب

انه هنا كذلك اه عش على مهر (تنيه) المراد بكونه موسرا ان يكون موسرا بقيمة حصه شريكه
فاحض ذلك عن قوته وقوت من تزمه نفقة في يومه وليك ودست ثوب يلبسه وسكنى يوم على ما سبق في
الفسل ويصرف الى ذلك كل ما يباع ويصرف في الديون اه خط (قوله) يبلغ من العبد) فيه ان هذا يقتضى
انه لا بد ان يكون موسرا بجميع قيمة العبد مع ان المدار على كونه موسرا بنصيب شريكه فقط واجب باعل
تقدير مضاف والتقدير يبلغ من باقى العبد اه شيخنا وعبرة عش على مهر قوله يبلغ من العبد اى من
ما يخص شريكه بن العبد المراد بالحق هنا القيمة انتهت (قوله) قيمة عدل) اى حق اى لا جوار فيها وقال عش
اى بتقويم عدل اه (قوله) وعق عليه العبد) هذا يقتضى ان العتق متأخر عن التقويم واعطاء الشريك
وليس مرادا واجيب بان الواو لا تقتضى ترتيبا ولا تقييدا شيخنا (قوله) ويقاس بما فيه) وهو انه اذا
اعتق نصيبا له من عبد اخ وقره غيره وهو ما اذا اعتق كل العبد المشترك وكذلك الايلاد اه شيخنا (قوله)
وحصته من مهر) (الحاصل ان الشريك الذى أحبل الامة المشتركة ان كان موسرا فمهر قيمه نصيب شريكه
منها. فلقار لا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقا. واما حصته من المهر فتزمنه ان تأخر الانزال عن تقييد
الحقة وإلا فلا (قوله مهر) اى مربيث مع ارش بكاره اى مع حصته من ارش بكاره اه حل (قوله)
والا فلا يلزمه حصه مهر) هذا يقتضى انه يلزمه حصه الارش البكاره مطلقا والوجه انه كالهر من حيث
التفريق لذكور فلو قال الفارح هذا ان تأخر الانزال عن تقييد الحقة وعن ازالة البكاره كما هو الغالب
والا فلا يلزمه ذلك لكان انساب اه من هاشم بن قاسم بخط الفاضل اهم رايته في عش على مهر ما فيه
قوله مع ارش بكاره اى مع حصته من ارش البكاره ويبنى ان على هذا ان تأخر الانزال عن ازالته او لا
فلا يجب لها ارش ولعلهم يذهب عليه لبعدها عن الطوق من الانزال قبل زوال البكاره وتوازنا فوقع الواو
تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواو. فها يظهر محلا باصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر
تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لان الاصل فيمن تعدى على ملك غيره العتقان حتى يوجد مسقط ولم
تتحقق وهذا اقرب وكنت ايضا لطف الله بقوله ولو الاى بان تقدم او قارن اه (قوله) ولا يسرى تدير)
اى لنصيب الشريك وشاربهذا الى ان شرط السراية كون العتق متجزا او معلقا على الوجه الآتى في كلامه
اه زى (قوله) ايضا لا يسرى تدير) اى لان أحدهما الى الآخر ولا من بعض العبد المملوك للبدن
ايضا ولا يشك على هذا ثبوت التدير في الفحل اذا دبر الحامل لانه ليس من باب السراية بل بطريق
النجاسه سم وعبرة حج ولا يسرى تدير لبعضه من مالك كل او بعض الى الباقي لانه ليس انلاقا لجواز
بيع المذبر فيموت السيد يعتق مادبره فقط لأن الميت معصومه في الفحل ليس سراية بل تبها
كمضومنها انتهت ومثله شرح مهر (قوله) لانه كتمليك عتق بصفة) عبارة الزركشى لانه ليس انلاقا
بدليل جواز يسه اه حميرة (مهر) ذكره فى التدير انه لو قال دبرت بك صح قال مهر اى فيصير كله
مذبرا لاستحالة صيرورة اليد مدبرة وحدها انتهت اه سم (قوله) استحق القيمة) اى للحيلولة وقوله
ولم يعتق نصيب المنكر كيف هذا مع ان اليمين المردودة كالافرا بانه اعتق نصيبه وقوله لان الدعوى
اعتبرت للقيمة لا للعتق يقال عليه ان القيمة انما وجبت بسبب اعتاق نصيبه فكيف ثبتت المسبب
بدون سببه تأمل وعبرة شرح مهر لان الدعوى انما سمعت عليه لاجل القيمة فقط والا فليس
على آخر انك اعتقت حتى يحلف ثم ان كان مع الشريك شاهد آخر قبل احسبه ان كان قبل دعواه
القيمة كاتحه الزركشى التهمة حينئذ انتهت (قوله) وهو موجب التعلق) اى اثره وهو العتق اه عش فهو
بفتح الجيم (قوله) عتق نصيب كل منها عنه) قال في شرح البهجة لان المية تمنع السراية والتبعية ملغاة مع
يسار المعلق لاستحالة الدور المستلزم هنا سد باب عتق الشريك فيصير التعلق معها كهمع المية

التعليق قابل الدفع بالبيع محرر مالو كان معسرا فلا سراية عليه ويعتق عن المعلق نصيبه (فرو قال له) اى شريكه ولو
موسرا اى قال ان اعتقت نصيبك نصيبى حر (وقال) عقب (مع نصيبك) وهو من زبادى (او قبله فاعتق) الشريك (عتق نصيب كل) منهما (عنه)

اه اسم وقرر شيخنا فقال عتي نصيب كل أى ويطل الدور في مسئلة القبية بان يلقى قوله قبله لانه
لو عتي نصيبه قبل اعتاق شريكنا لما اعتاق شريكه لان نصيب الشريك صار حرا بالسراية من عتي نصيب
شريكه وإذا انطى عتي نصيب الاول لعدم وجود الملق عليه فلم من عتيه وإنما بطل الدور لتصرف
الشارح للمتي ما يمكن ولثلا يلزم الحجز على المالك في ملكه فامل اه (قوله فلا شيء لاحد ماعلى الآخر)
هذا معنى بلطان الدور هو الاصح اما اذا قلنا بصحة الدور فلا يمتنع شيء لانه لو عتي نصيب المنجز لعتق
قبله نصيب الملق وسرى عليه بناء على ترتيب السراية على العتي ولا يمتنع نصيب المنجز فلم من القول بعنته
عدم عتيه فبإذ كدور هو توقف الشيء على ما يوقف عليه وهو دور لفظي اما الدور الحكمي وهو ان
يلزم من اثبات الشيء تفيه فليس مرادنا كالأفراخ ما من البيت فانه يثبت نسبة ولا يثبت للدور الحكمي
اه زى (قوله معا) بان لم يفرغ أحدهما من قبل فراغ الآخر او وكلاهما فلا عنته بلفظ واحد اه
شرح مر (قوله لان سيلا سيل ضيان المتناف) أى لان ضيان المتلف يستوى فيه القليل والكثير كما
لومات من جراحاتهما المختلفة وهذا فارق ما مر في الاخذ بالشفعة لانه من فرائد الملك ومثمه فوزع
عسبه اه سل (قوله وشرط السراية الخ) عبارة المتنازع وشرط السراية اعتاقه باختياره انتهت
وفي هامشه بخط شيخنا يرد عليه ما لو وصى له ببعض ابنه فأت وقيل الوصية اخوه عتي الققص على
الميت وشري الى باقية انوفى به الثلث انتهى (وأقول) يجب بان اعتاق وارثه واختاره كاعتقائه
واختياره ممرأيت الشارح في شرح البهجة ذكر ذلك فقال الوصى له بمجزء من يعتق عليه كان أوصى له
ببعض ابنه فأت وقيل وارثة الوصية عتي الشقص على الميت وسرى ان كان له ماني بقيمة الباقي لأن
قبول وارثه كقبوله وإذا استحضرت ان يقبل وارثه يبين ملكه هو بموت الوصى وعنته قبل موت
نفسه علمت ان هذا ليس من العتي بعد الموت حتى تستشكل السراية وإذا استحضرت ايضا ان العتي هنا
هو المورث باختياره بواسطة اختيار وارثه القبول لم يشك على ذلك ما ذكره الشارح في شرح البهجة وهو
ما لو وصى له ببعض من يعتق على وارثه كان أوصى ببعض ابن اخيه فأت وقبل الاخ الوصية عتي عليه
الشقص ولا سراية لأن يقبله يدخل الشقص في ملك المورث ثم ينتقل اليه بالارث وذلك لأن المتي هنا
هو المورث باختياره بواسطة اختيار الوارث فمرد الدخول في ملكه فمردا وهذا في غاية الوضوح ونوبت عليه
ثلا يثبت على الضعفة اه سم (قوله تملكه باختياره) فيه تسميح لان الكلام في السراية فيما سبق كان في
سراية الاعتاق بالعبارة والتكلم ليس فيه صيغة اعتاق وإنما فيه تسميح بالارث فلا يرتبط هذا بما تقدم
وبعبارة اصله السراية اعتاق باختياره فهو رث جزء بعضه الخ وفي حج عليه مانعه وشرط السراية
أمور أحدهما اليسار كما تقدم ثانيا اعتاقه أى مباشرة أو تملكه بدليل التفرج الآتي باختياره ولو
بتدبیه فيه كان أتیب بعض قریه أو قبل الوصية له به الى ان قال ثالثا قبل عملها التقل فلا يسرى للتصيب
الذي ثبت له الاستيلاء أو الموقف أو المخذوع عتوت بموت الوصى أو المرحون بل لورهن نصف فن
لا يملك غيره فاعتق نصفه غير المرحون ليس للمرحون رباهم ان يوجد العتي لنصيبه او لكل فلو قال
اعتقت نصيب شريكى لانا ثم بحث في المطلب انه كناية فان نوى به عتي حصته عتقت وسرت لانه يمتنع
بمتنقاص التصدير عنها وخامسا ان يكون التصيب المتعق يمكن السراية اليه ولو استولد شريك موسر
حصته ثم باشر عتقها موسر الميسر منها البقية اه (قوله باختياره) أى ولو تسبب فيه كان أتیب بعض قریه
أو قبل الوصية له به اه شرح مر (قوله فلورث جزء بعضه الخ) ثم عتقه عليه بغير اختياره له صور كثيرة
منها الارث كما قال فلورث الخو منها الراد باليب فلوبا عتقها بمن يعتق على وارثه كان بعض ابن اخيه
بتوب ومات ووارثه اخوه هم اطعم مشترى الشقص على عيب فيه ورده فلا يسرى كالارث فان وجد
الوارث بالثوب عيا ورده واسترد الشقص عتي عليه وسرى على الاصح لا اختياره فيه وقد قطع السراية

وان كان الملق موسرا
فلا شيء لاحد ماعلى الآخر
(والرأى له) لا شرا كما
في العتي (ولو تعدد عتي ولو
مع تفاوت) في قدر الحصة
من العتي كان كان لواحد
نصف والاخر ثلث والاخر
سدس (قافية) اللازمة
بالسراية (بعده) أى المتي
لا يقدر الاملاك فلو اعتق
الاخير ان وكل منها موسر
بالربع نصيبها معاقيمة
النصف الذي سرى اليه لعتق
عليها نصفين لان سيل
ضمان المتلف وان امسر
أحدهما فقط بالنصف
قافية عليه أو امسر ما
ينقص عن الربع سرى على
كل منها بقدر يساره
(وشرط السراية تملكه)
أى المالك ولو بنائه (باختياره
كشراء جزء بعضه) فلو
ورث جزء بعضه) أى
أصله وان علا وفرع وان
تزل (يسر) عتقه الى باقية
للمرأين سيل السراية سيل
ضمان المتلف

بغير اختيار كان هو ب لقم بعض قريب سيده قبله فيعتق ويسرى كإياي وعلى سيده قيمة باقية وأوجب عنه بأن فعل عبده كفضله كما في الدعوى عليه اه شرح مر (قوله) ولم يوجد منه إلتلاف) أي كالأبلاذ وقوله ولا تصدأ كالاعتاق وشراء جزء أصله (قوله) وكذا المريض معسر) أي في عتق التبرع أما غير التبرع كالو اعتق بعض وقيقه من كفارة مرتبة بية الكفارة فيسرى ولا يقتصر على الثلث اه شرح مر وقوله عن كفارة مرتبة فضيته عدم السراية في الخيرة) وبوجه ما تالم على مخاطب بخصوص العتق بل غير المشترك الحاصل في كل من الخصال كان اختياره لمخصوص المتق كالنبرع مر عليه فيجب عليه خصلة بالقدرة العتق لأن بعض الرقة لا يكون كفارة فليراجع اه شرح مر عليه قال الزركشي التحقيق أن المريض كالصحيح فان شقي سرى وإن مات فظركه عند الموت فان خرج بدل السراية من الثلث نفذ والارد الزائد والفرق بينهما بين المنسل متعلق حق الغرامة اه شرح مر وقوله قال الزركشي الخ هذا عند التامل لا بخلاف كلام الحنفى في الحكم لما قرره فيه من انه إذا خرج بعض حصه شريكه من الثلث مع حصته عتق ما خرج وبقي الزائد ومفهومه انه اذا خرج كله من الثلث عتق جميعه اه ع شرح عليه

(فصل في العتق بالبعضية)

(قوله لو ملك حر) أي كله بدليل ما يأتي وقوله ولو غير مكلف أي لصفر أو جنتون كان وورث بعضه أو وهب له لم تزل منه فنفقته لكونه معسر الركون فرعه كسوبا كسابق (قوله) من أصل أو فرع) ذهب أبو حنيفة وأحمد إلى تعدى ذلك لكل ذي رحم محرم اه حيرة (فرع) لو كان الفرع منفيًا بلطمان ففيه وجهان قال الزركشي الظاهر المنع فلو استلحقه بعد ذلك قال الزركشي ثبت العتق اه (فرع) لو وكله في شراء من يعتق على الوكيل لم يعتق وإن قلنا الملك يقع للوكيل ابتداء (فرع) في فتاوى القاضى لو قال لمن يملك بعضه اختعه عنى على الف ففعل لم يعتق قال البغوى ومحمدان يحكم بعتقه اه برلى قال الزركشي وهذا الاحتال قوى وقوله قال القاضى فيمن اشترى من يعتق عليه بشرط العتق انه لا يصح إذ لا يمكن الوفاء بالشروط ناهي المصنف في شرح المذهب وهذا مله اه سم والمعمد الذي تقدم في كتاب البيع انه لا يعتق لانه يشترط في البيع الضمى ان لا يكون الرقيق من يعتق على الطالب ولا فلا يصح البيع ولا يعتق بغيره اه بطله هناك (قوله) ذكرنا كان أو غيره) أي لو لو مخالف في الدين اه سم (قوله) عتق عليه ظاهر كلامهم انه يملكه ثم يعتق عليه بعد الملك وهو المحكى عن الشافعى واستشكله في المطلب بان البعضية إذا قامت الملك فكيف يحكم بوجوده مع اقترانها بسببه اه شورى وعجاب عنه بانها إنما توافى دوامه واستمراره لا ابتداءه ويستثنى من إطلاقه ما ساقى في المتن من ملك المريض لبعضه يمرض وعليه دين مستغرق فانه لا يعتق عليه في هذه الحالة ويلغز جدًا فيقال لا مومر اشترى بعضه ولا يعتق عليه اه زى (قوله) ان يجرى يجرى ولو لولد الخ) قال النووى في شرح مسلم يجرى بفتح الياء لا بكاثة باجابه وقضاء حقه إلا أن يعتقه ثم قال وتناول الجمهور الحديث على انه لما نسب فشرائه الذي يترتب عليه عتقه أضيف العتق اليه اه وهو جار على رواية نصب بعتقه اما الزركشي فانه يعتقه بالرفع وقاطع خير الشراء لأن نفس الشراء يحصل العتق قالوه تلم انه لا حاجة إلى ما قلناه بعض المتأخرين ان المراد بالاعتاق فيه التسبب بالشراء كافي حديث كل الناس ينفوا فبانع نفسه فعتقها أو موبقها واعلم انه اختلفت في مدة العتق في الاصول والفرع قبل البعضية وضمعه ابن السمعاني بانها زالت بالاتصال بدليل ان اعتاق الام لا يستتبع الولد المنفصل قالوه (نعم ثبت ذلك بالنص اه سم (قوله) أي بالشراء) هذا ربما يفيد ان يعتقه منصوبه الضمير راجع للمالك معنى انه يكون معنًا بنفس الشراء لا بصيغة وذكر حج ان الرواية بالرفع وحيث يكون الضمير راجعًا للشراء المفهوم من يشترى أي فعتقه الشراء اه حل وعلى هذا تكون الباء في قوله بالشراء سببه أي يعتقه الشراء بسببه لا بسبب آخر اه

ولم يوجد منه إلتلاف ولا قصد (والميت معسر) قلوا أحد شر يمكن باعتاقه نصيه لم يسر إعتاقه بعد الموت وإن خرج كله من الثلث لا انتقال المال غير الموصى به بالموت الى الوراث (وكذا المريض) معسر (الا في ذلك ماله) قلوا اعتق أحد شريكين نصيه في مرض موته ولم يخرج من الثلث الا نصيبه عتق ولا سراية عليه

(فصل في العتق بالبعضية)

لو (ملك حر) ولو غير مكلف وان افهم خلافه وان المبعث كالحرقول الاصل اذا ملك اهل تبرع (بعضه) من أصل أو فرع ذكرنا كان أو غيره (عتق) عليه قال ^{الشافعى} ان يجرى ولد والده الا ان يجده مولوكا فيشتريه فيعتقه اه بالشراء وداه مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نقي اجتماع الولدية والبعضية

وسوله اكل الملك اختياريا كالحاصل بالشرء ام تهرى كالحاصل بالارث وخرج بالبعض غيره كالاخ فلا يمتنع بملكه وبالحرر المكاتب
والمجنون فلا يمتنع ذلك عليهما تتضمنه الاول او ليسا من اهلها وانما اعتقت ام ولد المبعوض (٤٤٥) بموته لا تملك اهل الولاء لا قطاع

الرق بالموت (ولا يشتري)
الولى (لوليه) من صبي
ومجنون وسفيه (بعضه)
لانها ما تصرفه بالنفقة
وتعيرى بذلك اولى من
قوله لطفل غريبه (ولو
ومب) له (اروصي له) به
(ولم تلزمه نفقته) كان كان
هو مسر او فرعه كسوبا
(فعل الولي قوله ويمتنع)
على موليه لا تنفاه الضرر
وحصول الكمال للبعض
ولا نظر الى احتمال ترفع
وجوب النفقة لزامة
نظرا لان المنفعة محققة
والضرر مشكوك فيه
والاصل عدمه (والاى)
وان لزمته نفقته (لم يجرى) ولى
قبوله لا يتضرر موليه
بالانفاق عليه من ماله
وتعيرى بلزوم النفقة
وعدمه له سالم عما ورد على
تعيره بكون بعضه كاسيا
اولا من انه يقتضى وجوب
قبول الاصل القادر على
الكسب ولم يكن يسبب عدم
وجوب قبوله اذا كان غير
كاسب وابنه الذى هو عم
المولى عليه حتى مرسر وليس
كذلك (ولو ملكه في مرض
موته بجنا) كان ورثه او
وهبه (عتق) عليه (من)
رائس المال لان الشرع
اخرجه عن ملكه فكانه لم
يدخل وهذا ما صحه في

شيخنا وفيه ان الباء لا يمتنع اليها الا على رواية التصب وجمع كثير من رواية الرض وافتصر عليها
ويؤيدها رواية عتيق عليه تامل (قوله) وسواء كان الملك اختياريا (الخ) قال الراضى بخلاف السراية
حيث تخصص بالاختيارى لان التقي صلتها كرام القريب فلا تستدعى الاختيار والسراية توجب القرم
والمواخذة وانما يلقى ذلك بحال الاختيار اه حل (قوله المكاتب) كان ملكه بنحوه وهو كسب
مؤنه اه سلطان (قوله) وانما اعتقت ام ولد المبعوض (الخ) عبارة شرح مر ولا يتناقض ما قرناه في المبعوض
ما ياتي من نفوذ ابلاده فيها ملكيه هذه الحرة لا تملك اهل الولاء لا قطاع الرق بموته انتهت وقد تقدم من
عش على مر ان كل عتيق بعد المولود يصح منه كالاروصي باعتاق عبده او ذبه او على عتقه بصفة فوجدت
بعد المولود اه (قوله ولا يشتري لولى الخ) اى يحرم ولا يصح اه حل (قوله بالنفقة) تقدم في باب
الشر كفى كلام الشارح ان النفقة لا تصرف بالمهر مع عاجل له بال اه شوبرى (قوله) اولى من قوله لطفل
قريبه) اى اولى به عموم واما كالاخفى (قوله) ولو ومب له) اى جميعه فلزوجه له بعضه والمهر موب له
موسر لم يجر لولى قبوله وان كان كاسيا لا يولى قبله للملكه وعتق عليه سرى فوجب قيمة حصه الشريك في مال
المحجور عليه ويرق بينه وبين قبول العبد بعض قريب سبه وان سرى على ما ياتي بان العبد لا يلزمه مصلحة
سبه من كل وجه فصح قبوله اذا لم يلزم السيد المأثرة وان سرى لتشوف الشارح لاعتق والولى نازمه رعاية
مصلحة المولى عليه من كل وجه فمر له بالتسبب في سراية لزومه قيمتها اه شرح مر وقوله فوجب قيمة
حصه الشريك في مال المحجور عليه قد يقال للمتقدم في مسئلة العبد كباقي عدم السراية لكونه دخل في ملك
السيد فمروا عليه فالمانع من ان يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على الصبي لانه لا يملك
باختياره الا ان يقال فعل الولي كباقي بطريق التباين عن الصبي ولا يملكه تزل منه فعل الصبي فانه
ذلك باختياره ولا كذلك العبد اه عرش عليه (قوله) كان كان همرسرا) اى كان كان المولى عليه المهر موب
له مسر او في هذه الحالة نفقته في بيت المال ان كان مسر او ليس له من يقوم به اما الذي ينفق عليه منه لكن
قرضا كالاخ في موضع وذكرا في آخره تبرع اه شرح مر (قوله فعل الولي قبوله) قال في الباب فان
اى الولي الخاص قبل له القاضي فان اقبل الناقص اذا كل وله في الوصية دون الهبة اه وقوله قبل
الناقص اذا كل الخ عبارة الروض فان اوى حوى وصية قبلها او اذا بلغ قال في شرحه وخرج بالوصية الهبة
فلا قبلها اذا كل لان القبول اذا تراضى فيها بطل الاجاب انتهت اه سم (قوله والام يجرى) اى لا يصح
اه حل (قوله بكون بعضه كاسيا) اى قال هذه بدل قول المصنف لم تلزمه نفقته وقوله او لاى قال هذه
بدل قوله الام يجرى وقوله انه يقتضى وجوب قبوله واراد على العبارة الاولى وقوله وعدم وجوب الخ
وارد على قوله او لا لانه اذا كان غير كاسب صادق مع كونه مكفيا بنفقة غير المهر موب له من الاقارب
قوله وابنه اى مثلا (قوله) انه يقتضى وجوب قبول الاصل (الخ) اى مع انه لا يجب قبوله حيث لا وجوب
نفقته لان القادر على الكسب اذا لم يكن يسبب نفقته بخلاف الفرع في هذه الحالة كاقدم في النفقات اه
سم (قوله وعدم وجوب قبوله اذا كان (الخ) اى مع انه لا يجب لان النفقة على العم دون اه سم (قوله عم
المولى عليه) بفتح الميم وسكون الواو وقصد الباء على مثال المقضى عليه قال ابن الصلاح والتوى
قال الادريسي ورايت الفقهاء يحرفونه اه شوبرى (قوله لان الشروع اخبره (الخ) اى فلا ضرر
على الورثة لانه لم يضع عليهم شيئا (قوله) هذا ما صحه في الروضة) معتمد (قوله) بلا عاياة) بان كان
بشئ مثله اه شرح مر قال في المصباح حبوب الرجل حياء بالكد والكسر اعطيت الشيء من غير
عوض ثم قال وسابا عاياة ساعه مساعه ما عوذ من حبوته اذا اعطيت انتهى عرش على مر (قوله)
لانه لو ورثه (الخ) استقلال على المدعى بقياس استثنائى قوله لانه لو ورثه مقدم الشرطية وقوله لكان

البيعة كالفرس ومن صحه الاصل انه يمتنع من ذلك ماله لا يدخل في ملكه وخرج بلا مقابل فكان كالموت بربع (او) ملكه فيه (بموض
بلا عاياة لانه) يمتنع لا تنفوت على الورثة ما بذل من الشئ ما بذل من الشئ (ولا يره) لانه لو ورثه

لكن عتقه تبرعاً على الوارث فيلزم ان اجازته لثمة فحقها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من اجازته وارثه على الاخر فيمتنع ارثه بخلاف الذي عتق من رأس المال (٢٦) اذ لا يتوقف عتقه على اجازته (فان كان المريض (مدنياً) يدين مستغرق

لما له عند موته وبيع للدين) فلا يمتنع منه شيء لأن عتقه يمتنع من الثلث والدين يمنع منه ان لم يكن الدين مستغرقاً أو سقط ببراءة او غيره حتى ان خرج من ثلث ما بقي بعد وفاة الدين في الاولى لو ثلث المال في الثانية او اجازة الوارث فيهما والاعتق منه بقدر ثلث ذلك (او) ملكه فيه بعوض (بها) اي بمعاينة من البائع (تقدرها كلكما كجنانا) فيكون من رأس المال (والباقي عن الثلث ولو وهب لرقب جزء بعض سيده قبل) وقتنا بالاصح انه يستقل بالقبول كما مر في باب معاملة الرقيق (عتق وسرى) على سيده قيمة باقية (لان الهبة لهبة لسيده وقبوله كقبول سيده) قال في الروضة ينبغي أن لا يسرى لانه دخل في ملكه فحرر كالارث وفيها كاصحها في كتاب الكتابة تصحيحه وانه ان تعلق بالسيده ولو لم ينفق لم يصح قبول العبد مكاناً او مبعوثاً فان كان مكاتباً لم يمتنع من موهوبه شيء نعم ان عجز نفسه او عجز السيد عتق ما وهب له ولم يسر لعدم اختيار السيد وهو في الثانية انما قصد التصحيح والملك حصل

عتقه الخ تاليها وأشار للاستثنائية بقوله فيلزم وهذه الاستثنائية هي تقيض التالى فكانه قال والتبرع على الوارث باطل واستدل عليها بتقرير الدور بقوله لتعذر اجازته الخ وهو معلوم ان استثنائية تقيض التالى ينتج تقيض المقدم وقد ذكر النتيجة بقوله فيمتنع ارثه وهذه عين الدعوى في قول المتن ولا يرثه التي هي تقيض مقدم الشرطية وهي قوله لو ورثه فثامل وبعبارة اخرى قوله لانه لو ورثه حاصل استدلاله على عدم الارث انما هو بالتقيض الاستثنائي واما الدور الذي قررناه فقامه على بطلان اللازم ليطل المزموه وقوله فيتوقف كل من اجازته وارثه كان يصح ان يقول من اجازته وعتقه وان يقول من ارثه وعتقه لان الاجازة متوقفة على الارث والارث على العتق والعتق على الاجازة فكل من الثلاث متوقف على الآخر والذي ادى الى هذا فرض صحة التبرع على الوارث فتبين بطلانه اهـ شيخنا (قوله) لكان عتقه تبرعاً على الوارث لانه حيث تنوارث فيكون عتقه تبرعاً على نفسه التبرع الذي في مرض الموت اذا كان على وارث في حكم الوصية لو ارث اي لا ينفذ الا رخصاً او توفيقاً فيلزم اي التبرع الذي هو العتق اهـ شيخنا (قوله) لتعذر اجازته (اعتضى كلامه كثيره) مع ان الوصية للوارث تتوقف على اجازته نفسه اي اجازة الموصى له كبقية الورثة مع ان عبارتهم هناك صريحة في خلاف ذلك وهو تصريح لو ارث ان اجازة باقي الورثة اقيم الا ان يقال تصور المسألة بانه لا وارث غيره فيقرب بما ذكره تامل (قوله) بخلاف الذي عتق من رأس المال (قوله) يؤخذ منه ان التبرع على الوارث انما يتوقف على الاجازة حيث كان من الثلث ادهم على من (قوله) فان كان المريض مدنياً الخ) فتقيد لقوله أو بعوض بل بما عايناه من المريض مدنيان يدين مستغرق تامل (قوله) والاعتق منه الخ اي بان لم يخرج من ثلث ما بقي بدوفاً الدين في الاولى ولا من ثلث المال في الثانية ولم يجز الوارث فيهما وقوله بقدر ثلث ذلك اي ثلث ما بقي بعد وفاة الدين أو ثلث المال (قوله) اي بمعاينة من البائع (كان اشتراه بخمسين وهو يساوي مائة بقدرها وهو الخسوس من رأس المال ادهم لـ) (قوله) كما مر في باب معاملة الرقيق (لم يذكر ذلك هناك كما يعلم بالمراجعة) مرأوى (قوله) فتقبل عتق اي ان لم تجب نفقة الموهوب على السيد ككونه معسراً او الموهوب فرعاً كاسباً او اصلاً مكتبياً بنفقة قريب آخر له فان وجدت نفقة عليه فلا يصح التبرع ولا عتق فالحاصل ان فيه التفصيل المذكور في قول الولي تامل (قوله) عتق وسرى) ضميمف والمعتد انه لا يسرى وهذا هو المناسب لشرط السراية السابق فقد عاينه اهـ شيخنا (قوله) وهو في الثانية الخ) جواب عما يقال انه في الثانية تسبب في ملكه فكان القياس السراية (قوله) او في نوبة الرق فكالتقضى فيمتنع على السيد ويسرى على كلامه ان لم يلزم السيد نفقته والا فلا يمتنع (قوله) فيه مأمور

اي من التفصيل بين لزوم النفقة وعدمها ومن الخلاف في السراية اهـ شيخنا (فصل في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة) اي في العتق اي وما يتبع ذلك من قوله واذا عتق بعضهم بقرعة فظهر مال الى آخر الفصل (قوله) لو اعتق في مرض موته اي تبرعاً اما اذا كان نذر اعتاقه حال صحته ونجزه في مرضه فانه يمتنع كله كالو اعنته عن كفارة مرتبة اهـ شرح مر وحاصل ما ذكره من صور الاعتاق اربع اعتاق عبد واعتاق ثلاثة واعتاق اربعة واعتاق ستة اهـ شيخنا (قوله) عتق ثلثه قال في الباب ان لم يمت قبل سيده والا مات رقيقاً اهـ ومثله في الروض ومال الطللاوي الى اعتماده وفي شرح الروض كلامان آخران فيه ووجه الاول ان ما يمتنع ينبغي ان يبيق للورثة مثلاً ولم يحصل لهم هنا شيء ومنه يتضح في مسألة الا عبد الثلاثة الآية وجه ما كتبهنا فيما ياتي انه اذا مات أحدم قبل السيد وخرجت القرعة

وان كان مبعضاً وكان يتوهم بين سيده ومهاياة فان كان في نوبة الحرية فلا عتق او كان في الحرية فلا عتق بالحرية (فصل) في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة هـ (اعتق في مرض موته عبداً لا يملك غيره) عند موته (ولا دين) عليه (عتق ثلثه

لان العتق تبرع معتبر من الثلث كما عرف اوصافا فان كان عليه دين فان كان مستغرقا فلا يعتق شيء منه لان العتق وصية والدين مقدم عليها والاعتق منه ثلث وباقيه وظاهر انه لو سقط الدين با راء او غيره عتق ثلثه (او) اعتق (ثلاثة) بقيد زمة بقوله (مما كذلك) اى لا يملك غيرهم عند موته (و) قيمتهم سواء (كقولهم اعتقكم) (او قال) لهم (اعتقت ثلثكم) (او) اعتقت (لكل ثلثكم) وثلثكم حر عتق احدهم (و) انما يعتق ثلث كل منهم غير الاولى لان اعتاق بعض الرقيق كاعتاقه فيكون كالو قال اعتقكم فيعتق احدهم بعد ان عتقه يتبدل بقرعة) لا ينهار عتق لقطع المتنازعة فتعين طرقها فلو اتفقوا امتلا على ان طار غراب فقلنا حرا ومن وضع صى (٤٧) يده عليه فهو حرا لم يكف بالقرعة اما

(بان يكتب في رقعتين من ثلاث رقعات (رقوق ثالثة عتق) او تدرج في شنادق كاسر في القسمة) وتخرج واحدة باسم احدهم فان خرج (لواحد منهم) (العتق عتق ورق الاخران) فبفتح الحاء (او الرق رق) واخرجت اخرى باسم آخر فان خرج العتق عتق ورق الثالث وان خرج الرق ورق وعتق الثالث (او) بان (تكتب اسماءهم) في الرقعات (ثم تخرج رقعة منها) (على العتق فمن خرج سهمه عتق ورقا) اى الاخران وهذا الطريق قال القاضي اصوب من الاول لعدم تعدد الاخراج فيه فان رقعة العتق تخرج فيه أولا ويجوز اخراج رقعة الاسماء على الرق (او) وقيمتهم (مختلفة كافة) (واحد) (واما اثنين) لآخر (وثلاثة) لآخر (اخرج) بينهم (كما مر) بان يكتب في رقعتين ورق وفي واحدة عتق او بان

بالحرية عليه انه يعتق وذلك لانه بقي للورثة مثله واما الاثنان الاخران اياه سمومته شرح مر (قوله لان العتق تبرع الخ) عبارة شرح مر لان المريض اعم يتخذ تبرعه في ثلث ماله انتهت صهي اسبكه (قوله فلا يعتق شيء منه) اراد بعدم العتق عدم التفوذ ولكن يحكم باعتاق في الاصل حتى لو تبرع شخص باءه الدين او اراءه مستحق الدين منه نفذ كالو اوصى بشي. وعليه دين مستغرق قد اشار الفارح لذلك بقوله وظاهر الخ اياه برماوى وزى (قوله او قال اعتقت ثلثكم او ثلثك الخ) عبارة المناهج وكذا لو قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حر ولو قال اعتقت ثلث كل عبد افرع وقيل يعتق من كل ثلث انتهت قال الزركشي والخلاف حيث لم يصفه الموت فان قال ثلث كل واحد حر بمدة موق عتق من كل واحد ثلثه بلا خلاف كما قاله القاضي ابو الطيب في شرح الفروع ولا يفرع لان العتق بعد الموت لا يسرى وهذا يدل على انه اذا فرق لا يجمع اياه ويجرى مثله في الصورتين الاولىين اعنى اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا خذا من قولهم واللفظ للعباقى باب الرصية ولا يفرع فيها اذا قال لمبيد ثلث كل واحد حر بمدة موق او اثنائكم حرا اراد بمدة موق بل يعتق ثلث كل ان امكن اياه اسمومته شرح مر (قوله عتق احدهم بقرعة) وهل يجوز التفريق هنا بين الوالدة وولدها اذا اخرجت القرعة احدهما ام لا فيه نظروا لا قرب الاول لان التفريق انما يتبع بالبيع وما في معناه اه ع ش على مر (قوله ايضا عتق احدهم بقرعة) لو مات احدهم قبل السيد او بعده فكذلك ويدخل الميت في القرعة فان خرج عليه العتق عتق وان خرج الرق لم يحسب على الورثة لان غرضهم المال نعم لو كان موته بعد موت الموصى ودخله في بدال وارث حسب عليه اذا خرجت القرعة بقرعة انتهى ومضمون هذه الحاشية في الباب وغيره اه سم (قوله كاعتاقك) اى لانه اذا اعتق البعض سرى لا كل كما تقدم فيكون كالمواثيق السكل بمعنى ان عتقه يميز الخ اشار بذلك الى ان القرعة لا تحصل العتق بل هو حامل من رقت اعتاق المريض وانما هي تميز العتق من غيره اه برماوى وزى فيكون قوله بقرعة متعلقا بمجنوف (قوله اما بان يكتب الخ) دفع بامانهم المحصر في قوله بان يكتب فاقادها ان له ما بلا وهو قوله او بان تكتب اسماءهم الخ اه شوى وعبارة شرح مر والقرعة علت بامانهم في القسمة وتحصل في هذا المثال باحد امرين اولهما الخ ولو اقتصر على رقعتين يكون في واحدة رقوقي اخرى عتق جاز كما رجحه البلقى كالامام وهو اوجه مما ذهب اليه ادين الغنيب من وجوب الثلاثة ودفع من كلامهم يدل عليه انتهت (قوله ورق باقيه والاخر) اى ورق باقى الثاني او الثالث فالضمير راجع لاحد (قوله فقول كاسر اعم الخ) اى لشموله الاقراع بكتبا ان الاسماء والاخراج على الحرية اه حل غير ان تفريره على التفرير الذى ذكره يعنى ان التفرير يتبع التفرير وليس كذلك بل لا يتبع الا الصورة التى ذكرها الاصل كالاعتق (قوله بهى رق) اى بكتابة بهى رق الخ هذا هو المراد وذلك قال قل على الخ قوله بهى رقوسهم عتق اى او بكتابة الاسماء (قوله بعدد قيمة معا) بان يكون المدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح اه شرح مر (قوله او بقيمة فقط) مثلا في الشرحين

يكتب اسماءهم الى آخر ما مر (فان خرج) العتق (لثاني عتق ورقا) اى الاخران (او لثالث عتق ثلثاه) ورق باقيه والاخران (او) الاول عتق ثم اخرج (فمن خرج) له العتق (تم منه الثلث) فان كان الثاني عتق نصفه او الثالث عتق ثلثه ورق باقيه والاخر فقول كاسر اعم من قوله بهى رقوسهم عتق (او) اعتق (فوق ثلاثة) معالا يملك غيرهم (وامكن توزيع) لهم (بعدد قيمة) معا (كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) اى جعل كل اثنين منهم جزءا من ثلثه المتساوية للقيمة وكذا لو كانت قيمة ثلاثة ثمانية مائة مائة وقيمة ثلاثة خمسين خمسين فبعض لكل فليس خيس (او) امكن توزيعهم (بقيمة فقط) اى دون المدد (او عكسه) (وهو من زيادى اى او امكن توزيعهم بالمعد دون القيمة) (كسنة قيمة احدهم مائة) (اثنين مائة) (قيمة ثلاثة مائة جزءا كذلك) اى جعل الاول جزءا

والاثنتان جزءا والثلاثة جزءا أو فعل ما مر الالة المذكورة مثال الاول باعتبار عدم تاق توزيعها بالعدد مع القيمة ومثال ثلثتها باعتبار عدم تاق توزيعها بالقيمة مع العدد فلاتاق (٢١٨) بين غثيل الاصل بالاول وتغثيل الروضة فاصلها المعك (وان لم يمكن) توزيعهم

والروضة له بخمسة قيمة احدى مائة واثنين مائة والاخرين كذلك اهزى (قوله) الستة المذكورة مثال الاول الخ) حاصله ان انا وزعنا حسب القيمة فان التوزيع بالعدد فصدق (ما كان التوزيع بالقيمة دون العدد وإن وزعنا بالعدد فالتوزيع بالقيمة فصدق) اما التوزيع بالعدد دون القيمة ام شيئا قوله باعتبار عدم تاق توزيعها بالعدد مع القيمة اى فلو قسمنا القيمة ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن ان يوافقها العدد في اقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزءه مقوما بثلث القيمة اهزم على حج وقوله باعتبار عدم تاق توزيعها بالقيمة مع العدد اى فلو قسم العدد ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن قسمة القيمة ثلاثة اقسام متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قسم من العدد اه سم على حج (قوله) ومثال المعك الخ) فيه نظر فان المعك ان يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس كذلك وهذا التاويل بعيد جدا على انه لا فائدة لذكره في المثال لانه لا يعتبر تامل ثم ايت في قسم على حج مانه (أقول) الذى يظهر في تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمها اثلاثا ومن لا زام ذلك تساوى الاقسام في القيمة ولا اقليلست اثلاثا كما هو معلوم وحيث فارة تساوى الاقسام ايضا في العدد كما في قوله كسمة قيمتهم سوا او تارة لا كما في قوله كسمة قيمة احدى مائة فملن ان القسم بالعدد دون القيمة بان تتساوى الاقسام في العدد وتتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شئ من المحال فتاوت الاثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فاضح قول المحقق لياتق التوزيع بالعدد دون القيمة (قوله) سنان يجوزوا الخ) اعتمد مر اه سم (قوله) ما اقتضاه كلام الاكثرين) بدل من نص الام او خبر لم يتد اخذ وفى هو الخ) شيخنا (قوله) ولم يكن له مال غيرهم) بالرفع نعمت مال والنصب على الاستثناءه شوبرى (قوله) فدهاهم رسول الله) اى طلبهم اه ع ش على مر (قوله) والظاهر تساوى الاثلاث الخ) عبارة شرح مر والمراد جزاءم باعتبار القيمة لان عبيدا لمجواز لا تختص قيمتهم غالبا انتهت (قوله) واذا عتق بعضهم بقرعة اى يميز عتق بعضهم بقرعة اخاهم شيخنا قال في الباب ورن اعظمه ولادن ثم ظهر دين مستغرق بطل عتقهم الا ان اجازته الوارث او قضى الدين متبرع ارباءه الغرامة او غير مستغرق بطل القرعة فان تبرع وارثه باءه الدين فذل العتق ولا اذ منه بقدر الدين فان بلغ نصف التركة ردت نصف المتقين او ثلثها فثلثهم في ستة اعيد قيمتهم سوا او عتق منهم بالقرعة اثنتان والدين الظاهر بقدر قيمة اثنتين يع لاثنتان من الاربعة كيف كان وافرغ بين من عتق او لاسهم ورق وسهم عتق فن خرج له الرق عتق ثلثه مع الاخر او الدين الظاهر بقدر ثلثه افرغ بين المتقين فن خرج له العتق عتق ورق الاخر اه سم (قوله) ولا يرجع الوارث بما اتفق عليهم) اى يولا يرجعون ولا عليه خدمتهم بان خدموا لغير استخدامهم والارجعوا عليه ما برماوى وبجارية ع ش على مر قوله ولا يرجع الوارث بما اتفق عليهم ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لاما خدموه له وهو ساكت اخذا بما رقى غصب الخراف حج اى فلو اختلفوا صدق الوارث لاد الاصل براءة ذمته وكلام حج مفروض كما ترى فبالوجه كل من المستخدم والعبد بالعتق وبق ما يقع كثيرا ان السيد يعتق ارقاه ثم يستخدمهم وقياس ما ذكرنا عن حج وجوب الاجرة لهم حيث استخدمهم وعدمها حيث خدمه بانفسهم ويحتمل وهو الاقرب ان يفرق بين مالو علوا بعتق ائدهم فلاجرة لهم وان استخدمهم السيد لان خدمتهم له مع عليهم بالعتق تبرع منهم وبين ما اذا لم يعطوا بالعتق لاختلاف السيد اياه عنهم فيكون حالهم ما ذكره سوا كانوا بالعتق ام لا فان قصص الممذ اختيارا وراى ذلك ايضا يقع كثيرا من ان شخصا يموت وله اولاد مثلا فيصرف واحد منهم في الزراعة وغيرها والباقيون يعمرون في القيام بمصالحهم من زراعة وغيرها تب (قوله) لا تاتق على ان لا يرجع (قد يشكك عليه حيث ما تقرر فيما اتفق على الزراعة فظننا طائفة فبانت ناشزة من الرجوع عليها الا ان يفرق

يشى من العدد والقيمة بان لم يكن لهم ولا قيمتهم تلك صحيح (كاربعة قيمتهم سوا من) وعن نص الامام ما اقتضاه كلام الاكثرين وجب (ان يجوزوا اثلاثة) من الاجزاء (واحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج) العتق (واحد) سواء اكتب العتق والرق ام الاسماء (عتق ثم افرغ لتسيم الثلث) بين الثلاثة اثلاثا في خرج له العتق عتق ثلثه (أو) خرج العتق (للاثنتان) رقى الاخران ثم افرغ بينهما اى بين الاثنتين (فيعتق من خرج له العتق) وثلث الاخر) وعلم من سن التجزئة انه يجوز تركها كان يكتب اسم كل عتق رقعة ويخرج على العتق رقعة ثم اخرى فيعتق من خرج أولا وثلث الثاني والاصل في القرعة ما رواه مسلم عن عمران بن الحصين ان رجلا من الانصار عتق ستة اعيد ملكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فدهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لجزاءم اثلاثا ثم افرغ بينهم فاعتق اثنين وارقت اربعة والظاهر تساوى الاثلاث في القيمة

اه اما اذا عتق عبيدا مر تب فلاقرة بل يعتق الاول فالاول الى تمام الثلث (واذا عتق بعضهم بقرعة فظهر ما لو خرج كلهم من الثلث بان عتقهم) من الاعتاق كجاسياق (ولا يرجع الوارث بما اتفق عليهم) لانه اتفق ان لا يرجع

فكان كمن نكح امرأة نكاحا فاسدا بطن حتمه وافق عليها ثم بان فساد (أو) خرج بعضهم زيادة على من عتق عبدا كان أو اكثروا اقل من الثلث فهو اعم من قوله عبد آخر (أفرع) بين الباقيين فنخرج له العتق بان عتقه (ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه وقوم وله كسبه من) وقت (الاعتاق) لا من وقت الاقراع في الثلاث بخلاف من اوصى بعتقه فانه يقوم وقت الموت لا وقت الاستحقاق (فلا يحسب) كسبه (من الثلث) سواء اكسب في حياة المقتوم بعد موته وفي معنى الكسب للولد وارث (٤٤٩) الجنابة (ومن رزق قوم باقل قيمة

من) وقت (موت الى قبض) اي قبض الورثة التركة لانه ان كانت قيمته وقت الموت اقل فالزيادة حدثت في ملكهم او وقت القبض اقل فاقص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحسب عليهم كالذي ينصب أو يضع من التركة قبل ان يقبضه هذا ما في الروضة كاصلها يقول الاصل قوم يوم الموت يحول على ما اذا كانت القيمة فيه اقل او لم تختلف (وحسب) على الورثة (كسبه الباقي قبله) اي قبل الموت (من اثنين) بخلاف الحادث بعده لانه ملكهم (فلو اعتق) في مرض موته (ثلاثة) معا (لا يملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب احدثهم) قبل موت المقت (مائة) (أفرع) بينهم (فان خرج) العتق للكاسب عتق وله الماتوا) خرج (لغيره عتق) ثم أفرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فان خرج) العتق (لغيره عتق ثلثه) لضميمة مائة الكسب (أو) خرجت

أهشوري (قوله كن نكح امرأة) أي وكلا لا فاق على المشتري شراء فاسدا بخلاف ما لو افق على المثوبة بنية الحل ثم تبين عدمه اه برلى اه سم (قوله اعم من قوله عبد آخر) هو بالرفع في عبارة الاصل وان كان هنا حكيا بالقول في المعنى ونصها وان خرج بما ظهر عبد اخر (أخر) (قوله ومن عتق) اي كلا او بعضا وقوله ولو بقرعة أي وبغيرها بان خصه بالعق كقوله سالم حور فله كسبه من وقت الاعتاق متعلق بكل ما ذكر اه حل (قوله ايضا من عتق ولو بقرعة بان عتقه) أي تجزى عليه احكام الاحرار فيطيل نكاح امزوجه بالثالث ويلزمه مهر ما يوطئها ولو زنى وجده خمسين كل حده وان كان بكرا ورجل ان كان ثيبا ولو كان الوارث باعاه ورثته أو أجره بطل بيعه ورثته واجازته ويلزم المستاجر اجرة المثل فان كان اعتقه بطل اعتاقه ولو لاؤه للارل او كاتبه بطلت الكتابة ورجع الوارث بما دى وصار حرا في جميع الاحكام اه شرح حر (قوله في الثلاث) هي قوله بان عتقه وقوله وقوم وله كسبه وهذا اول ما في ع ش اه شيخنا (قوله فلا يحسب كسبه من الثلث) هذا التفرع راجع لقول المتن وله كسبه من الاعتاق لا لقول الشارح بخلاف من اوصى بعتقه ابر ما وى وكان الاظهر للشارح ان يقول الثلث لان هذا هو المقابل لما ياق ولا ن حسان من الثلث لا بنوم اصلا حتى فيه اه هو د امين على ان هذا التفرع من الشارح وهو ثابت في بعض نسخ المتن فعليه رجوعه للثب قبله ظاهر اه شيخنا وعبرة سم قوله فلا يحسب كسبه من الثلث هذا راجع لما ذكره في المتن بقوله ومن عتق الخ لما ذكر في الشرح بقوله بخلاف من اوصى بعتقه الخ ولهذا فان في الروض وشرحه من تجزعه مع غيره في مرض الموت واخرجه القرعة حكم بعتقه من يوم عتق وكسبه الذي كسبه من يوم عتقه له فلا يحسب من الثلث سواء اكسب في حال حياة السيد ام بعد موته لانه حدث على ملكه بعد الحكم بحريته قالوا وكسب من اوصى باعتاقه قبل الموت ملك الموصى يزيد به التركة وبعد الموت ملك للعيد لا يزيد به التركة لانه استحق المقت بموت الموصى استحقا مستقرا انتهت (قوله وفي معنى الكسب الولد) فلو كان فيمن اعتمق امة حامل من زنا او من زوج فولدت قبل موته فان خرجت لها القرعة عتقت وتبعها الولد غير محسوب من الثلث اه زى وقوله وارث الاجابة اي عليه اومته وان كان المناسب للقيام الاول اه شيخنا وعبرة سم قوله وفي معنى الكسب الولد فلو كان فيمن اعتمق امة فولدت قبل موته فان خرجت القرعة لها عتقت وتبعها الولد غير محسوب من الثلث وان خرجت لغيره من ولدت وقع الدور كاصرح به الاصل مع زيادة معلومة ما مر اه شرح الروض انتهت (قوله فان يادة حدثت في ملكهم) اي فلا يحسب عليهم اه زى (قوله وحسب كسبه) اي كسب من رزق وقوله الباقي الوجود الذي لم يتلف وقوله قبله ظرف لكسبه اي حسب ما كسبه قبل الموت الموجود من الثلث اه شيخنا وحاصل الفرق بين من رزق من عتق ان كسب الاول للورثة وانه يقوم باقل قيمة من موت الى قبض واما الثاني فكسبه له ويقوم بقيمة وقت الاعتاق تامل (قوله عتق وله المائة) اي لانه تبين ان كسبه لم يرجع التركة الى ثلثائه اه برما ي (قوله لضميمة مائة الكسب) اي لان صاحبها رزق اثنين اناهم التركة فصارت التركة اربعة اه برما وى (قوله عتق ربه وله ربع كسبه) اي بالطريق الآتي والا فهو اي ما عتق قبل العمل بالطريق الآتي مجهول اه شيخنا (قوله ويستخرج ذلك الخ) وذلك للزوم الدور ووجه ان الكسب ينقطع على ما فيه من الرق والحرية فالذي

(٤٧ - جل منبج - خامس) (له عتق ربه وله ربع كسبه) ويكون للورثة الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك ما تان وخمسون ضمف ما عتق لانك اذا اسقط ربع كسبه هو خمسون وعشرون يبق من كسبه خمسة وسبعون مضافة الى قيمة العبيد الثلاثة يصير المجموع ثمانية وخمسون سبعين ثلثاها مائتان وخسون للدور الباقي مائة وخمسة عشرون للعتق ويستخرج ذلك بطريق الجبر والمقابل وهو ان يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعم من كسبه مثله يبق للورثة ثلثاها الاثنيتين تعدل مثل ما عتق وهو مائة شيء فثلاثا مائتان وشيآن

وذلك بعد ثلثة الاشئين
 فيجبر وتقابل فاثان واربعه
 أشياء تعدل ثلثة تسقط
 منها المائتين يبقى مائة تعدل
 أربعة أشياء فالثي خمسة
 وعشرون فلم أن الذي
 عتق من العبد ربه وتبعه
 ربع كبه
 (فصل في الولاء وهو بفتح
 الواو والمدلغة القرابة
 مأخوذ من الموالاة وهي
 المعاونة والمقاربة وشرعا
 عصبه سبها زوال الملك
 عن الرقيق بالحرية والاصل
 فيه قبل الاجماع ما يأتي من
 الاخبار (من عتق عليه
 من به رقبو بكتابة أو
 تدير) او برأية او بعضية
 (فولأؤه ولعصبته بنفسه
 لغير الشيعين إنما الولاء لمن
 اعتق وقيس بما فيه غيره
 (يقدم) منهم (بفوائده)
 من ارث به وولاية تزويج
 وغيرهما (الاقرب)
 فالاقرب كافي النسب لغير
 ابن جبان والحاكم وصح
 اسناده بضم اللام وفصحها
 وقول ولعصبته لان المذهب
 ان ولاء العصبه ثابت لهم
 في حياة المعتق والمتاخر لهم
 عنه انما هو فوائده كما تقرر
 وقد بسطت الكلام عليه
 في شرح الفصول وغيره
 وتقدم في القرائن حكم
 ارث المرأة بالولاء

يقابل الحرية يكون له بغير عصبه الذي يقابل الرق فليس قد زيد التركة به فزيد اسحق العبد من الكسب
 وهو دور طريق استخراج ما ذكره رحمه الله تعالى اه سم (قوله) ايضا ويستخرج ذلك اي بيان
 انه يمتق من العبد الثاني ربعه وتبعه ربع كبه اي يستخرج بطريق اخر غير الذي ذكره ولا بقوله لانك
 إذا اسقطت ربع كبه الخ فالحاصل ان هذا المدعى بين بطريقتين وقوله بطريق الجبر الجبر هو إزالة
 الاستثناء من أحد الطرفين الذي فيه استثناء والمقابلة اسقاط المعلوم الذي في الطرف الذي فيه مجهول في
 مقابلة المعلوم الذي في الطرف الثاني وقسمه ما بقي من المعلوم في ذلك الطرف الثاني على المجهول الذي في
 الطرف الآخر وقوله عتق من العبد الثاني شيء ما لاجل تيسر التلث وقوله وتبعه من كسبه مثله للقاعدة
 السابقة ان الكسب يتبع العتق والرق وهما العتق لبعض عبيد تبعه بعض كسبه وقوله يبقى للورثة ثلثا
 اي الباقية بعد العبد الذي عتق اولوا وقوله الاشئين اي اللذين هما بعض العبد وبعض كسبه وقوله تعدل
 مثل ما عتق اي تساويهما وتكون قدرهما وقوله هو ما توشى المائة هي قيمة العبد الاول والثي هو
 بعض العبد الثاني وقوله فيجبر الجبر هو حذف الاستثناء بان يقال ثلثة او القاعدة انه زاد في الطرف الثاني
 بقدر ما جبر الاستثناء وهو شيان فصح قول الشارح فاثان واربعه أشياء الخ وقوله لم يقابل بان يسقط
 المعلوم في مقابلة معلوم ويقسم ما بقي من المعلوم وهو مائة على المجهول وهو أربعة أشياء فصح قوله فلم الخ
 اه شيخنا (قوله) فالثي خمسة وعشرون مرتب على محذوف تقديره فتقسم المائة على أربعة أشياء
 وقوله الاشئين اي اللذين هما بعض العبد وبعض كسبه وبعبارة ع ش علي مر قوله فيجبر اي يجبر
 الكسر قسم الثلاثمائة وتزيد مثل ما جبر به على الكسر في الطرف الآخر فيصير أحد الطرفين
 ثلثة او الاخر مائتين واربعه أشياء فيسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كل منهما باقيا مائة من
 الثلثة يقابل يناهين الاربعه أشياء الباقية بعد اسقاط المائتين من الطرفين الاخر وقسم المائة على باخص
 كل شيء خمسة وعشرون انتهت قول الشارح فاثان الخ تقريع على الجبر وقوله تسقط منها الخ
 تقريع على المقابلة تامل

(فصل في الولاء)

(قوله) لمة القرابة أي العلة والاصل اه شيخنا وقوله هي المعاونة والمقاربة اي فكان العتق احد
 اقارب المعتق اه برماوى (قوله) من عتق عليه اي عتاق منجز أو معلق ومنه بيع القن من نفسه لم امر
 انه عقد عتاقه وخرج بعق عليه من اقر بحرية قن ثم اشتراه فانه يحكم عليه بعقه ويوقف ولأؤه إلى
 الصلح او بين الحال ومن اعتق عن كفارة غير بموض او غيره وقد قدر انتقال ملكة للغير قبيل عتقه فولأؤه
 لذلك الغير اه شرح مر (قوله) ولعصبته بنفسه) اما العصبه بالغير كنت مع ان او مع الغير كهي
 مع اخت فلا تراث به اه شرح مر (فرع) قال في الباب فلو اعتق عتقا بامتقته لكل ولأؤه الاخر
 اه سم وفي المختار عصب راسه بالعصابة تعصبا وباب الثلاث منه ضرب وعصبه الرجل بنوه وقرابته
 لا يه سمو اذ لا تراثهم معصوبه بالتخفيف اي احاطوا به فالاب طرف والان طرف والعلم جانب والاخر
 جانب والعصبه ما بين العشرة إلى الاربعين والعصابة بالسكس الجماعة من الناس والحيل والطير اه
 (قوله) وغيرهما كالصلاة عليه وولاية القود وتحمل الدية (قوله) لمة اي تشابه واختلاط كاختلاط
 اللحم سدا الثبوت حتى يصير كالشيء الواحد لما بينهما من المداخلة الشديدة اه برماوى وفي المختار
 اللحم بالضم القرابة ولحم الثوب تضم وتفتح والحلم التاسع الثوب وفي المثل اللحم ما سيدت اي
 تم ما ابتدته من الاحسان اه وفي الشورى قوله لمة كلمه النسب حكى الازهري عن ابن
 الاعرابي لمة القرابة ولحة النسب اللام مفتوحة فيهما ثم قال وعامة الناس يقولون بضم اللام
 في الحرفين والذي اعرفه لمة النسب بضم اللام مع جواز الفتح ولحمه الثوب بالفتح والضم اه
 (قوله) ثابت لهم في حياة المعتق) وينبئ على هذا انه لو فسق مثلا المعتق انتقلت ولاية التزويج بعده من

عصبته اه شيخنا وكذا لو كان كافرا والعتيق العاصب مسلمين فاذا مات العتيق ورثه العاصب المسلم وكذا لو كان المعتق مسلما والعتيق نصرانيا ومات العتيق في حياة المعتق وله بنون نصارى فانهم يرثونه كائنا من غلبه في الام اه شرح الفصول وعادة شرح مر ومن ثم لو تضرع ارث به دونهم ورثوا به كالواعق مسلم كافرا ومات في حياته وله بنون من دين العتيق فانهم يرثونه ثم المقتل اليهم الارث به لارثه فان الولاء لا ينتقل كما ان النسب للانسان لا ينتقل بموته وسببه ان نعمة الولاء لا تختص به ولذا قالوا ان الولاء لا يورث وإنما يورث به انتهت (قوله) مع بيان من ترث منه به) اى مع بيان الشخص الذى ترث منه بالولاء وهو العتيق والمنسب اليه بنسب او لولاء وعبارته فيما مر ولا ترث امرأة بالولاء احقيقا او منسب اليه بنسب او لولاء اه شيخنا ومراده بقوله وتقدم الخ الاعتذار عن عدم ذكر هذا في المتن هنا مع ذكر الاصل له هنا وحاصل الاعتذار انه لو ذكره لوقع في التكرار كاقوع فيه الاصل (قوله) معتق احد اصوله اى العتيق كابدل عليه السابق فقامه وذلك لان معتق الاصول وعصبته إنما ثبت لهم الولاء بطريق السراية وولاء المباشرة مقدم فان شرط ولواء السراية ان لا يكون الشخص قد منسب رق اه سم (قوله) من رقيق) انظر هل الولاء في هذه المسألة الام والمالك لاب ظاهر كلامهم الاول تأمل وهذا كلام غير محرر لانه في حالة الرق والولاء لاحد لان سببه العتيق ولم يوجد بعد العتيق فهو الذى ذكره الشارح (قوله) واعتق الولد مالكة) الولد ممول مقدم ومالكة فاعل مؤخر وقوله وابويه او امه عطف على الولد ومالكهم فاعل اه زى (قوله) ايضا واعتق الولد مالكة) الظاهر ان صورة المسئلة ان المالك اخلف اه عبد البر وصورها ع ش بان يزوج شخص امته فتاتي بولد ثم يفتقه سيدها ثم يبيع الامه فيعتقها مشتريا قالوا على الولد لمعتق الامه اه (قوله) واعتق ابويه او امه مالكهم) اى فلا ولء على ذلك الولد لمعتق ابويه او امه اه سم (قوله) وولاء ولد عتيقة من عبد) خرج به الحر المزوج عتيقة فلا ولء على اولادها وهى مسئلة نفيسة اه عبد البر ومثله شرح مر (قوله) من عبد) كان زوج شخص امته لعبد شخص اخر ثم انها حلت منه ثم اعقها فان الحلل يتبها ويكون ولاؤه لسيدها لالسيد العبد وكذلك اذا اعتقها وزوجها لعبد شخص اخر فان الولد يكون حرا تباعا له مولاؤه لمعتق الام وعلى هذا يكون المراد بقوله لانه عتيق معتقها لانه تسبب في عتقه بعتق امه فكانه اعتقه اه شيخنا والتصوير الثانى مصرح به فى الاصل (قوله) انجر المولاه) قال الامام ولم يصرا حدلى الاشتراك بخلاف ما لوقى الزوج العتيق ولد زوجته العتيقة بلعان فان الولاء ثبت ظاهر الموالى الام حتى لو اكدب نفسه واستلحقه وكان الولد قد مات ودفعنا الميراث لوالى الام فاننا نرجع عليهم بملو الى الاب اه سم (قوله) بمعنى انه بطل ولاه مولا) اشار به الى انه ليس معنى انجر المولاه انه يتعطف على ما قبل عتيق المنجر اليه حتى يسترد به ميراث من انجر عنه بل معناه انقطاعه عن وقت العتيق عن انجر عنه اه زى وعادة الشورى قوله بمعنى انه بطل الخ اى لا يمتنع انه يتبين عدم زواله عن موالى الاب انتهت (قوله) وبنت لمولاه) ويستقر لا ينتقل بعد ذلك لموالى الام عند فقد جميع موالى الاب بل ينتقل الارث لبيت المال اه عبد البر وعادة حميرة لو اقرض موالى الاب لم يعد الى موالى الجد ولا الى موالى الام بل يرجع لبيت المال انتهت اه سم ومثله شرح مر (قوله) الذى ولاؤه لموالى امه) عبارة شرح مر الذى من العبد والعتيقة انتهت (قوله) جرو لاء اخوته اليه) اى لان اباه عتيق عليه فيثبت له عليه الولاء وعلى اولاده من امته او عتيقة اخرى اه شرح مر وقوله او عتيقة اخرى يؤخذ منه انه لا يشترط ان الاخوة كونهم اشقاء بل متى كان على اخوته لا يهولاء انجر من موالى اليهم اليه ويصرح بذلك قوله انجر ولا اخوته لا يهولاء موالى الام فان الاخوة للاب تصدق بالاخوة للاب والام وبالاخوة للاب وحده اه ع ش عليه (قوله) لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه الخ) وإذا تعدد رجوعه فيبقى موضعه اه شرح البهجة اى فيبقى لموالى الام

مع بيان من ترث منه به
 وخرج بقوله ولعصبته
 معتق أحد أصوله وعصبته
 فلا ولا له عليه كان ولدت
 رقيقة رقيقا من رقيق أو
 حر وأعتق الولد مالكة
 وأعتق أبويه وأمه مالكم
 (وولاء ولد عتيقة) من عبد
 (المولاه) لانه عتيق معتقها
 فان عتيق الأب أو الجد
 انجر) الولاء من مولاه
 (المولاه) بمعنى أنه بطل ولاه
 مولاه ونبت مولاه لأن
 الولاء فرع النسب والنسب
 معتبر بالأبوان علوا وإنما
 ثبت لمولى الام لضرورة
 رق الاب وقد زالت بعته
 (أو) عتيق (الاب بعد)
 عتيق (الجد انجر) من مولى
 الجد (المولاه) لانه إنما انجر
 لمولى الجد لضرورة رق
 الأب والأب أقوى في
 النسب وقد زالت الضرورة
 بعته (ولو ملك هذا الولد)
 الذى ولاؤه لمولى أمه (أباه)
 جرو لاء اخوته) لا يهولاء
 مولى أمهم (اليه) أما ولء
 نفسه فلا يجزى لانه لا يمكن
 أن يكون له على نفسه ولاه
 ولهذا اشترى العبد نفسه
 أو كاتبه سيده أو أخذ النجوم
 كان الولاء عليه لسيده

(كتاب التدير)

(قوله النظر في العواقب) أي التأمل والتفكير فيها ومنه قوله عليه السلام التدير نصف المباشرة اه (قوله من مالك) خرج بهما ولكل غيره فيه فانه لا يصح لانه تعلق والتأنيق لا يصح التوكيل فيها كالمركب وكل شخص اخر في تعلق طلاق زوجته فانه لا يصح اه برماوى وشورى (قوله بموت) أي وحده او مع صفة اخرى توجد قبله كإسباي اه شيخنا وفي قول علي المحلى والمراد موت السيد وحده او مع صفة قبله لأمه ولا بعده اه (قوله لا وصية) أي للزوجة بمقتضى كافي به نظر إلى ان إعتاقه من الثلث ونص عليه في البريلى واختاره المزني والربع ووجهه جمع ولو قال دبرت نصفك او ثلثك صح وإذا مات عتق الجزء ولا سراية كما تقدم في كتاب الاعتاق ولو قال دبرت يدك او عينك فوجها كنظير في القذف وقصيته ترجيح المنع اه والمتمم أنه صريح في تدير الكل لأن ما قبل التعلق صح إضاقة إلى بعض عمله كالطلاق بخلاف ما لو قال دبرت ثلثك أو نصفك فانه يدبر ذلك الجزء فقط ولا سراية لأن التشقيص معهود في الشائع بخلاف اليد ونحوها اه زى ومثله شرح مر (قوله) وهذا لا يفترخ اه أي ولو كان وصية لا اقتصر إلى ذلك ولا أنه لا يصح الرجوع فيه إلا بالبيع ونحوه بخلافها وبعبارة أخرى قوله ولهذا أي لكونه تعلقا لا وصية لا يفترخ إلى اعتاق أي من الوارث ولو كان وصية لا يفترخ إلى اعتاق اه شيخنا (قوله لأن الموت دبر الحياة) وقيل يسمى به لانه دبر امر دنياه باستخدامه وامر اخره باعتاقه قال الرافعي ومذاودود إلى الأولى أيضا لأن التدير في الأمر مأخوذ من لفظ الدبر أيضا وكان معروفا في الجامعة في معناه فأقره الشرع على ما كان اه شرح الروض (قوله دبر غلاما) واسمه يعقوب واسم مديره ابومذكورا اه شرح الروض اه شورى (قوله) فقرر به اه أي عدم انكاره له حيث لم يقل له لأبرة هذا التدير وكان نيته إمامة الغيبة السيد وابن عليه كجاء في رواية قاله الزركشي اه سم ويحيى ^{عليه السلام} له كان بالولاية العامة والنظر في المصالح وابعه بثمانمائة درهم ثم أرسله إلى السيد وقال له اقض دينك اه ابن شرف على التحرير (قوله كونه رقيقا) ظاهره وان تعلق بحق لازم غير عتق بمنع به كالأه ففرق بين الاعتاق الحاصل في الحياة والاعتاق الحاصل بالموت في المدير بهذه الصورة (قوله بمائة أقوى من التدير) بدليل أن عتقا من رأس المال ولا يمنع منه الدين ولا يصح الرجوع عنه بالبيع ونحوه كإسباي في الشارع (قوله اما صريح الخ) افاد بذلك أما من أول الأمر ان القسط لا ينحصر في الصريح بخلافه عند عدم ذكرها لا يستفاد الأبقوله او كناية اه شورى (قوله كانت حر) اوبدك او نحوها لأن المعتد انه صريح في تدير الكل لأن ما قبل التعلق يصح إضاقة إلى بعض عمله وان دبر بعضا منه كربعه ومات عتق ذلك الربع ولم يسر لأن الميت معسر اه حل وقوله لأن الميت معسر هذا التعليل لا يظهر إلا ان كان الباقي من المدير ملكا لغیر المدير لبعضه فان كان الباقي ملكا لم يظهر هذا التعليل لأن السراية لباقي ملك الشخص لا يتوقف على يساره تأمل والظاهر ان هذا البحث لا يرد لأن السراية لو قلناها انما لكونه في وقت العتق وهو عقب الموت والباقي من العبد يتقبل بالموت للوارث فعلى فرض السراية انما تكون في نصيب الوارث في نصيب الميت تأمل (قوله او دبرتك او انت مدير) أي فلا تحتاج مادة التدير إلى ان يقول بعد موتى بخلاف غيرهما كما يؤخذ من صنيعه (قوله او حبستك) فان قلت ان هذا صريح في الوصية بالوقت من الثلث بعد الموت كما مر وما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره قلت الوصية والتدير متحدان أو قرينان من الاتحاد كما يعلم عما سياتي فصحت نية التدير بصرائع الوصية القريبة من ذلك اه حج اه سل (قوله) وصح مقيدا الخ) قال في شرح الروض وعمل صحته مقيدا ان أمكن وجود ما قيد به فلو قال ان مات بعد الفسنة فانت حر فليس بتدير على الصحيح في البحر للروايات ثمرة الزركشي وأقره اه سم (قوله) وشرط دخوله الخ) أي ولا يشترط الدخول فوراً أخذ من قوله في سياتي وأعلم أن غير المشبهة الخ اه

معية لا وصية ولهذا لا يفترخ إلى اعتاق بعد الموت وسمى تديرا من الدبر لأن الموت دبر الحياة والاصل فيه قبل الإجماع خبر الصحيحين ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي ^{صلى الله عليه وسلم} فقرر به له بدل على جوارزه (وأركانه) ثلاثة (صفة) ومالك ومحل وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد) لانها تستحق العتق بمجة أقوى من التدير (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) وفي معناه مأمور في الضمان اما (صريح) وهو ما لا يحتمل غير التدير (كانت حر) بعد موتى (او اعتقتك) او حررتك (بعد موتى او دبرتك او انت مدير) او اذا مات فانت حر وذكر كاف كانت من زباني (او كناية) وهي ما يحتمل التدير وغيره (كطليت سيك) او حبستك (بعد موتى وصح) التدير (مقيدا) بشرط (كان) او متى (مت في ذال شهر او المرض فانت حر) فان مات فيه عتق والا فلا (وملقا) (كان) او متى (دخلت) الدار (فنت حر بعد موتى) فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ولا يصير مديرا حتى يدخل (وشرط) لحصول العتق (دخوله)

سم (قوله قبل موت سيده) قال في شرح الروض كسائر الصفات الملق بها اه سم (قوله فان مات السيد قبل الدخول فلا تدير) اي ويلغو التعليق فلا عتق اه شرح حر وعمله اذا لم يصرح السيد بوقوع الدخول بعد الموت او ينويه او لا فيعتق بالدخول بعده لم يكن تدير اشار اليه الحلبي وهذا مأخوذ من قول الشارح الآتي في المشيئة فان صرح بوقوعها بعده اجمع قوله واعلم ان غير المشيئة اجمع ما كتبه سم هناك حيث قال قوله ليس مثافي اقتضاء التورية بهم منه مثلها في كونه قبل الموت او بعده على التفصيل الذي قرر في المشيئة على ما علم حرره (قوله فان قال ان مت ثم دخلت الخ) قال في شرح الروض فاذا قال اذا مت فشئت فانت حر اشرط الفور للشيئة بعد الموت لان الفاء لا تعقيب وكذا سائر التعليق المشتملة على الفاء اه سم (قوله فبعده يشرط لذلك دخوله) ولو اتي بالو او كان مت ودخلت الدار فانت حر فكذلك الان يريد الدخول قبله فينتج وهذا ما نقله في الروضة عن البغوي قال الاسنوي ونقل عنه ايضا قبل الخلع ما يوافقه وهو المستند وان خالف في الطلاق لم يجز فلو قال ان دخلت الدار وكلمت زيدا فانت طالق بانه لا فرق بين تقدم الاول وتأخره ثم قال و اشار في التتمة الى وجهه في اشرط تقدم الاول بناء على ان الواو تقتضي الترتيب وقول الزركشي ان الصواب عدم الاشتراط هنا كما هناك والافاء الفرق يرد بان الفرق ان الصفتين المعلق عليهما الطلاق من فعله فخير بينهما تقدم او تأخيرها وأما الصفة الاولى في مد ثلثا فليست من فعله وذكر كذا من فعله عقبها بشرح تأخيرها عنها اه شرح حر اه سم على حج (قوله ولو متر اخيا) قال الزركشي قضيتها انه يستمر الحال هكذا على خيرة العبد وفي ذلك ضرر بالوارث خصوصا اذا كان لا يقع فيه قال لكن صرح الرافعي في كلامه على المشيئة ان موضع الخلاف هنا قبل عرض الدخول عليه قاما لو عرض عليه فاني فللوارث يعمه قطعا اه سم (قوله اذ ليس في الصيغة الخ) يؤخذ منه انه لو قال دخلت بالفاء اشرط الفور ولو قال ودخلت بالواو اشرط الترتيب كما نقله الشيخان عن البغوي واقره واعتمده حر ورده الاسنوي كما بينه في شرح الروض وغيره اه سم (قوله وان لم يكن شرطا هنا) وجهان خصوص التراخي لا عرض فيه يظهر غالبا فالتنظر اليه بخلاف الفوري في الفاء اذ لو عبر بها اشرط اتصال الدخول بالموت اه شرح حر (قوله وللوارث كسبه) قال سم على حج نقل عن الطبرلاوي انه يحرم عليه وطؤ ما لا يباح له ان تصير مستولدة من الوارث في تأخر اعتاقها اه ع ش على حر وانظر قوله في تأخر اعتاقها ما وجهه من ان الصفة التي علق بها السيد الاظهر انها تغلب على الايلا فتعتق بها وان لم يعت الوارث تأمل (قوله لا نحو يعمه) اي ما لم يعرض عليه الدخول فيمتنع والا كان له به اه حل وعجالة اصله مع شرح حر وليس للوارث يعمه ونحوه من كل مزيل للملك قبل الدخول وعرضه عليه من الوارث اذ ليس له ابطال تعليق الميت وان كان لليت ان يبطله كالواو وصلى رجل بشئ ثم مات ايس للوارث يعمه وان كان للو صان ان يبيعه ولو نجح الوارث فمتعه هل يعتق عنه ولا ذهب بعضهم الى ذلك الى ان عتقه عنه والوجه عدم محبت كان يخرج كلهم من الثلث لما يلزم عليه من ابطال الواو لا للميت وهو مقصود امامنا لا يزيل الملك كايحار فله ذلك واما لو عرض عليه الدخول فامتنع فله يعمه لا سباحيت كان عاجزا لا منفعة فيه اذ يصير كلاعاه انتهت وقوله فله يعمه اي ما لم يرجع بان يريد الدخول بعد امتناعه منه والمراد الرجوع قبل يعمه وان تراخي اه ع ش عليه (قوله استخدامه) وليس من الاستخدام الوطه فليس له وطء الامة اه حل (قوله واجارته) ظاهره وان طالت المدة ثم بعد الاجارة لو وجدت الصفة المعلق عليها هل تفسخ الاجارة من حيثئذ او لا واذا قبل بدم الانقاس قبل الاجارة للوارث او للعتيق لا قطع تعليق الوارث فيه به بنظر والا قرب بالانقاس من حيثئذ لا تبيين انه لا يستحق المنفعة بعد موته اه ع ش على حر (قوله اشرطت المشيئة قبل الموت) انظر ما للفرق بين هذا وبين ما لو قال اذ مات فانت حر ان شئت حيث قالوا يعتبر المشيئة بعد الموت اه برلى اه سم ثم رأيت في الثوري ما نصه قوله

قبل موت سيده) فان مات السيد قبل الدخول فلا تدير (فان قال) السيد (ان مت ثم دخلت) الدار (فانت حر بعده) يشرط لذلك دخوله (ولو متر اخيا) عن الموت فلا يشرط الفور اذ ليس في الصيغة ما يقتضيه بل فيها ما يقتضي التراخي وان لم يكن شرطا هنا (وللوارث كسبه قبله) اي قبل الدخول (لا نحو يعمه) بما يزيل الملك كالهبة لتعلق حق العتق به (ك) قوله (اذا مت ومعنى شهر) مثلا (اي بعد موتي) فانت حر (فللوارث كسبه في الشهر لا نحو يعمه وذكر ان للوارث كسبه في الاولى والصريح به في الثانية مع ذكر نحو من زيادتي وفي معنى كسبه استخدامه واجارته (وليس) اي صورتان (تدير) بل تعليق عتق بصفة لان المعلق عليه ليس الموت فقط ولا مع شيء قبله وهذا من زيادتي (او قال ان اومت فشئت) فانت حر بعد موتي (اشترطت المشيئة) أي وقوعها قبل الموت فيها) كسائر الصفات المعلق بها (فورا) بان يأتي

بالشيئة في مجلس التواجب (في نحو ان) كاذبا لاختصاص الخطاب الجواب بان لا دون نحو متى مما لا يقتضي القو في شيئة المخاطب كهما وأي حين
لنا مع ذلك الزمان فاستوى فيها جميع (٢٥٤) الزمان واشترط وقوع المشيئة قبل الموت مع ذكر نحو من زيادتي فان صرح

اشترطت المشيئة قبل الموت أي لتقدمها في الصيغة بخلاف ما لو قال اذ مات فانت حر ان شئت فانه تعتبر
المشيئة بعد الموت لتأخرها كما هو ظاهر اهـ (قوله في مجلس التواجب) وهو ان يأتي به قبل طول الفصل كما
قدمه في العتق بقوله والاقرب بنسبته بما مر في الجمع أي وهو يتغير في الكلام السير عرقا ع ش على مر
(قوله فور في نحو ان) عمل ما ذكر من الفور عاذا اضاف له بعد كاعلم من تصويره فلو قال ان شاء زيد او
اذا شاء زيد فانت مدبر ولم يشترط الفور كما قاله الصيمري في الايضاح وجزمه بالوردى بل من شاء في
حياة السيد صار مدبرا ولو على التراخي لان ذلك من جنس التعليق بالصفات فهو كتعليقه بدخول الدار
قال والفرق ان التعليق بمشيئة زيد بصفة وجودها فاستوى فيها اقرب الزمان وبعده وتعليقه بمشيئة
العبد تملك فاختلف فيه قرب الزمان وبعده وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتق
ثم قال لم اشأ بمعنى رجعت عن المشيئة لم يسمع منه وان قال لا اشأ ثم قال اشأ فكذلك ولم يبق والحاصل
انه متى كانت المشيئة فورية فالاعتبار بما شاء أولا او متراجية ثبت التدبير بمشيئته سواء تقدمت
بمشيئته هل على رده ام تأخرت عن الخطاب واعتبر وقوعها بعد الموت لم يكن لاشترط اتصالها بالموت معنى
كذا في الروض وشرحه اه سم (قوله في اقتضاء الفورية) يفهم انه مثلها في كونه قبل الموت او بعده
على التخصيص في المشيئة اه شوبري (قوله ولو قال لا بعدهما) أي قال لا معا وموتها اه ع ش على مر (قوله
لا عتق تدبير) ويرتب على ذلك انهما اذا قال ذلك في حال الصحة فانه يمتنع نصب كل بموته من راس
المال بخلاف ما اذا قلنا انه مدبر فلا يمتنع إلا من الثلث اه شيخنا (قوله وفي موتها مرتبا يصير نصب
الح) أي لانه صار معلقا بالموت فقتل قوله دون نصب المتقدم أي لانه معلق بالموت وغيره اه حل
وقضية ذلك جواز بيع المتأخر مونا نصيبه كما هو شأن التدبير ولم ارفه شيأ صرا فلا يراجع ثم رايت
سم صرح بان له ذلك ويطلق التدبير واما نصب الميت فإما على تعليقه اه شيخنا وقوله ثم رايت سم
الح قد فتشنا ما كتبه على الشارح وعلى حج فلم نجد فيه ما ينسب اليه (قوله فتصح من سفه) ولولي ابطاله
بالباع اذ اراد مصلحة اهل على الحل (قوله ومن مبعض) الظاهر ان المكاتب كذلك اه ع ش وفيه
نظر والفرق ظاهر تأمل اه شوبري وفي قول على الحل ويصح من مبعض لامن مكاتب ولو باذن سيده
اه (قوله لامن مكره) أي إلا اذا كان محبا بان نذر تدبيره فأكراه على ذلك قياسا على ما مر في الاعتناق كما
قاله ع ش على مر اه (قوله وان ميزا) الغاية التعميم في الجنون وللردي الصبي على من قال بصحة التدبير
منه كافي شرح مر (قوله وتدبير مر تد) أي سيد مر تدفق مصدر مضارع لفاعله اه ع ش (قوله حل
مدبره) أي ومستولده ومن علق عتقه بصفة اه شوبري (قوله بخلاف مكاتبه الكافر) أي الصحيح
السكران باخذ من تعيله كافي ع ش (قوله وبالباع بطل التدبير) فيه اشعار بان التدبير كان قد صح حتى يرد
عليه الا بطل وعليه فلو مات السيد قبل بيع القن حكم بعتقه وهو ظاهر اه لمخصا من ع ش على مر
(قوله وان لم ينقض) أي فالباع نفسه ناقض فلا حاجة الى تقديم الا بطل والنقض على البيع - خلافا لما
يؤممه كلام الاصل اه شيخنا (قوله خلافا لما يؤممه كلام الاصل) قد اعر ب قول الاصل وبيع عليه
انه عطف بيان لمراعاة بالنقض بين به حصوله بمجرد البيع من غير توقف على لفظ اه شوبري وعجابه
واصله ولو كان لكافر عبد مسلم قد بعه نقض وبيع عليه انتهت وفيه عليه ما نصه وهذا أي قوله
وبيع عليه عطف بيان لمراعاة بالنقض بين به حصوله بمجرد البيع عليه من غير توقف على لفظ اه وكان
مراده بالبيان البيان القوي أي التوضيح والتفسير اذ عطف البيان الاصطلاح لا يشترط بالوار تأمل

بوقوعها بعده او نواه
اشترط وقوعها بعده بلا
فور وان لم يعلق بمي او
نحوها واعلم ان غير المشيئة
من نحو الدخول ليس
مثلا في اقتضاء الفورية
(ولو قال لا بعدهما اذ ماتا
فانت حر لم يمتنع حتى يموتا)
معا وموتها (فان مات
احدهما ليس لوارثه نحو
بيع نصيبه) لانه صار
مستحق العتق بموت الشريك
وله كسبه ونحوه ثم عتقه
بموتها فاعتق تعليق بصفة
لا عتق تدبير لان كلامها
لم يطق بموته بل بموته
وموت غيره وفي موتها
مرتبا يصير نصب المتأخر
موتا بموت المتقدم مدبرا
دون نصب المتقدم وعوه
من زيادتي (ر) شرط في
المالك اختيار وهو من
زيادتي (وعدم صبا او
جنون فيصح) التدبير
(من سفه) ومفلس ولو
بعد الحجر عليهما ومن
مبعض (وكافر) ولو حر يا
لان كلامهم صحيح العبارة
والملك ومن سكران لانه
كالكف حكما لا من مكره
وصبي وجنون وان ميزا
كسائر عقودهم (وتدبير

مر تدوم وقوف) ان اسلم بان محتمه وان مات مر تد بان فساد (والمحرر حل مدبره) الكافر
الحلى من دارنا (للام) ان احكام الرق باقية بخلاف مكاتبه الكافر بغير رضاه لاستقلاله بخلاف مدبره المرتد ببقاء علقه الاسلام
(ولو دبر كافر مسلما بيع عليه) ان لم يزل ملكه عنه وبالباع بطل التدبير وان لم ينقض خلافا لما يؤممه كلام الاصل (او) دبر كافر (كافر فاسلم

نزع منه) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه (وله) أى السيد (كسبه) وهو باقى (٤٥٥) على تديره لا يباع عليه ثوب الخمر ثم الولاء

(وبطل) أى التدير (بنحو) (يحب) للتدير الخبر السابق فلا يعود وان ملكه بناء على عدم عود الخنث فى اليمين ومعلوم ان محجور السفه لا يبيع بعه وان صح تديره ونحو من زيادنى (و) بطل (بأبلا) للتديره لانه أقوى منه بدليل انه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدير فيرفعه الاقوى كما يرفع ملك اليمين النكاح (لا برة) من المديبر أو سيده صيانة لحق المديبر عن الضعيف فيعتى بموت السيد وان كانا مرددين (و) لا رجوع عنه (لفظا) كفسخته أو نقضته كسائر التعليقات (و) لا انكار له لكان انكار الردة ليس اسلاما وانكار الطلاق ليس رجعة فيحلف انه ماديده (و) لا (وطه) للتديره سواء أ عزل أم لا لانه لا ينافى الملك بل يؤكد بخلاف البيع ونحوه (وحل له) وطوها لبقاء ملكه ولم يتعلق بحق لازم (وصح تديره مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة كما يأتى (وعكسه) أى كتابة مديبر بناء على ان التدير تعليق عتق بصفة فيكون كل منهما مديبرا مكاتباً ويعتق بالابق من الوصفين موت السيد

(قوله نزع منه) وانما يبيع عليه كافى التى قبلها لانه فى حن التدير فى هذه كانت يده على المديبر صحيحة غير واجبة الازالة فلم تبطل ختمه من الولاء لاحق العبد من العتق بخلاف تلك كما هو ظاهر أم حل (قوله لا يباع عليه) أى وأما سيده فله يبعه أو شورى بوقوله الولاء أى بشرط ان يسلم السيد أو عصبته كما هو معلوم اه (قوله وبطل بنحو بيع) أى ولو بأشارة أخرى سمعهم اه عبويه ايضا كالروض فان باع بعضه فالباقى مديبر اه (فرع) حكم ما كمنع المديبر أو بموجب التدير امتنع بعه أو بصحة التدير جاز بعه وهذه من المسائل التى يختلف فيها الحكم بالوجوب والحكم بالصحة اه مر (فرع) قال فى الباب ولا يراد العبد التدير قبل موت السيد أو بعده ان لم يعلقه عتقه اه سم (قوله فلا يعود وان ملكه الخ) عبارة اصله مع شرح مر فلو باعه أو وهبه أو قبضه ثم ملكه بعد التدير على المذهب لان زوال الملك يبطل كلام الوصفين التعليق وكلا يعودا لخنث فى اليمين وفى قول على قول التعليق يعود على قول عود الخنث فى القسم انتهت (قوله فى اليمين) أى فبإذا قلنا لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها ثم عقد عليها عقدا آخر ثم دخلت فى العقد الثانى فان المتمدن الخنث لا يعود فلا تطلق اه شيخنا هذا والظاهر تصويره ما اذا حلف لا يكلم عبد يزدرج عن ملكه ثم عاده فكله لكن هذا يتوقف على خلاف فى الخنث وكون الرجوع عدمه حرر (قوله) ومعلوم ان محجور السفه الخ أن هذا لانه وارد على عموم كلامه لانه صرح بصحة تدير السفه ثم قال وبطل التدير بنحو بيع فيفيد ذلك صحة بيع السفه له فبطل على ذلك بقوله ومعلوم الخ أى فصل بطلان التدير بالبيع فيمن يصح منه ذلك تأمل (قوله وان كانا مرددين الخ) أى ويحسب من الثلث وان كان ما فيه لا رثا لان الشرط تمام الثلثين لاستحقاقهما وان لم يكونا ورثاه سر (قوله) ولا رجوع عنه لفظا) أى بناء على الرجوع ان التدير تعليق عتق بصفة كما اشار اليه بقوله كسائر التعليقات وأما لو بنا على انه وصية فالعتق ناقص الرجوع عنه باللفظ كما يصح الرجوع عنها به اشار له مر وعبارته ولورجعه عن قول صح الرجوع ان قلنا بالرجوع انه وصية لما مر فى الرجوع عنها والابن نقل وصية بل تعليق عتق بصفة كما هو الاصح فلا يصح بالقول كسائر التعليقات انتهت (قوله ولا انكار له) عبارة اصله مع شرح مر فى الفصل الآتى ولو ادعى عبده التدير فانكره فليس يرجوع وان جوزنا الرجوع بالقول كان وجوده الردة والطلاق ليس اسلاما ورجعه وقال فى موضع آخر انه رجوع والمتمدن ما نابى بحلف السيد ماديده لاحتمال انه يرقان نكل حلف العبد وثبت تديره وله رفع اليمين بازاء الملكة عنه انتهت (قوله بناء على ان التدير تعليق عتق بصفة) هذا راجع للمستثنين قبله أى قوله وصح تديره مكاتب وقوله وعكسه ومفهومه ان الوفاء بعتا على انه وصية بالعتق لم يصح تديره المكاتب لان الوصية اخضع من الكتابة فلا تدخل عليها لان الاضعف لا يدخل على الاقوى ووجه ضعفها أى الوصية صحة بيع الوصى به دون المكاتب ولم يصح ايضا فى عكسه وهو كتابة المديبر لان كتابة الوصى به رجوع عن الوصية وابطال لما حتى لو سبق الموت على اداء النجوم لم يعتق المديبر على هذا القول اه شيخنا عزيزى (قوله لم تبطل احكامها) أى بالنسبة للفرع الذين ذكرهم اما من كل وجه والافه لا يابطا بل بالنجوم كسابق وقوله فيتبع العتق كسبه الخ فهذا نتيجة عدم البطلان ولو بطلت لكان كسبه وولده للسيد فيكون تركه تأمل (قوله فيتبع العتق كسبه) أى الحاصل قبل الموت ولا يابطا بالنجوم لبطلان الكتابة وهل يرجع اذا ادعى بعضها أم لا يرجع لانها من كسبه نقل عن العباب الرجوع وقوله كما قاله ابن الصباغ معتمدا وعمدة شيخنا فى شرحه ونقله عن والده اه خلو وقوله ويقاس بها الثانية اعتمده الخطيب اهم وقوله وولده أى اذا كان الرقيق ذكر اذ هو الذى يختلف فيه الحال بين الكتابة والتدير فلو لم ياتبع كسبائى فى قوله لا يتبع مديبر اولده وولد المكاتب يتبعه رقا وعتقا كسبائى فى قوله وليس له تزوج الا بذنبيده ولا وطء فان وطئ فلا حد والدمن وطئه نسب فان واداء النجوم وبطل الآخر لكن ان كان الآخر كتابة لم تبطل احكامها فيتبع العتق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ فى الاولى ويقاس بها الثانية

ويحتمل خلافة وعليه جرى ان الحقري ومعلوم بان في الفصل الاثني عشر ان اذ كان الاسبق الموت فلا يمتنع كل ان اذ احمله الثلث ولا يمتنع قدره (و) صح (تعليل عتق كل) منها (بصفة) كما يصح تدبيره وكذا المعلق عتقه بصفة (ويتمتع بالاسبق) من الوصفين فان سبقت الصفة المعلق عتقها باعتقائها والموت فيه عن التدبير (٤٦) (والاداء فيه عن الكتابة واذ حرم تعليل المكاتب بصفة مع قولي ويتمتع بالاسبق

تدبير المكاتب وعكسه من زيادتي

(فصل في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة مع ما يذكره (حمل من دبرت حاملا) ولم يستثنه (مدبر) تبعا لها وان انفصل قبل موت سيدها (لان ابطال قبل انفصاله تدبيرها بلا موت) لها كبيع فيبطل تدبيره ايضا تبعا لها وخرج بالحامل الحائل فاذا دبرها ثم حملت

فان انفصل قبل موت السيد فغير مدبر كما في ولد المروثة وولد الموصى بها ولا عتق تبعا لأمه وبقرى لان ابطال الى اخره مالم يطل بعد انفصاله تدبيرها او قبله لكن يطل بموتها فلا يطل تدبيره فانه في الثانية قد يعيش والتفصيل بطل الانفصال مع بلا موت من زيادتي (كالمعلق عتقها) فان حملها بصير معلقا عتقه بالصفة التي علق عتقها بها بقيد زده بقولي (حاملا) به وان انفصل قبل وجود الصفة حتى لو عتقت بها عتق هو ايضا لان ابطال قبل انفصاله المعلق فيها بلا موت بخلاف المعلق عتقها حالاً لم حملت لا يمتنع

ولده قبل عتق أبيه او بعده لدون ستة أشهر تبعه رقاً وعتقا وأما الرقيق في الأمة فيتمتع بولده في التدبير والكتابة على التفصيل التي تأمل (قوله) ويحتمل خلافه) أي في الثانية وقوله وعليه أي على خلافه في الثانية كما يعلم بمرامجة الروض وهذا ما اعتمدته الجلال المحلى الشيخ في حامد وصاحب التنييه والبقي قال أعني الجلال المحلى وعليه يكون الكسب والولد السيداه (قوله) والاولا يمتنع قدره) أي عن التدبير قاله الاخر في القوت وهو ظاهر أي ويسقط ما يقابله من النجوم ويتوقف عتق باقية على اداء باقي النجوم اهـ سم وفيه ايضا (فرع) لو فرض انه لم يخرج من الثلث سوى البعض عتق البعض الذي خرج وبقي الباقي مكاتباً يتوقف على إعطاء قطعه من النجوم كما نقله الرافعي عن النص وإي حامد وغيره وظاهر على هذا انه اذا عجز عن اداء الباقي لا يتبعه بشئ من الكسب والولد لعدم سقوط النجوم ويكون ذلك البعض الذي علق بالموت واقصاع التدبير عند أي حامد وابن الصباغ وغيرهما ويحتمل خلاف ذلك على قول ابن الصباغ كالو اي احد الورثة عن حصته من النجوم اهـ (قوله) ويتمتع بالاسبق من الوصفين راجع للصور الثلاث أي قوله وصح تدبير مكاتب وقوله وعكسه وقوله وتعليل عتق كل بصفة فلذلك رزعه الشارح عليها بقوله في الاولين ويتمتع بالاسبق من الوصفين فاخذ هذا من قول المتن بعد ويتمتع بالاسبق الخ

(فصل في حكم حمل المدبرة الخ)

(قوله مع ما يذكره) أي من قولنا وصح تدبير حمل الى اخر الفصل (قوله) ولم يستثنه) فان استثناءه لم يتبعها في التدبير لان عتقت بموت السيد حاملاً فانه يتبعها اهـ حل وقوله لم يتبعها في التدبير أي بخلاف العتق فانه يتبعها فيه وان استثناءه كما مر لقوة العتق وضعف التدبير اهـ عرش وقوله أي عرش أي بخلاف العتق الخ مومن قول المحلى لان عتقت بموت السيد الخ فلاحاجة اليه بعد عبارة حل (قوله) قبل انفصاله) حاصل المسئلة انها ان كانت حاملاً في احد الوقتين وقت التدبير أو وقت الموت أو فيهما مما يتبعها الولد لا فلا اهـ شوري (قوله) فان حملها بصير معلقاً الخ) ظاهره وان استثناءه لان يقال التشبيه باعتبار ما ذكره الشارح من التقييد بقوله ولم يستثنه اهـ حل فالتدبير ملحوظ في المشبه ايضا (قوله) وبخلاف المعلق عتقها حالاً ماله قول فلا يطل تعليق عتقه) شامل لطلانه بالموت ايضا وحل عدم بطلان تعليق عتقه عند بطلان تعليق عتقها بموتها اذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار امالو كانت منها كدخولها الدار فانه يطل تعليق عتقه لقوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الروض فلما يشمل ما نحن فيه اهـ سم على حج اهـ شوري (قوله) وصح تدبير حمل) أي بعد نفع الروح فيه كما يؤخذ من تشبيهه بالاعتاق اهـ عرش أي فان اعتاق الحمل يشترط فيه ان يكون بعد نفع الروح فيه كما تقدم هذا التقييد في الشارح عند قول المتن ولو اعتق حاملاً بمملوك له تبعا لعكسه اهـ (قوله) فان باعها فرجوع عنه) أي الم منفصل وقت البيع كاهو المتبادر من له فان باعها الحامل وإنما كان يعار جوا عنه لانه يتبعها في البيع امالو كان منفصلاً وقت البيع فلا يكون يبعها رجوعاً عنه لعدم تبعته لها فيه (قوله) ولا يتبع مدبر اولده الخ) عبارة اصله مع شرح مر ولا يتبع عبد مدبر اولده قطعاً لان الولد يتبع امه رقاً وحرية لا أباه فكذلك في سبب الحرية انتهت والظاهر ان الكلام في الاعام من كرون المدبر امرأة وكونه عبد وان جبر مر بالبعد ومن كون ولده موجوداً عند التدبير أو وجد بعده ومعلوم ان الولد اسلم للمنفصل تأمل (قوله المدبر) اهـ أي ان خرج كل من

ان انفصل قبل وجود الصفة والاعتق تبعا لأمه وبخلاف المعلق عتقها حاملاً وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها او قبله لكن بطل بموتها فلا يطل تعليق عتقه (وصح تدبير حمل) كما يصح اعتاقه (ولا يتبعه أمه) لان الأصل لا يتبع الفرع (فان باعها) مثلاً (فرجوع عنه) أي عن تدبير الحمل (ولا يتبع مدبر اولده) وإنما يتبع أمه في الرق والحرية (والمدبر كقن في جنابة) منه وعليه والثانية من زيادتي فان قتل بجنابة أو بيع فيها بطل التدبير لان فداء السيد لا يلزمه ان قتل ان يشتري بقيمته عبداً يدبره (ويتمتع المدبر) اهـ

أو بعضه (الموت) أي موت سيده غصو (من الثلث بعد الدين) وإن وقع التدبير في الصحة فلا يستغرق الدين التركة لم يقتض شي منه أو نصفها وهي موقط يبيع نصفه في الدين وعق ثلث الباقي منه وإن لم يكن ينو لا مال غيره عتق ثلثه (٥٧) (كنت عتق بصفة فقيدت بالمرض) أي

مرض الموت (كان دخلت)

الدار (في مرض موت) فانت

(حر) ثم وجدت الصفة (و)

لم تقيد به (و) وجدت فيه

بأختياره أي السيد (فانه

يحسب من الثلث) فان

وجدت بغير اختياره فن

رأس المال اعتبارا بوقت

التعلق لانه لم يكن بينهما

بإبطال حق الورثة وعليه

يحمل إطلاق الأصل انه

من رأس المال (وحلف)

مدير فصدق (فيها) وجد

(معه) وقال كسبه بعد

الموت وقال الوارث

(فيه) لأن اليد له وكما

تقدم بيته فيها أو أقاما

يتبين بما قاله كما علم بما

مر في الدعوى والبيانات

وصرح به الأصل هنا

بخلاف ولد المدبرة إذا

قالت ولدت بعد الموت

وقال الوارث قبله فان

المصدق الوارث لانها

تزم حرته والحسر

لا يدخل تحت اليد تعبير

بما ذكر أعمن من تعبيره بما

(كتاب الكتابة)

هي بكسر الكاف قيل

وفتحها لنة الضم والجمع

وشرا عقد عتق بلفظها

بعض منجم بنجمين

فأكثر والأصل فيها قيل

الثلث أو بعضه إن خرج من الثلث بعضه فقط أم رماوى والإحسان أن تصر صورة المدبر بعضه بما إذا بر بعضه شأنا لم تقدم أنه لا يسرى (قوله بعد الدين) أي وبعد التبرعات المنجزة في المرض أم رماوى (قوله) وعق ثلث الباقي منه) والحيلة في عتق جميعه بعد الموت ولو كان نعم دين مستغرق أن يقول أنت حر قبل مرض موتى يوم وإن مات فجاء قبل موتى يوم فإذا مات بعد التعلقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولو سبيل عليه لأحداه شرح مر (قوله) وإن مات وإن لم يكن دين ولا مال غيره (الخ) في الرضوخ شرحه وإن مات سيد المدبر وما له أي باقية غائب عن بلد الورثة أو كان على مصر أو جاحدولا يئنه أو معامل أو متعز ولم يحكم بعتق شيء حتى يقع أي يصل للورثة من المال الغائب مثلا ثلاثا نفذ التبرع قبل تسلطهم على الثلثين فيعتبين عتقه من حين الموت ويرقب كسبه قبل وصول ذلك فإذا وصل تبين مع عتقه أن الكسبه فان حضر الغائب بأن انه ان عتق وإن الآ كسبه له فلو كانت قيمته ماتت الغائب ماتين فخر مائة عتق نصفه لحصول مثله للورثة فان تلفت الأخرى استغرقت ثلثه وتسلمت الورثة على ثلثه وعلى المائة (قوله عتق ثلثه) هذا إن مات عن وارث خاص فلو لم يخلف وارثا سوى بيت المال وكان لا ملك سواه فقتضى كلام الماوردي أنه لا يمتنع الثلث بل جميعه على الأصح من وجهين وإن لم يعد إلى المسددين ثلثه أم شرح مر أم شوبرى (قوله) وقال كسبه بعد الموت) أي وقد مضى بعد الموت زمن يمكن فيه كسبه مثله أم (قوله) بخلاف ولد المدبرة إذا قالت (الخ) وكذا الحكم إذا اختلفا في ولد المستولدة هل ولدت قبل موت السيد أو بعده أو ولدت قبل الاستيلاء أو بعده أي وصورة المسئلة حتى يكون للخلاف معنى أنها حلت به بعد التدبير لما تقدم أنها إذا كانت حاملا وقت التدبير فانه يقيم في العتق ولو انفصل قبل موت السيد أم وقوله لأنها تزعم الخ حاصل المراد من هذا التعليل أنها لا ترجع حال عدم اليدها إذا حلر لا يدخل تحتها أم شيخنا عبارة شرح مر لانها لما ادعت حرته نفت أن يكون لها عليه بوان سمعت دعواها لمصلحة الولد انتهت (قوله) والحر لا يدخل تحت (اليده) ركذوا قالت بدران حاملا وقال الوارث بل بذكر حاملا فهو حق أم زى (قوله) أعمن من تعبيره (بمال) أي لشموله الاختصاص

(كتاب الكتابة)

هي خارجة عن قواعد المملكات لروايتها بين السيد وعبد مولانا يبيع ماله وهو رقية عبده الماله هو الكسب أم زى وأيضا ثابت ما في ذمة الثقل مال الكسبه ابتداء وثبت ملك لقن أم عبد البر ولفظ الكتابة إسلامي لا يصر في الجاهلية قيل أول من كتب عبد لعمر بن الخطاب يقال له أرواية أم سلطان بخلاف التدبير فانه عقد جاهل وافر الشرع أم عز بى وعما يلفظ بأن يقال لنا عقد معاوضة عكم فيه لأحد المتعاضدين ملك العرض المرض معاذ السيد ملك التجزء فيه بمجرد العقد مع بقاء المكاتب على ما له إلى أداء جميع التجزء وقول بعضهم ملغز أبيه بانه مملوك لأن مالك له مسمى على مرجوح وهو أن المكاتب مع بقائه على الرق لا مالك له أم شرح مر (قوله عقد عتق) أي عقد يقضى إلى العتق فهو من إضافة السبب للسبب ومسمى كتابة للعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يرافقه قسميتها كتابة من تسمية الشيء باسم متعلقه وهو الكسبه أم عز بى وقال الرادى مسمى كتابة بلقيه من ضم بهم إلى نعم وقيل لأنه لا يوافق بها غالبا أم وقوله بلفظها قال البلنقى رحمه الله تعالى ليس لنا عقد يشترط على صيغة مخصوصة إلا السلم والنكاح والكتابة أم قل على المحلى (قوله) والحاجة داعية إليها) أي لأن السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يقهر للكسب فشمروا إذا ملئ عتقه بالتصديق والأداء فاحتمل فيها ما لم يحتمل في غيرها كما احتملت الجملة في بيع القراض وحمل الجملة للحاجة أم شرح مر (قوله لا واجبة) ذكره هم استفادة بما قبله فلو تولى يطل أثر الملك لأنه أعا يصلح علة لنفي الوجوب وتوطئة لقناعية أيضا أو الرد صريح على من قال أن الأمر في الالة للوجوب أم عش

(٥٨) - جمل منج خامس) الإجماع آية والذين يبتنون الكتاب بما ملكك أيمانكم وخبر المكاتب عبد مابق

عليه درم رواه أبو داود وغيره وصح الحاكم إسناده وقال في الروضة أنه حسن والحاجة داعية إليها (هي سنة) لا واجبة

وان طلبها الرقيق كالتدبير
ولم يتحمل أثر الملك
ويتحكم المالك على الملاك
(يطلب أمين مكتسب) أى
قوى على الكسب وبهما
فسر الشافعي رضى الله
عنه الخريف الآية واعتبرت
الامانة لتلاخيص ما يحصل
فلا يمتنع والطلب والقدرة
على الكسب ليوثق بتحصيل
النجوم (والا) بان فقدت
الشروط أو أضعافها (فباحه)
إذ لا يقوى رجاء المتعجبها
ولا تتركه بحال لها عند
فقد ما ذكره تفضي إلى
العقوب (واركانا) أربعة
(رقيق وصيغة وعوض
وسيد شرط فيه مامرف
معتق) من كونه مختار العمل
تبرع وولاء لانها تبرع
وأية للولاء فتصح من
كالراصل وسكران لامن
مكره ومكاتب وان
اذن له سيده ولامن صبي
وجنون ومجور سفه
واوليائهم ولامن مجور
فلس ولامن مرتدان ملكه
موقوف والعقود لا توفف
على الجديد كالمثل باب
الردة ولامن مبعض لانه
ليس اهلا للولاء وذكر
عكسه مع المكروه من
زيادتي (وكتابة مريض)
مرض الموت محسوبة (من
الثلث) وان كاتبه بمثل قيمته
أو أكثر لان

ملخصا (قوله) وان طلبها الرقيق) الثانية للرد على من قال بوجوبه اذا طلبها الرقيق تمسكا بقوله والذين
يبتغون الكتاب مما ملكتم اياهم فكاتبهم الخ فعمل الامر على الجواب تامل (قوله) أى قوى على الكسب)
أى الذى يقوى بتوهمه كابدل عليه السابق اه شرح هو (قوله) وبها فسر الشافعي) أى بما تضمنته
من الامانة والكسب كاهم ظاهر وطلق الخير ايضا على المال كاتى قوله واتعجب الخير العديد وعلى
المعمل كقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ابراهى وخير التثنية قوله تضمنته ارجع لكلمتين
وما قول المتن امين مكتسبوفى قول على الجلال قوله وبها أى الكسب والامانة (قوله) واعتبرت
الامانة الخ) لما كانت علة الامانة واحدة قدمها على علة الطلب والكسب لاشتراك العلة فيها فكان
الاول كالنرد التالى كالركب اه عش (قوله) لتلاخيص ما يحصل) يؤخذ منه ان الماراد بالامين من لا يضيع
المال وان لم يكن عدلا تركه نحو صلاة ويحتمل ان المراد الثقة أى الذى لم يعرف بكثرة اتفاق ما يده على
الطاعة لان مثل هذا لا يرجى عتقه بالكتابة وانما لم يجب خلافا لجمع من السلف الظاهر الاسرفى لاية
لما فيها من الخطر وهو بيع ماله فلا باحة والتدب من دليل اخر اشرح هو (قوله) والا بان فقدت الشرط
او احدها) منها الطلب فيقتضى انا عند عدم الطلب ما هو ليس كذلك بل هى سنة حتى عند عدم الطلب
ويتأكد بحث اليقين انه لو كان يضيع كسبه فى الفسق كرهت مكاتبته قاله وقد ينشئ الحال الى التحريم
حيث كانت تمكنه من المحرمات وهو واضح معتمداه حل وقد يجب كايضا مامرف نفقة الرقيق اذا
توفقت نفقته على بيت المال المتوقف على كتابته مثلا فراجعه فتعريف الاحكام الحسنة اه قول على المحل
وعبارة شرح هو ولا تتركه بحال بل هى مباحة وان انتفت الشروط السابقة لانها قد تفضي الى العتق نعم
ان كان الرقيق فاقباصه قار ونحوها وعلم سيده انه لو كاتبه مع العجز عن الكسب لا كتب بطريق الفسق
قال الاذرى فلا يبعد تحريمها لضمها للتمكين من الفساد وهو قياس حرمة الصدقة القرض اذا علم من
اخذها مفسر فيها فحرمان امتنع العبد منها وقد طلبا سيده لم يجب عليها كعكسه انتهت (قوله) وسيد) أى
ولو بنائه فقد الكتابة يقبل التوكيل كاتى سم وباقى للشرح فى قوله ولو كاتبه معا صبح حيث قال بنفسها
او نائبها وهذا بخلاف التدبير فانه لا يصح التوكيل فيه كما تقدم لان التعليق فيه صريح مقصود والتعليق
فى الكتابة ضمنى غير مقصود وهذا بالنظر للايجاب فيها اما القبول فلا يصح توكيل العبد فيه وجبارة
شرح هو وبوجه عدم الاكتفاء بقبول وكيل العبد لانه لا يصير اهلا لتوكيل الا بعد تمام القبول انتهت
وفهم قال ابن الرفعة الظاهر قبول الكتابة لثبته ولا يقال فيها تعليق وهو لا يقبلها لاننا نقل ليس
التعليق مقصودا منها وانما هو تصريح بمقصودها وما لها اه (قوله) لانها تبرع الخ) علة لقوله اهل تبرع وقوله
وابية للولاء علة لقوله وولاء (قوله) لامن مكره) ويبنى ان محل عدم محبتها من المكروه مالم يندر كتابته
فان ندرها فأكروا على ذلك صحت الكتابة لان الفل مع الاكراه بحق كالفعل مع الاختيار ثم هذا
ظاهر ان كان النذر مقيدرا ومن معين كرمضان مثلا وأخر الكتابة الى ان يمتن بوقت زمان قليل فان لم يكن
كذلك كان كان النذر مطلقا فلا يجوز اكرامه عليه لانه لم يلزم وقابضه حتى يأمم بالتأخير عنه فلو
اكرمه على ذلك ففعل لم يصح هذا ولومات من غير كتابة لعبد عصى فى الحالة الأولى من الوقت الذى
عين الكتابة فيه وفى الحالة الثانية من اوقات الامكان اه عش على هو (قوله) والعقود لا توفف)
أى العقود التى يشترط فيها اتصال الاجاب بالقبول كالبيع والرهن والهبة والكتابة دون الوصية اه حل
(قوله) وكاتبه مريض من الثلث) المراد بالكتابة المكاتب من اطلاق المصدر على اسم المفعل لا لاجل قوله
محسوبة من الثلث لان المحسوب انما هو المكاتب لا الصدوق وقد مر مضاف أى ومتعلق كتابة الخ ويقدر فى
قوله محسوبة أى محسوب متعلق الخ (قوله) وان كاتبه بمثل قيمته الخ) أى وان كانت النجوم مثل قيمته الخ لا
ينظر اليها وقت الكتابة لان حق الورثة لم يتعلق بها الا لان الاحتمال ان السيد يضييعها فى مصالحه (قوله) لان

كسبه (اي السيداي وقد جملة العبد بكتابه اه لان كسبه ملك السيد انتهت
 ويصح عود الضمير للكاتب بمعنى ان الكسب بعد الكتابة للكاتب وقد كان قبلها السيد فهو على الورقة
 بكتابه وحاصل التعليل انه لما فرغ على الورقة كسب العبد كان كانه تبرع بنفس العبد من غير مقابل
 فذلك حسن العبد من التلك اه شيخنا (قوله) عااده الرقيق انظر لو تحصلت يدهم لو يؤدها مل تكون
 بما خلفه او لا اه شوبري (قوله) في ثلثه تصح كان كانت قيمته ثلاثين وما يملكه السيد ولو بالجوم
 ثلاثون فيقال ثلثه عشرون وهي ثلث الجميع (قوله) اوله يخلف غيره انظر كيف يتصور هذا مع انه خلف
 نجوم الكتابة قطعا لان يقال قد عرض نجوم الكتابة بدين فاخذت فيه حرر (قوله) فاذا ادى حصته من
 النجوم اي بعد موت السيد ولا يفتقر منه شيء بعد ذلك لان كتابة ثلثه تبطل بمجرد الموت اه سم
 بالمعنى (قوله) وهذا من زيادتي فيان الاصل قال واطلاق تعرف فالمكره في حال اكرامه ليس هناك
 التصرف والجلال المحلى جعل اطلاق التصرف عبارة عن الاختيار وما ذكره الشارح نبع فيه صاحب
 التصحيح اه حل (قوله) وهو شرط في الرقيق اختيار الخ قال في شرح الروض فلوكاتبه اي المكلف المختار
 لنفسه او لاده الصغار او المجانين صحت اي الكتابة به ولو منهم خلا بفريق الصغار وان كان عبد صغير او
 مجنون قال السيد في كتابته اذا دبت النجوم فانت حر فادى عتق ولا تراجع بينهما لانه تعليق محض فنتقه
 حصل بمجرد الصفة اه اه سم (قوله) وعدم صبا الخ) خلا قال وتكليف الاخصر منه والواضح في
 الشرطية لانها لا تكون عديمة لان يقال يناسب المعارف عليه بقوله وان لا يملك به الخ وفيه مالا
 يعني اه شوبري (قوله) وان لا يملك به حتى لازم كرهون وجان تعلق برقبته مال ومكتري لان منفعة
 مستحقة للسانه ومثله موصى بمنفعة بعد موت الموصى ومنصوب لم يتمكن من التصرف في يد الغائب
 فان تمكن صحت كتابته بعد ما دون له في التجار قد حكم لما لا يصر ف كسبه لا راباب الديون التي على
 سيده اه شرح مر وذلك لانه عاجز عن الكسب في تحصيل النجوم اه ع ش عليه (قوله) كاتو جر
 ظاهره وان قصرت المدقوي بوجه بله ما كان عاجزا في اول المدد نزل منزلة مالوكا بانه على منفعة لم تتصل
 بالعد اه ع ش على مر (قوله) كاتو جر اي والموصى بمنفعة وانظر لو اوصى بمنفعة ستة بدنيه مته
 بسنة فهل لو ارث عقب موته كتابته لانه يفرغ الان للاكتساب او لانه قد لا يتيسر له الكسب في
 السنة الاولى وادجاءت السنة الثانية تعلق به حق الموصى له اه سم اه شوبري (قوله) فلا يفرغ
 للاكتساب انظر لو كان متزوجا ونفق زوجته ومهرها في كسبه هل يؤخذ من هذه المدة امتناع كتابته
 لانه لا يفرغ للاكتساب او يقال قد يطلق يفرغ مال مر لثاني (فرع) لو كاتب العبد المبيع قبل
 قبضه قال الزكشي الظاهر الصحة كاهاته ثم عبارة الشارح فيدان البذل كان سفيا صحت كتابته وهو
 ما حوله الزكشي وقال انه قضية كلامهم لانهم يحصر الاداء من الكسب قد يؤدى مزركاة وغيرها
 اه سم وقوله فرع لو كاتب العبد الخ تقدم في الشارح في كتاب البيع في باب المبيع قبل قبضه من صفات
 باع الفتييل بالكتابة لا تصرف الذي لا تصح في المبيع قبل قبضه (قوله) (إيجابا) اي واستحبابا ككاتبتي
 مع الجواب من السيد ككاتبتي دون عاملتك ونحوه فانه لا يكون من الفاظ الكتابة ولو كناية لكن
 في كلام الشارح في شرح الروض ان ذلك كناية اه حل وقوله لو قبولا اي او استقبالا قائما مقام
 الإيجاب كقول السيد اقبل الكتابة او تكاتب من بكذا الى آخر الشروط قال العبد قبلت اه ع ش على
 مر (قوله) ككاتبتي ولا بد من إضافتها الجملة فخر قال كاتبت يدك مثلا ثم تصح اه ع ش (قوله) مع
 قوله اذا ادته الخ اي لان لفظها يصلح للتجارة خارج تميزها بقوله اذا ادته الخ ولا يتقدما
 ذكر بله فاذا رنت منه او فرغت ذمتك منه فانت حر ويشمل رنت منه حصول ذلك باداء
 النجوم البراءة الملقوظ بها او فراغ الامة شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ اه شرح مر (قوله) او نية اي

في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فلا بد فيها من التصريح بقوله فإذا أدبته الخ فانت حر كما قاله القاضي حسين وغيره اهـ مرسل وعبارة سم أو نية وفي الكتابة الصحيحة وأما الفاسدة فلا بد فيها من التصريح بقوله فإذا أدبته الخ لأن الغلب فيها التعلق والصفات لا تحصل بالنية اهـ حميدة انتهت (قوله وقبولا) ولا يخفى التعلق على الأداء عن ذلك كما في تعليق الطلاق على الإصطاع لأن الفرض هنا ثبوت استئلال العبد فلا بد من ثبوت الولالة عليه بالقبول اهـ حميدة اهـ سم (قوله فأن لم يكن منفعة عين) أي بان كان عبنا كثر بدل تصح الكتابة بقوله ولو لا أي بان كان منفعة عين محتم والمراد بالعين نفس المكاتب وأما منفعة الذمة فأشار لها المتن بقوله ولو منفعة لان المراد بها المنفعة في الذمة لا نغاية للدين لكن منفعة العين يشترط فيها ضخمة مال آخر غير منفعة ولا يصح ان تتمحض بنجوم الكتابة منها بخلاف منفعة الذمة فلا يشترط فيها ضخمة مال آخر غير ما بل يصح ان تتمحض النجوم منها كما سيأتي التنبية على الاول قول المتن ولو كانت على خدمة شهرود ينار الخ وعلى الثاني في قول الفارسي ومن التنجيم بنجمين في المنفعة الخ اهـ (قوله مؤجلا) لأن عالم يكف بهذا عما قبله قال ابن الصلاح لان دلالة الالتزام لا يكتفي بها في مخاطبات هؤلاء وصفان مقصودان اهـ وفيه نظر لان دلالة المؤجل على الدين من دلالة التضمن لا الالتزام لان مفهوم المؤجل شرط دين ناخر وقاؤه موهوم ربك من شيئين ودلالة التضمن يكتفي بها في مخاطبات هؤلاء حسن في الجواب انه تصريح بما علم من المؤجل اهـ حج (قوله ليحصل) أي ليتمكن من تحصيله وعبارة شرح مر لأنه المنقول عن السلف والخلف ولا نحتاج حالاً انتهت (قوله ولا تخلو المنفعة في الذمة من التاجيل) أي وأما منفعة العين فيمتنع فيها التاجيل اذ يشترط فيها بالعقد كإساق اهـ حل وقوله وإن كان في بعض نجومها أي وهو الاول تعجيل أي فانه يصح ان تكون متصلة بالمقدور ان تكون منفصلة عنه بخلاف منفعة العين فلا بد فيها ان تكون متصلة بالعقد على ما يأتي ولا بد ان يكون معها مال كما يأتي اضرار قوله شرط في الجملة أي فيا بعد النجم الاول اهـ شيخنا وعبارة سم قوله ولا تخلو المنفعة الخ كان وجهه ان المنفعة المتصلة بجزء الزمان المستقبلية يتوقف حصولها على حصول تلك الاجزاء فهي مؤخره على حصولها فهي مؤجلة وان ما عدا اول اجزاء المنفعة مستقبل فهو مؤجل وفيها نظر انتهت وفي قول على الجلال (تنبيه) قول المنهج ولا تخلو المنفعة في الذمة من التاجيل وإن كان في بعض نجومها تعجيل فالتاجيل فيها شرط في الجملة اهـ اشار به إلى انه يصح كون العوض كاه منفعة وان نجومها متعددة وان التاجيل فيها موجود بالالزام لانه إذا كانه على بناء دارين مثلاً وفي وقتين معلومين فاما ان يتاخر الوتتان عن العقد فالتاجيل واقع فيهما معا فالعوض كله مؤجل واما ان يصل الاول منهما بالعقد فيلزم تاجيل الآخر فالتاجيل واقع في جملة العوض وبذلك علم انه لو اسقط لفظ شرط أو أبدله بوجود كائنا اوضاعا لانه لا حاجة لما ذكره بعضهم من ان لا يخلو عن نظر او فساد فرجه اهـ (قوله بنجمين) أي وقتين ولوساعتين وان عظم المال اهـ شرح مر (قوله ولو في بعض) هذه الغاية لراد عبارة أصله مع شرح مر وقيل ان ملك السيد بعض الرقيق وباقه حرم يشترط اجل وتعجيل لانه قد يملك بعضه الحر ما يؤديه وورد بان المتع تعبدى اباعا لما جرى عليه الاولون لانها خارجة عن القياس فيقتصر فيها على ما ورد انتهت (قوله وهذا) أي قوله ولو في بعض وقوله وبما يأتي وهو مفهوم قوله لا في بعض رقيق إذ مفهومة ان بعض البعض تصح كتابته (قوله فيارق منه) أي في جميع مارق منه فلا تصح كتابة بعض مارق منه اهـ شرح مر (قوله بتفريق الصفقة في الثانية) ومقتضاه التفريق في النجوم اجزاء بصرح حج وفيه ملا كان ذلك كالمراعاة مقصودا وغيره مقصودا مع علمه بذلك اهـ حل والمتمتع عدم التفريق في النجوم فيستحق السيد جميع المال الذي ذكره اهـ شيخنا (قوله على بناء دارين) لعل المراد على الزامه ببناء ما ذكره لو اراد بناؤه بنفسه لكانت المنفعة متعلقة بالعين وهي لا توجع والفرض هنا تاجيلها بدليل قوله في وقتين معلومين وعرضت ذلك على الطيلاوي فوافق عليه

وقبولا كقيلت ذلك
وذكر الكاف قبل كاتبتك
وقيلت من زيادة (و)
شرط (في العوض كونه
دينا ولو منفعة) فان كان غير
دين فان لم يكن منفعة عين لم
تصح الكتابة وبالصحة
على ما يأتي (مؤجلا)
ليحصله يؤديه ولا تخلو
للمنفعة في الذمة من التاجيل
ولان كان في بعض نجومها
تعجيل فالتاجيل فيها شرط
في الجملة (منها بنجمين
فاكثر) كما جرى عليه
الصحابه فمن بعدهم (ولو في
بعض) فلا بد من كون
العوض فيه نالاً آخره
ولان كان قد يملك بعضه الحر
ما يؤديه وهذا وما يأتي علم
ان كتابته لبعض فيبارق
منه صحيحة وبصرح الأصل
سواء اقال كاتبت مارق
ملك ام كاتبتك وتطل في
باليه في الثانية لانها تنقده
الاستقلال باستنرافها
مارق منه في الاولى وعلا
بتفريق الصفقة في الثانية
ومن التنجيم بنجمين في
المنفعة ان يكاتبه على بناء
دارين من موصوفتين

اه سم وايضا منفعة العين لا تمنح نحو ما بل لا بد معها من ضحية مال آخر كما تقدم وياق له (قوله في وقتين معلومين) لان قول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منحوا ذلك في الاجارة لمن موجد منافع جعل ان يسوى بينهما بان يحصل ما نفعي ان المراد بالوقتين وقت ابتداء الشروع في كل وقت لا بجمع وقت العمل ويحتمل ان يفرق بان المنفعة ثم مومض وناعوض والعوض اوسع امر من المومض ويقاس فيه أكثر او بان ما يتعلق بالحق المتوقف اليه الشارع بقدر فيه او بغير ذلك فيحررهم برأيت مر مال إلى التسوية والحق المذكور اه سم (قوله بخلاف مالواقتصر على خدمة شهرين) أى وان يخدمه شهرين بنفسه لا يصح وان صرح بان كل شهر نجم أى والفرض انهما متصلان هذا هو الذى يتوهم فيه الصحة واما لو كانا متفصلين كان كاتبه على خدمة وجب ومضاهى فواضح عدم الصحة لا لقطع ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى وهذا يعلم أنه لا فرق بين البناء والخدمة وانه متى قطعنا بالنجم تصح خلافا لما قد يتوهم من كلام الشارح اه حل مع زيادة من شرح الروض وقوله اى ان يخدمه شهرين بنفسه يعلم ان كلام الشارح في قوله بخلاف الخ مقروض فيما لو كانت الخدمة متعلقة بعين المكاتب فتكون منفعة عين وتقدم انه يشترط فيها ضحية مال آخر بقوله بخلاف مالواقتصر الخ اى لم يضم لهما لا اخر فهذا باب الفساد ولهذا قال وان صرح الخ بخلاف مالواضم لهما لا اخر فيصح سواء صرح بما ذكر اولو بعد ذلك فليعلم ان في كلام الشارح فلا تقو فتضيكا لان قوله ومن التجم بنجمتين في المنفعة المراد به منفعة الدمة كما تقدم وقوله بخلاف مالواقتصر الخ مقروض في منفعة العين كاعلمت وكلامه يوم ان السباق واحد وان كلاما من البعثن وارد على منفعة الدمة وليس كذلك كاعلمت تأمل (قوله وان صرح بان كل شهر نجم) عبارة شرح الروض ولو كاتب عبده على خدمة شهرين وجعل كل شهر نجما يصح قال الرافى لان منفعة الشهر اثنى متبعية والمنافع المتعلقة بالاعيان لا تتجزأ اه وقد يفهم تعليقه انه لو لم تكن خدمة الثاني متبعية بان كانت في الدمة صح انتهت اه سم (قوله مع بيان قدره وصفته) اى وبيان عمله على ما تقدم في السلم اه حل وعبارة زى وسكوتهم عن بيان موضع التسليم لموض الكتابة يشعر بعدم اشتراطه لكن في اصل الروضة عن ابن كعب أن التفصيل في السلم انتهت (قوله) والنجم الوقت المضروب اى العين المقدور في القسط على البخارى ونجم الكتابة هو المقدور العين الذى يؤدى بها المكاتب في وقت معين واصله ان العرب كانوا يبنون أموموم في المعاملة على طلوع النجم لانهم لا يعرفون الحساب فيقول احدهم اذا طلع النجم القلاني اديت حقلك فدما الاوقات نجوما بذلك ثم سمي المؤدى في الوقت نجما او قوله كاسياتى اى في قوله ولو كاتبا معا صح ان اخفت النجوم الخ (قوله والمدة لتقديرها) أى ذكرت لتقديرها فهو متعلق بمحذوف (قوله) وإذا اختلف الاستحقاق الخ قال الزركشى وكأنه لما كان استيفاء الخدمة بنهما لا يحصل الا في المستقبل كان ذلك في معنى تأجيل المومض للحصول المقصود وهو الارتفاق بالتأخير اه عبدالب (قوله) ويشترط في الصحة ان تتصل الخدمة الخ لعل المراد المتعلقة بعينه تقوم والمنافع عن عطف العام لا المتعلقة بالذمة بدليل قوله بخلاف المنافع المترتبة في الذمة اه عتاق وعبارة شرح مر فعلم ان الاجل إنما يكون شرطا في غير منفعة بقدر على الشروع فيها حالا وان الشرط في المنافع المتعلقة بالعين اتصالها بالخدمة بخلاف المترتبة في الذمة وان شرط المنفعة المتصلة بالتقدير يمكن الشروع فيها عقب ضحية نجم اخر اليها كالمثال المذكور وان شرطه تقدم من الخدمة فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم يصح ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار فرض في الشهر وفاتت الخدمة انقضت في قدر الخدمة مقر في الباقي خلافه الاصح منه الصحة انتهت على الصحة فاذا دى نصيبه لم يسرى على السيد إلى باقية ولو لاقية ونظرو قياس ما ياتي في باراء احد الشريكين السراية في فرق بان المبرى عتق عليه نصيبه باختياره فسرى إلى حصة شريكه وأما ما لم يمتق فيه حصة مالاده العبد باختيار السيد فلا سراية إذ

فوقتين معلومين بخلاف مالواقتصر على خدمة شهرين لا يصح وان صرح بان كل شهر نجم لانهما نجم واحد (مع بيان قدره) اى المومض (وصفته) وهو ما من زبانتى (وعده النجوم وقسط كل نجم) لان الكتابة عقد معاوضة والجمع الوقت المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى فيه كاسياتى (ولو كاتب على منفعة عين مع غيرها من جمل نحو خدمة شهر) من الآن (ودينار ولو في اثنائه) هو أوتى من قوله عند انقضائه (صحت) اى الكتابة لان المنفعة مستحقة في الحال والمدة تقديرها والتوفية فيها والدينار انما يتحقق المطالبة به بعد المدة التى عنها لاستحقاقه وإذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد النجم ويشترط في الصحة ان تتصل الخدمة والمنافع المتعلقة

بالايعان بالقد فلاجوز تاخير ماعنه كان الامين لانتيل التاجيل غلاف المتاع المترمة في الذمة ولا يعترط ان الخدمة يل يتبع فيها
العرف كالمريانه في الاجارة (لا ان) (٤٦٢) كاتبه (على ان يبيعه كذا) كتوب بالف فلا يصح لانه شرط عقد في عقد (ولو كاتبه

وباعه ثوبا) مثلا بان قال
كاتبتك وبعتك هذا الثوب
(بالف ونجمه) بنجمين
مثلا (وعلى الحرية بادائه
محت) أى الكتابة (لا
البيع) لتقدم احد شقيه على
مصدر الرقيق من اصل
مبايعه سيده لعمل في ذلك
بفريق الصفة فيوزع
الالف على قيمتي الرقيق
والثوب فاخص الرقيق
يؤديه في النجمين مثلا
(ومحت كتابة ارقام)
كتلا صفة (على عوض)
منجم بنجمين مثلا لاتحاد
المالك صار كالمواضع عيدا
بشئ واحد (ووزع)
العوض (على قيمته وقت
الكتابة فمن ادى) منهم
(محت عتق ولا يتوقف
عتقه على اداء الباقي (ومن
مجزوق) فاذا كانت قيمة
احدم مائة والثاني مائتين
والثالث ثلثا فعلى الاول
سدس العوض وعلى الثاني
ثلثه وعلى الثالث نصفه
(لا كتابة (بعض رقيق)
وان كان باقية لغيره واذن
له في الكتابة لان الرقيق
لا يستقل فيها بالتردد
لاكتساب النجوم نعم لو
كاتبت في مرض موته بعضه
والبعض ثلث ماله او اوصى
الكتابة بفريق فلم يخرج من
الثالث الا بمضاهي تجز الورثة
محت الكتابة في ذلك القدر

شرطها كون العتق اختيارا بالن عتق عليه وهو واضح وقد يقال فرق بين كون الباقي لغير موين كونه له
كافي مستثنا فان العبد كله لو احدثه ولو اعتق جزا منه سرى الى باقية ميسرا كان او موسرا وان كان عليه
دين فقد يقال بالسراية فالحصول العتق عليه هنا وان لم يكن باختياره اذ عتق عليه (قوله بالايعان)
الاولى بالعين لان المراد عين المكان كاتبتك من شرح الرضا شيخنا (قوله كان العين الخ) قد يؤخذ
منه اعم لو التزم الخدمة في ذمته صحت تقديم الدينار على زمن الخدمة اذ شوري (قوله لا على ان يبيعه كذا)
اى البدو يصح رجوعه للسيد كاقاله الزركشي كان يقول كاتبتك على كذا بشرط ان ايمك الشيء الغلاني
او بشرط ان يبيعه اذ عبد البر (قوله محت أى الكتابة) أى سواء قبل المقدن معام مرتبا كقبلت ذلك
او قبلت الكتابة بقول البيع او عكسه كما يشعر به كلام المتن وصرح به في الروضه واصلها اذ روى عبارة حل
سواء قبل المقدن معام مرتبا سواء قدم قول الكتابة ام لا انتهت (قوله لتقدم احد شقيه) اى البيع وهو
الايجاب لانه لا يصير من اهل مبايعه سيده الا بقبول الكتابة (قوله فيوزع الف الف الخ) أى قوله هذا
الثوب ليس بقيد بل مثله ثوبا صفت كذا في ذمتي اذ حل (قوله ولا يتوقف عتقه على اداء الباقي) اى ان كانت
الكتابة صحيحة اذ شوري وعبارة شرح مر فن ادى صحت عتق لو جرد الاداء ولا يتوقف عتقه على
اداء غيره وان تجز غيره او مات ولا يقال عتق العتق على اداء جميعه لان الكتابة الصحيحة يغلب فيها حكم
المعاوضة ولذا يعنى بالا برام مع انتفاء اداءه (قوله لا كتابة بعض رقيق) اى ففى من الكتابة الفاسدة
قاظلم في نسخها السيد اوى النجوم عتق وسرى الى باقية بان كان له مطلقا والمال يسر به من حصة غيره واكلها
ويغرم له ما زمه ويرجع المبد على سيده بما دفعه له ويغرم للسيد قسط القدر المكتتب من القيمة اذ قل
على المحل (قوله نعم لو كاتبت في مرض موته بعضه الخ) هذا ضميف في الاول والاخيرة لان التبويض فيما
في الابتداء بخلاف ما لو اوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث الا بمضاهي فان التبويض في الدوام ينتشر
فيه ما لا ينتشر في الابتداء وهذا هو المتخذ اذ لو روى لكن قوله فان التبويض في الدوام الخ فيشبه
لان صورة المسئلة ان يقول اوصيت بكتابة سالم فلم يخرج من الثلث الا نصفه مثلا فيقول الوارث
كاتبت نصفك على كذا فان التبويض في هذه الصورة في ابتداء العقد الصادر من الوارث لا في دوامه كما هو
ظاهر الهمم لان تصور ما اذا بدر لو ارث فكاتبت كاهم لم يبعد بحسبان التركة وضلعها لم يخرج من الثلث
الا نصفه مثلا فان تبويض حينئذ في دوام العقد الصادر من الوارث لا في ابتداءه لانه في الابتداء كاتبه
كله تامل هذا ولكن الذي في شرحي مر وحج استثناء هذه الصورة الثلاثة كصنيع الفارح وسكت عليها
الحواشي الثلاثة (قوله والبعض ثلث ماله) أى حين موته حتى لو بان حين الموت اذ هذين الثلثين بين البطلان
اه مر اذ سم (قوله محت الكتابة) انظر حيث صحت في البعض هل يتبايع ماله كمنه الكسب
او كيف الحال اه سم (قوله ان اتفقت النجوم جنسا او صفة واجلا) هذا في المال وقوله وعددا اى
في غير المال فلا يشترط التساوى فيه وكتب ايضا ولم يقل وقد رآه لا يشترط التساوى في مقدار
المال اه حل (قوله ايضا ان اتفقت النجوم جنسا الخ) مالا صحت مع اختلاف النجوم اجزا وقسم كل
نجم على نسبة الملك واى محذور فيها لو ملكا بالتسوية وكاتباه على نجمين احدهما دينار في الشهر
الاول والاخر درهم في الشهر الثاني مثلا ويكون لكل من المال كين نصف كل من الدينار والدرهم
فان العوض معلوم وحصة كل واحدته معلومة ثم ظهر انه يحتمل ان المراد باقتان النجوم جنسا
ان لا يكون بالنسبة لاحدهما دنائير والاخر دراهم لان يكونا دنائير ودرهم بالنسبة اليهما جميعا
كما في المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائز اه سم مع زيادة (قوله وجعلت اى النجوم)
معطوف على اتفقت فيقيد انه شرط لكن قال مر انه معطوف على صحت تامل ومقتضى قوله

ومن النص والبقوى محت الوصية بكتابة بعض عبده (ولو كاتبا) أى شريكان فيه بنفسهما او نائبهما
(مما صحت) ذلك (ان اتفقت النجوم) جنسا وصفة واجلا وعددا وفي اطلاق النجم على المؤدى (وجعلت) اى النجوم

أى مر بمد ذلك فان اننى شرط بما ذكره كان جملة على غير نسبة الملكين الخ أنه مطوف على اتفق اه
 (قوله نسبة ملكيها) كان يكون لاحدا مما تناه ولا اخر له ويكتابه على مستذناير ويؤدى في شهرين
 في كل شهر ثلاثة اصحاب الثلثين اثنان لصاحب الثلث واحد ويدفع له ما عا وليس له تخصيص احدها
 بقيةه ولا كباقي وليس لاحدها ان يكاتبه على دنائير والاخر دراهم اشبخنا (قوله صرح به او اطلق)
 فان شرط بخلاف النسبة فسدت أيضا وحيث فسدت فباقى ما تقدم اه قول على المحلى (قوله) وفسخ
 الكتابة) ظاهره ان تعجز السيد ليس فسقا ونقضه قوله الاق وعاد الرق بان عجز نجمه الاخر انه فسخ
 وبه صرح الروض حيث قال (فرع) قول السيد فسخ الكتابة وبطلانها ونقضها وعجزه فسخ
 ولا تعود بالتقرير اه وبه يظهر الفرق بين تعجز السيد نفسه وتعجز السيد بإياه بشرطه وان الاول
 لا تنسخ به الكتابة بخلاف الثاني قاله الشيخ اشعري (قوله لم يعجز) لا يخفى ما فيه من الحفا والاحمال
 الذى يوضحه قول الروض وشرحه ولو عجزه واحدها وفسخ الكتابة بقا ادا ما لاخر إبقاءه فيها وإنظاره
 بطل عقدها في الجبع اه وبه علم أن العجز في لم يعجزه عائد للإبقاء المفهوم من إبقاءه لما قبله معه وأن المراد
 بنى الجواز ما يشمل تنى الصحة تأمل اه شيخنا (قوله) والتعذيب يعود الرق من زيادته قال الزركشى وظاهر
 كلام المصنف أنه يقوم في الحال ليسرى والظاهر أنه ليسرى في الحال بل عند العجز فاذا أدى نصيب الاخر
 عتق عن الكتابة وان عجز وعاد إلى الرق ثبتت السراية حيث ذاه ويؤخذ منه انه لو كان عاجزا عاذا إلى
 الرق في الحال حصلت السراية فيحصل من ذلك أنه لو كان العجز والدود الرق حاصل في الحال حصلت
 السراية في الحال ولا حصلت عند حصوله ولو بذلك يصح كلام الجلال المحلى هنا اه سم (قوله) فاراعر
 من ذكر) أى الذى اعتق أو أراؤه اصادق يعود الرق في البعض الاخر وبعدم عوده روقه عتق نصيبه
 من الرقيق راجع للثمين أى قوله فان اعسر من ذكر وقوله اول بعد الرق لكنه في الشق الاول مسلم بالنظر
 لاحدى صورتيه وهى ما لا ذم يعود الرق فان عاد فلا يمتنع نصيب المبرىء صورة الإبراء لانه لو عتق لمتنع
 بالكتابة فيلزم كتابة بعض رقيق ولو في الدواجرهى منعه ثم رايت عى على مر بحث ما ذكره ثم مال الى
 الصحة في هذه الحالة مع ملاله بانه يتنفر في الدوام ما لا يتنفر في الابتداء فحينئذ تعلم أن كلام الشارح على
 اطلاقه تأمل (قوله) وادى المكاتب نصيب الشريك الخ) فان لم يؤد فان اعتقه أو أراؤه فالأمر كما ذكر اه
 فيمتنع نصيبه عنه والاولاهما وإن عجز فمجزه وفسخ الكتابة عاذا نصيبه وقيام عتق نصيب شريكه تأمل
 (فصل فيما يلزم السيد إلى آخره) الاحكام المذكورة في هذا الفصل مختصة بالكتابة الصحيحة فلذا ترجمه
 في الروض وشرحه بقوله الباب الثاني في احكام الكتابة الصحيحة وهى خمسة الاول المتق ويقع باءه كل
 النجوم أو الأبراء منها أو الحوالة اعم الاعلى الى ان قال الحكم الثاني انه يجب على السيد الإبقاء الى ان قال
 الحكم الثالث في تصرفات السيد في المكاتب وفي تصرفات المكاتب الى ان قال الحكم الرابع في ولد المكاتب
 الى ان قال الحكم الخامس في المكاتب إذا جنى او جنى عليه اه (قوله) وغير ذلك) أى من قوله ولا يمتنع شيء
 من مكاتب إلا بأداء الكل إلى آخر الفصل (قوله) لم السيد الخ) مثلها ورثه مقدما لما ذكر على مؤن التعجز
 اه شرح مر وقوله مقدما لما ذكر على مؤن التعجز اه تهيؤ السيد لو مات وقت وجوب الأداء والخط
 وذلك بان لم يبق من مال الكتابة إلا قدر ما يجب الإبقاء به اموالات السيد قبل ذلك الوقت لانه يجب
 تقديم تهيؤ على الإبقاء لما يأتى انه يدخل وقتها بالبعد ويتضيق إذ باقى من النجوم الاخر قدر ما بقى
 بمن مال الكتابة اه عى عليه ولو مات السيد قبل مضى جميع النجوم وخلف ورة. قاصر من
 فينبى ان يمتنع على وليهم حط الربع وغيره عما ذكرناه انه يجب عليه الاقتصار على اقل متمول
 متمول لتمكنه منه وهو متصرف على غيره يجب عليه مراعاة المصلحة للتصرف عليه اه سم
 قال الحنفى في الجبال وليس لنا عقد معاوضة يجب الحط منه إلا هذا اه ثم قيل الواجب
 احد الامرين من الحط والايثار وقيل الايثاء اصل والخط بدل والمذهب المنصوص انه الحط

(على نسبة ملكيها) صرح
 به او اطلق (قوله صرح)
 الرقيق (فسخه احدها)
 وفسخ الكتابة (وإبقاء
 الاخر) فيها (لم يعجز)
 كابتداء عقدها (ولو أراؤه)
 احدها (من نصيبه) من
 النجوم (او اعتقه) أى
 نصيبه من الرقيق (عتق)
 نصيبه منه (وقوم) عليه
 وكان الولاء كله له (إن
 ايسر وعاد الرق) للمكاتب
 بان عجز فمجزه الاخر
 والتعذيب يعود الرق من
 زيادته فان اعسر من ذكر
 اول بعد الرق وادى المكاتب
 نصيب الشريك من النجوم
 عتق نصيبه من الرقيق عن
 الكتابة وكان الولاء لها
 وخرج بالابراء والاعتاق
 ما لو قبض نصيبه فلا يمتنع
 وإن رضى الاخر بتقديمه
 إذ ليس له تخصيص احدها
 بالتعريض
 (فصل) فيما يلزم السيد
 وما يسن له وما يجرم عليه
 ويان حكم ولد المكاتب
 وغير ذلك (لزم السيد
 في) كتابة

والايتاء بدل لان الاعانة في الحط محققة اه سم وعبرة شرح مر والاصح ان الحط اصل
والايتاء بدل انتهت وعبرة سم على حج النظر مامعنى اصالة الحط مع ان الايتاء هو المتوصوف
الايتاء ان زاد بهار جيته في نظر الشرع وانما على الايتاء لهم الحطمة بالاولى ثم رأيت في شرح غاية
الاختصار الحصني مانصه قال بعضهم والايتاء يقع على الحط والدفع الا ان الحط اولى لانه انفع له وبه
قدر الصحابة رضى الله عنهم اه انتهت (قوله قبل عتق) ظرف لما بعده اى الحط والدفع اه شيخنا
وعبرة زى ويجوز الدفع بعد العتق قضاء وفي التذيق ان وقت وجوبه من العقد إلى العتق موسع
فيتعين عند العتق انتهت وعبرة شرح مر ويتضح ما ذى من النجم الاخيرة قدر ما يني من مال
الكتابة فان لم يؤد قبله ادى بعده وكان قضاء انتهى اى رفته الاثم بالتأخير اه ع ش عليه (قوله حط
متول من النجوم) كشيء من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متددا وهو ظاهر ويفرق
بينه وبين ما مر في المصرة من ان الاصاع يتعدد بتعدد البائع وتعدد المشتري بانه صلى الله عليه وسلم قدر
الدين لكونه مجهولا بالصاع فلا يحصل النزاع فيما قبل الدين في يد المشتري فمثل ذلك مالو كان الدين
تافيا جدا اعتبر ما يخص كل واحد بالصاع لعدم تفرقة الشارع فبايضمن به بين التقليل والكثير
وكتب سم على المنهج قوله متول انظر لو كان المتول هو الواجب في التجميع هل يسقط الحط اه
افول الاقرب عدم السقوط ويبنى ان يحط ببعض ذلك القدر اه ع ش على مر (قوله) اورد فمعه من
جنسها فان كان من غير جنسها لم يلزم الكاتب قوله الا ان رضى به صح فقوله من جنسها أى اومن
من غيره برضا المكاتب وإذا مات السيد بعد اخذ مال الكتابة وقبل دفع ما ذكر لروم الورث تدفع ذلك وان
كان مال الكتابة باقيا اخذته الواجب لان حقه في عينه ولا زحمة فيه لاصحاب الديون واما الصفة فالظاهر
انها مثله للصفة المذكورة اه حل (قوله لان القصد من الخ) اى انما فسر الايتاء بما يشمل الحط وان كان
المتبادر منه الدفع لان القصد منه اى ما ذكر الشامل للامر بالخ (قوله) وكونه ربما اى فافوقه من
الاجزاء كالتك اولى اى ما دون الربع من باقى الاجزاء كالسدس وقوله اوسما اى فافوقه من الاجزاء
كالسدس اولى اى ما دون السبع من الاجزاء كالثمن (قوله) روى حط السبع النسائي وغيره اى عن
على قولنا قال يحط عن المكاتب قدر ربع كتابته وروى عنه رفعه للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله
وحط السبع مالك عن ابن عمر اى فلما فانه كاتب عبده وحط عنه سبع ما كاتبه عليه اه حل (قوله)
وحرر عليه تمتع الخ) دخل فيه النظر وتقدم في كتاب النكاح حله اى بلا شهرة لماعدا ما بين السرة
والزكية فاطلة محرم على فصله في كتاب النكاح فلا اعتراض عليه اه زى وماتت السيد مع مكاتبته
يثبت لها مه اه سم (قوله مهرها) ولا يشكر بترك الوطء الا اذا وطئ بعد اداء المهر كما تقدم اه
زى وع ش (قوله لشبهة الملك) دفع لما قد يقال اذا طوعته كانت زانية فكيف يجب لها المهر وحاصله
ان لها شبهة في السيد وهى الملك اه شيخنا (قوله لاحد لانها ملكة) اى وان علم التحريم واعتقده لكن
يعز من علم التحريم منها اه زى (قوله لا تنقاده حرا) عبارة شرح الروض لان حق المالك فيه له كما
مر انتهت اه سم (قوله وصارت مستولدة مكاتبه) اى مستمرة على كتابتها ذاهو معنى الصهرورة
فالكتابة ثابتة لها قبل ذلك ولو قال كالححر وهى مستولدة مكاتبه لكان اظهر اه سم وفى قول
على المحل قره وصارت مستولدة تجوز في الصهرورة في المكاتبه اى لان الكتابة سابقة وقد
يقال الصهرورة باعتبار انضمام الوصفين اه (قوله فان مجرت عتقت بموت السيد) اى عن
الابلاذ وعتق معها اولادها الحادوثون بعده وان أدت النجوم عتقت عن الكتابة وتبعها كتبها
وولدها فلو مات السيد قبل المعز عتقت عن الكتابة فيبيعها كسباها كحاله الرافى عن قطع البغوى بل
لوانخرت الكتابة عن الاستيلاء كان الحكم كذلك كالو نجح عتقها قبل مجرما لكن لو كانت مدرة

قال تعالى وآتوهم من مال
الله الذى آتاكم فسر الايتاء
بما ذكر لان القصد منه
الاعانة على العتق وخروج
برادق في صحبة الفاسدة
فلا شيء فيها من ذلك
واستثنى من لزوم الايتاء
مالو كاتبه في مرض موته
وهو ثلث ماله وما لو كاتبه
على منتمته (والحط) اولى
من الدفع لان القصد
بالحط الاعانة على العتق
وهى محققة فيه موهومة في
الدفع اذ قد يصرف
المدفوع في جهة اخرى
(وكون كل) من الحط
والدفع (في) النجم
(الاخير) اولى منه فيما قبله
لانه اقرب الى العتق (و)
كونه (ربما) من النجوم
اولى من غيره (فان لم
تسمح به نفسه فكونه
سبعا اولى) روى حط
الربع النسائي وغيره وحط
السبع مالك عن ابن عمر
رضى الله تعالى عنها
(وحرر) عليه (تمتع)
بمكاتبته (لاختلال ملكه
فيها ولتقصار الاصل
منها على تحريم الرطه فيهم
حل غيره وليس مرادا
(ويجب بوطئه) لها (مهر)
لها وان طأعته لشبهة
الملك (لاحد) لانها ملكة

أو عكس ثم ما عاين السيد قبل أداء الزجر عتقت عن التدبير من التلك فان احتمله فذلك ولا عتق منها ما عتقله
ويبقى الباقي مكاتباً كذا قال الشيخ أبو حامد وأبو إسحق والبغوي وخالف ابن الصباغ فقال ينبغي في الشق
الأول إيضاحاً يتبين أحكام الكتابة فيتمعه ولمدو كسبه وهذا الذي قاله ابن الصباغ متعين لأن الإيلاد أقوى
من التدبير فكيف يكون التدبير مستقلاً لأحكام الكتابة دون الإيلاد فان قلت لكل سبب ذلك كون
المدير يمتنع من التلك قلت لا ضرر فانه إن خرج جرمه من التلك ينبغي أن ينجم كسبه وولده والأخرج مقدار
الثلث ويبقى الباقي مكاتباً ولو الكسب له أهـ ومثله عـش ويتأمل في قوله عتقت عن الكتابة فانها إذا لم تؤد
النجوم لا معنى لاعتقها عن الكتابة بل لا يظهر إلا أن يكون عتقها عن الاستيلاء وإن ادتها عتقت من حين
الأداء ولا يتوقف عتقها على موت السيد فليتأمل ففسى الله أن يفتح بيان المراد أهـ ثم رايث عـش على مر
كتب عـي قوله أهـ مر فان مات السيد قبل عجزها عتقت عن الكتابة ما نصه أي فيقبض كسبه وولدها
الحادث بعد الكتابة بقول الاستيلاء وهذا هو قاعدة كون العتق عن الكتابة أهـ فعتقها عن عتقها إنما هو
بموت السيد لسبب فميتت كان حق التعيين في هذا ويقال مثل ما تقدم في التدبير حيث قال الشارح هناك
لكن إن كان الآخر الكتابة لم تبطل أحكامها فبقي العتق كسبه وولده فيقال هنا لکن إن كان الآخر
الكتابة لم تبطل أحكامها فبقيتها كسبه وولدها الحادث بعد الكتابة وقبل الاستيلاء وتقدم أنه في
مسئلة التدبير لا يثبت له من أحكام الكتابة إلا الهدان الفرعان فيقال هنا أيضاً لا يثبت لها هنا من أحكام
الكتابة إلا الهدان الفرعان فالمدبر يقول عتقت عن الكتابة فيه تسمع (قوله عتقت بموت السيد) أي
وعتق منها أيضاً أولادها الحادثون بعد الاستيلاء كاهو معلوم من كتاب أمهات الأولاد أهـ زيادي
(قوله الحادث) أي المنفصل بعدها فلا ينافي القابة بعده أهـ شيخنا وعبارة سم والفرصتين يتبعها في
الكتابة محل موجود وكذا ما حدث من غير السيد من حل بعد الكتابة أهـ فالمراد بقول المتن الحادث
أي انفصاله سواء كان الملوقة به حاصل قبلها أو حصل بعدها فلذا قال الشارح ولو حلت به بعدها تأمل
(قوله بالكتابة) متعلق بعتقاً وخرج به ما لو عتقت بسبب آخر فلا يتبعها أهـ شيخنا (قوله كولد المستولدة)
أي فانه يتبعها رقا وعتقاً إذا ولدته من غير السيد بكتاب أو زناً بعد الاستيلاء فانه قريب تبعها وإذا عتقت
عتق أهـ شيخنا (قوله بل السيد مكاتبته) أي بعد بلوغه وقبل عتق أهـ أو بعد موتها أو تزوجها أهـ شيخنا
وإذا كانت يمتنع بالاسبق من أدائه وأداء أهـ سم وله مؤخره لو كان اثني ولا يكون ارش الجنابة عليه
له ولا يمتنع عليه معاملته لانه تابع في الكتابة غير مستقل أهـ شرح مر (قوله ومن ثم) أي من كون
التعبير بأنه مكاتب يوم الكتابة الاستقلالية تركت ذلك أي القول بأنه مكاتب كالأصل (قوله والحق فيه
للسيد) أي لا للام وفي قول أن الحق لها أي الام المكتبة لانه يكاتب عليها وقوله قيمته أي أن ثلثا أن الحق
في الولد السيد فان ثلثا لا لا في ثلثيها فاعتقها على كتابتها أهـ شرح مر (قوله ويؤخره من إرش جنابة عليه
الح) انظر لو لم يكن له ما ذكر من الكسب وما بعده فهل يؤخره اليد من عنده أو يمان من بيت المال تأمل وفي
قل على المحل فان لم تكن هذه الأمور فؤتم على السيد أهـ (قوله ومهره) أي إذا كان اثني فوطئت بكتاب
أو شبهة أي الواطئ له غير السيد أما إذا وطئه السيد لأمه عليه ولمل الفرق بينه وبين أمه أن هذا لما
كانت كتابته ضمنية كان ملك السيد عليه أما بخلاف أمه فان ملكه فيها قد اختل فكانت كالاجنية أهـ
(قوله كافي الأم) أي أم هذا الولد المكاتب لا كتاب الشافعي ورضى الله عنه وقوله في جميع ذلك هذا
واضح فيأبدا المثة وأما المثة فقد يتوقف في كون سيدها يمونها بما ذكر لانها بالكتابة صارت
مستقلة بموتها إلا أن يراد بأجبع المجمعوع أي فيأبدا المثة كما يؤخذ من عبارة الأصل أهـ شيخنا (قوله
الابأداء الكل) لو كاتب عيدا صفقة فأدى بعضهم حصته عتق بخلاف عكسه ولو كاتب عبده على أنه
إذا أدى النجم الأول عتق ويبقى النجم الثاني في ذمته بعد العتق ففي صحة ذلك قولنا الجع بين عقدين

(الحادث) بعد الكتابة
ولو حلت به بعدها يتبعها
رقا وعتقاً (بالكتابة
كولد المستولدة فلا شيء
عليه السيد إذ لم يوجد منه
الزواج بل السيد مكاتبته
كاجرم به المارودي وإن
ذكر الأصل أنه مكاتب
لأن الحاصل له كتابة تبعية
لا استقلالية ومن ثم تركت
ذلك (والحق) أي حق
مالك (فيه السيد فلو قتل
فتمتعه له ويؤخره من ارش
جنابته عليه وكسبه ومهره
وما فضل وقت فان عتق
فله والافلسية) كافي الأم
في جميع ذلك (ولا يمتنع
شيء من مكاتب الابأداء
الكل) أي كل الأجرام غير
المكاتب عليه ما بقي
عليه درهم

يختلف الحكم قال في الرخصة عمرة اه سم (قوله وفي معنى ادلتها حط الباقي منها الواجب) اي في انه
 اذا حصل هو اي الحط حصل اي التمتع فاذا أدى المكاتب التجموع ويقت عليه ما يجب حطه فحطه السيد عنه
 فانه يمتنع فلهذا العبارة تقتضي انه لا يمتنع الا ان صدر من السيد حط وعبارة اصله مع شرح ابن حجر ولا يمتنع
 شيء من المكاتب حتى يؤدي الجميع اي جميع المال المكاتب عليه ما يجب ايتاؤه او يبرأ منه اه وقد
 نقلنا ع ش على مر ثم قال يدها وقضية اي كلام صحيح انه يمتنع مع بقائه الفدر المذكور وما ذكره اي حجج
 ما عاقل لما يأتي للشارح اي مر في الفصل الا في من انه اذا بقي ما ذكره رفقه لقاضي يجره على دفعه
 او يحكم بالتقاص ان رآه فقل المراد بما ذكره هنا ان ما يجب ايتاؤه لا يسوغ الفسخ منه من السيد حتى لو فسح
 لم ينفذ فسحه لانه يمتنع بمجرد بقائه وعلى هذا فلو مات البعد فالقرب انه يرفع الامر للقاضي بعد موته
 ليحكم بالتقاص ان رآه وعق المديونيوت حرا او يكون ما كسبه لورثته ويوافق ما قاله حج ما تقدم للشارح
 من انه لم يؤدقه ادى بعده وكان قضاء اه وعبارة شرح مر في الفصل الا في التي نه عليها الحنفي ومثلها
 يأتي في الشارح هناك نصها الكتابية الصحيحة لازمة من جهة السيد ليس له فسحها الا ان يعجز عن الاداء
 عند المحل نعم لو عجز عما يجب حطه عنه امتنع فسحه وحيث يفرع الامر للحاكم ليلزم السيد بالائتاء
 والمكاتب بالاداء ويحكم بالتقاص ان رآه مصلحتا وانما لم يحصل التقاص بنفسه لا تتفاشرطه الا في انتهت
 وكسب عليه ع ش هناك قوله لا تتفاشرطه الا في من اتفاق الدينين في الجنس والحلول والاستقرار
 ولعل صورة المسئلة القيمة من غير جنس التجموع والافال مانع من التقاص المهم الا ان يقال ان ما يجب
 حطه في الايتاء ليس ديناً على السيد وان وجب دفعه رقاً باليد من ثم جاز للسيد ان يدفع من غير التجموع اه
 (قوله لا عليها) اي فانه لا يمتنع بمحو السيد على المكاتب بالتجموع اي لعدم صحة الحوالة كافر في بابها
 وان اوهم كلامه محتاجا اه رشدي (قوله فقال سيده هذا حرام) قد يشمل ما ليس ملكه وما هو ملكه
 لكن تعلق به حتى الغير كرهون والمحلى فسر به بالاول فقط فيحتمل انه لكونه المتبادر فليتأمل اه سم
 (قوله حلف المكاتب) اي انه ليس بحرام او انه حلال او انه ملكه قوله له يصدق اي عملاً بظاهر اليد
 اه شرح مر وفي سم قوله حلف المكاتب وذلك لان دعوى السيد تحل الى انه يقول ليس هو ملكك
 اه (قوله وقال السيد خذ) استشكل بانه حرام باعتراؤه فكيف يؤمر باخذه واجيب باننا نغيره فاذا
 اختار اخذه عاملناه بتقيضه اي فان ادعى انه ملكك معين الزم بدفعه له والاقتيل يزعه الحاكم ويحفظه في
 بيت المال والاصح انه يقال له امسكه حتى يظهر ما لكوي بمنع من التصرف فيه فان عادو كذب نفسه وزعم
 انه للكتاب قبل ذلك منه اه سم (قوله لذلك) اي لغير امتناعه منه (قوله فكذلك) اي يصدق المكاتب
 بيمينه اه ع ش (قوله حلف السيد) والوجه ان عمل ذلك ما لم يقل ذكته الا صدق لتصريحهم بقبول
 خبر الكافرو الفاسق عن فعل نفسه كقوله تحت هذا وعلى هذا يحمل ما بحث انه ينبغي تصديق العبد واما
 توجه اطلاله بنشوق الشارع للتمتع فردو بان فيه اضرار ابيده حيث يلزم بقبول ما يحكم بنجاسته لان
 من رأى لخواشك في ذكته يحرم عليه اكله اه شرح مر (قوله ولو خرج المؤدى ميباً الخ) عبارة اصله
 مع شرح مر وان خرج ميباً فله رد او رديله ان تلف وبقي وقد حدث به عيب عنده واخذ بدله وان
 قل العيب لان المقدما يتناول التسليم وورده او يطلب الارش يتبين ان التمتع لم يحصل وان كان قال عند
 الاداء مات حركامرو وان رضى به وكان في النجم الاخير بان حصول التمتع من وقت القبض انتهت (قوله
 وهو جاز له) اي والحال ان الرديته له قالوا والحال (قوله بان ان لا عتق) حتى لو ظهر الاستحقاق بعد موته
 بان انه مات رقيقاً وان ما تركه للسيد لا للورثة اه زى (قوله وان كان السيد قال عند اخذه انت حر) اي
 سواء قال ذلك متصلاً بقبض التجموع أو لا اه حل و اشعر قوله عند اخذه بتصوير المسئلة عما اذا قل متصلاً
 بقبض التجموع وفي كلام الامام اشعار به قال في اصل الرضوخ هو تفصيل قويم لا بأس بالآخذ به لكن في

وفي معنى ادلتها حط الباقي
 منها الواجب الا ابرأ منها
 والحوالته لا عليها (ولو
 اتي بمال فقال سيده) هذا
 (حرام او لا يئنه) له بذلك
 (حلف المكاتب) فيصدق
 في انه ليس بحرام (وقال
 لسيدة) حيثئذ خذ اه
 ابرئته (اي عن قدره
 فان اتي قبضه القاضي) عنه
 وعق المكاتب ان أدى
 الكل (فان نكل) المكاتب
 من الحلف (حلف سيده)
 انه حرام لغرض امتناعه
 منه ولو كان له يئنه سمعت
 لذلك نعم لو كاتبه على لحم
 لجاء به فقال هذا حرام
 فالظاهر استغضاله في قوله
 حرام فان قال لانه مسروق
 أو نحوه فكذلك ولا يئنه لم
 غير مذكر حلف السيد لان
 الاصل عدم التذكية كتظهيره
 في السلم (ولو خرج المؤدى)
 من التجموع (ميباً ورده)
 السيد بالعيب وهو جاز له
 وبه صرح الاصل (أو)
 خرج (مستحقاً بان ان
 لا عتق) فبها (وان) كان
 السيد (قال عند اخذه انت
 حر)

لانه بناء على ظاهر الحال من صحة الادامه قديان عدم صحته والاولى من زيادتي (٤٦٧) وتفسيرى بما ذكر فى الثانية اولى من تقديمه لما

الوجوه لا فرق بين كونها باع من سؤال حرية او ابتداء من كونها متصلا بقبض النجوم اولا ام
وقوله لكن فى الوسيط الخ هو المعتمد اهوى وبعبارة سم قوله لانه بناء على ظاهر الخ شامل لما اذا قال ذلك
على وجه الاخبار عن حاله بعد اداء النجوم ولما اذا قال على وجه الانشاء بناء على صحة الاداء وهو ما اعتضده
شيخنا الطيلاوى رحمه الله اقبال بخلاف ما اذا قال على وجه الانشاء استقلالاً بناء على صحة الاداء فيقتضى هذه
الجملة وان خرج المؤدى معينا وردوه او مستحقا ولا يجرى هذا التفصيل فيها اذا قال لزوجته ان ابرائى
طفتك فقلت ابرائك فقال انت طالتى ثم تبين فساد البراءة فان كان قال انت طالتى على سبيل الانشاء بناء
على صحة البراءة لم يقطع وان كان قال على سبيل الانشاء استقلالاً بناء على ماذ كروى عن الطلاق قال ابن شبة
ولو اختلفا فقال المكاتب اعقتنى بقوله انت حر وقال السيد اردت انك حر بما ديت وما ان لم يصح
الاداء ما قول قول السيد يمينه قاله النبوى قال ارفعى وهذا السياق يقتضى ان مطلق قول السيد محمول على
انه حر بما دى وإن لم يذكر اريدته اهملنا تامل ذلك (فرع) فظنير ماذ كره المصنف فى مسئلة الكتابة ما
لورق الطلاق على صفو ظن وجودها فقال لزوجته اذهى فانت طالتى او اقرى مفت بوقوع الطلاق خطأ
فقال لزوجته ذلك افعدا على نواهم بان خلاف ذلك هو الذى يشترط فى المقتضى اهلية الاتقاء المعتمد كما قاله
شيخنا لم لا حيث ظنت اهليته انتهت ومثل شرحه مرفى جميع ذلك (قوله) لانه بناء على ظاهر الحال من صحة
الاداء) مقتضا ان الاطلاق كالاخيار لا الانشاء فى الاطلاق فى الطلاق فيما لو قال ان ابرائى من صدائك
فانت طالتى فقلت ابرائك انه فقال لانه طالتى يلحق بالانشاء لا بالاخبار ارحم ل (قوله) لا تزوج ابنا
سيد (أى سواء كان المكاتب ذكرا او اناى اى قد على احملى وإن كان لتليل الشارع لا يظهر لافى الذكر
(قوله) ولا ووطه لامت) واما التمتع فينبغى منه ان ادى الى الوطء ولا فلا كما تقدم فى الزنا ارحم ل (قوله)
كنع الزمان الخ) التشبيه على مطلق المنع فلا ينافى ان للزنا الوطء باذن المهرته او شورى (قوله) لا اعتبار
الانزال فيه) قالم بالترسرى يعتبر فيه امران حجب الامتناع عن الناس وإنزاله فيها اى فلا يقال
ترسرى فلان بامه الا اذا وجد (قوله) على خلاف منه) اى منع الشارع له (قوله) ثبت له) اى على نفسه
(قوله) والولد نسب) اى ليس من ذنا (قوله) لكن لدون ستة اشهر) ينبغى أن يراد ستة اشهر غير لحظة
الوضع والاقصت المدة عن اقل مدة الحمل اشهورى (قوله) زنا وعقما) اى فى الاولى وامافى الاخيرتين
لمتما فقط وقوله فوق عقبه اى فى الصورة الاولى وامافى الاخيرتين فلا وقت لان اياه عقدتاه شيخنا
(قوله) وهو مملوك لايه) اى مادام مكاتب (قوله) مطلقا) اى سواء ولدته لستة قط او لاكثر منها وقوله
فى صورة الاكثر اى او وطئها بعد المتق فى صورة ماذ اولدته لاكثر من ستة اشهر وقوله بقيد زده الخ
متعلق بقوله وبعده فهو خاص بصورة البعده لانه لا يظهر مفهومه الذى ذكره بقوله او ولدته لدون
ستة اشهر من الوطء الا فها وامافى صورة الموطء اى المتق فلا يعقل ان تلد لدون ستة اشهر ماذ الوطء
مع كون المقسم والغرض ان اولادها لستة او لاكثر وان كلا منهما محسوب من المتق كما ذكره بقوله
او ولدته بعد المتق لها اى لستة اشهر فاكثر منه اى من المتق اى كل من الستة والاكثر محسوب
من المتق تامل (قوله) بقيد زده الخ) قيده لانه لا يعقل فى صورة المبة ان تلده لها والحال
انه وطئها بعد المتق (قوله) فان لم يطأ لى قوله لم تصرام ولد) كان عليه ان يقول وتبته والحاصل
ان الصور تسع يتبته فى خمس هاتان والثلاثة الاولى ويمتق وتصيرام ولد فى اربع اشار لها بقوله
وطئها معه اى مع المتق مطلقا اى فى صورتى الستة والاكثر هاتان صورتان بقوله وبعده
ولم يمت لستة اشهر فاكثر هاتان صورتان (قوله) قبل علها) اى او احضرها فى غير بلد العقد اه
شورى (قوله) كؤنة حفظه) انظر لو تحمل المكاتب بالوطء هل يجبر السيد حيثن كفى ظنيره من تحمل

الحرية ولا نظر الى احتمال العلوق قبلها تغليا لها وولد حيثن حران لم يطأها مع المتق ولا بعده او ولدته لدون ستة اشهر
من الوطء لم تصرام ولد (ولو وجعل) النجوم او بعضها قبل علها (لم يجبر السيد على قبض) بلا عجل (ان امتنع) منه (لفرض) كؤنة حفظه

وخوف عليه كان عمل في زمن تب (والا ٦٨) بان امتنع لافترض (أجر) على القبض لأن للكتاب غرضا ظاهرا فيه وهو تنجيز

للفترض أو المسلم الملقاة الثقل اه سم (قوله وخوف عليه) أي من شيء يرجي زواله عند الحلول وإلا لزمه القبول قطعا وقوله كان عجل في زمن تب أي وقت الكتابة وفيه ومن الفرض مالو كان يخاف تعلق الزكاة به أو أحضره في غير محل التسليم كإي السلم اه قل على المحل (قوله في زمن تب) قال في الرض وشرحه وإن انشأ ما أي الكتابة بفرض تب لأن ذلك قد بدول عند المحل ولما قيل قوله من الضر قال الماوردى والروايات فإن كان هذا الجوف معهودا لارجي زواله لزمه القبول وجها واحدا اه سم (قوله وهو تنجيز المتق) أي إذا أراد دفع السكوة وقوله أو تحريه أي إذا أراد دفع البعض اه عبد البر أو تنجيزه في النجم الأخير وتقريره في غيره (قوله وظاهر عامر) أي من قوله ولو أني بمال وقال سيده حرام الخ (قوله أو عجل بمضامن النجوم الخ) ويرجى ذلك في كل دين عجل قبضه بهذا الشرط ولو أوصى بالآخر بنجوم الكتابة فمجزءه الموصى له لم ينفذ وكان رد الوصية كأي ذلك من قول الماوردى ما يؤديه بعد ذلك يكون للورثة اه شرح الرملي (قوله ليرثه) أي لاجل ان يرثه وخرج مالو عجل ذلك البعض بغير شرط فآخذ منه وأبراه عما نقي أو ادعى العجز عن الباقي فأبرأ منه أو اعتقه فانه يصح الأبراء والعق في جميع ذلك وخرج بقوله عجل مالو جاء به في المحل ولو بعد الشرط فانه يطل الشرط ويصح القبض والبراءة والعق اه قل على المحل (قوله بطلا) أي أن السيد جاهلا بالخال فان كان عالما به صح وعق كأي فراه لبراءة له مقابلته أي ما شينا وعبارته سم قوله بطلا قال في الرض وشرحه ولو انشأ رضا جدي أقبض ذلك عماله حكم بصحته كالأذن للشري أو المهرن في قبض ما يديه عن جهة الشراء والزمن وإن أتى به في المحل يطل الشرط فقط أي دون القبض والبراءة والعق ولا يلزمه ان يرثه عن الباقي ولو عجل لم يشرط براءة فآخذ منه وأبراه من الباقي بلا شرط أو عجز نفسه فأبراه من الباقي أو اعتقه عتق اه (قوله يشهر بالجاهلية) أي من حيث جلب النفع اه حل أو من حيث جعل التمتع مقابل بالأي من الباقي فهو كسليم زيادة الأجل مقابلة بماله اه شيئا (قوله وصح اعتياض عن نجوم) أي من المكاتب على دنائير فيصح ان يعتاض عنهم دراهم أو غير ما وقوله لا يميها أي لا يجنيها كان يبيع السيدا على المكاتب من النجوم لا يجنيها يأخذ منه عوضه فيصير المطالب للمكاتب هو الأجنبي وهذه طريقة للصنف والمتقدم عدم الصحة في الشقين أي يميها للمكاتب الذي هو الاعتياض ويبيعها للأجنبي وهذه طريقة (قوله لا يميها) أي لنير المكاتب والأفلا اعتياض يميها أيضا والمه كالباع على طريقته في حصة الدين وعبارته في الهبة وهبة الدين للدين أبراءه لغيره صححة والقرينة على ان البيع هنا مثال لاقبوله فليأتي بقوله إجماع مثلا اه شيئا (قوله لأنها غير مستقرة) أي ولأنها معجزة عن تسلمها شرعا من حيث ان العبد قادر على إسقاطها اه سم (قوله لكن ان رضى المكاتب بذلك) أي يبيع نفسه وهذا استدراك على قوله ولا يميها (قوله ويصح أيضا يميها من نفسه) ويعتق عن جهة الكتابة على المتقدم بناء على انه عقد عتاقة فيقبضه ولده وكسبه ولو علقه على صفة فوجدت حال الكتابة عتق عنها أيضا فيتميه ما ذكر اه شري وقوله ويعتق عن جهة الكتابة أي من حين عقد البيع لانه لا يفيد الحرية حالا ولا توقف حرية على قبض العوض ومقتضاه انه يطالب بعد ذلك بكل من نجوم الكتابة ومن عوض البيع فليحرر اه شيئا وفي قول على المحل ولو باعه نفسه صح وكان فسخا للكتابة وعقته ليس عن الكتابة فلا يتبعه كسبه ولا ولده قاله شيئا كصح واعتمده وعن شيئا حرر اه وفي سم قوله ويصح يميها من نفسه قال البلقيني لكن يمتنع لا عن جهة الكتابة سواء قلنا ان شرائه نفسه عقد عتاقة أو يبيع قال فلا يتبعه كسبه ولا ولده بخلاف ما أبراءه اه اعتقه وفيه نظر قلنا عقد عتق قائم قضيت ان المستولة المكاتبية حكم اكسابها وأولادها قبل الاستيلاء كذلك وانه لو كان بدل البيع هبة تبع الكسب والولادة أقول اعتمده مشايخنا كالمطلوب وحيد انه يمتنع عن جهة الكتابة فيقبضه ولده وكسبه قال غيره

معتق أو تحريه ولا ضرر على السيد وظاهر عامر انه لا يتمين الإيجاب على القبض بل أما عليه أو على الأبراء أو يفارق نظيره في السلم من تعيين القبول بان الكتابة موضوعة على تمجيل العتق ما أمكن فضيق فيها بطلب الأبراء (فان أي قبض القاضي) عنه وعق المكاتب ان أدى السك (أو عجل بعضا) من النجوم (ليبرته) من الباقي (قبض وأبراء بطلا) أي القبض والأبراء لأن ذلك يشبه ربا الجاهلية فقد كان الرجل إذا حل دينه يقول يقول لمدنيته أقض أورد فان قضاه والا زاده في الدين وفي الأجل وعلى السيد رد المقبوض ولا عتق (وصح اعتياض عن نجوم) (لزمها من جهة السيد مع التشوف المتق وبهذا جزم في الروضة كاصلها في الشفعة وصوبه الأسنوي لنص الشافعي عليه في الأم وغيره وان جزم الأصل بما لم يصح في الروضة وأصلها هنا بعد صحته وعلى الأول جرى البلقيني أيضا قال وتبع الشيخان على الثاني البقوي ولم يطلع على النص (لا يميها)

لأنها غير مستقرة لأن السلم فيه لا يصح يميها من لزمه من الطرفين لشرط السقوط إليه فالنجوم بذلك (ولا يميها هبة) أي (فرع) المكاتب كالم ولد لكن ان رضى المكاتب بذلك صح وكان رضاه فسخا للكتابة ويصح أيضا يميها من نفسه كما في أم الولد

(فلوباع) : من السيد النجوم او الكاتب (وادا) ما المكتاب (للمشترى لم يمتنع) وان تضمن البيع الاذن في قبضها لان الاذن في مقابلة سلامة العوض ولم يسلم لم يبق الاذن ولو سلم فقاؤه ليكون المشتري كالوكيل (٤٦٩) فالفرق بينهما ان المشتري يقبض النجوم

لنفسه بخلاف الوكيل نعم لو باعوا اذن للمشتري في قبضها مع عليها بفساد البيع عتق قبضه (ويطالب السيد المكتاب) بها (والمكتاب المشتري) بما ائتمنه منه (وليس له) اى السيد (تصرف في ماله) ما عدا ماله (مكاتبه) بيع او اعتاق او تزويج او غيرها لانه معه في المملكات كالاجنبي وتميز بذلك اعم بما عبر به (ولو قال له غيره اعتق مكاتبك بكذا ففعل عتق ولزمه ما ائتمن) وهو افتدائه منه كافي ام الولد فلو قال اعتقه عني على كذا ففعل لم يعتق عنه بل عن المتق ولا تستحق المالك (فصل) في لزوم الكتابة وجوازها وما يمرض لها من فسخ او افساخ ويان حكم تصرفاته المكتاب وغيرها المكتاب وغيرها (الكتابة) الصحيحة (لازمة للسيد فلا يفسخها) لانها عقدت لحظ مكاتبه لالحظ فكان فيها كالارهن (لان ان ججز المكتاب عن اداء) عند الحمل لنجوم او بعضه غير الواجب في الابتاء (او امتنع منه عند ذلك مع القدرة عليه) او غاب عند ذلك (وان حضر ماله) او كانت غيبة المكتاب

(فرع) علق عتق المكتاب على صفة فوجدت غل الكتابة عتق عن السكابة وبتبعه كسبه ولده ويتضمن ذلك الاراء عن النجوم يكون الاراء ملطفا ولكنه تعليق خفي فاعتبر اه (قوله فلوباع) اى اى بصورة بيع والا فافترض انه فاسد (قوله واداه للمشتري) اى مشتريها ومشتريه (قوله في مقابلة سلامة العوض) اى الذى دفعه المشتري للسيداه شيئا (قوله ولو سلم فقاؤه) اى الاذن (قوله فالفرق بينهما ان المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف الوكيل) اى بحسب الاصل وان علم فساد البيع اه حل (قوله نعم لو باعوا الخ) لم يقل او باعه مع ان الظاهر ان يبعه كسبه بما اذا اذن المشتري في قبضها (قوله مع عليها بفساد البيع) فان لم يعلم بالفساد لم يصح اه حل (قوله اعتق مكاتبك بكذا) اى سواء قال عليك ام اطلق كايعلم من كلامه بعد اه شيئا (قوله وهو افتدائه منه) اى من الغير والولد السيد (قوله كافي ام الولد) عبارة في كتاب الكفارة متناوشر حاو اعتاق مال كخطاي فهو من جانب المالك معاوضة يشوبها تعليق من جانب المستدعي معاوضة يشوبها جملة فلو قال لغيره اعتق ام ولدك او عبدك ولو مع قوله عليك كذا فاعتق اى فور انفاذ الاعتاق به لا تزامه لانه كان ذلك افتدائه من المستدعي كاختلاص الاجنبي او قال اعتقه اى عبدك عني بكذا ففعل ملكه الطالب به ثم عتق عنه لتضمن ذلك البيع لوقت المتق على الملك فكانه قال بعني بكذا واعتقه عني وقد اجاب به فليعتق عنه بعد ملكه اما لو قال اعتق ام ولدك عني بكذا ففعل فان الاعتاق يتفد عن السيد لاجن الطالب ولا عوض انتهت (قوله فلو قال اعتقه عني الخ) اى لان ذلك يتضمن بيعه وهو لا يصح (فصل في لزوم الكتابة الخ) عبارة تشرح مر فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب وجوازها من آخر وما يربط عليها وما يطر عليها من فسخ او افساخ وجناتها واغنياء عليها ما يصح من المكتاب وما لا يصح انتهت (قوله وما يمرض لها من فسخ) ذكره بقوله (لان عجز المكتاب الخ) قوله او افساخ ذكره بقوله ولو قتل المكتاب بطلت وقوله ويان حكم تصرفات المكتاب وذكره بقوله ولمسكتاب تصرف لا تبرع الخ وقوله وغيرها ذكره بقوله ولا يفسخ بجنون الى قوله ان كافه (ولا فالقيمة اه (قوله لازمة للسيد) الظاهر ان اللام بمعنى من وفي الكلام حذف المضاف يدل على هذا عبارة الاصل ونصها الكتابة لازمة من جهة السيد اه يقال مثل ذلك في قوله وجازة للمكاتب (قوله لحظ مكاتبه) وهو تحليصه من الرق (قوله فكان فيها كالارهن) اى لان الارهن عقد لحظ المرتهن (قوله او غاب) اى فوق مسافة العدوى والافلا يفسخها وقوله دون مسافة قصر اى وفوق مسافة العدوى اه شوري (قوله على الاشبه في المطالب) معتمد وقيد البقن بما اذا لم ياذن له السيد في السفر وينظره الى حضوره والافليس له الفسخ اه زى (قوله ايعاضا الى اشبه في المطالب) لكنه مخالف في الكتابة فاعتبر مسافة القصر وصوبه الزركشي وقال انه قضية التشبيه بالمال الغائب اه سم وعبارة شرح مر ولو حل النجم ثم غاب بغير اذن السيد او حل وهو اى المكاتب غاب الى مسافة القصر بخلاف غيبته فيادونها كاعتقده الزركشي وغيره قياسا على غيبة ماله وبحت ابن الزرقعة ان غيبته في مسافة العدوى كسافة القصر وهو ضعيف وان عجز عن الحضور لنحو مرض او خوف فليس السيد الفسخ من غير حاكم لتعذر الوقوف الى العوض وكان من حق ان يحضر او يبعث المالك وقيد البقن ونص الامام بما اذا لم ينظره قبل الحلول او بعده ولا اذن له في الفسخ كذلك والامتنع عليه الفسخ وليس لنا انتظار لازم الا في هذه الحالة انتهت (قوله فله فسخها بنفسه) اى كافي افلاس المشتري بالثمن فان للبايع الفسخ ومنه تعلم انه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد التمجير كاسياقي (قوله متى شاء) اى فهو على الترخي اه شرح مر (قوله بل يمكن السيد من الفسخ) اى لا يعترضه فلا ينافي ما ياتي من التحليف اهن بخط بعض الفضلاء بهامش شرح الروض (قوله لا نهر بما ججز نفسه او امتنع من الاداء وحضر) هذه اللمعة يرد على ما ماسياقي في الجنون والمقيم في قيام الحاكم مقامها

دون مسافة قصر على الاشبه في المطالب فله فسخها بنفسه ومحاكم متى شاء لتعذر العوض عليه واطلاق الامتناع او لم يفتداه بجز المكتاب نفسه (وليس لحاكم اداءه) اى من مال المكتاب الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ لانه بما عجز نفسه او امتنع من الاداء - حضر

اما اذا عجز عن الواجب في الآتياء فليس للسيد فسخ ولا يحصل التقاص لان السيد ان يؤديه من غيره لكن يرفعه المكاتب للحاكم يرى فيه رايه ويفصل الامر بينهما (وجائزة للمكاتب) كالمرء بالنسبة للمرتين (فله ترك الاداء) له (الفسخ) وان كان معه وفاة (ولو استعمل سيده) عند الحمل لعجز سن امهاله) مساعدة له في تحصيل المقت (اولى عرض واجب) امهاله لبيعه والتصريح بالوجوب هنا وفي آيات من زبادتي (وله ان لا يزيد) في المدة على ثلاثة ايام اعرض كما امكن لا فسخ فيها وما اطلقه الامام من جواز الفسخ محمول على ما زاد عليها (او احضاره ما له دون مرحلتين واجب) ايضا امهاله الى احضاره لانه كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة (ولا تنسخ) الكتابة (بخون) منها او من احدهما ولا باغاء كما فهم بالاولى (ولا يصح سفه) لان اللازم من احد طرفيه لا ينسخ بشئ من ذلك كالمرء والاخيرة من

في الاداء عنهما مع هذا افاق فيه المجنون أو زال حجر السفه بما عجز انفسهما او امتان من الاداء فلا بد ان يزاد فيها زيادة تدفع الايراد المذكور بان قال مع فقاء الاطعية فله قبول عليه ماله فلا يرد ما ساقى (قوله ولا يحصل التقاص) اي بان يسقط ماعل المكاتب في مقابلة ماعل السيد ويعتق لان السيد الخ وعادة الشورى قوله لان السيد ان يؤديه الخ والواجب عليه ان يحيط الاداء من النجوم او غيرهاى مع عدم تعلق ذلك بذمة فله يساومها بذمة المكاتب وبهذا يسقط ما قال ماعل التقاص يجوز اداؤه من غيره فهو وارد على التعليق تأمل انتهت وقرر شيخنا فقال قوله لان السيد ان يؤديه الخ مع عدم لزومه لذمته فلا بد من هذه الضمنية في العلة هذا ما اشار له الشورى وبه يقسم ما لابي (قوله ويفصل الامر بينهما) اي بان يلزم السيد بالآتياء او يحكم بالتقاص ان رآه مصلحة وانما لم يحصل التقاص بنفسه لا تنفذ شرطه الا في اه شرح مرادى من اتفاق الدينين في الجنس والحلول والاستقرار او لعل صورة المسئلة ان القيمة من غير جنس النجوم او الافال المانع من التقاص المهم الان يقان ان ما يجب حله في الآتياء ليس دينيا على السيد وان وجب دفعه فحقا بالعبد من ثم جاز للسيد ان يدفع من غير النجوم اه عرش عليه (قوله كالمرء بالنسبة للمرتين) اي لانها لحظ البديل وفي التشبيه نظر لانه بالفسخ يطلحق السيد من النجوم بخلاف المرتين اذا فسخ وقال او حليفة لازمة من جهة المبدأ ايضا اه عمدة اه سم (قوله فله ترك الاداء) وله الفسخ واذا فسخت الكتابة رجعت اكسابها للسيد الا القطعة لا نه لم يقع له الملك ابتداء فلا يصرف اليه انتفاء قال الرافعي في باب القطعة هذا هو المنقول وخالف البغوى اه وفي الروض في القطعة فله عسر نفسه قبل التملك لم يأخذها السيد اه سم والامر فيها للقاضي اه عرش على مر (قوله سن امهاله) نعم يلزمه الامهال بقدر ما يخرج المال من محله ويزنه ونحو ذلك ويتجملوه ومما ذكر من الامهال ما يحتاج له من اكل وقضاء حاجته وان لا يتوسع في الاعذار هنا توسعا في الشفعة والرد بالبيع لان الحق والواجب بالطلب فلم يجوز تأخيره الا للامر الضروري ونحوه ومن ثم كان الاقرب ان المدين في الدين الحال بعد مطالبة الدائن له كالمكاتب فيها تقرر لزوم الاداء له فورا بعد الطلب اه شرح مر (قوله لا يزيد) في المدة الخ في المصباح امهله امهالا انظرته واخرت طلبه ومهله تمهيدا لثبوت في التزويل قبل الكافرين امهلهم رويدا والامر المبل بالسكون والفتح لفتوا مهلا امهالا وتمهل في امرك تمهلا اي اتند في امرك ولا تمهل والمهلة مثل غرة كذلك هي الرق وفي الامر مهلة اي تأخير اه (قوله فلا فسخ فيها) عبارة الروض وشرحه (فرح) لو حل النجم على المكاتب فعجز عن اداائه ولو عن بعضه فاستقر سيده في ذلك سن اه اظهاره وله الفسخ وان لم يثبت عجزه باقراره او بيئته لتعذره وصوله الى العوض بنفسه وكذا بالقاضي لانه فسخ بجمع عليه لكن عنده اي القاضي يحتاج ان يثبت اي يقيم بينة بالكتابتين حلول النجم اسم وعبارته على حجج واذا عاد للرقى فاكسابها للسيد وفي الروض متى فسخت بفوز السيد بما اخذه لكن يردها اعطى من الزكاة اي على من اعطاها ان كان باقيا وبده ان كان تالفوا ويرى كل من تكتات عليه من ولده والوالد اي اذا مات رقيقا وفسخ السيد كتابته لعجز او غيره صار هو ماقى بده اي من المال ونحوه السيد ان لم يكن عليه دين انتهت (قوله لانه كالحاضر) ظاهره وان عرض له ما يقضى الزيادة على ثلاثة ايام وهو محتمل حيث كانت الزيادة يسيرة بحيث يقع مثلها كثير للمسافرين في تلك الجهة اه عرش (قوله بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة) يشكل على هذا اعجاب الامهال ثلاثة ايام لبيع العرض مع انه يمكن احضاره من مسافة القصير في دن ثلاثة ايام لانه يمكن الذهاب في يوم وليلة والعود في ذلك وذلك يومان وليتنا هو دن الثلاثة بل باليا فكيف يهل للبيع ثلاثة ولا يهل للاحضار اقل من ثلاثة فليتأمل واقول يمكن ان يقال لما كان الوثوق بمحصل الحاضر اشد كان احق بتوسعه الطريق في تحصيله اه سم وبحاج ايضا بما اشار له الشارع بقوله لطول المدة اي شان مدته اي مدة تحصيله الطول زيادة على ثلاثة فلا يرد امكان تحصيله في يومين لانه خلاف الشان والغالب

قبض) فلا يمتنع قبض السيد لتساده وإذا لم يصح قبض المال فله كتاب استرداده لاه (٤٧١) على ملكه فان تلف فلا ضمان لتقصيره

بالدفع إلى سيده ثم ان لم يكن يده شيئا آخر يؤديه فلولي تمجيده (و) يقوم الحاكم مقام (المكاتب) الذي جن او حجر عليه (في أداءه) ان وجد له مالا ولم يأخذ السيد استقلالاً وثبتت الكتابة وحل النجم وحلف السيد على استحقاقه قال القزالي وراى له مصلحة في الحرية فان رأى أنه يضع اذا أفاق لم يؤذ قال الشيخان وهذا حسن فان لم يجد له مالا مكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه مؤثته فان أفاق وظهر له مال كان حصه قبل الفسخ ودفعه إلى السيد وحجم بتمته ونقض تمجيده ويقاس بالاقافة في ذلك ارتفاع الحجر وخسرج بزيادته ولم يأخذ السيد ماله أو أخذ استقلالاً فانه يعتق لحصول القبض المستحق (ولو جنى على سيده) قتلا أو قطعاً (لزمه) قود أو اوارش) بانما بلغ لان واجب جنايته عليه لا تعلق له برقبته بخلاف ما يأتي في الاجنبى ويكون الارش (بما معه) وبما سبكه لانه معه كاجنبى كاسر (فان لم يكن) ممهما في ذلك (فله) أي السيد أو الوارث (تمجيده) دفعا

(قوله فلا يمتنع قبض السيد) أي المجنون أو المجنون عليه اه (قوله و يقوم الحاكم الخ) انظر ما تفرق بين هذا وبين الثائب والعتة التي قالها الشارع جارية هنا فيقال لا يجر بما عجز نفسه او امتنع من الاداء لو أفاق او زال الحجر وقعدت الجوارح هو انه في السابق لم يخرج عن الالهية فلم يول عليه في ماله بخلافه هنا شيخنا ثم رابت في شرح مر مانصه لانه يتوب عنه لعدم اهليته بخلاف غائب له مال حاضر اه (قوله وثبتت الكتابة) أي عند الحاكم وهذا ما بعده شروط ادها للشارح (قوله وهذا أحسن الخ) لكنه قابل النفع مع قولنا ان السيد إذا وجد ماله ان يستقل باخذه الا ان يقال الحاكم يمتنع من الاخذ والحالة هذه أي فلا يستقل باخذه ونقل في الخادم عن الوسيط ما يؤخذ منه الجواب بان دفع القاضي يتوقف على المصلحة لان هذا شأن قصر فهو اما السيد فله الاستقلال كما يستقل بالعتق وهذا الجواب هو التمسك به (قوله مكن السيد من الفسخ) أي بعد الحل كما يدل عليه السياق فليراجع امره شدي (قوله أيضا مكن السيد من الفسخ) ظاهره انه لا يفرق بين ان يظهر في يد السيد او غيره وفي مر ما يؤقته عبارة زى نصا قوله ولو نقص تمجيده قال الشيخان كذا اطلقوه واحسن الامام اخذ منه ما اذا ظهر له مال يد السيد او الفسخ ماض لانه فسخ حين تمذره عليه حقه فاشبهه بالوكان غائبا فعصر قال في الخادم وهذا مع مصادمته لا اطلاعهم مصادم نص الشافعي والفرق انه لا تقصير من الحاكم عند غيبته ثم حضوره بخلاف وجوده بالبداهة بحروفه اه عرش (قوله ونقض تمجيده) أي حرم بانقاضه لعدم وجود مقتضيه باطنا ولا يتوقف على نقض القاضي اه عرش على مر وعبارة سم قوله ونقض تمجيده قال في الروض وشرحه وطالبه السيد بما اتفق عليه قبل نقض التمجيذ لانه لم يبرع عليه به وانما اتفق عليه ابعده قال الاذرى وقيد الدارنى وغيره بما اذا كان اتفق عليه بأمر الحاكم وهو ظاهر بل متعين لان علم المال فله اطلاقا بذلك اه ثم رابت في عرش على مر مانصه بقياس ما تقدم فيقال اعتق في مرض من تعيد المخرج جوامن الثلث ثم تبين له مال من ان الوارث لا يرجع بما اتفق عليهم ان السيد هنا لا يرجع بما اتفق اه (قوله لحصول القبض المستحق) قد يقال فيه اتحاد القابض والمقبض الا ان يقال اغتفر لتسوف الشارع للعتق (قوله لزمه قود) أي نفسا او طر فأي عند العمد وقوله أو اوارش أي عند عدم العمد اه شيخنا (قوله لزمه قود) أي كالمكانات الجنابة من عبد التيريل أولى لمقابلة الاحسان بالاساءة اه عمدة اه سم (قوله لان واجب جنايته عليه) تعليل لقوله بانما بلغ أي ولم نقل يجب اقل الامر من كالا جنبى (قوله عليه) متعلق بجنايته والضمير في عليه عائذ السيد وقوله لا تعلق له خبر ان اه شيخنا (قوله لا تعلق له) أي للواجب المذكور برقبته لوجود المانع وهو ملك السيد لانه لا السيد لا يثبت له على عبده مال وهذا افرق الاجنبى فيا اذا اوجبت الجنابة مالا وهذا جواب عما يقال لم يجب الاقل من قيمته والارش كالجناية على الاجنبى وحاصل الفرق بينهما ان حق السيد متعلق بذمته دون رقبته لانها ملكه فلم يمتنع الارش بما في يده بخلاف جنايته على الاجنبى لان حقه يتعلق بالرقبة فقط كذا ذكره مر اه عرش (قوله فان لم يكن فله تمجيده) واذا وقع سقط الارش فلا يتبع به بعد عتقه كمن ملك عبده عليه دين اه شرح مر (قوله دفعا للضرر عنه) أي عن السيد أو وارثه اه عرش (قوله لانه يملك تمجيده نفسه) تعليل لما تقدمت كلامه من ان قيمته اذا كانت اقل من الارش لم يجب الا لاهى (قوله تجزء الحاكم الخ) لعل المراد عجز المحتاج الى يمينه كله او بعضه بدليل قوله وبقيت الكتابة فيما بقى اه شيخنا وعبارة سم قوله وبقيت الكتابة الخ قال في شرح الروض وقضية بقاء الكتابة في الباقي أنه لا يصح الجميع فيما اذا احتجج ببيع بعضه خاصة وقضية صدر كلامه أن لاهن بيع الجميع ويوجه به تمجيده مراعى حتى لو عجزه ثم برى من الارش بقى كلمه كتابا اه وعبارة شرح مر وانما تمجيده فيما يحتاج اليه في الارش فقط الا ان لا يتأتى بيع بعضه فيما يظهر انتهت (قوله ويبع بقدر الارش الخ) لو تمذره بيع البعض في هذه الحالة بيع الكل وما فضل ياخذ السيد أو وارثه

للضرر عنه (أو) جنى (على اجنبى) قتلا أو قطعاً (لزمه قود أو اقل من قيمته الارش) لانه يملك تمجيده نفسه واذا عجز هافلا متعلق سوى الرقبته في اطلاق الارش على دية النفس تغليب (فان لم يكن معه مال) في بالواجب (عجزه) الحاكم بطلب المستحق ويبع بقدر الارش ان زاد

قيمت عليه الا فتلكه كلام الجمهور وقال ابن الرقعة كلام التنبيه بهم انه لا حاجة الى التعجيز بل بقيت بالبيع انفساخ الكتابة كما ان بيع
المرهون في ارض الجناية لا يحتاج الى فك الرهن وقال القاضي للسيد اجنا تعجيره اي بطلب المستحق ويعمو فداؤه (وقيمت الكتابة فيما
بقى) لما في ذلك من الجمع بين الحقوقي فاذا دى (٤٧٢) حصته من النجوم عتق (والسيد فداؤه) باقل الامرين من قيمته والارض فيبقى

مكتابا وعلى المستحق قبول
الفداء (ولو اعتقه واراه)
من النجوم (بعد الجناية
عتق ولو لمه الفداء) لانه
قوت متعلق حق الجنى عليه
كالوقته بخلاف مالو عتق
باداء النجوم بعد ما فلا يلزم
السيد فداؤه (ولو قتل
المكتاب بطلت) اى
الكتابة ومات رقيقا
لفوات عملها (والسيد فود
على قاتله ان كافاه والا
فالقيمة) له لبقائه على ملكه
ولو قتله هو فليس عليه الا
الكفارة مع الاثمن ان تعدد
ولو قطع طرفه ضمنه لبقاء
الكتابة (والمكتاب
تصرف لا تبرع فيه ولا
خطر) كبيع وشرا و اجارة
اما ما فيه تبرع كهدية و بية
او خطر كقرض و بيع
نسبت وان استوفى يره
او كفيل فلا بد فيه من اذن
سيده نعم ما قصد به عليه
من نحو لحم وخبز ما العادة
فيه اكله وعدم بيعه له
اهدائه لغيره على التصرف
الام (و) له (شراء من
يعتق على سيده) والمالك
فيه للمكتاب (ويعتق على
سيده ببعده) لدخوله في

كذا قال الزركشي انه انبأس وفيه نظرا ه سم (قوله وقال ابن الرقعة الخ) المعتمد كلام الجمهور ويفرق
بين ما هنا وبين المرهون بان العتق يمتاط له بخلاف الرهن (قوله بين الحقوقي) اى حق السيد وحق العبد
الاخبري وعجابه شرح مر لما فيه الجمع بين حقوق الثلاثة انتهت فسط ما قيل هنا من ان المراد بالجمع
اثنان وهما حق المكتاب وحق المستحق (قوله والسيد فداؤه) اى مع بقائه على كتابته بدليل قوله
فيبقى مكتابا بخلاف ما سبق فانه بعد التعجيز اه شرح مر (قوله عتق ولو لمه الفداء) اى ان كان السيد
موسرا في مسئلة اعتاق اخذا من كلامهم في مسئلة اعتاق المتعلق برقبته مال قاله حج اه زى (قوله بطلت)
اى انفسخت وهذا هو المشار اليه في الترجمة بقوله وا نفساخ اه (قوله ومات رقيقا) اى مات في حالة الرق
اى يتبين بقتله ان لم يعتق قبل الموت فلا تقتضى هذه العبارة مخالفة قولهم لارق بعد الموت اه شيخنا
(قوله ايضا ومات رقيقا) لاحاجة لمذامع قوله بطلت الا ان يجاب بانه انما ذكره لئلا يتوهم انه مات حرا
لان الرق يقطع بالموت وثلاثيتم ان المال الذى ياخذ السيد بالارث لا بالملك مع ان السيد انما ياخذ
بالمالك زاد شيخنا ان فادته انه يجب على السيد تعجيزه تأمل (قوله فليس عليه الا الكفارة الخ) اى وبطلت
ايضا اى انفسخت قيمته على الرق وعطيه تعجيزه فقوله فليس عليه الا الكفارة حصر اضافى اى لالقيمة
(قوله ولو قطع طرفه الخ) اى فيلزم ويقال لشخص بضمن كراهه سم وهذا عمله في الكتابة الصحيحة
اما الفاسدة فلا يضمن فيها شيئا بقطع طرفه كما يأتى في الفصل الاخير (قوله ولا خطر) الخطر الاشراف على
الهلاك قاله الجمهور اه زى والمراد به هنا الخوف وفى المصباح الخطر الاشراف على الهلاك وخوف
التلف وخطر بنفسه فعل ما يكون الخوف عليه اغلب وخطر الرجل يخطر خطرا وزان شرف يشرف
شرقا رافع قدره ومنزلة فهو خطر وقال ايضا في التحفة حكاه ابو زيد والخطر ما يخطر بالقلب من تدبير
امر يقال خطر بالى وعلى بالى خطر او خطورا من بابى ضرب وقدهاه (قوله كبيع الخ) اقول ينبغي تقييد
الثلاثة باتقاء المحاباة فيها اه سم وعجابه شرح مر والزيد بضمن المثل واجر المثل انتهت (قوله اما ما فيه
تبرع الخ) لو تبرع على السيد صح وان تقدم الايجاب كغيره من بيع المرهون للبرهن اه سم (قوله
كهدية و بية) اى ربيع بدون مثل ونقل البقيتين عن النص امتناع تكفيره بالمال مع انه لا تبرع فيه
والاوجه ان قطع نحو سلمة غلبت فيه السلامة وان كان فيه خطره اه شرح مر (قوله فلا بد فيه من اذن
سيده) وكالاذن قوله منه تبرع عليه او على مكتابه آخر باداء ما عليه اه شرح مر (قوله له اهدائه
لغيره) ظاهره وان كان له قيمة ظاهرة حيث جرت العادة باهدائه لى لى بل وقيل بامتناع اخذ عوض
عليه في هذه الحالة لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله ويعتق على سيده ببعده) اى ان كانت الكتابة صحيحة
والاعتق حالا اه شوبرى (قوله للمار) اى من قولن شرط السراية تملكه باختياره اه شوبرى (قوله
باذن من سيده) واحتيج للاذن لانه يمتنع عليه نحو بيعه فقيه ضرر على السيد اه سل اى لما فيه من التصديق
عليه في أداء النجوم (قوله ولا يصح اعتاقه) اى لقسمه سواء كان من يعتق عليه او غيره وكذا قوله وكتابه
اه شيخنا وفى سم ما يقتضى ان الضمير فى اعتاقه راجع لمن يعتق عليه فقط ونصه قوله ولا يصح اعتاقه اى
ولا يبيعه لكن حكى الشيخ ابو على والموردى وابن الصباغ عن ابى هريرة الجوزي قال الامام وهو غريب
ويلزم قائله ان يقول بصحة بيعه لولده من جارية فان التزمه كان خارقا للاجماع وان اباه كان ناقضا لمذهبه
وقوله عن نفسه خرج اعتاقه عن غيره باذن السيد فانه يجوز اه عميرة انتهت

(فصل)

ملسكوه له ايضا شرا بعض من يعتق على سيده ثم ان عجز نفسه او عجز سيده عتق ذلك البعض
ولا يمسرى الى الباقي وان اختار سيده تعجيزه للمار فى العتق (و) له (شراء من يعتق عليه باذن) من سيده (و) اذا اشتراه باذنه (تبعه رقا وعتقا)
ولا يصح باعتاقه عن نفسه وكتابه ولو باذن تعجيزهما الا لمولى من أهله كاعلم ذلك عامر

الباطلة) وهي ما اختلف
صحتها باختلاف ركن من
أركانها ككون أحد
العادين مكرها وصيالا
مجنونا أو عسدت بغير
مقصودكم (ملغاة إلا في
تعليق معتبر) بأن يقع من
يصح تعليقه فلا تفتي فيه
وذكر الباطلة مع حكمها
المذكور من زيادتي
(والفاسدة) وهي ما
اختلفت صحتها بكتابة
بعض من رقيق (أو
فساد شرط) كشرط
أن يبيع كذا (أو) فساد
(عوض) كخمر (أو)
فساد (أجل) كنجم
واحد (كالصحيحة في
استقلاله) أي المسكاتب
(بكس و) (في) أخذ
أرض جنابة عليه ومير
في أمه ليستعين بها في كتابته
سواء أوجب المهر بوطء
شبهة أم بعقد صحيح
فقولي ومير أعم من قوله
ومير شبهة (وفي أنه يعتق
بالإدلاء) لسيده عند المهل
بحكم التعلق لأن مقصود
الكتابة العتق وهو لا يطل
بالتعلق بفساد وهذا
خالف البيع وغيره من
العقود قال البندنجي
وابن ناخذ فاسد ملك به
كالصحيح الامداه (و) في
انه (يبيع) اذا عتق
(كسب) الحاصل بعد

(فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة الخ)

(قوله وغير ذلك) وهو بيان مشاركة الفاسدة للتعليق ومخالفتها وقوله فان فسختها أحد ما أشهد إلى آخر
الفصل (قوله باختلاف ركن) الانسب بالترجمة حيث قال في الفرق بين الكتابة الباطلة الخ أن يكون هذا
خبرا أو لا والشارح جملة عرفا متعلقا بمخدوف (قوله أيضا باختلاف ركن) أي باتثناء شرطه وفي
اختلال العوض تارة تبطل وتارة تصدق فالأول عندك غير مقصود والثاني عندك كونه مقصودا فساد
العوض له جهتان أه شيئا (قوله لا في تعليق معتبر) أي واقع فيها كان يقول له ان جنتي بزيد م فانت حر
فاتي به وهذا الاستثناء صوري لأن العتق فيها من جهة التعلق لاجها وخرج بقولنا واقع فيها التعلق عليها كان
قال أن كاتبك فروجتي طاتي ثم كاتبه كتابة باطلة فلا تعلق زوجته أه شيئا (قوله بأن يقع من يصح تعليقه)
وهو البالغ العاقل كقوله ان أعطيتي دما أو ميتة فانت حره عتاق ومثله غيره بقوله مطلقا التصرف
كاتبك على زني دم فاذا ادبتما فانت حر فاذا ادبتما فانت حر (قوله مع حكمها المذكور) وهو قوله ملغاة الخ
(قوله كشرط أن يبيع) أي أن يبيع السيد المسكاتب أو عكسه (قوله أو فساد عوض) أي مقصود كما مثل
فلان يني ما تقدم في قول الشارح غير مقصودكم أي عبد البر (قوله أيضا فساد عوض) يقال عليه
لم أن اختلال شرط العاقد مبطلا واختلال شرط العوض مفسد أو أوجب بأن العاقد محتاط له ما لا يحتاج
لغيره وقدر هذا بأن المعقود عليه هو المقصود بالذات من العقود وغيره من الأركان أو أعم وسيلة له ولعل
الفرق أن العاقد تبطل صيغته باختلال شرطه فكانه معدوم بالكلية لبطان صيغته فكانها معدومان
ومثلها المعقود عليه اذا كان غير مقصود كالدلم بخلاف نحو آخر فانه مقصود في الجملة فليس
كالمعدوم تأمل (قوله كالصحيحة في استقلاله الخ) حاصل ما أشار إليه ان الكتابة الفاسدة كالصحيحة
في ستة أشياء وكالتعليق في ثمانية (قوله في استقلاله بكسب) أي في فوزه وظفوه به لا ياخذ السيد
منه شيئا وهذا في المسكاتب كماله اما المسكاتب بضمه فيسحق بما يتعلق ببعض المسكاتب هذا والصراب
ان يفسر الاستقلال بعدم احتياجه لأذن السيد في صحة الاكتساب وذلك لأنه على الأول يتكرر
مع قوله وينبغي كسبه الخ لكن التفسير الأول أنسب بتدليل الشارح (قوله وأخذ أرض جنابة
عليه) بأن جني عليه السيد فانه لا ياخذ الارش من سيده هنا ياخذ منه في الصحيحة فعل كون الفاسدة
كالصحيحة في أخذ أرض الجنابة إذا كانت الجنابة من اجني فان كانت من السيد لم ياخذ منه شيئا
فليست الفاسدة كالصحيحة أه شيئا وعبرة عرش على هر قوله وأخذ أرض جنابة عليه أي حيث
كانت الجنابة من اجني فان كانت من السيد لم ياخذ منه شيئا في الفاسدة دون الصحيحة أه سم
على شرح البهجة أي فلو قطع اجني أو السيد طرفه في الصحيحة لزم كل الارش بخلاف مالو
قطع السيد طرفه في الفاسدة فلا شيء عليه وعليه الارش في الصحيحة انتهت (قوله وهو لا يطل
بالتعلق بفساد) عبارة شرح هر بالتعلق الامداه انتهت (قوله وليس لنا عقد فاسد يملك به كالصحيح
الاخذ) قال ابن الصباغ وسيه ان المعقود عليه هنا العتق وقد حصل فتيحه ملك الكسب بخلاف البيع فانه
لا يحصل فيه المعقود عليه أه سم (قوله أيضا وليس لنا عقد فاسد يملك بالخ) أي لا يملك به الكسب
وارش الجنابة والمهر أهل هذا ويرد على الخصر الخلع فانه يملك به في الفاسد والصحيح غايته أه في الصحيح
بملك المسمى وفي الفاسد يملك مهر المثل الا ان يجاب بأن المملوك هنا في الفاسد والصحيحة شيء واحد وهو
الكسب والارش والمهر وفي الخلع المملوك بالفاسد وغيره بالصحيح أه شيئا (قوله فيبيع المسكاتب
ولدها) في تفريعه على ما قبله شي لان الولد ليس كسبا عبارة شرح هر فتيحه كسبه وولده انتهت (قوله
وفي أنه تسقط نفقته) الخ أي المالم محتج الى اتفاق الاقارب مع فيه ما أفاطر ته فلا تسقط عن السيد أه شيئا
وعبارة سم قوله وفي أنه تسقط نفقته في الارشاد وشرحه كغيرهما ما نصه وينفق السيد وجوبا أي يكون

مكاتبه حاجة بان عجز عن الكسب كله او بعضه لانه من مابق عليه شي ما هو هذا ما ذكره في الكتابة الصحيحة ويتجهان الفاسدة كذلك بل يقال بل اولى فليتا من هذا اختلاف فطرت فقامت على السيد في الفاسدة دون الصحيحة انتهت اى فليجاب على السيد ولا عليه هو (قوله كرامة لهو اداء غيره الخ) وانما اجزا في الصحيحة لكون المقلب فيها معاوضة والاداء الا برام فيها شئ واحد اشرح مر (قوله متبرعا) اى او يراكه وظاهره ولو بحضوره اهل اى او يرضه اشيخنا (قوله ان كتابته تبطل الخ) وانما بطلت بموت السيد لانها تزمت من الجانبين بخلاف الصحيحة اهل (قوله فان كان قال ان ادبت الى والى وارى) ظاهره انه لا يكتفى بالاختصار على الشئ الثاني بان يقول ان ادبت الى وارى ويؤيده ان الشارح كان جرى عليه ثم رجع عنه لتعميم فليتا لاه شوى (قوله وان فيه نصح الوصية) اى وان لم يقيد بالعجز بخلاف الصحيحة لان نصح الوصية فيها الا ان قيده بالعجز اه سم (قوله وفى انه لا يصرف له سهم المكاتبين) وعليه فلو اخذ من سهم المكاتبين ولم يطم بفساد كتابته ودفعه للسيد ثم علم فادها استردته ما دفعه اليه على ما اقتضاه شرح الروض اه ع ش على مر (قوله وفى صحة اعتاقه عن الكفارة) انظر لم يقل وفى انه يصح التصرف فيه فيستغنى عن قوله وتملكه تامل (قوله وتملكه) مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل اى وفى تملك السيد عبده المكاتب الغير فهو مضاف لمفعوله الاول وقوله ومنه كذلك مضاف لمفعوله اى فى منع السيد لاه من السفر اه شيخنا (قوله ومنه من السفر) اى بخلافه فى الصحيحة فانهما تزمت بل اذن مالم يحل النجم اه شرح الروض اه سم (قوله وجواز وطء الامة) معطوف على السفر فيكون المنع مسلطا عليه اى واقع المنقول من ان وطء المكاتب كتابته فاسدة حرام لكن يكون فى العادة شئ لا يقال منع من الجواز لان يقال هو من اضافة الصفة للوصف اى ومن وطنه الجواز لولا الكتابة وبمذلك لا تستقيم لانها تفيد ان الفاسدة كال تعليق في تحريم الوطء مع انه لا يحرم فى المعلقة فالصواب في فهم العبارة بانها على ضعيف وهو جواز وطء المكاتب كتابته فاسدة فيكون معطوف على منه فان تعدد وكالتعليق في جواز الوطء الخ اه شيخنا عبارة سم وجواز وطء الامة اى وطء السيد الامة المكاتب الفاسدة وليس المراد وطء المكاتب كتابته فاسدة امته لان ذلك ممنوع حتى فى الصحيحة كما تقدم اه سم (قوله وكل من الصحيحة والفاسدة الخ) الظاهر ان محل هاتين العبارتين قبل قوله وكالتعليق لانهما متعلقان بالكلام على الصحيحة والفاسدة تامل (قوله منها الحج) قد تقدم انه يبطل بالردة ولا يعنى فيه ويفسد بالجماع ويعنى فيه واتى بمن إشارة الى انه يتصور الفرق في كل عقد غير مضمون كالاجازة قوله فانهما الوصدا من صبي اوسفيه وتلفت العين في يد المستاجر والمحجب وجب الضمان ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانهما لان فاسد كل عقد كصحيحة فى الضمان وعدمه اه من شرح الروض وقوله والعارية وصورتها طارة الدرام والدنانير لغير الزينة فان قلنا فاسدة تكون مضمونة لقاعدة فاسدة كل عقد كصحيحة فى الضمان وعدمه وقوله والخاع وقد تقدم ان باطله لا عوض فيه بل تارة يقع رجعا وتارة لا يقع اصلا والفاسد يقع بانها بمجر المثل تامل (قوله وتخالقهما في ان السيد فسحها الخ) قال البلقين تخالف الفاسدة الصحيحة فى نحو مائة موضع او اكثر وذكره على ترتيب ابواب الفقه فمهم ردها في تمة التدريب اه شوى (قوله بالفعل او بالقول) عمل غافلتها للتعليق بالنظر لمجموعهما والا فالتعليق يصح فسحها بالفعل لا بالقول وانما غافلتها للصحة فيا لنظر لكل منهما إذ تقدم انه ليس السيد فسح الصحيحة بفعل ولا قول اه شيخنا (قوله او بالقول) ولا يشكل بكون المقلب فيها للتعليق لانه تعليق فى ضمن مارة اى عميرة اه سم (قوله وإن كان فسح السيد كذلك) اى لا ياتى فى التعليق لكن عمله ان كان بالقول ولا لا تقدم ان السيد فسح التعليق بالفعل كالتج اه شيخنا (قوله لان الخط فى الكتابة للكاتب لا للسيد كاه) اى فهو تبرع من السيد على المكاتب وكل من المعنى عليه والسفيه لا يصح تبرعه اه حل اى فتعليل الشارح

قبل الاداء لعدم حصول المعلق عليه فان كان قال ان ادبت الى والى وارى بعد موت لم تبطل بموته (و) فى انه (نصح الوصية به) فى انه (لا يصرف له سهم المكاتبين) وفى صحة اعتاقه عن الكفار فو تملكه ومنعه من السفر وجواز وطء الامة وكل من الصحيحة والفاسدة عقد معاوضة لكن المقلب فى الاولى معنى المعاوضة وفى الثانية معنى التعاقب واعلم ان الباطل والفاسد عندنا سواء الا فى مواضع منها الحج والعارية والخاع والكتابة (وتخالقهما) اى تخالف الصحيحة والتعليق (فى ان السيد فسحها) بالفعل او بالقول اذا لم يسلم له العوض كما سأتى فكان له فسحها دفعا للضرر حتى لو ادى المكاتب المسمى بدفع فسحها لم يمتق لانه وإن كان تليقا فهو ضمن معاوضة وقد ارتفعت فارتفع وقيد لفسخ بالسيد لانه حيث ذهو الذى خالفت فيه الفاسدة كلا من الصحيحة والتعليق بخلافه من العبد فانه يطرده فى الصحيحة ايضا على

واقص سفعه عليه وزيادتي
السفح حجر القل فل تبطل
به فان بيع في الدين بطلت
(و) في (ان المكاتب يرجع
عليه بما اداه) ان بقى (أو)
يبدله ان تلف وهذا من
زيادتي هذا (ان كان له
قيمة) هو أولى من قوله ان
كان متقوما بخلاف غيره
تكرر فلا يرجع فيه بشيء
الا ان يكون محرمًا بجلدية
لم يدبغ فيرجع به لا يبدله ان
تلف (وهو) أى السيد
يرجع عليه بقيمته وقت
العق (اذ لا يمكن رد العق
قاسم ما اذا وقع الاختلاف
في البيع بعد تلف المبيع في
يد المشتري ولو كاتب
كافر كافرا على فاسد
مقصود تكرر وقضى في
الكفر فلا تراجع (فان اتحد)
أى واجبا السيد والمكاتب
جنسا وصفة وكصة
وتكسيري وحول وأجل
وكانا قد بين قنواولى من
قوله فان تجانسا (فالتقصا
واقع بينهما كسائر الديون
من القود المتحدة كذلك
بان يسقط أحد الدينين بقدره
من الآخر (ولو بارضا) من
صاحبهما أو من أحدهما إذ
لا حاجة اليه (و يرجع
صاحب الفضل) في أحدهما
(به) على الآخر ما اذا كانا
غير تدين فان كانا متقومين
فلا تقاص أو مثليين ففيهما

ناقص يحتاج لهذه الزيادة لكن فيه ان المدعى هنا بالعلان بعد الصحة وما زاده المحشى مناته ان التبرع لا يصح
من المعنى عليه والمحجور ابتداء وما اذا طرأ عليه بعد صحته فلا يطلانه فلم يتم التعليل بهذه الزيادة اه شيخنا
(قوله فلا تبطل الفاسدة بنحو اغنامه) ولا نظر لسكونها جز من الطرفين اه حل ولعل وجهه تصوف
الشارع للعق والافتقار بطلان ما كان كذلك بنحو ذلك اه (قوله) ايضا فلا تبطل الفاسدة بنحو اغنامه
فاذا افاق وأدى المسمى عق وثبت الرجوع اه شرح مر وقضيه انه ليس لقاضي ان يؤدى من ماله ان
وجد له مالا وتقدم في الصحة انه يؤدى ذلك ان رأى له مصلحة في الحرية وفي شرح الروض مانصه فلو
افاق فادى المال عق وترجعا قال في الاصل قالوا وكذا لو اخذ السيد في جنونه وقالوا ينصب الحاكم
من يرجع له قالوا وينبغي ان لا يعتق باخذ السيدنا وان قلنا يعتق في الكتابة الصحيحة لان المقلب
التعليق والصفة المعلق عليها هي الاداء من العبد ولم يوجد اه ع ش عليه (قوله) وفي ان المكاتب يرجع
عليه (الخ) قال البلقيني مقتضاه ان السيد لم يملكه وقت اخذ مواعيد ليس الامر كذلك بل يملكه فاذا حصل
العق ارتفع ذلك الملك واستشكل بما اذا علق طلاق زوجته على اعطاد درهم فاعطته غير الغالب فانه يملكه
وله رده وطلب الغالب غيراته في الكتابة برتفع الملك فبراهنا بالاخترار اه اه سم (قوله) هو أولى
من قوله ان كان متقوما) أى لان كلام الأصل يورث المراد بالمثوم ما قابل المثل وهو ما حصره كحل
او وزن وجاز السلم فهو الذى له قيمة قد يكون مثليا كالير ومتقوما كالتباعد ع ش (قوله) بخلاف غيره تكرر
أى غير محرم كما يعلم من قوله لا ان يكون محرمًا ما هو شوري (قوله) بجلدية) كان كاتبه على جلدية فهو
فاسدة انتهى ع ش وقوله لم يدبغ فيه لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كاذ كره والا فله يورغ يرجع
به وببدله ان تلف اه شيخنا (قوله) وهو أى السيد يرجع (الخ) قيل ان هذا معطوف على اسم ان ففيه
اقامة المرفوع مقام المنصوب ويمكن ان يقال انه من عطف الجمل اه شيخنا (قوله) اذ لا يمكن رد العق
(الخ) هذا جواب عن سؤال تقديره هلا يرجع برقبته فيعود قنا اه شيخنا وعبرة شرح مر لان
فيها معنى المعاوضة فقد لف المعقود عليه بالعق للقيم امكان رده فهو كتلف مبيع فاسد في يد المشتري
فيرجع فيه على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه باقية والمعتبر هنا القيمة اتبعت (قوله)
وحلول (واجل) لا حاجة اليه لان ما يرجع به السيد على المكاتب من القيمة لا يكون إلا حالا
وما يرجع به على المكاتب ان كان عين مادقة للسيد فهو عين لادن وهي لا توصف بحلول ولا
تأجيل وان كان بدله فهو لا يكون إلا حالا الا ان يجاب بان مراده مطلق التقاص بقطع النظر عن
الكتابة ولكن الاصح ان التقاص لا يكون الا في الحالين بخلاف المؤجل الا اذا أدى الى العق
وجاب ايضا بان يصور بما اذا كان ذلك عند قهر من عاداتهم بان قيم المتلفات مؤجلة اه شيخنا واجاب
ع ش على مر بان هذه شروط للتقاص لا يبعد كونه متعلقا بالسيد والعبد وان كان ذلك هو الظاهر
من العبارة اه (قوله) فهو أولى من قوله فان تجانسا) أى لا نهوهم ان اختلاف الصفة لا اثر له وليس كذلك
اه ع ش (قوله) بان يسقط (الخ) بفتح الياء من الثلاثي والياء للقبالة ومن للابتداء أى بان يسقط أحد
الدينين مقابل بقدره من القدر الآخر فيشمل ما اذا تساوا او تفاوتاه شيخنا (قوله) فان كانا متقومين
فلا تقاص) أى لانهما ليسا معلومين من سائر الجهات بخلاف المثل قال سم فان قلت ما صورة التقاص
في المثليين في الكتابة فان السيد يرجع عليه بقيمته قلت من صورته ان تكون التجزيم ير امثلا وتكون
المعاملة في ذلك بالبر فهو نقد ذلك المكان فتكون القيمة منه او انظر ايضا ما صورة التقاص في المتقومين
ويمكن تصويره بان تكون التجزيم غنا وتكون المعاملة في ذلك المكان بها فتكون القيمة منها قاسا على
ما قبله اه (قوله) فان كانا متقومين فلا تقاص) لا يتأتى هنا لان قيمة العبد لا تكون الا من نقد البلد
وبدل التالف ا كان قيمة كذلك لو ان كان مثلا للتأليف لكونه مثليا فاقباله قيمة العبد فعلى كل لاساتى
هنا مقابلة بين متقومين ويمكن ان يصور بقوم يعتادون التقويم بالعرض اه شيخنا (قوله) ففيهما

تفصيل ذكرته في شرح
 امره وشعبه من احوال الاختلاف جنسا او غيره مما مر فلا تقاص كالوكا غير تقدين ومما امتقوه من مطلقا
 او مثليان ولم يترتب على ذلك عتق فان ترتب عليه جاز لتشوف الشارع اليه انتهى (قوله ذكرته في شرح
 الروض وغيره) عبارة هناك متناوثة حال (فرع) في التقاص لا تقاص في الايمان لاختلاف الاغراض
 وانما يأتي في الديون فاذا ثبت لسلك من اثنين على الاخرين فان كان الدينان تقدين واتفقا حولا وجنسا
 وصف سقط احدهما بالآخر كرها اي قهر من غير رضا اذ مطالبة كل منهما الآخر بمثل ما عليه عند
 لا فائدة فيه ولا يمل كان له على وارثه دين ومات سقط ولا يؤمر بتسليمه فان اختلفا في شيء مما ذكر ولو في
 الحلول والصحة والتكبير وقدر الاجل او لم يكنوا تقدين وان كانا جنسا فلا تقاص لاختلاف الاغراض
 ولان المقدر على التقدين ليس عديم مائة ومائة لقلة الاختلاف فيهما بقرب التقاص بخلاف غيرهما
 والوجه تقييده في غيرهما من سائر المثليات بما اذا لم يحصل به عتق وهذا هو المعتمد واعلم انهما لو تراضيا بجعل
 الحال قصاصا عن المؤجل لم يجز ايضا كافي الحوالة كذا وجهه الاصل والوجه تقييده بما اذا لم يحصل به
 عتق وهو المعتمد في الامم لو جنى السيد على مكاتبه فوجب مثل النجوم وكانت مؤجلا لم يكن تقاص الا ان
 يشاء المالك بكون سيده واذا جاز ذلك برضاهم السيد او ولو كانا مؤجلا بجليل باجل واحد فوجبان
 ارجحهما عند الامام التقاص وعند الغير المنع تعليلهما الاصل وفي تنصيص المصنف على الحلول دون
 التاجيل اشارة الى ترجيح الثاني وهو ما اقتضاه كلام الشرح الصغير وجزم به القاضي لانتفاء المطالبة ولان
 اجل احدهما قد جعل بموته قبل الآخر فلا يجوز ذلك الا بالراضى ورجع المقتضى الاول وقال في نص الشافعي
 ما يدل له قال الزركشي تبعا لاسنوي وشرط التقاص ان يكون الدينان مستقرين فان كانا سديين فلا تقاص
 وان تراضيا لامتناع الاعتياض عنهما قاله القاضي والماوردي ونص عليه الشافعي فان منعا التقاص في
 الدينين وهما نقدان من جنسين كدراهم ودناير فاطرو في وصول كل منهما الى حقه من غير اخذ من الجانبين
 ان يأخذ احدهما على الآخر ثم يجعل الماخوذان شاعرا معا عليه ويرده اليه لان دفع العوض عن الدرهم
 والدناير في الذمة جائز ولا حاجة حينئذ الى قبض العوض الآخر او وهما عرضان من جنسين فليقبض كل
 منهما ما على الآخر فان قبض واحد منهما لم يجز رده عوضا عن الآخر لانه بيع عرض قبل القبض وهو ممتنع
 الا ان استحق ذلك العرض بقرض او اتلاف لا عقد الا ان يكون العرض فيه مئنا فيجوز ذلك وان كان
 احدهما نقدا والآخر عرضا وقبض العرض مستحقه جاز لردده عوضا عن التقاد المستحق عليه ان لم يكن
 دين سلم لا عكسه اي لان قبض التقاد مستحقه فلا يجوز لردده عوضا عن العرض المستحق عليه الا ان استحق
 العرض في القرض ونحوه من الاتلاف او كان مئنا وان امتنع التقاص وامتنع كل من المتدائنين من البداءة
 بالتسليم لما عليه حبا حتى يسلم كذا نقله في الروضة عن صاحب الشامل وغيره قال الاذري
 وقضيته ان السيد والمكاتب يجبران اذا امتنا من التسليم وهو منابذ لقولهم ان الكتابة جائزة
 من جهة العبد وله ترك الاداء وان قدر عليه انتهى وظاهر ان حبسهما بما ذكر انما ينافي ما قالوه
 لو لم يمتنع من تعجير المكاتب امالو امتناعا من تعجير المكاتب امالو امتناعا من امتناعهما مما مر فلا عليه
 يعمل كلامهم انتهت وقوله هو ما اقتضاه كلام الشرح الصغير اخذ اظاهر في غير ما يؤدى الى العتق اما فيه
 فيصح كايؤخذ من قوله قبل واعلم انهما لو تراضيا لاختلافهما طولها لما فيها من كثرة القوائد (قوله فان فسختها)
 اي الفاسدة مثلها الصحيحة اذا ساغ السيد فسختها بان يجزر المكاتب نفسه او امتنع او غاب بكسر ولعله انما
 قصره على الفاسدة لان الفسخ بها لا يتوقف على سبب امره (قوله اشهد) اي ندباه شرح مر ويدل له
 قول الشارع بعد لا شرط (قوله بعد قبضه) مفهوما انه لو ادعى الفسخ قبل القبض قبل من هو ظاهر لانه
 متمكن من الفسخ قبل قبض المال امره (قوله وجعل انكاره تعجيزا منه نفسه) اي فيتمكن السيد

تفصيل ذكرته في شرح
 الروض وغيره (فان
 فسختها) اي الفاسدة
 (احدهما) هو اعم من قوله
 السيد (اشهد) بفسختها
 احتياطا او تحمزا من
 التجادل لا شرط (فلو قال)
 السيد (بعد قبضه) المال
 (كنت فسخت) الكتابة
 (فانكر المكاتب حلف)
 المكاتب فيصدق لان
 الاصل عدم الفسخ وعلى
 السيد البينة (ولو ادعى)
 عدي كتابة (فانكر سيده
 او وارثه حلف) المنكر
 فيصدق لان الاصل عدمها
 ولو عكس بان ادعاها السيد
 وانكرها العبد صار قنا
 وجعل انكاره تعجيزا منه
 لنفسه فان قال كاتبك
 واديت المال

وعتقت عتيق باقرامو معلوم عامر في الدعوى والبنات ان السيد عتق علي بن العباس (ولو اختفا) اي السيد والمكاتب (في قدر النجوم) اي المال (او صفتها) كجنسها او عددها او قدر اجلها ولا يثبت لكل بيتة (تحالفا) بالكيفية السابقة في البيع فان اختلغا في قدر النجوم بمعنى الأوقات فالحكم كذلك إلا ان كان قول أحدهما متضاهيا لفساد كان قال السيد كاتبك على نجم فقال بل على نجمين فيصدق مدعي الصحة وهو المكاتب في هذا المال (فإن لم يقبض) السيد (مادام لم يتفق) على شيء (٤٧٧) فسحقا الحاكم وقياس ما مر في البيع انه يسحق الحاكم أو المتحالفا

من الفسخ الذي كان متناحيا عليه ولا تنفس بنفس التعجيل لما مر ان المكاتب إذا فجر نفسه بتغير سببه بين الصبر والفسخ ومن ثم عبرنا بقوله جعل إنكاره تعجيلا ولم يقل فسحا ام عرش على مر (قوله) ايضا وجعل إنكاره تعجيلا منه لنفسه) محله ان تعسدا لم يكن عذرا ام حج (قوله) وعتقت ليس بقيد ومن ثم استقله مر وحج ام حل (قوله) ولو اختلفا في قدر النجوم) اي في مقدار ما يؤدى في كل نجم ام زى ومثله في شرح مر وعلى هذا فيفسر قوله او عددها بعد جعلها بان اختلفا في جملة العددين الظاهر انه يصح العكس تأمل (قوله) تحالفا بالكيفية السابقة) ويدها بالسيد لا بمنزلة البائع ام شيخنا (قوله) فالحكم كذلك) اي يتحالفا وانظر لقصر النجوم في المتن على المال وملاهم كاصنم مر حيث قال ولو اختلفا في قدر النجوم اي الاوقات او ما يؤدى كل نجم انظر ما توجدنا عذر ما ذكره بقوله إلا ان كان قول أحدهما الخ فان هذا لا يتأق في الاختلاف في قدر النجوم بمعنى المال (قوله) فسحقا الحاكم) اي أن طلبا الفسخ ولم ير ضا عن الخصومة ولا فلا يسحقها وقوله وقياس ما مر هو المتسدد شيخنا (قوله) بعضه ودعية عندك) اي دفعته لك على سبيل الودعية ولم ادفعه من جهة الكتابة ام شرح مر (قوله) بالتقديرين) اي تقديرى كون بعض المدفوع ودعية كأداء المبدوكو من النجوم كأداء السيد فقد انقضى النجوم قبضت بكاملها على كلا التقديرين ام شيخنا (قوله) في تلف المؤدى) عبارة شرح مر بان تلف المؤدى ام (قوله) والحكم في الشق الاول) هو قوله ان عرف ذلك والثاني هو قوله والاول الخ ام شيخنا (قوله) وقرق بان الحق الخ) يؤخذ من الفرقان مثل الكتابة غير النكاح من بقية العقود لكن عبارة الياى ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع حيا او مجنونا لم يقبل وان امكن الصباو بعد الجنون لانه معاوضة محض لا اقدم عليها يقتضى اجتماع شرائطها بخلاف الضمان والطلاق والعتيق ام عرش (قوله) تعلق بآلث) هو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوج ام هو الزوجة ان كان الاختلاف بين الولي والزوج فليس الثالث من وقصت معه الخصومة ام شيخنا (قوله) او قالو وضعت عنك النجم الاول الخ) استشكل بانه لا يختلف الحال بكون الموضوع الاول والاخر بمحصل العتيق بكل منهما فلا فائدة لاختلافهما ويمكن ان يصور بما اذا اختلف مقدار النجمين فقال خذ هذا عن الاول واصبر حرا لآلثك وضعت الاخر فقال انما وضعت الاول وهذا الذى انبت به دون الاخر فلا تمتق حتى تاتي بما نبي ام عبد البر وعبارة شرح مر وانما تظهر فائدة اختلافهما اذا كان النجمان محتقنين في القدر فان تساويا فلا فائدة ترجع الى التقدم والتاخر ام بالحرف وقال زى فائدة اختلافهما في ذلك ان الرقيق يقول هو النجم الاخير واعتق بذلك والسيد يقول هو النجم الاول فلا تمتق الا بعد أداء النجم الاخير وهذا ظاهر واضح ام قال سم ويصور ايضا بما اذا تساويا وكان يسوغ للسيد الاستمتاع من اخذ النجم قبل وقته فجاء بالنجم الاول قبل وقت الاخير وقال وضعت عنى الاخير والاول باق وقد مضى وقته فيلزمك بقوله فقال انما وضعت الاول فلا يلزمي القبول لهذا الاخير لانه لم يدخل وقته والوقت وقت نهب مثلا ونحو ذلك من الصور التي تدرك بالتأمل ام (قوله) فمن اعتق نصيبه أو أبرأ عن نصيبه لم يقبل وأدى اليه نصيبه كالذى بعده لانه لا يتأق اعتاق الاول بالقبض لانه ليس له تخصيص أحدهما بالاداء كاقدم في نظيره وهو مالو كانه سيده قيل فصل فيم يلزم السيد وكان يمكنه ان يدخل قوله

زوجته لم يصدق وان عهده ذلك وقرق بان الحق ثم تعلق بآلث بخلافه هنا وذكر التحليف هنا وفيما يأتي من زيادتي (أوقال) السيد (وضعت عنك متعج الاول او بعضا) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم الاخر والسيد (اي كل النجوم) (حلف السيد) فيصدق لانه اعرف بمراجه وقوله (ولو قال) العبد لآلثي سيده (كاتبى ايوكا بفسداه) وهما اهل التصديق او قامت بكتابة بيتة (فكاتب) حلا بقولهما أو بالبيتة (فمن اعتق) منهما (ففيه) منه أو ابراه عن نصيبه من النجوم (عتق)

او ابراه في قول المتن فن اعتق نصيبه الخ (قوله خلا للرافعي في تصحيحه الوق) اي يقول بوقف عتق نصيبه حتى يعتق الباقي (قوله ثم ان عتق نصيب الآخر باذنا الخ) وجاز التخصيص هنا لان ذلك قد زالت كتابته حصته والتخصيص انما يكون ممنوعا اذا كان التصيين باقيين على الكتابة تامل (قوله فالولا للاب) كونه للاب في العتق باذنا او الابرأ ظاهر واما في العتق بالاعتاق فلم لا يكون للبشر الا ان يقال لما كان مستحق العتق باعتراف المباشر كان كانه لم ينشئ عتقا وانما الذي وقع منه تجزير الواقع من الاب فكانه صدر من الاب اه شيخالكن ينكر على هذا الجواب ماسيا في صورة تصديق احدهما من ان الولاء ينبت للمصدق كاسيا في (قوله بالمعنى السابق) وهو ان الولاء ثابت لها في حياة المورث والذي ينتقل لها انما هو القوائد اه عش (قوله وان عجز) معطوف على قوله ان عتق نصيب الآخر فالقسم ان احدهما عتق نصيبه وهذا التفصيل في الآخر اه شيخنا (قوله تقتضى حصول العتق) يقال عليه ان لم يحصل عتق بها في صورة الاعتاق بل به فلم يسر على المباشر اذ ارق نصيب الآخر كافي نظيره المتقدم فيها وكا في الصورة الالية وهي ما اذ لم يصدق احدهما بان مكاتب الجواب يعلم عار من ان الاعتاق الذي وقع من المصدق كانه صدر من المصدق كانه صدر من الميت قبل موته لا عتقا فهما باستحقاق العتق من غيرهما فكان ما فعلاه تجزير لما صدر من الاب او انما سرى في صورة تصديق احدهما لان المكسب لم يعترف باستحقاق العتق كان مدعيا برق الكل كما اشار اليه قوم بل يقتضى اعترافه فسرى الى نصيبه تامل (قوله لاسراية عليه كامر) اي في قوله وانيتم مسر (قوله وكان موسرا) اي بنصيب شريكه كانه فان ايسر بنصف حصه الشريك غرم مع قيمة نصف الحصه اشر نصف الباقي لان الحصه كلما قلت قصت لرغبة فيها اه سم وقوله سرى العتق عليه وولاء ما عتق من كل العباد وبعضه للمصدق خاصة اه عبدالر (قوله سرى العتق عليه) استشكل هذا من حيث ان المصدق يزعم ان نصيب شريكه مكاتب فكيف يلزمه حكم السراية ولم يعترف بموجبهما بحاجب بانه لما كان موجبا يقتضى ثبوت السراية بوثبوتها من آثار عتق المصدق واعتاقه ثابت فهو باعتاقه كالمتلف لحق شريكه او ضمنه في التوشيح بانافي العبد المكاتب كله انما منعتا السراية لما فيها من ابطال حق الشريك في كتابته وهذه العلة مفقودة هنا فلا عذور في السراية فلهاذا كان الاصح القول بها ولا يمكن القول بها مع عدم الغرم اه واعلم ان البقي اعتمد عدم السراية نظر المعنى الاشكال المتقدم والسبب اجاب بما سلف واعتمد السراية والغرم والشارح في شرح الروض اعتمد السراية وقال الظاهر عدم الغرم وهو متدافع وانه تعالى اعلم اه وما اعتمد البقي اعتمده في الروض فقالوا للفظه ولشرحه وان اعتق المصدق نصيبه او ابرأ عن حصته من النجوم او قبض حصته عنها عتق كافي المشترك ولم يسر الى نصيب الآخر وان كان موسرا لان العتق انما وقع عن الميت الى ان قال في شرحه وهذا ما حصه الاصل في الثانية وجزم به في الثالثة واقتضى كلامه ترجيحه في الاولى لكن الذي في المنهاج كاصله فيها ان المذهب السراية ان كان موسرا لان المكسب يقول انه رقيق لها فاذا اعتق شريكه نصيبه ثبتت السراية بقوله وانما قبل بالسراية في نظيره من المكاتب لما فيها من ابطال حق الشريك في كتابته وهذه العلة مفقودة هنا فلا عذور في السراية واما في المنهاج هو المتعذر والظاهر انه لا غرم للسراية لان المكسب يزعم ان المصدق عتق نصيبه عن نفسه لاعن الميت والمصدق ينكره فهو كالمكاتب قال لشريكه انت اعتقت نصيبك فانكره ويحتمل خلافة اه سم (قوله بخلاف ما لو ابرأه الى قوله فلا سراية) وذلك لانه لم يصد منه اعتاق وانما العتق حصل من الاب ولا سراية على الميت كما علمت اه شيخنا

(كتاب امهات الاولاد)

ترجم هذا المبحث بكتاب دون الباب لعدم اندراج في ترجمة الاعتاق السابقة لانها مفقودة للعتق الاختياري القولي وما هنا قهرى فلي والظاهر انه ترجم بشئ وزاد عليه لانه ذكر فيما يأتي حكم الاولاد فالتقى كتاب امهات

خلافا للرافعي في تصحيحه الوق (ثم ان عتق نصيب الآخر) باذنا او اعتاق او ابرأ (فالولا) علم المكاتب (للأب) ثم ينقل بالعصوبة اليهما بالمعنى السابق في أواخر كتاب الاعتاق (وان عجز) فعجزه الآخر (عاد) نصيبه (قتا ولا سراية) على المتقولو كان موسرا لان الكتابة السابقة تقتضى حصول العتق بها والميت لاسراية عليه كانه وقول ثم الى آخره من زيادتي (وان صدقه احدهما فنصيبه مكاتب) عملا باقراره واغترر التبعين لان الدوام أقوى من الابتداء (ونصيب المكاتب في بخله) على نفي الالم بكتابة أبيه استصحابا لاصل الرق نصف الكسب له ونصفه للكاتب (فان اعتق المصدق نصيبه) وكان موسرا سرى العتق) عليه الى نصيب المكسب يدعى ان السكالر رقيق لها بخلاف ما لو ابرأه عن نصيبه من النجوم او قبضه فلا سراية اما لو انكر ا فيحلفان على نفي العلم كما علم ما مر

(كتاب امهات الاولاد)

بعض المهرزوكه كرامع فتح المهر وكسرها

الاولاد اولادها أى كتاب احكامها التى هى النسب التامة كالاستيلاء والعق وجواز الاستخدام
 والوطء قولنا مثلاً اولاد استيلاءها نأخذ او يجب لها العق او يجوز استخدامها والاضافة من اضافة
 الدال للدلول اذ الكتاب اسم للالفاظ لا يتقيد المتن وهو دال على الاحكام المذكورة الاولاد جمع
 ولد يطلق على الذكر والانثى والمجموع فقل بمعنى مفعول وهو مذكور وجميعه اولاد ولد وولدان
 فقل لغة فيه وقيل يجمل المضموم جمع المفتوح مثل اجمع اسد وقد ولد له من باب وعد اه مصباح
 واولاد جمع قلته مراد به الكثرة وذلك كثير فى كلامهم اه شيخنا وجارة شرح ر ختم المصنف
 كتابه بابواب العق رجاء ان الله يثمنه من النار واخرها هذا الكتاب لان العق فيه يعقب الموت الذى
 هو غاية امر العبد فى الدنيا ويرتب العق فيه على عمل عمله العبد فى حياته والعق فيه قهرى مشوب بقضاء
 او طارائى اغراض وهو اى الاستيلاء قريب فى حق قصده حصول ولد وما يترتب عليه من عق وغيره
 وقد قام الاجماع على ان العق من القربات سواء المنجز والمطلق واما تليفه فان قصده بحث او منع او تحقيق
 خير فليس بقرية ولا افوقية والاصح ان العق المنجز باللفظ اقوى من الاستيلاء لثرت مسيه
 عليه فى الحال وتأخره فى الاستيلاء وحصول السبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء لجواز موت
 المستولدة واولاد لان العق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء انتهت وفى المصباح الوطر الحاجة
 والجمع او طار مثل سبب واسباب ولا يبنى منه فصل تقول قضيت وطرى اذا نلت ببيتك
 وحاجتك اه (قوله جمع ام) بضم الهزة وكسرها وقد قرى بهما فى السبع فى المفرد لتان قطع
 واما حركة الميم فهى اعرابية تابعة للعامل وقوله واصلها امية اى فالحاء اصلية وهى لام الكلمة ووزنه فعلة
 خذفت اللام اعتباراً بما خذفت فيه فصار وزنه فعلة وهذا مبنى على ان الحاء اصلية كاعتلت وهو قول ابن
 السراج وصاحب العين وروده الاشعور عند قول ابن مالك ه والهاو فحاله ولم تره وحققنا بازاء
 فوزنه فعلة لجمع على اميات مبنى على القول بالاصالة على اميات مبنى على القول بالازاءة ففى كلام الشارح
 اجمال واما الهزة فهى اصلية على كل حال وقوله ويقال فى جميعها اى جميع اميات اى كما يقال اميات وقد
 عرفت انه موزع وان كان ظاهر كلامه خلافه اه شيخنا وفى المصباح والوجه ما ورد فى البارع ان
 فيها اربع لغات ام بضم الهزة وكسرها وامة وامة فالاميات والاميات لغتان ليسا اصلين الاخرى ولا حاجة
 لدعوى حذف ولا زيادة (قوله قاله الجوهري) اى فى محاحه وحيث ذمات جمع الفرع دون الاصل
 وقوله ومن نقل عنه اى عن الجوهري وهو المحلى انه قال اميات جمع امية اصل ام فهو للاصل دون الفرع
 خلاف ما قرئته فقد تسمع فى هذا التعبير عنه حيث نسب الصحاح غير لفظها لكن لما كان ما ثبت للفرع
 يثبت لاصلها غالباً سأل عنه ان ينقل عن الجوهري ان اميات جمع امية ولقاتل ان يقول المحلى لم ينقل ما ذكره
 عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري والجوهري يجوز ان يكون كلامه لم ينحصر فى الصحاح
 اه طبرلاوى وبعبارة المحلى جمع امية اصل ام قاله الجوهري انتهت وقول الطبرلاوى قاله الجوهري
 اى فى صحاحه الخ تصرف فى العبارة براه حيث حمل عزو شيخ الاسلام على خصوص
 الصحاح واجاب بما قاله وهذا ليس على ما يبنى (قوله ومن نقل عنه) هو الجلال المحلى وقوله
 فقد تسمع اى تساهل وتمسك بالقاعدة الاغلبية التى ما هنا ليس منها وهى ان ما ثبت للاصل وقد
 ثبت للفرع وهو اجمع على اميات فجعل هذا الحكم وهو الجمع على اميات للاصل وهو امية
 وقد علمت ان القاعدة اغلبية وان ما هنا ليس منها وكون هذا ليس منها إنما هو من حيث
 النسبة والعزو إلى الجوهري لأن الذى صرح به انه جمع أم وأما يقطع النظر عن العزو إليه فيصح
 ان يكون جمع أم وجمع امية بل كونه جمع امية اقرب وأولى دليل وجودها فيه تامل (قوله وقال
 بعضهم الخ) شروع فى بيان المراد من الجمعين اى فى بيان ما يستعملان فيه وقوله لكن الاول الخ الاول
 هو قوله وقال بعضهم فليس فى العبارة الا قولان ثم اشار إلى ردهما إلى شىء واحد وان الخلف لفظى بقوله

جمع ام وأصلها أمية قاله
 الجوهري ومن نقل عنه
 انه قال جمع أمية أصل
 أم فقد تسمع ويقال فى
 جمعها اميات وقال بعضهم
 الاميات للناس والاميات
 للبهائم وقال آخرون يقال
 فيها اميات وامات
 لكن الاول أكثر فى
 الناس والثانى أكثر فى
 غيرهم ويمكن رد الاول الى

ويمكن رد الأول إلى هذا بأن يقال فيه الأمهات للناس أى على سبيل الكثرة والامات البهائم أى على سبيل الكثرة فمن التليل استعمال الامهات في البهائم والامات في الناس اه شيخنا (قوله والاصل فيه) أى في الكتاب أى في أحكامه الدال هو عليها اه شيخنا وعبارة شرحه ورواها قدمت ذكر الادلة لانه رتبة الدليل العام التقديم وقد قال الفخر الرازي ان المحققين جرت عادتهم بانهم يذكرون اول الباب ما هو الاصل والقاعدة ثم يخرجون عليه المسائل اه (قوله أى بما أمة) أى مبتدأ شرطية أو موصولة وما ما زائدة أو غير زائدة أو مامة يجوز مجرؤه ونصبه ورفع في الجر ثلاثة أوجه أما بدل من ما وصفها أو مجرورة بالاضافة وما زائدة وفي نصب وجان اما تميز أو حال لكن من أى وفي الرفع أربعة أوجه لانه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة أو صلة أو انه بدل من أى وما زائدة أو غير زائدة تأمل وعبارة عرش في أول كتاب العتق نصها قوله إجماع رجل أى إسم موصول مبتدأ وماصلة ورجل مضاف إليه وذكره وصف طردى لا للتخصيص وجملة اعتق الخ في محل جر نعت لرجل وجملة استفد الخ في محل رفع خبر المبتدأ اه وقرر شيخنا هناك مناصه ويجوز ان تكون أى إسم شرطية جازم مبتدأ وماصلة ورجل مضاف إليه وجملة اعتق الخ فعل الشرط في محل جزم جملة استفد الخ جواب الشرط في محل جزم وخبر المبتدأ جملة الشرط وجملة الجواب وأجوبه على الخلاف المشهور في خبر المبتدأ إذا كان إسم شرطية أمها وأولها وإعراب عرش مشكل من حيث خلو الموصول عليه عن الصلة فلما عرّب جملة اعتق الخ صلة لكان أولى وما يرد من ان الجمل بعد التكرات صفات محله إذا لم يكن في التركيب ما هو احوج إلى الصلة من التكره والموصول احوج إلى الصلة من التكره الى الصفة كالإختي والخاص انهم ذكروا ان لاى خمسة استعمالات شرطية فمتناج لشرط وجوابها الاكثر ان تتصل بهما الزائدة لتأكيد الإيهام في الشرط نحو إجماع الاجلين قضيت فلا عدوان على فأى اسم شرط مفعول مقدم لقضيت وقضيت فعل الشرط وجملة فلا عدوان الخ جواب الشرط واستفهامية فتحتاج الى جواب فقط نحو ايكم زادة هذه إيماناً وموصولة نحو لتزعن من كل شيعة اجماع اشد على الرحمن ووصلة لنداء ما فيه ال ودالة على معنى الكمال صفة لما قبلها ان وقعت بعد نكرة نحو هذا رجل أى رجل وحالان وقعت بعد معرفة كررت بعد الله أى رجل والتي في الحديث شرطية لجملة ولدت شرطها وقوله فهي حرة جوابها ولا يظهر ان تكون جملة ولدت صفة لامة نظرا لقاعدة ان الجمل بعد التكرات صفات لان هذه القاعدة اغلبية فانها شروطها ان لا يتقدم تلك الجملة عامل يطالبها زوما وقد تقدم تلك الجملة اذا الشرط ولو كانت تلك القاعدة كلية لاعر بواجبة قضيت في قوله تعالى اما الاجلين قضيت حالا لوقوعها بعد معرفة وقد صرحوا بأنها شرط لان شرط وقوع الجملة حالا بعد المعرفة تقدم عامل يعمل في الحال ولم يوجد هنا عامل ومن جملة شروط كون الجملة صفة للتكره ان يصح الاستغناء عنها وهذه الجملة قد وقع قبلها موصول أو شرط فلا يستغنى عنها فلا تكون صفة اه (قوله عن دير منه) الدبر هو الموت كاقدمه الشارح في التذيير بقوله لان الموت كاقدمه الشارح في التذيير بقوله لان الموت دير الحياة ومنه يتعلق بدبر والضمير يرجع للسيدوع بمعنى بابه السيئة او في الظرفية أى في وقت الدبر او بمعنى مع وانها على ظاهرها والمعنى خربت ناشئة عن دير منه أى ناشئة عن موته اه شيخنا وعبارة عرش قوله عن دير منه أى بعد اخرجه من حياته قال في المصباح الدبر بضم دال وبسكون الباء خلاف القبل من كل شيء واصلة لما دبر عنه الانسان اه (قوله ايضا عن دير منه) أى بدو موته فلو مات قبله فلا حرية ولو قبلها انساو كان لسيدها قيمتها فلو ماتا معا أو شك في سبق والمية مال الحكم اه عميرة قال العلامة سم بنفى ان يحكم بالعتق في الاولى نظرا الى ان العلة تهازن المعلول دون الثابتة لان بقا الرق محقق فلا يزول الا بثبوت خلافه فأتأمل اه اجبورى على الخطيب (قوله امهات الاولاد لا يمين ولا يوهن) أى لنير انفسن قيهما واستفيد من هذا الحديث متاع التملك بسائر انواعه لانه اما اختياري او قهرى والاختياري اما بمعاونة او غيرها وبدا بالبيع لانه الغالب في ازالة الملك واخر الارث لتعلقه بالموت وما قبله

هذا والاصل فيه خبر ايمان
امة ولدت من سيدها فهي
حرة عن دير منه رواه ابن
ماجه والحاكم وصححه
استاده وخبر امهات
الاولاد لا يمين ولا يوهن
ولا يورثن

بالحقا قولم يقتصر على هذا الخبر مع اشتباهه على ما في الأول وزيادة لأن الأول مرفوع افتخا وهذا مختلف في
 رقه ام عش (قوله يستمتع بها سيدها) خزان او مستانبا استنفا يائنا كانه قيل وماذا يفعل بها
 السيد ام شيخنا وافر في هذا وجمع فاقبله لأنه لا يمكن الاستمتاع في وقت واحد باكثر من واحدة ام
 حل وقيل إشارة إلى جواز الأمرين في ضمير الجمع لكنه إن كان المراد منه الكثرة فالأمر الأول كانهما
 وإلا فالأمر بقاءه ام عش ولما كان الفعل في معنى النكاح فهو في سياق الآيات لا يعم فيصدق الاستمتاع
 بمرة واحدة نص على التعميم المراد قوله مادام حيا ام شيخنا (قوله انعقاد الولد حرا) أي في ملكه بخلاف
 من وطنها يشبهه ثم يملكها فلا تكون ام ولد على المعتمد ووجه الدلالة ان الولد جزء منها فيسرى
 المتق منه اليها ام شيخنا وبعبارة أخرى قوله وسبب عتقها بموته انعقاد الولد حرا أي والولد
 حر فاستتبع الباقي كما قالهم وقال غيره فسرى اليها واعترض الأول بان الأصل لا يبيع القرع والثاني
 بأن السراية إنما تكون في الانقصاص لا في الأشخاص كما تقدم إلا أن يقال لما كان الحمل جزءا منها صار
 شفعا لأشخاصا تامل (قوله ان تلد الامقرتبا) إنما كان من اشراط الساعة لأنه إنما يكون عند كثرة
 الفتوحات وكثرة الجوارى يابدى المسلمين وذلك من علامات الساعة وقيل إنما كان ذلك من اشراطها
 لأن السيد قديما أمه فتحمل منه فولد ثم يبيعها غربة فتها فإذا كبر ولدها اشتراها وهو لا يدري أنها
 امه فيصدق انها ولدت سيدها المالك لما صورته ام عش وبعبارة حديث الأربيعين مع شرح ابن حجر
 قال فاجبرني عن امارتها بفتح الهجزة أي اشراطها وعلاماتها الدالة على اقربائها وربما روى امارتها
 قال ان تلد الامة أي الفتنة وأل فيها للباهية دون الاسترقاق لعدم اطراد ذلك في كلامه ربها أي سيدها
 وفي رواية ربها أي سيدها وفي أخرى يعلى بمعنى ربها وهذا كناية اما عن كثرة السراية اللازمة
 لاستيلائها على بلاد الكفار حتى تلد السرية بنتا وانما سيدها فيكون ولدها سيدها كايها لعلامة استيلائها
 على بلادهم وكثرة الفتوح والتسرى وعن كثرة بيع المستوليات لفساد الزمان حتى تقتري المرأة أمها
 وتسترقها جاهلة انها امها فالعلامة غلبة الجبل الناضع عنها بيع ام الولد وهو ممنوع لإجماع على زواج فيه
 ويتصور هذا في غير امهات الاولاد بان تلد حرا يشبهه أوقنا بتكاح او زنا ثم يقتري ثم يتبع يما
 صحيحا وتدور في الأيدي حتى يشتريها ولدها وهذا أكثر وأعم من تفديده أي فرضه في امهات
 الاولاد أو عن كون الأماء يلدن الملوك فتكون أم الملك من جملته عتبه وإنما يظهر هذا على رواية
 ربها لارتبها لندرة كون الأمهات ملكة او عن كثرة عقوق الاولاد لامهاتهم فيعالمونهم بمعاملة السيد
 لأمته من الامهات والسبب ويستأنس به برواية أن تلد المرأة وخبر لا تقوم الساعة حتى يكون الولد
 غيظا او عن كثرة بيع السراية حتى يتزوج الانسان امه وهو لا يدري بناء على رواية يعلى وان المراد
 بدزوجها ولا دلالة في ذلك بمنع بيع امهات الاولاد ولجوازها خلافا لمن زعمه إذ لا يلزم من كون
 الشيء علامة للساعة حرمة ولا ذمة لما ياتي في التطاول في البيان ام (قوله فاقام الولد الخ) انظر
 ما وجه هذه الغنمية إذ الدليل على حرية الولد حصل من قوله ان تلد الأمهات ربها امهات ربها بالمال ولا
 يملك إلا الاحرار على ان قوله هو أبوه حر قد يمنع بانه قد يكون قنوا بالجملة فلم ينتج الدليل المدعى الذي هو
 انعقاد الولد حرا كالأجنبي ام شيخانم رابت في الرشيدى على حر قوله الولد حر فكذلك وانظر ما وجه
 دلالة على حرته ام (قوله لو حبلت الخ) لو هانجر دال بطل على القليل بمعنى ان يمكن ان تكون حرف امتناع
 لامتناع على الكثير بل هو المبلغ في قاعدة سبية الحبل للعتق وآثر الجبل على الحمل لأن الأول خاص بالأدميات
 والثاني يعمم واليهام ام شيخانم وبعبارة أصله إذا أجل أمه امه قال حج اثر إذا على ان لانها تختص
 بالمشكوك والموهم والتأدير بخلاف اذا قاما بالتيقن والمظنون ولا شك أن امهات الأماء كثير مظنون بل
 متيقن ونظيره اذا قمت إلى الصلوة وان كنتم جنباً خاص الرضء باذا تكرره وكثرة اسبابه والجنابة بان
 لندرتها وكثرة الظهور عن الموت حتى صار كأنه منى مشكوك فيه اتي بان معنف نحو ولئن متم واتى باذا في

يستمتع بها سيدها مادام
 حيا فإذا مات فهي حرة
 رواه الدارقطني والبيهقي
 ومصاحبه على عمر رضى
 الله عنه وخالف ابن القطان
 فصححه ووجهه وحسنه وقال
 رواه كلهم ثقات وسبب
 عتقها بموته انعقاد الولد
 حرا لإجماع والخبر
 الصحيحين أن من اشراط
 الساعة ان تلد الامهات ربها
 وفي رواية ربها أي سيدها
 فاقام الولد مقام أبيه وأبوه
 حر فكذلك هو (جبل
 من حر)

وإذا أمس الناس ضرمع ان الموضع لان نحو وان تصبهم سبعة لندرتا ما لعة في تخوفهم واخبارهم بانه لا بد ان
 بمسهم شيء من العذاب وان قل كما اشار اليه تشكيروا لفظ المس تأمل اه (قوله جلست من حر) أى في حياته
 والا فلوجلست عنه بعد موته بان استدخلت ماء الذي خرج في حياته محترما بدمه فثبت به امة الولد
 وان كان الولد حر انسيا ويرث من ابيه لانه وان لم يكن موجودا وقت الموت لكنه كان موجودا منيا
 فوجوده أصل حيوان كوجوده حيوانا اه شيخنا وقوله ويرث من ابيه لعل حكمة الارث مع كونه لم يكن
 حلا عند الموت انهم اكتفوا بوجوده بدمه فثبت ان نقد الولد منه بعد الموت نزل من لوق وجوده وقت
 الموت اه ع ش على مر وبعضهم قرران هذه الصورة غار جة يقول المتأمنه وذلك ان الامة في هذه الصورة
 وقت جلها ليست أمة للسيد لا تتقالها عن ملكه بموته فهي أمقلوارته وفي خصائص الحيزرى ان الحكم
 المرتب على الاستيلاء خاص هذه الامة اه ع ش على مر (قوله جلست من حر) في المختار جلست المرأة
 من باب طرب فهي حلي ونساء جالى وجلبات بفتح اللام فيهما هو فيه ايضا حمل الشيء على ظهره وحملت
 المرأة الشجرة والسكل من باب ضرب باه (قوله من حر) أى يمكن احباله بان استكمل تسع سنين والمراد به
 غير المرتد اذا استلاد المرتد موقوف اه شيخنا وعبارة شرح مروج يخرج يقول المصنف امته ايلاد المرتد فانه
 موقوف كملكه وايلاد الواقب او الموقوف عليه الامة الموقوفة فانه لا ينفذ (قوله كله اوبعضه) بالرفع
 فاعل بحر اذهو صفة مشبهة بمعنى محروبو بالنصب على التشبيه بالمفعول به بعد تحويل الاستناد واما الجر على
 التوكيد ففيه توكيد النكرة وفيه ان لفظ بعض ليس من الفاظ التوكيد وعلى البدلية فيه انه يصير المعنى
 لو جلست من بعض حر وهو فاسد ويصح الجر على الاضافة لكن يضيع توين المتأمنه شيخنا وهذا التصميم
 من حيث نفوذ الايلاد وان كان وطه البعض لامتته حرما عليه لانه يجوز له التسرى اى وطه الامة التى
 يملكها ببعضه الحر كائنه عليه ان العباد وسياق قريبا فله من حج و مر ووجه الحرمة من حيث المعنى ان
 بعضه مملوك لسيده مالك بعضه فليس له صرف هذا البعض في الفتح لانه اذا تمتع بجملة فإرغم عليه استعمال
 البعض الذى يخص السيد في غير حقه تأمل (قوله ولو كافر او مجنون) أى وسواء كان مختارا أو مكرها اه
 شرح ممر (قوله امته) الاضافة لادنى ملازمة فيشمل المشتركة لكنه ان كان موسرا سرى للكل والا فثبت
 في نصيه فقط اه شيخنا وعبارة قسم قوله امته لو كانت مشتركة نفذ الايلاد وسرى الى نصيب الآخر من
 الموسر بقدر ما يسر به من جميع النصيب او بعضه وعليه القيمة قال في الكفاية في نظير ذلك من العتق يقوم
 ذلك قبيل العتق كما قاله القاضي أبو الطيب والماوردى والرويانى لان العتق موكس وهذا الوكس لو حصل
 بضمه واستشكك في الطلب من حيث ان الجناية لا تتحقق الا بعد العتق فكيف يضم قبلها وان المعسر اعاقه
 موكس ولا يفرم شيئا (فرع) لو أسير بنصف حصه الشريك غرم مع قيمة نصف الحصه ارش
 نقص الباقي لان الحصه كلما قلت نقصت الرغبة فيها انتهت وعبارة المصنف في كتاب الاعاق
 متا وشرحا نصها أو اعتق مشتركا بينه وبين غيره أو أعتق نصيبه منه عتق نصيبه لانه مالك
 التصرف فيه ويسرى بالاعتاق من موسر لا معسر لما يسر به من نصيب الشريك اوبعضه ولو كان مدينا
 فلا يمنع الدين ولو مستفرا السراية كما لا يمنع تعلق الزكاة كايلا فانه ثبت في نصيبه ويسرى بالعلوق من
 الموسر كما يسر به من نصيب الشريك اوبعضه ولو مدينا وعليه لشرى بكمه قيمة ما يسر به وقت الاعتاق أو
 العلوق لانه وقت الاتلاف وعليه لشرى بكمه في المستولد حصته من مبرع ارش بكرة ان كانت بكرة هذا ان
 تأخر الانزال عن تقييد الحشفة كالمو الغالب والا فلا يلزمه حصه مبر لان الموجب له تقييد الحشفة في
 ملك غيره وهو متف هنا لا يقتضاها أى حصته من الولد لان أمه صارت أم ولد لاهالا فيكون العلوق في ملك
 الولد فلا تجب القيمة انتهت (قوله أيضا امته) للامة شرطان الاول أن تكون مملوكة للسيد
 حال طوقها منه وبهم هذا الشرط من الاضافة في قوله امته وسببه عليه الشارح بقوله وتقدم

كله اوبعضه ولو كافرا أو
 مجنونا (امته) ولو بلاوطه

حكم المرونة الخ ان لا يتعلق بها حق لازم غير الكتابة حال العلوق والسيد مصر ولم يزل عنها بل يمت فيه ولم يملكها السيد بعد ذلك بان لا يتعلق بها حق اصلا او يتعلق بها وغير لازم ولا زمو هو كتابة او غير كتابة لكنه زائل عند العلوق او مستمر والسيد موسر او مصر وقد زال بعد ذلك عنها بنحو اداء او ابر او ابرل ويصمت فيه لكن ملكها السيد بعد ذلك ففي هذه الصورة كلها ثبت الاستيلاء اما اذا يتعلق بها كذلك فلا يثبت الاستيلاء والحق اللازم مثل الرهن بعد القبض ومثل ارض الجنابة وعارة شرح مر وعمل ما ذكره المصنف اذ لا يتعلق بالامة حق للغير ولا ينفذ الا يلاذ كالر او لد رهن مصر مرهنة بغير اذن الرهنين إلا إذا كان الرهنين فرعه كما يحتمل بعضهم فان انك الرهن نفذ في الاصح وكالو اولد مالكم مصرامته الجانية المتعلق برقيتها مال إلا ان كان المحمي عليه فرع مالها وكالو اولد محجور فلس امته كارجحه السبكي والاذرعي والدهيري وهو المتمد وان ذهب الغزالي إلى النفوذ ورجحه في المطلب وكالو اولد وارث مصر جارية تركه مورثه المديون وكالو اولد مصر جارية تجارة عبده الماذون له المديون بغير اذن العبد والفر ما وكالو اولد امة نذر التصديق بها او شيئا بخلاف مال نذر اعتاقها ويوجب بمنع استثنائها ولو امل ملكها عنها مجرد نذر التصديق بها او شيئا وكالو اولد وارث امة نذر مورثه اعتاقها وكالو اولد وارث امة اشتراها مورثه بشرط اعتاقها لان نفوذها منع من الوفاء بالعتق عن جهة مورثه وقول الزركشي لو اشترى الابن امة بشرط العتق فاحلها ابيه فالظاهر نفوذ ايلاده وتوخمته القيمة وتكون كقيمة العبد المشتري بشرط العتق إذا قتل والاصح انها للشترى ففسخا هنا تكون للولد رد بانها لما منع الشارع من بيعها وسد باب نقلها على المشتري اشبهت مستولدة لان فلا تصير مستولدة للاب فلا يقال ان ايلاد المشتري اياها نافذ ففسخا ايلاد ابيه لان الوفاء بالشرط مع ايلاد المشتري يمكن ولا كذلك ايلاد ابيه وكالو اولد الارث امة او صى مورثه باعتاقها وهي تخرج من الثلث فلا ينفذ لانفسائه إلى ابطال الرصة وخرج بقول المصنف امة ايلاد المرتد فانه موقوف كملكه وايلاد الواقف والموقوف عليه الامة الموقوفة فانه لا ينفذ ومالوا استدخلت في سيدها المحترم بعمد مورثه فانها لا تصير أم ولد لا تنفاه ملكه لما حال علوقها وان ثبت نسب الولد منه وورث لكون المحمي محترما انتهت وسيأتي في كلامه ان الامة التي لم ينفذ ايلادها في هذه الصور يحرم وطؤها بعد الاستيلاء الذي لم ينفذ اه ثم قال واستثنى من مفهوم كلامه مسائل ثبتت الا يلاذ فيها الاولى إذا احبل امة مكاتبه الثانية إذا احبل اصل حرة امة فرعه التي لم يولد لها وان كان مصرا وتجب عليه قيمتها وكذا مهرها ان تاخر الازلار عن مفيب الحشفة الثالثة لو وطئ امة اشتراها بشرط الخيار للبائع باذنه لحصول الاجازة حينئذ اربعة جارية للمغتم اذا وطئها بعض الغائبين واحبلها قبل القسمة واختيار التملك قد احبلها قبل ملكه لثى منها والولد حر نسب ان كان الواطئ موسرا وكذا مصر كما نقله عن تصحيح القاضي ابى الطيب والرواني وغيرهما وينفذ الا يلاذ في قدر حصته ان كان مصر او يصرى الى باقيا ان كان موسر الا ان حق الغائبين اقوى من حق الاب في مال ابنة كذا في الحاوى فيما لقول الغزير الظاهر المنصوص بنفذه ورجحه الامام وجرم به البغوى الخامسة الامة التي يملك بعضها اذا احبلها سرى الا يلاذ الى نصيب شريكه ان كان موسرا كالمعتق فان كان مصر افلا اذا كان شريك المولد فرعاه كالو اولد الامة التي كلها فرعه وحيث سرى الا يلاذ فالولد حر كله والا فالحق عن الرايين انه حر كله ولا يتبعض وحكى الرافي في السرى في امة المغتم تصحيحه عن القاضي ابى الطيب الماوردى وغيرهما وصححه في الشرح الصغير واصل الروضة وحكى الرافي في آخر الكنية القول بالتبعيض عن ابى اسحق وان البغوى قال انه الاصح وجعله في اصل الروضة الاصح وهو المتمد وقال الرافي في الكلام على وطء احد الشريكين هل يكون الولد حرا كله او نصفه لان اظهرهما الثاني وقال في باب ما يحرم من النكاح ولو قدر على نكاح من بعضها حر فهل له نكاح الامة المحضنة ترد فيه الامام لان اراق بعض الولد اسهل من اراق كله اه قال بعضهم بالتبعيض هو المتمد الا في ولد امة المغتم اذا احبلها بعض

الفاتمين وان كان معسر القوة الشبهة فيها كما يؤخذ عامر وكذا ولد المشتركين المبعض وسيد لان المانع
 من فهو الاستيلاء في الحال انما هو كونه ليس من اهل الولاء لما فيه من الرق فاذا زال عنه عمل القنص عمله
 حيث كان موسر اعتد الاجال فيثبت الابلاد السادسة الامة التي يملك فرعه بعضها اذا اولدها الاب الموسر
 سرى الابلاد الى نصيب الشريك الاجني ايضا فان كان معسرا لم يسر ويجاب عن هذه المسائل بان الاصح
 فيها تقدير انتقال الملك قبل الملوقة فلو وقع الابلاد في ملكه اه (قوله) او بوطه محرم) أي بسبب حيز أو
 نفاس أو احرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استيراثها أو لكونها محرمه له بنسب أو رضاع
 أو مصاهرة أو لكونها زوجة أو معتدة أو محبوسة أو مرتدة اه شرح مر (قوله) فوضعت) أي في حياة
 السيد أو بعد موته بمدة كما فيها بثبت نسبته وفي هذه الصورة الأوجه كارجحه بعضهم انها تعنى من
 حين الموت فتملك كسبها بعده اه حج اه زى (قوله) ايضا فوضعت حيا) أي من طريقه أي المتأد وقوله
 عقت بموته واسترقاقه كونه متفسخ اجازتها لو كانت مؤجرة لاستحقاقها التعق قيل موته اه قول على المحل
 وهذا يخالف ما سبق في عن مر عند قول المتن ولا يصح تملكها من غير هافي المسائل التي استثناه من هذه القاعدة
 حيث قال الخامسة اذا سبي سيد المستولدة واسترق فيصح بيعها ولا تعق بموته اه (قوله) أو ما فيه غرة)
 كخفة فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبر أربع من أو رجلان أو رجل وامرأتان
 اه شرح مر بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمي وان قلن لو بقيت لتخططن وانما اخضعت بها العدة لان
 الغرض ثم براءة الرحم وهنا ما يسمى ولدا اه سئل وكجزء من ولد كبدته فان الغرة تجب بوضعه وان
 لم تضع بقية الاجزاء لكن امة الولد لا تثبت الا بوضع بقية الاجزاء على المعتد فالتثمين بجزء من الولد انما هو
 من حيث وجوب الغرة وان كان من حيث امية الولد لا يصح التثمين به اه (قوله) أيضا أو ما فيه غرة) عبارة
 في الغرة متناوشر حاق كل جنين حر انفصل أو طهر بغيره جراسه مثلا ميتا في الحالين ولو لحاقه صورة خفية
 بقوله قوابل بجنابة على امة الحقة وهو معسر عند الجنابة وان لم تكن امة معسومة عند ما غرة اه (قوله)
 وان لم ينفصل) غابة في قوله فوضعت حيا الخ أي وان لم يتم انفصال المولود بان خرج بعضه وبقي بعضه مع
 الاتصال وهذا لان في المتناهي وهو قوله فوضعت لأن المراد بالوضع ما يشمل انفصال الولد كالمولود
 بعضه مع استتار الباقي وبمد ذلك فهذا ضعيف والمعتد انها لا تثبت امية الولد الا اذا انفصل جميع الولد
 اه شيخنا وعبارة الحلبي قوله وان لم ينفصل أي باقية أو الرجح انها لا تعق الا اذا انفصل جميعه اه ومثلها
 شرح مر وفي قول على المحل ويثبت بالنساء بعضه الاستيلاء لا التعق فان ألقت بعضه بعد موت السيد
 تبين عتقها ولها كسبها اه وعبارة الزبدي قوله وان لم ينفصل (فان قلت) اذا أحبل الرجل أمته ثم مات
 وقد خرج بعض الولد فهل تعق حالا أو لا تعق حتى يتم خروجه اجاب شيخنا الرمي رحمه الله انها
 لا تعق حتى يتم خروجه فقد قال الشيخان في العدنان احكام الجنين المنفصل بعضه باقية كنع الارث
 وسراية عتق الأم اليه وعدم اجزائه عن الكفارة ووجوب الغرة عند الجنابة على الأم وتبنيها
 في البيع والهبة وغيرها اه وقال بعضهم الولد اذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل الا في مستثنين
 احدهما الصلاة عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل ان ينفصل الثانية اذا حر انسان رقبته قبل
 أن ينفصل اه (قوله) عقت بموته) الموت ضد الحياة ويعبر عنه بمفارقة الروح الجسد وقيل عدم
 الحياة عما من شاته الحياة وقيل عرض بضادها لقوله تعالى خلق الموت والحياة ورد بان المعنى
 قدر والعدم مقدر اه شرح مر (فان قيل) اذا كانت الولادة هي الموجبة للتعق فلم وقف على
 موت السيد قيل لان لها حقا بالولادة والسيد حقا بالملك وفي تمجيد عتقها بالولادة ابطال لحقه
 من الكسب والاستمتاع في تعاقبه بموت السيد حفظا للحيين فكان أولى اه شورى (قوله)
 ولو قبلتها) وعليها القصاص بشرطه أو الدية كما هو منقول مذهبنا لأن تمام الفعل حصل وهي حرة
 ويؤخذ من ذلك أنها لو قتلت سيدها المبعض عمدا وجب القصاص عليها وهو كذلك لانها حال الجنابة

أو بوطه محرم (فوضعت
 حيا أو ميتا أو ما فيه غرة)
 وان لم ينفصل (عقت
 بموته) ولو قبلتها له

رقية والقصاص يعتبر بحال الجنابة والدية بالزهره اه من خط بعض الفضلاء بهامش شرح الزوض
 (قوله لما مر) اى الحدين المارين وهذا استدلال على قول المتن عتقت بموت ودلالة الحدين عليه ظاهرة
 وعلى الغاية التي ذكرها ودلالة الحدين عليها ظاهرة ايضا لقوله في الثاني قاذمات يتناول سائر وجوه
 الموت لان الفعل كالنكوة هي تعم في جز الشرط فكذلك هو وقوله عن دبر منه شامل ايضا لسائر وجوه
 الدبر الذي هو كناية عن الموت لانه نكرة في سياق الشرط وتقدم في عبارة من الاعتذار عن تقديم الادلّة
 هناك (قوله ايضا لما مر) اى ولان ولدها كالجزم منها وقد انقدر فاستتبع الباقي كالتقيد لكن العقاب فيه
 قوة من حيث صراحة اللفظ فاسر في الحال وهذا فيه ضعف فآثر بعد الموت اه شرح مر (قوله كولدها
 الحاصل بنكاح اوزنا بعد وضعا) (تنبه) سكت المصنف عن اولاد اولاد المستولدة ولم ار من
 تعرض لهم والظاهر اخذنا من كلامهم انهم ان كانوا من اولادها الاثاث لحكمهم حكم اولادها ومن
 الذكور فلا لان الولد يتبع الام رقاقه اياه خط (قوله وان ماتت امه قبل ذلك) وهذا احد المواقف التي
 يزول فيها حكم التبني ويوقى حكم التابع كافي تاج الماشية في الزكاة والولد الحاددين ابوين يختفي الحكم
 على اربعة اقسام الاول ماتت ابوا ابوين جميعا كافي الاكل وحل الذبيحة والمناكة والزكاة والتضحية
 وجزء الصيد واستحقاق سهم الغنمية والثاني ما يعتبر بالاب خاصة وذلك في سبعة اشياء بالنسب ونوايه
 والحرة إذا كان من امته او من امه غر بجرتها او ظنتها زوجته الحرة وامته او من امه فرعه والكفاءة والولد
 فانه يكون على الولد لوالى الاب وقد راجز في ومهر المثل وسهم ذوى القربى والثالث ما يعتبر بالأم خاصة
 وهو شيئا الحرة إذا كان ابوه رقيقا والرق إذا كان ابوه حرا وامه رقيقة الا في صور ولد امته ومن غر
 بجرتها ومن ظنتها زوجته الحرة وامته ولد امه فرعه وحل حريمته من مسلم وقد سبقت والرابع ما يعتبر
 باحدهما غير معين وهو ضربان احدهما ما يعتبر بأشرفهما كما في الاسلام والجزية يتبع من له كتاب وما
 يتبع فيه اظفهما كما في خيانت الصدو والدية والفرقة والعرب الثاني ما يعتبر باخسهما في النجاسة والمناكة
 والذبيحة والطعمة والاضحية والعقيقة واستحقاق سهم الغنمية ولد المدرة والمعلق عقبها بصفة لا يتبعها
 في التقى الا ان كانت حاملا به عند القعد او وجد الصفوة ولد المكاتبه الحاددين بعد الكتابة يتبعها رقاقه عقفا
 بالكتابة ولا شيء عليه ولد الاضحية والهدى الواجبين بالتعيين له اكل جميعه كما مرفى في الكتابة فيما
 لاصله وجرى جماعه على انه اضحية وهدي فليس له اكل شيء منه بل يجب التصديق بجميعه وحل المبيعة يتبعها
 ويقابلها جزء من الثمن ولد المهر مئة والمجانبة المؤجرة والمعارقة الموصى بها او بتفعتها وقد حملت به في
 الصور بين بين الوصية وموت الموصى سواء ولدته قبل الموت او بعده ولد الموقوفه ولد مال القراض
 والموصى بتفعتها والموهوبة إذا ولدته قبل القبض لا يتبعها اما إذا كانت الموصى بها او بتفعتها حاملا به عند
 الوصية فانه وصية او حملت به بعد موت الموصى او ولدته الموهوبة بعد القبض وقد حملت به بعد الهبة فانه
 يتبعها الحصول الملك فيها للقبال حيث ذقان كانت الموهوبة التي قبضت حاملا به عند الهبة فهو هبة ولورجع
 الاصل في الموهوبة لا يرجع في الولد الذي حملت به بعد الهبة ولدته بعد القبض وولد الموصية والمعارقة
 والمقبوضة يبيع فاسد او يسوم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان لان وضع اليد عليه تابع لوضع اليد
 عليها وحل الضمان في ولد المعارقة ان كان موجودا عند المعارقة او حادثا وتمكن من رده فلم يردده وولد
 المرتدان انعقد في الردة او امرت ان ترد فتد وان انعقد قبلها او قبلها واحد اصوله لم يفسد اه شرح
 مر (قوله بخلاف الحاصل بشبهة) مقتضى مقابلة الشبهة بالنكاح ان الواطى ليس زوجا وان
 كان وطؤه اى الزوج بهذا الظن يسمى شبهة كافي في كلامه ويمكن ان تجعل الشبهة هنا شاملة
 للمصاحبة للزوج وغير المصاحبة لما فيكون المفهوم على وجه انعم او المراد بالنكاح الحالى عن الشبهة فيكون
 مفهوما غير النكاح او النكاح المصحوب بها ويكون كلامه مشتملا على مفهوم قوله رقيقا على انه على هذا

لما مر (كولدها) الحاصل
 (بنكاح) رقيقا (اوزنا بعد
 وضعا) فانه يمتق بموت
 السيد وان ماتت امه قبل
 ذلك بخلاف الحاصل بشبهة

لا يكون قيداً اذ اعلى المتن بل ميئاً للرد بالنكاح اى الذى خلعا من احدهما الفاتين والا فيكون الولد حراً اه شيخنا (قوله) وقد ظن أنها زوجته الحرة (الضمير راجع للمستولد) اذ الكلام فيها لقول المتن بعد وضعا اى لما صارت به ام ولد فاذا وطئت بشبهة وظنها الواطى زوجته الحرة وامته المستولد له فولدها ينقذ حراً ولا لجال يتبعها في المتى بموت السيد واذا ظنها زوجته الامه فولدها كسبى فيه يعق بموت السيد كاذكره بقوله فكما هي اى كاهم المستولد في التبعية المذكورة والحاصل ان في الشبهة تفصيلاً تارة ينقذ الولد فيها حراً وتارة ينقذ قيقاً ويتبع امه في حكم الاستيلاء اه شيخنا (قوله) لا تنقذه حراً وفي هذه الحالة يلزم الواطى قيمته السيد اه روض (قوله ومن ثم) اى من اجل هذا التعليل وهو قوله لحدوته قبل ثبوت حق الحرية للام (قوله) الحاصل بذلك اى بنكاح او زنا بعد وضعا اى وبعد بيعها فالصورة انه حدث بعديها في الرهن وقوله في الولد اه وهو مصر ثم بيعت في الدين اى ثم امت بولد عند المشتري من نكاح او زنا فاذا ملكها بعد ذلك ثبت لاحق الحرية دون ولدها المذكور فتمت بموت السيد دون ولدها واما ولدها الحادث بنكاح او زنا عند المهرتم بعد ايلاده فانه ثبت له حكم الاستيلاء ولا يجوز بيعه في الرهن وإن جاز بيع امه للضرورة هذا هو المراد في هذا المقام عبارة شرح مر وعمل ما ذكره المصنف اذ لم يمتع فان بيعت في الرهن وضى او شرعى او في جناية ثم ملكها المستولد له واولادها الحادثين بعد البيع فانها تصير ام ولد على الصحيح واما اولادها قاراً لا يعطون حكمها لأنهم ولدوا قبل الحكم باستيلاء امه اما الحادثون بعد ايلادها وقبل بيعها فلا يجوز بيعهم وان بيعت امهم للضرورة لان حق المهرتم وانجنى عليه مثلاً لا تملق لهم قيمتهون بموته دون امهم بخلاف الحادثين بعد البيع لحوثهم في ملك غيره انتهت وقوله الحادثين بعد البيع اى وقد انفصلوا قبل ملكه لها اما الخلل الحادث بعد البيع الذى لم ينفصل عن ملكه لها فانه يتبعها في حكم امه الولد هو المتى بموت السيد بدليل ما ذكره بعد حيث قال فلو لم ينفذ الاستيلاء لاعتاد الرهن ثم اشترى امه حامل من زوج او زنا قال الامام هذا موضع نظر يجوز ان يقال فيه تعدى امية الرلد الى الخلل وهو الظاهر لان الحرية فيها تاتى كدلت تاركه لا يرتفع والولد متصل اه (قوله) وتقدم حكم المروثة في كتاب الرهن) اى من انه ان كان الرهن موسراً اغذا بالادو الا فلا ينفذ الا ان اتك الرهن او بيعت في الدين وعاد ملكها اليه عبارته هناك متان شرحو ليس الرهن مقبض رهن ولا وطء ولا تصرف بزيل ملكا او ينقصه كزوج ولا ينفذ شي من هذه التصرفات الا اعتاق موسر واولاده فينفذ ان تشيها لها بسيرة اعتاق احد الشريكين نصيبه الى نصيب الاخر لقوة المتق حلالا او مالمع بقاء حتى الوثيقة بفهم القيمة كما ياتي ثم لا ينفذ اعتاقه عن كفارة غيره المراد بالموسر الموسر بقيمة المروثة فان ايسر بيعها ينفذها ايسر به ويغرم قيمته وقت اعتاقه واحباله تكون رهنها كانه بغير عقد لقاء بمقامه وقبل الغرم يبنى ان يحكم بانها مروثة كالارش في ذمة الجاني وخرج بالموسر المعسر فلا ينفذ من اعتاق ولا ايلاد الولد الحاصل من وطء الرهن ولو مصر اخر نسيب ولا يغرم قيمته ولا احد ولا مهر عليه لكن يغرم ارش البكارة ويكون رهنها واذ لم ينفذ اى الاعتاق والاياد فانك الرهن من غير بيع فذا ايلاد لا الاعتاق لان الاعتاق قول يقتضى المتى في الحال فاذا ردناها لا يلا فضل لا يمكن ردها وانما يمنع حكمه في الحال حتى الغير فاذا زال الحق ثبت حكمه فان اتك بيع لم ينفذ الا ايلاد الا ان ملك الامه قتل مات بالولادة وهو مصر حال الايلاد ثم ايسر غرم قيمتها وقت الاحبال وكانت رهنها مكانها لانه تسبب في اهلاكمها الاحبال بغير استحقاق انتهت وقوله ومثلها الجانية اى في هذا التفصيل فان كان السيد موسراً اغذا الايلاد والا ان سقط الدين او بيعت فقه ثم عاد ملكها السيد ومراده بهذا التفصيل في قوله امته الخ اه شيخنا (قوله) وفي المحجور عليه بفسل الخ) واما المحجور عليه بفسل فذا ايلاده لا يلاصق اقراره بالايلاد لانه من الاتلافات المالية لعل صورته ان يرشد ثم يقر بانه صدر منه ايلاد حال السفه او يقر بالوطء ثم تلد على

وقد ظن أنها زوجته الحرة
وأوامته لا تنقذه حراً فان
ظن أنها زوجته الامه فكامة
وبخلاف الحاصل بنكاح
أو زنا قبل الرضخ لحدوته
قبل ثبوت حق الحرية للام
ومن ثم لم يعق بموت السيد
ولدا المروثة الحاصل بذلك
بعد وضعا وقبل عود
ملكها اليه في مالو أولدها
وهو مصر ثم بيعت في الدين
ثم عاد ملكها وتقدم حكم
المروثة في كتاب الرهن
ومثلها الجانية المتعلق بربتها
مال وفي المحجور عليه بفسل
خلاف رجوع ابن الرقة
نفوذ ايلاده وتبعه البقنى
وهو اوجه رجوع السبكي
خلافه وتبعه الاذرى
والزركشى ثم قال لكن
سبق عن الحامو والفرالى
النفوذ وخرج بزيادى
حر المكاتب

فرأى هو ثبت الولادة وأقام بينه بأن هذا ولد هذه الجارية منه اه سم (قوله فلا تنق بموته أمته الخ) أى
 إذا مات على السكينة بمن غير عتيق أمالو عتيق بأداء الجوع فقبها التفصيل المذكور سابقا في باب السكينة
 وعبارتها هناك متنا وشرحاؤه أى للكاتب شراء أمال التجارة وليس له وطؤه فان وطؤه فلا حد عليه
 لشبهة الملك لا مهر لأنه لو ثبت ثبت له والولد من وطئه نسيب لاحق به لشبهة الملك فان ولده قبل عتيق أياه
 أو مته أو بعده لكن لدون ستة أشهر من العتيق تيمه رقا وعتقا وهو عوك لأيه يمتع عليه يمه ولا يمتق
 عليه لضعف ملكه فوق عتقه على عتيق أياه ان عتيق عتيق وإلارق وصار السيد ولا تصير امه أم ولد لأنها
 علفت بملكه أو ولده بعد العتيق لما إلى ستة أشهر فأكثرت منه ووطئها معه أى مع العتيق مطلقا أو بعده في
 صورة ألا كثر بقيد زده بقول ولده ستة أشهر فأكثر من الوطء ففى أم ولد لظهور العلوق بعد الحرية
 ولا نظر إلى احتمال العلوق قبلها تغليها والولد حينئذ حر فان لم يطأها مع العتيق ولا يبعده أو ولده لدون
 ستة أشهر من الوطء لم تصرام ولدا انتهت أى ويقيم رقا وعتقا كاتخدم هناك (قوله ولا ولدها) تأمل في
 خروج هذا بما تقدم إلا أن يقال أن الضمير في قوله كولدها بنكاح أوزنا عائد على الأمة المحصنة للحرف في قوله
 امته فيكون التقييد ممترا حتى في جانب الولد (قوله أولى من قوله أحبها) أقول قوله أحبها أما كتابة
 بالمعنى الأصولي بأن يكون مستعملا في معناه مراد امته لازم وهو الحبل وأما مستعمل في حقيقة ومجازه
 على أصل الشافعي رضى الله عنه اه شورى (قوله أو مته المحترم) أى ولو في الدبر اه قل على المحلى أى
 ولو حال خروجه فقط على المرجح عند شيخنا (فرع) في فتاوى البغوى لو استدخلت الأجنبية ذكر
 تأتم فالولد حر نسيب لأنه ليس بزنا من جهة اه وهو موافق لما قاله شيخنا من ثم اعتمده جمع ويؤخذ
 منه ثبوت الحرية والنسب إذا استدخلت الأمة ما سيدها بعد الموت إلا أن يفرق بأن السيد وقت
 الإدخال ليس أهلا للأحبال اه شورى وانظر لو وطئ زوجته أو مته ظانا أنها أجنبية وخروج
 منه هل هو محترم اعتبارا بالواقع أم لا نظرا لظنه المذكور فيه نظروا الظاهر الأول كما قاله سم في شرح
 الغاية حيث قال والعبرة في الاحترام بمحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كالخروج بوطء
 زوجته ظانها أجنبية فاستدخلت زوجة أخرى أو أجنبية اعتبارا بالواقع دون اعتقاده ولو استغنى
 يده من يرى حرمة فلا قرب عدم احترامه اه شرح مر فلا عتقه ولا نسب يلحق به كقوله سم ومن
 المحترم كاشم له هذه المقدمة ما خرج بسبب تردد الذكر على حلقة دبر زوجته أو مته من غير إيلاج فيه
 لجوازه أما الخارج بسبب الإيلاج فيه فليس محترما لأنه حرام لذاته خلا لما جمعه الشيخ عميرة من أنه محترم
 كالوطء اختاره الرقيقة ويؤيد الأول أو الولد لا يلحق بالوطء في الدبر كما صرح بهم في الاستبراء ولو
 خرج من رجل من محترم مرة ومضى غير محترم مرة أخرى ومن جمهما حتى صار شيئا واحدا واستدخلتها
 أمته أو أجنبية وحلت منه وأت بولد فانه ينسب له تغليها للمحترم كما قاله الطلابلوى سم لا يقال اجتمع
 مقتض ومانع فيلغ المانع لا نا قول هو غير مقتض لامانع تأمل وانظر لو كان ذلك من رجلين
 واستدخلته أمه أحدهما وأت بولد هل ينسب لصاحب المحترم تغليها أولا والظاهر الأول كما يؤخذ
 من كلام الطلابلوى سم تأمل (قوله وأمة غيره) حاصله أن أحبا من الغير أم بنكاح أوزنا وشبهة وفيها
 صور ثلاثة لأنه إما أن يظنها زوجته الحرة أو الأمة أو امه المملوكة وكلها علفت أحكامها ما قدمه فليفتقر
 ما وجه إعادتها والجواب بان ظلامه ثم فيها من حيث أن الولد يتبع امه أو لا يتبع وهما من حيث انعقاده
 حرا أو ورقا وإن علفت هذه الحثية عامر لكن بطريق اللزوم على أن الكلام هنا في ولد الأمة أو من
 كونها أم ولد أم لا وشم خاص بأم الولد فلا تسكر أرتا مل (قوله بذلك) أى بنكاح أى لا غر فيه بحريتها كما
 سياتى اه شرح مر (قوله تبعا لامه) أى فيكون للمالك امه بالاجماع إذا الفرع يتبع الابن بالنسب والام
 في الرق والحرية وشرهما في الدين وإيجاب البدل وتقرير الجزية وأخفها في عدم وجوب الزكاة
 وأحسها في التجارة وتحريم الذبيحة والمناكحة اه شرح مر (قوله كان ظنها ولو زوجها الخ) كان

فلا تنق بموته أمته الخ
 حبلت منه ولا ولدها
 وقول حبلت أولى من
 قوله أحبها لا يماه اعتبار
 فعله وليس مرادا فان
 استدخالها ذكره أو مته
 المحترم كذلك كما ثبت
 به النسب (أو) حبلت
 منه (أمة غيره بذلك) أى
 بنكاح أوزنا (فالولد)
 الحاصل بذلك (ورق)
 تبعا لامه (أو بشبهة) منه
 كان ظنها ولو زوجها
 أمته أو زوجته الحرة
 (لحر) لظنه وعليه قيمة
 سيدها وكالشبهة نكاح
 أمة غر بحريتها

كان متزوجا بموتوطها فانما أمته المملوكة لها وزوجه الحرة اه شيخنا عبارة حج بان فلها زوجته الحرة وان كانت زوجته الامه بان تزوج حرة أو ممة فوطى الامه يظنها أمها الحرة أو أمته ثم قال وخرج بتفسير الشبهة بما ذكره شعبة الملك كالمشركة وقد مرت والطريق كان وطئها بجهة قالها عالم فلا تؤثر حرية لاتقاء فلها أمه شوبرى وعلى هذا فكان الاولى للشارح ان يقول بان فلها بدل قوله كان الخ وعبارة شرح حر ولو كان لخص زوجتان حرة أو ممة فوطى الامه فانما أمته الحرة فلا شبهة كما قاله الزركشى ان الولد حر كأمه الغير اذا فلها زوجته الحرة ولو وطى بعبارة أبيه أو أمه فانما حلها له أو أكرهه على الوطء قالذى يظهر كقوله الاذرى ان الولد رقيق اتيت (قوله كما رقيق في الخيار والاعفاف) اى فى باب الخيار والاعفاف وعبارة هناك ولو غر بمرحمة انفقوا له قبل عليه حر أو عليه قيمته لسيدها الا ان غر أو انفصل ميتا بلا جناية ورجع على غار ان غر ما اتيت (قوله وان ملكها) الغاية للتعميم بالنسبة للزنا والنكاح والرد بالنسبة للشبهة عبارة أصله مع شرح حر أو بشبهة فالولد حر ولا تصير أم ولد اذا ملكها فى الاظهر لان الولد وان انفرد حر الكنتها عقلت به فى غير ملك العين فوقها لو عقلت به منه فى النكاح والثاني تصير لانها عقلت بحر وهو سبب الحرية بعد الموت وعمل الخلاف فى الحر فوطى العبد أمه غره بشبهة فاحلها بموت عتق وملكها لم تصير أم ولد قطعا لانها لم تنفصل من حرانتها (قوله لاتقاء الملوقة بحر) هذا فى النكاح والزنا وقوله فى ملكه هذا فى الموطوءة بشبهة لان ولدها وان كان حرا لکن الملوقة به ليس فى ملكه اه شيخنا وعبارة عرش قوله لاتقاء الملوقة بحر فى ملكه لا يرد على هذا التعليل ما لو فلها زوجته الحرة أو أمته فاه اذا وطئها فولدت منه ثم ملكها لاتصير مستولدة لانه لم يصدق عليها انها عقلت بحر فى ملكه لانه وان كان حلها حرا لکن عقلت به فى غير ملكه اتيت (قوله كوطء) اى عالم يقم بها مانع ككونها محرمة أو مسلمة وهو كافر أو موطوءة أبيه أو أمه كونه بمضا وان اذن له مالك بعضه فيما يظهر من اطلاقهم خلافا للينين اه حج اه زى وعبارة شرح حر واستثنى مسائل يتنع وطؤها فيما كام ولد السكافر المسلمة وأم ولد المحرم كاخته من الرضاع وأم ولد موطوءة لفرعه وأم ولد كاتبا وأم ولد لمبعض وان اذن مالك بعضه وأم لم ينفذ ايلادها لهن من وصى أو شرعى أو لجناية أو ممة مجوسية أو وثنية أو ممة موصى بنافعه اذا كانت ممن تحل فان ولدها الوارث قالو لدره عليه قيمته يشتري بها عبدا ليكون ثلثا رقبته للوارث ومنفعة للوصى له ويلزمه مهرها وتصير أم ولد فتعتق بموته مسلوقة المنفعة وليس له وطؤها الا باذن الموصى له بالمنفعة بخلاف من لا يحل فيجوز بشير اذنه كما صححه فى أصل الروضة وكامة تجارة عبده المأذون له المديون لا يجوز له وطؤها الا باذن العبد أو الغرماء كما مر فان أحلها وكان مصراتبت الاستيلاء بالنسبة الى السيد فينفذ اذا ملكها بعد ان بيعت كالزوجه وتلا يجوز له الوطء قبل بيعها الا بالاذن وكام ولد المرتد لا يجوز له وطؤها فى حال ردته وكام ولد ارتدت وبجواب بانه لا حاجة الى استثناء هذه المسائل لان امتناع الوطء فيها لمعارضه امر آخر كما تقرر لامن حيث كونها أم ولد اتيت (قوله واجارة محل محبة اجاريتها) اذا كانت من غيرها اما اذا اجارها نفسها فانه لا يصح لان الشخص لا يملك منفعة نفسه ولو مات السيد بعد ان اجارها انفسخت الاجارة اه خطيب وعبارة شرح حر ولو اجارها السيد ثم مات فى اتنا المدة عتقت وانفسخت الاجارة ومثلها المعلق عنه بصفة والمدير بخلاف ما لو اجار عبده ثم اعتهق فان الاصح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب العتق بالموث أو الصفة على الاجارة فحين بخلاف الاتفاق ولهذا الوسيط الاستتجار الاستيلاء ثم مات السيد لم تنفسخ لتقدم سبب استحقاق المنفعة على سبب العتق اتيت وقوله وانفسخت الاجارة اى ورجع المستأجر بقسطه المسمى على التركة ان كانت الا فلا مطالعة له على احد وقوله ثم مات السيد لم تنفسخ اى الاجارة وينفق عليها من بيت المال فان لم يكن فيشى او منع منزله فعلى مياسير المسلمين اه عرش عليه (قوله وقيمتها اذا قتل الخ) عبارة شرح حر فلو قتلها جان ضمن قيمتها وكذا لو غصبها غاصب وماتت في يد مولو اقيمت في يد الغاصب

كاسرى الخيار والاعفاف
ولو ظن بالشبهة ان الامه
زوجته المملوكة قالو لد
رقيق (ولا تصير) من
جلبت من غير مالها (أم
ولد) له (وان ملكها)
لاتقاء الملوقة بحر فى ملكه
(وله) أى السيد (انتفاع
بأم ولده) كوطء
واستخدام واجارة
(وارش جناية عليها
وتزويجها جبرا) وقيمتها
اذا قتل

حتى قيمته اتم إذا مات سيده ابدا أخذ القيمة أسرها الفاضل من تركته لمتقوا وكذا الوصع عبد افاق
 وغرم قيمته ثم اعنته سيده بخلاف ما لو قطع جان يدام الولد وغرم ارشها ثم عتقت بموت السيد ونحوه حقها
 لا يسترد الارش لانه بدل الطرف الفاتى ولم يشمله المتق وهذا بخلاف المسكينة فان ارش الجناية عليها
 ولو شهد اثنان على اقرار السيد بالاباد وحكمهم اتم رجلا ثم ما لان الملك باقى فيها ولم يغوتا الاسلطة
 البيع ولا فيه لها بانقردها فإذا مات سيدها غرم قيمته الورثة ولا يخالفه ما فى اصل الروضة فى الرجوع عن
 الشهادة من انها لو شهدا بعتقه ورضى به القاضي ثم رجعا ما رقيمة العبد لم رد المتق سوا ما كان المهود
 بعتقه فقام مدبر الام وكاتب الام ولد له لها شهدا بالمتق الناشى محمد اذ كره من الاستيلاء انتهت مع زيادة
(قوله) لبقاء ملكه عليها لتبطل لقوله وارش جناة عليها لقوله وقيمتها إذا قتلت وقوله وعلى منافعها لتبطل
 لما عداهذين وهو اربع مسائل تامل وفى شرح مر ونما المتع ويها ونحوه لنا كدحق المتق فيها وعالفت
 المكاتب حيث امتنع استخدا مولى ان كان ملكه عليه باقيا لما فيه من ابطال مقصود عقد الكتابة وهو يمكنه
 من الاكتساب ليردى التجريم فيمتقو لهذا لو كانت ام الولد مكاتبة بان سبقت الكتابة الاستيلاء وعكسه
 لم يكن له استخدا ما ولا غيره ما ذكر اه **(قوله)** ولا يصح تملكها من غيرها محل ما ذكره المصنف إذا لم
 يرتفع الا بالادق ان تقع بان كانت كافر أو ليست مسلم وسيصير وصارت فتحة صبح البيع اه شرح مر **(قوله)**
 بيع اوبى (يستثنى من ذلك مسائل يجوز فيها بيعا الاولى المهرورة رهننا وضما او شرعا حيث كان
 المستولد معسر حال الا بالاد الثانية الجانية وسيدها كذلك الثالثة مستولدة الفلوس الراجعة يها من
 نفسها بناء على انه عقد عتاق وهو الاصح وكيفية فى ذلك هبتها كاصرح به البقنى والادعى بخلاف الوصية
 بها لاحتياجها الى القبول وهو انما يكون بعد الموت والتمتق بغيره قال الادعى ووددت لو قيل يجوز
 بيعها من تمتق عليه بقره وقال الزركشى بغير صحته فيما بين تمتق عليه كاصلا او فرعا اى من اقر بغيرها
 اه وهو مردود الخامسة إذا سى سيد المستولد قوا سترق فيصح بيعها ولا تمتق بموته السادسة إذا
 كاتب حرية وقهرها حري ملكها ولا تصح الوصية بها ولا وقفها ولا تدويرها وظاهر ان ام الولد التى
 يجوز بيعها المقتدر من وضى أو شرعى أو جناية أو نحوها تمتع هبتها اه شرح مر **(قوله)** لا يرى بذلك باسا
 بالياء كافى الحلى وبالتون كافى ع ش وقوله وبانه منسوب الوابى او وقوله واجتهاد اعطف تفسير
 اى من جارى نسبة عدم رؤية الباس من التى اى قال جابر لا يرى بذلك باسا اجتهادا منه فى انه لا يرى
 الباس وهذا على كونه بالياء وأما على كونه بالتون فاما فى اجتهادا من جارى عدم رؤية الباس ويجوز
 الاجتهاد فى حياته **(قوله)** كان الاصول لكن رواية التون لا تناسب قوله منسوب الى التى **(قوله)**
 لانها ليس فيها نسبة عدم رؤية الباس لى وانما فيها نسبة لجابر ونحوه اه شيخنا وعبارة الرشيدى
 على مر قوله استدلالا واجتهادا اى منا اخذنا بظاهر قول جابر والنبي حى لارى بذلك باسا انتهت
 وفى المختار الباس العذاب وهو ايضا للعدة اه **(قوله)** بانه منسوخ اى ان ثبت انه اطلع عليه **(قوله)**
 واقره وقد ثبت انه لم يطلع عليه وانما استد الى بطريق الاجتهاد اى من جابر اى ظن جابر ان
 الذى **(قوله)** اطلع على يمين واقره اه عزبى **(قوله)** كاسر اى فى قوله امات الاولاد لا يمين
 فهذا نبى ضمن لانه غير يمين النبى **(قوله)** ومنه غيره اى ما عدا افرض وقوله ما يمكن احتريه
 الوصية بمتناهة لا تصح لانها تمتق بالموت من غير اعتاق وكالبيع الهبة كان ع ش اه وقال فى شرح
 الروض ولقد يمينها من نفسها بناء على انه عقد عتاق وهو الاصح وكيفية فى ذلك هبتها كاصرح به البقنى
 بخلاف الوصية بها لاحتياجها الى القبول وهو انما يكون بعد الموت رعتها يكون عقبه اه اه سم **(قوله)**
 ولا يصح رهنها لم يستفدها من الحديث السابق فى قوله امات الاولاد لا يمين ظلمه من حديث
 آخره بالقياس على البيع لان ما لم يحرم بيعه لم يحرم رهنه تامل **(قوله)** اولى من قره ولم يحرم بيعها الخ

لبقاء ملكه عليها وعلى
 منافعها كالمدة ولا يصح
 تملكها من غيرها) بيع أو
 هبة أو غيرها ما لا تقبل
 النقل وما رواه ابو داود من
 جابر كنائب سرار ينامات
 الاولاد والنبي **(قوله)** حى
 لا يرى بذلك باسا اجيب
 عنه بانه منسوب الى التى
(قوله) استدلالا واجتهادا
 يقدم عليه مناسب اليه
 قولنا ونصا وهو نبى **(قوله)**
 عن بيع امات الاولاد
 كاسر وخروج زيادى من
 غيرها تملكها من نفسها
 فيصح كافى بالتقال فى
 البيع ومنه غيره ما يمكن لانه فى
 الحقيقة احتاق (و) لا يصح
 رهنها) لما فيه من التسليط
 على يها وتسمى بما ذكر
 اولى من قره ولم يحرم بيعها
 ورهنها وهبتها

اي لانه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة كالبيع وقت نداء الجمعة فانه صحيح مع الحرمة امهش (قوله) كوله
التابع لها بهذا التشبيه يمكن رجوعه للسائل الحقة التي ذكرها بقوله وانما تنافح باهر لولده الخ ورجوعه لها
مراد كاصح غيره كالخطيب فلنظر ما وجه قصر الشارح على الآخرين منها في قول على الحل ومن التشبيه
يتمتع بغيره ويمنع بغيره وقفه وتديره والصبي وجوز اجارته واعارته وتزويجه واستخدامه وغيره
عما مر من يحرم وطء ولده الاثني واذا وطئها صارت ام ولد كما مر ولا يجبر الولد الذي كره على التزويج ولا
يتزوج هو بغير اذن السيد ولا يطل حكم الولد بما ذكر اذا ما نتأمة في حياة السيد (فرع) لو اوصى بعتق
امة بعد موته بمدة كعشرين سنة توقف عتقها على معنى تلك المدة أو اولادها في تلك المدة يعقون من رأس
المال ويمتنع على الورث ان تصرف فيهم بما ريل الملك فلهم حكم ولده المستولدة كما قاله الشيخان ولو تزوج
حر جارية اجنى ثم ملكها اياه او تزوج عبد جارية ابنته ثم عتق لم يفسخ النكاح فيها والولد رفيق ولا
استيلاء فيها تأمل امه (قوله) وعقبتما من رأس المال عبارة اصله مع شرح مرو عتق المستولدة من رأس
المال مقدما على الدين والوصايا للظاهر الاحاديث ككتاب عتقها ولدها وسواء استولدها في البصة أم في
المرض ام تجز عتقها في مرضه من ماله ولا نظر الى ما فوته من منافعها التي كان يستحقها الى موته لان هذا
اتلاف في موضع فاشبهوا اتلافه في طعامه وشرايه وبالقياس على من تزوج امرأة باكثر من مهر مثلها
في مرض موته وهذا الحكم جار في اولادها الحادئين الا رقاه ولو لو جنت أم الولد لزم السيد فداؤها باقل
الامر من قيمتها وممن الجنابة ومن ارش الجنابة وان ماتت عتقها لثمنه من يمينها باحبالها وجناياتها
كما احذ في الاظهر انتهت (قوله) وان خلبت به اي امصارت به أم ولد فليس الضمير للولد الذي يعتق
من رأس المال امهش لان هذا الولد من غير السيد فيبقى قوله من سيدها أو أم الضمير في قوله أو اوصى
بعتقها من الثلث فهو راجع لما لو ولدها التابع لحاق بالعتق والموت تأمل (قوله) فلا يؤثر فيه أي عتقها
من رأس المال ذلك أي خلبها في مرض الموت وايضا هو بعتقها من الثلث (قوله) بخلاف ماله أو وصى
ببصة الاسلام من الثلث اي فانها تخرج الحجة من الثلث ان وفي بها الا يصرف للبصة ما يخصها من
الثلث وتكمل من التركة امهش وعبره عبارة المؤلف في الوصية متناوشت حاصها وحجة الاسلام من رأس
المال وكثيرا من الدين الان قيد بالثلث فنه عملا بتقيده وقادته مزاحمة الوصايا فان لم يلف بالحج
من المقات ما يخصه كل من رأس المال وكسبة الاسلام كل وواجب باصل الشرع كصرفه كاذن كان
نذرا فان وقع في البصة فذاك أو في المرض فن الثلث انتهت (عامة) في فروغ ان القطان لو قالت
الامة التي وطئها السيد القيت سقطا حرت به أم ولد وانكر السيد القاءها ذلك فن المصدق وجهان
قال الارمني الظاهر ان القول قول السيد لان الاصل منه لاسيما اذا أنكر الاسقاط والمطوق مطلقا
وفيها اعترف بالحمل احتمال والاقرب تصديقه ايضا لان معنى مدة لا يبيح الحمل بمقتضى الباء ولو اتفقا
على انها سقطت وادعت انه سقط مصرورا قال بل لا صورة فيه اصلا فالظاهر تصديقه لان الاصل معه
قال في البيان اذا صارت الامة فراشا للرجل ومما ولد فافتت بانه ولد لتغيره لم يقبل قوله لابل القول
قول صاحب الفرائض ولو تنازع السيد المستولدة في ان ولدها ولدته قبل الاستيلاء او بعده فالقول
قول السيد والورث تجمع دعواها اولدها حية وقال الحب الطاري اختلف اهل المشرق في النقطة قبل
تمام الاربعين على قولين قيل لا يثبت لها حكم سقط والولد وقيل لها حرمة ولا يباح افسادها ولا
التسبب في اخراجها بعد الاستقرار في الرحم بخلاف المزل فانه قبل حصولها فيه قاله الزركشي
وفي ما سبق بعض الفضلاء قال الكرايبي سألت ابا بكر بن أبي سعيد القرقي عن رجل سبق جارية
شرا بالثمن ولدها فقال مادامت طفلة او طفلة فراسع أي جائز له ذلك ان شاء الله تعالى اه وقد اشار الزملي
الى هذه المسألة في الاحياء فقال بعد ان قرآن المزل خلاف الاول ما حاصه وليس هذا كالاتسجاض
لا تنجاة على موجود حاصل قال مراتب الزوج ودفع النطفة في الرحم فنه تلط بماء المرأة

كولدها التابع لها في العتق
بموت السيد فلا يصح تملكه
من غيره ورويه وهذا من
زيادتي (وقوله) عتقها من رأس
المال وان خلبت به من
سيدها في مرض موته او
اوصى بعتقها من الثلث
كانفاقه المال في الشهوات
فلا يؤثر فيه ذلك بخلاف
ماله او وصى ببصة الاسلام
من الثلث وهذا من زيادتي
في الولد والله سبحانه
وتعالى اعلم

فأفسادها جناية فإن صارت علفة أو مضغة فافسادها الحش فإن نفخت الزوح أو استقرت الحلفة زادت الجناية فاحشائم قال وبعد الحكم بعدم تحريره وقد يقال أما حالة تنفخ الروح فأبده إلى الوضع فلا شك في التحريم وأما قبله فلا يقال أنه خلاف الأولى بل يحتمل للتنزيه والتحريم ويقوى التحريم بما يقرب من زمن التنفخ لأنه جرمه ممن أن تشكل في صورة آدمي وأدركته القوايل وجبت القرة نعم لو كانت النطفة من زنا فقد يتخيل الجواز ولو تركت حتى تنفخ فيها فلا شك في التحريم ولو كان الوطء زنا والموطء حرة فلا شك أنه غير محرم من الجهتين وقد استل ابن البان عن مسلم زنا بذهبية ما حكم الولد في الإسلام فلم يجب فيه بشيء فقال له السائل إن ابن حزم ذكر في كتاب الجهاد أن الولد مسلم اعتباراً بالآباء وعند هذا فلا شك في احترامه لأسباب إذا قصد بالوطء مآثمه يملكها كما قاله القاضي حسين وغيره أم ما قاله الزركشي وقال الدهري لا يفتي أن المرأة قد تفعل ذلك بحمل زنا وغيره ثم هي أمامة فقلت ذلك باذن مولاهم الواطيء لها وهي مسئلة الفراق أو بآذنه وليس هو الواطيء وهي صورة لا تخفى والنقل فيها عروق ومذهب ابن حنيفة شهيد في فتاوى قاضيان وغيره أن ذلك يجوز وقد تكلم الغزالي عليها في الأحياء بكلام مدين غير أنه لم يصرح بالتحريم هو الراجح تحريره بعد تنفخ الروح فيه مطلقاً جوازاً له قبله أمامة ابن حزم فقد أفتى الولد رحمه الله تعالى فيها بأن الولد كافر وبين أن كلام ابن حزم مردود وقال الزركشي هذا كله في استعمال الدواء بعد الانزال وأما قبله فلا يمنع منه وأما استعمال الرجل والمرأة دواء لمنع الحمل فقد سئل عنها الشيخ عز الدين فقال لا يجوز للمرأة ذلك وظاهره التحريم وبه ائق المأذون فليس كذلك حال إذا رضى الزوجان الحرام على ترك الحمل بل يجوز التأدي لمنعه بعد طهر الحيض إيجاب لا يجوز أم وقد يقال هو لا يريد على العزل وليس فيه سوى سد باب النسل ظنوا أن الظن لا يفتي من الحق شيئاً وعلى القول بالمنع ففرق بين ما يمنع بالكلية وبين ما يمنع في وقت دون وقت فيكون كالعزل لكان متبهاً وشرح التنبيه للبالي نحو هذا أم كلام الزركشي قال الأصحاب في من لم يجد أهبة النكاح يكرها بالصوم ولا يكرها بالكافور ونحوه وعبر البغوي بقوله ويكره أن يحتال في قطع شبوته أم وفهم جمع من كلام الرافعي والمصنف تحرير الكافور ونحوه موصرح به صاحب الأنوار وغيره وجمع بينهما بحمل الجواز على ما يفترقه الشهوة قطعاً ولا يقطعها ولو أراد أعاذتها باستعمال أحد تلك الأدوية لا يمكنه والخمرة على خلاف ذلك والعزل حذر من الولد مكروه وإن أذنت فيه الموزول عنها حرة كانت أو أمة لأنه طريق إلى قطع النسل قال الشيخ أبو محمد في تبصرته والقفال في فتاويه أصول الكتاب والسنة والاجماع متظاهرة على تحريم وطء السرايى اللاتي يحلن اليوم من الهند والروم وغيرهما إلا أن ينصب الإمام من قسم الغنائم من غير حيف ولا ظلم وعارضهم الغزالي فاقى بأن الإمام لا يجب عليه قسمة الغنائم بحال ولا تخفيضها ولا تفضيل بعض الفاتحين وحرمان بعضهم وزعم أن سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقتضي ذلك ورد عليه المصنف قوله بأنه خارق للاجماع فيه هذا إن كان مأخوذاً بالقهر فإن كان مسروقاً أو غنمنا نخس أيضاً على المشهور خلافاً للإمام والنزلي وقد تقرر أن ما أخذه الحربي من مثله يملكه وإن الحربي إذا تهر حرباً يملكه والنص أن ما حصله أهل الأمانة من أهل الحرب بقتال ليس بغنمية فلا يزع منهم فعمل ما ذكره الشيخ أبو محمد وغيره فيما علم أنه من غنيمته لم تخمسوا إلا فإيعاد من السرايى ولم يعلم حاله والأسر فيه يحتمل لذلك لا يكون من هذا القبيل وكان بعض المخورعين إذا أراد التسرى بأمة اشتراها من وكيل بيت المال وظاهر أن من له حق في بيت المال يجوز له تملك الأمانة بطريق الظفر لأن المرجع فيه احتج إلى بيت المال للجهل بالمستحقين وفي كلام التاج ابن التركاخي أن الغلول في الغنمية يحرم ما دامت الغنمية قسم على الوجه المشروع فإذا تغير الحال جاز لمن ظفر بقدر خفه وبما دونه أن يأخذه به ويكتنه أم ومقتضاه جواز الأخذ ظفراف الغنمية فضلاً عن بيت المال لكن المصنف نقل في المجموع عن الغزالي وأقره أنه لو لم يدفع السلطان إلى كل المستحقين حقوقهم من بيت المال قبل يجوز

لا حدم أخذني من بيت المال في أربعة مذاهب أحدها لا يجوز لأنه مشرك ولا يدري حصته من حبة
أوداق أو غيرهما قال الفراء ولا يجوز الثاني يأخذ لكل يوم ما يكفيه والثالث كفاية سنة
والرابع ما يعطى وهو حق والباقيون مغلوهون قال وهذا هو الأقرب لأنه ليس مشركا كالفنية
واللهات لأن ذلك ملك له حتى لو ماتوا قسم بين مورثتهم وهذا لا يستحق وارثه شيئا وهذا إذا
صرف إليه ما يلحق صرفه إليه وبالأول جزم ابن عبد السلام في قواعده ومقتضاه إلحاق ذلك
بالأموال المشتركة وإن أخذ ظفرا عما يستحق في بيت المال لا يجوز وإن منع المتكلم في أمره المستحق
وقتل الزركشي عن ابن عبد السلام منع ذلك وهو موافق لما سبق عنه من منع الأخذ حيث لم يدفعه السلطان
إلى كل المستحقين حقوقهم وفي تناوئ المصنف أن السلطان إذا أعطى رجلا من الجندين المغمم شيئا فإن
لم يكن السلطان محسنا ولم يقسم الباقي تسمية شرعية وجب الخس في الذي صار إلى هذا ولا يعمل إلا الانتفاع
بالباقى حتى يعلم أن حصل لكل من الغنائمين قدر حصته من هذا فإن تعدد عليه صرف ما صار إلى مستحقه
لزمه دفعه إلى القاضي كسائر الأموال الضائعة هذا إذا لم يمسكه ذلك دليل التملك بشرطه اهـ وأخذ
عما سبق من المجموع فقال عن الفراء إلى الفرق بين مال الغنينة وبين مال بيت المال قال بهضم وهو
ظاهر اهـ شرح مدراته أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب وحلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تمت هذه الحاشية المباركة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله على كل حال قال
مؤلفها وكان الفراء من تحرير هذه الجزء في يوم الأحد المبارك ثامن شهر جمادى الثاني من شهور
سنة أربعة وثمانين ومאת الف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمدا لمن أكل لنا دينا ورضى لنا الاسلام دينا وبيته أتم تبين وشكر آله فقهنا في دينا وجعل فينا أئمة
مجتهدين ومقدين وصلوا على سيدنا محمد القائل من يرد آله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وأصحابه
الذين بذلوا أنفسهم وأموالهم في تفسيد شريعة سيد المرسلين وعلى التابعين لهم وأتباعهم في سلوك نهجهم
القويم الثمين ما بهت نجات فحركات أوراق في كل وقت وحين (أما بعد) فقد تم بعون ربنا تعالى طبع
حاشية العلامة المحقق والقهامة المدقق الشيخ سليمان الجمل على شرح القدوة الامام شيخ الاسلام زكريا
الانصاري فتمدحها الله بالرحمة والرضوان وأسكنهما أعلى فرديس الجنان وقد أمان فيها عن معضلات
وأجاد ونقل النصوص وفي بما فوق المراد فهي حاشية لا كالحواشي واسعة المجال قد حوت من كل
مطلب المشرب الزلال وكانت هذه الطبعة الزاخرة بمطلة الحاج مصطفى محمد

العامة صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر القاهرة

جعلها الله مدى الأيام طاهرة وقد تم طبعها

في شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٧

من هجرة سيد المرسلين

صل الله عليه وآله

وسلم

آمين

(فهرست الجزء الخامس من حاشية الشيخ الجمل على شرح المنهج)

صفحة	مصحف
٢	كتاب الجنائيات
١٥	فصل في الجنائية من اثنين وما يذكر معها
١٩	فصل في أركان القود في النفس
٢٦	فصل في تغيير حال المجرم والجرم
٢٩	فصل فيما يستتبع في قود الأطراف
٣٥	باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفي
٤٣	فصل في اختلاف مستحق الدم والجلد
٤٦	فصل في مستحق القود ومستوفي
٥٣	فصل في موجب العمود العفو
٥٨	كتاب الديات
٦٣	فصل في موجب مادون النفس الخ
٦٥	فصل في موجب ابانة الأطراف
٧٠	فصل في موجب ازالة المنافع
٧٧	فصل في الجنائية الخ
٨٠	باب موجبات الدية
٨٧	فصل فيما يوجب الشركة في الضمان الخ
٩٢	فصل في العاقلة
٩٦	فصل في جناية الرقيق
٩٩	فصل في الغرة
١٠٢	فصل في كفارة القتل
١٠٢	باب دعوى الدم والقصاص
١١٠	فصل فيما يثبت موجب القود الخ
١١٣	كتاب البهائم
١١٩	فصل في شروط الامام الاعظم
١٢١	كتاب الردة
١٢٨	كتاب الزنا
١٣٦	كتاب حد القذف
١٣٨	كتاب السرقة
١٤٧	فصل فيما لا يمنع القطع وما يمنعه الخ
١٤٩	فصل فيما ثبت به السرقة الخ
١٥٢	باب قاطع الطريق
١٥٦	فصل في اجتماع هتوبات على واحد
١٥٧	كتاب الاشرية والتمايز
١٦٢	فصل في التميز
١٦٥	كتاب الصيال
١٧٥	فصل فيما تعلقه الدواب
١٧٩	كتاب الجهاد
١٩٢	فصل فيما يكره من الفروع الخ
١٩٩	فصل في حكم الاثام وما يؤخذ الخ
٢١١	كتاب الجزية
٢٢٢	فصل في أحكام الجزية غير عامر
٢٢٨	كتاب الهدية
٢٣٣	كتاب الصيد والذبايح
٢٤٤	فصل فيما يملك به الصيد وما يذكر معه
٢٥٠	كتاب الاضحية
٢٦٢	فصل في العقبة
٢٦٨	كتاب الاطعمة
٢٧٩	كتاب المسابقة
٢٨٦	كتاب الايمان
٢٩٦	فصل في صفة كفارة اليمين
٢٩٩	فصل في الحلف على السكوت الخ
٣٠٦	فصل في الحلف على اكل وشرب الخ
٣١٢	فصل في مسائل مثورة
٣٢١	كتاب النذر
٣٢٩	فصل في نذر الايمان الى الحرم
٣٣٤	كتاب القضاء
٣٤٠	فصل فيما يقضى انزال القاضي الخ
٣٤٣	فصل في آداب القضاء وغيرهما
٣٥٢	فصل في التسوية بين الخصمين وما يتبعها
٣٦٤	فصل في الدعوى بين غائبة
٣٦٧	فصل في بيان من يحكم عليه في غيبه وما يذكر معه
٣٧٠	باب القسامة
٣٧٧	كتاب الشهادات

(تابع فهرست الجزء الخامس من حاشية الشيخ المجل على شرح المنهاج)

صفحة	صفحة
٤٤٤ فصل في العتق بالبعضة	٣٨٩ فصل في بيان ما يستبر فيه شهادة الرجل الخ
٤٤٦ فصل في الاحتاق في مرض الموت ويأين القرعة	٣٩٩ فصل في تحمل الشهادة وأدائها
٤٥٠ فصل في الولاء	٤٠٣ فصل في رجوع النكاح عن شهادتهم
٤٥٢ كتاب التدبير	٤٠٧ كتاب الدعوى والبيئات
٤٥٦ فصل في حكم حمل المدبرة الخ	٤١٦ فصل فيما يتعلق بجواب المدعى عليه الخ
٤٥٧ كتاب الكتابة	٤٢٤ فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف
٤٦٣ فصل فيما يلزم السيد وما يسن الخ	٤٢٤ فصل في التناول
٤٦٩ فصل في لزوم الكتابة وجوازها الخ	٤٢٧ فصل في تعارض البيتين
٤٧٣ فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة	٤٣١ فصل في اختلاف المتداعين
٤٧٨ كتاب أمهات الاولاد	٤٣٤ فصل في القاتل
	٤٣٦ كتاب الاحتاق

(تمت)



Bibliotheca Alexandrina



0428825